

هجوم مكسر

وأزمة العقول الشابة



المحرر: د. أحمد عبد الله

غانم	• سامية سعيد إمام	• كمال حامد مغيث
محمد	• صالح سليمان	• محمد محمد عبد البديع
مرازيق	• عادل شعبان	• محمد عبد الحميد
مين	• عصام فوزي	• محمد على إبراهيم
أحمد	• فائق محمد عدلى	• نورا عبد الله حسن



• هشام مبارك • هويدا عدلى رومان

• سعيد المعصرى •

مفهوم مصر

وأزمة العقول الشبابية

تحرير :

د. أحمد عبد الله

**مفهوم مصر
وازمنة العقول الشابة**

المحرر
د. أحمد عبد الله

الناشر
مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الطبعة الأولى : ١٩٩٤

رقم الإيداع : ٤٥٧٢ / ٩٤

الجمع : مركز البحوث العربية

الغلاف والطبع : دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٧٩٤٢

حقوق الطبع محفوظة

المحتويات

٧	- مقدمة المحرر
٩	أولاً : الهيئة الاجتماعية المصرية:
	١) الطبقة الوسطى
١١	(محمد عبد الحميد)
	٢) الطبقة العاملة الحضرية
٢٩	(عادل شعيان)
٤٧	٣) التعقيب: د. السيد الحسينى
٤٩	٤) المناقشة.
٥٥	ثانياً : التغير الاجتماعى ونتائجه (١):
	١) الانفتاح وتغير القيم الاجتماعية
٥٧	(أحمد أنور)
	٢) الحرية الاقتصادية والتحولات الاجتماعية
٧٧	(محمد عبد الباقى)
٩٣	٣) التعقيب : د. أحمد زايد
٩٧	٤) المناقشة.
١٠٥	ثالثاً : التغير الاجتماعى ونتائجه (٢) :
	١) تطور أنشئة البرلمانية فى الصعيد (محافظة قنا)
١٠٧	(أحمد عبد الرازق)
١٣٥	٢) تعقيب: د. هدى زكريا
	٣) الحراك الاجتماعى فى رؤية لمييب محفوظ
١٣٩	(محمد على إبراهيم)

- ١٦٣ (٤) التعقيب : د. هدى زكريا
- ١٦٦ (٥) المناقشة.
- ١٧١ **رابعاً : الحركات الاجتماعية (فروع الحركة العمالية) :**
- (١) الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢ - ١٩٩١
- ١٧٣ (هويدا عدلى رومان)
- ١٩٧ (٢) تعقيب عبد المنعم الغزالي
- (٣) الحركة النقابية العمالية (دراسة حالة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر)
- ٢٠١ (سامية سعيد إمام)
- ٢٢١ (٤) تعقيب : عبد المنعم الغزالي
- ٢٢٥ **خامساً : منظمات المجتمع السياسى (الأحزاب) :**
- (١) حزب العمل فى الحياة السياسية المصرية
- ٢٢٧ (نورا عبد الله)
- (٢) حزب التجمع فى الحياة السياسية المصرية
- ٢٤٩ (عصام فوزى)
- ٢٦٩ (٣) التعقيب : د. وحيد عبد المجيد
- ٢٧٥ (٤) المناقشة.
- ٢٨٧ **سادساً : منظمات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) :**
- (١) الجمعيات الأهلية والموقوفات القانونية لنشأتها ونشاطها.
- ٢٨٩ (أشرف حسين)
- (٢) منظمات حقوق الإنسان (دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان)
- ٣٠٧ (صالح سليمان)
- ٣٢٣ (٣) التعقيب : د. مصطفى كامل السيد
- ٣٢٦ (٤) المناقشة.
- ٣٣٧ **سابعاً : الظاهر والإسلامية :**
- (١) الغرب فى رؤية الحركة الإسلامية المصرية
- ٣٣٩ (إبراهيم البيرومى غانم)

٣٧٥	(٢) التعقيب : نبيل عبد الفتاح
٣٨٧	(٣) المناقشة.
٣٩٩	ثامناً للتعليم:
	(١) الازدواجية التعليمية والتماثل الوطني
٤٠١	(كمال حامد مقيث)
٤٢٥	(٢) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل.
	(٣) المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية
٤٢٩	(فاتن عدلى)
٤٤٧	(٤) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل
٤٥٠	(٥) المناقشة.
٤٥٧	ثاسماً: الإلهام:
	(١) أزمة الممارسة في الصحافة المصرية ١٩٧١ - ١٩٨١
٢٥٩	(حماد إبراهيم)
٤٨٩	(٢) التعقيب : د. عيد العليم محمد عبد العليم
٤٩٣	(٣) المناقشة.
٥٠٣	خامساً: مفهوم الباحثين الشبان:
٥٠٥	(١) ملاحظات أولية : د. محمد الجوهري
	(٢) أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى
٥٠٩	(سميد المصري)
٥٤٣	(٣) التعقيب : د. حسنين توفيق
٥٥٧	(٤) شهادة بحثية عن معضلات دراسة الحركة الإسلامية : هشام مبارك
٥٦٥	(٥) المناقشة.
٥٧٧	خاتمة : ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب
٥٧٩	(جلسة برئاسة السيد ياسين):
٥٨٩	(روجر أوين - سامى زبيدة - روبرت بيكر- روى متحلة - كارى روزينسكى)
٦١٧	تعقيب ختامى للدكتور أحمد عبد الله منسق الوفدة

مقدمة

بين يدي القارئ الكريم أعمال ندوة علمية عقدت بالقاهرة فى شهر مايو ١٩٩٣. وقد رعت الندوة ثلاث مؤسسات علمية هى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (قسم العلوم السياسية)، وجامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط، وجامعة هارفارد (مركز الشرق الأوسط). وقام محرر الكتاب بدور منسق الندوة. وشارك فيها بتقديم أوراق بحثية ثمانية عشر باحثا. كما شارك عشرة من أساتذة العلوم الاجتماعية كمعقبين على الأوراق المقدمة. وحضر من أمريكا والمجلترا للمشاركة فى النقاش والتعقيب خمسة من أساتذة العلوم الاجتماعية المتخصصين فى دراسة مصر ومجتمعات الشرق الأوسط. هذا بجانب العشرات من أفراد الجمهور باتجاهاتهم المتنوعة ومثابرتهم التى أثرت النقاش. ولذا كان اهتمامنا بأن يحتوى هذا الكتاب على نص المناقشات بجانب نص الأوراق المقدمة. فالتفاعل العلمى والفكرى لا يتضح إلا بنشر هذا وذاك.

وقد أقيمت الندوة تحت عنوان "دراسة المجتمع المصرى.. وهموم الباحثين الشبان". وهو ما افترض تناولا للواقع المدروس من مختلف زوايا الدرس، على نحو ما تبين مراد هذا الكتاب. كما افترض اهتماما مخصصا للباحثين الشبان الذين لم يصلوا بأبحاثهم العلمية بعد للدرجة الدكتوراه. وقد اتخذ هذا الاهتمام الشكل التالى:

- ١) الاقتصار على الباحثين الشبان فى تقديم أوراق الندوة.
- ٢) دعوة كل منهم لعرض مشاكله كباحث شاب فى متن الورقة التى أعدها.
- ٣) تخصيص جلسة من جلسات الندوة لمناقشة هموم الباحثين الشبان.

٤) دعوة كبار الأساتذة المصريين والأجانب للتفاعل معهم فى إطار الندوة.

ولعلنا بذلك نكون قد قمنا بشئ من الواجب نحو تشجيع هؤلاء الشبان وتطوير قدراتهم. وهو واجب علمى ووطنى فى نفس الوقت، من حيث أن هؤلاء سيشكلون عصب الجماعة العلمية وقوام المقدرة المعرفية الوطنية فى حقل العلوم الاجتماعية. هذا بجانب ضرورة التعرف على منظور جيل الباحثين الشبان بالنسبة لمشكلات المجتمع المصرى التى يعكفون على دراستها بإمكانيات قليلة ويقدر كبير من القلق على المستقبل.

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نشكر هذه المجموعة من الشباب وأن نتمنى لهم انطلاقا أكبر فى محراب العلم. كما نكرر شكر كل من ساهم من الأفراد والمؤسسات فى إقامة الندوة ونجاحها. وضمن الكثيرين الذين تقرر لهم بهذا الفضل نخص بالذكر الدكتور "إيتيدهيل" رئيسة قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية. وهى التى تحمست للندوة ودفعت لنجاحها فاقتربت بالجامعة الأمريكية نفسها درجة من الاهتمام بالهجوم المصرية، وذلك دون أن تتدخل فى مضمون العمل الذى كان مسئولية منسق الندوة. ومعها من زملائها وتلاميذها نهى المكارى، وخالد فهمى، وهبة شعبان، الذين بذلوا جهداً مشكوراً لإنجاح الندوة. ونرجو أخيراً أن يكون فى هذا الكتاب فائدة لأصحاب البيت من المتخصصين وغير المتخصصين، الشبان وغير الشبان. فالكل مدعو للقراءة .. والفائدة لمن استفاد.

المحرر

أولاً:

البنية الاجتماعية المصرية

الطبقة الوسطى في مصر

محمد عبد الحميد إبراهيم

مدرس علم الاجتماع المساعد

قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص

حظي موضوع دراسة الطبقة الوسطى داخل الدرس الديموقراطي للتكوينات والبنى الطبقيّة باهتمام لم يسبق له مغيل خلال العقدين الماضيين، سواء داخل للمجتمعات الغربية أو في بلدان العالم الثالث عموماً أو في المجتمع المصري على وجه الخصوص. وتوالد هذا الاهتمام بناء على البروز المتزايد الذي أصبحت تحتله هذه الطبقة داخل الميدان الاجتماعي والاقتصادي من ناحية، وتأثيرها الفعال في تشكيل البنى السياسية والثقافية داخل هذه المجتمعات من ناحية أخرى.

لكن دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، تستدعي كثيراً من القضايا والإشكاليات الخلافية التي تنعكس بالضرورة على فهم هذه الطبقة ودراستها، كما تنعكس - بنفس القدر - على فهم خصائصها ودورها (الفعلی والمحمّل) داخل المجتمع. وتتصل أولى هذه الإشكاليات بفهم طبيعة التكوين الاجتماعي والتركيب الطبقي للمجتمع. أما الإشكالية الثانية فتتعد مترتبة على الإشكالية الأولى : لأن فهم طبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين الطبقي سيترتب عليه فهم طبيعة الطبقة الوسطى من حيث البنية والتركيب ومن حيث الخصائص والأدوار التي تميز لهذه الطبقة.

وعلى هذا سنتنحّض هذه الورقة على العناصر التالية:

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقي في المجتمع المصري : ملاحظات عامة.

(٢) الطبقة الوسطى في سياق المجتمع المصري.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقي في المجتمع المصري:

يراجه دارس البنية الاجتماعية المصرية بالعديد من المشكلات النابعة من طبيعة تطور هذه البنية من ناحية، وطبيعة الهيكل الطبقي الخاص بها من ناحية ثانية، وطبيعة الطبقات أو الشرائح الطبقة التي تشكل قوام هذا الهيكل من ناحية ثالثة.

وإذا كنا لا نستطيع أن نحدد ماهية الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع إلا بناء على التحديد - القبلي - لطبيعة فط الإنتاج السائد داخل هذا المجتمع لأن الطبقات تتحدد من خلال وظائفهم داخل فط الإنتاج^(١)، فإنه ليس ثمة اتفاق، بين الباحثين، على طبيعة فط الإنتاج الذي ساد (أو يسود) المجتمع المصري خلال تاريخه الحديث والمعاصر. وتعمد، في ذلك، الاجتهادات التي حاولت تشخيص طبيعة فط الإنتاج الخاص بهذا المجتمع. ويذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع المصري قد شهد سيادة فط إنتاج واحد مهيمن، سواء كان هذا النمط فطاً إقطاعياً خالصاً أو فطاً رأسمالياً خالصاً^(٢). بينما يؤكد البعض على أن المجتمع لم يشهد سيادة هذه الأنماط في شكلها "النقي" لكنها تمت على أرضية "شرقية". ويصحب فط الإنتاج الإقطاعي، من ثم، إقطاعاً شريكاً، كما يصبح فط الإنتاج الرأسمالي "شبه رأسمالي شبه آسيوي"^(٣).

ويعكس هذا الخلاف حقيقة أساسية مؤداها أن التطورات التي عبرها المجتمع المصري لم تزد إلى سيادة فط إنتاج واحد في صورة "نقية" خالصة حيث كانت هذه التطورات تغشى دائماً إلى أن تتخلل "أفانط الإنتاج، والتشكيلات الاجتماعية... تشكل المتفصل القائم على تعدد العناصر المختلفة، وتعايشها تارة وتصارعها تارة أخرى"^(٤). وكان في مجمله تطوراً غير متساوياً^(٥).

وتتبع الطبيعة الترمية لهذا التطور - بلا شك - على طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع، كما تتعكس بنفس القدر على طبيعة الطبقات والشرائح الطبقة التي تشكل قوام هذا الهيكل. فالتداخل والتجاور بين أنماط الإنتاج المتفردة، وعدم سيادة فط إنتاج واحد في صورة نقية، ينعكس عليه عدم تبلور طبقة "طرازية" كالتبعية الإقطاعية أو الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة. فالطبقة البرجوازية طبقة حشة وضعيفة وتابعة، فضلاً عن أن معظم استثماراتها تتم في مجال التداول لا في مجال الإنتاج، والطبقة العاملة لم تتبلور بعد بشكل واضح. أضف إلى ذلك طبيعة الالتحام العضوي بين الرأسماليين وكبار الملاك، سواء قبل ذلك في تحول كبار المالكين والتجار إلى مصاف كبار ملاك الأرض أو في مساهمة عدد كبير من ملاك الأرض في تأسيس الشركات المساهمة وفي إدارتها، الأمر الذي يفضي إلى اندماج المصالح بين هاتين الطبقتين فضلاً عن الالتحام العضوي الذي يشكل ترابطاً بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة حتى صارت القاعدة: أن أصبح ملاك الأراضي / رجال صناعة، وملاك الأراضي / تجاراً^(٦) وتصبح البنية الطبقة للمجتمع ككل، ذات طابع خاص^(٧).

غير أن هذه الخصوصية يجب ألا تقودنا إلى الوقوع في أسر النزعة التجزئية المفرطة، بل تعنى ضرورة التحليل المعموس للواقع المصري، خصوصاً في هذه الظروف الجديدة والمستجدة، كي تتمكن من الكشف عن خريطة التناقضات القائمة في الاقتصاد والمجتمع^(٨).

إن ما سبق يشير، في مجمله، مشكلة الترسيم الطبقي وتحديد المواقف الطبقة، وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعي للمجتمع. وتصبح هذه المشكلة أكثر حضوراً في حالة دراسة الطبقة الوسطى، وعند تحديد موقع هذه الطبقة بين الجماعات الطبقة الأخرى الموجودة في للمجتمع. وتؤكد العديد من الدراسات على الصعوبة الهائلة في دراسة هذه الطبقة . فمن الصعوبة بمكان أن نتوصل إلى تعريف جامع، كما أن هذا المصطلح (الطبقة الوسطى) مصطلح يحسم بالمرونة والمطاطية وعدم الوضوح مما يجعل من دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة ومعقدة بالكثير من المخاطر العلمية والتطبيقية. وإذا ما أضيف إلى ذلك ندرة الدراسات الخاصة بهذه الطبقة تصبح المشكلة أكثر تعقيداً^(٩).

ويكفي أن نشير هنا إلى أن النظر إلى هذه الطبقة يختلف باختلاف المنطلقات النظرية الخاصة بفهم البنية الطبقة للمجتمع ككل. فالقائمان بسيطرة طبقة إنتاج واحد (سواء كان لطا القطاعيا أو طبقة إنتاج رأسمالي) داخل المجتمع، سينظرون إلى الطبقة الوسطى على أنها طبقة غير موجودة، أو هي بالأحرى طبقة قيد التحول إلى أعلى (تلتصم إلى صفات الطبقة العليا) أو إلى أسفل (تلتصم بالطبقة الدنيا)، ولا تختلف الصورة كثيراً لدى القائمين بمفهوم "طبقة الإنتاج الآسيوي" أو "الاستعداد الشرقي" حيث تحمل الدولة - لدى هذا الفريق - محل طبقة الإنتاج المسيطر الذي يتولى به الفريق الأول. "وطبقاً لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة، في وضع اجتماعي طبيعي خاص، يكون فيه الماء هو المورد الاقتصادي التادور والذي هو الوسيلة الأساسية للحصول عليه"^(١٠). وطالما أن الدولة هي مالك كل شيء والبيروقراطية هي أداؤها الرئيسية فإن التصنيف الطبقي للجماعات الاجتماعية يتم بناء على قرب أو بعد هذه الجماعات من الدولة ومؤسساتها البيروقراطية : برجوازية الدولة، ورأسمالية الدولة، البرجوازية البيروقراطية ، الجناح البيروقراطي للرأسمالية، الفئات البيروقراطية المتوسطة... الخ.

واللاحظ أن كلا هذين الفريقين يمرر عما أسماه "رايت" E.O.Wright بالثروة الاستقطابية البسيطة Simple Polarization^(١١) التي تتمثل في رسم الخريطة الطبقة، وكأنها طرفاً تقضي : الطبقة الرأسمالية / الطبقة العاملة، الدولة / الفئات الاجتماعية. وواضح الطابع الاختزالي الذي يسم كلا منهما، حيث لم تؤد التطورات إلى سيادة طبقة إنتاج واحد، وبالتالي لم تتكون طبقة / طبقات طرازية. ولم تختفي الطبقات المتبقية أو الفئات البينية^(١٢).

إن التطورات التي مر بها المجتمع المصري فيما قبل ١٩٥٢ قد صاحبها ظهور قوى اجتماعية لم تكن موجودة من قبل (الطبقة المتوسطة الجديدة حسب التسمية الشائعة لدى كثير من الباحثين)^(١٣). وحاولت أن تلعب دوراً سياسياً (واقتصادياً) مستقلاً ومتميزاً^(١٤). كي تتمكن من تعديل خريطة المجتمع الطبقة لصالحها. وأن تشارك في إدارة شؤون المجتمع (سياسياً واقتصادياً) وحل المشكلات المتنوعة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي ازداد تفاقمها وعجز النظام الليبرالي عن حلها، مما جعل يسقط هذا النظام وتقام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولعبت هذه

القرى دوراً حيوياً في مسانئته. فقد كانت الخريطة الطبقةية لمجتمع ما قبل ١٩٥٢ حسباً تؤكد العديد من الدراسات، تتسم بطابع التركيز الشديد الذي يقبلى في احتكار فئة قليلة الثروة المجتمع التجمعية المتمثلة في الأرض ورأس المال . وكان من أبرز ملامح الهيكل الزراعي في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التركيز الشديد في ملكية الأرض والتزايد السريع لعدد الملاك الصغار بالنسبة لرقعة الأرض التي يملكونها. ففي ١٩٥٢ مثل كبار الملاك (المالكين لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ١٪ من إجمالي عدد ملاك الأرض، بينما استحوذوا على ٣٠٪ من الأراضي الزراعية وامتلكوا مع متوسطى الملاك (ملاك من خمسة إلى خمسين فدان) حوالي ٦٥٪ من الأرض. وفي الجانب الآخر من الصورة لم تستحضر الأغلبية العظمى من الملاك (٩٤٪) إلا على ٣٥٪ من إجمالي مساحة الأرض (١٥).

كما أصبح مركز الملكية السمة الغالبة في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء في مجال التجارة أو التصدير أو الاستيراد أو الأنشطة الصناعية . فقد تركزت هذه الأنشطة - ملكية وإدارة - في أيدي فئة قليلة . واحتكرت هذه الفئات بالطبع السلطة السياسية وسيرتها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الطبقةية الضيقة.

ترتب على ذلك - احتكار الثروة والسلطة - أن أصبحت الخريطة الطبقةية غير معبرة عن الصورة الفعلية للقرى الاجتماعية والسياسية المتنامية، والتي اطرد ثمرها وزاد تواجدها في المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ازدياد هذه القوى اتساعاً، وإزاء عجز النظام السياسى عن حل مشكلات المجتمع الملحة : للمشكلة الاقتصادية (بناء قاعدة صناعية واقتصاد وطنى قويا)، والمشكلة الاجتماعية (ازدياد حدة الفوارق الطبقةية)، والمشكلة الوطنية (إجلاء المستعمر عن أرض الوطن)، تبلور لدى هذه القوى على اختلاف توجهاتها السياسية، اتفاق عام على رفض الأسس التي يقوم عليها النظام . وطرحوا حلولاً جذرية تجاوزت الحلول التقليدية التي كان يطرحها النظام لحل مشكلات المجتمع . فطالبت بضرورة تجميع الملكية وتأمين الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وارتبط لديها مطلب التحرر الوطنى بالاستقلال الاقتصادى والاجتماعى، وظهر في برامجها مطلب الثورة الشاملة^(١٦) التي تهدف إلى تعديل الخريطة الطبقةية كى تعبر عن القوى الحقيقية الموجهة في المجتمع، وفى المللك قد مهدت السبيل لقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. لكن التطورات التي مر بها المجتمع المصرى بعد ذلك كان لها أثرها الواضح على الخريطة الطبقةية للمجتمع بشكل عام وعلى وضعية الطبقة الوسطى بشكل خاص.

(٢) الطبقة الوسطى في سياق المجتمع المصرى :

يقال دائماً في أدبيات الحديث حول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنها كانت ثورة "الطبقة الوسطى المصرية" ، ولا شك أن في ذلك جزءاً كبيراً من الصحة، فقد رأينا في ختام النقطة السابقة كيف مهدت هزوف ما قبل ١٩٥٢ إلى بروز قوى اجتماعية وسياسية جديدة وقضت أسس المجتمع القديم . ونادت بتغييره. غير أن أيها من هذه القوى - لظروف ليس هذا موضع الخوض فيها - لم تفلح في حسم الصراع لصالحها. وظهر الجيش "قوة بارزة" استطاعت أن تحسم الصراع

عبر استيلائها على السلطة دون مقاومة تذكر ، وتأييد واسع النطاق من مختلف قطاعات المجتمع.

و لم يكن الجيش في الواقع منبت الصلة عن هذه القوى، وكثيرة هي الدراسات التي وصلت الأصول الاجتماعية لقيادة انقلاب يوليو ١٩٥٢ على أنهم ينتمون في معظمهم إلى أبناء الطبقة المتوسطة . كما أن الأهداف التي اتفق حولها تنظيم الضباط الأحرار ووضمها ميرزا لقيامه بحركة الجيش قد صيغت من برامج هذه القوى، بل أن هذه الأهداف قد استمرت من هذا القسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها، وبها قام تنظيم الضباط كصورة مصغرة لمشروع الجبهة الوطنية الذي لم تستطع الحركة الحزبية أن تهتلك في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير^(١٧) . وهكذا القول إجمالاً أن هذه الطبقة المتوسطة من المتعلمين (الانكليسيين) سواء في صورة المهنيين أو في صورة الموظفين من مدنيين وعسكريين) هي التي مهدت الطريق سياسياً ولإيديولوجياً لقيام ثورة عام ١٩٥٢^(١٨).

بعد نجاح حركة الجيش تصاعد معدل التغييرات السياسية والاجتماعية وكذا الإجراءات التي اتخذها النظام كما ازداد معدل المؤسسات التي أنشأها النظام لتنفيذ هذه السياسات المتغيرة . ولعبت هذه السياسات وتلك الإجراءات دوراً أساسياً - خلال الأربعين سنة الماضية - في تثبيت أقدام الطبقة الوسطى من ناحية وتهديم مراكزها من ناحية ثانية، وتوسيع قاعدتها سواء في الريف أو في الحضر من ناحية ثالثة. وتحتل العوامل التالية أهمية أساسية في هذا الصدد:

(١) أن الحاصل النهائي لقوانين الإصلاح الزراعي في الريف لم يكن في مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما كان في تركيز الثروة الاقتصادية وجانب يعدد به من التأثير الاجتماعي والسياسي في طبقة متوسطي الملاك الزراعيين^(١٩). فقد ازداد عدد الملاك المتوسطين (الشرعية من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً) من ٢٢ ألف إلى ٣٠ ألف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول. بينما زادت المساحات التي يملكونها من الأراضي من ٦٥٤ ألف فدان إلى ٨١٨ ألف فدان . وفي ظل الهيكل الزراعي الذي تبلور بعد تطبيق القانونين الأول والثاني للإصلاح الزراعي نجد "أن الشريحة الأكثر وزناً اقتصادياً وفرداً سياسياً هي شريحة متوسطي وأغنياء الفلاحين^(٢٠)". حيث ارتفع نصيبها من الأراضي الزراعية من ١٠٪ سنة ١٩٥٢ إلى ١٣,٧٪ سنة ١٩٦٥ كما زاد نصيب الفرد من هذه الشريحة من ٢٤,٣ فدان إلى ٢٨,١ فدان. وظل هذا الاتجاه واضحاً من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ في مجال القوانين الزراعية فكل الإجراءات التي اتخذت كانت في صالحهم على طول الخط^(٢١) مما يعكس تلبية مركزهم النسبي في البناء الطبقي للريف المصري^(٢٢).

(٢) أدت عمليات التأميم وقرقر رأس المال والأخذ بنظام الإدارة الاقتصادية المركزية خلال الفترة الناصرية، إلى خلق أشكال جديدة من التمايز الاجتماعي والطبقي داخل الفئات والشرائح الاجتماعية في المناطق الحضرية. فقد أدى التوسع الهائل في الهياكل الفنية والإدارية داخل قطاع الأعمال المنظم في الأجهزة الحكومية إلى النمو العددي

للشرائع المتوسطة التي تشكل الوظائف الفنية والمهنية، وكذلك للراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإشرافية والإدارية. وتضخم الجهاز البيروقراطي بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ حيث لم يكن عدد العاملين المئتين يتجاوز في تلك السنة ١٩٥ ألف موظف، فأصبح في عام ١٩٨٠ ٢١٠ مليون أي تضاعف حوالي ٢٢ مرة في تلك الفترة، ويعني ذلك أن الجهاز البيروقراطي (المدنى فقط) يمثلهم ١٩٪ من إجمالي عدد العاملين في مختلف فروع النشاط الاقتصادى (الإنتاجى وغير الإنتاجى) (٢٣).

(٣) يرتبط بذلك طبيعة التطور السريع للنظام التعليمى خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم ومراتب الفئات المتوسطة بشكل لم يسبق له مثيل (٢٤). حيث شهدت مصر توسعا هائلا في التعليم شمل جميع مراحله. فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من (١٩٧٦/١٩٥٦) سنة ١٩٥٧ إلى (٣٤٤٨٠٠) سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى (١٥٢٠٠٠) سنة ١٩٧٧/١٩٧٦ وزاد عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية العامة من (١٣٨٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٧٦٨٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى (١٤٣٦٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ التعليم الثانوى العام من (١٠٩٠٠٠) سنة ١٩٥٦ إلى (٢٤٤٠٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى (٣٩٣٠٠٠) سنة ١٩٧٧/١٩٧٦. وإجمالا فإن أعداد طلاب المرحلة الثانوية والتعليم الفنى قد ارتفعت من (٣٣٢,٣٣٤) سنة ١٩٤٦ إلى (٢,١٩٩,١٦٩) سنة ١٩٨٤ كما ارتفع عدد الطلاب في معاهد التعليم المهني والتطبيقي من (٢٧,٣٧٧) سنة ١٩٦٤ إلى (٨٥,٦٣٠) سنة ١٩٨٤. أما طلاب الجامعات والمعاهد العليا فقد ارتفع عددهم من (٤٢,٤٩٤) سنة ١٩٥٢ إلى (١٢٩,٢٠١) سنة ١٩٦٤ إلى (٢٢٧,٨٧٨) عام ١٩٧٣/٧٢ إلى (١٣٦,٣٦٠) عام ١٩٨٤/٨٣ بزيادة تبلغ حوالي ١٧٧٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣/٧٢. كما ارتفع خريج الجامعات والمعاهد العليا من (٣٧,٩٣١) سنة ١٩٧٣ إلى (٥٩,٨٣٢) سنة ١٩٧٦ إلى (١٠٢,٣٨٧) سنة ١٩٨٥. ولا شك أن هؤلاء الخريجون هم المصدر الأساسى لهذه الطبقة الوسطى (٢٥).

وتعكس التطورات السابقة النمو للملح في حجم هذه الطبقة بحيث يمكن القول - حسبما ذهب "جلال أمين" بحق - أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات خلال الأربعين عاما التي انقضت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هو النمو للملح في حجم الطبقة الوسطى والتغير للملح أيضا في خصائصها (٢٦).

غير أن التقدير النسبى لحجم هذه الطبقة بعد موضوع خلاف بين الباحثين وفى ذلك يرى "جلال أمين" أنها تشكل نسبة ٤٥٪ من مجموع السكان حسب تعداد ١٩٨٦ (٢٨). أما "محمود عبد الفضيل" فيرى أن هذا التقدير متحيز لأعلى، لأنه يشمل النمو الطبقي والمزقت في الدخول عند لحظة تاريخية معينة وليس له صفة الدوام والاستقرار، ويرى - من ثم - أن نحو ٢٥٪ من جملة الأسر في مصر يمكن اعتبارها في صفوف الطبقة الوسطى بصفة دائمة ومتجددة (٢٩) أما "محمود عودة" فيرى أن حجم هذه الطبقة لا يتجاوز ٢٥٪ من السكان في أقصى التقديرات (٣٠). بينما يرى "خلدون النقيب" أن حجم الطبقة الوسطى يمثل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية (٣١).

إن التباين الملحوظ بين هذه التقديرات يعد دالا على طبيعة التباين الشديد في فهم هذه الطبقة الوسطى ذات السمة الطبقة "المتوسطة". كما يتجلى هذا التباين على تعريفها وعلى طبيعة الفئات الداخلة في مصادرها. ويتجلى هذا التباين في فهم طبيعة الدور الذي لعبته هذه الطبقة في تطور المجتمع. وفي ذلك يمكننا أن نميز بين رؤيتين متعارضتين. الرؤية الأولى : ويعسدها "هالبرن" Manfred Halpern ومورويبرجر "Morroe Berger" ومؤدعها : أن هذه الطبقة استطاعت أن تقوم بدور محلي في مجتمعات الشرق الأوسط بشكل عام وداخل المجتمع المصري بشكل خاص (٣٣).

الرؤية الثانية: وتركز هذه الرؤية على الدور المحافظ (والرجعي) الذي لعبته هذه الطبقة في استمرارية التخلف والتنمية للغرب، ومن ثم فشلت في إلهاز مهام الثورة الوطنية (تحقيق الاستقلال أو فك الارتباط وحل المشكلة الاجتماعية والسياسية). ويعبر "سمير أمين" عن هذه الرؤية بوضوح حيث يقول : "إن الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع وجميع فئاتها أصبحت عاجزة تماما عن طرح بدول يفترض فك الارتباط، فلا تستطيع مختلف عناصر هذه الطبقة ولو مجرد تصور رؤية مستقبلية مثل هذه" (٣٤).

وعزل بعض الباحثين على طبيعة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة في التسميات (نتيجة الجفاف التدريجي لمصادر الدخل الريفية والطبقية) على أساس أن هذه الأزمة ستعيق هذه الطبقة ولذا لأن تلعب أدوارا أكثر تقدما "لأنها لن تعد قادرة على" الهروب إلى الإمام" من خلال الهجرة إلى الخارج أو التحول إلى "طبقة أعمال متريفة" في الداخل، كما فعلت من قبل، بل ستجد نفسها وجها لوجه مع الأزمة تتفاعل معها وتشهد مرة أخرى إلى مواقع أكثر تقدما، ولتشكل واقعا أساسيا للحال الوطني - الشعبي، ولا سيما المراتب الدنيا والوسطى من هذه الطبقة" (٣٥).

والحقيقة أن الدور المتناقض (تقدمي / رجعي) الذي يعزى لهذه الطبقة يتأتى من طبيعة الخصائص والأدوار المتناقضة التي تسم هذه الطبقة. وفي ذلك تؤكد العديد من الدراسات على أن "اللاجئين" يعد من أهم سمات هذه الطبقة (٣٦). لذا فإنها - وكما أشار "محمود عردة" - تعد مستعدا للعديد من أنساق القيم المختلفة (٣٧). كما تضم في داخلها تيارات شتى تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وفي من حيث طبيعة الأدوار التي تلعبها - تلعب دورا سياسيا واجتماعيا تقنيا في بعض الفترات التاريخية، كما تلعب دورا سياسيا واجتماعيا رجعيا في فترات أخرى (٣٨).

والواقع أن هذه التباينات - سواء في تقدير حجم الطبقة الوسطى أو في النظر إلى طبيعة الدور الذي قامت به تشير لضحايا أساسية تتصل بمشكلات دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري :

لا مهرب من الدخول في خضم هذه المشكلة : مشكلة دراسة الطبقة الوسطى، لا من أجل حجم هذه المشكلة - فليس هذا بقدر الباحث ولا هو بمستطوعه - بل من أجل طرح تساؤلات تشغل الباحث، فضلا عن كونه واحدا من أبناء

الطبقة الوسطى، فهو مفهوم يدرستها والتعرف على طبيعة تركيبها وخصائصها وكذا طبيعة التغيرات التي طرأت عليها خلال العشرين سنة الماضية (٣٨). وسوف نتناول طبيعة المشكلات التي تثيرها دراسة الطبقة الوسطى في ضوء القضايا التالية :

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقي .

ب- الطبقي الوسطى : مشكلة التعرف ومعايير الانتماء.

ج- الدراسة الامبيريقية للطبقة الوسطى : المشكلات البحثية ومفهوم الباحث.

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقي :

أشرنا فيما سبق إلى أن مشكلة الترميم الطبقي وتحديد المراتب الطبقيّة وكلاهما يميّن الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعي للمجتمع تعد من أبرز المشكلات التي تواجه دارسي البنية الاجتماعية المصرية. خاصة وأنّ إزاء بنية تتسم بسمات "عومية" تنعكس على طبيعة هيكل التكوين الطبقي للمجتمع، كما تنعكس على طبيعة الجماعات الطبقيّة التي تشكل قوام هذا الهيكل . غير أنّ هذه المشكلة تصبح أكثر حضوراً في حالة دراسة الطبقة الوسطى، سواء عند تحديد موقع هذه الطبقة داخل التركيب الطبقي للمجتمع أو عند تحديد موقعها بالنسبة للجماعات الطبقيّة الأخرى الموجودة في هذا المجتمع. الأمر الذي يجعل دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة.

واختبة الأساسية التي تؤكدها العديد من الدراسات هي : النمو للحل والانتساع المطرد الذي حققته الفئات البينية "Intermediate" التي استطاعت أن تحتل موقعا وسطا Middle بين البرجوازية والبروليتاريا. والأهم من ذلك هو أنّ هذه الفئات البينية إنّما تجسد - عبر هذا الموقف الوسط - صفات تخص الطبقة العاملة (مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج، وبيع قوة العمل) كما أنّها تجسد في نفس الوقت صفات تخص "البرجوازية" مثل الاشتراك بديرات متفارقة في إدارة رأس المال، والسيطرة / التحكم التي تمارسها على الطبقة العاملة .

والخامس أنّ هذه الفئات أصبحت تشكل نمطا مباشرا أمام تطبيق النموذج الطبقي الثنائي Two - Class Model (٣٨) وتمدت الاجتهادات التي قلمت لتحديد الوضع الطبقي لهذه الفئات، ومن أبرز هذه الاجتهادات مايلي (٤٠) :

(١) أولى هذه الاجتهادات يضع كل هذه الفئة فعليا داخل الطبقة العاملة باستثناء نسبة ضئيلة من كبار المديرين والإداريين الذين يرتبطون مباشرة بالبرجوازية من خلال امتلاكهم لرأس المال حيث يرى أنّ كل العاملين بأجر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

(٢) اجتهاد آخر يضع العديد من فئات العاملين بأجر داخل قطاع من قطاعات البرجوازية الصغيرة وغالبا ما تعرف بـ

"البرجوازية الصغيرة الجديدة" New Petty Bourgeoisie للتمييز بينها وبين البرجوازية الصغيرة التقليدية، التي تضم أصحاب الصنائع ، وأصحاب الحرفيات والعاملين لحسابهم.

(٣) الاجتهاد الثالث يعتبر أن العاملين بأجر الذين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة ليسوا قطاعا من قطاعات البرجوازية الصغيرة بل يشكلون طبقة جديدة مستقلة بذاتها، تسمى "الطبقة الإدارية المتخصصة" Professional Managerial Class. وعرف هذه الطبقة من خلال الوظيفة المتخصصة التي تلعبها في إعادة إنتاج العلاقات الطبقة أكثر من تعريفها بوضعها داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

٤) الاجتهاد الرابع لا ينظر إلى هذه الفئة على أنها تشكل طبقة بقدر ما تشكل أوضاعا Locations تنتمي لأكثر من موقع طبقي في وقت واحد. لذا فإن الفئة التي نطلق عليها "الطبقة الوسطى Middle Class تحتل ما يمكن أن نسميه بـ "الأوضاع الطبقة المتناقضة" Contradictory class locations.

تعكس هذه الاجتهادات طبيعة الخلاف المرتبط بوضعية الطبقة الوسطى داخل المجتمع. والجدير بالذكر أن هذه الاجتهادات قد تطورت داخل سياق التعقد الهائل الذي طرأ على بنية للمجتمع الرأسمالي (الغربي) أساسا. مما استدعى ضرورة مراجعة أفاط التحليل الجديدة التي طرأت على بنية ذلك المجتمع. والأمر لا يختلف في حالة للمجتمع المصري، وذلك فيما يخص بضرورة البحث عن أطر تحليلية تلائم الطبيعة النوعية للتكوين الطبقي لهذا المجتمع، والتي أثرت بآثاره على وضعية الطبقة الوسطى داخل هذا التكوين . خاصة وأن هذه الطبقة قد ارتبطت في نشأتها وتطورها واتساع حيز الفئات الاجتماعية والاقتصادية المكرنة لها بقرارات وإجراءات كانت تصدر في أغلبها عن الدولة.

وإذا كان الباحث يرى أن مدخل "المواقع الطبقة المتناقضة" يعد من أكثر الاجتهادات إغراء لتحليل الموقع الطبقي للطبقة الوسطى، من الناحية النظرية، إلا أن تعقيدات الواقع الإمبريقي تحد من كفاءته النظرية وتظل مشكلة الوضع الطبقي للطبقة الوسطى واحدة من أهم للمشكلات التي تثيرها دراسة هذه الطبقة .

ب- الطبقة الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء :

من أهم المشكلات التي تواجه دارس الطبقة الوسطى مشكلة تعريف هذه الطبقة وتعيين الجماعات الاجتماعية الداخلة في عدادها، ويضيق ذلك عبر استعراض بعض المحاولات التي بذلت في سبيل تعريف الطبقة الوسطى وتحديد الجماعات التي تنتمي إليها، وكذا المعايير التي تبرز انتماء هذه الجماعات ضمن فئات الطبقة الوسطى.

ويقدم لنا موريس بيرجر M. Berger واحدا من أقدم التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى حيث يرى أنها تتكون من جماعتين أساسيتين : الأولى : تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة، ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا إلى الثورة والجهد في الحياة السياسية والاقتصادية وتشتمل الجماعة الثانية على جماعات أخرى مختلطة تضم المهنيين المستقلين الأطباء، والمحامين والمهندسين، وموظفي الإدارة (٤١).

أما "هالبرن" M.Halpern فيرى أن ذوى الرواتب يشكلون الغالبية العظمى للطبقة الوسطى، ويشملون المديرين والإداريين والصحفيين، ورجال القانون وضباط الجيش (٤٧).

ويرى "حنا بطاطو" Hana Batatu أن المقصود بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها امتلاكها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك، وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم عناصر وفئات : ضباط الجيش، موظفى الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، ملاك الأرض (٤٣).

أما "جيمس بيل" Jemes Bill فيرى أن أعضاء هذه الطبقة ينخرطون فى المهن المتخصصة والتقنية والثقافية والفكرية والإدارية . وتضم المدرسين والمهندسين والكتاب والفنانين والصحفيين والبيروقراط، وضباط الجيش من ذوى الرواتب المتوسطة (٤٤).

ويرى "السيد الحسنى" أن الطبقة الوسطى المحضرية تضم قطاعا كبيرا من ذوى المهن الفنية العليا كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمديرين وصغار التجار (٤٥).

- وفى تقسيمه للبناء الطبقي فى المدينة المصرية يرى "محمد الجرجى" أن الطبقة الوسطى تستعمل على :
- الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم : كبار الملاك العقاريين، وأصحاب الشركات وطبقات المديرين ومن فى حكمهم.
- الطبقة الوسطى، وتضم : أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) ومتوسطى وكبار الموظفين .
- الطبقة الوسطى الصغيرة، وتضم: أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين (٤٦).

أما "جلال أمين" فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم ، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين ، وغالبية جهاز التجزئىة والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب العقارات السكنية. ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها تضم أيضا نسبة بمقدارها من الحرفيين والشرائح الأهلى دخلا من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص (٤٧).

ويرى "محمود عودة" أن الطبقة الوسطى فى مصر تضم فئات متنوعة فى ارتباطاتها الاقتصادية، وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية، أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش، ومتوسطى التجار والجانب الأعظم من موظفى الدولة عمليين وعسكريين (فهما هنا الصنف البيروقراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم) إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا، من لا يرتبطون بوظائف حكومية والمثقفين وغيرهم شريطة عدم تغيير مهنتهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية (٤٨).

أما "خلدون النقيب" الذى يفضل مصطلح "الدرجات الوسطى" Middle Strata فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم : المهنيين والمدرء الأجراء والتقنيين المؤهلين وأشياء المهنيين والعاملين فى الإدارة الوسطى (٤٩).

وتبدل هذه المحاولات التي قدمت لتعريف الطبقة الوسطى في مجملها على التفرع واللاجاناس التي تنصم به الجساعات التي يدخلها كل باحث في عداد الطبقة الوسطى. فهي تضم كل الجساعات المهنية، بلا استثناء تقريباً، بدءاً من المستويات والوظائف الإدارية العليا حتى أدنى الوظائف الإدارية والإشرافية، دون مراعاة للتباين الموجود بين هذه الجساعات، وتأثير هذا التباين على الوزن الطبقي لكل جماعة. وواضح أن هذه التعريفات تعتمد إلى حد كبير على المهنة أو الوظيفة كمعيار للاكتفاء للطبقة الوسطى. ولشك أن هذا المعيار يثير الكثير من التحفظات عندما نتخذه معياراً للتصنيف (٥٠). وهذا ينسحب أيضاً على معيار الدخل والمستوى التعليمي كعوامل للاكتفاء للطبقة الوسطى. وكل ذلك من مشكلات تعريفية ومفهومية يثير الكثير من المشكلات التي تواجه الدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى في مصر.

ج- الدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى

المشكلات البحثية وهموم الباحث:

تثير الدراسة الإمبريقية للتحولات عموماً والطبقة الوسطى خصوصاً مشكلات وهموم تواجه الباحث عند التصدي لهذه الموضوعات وعليه أن يجد لنفسه سبيلاً في حلها أو التعامل معها. هذا إذا أراد أن ينجز موضوع دراسته أو يحقق الهدف الذي يسعى إليه.

ومن الصعوبة بكان أن نحدد متى تبدأ هذه المشكلات، ومتى تنتهي، فهي سلسلة متصلة الخلفات، تؤثر كل حلقاتها، بالسلب أو بالإيجاب، في الحلقة التي تليها. كما أن هذه المشكلات ذات طابع تراكمي يتشكل عبر المراحل التعليمية المختلفة التي مر بها الباحث في سنوات الدراسة المتتمة.

فماذا سيكون حال الباحث الذي تخرج في جامعات الأعداد الكبيرة وتربى على مناهج تعتمد في أكثرها على الحفظ والتلقين، وتتوارى في ظلها مهارات الإبداع والابتكار؟

على أية حال، نفترض أن الباحث قد أصبح مهتماً بالبحث العلمي، فإن من أول شروط هذا الاهتمام أن يكون الباحث واسع الاطلاع وعلى اتصال مستمر بأحدث منجزات العلم في مجال تخصصه، فهل هذا يتوفر لنا كباحثين عبر المؤسسات التي ننتمي إليها؟ وهل تسمح إمكاناتنا المادية كأفراد وسط ظروف قاهرة أصبحت لقمة العيش فيها الشغل الشاغل لدى كثيرين، بأن تتمكن من ذلك؟

المفترض من مثل هذه الظروف أن تتطلع المؤسسة (الجامعة) بهذا العيب (توفير أحدث الإصدارات التي تصل الباحث بأحدث منجزات العلم في مجال تخصصه). لكن ذلك أمر عزيز النال، مما يجعلنا نلجأ إلى طرق تعتمد في أغلبها على الصدقة، أو لنجأ لمكتبة الجامعة الأمريكية التي تعاملنا كأئنا مواطنون من الدرجة الثانية.

إن كل هذه المشكلات تتصل في مجملها بالمشكلات المادية التي يواجها صغار الباحثين والتي تحول بينهم وبين الإتيان على بحوثهم، سواء بشراء المراجع والدوريات اللازمة، أو تمويل الدراسات الميدانية التي يتطلبها موضوع البحث، أو عند إخراج الرسالة في صورتها النهائية.

وإذا ما افترضنا - جدلا - أن الباحث استطاع ، بصورة ما ، أن يتوصل على المراجع والدوريات التي يحتاجها لموضوع بحثه، فهل يستطيع أن يتعامل مع هذه المراجع خاصة إذا ما كانت بلغة أجنبية؟ أعنى هل يتقن الباحث لغة أجنبية (أو أكثر) تمكنه من التعامل مع التراث الأجنبي المتصل بموضوع بحثه؟ إن اللغة تشكل عائقا لدى الكثير من الباحثين وقوله بينهم وبين التعامل الجيد مع التراث الأجنبي المتصل بالموضوعات التي يشتغلون بها.

إن المشكلات السائدة تواجه معظم الباحثين، في مختلف التخصصات، وعلى اختلاف الموضوعات التي يهتمون بها، غير أن ثمة مشكلات أخرى تواجه الباحثين الذين يهتمون بموضوع الطبقات بشكل عام ، يمكننا أن نشير إلى أهمها. وذلك على النحو التالي :

١) مشكلة الإطار النظري للباحث :

لا يستطيع دارس للمجتمع أن يتصدى لمعالجة أي جانب من جوانب الحياة في مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظري واضح يهديه ويرشده ، خاصة إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية ثمرة من ثمرات الفكر الماركسي، وكانت تلك الفكرة الماركسية باعثا لتطويع نظريات ومحاولات أخرى فاصلة على الجانب الآخر، أعنى البرجوازي من العالم، ولذلك فإن أي محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد طيفي الموقفين الإيديولوجيين منطلقا لها^(٥١).

غير أن الباحث الذي يتخذ من الماركسية منطلقا له في فهم وتحليل البناء الطبقي ، يواجه بمشكلات متعددة. فلا شك أن النهج الماركسي لأدب المتابع على تحليل وفهم آليات التكوين الطبقي في المجتمع ، لكن تطبيقه قد اتخذ مسارات عديدة جعلها أقرب إلى الاجتهادات الفردية، داخل الماركسية ، منها إلى المدارس النظرية المستقرة . يتضح ذلك إذا نظرنا، مثلا، إلى الاجتهادات المتنوعة التي حاولت تفحص طبيعة نمط الإنتاج السائد في المجتمع المصري، وكذا تحديد طبيعة البنية الطبقيّة لهذا المجتمع. وينسحب الأمر نفسه على الاجتهادات التي حاولت تحديد الموقع الطبقي للطبقة الوسطى. وهي كلها اجتهادات تمت داخل النظرية الماركسية، وهذا ، في جانب منه، يعد ميزة تحسب للماركسية (قدرتها على التطور والتجديد). لكن تنبئ أي من هذه الاجتهادات في حالة المجتمع المصري - يكتنله الكثير من الصعوبات والمعازير.

٢) مشكلة البيانات المطلوبة:

إذا افترضنا أن الباحث قد حسم الإطار النظري الذي ينطلق منه، وحده من ثم ، الافتراضات التي يريد اختبارها ، فسنجد لابد له من "مادة" أو "بيانات" يستطيع من خلالها أن يدلل على صق ما يفترضه، أو يفسر الظاهرة موضوع البحث. وتتخلف طبيعة البيانات ، وتتنوع ، باختلاف الظاهرة موضوع الدراسة. كما تختلف مصادر الحصول على

هذه البيانات . وتتحصر هذه المصادر غالباً في مصدرين :

مصدر مباشر، أى الحصول على البيانات من الناس أو العينة الممثلة لموضوع البحث.

مصدر غير مباشر، مثل الإحصاءات ، والسجلات ، أو أى مصادر تمكن الباحث من الحصول على بيانات تخص توزيع الدخل والملكية والنشاط الاقتصادى ..إلخ.

وكل مصدر من هذه المصادر يفرض مشكلاته الخاصة على الباحث.

فقد يراجه الباحث مشكلة أن البيانات التى يحصل عليها من المصدر الأول - المباشر - غير صادقة سواء لأن هؤلاء الناس (العينة) لا يؤمنون بجدوى الذى يفعله الباحث أو أنهم يقولون عكس ما يعتقدون ، أو لطرف تتصل بطريقة الحصول على هذه البيانات . أما مشكلات المصدر غير المباشر ، مثل الإحصاءات أو السجلات، فتتمثل فى أن هذه المصادر قد تكون غير متوفرة أو متغيرة وغير كافية، أو تكون غير دقيقة.

٣) مشكلة الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات :

يراجه الباحث مشكلة أساسية تتصل بأنسب الأدوات المنهجية التى تمكنه من الحصول على البيانات التى يحتاجها . وإذا كانت القائمة هى أن الباحث يستخدم الأدوات التى تلائم موضوع بحثه وتناسب طبيعة البيانات المطلوبة، فإن هذه القائمة تحتاج إلى مناقشة خاصة إذا ما استخدم الباحث أدوات لجمع البيانات تبدو مناسبة - مثل الاستبيان أو دراسة الحالة - فى موضوع دراسة الرضى الطبى أو التوجهات الطبقية مثلاً، فهذه الأدوات على الرغم من كونها تبدو مناسبة إلا أنها قاصرة سواء فى الحصول على البيانات أو فى حجم وعمق البيانات التى تحصل عليها .

٤) حدود الصدق فى المادة المتاحة:

تعرض المشكلات السابقة حدوداً معينة للصدق الذى تتمتع به البيانات التى يجمعها الباحث، كما تفرض حدوداً معينة حوله التعميمات التى يعرسل إليها الباحث.

وبعد .. فهذه بعض المشكلات والأهم التى تواجه الباحث، وهى مشكلات تثير قضية أهم وأهم، تتصل بشروط إنتاج المعرفة فى مجتمع مختلف . وأشهد أن هذه المشكلات تقل - لدى الكثير من أبناء جيلى - دافعاً أساسياً يجعل من المعرفة التى ينتجونها ، تمهيداً لشروط إنتاجها .

المواضع والمراجع

(۶) انظر :

Bryan S. Turner, *The Middle Classes and Entrepreneurship in Capitalist Development*, *Arab Studies Quarterly* Vol.1, No. 2, Spring 1979, p. 126.

(٧) كذلك، محمد تيمس، المراجع المصري في دال الإصطاح، الكاتب، السنة الرابعة، المجلد (١٥٩) يونيو ١٩٦٥، ص ٤ - أحتت
رأيه، حول دراسة اللغة الأمازيغية لشعرتي مرحلة ما قبل الرئاسية، الكتاب، السيرة لمم الاجتهاد، إشراف دكتور محمد البومري،
المجلد الأول على المعارف، الناشر، ١٩٨٠، ص ١١١-١٢٧.

(٧) أنذر : إبراهيم عاصم، الأرض والفتاح، لمسألة الزراعة في مصر، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٨١، ٨٢ وتزيه تسييف الأديب، الدولة ثورية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤، ١٦.

(٤) الأسس، القوة المركبة، من ص ٢٨-٣٩.

(٥) انظر ، أحمد زاهد ، البناء السياسي في الزيف المصري ، لتحويل لمباحثات الصلوة القندية والجديدة ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ٧٧٨ .

(٦) انشر: حفاف لطفي السيد، البرية مدر النهارية ١٩٧٢ - ١٩٧٣، ترجمة عبد الحميد سليم، المركز القومي للدراسات والبحوث والنشر، القاهرة ١٩٨١، ص ٥ - ٦ - ٣.

عبدالله شفيق ، التنمية في المغرب، لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربي، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص. ١.

(٧) انظر : محمد الجوهري ، علم الاسماء وقضايا التنمية في العالم الثالث دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ١٠١-١٠٢ ، ١٠٣-١٠٤ ، ١٠٥-١٠٦ ، ١٠٧-١٠٨ ، ١٠٩-١١٠ ، ١١١-١١٢ ، ١١٣-١١٤ ، ١١٥-١١٦ ، ١١٧-١١٨ ، ١١٩-١٢٠ ، ١٢١-١٢٢ ، ١٢٣-١٢٤ ، ١٢٥-١٢٦ ، ١٢٧-١٢٨ ، ١٢٩-١٣٠ ، ١٣١-١٣٢ ، ١٣٣-١٣٤ ، ١٣٥-١٣٦ ، ١٣٧-١٣٨ ، ١٣٩-١٤٠ ، ١٤١-١٤٢ ، ١٤٣-١٤٤ ، ١٤٥-١٤٦ ، ١٤٧-١٤٨ ، ١٤٩-١٥٠ ، ١٥١-١٥٢ ، ١٥٣-١٥٤ ، ١٥٥-١٥٦ ، ١٥٧-١٥٨ ، ١٥٩-١٦٠ ، ١٦١-١٦٢ ، ١٦٣-١٦٤ ، ١٦٥-١٦٦ ، ١٦٧-١٦٨ ، ١٦٩-١٧٠ ، ١٧١-١٧٢ ، ١٧٣-١٧٤ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٧٧-١٧٨ ، ١٧٩-١٨٠ ، ١٨١-١٨٢ ، ١٨٣-١٨٤ ، ١٨٥-١٨٦ ، ١٨٧-١٨٨ ، ١٨٩-١٩٠ ، ١٩١-١٩٢ ، ١٩٣-١٩٤ ، ١٩٥-١٩٦ ، ١٩٧-١٩٨ ، ١٩٩-٢٠٠ ، ٢٠١-٢٠٢ ، ٢٠٣-٢٠٤ ، ٢٠٥-٢٠٦ ، ٢٠٧-٢٠٨ ، ٢٠٩-٢١٠ ، ٢١١-٢١٢ ، ٢١٣-٢١٤ ، ٢١٥-٢١٦ ، ٢١٧-٢١٨ ، ٢١٩-٢٢٠ ، ٢٢١-٢٢٢ ، ٢٢٣-٢٢٤ ، ٢٢٥-٢٢٦ ، ٢٢٧-٢٢٨ ، ٢٢٩-٢٣٠ ، ٢٣١-٢٣٢ ، ٢٣٣-٢٣٤ ، ٢٣٥-٢٣٦ ، ٢٣٧-٢٣٨ ، ٢٣٩-٢٤٠ ، ٢٤١-٢٤٢ ، ٢٤٣-٢٤٤ ، ٢٤٥-٢٤٦ ، ٢٤٧-٢٤٨ ، ٢٤٩-٢٥٠ ، ٢٥١-٢٥٢ ، ٢٥٣-٢٥٤ ، ٢٥٥-٢٥٦ ، ٢٥٧-٢٥٨ ، ٢٥٩-٢٦٠ ، ٢٦١-٢٦٢ ، ٢٦٣-٢٦٤ ، ٢٦٥-٢٦٦ ، ٢٦٧-٢٦٨ ، ٢٦٩-٢٧٠ ، ٢٧١-٢٧٢ ، ٢٧٣-٢٧٤ ، ٢٧٥-٢٧٦ ، ٢٧٧-٢٧٨ ، ٢٧٩-٢٨٠ ، ٢٨١-٢٨٢ ، ٢٨٣-٢٨٤ ، ٢٨٥-٢٨٦ ، ٢٨٧-٢٨٨ ، ٢٨٩-٢٩٠ ، ٢٩١-٢٩٢ ، ٢٩٣-٢٩٤ ، ٢٩٥-٢٩٦ ، ٢٩٧-٢٩٨ ، ٢٩٩-٣٠٠ ، ٣٠١-٣٠٢ ، ٣٠٣-٣٠٤ ، ٣٠٥-٣٠٦ ، ٣٠٧-٣٠٨ ، ٣٠٩-٣١٠ ، ٣١١-٣١٢ ، ٣١٣-٣١٤ ، ٣١٥-٣١٦ ، ٣١٧-٣١٨ ، ٣١٩-٣٢٠ ، ٣٢١-٣٢٢ ، ٣٢٣-٣٢٤ ، ٣٢٥-٣٢٦ ، ٣٢٧-٣٢٨ ، ٣٢٩-٣٣٠ ، ٣٣١-٣٣٢ ، ٣٣٣-٣٣٤ ، ٣٣٥-٣٣٦ ، ٣٣٧-٣٣٨ ، ٣٣٩-٣٤٠ ، ٣٤١-٣٤٢ ، ٣٤٣-٣٤٤ ، ٣٤٥-٣٤٦ ، ٣٤٧-٣٤٨ ، ٣٤٩-٣٥٠ ، ٣٥١-٣٥٢ ، ٣٥٣-٣٥٤ ، ٣٥٥-٣٥٦ ، ٣٥٧-٣٥٨ ، ٣٥٩-٣٦٠ ، ٣٦١-٣٦٢ ، ٣٦٣-٣٦٤ ، ٣٦٥-٣٦٦ ، ٣٦٧-٣٦٨ ، ٣٦٩-٣٧٠ ، ٣٧١-٣٧٢ ، ٣٧٣-٣٧٤ ، ٣٧٥-٣٧٦ ، ٣٧٧-٣٧٨ ، ٣٧٩-٣٨٠ ، ٣٨١-٣٨٢ ، ٣٨٣-٣٨٤ ، ٣٨٥-٣٨٦ ، ٣٨٧-٣٨٨ ، ٣٨٩-٣٩٠ ، ٣٩١-٣٩٢ ، ٣٩٣-٣٩٤ ، ٣٩٥-٣٩٦ ، ٣٩٧-٣٩٨ ، ٣٩٩-٤٠٠ ، ٤٠١-٤٠٢ ، ٤٠٣-٤٠٤ ، ٤٠٥-٤٠٦ ، ٤٠٧-٤٠٨ ، ٤٠٩-٤١٠ ، ٤١١-٤١٢ ، ٤١٣-٤١٤ ، ٤١٥-٤١٦ ، ٤١٧-٤١٨ ، ٤١٩-٤٢٠ ، ٤٢١-٤٢٢ ، ٤٢٣-٤٢٤ ، ٤٢٥-٤٢٦ ، ٤٢٧-٤٢٨ ، ٤٢٩-٤٣٠ ، ٤٣١-٤٣٢ ، ٤٣٣-٤٣٤ ، ٤٣٥-٤٣٦ ، ٤٣٧-٤٣٨ ، ٤٣٩-٤٤٠ ، ٤٤١-٤٤٢ ، ٤٤٣-٤٤٤ ، ٤٤٥-٤٤٦ ، ٤٤٧-٤٤٨ ، ٤٤٩-٤٥٠ ، ٤٥١-٤٥٢ ، ٤٥٣-٤٥٤ ، ٤٥٥-٤٥٦ ، ٤٥٧-٤٥٨ ، ٤٥٩-٤٦٠ ، ٤٦١-٤٦٢ ، ٤٦٣-٤٦٤ ، ٤٦٥-٤٦٦ ، ٤٦٧-٤٦٨ ، ٤٦٩-٤٧٠ ، ٤٧١-٤٧٢ ، ٤٧٣-٤٧٤ ، ٤٧٥-٤٧٦ ، ٤٧٧-٤٧٨ ، ٤٧٩-٤٨٠ ، ٤٨١-٤٨٢ ، ٤٨٣-٤٨٤ ، ٤٨٥-٤٨٦ ، ٤٨٧-٤٨٨ ، ٤٨٩-٤٩٠ ، ٤٩١-٤٩٢ ، ٤٩٣-٤٩٤ ، ٤٩٥-٤٩٦ ، ٤٩٧-٤٩٨ ، ٤٩٩-٥٠٠ ، ٥٠١-٥٠٢ ، ٥٠٣-٥٠٤ ، ٥٠٥-٥٠٦ ، ٥٠٧-٥٠٨ ، ٥٠٩-٥١٠ ، ٥١١-٥١٢ ، ٥١٣-٥١٤ ، ٥١٥-٥١٦ ، ٥١٧-٥١٨ ، ٥١٩-٥٢٠ ، ٥٢١-٥٢٢ ، ٥٢٣-٥٢٤ ، ٥٢٥-٥٢٦ ، ٥٢٧-٥٢٨ ، ٥٢٩-٥٣٠ ، ٥٣١-٥٣٢ ، ٥٣٣-٥٣٤ ، ٥٣٥-٥٣٦ ، ٥٣٧-٥٣٨ ، ٥٣٩-٥٤٠ ، ٥٤١-٥٤٢ ، ٥٤٣-٥٤٤ ، ٥٤٥-٥٤٦ ، ٥٤٧-٥٤٨ ، ٥٤٩-٥٥٠ ، ٥٥١-٥٥٢ ، ٥٥٣-٥٥٤ ، ٥٥٥-٥٥٦ ، ٥٥٧-٥٥٨ ، ٥٥٩-٥٦٠ ، ٥٦١-٥٦٢ ، ٥٦٣-٥٦٤ ، ٥٦٥-٥٦٦ ، ٥٦٧-٥٦٨ ، ٥٦٩-٥٧٠ ، ٥٧١-٥٧٢ ، ٥٧٣-٥٧٤ ، ٥٧٥-٥٧٦ ، ٥٧٧-٥٧٨ ، ٥٧٩-٥٨٠ ، ٥٨١-٥٨٢ ، ٥٨٣-٥٨٤ ، ٥٨٥-٥٨٦ ، ٥٨٧-٥٨٨ ، ٥٨٩-٥٩٠ ، ٥٩١-٥٩٢ ، ٥٩٣-٥٩٤ ، ٥٩٥-٥٩٦ ، ٥٩٧-٥٩٨ ، ٥٩٩-٦٠٠ ، ٦٠١-٦٠٢ ، ٦٠٣-٦٠٤ ، ٦٠٥-٦٠٦ ، ٦٠٧-٦٠٨ ، ٦٠٩-٦١٠ ، ٦١١-٦١٢ ، ٦١٣-٦١٤ ، ٦١٥-٦١٦ ، ٦١٧-٦١٨ ، ٦١٩-٦٢٠ ، ٦٢١-٦٢٢ ، ٦٢٣-٦٢٤ ، ٦٢٥-٦٢٦ ، ٦٢٧-٦٢٨ ، ٦٢٩-٦٣٠ ، ٦٣١-٦٣٢ ، ٦٣٣-٦٣٤ ، ٦٣٥-٦٣٦ ، ٦٣٧-٦٣٨ ، ٦٣٩-٦٤٠ ، ٦

(A) انظر : محمود عبد الفضيل ، الله ابن الشيخ وباتل التكليف : الحالة المصرية ، ورقة خبر منشورة ، مركز البحوث المصرية ، د. م. ص ٢ ، ٣.

(٦) انظر : محمود عوده، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي، الهلال السنة الخامسة والتسعون، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٢٤، ٢٥.

(١٠٦) تنزه الأعمى، الدولة الموحدة في مصر، ص ١٥.

E.O. Wright, *Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure, Politics and Society*, Vol.9 (11)
No.3, 1980, p. 327.

(۹۷) انتظار بالتوصل :

Val Burris, *Capital Accumulation and Rise of the New Middle Class*, *The Review of Radical*

(١٣) انظر على سبيل المثال :

- سيد زهران ، في أصول السياسة المصرية، مقال، تحليلي نقدي في التاريخ السياسي ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ص ٧٨.
- (١٤) محمد جابر الأنصاري ، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي - ١٩٣٠-١٩٧٠ ، عالم المعرفة، الكويت، المجلد (٢٥) نوفمبر ١٩٨٠ ص ٧٨.
- (١٥) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢-١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب للثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٩-١٠.
- (١٦) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يناير ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ص ٥٨.
- (١٧) طارق البشري ، المرجع السابق ص ٥٨.
- (١٨) نزيه نصيف الأبيسي ، المرجع السابق ص ٩٧.
- (١٩) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الثقافية في البرلمان العربي ، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥، ٨٦.
- (٢٠) نفيص عبد التناح ، التناسلية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٤٤، ص ١٣٩.
- (٢١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية، ص ٨٥.
- (٢٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانتعاش الاقتصادي، معهد الإجماء العربي ، بيروت الطبعة الأولى، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- (٢٣) صلاح المصري ، حول الرأسمالية الطبقية ، دراسة نقدية ، دار الفكر للماصر للنشر والتوزيع ، للثقافة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ص ١٠٥.
- (٢٤) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، ص ١١٨.
- (٢٥) نزيه نصيف الأبيسي، سياسة التطهير في مصر، دراسة سياسية وإدارية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٧٨، ص ٤١.
- (٢٦) نظير : خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي للماصر - دراسة بتاريخ مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩١ ، ص ٣٦٢، ٣٦٣.
- سياسات التطهير الجماهيري، دراسات وتوجيهات ، مصر حتى عام ٢٠٠٠، سلسلة دراسات تصدر عن المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٦ ص ١١٩.
- (٢٧) جلال أمين، الطبقة الوسطى وديمقراطية مصر، الهلال، أغسطس ١٩٩١ ، ص ٦٨.

- (٢٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (٢٩) محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري ، الهلال يناير ١٩٩٢ ، ص ١٩٢ ، ص ١٩٥ .
- (٣٠) محمود عرفة ، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي ، الهلال سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٢٩ .
- (٣١) غلاديس حسن التليهي ، الدولة المتسلطة في الشرق العربي للعصر ، ص ٢٧٦ .
- (٣٢) انظر :
 Manfred Halpern , Egypt and the New Middle Class : Reaffirmations and New Explorations ,
 Comparative Studies in Society and History , Vol. 11, No. 1, 1969 .
 - Morroe Berger, The Middle Class in The Arab World , in The Middle East in Transition ,
 Studies in Contemporary History (ed.) by Walter Z. Laqueur, New York, Praeger , PP. 69-70 .
- (٣٤) محمود أمين ، تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر ، الطبعة الثانية ، أبريل - يونيو ١٩٨٥ ، ص ١١٣ ، وانظر كذلك مأمون المصري ، مآل الطبقات الوسطى ، الهلال ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
- (٣٥) محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبي ومآل التكيف : الحالة المصرية ص ١١ .
- (٣٥) انظر : محمود عرفة ، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي ، الهلال ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٢٦ .
- غلاديس حسن التليهي ، الدولة المتسلطة في الشرق العربي ، ص ٢٧٠ .
- (٣٦) محمود عرفة ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٣٧) انظر :
 Dale L. Johnson, (ed.) Class and Social Development , Sage Publications, London, 1982, P.9 .
- (٣٨) بعد الباحث ومساهمته للكتاب باسم الانحياز - كلية الآداب - جامعة القاهرة في موضوع : أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ ، دراسة مقارنة بين نظريتين حضريتين ، وذلك تحت إشراف أ. د. محمود فهمي الكرمي ، أ. د. أحمد مجدي حجازي .
- (٣٩) انظر : Val Burris, Op. cit., p, 17-18 .
- (٤٠) انظر : E.O. Wright, Op. Cit. p. 327 .
- (٤١) انظر : Morroe Berger, Op. Cit., P. 63 .
- (٤٢) Manfred Halpern, the Politics of Social Change in the Middle East and North Africa , انظر :
 Princeton Univ. Press, 1965, p.52 .
- (٤٣) نقل من : محمود عبد الفضيل ، التكتيكات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي ، ١١٥ .
- (٤٤) James A. Bill, Class Analysis and The Dialectics of Modernization in The Middle East , انظر :
 International Journal of Middle East Studies, 3 (1972) p. 433 .

(٤٥) السيد الحسيني ، للعلامة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع والثلاثين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ص ٣١٣.

(٤٦) أنظر : محمد الجوهري ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب :

بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرين ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٤٧) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤٨) محمود هويدي، مرجع سابق ص ٢٦ .

(٤٩) أنظر :خلدون حسن الشهاب ، مرجع سابق ، ٢٧٠.

(٥٠) أنظر : محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٥١) محمد الجوهري، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ص ١٥ .

بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر إشكاليات التعريف والبحث

عادل شعبان

باحث بمركز البحوث العربية

حفل تراث علم الاجتماع الغربي خلال النصف الأخير من هذا القرن بدراسات كثيرة ومتنوعة وذات أطر فكرية متباينة، حول البنية الطبقة في المجتمعات الرأسمالية. وثالث الطبقة العاملة نصيباً كبيراً من الاهتمام ضمن هذا التراث المتنوع في الهاماته النظرية والإمبريقية، واكتسبت هذه الإسهامات أهميتها بتأثير التغيرات التي حدثت في بنية المجتمع الرأسمالي إلى الحد الذي يمكن معه القول إن الطبقة العاملة التي تحدث عنها تراث علم الاجتماع الكلاسيكي باتت محل خلاف نظري كبير. وأن طبقة عاملة جديدة في بنيتها ، وتركيبها، وأشكال وعمارسات فعلها الجمعي باتت واضحة المعالم.

وإذا كانت الطبقة العاملة الغربية قد نالت هذا الاهتمام البحثي، فإنه من المؤسف أن نقول أن الطبقة العاملة المصرية لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام البحثي في المجال السوسيولوجي. فالأدبيات المتاحة حول الطبقة العاملة المصرية تشير إلى غلبة الجانب التاريخي^(١)، حيث تم التركيز على نشوء الطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية، وعلاقتها بالقوى الاجتماعية الأخرى، كما نال التحليل التاريخي لتطور التشريعات الصالية أهمية في هذا تناول. أما الاهتمام الأكاديمي^(٢) لعلم الاجتماع فقد انحصر في دراسات علم الاجتماع الصناعي ودراساته ذات التوجه النظري المحدد، وتم التركيز ضمن هذا السياق على دراسة علاقة التنظيمات النقابية بمشكلات العمل، ومدى تكيف العمال المهاجرين بقطاعات الصناعة، أو تناول تأثيرات إصابات العمل على الإنتاجية.

وقد بدأ في الآونة الأخيرة اهتمام علمي الاجتماع السيمس والحضري بإشكاليات التركيب الاجتماعي والبنية الاجتماعية، خاصة مع رواج مقولات مدرسة التبعية في مصر مثل السبعينيات والتي عنت بتحويل ظروف تخلف مجتمعات العالم الثالث، وركزت في تحليلاتها على التركيب والبنية الاجتماعية لهذه المجتمعات .

وكان من المنطقي في ضوء هذا القصور الواضح في مجال فهم التركيب الاجتماعي أن يطرح على بساط البحث

أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر مع ما يثيره هذا الموضوع من تساؤلات نظرية وإجرائية حول ماهية الطبقة العاملة؛ أي ماهي معايير الانتماء إليها؟ وما حدود هذه الطبقة، أي ماذا تضم، وماذا يستبعد منها، ولماذا أي ظروف نظرية وإجرائية يتم التزم والاعتماد. كما تثير الدراسة إشكاليات متعلقة بوضعية عمال الخدمات والتجارة، أيضاً تثير الدراسة موقع الأعمال الكتابية الطبقي، وأخيراً موقع العمال ذوي الياقات البيضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه التباين والاختلاف بين طبيعة المحددات الاجتماعية للطبقة العاملة التي فرضتها ظروف التشكل الطبقي في الرأسمالية الغربية، والمحددات الاجتماعية لتشكيل هذه الطبقة في العالم الثالث والمجتمع المصري والتي أفرزت طبقة عاملة متميزة في نوعيتها وتركيبها وخصائصها.

وفي إطار هذا الاهتمام بالموضوع نقترح أن تسير الدراسة وفقاً لمناصير التحليل التالية :

١ - الإطار المفاهيمي للطبقة العاملة في المجتمعات النامية: مصر نموذجاً.

٢ - بنية الطبقة العاملة الحضرية في مصر .

٣ - المشكلات المنهجية والبحثية.

أولاً، الإطار المفاهيمي للطبقة العاملة في المجتمعات النامية مصر نموذجاً:

لم تسر عملية البنترة أو التحول البروليتاري Proletarianisation في العالم الثالث على وجه الإجمال بنفس طريقة البنترة التي وقعت في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تم خلق بروليتاريا دائمة واسعة النطاق ومتحررة تماماً من ملكية وسائل الإنتاج ومعتمدة بالتالي على بيع قوة عملها. ففي العالم الثالث كانت هذه العملية شديدة التنوع والتعقيد، ولم تشكل غطاء عاماً جديداً، ولعل التقاسم المشترك بين مجارب بنترة بلدان العالم الثالث يشير إلى تأثيرات علاقات التفلفل الرأسمالي على البنية والتركيب الاجتماعي في البلدان النامية. و تهب الإشارة أيضاً إلى أن عمليات التراكم الرأسمالي التي جرت في بلدان العالم الثالث تمت في إطار من ندرة العمل، فالمرالح المبكرة من البنترة لم تهر في ظل السروق الحرة للعمل ، وإنما استغضمت أشكالا من القهر غير الاقتصادي بشكل واسع . وتشير مجارب هذه المجتمعات إلى أن تراكم رأس المال في هذه المجتمعات كثيراً ما تم على أرضية تكيف علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية مع النمط الرأسمالي بدلاً من تدمير هذه العلاقات قبل الرأسمالية مما يعني أن عملية البنترة كانت جزئية ولم تكتمل معالها في العالم الثالث^(٣).

وقد ثار الجدل لدى الباحثين والدارسين في علم الاجتماع الحضري، عما إذا كانت العمالة الحضرية المتولدة حديثاً، وكذلك المهاجرين الفلرا يشكلون الطبقة العاملة، أو البروليتاريا، فالبيض يتنازع في ذلك، ولديهم الطبقة العاملة تحت مصطلح فقراء الحضر Urban poor ، الذين يتصور أن همومهم وحركتهم خالية من أي ملامح مميزة للصراع الطبقي. ولعل تساؤل بيترلويد هل هناك بروليتاريا في العالم الثالث، وهل نشأت طبقة عاملة حضرية مع النمو

الحضري السريع الذي ظهر في العقود الأخيرة مع زيادة التشغيل في الصناعة التحويلية والخدمات^(٤١) يعبر عن تلك الرؤية.

وتكاد تتركز المناقشات حول التكوين الطبقي في العالم الثالث والطبقة العاملة تحديداً حول عدد قليل من القضايا التي تبرزها النقاط التالية، وهي مفيدة من منظور بحثنا:

أولاً : نطاق الطبقة العاملة : يقصر البعض هذا التعبير على العاملين الأجريين في الصناعة لأنهم يفترضون أن هذه الطبقة الصاعدة سوف تتزايد إلى حجم مثيلاتها في المجتمعات الصناعية الغربية، بينما هناك آخرون يعتبرون أن الطبقة العاملة شاملة لكل فقراء الحضرة.

ثانياً : التفرقة داخل مجموعة الفقراء الحضريين بين المستقرين باعتبارهم "أرستقراطية عمالية" -مع حفظنا على تلك الأرستقراطية- العمالية فليس كل عامل مستقر يعد في هذه الأرستقراطية، وبين الفقراء باعتبارهم بروتيتاريا رثة.

ثالثاً : الأصول الريفية والروابط بين فقراء الحضرة : فالمعقبة الزراعية الريفية ونقص الانتماء الحضري الذي يتضح من الرغبة في العودة إلى القرية وشدة الروابط مع زملائهم الفلاحين، ونقصها مع زملائهم العمال، تجعل حتى العمال الصناعيين عاجزين عن القدرة على تكوين طبقة عاملة.

رابعاً : تفسير الحركة الاحتجاجية : قد يقوم البعض بالإحزاب، ولكن مطالبهم لا تتمتع المطالبة بزيادة طفيفة في الأجور، وحتى عندما يقوم فقراء الحضرة بحركة احتجاجية لا تكون لديهم صورة واضحة عن أهدافهم^(٤٢).

أما إذا انتقلنا إلى محاولة تحديد محدثات لتبلور الطبقة العاملة إجرائياً، فسوف نشير إلى عدد من الدراسات التي اعتمدت على وضع أسس للتصنيف الطبقي. يحدد أ. س. سميث في دراسته لطرق تشكل البروليتاريا بأحد المصانع ثلاث محركات ومعايير للتفرقة بين شريحتين العمال- الفلاحين و العمال بأجر المباشريين. وهذه المحركات هي:^(٤٣)

أ - حجم ملكية العامل للأراضي في الريف، وما إذا كان العامل مرتبطاً أو "غير مرتبط بـكل من الإنتاج الزراعي والصناعي كمعالة موسمية.

ب - مدة الإقامة في المدينة، أي درجة التحضر والانفصال عن الثقافة الريفية .

ج - المدى الذي يتحضر إليه العامل من جيل سابق لأسر الطبقة العاملة.

ولاشك أن هذه المحركات والمحددات ذات أهمية كبيرة خاصة عند فحص المراحل الأولى لنشوء الطبقة العاملة في مجتمعاتنا، حيث أن الملصق السائد لدى تشكل الطبقة العاملة أن الروابط الريفية وأصول العمال وخطيتهم الأسرية تلعب دوراً في التأثير على التشكل الطبقي وهي مسألة ذات أهمية خاصة في السياق المصري.

يحدد جول بيتين وزخاري لوكمان في عملهما الأهم "العمال والحركة السياسية في مصر". أن هدفهما الأساسي

يتلخص في الاككياب على دراسة انفتاح مجموعة جديدة من العمال الأجرا - الحضريين منذ نهاية القرن التاسع عشر، يستخدمون في مشاريع كبيرة نسبياً وحديثة في الصناعة والنقل، ولا يملكون أى وسيلة من وسائل الإنتاج ويكتسبون معيشتهم من بيع قرة عملهم. ويستعملان العمال الأجرا - الزراعيين الذين لا أرض لهم. إلا أنه يصعب في إطار الثقافة والاقتصاد المصري أن يعامل الأجرا - الحضريين والريفيون باعتبارهم فئة واحدة من ناحية التحليل والاستقرار. غير أن الأعداد الكبيرة من الفلاحين الذين عملوا في الصناعة أو النقل عملاً مؤقتاً أو موسمياً يجب أن يعتبروا قسماً من الطبقة العاملة الحضرية، كذلك الحرفيين وغيرهم من الذين كانوا يملكون بعض وسائل الإنتاج ولكنهم كانوا عملياً تابعين تماماً للتجار أو لأصحاب المصانع. والعديد من الملاحظين يجب اعتبارهم جزءاً من الطبقة العاملة. كما يستبعدان بعض الفئات الحضرية للهجرة الصغيرة الحضرية مثل الحرفيين المشتغلين وأصحاب الورش أو المشاريع الحفمية الصغيرة والموظفين الصغار ذوي الباقات البيضاء في القطاع الخاص وموظفي الحكومة من المستويات الدنيا. (٧)

ويرى محمد الجوهري دراسته "حو إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري"، وهي محاولة نظرية متقدمة تيسراً إلى الطرف التاريخي الذي عرضت فيه أوائل السبعينيات، وفي هذا الطرح النظري يقسم الجوهري البناء الطبقي الحضري إلى أربع طبقات وهي: الطبقة المتوسطة الكبيرة وتضم كبار الملاك العقاريين وأصحاب الشركات، وطبقات المديريين ومن في حكمهم، ثم الطبقة الوسطى وتضم أصحاب الورش الحرفية، والتجار (أكثر من ٥ عمال)، ومتوسط وكبار الموظفين، ثم الطبقة الوسطى الصغيرة وتضم أصحاب الورش والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين. وأخيراً الطبقة العاملة وتضم العمال الصناعيين المهرة، وعمال الحكومة، وعمال القطاع العام، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير المهرة والباقة الجهالتين ومن في حكمهم (٨).

بينما يعرض حسن رياض في مؤلفه "مصر الناصرية"، حوزة الطبقة العاملة، حيث لمجد يميز بين مايسميه البروليتاريا (الدنيا) ويقصد بها مجموع العمال اليدويين غير المؤهلين وغير المستقرين والذين يتقاضون أجورهم يوماً بيوماً، ثم العمال التقليديين أي عمال المشروعات من الترخ الحرفي، ثم البروليتاريا يمتلكها الصحيح، أي عمال المصانع ومشروعات النقل من الطراز الحديث (٩).

ويستعمل عبد الباسط عبد المعطي "الموظفين على اختلاف مستوياتهم عند تحديد مكونات الطبقة العاملة". ويرى أنها تتألف من العمال المهاجرين في الزراعة، العاملين بأجر تقني فقط، والعمال المشتغلين بالخدمات بأجر تقني، وأخيراً العمال المهاجرين في الصيد والغابات (١٠-١١). وتأتي محاولة نادر فريجاتي في تحديد علاقة ظاهرة الهجرة بينى تباين مؤشرات للطبقة العاملة. ويستند في إطاره التحليلي إلى مايسميه الاعتماد على معيار السلوك في سوق العمل، وذلك من خلال توزيع قرة العمل حسب الحالة العملية. فالترتيب للمعاد العملية يشمل: صاحب عمل ويدير- يعمل لحسابه- يعمل لدى الأسرة- يعمل لدى الغير. والفئة الأخيرة تقابل من يميزون قرة عملهم. ويبدو نادر فريجاتي تحفظاً حول معيار سلوك السوق باعتبار أن مصر تنتج فيها آليات معقدة للتشغيل والملاكية (١٢)، وفي دراسة

سعد حافظ "الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها، وخصائصها الهيكلية" يحاول أن يضع حدوداً للطبقة العاملة، فنجد أنه يميز بين الطبقة العاملة وقوة العمل، حيث يرى هذا المفهوم مفهوماً إحصائياً سكانياً يستخدمه الدارسون لأسواق العمل والظواهر السكانية. وهو للمفهوم الذي يقتصر التحليل على مع ذلك الجزء من القوة البشرية المتأددة على العمل والريشة فيه بغض النظر عما إذا كان يعمل بالفعل من عدمه أو في حالة بطالة أو تشغيل. ولا شك أن المفهوم يستوعب بعض مكونات الطبقة العاملة وليس كل مكونات الطبقة العاملة في ذاتها. فالطبقة العاملة كما يرى سعد حافظ لا تتألف من أفرادها العاملين أو المرتبطين في العمل فقط، بل أيضاً أسرهم، فأُسرة العامل جزء من طبقته والعامل حين يبيع قوته عمله، إنما يبيعها بما يقيم حياته وحياة أسرته التي يعول. ومن خلال دراسته نجد أنه يستعيد شرائح التكنولوجيا وشرائح البروجازية الصغيرة التجارية والزراعية والمقارئة كما استوعب منها العمالة الهامشية.

وفي نهاية هذا العرض لمحددات الطبقة العاملة نحاول أن نخرج بإطار عام يحكم الباحث في تناوله لموضوع الطبقة العاملة:

١- بشكل عام نتفق مع نادر قرجاني وعبد الباسط عبد المعطي حول الأخذ بمقياس السلوك في سوق العمل، وبشكل خاص فئة العاملين بأجر تقدي. مع تحفظنا أن هذا يمثل الحد الأعلى في تحديد الطبقة العاملة، حيث يضم العاملين بأجر تقدي، والموظفين، وشرائح الإدارة العليا... إلخ كما تختلف رؤيتنا مع سعد حافظ عندما حدد وزن الطبقة العاملة بالإضافة أسرة العامل إليها مما أعطى تقديراً أعلى للطبقة العاملة. واختلفنا يمكن في أن وزن الطبقة لا يقاس بالأفراد وأسره، خاصة وأن مصر شهدت حراكاً اجتماعياً صاعداً بفعل السياسات الناصرية في مجال التعليم وسياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة الخارجية إلى البلدان العربية النشطة التي أتاحت لبعض الفئات والشرائح الطبقية الصعود في السلم الاجتماعي المصري في العقدين الأخيرين .

٢- رغم اختلافنا مع الطرح الذي قدمه محمد الجوهري في إطاره العام للتقسيم الطبقي الحضري، إلا أننا نتفق معه حول الحدود التي طرحها للطبقة العاملة والتي تضم العمال الصناعيين والذين اعتبرهم ظاهرة حضرية ، وعمال القطاع العام والحكومة، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير الماهرة. مع إبقاء تحفظنا حول الوضع الطبقي للباحة الجائلين ومن في حكمهم حيث تستمدحهم من الطبقة العاملة فهم أقرب إلى البروليتاريا الرثة وهم خارج التقسيم الاجتماعي للعمل ويعرضون للتهميش باستمرار، وهم تتاج أزمة النمو والتطور الرأسمالي التابع والمشروع.

تظل أماناً إشكالية تحديد وضعية ثلاث شرائح: عمال الخدمات، وعمال التجارة، والكتبة. وتختلف مع طرح حسن رياض حول اعتماد عمال التجارة والخدمات من الطبقة العاملة نظراً لسلوكهم غير المتجانس، وعدم إنتاجهم الفائض القيمة. فاستبعاد هؤلاء خارج الطبقة العاملة يمثل إهداراً لمكون أساسى للطبقة العاملة، بغض النظر عن سلوكهم غير المتجانس في الفعل الجمعي للمائل للطبقة العاملة الصناعية، خاصة وأن الوزن الاجتماعي لعمال

الخدمات قد توسع بفعل السياسات الناصرية، وأصبحت ينتمونهم متقاربة مع عمال الزراعة والصناعة. وتبقى أخيراً إشكالية تحديد الموقع الطبقي للعمال الكهنة رغم ما يشهده موقعهم الطبقي من غموض. فعلى الرغم من أن موقعهم الطبقي غامض، فهم في وضع سوقي بروتيجاري، ولكنهم أيضاً في وضع عمل بروجوازي، ويحتل ذلك في الاستفادة من الحراك المهني وفرص الترقى، كذلك المنتج يزايا العمل المكتبي كالتطابق، وأيام الراحة، وتحديد ساعات العمل والأجازات. ولذا نستخلصهم من حوده الطبقة العاملة.

تبقى في النهاية إشكالية وضع المشرئين ورؤساء العمال، ويميز إبراهيم العيسوي بين الشرائح الأعلى والدنيا منهم (١١٢)، فالشرائح الأعلى تلك سلطة الإشراف الفعلية على سير العمل، ويحتلون موقعا طبقياً متناقضاً حسب إطار أولئك أولين راييت، أما الشرائح التي لا تلك الإشراف فإنها تنضم إلى الطبقة العاملة (١١٣).

وليس من شك أن المعايير التي صاغها إبراهيم العيسوي في مؤلفه "تحو خريطة طبقية لمصر" تفضل أرضية مناسبة للاختبار في حقل الواقع. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: ملكية وسائل الانتاج، الموقف في سوق العمل، انخاف القرارات الرئيسية (المتعلقة باستخدمات الموارد في الانتاج والتراكم)، وممارسة السلطة داخل النطاق المباشر للإنتاج، وممارسة السلطة على مستوى النظام في مجموعة (أي ممارسة الوظيفة العمومية لرأس المال)، وأخيراً، ممارسة الاستغلال أو الخضوع له (١١٤). وفي المؤشرات التي سوف نحاول تحليل الحالة المصرية من خلالها.

ثانياً: بنية الطبقة العاملة المصرية في مصر:

إن تحديد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعي في المجتمع المصري، من خلال تحليل التشكيلة الاجتماعية القائمة للتعرف على نمط الإنتاج المهيمن كمدخل لفهم البناء الطبقي ومكوناته ودينامياته هذه المكونات، يمثل أهمية كبيرة عند تحليل بنية الطبقة العاملة وتحديد وزنها النسبي والاجتماعي (١١٥).

ويحدد عادل شميم في هذا السياق أن مصر عرفت خلال النصف قرن الأخير ثلاثة أنماط للتطور الاقتصادي والاجتماعي يمثل كل منها مرحلة تاريخية متميزة من مراحل التطور الرأسمالي وكان للمجتمع المصري في كل منها مصفرته الخاصة (أساليب الإنتاج المكونة له) ومصفوفة التركيب الطبقي، ومن ثم كانت له في كل مرحلة تناقضاته ودينامياته النوعية (١١٦).

ويحدد هذه الأنماط الثلاثة على النحو التالي:

- نمط تطور رأسمالي مشوه وتابع لمجتمع شبه إقطاعي شبه مستعمر (١٩٤٥-١٩٥٢).
- نمط رأسمالية الدولة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٥).
- نمط رأسمالية الدولة التابعة (١٩٧٤-١٩٨٢).

ولكن تتسق المعالجة لآيد من تحديد عدد من الخصائص العامة للرأسمالية المصرية، فليس من شك أن تطور الطبقة

العامة أو تقلص حجمها إنما يعود بالأساس إلى طبيعة وتوجهات هذه الرأسمالية، وبشكل خاص الرأسمالية الصناعية. ويحدد سمد حافظ خصائص الرأسمالية المصرية من خلال ضعف قاعدتها الإنتاجية، وتبعية هذه الرأسمالية للرأسمالية العالمية، وغلبة الطابع العائلي على ملكية أدوات الإنتاج، وعدم تبلور الطبقات الرأسمالية الرئيسية للنظام الرأسمالي بصورة عامة، وأخيراً تزوج الرأسمالية المصرية نحو الفاشية.

وحقيقة الأمر أن هذه الخصائص لا تخص الرأسمالية المصرية المعاصرة فقط، بل أنها ذات صلة بالتطور التاريخي للرأسمالية المصرية، التي عجزت باستمرار على أن تطرح مشروعها النهوضي الذي كان مأمولاً أن تطرحه طوال هذا القرن. ورغم إقرارنا بتأثير علاقات التطفل الرأسمالي التي لعبت دوراً هاماً في تحديد هيكلية الرأسمالية المصرية، إلا أننا نلصق بحقيقة أن التطور الداخلي للمجتمع المصري لعب الدور الأكبر في إعاقة نمو وتطور هذه الرأسمالية. وإجمالاً ترى الدراسة أن التناقض الطبقي بين طبقة كبار الملاك والرأسمالية الصناعية، كان واضحاً ومؤثراً في الحركة الاجتماعية. وبفضل السيطرة السياسية التي دانت لطبقة كبار الملاك، بللوا قصارى جهدهم للحد من الإنتاج الصناعي للرأسمالية المصرية. فعلى الرغم من النمو الملحوظ في الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي في الفترة (٤٠-١٩٥٠) حيث زادت رؤوس الأموال المولدة في الشركات الصناعية من ٢٨٠٥ مليون جنيه عام ١٩٤٠، إلى ٨٠٦ مليون جنيه عام ١٩٥٠، فلم يكن القطاع الصناعي حتى عام ١٩٥٢ يمثل إلا إسهاماً ضئيلاً لا يزيد عن ١٥٪ من الإنتاج القومي، ولم يكن يضمن فرص العمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل (١٧). كان هذا التناقض الطبقي الواضح أحد العوامل التي دفعت الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على السلطة في يوليو ١٩٥٢.

أدرك الضباط الأحرار منذ اللحظة الأولى لزمنة المشروع الرأسمالي السابق ليولير ١٩٥٢، الذي استند في أساسه الطبقي إلى طبقة كبار الملاك، ودورهم الناعل، فيدأوا في توجيه سياساتهم تجاه هذه الطبقة للقضاء عليها وعلى نفوذها السياسي (١٨). وصدر قانون الإصلاح الزراعي الأول (سبتمبر ١٩٥٢). وبدأ الضباط الأحرار في توجيه أهدافهم ومشروعهم الرأسمالي نحو الرأسمالية الصناعية، وقدموا كل التسهيلات الممكنة التي تؤهلهم للقيام بالدور التعموي للمأمول منهم وقد باحت هذه المحاولات بالفشل، حيث هبطت الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي من ١٠٨٠٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٠٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٢. ويشير شريف حتاتة إلى أنه في ضوء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونشوء قطاع الدولة حدثت تغيرات جوهرية في البنية الطبقية، فوفقاً لإحصاء ١٩٥٢ كان عدد المشتغلين بأجر في المنشآت المختلفة ١ مليون شخص تقريباً أي أقل من خمس عدد المشتغلين النشطين اقتصادياً باعتبار أن عددهم يبلغ ٦٠٥ مليون شخص، بينما في عام ١٩٦٨ وصل هذا العدد إلى ١٠٨ مليون تقريباً أي ربع عدد المشتغلين النشطين، حيث أن عددهم وصل إلى ٧٠٨ مليون. وهكذا زاد عدد الذين يتقاضون أجراً خلال نفس الفترة بنسبة ٨٠٪. وقد زاد عدد الطبقة العاملة خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٨) من ٣٠٠ ألف عامل إلى ٨٠٠ ألف عامل، أي بزيادة قدرها ٣٧٥٪ تقريباً (١٩). ويقترب هذا الرقم من تقديرات لطفي الحولي. (١٩٦٤) حيث قدر

الطبقة العاملة الصناعية بـ ٧٨٩ ألف عامل: ٢٥٨ ألف بقطاع المواصلات والموانئ وقناة السويس، ١٨ ألف بقطاع الهياكل السكنية، ١٩٦٤ ألف بقطاع الخدمات، ٣٣٤ ألف بقطاع التشييد والبناء، ١٨ ألفاً بقطاع الكهرباء، ٣٨٨٢ ألف عامل زراعي. ويبلغ مجموع الطبقة العاملة ككل ٧٢٦٣ مليوناً (٢٠١٢).

ويقدر حسن رياض في تحليله لبنية الطبقة العاملة بمستوياتها السابق الحديث عنها خلال ذات الفترة أن البروليتاريا الدنيا بلغت ١٨٩ ألفاً والعمال بأجر التقليديين ٤٠٠ ألف، والبروليتاريا الصناعية ٧٩٠ ألفاً، وأن نسبتهم إلى العدد الإجمالي للسكان على التوالي ٣٪، ٥٪، ١٠٪. ولعل تقديرات شريف حتاتة وحسن رياض ولطفي الحولي للعمال الصناعيين تقترب من بعضها البعض، وهو ما يعطى مصداقية لتقديرات بنية الطبقة العاملة الصناعية خلال تلك الفترة (٢١).

ويحدد محمود عبد الفضيل العمال الأجراء، بأنهم "العمال البدويين غير الزراعيين الذين يشتغلون في الصناعة والتشييد والسكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة والخدمات في القطاع المنظم"، أي الأجراء الذين يعيشون أساساً من بيع قوة عملهم ولا يتمتعون بأي قدر من الاستقلال في عملهم، ويقدر عددهم بـ ٦٤٤ ألفاً، يخزعون بين عمال الانتاج بـ ٤٧٤ ألفاً و ١٧٠ ألفاً من العمال شاغلوا الدرجة ١١ و ١٢ (٢٢).

ويلاحظ بشكل عام أن قطاع الخدمات قد توسع خلال الفترة الناصرية وبلغت بنيتها ضعف عدد العمالة الصناعية، ولم يستطع القطاع الصناعي خلال تلك الفترة رقم إنجازاته أن يستوعب تلك العمالة النازحة من الريف. كما تجب الإشارة إلى تعاظم دور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات إلى الحد الذي أمكنهم احتلال ثلث حجم الطبقة العاملة وبعض التقديرات أوصلتهم إلى النصف كما سوف يتضح لاحقاً.

وخلال الفترة ١٩٦١/ ١٩٦٦ تزايد الوزن النسبي للشعقات التي يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل. ويشير الجدول رقم (١١) إلى تزايد هذه الشعقات خلال تلك الفترة:

جداول رقم (١١)

التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الحجم

١٩٦٦-١٩٦٧

١٩٦٧/١٩٦٦		١٩٦٦		فئة المشتغلين
%	عدد المنشآت	%	عدد المنشآت	
٧٩.٨	٤١٩٩	٧٨.٤	٣١٨٣	٩٠-٤٩
٨.٧	٤٠.٨	٩.٣	٨٣٦	٥٠-٩٩
٧.٨	٤٠.٩	٩.٦	٣٨٨	١٠٠-٤٤٩
٣.٧	١٩٣	٢.٧	١١١	٥٠٠ فأكثر

* المصدر: بيانات التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧/٦٦ تقلا من شحاتة صيالم، التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠-١٩٨٠) القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١، ص ١٥٤.

وتشير هذه الإحصاءات إلى توسع قطاع الصناعات صغيرة الحجم (١٠-٤٩ عامل) بنسبة ٧٥.٥٪، بينما يلاحظ انخفاض المنشآت متوسطة الحجم (١٠٠-٤٤٩) بقدر النصف تقريباً، وازدادت المنشآت التي تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل، وهي المنشآت التي أعطتها الدولة أهمية كبيرة خلال تلك الفترة بنسبة ٥٧.٥٪.

وإجمالاً شكل عمال الصناعة الآلية الكبيرة قلب الطبقة العاملة المصرية خلال الستينيات، فقد تمت الطبقة العاملة الصناعية بمعدلات لم يسبق لها مثيل، فتزايد وزنها النسبي في هيكل القوى العاملة، نتيجة لحركة التصنيع الواسعة التي تمت في إطار لحظة الخمسة الأولى، فارتفع عدد العمال الصناعيين من ٦١٣.٧ ألفاً في عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٨٤٤ ألفاً عام ١٩٦٤/١٩٦٥، بزيادة قدرها ٣٧٪. وزاد حجم الطبقة العاملة الصناعية من ١٠.٧٪ إلى ١١.٤٪ واستمرت زيادة عدد عمال الصناعة في مصر إلى النصف الثاني من السبعينيات، وإن بمعدلات أقل كثيراً لتباطؤ حركة التصنيع خلال تلك الفترة (٢٣).

ويرجع محمد دويدار زيادة القوة العاملة طوال عقد الستينيات إلى التوسع الصناعي، ويضيف أن هذا لايعمل أهم العوامل التي أنتجت هذا الآخر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تروح الفنون الإنتاجية المستخدمة في الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة، وما تحمده من نسبة بين العمل ورأس المال. والظاهر كما يقول دويدار أن سلسلة التأميمات التي تمت ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤، وما نتج عنها من إحلال المصريين محل الأجانب، وازدياد حجم الإدارة، وانقاص عدد

ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ ساعة إلى ٤٢ ساعة، والتزام الدولة بتموين الحريجين، هي العوامل ذات الأثر الأكبر على زيادة العمالة الصناعية (٢٤).

بدأت الدولة منذ ١٩٧٤ في الأخذ بما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتبكن فلسفة هذه السياسة في إعطاء القطاع الخاص المحلي والأجنبي الفرصة للقيام بدور كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدء خروج الدولة من ممارسة تدخلها في النشاط الاقتصادي، وهو الدور الذي كانت تقوم به خلال المرحلة الناصرية. وقد لوحظ منذ منتصف السبعينيات اختلال في هيكل النمو الاقتصادي، وتشوه القطاعات غير الإنتاجية، وتراجع قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة- الصناعة). فتشوه التركيب الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية، وارتفع نصيب قطاع التجارة والمال وقطاع الخدمات في بنيتها من ٢٦٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٩. وتضاعف الوزن النسبي لعمال التشييد والبناء في قوة العمل الإجمالية من ٢٣٪ عام ١٩٧١ إلى ٤٧٪ عام ١٩٧٩. وأصبح قطاع التشييد والبناء خلال تلك الفترة يشكل ثلث الطبقة العاملة (٢٥).

كما فقد القطاع العام كثيراً من عمالته سواء بالهجرة إلى الدول المربية النفطية أو العمل بالمشروعات الاستثمارية الجديدة التي أضافت عبئاً جديداً إلى عدم قبائس الطبقة العاملة، حيث أضافت تناقضات جديدة بين عمال القطاع العام وعمال الشركات الاستثمارية وعمال القطاع الخاص. ويقدر نادر فرجاني حجم العمالة التي فقدتها الطبقة العاملة بـ ٩٠٠ ألف عامل من جراء الهجرة الخارجية.

ويبلغ معدل لوف العمالة في القطاع العام الصناعي خلال تلك الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) ما يزيد عن ٢٪ لوصول إلى ٦٠٥٠ ألف عامل في عام ١٩٨١/٨٠، وهو رقم يقترب من إحصاءات جهاز التنظيم والإدارة لهيكل الوظائف في مصر عام ١٩٨٣. وفيه يقدر عدد عمال القطاع العام بـ ٦٧-٥٨٩ عامل، وصفار الموظفين بـ ٣٩٠ ٢٦٨ شخص، بينما بلغ متوسط وكبار الموظفين ١٣٩١٦٧ شخص، أما الإدارة العليا فبلغت ٥٨١٩ شخص، كانت نسبتهم على التوالي ٥٨٪، ٢٦٪، ١٣٪، ٥٨٪. ويحتل عمال الفزل والنسيج مكان الصدارة بنسبة ٢٨٪ من عمال القطاع العام، ثم قطاع الصناعات المعدنية بنسبة ١١٪ ضمن هذه التقديرات.

جدول رقم (٧)

هيكلية الطبقة العاملة حسب الفروع

شرائح الطبقة العاملة		بداية السبعينيات		بداية الثمانينيات		أواسط الثمانينيات	
	بالمليون	%	بالمليون	%	بالمليون	%	
بروليتاريا صناعية	١	٢٩	١٢	٣٠	١٤	٢٥	٢٥
بروليتاريا خدمية وتجارية	١٢	٣٤	١٤	٣٥	٢٧	٤٩	٤٩
بروليتاريا زراعية	١٣	٣٧	١٤	٣٥	١٤	٢٥	٢٥
المجموع	٣,٥	١٠٠	٤٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: ماتياس هانش، التبع، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، السنة السابعة، عدد ٣٢، ١٩٩٠، ص ٧٨.

وتوضح الإحصاءات السابقة ارتفاع نسبة بروليتاريا الخدمات بين مجموع الطبقة العاملة من الثلث تقريبا في بداية السبعينيات إلى النصف في أواسط الثمانينيات. كما يلاحظ أن حجم الطبقة العاملة الزراعية والتجارية والخدمية يشكلان معا ٧٤,٥٪ من مجموع الطبقة العاملة وهو ما يعكس اختلالا بين مكونات الطبقة العاملة المصرية. وتقترب تقديرات سعد حافظ من تقديرات ماتياس هانش حيث يقدر حجم الطبقة العاملة بـ ١,٥ مليون يتوزعون على قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بنسبة ٢٠,٦٪، ٣١,٧٪، ٤٧,٧٪ على التوالي، وتكون نقطة الخلاف بين تقديرانها فيما يخص عمال الخدمات حيث أمطاها هانش تقديرات أعلى وصلت إلى النصف تقريبا (٣٦).

ويشير الجدول رقم (٣) إلى توزيع الطبقة العاملة على القطاعات الصناعية حيث يحتل عمال الفولاذ والنسيج والملابس مكان الصدارة ضمن صفوف الطبقة العاملة، ويشكلون أكثر من نصف إجمالي قوة العمل في القطاع العام. وقد تراجع وزلهم النسبي من ٥٣٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٪ من قوة العمل الإجمالية في قطاع الصناعة عام ١٩٨٠. ويأتي في المرتبة التالية قطاع الصناعات المعدنية، ويبلغ نصيبه من الصناعات في القطاع الصناعي حوالي ٢٠٪ خلال تلك الفترة. ثم قطاع صناعة المواد الغذائية ١٥٪ تقريبا، ويليه قطاع الصناعات الكيماوية بـ ١٠٪.

وعا لا شك فيه أن تغيرات قد حدثت في بنية الطبقة العاملة خلال العقدين الأخيرين، خاصة مع تزايد أزمة البطالة، مما دفع كثيرا من الشباب الماطلين إلى العمل بالمدن الصناعية الجديدة. ومن المهم رصد وتقييم تجربة هذه المدن سواء من حيث مدى مشاركة الرأسمالية الصناعية في التنمية وتوجهات هذه الرأسمالية من خلال نوع التصنيع المنتهج، وأيضاً مدى استقطاب هذه المشروعات للعمال.

جدول رقم (٣)
عمال القطاع العام الصناعي
 ١٩٧٤ - ١٩٨٠

بالآلاف عامل

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو %	السنوى
الفزل والنسيج والملابس	٢٦٦,٦	٢٧٤,٩	٢٨١,٩	٢٩٢,٥	٢٩٥,٧	٢٩٥,٥	٥٠	٢,١
صناعات المواد الغذائية	٨٢,٧	٨٢,٤	٨٥,٥	٨٧,٧	٨٩,٢	٩٠,٢	١٥	١,٨
الصناعات الكيماوية	٤٤,٨	٤٩,٦	٥٤,٢	٥٦,٦	٥٨,٣	٦٢,٨	١١	٧,٠
الصناعات المعدنية	٩٦,٥	٢٢٠,٩	١١٧,٨	١١٦,٣	١٢٢,٣	١٢٠,٩	٢٠	٤,٦
الأساسية ومتنجاتها	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٢١,٧	٢١,٩	٢٢,٠	٤	٢١,٥
التعدين والخرارات	٤٩٨,٩	٥٢٦,١	٥٤٧,٦	٥٧٤,٨	٥٨٧,٤	٥٩١,٤	١٠٠	٣٠,٥
الإجمالي								

المصدر : عادل شفيق، مرجع سابق، ص ٤١٥

والجدول رقم (٤) يوضح حجم المشروعات الصناعية، وحجم العمالة بهذه المشروعات ومتوسط عدد العمال بكل منشأة. ومن اللافت للنظر احتلال قطاعي الصناعات الغذائية والدوائية لأدوية عدد المشروعات وعدد العمال، وهي نتيجة منطقية تمكن توجهات الرأسمالية الصناعية المصرية، حيث أن هذه المشروعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتحقيق أرباحاً سريعة ومضمونة. وعلى ذلك الصناعات الهندسية.

جدول رقم (٤)

المعالة فى المنشآت الصناعية بالمدن الجديدة (١٩٨٧)

الصناعات	عدد المنشآت	عدد العمال	متوسط عدد العمال لكل منشأة
غزل ونسيج	٣٠	٣٨٤١	١٢٨
خزائنية	٥٧	٣٧٢٤	٦٥
كيمياوية	٨٥	٥٣٦٢	٦٣
مواد بناء	٤	١٠٣	٢٦
قوى	٣٨	٣٨٠٢	١٠٠
هندسية	٨٠	٥٤٤٩	٦٧
تعدينية	٨	٤٠٣	٥٠
معدينية	٤	٣٠١	٧٥
صناعات صغيرة	٤	١٦٠	٤٠
الجملة	٣٦١	٢٣١٤٥	٧٤

المصدر: مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة، تقرير إلهازات الإدارة العامة للاستثمار بالمدن الجديدة، ص ٢.

ويكشف الحوار الذى دار مؤخراً فى جريدة الأهرام، عن الأزمة الحقيقية التى تواجه المدن الصناعية الجديدة. فمتدعا طلبت وزارة القوى العاملة والتدريب أساء العاملين بهذه المشروعات الصناعية، لتجاوز ترشيحهم ضمن وظائف وزارة القوى العاملة، فلم الآلاف من العمال استقالاتهم الجماعية، مما يثير تساؤلات متعددة حول توجهات وطموحات هذه المعالة. وليس من شك أن المكاسب التى حصل عليها العمال يقتضى الثانى ٤٨ لسنة ١٩٧٨ توفر أرضية ملائمة لمحاولة الحصول على وظيفة فى الحكومة والقطاع العام، فمزايا الأجور والأجازات وعدم الفصل، والاستفادة من بدل الرجعة الغالبية وإغوافز والمنح التى تصرفها الدولة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام تشكل عوامل جذب لهذه المعالة.

يختلف الأمر فى القطاع الصناعى الاستثمارى، حيث لا يخضع العاملون بهذه المشروعات لقوانين العاملين المصرية، ويلتفتدون إلى الإحساس بالاستقرار والأمان. فالعمال فى تلك المشروعات لا يحصلون على المكاسب التى يحصل عليها العمال بالقطاع العام والحكومة مما يجعل الحصول على الوظيفة فيهما آملاً كبيراً.

وإذا ماحاولنا إلغاء نظرة سريعة حول حصاد ماتم خلال المرحلة الناصرية والثالية لها، نجد أن الطبقة العاملة

الصناعية قد تنمت خلال المرحلة الناصرية، وتوسع قطاع الخدمات نتيجة لمعجز القطاع الصناعي عن استيعاب هذه العمالة. بينما أثبت السبعينيات بتوجهات جديدة أثرت في تفتيت مكونات الطبقة العاملة بفعل انتعاج نمط من التصنيع مختلف عن المرحلة السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة الناصرية قد استوعبت الطبقة العاملة وتنظيماتها العمالية ضمن تنظيمها السياسي بعكس المرحلة الساداتية التي حاولت استمرار احواء الحركة العمالية من خلال كون التنظيمات العمالية الرسمية أحد أجهزة الدولة الملحقة بها، وذلك برغم التعددية السياسية ولمر القطاع الحساس .

ولعلنا نشير في ختام هذه الدراسة إلى إشكالية عدم تماسك الطبقة العاملة ومكوناتها، فمازال ما يقرب من ثلثي الطبقة العاملة لا يمارسون حقوقهم النقابية، ويمتدنون برعى نقابى وطبقى متدلى، ولا ينتظر منهم فعل جمعى فى المستقبل المنظور، وأن الصبء الأكبر فى النضال الطبقي يقع على الطبقة العاملة الصناعية والتي تبلغ ١٤ مليون، وهو ما يطرح إشكالية تواجه الطبقة العاملة الصناعية الآن متعلقة بمدى ماتستطيع الطبقة العاملة الصناعية أن تنصلى له، أمام هذه الهجمة الشرسة التي تطرحها الدولة ومخالفها الطبقي الجديد الذي يستند إلى وهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن هذا مأسوف يجب عليه الأهتمام القادمة من مسيرة تطورا الاجتماعي في مصر.

ثالثا، المشكلات المنهجية والبحثية :

(أ) دور المؤسسات البحثية الوطنية تجاه الباحثين الذين ينجزون مشروعات خاصة بالبنية الطبقية :

يقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ ١٩٨٥ بإنجاز مشروع بحثى طموح حول الخريطة الاجتماعية المصرية، وكان من المأمول أن يستقطب المركز القومي الباحثين الذين ينجزون مشروعاتهم حول البنية الطبقية ليقدّم لهم أوجه الدعم والمساندة باعتباره أن رسائلهم تندرج ضمن إطار المشروع البحثي للمركز. لكن الحاصل هو غياب ما يمكن تسميته بالرؤية المؤسسية المتكاملة، بين المراكز البحثية والباحثين، فكلا منهما يحمل فى اتجاه مختلف، ولاشك أن توافر تلك الرؤية المتكاملة يتمكّن بالنفائة على حركة البحث العلمى والاجتماعى فى مصر.

(ب) غياب رؤية للتصنيف الطبقي فى إحصاءات الجهاز الإحصائى المؤسسى:

يتميز المشروع الناصري بطرح رؤية "لتحالف الطبقي". تستند هذه الرؤية إلى استيعاب كافة أشكال التناقضات الطبقية وقد انعكست تلك الرؤية فى منهجية وعمل الجهاز الإحصائى. فالتعدادات السكانية أو بحوث القوى العاملة بالعملة أو الإحصاء الصناعى الشترى، وتعداد المنشآت، لا تقدم إحصاءات تلبيد فى التحليل الطبقي. وعلى سبيل المثال فهى تتعامل بمفهوم العاملين بدلا من العمال، مما يخفف معه تصنيف بنية الطبقة العاملة ويجعل الباحث فى مهمة شبه التحارية فى تركيب الجداول أو تحليلها بما يتفق وإطاره البحثى المطروح.

(ج) عينة الدراسة وإشكالياتها:

يقرب عدد سكان مصر الآن من ٦٠ مليون تقريباً، وتبلغ قوة العمل البشرية وفق آخر إحصاء (١٩٨٦) ١٣ مليون وتبلغ الطبقة العاملة وفق تصنيف سعد حافظ ٦٠ مليون مما يعنى أن الباحث الفرد عند دراسة بنية الطبقة العاملة لابد وأن تتوافر لديه عينة ذات طابع قوسى تشمل كل خصائص الظاهرة المدروسة، لكن قى ضوء قلة الموارد والإمكانات المادية وعدم الدعم المؤسسى يختار الباحث عينة هى الأقرب إلى تفسير الظاهرة، وبالتالى تظل إشكالية مدى تمثيل هذه العينة المختارة لتفسير كل خصائص الظاهرة محل تساؤل كبير.

(د) الحرية الأكاديمية والمفهوم الأمنى للعلم:

فى مجتمع يطرح الليبرالية شعاراً له وممارسة، يفترض أن يتمكن ذلك على حرية البحث العلمى والاجتماعى الذى يمثل البشر مادته الأساسية، لكن الحاصل أن الباحث الذى ينتج مشروعه خاصة بالبنية الطبقةى والوعى السياسى والطبقى والمشاركة السياسية سوف يواجه مشكلة تعرض طريقه. فعليه لكى يقوم بإنتاج العمل الميدانى أن يحصل على تصريح من الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء، وتهدئاً جهات الأمن المستقلة. وعليه أن يقدم الأدوات التى سوف يعتمد عليها، وفى الغالب الأعم يتم الاعتراض على مثل هذه الموضوعات تحت حجة تهديد السلام الاجتماعى مما يجعل الباحث يلجأ إلى أطرق مختلفة لإنتاج مشروعه. وغالباً ما تتم بشكل شخصى.

(هـ) الباحث الوطنى والباحث الأجنبى - الدور المؤسسى المتناقض:

منذ السبعينيات ومع الإقرار بالتوجهات اللجنة للسياسة المصرية، والمساهمة بالانفتاح الاقتصادى، توافد على مصر أعداد هائلة من الباحثين الأجانب لدراسة المجتمع المصرى. وتباينت مواقف المؤسسات الوطنية تجاه هؤلاء الباحثين. وتشير تجربة الباحث الشخصية إلى إنه تعرف على إحدى الباحثات الأجنبية تقوم بإنتاج دراسة تتناول الحركة العمالية فى مصر، وكان مأموراً أن يقدم لها الباحث الوطنى تسهيلات باعتباره أكثر دراية بمجتمعهم. ولكن الحاصل أن الباحث اعتمد عليها فى الحصول على مادة علمية ووثائقية حصلت عليها من المؤسسات والتنظيمات العمالية بعد أن أوصدت هذه المؤسسات أبوابها أمام الباحث الوطنى تحت ذرائع بيروقراطية غير مقبولة.

المواضيع

- (١) انظر مثلاً: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشوئها حتى ١٩٧٠، دار القد العربي القاهرة، ١٩٨٧ .
 رفوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
 عبد السلام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، سلسلة تاريخ المصريين، ١٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.
 عبد النعم الفرزالي، تاريخ الحركة النقابية من ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨.
 محمد السميد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٧، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.
 جولد بينين وآخرون، العمال والحركة السياسية في مصر، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
 لدا، فريد سان، ألتظهور الرأسمالي في مصر والطبقة العاملة المصرية، ترجمة زهدى الشامي، دار العالم الجديد، القاهرة، ١٩٨٩.
 (٢) عادل شمان، عصر بيرجيرانيا رسائل أنماج الاجتماع بالمجامعات المصرية، نشرة مركز البحوث العربية، الإصدار ٢٠١، ٢٠٠٣، ٤٠٤، ٥٠٤.
 السيد حنفي عوض، التنظيمات النقابية العمالية وعلاقتها بتشكلات العمل: دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية في بعض المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٠.
 (٣) Loyd, P., A Third World Proletariat?, London, Allen & Unwin 1982.
 (٤) Ibid., 28
 (٥) BAYAT, A, Working Class & Revolution in Iran, London Zed Books, 1987, p. 36.
 (٦) - جولد بينين، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧ .
 (٧) - محمد الجوهري، محور إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، دار الكتاب القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٥.
 (٨) - حسن رياض، مصر الناصرية، منشور على الآلة الكاتبة، بدون دار نشر وسنة نشر، ص ٤١.
 (٩) - د. عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة الاجتماعية في مصر، ندوة الإطار الفكري للعمل الفكري العربي، الكويت المهد العربي للتخطيط، ١٩٨١، ص ٣٦٣.
 (١٠) - تادر فرجاتي، عمالة الهجرة يعض مؤشرات تهاور الطبقة العاملة، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٨٥.
 (١١) - سعد حافظ، الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٧٩-٤٣.
 (١٢) - إبراهيم الميسري، نحو خريطة طبقية لمصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩ ص ٤٩.

- (١٣) - المرجع السابق، ص ٥٥.
- (١٤) - عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٨٢.
- (١٥) - المرجع السابق ، ص ٦ - ١.
- (١٦) - سعد حافظ، جدلية التطور الرأسمالي في مصر ، القاهرة ، قضايا فكرية، المجلد الثالث والرابع، أغسطس سبتمبر، ١٩٨٦.
- (١٧) - تامر الميمني، الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية، ندوة إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرية الشعبية في مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢ ص ١٥٦.
- (١٨) - المرجع السابق ص ١٦٥.
- (١٩) - شريف حناني، تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية، إكبات س. ١٠، عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٨.
- (٢٠) - نظمي الحزولي، الطبقة الحاكمة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، الطبعة، السنة الأولى، عدد ٥، مايو ١٩٦٥، ص ٧٠.
- (٢١) - حسن رياض، مرجع سابق، ص ٤١.
- (٢٢) - عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤٣.
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٩.
- (٢٤) د. محمد دويغار، الاتجاه الريفي في الاقتصاد المصري، الاسكندرية، منشأة المعارف، د.ن، ص ٨٩.
- (٢٥) - عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٢.
- (٢٦) - سعد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

تعقيب الدكتور السيد الحسينى على ورقتى "الطبقة العاملة" و"الطبقة الوسطى"

الطبقة الوسطى والطبقة العاملة قتلان إشكالية معرفية. والباحثان يحاولان دراسة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى فى السياق المصرى، لكنهما يردنا أنهما مطلقان على: الأدبيات الغربية المتصلة بموضوع الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وحاولا أن يستخدما المفردات الموجودة فى علم الاجتماع الغربى بشكل عام فى فهم هذا الواقع والنسبة لدراسة الطبقة الوسطى اتصالاً : هل نحن بحاجة إلى قرين فكرى لكى نثبت أن هناك طبقة وسطى فى مصر بالمعنى الغربى ؛ الطبقة الوسطى هذه مفهوم "concept" ظهر فى إطار علم الاجتماع الغربى، وظهر لوصف مجتمع يتغير وله تركيبة معينة . والأخذ بهذا المفهوم واستخدامه هنا . فى بعض الأحيان لا يكون مناسباً تماماً إتنا فى مرحلة نحتاج فيها إلى الوصف . أكثر من احتياجنا لمفهوم نحاول البرهنة على صدقه، أى أن تثبت إمبريقياً صحته أو عدم صحته. وعلى ما فى الورقتين من مجهود إلا أنهما تمهيدان قلداً كبيراً من الوسوسة الفكرية . وقد آن الوقت أن نتحرر من هذه الوسوسة . وهذا لا يعنى أن نستغنى عن المفاهيم قليلة الأهمية . وأقترح أيضاً النظر للطبقة الوسطى المصرية من منظور دينامى وليس بشكل استاتيكي، يأخذ فى الاعتبار العوامل الحاكمة التى شهدتها مصر خلال هذا القرن، ومن أهمها التعليم والتصنيع والنمو البيروقراطى والقوة التنظيمية والدخول الرعية . وهناك مقالة رائدة كتبها الدكتور / سعد الدين إبراهيم فى مجلة "المنار" من ١٠ سنوات . وقد طرح أفكاراً جديدة حول مفهوم الطبقة الوسطى وصالحها فى سياقها وفى تطورها. أيضاً الطبقة الوسطى لها خصوصية فى المجتمع المصرى، فقضية الانتماء الدينى، والقرباى، والسياسى، هذه كلها مخدلات inputs ومكونات داخلية فى تكوينها. والاحتمام بالنظر للطبقة الوسطى لا يكفى فيه اعتبارات الدخول أو الموقع من وسائل الإنتاج، على أهمية هذه المتغيرات. إننا نعتقد أن هناك خصوصية بالنسبة للحالة المصرية عند تعديد الطبقة الوسطى. وأيضاً هناك موقف الدولة من الطبقة الوسطى من أجل المحافظة عليها واستمرار وجودها، فالتبعية الوسطى ليست موجهة ككيان هلامى، والطبقة تتفاعل مع الدولة، والدولة لها موقف معين من هذه الطبقة.

وهناك أيضاً النظرة إلى الطبقة الوسطى بأجنتها المختلفة ، لأنها تمثل كيانا حقيقيا جذا ، فلا بد من تحليل مستوياتها، وأيضاً فهم الآليات والميكانيزمات التى توجهها الطبقة الوسطى من أجل المحافظة على وجودها، خاصة

مع استمرار الليبرالية والانفتاح على العالم الخارجى واتكماش الزايا التى كانت تحصل عليها من الدولة. وكذلك يجب الكشف عن منطق الاستمرار التاريخى للطبقة الوسطى بالذات، فمُنذ القرن الـ ١٩ وهى تؤدى وظائف ، قد تختلف هذه الوظائف من فترة لأخرى ولكنها تؤدى وظيفة عامة وأساسية . ولا يمكن فهم الطبقة دون الثقافة - حتى بالمفهوم الغربى - فالطبقة الوسطى لها ثقافة وفهم الطبقة الوسطى مسألة بالغة الأهمية. وتتما يتصل بالطبقة الوسطى وبسبب طبيعتها المطاطة لا يمكن فهم الطبقة فى مصر بدون فهم تطور القطاع غير الرسمى، و الأنشطة الطفيلية، والعلاقة بين العمل ورأس المال، وتأثير الثروة النفطية، وظهور أنماط إستهلاكية جديدة... إلخ كل هذه معطيات أساسية فى تصورنا وفى تحليلنا لفهم الطبقة الوسطى.

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فباختصار شديد، بالطبع الوضع أصعب قليلا. لأن الباحث يتحدث عن مفهوم الطبقة العاملة الحضرية، وهو مفهوم بالغ الصعوبة فى إطار المجتمع المصرى والعالم الثالث بشكل عام، وكنت أدتوقع أن يتابع الجهود التى بذلت فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا فى الفترة السابقة، وكذلك بعض التصورات الجديدة للطبقة العاملة. بالنسبة للطبقة العاملة فى مصر لا يمكن فهمها أو تحييدها جميعها أو فهم دورها بدون مجموعة من المتغيرات ، معدلات التمازج الحضرى فى مصر، ومعدلات النمو الاقتصادى والعمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتطور والنمو الذى طرأ على القطاع الثالث والثالث قطاع الخدمات لأنه يستوعب أعدادا كبيرة جداً من تلك الطبقة ، وفر الأحياء العشوائية فى الحضر، والتطورات التى طرأت على قوانين العمل، والتنظيمات النقابية العمالية وأدوارها، وعلاقة الدولة بالتنظيمات العمالية، وأيضا الملامح الثقافية المميزة للطبقة العمالية الحضرية، والعلاقة المتغيرة بين العمل ورأس المال منذ مطلع السبعينيات ، ودور الثروة النفطية فى تجميع القوى الطبقي لدى الطبقة العاملة. والتغيرات والتحولات التكنولوجية فى مصر وتأثيرها على مفهوم الطبقة العاملة وخاصة الصناعات كثيفة رأس المال، والدور السياسى لفقراء المدن، ومظاهر الطغاة وأسباب لتفقد هذه المظاهرات ولماذا لم نسمع عنها من مدة طويلة، وموقع الطبقة العاملة من العنف الحضرى ومن الحركات الإسلامية ، فلا يمكن أن نتحدث عن الطبقة العاملة بعيدا عن العنف الحضرى والحركات الإسلامية.

المناقشة

- الأستاذ / عبد الميز شادي :

أرد أن أضيف نقطتين :النقطة الأولى: خاصة بدور المتغير الخارجي في تقييم الطبقة الوسطى في مصر. أعتقد أنه دور هام للغاية ، سواء هذا المتغير متعلق بالنظام الاقتصادي الدولي أو متعلق ببعض المتغيرات الإقليمية مثل دور النفط مثلا في تكوين الطبقة الوسطى في مصر. أعتقد أنه من المهم جدا تناول دور هذا المتغير الخارجي والذي اعتقد أيضا أنه مستمر في الوقت الحاضر. مثلا سياسات التكيف الاقتصادي اعتقد أن جزءا كبيرا منها سيؤثر على تكوين الطبقة الوسطى في مصر وكذلك تكوين الطبقة الصغرى. والنقطة الثانية :معلقة بالدور السياسي للطبقة الوسطى، المهم جدا أن نتناول هذا الدور. فإن سلمنا ضمنا أن هناك طبقة وسطى في مصر فإن الدور السياسي لهذه الطبقة اعتقد أنه إيديولوجيا غير واضح. فهناك دور تاريخي للطبقة الوسطى، في النظام الليبرالي يوجد دور للطبقة الوسطى ، وفي النظام السلطوي هناك دور للطبقة الوسطى، وفي نظام الفتح اقتصادي هناك دور للطبقة الوسطى : ماهو الدور السياسي للطبقة الوسطى مع تغير الأنظمة السياسية وتغير البناء الاجتماعي؟

ونقطة أخيرة متعلقة ببعض الدراسات التي تقول أن هناك استمرارية تاريخية في تكوين الطبقة الوسطى، على سبيل المثال من يتبع تكوين البرلمان المصري في فترات تاريخية معينة، يجد أن نفس الأسر أحيانا تظل موجودة في البرلمان المصري. هل هذا له علاقة بالطبقة الوسطى؟ هل هناك استمرارية تاريخية؟ ماهي المتغيرات التي تحكم هذه العملية؟

- الأستاذ / حسن الكاشف :

يجب إعادة تعريف الطبقة البرجوازية وهل هي مرادفة للطبقة الرأسمالية أو لا . وكذلك تحديد الطبقة الوسطى، وهل من الصحيح أن الطبقة الوسطى يمكن أن تتكون من ثلاث طبقات فرعية ، وسطى عليا ، وسطى ووسطى، ووسطى دنيا. وأخيرا أرى أن دراسة إشكالية الطبقة الوسطى في مصر من جانب الباحثين تكمن في إمكانية تحديد "حجم" الطبقة الوسطى وأي الوسائل يمكن إجراء هذا التحديد.

-الأستاذ / كمال مقيش:

بالنسبة للطبقة العاملة من سنة ١٩٥٢ في ظل نظام يوليو ليس كائيا أن تقول أنها طبقة نشأت في نظام مشروء، شبه إقطاعي ، شبه رأسمالي، فالأمر مختلف الطبقة العاملة التي نشأت بعد ثورة يوليو بالفعل أنشأها نظام يوليو.

فهى نشأت فى مصانع النظام وآليات هذا النظام، مختلفة تماماً عن الطبقة التى تنشأ وهى تحمل تناقضا رئيسيا بينها وبين الرأسمالية. هنا يمكن الاستغراب واضحا وكل طبقة مصالحها واضحة. وبالتالي لا يصح أن تطبق عليها المقولات التى نشأت فى ظل غو الرأسمالية فى مصورها الكلاسيكية. أما بالنسبة للطبقة الوسطى فهى طبقة سريعة التفرز ولا يمكن الإصفاك بها، وهنا المشكلة الرئيسية. فهى طبقة تفرز بسرعة من النمط الصناعى إلى النمط البيروقراطى إلى النمط التجارى إلى النمط الزراعى، تفرز بسرعة من الدخلى المتوسط نوعاً إلى الدخلى الصغير نوعاً، وتفرز بسرعة من الأصول الريعية إلى الأصول المضربة. وعلى هذا الأساس كان الأفضل أن نتحدث عن ديناميكيات وآليات عمل هذه الطبقة؟ متى تكون ثورية؟ ومتى تكون محافظة؟

--الاستقاة جولدستين:

أولاً أود أن أخبر عن تقديري للمرشحين اللذين اعتمدا على أبحاث ميدانية ممتازة، بالإضافة إلى الاهتمام بالأعمال المنشورة الحديثة التى كتبها مصريون بالمرية وأيضاً أجناب. وأعتقد أنه من المهم أن تبقى الإمكان على الحوار المشترك بين المصريين والأجناب فى مناقشة هذه الأمور. وأعتقد أنه من الخطر أن نعتقد أننا حقيقة نعيش فى عالمين منفصلين.

أود أن أعلق على البحثين لأنهما يشتركان فى منهج واحد، وهو المنهج الهيكلى (Structualist) لتعريف الطبقة، ومحاولة تصنيف من يدخل ومن لا يدخل فى أى من الطبقة المتوسطة أو الطبقة العاملة. وأعتقد أن القيام بذلك بدون الانتباه إلى المشروع السياسى المرتبط بكل من هاتين الطبقتين يثير المشاكل.

إن مفهوم الطبقة المتوسطة ذاته مرتبط بالاقتصاد السياسى للرأسمالية منذ "ثورة الأمم"، ونطلق من المشروع الافتتاحى. ولذلك على سبيل المثال فى الولايات المتحدة فى الوسط الأكاديمى لا يوجد طبقة عاملة، كل هؤلاء الناس اللذين يمكن اعتبارهم فى الطبقة العاملة يطلق عليهم فى الولايات المتحدة طبقة متوسطة، لأن ذلك جزء من المشروع السياسى البرجوازى.

فنعلمنا نتكلم هنا فى مصر عن طبقة متوسطة أعتقد أنه من المهم أن نبرز بين عناصر الطبقة المتوسطة التى تشارك حقيقة فى المشروع البرجوازى، نستطيع أن نقول مثلاً "منفتحين"، و "مكتنراتيين" (technocrats) لكننا لا يمكن أن نقول على سبيل المثال موظفى الحكومة والطبقة المتوسطة التقليدية وطبقة صغار التجار وهكذا، وكذلك بالنسبة للطبقة العاملة فإن الطبقة العاملة كانت موجودة من قبل ظهور ماركس وأصبحت مرتبطة بالمشروع السياسى الماركسى، ولذلك عندما نتكلم عن الطبقة العاملة فى مصر من المهم أن نعرف أى من هذه المجموعات التى نطلق عليها الطبقة العاملة تتدرج أولاً أو تستطيع الاندماج أولاً فى هذا المشروع السياسى.

- الأستاذ / أحمد أنور :

لن سؤال موجه للباحثين، وهو تعريف لإشكالية الطبقة حيث يفصل بين موقف الطبقة من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ووعي الطبقة . فالوعي الطبقي هام جدا في تحديد المفهوم، والوعي الطبقي سيحدد تقاعدا كثيرة للإجابة على سؤال : ماهو الدور السياسي للطبقة ؟ وماهى القيم التى يمتلكها أفراد الطبقة؟ وماهى الإيديولوجية التى تميز هذه الطبقات؟ وعلا شئ مهم جدا فى التعرف .

- الأستاذ / سامى زينة :

أسأل سؤالاً بسيطاً عن الطبقة العاملة. وهى قضية فيها التقاط الحساس والتقاطع العام، هناك أيضا التقاط غير الرسمى، وهو تقاطع هام جدا فى مصر وفى كثير من بلاد العالم الثالث، وعن التقاط غير الرسمى أسأل هل هناك بحث ميدانى فى هذا الموضوع؟ والرقب الاجتماعى والسياسى من الصال فى هذا ؟ وعلاقة هذا التقاط بالمجتمعات الصغيرة والمحلية؟ هل هناك معلومات فى هذا الموضوع؟.

- د. أحمد عبد الله :

النقطة الأولى : لماذا عند المقارنة نلجأ إلى المقارنة مع الأطر الغربية المفهومية والعلمية وحدها ؟ من النادر أن أجده فى الأوراق العلمية مقارنة مثلا مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث؛ يجوز المقارنة بين الهند ومصر مثلا بشأن حال الطبقة الوسطى والطبقة العاملة . ويجوز أيضا المقارنة بين مصر والأرجنتين، المقارنة هنا تكون عامة ووادعة على الأكل من حيث التشابه بين المشروعين البورولوى والناصرى. هناك ضعف فى أدبيات المقارنة بين الشعوب والمجتمعات ذات الأحوال المتشابهة كمالين مختلفين. لكن يجوز أن نركز فى المقارنة على شعوب ومجتمعات العالم الثالث.

النقطة الثانية : خاصة بالأداء السياسى للطبقة. نحن هنا فى الحقيقة نتحدث عن البنية الاجتماعية، وكلمة بنية قد تدور فى ذهنى كلمة "الطوب" الذى يبنى به اللبنى. لكنى أفضّل اعتبار البنية مكونة من رمال الصحراء أو مياه المحيط، ففى مياه المحيط أمواج وفى رمال الصحراء رياح قد تدفعها فى اتجاهات متباينة . بمباراة أخرى البنية أيضا مفهوم دينامى متحرك ، وليست ثابتة، بل لهاها تتغير من يوم لىوم، فبنية الأملس ليست كبنية اليوم وليست كبنية الغد ويلزم هنا "التصحيح" التاريخى حتى لو ربط الثبات بالموضوع . كأن تقول ماذا فعل طلعت حرب بشأن بنية الطبقتين الوسطى والعاملة فى مصر؟ وماذا فعل بها جمال الناصر؟ ثم ماذا فعل بها أنور السادات؟ وماذا يفعل بها اليوم؟ كما أن جزءا من دينامية البنية الاجتماعية يظهر فى التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية عن نفسها. بل أكاد أرى الصراع الاجتماعى والسياسى المحلى نغزجا مصفرا لصراع المجتمع القومى بأكمله مع القوى المتنفذة على مستوى العالم. بمباراة أخرى إذا كانت الطبقات العاملة والوسطى فى دولة كمصر تتنازع عن مصالحها فدافعا قويا،

فالأرجح أن يكون المجتمع المصري ككل بما فيه طبقاته الحاكمة البرجوازية يندفع عن مصالحه بنفس القوة إزاء الولايات المتحدة والشرق العالمى وصندوق النقد الدولى... إلخ أرى هنا نوعا من التوازى- غير الميكانيكى بالطبع - بين الدفاع عن المصالح على المستوى القومى بين الطبقات، والدفاع عن المصالح إزاء العالم الخارجى.

٥- السيد الحميدى :

سوف أعطى لنفسى الحق فى الرد على تعقيب د. سامى زينة وهو خاص بالقطاع غير الرسمى فى مصر، هل هناك دراسات فى مصر تناولت هذا الموضوع؟ بالطبع هنا مجموعة دراسات، وهنا فى الجامعة الأمريكية نقلت دراسة . وأنا حاليا أقوم بمشروع فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى الحضر المصرى، ومكان الدراسة القاهرة .

-الأستاذ / محمد عبد الحميد:

بالنسبة للملاحظات الخاصة بالورقة : بشكل عام المتغير الخارجى مهم فى تشكيل الطبقة الوسطى ولكن هذا المتغير لو اخذ الأمر فيه سيؤدى بنا إلى شكل من أشكال المبالغة واعتبار أن للتغيرات الخارجية هى الأساس فى تشكيل الطبقة الوسطى. وهذا الشكل به قدر من المبالغة أو قدر من الإهمال أو عدم اتخاذ اختصاصية الداخلى فى تحديد هجئة الخارجى. وفيما يتعلق بالدور السياسى للطبقة الوسطى، ذكرت فى الورقة أن هذه الطبقة نتيجة أنها تضم أنماط قيم متنوعة ومتعددة كما تضم مجموعات تنتمى إلى التمايزات طبقية متباينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، هذا يؤدى إلى أن هذه الطبقة تلعب أدوارا مختلفة باختلاف الظروف التاريخية . فهمى من الممكن أن تلعب دورا تقديميا فى لحظة من لحظات التاريخ كما حدث فى المجتمع المصرى فى فترة تاريخية أخرى. وهى على أى حال طبقة لا تلعب دورها التاريخى إلا حينما تهتد تهددا مباشرا . وفيما يتعلق بتعريف الطبقة البرجوازية ذكرت أن الطبقة البرجوازية هى طبقة ليست برجوازية طرازية وليست طبقة رأسمالية حقيقية، ولكنها طبقة رأسمالية يغلب عليها الطابع الطبقي لأن معظم استثماراتها تتم فى مجال التوليد وليس فى مجال إنشاء قاعدة صناعية أو إنشاء اقتصاد صناعى. واتفق مع بعض الملاحظات التى أثارت حول ضرورة تعريف الطبقة وضرورة أن أحد موقفى من الخلافات ، ولكنى فى الحقيقة بصدد إنجاز رسالتى العلمية عن الطبقة الوسطى وقد كنت أهرب معمدا من تعهد التعريف لأثر لم أتوصل حتى هذه اللحظة إلى موقف مقنع فى هذا الموضوع.

-الأستاذ / عادل شيمان:

معظم الملاحظات كانت باتجاه الطبقة الوسطى. وذلك راجع إلى طبيعة الحضور الغالب عليه الطبقة الوسطى

وبالنسبة للملاحظات (جول بيتين) أنا متفق معك في كل ما قلته وحققته. وبأمانة شديدة جدا لم أقرأ ما يعد البنيوية وما يعد الحفائفة فلا يوجد وقت ولا يوجد نقود! وحول الجزء الخاص بفراسة الوعى ، في نهاية الدراسة ذكرت أنني لن أتكلم عن الوعى. لكن هناك إطار نظري يحكم ما أحرضه، وقد ذكرت أنه غير ممكن دراسة تكوين طبقة يعمل عن دراسة وعيها الطبقي . ولهما يخص الأستاذ كمال مغيث ، حقيقة هو فرق بين عمال يعملون في قطاع خاص ، وعمال يعملون في مصانع الدولة، وقد تمت بعمل دراسات حالة وخرجت بدلالة بسيطة. وفي هذه الدراسات كنت أركز على جيلين من الطبقة العاملة، الجيل القديم عندما سألته إلى أى طبقة تنتمي كان يقول إننى أنتمى للطبقة "الغلبانة" ، بينما العمال الذين نشأوا في عهد عبد الناصر كانوا يقولون أنهم ينتمون للطبقة "الوسطى" ، وكان في ذلك إجماع ، فهم حاصلون على دبلوم أى تعلموا. فالمسألة فيها جدل كثير وأرى أن التفرقة فيها قليل من التعسف.

ثانياً:

التغير الاجتماعي ونتائجه (١)

الانفتاح الاقتصادي وتغير القيم في مصر

أحمد أنور محمد

مدرس مساعد بكلية التربية - جامعة عين شمس

١) : القيم والانفتاح الاقتصادي في مصر

القيم تبدو حاضرة في سلوك الإنسان، وهي تؤثر في هذا السلوك ، وتتغلغل في حياة الناس وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، فهي ترتبط بمذاهب السلوك والآمال والأهداف. والقيم نتاج للواقع الاقتصادي الاجتماعي فهي تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، وهي تعكس الوجود الاجتماعي للأفراد والطبقات في مرحلة تاريخية محددة ودخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين. ولذلك فإننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في مجتمع ما في فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لأنساق القيم السائدة، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة الأنساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الإنتاجية^(١).

وقد حاولنا في دراسة ميدانية تبين إلى أي مدى تأثرت أنساق القيم في المجتمع المصري بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في السبعينيات.

ولا يمكن فهم التغيرات التي حدثت للقيم إلا بالرجوع إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح. فمن خلال استقراء الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتضح لنا أن كبار الملاك كانت لهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي كانت لهم القدرة على نشر قيمهم بين الأفراد. وذلك من خلال سيطرتهم على مختلف الأدوات المؤثرة على الوعي. ويمكن لنا أن نرصد هذه القيم من خلال سلوكهم الفعلي، فقد كانت الوسيلة الرئيسية في استغلال أراضيهم هي تأجير الأراضي بدلا من زراعتها . فقد كانوا يستولون على الفائض في شكل الإيجار . وأدى ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أثمان الأراضي بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأس مال مدر للربح، وفي نفس الوقت

كانوا يسيطرون على الفلاحين بإغراقهم بالدين والإيجارات المتأخرة كما هجر بعض كبار الملاك الريف إلى المدن إذ أنه لم يكن يعينهم استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما درجوا على تأجيرها فأطلق عليها "ظاهرة التغيب أو الملاك للتغيبين". كما رفض بعض كبار الملاك استثمار أموالهم في الصناعة في حين لجأ بعضهم إلى استثمار أموالهم في صناعات استهلاكية كالمنسوجات والقفازيات ولذلك سيطرت الاحتكارات الأجنبية على النشاط الصناعي^(٢٢). وباختصار فإن طبقة كبار الملاك كانت طبقة قلة ولا تعمل بل وتستولى على الفائض من العمل، تزجر الأرض وتزرعها ، تعمل بالتجارة وتفضلها على استثمار أموالها في الصناعة ، تبحث عن العوائد السهلة والبسيطة مثل السمسرة والمضاربات وبيع الأراضي وشراء العقارات، ولذلك انتشرت قيم التبرع البسيط وترسخت قيم الفردية والأنيابية.

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على وسائل الإنتاج، فكان من الضروري توجيه الضربات لرأس المال . فسيطرت الدولة على المصادر الأساسية للمدفقات القومية، وقلقت أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة لتصبح في مهبها تحت سيطرة الدولة^(٢٣). إلا أن هذه التغييرات لم تكن راديكالية جذرية تماما مما كان له انعكاساته على أنساق القيم. فعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعي ساهمت في تغيير ملامح البناء الطبقي في الريف، إلا أنه لم يكن تغييرا راديكاليا لأنه انتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة والأكثر غنى وسيطة، فقد كان الإصلاح الزراعي نظريا وتطبيقيا أكثر ميلا إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. كما أن إجراءات التأميم في النصف الأول من الستينيات أدت إلى امتلاك الدولة لتقسيم مهم من الفائض الاقتصادي أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية، إلا أنه ظهرت فئة البيروقراطية التي تضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التي تحتل مراكز القيادة في الدولة وفي الإنتاج وكان لها تأثير هائل لا يقوتها المادية ولكن بوضعها الوظيفي ولغوها الإداري، فهي التي تمهد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات استثمارية أو قرارات تتعلق بالمعالة والأجور، وتلعب دورا خطيرا في إعادة توزيع الدخل القومي^(٢٤). ومن هنا الموقع استطاعت أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة، كما نشطت داخل القطاع العام لتكوين الثروات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصفقات التي يفتقدها مع القطاع الخاص. ولقد كانت خطورة هذه الفئات البيروقراطية في أنها كانت تخفي أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات لاشعورية ووطنية^(٢٥).

وكما عجزت التجربة الناصرية من تصفية الهياكل الاقتصادية التثنية تصفية جذرية عجزت أيضا عن تصفية الهياكل السياسية والثقافية، فقد كانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وجسع عهد الناصر بين سلطة تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وأكدت التثنية السياسية على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن والتكامل ، وتم تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها، وحرص العمال والفلاحون من المشاركة الحقيقية رغم النسبة الإيجابية لتمثيلهم في المجالس المنتخبة نظرا لثوب المؤسسات السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة^(٢٦) . وأصبح

المصريين لا يسمعون إلا رأيا واحدا وجهة نظر واحدة، ومن ثم كان التزوج الاستعماري والنظر للأحداث من موقف المتفرج وتقنان القدرة على الرضا والاعتراض والمقاومة. وسيطرت قيم السلبية وعدم للمشاركة. كما يمكن القول إن التجربة الناصرية عجزت عن أن ترسخ قيما اشتراكية. ولم تصبح القيم التي أفرزتها التجربة الناصرية هي السلوك الحقيقي للجمهور، ولم يكن لها صفة الاستمرار النسبي. بل إن أبناء الطبقات الكادحة الذين أناحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك إلى أعلى سرعان ما بدلوا يتبنون قيما وطموحات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكي (٧).

ولا شك أن السلبات التي كانت كامنة في التجربة الناصرية ذاتها مهدت لظهور قوى ضاغطة نادت بسياسة الانفتاح الاقتصادي. ومن أهم هذه القوى التيارات الليبرالية والديمقراطية في الحكومة والقطاع العام، وكذلك كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون في النقابات وقبارة الجملة والتجارة الصادرات. ولقد وجدت هذه القوى ظهورا لها في قوى ضغط دولية في الرأسمالية العالمية، وإلحاحية قفلت في الدول الحرة الليبرالية. وبدأت تنادي بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتفكيك مركزية الاقتصاد بإلحاح. سيطرة الدولة والقطاع العام في مجال التجارة الداخلية والخارجية وبالفرات وأسرار المال والتعامل النقدي وسعر الصرف، وكذلك نحو مزيد من تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية وإلغاء الأموال المخصصة لدعم السلع، والتخلي عن سياسة التخطيط والتسيير الجبري والحماية الجمركية وتقعيد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام (٨).

وقد تم دمج مصر في السوق الرأسمالي وذلك بفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتحول الاقتصاد المصري بالتدريج إلى اقتصاد يحمل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية، وتم تعبئة الفائض الاقتصادي وتحويله إلى الخارج. وقد تم تعليم القويبة أمام الانطلاق وذلك بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل في جميع المجالات (٩). كما تموز لبط النمو في عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات مرهونة للخارج مثل البترول والسياحة وقناة السويس. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وتقلت القرية واهلقتها الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية وانضمت إلى المدينة كمستهلك طفيلي. كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة عن طريق محاصرة القطاع العام، وتصفيته بمحاولات تهجيجه وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطني. وأصبحتا تستهلك وتستهتر وتستهتر بشكل يفرق حجم ما تنتج وتلخر وتصدر، فزادت حاجة مصر للانفتاح الخارجي بمدلات مرتفعة، فزاد حجم الدين وارتفعت أعباء الدين في شكل فوائد أو في شكل الأقساط المستحقة عليها، وتقلت الخطورة في أن هناك تسلا من الدين قد أنفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائدا يمكن استخدامه في سداد الدين. وأغرقت البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة، وحوصر بها إنتاج القطاع العام، خاصة في ظل الدعابة المكثفة للسلع الأجنبية والتي جعلت للمستهلك المصري حتى بين محدودي الدخل يصلح أن كل

سلعة مستوردة هي سلعة متفوقة في كل شيء عن السلعة المنتجة محليا، وبالتالي فقدت السلع المصنوعة المحلية سيادتها تدريجيا في السوق المصرية وأصبح ينظر إليها على أنها سلع عادية جذا ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة تحت ماركات أجنبية تدفع في مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ ضخمة للشركات الدولية^(١٠).

ولا يعقل أن تتصافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدي إلى إفراق الأسواق بشتى صفوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ثم يطلب من الفرد أن يتحمل بالقتاعة وضبط النفس ويصمم من الاقتراب من هذه المغريات، ولا يستقيم أن يطر الناس يراول من الإعلانات المغرية ثم تنصحهم بأن المصلحة القومية تقتضى ضبط الاستهلاك^(١١).

وقد ساعد لخط الاستهلاك الترفى لرأسمالية الانتاج على نشر القيم الاستهلاكية في المجتمع، وذلك من خلال محاولات التقليد والمحاكاة. فزادت التطلعات الاستهلاكية ولهت الجميع خلف لخط الاستهلاك المستورد. لرأسمالية الانتاج انصرفت إلى الإغفاق الترفى والتنافس في الاستهلاك المظهري، فقد كانت حريصة على الانتاج بوضعها الاستغلالى لكي تعيش حياة البلخ والاستهلاك بشفاعة إلى حد السفه، وتبهد الفواض التي تتراكم بين أيديها. فهي رأسمالية لانسلك مملكه الرأسمالية المعروفة بالاعتقاد في الإغفاق والاستثمار في تطوير قوى الإنتاج، ولهذا تركزت استثماراتها في أنشطة غير إنتاجية مثل المضاربات والممولات والمعمرة والاستيراد والتصدير وجميعيات الإسكان وشركات تقسيم الأراضي والمقاولات والفنادق والسياحة والإسكان الفاخر والإدارى ومستحضرات التجميل والمياه المعدنية والغازية والعصائر والمكبرية وغيرها^(١٢). فهي تحاول تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى في أقصر فترة ممكنة، ولذلك تموز من إفراق أموالها في استثمارات إنتاجية همرها من فرص اقتناص الربح السهل السريع. فهي غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى وتابعة لرأس المال الأجنبى^(١٣) وقد عمدت الرأسمالية الطفيلية إلى نشر قيم الاستهلاك واللاعمل وبلا إنتاج في المجتمع لكي تتلاص مع الواقع الذي خلقته وتدعمه، وساعدها في ذلك هيمنتها على وسائل الإعلام وإسباغ النخبة الحاكمة لها الحماية والأمان بل ومشاركتها في عالم المال والأعمال.

وقد أفرزت سياسة الافتتاح ضفوطا تضخمية أسهمت في ارتفاع الأسعار وتدهور أحوال الفئات الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات. في نفس الوقت أصبح هؤلاء غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التي صنعتها القلة القادرة، ولا يملكون الإقتلات من ضفوطها. فظهرت أوهام الحل الفرى التي وجدت لنفسها طريقا في إمكانيات هجرة العمل في شركات القطاع العام للعمل في شركات الاستثمار خاصة بين أبرز الكفاءات، أو الهجرة إلى البلدان النفطية والتي ساهمت في تدعيم قيم الاستهلاك وإظهار قيمة العمل المنتج، حيث يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لخط الاستهلاك السائد في بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الإنتاج الحديث^(١٤)، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات الصالة المهاجرة، فقد كان المهاجرون يأتون أثناء زيارتهم لمصر بأنواع عديدة من السلع (تليفزيونات ملونة ~ فيدموهات وحتى مستحضرات التجميل والشامبوهات وغيرها). كما أننا نجد أن الجانب الكبير من استثمارات المهاجرين اتجه إلى أنشطة تزيد الدخل بدون

مجهرد أو بأقل مجهرد (شراء - تاكسي - شقق مفروشة - شهادات استثمار - عقارات - محلات تجارية). وبذلك ساهمت الهجرة في إتاحة مناح موات للاستهلاك كقيمة (١٥). ويفعل أثر الملاحظة والمحاكاة حدث انتشار تلقائي للنمط الاستهلاكي المستورد للقاطنين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالمخارج قبل قوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بغيريات النمط الاستهلاكي الجديد. ومن أهم الآثار التي ترتبت على هجرة الأيدي العاملة إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للأقطار العربية النشطة وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة في دخله لا ترتبط بزيادة في مستوى إنتاجيته بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك التي كان يعملها بمصر. ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب (١٦).

ومن أهم ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي التمايز الطبقي الحاد في المجتمع والذي كان له انعكاساته على القيم السائدة. فقد تجلت مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد فيما يلي : بينما ينتشر في المجتمع الأبراج السكنية الشاهقة والفنادق وشقق التملك يقيمها سكان المقابر والعشش والمنازل القليلة الآيلة للسقوط، وبينما تنتشر في المجتمع المستشفيات الفنائية الاستعمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية التي فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء، وفي حين نجد السور مازكت المكيف الهواء على أنغام الموسيقى نجد التزامم والتجمهر حول الجمعيات الاستهلاكية ومتاجر الكساء الشمسي، وغيرها عنيد من مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد. وكان لذلك انعكاساته في تفشي جرائم البغاء والرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات وغيرها، والذي يمكن بدوره تفشى قيم الاستهصال والبهت من أخصر الطرق للفنى والثراء.

كما انحصرت قيم التعليم والفقالة منذ تطبيق سياسة الانفتاح ، ذلك أن أفراد المجتمع شهدوا أن هناك طرقا للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل الجهد في تحصيل العلم. وسيطرت قيم الاستهصال والفتش والتزوير فانتشر الغش بين الطلاب، وطالب أولياء الأمور بتخفيف المناهج وسهولة الامتحانات ، وأصبح المدرس لا يقوم بالتدريس في المدرسة، وإنما خارج المدرسة حيث الدروس الخصوصية، وما ترتب على ذلك من إضعاف قيمة المدرسة الرسمية حيث أصبحت تحتل وجودا هامشيا لا يبرز إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة وما ارتبط بذلك أيضا من تهديد لمبدأ تكافؤ القرض.

وشهدت حقبة الانفتاح ارتباط التعليم بمدارس لغات ذات مصروفات خيالية بحيث لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء أغنياء الانفتاح. بينما تن المدارس الحكومية بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تمتر الناس تعلم أبنائهم بها. وفي عصر استعراء الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبي في مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات السياحة والهنوك الأجنبية وغيرها، ظهرت الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية واللغة الانجليزية بصفة

خاصة. كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعي لتعلم اللغات الأجنبية ، ليس من أجل الاتصال بالثقافة أو قراءة المراجع والدوريات العلمية وإنما من أجل القيام بالأنشطة الطفيلية^(١٧). وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانتقاضي والإجهاز على قيمة التعليم. ظهرت صحبات تنادى بإنشاء جامعة خاصة بمسرفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانتعاش بمن تفتطمع الجامعات الرسمية لتضع مستوهم ، كما اضطرت أعداد كبيرة من خريجي الجامعات إلى مزاوله أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم وروا إلى العلم عمرها بصله. بل وصل الأمر إلى حد اعتبار مدى قدرة المتعلمين من خريجي الجامعات على المشاركة في مشروعات الانتعاش التجارية (مثل منافذ توزيع السلع الغذائية) معيارا للحكم على مدى نجاحهم لحاق جيل من التجار المثقفين. كما تأثر أستاذ الجامعة بالناخ الانتقاضي فانصرف عن مهنته الحقيقية في الإنتاج المبدع وأصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره، وانتشرت الدروس الخصوصية في الجامعة، كما أصبحت الإعاقة تجعل بابا أوسع للخلاص لدى رجال الجامعة . وبدأت تنزوي قيم الإبداع الفكري والإنتاج العلمي الأصيل^(١٨).

وشهدت حقبة الانتعاش سيطرة الفن الطفيلي حيث ترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة في المكسب ولو بالابتذال. ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التي تقوم على موضوعات تقتل الفرائز، وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية التي تقتل بالعنف والقسوة والحيانة والتآمر والغدر والبحث عن الثروة وتدعم فكرة تفوق الأجنبي وتبث القيم الرأسمالية^(١٩).

وفي الوقت الذي شهدت فيه الساحة الثقافية سيطرة الفن الطفيلي ، أجد الساحة تقتل بالكتب الدينية والبرامج الدينية والصنف والمجلات الدينية التي تنادى بأن الفن حرام، وتنادى بأسلمة العلوم (طب إسلامي- اقتصاد إسلامي - إحصاء إسلامي وغيرها). وهذا يرجع أساسا إلى أن المناخ كما يفرز الفن الطفيلي يفرز العنف والتطرف . ولا شك أن ممارسات السلطة نفسها قد دعمت من قيم العنف والتطرف، وذلك عندما ساند السادات الإخوان المسلمين وحالف معهم كسبا لود السعودية واستقطابا لأموالها عقب الطفرة النفطية في أوائل السبعينيات ولواجهة اليسار والشيوعية^(٢٠). وقد تميز الخطاب الساداتي بسيادة المرجع الديني الإسلامي والنصوص القرآنية، وضاعف التعليقون من ساعات بث البرامج الدينية. وكان السادات يهدف من وراء ذلك إلى إخماد التناقضات الاجتماعية والتأكيد على أن النظم السياسية ليست مسئولة عن الفقر أو عن سوء توزيع الثروة ، ولا يمكن عمل شيء ضد إرادة الله وكل ما هو مطلوب هو الصبر والطاعة . واكتسبت كل القيم مضنونا سلبيا ، فالعدل هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت الفاحش في توزيع الثروة والثروة، والإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، وهي محاولات أسهمت في تكريس قيم التقدير والاحكامية^(٢١).

وفي حقبة الانتعاش نجد استمرارا للقيم التي تتعلق بدونية المرأة . وإذا كان الميراث الفكري والديني قد أدى إلى قهر المرأة وتهميتها فإن المناخ الانتقاضي ساهم في تعميق هذه القيم. وقد تجلّى ذلك من خلال إظهار المرأة على أنها

جنس وأداة للمتعة . وذلك من خلال الأعلام والإعلانات التليفزيونية التي تقتلر بإشارات وإيماءات ذات محتوى جنسى. وكانت الصورة على الوجه الآخر هو كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل ومنع الاختلاط بين الجنسين وانتشار المجهاى والنقاب (٢٢). ولذلك تراجع قيم المساواة بين الجنسين لتحل محلها قيم ذونية المرأة وقهرها وتهميتها.

ولم حقة الانفتاح لتعشرت قيم السلبية واللامبالاة . ولكن هذه القيم فى الحقيقة لها جذورها فى البنية الاجتماعية ، فتعود أساسا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى طوال التاريخ. فالطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل : ملكية أو جمهورية ، مبنية أو عسكرية. كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى المسرف فى التمايز الطبقي أفرز الاستعبادية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم. وما لا شك فيه أن الوضع الطبقي لوجود سلطة مستعبدة هو الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها لتفادى شرها وقهرها. وقد أفرز كل ذلك قيما عنيدة : السلبية والمخترج والتناق والمخترج والمألاة للحاكم وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية (٢٣) . وقد ساهمت سياسة الانفتاح فى تعميق هذه القيم.

وقد تجزأت هذه الحقة بإحيا ترسانة القوانين القتيدة للحريات ولحقوق الإنسان من عهد سائبة والإضافة إليها عبر سلسلة من القوانين ، كما قامت باستبعاد الحصر من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة. ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقة، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات متناقبة للفسكور والقوانين وحرمان الفكر الجماهيرى. وحاصرت وسائل التعبير الطلابية وألقت عليها من المجلات الثقافية. وبينما رفع السادات شعارى دولة المؤسسات وسيادة القانون، تمت دعوى الحرية والديمقراطية ، فكان من الاتفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات . وحتى عندما سمح السادات بقيام الأحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة ترفع من الأحزاب المماوشة أن تلتزم بها ولا تهجد عنها، كما أنه سعى إلى رسم ساحة اللعب، بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذى وصفه البعض بأنه "قانون منع قيام الأحزاب" لما تضمنته من قيود واشتراطات وسلطة تصفية من جانب لجنة الأحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم. أى هابت الديمقراطية السياسية فى حقة الانفتاح لأن لبراليتها الاقتصادية لم تتمكس فى لبرالية سياسية لأنها لبرالية الكبرادور والجهاز البيروقراطى للدولة ولمست لبرالية الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى (٢٤).

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات ذؤوبة لزجج الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى، وروجت السلطة مقولات خاطئة (حرب أكتوبر هى آخر الحروب وأزمتنا الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين). وبدأ الخط المتحاز للولايات المتحدة الأمريكية فى السياسة وخظنته فى الصلح المنفرد مع إسرائيل. وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإذ بأهلها الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار الثقليدى مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء بإسرائيل يصبحون حلفاء وأصدقاء .

وتغيرت النظرة إلى إسرائيل فلم يعد قيامها مقبولة بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تعد العلاقة العربية الصهيونية علاقة مُتَقَسِّبٍ مُتَقَسَّيْبٍ، وعلاقة تلى لوجود أحد الطرفين وإنما صارت مسألة نزاع حدود واستعادة بترول سيناء وإعادة فتح القناة، فهي مسألة "حاجز نفسي" وميراث من الكراهية والأحقاد ويمكن إنهاء هـ بالمحاور والمفاوضات (٢٥). كما عكست سياسة السادات من التوجئة وأصبحت للصهيونية الطريق لتتخطاها وعرجت مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان الكسب والخسارة، ونظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور حجرة المصريين إلى هذه الدول العربية . وكان لكل ذلك أثره على إنبهار قيم العربية والالتزام القومى.

وفي دراسته الميدانية لموضوع التقيم استعان الباحث بتصنيف ثنائى يقسم التقيم إلى قيم سلبية أو رجعية وقيم إيجابية أو تقدمية ، وتحدد بالقيم السلبية أو الرجعية التقيم التى تبرر استغلا طيقة معينة لهاقى الطبقات، والقيم التى تدعم الفردية، والقيم التى تدعو إلى الحفاظ على ما هو كائن وترفض التغيير، والقيم التى ترفض العقلانية والعملية والقيم التى تظهر المرأة معنويا وماديا ، والقيم التى تبرر خناق الجماهير وقهرها من جانب السلطة. أما ما تصد بالقيم الإيجابية أو التقدمية فهي التقيم المرتبطة بأسلوب إنتاج تقدمى وإقامة علاقات إنتاجية عادلة وقيم المساواة بين الجنسين وقيم العقلانية والعلمية والمشاركة والالتزام والجماعية والتعاون .

ثانيا الدراسة الميدانية :

هناك مقاييس صممت خصيصا لقياس التقيم مثل اختبار فروين والبروت واختبار برنس واختبار تفهم الموضوع، ولكن هذه المقاييس أقرب إلى الدراسات التفسيرية التى تهمر دراسة التقيم فى البناء النفسى للفرد ويعزل عن الإطار الاجتماعى، ولذلك فإن هناك أساليب أخرى مثل أسلوب دراسة الحالة والمقابلة والاستبيان والملاحظة قد تكون أكثر ملائمة لدراسة التقيم فى إطارها الاجتماعى. وفى ضوء ذلك استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان.

وتم تصميم استمارة بها مائة سؤال موزعة على خمس مجموعات ، كل مجموعة تعكس نسقا قيميا من الأنساق الفرعية : وهى قيم العمل والإنتاج فى مقابل قيم الترويح واليسر والاستهلاكية ، وقيم التعليم والثقافة فى مقابل قيم الاستزادة المعينة والتكاسل فى التحصيل الثقافى، وقيم العقلانية والعلمية فى مقابل قيم القنوية الانكسالية، وقيم المساواة بين الجنسين فى مقابل قيم دونية المرأة، وقيم الالتزام والمشاركة فى مقابل قيم السلبية واللامبالاة.

وتركزت الدراسة الميدانية فى محافظة القاهرة . أما العينة التى اعتمد عليها الباحث فهي عينة صمعية أو مقصودة وتشمل ٣٦٠ مفردة وتم اختيارها وفقا للتصنيف التالى : - العمال وتتضمن ست شرائع عمال مهرة مدربين أو عمال المصانع (٢٠ مفردة)، وعمال نصف مهرة وغير مهرة (٢٠ مفردة) وحرفيين (٢٠ مفردة)، وأشباه البروليتارى مثل عمال النظافة والسماح والتمورجية (٢٠ مفردة)، والشرائع الرثة من الطبقة العاملة مثل ما سعى أحليّة والعاقلين

(٢٠ مفردة) ثم طلبة لهم انتماء للطبقة العاملة (١٠ مفردات) ثم البرجوازية وتتضمن شرائح : البرجوازية العقارية (مقاولون) ٢٠ مفردة، والبرجوازية التجارية (كبار تجار الجملة) ٢٠ مفردة، والبرجوازية الصناعية الوطنية ١٠ مفردات، والبرجوازية الكومبرادورية (الاستيراد والتصدير) ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبرجوازية ١٠ مفردات. ثم البرروقراط والتكنوقراط وتتضمن أربعة شرائح: صغار الموظفين الإداريين ٢٠ مفردة ، وكبار الموظفين ذوي تعليم عالي ٢٠ مفردة، والمديرين والمهنيين ذوي النشاط الخاص ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبرروقراط ١٠ مفردات.

وقد روعي في تحليل النتائج عدة مستويات : مستوى الدخل وتم تقسيمه إلى : دخل منخفض وهو أقل من ٣٠٠ جنيهًا مصريًا في الشهر للفرد، ودخل متوسط وهو أكثر من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠، ودخل مرتفع وهو أكثر من ١٠٠٠ جنيه في الشهر. ثم مستوى التعليم وتم تقسيمه إلى : أميون وذو تعليم منخفض ، ثم تعليم متوسط، ثم تعليم مرتفع. ثم المهنة : عمال وبرجوازية وبرروقراط وتكنوقراط والنوع ذكور وإناث.

وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن رأسمالية الانفتاح هي أكثر الطبقات استهلاكًا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة، فهي لا تساهم في العملية الإنتاجية ولكنها تستولي على فائض العملية الإنتاجية وتحقق أرباحًا. فقد أكدت النتائج ارتفاع نسبة اقتناء السلع الاستهلاكية والترفيهية بين الرأسمالية الطفيلية ويشمل السيارات بنسبة (٨٩,٧٤٪) والتهديرات بنسبة (٩٢,٣٩٪) والبرقاجازات الخفيفة بنسبة ٩٦,١٥٪ والتلفزيون بنسبة ٣٩,٧٤٪ والتكويكات بنسبة ٧٣,٠٨٪ والفساتات الفول أوتوماتيك بنسبة ٩٢,٣٩٪ والسجاجيد الفاخرة بنسبة ٨٣,٨٪ والتلفزيون المستورد الفاخر بنسبة ٦٤,١٪. كما نجد نسبة من لديهم حقن قلبه ٩٣,٠٩٪ وغير ذلك من السلع التي تدل على أن كل مافى الأسواق من سلع أساسية وترفيهية أصبح في حوزتهم.

أما ذوو الدخل المنخفض فكان من الطهيبي أن ينخفض قاسم اقتناؤهم لهذه السلع. ولكن ذلك لا يعكس عدم وجود قسمة استهلاكية لديهم، ولكنه يعكس فقط انخفاض قدرتهم للمادية على الشراء كما سوف يتضح من النتائج التالية :

- أثبتت النتائج ارتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل لدى الطبقة البرجوازية، فقد كانت عوائد التملك والتي تشمل المائتي والأسهم والسندات وبيع الأرض نسبتها (٩٨,٩٢٪)، بينما العائد من العمل نسبته (١,٢٨٪)، بينما الأمر مختلف قاسم عند ذوي الدخل المنخفض فعوائد التملك نسبتها (٩,١٨٪) بينما العائد من العمل نسبته (٨٠,٨٪)، ولاحظ أن ارتفاع عوائد التملك في مقابل العائد من العمل لدى الدخل المرتفع إنما يعكس على الفور أن هناك دخولا بلا مجهود وهنا يؤثر في المحصلة النهائية على انهيار قيم العمل المنتج ، حيث أن الدخل هنا لا يرتبط بجهد حقيقي وإنما ترتبط بعوائد سهلة يسيرة، وتنتشر هذه القيم بين الطبقات المختلفة.

- أثبتت النتائج وشبه المبرهين في استثمار أموالهم في أنشطة غير إنتاجية، فقد فضلت نسبة ٢٠,٢٥٪ من أفراد الطبقة البرجوازية استثمار أموالهم في مشروعات تجارية غلاتية مثل محلات الفول والطعمية والكشري والسوبر ماركت أو محلات للكفالة والسجق والكفتة والهامبورجر، وجاءت الاستجابة مرتفعة لدى العمال بنسبة (٢٨,١٨٪)

ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢١٤٣٪)، ثم جاءت استجابة وضع الأموال في البنك والحصول على أرباح شهرية أو سنوية بنسبة (١٥١٩٪) لدى البرجوازية و(١٥٠٩٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط و(٢٨٠٧٪) لدى العمال. ثم جاءت استجابة شراء سيارات للثقل سرفيس وتاكسيات وشراء سيارات قديمة وإصلاحها وبيعها وتوكيلات قطع الغيار بنسبة (١٠١٣٪) لدى البرجوازية و(١٨٧٢٪) لدى العمال، في حين انخفضت لدى البيروقراط والتكنوقراط إلى (١٤٤٣٪). وجاءت الاستجابات الأخرى للرفقة في استثمار الأموال على النحو التالي: شراء الأرض وبيعها، المشروعات السياحية والمطاعم السياحية والفنادق وعمارات التملك والإيجارات والشقق المفروشة، لكي تكتمل الصورة ويتضح لنا أن الرفقة في استثمار الأموال تنصب أساساً على أنشطة تدور بها سهلاً وسريعاً وبأقل مجهود أو بدون مجهود. ولذلك جاءت الرفقة في استثمار الأموال في أنشطة إنتاجية منخفضة، فمثلما جاءت استجابة "أرغب في استثمار الأموال في مشروعات صناعية أو بناء مصنع أو ورشة إنتاجية" بنسبة (٦٣٨٪) لدى العمال و(١٤٠٥٪) لدى البرجوازية و(١٠٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. كما جاءت استجابة "أرغب في استثمار الأموال في عمل مشروع زراعي واستصلاح أراضي وزراعتها" بنسبة (٧٢٧٪) لدى العمال ونسبة (٢٣٥٪) لدى البرجوازية ونسبة (٧١٤٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. وإذا كانت رأسمالية الائتلاف ترفض الاستثمار الإنتاجي فهذا يتسق تماماً مع تكوينها ونشأتها ولكن عندما يرغب العمال في استثمار أموالهم في أنشطة طائفية فهذا ممكن المخطورة، لأن العمال هم المنتجون أساساً وعندما تنتشر بينهم قيم الاستهلاك والبيع السهل السريع فإن ذلك يقوض مستقبل التنمية في مصر.

- وقد كانت استجابات الميسورين عن التجهيزات التي قاموا بها في منازلهم أو التي يرغبون القيام بها تعكس القيم الاستهلاكية في المجتمع. فقد أكد (٨٥٪) من أفراد البرجوازية بأنهم قاموا بتجهيد كل شيء في المنزل ولا يحتاجون إلى عمل أي شيء آخر، فقد قاموا بتجهيد منازلهم بالمركبات والسيارات والساعات المعقدة والقياسات وورق الحائط والألومنيال والزجاج القاميه والباركيه وزخام الأرضية وتجهيد بالحشيش وغيرها. وكان من الطبيعي أن ينتقل هذا الفهم الاستهلاكي والرفقة في إجراء التجهيزات في المنزل إلى ذوي الدخل المنخفض، فقد أكدت نسبة (٤١٩٤٪) أنهم يرغبون في تجهيد منازلهم بنفس هذه الأشياء وأحدث مافي الأسواق. بينما جاءت استجابة "أرغب في تزويد المنزل بالكتب أو عمل مكتبة" بنسبة (٧٥٩٪) لذوي الدخل المنخفض.

- وبينما القيم الاستهلاكية تنتشر في المجتمع بكل شرائحه وطبقاته يكون لعالم البضائع سطوة على الإنسان وفكره بشكل لا يستطيع معه الإنسان أن يكون له موقف واضح لانتشار هذا الطوفان الجارف من السلع الاستهلاكية، ولذلك فهو لا تثير في نفس المصري أو وحده أي نوع من الرضا أو الاستعجاب إزاء الأرواح العديدة حتى ولو لم يكن في مقدوره شرائها. فقد رأى (٤٥١٩٪) من ذوي الدخل المنخفض أنه لا توجد سلع ترفيحية واستثنائية إلا ما هو معروف لدينا كالحمير والمخدرات والقمار والبقاء، بينما السيارات أو القصور أو التحف والفنايات واللاتيكات

والإليكمات لمن لديه القدرة المادية فمن حقه أن يقتنى ما يشاء منها. وهنا يؤكد تعرض ذوي الدخل المنخفض إلى عملية تزييف لرعيهم وغياب الرعى الطبقي لديهم وذلك يقضى إلى تسليمهم بأن عالم الهبات لا سلطان لهم عليه وإنما هم خاضعون له.

- أثبتت النتائج تفضيل أفراد العينة للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي، ولا شك أن ذلك يخلق منافسا خصباً لتشجيع الاستيراد ويعكس تقضى التقييم الاستهلاكية. فجاء تفضيل السلع المستوردة على المحلية بنسبة (٥٨,٩٧٪) لذوى الدخل المرتفع وجاءت بنسبة (٣,٥٤٨٪) لذوى الدخل المنخفض ونسبة (٣٧,٥٨٪) لذوى الدخل المتوسط. ولابد أن نذكر أن نسبة (٦٤,٥٢٪) من ذوي الدخل المنخفض فضلت المحلي على المستورد وكذلك نسبة (٦٩,٤٢٪) من ذوي الدخل المتوسط فضلت المحلي على المستورد، إلا أن ذلك في الحقيقة لا يعكس موقفا وطنيا يشجع الصناعة الوطنية ولكن وقف وراءه أسباب أخرى ذكرها المحورثون وهي أن المستورد ثمنه غالى والسلعة المحلية رخيصة ويمكن إصلاحها وتوافق قطع غيرها.

- وقد حاولت الدراسة معرفة موقف المحورثين من الاستيراد ، وقد أثبتت النتائج موقف المحورثين السلبي تجاه كل ما هو مستورد. فقد جاءت استجابة "من المفروض أن الدولة تستورد كل شيء" بنسبة (١٦,١٣٪) لذوى الدخل المنخفض بنسبة (٢٣,٤٩٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (٣,٤٦٢٪) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب منع استيراد أدوات التجميل والياقات والشامبوهات والروائح والعطور" بنسبة (٦,٤٥٪) لذوى الدخل المنخفض ونسبة (٧,٣٨٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (١,٣٨٪) لذوى الدخل المرتفع، في حين جاءت استجابة "من المفروض أن الدولة لا تستورد أى شيء ونحاول أن نصنع كل حاجة في بلدنا أو ناعتمد على الآلات" بنسبة (٣,٢٣٪) لذوى الدخل المرتفع ونسبة (٤,٠٣٪) لذوى الدخل المتوسط ونسبة (٣,٨٥٪) لذوى الدخل المنخفض، وهنا نرى أن المناخ مهيئ تماما عند الأفراد لقبول المنتج الأجنبي وتشجيع الاستيراد حتى يشجع التطلمات الاستهلاكية لديهم. بل وحتى ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لا يرفضون الاستيراد ولا يجدون في ذلك ضررا على مصالحهم بل ومصلحة الوطن، وهنا يؤكد أن التقييم الاستهلاكية جرت المصوح دون استثناء.

- أثبتت النتائج أن نوعية المهن التي يفضلها الآباء للأبناء ترتبط بالمائد المادى أو المكسب الذى يحصل عليه من وراء هذه المهنة، ولم ترتبط التفضيلات بنوع المهنة أو قيمة ما تقفمه أو نفعه للوطن. فقد أثبتت النتائج تفضيل (٢٦,١٥٪) من أفراد العينة مهنة (الأعمال الحرة - للقبالات- رجال الأعمال والمقابلات) وجاءت استجابة مهنة (ضابط شرطة أو ضابط جيش) بنسبة (١٩,٣١٪). ويؤكد المحورثون أن هؤلاء هم أصحاب السلطة في البلد أو على حد تعبيرهم (البلد بتمامهم)، هنا بينما انخفضت استجابات أستاذ جامعة بنسبة (٢,٣١٪) والصحفى بنسبة (٣,٨٪) ومجال القضاء بنسبة (٣,٤٦٪) والمحاسب بنسبة (٣,٨٪) ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (١,٩٤٪).

- أثبتت النتائج أن تصورات الآباء عن مستقبل الأبناء تكمن خلفها قيم اللامعمل واللاإنتاج، فالآباء يفضلون

تأمين مستقبل أولادهم على النحو التالي: "وضع مبلغ للأولاد في البنك للحصول على عائد مادي" بنسبة (٢٣ و ٢٦٪) للدراسة المنخفضة و (٣٦ و ٤١٪) للدراسة المتوسطة و (٤٧ و ٥١٪) للدراسة المرتفعة. ثم جاءت استجابة "حجز شقة للأبناء أو شراء عمارة ولكل واحد شقة" بنسبة (١٩ و ٣٥٪) للدراسة المنخفضة وبنسبة (١٧ و ٤٥٪) للدراسة المتوسطة وبنسبة (١٧ و ٩٥٪) للدراسة المرتفعة. في حين جاءت استجابة "أعلمهم أحسن تعلم" بنسبة (صفر ٪) للدراسة المنخفضة وبنسبة (١٣ و ٤٤٪) للدراسة المتوسطة وبنسبة (٢٥ و ٣٦٪) للدراسة المرتفعة. كما جاءت استجابة "يجب أن يعتمد الأبناء على أنفسهم وأن يبتزوا مستقبليهم بالجهد والعرق" بنسبة (صفر ٪) للدراسة المنخفضة وبنسبة (٦ و ٤٠٪) للدراسة المتوسطة وبنسبة (١٦ و ٤١٪) للدراسة المرتفعة. وهذا يعني تربية الجيل القادم على التكاسل والاستهلاك.

- وقد أثبتت النتائج تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال استجابات المحورين عن كيفية قضاء وقت الفراغ. فقد جاءت الاستجابات في التقى بنسبة (١٦ و ١٥٪) وفي النادي بنسبة (١٢ و ١٩٪) وفي البيت بنسبة (٥٠ ٪) بينما ذكر (٧٧ ٪) أنهم يقضون وقت فراغهم في القراءة أو في المكتبات.

- جاءت رغبة المحورين في الإلتحاق على الأبناء في شراء الكتب أو على مكتبات أو تعليم الأبناء تعليمًا أفضل بنسبة (٥ ٪) من العينة ككل بينما أوجه الإلتحاق المفضلة هي حجز شقة أو وضع مبلغ في البنك.

- جاءت استجابة أفراد العينة ككل بالنسبة للمهن المفضلة (استاذ جامعة أو باحث) بنسبة (٢ و ٣١٪) هي المهنة التي ترتبط بالتفوق وتحصيل العلم والمعرفة.

- أثبتت النتائج أن فرصة الهجرة إلى الدول العربية النفطية أو الحصول على عقد عمل أفضل كثيرًا من مواصلة مراحل التعليم للحصول على الماجستير والدكتوراه أو مواصلة مراحل التعليم إلى مراحل أعلى جاءت هذه الاستجابات بنسبة (٤٨ و ٨٠٪) . وأظهرت استجابات المحورين أن من أسباب تفضيل السفر للخارج عن التعليم هو أن الاستمرار في التعليم ليس له أي فائدة. وهذا يؤكد تراجع قيم التعليم في حقبة الانفتاح.

- تشير النتائج إلى أن الميراث الاستثماري مازال له تأثير وخاصة فيما يتعلق بتحقير العمل اليدوي، فبما تفضل التعليم الثانوي العام بنسبة (٦٢ و ٦٩٪) وكانت أسباب تفضيل هذا التوجّه من التعليم تؤكد أن هذا التعليم يؤدي إلى الجامعة وإلى اكتساب مهنة بنسبة (٤٣ و ٣١٪)، ثم استجابات أخرى مثل العمل اليدوي غير المحترم والنظرة إليه متدنية أو التعليم الفني هو تعليم الفقراء أو أن الدولة لا تهتم بالتعليم الفني.

- أثبتت النتائج أن نوعية البرامج التي يفضلها المحورون سماعها في الراديو هي القرآن الكريم بنسبة (٥٠ ٪) للدراسة المنخفضة و (٤٠ و ٣٣٪) للدراسة المتوسطة و (٧٨ و ٥٧٪) للدراسة العالية، ثم يليها في الاستجابة الأغاني والمسلسلات والبرامج الرياضية أما البرامج الثقافية فبجاءت بنسبة (١٠ و ٢٠٪) للدراسة المنخفضة وبنسبة (٥٠ و ٥٠٪) للدراسة المتوسطة وبنسبة (١٧ و ١٤٪) للدراسة العالية.

وفي مشاهدة التلفزيون يفضل أفراد العينة الأفلام والمسلسلات بنسبة (٣٩,٧١٪) للدراسة التعليم المنخفض ثم (٢٢,٩٩٪) للدراسة التعليم المتوسط وبنسبة (٢٧,١٧٪) للدراسة التعليم العالي، ثم يليها في الترتيب كرة القدم بنسبة (٢٢,٩١٪) للدراسة التعليم القنى وبنسبة (٢٦,٤٤٪) للدراسة التعليم المتوسط و (٣٣,٣٣٪) للدراسة التعليم المنخفض و (١٦,٠٩٪) للدراسة التعليم المتوسط وبنسبة (١٦,٣٣٪) للدراسة التعليم العالي. وهذا يوضح انحصار القيم الثقافية.

- أما من نوعية الجرائد المفضلة فبلغت النتائج على أن (٥٥,٨٥٪) يفضلون قراءة الجرائد الرسمية، ولقد أن نسبة (٣,٠٨٪) تفضل قراءة المعارضة . بل أن ما يفضلون قراءته في الجريدة الرسمية هي أخبار كرة القدم بنسبة (٢٥,٣٤٪) ثم صفحة الفن بنسبة (١٩,٢٣٪) ثم الحوادث بنسبة (١١,٩٢٪) ثم الأخبار الدينية بنسبة (٦,٥٤٪). ويتضح لنا الاهتمام بالرياضة ولهمومها وكذلك الفن ولهمومه، وهو أحد افرازات مناخ الانفتاح حيث أصبح هؤلاء لهم المجتمع وتتصدر أخبارهم وسائل الإعلام. وتؤكد النسبة التالية هذا المعنى أيضا فتجد نسبة (٥٥,٣٨٪) من أفراد العينة لا يقرأون مجلات وحتى من يقرأ مجلات فإنها مجلات الكواكب وحواء والمشهد بنسبة (١٥ و ١١٪)، ومجلات آخر ساعة والمصور بنسبة (١٥٪) ثم للمجلات الرياضية كالصقر والأهرام الرياضي، وكما نرى فهي مجلات تهتم بالفن والرياضة أما المجلات الثقافية ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فجاءت بنسبة (٧,٣١٪).

- أما من نوعية الكتب المفضلة فقد كانت نسبة ٣٨-٥٪ يقرأون الكتب، ولكن نوعية الكتب المقررة هي الكتب الدينية بنسبة (٢٣,٨٥٪) بينما الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية جاءت بنسبة (٤,٣٣٪).

- أثبتت النتائج رفض المحورين بنسبة (٤٩,٢٣٪) لنقل الأعضاء من إنسان سليم إلى آخر مريض أو من متوفى حديثا إلى إنسان مريض، كما رفض المحورين بنسبة (٢٠,٧٧٪) أطفال الأنابيب على الرغم من تقدم علم الهندسة الوراثية ، كما رفضت نسبة (٤٩,٥٤٪) تحديد نوع الجنين في الشهور الأولى من الحمل لأن هذا تدخل في العلم الإلهي.

- أثبتت النتائج أن (٥١,٤٤٪) من أفراد العينة تعتقد في وجود الجن والأشباح، وكان تبرير هذا الاعتقاد راجعا إلى وجود ذلك في نصوص صريحة في القرآن. كذلك أثبتت النتائج أن نسبة (٧٥,٧٧٪) من أفراد العينة يعتقدون في العين الشريرة ويؤمنون بالحدس .

- أثبتت النتائج تراجع قيم العقلانية والعلمية. فقد أكد (٨٣,٨٨٪) أن كل شيء في الحياة مقدر ومكروب وأن المكروب على الجبين لازم تشوفه العين". كما أن نسبة (٦١,٩٢٪) رفضت التخطيط للمستقبل لأن المستقبل لا يعلمه الإنسان.

- أثبتت النتائج أن استجابات المحورين فيما يتعلق بأسباب التفاوت الطبقي جاءت كالتالي: "أن الأوزاق دى حاجة بقاعة دنيا" بنسبة (٥٨,٨٢٪) للدراسة التعليم المنخفض وبنسبة (٥٧,٤٧٪) للدراسة التعليم المتوسط وبنسبة

(٥٢,٣٨٪) لدراسة التعليم العالي. ثم جاءت استجابة "لأنها حظوظ وكل واحد يأخذ حظه"، بينما جاءت مستوية الحكماء عن التفاوت الطبقي بنسبة (٢,٩٤٪) لدراسة التعليم المنخفض و(٢,٣٠٪) لدراسة التعليم المتوسط و(٠,٩٥٪) لدراسة التعليم العالي.

- وأثبتت النتائج أن من أهم أسباب هجرة ١٩٦٧ هي "غضب رينا علينا" بنسبة (٥٧,٣٥٪) للتعليم المنخفض و(٤٨,٢٧٪) للتعليم المتوسط و(٥٦,١٩٪) للتعليم العالي، بينما جاءت مساعدة الدول الكبرى لإسرائيل بنسبة (صفر٪) للتعليم المنخفض ونسبة (٢,٣٠٪) للتعليم المتوسط ونسبة (١,٩٠٪) للتعليم العالي، وجاء غياب الديمقراطية بنسبة (صفر٪) لكل من التعليم المتوسط والمنخفض ونسبة (١,٩٠٪) للتعليم العالي.

- أثبتت النتائج أن حل مشكلات مجتمعنا يكون "بالرجوع إلى الدين والتمسك به" بنسبة (٣١,٤٧٪) لدراسة التعليم المنخفض و(٤٥,٦٣٪) لدراسة التعليم المتوسط و(٢٦,٦٧٪) لدراسة التعليم العالي، ثم جاء بعدها في الترتيب أن "يكون المستوطنون عارفين رينا كويس" بنسبة (٢,٥٥٪) و(١٦,٠٩٪) و(٢,٠٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالي على التوالي، في حين جاء تعمير الصحراء وبناء المصانع واستيعاب التكنولوجيا بنسبة (٢,٩٤٪) و(٢,٣٠٪) و(١,٩٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالي.

أي جاءت التفسيرات العقلانية والعلمية لحل مشكلات مجتمعنا بنسب منخفضة جدا .

- أثبتت النتائج الميدانية أن (٥٣,٤٦٪) من العينة ترفض عمل المرأة وكانت مبرراتهم في ذلك أن "من الأفضل أن تعتني ببيتها وأولادها" بنسبة (٣١,١٥٪)، ثم تليها "عمل المرأة حرام" بنسبة (٧,٦٩٪) "والعمل بهيئة للمرأة" بنسبة (٧,٦٩٪)، ثم لأنها "تصرف مروتها كله على شراء الملابس" بنسبة (٢,٦٩٪)، ثم "الرجال لا يعملون عملا يصعب عمل المرأة" بنسبة (١,٥٤٪) .

أما من وافق من المبحوثين على نزول المرأة ميدان العمل فتجد أنه قد جعل ذلك في معنى محددة وهي السكرتارية والمحاسبات والمحاسبين والفصل والتركي والتدريس وجمعية حضالة ورائعة ومليحة.

- رفض أفراد العينة بنسبة (٥٣,٠٨٪) أن تعمل المرأة في مراكز قيادية، وكانت التبريرات أن المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال ولا تصلح لشغل مركز قيادي لأنها عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمه.

- أثبتت النتائج أن (٣٥,٠٨٪) من أفراد العينة غير موافقين على الاختلاط بين الجنسين في أماكن الدراسة والعمل. لأن الاختلاط يولد الانحرافات كما أن الاختلاط ضد الدين أساسا.

- أثبتت النتائج أن (٦٥,٧٧٪) من أفراد العينة يؤكدون أن أعمال المنزل كلها مستوية المرأة سواء كانت أم زوجة أم أختا أم بنتا. كما أن معاملة البنت بشدة عن الولد جاءت بنسبة (٣٧,٩٢٪) بين أفراد العينة.

كما أكدت نسبة (٣٨,٠٨٪) من أفراد العينة أن الرجل هو المسئول عن كل حاجة في البيت سواء كانت كبيرة أم صغيرة لأنه هو الذي ينفق على المنزل فمن الطبيعي أن تكون له السلطة.

- أثبتت النتائج استسلام المرأة لتبعيتها حيث ارتفعت بقهرها ودونيتها فقد كانت استجابات الإناث بعدم الموافقة على عمل المرأة بنسبة (٣٩ و ٣٥٪).

- أما عن قيم الانتماء فقد تم تقسيمها إلى أربعة مستويات: قيم الانتماء للأسرة، وقيم الانتماء المحلي، وقيم الانتماء القطري، وقيم الانتماء القومي.

وقد أثبتت النتائج وجود قيم الانتماء للأسرة بشكل واضح وذلك من خلال استجابات المحررين. فنسبة (٧٧ و ٤٥٪) من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم مع الأسرة في المنزل. كما اتضح وجود الانتماء للأسرة من استجابات المحررين عن زيارة الأهل كل يوم أو يومين بنسبة (٧٧ و ١٠٪) وكل أسبوع بنسبة (٢٣ و ٣٩٪) وكذلك شهر بنسبة (٩٢ و ١٩٪). وكذلك الاشتراك في حل مشاكل الأهل بنسبة (١٥ و ٣٩٪) وكذلك مساعدتهم في الأزمات المادية بنسبة (٣٥٪). إلا أن هذه الدوائر الضيقة من الانتماء لا تنعكس في المستويات الأخرى كالمستوى المحلي والقطري.

- أثبتت النتائج أن (٩٢ و ٦٦٪) لا تشارك في خدمة أهل الحي وكانت التغيرات "مش فاضى" و "أنا في حالي لا أحب المشاكل". أما من شارك في خدمة أهل الحي فتشملت هذه المشاركة في السعي لإدخال الجارى والمياه وحل المشاجرات، والخنازات، وتشجير الشارع أو عمل حديقة وجمع تبرعات بالمسجد. وهذه خدمات اجتماعية هي في حقيقة الأمر تقع في نطاق اختصاص أجهزة حكومية مسئلة، كما أن انقراض الجهور في حل هذه المشكلات يصرله عن المشاركة في العملية السياسية بمعناها الواسع.

- أثبتت النتائج سلبية المحررين وعزولهم عن المشاركة السياسية وذلك من خلال استجاباتهم عن كيفية المساعدة في حل مشكلات مجتمعية. فكانت الدماء إلى الله بنسبة (٩٢ و ٥٩٪)، كما جات استجابة "مالش دعوة بحاجة وظلني في نفسي" بنسبة (٣٨ و ١٥٪)، ثم "أسافر للخارج لكي ارتاح من المشاكل" بنسبة (٤٦ و ٨٪). أما الاستجابات التي تعكس قيم المشاركة فقد جات بنسبة (٦٦ و ١٨٪) والتي تؤكد على العمل والاشتراك في حزب أو لقابة من أجل حل المشكلات.

- أثبتت النتائج أن اهتمامات المحررين بالنوازع الأثنية الضيقة كانت على حساب الانتماء للوطن. فقد أكدت نسبة (٤٦ و ٤٨٪) من أفراد العينة أن فحاح الابن في إحدى المراحل الدراسية هو أهم ما يشغله، ثم حصول الفرد على عقد عمل بالخارج بنسبة (٢٠ و ٧٪)، ثم يأتي في النهاية انتصار الوطن في إحدى المعارك السياسية أو العسكرية.

- أثبتت النتائج العزوف عن المشاركة السياسية فقد أوضح (١٥ و ٧١٪) من أفراد العينة أنه لا توجد لديهم بطاقة انتخاب، وكانت تبريراتهم تنحصر في (مش فاضى - مشغول - معرفش). وحتى من لديه بطاقة انتخاب ونسبتهم (٢٧ و ٢٧٪) نجد أن (٢٣ و ٢٩٪) منهم لا يذهبون للإدلاء بأصواتهم. وأكد المحررون "صوتي ليس له قيمة ومغش نزاهة والحكومة تنتج اللي في حايذا والتزوير". أى أن السلبية والعزوف عن المشاركة له أسبابه في المحيط الاجتماعي من حيث غياب الديمقراطية وأساليب القهر والقمع التي تجعل من كلمة السياسة ترتبط في الأذهان

بالاعتقال والمخاطرة وضحايا المستقبل.

- أثبتت النتائج غياب الانتماء القومى العربى. فقد رفض المبحوثون الاهتمام بقضية فلسطين بنسبة (٩٢,٥٪). وقد اتفقت هذه الاستجابة مع ما روجته وسائل الاعلام من أن المعاناة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل فلسطين. ولذلك جاءت استجابات المبحوثين على النحو التالى : بلدنا تميت واحنا محتاجين كل قرش والفلسطينيون نهار شماعات وينكروا فضل مصر، والفلسطينيون باعوا أرضهم، والفلسطينيون أغتيا وعلمونيرات فى العالم، والفلسطينيون خونة وطعمهم الغدر. فالشعب الفلسطينى لم يمد شعا مشردا وأرضه مفتصة. وهذا يدل على تنحور قوم الانتماء القومى. بل أننا نجد أن نسبة (٨,٣٨٪) من المواقفين على الاهتمام بالقضية يرجع ذلك أساسا إلى أن فلسطين دولة إسلامية فالانتماء الإسلامى هو الأساس وليس الانتماء العربى.

- أثبتت النتائج أن (٨,٦٨٪) يوافقون على تدعيم المملكات والتعاون مع الدول العربية إلا أن هذا لا يعكس روح الانتماء القومى لأن استجابات المبحوثين كانت تعكس الروح النفعية، فمثلا تعاون مع الدول الخليجية النفطية وليس مع الدول الفقيرة كاليمن والسودان والأردن. فالدول النفطية تتمتع السياحة وتصلها مساعدات كما أنها تستوعب عمالة أى أن العربية هنا تقاس بقياس نفعى بحت. وهذا نتاج طبيعى لسياسة الانفتاح التى تفرس قيم الانتماء لمن يعطى المساعدات فقط.

ثالثا : أهم المشكلات التى صاحبت الأبحاث أثناء إجراء الدراسة :

أ- مشكلات عامة :

- عدم وجود مكتبات شاملة بها أحدث المراجع العلمية عربية وأجنبية سوى مكتبة الجامعة الأمريكية التى تشترط دفع قيمة اشتراك سنوى مرتفع.
- ارتفاع أثمان الكتب والمجلات العلمية مما يجعل الباحث عاجزا عن شراء معظمها على أهميتها.
- إنفاق الباحث على الدراسة يتكلف نفقات مرتفعة وخاصة طبع استمارة الاستبيان وكتابة الرسالة على الآلة الكاتبة ثم تصويرها، وهذا شور تصوير بعض المقالات أو بعض الفصول من الكتب وغيرها التى قد تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات وذلك على نفقة الباحث. ثم تعرضه الجامعة مكافأة خزينة جذا من بضعة مئات من الجنيهات وهذا لا يشجعه على الاستمرار فى البحث العلمى.
- المهوم الحياتية للباحث وأهمها تنهير مسكن وتجهيز شقة والإنفاق على الملابس والغذاء والعلاج. وهى تؤثر على الإنتاج العلمى تأثيرا سلبيا حيث تنصرف ذهن الباحث إلى محاولة تدوير هذه النفقات.
- مشكلة إتقان اللغة الأجنبية تؤثر على الإنتاج العلمى ، وجعلت الباحث لا يستطيع الاطلاع على التراث الغربى. وهذه مشكلة يعاني منها الباحثون فى مصر وترتبط أساسا بنظام تعليمى لا يساعد على إتقان اللغة.

وتكتمل المشكلة عندما لا تساهم الجامعة بمساعدة الباحثين على إتقان اللغة وإعداد دورات لتعليمهم على نفقة الجامعة.

ويرتبط بذلك نظام البعثات في الجامعات المصرية والذي يصير ببطء شديد، والأعداد التي يتم اختيارها قليلة جداً، بل أن شروط الاختيار تتطلب إتقان اللغة، وهذا غير متوافر أصلاً، فالدولة لا تنفق على الباحثين لتعليمهم في الخارج ولا في إعدادهم في الداخل.

- انعكاس الظروف المجتمعية على العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة، مما جعل علاقات الصراع والعناء تسيطر على علاقات الزمالة والتعاون وهو ما يؤثر على مسيرة البحث العلمي.

ب- مشكلات البحث الميداني :

- التعقيدات الأمنية والإدارية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة عند إجراء البحث الميداني . فكان يطلب من الباحث مراقبة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بل أن بعض المستورين كان يرفض إجراء المقابلات . وهذا لغياب الوعى العلمى بأهمية هذه البحوث.

- رفض المبحوثين وخاصة شريحة البرجوازية الكومبرادورية مقابلة الباحث، ولذلك لم يستطع الباحث إجراء الاستبيان إلا مع عشرة أفراد منهم وذلك بصعوبة بالغة . كما رفضت باقي شرائح البرجوازية الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمعجم أرباحهم وحجم إنفاقهم على اللبس والمأكل والترفيه نظراً لضخامة المبالغ التي يتفوقونها.

- رفضت نسبة كبيرة من المبحوثين الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بأمور سياسية، واعتبروا أن السياسة ليست من اختصاصاتهم لأن "لها الناس إلى يفهموا فيها". وهذا يعكس مناخ القهر السائد في المجتمع.

- عدم تعاون المبحوثين عموماً مع البحث. وهذا يرجع أساساً إلى عدم وعى المبحوثين بأهمية البحث بالإضافة إلى بأسهم من التغيير ، فهم مؤمنون بأنه لا جدوى من البحوث.

- وأخيراً فإن اختزال دور الجامعة من مؤسسة بحثية وتعليمية إلى مؤسسة تعليمية فقط تقوم بتعليم الطلاب قد أدى إلى انتشار الكتب المدرسية والدروس الخصوصية والمنحصات على حساب المراجع العلمية الجادة وإجراء البحوث الجادة.

المواش والبرنج

- ١- سمير نعيم أحمد، ماحية أسواق القمح والقمح وتشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية ، يناير ١٩٨٢ - ص ١٢٣ - ١٢٦.
- ٢- إبراهيم عامر، الأرض والقتال ، المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار للنسرة ، بلخ تاريخ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧.
- ٣- بارتريك أويريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تهريب وتخليق خبري حبلد، الهيئة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٥ .
- ٤- إيفريو بيليايايف والمغنيى يريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، تهريب عبد الرحمن لشمسي، دار الطلبة ، بيروت ، ١٩٧٥.
- ٥- عادل شتم، حول قضية الطاقة الجديدة ، الطلبة/ السنة الرابعة، المند ٢ فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٢.
- ٦- على الدين حلال ، تطور الإيديولوجية الرأسمالية في مصر، الديمقراطية والاشتراكية ، الفكر العربي، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٧٨، ص ٢١، ٢٢.
- ٧- إبراهيم سعد الدين، الفكر في المجتمع الاشتراكي، للكتاب ، يناير ١٩٦٥، ص ٦-٢٩.
- ٨- جهود عبد الحالك وآخرين ، الانتفاخ ، الجذور ، الحصاد . المستقل، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢- ص ٢٩٩ - ٣٦٩.
- ٩- محمد دويلر ، الاقتصاد العربي بين التخلل والتطوير ، دار الجامعات العربية الأسكنوية، ١٩٧٨ - ص ٥٣٧.
- ١٠- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أقسده الانتفاخ، كتاب الأمل، المند الثالث سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٢.
- ١١- جلال أمين ، مجلة الاقتصاد والثقافة في مصر، المركز العربي للبحث، للقاهرة ١٩٨٢، ص ٩٦، ٩٧.
- ١٢- مؤدا عيسى، مصور الانتفاخ العام في مصر، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٧ ص ٣٧ .
- ١٣- عادل حسني، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التنمية، جزيان، الطبعة الثانية، دار المستقل العربي، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٩٦، ٤٩٧.
- ١٤- جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في مصر الانتفاخ ، مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٦، ٩٧.
- ١٥- نادر فريجاتي، الهجرة إلى القطر : أبعاد الهجرة للفعل في البلدان النشطة وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٧، ٥٨.
- ١٦- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي المصري الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثورة النشطة ، ط٢، دار المستقل العربي، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٢، ٤٣.
- ١٧- سعيد أسماويل على، مجلة التعليم في مصر، كتاب الأمل، نوفمبر ١٩٨٤، ص ١٠٧.
- ١٨- محمد نور فريجات ، جامعات مصر وقيام الانتفاخ الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، المند ٧٧، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٠، ٢٣.
- ١٩- عادل حسونة ، الهجرة إلى القطر، دار سيناء للنشر ، ١٩٨٧ ص ٣٦٦، ٣٦٧.

٢- نوبل عبد الفتاح ، الافتتاح كنموذج للتنمية، ندوة مفاهيم التنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاعتماد مع

مؤسسة نوبل ريش بيروت، ديسمبر ١٩٨٠.

٢١- حسن حنفي، الدين والثورة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مكتبة المنهراني ، بدون تاريخ.

٢٢- سميد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي المصري الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثورة النفطية ، ط٢ ، دار المسعودي العربي،

القاهرة، ١٩٨٢ ، ٤٢٢ - ٤٢٣.

٢٣- جمال حسنان ، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الثاني، والأربع كتاب الهلال، ص ٥٩٤-٥٩٨.

٢٤- محمد حسنين هيكل، غريب القمص: قصة بداية ونهاية الساعات، ط٤، بيروت ، ١٩٨٣ - ص ٢٧٣ ، ٢٨٧.

٢٥- محمد فرج ، أزمة الاقتصاد في مصر، مواقف (مجلة غير دورية)، بدون تاريخ.

الجريمة الاقتصادية والتحول الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات

محمد محمد عبد الهديع

مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة - قسم الاجتماع

مقدمة:

لا أحد يزعم أن الجريمة الاقتصادية ظاهرة جديدة في المجتمع المصري. إلا أنه يمكن القول إن ثمة اهتماما بدرسها خلال السنوات الأخيرة. وربما يرجع ذلك إلى أن الجريمة الاقتصادية قد برزت خلال العقدین الماضیین وكأنها قد اخترقت نسج المجتمع، فأصبحت لعل متصرا توتر في قلب النظام السياسي، فضلا عن الآثار السلبية العديدة التي تمارسها داخل الهيكل الاقتصادي للمجتمع. ونتيجة لهذه الأهمية فقد ظهرت بعض الدراسات التي تناولت أشكالاً مختلفة من الجرائم الاقتصادية^(١). والمختار لهذه الدراسات يلحظ أنها قد قدمت فهما للانحراف الاقتصادي والجريمة الاقتصادية يكاد يفتزلها إلى ذلك النمط من السلوك المنحرف الذي يرتبط بأداء الوظائف الحكومية لقط (٢) مما أدى إلى غياب انحراف جرائم دوائر الأعمال الخاصة عن نطاق اهتمامها.

ولعل محاولة الوصول إلى رؤية أكثر اتساعا للجرائم الاقتصادية تفرض علينا أن نأخذ في الاعتبار التحولات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد المصري، والتي سمحت بحضور مكتب لدوائر الأعمال الخاصة وعلاقتها المتشابكة مع جهاز الدولة. ولهذا فإن نظرتنا للجرائم الاقتصادية ينبغي أن تمتد لتشمل ليس فقط بانحراف وفساد الموظف الحكومي، ولكن ينبغي أن تتضمن أيضا ممارسات هذه الدوائر المتداخلة أو المتقاطعة.

وتحارب هذه الورقة أن تقدم رؤية لبعض الملائح الجديدة للجريمة الاقتصادية في مصر عبر سياقات بنائية، بحيث تكشف كيفية انتظام آليات ممارسة بعض صور الجرائم الاقتصادية في نفس خطوط الأليات التي حكمت جانبها كبيرا من تطور البنية الاجتماعية والثقافية. وتتأسس الطرح هنا على افتراض مؤداه: أن تحولات الأنماط الأساسية

للمجتمع قد تتولد عنه صيغ جديدة من الجريمة الاقتصادية مرتبطة بعناصر جديدة تعكس صورة علاقات اجتماعية جديدة، مما قد يؤدي إلى اختفاء بعض الملامح القديمة (هل وزعا بعض الصور القديمة) أو تأثرها شدة وضعفا أو ظهور ملامح أو صور جديدة لهذه الجريمة.

وفقا لهذا فإننا سوف ندخل في تحليل عبر مستويات ثلاثة : للمستوى الأول نحاول تقديم رؤية لخصوصية الجرائم الاقتصادية في العالم الثالث، ونعرض فيه لبعض الدراسات والتحليلات التي حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية في سياق عمليات التحول التي تغريها مجتمعاته بهدف إثارة حوار في الدفن أثناء التعامل مع سياق مصر النوعي. أما المستوى الثاني : فهو تحليل للظروف النهائية المتغيرة للمجتمع المصري في السبعينيات، والتي نعرض أنها كانت فاعلة في تشكيل وصياغة ملامح جانب هام من أبرز صور الجرائم الاقتصادية. ثم يأتي المستوى الثالث؛ وفيه نحاول استكشاف أبعاد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية خلال عتدى السبعينيات والثمانينيات. ونختم بحديث قصير عن وضعية المرأة داخل منظومة الجرائم الاقتصادية، وهو ما يمثل محاولة للاختلاف مع بعض نتائج الدراسات السابقة ونختم بعرض لبعض المشكلات المنهجية في دراسة الجريمة الاقتصادية في مصر كإجراء وطني للاستقصاء بطبيعة القيود المفروضة على تناول صور هذه الجريمة، وبالتالي صعوبة بناء تصورات تتسم بالدقة حولها.

أولا : خصوصية الجريمة الاقتصادية في العالم الثالث :

من الجدير بالأهمية أن نقر هنا أن الجرائم الاقتصادية ليست حكرا فقط على مجتمعات العالم الثالث ، بل أن هناك أشكالا عديدة في الدول المتقدمة أيضا . غير أن أهمية دراستها في المجتمعات النامية تأتي من كونها أكثر التصاقا بطبيعة التحولات النوعية التي تغريها هذه المجتمعات الأخيرة ، بحيث أصبحت تفل خطر حقيقيا في بعض الأحيان (٣) . وقد عكست Hoogvelt وجهة النظر هذه عندما أشارت إلى أن ممارسة الفساد في المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشرافا وتغلغلا في هذه المجتمعات عنها في المجتمعات المتقدمة ، بل أنها أكثر انتشارا وتغلغلا في فط الحياة اليومية في المجتمعات النامية حتى أنها تؤدي إلى تزيق الحياة الاقتصادية في هذه المجتمعات (٤) . ولا شك أن دلالة هذا الفهم تشير إلى ضرورة التمييز بين الجرائم الاقتصادية التي تجري في مجتمعات نامية عن تلك التي تقع في مجتمعات متقدمة. من حيث الآليات المحركة لها، وحجم تأثيرها في الهياكل والوظائف المختلفة في المجتمع. ويستلزم هذا الفهم تقديم عرض مختصر لبعض التحليلات التي حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية في سياق عمليات التحول التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث، ولتتمكن من خلاله من تطوير رؤية خاصة بواقع هذه الجريمة في السياق المصري النوعي.

لعل قضية التنمية وعلاقتها بالجريمة بشكل عام والجريمة الاقتصادية بشكل خاص محور اهتمام عديد من الدراسات ، بحيث دائما ما يتم تناول الصور المختلفة للجرائم الاقتصادية ، والتي قد تتراوح ما بين أفعال السرقة وجرائم الملكية المختلفة والفساد في مجال الأعمال الحكومية، على أنها أحد الإغزات الناجمة عن عمليات التنمية التي تحدث في المجتمعات النامية(٥) .

وتظهر في هذا الإطار الجرائم التي يترقبها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة، والتي قد تتمثل في العمولات والاختلاسات . إذ يؤدي انتهاك المستويات الإدارية العليا في ممارسة أفعال غير مشروعة إلى تزايد وانتشار هذه الأفعال في المستويات الإدارية الدنيا، وذلك في ظل حالة الاستياء التي تسود هؤلاء من جراء عدم تعرض كبار الساسة وكبار الموظفين للعقاب القانوني الرادع والواجب في مثل هذه الحالات^(٦)، ويساهم تزايد وتفاقم هذه الأفعال غير المشروعة في المستويات الإدارية العليا والدنيا في إعالة عمليات التنمية في هذه المجتمعات وفقدان الفاعلية الحقيقية لها، بالإضافة إلى سيادة حالة من عدم الاحترام من جانب أفراد هذه المجتمعات لدولاب العمل السياسي والحكومي.

وقد تطور تحليل جاء عبر دراسة Hoogvelt حيث نظرت إلى صور الانحراف الاقتصادي التي تحدث في المجتمعات النامية، والتي تغير حالة من التعرّض تؤدي إلى تراكب عناصر من الأشكال الاجتماعية الأقلية مع عناصر من الأشكال الاجتماعية الأكثرية في التنامي، بحيث يظهر النسق الاجتماعي وكأنه يفتقر إلى التجانس والاتساق بين مكوناته وفي أدائه لوظيفته. ففي مثل هذه المجتمعات يفهم الانحراف الاقتصادي باعتباره عملية من الانحراف Process of Trade ومن ثم فهي تأخذ شكلا غطيا. فالقوة تجارة من أجل القوة ، والثروة تجارة من أجل الثروة Prestige والهبة تجارة من أجل الثروة، والثروة تجارة من أجل القوة. وهكذا حلقات متصلة. وتفرق هوجفيلت بين مستويات الفساد كعملية :

١- الفساد على مستوى صناعة القانون.

٢- الفساد على مستوى تطبيق القانون.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن تمييز أربعة أشكال مختلفة للفساد .

أولاً : الرشوة على مستوى صناعة القانون. وبعد هذا الشكل من أعلى مستويات الفساد ، ويتم فيه عملية من التآكل السياسي غير الرسمي بواسطة الصفقات الاقتصادية لتوجيه آلة إصدار القوانين بما يخدم مصالح هذه الصفقات. ثانياً : التجاوز على مستوى صناعة القانون. ويأخذ هذا النوع من الفساد من خلال الصفقات السياسية، والتي تختص بصياغة القوانين والسياسات وتعمل من خلال هذا على دهم وتثبيث الثقة في المجتمع. ويتدرج تحت هذا النوع من الفساد ممارسات كبار الموظفين والسياسيين.

ثالثاً: الفساد عند مستوى تطبيق القانون. ويضم هذه الفئة من الجرائم الصغيرة التي يرتكبها متوسط وصغار الموظفين الذين لا يستطيعون ممارسة الفساد عند مستوى صناعة القانون وذلك بحكم المواقع التي يشغلونها في النسق التنظيمي .

رابعاً : وفيه تتحول إلى أسفل قاع هرم الفساد، ويشمل ذلك السلوك المختل بالمجهور العام في تعامله مع صغار الموظفين في أسفل السلم البيروقراطي^(٧).

وهكذا تبدو ممارسة القصاد والمجرائم الاقتصادية فى المجتمعات النامية وكأنها تأخذ تلوجا هربيا يبدأ من الجماعات التى تشغل مواقع متميزة فى البناء الاجتماعى وتغل سلوكها أهم صور الانحراف، وينتهى بالجماعات التى تشغل مواقع متدنية فى هذا البناء وتعتبر جرائمهم أقل خطورة من النوع الأول.

إلا أن هناك بعض الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى الاقتراحات الضمنية الكامنة هنا. فالمجرائم الاقتصادية تبدو وكأنها أحد المصاحبات اللازمة لعملية التحول فى المجتمع ، أو أنها نتيجة طبيعية للدخول فى تنظيمات أكثر حداثة. أى أن استمرار الانحراف الاقتصادى هو وعن استمرار حالة التراكم والانحسار بين الأشكال القديمة للتنظيم والأشكال الجديدة. وهنا يبدو وأن ثمة نظرة مبدئية فالمجتمع الذى استطاع أن يستقر فى الحالة (المرج للمجتمع الغربى المثالى) هو المجتمع الذى تختفى فيه أو تقل مظاهر الانحراف والإجرام الاقتصادى. ووفقا لهذا فإن مجتمعات العالم الثالث سوف تظل تعاني من تزايد حالات الانحراف الاقتصادى طالما أنها لم تدخل فى إطار هذا النموذج المثالى. وترتبط على هذا الفهم فإن الجريمة الاقتصادية يتم تناولها كما لو كانت ظاهرة مرضية طارئة فى المجتمع، فقل عنصر فعلى أو عامل إعاقة أو أثار جانبية لعملية تحديث ناجحة بالضرورة. ورغم الاجتهاد يمتنع الفقرة فى التحليلات السابقة إلا أنه ظهر بصورة مجردة ومنفصلا عن طبيعة وخصوصية التركيب الطبقي فى العالم الثالث.

وفى ضوء ما سبق نتطرق هذه المحاولة من مخالفة الافتراض الذى يرى أن الجريمة تعد أحد مصاحبات عمليات التنمية، وذلك بدلالة خبرة التحول فى المجتمع المصرى. كما أن محاولة الانحراف هنا لا ترى فى الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية، بقدر ما تظهر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسى والثقافى والاقتصادى والمتصل بتوجهات الإيديولوجية الرسمية فى لحظة تاريخية معينة. وتأسيسا على ذلك فإن محاولة تلمس بعض الملامح الجديدة لهذه الجريمة تستلزم الدخول إلى المصرح الاجتماعى الذى تكونت فى ثناياه ، لتقديم استعراض مختصر لأهم تغيرات البنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى وتوضيح ارتباط آليات البنية الاجتماعية المتغيرة بلامح الجريمة الاقتصادية.

ثانيا : التحولات الاجتماعية منذ مطلع السبعينيات : سياق تشكيل الملامح الجديدة:

جاءت السبعينيات لتعلن عن فصل جديد فى التاريخ المصرى ، وعلقت البداية فى عملية الإقصاء الدرامى للجناح اليسارى فى مايو ١٩٧١، وكافتتاحية لشهد جديد يتميز بتغيرات عميقة سول بشهدا المجتمع المصرى على كافة الأصعدة، فتوالى مجموعة من القوانين والإجراءات والقرارات التى شأنها إعادة تشكيل طريقة عمل التنظيمات السياسية والاقتصادية والسياسية الخارجية، مع استبدال مجموعة الأفكار والمفاهيم التى شكلت المناخ الفكرى للنظام^(٨). فعلى المستوى السياسى شن هجوم ضارى على مفهوم الحزب الواحد قمض عن تجربة الآثار السياسية، ثم إصدار قانون الأحزاب فى مايو ١٩٧٧ وما يعنى قبول مبدأ التعددية الحزبية فى سياق افتراض دعم فكرة الحرية

السياسية. وقد مثلت الصيغة الليبرالية التي طرحت في هذه الفترة مطلباً وظيفياً لإحياء نموذج الرأسمالية الخاصة بشكل رسمي وقانوني، وعبارة تعهد مختلف الفئات التي شكلت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الجديدة بعدم تجاوزهم في عملية اتخاذ القرار. وقد أدت هذه المحاولة لحقن الليبرالية في دماء النسق مع استمرار عنصر القهر السياسي إلى تزايد الاضطراب النهائي^(٩).

وعلى المستوى الاقتصادي فقد انتهجت القيادة السياسية خطوات أطلقت المجال متصفاً أمام القطاع الخاص. مع السماح للاستثمار العربي بممارسة نشاطه من خلال سلسلة من القوانين التي أعادت تشكيل طريقة عمل النظام الاقتصادي سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية أو فيما يتصل بعلاقاته بالنظام العالمي، وليتجه نحو مزيد من الحضور والاندماج، ولتقلص سيطرة الدولة المركزية على التحكم في حركة الاقتصاد. وكنتيجة لهذه الإجراءات فقد ظهر الاقتصاد المصري كما لو كان منقسماً إلى أجزاء عديدة لكل منها قواعده وآلياته الخاصة. فهناك القطاع الخاص المحلي، والقطاع العام، والقطاع المحلي المختلط - وفيه تنوع الملكية بين رأس المال العام والخاص - وقطاع الشركات المشتركة ذات الملكية المختلطة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبي، ثم فروع الشركات الأجنبية والشركات دولية النشاط والمملوكة ملكية خاصة لرأس المال الأجنبي^(١٠). كما ظهر أيضاً ما يمكن تسميته قطاع الاقتصاد الإسلامي منفلاً في البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، وهكذا أجزاء عديدة غير متساوية، بل لقد أصبح لكل جزء من هذه القطاعات سوق وقواعد خاصة بالتصميم وتشغيل العمال والأجور والتمويل^(١١). وكنتيجة لهذا الخليط أن ظهرت التمازج مع التجزؤ والتعدد أشكال الممارسات الضارة بالهيكل الاقتصادي، بعضها مشروع بحكم القانون وبعضها شبه مشروع والآخر غير مشروع.

وقد ترتب على كل هذا مزيد من الاختلال والتشوه في البناء الطبقي المصري مع ما صاحب ذلك من ازدياد التفاوت في توزيع الدخل، وتدهور أوضاع الفئات الوسطى العريضة التي استطاعت أن تحقق قدراً من الاستقرار خلال الفترة السابقة على السبعينيات.

وفي ظل هذه الظروف لم تظهر إمكانيات خلق تنمية ذاتية حقيقية في المجتمع المصري كما أن فط التحول الذي حدث لم يجعل مؤشراتنا في المستقبل القريب أو البعيد، حيث قامت عملية نمو مقلد من البداية بصء دين خارجي هائل مع انقلاب معدلات التضخم وتفاقم معدلات البطالة. ويكل ما يعنيه ذلك من توليد لضغوط اجتماعية وسياسية لا يسهل التنبؤ بعواقبها. كما أنه لا يخضع لسيطرة صانع القرار المصري بسبب الاعتماد على عوامل خارجية (الارتباط الشديد بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية). لإخفاق وعجز سياسات السبعينيات والثمانينيات يعزى إلى نظام سياسي مخترق لا يستطيع طرح أهداف جمعية في ظل حالة الاستفراق في علاقة عدم تكافؤ وتناقض في المصالح مع الآخر المسموط. كما يعزى أيضاً إلى الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية، والتي لم تتطور منذ نشأتها من أجل تطوير قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالاً لنية الإلحاق بالنظام العالمي، والتي استأنفت فوراً منذ مجيء

السيمنيات - وحتى الآن - بأساليب غلب عليها الطابع الطفيلي من أجل الحصول على فرصة الكسب السريع، بحيث أضحي هذا الطابع كما لو كان هو الأسلوب الأمثل للممارسة الاقتصادية، فانتشرت نطاقاته لدى فئات عديدة في حدود الفرص التي يمكن أن تتاح لها.

ومن الملفت للنظر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تشكلت مع السيمنيات (وربما حتى الآن) قد تحولت إلى حد كبير من خلال آليات غير رسمية مثل العائلة والشلة^(١٢). وقد انعكس هذا في تركيب الصفوة وبعض العناصر التي تم تصعيدها إلى مراكز قيادية عليا، كما تجلّى أيضا في خصائص وحركة الرأسمالية المصرية خلال هذه الفترة. ولذا فأن هذا العنصر تتصل أكثر ما تتصل بجوهر للثقافة التقليدية في المجتمع والتي تم توظيف العديد من عناصرها أيضا في الخطاب السياسي الرسمي: العائلة المصرية، كبير العائلة، أخلاق القرية، قانون العيب..... إلخ. فهي عناصر تؤكد على الطاعة والإعانة وعدم الاختلاف، وبالتالي تناقض مفهوم دولة المؤسسات وسيادة القانون وقضية الديمقراطية والتي طالما ترددت أيضا في ذات الخطاب بفرض إخفاء الشرعية على تحولات النظام. ومن غير المتوقع وفقا للمحددات السابقة إنتاج فعل يتسم بالرفد والمقلابية على مستوى السياسة والاقتصاد، ويظهر بديلا عنه فعل يتسم بعدم الاتساق واللامعيارية.

ولئن كان للمجتمع المصري قد شهد تحولا حاسما على الصعيد الاقتصادي والسياسي والبطني، فإنه قد خبر أيضا تحولا هائلا على مستوى منظومة القيم الحاكمة للسلوك، بحيث تتناسب مع تحولات الأسمدة الأخرى. ومن المظاهر الغالبة على هذا التحول تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، مع استبدال مفهوم العمل للمفهوم المكسب، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والفرو. وانعكس هذا في انخفاض أسهم العلم والتعليم كمؤشرات أساسية للمكانة الاجتماعية^(١٣). كما سادت قيم الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تملو على مصالح الجماعة والمجتمع، فبرزت الحلول الفردية باعتبارها حولا مغلّى. ومع انغماس بروجوازية السيمنيات في أنماط من السلوك الاستهلاكي العرشي والاستغزالي، وفرد السلع الكمالية والمظهرية، فقد جاء لمو التقيم الاستهلاكية فورا سرطانا مع انتشارها وشيوعها كتمط عام لدى فئات مختلفة. هذا بالإضافة إلى الأوضاع الجديدة التي تشكلت من خلال الهجرة إلى بلاد النفط، لتساهم هذه التحولات التقييمية في النهاية في تأسيس الجنس المادى لدى معظم فئات المجتمع، ولتؤدى إلى استلاب ثراء وحقن قيمة الانتماء للوطن بحيث تنقلص إلى أدنى مستوياتها. ورغم انتهاز صفوة السيمنيات بالتمردج الغربى وترويجها لقيمته في أكثر أشكالها ابتلا- خاصة الطراز الأمريكى منها- إلا أنها قد عملت أيضا في نفس الوقت إلى استثمار وتوظيف عنصر الدين بطريقة مؤثرة وفعالة، ولأهداف عديدة منها: ترميم وتثبيت السياسات الجديدة، ووقف نمو وتعميد الاتجاهات المعارضة لهذه السياسات، ثم ترميم شرعية ومشروعية التسليطة الجديدة. وقد تشكلت من خلال توظيف هذا العنصر عملية لاستقطاب واستغلال للمشاعر الدينية للجماهير لقبول تحولات

تتناقض بصورة واضحة مع مصالحها الجبرية. وسوف تتجلى آثار استثمار هذا العنصر وعناصر أخرى- فيما بعد - على المستوى الجبري في الجزء القادم من للمعالجة.

مكثلا بدأت المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي وكأنها تتدخل في علاقة تدبير أو تنافر، بحيث تظهر كما لو كانت تحكمها علاقات الإضافة لأشياء مختلفة ومتناقضة . وتتمسك هذه التناقضات في اختلال بعض المعايير التي تحكم السلوك، حيث يوجد العديد من المواقف التي تتدخل فيها معايير الصراب والخطأ ، يصحح لخطأ صوابا والصواب خطأ، ومعايير الالتزام ، يصحح كسر القوانين والتخلص من المسئولية مظهرا شائعا للسلوك^(١٤) . وبفعل هذا التفكير والتناقض يخلق مناخ يؤدي إلى تسهيل ممارسة الانحراف بشكل عام والاقتصادي منه خاصة، بحيث لا يصبح وقفا على جماعة (خارجية موصومة أو ذات ثقافة خاصة) بقدر ما يتسرب في جماعات عديدة مختلفة وفي مجالات مختلفة. فاحد للملامح المميزة للانحراف الاقتصادي في السبعينيات أنه لا يشترط جنونا خاصا لقيام الفاعلين مفارقة لجدول التهم المائد في المجتمع، بل إنه قد يعكس تعلقا شديدا بهذا الجدول العام.

ثالثا : ملامح جديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري

تتجه المعالجة هنا إلى محاولة الاقتراب من ذلك النرج من الجرائم الاقتصادية التي يحدث في الدوائر العليا للمجتمع، والتي لا تظهر في الإحصاءات الرسمية^(١٥) وعصب دراستها من خلال الأساليب التقليدية المتبعة في دراسة الجريمة. وتكمن أهمية هذا الاقتراب في كونها عنصر تبصير بالآفاق الجديدة التي يمكن أن تصل إليها الجريمة الاقتصادية. والشروط الحاكمة لها في ميادينها التارخية النرجية.

وقد عكست المحاكمات التي جرت مع مطلع الثمانينيات جانبها من الانحرافات والجرائم الاقتصادية المستترة، والتي تتزاحم ما بين عناصر من كبار رجال المال والأعمال وعناصر من كبار البيروقراط. بل وبعض العناصر التي تنتمي إلى الصفوة السياسية . ولعله من المفيد في هذا الصدد- في ظل غياب البيانات المنظمة والمتاحة حسبنا أشرنا سابقا^(١٦) - محاولة قراءة بعض الملامح الخاصة بالجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالعناصر السابقة من خلال وقائع بعض المحاكمات التي تمت بشأن مجموعة من القضايا^(١٧) . تأسيسا على افتراضين: الأول، يشير إلى أن الدين والمائلة والشلة قد مثلت آليات أساسية كامنة في منطق العلاقات السياسية والاقتصادية، فالمتغيرات الاجتماعية التي حدثت قد عمقت من فاعليتها. كما أن النموذج النرجي الجديد للتسلط ذي الوجه اللبرالي الذي ظهر مع السبعينيات قد اعتمد إلى حد كبير على كثافة تشويل هذه الآليات في مجال الفعل السياسي والاقتصادي، وبما يعني إمكانية انعكاسه على مستوى فعل الجريمة الاقتصادية. كما يمكن أن نفترض أيضا أن الجرائم الاقتصادية من أكثر صور الجرائم التي قد ترتبط بتوزعات مختلفة للثروة. ويتضمن هذا الافتراض قضية ضمنية تشير إلى أنه قد لا يوجد نظام واحد

للقوة بل أنها قد تتوزع بين جماعات قليلة، كما أن مصادر هذه القوة قد تختلف في بعض العناصر وتشابه في عناصر أخرى من جماعة إلى جماعة، ويرتكر التفاعل بين الجماعات على علاقات تتراوح ما بين التحالف والصراع. وتعد المصالح الخاصة بكل جماعة المحدد الرئيسي لبروز أحد هذه العلاقات. ووفقا لهذا يمكن تصور أشكال مختلفة من الجرائم الاقتصادية في ارتباطها بأشكال مختلفة من القوة.

١- جرائم الصفوة السياسية :

وتشمل للممارسات غير المشروطة لعناصر في مركز القرار السياسي. ويستمد هؤلاء قوتهم من استنادهم إلى الأسس الشرعية القانونية للسلطة التي يركزون عليها مباشرة. وفي هذا الشكل يتم استخدام القوة لتحقيق أهداف أكثر من تلك التي منحتها وسمحت بها القوانين لموضوعات ومجالات معينة، ومن أمثلة ممارستهم الرشاوى كبيرة الحجم ، والممولات الضخمة (سلاح- يتحول- مواد مخدرة- مقاولات... إلخ).

٢- جرائم أولى القوة المشتقة:

وهي ممارسات غير مشروعة وغير قانونية تتم استنادا إلى سلطة ملاصقة لها أو قوة أصيلة مثل الصفوة السياسية في الشكل السابق. وتضفي هذه الأخيرة- كنزوة مشعة للقوة- من التفرد والهيبة ما يجعل أولى القوة المشتقة في وضع يشبه بنمط القوة الأول. وهو ما يسمح بمرور أو تقرير سلوك وممارسات الأشخاص الذين يتفكرون هذه القوة رغم مخالفتها للقانون. ومن الأمثلة الفاللة على هذا الشكل الأفعال التي اقترافها الأشخاص الذين كانوا على صلة بالرئيس السابق، والذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية.

٣- الجرائم التي تستند إلى العائلة :

وفي هذا الشكل فإن الانتماءات الاقتصادية تتم من خلال شبكة العلاقات العائلية. ولا تقتصر العائلة هنا على الزوج والزوجة والأبناء ، بل تعد لتشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة والأقارب والأصهار. فبعض الكيانات الاقتصادية (التي ظهرت كشركات ومارست صورا متباينة من الجرائم الاقتصادية) لا تتعرب كثيرا من حقيقة وواقع الشركات الاقتصادية، إذ أن أبرز سماتها يتمثل في النسيج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة، وفي بهذا الشكل تعد أكثر اقترابا من فكرة العائلة الممتدة بحكم علاقات الدم والأصهار^(١٨).

٤- الجرائم التي تستند إلى قوة الشلّة:

والشلّة هنا جماعة أولية صغيرة العدد تربطها علاقات شخصية قوية ينتشر أفرادها في دوائر وحلقات مختلفة ويجمعون بصورة متبادلة الأنشطة غير المشروعة القائمة بينهم. ولقد كشفت تحقيقات جهاز المدعي العام الاشتراكي

لكبار تجار العملة وتهريب النقد الأجنبي والتصب على البنوك والأغنية الفاسدة وغيرها من القضايا التي نظرت أمام جهات مختلفة، عن دور هذه العلاقات في دعم وممارسة سلوكه الإجرام الاقتصادي بصورة مختلفة^(١٩).

٥- الجرائم التي تستند إلى قوة التراث الديني والتاريخ:

وتبدو الأفعال التي تندرج تحت هذا الشكل وكأنها تستند على عناصر من قوة الماضي الديني المتفرد في التاريخ لتمازج من خلالها مخالفة القانون في الحاضر . ويتم في هذا الشكل توظيف الخطاب الديني لتأكيد أن الأنشطة الاقتصادية التي تتم بحرية وفق القواعد الإسلامية وعيدا عن شبهة الربا. ولعل أوضح تجسيد لها يتمثل في الممارسات غير المشروعة التي انخرطت فيها شركات توظيف الأموال، حيث استخدمت عناصر عديدة من الرموز التي يملكها قديرا كبيرا من الفلاسفة، فالأسماء يمكن أن تكون (الهندي، بدر، الريان، الهلال، السعد) كما أن أشخاصا من أبرز رجال الدين يمكن أن يكونوا إما أعضاء في مجالس الإدارة ، أو معلنين عن مشروعات وأنشطة هذه الشركات، أو مستشارين لها.

ولا تفهم الأشكال السابقة بصورة منفردة إذ نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. ويشير ذلك قضية التشابك والتعايط بين جهاز الدولة مثلا في كبار البيروقراط وعناصر الاتحراف والإجرام الاقتصادي في عالم الأعمال الحرة. وحيث تشكل لنا التداخلات التالية:

١- التعاطف المعنوي بين كبار البيروقراط في جهاز الدولة ورجال المال والأعمال. ومن صوره إدارة القطاع العام لمصلحة (وحساب) القطاع الخاص بصورة منظمة فيما بعد أحد أهم العوامل الفاعلة في استنزاف وتخريب هذا القطاع. وبالتالي اتساع حجم الضرر الواقع بالاقتصاد القومي ولبتتهى الأمر بالمخصص بعد استنفاد مهمة هذه الإدارة .

٢- التعاطف المعنوي بين عناصر من رجال المال والأعمال وعناصر الاتحراف والإجرام الاقتصادي من داخل هذه الفئة، وحيث يصعب أحيانا إقامة فصل واضح بينهما.

٣- التعاطف المعنوي القائم بين عناصر من الصفوة السياسية وبين عالم التجارة والأعمال.

٤- التعاطف المعنوي بين عناصر من الصفوة السياسية وبعض عناصر الاتحراف والإجرام الاقتصادي.

وتثير المعالجة السابقة قضية الدور الذي تلعبه الجريمة الاقتصادية والاتحراف الاقتصادي في إعادة إنتاج النظام السياسي. وتبدو دلالة هذه القضية في بعض الوقائع، منها: مساهمة بعض العناصر المنخرطة في ممارسة الاتحراف الاقتصادي للمجرم قانونا (والتي صدرت بشأنها أحكام قضائية فيما بعد) في تأسيس وتحويل المشروعات والشركات التي يريهاها الحزب الوطني الحاكم (مثل الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتي تأسست في أواخر حكم الرئيس السابق وكان أحد المدسحين فيها). كما تمثل شركة دار مايو الوطنية للنشر والتي كانت تهدف أساسا إلى إصدار جريدة خاصة بالحزب الوطني وإحيائه في المجتمع، فوجعا آخر لهذا التعاطف وإعادة الإنتاج^(٢٠).

كما تثير المعالجة السابقة قضية وجود شكل من التوازي والتداخل بين الميكانيزمات الأساسية التي حكمت بعض

رموز الجرائم الاقتصادية وخصائص الرأسمالية التي ظهرت مع الصيغتين . إذ توازت الأنشطة الاقتصادية التي راجت في هذه الفترة مع تزايد صور معينة من الجرائم الاقتصادية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة كالتالي : تزايد أعداد البنوك التي تم تأسيسها يتوازى مع تزايد نطاق جرائم الائتمان والنصب على البنوك، مع تزايد نطاق الانجراف في العملات الأجنبية وتحويلها إلى الخارج. وظهر مشروعات الأمن الفلاني لربط به تزايد الانجراف في الأغنية الفاسدة، وتزايد استيرادها مع تزايد جرائم غش السلع عموما. وبعد عام ١٩٧٧ هو بداية ارتفاع المؤشر الإحصائي لجرائم التمرين ، مع استمرار الارتفاع في السنوات التالية (٢١). وهو نفس العام الذي شهد بداية اهتزاز السوق الداخلية للتجارة، والذي شهد أيضا كرد فعل الاضطرابات العنيفة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهو ما يعتبر أحد النتائج المبكرة للسياسات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها. كما توازى اتساع دوائر الانجراف في العملة وتزايد نطاق سولها السوداء مع اتساع نطاق سوق تزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي. وتزامن معه أيضا اتساع نطاق سوق تهارة للخدرات، كما أن تزايد عمليات الاستيراد من الخارج قد صاحبها تزايد جرائم التهريب . وربما يمكن إجمالاً أن نقول إن تفكيك سيطرة الدولة على حركة الاقتصاد وإطلاق حرية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص قد انعكس على المستوى الجرمي في تضخم أعداد جرائم التهريب والتمزيق وتزايد جرائم رجال الأعمال والشركات.

ومكنا يبدو أن نسق المشروعية لا ينفصل عن نسق اللامشروعية بل أن هذا الأخير معكوم بنسب الاعتبار التي تحكم النسق الأول. فهناك من العناصر التي تنظم في ممارسة الانحراف والجرمة الاقتصادية من يشاركون بغاوعية في عضوية النظم والتنظيمات الشرعية التقليدية (القررة اجتماعيا)، سواء كانت تنظيمات اقتصادية أو سياسية. بل أن هناك من صور الجرائم ما قد يمارس انطلاقا من - أو اختفاء وراء - عناصر تراثية مقدسة (إيديولوجيا شركات توظيف الأموال). وهنا إذا ما سلطنا اقتراحا بمرجع تسقيت لقيم أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر ، فإن فهمنا للعلاقة القائمة بينهما يجب أن يختلف عن الافتراض السائد في دراسات الجرمية (٢٢). إذ يقتضي الأمر صياغة أكثر جدلية. وربما يمكن الافتراض أن ثمة ارتباط وتشابك بين تسقيت أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر، ومن ثم تبادلية في التأثير . فعادة المشروع غير القانوني يشاركون بقررة في المؤسسات الشرعية والسياسية بل ويأروسون في بعض الأحيان تأثيرا على الجماهير. ومن خلال مشاركتهم في البناء الرسمي للتنظيم بل في بناء القوة الرسمي على المستوى المحلي والقمي فإنهم يدعمون مشاركتهم في النسق الإجرامي غير الرسمي (توفير الحماية وغيرها من أوجه الدعم). كما أنهم يقرمون بتوظيف عناصر عديدة (أشخاص وقرارات) من داخل النسق المقرر اجتماعيا لحمة النسق الآخر. وهنا فإن العناصر التي تقاوس الإجرام الاقتصادي تنتمي تماما إلى الثقافة السائدة. كما أنها قد تشمل عنصرا نشيطا في إطار هذه الثقافة . ويرتبط بهذا الفهم قضية أخرى تشير إلى أن نسق توظيف الوسائل غير المشروعة في الجرائم الاقتصادية يتسم بالإتاحة الأكثر مرونة لدى الجماعات التي تشغل مواقع متميزة في البناء الاجتماعي. عند لدى الجماعات الأدنى. وذلك لأن اللترة هي قانون الوسائل المشروعة واللامشروعة أيضا.

رابعة : المرأة وبعض صور الجرائم الاقتصادية:

تمة تصور تقليدى يشير إلى أن نسبة عارسة المرأة للجريمة بصورة عامة تنخفض عن الرجل، ويزداد هذا الانخفاض فى حالة الجرائم الاقتصادية. ودائما ما يتم رد هذا التصور إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، أو أنها تصبح - بفعل طبيعتها - أكثر اقترابا من أنماط معينة للسلوك المتصرف كالبقاء على سبيل المثال، وتحول بينها وبين أنماط أخرى. كما يظهر عامل التفاليد والعادات التى تحكم سلوكها، كأحد الموانع القوية لممارسة المرأة للجريمة الاقتصادية^(٢٣). وتبدو المرأة فى ضوء هذا التصور وكأنها تمتلك حصانة طبيعية ضد هذه الجرائم . فإلى أى مدى يتجسم هذا التصور بالمصادقة والواقعية فى ضوء البيانات الإحصائية (القاصرة) وذلك خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ وعلى مستوى ثلاث جرائم هى الرشوة والاختلاس وتزوير الأوراق المالية؟

تشير القراءة الأولى للبيانات الواردة فى جدول توزيع المتهمين فى الجرائم السابقة وفقا لتغير النوع (ذكر / أنثى) إلى أن نسبة عارسة المرأة لجريمة الاختلاس لم تتجاوز ٣٪ من إجمالى الفقرة، وبلغت نسبة المرأة فى جريمة الرشوة ٤٪ ، فى حين كانت النسبة فى جريمة تزوير الأوراق المالية ٣٪ بالنسبة لإجمالى المتهمين. كما بلغت أعلى نسبة لانتهاط المرأة فى عارسة إحدى هذه الجرائم ٨٪ فى تزوير الأوراق المالية فى عام ١٩٧٧. ووصلت أعلى نسبة لها فى جريمة الاختلاس إلى ٤٪ فى عام ١٩٧٩/١٩٨٠، أما بالنسبة لجريمة الرشوة فقد كانت تسجها فى عام ١٩٧٦ تصل إلى ٦٪ لم تصاعدت فى عام ١٩٨١ لتبلغ ٧٪. ولشك أن القراءة الأولى لهذه البيانات توحى بالانخفاض الواضح لمشاركة المرأة فى هذه الجرائم. إلا أن إضافة بيان آخر إلى بيان عدد المتهمين يمكن أن يعدل كثيرا من تصورنا لهذا الانخفاض فى النسبة.

نسبة الإثبات العاملات من قوة العمل المصرية^(٢٤)

النسبة	السنة
٧٧,٨٪	١٩٧٥
٨٪	١٩٧٦
٨,١٪	١٩٧٧
٨,٣٪	١٩٧٨
٨,٤٪	١٩٧٩
٨,٦٪	١٩٨٠
٨,٨٪	١٩٨١
٨,٩٪	١٩٨٢
٩٪	١٩٨٣
٩,٢٪	١٩٨٤
٩,٣٪	١٩٨٥

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة عمالة المرأة إلى الرجل في المجتمع المصري مازال غير متكافئة إلى حد بعيد. وبالتالي فالقراءة المتصلة لإحصاءات جرائم المرأة مقارنة بالرجل تقود إلى صياغة تصورات خاطئة بالنسبة لموقف المرأة من الجرائم الاقتصادية. وخاصة بالنسبة لجرمي الاختلاس والرشوة. فالنسب السابقة والتي دلت على انخفاض عدد التهمات تهم الآن بصورة متضاعفة. بل أنه يمكن القول أننا لا نستطيع أن نجد فارقا نوعيا في الإتيان بهذه الصور الإجرامية بين كلا من الرجل والمرأة. وهكذا تسقط دعاوى التهم الخاصة الحاكمة للمرأة أو الطبيعة البيولوجية التي تفرض عليها لمطابقة من الانحراف والجريمة. وربما يفهم هذا التواجد للممرس للمرأة كأحد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري في خطوات تحول (انظر نموذج المرأة الجديدة، أو صاحبة عصاة الموت). فإذا ما سلمنا بأن انتظام المرأة في عارسة هذه الصور الإجرامية لم يكن أمرا مألوفًا بحكم اعتمادها التقليدي - تاريخيا - على الرجل للعصب الاقتصادي للأسرة، وإذا ما جاز لنا أن نقبل التغيرات التي طرأت على هذا الدور الكلاسيكي للرجل في الأسرة المصرية، ومشاركة المرأة المتزايدة له في هذا الدور في الستين الأخيرة، فإننا سوف نقبل أيضا من خلال التحليل السابق بملامة دخول المرأة كرافد متعاطف المحضور في هذه الصور الإجرامية، أو يمكن القول أن سوق هذه الجرائم قد اتسع ليضم إليه والذين جدد.

خامساً : مشكلات منهجية في دراسة الجرائم الاقتصادية في مصر :

تصل هذه المشكلات أكثر ما تتصل بنوعية البيانات التي يمكن أن يعتمد عليها في دراسة هذا النمط من الجريمة . فبالرغم أن الأسلوب الإحصائي يعد أكثر الأساليب التي تتيج إمكانيات هامة ومفيدة لدراسة الجرائم الاقتصادية، ورغم هذا فهناك من القيود والحدود التي تقلل من جدوى الانتفاع بهذا الأسلوب . منها عدم تقبل الإحصاءات الرسمية للحجم الواقعي للسلوك. فنظم القهرسة الإحصائية قد لا تعكس حقيقة الواقع الإجرامي في المجتمع إذ دائما ما يكشف الواقع عن معدلات متزايدة لممارسة الجرائم الاقتصادية أكثر مما تكشف عنه الإحصاءات الجنائية. فمن الصعب قبول تقرير إحصائي يشير على سبيل المثال إلى أن عدد جرائم الرشوة في المجتمع المصري منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤ لم يتجاوز ٩٠ واقعة خلال أحد هذه الأعوام، بل أنه ينخفض عن هذا كثيرا في عدد من السنوات. وبالإضافة إلى مشكلة دقة حجم التمثيل فإن هناك مشكلة أخرى تتصل بغياب عدد من أهم صور الجرائم الاقتصادية عن المداول الإحصائية مثل الجرائم التي تتصل بنشاط البنوك. كما أن هناك من الجرائم ما لا يقدم فيها موقف الجاني مما يؤدي إلى تمييز خصائص الفاعلين المتهمين . وربما يكشف لنا الواقع عن خصائص اجتماعية- طبقية - مثيرة لا تقدم لنا سجلات الإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى الأعداد الأخرى من الجرائم التي لاتصل على الإطلاق إلى أبهى الجهات الشرطية سواء الجاني الحقيقي أو الجاني المزيف. وعلى هذا فإن الاعتماد على الإحصاءات الرسمية لا يؤدي بنا إلى صياغة حقيقية دقيقة لواقع الجرائم الاقتصادية في المجتمع المصري. فجانبا كبيرا من أهم الجرائم الاقتصادية، خاصة التي تحدث في الدوائر العليا للمجتمع، لا يمكن معالجتها من خلال مصدر ثابت منظم للبيانات. ومن المتوقع في هذه الحالة - ووفقا لما سبق- أن تعكس البيانات الإحصائية الفاتحة والمبسورة الجرائم الصغيرة . كما أن بناء تصورات عن هذه الجرائم سوف يتحدد فقط من خلال نوعية البيانات المتوفرة عنها.

المواضيع

- (١) من هذه الدراسات : سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية - دراسة لعلاكة التنمية الاجتماعية في قسم الساحل بمحافظة القاهرة ١٩٥٢-١٩٧١، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٧.
- وأيضاً عزّة كريم : تحليل سوسولوجي لمبرحة الاختلاس مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع جامعة القاهرة، ١٩٨٣. بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية في عام ١٩٧٦ عن الرشوة والاختلاس والاحتيال الإطري. ومن مظاهر الاهتمام الحديث بالمجرائم الاقتصادية الندوة التي عقدت في ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ بعنوان المجرائم الاقتصادية المستعجلة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية.
- (٢) صدر هذا الفهم من طبيعة تصور الباحثين لهذه الفترة - المستعجلات - أي تعاملهم بسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية مع غياب وعرة فاعلية دوائر الأعمال الخاصة.
- (٣) حول هذا الموضوع انظر :

- Clainard Marshall and Daniel Abbott, Crime in Developing Countries: A Comparative Perspective, John Wiley & Sons, New York, 1973, PP.35-36.
- Ankie, M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies, The Macmillan Press, (٤) London, 1976, p. 127.
- Clainard Marshall, Op. Cit. P.36. (٥)
- Arnold Heidenheimer, Political Corruption: Reading in Comparative Analysis, Holt Rinehart and Winston, New York, 1970, PP. 540-544. (٦)
- Ankie M. Hoogvelt, Op. Cit., PP. 129-136. (٧)
- (٨) انظر على سبيل المثال بعض الأعمال التي عالجتها هذه القضايا :

سعد الدين إبراهيم (محرر) . مصر في ربع قرن : دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ وأيضاً عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال للتنمية ١٩٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣. وأيضاً جريدة ميد الحائلي وآخرون ، الانفتاح الاقتصادي، المجلد ١، المصاعد، المستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

ويكمن مراجعة سلسلة القوانين التي صدرت في أحد هذه الأعمال السابقة.

- (٩) يعرف البناء الاجتماعي أقوى لحظات استقراره وإزدهاره في الفترات التاريخية التي شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع الكل في واحد. ينطلق من الأسباب المزدية إلى عدم تساقط التطور . مزيد من التفاصيل في أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصغرى القفوية والمجيدة، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٧ .
- (١٠) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية لمصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٢٢ .
- (١١) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسد الالتفاح ، كتاب الأعمالي، ١٩٨٤ ، ص ١٧ .
- (١٢) حول تغيرات التهم انظر سمير نعم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال المبعثيات على أنماط التهم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، سلسلة التخطيط ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ملحق غير منشورة، القاهرة، ١٩٨٠ .
- (١٣) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt, Weidnfeld and Nicolson, 1980 p.421.
- انظر أيضا جورج لينشوفسكي، الصغرى السياسية في الشرق الأوسط- ترجمة عادل الهجرى، دار الوراق العربي، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥ .

(١٤) أحمد زايد ، مرجع سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(١٥) انظر تقارير الأمن العام ، المصادرة عن وزارة الداخلية خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ .

(١٦) يزيد من التفاصيل حول مشكلات البيانات الاحصائية انظر:

Peter Eglin , The Meaning and Use of Official Statistics in The Explanation of Deviance , in R. I. Anderson and J. A. Hughes, Classic Disputes in Sociology, Allen and Unwin, London- Boston, 1987, PP. 184-195.

وقد كشفت خبرة الباحث في هذه الدراسة الميدانية عن تعدد مواقف تلهم جاني غير حائلي في بعض الجرائم الاقتصادية (كحالات جرائم التهم وبعض الأنشطة التجارية الأخرى) إذ يتم تلهم أحد العاملين في هذه الأنشطة على أنه الفاعل الأصلي للسلوك غير القانوني المجرم الذي وقع أثناء تأدية العمل. كما أن هناك من الأشخاص من يتم استعماله كوسيلة للقيام بهذا الدور.

(١٧) لاشك أن تاريخ للمحاكمات التي جرت لأهم صور الجرائم الاقتصادية في المجتمع المصري يعد أمراً ذا دلالة ، لما لها من الأثر منها لم يتم الكشف عنه إلا بعد وفاة الرئيس السابق محمد أنور السادات.

(١٨) انظر تفاصيل عديدة عن هذه الشركات في محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

(١٩) من النتائج البارزة وريبة الدلالات هنا الاقتضاب التي انهم لها : سامي على حسن وعلى عبد الله الجمال، ورياح عثمان، وتوفيق عبد الحى، وأحمد سلطان نائب رئيس وزراء أسبق، ومحمد محمد موسى، ولطفى محمد موسى، وعصمت السادات وذكريا توفيق عبد الفتاح الوزير الأسبق الذي ثبت القضاء تورطه في قضية توفيق عبد الحى، وأحمد لوزح وزير أسبق. وحول نصوص الاتهام والحكم في هذه القضايا يمكن الرجوع إلى عبد الله إمام، محاكمة عصر - قضية عصمت السادات، ريو اليرسيف القاهرة ١٩٨٣ ، وأيضا سامية سعيد ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول التاريخية لنشأة الاقتضاب في المجتمع

- المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦. وأيضاً فاروق فهمي ، محاكمة جهاز الممالة، مؤسسة أمين، القاهرة، د.ت، كما أورد عادل حسين في كتابه المشار إليه سابقاً وقلع عديدة.
- (٢٠) ذكرت هذه الوثائق في سامية محمود، مرجع سابق.
- (٢١) انظر تقارير الأمن للعام منذ مطلع السبعينيات.
- (٢٢) والتي تشير باختصار إلى فكرة الثقافة الخاصة للمجرم التي تتناقض مع الثقافة السائدة.
- (٢٣) نرذج هذا الترجمة : حسن صادق المرصاوي، الإجرام والمقالب في مصر، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٣، أيضاً مرة كرم في الرسالة العلمية المشار إليها سابقاً.
- World Tables from the Data Files of the World Bank, The Johns Hopkins University (٢٤) Press, Baltimore and London, 1988-1989, pp. 238-239.
- يضم هذا الجدول جميع الإثباتات المعاملات في قسم الأحداث أي اللاتي لم يبلغن السن القانونية بعد، بينما لا تضمن الجداول الخاصة بحسب جريئة المرأة (الإثباتات) في سن الأحداث.

تعقيب د. أحمد زايد على ورقة "الانفتاح وتغير القيم" ورقة "الجريمة الاقتصادية"

ورقة الزميل / أحمد أنور تحاول أن تلقى الضوء على التغيرات التي أصابت نسق القيم في سبعينيات وثمانينيات هذا القرن، ووسيلته إلى ذلك هي تحليل تاريخي للمجتمع المصري والتغيرات التي حدثت فيه، ثم تحليل ميداني مستعينا باستبيان لاكتشاف بعض مظاهر التغير في نسق القيم. وتعليقي على الورقة يتطور حول قضية أنا شخصيا دائما أود أن أثيرها ودائما تسبب لي القلق في قراءاتي للبحوث المصرية، وهي قضية الاتساق النظري، أو الاتساق الذي يبدو من أول البحث إلى آخره. ومن المعروف لنا جميعا أن الناتج في جوهره منطق واتساق، وأنا عندما أبدأ في طرح أطروحات نظرية فلا بد أن أدلل عليها بشيء يرمي بوجود هذا الاتساق المنطقي أو المنطقي في البحث. هذه مشكلة أطرحها لأن هذه الورقة في اعتقادي قد بدأت بتحليلات واسعة النطاق، منطلقة من قضاياها نظرية أيضا واسعة النطاق، ولكنها انتهت إلى إثارة قضايا قد ترتبط أكثر إما بأطر نظرية أخرى غير الإطار الذي بدأنا منه، وإما بدراسة قد تصل إلى درجة الاهتمام بالبنية السيكولوجية للأفراد. أي أنها أقرب إلى "الافتقادات" منها إلى دراسة "القيم". هذه قضية محورية وسوف أحاول أن أدلل على هذا الكلام.

عندما بدأ التحليل التاريخي مثلا للقيم أو للمجتمع المصري، يبدو أن الإشارة إلى أنساق القيم ترتبط إلى حد كبير بنسق القيم المسيطرة. على سبيل المثال، انتشار قيم الترويج البصري والفردية والأثنية، ثم في العهد الناصري النزوع الانسحابي والنظر إلى الأحداث من موقع المتفرج، والسلبية وعدم المشاركة، ثم في السبعينيات والثمانينيات النزوع الاستهلاكي. واضح أنه توجد منظومة تتغير، والسؤال المطروح: هل هذه القيم والمتغيرات التي تحدث تاريخيا تحدث بين الشرائح الاجتماعية بنفس الطريقة ونفس الدرجة؟ أنا هنا أقفط على التعميم. وهنا التعميم التاريخي يثير أيضا قضايا عديدة غير هذه القضية الهامة، من هذه القضايا الفرعية: هل صحيح مثلا أن الناصرية قد أدت إلى سلبية وعدم مشاركة؟ هل تستطيع تصديق هذه القضية بسهولة ونحن نقرأ دراسات مثل دراسة إيليا حريق عن التعبئة السياسية للقلايين ودراسة باينتر عن الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، ودراسات مصرية أخرى أجريت كانت على مستوى المشاركة السياسية في العهد الناصري وتلد بأنه كان أكثر بكثير من مستوى المشاركة في أيامنا هذه. قضية أخرى فرعية تتصل بتدهور قيمة التعليم في عهد الانفتاح أعتقد أن الكلام إذا تم طرده بهذه الطريقة يكون

أقرب إلى الكلام الصحفي منه إلى الكلام العلمي، لأنني لا أعتقد أن قيمة التعليم في المجتمع المصري انقضت. ولكن ما حدث هو ازدياد طبقة التعليم، فهناك فارق بين مدى تمسك الناس بالقيمة ومدى ارتباط هذا النوع من السلوك بأمر طبقة وظروف طبقة جديدة ظهرت مع السياسة الانتقالية. التعليم في عهد الانفتاح لم يختصر كقيمة أو لم يقل كقيمة، وإنما هذا الشخص الذي تراه يعمل مثلاً في مهنة مثل السباكة هو نفسه يريد أن يعلم ابنه وإذا أتيت له الفرصة لتعليم ابنه سوف يعلمه.

وأشير بشكل سريع إلى بعض الاتجاهات - المرتبطة بالطرح النظري. فمثلاً الحديث عن الطغيان الشرقي وفي نفس الوقت التغير الحادث في المجتمع المصري هو غلط. جمهورية أم ملكية؟ وهل التمايز الطبقي أفرز الاستعبادية المفرطة للجماهير أم الطغيان القاهرة للحاكم؟ أعتقد أن هذا النص، سواء هو نص جمال حمدان أو غيره لأن هناك إشارة لجمال حمدان بعد ذلك مباشرة يجب أن تأخذ بحفظ من الناحية العلمية لأن المجتمع الشرقي مجتمع طبيعته كلمة "الطبقات" كلمة لا تناسبه، المجتمع الشرقي سواء ناس، حكام، دولة لا أستطيع أن أخدث فيه عن تمايز طبقي بشكل حكلي على علاته. أنا هنا أشير إلى أي مدى يمكن أن تتدخل المفاهيم وتتناقض دون وعي صحيح بعشرتها وعملها بدقة. وعندما تنتقل إلى دراسة الموضوع في الواقع، وكنا قد اطلقنا من قبل من أطروحات تبدو في شكلها العام ماركسية، وأحاول أن أدرس القيم في ضوء نتائج العمل والإنتاج في مقابل الترخ والاستهلاك، والتعليم والثقافة في مقابل التكاسل في التصيل، والمقالات في مقابل القبيحة، والمساواة في مقابل الدونية، والمشاركة في مقابل السلبية، فالسؤال الذي أسأله لزميلي الباحث هو: أليست هذه نتائج نظرية التحليل؟

إن الماركسية - وهذا خطأ شائع ليس عند أحد فقط ولكن عند كثيرين، ترتبط فقط بالتحليل التاريخي. والانطباع الذي أخذته عند قراءة هذه النتائج هو أنني بصدد نظرية التحليل، أنه يوجد ثقافة تقليدية غربية في مقابل ثقافة عقلانية، عمل منتج وتكنولوجيا في مقابل أعمال غير محددة، وهذه صياغة تبدو معيارية فيها ثنائية لا تخرجنا من دائرة التحليلات التي نرد أن نقدها أو أن نتطرق من نقدها. ثم تستمر في الدراسة فتكشف وجود استيعاب، فيه بعض هذه الأشياء، مثل الموقف من الاستيراد، الموقف من تأمين المستقبل، نوعية البرامج التلفزيونية والجراند. وهنا يأتي إلى ذهني مباشرة "دانيال ليرنر" وعنوان كتابه بالإجليزية "تقل الأعضاء والعلاقات بالدول العربية"، هذه قضايا حقيقية تفس القيم، ولكن القضايا التي التقيتها ووصفتها هنا تبدو وكأنها "القيادات". وهناك فريق واضح جداً بين دراسة القيادات ودراسة القيم. إننا في القيادات الناس ماذا تكون؟ وماهى؟ ورأى الناس في هذه المواقف؟ فنتحول المسألة إلى دراسة القيادات، فأجد نفسى في نهاية البحث بعيداً عن الملاحظات النظرية التي بدأت بها.

بقى قضيتان فرعتان جداً، كل قضية منها كانت تحتاج إلى تحليل آخر، ويجود كل قضية منها وكأنها توجد هكذا بشكل سريع لم يتم تحليلها. القضية الأولى هي قضية استهلاك الثروة، إن الثروة تحولت إلى وحدة استهلاكية مثلها مثل المدينة في عهد الإفتتاح وأنا لا أدري ولا أعرف لماذا يتقبل السوسيولوجيون هذه المقولة دون مناقشة القرية

تحولت إلى استهلاكية" وأدعو إلى تأمل الصيغة في النص : تحولت إلى قرية استهلاكية مثلها مثل المدينة". كأن النص يوحي بأنها لم تكن مستهلكة من قبل، وأنها يجب أن تكون منتجة وليست مستهلكة. وهذا قول شائع عامي، يصديق إلا إذا قمنا بتحليل قضايا الاستهلاك من منظور آخر وهو أن هناك نزعة استهلاكية عالمية، تنتشر على مستوى عالمي، وقد حضرت مع الاستاذ سامي زبيدة مؤقرا حول هذا الموضوع ، وهذه الثقافة العالمية تصل إلى أبعد القرى، وتؤثر عليها ، والناس هنا وهناك يتأثرون بها ويدمجون هذه الثقافة في ثقافتهم الشعبية. فمن الممكن أن نحللها من منظورات أخرى غير هذه المقولة والتي اعتبرها مقولة مبسطة جدا.

والقضية الثانية هي قضية حامة جدا ، أنه في فترة الانفتاح ظهر التطرف واللفظ الطفيلي". وهذه ملاحظة ذكية، ولكنها كانت تحتاج إلى سؤال : كيف يظهر فن طفيلي؟ أنا أفكر هنا في هذه الثقافة الاستهلاكية التي أشرت إليها- ويتعسف في نفس الوقت هذا السلوك المتطرف الذي يبنى في المجتمع المدني أشياء وعلاقات تختلج عن علاقات الدولة؟ نحتاج إلى خيال وطرح أكثر عمقا لتغير تلك الظاهرة . أو لا تطلق القضية هكذا ، وكل هذه الإشارات ماعى إلا محاولة لكي تفكر بشكل أفضل.

أما ورقة محمد عبد البديع ، فالهدف منها هو دراسة الجبهة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات ، ولكي يحقق الهدف قدم لنا تحليلا على مستوى نظري ثم إمبريقي تاريخي وانتهى بقضية المرأة، ولا أدري لماذا أقدم مرضوخ المرأة في النهاية. أولا هو مرض في الجزء الأول من الورقة تحليلا لأهم النظريات التي تفسر الجرائم الاقتصادية في العالم الثالث، ومعظم هذه النظريات تؤكد على أن الجبهة هنا أو الجرائم الاقتصادية هي إغراز لمرحلة تحول ، أو أنها أمور طبيعية ناتجة عن سوء التنظيم، ناتجة عن استخدام القوة، ناتجة عن ظواهر تبدو طبيعية في ظروف التحول الاجتماعي الاقتصادي في العالم الثالث. وهنا البدء من الفرضيات ننقدها ولكن دون القدرة على تجاوزها. فبمجرد الانتهاء من نقد أو من عرض هذه الأطروحات ذكر الباحث عبارة قال فيها : "كما أن محاولة الاقتراب هنا لا ترى في الجبهة الاقتصادية مشكلة أخلاقية كما كانت ترى النظريات السابقة بقدر ما تنتظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسي والاقتصادي والثقافي والمتصل بترجيحات إيديولوجية رسمية في لحظة تاريخية معينة". أنا لا أعتقد أن هذه العبارة تجعلنا نتجاوز التحليل السابق بل إنها عبارة تدخل في صلب نظرية التحديث، هذه النظرية التي ترد أن ننقدها أو نرفضها تسلم بهذه العبارة، وهذه العبارة في اعتقادي لا تأتي بجديد. كان يجب هنا أن تفتح أفقا لتفسير آخر رعا يرتبط بإشارته إلى الحثالة، وإلى الحثالة المجردة في المجتمع الغربي. وأشرت في الحثالة إلى نسق المشروعية وعدم المشروعية ، وهذه الإشارة كانت تصلح لأن تطور لنفسك أساسا في التفسير المختلف دون أن تقع في نفس المأزق وهو عدم القدرة على تجاوز الأطروحات النظرية التي تبدأ منها أو التي ترفضها . إن الحثالة هنا ليس على هذه الظواهر، ظواهر عدم التنظيم واستخدام القوة، ولكن الحثالة على تفسيرها. وأنا أعتقد أن الورقة لم تستطع أن تقدم التفسير البديل واكتفت بنقل التفسير الأول الشائع، ولذلك فقد وقعت في

مأزق؟ ماقد تسمية التفسير التاريخي الإمبريقي ، أى تحليل تاريخي ثم خلفه مباشرة بعض البيانات عن أفاط من الجرائم دون أن توضع فى سياق. هذا الكلام ينصب أيضا على التحليل التاريخي، فمثلا التحليل التاريخي انتهى إلى القول بأن التفكك والتناقض يخلق مناخا يسهل عملية الاتحراف . واعتقد أن هذه قضية كامنة، بمعنى أن التفكك والتناقض يخلقان مناخا يسهل عملية الاتحراف، وكل ما انتهى إليه التحليل التاريخي هو هذه النتيجة ، وهذه القضية من الممكن أن ننظر إليها فى ضوء نظرية دور كايم عن التفكك الاجتماعى أو تفسيخ التضامن الاجتماعى.

وعندما انتقل الباحث إلى تصنيف الجرائم ، صنفها إلى حوالى خمسة أفاط رئيسية، جرائم صفة، جرائم القوة، الجرائم الماثلية، جرائم الشلّة، ثم الجرائم الدينية واعتقد أن هذا التصنيف يعانى من مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى أن هناك علاقة وثيقة بين جرائم الصفة وجرائم القوة، لأن الصفة تقتلك القوة وبالتالي سوف يمكن لها أن تقارس جرائم مرتبطة بالقوة. والمشكلة الأخرى التى يعانى منها هذا التصنيف أنه غير موحد المعيار، فبدأ بصفة جماعة، ثم القوة وهى صفة نصف بها الأشخاص ، وبعد ذلك الماثلة والشلّة والدين، فهل يمكن أن تصنف الجرائم بشكل آخر معنى على نوعية الجريمة نفسها؟ نرى الجريمة نفسها يمكن أن يكون أساسا فى التصنيف ويعطى تصنيفا موحدا للجرائم . والسؤال الأخير فى موضوع التصنيف: هل الجرائم الاقتصادية المستحدثة تحدث فى الدوائر الاقتصادية العليا فقط؟ أى هل الاهتمام دائما موجه للصفوة؟ إن التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى أدت إلى وجود أشكال خطيرة من الجرائم الاقتصادية على مستوى العلاقات اليومية ، على مستوى التفاعلات التى تظهر فى المصالح الحكومية ، هذه أشكال من الجريمة يمكن أن تصنف باعتبارها جرائم اقتصادية، ولكنها فى الدوائر العليا . فلا يجب أن نشير دائما بالاهتمام إلى دوائر معينة متممة فى كل شئ . والباحث فى علم الاجتماع يجب أن تكون لديه القدرة على أن يرى المجتمع ككل، وأن يفسر الظاهرة فى سياقاتها المختلفة ، سواء تحدثت عن الدوائر العليا أو عن أى دوائر أخرى. وأنا لم أفهم الإشارة إلى المرأة، لماذا هذا الجدول عن مسألة المرأة . هل تريد القياس عليه وتقول أنه طالما وضع المرأة فى الإحصاءات الرسمية قليل أو ضعيف لجرائمها الرسمية ستكون قليلة ولذلك لا يجب أن نطبق هذه الإحصاءات ؟ أم ماذا بالتحديد ؟ هذه قضية لم تكن واضحة . ونحن كنا بحاجة أيضا إلى أن نعرف بدقة على طبيعة الجرائم التى ترتكبها المرأة. فإذا كنت أنت تدعى أن المرأة مثلها مثل الرجل ترتكب جرائم اقتصادية كان يجب عليك أن توضح لنا ماهى نوعية هذه الجرائم التى ترتكبها المرأة.

المناقشة

- د. سعد الدين إبراهيم:

أود في البداية أن أشكر المجهود الصادق للزميلين ، وواضح أن هناك جهدا كبيرا بهذا سواء في هذه الأوراق أو الأوراق التي كانت في الجلسات السابقة، ولكن أود أن أنه إلى بعض الغالب التي أشار إلى جزء منها د. أحمد زايد وهو أن هناك نوعا من السلفية المنهجية والنظرية في هذه الأوراق . وأنا حينما كنت أدايب الأخ عادل شعبان وهو يقول أنه لم يقرأ شيئا بعد البنيوية كنت أقصد هذا، فيبدو أن هناك توقفا عند مستوى قراءات معينة. وقد حرصت على النظر في البوليوجرافيا المرفقة بكل ورقة لكي أعرف آخر ما قرأه الباحث ، ووجدت أن هناك نوعاً من التلصق الأكاديمي أو الفكرى في متابعة ما يحدث في العالم شرقا وغربا وحتى في العالم الثالث الذي هو أقرب إلينا ، لا يقل عن ١٠ سنين. فعمل الاجتماع في مصر رغم الجهد المشكور الذي بذل فيه إلا أنه متخلف ١٠ أو ١٥ سنة تقريبا عما يحدث في أماكن أخرى مثل الهند والأرجنتين وكل بلاد أمريكا اللاتينية، وإن تحدثت عن أمريكا. هناك نوع من التخلف في تواليف نظرية ومنهجية قديمة ثبت أنه رغم ما أسهت به في حينه من تقدم في علم الاجتماع إلا أن علم الاجتماع تجاوزها وأحدث العالم تجاوزتها، وهنا يحدث مشاكل وخطط في الأوراق.

بالنسبة لورقة الأخ محمد عبد الهميم، عند سماعي للكلامك قلت أين لوسى آرتين، والمرأة الجديدة في كل الجزء الأخير الذي أقيمت فيه موضوع المرأة؟ فجمعة لوسى آرتين هذه، لو استخدمنا تنيفاتك النظرية، أين نضعها؟ هل هي جمعة اقتصادية؟ أم جمعة جنسية؟ أم خطط بين الاثنين؟ أم جمعة سياسية؟ فيها كاتب محكمة، وفيها رجل البريد الذي كان يخطئ إنلترات المحكمة. هناك القضايا التي لا تستطيع تصنيفها أو التعامل معها وفق التواليف التي صممتها لنفسك ، لأنه في النهاية إذا كان هذا العلم الاجتماعي يشير إلى مواطن خارج هذه القاعة أو خارج قاعة جامعة القاهرة وعين شمس فلا بد أنه يجيب بشكل أكثر عما يجيب به الصحافة سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة ، تفهمه أكثر وتطلى له إطارا يفهم به أكثر ما يحدث حوله.

نفس الشيء ينطبق على ورقة الأخ أحمد أنور. لقد وجدت فيها نصامية شديدة جدا، حينما بدأت بدأت بإطار نظري وادبيكالي ماركسي، ثم حينما أتت للتطبيق استخدمت المنهجية الوظيفية حتى في قياسك للطبقات وفي التقيم، وكل هذه تدرجات من المدرسة الوظيفية، لأنك تقيس الطبقة بالدخل ، بالتعليم، والمهنة . هذا هو قياسك للطبقة كما يفعل الوظيفيون في الغرب، رغم أنك تقدمت كل هذه المفاهيم . تقول أن دراسة التقيم فيما قبل كانت تتج من إطار مثالي ، أي الحق والفضيلة والخير والشر، هذا حسن وهذا ردي وأنت تتقدم هذا. ثم الجزء الأخير في عرضك كله أتى

بأحكام أخلاقية كاملة ومطلقة وصارمة ، لا يحجبك ألتهم التي كانت في العصر الملكي ولا العصر الناصري ولا العصر الساداتي وكذلك على ما يبدو لا يحجبك الوضع الحالي . إذن كانت هذه القيم في أي عصر من تلك العصور هي نتاج لتربة اقتصادية اجتماعية كما قلت لنا في الجزء الأول، إذن لا نلزم لإصدار أحكام أخلاقية عليها. وأنا أسمع هنا الكلام كنت أفكر وأتساءل لو لم يكن أجرى البحث على ٢٦٥ مفردة وكان الباحث قد جلس في غرفة وطلبنا منه عمل نقد للمجتمع المصري كما يراه الآن، دون الخروج إلى بحث اجتماعي أو سحب عينه أو أي شيء، أكاد أجزم أنك كنت ستنتهي لنفس الخلاصات بمعنى أنه مسبقاً أنت تدفن عصر الانفتاح - ومعطفاً يدين عصر الانفتاح - ولكن ليست المشكلة في إدانة العصر أخلاقياً أو ممارسات الانفتاح أخلاقياً فالمشكلة هي كيف نفهم ما يحدث وآلياته وبشكل معايد أثناء البحث إلى أن نصل إلى نتائج ثم نأخذ موقفاً سواء كان الموقف سياسياً أو أخلاقياً . أنا شعرت أنه يوجد خلط شديد جداً بين هذه المستويات. الإطار للمقارن أيضاً كان شائباً قليلاً من الورقة ، فقير التقييم الذي يحدث عندنا ، هل هو فعلاً نتيجة سياسات الانفتاح أم نتيجة تغيرات تحدث في العالم كله؟.

ومسألة القرية والمدينة - إنج وكل "الأنديتات" على رأي السادات الجالسين في المدينة يقولون أن الفلاحين يشاهدون التلفزيون ولم يعودوا يعملون كما كانوا في الماضي. هو يشهد في المدينة ويسهر كما يريد وبعد ذلك يدين القرية . هذا حكم أخلاقي أيضاً وحكم يوجد به شيء من التفضية للمستعرة حتى إذا كان الباحث يدعى أن إطاره ماركسي.

- الأستاذة/ هانم على :

لني ملاحظة منهجية على ورقة الزميل محمد عبد البديع وعنوانها "الجرعة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات". العنوان مشغل إلى حد كبير، وقد انعكس ذلك على الورقة نفسها. فإذا نظرنا في بداية البحث (أولاً) نجد أن هذا الجزء يتحدث عن خصوصية الجرعة في العالم الثالث دون أي إشارة إلى مصر بشكل خاص ، الجزء الخاص بخصوصية العالم الثالث استحوذ على ثلث الورقة تقريباً مما أدخل بالتوازن النصي لمضمون الورقة نفسها. النقطة الثانية موضوع المرأة . إذا كنت ترى أن جرعة المرأة معتمكة أساساً في قطاع البناء، فعملية البناء عملية ثنائية يقوم بها الرجل والمرأة، وكون أن المرأة فقط التي تدفن هذه قضية أخرى. لذلك كان من الأفضل أن يكون لموضوع المرأة بحث مستقل إذا كنت ترى أن موضوع المرأة به جزء من الخصوصية.

- الأستاذة/ ريهان بيكر :

أرد أن أعلق تعليقا مختصراً يدعم أهمية الموضوع وهو التركيز على التقييم. فإذا كنا بصدد ربط الحالة المصرية ببعض الاتهامات العالمية الهامة، يبدو لي أن هذه الحالة مهمة للغاية . إذ أن فترة ناصر وفضل التجربة الناصرية في

الاشتراكية كثيراً ما يربطها ويستخدمها كتدليل على الفشل العالمى للمشروع. لذلك فالجدال حول ناصر يشمل ثلاث مسائل متناصرة. الأولى فشل مشروع عالمى وهو فكرة الرعى الاشتراكى، والممارسات الاشتراكية التى لم تكتمل ، وهذا هو أحد أوجه الفكرة . وهتالك النقد الإسلامى وتركه الدين كوجه آخر. فالمسألة الأولى هى أن فى صميم الناصرية يوجد فراغ ثقافى وهذا ما يفسر الفشل.

المسألة الثانية فى الحقيقة هى العامل الخارجى، هى مناقشة مرتبطة مثلاً بجلال أمين . المسألة الثالثة هى فى الحقيقة الضعف الكبير فى سياسة البرنامج ، وهو بالدرجة الأولى الفشل فى التوقف عن الاستيراد . لذلك أعتقد أن الجدل حول الناصرية جدل مهم وهو متصل بالمشروع الأكبر أى دور القيم. لذا فأعتقد أن هذا النوع من الأبحاث التى تلومون به يمكن أن يساهم بطرق مفيدة فى تحديد تلك التصورات الأكثر إقناعاً وكيف تسنى لبحكم تناول هذا الموضوع.

على صعيد آخر، أعتقد أن هناك بعض الاتهامات المبالغية التى أشار إليها سعد الدين إبراهيم وذات الأفكار القوية والنتيجة موجودة هنا فى مصر-حنا أعتنى بهذا دور القيم فى مرحلة الانفتاح. مرة ثانية أعتقد أن الحالة المصرية يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً وهاماً فى النقاش العالمى عما إذا كنا قد انتقلنا إلى العصر ما بعد المادى (Post material age) حيث عناصر البناء الضخمة مثل التهم لها أهمية كبيرة. لذلك يبدو لى أن بحكم بدور حول موضوع هام كما يبدو لى أن مصر مثل حام وأن المواد المنشورة عن مصر يمكن أن تسهم فى هذا النقاش الكبير والذى أعتقد أنه يسيطر على الكتابات والأصنام المنشورة منذ حوالى عشر سنوات حسبما ذكر الدكتور سعد الدين إبراهيم.

-الأسئلة/هادلشعنا:

اختلف مع الزميل أحمد أنور ، فهناك فرق بين الخطاب الإيديولوجى والخطاب العلمى الرصين، وأنصور أن مشكلة أحمد أن الإطار الإيديولوجى شائب على الورقة فى مجملها وغالب على التحليل، وهذا من شأنه أن سبب مشاكل متعددة. النقطه الثانية، خاصة بمنهجية دراسة التهم فى المجتمع المصرى، أنصور أن المنهجية التى تعاملت بها مع دراسة القيم فى المجتمع المصرى تتسم بالمحدودية قليلاً بمعنى أن للمجتمع المصرى يضم سمات وخصائص عامة تميز الشخصية المصرية من المهم يمكن - عبر تاريخ المجتمع المصرى هناك ثوابت لموضوع الشخصية- وأنا أعرض لموضوع القيم وتغيرها يكون فى ذهنى هذه السمات العامة للشخصية المصرية. كذلك لاحظت أنك عولت كثيراً على الهجرة إلى الدول النفطية . لن اختلف معك ولكنى سأشير إلى رؤية مقابلة لهذه الرؤية فى دراسة قام بها د. نادر فريجانى ، وقد رأى مقارنة هجرة الاقتصادى والافتتاح الاقتصادى أن التأثيرات التى أنتجها الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت أكثر عنفاً من الهجرة إلى الدول النفطية.

٥٠٠ . أحمد عبد الله :

بالنسبة للأخ أحمد أنور ، يتضح من دراسته أنه يعبر عن نوع من منهجية "المطلقة المادية" إذا جاز التعبير، فهنا ينقد المثاليين فهو أيضاً مثالي في انطلاقه من الأطروحة المادية. وليست المشكلة أن الأخ أحمد لا يعجبه المذهب وإنما المشكلة هي الخطأ في المنهج الأصلي الذي تبناه فالتفكير الأصلي يفترض أن هناك تعبيرات لغوية تعبر بعد ذاتها عن قيم معجوبة أي سلبية وهذا غير صحيح ، لأن كل التعبيرات في تصوري لها جانب يمكن أن يكون سلبيا وجانب يمكن أن يكون إيجابيا .

خذ كلمة "الإنسانية"، ما المذهب في الإنسانية؟ الإنسانية منسوبة للأنا البشرية فإذا تعرضت أن كلمة الإنسانية سيئة فأنت تجهز الوجود البشري نفسه . وكلمة "الفردية"، ما المذهب في الفردية؟ "الروح" ما المذهب في الروح؟ "الإيمان" ما المذهب في الإيمان بالغيب و "الروحانية"؟ شيء مغزى بالطبع أن يقول الأخ أحمد أن الروحانية شيء سلبى، غير معقول ، في تاريخ الإنسان كله أنه يبحث عن نوع من الإشباع الروحى بجانب الإشباع المادى. المشكلة ليست في التعبير وإنما في الصلة Qualifying adjective التى تعاضد للتعبير. "الروح" مثلا ، هناك الروح القائم على مجهر والروح القائم على النصب والنهب، نفس الكلمة لكن التجليات تختلف . إذن ما المانع في "الفردية" بمعنى اعتدال الإنسان بنفسه، جهده الفردى، صعوده بناء على طاقته وجهده ، وهى غير الفردية التى تعنى أنك تسير على أجساد الآخرين. اللفظ إذن في التجليات في الممارسة وليس في التعبير في حد ذاته. أما أن نضع قائمة سوداء ولائمة بيضاء للتعبيرات، فهذا خطأ في المنهج منذ البداية. ويلزم دائما معرفة وضبط للصفة المكيفة للتعبير الذى تطرحه أو للمصطلح الذى تستخدمه .

النقطة الثانية تتعلق فعلا بتميزات الطبقة الوسطى المصرية. عبر العقد المنصرم من الزمان ما حضرت مؤثرا علميا إلا وانتقد فيه مفكر الطبقة الوسطى ميل الفلاحين المصريين إلى "المنهج" والتفرج على الفيديو. وما المانع؟ أليس من حق الفلاحين بالفعل أن يشاهدوا الفيديو الذى هو من مخترعات العصر؟ أنا أرى أن من حقهم ركوب السيارة الشبح أيضا. فكل ما أجهز العصر هو حق للبشر. لكن الإشكالية "توزيعية". من يحصل على ماذا وبأي مجهود؟ هذا هو السؤال. أما أن تنفى عن فئة اجتماعية منذ البداية فهذا أن تتطلع لمنتجات العصر لأهم فلاحين لا يصح أن يشاهدوا الفيديو أو السينما فهذا غير معقول . هذه تميزات بل حواجز الطبقة الوسطى المصرية في تناولها لتضايات التطور الاجتماعى.

بالنسبة للأخ محمد مازال عندى كلمة له . هو يستخدم تعبيراً مهلباً وكلمة "الجمعة الاقتصادية" ويقصد في الحقيقة "الفساد" أو الفساد العام. وقدم مقالة نظرية طويلة حول الظاهرة وشروطها في مختلف الأدبيات، لكنه لم يسر أغوار الواقع المصرى ، لأن مصر غروب عتاز في الفساد . والأصالة هنا تتجلى أكثر ما تتجلى في إنباعات العقل المصرى في الفساد ، العقل المصرى فعلا قد يفشل في مواجهة زلزال طبيعى، ولكنه يدع في إحتفاء عمليات سرقة

المال العام، لا تستطيع أن تضبط موظف في سرقة إلا بالصيغة البحتة، ولذلك ما يلعب إلى الجهاز القضائي من قضايها الفساد هو تقريبها بنسبة ١: ١٠٠٠ من غارسات الفساد الحقيقية. وحول مسألة هيكلية الفساد التي أشرت إليها فإن الفساد يبدأ من أعلى- لابد أن تقصد الصيغة الحاكمة لكي يصبح شيمة أهل البيت كلهم الفساد . هذا صحيح ، ولكن أريد أن أقول أنه يوجد هنا إشكالية في الموضوع . ماذا لو أتتكم صفة حاكمة متقلصة ، ونظيفة اليد، وغير فاسدة ، وقررت الإصلاح بعد مرحلة تاريخية من انتشار الفساد حتى أصبح هو النظام العام؟ أصبح ٥/٤ من المجتمع فاسدين ، ثم جاءت صفة زينة تريد معالجة الفساد ، ألا تعتقد أن هذه عملية تاريخية من أصعب ما يمكن لاستدراك ماتم مراكزه تاريخيا؟ اعتقد أنك محتاج لأن تنظر إلى المسألة بالمقلوب أيضا ، مدى تهمز ظاهرة الفساد - جريمة اقتصادية كما يروى لك - في الواقع الاجتماعي بحيث تصبح هي النظام العام وليس الاستثناء، مما يجعل المهمة في المستقبل صعبة حتى لو أن صفة زينة طرحت أطروحات الإصلاح والتطهير والتغيير السياسي.

-الدكتور مصطفى عبد العال:

هناك نقطة سأحاول أن أجعلها نقطة عامة أكثر منها معرجة خصوصا لبحث الأستاذ أحمد أنور. وهي أن هناك كما نحننا من العاطفية في كلامك، فهل هذا مرجعه لك كأحد أنور أم إلى حالة الفساد العلمي التي تهمز شباب الباحثين على الانضمام إلى شللية سياسية وشللية علمية، فلابد للباحث أن يجد مكانا يلقى فيه مع الآخرين حتى يكون تحت مظلتهم. لاحظت من المقالات الخاصة أن أزماتنا الاقتصادية سببها الحرب ، هل هذه شذوذة الخطأ فعلا ؟ هل لم تشكل الحروب بدرجة ما نوعا من الأزمة الاقتصادية؟ أنا أرى هنا أن كلامك عاطفي جدا أكثر من أن يكون فيه شيء من البحث.

النقطة الثانية بخصوص دمج مصرفى النظام الرأسمالى العالمى، هل تم دمج مصرفى النظام الرأسمالى فعلا؟ أنا أنصير أن هذا لم يحدث- ياريت يتم الدمج - فالأى حدث نوع من الإلحاق الرديئ ببعض تشوهات النظام الرأسمالى العالمى ، إنا لم يتم دمج بالفعل كما تقول.

وقضية الاستغلال ، أنت متدهش أن الأفراد يريدون أن يستثمروا فى الكبدية والفكسى! شخص لديه ٢٠٠٠ جنيه، فى ماذا سوف يستثمرهم خلال ذلك؟ لا يوجد إمكانية للاستثمارات التي تراها أنت وطنية ومنتجة لتتقل المجتمع نقله توعية . النقطة الأخيرة هى مسألة أنك تحكم بشكل فاسى جدا على أن بعض البشر يريدون أن السلمة الوطنية سلمة أقل جودة من السلمة الأجنبية. هل الوطنية تستلزم الكذب على الذات؟ ألهم التجويد فى السلمة . وفى النهاية أمل أن يخف ثقل العواجز عليكم لتقفوا تحت مظلتهم، وأن تهللوا أنتم أيضا جهدا حقيقيا لكي تخرجوا من الإطار العاطفى.

- الأستاذ سعيد عبد المسوح

تقديتان خاستان يهت الأستاذ أحمد أنور . النقطه الأولى ، هو تناول أثر تجرمة الائتلاف الائتصادى على القيم فى المجتمع المصرى، القيم السلبية والقيم الإيجابية. ولكن كل ما ذكرت فى البحث هو قيم سلبية ، وأنا لا أعتقد أن كل تجرمة الائتلاف الائتصادى سرفاية بهذه الصورة . فهناك قيم إيجابية أثرت بالإضافة إلى القيم السلبية التى نتجت عن الائتلاف الائتصادى . النقطه الثانية تصب فى النقطه الأولى، وهى ماهى القيم السلبية التى تثتل استمرارية فى المجتمع المصرى بحيث تثق على حقيقة تجرمة الائتلاف الائتصادى من القيم السلبية التى تركتها على المجتمع المصرى؟

- مكدت :

فى البحث الذى قندت عن الجرمة، قلت الجرمة الدينية وطرحت فكرة شركات ترطيف الأموال (مقاطعة) ، أنا قلت جرمة ائتصادية تأخذ طابها دينيا لكى يكون الكلام واضحاً - الباحث).واعتقد أن هذا الكلام يحتاج مزيد من التعليل بالنظر للشخصيات الدينية التى ذكرت حضورك أنها تعاملت مع هذه الشركات أو أسهمت بدوافع معينة فى إطار ظروف معينة، لا الكلام بإطلاقه وهلى هواهته أن هناك شخصيات دينية مارست تعاوناً مع انحراف ائتصادى، وهل تعتقد أن شركات ترطيف الأموال كانت انحرافاً ائتصادياً أم أن الحكومة قالت أنها انحراف ائتصادى لئلا يصح انحرافاً ائتصادياً؟

- الأستاذ / محمد عبد الهديع

اعتقد أن قضية تمايش وتداخل الأطر المشروعة واللامشروعة فى المجتمع المصرى والمفروض لاعتبارات متشابهة حاكمه لأليات عمل كل منهما، رها تثتل نقطه البداية الأكثر ملامحة فى فهم مظاهر عديدة للجرمة ائتصادية فى مصر، خاصة عندما يفهم هذا التداخل والتمايش لهذه الأطر فى ضوء اعتبارات جهرية خاصة ببنية اجتماعية وثقافية لا تشهد درجة عالية من التمازج والصراع بين ترتيبات متناقضة بقدر ما تشهد من تمايش بينها. ورها تثتل هذا الفهم أساساً لتطوير تفسير يتجاوز التحليلات التى ارتبطت بنظرية التحديث.

وهناك ملاحظة خاصة بالمعارة الخاصة بالحكم الأخلاقى والحكم الاجتماعى على الجرمة والتى استند إليها استاذى المعقب والثى وصفها بأنها عبارة لا تأتى بجديد. بالفعل هذه المعارة لا تأتى بجديد. كما أنها قد لا تؤول لتقدم تفسير بديل غير أننى أسبل إلى التحفظ بشأن التأكيد على أنها عبارة تدخل فى صلب نظرية التحديث واتصور أن ثمة مرقعا لها أيضا فى أطر نظرية أخرى قد تتناقض مع نظرية التحديث، فنظرية الماركسية للجرمة رها تصدق هذه المعارة عليها أيضا.

مسألة مآزق التفسير التاريخي الإمبريقي مسألة شديدة الأهمية أعتقد أنني بحاجة إلى التفكير فيها بشكل مختلف. هناك ملاحظة خاصة بما أثير حول التمنييط. لم يعمد الباحث إلى تقديم تمنييط للجرائم. ولكن الورقة انحصرت فقط على استعراض بعض الملامح التي ترتبط بخصائص تقرب من القاضيين أكثر مما ترتبط بتمزيقات لفعل الجريمة الاقتصادية. ظهر من التعقيب أن جرائم الصفوة وضعت في مقابل جرائم أولى القوة المشتقة. فالصفوة بالضرورة تركز إلى قوة شرعية قانونية وتقاوم مخالفتها من خلالها واستنادا إليها، ثم يأتي أول القوة المشتقة ليستمدوا قوتهم من القوة الأصلية التي تميزها الصفوة. ويتجسد هذا الموقف من خلال الأتباع - الأصنفاء الأقارب... الخ. ومن المجدبر بالذكر أن هذه الأشكال جميعها لا تفهم بصورة منفصلة بالضرورة إذ يمكن أن نجد تماخلا بين صورتين أو أكثر. وربما يكون في هذا بعض الرد أو الإجابة على تعليق الدكتور سعد الدين إبراهيم.

بالنسبة لتعليق الأستاذة فائق على حول التوازن بين مكونات الورقة حيث تقول أن الجزء الخاص بالعالم الثالث قد شغل ثلث الورقة أعتقد أن المسألة لا تقاس بالحجم والوزن. وكنت أظن أن استمع منها إلى نقد في مضمون الورقة ذاتها. أما الملاحظة التي ذكرتها حول الهفاء وجريمة المرأة، لا أعرف من أين أتت بهذا الكلام. فجرائم المرأة لا تتركز فقط في الهفاء بل تشمل صوراً أخرى من الجريمة، وهذا ما حاولت التأكيد عليه.

ثالثاً :

التغير الاجتماعي ونتائجه (٢)

تطور النخبة البرلمانية في الصعيد

(حالة محافظة قنا)

أحمد عبد الرازق

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

١- أهمية الدراسة

لماذا اختار الباحث هذا الموضوع؟ يرجع ذلك لأنه مهتم بالواقع الصعيدى لكونه صعيديا، ومن ناحية أخرى لأن المجتمع الصعيدى لم يدرس بعد بصورة كافية لعدم اهتمام الباحثين به. والباحث يسعى لتطوير وتنمية المجتمع الصعيدى. وهو ما يستلزم إخضاع هذا المجتمع لأساليب وقواعد البحث العلمى حتى يتاح له الفهم والمعرفة الحقيقية والعميقة والمعالجة فى إطار الخصوصية التاريخية والاجتماعية والديمقراطية. وبالتالي يمكن الحصول على نتائج عملية تعمل على تطور ونمو هذا المجتمع. ومن خلال ملاحظة الباحث لظاهرة تأثير ونفوذ المصيبة العائلية والقبلية فى اختيار أعضاء المجالس النيابية فى صعيد مصر، بالرقم من مرور ١٢٠ عاما على بدء التجربة النيابية فى مصر (١٨٦٦) ، دار تساؤل الباحث لمحاولة دراسة النخبة البرلمانية بصورة علمية لتفهم ألياتها وقوانينها الخاصة.

ب- تعريفات لمصطلحات الدراسة

١- النخبة (elite)

يعتبر مفهوم النخبة مفهوما محوريا فى التحليل الاجتماعى وتستخدمه كافة الاتجاهات الفكرية. حيث يتم ربط بين النخبة والطبقة فى دراسة البناء الاجتماعى والسياسى^(١). ويرى ماركس أن الطبقة الحاكمة تستند إلى أساس اقتصادى يكتنفها من التحكم فى مصادر القوة^(٢). ويعرفها الدكتور محمد الجوهري بأنها "أصحاب مواقع السلطة

والتأثير غير العادي في جميع مجالات الحياة السياسية^(٣). بينما نجد تعريف النخبة في قاموس المصطلحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (السلمى بيان وآخرون) بأنها كلمة تدل على "الشر الأفضل والأكثر ثقافة". بينما يعرفها البعض بأنها السمو ورقة المكان فهي جماعة من الناس تشكل كياناً مرموقاً في المجتمع.

لكننا حين نستخدم هذا المفهوم لا نفعل ذلك بصورة مجردة، إنما في إطار علاقة هذه النخبة وما تتمتع به من قوة الأنشطة المختلفة، والأطر الثقافية لها، وعلاقتها بالسلطة المركزية، والقنوات والتحول في تركيب هذه النخبة.

من خلال هذا البحث نتعرف على لشهر الأفراد والعائلات وأكثرها تأثيراً في بناء القوة السياسية في المجتمع الصغير، والتعرف على بعض المراكز الوظيفية ذات الثقل السياسي والاجتماعي، والتعرف على درجة التأثير التي يمارسها أصحاب هذه المراكز. والنخبة البرلمانية لصعيد مصر تستخدم لفرزها القوي ليس من خلال القوة الاقتصادية الخالصة، إنما من سلطتها السياسية التي تهيئ لها المناخ لامتلاك القوة الاقتصادية وجزء يسير من هذه النخبة (أعيان الريف) استحق مكاناً في تلك النخب بعيداً عن السلطة بفضل التمايزات الطبقية التي فت في الريف.

٢- الصعيد :

يقصد به الإقليم الذي يبدأ من الجزيرة شمالاً حتى أسوان جنوباً . وتحله على أساس وحدة سبع محافظات (الفيوم / بنى سويف / المنيا / أسيوط / سوهاج / قنا / أسوان).

حيث يتم استبعاد الرادي الجديد والبحر الأحمر لأنها امتدادات للوادي القديم . وقد تم التركيز على شمال قنا بصورة أساسية. وتأتى سوهاج وأسيوط في المرتبة الثانية من التركيز.

جـ- منهج الدراسة

نظراً لخصوصية الصعيد فضل الباحث الاعتماد عن التطبيق الميكانيكي للمناهج الغربية بل استخدم منهج النخبة/ الصيغة كوحدة للتحليل الاجتماعي السياسي في سياقاتها الاقتصادية والتاريخية. ولأن النخبة البرلمانية في صعيد مصر ليست نخبة أفراد إنما نخبة (أسر وعائلات وقبائل) فهي نخبة لا تظهر بصورة نخبية مثل كل الظواهر الاجتماعية. وأصبح استغلال النهج الامبريقي ضرورة مهمة لمساعدة الباحث في تتبّع النخبة عما هو متشابه وعائق بها. فالمصادر التاريخية لتلك النخبة تقدمها لنا في حالة تواجدها وتعالها التاريخي، بينما المصادر الميدانية تضيئ على تلك النخبة وتواجهها المعاني وتعالها المعاصر.

٥- الفترة الزمنية للدراسة

وقع الاختيار على عصر محمد علي كمرحلة تاريخية فاصلة ، حيث نخبة قديمة لا تحتكر الحياة السياسية كما في السابق وإنما تخضع للسلطة المركزية، ونخبة جديدة تم زرعها بعد أن ألغى محمد علي الالتزام وأعطى آلاف الأئمة

الزراعية لأسره^(٤) في صعيد مصر وخصاسته من كبار رجال الدولة وموظفيها من أتراك وشركس وأرمن^(٥).

لذا فمستوى الدراسة الزمنى ثلاث مراحل:

أ- مرحلة ما قبل محمد علي.

ب- مرحلة حكم أسرة محمد علي ١٨٠٥ - ١٩٥٢.

ج- مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ - حتى الآن.

٥- صعوبات الدراسة

كانت النية تستهدف دراسة النخبة "السياسية" في صعيد مصر، ولكن لعدم توافر بيانات عن عناصر هذه النخبة بعد ٢٢ يوليو (نخبة الجهاز الإداري، نخبة التنظيمات السياسية الحكومية) فقد اقتصرَت الدراسة على النخبة "البرلمانية". حيث توفرت لنا مادة غنية وبيانات دقيقة عن المجالس النيابية من ١٩٢٤ حتى ١٩٢٨ في كتاب محمد صبحي خليل تاريخ الحياة النيابية^(٦). ولم نجد بيانات عن المجالس النيابية من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ إلا دراسة تحليلية لمجلس سنة ١٩٥٠^(٧). ولكن بدون وجود بيانات عن أسماء أعضاء هذا المجلس. أما بعد ثورة يوليو فإننا رجعنا لأعداد الوقائع المصرية المنشورة فيها نتائج انتخابات تلك المجالس (عدد ٥٣ مكرر ١٩٥٧/٧/١١، عدد ٥٤ مكرر ١٩٥٧/٧/١٧، عدد ٢١ مكرر ١٩٥٧/٧/١٣، عدد ٢٢ مكرر ١٩٦٤/٣/٢١، عدد ٩ تابع ١٩٦٤/٧/١١، عدد ١٣ تابع ١٩٧٠/١/١٥، عدد ٢٤٩ تابع ١٩٧١/٣/١٠، عدد ٧١/١١/٦٢٥٥، ٧١/١٠/٣٠، ٧٦/١١/١٧، ١٩٧٦/١١/١٧).

ساعد الباحث إلمامه بالتكوينات العائلية والقبلية في صعيد مصر، ومعرفة خريطة التواجد العائلي والقبلي في مراكز صعيد مصر، مما سهّل للباحث تحليل نخبة مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢. ولذا أعطينا باتوراما عامة للنخبة البرلمانية الصعيدية وركزنا على نخبة قنا. وكان التركيز على نخبة شمال قنا^(٨) بصورة مكثفة لتجانسها كوحدة تحليل اجتماعي سياسي. ولكن الباحث لم يقف مكتوف الأيدي لمحاولة استكمال البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الشعب ١٩٤٢ - ١٩٥٠ إلا أن دخوله للاطلاع في مكتبة مجلس الشعب يحتاج موافقة الأجهزة الأمنية التي تحتاج للحصول عليها عدة أشهر. ولا يوجد أيضا مطبوع يشمل حصرا شاملا لأعضاء المجالس النيابية في مصر حتى الآن. ويرجع ذلك لتقصير الأمانة العامة للمجلس وعدم رغبتها في توثيق هذه البيانات. وكانت الدراسات السابقة في معظمها تهتم بالتحليل السياسي لانتخابات أعضاء المجالس النيابية ولا تبحث عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية لهذه النخبة.

ولأن الدراسات التاريخية في معظمها دراسات موسمية ولا توجد دراسات تاريخية تهتم بالمسائل المحلية الصعيدية، ويضعها تاريخ للحكام وليس تاريخا للشعب، وجد الباحث صعوبة في الحصول على المعلومات التاريخية الخاصة بهذه الدراسة ويرجع لجنة مراجع ومصادر تاريخية للحصول على صورة عامة عن تاريخ الصعيد.

ولأن مفهوم النخبة في التحليل الاجتماعي مفهوم حديث الاستغناء فقد ألقى علينا ذلك مسؤولية البحث عن

البيانات التي تتسق مع مثل هذا المفهوم، حيث أدواته هي أدوات مؤسسية وليست أدوات بحثية صالحة للأفراد.

خطة البحث:

١- مقدمة : بانوراما صعيدية

٢- التطور التاريخي للنخبة في صعيد مصر:

أ- النخبة السياسية في صعيد مصر قبل محمد علي وصراعها مع محمد علي.

ب- النخبة السياسية والبرلمانية في صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩.

ج- تحليل النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو (١٩٢٤ - ١٩٤٢).

د- تحليل النخبة البرلمانية بعد ثورة يوليو (١٩٥٧ - ١٩٩٠).

٣- نتائج الدراسة

بانوراما صعيدية

يقصد بالصعيد الإقليم الذي يبدأ من الجزيرة شمالا إلى أسوان جنوبا ويشمل أيضا الفيوم. ولكن هنا نركز بصورة أساسية على الصعيد الأعلى (سوهاج / قنا / أسوان) نظرا لإمكان اعتبار كل الصعيد وحدة للتحليل للمسات الأتية التي نلجأها في كل محافظات الصعيد: وجود قبائل عربية وأشراف ، وأقباط، وتكلم عائلات في الحياة السياسية منذ الفتح العربي حتى الآن. على سبيل المثال شريف أخميم الأمير محمد الأحمسي ملتمز مديرية جرجا في العصر المملوكي، وهران الصعيد في المنيا والفيوم الذين كانوا يديرون شؤونهم بأنفسهم منذ العصر المملوكي حتى محمد علي لدرجة اعتراف الدولة بهم، وجعلت لهم أربعة نواب من ثمانية لمرمان مصر. وكذلك حوارة شمال قنا وجنوب سوهاج وتوليهام إدارة إقليم جرجا منذ عهد السلطان الناصر يرتوق حتى محمد علي. فلقد كان الصعيد عدة إمارات يرعها بالسلطة المركزية بالقاهرة دفع الجزيرة وإخراج وتولى مشايخ القبائل إدارة الشؤون الحياتية لأبناء قبائلهم. وهنا نحاول إلقاء الضوء على بعض خصائص إقليم الصعيد وتعداد محافظات السبع (أسوان / قنا / أسبوط/ سوهاج/ المنيا/ بني سويف/ الفيوم) ثلث عدد السكان.

ويبلغ عدد سكان محافظة قنا ٢,٦ مليون نسمة موزعين على ١٤ مركزا ومدينة و١٥٨ قرية يتوابعها. وسكان محافظة سوهاج ٣ ملايين نسمة موزعين على ١١ مركزا، و٢٧٠ قرية بخلاف التوزيع^(٩).

أما مساحة الأراضي الزراعية في صعيد مصر بما فيه محافظة الجزيرة فتبلغ ٢,٧٥٧ مليون فدان تقترب من نصف مساحة الأراضي المزروعة في مصر^(١٠)، ومزروعة كالأردن: ٩٣ ألف فدان في أسوان، ٣٧٦ ألف فدان في قنا ، و٣٢٨ ألف فدان في سوهاج، ٤٢٢ ألف فدان في أسبوط ، و٤٢٧ ألف فدان في المنيا، و٣٤٦ ألف فدان في الفيوم، و٢٨٩ ألف فدان في بني سويف، و١٩٥ ألف فدان في الجزيرة. وحسباً قامت الثورة وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي

تم الاستيلاء على ٢٤٣ ألف فدان من أراضي كبار ملاك الأراضي من ٨١٠ ألف فدان تم الاستيلاء عليها على المستوى القومي^(١١). واستصلح أهالي الصعيد ٧٨٠ ألف فدان بواقع ٢٢,٣٪. من إجمالي الأراضي التي تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧^(١٢). وعرف الصعيد الصناعة منذ بداية القرن التاسع عشر من نهضة مهد على الصناعة. وأهم الصناعات في الصعيد صناعة السكر في قنا وأسوان والمنيا والجيزة (الحوامدية، نجع حمادى، دشنا، قوص، أرمنت، إدفو، كوم امبو وأبو قرقاص) وصناعة الألومنيوم في نجع حمادى والأسمدة الكيماوية والفزل والنسيج في قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبني سويف. وهناك مدن صناعية منذ القدم مثل أختميم. ومع وجود هذه المصانع إلا أن أغلب أهالي الصعيد يعملون بالزراعة ولا يتعدى عدد العاملين في المنشآت الخاصة غير الزراعية في المحافظات السبع من الإجمالي القومي (٣٠٦١٠٣ عامل) مما جعل محافظات الصعيد من المحافظات الطاردة للسكان، حيث كانت نسب الهجرة منها أعلى من نسب الهجرة إليها. وكانت في قنا (٢٠٤٪ و٢٪) وفى سوهاج (١٥٪ و٢٪) وفى أسيوط (١٧٪ و٢٪) وفى المنيا (٥٪ و٢٠٪) حيث ١٥٪ من سكان محافظة قنا يعملون بالخارج^(١٣).

وتشير الدراسات في معهد التخطيط القومي لمتوسط الأجر في جنوب الصعيد (قنا وسوهاج وريف أسوان) والتي لا يزيد على ٥٠٠ جنيه في السنة بينما متوسط الأجر في مصر ٢١٠٨ جنيه (بحسب ميداني) بالرغم من أن متوسط الإنتاجية يصل إلى ٣٨٠٩ جنيه.

أولا - النخبة السياسية في الصعيد قبل حكم محمد علي*

يقول محمد فريد في كتابه الدولة العلية المتفانية إن مصر كانت أيام المماليك شبه مستقلة ولم تصبح دولة مرحلة مغلا حدث أيام حكم الخلافة الإسلامية. حيث كانت النظم السياسية في مصر المملوكية تنقسم فيها السلطة بين الأمراء، ورجال الدين، وشيوخ الطوائف والتبائل في لندن والريف. وكانت مهمة الأمراء جبهة الضرائب، والمحافظة على الأمن، والسير إلى الحروب. أما دور رجال الدين والعلماء فمقتصر على التشريع وإضفاء الشرعية على الحكام. وكان شيوخ الطوائف في لندن يديرون شئون طوائفهم، بينما الديمقراطية شبه المشاهية تحكم القبائل في الريف. حيث يتولى شيوخ تلك القبائل جانيا كبيرا من وظائف الدولة الخاصة برعاية شئون أفراد قبائلهم، وكان الصعيد يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن سلطة المماليك، وتهمين عليه نخبة من شيوخ القبائل العربية التي تسكن فيه^(١٤) وهي نخبة أوليغار شبة، حيث تسيطر مجموعة من الأسر السياسية وتسلط على الحياة الاقتصادية فيه.

* حيث أنه لم تكن هناك حياة نيابية، أصبحت دراسة النخبة السياسية في الصعيد بصورتها الشاملة مهمة لإلقاء الضوء على النخبة البرلمانية القادمة.

وكانت علاقة تلك النخبة بالماليك متشعبة في دفع الخراج والجزية مقابل أن يتحركهم الماليك يحكمون الصعيد من الباطن.

وكان شيخ القبائل العربية ملتزمين لأراضي الصعيد، يقومون بتقسيمها على أبناء قبائلهم لزيارتها . وانتقل التزام مديرية جرجا من الأمير محمد الأحمسي الشريف إلى أمراء هوارا في عهد الناصر بن بركة، وهي نخبة متعردة حينما تسمح لها الظروف بالتمرد على الحكام تصمي من أجل الاستقلال بالصعيد (١٥). وتاريخ عريان الصعيد في التمرد يرجع إلى أيام عثمان بن عفان، حيث لعبوا دوراً في تهيج الثوار عليه (١٦) وقاتلوا عمال بني أمية قتالا مريراً وأقاموا بالصعيد آخر أيامهم خلافة مستقلة وحاربوا عمال هارون الرشيد وقهروهم (١٧). وأقاموا بمتفرد سنة ١٣٠٠ حكومة مستقلة بسطت سلطانها على الصعيد، وفرضت الضرائب على أهله وأنشأت جيشاً لا يقل عن جيش الدولة نظاماً واستعداداً (١٨). وهؤلاء بعد ذلك انخرطوا في مذبحة الدولة الأيوبية والمملوكية (١٩). وليس من بين مؤرخي العصر من يذكر نزاعاً بين أمراء الماليك أو انتقالاً للحكم من يد إلى يد إلا ذكر ثورة عريان الصعيد أو الاستعانة بفرسانهم في حروبهم الداخلية والخارجية.

جمهورية حماد في الصعيد

تقاتلت القبائل العربية مع المماليك ثم قاموا بحكم المماليك الجند وسيطروا على الأقاليم خارج المدن. ففي الصعيد سيطرت الهوارا (٢٠) واعترف المماليك للهوارا بالهداية على الصعيد الأوطى والأعلى، نظير وعدهم بجمع المال والقتال المقررة للدولة. وكان شيخ الهوارا خاضعاً للاختيار . ولجئ في كتابات علماء الحملة الفرنسية تسجيلاً أن سكان الصعيد - الأقباط منهم والفقراء المسلمين والمسيحيين على السواء - كانوا ولا يزالون يعتزون بذكرى حكم الهوارا بسبب الأمن الذي أقر لهم ورعايته لشبكة الري وازدهار الزراعة ومنع مشايخ القرى من الظلم ومن سرقة الملتزمين. ولكن حاول على يد كبير ضمن طموحاته أن يعيد الصعيد للسلطة ويقضي على نفوذ الهوارا فأعلن شيخ مشايخ الهوارا الأمير حماد استقلال الصعيد، ودعا إلى ملكية الأرض للفلاح، وانتهجته جمعية عمومية من مشايخ القبائل حاكماً للصعيد واعتبر هذه الجمعية معاونة له في الحكم (٢١). ولكن محمد أبو الذهب هزم الأمير حماد في معركة أسبوط عام ١٣٦٩ وزال دولة شيخ العرب حماد من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ حسب قول الجبرتي.

نخبة الصعيد تقاوم الحملة الفرنسية

تسجل روايات وتقارير علماء الحملة أن عريان مصر والقبائل العربية في الصعيد بصورة خاصة اشتبكوا تقريباً في جميع معارك المقاومة المسلحة. وكانت القوات التي تنصلي للجنود الفرنسيين من فرسان هوارا وبقية القبائل العربية في الصعيد (٢٢). فبجانب فرسان الماليك قام الصعيد الحملة الفرنسية في ٢٠ موقعة: متفرد وأسبوط والمنيا

وبنى سويف وطهطا وجرجا والبلينا وسهره وفرشوط. وأنبؤ... إلخ. وبجهد مقاومة نخبة القبائل العربية في الصعيد
فى إجهاد الحملة الفرنسية على التواجد المحدود فى حمايتى أسوان، والقصير وأن يحكم الصعيد باسم الفرنسيين أحد
أمرأه المماليك (المتحالف مع تلك النخبة) شرط أن يتعهد بقطع المزارع والجزية لهم (٢٣).

ولكن ما هى الأسباب التى جعلت نخبة القبائل العربية فى صعيد مصر قبل محمد على تهيم وتسيطر على
الصعيد؟ إن هناك أسبابا اقتصادية وفرت لهذه النخبة إمكانية استقلالها. عرفت مصر فى ظل الولاة الفاطميين
«القبالة» أو «الضمان» (استئجار حق الجباية للخراج) . وكان من ضمن من يقومون بهذه الأعمال مشايخ القبائل.
وحيثما ضعف النفوذ العربى فى الدولة المباسية تركت القبائل العربية العاصمة ومهنة الحرب إلى الزواعة، أو أنقطعوا
السلطات أراضى زراعية للقبيلة وليس للأفراد وتركزت مهمة تقسيم الأراضى على أبناء القبيلة لشيوخها. واحتفظت
القبائل البدوية بالكثير من سمات المشاحية، فالمنطقة التى تغطيها القبيلة ملك مشترك لأفرادها وإذا كانت أرضها
قلرا رمليا سبقت القطعان دون قيود، وإذا كانت أرضا خصبة استزوعوها بواسطة الفلاحين أو أسرى القبيلة وعبيدها
ومواليها وغنمها واقتسمت نتائجها بين عائلات القبيلة اقتساما عادلا. ساعد فى ذلك طبيعة الأراضى الزراعية من
جرجا شمالا حتى الشلال، حيث كانت مشاحا تسمى أراضى «أخساحة» (نظرا لرى المياه) يتم تقسيمها كل عام
ويكلف الفلاحين بزراعتها لمدة سنة واحدة دون إجهاد من خلال مشايخ القبائل الذين تعاملت معهم السلطات كمفتزين،
ونحول الالتزام إقليم جرجا من الأمير محمد الأحمسى الشريف زعيم القبائل العربية المجازية فى صعيد مصر فى حكم
الناصر بن بوقوق ١٢٠٠م إلى أمرأه قبيلة هواره الهمينية.

وخلف من وطأة نظم الالتزام فى الصعيد وجود صلة قرابة بين الفلاح والمفتزم، و لم يكن فلاح الوجه القبلى مرتبطا
بالأراضى (فلاح قرارى) مطلقا كان فلاح الوجه البحرى.

إن ملكية الأراضى (رتبة أو استقلال) حجر الزاوية فى فهم الأساس الاقتصادى للنخبة السياسية فى صعيد مصر
قبل محمد على. ولكن لماذا تدهور الدور السياسى المستقل لنخبة مشايخ القبائل العربية فى صعيد مصر فى ظل
العصر المملوكى والعثمانى، فلم يعودوا يطالبون بالحكم على مصر ولا يهدون أنهم أحق فيه من المماليك بل رضوا بأن
يصبحوا فى مرتبة الخلفاء للفريق المملوكى الذى تنازع السلطة المركزية، ولكنهم حافظوا طوال هذه الفترة على أن تكون
لهم قوات مسلحة خاصة بهم؟

صراع محمد على مع نخبة صعيد مصر

ذكرنا فى السابق أن شيوخ القبائل العربية فى الصعيد كانوا حلفاء الفريق المملوكى الذى يتنازع السلطة المركزية،
لذا فإنهم واجهوا سلطة محمد على ١٨٠٥ مع المماليك المتنازعين له، حيث كان للمماليك حكم الصعيد فى ظل الحملة
الفرنسية. ففهم عرب الفيوم الأبقى فى صراعه مع محمد على، وكان حلفاء الأبقى الذى حكم الصعيد حتى عام

١٨١٢ (سبع سنوات بعد تولية محمد علي الحكم).

وعملت سياسات محمد علي عدا تلك النخبة له بما أدى إلى اتهام قردات وانتفاضات شعبية في الصعيد. فقد قامت ثورة في ريف الصعيد ضد الجهاد والعساكر، وأحرقت الحكومة عدة قرى وقتلت سكانها ١٨١٢ (٢٤). حيث بدأ شيخ يدعى أحمد ولقب بالصالح ٤٠ ألف رجل ضد الحكومة وعين حاكماً من أتباعه، و بسط نفوذه على المنطقة الواقعة من جرجا شمالاً حتى أسوان لمدة سنتين ١٨٢٠ إلى ١٨٢١.

وترجم تاجر مصري اسمه ابن إدريس* انتفاضة شعبية سميت بالانتفاضة الملهودية امتدت من إسنا إلى قريشوط حيث أخذ جمره القصير لنفسه. بجانب قردات عشوائية قتل في إغراق فلاحى الصعيد محاصيلهم ١٨٣٠ احتجاجاً على احتكار محمد علي لتجارة المحاصيل. وكذلك أشعل عمال مصنع النسيج بأسسوط النار فيه عام ١٨٧٤.

الإجراءات التي قام بها محمد علي لترويض هذه النخبة

١- عين ابنه إبراهيم حاكماً للصعيد ١٨١٢ وتعامل مع الصعيد مثلما تعامل مع باقي البلدان التي ضمها إلى حكمه.

٢- ألغى الالتزام سنة ١٨٠٨ وصادر الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة القبائل العربية وشيوخها، ثم انقطع لها أسرته وخاصته وكبار موظفيه من أكراد وشرس وأقباط وشوام** . حيث كانت الأراضي الزراعية التي يملكها أسرة محمد علي وكبار موظفيها (والتي تم إقطاعها لهم) تقع في المناطق التي تقطنها القبائل العربية صاحبة النفوذ في السابق ، مثل أراضى البرنس يوسف كمال في نجع حادى (هوارا) وأراضى الفائرة السنية في إسنا وأسوان (الجعارفة والمطاعنات). أما أراضى خاصته فكانت في نطاق قبائل أولاد علي في المنيا وهوارا جنوب سوهاج (جرجا ويندار) كذلك أشرف سوهاج (الطارسة والشرعى... إلخ).

٣- كان محمد علي سياسياً ماهراً اكتشف أن الخصية القبلية والتمزام شيوخها للأراضى هي التي كانت تطلع الصعيد للتمرد في السابق فعمل على إيجاد نخبة جديدة موالية له ولأسرته من بعده، فلقى من نفوذ بعض الأسر (حزين، سميته، حيد النور، بطرس) وأزكى أسباب التنافس بين القبائل فشرع هوارا بيد من حديد وتحالف مع أشرف أحميم لمستعدوا نفوذهم.

* جد لأحد أفراد النخبة السياسية محافظة قنا شغل مقعد مجلس الشعب عدة مرات ممثلاً لنادية الأنصر، وله طريقة صوفية يمد أتباعها بالآلاف منتشرة في قرى قنا وأسوان والسودان.

** استولت ثورة يوليو على ٢٤٣ ألف فدان من الصعيد بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى يملك معظمها أفراد من الأسرة المالكة (محمد علي)، وأراضى أخرى كان يملكها كبار موظفي العهد الملكي، بطرس في أولاد طوق وديريس والبلينا وشالي في بنى سويف وتكلافي بهجورة، وسلطان والشرعى في المنيا.

٤- أنشأ جيشاً حديثاً بدلا من الجيش المملوكي المكون من جنود أجنبي في أوجاقات عثمانية أو يهود مملوكية، مدربا تدريباً حديثاً ومطابقة فيه النظم العسكرية العصرية وقادراً على قمع تمردات العشائر البدوية في صعيد مصر . حيث أصاب المجتمع القبلي في الصعيد التفكك والتحلل نتيجة تحول جزء منه إلى الاستقرار الزراعي بعد إصلاح الترع والمصارف في الصعيد وتقليد المشايخ الأحمديين وتوظيفهم في الجهاز الحكومي ، وأخيراً فتح محمد علي في تمرد نخبة الصعيد عما قلّقه من أسلحة وفرسان ، ولكن كان الاحتلال الإنجليزي لمصر هو الذي قضى على تسليح عربان الصعيد.

ثانيا - عناصر النخبة البرلمانية في صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩

أولاً: عناصر النخبة البرلمانية في قنا

مثل شمال قنا في مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كل من محمد أفندي أبو سعلی والشيخ أحمد خلف الله عمدة "هو" الهامى الهوارى وعلى أغا أبو يحيى. هؤلاء الثلاثة عمدة الأسر التي شكلت النخبة البرلمانية : آل سعلی، وهزاره الهامية شعب حمادى، وهزاره أولاد يحيى ودشنا . بعد ذلك يأتي قنبل بطون قبائل حوارة الشمال : الشيخ محمد عبد العال والشيخ محمد سلام حوارة أبو تشت (الوشوات)، وإبراهيم على أفندي حوارة دشنا الهلايش، ومحمد عمر أفندي (جد فهمى عمر البرلماني الحالي) هامى هوارى، في المجالس النهائية اللاحقة . أما جنوب قنا فيظهر قبله في الشيخ طابع سلامة ومتولى حزين. وهذه للمجالس وضمت خميرة للنخبة البرلمانية القادمة في قنا، سواء في مجالس ثورة ١٩١٩ أو مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانيا: النخبة البرلمانية في بقية الصعيد

أ- نخبة سوهاج

كان حميد أبو ستيت (عميد أسرة ستيت) نائبا عن البهتة في مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وأحمد حمادى (عمدة بلصورة) نائبا عن سوهاج، والشيخ عبد الرحمن عمدة طما ممثلا لها، وعبد الشهيد بطرس (٢٦) نائبا لبرديس ، ثم ظهرت أسرة عبد المنور لتمثيل جرجا ١٨٧٦، وظهرت بعد ذلك أسر النخبة البرلمانية الثالثة أبو رحاب وأبو كريمة في المنشأة عام ١٩٠٢. ثم بعد ذلك للهامة بأولاد إسماعيل (٢٧) والشيخ بأخميم (٢٨) ورشوان بأولاد طوق (٢٩) وعبد الآخر في طهطا ١٩١٤.

ب- نخبة أسوط

كان سليمان عبد العال نائبا في مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ عن ساحل سليم (جد السياسي محمد محمود باشا) وظهير محفوظ رشوان عمدة الخزانكة ممثلا لثقلوط في البرلمان عام ١٨٨١. ثم جاء ظهور عائلات خشية

والهلالى، فجاء على خشبة (قنار بندر أسبوط) فى الجمعية العمومية عام ١٨٨٥. والهلالى فى الجمعية ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وفى المجالس المتأخرة تظهر أسر دويس والكسان وريصا.

ج- نخبة النخبة

عين سلطان باشا عضوا فى مجلس شورى النواب ١٨٨٦. وإبراهيم الشريعى عمدة سمالوط ممثلا لسمالوط فى هذا المجلس، والتولى فى ملوى فى برلمان ١٩١٤، والسعدى بك وعبد الرزاق فى النخبة ١٨٨٣.

د- نخبة القوم

تيسير خليفة الهوارى* فى مجلس ١٨٦٦ وحمد الهاسل فى برلمان ١٩١٤ وظهور خاقت لال سيف النصر.

هـ- نخبة الجزيرة

عاصر أبا الزمر عمدة ناحية ممثل للجزيرة فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦، ثم يبدأ ظهور أسرة عزام وأبو حميلة والغالى فى باقى المجالس.

تجديد هيكل النخبة

بدأت مشاركة عائلات غير النخبة التقليدية السابقة على محمد على. وهى نخب عائلات وليست نخب قبائل، ومنها العائلات القبطية والعائلات غير العربية.

[- النخبة القبطية والشامية: **]

التحديث الذى أجراه على مصر محمد على استلزم زيادة استخلف كرادل إدارية لتولى أعمال السجلات والكتابة الإدارية والتجارة، وكان الأكهاط فى مصر يحتكرون تلك الأعمال ويشاركون فيها المسيحيون الشراف والجماليات الأجنبية الأفريقية أو المشرقية الشرقيين والأكراد والأرمن.

من هنا نفهم ظهور أسماء بطرس وحكيم وعبد النور فى سوحاج كأفراد فى النخبة السياسية، وعبد قنا (لسيب للعلم الجوهري، مناس المعلم يعقوب فى تولى الوظائف الإدارية العليا). وأدى زيادة نفوذ الطبقة الوسطى فى تولى وظائف جهاز الدولة الحديثة لظهور العائلات المسيحية فى أسبوط (دويس والكسان وريصا.... إلخ). وفى بنى سويف كانت النخبة القبطية فى أسرة خالى التى لعب أفرادها دوراً هاماً فى تحديث محمد على.

* حواره اليوم أقرب حواره لنا وسوحاج نظرا لأن الحكام للمالك كانوا حينها يتنصره خوفاً للجنوب يستمرن بهارة بحرى وحرارة اليوم فى وجههم لتلصصت السلطة.

** من التغيرات الشرقية أن يحاط الحكام بمسوعات من الأجناب والعلميين للاستهانة بهم فى إدارة شئون الدولة. والدولة القبطية استعانت بالأكراد فى تولى وظائف الجبهة وظهور المعلم خالى فى إدارة شئون محمد على وسياسة القبطية المسحة للمعلم خالى أدار شئون محمد على للحاسة التجارية.

ب- عناصر من هير الأشراف والقبائل العربية:

في عناصر تنتمي إلى عائلات تسكن مدن الصعيد مثل عائلة حزين في بندر إسنا، وعائلة سحلي في قرشوط والشرعى في سمالوط. وهي نتيجة طبيعية لإرادة سلطة محمد علي في إخضاع نفوذ القبائل العربية المتمردة على حكمه : حزين لمواجهة القبائل العربية المطاعنات والمعايد في إسنا وأرمنت، وسحلي لمواجهة قبائل الهوارة (الهامية) في الأساس، ووجاتو (محمد ألقندى بجاتو جندى ترقى لرتبة ضابط في جيش محمد علي في السودان) لمواجهة نفوذ هواراة أولاد يحيى والباليش في دشنا، وسعتيت في اليلينا للقضاء على نفوذ هواراة اليلينا وجرجا (بندلر، عمر عبد العزيز الهوارى)*

ج- التغييرات التي طرأت على النخبة السابقة:

كانت النخبة التقليدية عن التمرد وقبيلت مشروعية سلطة محمد علي بعد أن نهبت سياسته في إخضاعها . ومن عناصر تلك السياسة نجاح محمد علي في تهديد هؤلاء من أسلحتهم بعد أن جردهم من نفوذهم الاقتصادي فقبلوا مشاركة الآخرين في اقتسام السلطة والثروة السياسية، وأزكت السلطة ثيرانا للنافسة بين عناصر تلك النخبة بمساعدة طرف ضد الآخر واستقدام أسرة محمد علي شريف مكة "طالب" بعد سقوط الحكم الامبراطوري إلى قنا وإقطاعه هو قبيلته أراضي شاسعة في بندر ومركز قنا لإخضاع نفوذ قبيلة حمارة العربية جندوا، وكذلك مناصرة هواراة دشنا وهواراة حميدات في قنا.

وقد حارب نفوذ آل الشريف أحفاد الأمير الأغصمى بمساعدة أعراب أبو كريشة وأبو دياب في جرجا والمنشأة وأغصم، ومشاركة أسر أبي رحاب وأبو كريشة الشريف في النفوذ في سوهاج. وبدلا من هيمنة الهامية على هواراة الشمال قلصت النخبة مكانا لمعالي بطون الهوارة (مثل محمد عبد العال بك) من هواراة أبو تشت.

ثلاثا - النخبة البرلمانية (١٩١٩-١٩٥٢)

شهدت الفترة السابقة على ثورة سنة ١٩١٩ عدة أشكال نيابية اختير أعضاؤها بالتعيين ولكن بعد ثورة سنة ١٩١٩ أصبح اختيار أعضاء المجالس النيابية بالانتخاب. وبلغت المجالس النيابية في الفترة ١٩-١٩٥٢ عشرة مجالس (٣٠).

حيث توفر لدينا معلومات وبيانات عن أسماء أعضاء ٧ مجالس نيابية منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٨، وكثير الحصول على معلومات عن برلمان سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥، وحلتا الانتخابات السياسية لنواب الصعيد في برلمان ١٩٥٠. اخترنا المجالس النيابية السبعة المتوفرة عنها بيانات هيئة البحث ونظراً لأهميتها على مجالس تم اختيار

* أمير قبائل هواراة في عصر الدولة المملوكية وله محاولات للاستقلال.

أعضائها بدون تدخل حكومي وتتواءم ، وأيضاً اشتملت مجالس شباب اختيار أعضائها التدخل السافر في الانتخابات ، انتهى بذلك تصبح هيئة مناسبة لتقديم صورة حقيقية عن التمثيل البرلمانية في الصعيد مصر في المجالس النيابية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . وأعدنا قراة تحليلية للاتسمات السياسية لنواب الصعيد في مجلس سنة ١٩٥٠ تساعدنا على فهم طبيعة الاتسمات السياسية لمائلات التمثيل.

تحليل عام لمائلات التمثيل

أ-تركيب التمثيل

احتكرت ٢١ عائلة (٣١) التمثيل النيابي للصعيد بخلاف محافظة قنا حيث احتكرت ٥ عائلات تمثيلها النيابي (٣٢) . بينما وفقاً لما جاء في تحليل مجلة روز اليوسف عن نتائج انتخابات مجلس ١٩٥٠ فإن هناك حوالي ٣١ عائلة احتكرت العمل البرلماني في مصر.

ب-الاتسمات السياسية لمائلات التمثيل

١- عائلات التمثيل الأساسية وفدية اختفت من مجلس ١٩٢٩ (مجلس صدقي الشهير حينما قاطع الوفد هذا المجلس). كان عدد نواب الصعيد الوفديين ٥٨ عضواً في مجلس ١٩٥٠ من ١٢٤ عضواً على مستوى مصر. ولكن هذه النسبة كانت ضئيلة بالنسبة لتمثيل الوفد في هذا المجلس، حيث كان عدد نواب الوفد ٢٢٨ عضواً من ٣٥٠ عضواً.

٢- انتماء بعض نواب الصعيد لأحزاب الأقلية حيث بلغ نواب الصعيد من الأحرار الدستوريين ١٦ نائباً من ٢٦ نائباً في مجلس ١٩٥٠ . يرجع ذلك لأن قيادات الأحرار الدستوريين كانت من التمثيل البرلمانية الصعيدية محمد محمود باشا في أسبوط ، هارون أبو سحلي في قنا ... إلخ. وكذلك انتمى بعض نواب الصعيد للمسيحيين حيث كان عددهم في مجلس ١٩٥٠ ثمانية عشر عضواً من ثمانية وعشرين عضواً على المستوى القومي.

ج-توسع التمثيل

- ١- أضافت مجالس التوزيع مائلات للتمثيل البرلمانية في الصعيد عامر في سمالوط ووالى في الفيوم.
- ٢- بينما أدت زيادة المقاعد المخصصة للصعيد لدخول مائلات جديدة مثل كيكلي في ديروط والدرى في قنا وسيف النصر في الفيوم وروحاى وأبو كرشة في المنيا.
- ٣- ولكن التوسع الصلب على زيادة عدد عائلات التمثيل النيابية ، فبدلاً من اقتصرها على خالي وعيد الثور وطرير أخيف إليها الكسان والهاياط وواصف (٣٣) .

جدول (١)

بيان يتواجد عائلات النخبة في الصعيد *

الرقم المسلسل	العائلة	الألقاب	التواجد البركاني	ملاحظات
١	القبائلي	العلمة	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	في بعض الجبال
٢	الشرعي	سمالوط	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	أقل وأكثر من نائب
٣	قرقي	ديروت	١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٤	كركلي	//	١٩٢٨	
٥	خشيبة	بنتر أسيرت	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ٢٤	
٦	الحرم بك	بني منار	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
٧	السمدي	المنيرة	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٤	أكثر من ملحد
٨	حمادي	سورجج	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ٢٤	أكثر من ملحد
٩	أبور رحاب	للشابة	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٤	
١٠	عبد النور	جرجا	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
١١	الشريف	أخميم	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	أكثر من ملحد
١٢	عبد الآخر	طهطا	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٦، ٢٤	
١٣	أبو ستيت	الباينة	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٤	
١٤	بطرس	برديس	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
١٥	رشوان مطوط	منطوط	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
١٦	الزمر	إمباية	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ٢٤	
١٧	عزام	البدوين	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٦، ٢٤	
١٨	دوس	أسيرت	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
١٩	محمد محمود سليمان	ساحل سليم	١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٢٩، ٢٤	معتقل
٢٠	الحياط	أسيرت	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٤	
٢١	رشوان	أولاد طوم	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٢	عبد الرحمن	طسا	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٣	عبد الرزق	الغيا	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	
٢٤	عاصم	سمالوط	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	أكثر من ملحد
٢٥	الهاصل	القوم	١٩٢٨، ١٩٣٥، ٢٩، ٢٦، ٢٤	

* استعملنا عائلات قنا لأننا ألفدنا لها جدول آخر رقم (٣).

جدول (٢)
الانتخابات السياسية لنواب
الصعيد في مجلس ١٩٥٠

المحافظة	ولد	دستوريين	معتدين	مستقلين	ملاحظات
أسوان	٣	١	-		أصبحت سوهاج
قنا	١٠	٣	٣		
جرجا	١٣	٢	٤		
أسيوط	١٠	٧	٤		
المنيا	٥	١	٥		
الفيوم	٧	٢	-		
بنى سويف	١٠	-	٢		
إجمالي نواب الصعيد	٥٨	١٦	١٨	*١٤	١٢٤ بنواب الجهينة
إجمالي مصر	٢٢٨	٢٦	٢٨	٣٠	٣١٢

* ١٤ نائبا مستقلا لم يترك توزيعهم على محافظات الصعيد.

جدول (٣)

بيان توزيع مقاعد وأفراد

التخبة لى شمال قنا

العائلة	المقاعد	عدد أفراد التخبة	الدائرة
هواره الهمامية	٨	٤	الرئيسية
هواره دشنا	٤	٢	دشنا / أولاد عمرو
هواره أبوتشت	٩	٥	أبو شوشة / بخانص
هواره	٢١	١١	
أشراف	٣	٢	دشنا / أولاد عمرو
سحلى	٧	٣	فرشوط
أقباط	١	١	
فئات أخرى	٣	٢	
الإجمالي	٣٥	١٨	

تكملة تحليلية

أ) بالنسبة للمقاعد

١- بقى للهواره والأشراف، أى التخبة السابقة، ٢٤ مقعداً أى حوالى ٧٠٪ من المقاعد.

٢- نصيب آل أبو سحلى ٧ مقاعد بنسبة ٢٠٪.

٣- الأقباط والفئات الأخرى ٤ مقاعد بنسبة ١٠٪ تقريباً.

ب) بالنسبة لأفراد التخبة استحوذ الهواره والأشراف على ٣/٧ عدد أفراد التخبة بينما بقيت الفئات بما فيها آل

سحلى ٣/١ عدد الأفراد.

جندول (٤)

يومان أفراد النخبة في شمال قنا

أ- دوران الهمامية (الفائزة الرئيسة مع حمادى)

- ١- عيد الستار حسن عمران من ١٩٧٤ حتى ١٩٣٥ امتدادا للشيخ محمد.
- ٢- همام أحمد خلف الله أحمد خلف عضو مجلس شورى النواب ١٨٩٦
- ٣- محمد أحمد عمر ١٩٣٨ (جد نهى عمر عضو مجلس الشعب الحالي).
- ٤- عيد الرهاى محمد سليم ١٩٣٨

ب- هوارى دهنا

- ٥- حسن محمد الركيل ٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، امتداد على أشا يحيى
- ٦- إبراهيم حسن محمد السيد ١٩٣٥

ج- هوارى نور تفت (أبرهوشة / يفتان / الرهوشة)

- ٧- محمد عبد العال بك ١٩٢٤
- ٨- عيد الخليم أحمد سليم ٢٦، ٢٨، ١٩٣٥ / هم لعضو مجلس الشورى الحالي.
- ٩- توفيق محمد خليفة ١٩٢٥.
- ١٠- محمد إبراهيم بربرى القلبي ١٩٣٨ (دائرة يفتان).
- ١١- أحمد على الرئيس ١٩٣٨.
- د- بيت أبو سحلى
- ١٢- هارون سليم أبو سحلى ٢٤، ٢٦ ثم وكيل لإدارة الأمن العام.
- ١٣- يحيى سليم أبو سحلى ٢٩، ١٩٣١.
- ١٤- عيد الفتاح محمود أبو سحلى ١٩٣٥، ١٩٣٨. امتداد محمد أنثلى أبو سحلى عضو مجلس شورى ١٨٩٦.

هـ- أشراف قنا (من دائرة أولاد عمرو دهنا)

- ١٥- عمر أحمد حامد بك ٣٠، ١٩٣٥.
- ١٦- مهنا بك ١٩٣٨.

و- فئات أخرى

- ١٧- توكلا باشا ١٩٢٤
- ١٨- حافظ الكحل ١٩٢٥

ونحاول الآن تحليل النخبة العراقية لحافظة قنا خلال الفترة ما بين توري سنة ١٩١٩ و ١٩٥٢:

* تركيب النخبة (الشمال*) :

١ - ١٨ نائباً لشغل ٣٥ مقعداً.

٢ - خمسة نواب أعضاء في ثلاثة مجالس.

٣ - ثلاثة نواب أعضاء في مجلسين.

٤ - عشرة نواب أعضاء لمجلس واحد.

واحتفظت عائلات النخبة السابقة بموضوعة تلك المجالس:

أ/ حوارة الهمامية (الرئيسية) .

ب/ حوارة البلايش وأولاد يحيى (دشنا) .

ج/ أشراف قنا .

د/ أسرة أبو سحلي لتمثيل فرشوط .

أما تركيب النخبة في جنوب قنا:

احتفظت أسرة حزين بتمثيل إسنا . وظهر لشبل قبطي ملحوظ (أربعة مقاعد في برلمان ١٩٢٤) . وظهر أسرتي

العماري والمنديسى والشيخ محمد محمود القوصي.

* الانتماء السياسي لتلك النخبة:

انتمى نواب الهوارة والأشراف والأقباط لحزب الوفد . بينما كان انتماء أسرتي سحلي وحزين لأحزاب الأقلية . وكان

انتماء العناصر التي تتألف النخبة التقليدية في قبائل حوارة والأشراف لأحزاب الأقلية أيضاً .

* توسيع النخبة :

أدت زيادة المقاعد المخصصة لقنا للسماح بدخول عناصر جديدة حيث كانت تشغل بها نواب . اثنين من الشمال

واثنين من الجنوب (إسنا) ، أصبحت في مجلس ١٩٢٤ أربعة عشر مقعداً مما أدى لتوسيع النخبة بزيادة أفرادها في

الشمال من بطون قبائل حوارة (حوارة أبو تشت) غير الممثلة في السابق . أما في الجنوب فبرزت النخبة القبطية وبعض

العائلات الأخرى .

* الاستمرار:

استمرار أبناء وأحفاد عناصر النخبة القديمة في التواجد : أحفاد محمد أبو سحلي في فرشوط وأحفاد خلف الله

الهمامي في الرئيسية وأحفاد علي أفغا يحيى في دشنا واستمرار متولي حزين في إسنا وكبريات الأشراف بقنا .

* النخبة الجديدة:

تشمل نخبة نواب الأقباط ونواب بطون حوارة الشمال وبعض عائلات الجنوب وبعض المهنيين (وقرر ثورة ١٩١٩) .

* شمال قنا يمثل وحدة تحليل لتجانس سكانها العراقي . حيث يقطن فيه قبائل الهوارة والأشراف وعدد من

القبائل العربية الأخرى يبدأ من قنا جنوباً إلى أبو تشت شمالاً .

أولاً: نواب الأقباط:

لم يكن للأقباط تمثيل في النخبة السابقة. ظهر تمثيلهم في برلمان سنة ١٩٢٤ (برلمان الثورة) بخمسة نواب هم :
وليوم مكرم عبيد قنا، تكللا بك نجع حمادى، ذكرى القديس المطامنة، أندراوس بك الأقصر، الطيب كامل قوص
ونقاد. بعضهم استمر في التواجد في المجالس التالية والعض الآخر اختفى وتسطيع القول إن كلا من أندراوس باشا
وتكللا بك كان تواجدهما البرلماني يرجع لنفوة هما الإقطاعي(*) . ولكن مكرم عبيد وكامل يرجع تواجدهما لكونهما
وقديين ، أما ذكرى قديس فيرجع تواجده البرلماني لكونه موظف الدائرة السنوية في الكيمان، ولكن المناخ الديمقراطي
الذى ساد بعد ثورة ١٩١٩ يعتبر من أهم العوامل التى أدت إلى ظهور هذه النخبة القبطية.

ثانياً: نواب بطون هواوة غير الممثلة في النخبة القديمة:

أدت زيادة عدد الدوائر الانتخابية في قنا لظهور عدة دوائر جديدة منها ، هي دائرة أبو شوشة ودائرة بغنسى،
والدائرتان ناخبرهما من هواوة أبو تشت،ولذا شغل نخبة هواوة أبو تشت ٩ مقاعد، بينما كان تواجدهم في السابق
محدودا وظهر في بداية القرن العشرين في عايد بك.

ثالثاً: نواب القضاة الآخرين:

تشمل نواب عائلات ظهرت مع الانقلابات الدستورية مثل عائلة العمارى في الأقصر ، أو عائلات وفضت أن تقل
هواؤها النخبة القبطية مثل آل الشيخ في قوص.
ولكن إذا كان الأئندبة والمهنيون وأعيان الريف هم وقود ثورة ١٩١٩ ، فإن تمثيلهم السياسيين شغلوا مقاعد في
النخبة ، وأبرز مثال على ذلك القطب الرفدى في نجع حمادى حافظ الكحلوى عضو مجلس ١٩٢٥.

(*) يمتلك تكللا بك الأقال من الأئندبة بيهجورة في نجع حمادى ويملك أيضا أندراوس باشا عدة آلاف من
الأئندة في الأقصر.

رابعاً - النخبة البرلمانية في الصعيد بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

بلغ عدد التشكيلات في عهد الثورة عشرة مجالس نيابية (٣٤) تم انتخاب أعضائها بالانتخاب المباشر القروي ماعدا ٨٤ و ١٩٨٧ حيث أجريت انتخاباتهما وفق نظام القوائم الحزبية النسبية.

أ/الاتحاد السياسي:

انتمى شالبيه أعضاء تلك المجالس للتنظيمات السياسية الحكومية (هيئة التحرير/ الاتحاد القومي / الاتحاد الاشتراكي) ثم بعد الأخذ بنظام تمديد الأحزاب سنة ١٩٧٦ انتمت أغلبية أعضاء المجالس التالية للأحزاب الحكومية حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي. وانتمت تلك المجالس لثلاثة عهود: عهد الثورة (العهد الناصري) وفترة السادات والفترة الحالية.

في العهد الناصري قامت سلطة يوليو بإجراءات اقتصادية واجتماعية لتقليص نفوذ العائلات القديية، فتمثلت في صدور قوانين الإصلاح الزراعي لتحديد ملكية الأراضي الزراعية وإجراء بعض التأميمات، وفي عام ١٩٦٤ تطبيق مبدأ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجالس التشريعية.

وكانت صورة النخبة البرلمانية قبل يوليو ١٩٥٢ كما رسمتها مجلة روز اليوسف في تعليقها على نتائج انتخابات ١٩٥٠ ، حيث سيطرت ٣١ أسرة على الحياة النيابية في مصر ، منها ١٣ أسرة يمثلها نائبان وأربع أسر يمثلها ثلاثة نواب وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، بجانب وجود ١٩ أسرة ممثلة في مجلس النواب والشورى ، عشر أسر منها تمثل بعضيون و٦ أسر بثلاثة أعضاء وأسرتين بأربعة أعضاء وأسرتين بستة نواب .

ب/ النخبة الجديدة:

شاركت العائلات القديية السابق ذكرها بعض العناصر الجديدة التي يمكن أن نطلق عليها نخبة يوليوية (نسبة ليوليو ١٩٥٢) مثل عامر ومكادي ومحمد عثمان اسماعيل، وإيهاب مقلد وفوزي العمدة ، ومشالي، ونصار والفول. وكان حيزم الأقباط في النخبة الجديدة قليلا فمثل في نائب للمراغة صبحي سلیمان ونائب صفا جوميل جرجسي.

تركيب النخبة:

استمر نفوذ معظم العائلات القديية لنخبة البرلمان ، حيث تراجعت في المجالس التشريعية لثورة يوليو (٣٥) بينما اختفت النخب القبطية (الخياط والكسان وريسا وعبد النور ويطرس وعبيد). وما يؤكد على ذلك ما جاء على رسالة الدكتوراه غير المنشورة بكلية الاقتصاد للدكتور سيد عبد المطلب المشاركة السياسية في مصر" أن ٥٩ عضوا حازوا على عدد مقاعد يبلغ ٨٩ مقعدا لمحاكمات المتنا وأسيوط وقنا (مجالس الثورة حتى ١٩٧٦). فمثلا احتفظ الدكتور اسماعيل معزوق بعضوية ٥ مجالس (٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٦) عن بئر قنا حتى وفاته (استمرار نفوذ أشراف قنا).

- ١٦- محمد أمين عيسى عضو مجلس ١٩٨٤ عن الحزب الوطني (أخوه محامى عام محافظة قنا ١٩٨٤ / نخبه جديده) .
- ١٧- أحمد عيسى عضو مجلس ٧١ ، ١٩٧٩ ابن الشيخ محمد عيسى عضو مجلس الشورى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (خضع لقوانين الحراسة/ نخبه تقليدية).
- ١٨- عبد الهلوى أحمد الأمين عضو مجلس ١٩٧٦ ، ١٩٦٤ وحاول تشكيل قبيلة واحدة تضم كل السكان غير المتدين لقبائل الهوارة الثلاث المشهورة (الروشيات / السماننة/ التليعات).
- ١٩- فاروق الدربى عضو مجلس ١٩٧٦ ، ١٩٦٩ ابن أخ عضو مجلس ١٩٣٨ ، يعمل بالخارجية.
- ٢٠- محمد على إسماعيل عضو مجلس ١٩٦٩ ، مقاول أنفار.
- ٢١- أحمد أنور توفيق عضو مجلس ١٩٦٤ ، اختفى بعد ذلك عن العمل العام.
- ٢٢- على عبد العزيز عضو مجلس ١٩٥٧ ، ابن عم عضو المجلس عبد الحليم محمد سليم ٢٦ ، ١٩٣٥ وابنة عضو مجلس شورى حاليا.
- ٢٣- مصطفى سباق سليمان عضو مجلس ١٩٥٧ ونائب - ١٩٥٠ ، عم عضو مجلس الشورى الحالي.
- آل أبو سحلى
- ٢٤- محمد بركات أبو سحلى (رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن جنوب الصعيد) عضو مجالس ٨٤ وطنى ، و ٧٦ عن حزب مصر ، و ١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكي.
- ٢٥- محمده عبد الفتاح أبو سحلى عضو مجلس ١٩٧٩ ، أخوه أنور أبو سحلى وزير العدل سنة ١٩٧٩ ، ووالده عضو مجالس ما قبل ٢٣ يوليو وخضعت أسرته للحراسة.
- ٢٦- عبد الحميد هارون أبو سحلى عضو مجلس ٥٧ ، ١٩٦٤ ، تولى وأكمل أخوه عبد العزيز أبو سحلى المداء ، والده هارون أبو سحلى أبرز قيادات حزب الأحرار المستوريين قبل يوليو ١٩٥٢ وعضو مجلس لوابد.

ب- النخبه الفرديه الجديده

- ٢٧- اللواء عبد المنعم عروش عضو مجلس ٩٠ ، ١٩٨٧ عن دائرة مشتا وأمين الحزب الوطنى الحالى فى قنا ، عمل مديرا لمباحث أمن القولة بأسسوط وسكرتيرا عاما لمحافظة قنا.
- ٢٨- عبد الرحيم القول عضو مجالس ٩٠ ، ٨٤ ، ٨٧ عن الوطنى ، ٧٩ ، ٧٦ عن حزب مصر ، ١٩٧١ عن الاتحاد الاشتراكي (كان موظفا صغيرا فى مركز شرطة جمع حمادى قبل أن يصبح عضوا لمجلس الشعب/ نخبه جديده ساداتيه / جمع حمادى).

٢٩- فايز أبو الرغما عضو مجالس ٩٠، ٧٩، ١٩٧١ عن الحزب الوطني وحزب مصر العربي (أحد ست لواب أجريت معهم انتخابات بسبب هجرة المختبرات / دشنا).

٣٠- اسماعيل الشعيبي عضو مجلس ١٩٩٠ و ١٩٨٧.

٣١- محمد عبد النبي الشميتي عضو مجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧٦، ٦٩، ٦٤، ١٩٥٧ وبعد وفاته شغل مقعده ابن عمه في الانتخابات التكميلية للدائرة (وطني / حزب مصر / اتحاد اشتراكي / اتحاد قومي / هيئة تحرير) وهو مقاليد أنفار لصالح التراحيل.

٣٢- فؤاد أبو زيد عضو مجالس ٧٦، ٧١، ٦٩، ٥٧، عن دائرة دشنا، عضو مجلس شورى حاليا ولعدة مرات.

٣٣- إبراهيم القاضى عضو مجلس ٧١، ١٩٦٤ (عن دائرة فرشوط / مأمور خرابك).

٣٤- عبد المتصف ثابت عضو مجلس ١٩٧١ عن الدائرة الرئيسية (عمدة إحدى قرى نجع حمادى).

جداول (٦)

بيان توزيع أعداد المقاعد

عناصر التسمية	المقاعد	أفراد التسمية	الدائرة
هواره الهمامية	٩	٦	الرئيسية / نجع حمادى
هواره الهلايش	٩	٣	دشنا
هواره أولاد نجيم	٥	٢	فرشوط / نجع حمادى
هواره أبو تشت وحلفاوه	١٦	١٧	أبو تشت
	٢٩	٢٣	
آل سحلى	٦	٣	(فرشوط / نجع حمادى
فئات أخرى	٢٧	٨	أربعة دوائر سبق ذكرها
أقباط	-	-	تسمية جديدة).
الإجمالى	٧٢	٣٤	

نتائج:

- أ- نصيب الهزارة ٣٩ مقعداً أى حوالى ٥٥٪.
- ب- نصيب بيت أبو سحلى ٦ مقاعد حوالى ١٠٪.
- ج- النخبة الجديدة ٢٧ مقعداً حوالى ٣٥٪.

المجالس النخبية لنا:

أ- تركيبة النخبة

زاد عدد عناصرها إلى ٣٤ بسبب زيادة المقاعد المخصصة لشمال قنا (٧٢ مقعد بدلاً من ٣٥ مقعداً قبل ثورة يوليو) منهم ١٤ عضواً من النخبة التقليدية وعشرون نخبة جديدة:

١- شغل عشرة نواب عضوية أكثر من ثلاث مجالس نيابية أحدهما محمد عبد التنى الشعبى الذى ظل عضواً حتى وفاته فى ٧ مجالس ، والثانى عبد الرحيم الفول وهو عضو فى مجالس منذ ١٩٧١ وحتى الآن، والثالث جمع بين عضويتى مجلس الشعب ومجلس الشورى (فؤاد أبو زيد) حيث ترك مجلس الشعب ليشغل عضوية مجلس الشورى. وإجمالاً ما شغلوا من مقاعد ٤١ مقعداً من ٧٢ مقعداً.

- ٢- شغل ثمانية نواب عضوية مجلسين من المجالس النيابية العشرة حيث شغلوا ١٦ مقعداً .
- ٣- بينما حصل باقى النخبة وعددهم ١٦ نائباً على بقية المقاعد.

الاتصاف السياسي لهذه النخبة

انتمى أغلبية أفراد النخبة للتظيمات السياسية الحكومية ماعدا اثنين مقل الوفد بعد عودة الوفد أحدهما استرده الوطنى مرة ثانية (أحمد فخرى قنديل) والآخر استمر على وفديته.

التغيرات التى طرأت على النخبة

- أدت زيادة المقاعد لدخول عناصر جديدة للنخبة بخلاف امتدادات النخبة التقليدية . فقبل ذلك فى ٨ نواب شغلوا ٢٧ مقعداً . هذه المجموعة شكلت عنصر الاستمرار لأنها نخبة أفراد وليست نخبة عائلات . أما التغير الذى طرأ على النخبة التقليدية فكان:
- حصلت هزارة الهامامية (الرئيسية) على ٥٠٪ من مقاعد الدائرة الرئيسية بدلاً من استحوادها على جميع المقاعد قبل ٢٣ يوليو.
 - وكذلك حصل آل أبو سحلى على ٣٣٪ من مقاعد دائرة فرشوط بينما كانوا يشغلون ١٠٠٪ من مقاعد دائرة فرشوط قبل الثورة.

قدمت النخبة التقليدية عناصر ملائمة للتغيرات الجديدة. فظهر في نخبة الهمامية نائبان نخر جديدة ونخبة هواردة دشنا نائب جديد بجانب نائب يوليوي (مختار عثمان) ، ووجدت قبيلة أولاد نخر مكانا لها وسط قبائل هواردة بعد الثورة، حيث حصلت على ٥ مقاعد شغل ٤ مقاعد منها أحمر فخرى قنديل ابن ثورة يوليوي، أما أسرة سحلي فقادها جناح كبار الموظفين وتوارى نفوذ كبار الملاي لفترة المستعنيات.

النخبة الجديدة

تتكون من ٢٠ عنصرا من ٣٤ عنصرا تكون النخبة البرلمانية ، منهم ٨ أشخاص غير منتخبي لقبائل محددة.

أما باقي النخبة الجديدة (١٢ نائبا) فانتموا لهم العائلي للنخبة التقليدية ولكنهم يمثلون عن صغر الطبقة الوسطى في ظل الثورة. منهم نائبان عمدة يثلان الفلاحين حسب تعريفات الثورة، ونائبا مقاولا أنصار. وبذلك حافظت نخبة ما قبل يوليوي على تواجدتها دون احتكار وهيمنة بجانب نخر جديدة تنتمي ليوليوي / للسادات (الفساد).

• نخبة جنوب قنا

احتفظت النخبة السابقة بتواجدها وخاصة نخبة أشراف قنا (٣ مقاعد من ٤ مقاعد مخصصه لائترتي مركز ويندر قنا) واستعمر تواجد آل حزين والعماري وآل الشيخ في إسنا والأقصر وقصر وغاب نواب الأقباط عن مجالس الثورة.

ومن حيث الانتماء السياسي انتمى معظم أعضاء مجالس ما بعد ٢٣ يوليو للتنظيماء والأحزاب الحكومية فيها عدا أربعة نواب للمعارضة منهم ٣ نواب انتموا للوقد ٨٤، ٨٧ (طاهر حزي وتاج الدين ياسين الشريف والشيخ محمد محمود الحجازي) أما النائب الرابع فانتمى لحزب العم سنة ٨٧ من مطاعنات إسنا.

جدول (٧)
النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو وبعدها
(شمال قنا)

ملاحظات	مجالس قبل الثورة			مجالس بعد الثورة			ملاحظات النخبة	
	نسبة التمثيل	عدد الأفراد	عدد للتقاعد	نسبة التمثيل	عدد الأفراد	عدد للتقاعد		
أولاد يحيى	٤٠٪	٢	٩	٤٠٪	٢	٤	دخنا	
حرارة	٣٠٪	٢	٩	٣٠٪	٢	٣	حرارة	
فئات أخرى	٣٠٪	٢		٣٠٪	٢	٣	فئات أخرى	
إشراف							إشراف	
الرئيسية	٨٩٪	٤	٩	٨٩٪	٤	٨	الرئيسية	
فئات أخرى	-	-	٩	-	-	-	فئات أخرى	
أقارب	١١٪	١	-	١١٪	١	-	أقارب	
فريوط آل سحلي	١٠٠٪	٣	٩	١٠٠٪	٣	٧	فريوط	
حرارة النخبة	-	-	٥	-	-	-	حرارة النخبة	
فئات أخرى	-	-	٩	-	-	-	فئات أخرى	
أهل	٢٣٪	١	٣	٢٣٪	١	٣	أهل	
الفرحات	٥٥٪	٣	٥	٥٥٪	٣	٥	الفرحات	
السماعة	-	-	١	-	-	-	السماعة	
حلفاء سماعة	-	-	١	-	-	-	حلفاء سماعة	
حرارة	١٢٪	١	٣	١٢٪	١	٣	حرارة	
حلفاء قلهات	-	-	١	-	-	-	حلفاء قلهات	
حلفاء وفرحات	-	-	٣	-	-	-	حلفاء وفرحات	
إجمالي النخبة	-	١٩	٧٣	-	١٩	٣٤	إجمالي النخبة	

الهوامش

- ١- موسكا ، الطبعة الخامسة.
- ٢- ياريس ، الصادرة والمجتمع ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨ ، ترجمة محمد الجوهري ، ص ٦.
- ٣- محمد الجوهري ، البناء السياسي في ريف مصر ، دار المعارف ، ص ٤٧١.
- ٤- النافذة المستوية تلك الآلاف من الألفه الزراعية في كسان استا ، لثيا ونى سوف واقطع محمد على لرفاعة الطهطاوى الآلاف من الألفه ... طهطا ... إلخ.
- ٥- نفس المرجع السابق.
- ٦- محمد صبحى خليل ، تاريخ الحياة النباتية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كتاب صغير من أهم الكتب التي اجتمعت بتريق الحياة النباتية والتي ظهرت في الفترة قبل ١٩٤٧.
- ٧- عزه وهى ، برلمان ، ١٩٥٠ ، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ٨- جاء في تقسيم الدوائر للكورة في ظل الأتراك العثمانية ١٩٨٤ تقسيم كذا لثلاثين ، أولا في جنوب ومقرها بنتر كذا والقالية في شمال ومقرها نجح حمادى وتشمل كذا ونجح حمادى وباريد وأبو تشت. جاء كذا التقسيم ملامتا خريطة التواجد القبلى والمقالى حيث يقطن حارة كذا شمالها وأحراف كذا جنوبها.
- ٩- المصدر ، ١٩٩٣/٤/١٦.
- ١٠- إبراهيم أحمد ، الجغرافيا ، جوش الكيل ، معهد الدراسات العربية ص ٧٢.
- ١١- الملاحظات التي خضعت لترازين الإصلاح الزراعى في الصعيد أراضي الأسرة الحاكمة الرئيس يوسف كمال في فرع حمادى وأرمت (كذا) وأراضي الفاترة الستة وبعض الأسر القبطية مثل بطرس في أولاد طوق (سراج) وديس والكسان والمقالى في أسيرط.
- ١٢- مجموعة باحثين ، المسألة القلاية والزراعية في مصر ، مركز البحوث العربية ص ١٠١.
- ١٣- سيد عبد المطلب المشاركة السياسية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ١٤- يرجع بعض التواجد العربى في الصعيد إلى ما قبل الفتح الإسلامى ، ولكن الثابت أنه منذ خضعت النوبة العربى في الدولة العباسية هجرت بعض القبائل العربية للصعيد فاستقرت فيه قبائل جهينة مع الدولة الفاطمية واستقرت قبائل حوارة ونى سليم الصعيد (صحبى) وحيدة ، المسألة المصرية ، مذكورى ، طبعة متقطعة.
- ١٥- د. لطفى عبد الحميد ، الصعيد في حكم شيخ العرب همام ، دار المعارف.
- ١٦- ابن قتيبة: تاريخ الخلفاء الراشدين.
- ١٧- خطط للترقى.
- ١٨- لطفى السيد ، القبائل العربية في مصر.
- ١٩- معركة بين قبيلة عربى قريش وسلاطين السالك ، المصدر السابق.
- ٢٠- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى ، دار الخلفاء.
- ٢١- لويس غوش ، تطور الفكر السياسى في مصر ، الهيئة العامة للكتاب.
- ٢٢- عبد الرحمن الرافى ، تاريخ الحركة القومية في مصر ، مطبعة النهضة ، ١٩٣١.

- ٢٢- عبد الرحمن الزلزلي، تاريخ الحركة القومية في مصر ، مطبعة النهضة ، ١٩٣١.
- ٢٤- شفيق شربل، محمد علي الكبير ، الهلال.
- ٢٥- كانت الأوتاف في المصيد ٦٠٠ ألف ليلان بقيادة همد محمد علي (أحمد صادق محمد، مصطفى حايق).
- ٢٦- أسرة بطرس كانت تملك الآلاف من الأفدنة في يريوس والبريتا وأولاد طوق (مصطفى القلي ، الأقطاب والسياسة في مصر، مدبولي).
- ٢٧- أبناء عمومة حمامية كنا السابق ذكرهم.
- ٢٨- أسعد الأمير محمد الأحمدي الشريف، ملتمس في عصر الناصر بين كلون.
- ٢٩- آل وهران من حارة البلطيش لأقارب حارة دشتا البلطيش.
- ٣٠- برلمان ١٩١٩ - ١٩٥٧:
- أ- برلمانات توارثت ليلنا عنها هيئات دائمة ؛ برلمان ١٩٢٤ ، برلمان ١٩٢٥ ، برلمان ١٩٢٩ وحر برلمان صدقي الشهر ، برلمان ١٩٣١.
- برلمان ١٩٣٥ (كتاب محمد صبيح خليل، تاريخ الحركة النيابية في مصر).
- ب- برلمانات لم توارث عنها هيئات، برلمان ١٩٤٢ ، برلمان ١٩٤٥.
- ج- برلمان ١٩٥٠ ترجم دراسة محاولة سياسية عنه (رسالة ماجستير غير منشورة لعمرو يحيى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
- ٣١- عائلات المنتجة
- أ- عائلات الجزيرة : الزمر ، عزاب ، أبو عميلة.
- ب- القروم ، الهاسل ، سيف النصر ، حارة .
- ج- الشراي، الشراي، الثوري والسندى، - أسيرطة خشية ، الهلال ، مطرف ، محمد محمود ، ويدا ، الكسان ، انطاط.
- د- سراج ، وهران ، ستيت ، عبد الثور ، بطرس ، أبو رحاب ، أبو كريمة ، الشريف ، عبد الآخر ، عبد الرحمن.
- ٣٢- حارة الهامسية (انظر الجدول ٣) فرع حساني / حارة البلطيش وأولاد يسمين / دشتا بيت أبو سحلي / شيريف ، آل حزين / إيتا ، الأكراف ، وانظر الجدول رقم (٤).
- ٣٣- كان من أهم نتائج ١٩١٩ أن دخلت الأقطاب إلى العمل السياسي واقتل ذلك في :
- أ- نواب أقطاب لشغل دوائر (فلاح حساني / لطفان / الأغصير / تروس / نندا) في كتا من ١٤ حارة المحافظة في مجلس ١٩٢٤.
- ب- ٥ نواب عن أسيرط من عشرين نائبا لتمثيل دوائر (بنو أسيرط وشيرو وبني زايغ وباجور) في برلمان ١٩٣٥.
- ج- ٥ نواب من ١٨ نائبا لتمثيل سراج في مجلس ١٩٣٠.
- ٣٤- مجلس عام ٥٧ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ١٩٩٠ الحالي.
- وعند أعضاء مجلس سنة ١٩٥٧ كان ٣٥٠ نائبا ، أما مجلس ١٩٦٤ فكان ٣٦٠ نائبا . أما عدد المجلس الحالي فهو ٤٨٠ نائبا .
- ٣٥- عائلات المنتجة للخدمة التي حافظت على تمثيلها في الجزيرة الزمر وأبو عميلة وعزاب / في القروم سيف النصر والهاسل ووالي / في ليلنا الشراي والسندى والثوري في أسيرط خشية وارش وكيلاني ومطرف ومحمد محمود / ولى سراج أبو رحاب وسحيت وورشان وكريمة وعبد الرحمن وعبد الآخر والشريف / في كتا حزين وستيت والأكراف وحارة والعماري / ولى أسوان مشالي.

تعقيب الدكتور هدى زكريا على ورقة "تطور النخبة البرلمانية في صعيد مصر"

هذه ورقة جادة ، حافلة بالمعلومات التي نفتقدنا ، تنتمي إلى علم الاجتماع السياسي وبالتحديد إلى الدراسات المعنية بدراسة الصفوة السياسية، وتتدخل ضمن تلك الدراسات التي عني في الآونة الأخيرة بدراستها ، وهي المجتمعات المحلية السياسية. ويشكر الباحث المعاهد للدراسة الصعيد لتدرة الدراسات الخاصة بالمنطقة وصعوبة انطلاق الباحثين للمجتمع الصعيدى بحكم انغلاقه وصراحته . ولكن لكون الباحث صعيديا صار الأمر ممكنا إلى حد ما ، ورغم اعجابى بتغير "بانوراما الصعيد" إلا أنى أجد ما تحت عنوان البانوراما وتعمق النظر الكلية الشاملة - نزعته نحو التجزئ . وأعتقد أن السبب ليس سوء نية فيه بقدر ما هو الرغبة في تقديم كل ما يعرفه الباحث باعتباره من الباحثين المنتمين للمجتمعات المغلفة التي تتمتع بملكات الوجه للوجه. إذ يبدو لنا أحيانا أن الباحث يتحدث عن مجتمعه إلى نوع من الناس الذين يعرفون هذا المجتمع حق المعرفة. فيحدثنا أحيانا عن أسرة ويتصور أننا نعرف هذه الأسرة دون أن يقدم لنا الأرضية الاجتماعية التي تلقى عليها هذه المعلومات. هذا الجزء لا أقصد به انتقاده وإنما أقول له بيساطة أن هذه الورقة يمكن أن أخذها وأقوم بعمل تحليل سوسيولوجى عليها. بمعنى أنه قدم لنا المعلومات لكننا نحتاج لقراءة سوسيولوجية لهذه المعلومات مرة أخرى. فالخريطة الجغرافية للصعيد ذات خصوصية، والخريطة التاريخية للصعيد ذات خصوصية، وكلاهما يجب أن تلقى فروقا الخريطة السوسيولوجية. وبينما الباحث يناقش هذه الأمور نجد أنه استغرق في المسألة التاريخية لجاذبيتها ولأن المعلومات التاريخية غالبية. أما التحليل على المستوى السوسيولوجى فأعتقد أنه سيقرم به فيما بعد لأننى غير متصورة أن الأمر انتهى على ذلك وأن الورقة قابلة للتطوير، والمفروض أن معطيات التاريخ ومعطيات الجغرافيا فى مقدمة معطيات السوسيولوجيا. فأتنا أسمع الآن بحثا فى تاريخ الصفوة ولكننى لم أسمع كيفية تكون الصفوة عبر التاريخ . وبالتالى كثرة الخلل عن الأسر كان يمكن أن يحله عملية التحليل السوسيولوجى التي نقول عنها ، التاريخ يتحدث عن عائلات تمتد وتقل على المستوى السياسى، وهذه العائلات والتي هى النخبة فى الصعيد قر عليها أحداث تاريخية تتأثر بها وتؤثر فيها .

وعندما نعرف أن الصعيد فى مصر مستقل إلى حد كبير ، صعب وقوى الشككة، ومن الصعب فى التاريخ أن تتعامل معه الحكومة باعتباره الشمال لاعتبارات كثيرة أساسها جغرافى. وفكرة القلبية التي تمتد عبر التاريخ حتى هذه اللحظة ليست مصادقة. ونحن نلاحظ أن كل تاريخ يقف عند حدود الصعيد، الحملات تقف ، سيطرة الدولة تقف. ولكن هنا أريد من الباحث أن يتخلص من صعيديته، يعنى لا يقول سوف أرىكم أن الصعيد لم تستطع الحكومة

السيطرة عليه ، إنه يقول ذلك بشكل أقرب إلى التحدي منه إلى الحديث عن كيف نشأ الأمر. ومن المهم جداً أن أعرف لماذا ظلت عائلة تتنحى في التمثيل السياسي، فهي موجودة في عصر محمد علي وموجودة في برلمان التصنيعات... لماذا؛ فكرة الثبات والتحول العائلي جديرة من الباحث بدرجة أكثر تحملاً لأن هناك تحولات حدثت. هو يذكرني فجأة أن النخبة القبطية دخلت التمثيل السياسي، لكن دخول النخبة القبطية لا يتمتع منه بتحميل كبير ولا يفهم التفاصيل، ولكن ما حدث أنه فجأة يكتشف أنهم دخلوا ويكتشف أيضاً أنهم خرجوا في المرحلة ما بعد يوليو، ولا أعرف أيضاً لماذا خرجوا. هل كانت ثورة يوليو ذات توجه إسلامي مثلاً؟

والباحث يوصي لي باستمرار أن النخبة أخذت في التوسع بمعنى أن هناك ثباتاً عائلياً يضاف إليه عائلات أخرى تدخل منطقة النخبة دون أن تخرج العائلات الأولى، إذن النخبة في الصعيد تأبل التوسع كلما أضيفت عوامل هذا التوسع. يعني الحكم بجمال لمجموعة التي وقتت بجوارحه في ثورة ١٩١٩ فتتوسع النخبة وبالتالي يدخل بالثبات العنصر المسيحي؛ لماذا كان يجب على الأقل أن يقول لنا الباحث أن ثورة ١٩١٩ أخرجت ما يسمى بوحدة وطنية حقيقية دفعت بنخبة مسيحية إلى قلب التمثيل السياسي.

نقطة ثالثة هي كلمة "الثقات الأخرى". الباحث استخدمها كأن هناك مجموعة عائلات في ذهنه، وعندما أتت عائلة ثانية أطلق عليها الثقات الأخرى، أي أن هذه خارجة عن الفريق الذي تعرفه. والأدق ألا يقول الثقات الأخرى وإنما يقول "الشرائح الاجتماعية" التي بدأت تفرض نفسها على النخبة، خصوصاً أننا نعرف جيداً أن عصر محمد علي كونه وسام في تكوين نخبة الإنجاز ، نحن نعرف أن رعاية الطهطاوي صعيدى وهو الذى أولده محمد على خصيصاً ضمن هذا الفريق من البشر الذى بدأ يكون الفئة الاجتماعية المستولة من النهضة والتي وقتت في وجه الاستعمار بقبادات عسكرية فيما بعد. هذا الجزء بالتحديد لم يعطه الباحث قدراً كبيراً من الاهتمام ، وقد وضع مكانه يظن أن محمد على "ثورة" ذهب لضرب أشراف الصعيد لكنهم صدوا أمامه، بهذا المعنى قلص الأمر واختزل .

وأصبح من الضروري إعادة النظر في مسألة الصلوة عند محمد علي والصلوة في عهد عبد الناصر . ويبدو أن الباحث لا يمكن احتراماً كبيراً لمرحلة يوليو، لأنه في أصالة - رغم أن هذه حالة نفسية - إنها يظهر على الصفحات أن يوليو أتت بأفراد لا تستحق ولا يذكر أصولهم الطبقية. والعائلات جميع العائلات أعلنت أنها من يوليو لأن يوليو صعيدية أيضاً في شخص عبد الناصر الذي تضامنت معه تلك العائلات ودخلت راحية تحت سيطرة الدولة ولم تدخل بفعل سيطرة الدولة. هنا الحوار الخاص بالورقة ما بين الصلوة وما بين الدولة مقفود، يعني أننا طوال الوقت نرى أن الصلوة تعلم وتهمط مثل "الحلوة" لكن لا نقف على أي موجات تعلم بها أو تخلفها .

ومسألة التواجد العائلي في التمثيل النيابي كانت موضوعية في شكل جداول الناس يمكن أن تشرقها من أحمد عبد الرازق ، ولقد الجداول وتعمل لها تعاميل.

وهنا يلح على سؤال 1 كيف تراجعت العائلات الصعيدية في الإدارات؟ بمعنى أنها موجودة في التمثيل النيابي،

لكن هل هي موجودة في الإدارة؟ لثنا نلاحظ أن هناك دائما حرصا أن تتواجد العائلات في الإدارة لكي يهيمن ضمن جهاز الدولة لقمع . ونعرف ذلك عن عائلات كثيرة في الشمال ولا أعرف هل هذا حدث في الجنوب ؟ إن العائلات تتواجد في الإدارة وتطالب باستمرار أن تكون جزءا من جهاز الدولة. أي لم تكن العائلات في الصعيد مجرد فريق يلعب فريفا، وإنما كان هناك فترات كثيرة يتدخل فيها الفريقان لمصلحة الطرفين معاً، العائلات التي ذكرها الباحث، ألم تتجسس هذه العائلات والأسر القديمة في اختراق نظام يوليو؟ هو يذكر عامر - والى - مكادى - خشبة - الهلالى - حزين، هذه الأسر ظلت بالية قبل وبعد ثورة يوليو.

وأخيرا لم أجد في المراجع رسالة الدكتور أحمد زايد الخاصة بالتفاعل الاجتماعي بين الصلوة القديمة والصلوة الجديدة مع أن هذه الرسالة كانت كظيلة بأن تضع لك منهجا في فهم الصلوة الصعيدية أيضا. أفنى فيما بعد عند تطوير ورقتك أن تضمها في حوار مستمر مع الصلوات المحلية في المجتمع المصري، لأنه توجد دراسات بدأت تتشغل في هذا المجال وبالتالي سوف يتضح لنا حقيقة تلك الخصوصية التي سعى الباحث لإثباتها ولم تظهر لنا بوضوح .

الحراك الاجتماعي في رؤية نجيب محفوظ

محمد علي إبراهيم

مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة القاهرة

مقدمة

يمثل الخطاب الروائي عند نجيب محفوظ ميدانا خصبا لاختبار الفرضيات والأطروحات التي أُرْس عنها التطور المعرفي والمنهجي في حقل علم اجتماع الأدب ، ذلك نظرا لاعتبارات متعددة أهمها أن نجيب محفوظ يعد في الواقع المؤسس الفعلي للفن الروائي العربي - مع الاعتراف بزيادة هيكل / زينب، والحكيم / عودة الروح وروميات نائب في الأرياف. هذا على مستوى الإنتاج الأدبي^(١). وثالثه، ثانيا ، قد ساهم بدوره كبير في ظهور "الجمهور الروائي" خاصة من الطبقة الوسطى. هذا على مستوى عملية الاستهلاك أو التلقي الأدبي. فضلا عن أنه ، ثالثا ، يعد من بين الكتاب القلائد الذين شهدوا ولتفسيهم رؤية للعالم ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ظل محافظا عليها ، وذلك على مستوى الايديولوجية أو رؤية العالم ، وهي ذات المستويات أو المجالات التي هي بمثابة مناهج اهتمام هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع.

إن أعمال نجيب محفوظ تظل باستمرار في حالة "برح" دائم ، وطرح مستمر لمشكلات الواقع الاجتماعي للدرجة أنه أصبح لدينا عالم قائم بذاته يشهد طبقات اجتماعية (عليا ووسطى ودنيا) ويحفل بعمليات اجتماعية متعددة (صراع وحراك اجتماعيين) ويروج بقوى وأحزاب سياسية (اليمين واليسار والوسط) ويتجاذبه نزعات والقيادات فكرية (علمانية ودينية). ولعل تشكيل هذا العالم يمتلك المواصفات قد أغرى بعض الباحثين والنقاد ، فأسرفوا في حكمهم على ماهيته - وفي علاقته بالواقع الفعلي - فزعموا أنه تقتل لهذا الواقع ، ليس هذا فحسب بل ظنوا أنه الواقع ذاته ولن يفسده - كما ذهب د/علي الرامي - يقدمون للمجتمع مرآة خلاقة فبري فيها المجتمع صورته الحقيقية. وكما

ذهب المؤرخ د. عبد العظيم رمضان في مقال له بعنوان " نجيب محفوظ : المؤرخ والسياسي الوطني " قائلا: إن الدور الذي لعبه نجيب محفوظ في كتابه تاريخ المجتمع المصري مائل للدور الذي لعبه " المؤرخ الأمين " وعندما كتبت تاريخ "تطور الحركة الوطنية في مصر" في ثلاثة مجلدات وكتب نجيب محفوظ " ثلاثيته " في ثلاثة مجلدات كان عنصر التطابق بين التاريخ السياسي الذي أكتبه والتاريخ الاجتماعي الذي يكتبه نجيب محفوظ يشير الدهشة: فكان نجيب محفوظ يترجم اجتماعيا ما أكتبه تاريخيا، وكأن ما يكتبه نجيب محفوظ سيناريو لما كتبه في تطور الحركة الوطنية؟ (٢).

ولكن مهما يكن من أمر هذا الإسراف في القول النقدي فإننا نستطيع أن نزع أن أعمال نجيب محفوظ تشكل بالفعل عالما قائما بذاته ، ولكنه - على ما يذهب الناقد إبراهيم فتحى - رغم كل ما يزرع به من تفصيلات خارجية للأشياء ، يركز عليها الكاتب ، ويكاد ما نكاد نلمسه بأيدينا من حركات ومواقف جسدية مسجلة بإسهاب دقيق إلا أنه - هذا العالم - يركز على أساس فكري محدد، وتتطلق مسيرته فرق سلم محدد من القيم - المحفوظية - وأن بناءه يستمد هيكله من مراجعة العالم الواقعي بجدول محدد من القيم المعيارية وتفضع عناصره لمجال جاذبية مرحد يتكون من مقدمات فكرية واسعة كالجبال.

ومن قلب هذا العالم / البناء ستحاول الوقوف أمام إحدى العمليات الاجتماعية البالغة الأهمية التي انشغل بها الخطاطب الروائي المحفوظي. تلك التي نسجت خيوط المأساة الدامية التي تبدأ بها أعماله والتي تظل المقصلة التي تأتي برقاب شخوصه من أبناء الطبقة الوسطى، أي عملية الحراك الاجتماعي (الصاعد الهابط). حيث ستحاول أن تلقى على قصة الحراك الاجتماعي في هذه الأعمال: طبيعتها وأهميتها، والقنوات التي أتاحها الكاتب أمام شخوصه الروائية للصعود من خلالها، والقيم التي تعبر بها، فضلا عن حجم الأحداث والحقائق التاريخية وتفاصيل الحياة اليومية وعلاقاتها بهذه المأساة الدامية، ودور رؤية الكاتب - نجيب محفوظ - في تشكيلها.

أولا، قنوات الحركة الاجتماعية

حينما أراد نجيب محفوظ تأسيس مشروعه الروائي - على الصعيد الاجتماعي - أدرك بحسه الروائي العميق المشكلة الكبرى في حياة قطاعات عرضة من أبناء الطبقة الوسطى، وهي المشكلة المتصلة بتحقيق حراك اجتماعي صاعد على سلم المكانة والهيبة الاجتماعية. وحينما قام بمعالجتها روائيا قدم لشخصياته الروائية التي يزعم أنها منتقاة من الواقع قنوات ومناقل " بصمتها " للصعود الاجتماعي أراد من خلالها - فيما يصرح - لقد الواقع الاجتماعي الذي يصوره (٣) .

تكشف القراءة السوسولوجية لأعماله أن هذا الاختيار لم يخرج بحال عن القنوات التالية:

(١) الزواج.

(٢) الوساطة والشفاعة .

(٣) الشلوة والانتظام في سلك النعارة .

(٤) الانتماء السياسي والتنظيم الحزبي .

(١) الزواج

يقوم الزواج كعملية اجتماعية - وكقناة للصعود الاجتماعي - في أعمال نجيب محفوظ بثلاث وظائف أساسية للشخصيات الروائية بصفة عامة وللشخصيات المتطلعة إلى الحراك الاجتماعي بصفة خاصة. فهو أولاً ، وسيلة أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد ، وهو ثانياً ، أداة رئيسية لتدعيم الأوضاع والعلاقات الطبقية ، وهو أخيراً ، وسيلة للتأمين ضد الفقر ومواجهة للعوز من خلال الدخول في علاقات اجتماعية جديدة .

وقد تجلّت هذه الوظائف بوضوح في مجلد أعماله. فتتقدم رواية "القاهرة الجديدة" صورا عديدة من زواج "المصلحة" الذي يحقق للشخصيات الرئيسية طاقة من الوظائف ، أهمها ، تحقيق الطموح وإشباع التطلع والنهم - الطبقي - لمحجوب عبد النديم - للزواج إلى عالم الطبقة الاستقرائية وتجنب الوقوع - لإحسان شعاعه - في برائن الفقر والعوز من جانب آخر .

فالزواج في هذه الرواية ، هو الثمن الحقيقي للحصول على الوظيفة - من الدرجة السادسة - وسريع لإتمام عقد زواج من ثلثة - إحسان - ألفقدها قاسم بك علريتها ، ويهدد السبيل لهذه الزيجة " سالم الأخشيني " أحد المتسلقين الجدد ، المرتد عن دوره السياسي في الحركة الطلابية ، الصاعى إلى خدمة مولاه مسى أن يحظى بدرجة أو ترقية على السلم الوظيفي .

ولقد أذهن محجوب عبد النديم لهذه الزيجة ليس مدفوعاً في ذلك بالأم الفقر وتقلصات المعدة، بل كان الطموح الشر ، والتطلع المفرط إلى عالم الطبقة الأرستقراطية هما الدافع وراء قبوله الخضر لشرط - وقبول- هذه الزيجة ، وذلك كله بعد أن سلّبه نجيب محفوظ أية فضيلة تقول دون القبول ، وأودعه - في الوقت نفسه - لسقا من التقييم يجعل فيه كلمة " حظ " مكانة مرموقة تؤكد الموافقة وتدمج القبول وتحمس عليه (٤).

ولكن حرص نجيب محفوظ على أن يظل الزواج " الوظيفي / الدرجة السادسة " هو وسيلة محجوب للصعود الاجتماعي - في هذه الرواية - ثم أداته للسقوط (الحقيقي) الملد في نهاية الرواية ، فإنه لم يبد كذلك بالنسبة لإحسان شعاعه ، التي ما لبثت أن جاءت لتوقع على عقد زواجها من محجوب بعد أن مهرت عقد سقرطها الفعلي. ومن ثم فالزواج الذي أصبح وسيلة للصعود ، لم يمد أكثر من مجرد مهر لضمان وبيعه واستمرارها استمراراً مشروطاً لتنتقل - هي وأسرعتها وزوجها - على مائدة امتيازات الطبقة الأرستقراطية في حدودها المحتملة - بعد أن سلّبهما أحد رموز هذه الطبقة - عن قناعة - أمر ماقلته (علريتها) . وهنا تبدو واضحة الوظيفة الثالثة للزواج، أي وظيفة التأمين ضد العوز عبر سقرطها ومن خلال ساقها وردنيها وجمالها الذي تخشى عليه عواذي الفقر وسوء التقلية.

كذلك تطرح رواية "خان الخليلي" نفس الوظائف السابقة للزواج كقناة للصعود الاجتماعي ولتدعيم الوضع الطبقي. فنجد أنه في الوقت الذي أخفق فيه "أحمد عاكف" من تحقيق حراك اجتماعي مساعد من خلال "التعليم" لنجد، منحه اهتمامه للزواج، ولكنه يراه إغفاقاً عائلاً في الاقتران بكيفية أحد تجمار شمرة " حيث مرتبه صغير وعمره كبير". ولكن على المقابل من هذا يطرح هيبب محفوظ أمام شخصياته أنماطاً أخرى من زواج "الصلحة" تسعى إليه "كريمة يوسف بهله" أحد تجمار العطارين التي تروم "سليمان عنه" أحد رواد قهوة الزهرة رغم تكوينه الخليلي الذي جعل البعض يصفه "بالقره" إذ يرجع سعيها إلى هذه الزيجة إلى إدراكها لأهمية الدور الذي تلعبه في حياتها، لما تحققه من تأمين لوضعها الطبقي، خاصة وأن المال - كما ترى - نصف الجمال، وهي ترغب الزواج منه وتراهن على موته أملاً في استحقاقها معاشه بعد وفاته (٥).

ثم تتجلى أهمية الزواج "كقناة للصعود" بوضوح في رواية "زقاق الملوك" عبر عدة مستويات لتحقيق نفس الوظائف السابقة، ففي هذا العمل نجد "حميدة" وهي ترمز على رفض الاقتران "بعباس الحلو" نظراً لتماثل وضعها الطبقي، نظراً لأنها تحمل "بالمال والجاه والقوة والسيطرة" وهي أشياء يحسب عباس الحلو عن الرقاء بها أو إشباعها. ليس لهذا فحسب ترفض الزواج منه، بل لكون هذه الزيجة سوف تقلل عتبة إضافية جديدة في حياتها مما يحصل دون طموحها وتطلعها الدائم إلى عالم الطبقة العليا. لهذا كثيراً ما كانت تتساءل: "كيف تكون حياتها في كتفه لو صدقت الأهم أمه؟ إنه فقير، رزقه كفاف يومه، ولسوف يأخذها من الطابق الثاني يبيت سنه عفيفي إلى الطابق الأرضي في بيت السيد رضوان (٦). فموقفها الرافض قد تجدد - إذن - بناء على وعيها وإدراكها للعلاقة بين الوضع الطبقي لعباس الحلو من جانب، وبناء على تطلعها إلى الحياة التي ترومها من جانب آخر، فضلاً عن أن وجود عباس الحلو في حياتها من شأنه أن يجعل على ترسيخ وتدعيم وتثبيت أقدامها في شريعتها الطبقيّة، بل قد يهبطها إلى شريحة أدنى إذا ما قبلت الزواج منه وهو ما قد يهدد أحلامها ويهدد تطلعاتها.

كذلك تتبلور نظرية "الطبيعية" للزواج كقناة للصعود الاجتماعي حيث حملت - بتروك - الزواج من السيد سليم حلوان صاحب الوكالة، وهو ما جاء تأكيداً في رغبة الأم حين قالت "إذا تزوج رجل مثل السيد سليم حلوان من فتاة في الواقع إنما يتزوج من أهلها جميعاً، كالنيل إذا غاض أغرق البلاد".

ثم يأتي الزواج في "بداية ونهاية" مقترناً بنفس المبادئ، ليؤدي ذات الوظائف المتصلة به كمصعد للحراك الاجتماعي، فنجد أنه في ظل حالة الحراك الاجتماعي الهابط الذي اعتري أسرة "كامل علي" حرص الابن الأصغر حسنين على الزواج من بهجة " بنت جارهم الموظف بالحكومة وذلك حرصاً منه على مواجهة رياح التغير التي عصفت بموقعه، وسعياً إلى التثبيت بوضع الطبقي على السالم الاجتماعي، ورغبة في الحفاظ على المقومات السابقة لمكانته الاجتماعية. ولكن سرعان ما تتغير هذه الوظيفة الاجتماعية للزواج تغيراً حاداً - مع التغير الملحوظ في مكانته الاجتماعية - ليتخلّى عن الحلم بهذه الزيجة، بل اعتبرها قيداً وأصفاداً على أحلامه المتمثلة في الرغبة من ركوب

الطبقة العليا ، والاندماج في عالم الطبقة العليا من خلال الاقتران بكرة " احمد بك يصرى " حيث فتاة من هذه الطبقة - في نظره - لا اشد بالنسبة له " شهوة فحش " ولكنها قوة وعزة إذا ركبها ركب طبقة بأكملها. هنا في الوقت الذي تحمل فيه أخته " نفيسة " بالزواج من سليمان جابر " ابن البقال " نظرا لانتقادها لقرومات الخراف ، المال والجمال والجاه ، فضلا عن فقدانها لملعبها ، وكان هناك قرتين تتحكما في مصر هذه الأسرة ، قوة ترهب في الصعود بها وقوة تمحرس على الهلاك عليها كما هي ، ولكن مصيرها - المسوق الذي أعده غيب محظوظ - أن يساهم الاثنان في تحطيمها.

كذلك حرص غيب محظوظ على إبراز وإظهار الأهمية الاجتماعية للزواج لدى شخصياته المتعددة في الثلاثية . فها هي الأسرة - أسرة السيد أحمد عبد الجواد - ترفض بصرامة مجرد فكرة اقتران أحد أعضائها - فهمي - بالزواج من مريم لمجرد أنها دولهم من حيث المكانة ، ويأتى تفسيرها لهذا الرفض قول أحدهم - خديجة : " إن مريم جميلة " ولكنها دين فهمي بإراحل بعيدة ... سيكون قاضي يوما ، فهل تتصورين مريم زوجة لقاضي كبير للمقام " . ويأتى تفسير آخر - مبرر للرفض - يؤكد على الأهمية الاجتماعية المرتبطة بهذه الزيجة : " يستطیع فهمي أن يتزوج بفئة أجمل من مريم مائة مرة ، وفي الوقت نفسه تكون متعلمة وفنية وبتت بك أو حتى باشا " .

كما تطرح الرواية صورا أخرى تكشف عن أهمية الزواج كسبيل لاكتساب مكانة جديدة . فتجد السيد أحمد عبد الجواد يسمد أنها مساعدة بزواج ابنته (خديجة وعائشة) بـعضوين (إبراهيم وخليل) من العائلة الشوكية ، رغم انتقارهما إلى كثير من المقررات الأخرى للمكانة الاجتماعية كالـتعليم والوظيفة^(٧) . ولعل مصدر سعادته أن العائلة الشوكية كما ينظر إليها السيد أحمد عبد الجواد " أناس صدقاتهم شرف لا لأصلهم التركي فحش ، ولكن لمرتبتهم الاجتماعية وعقاراتهم الكثيرة مابين الحماوى وبين القصرين " . وهى النظرة التى تكشف عن أهمية الوظيفة الثالثة للزواج في عالم غيب محظوظ ، للتصلة بترسيخ الوضع الطبقي من خلال دخول أعضاء جدد من الطبقة الأعلى إلى مجال أسرته . ويستكرر مثل هذا الموقف حينما يرهب حليده أحمد شوكت الزواج من سوسن " ابنة أحد العمال " فيواجه بنفس الرفض والمقاومة للأسرة مستجيب فقط إلى قلوب أعضاء جدد حققوا حراكا صاعدا فقط ، لهذا نجد ثمه ترحيب " بفزاد الحماوى " وكوئل النياحة بأن يكون زوجا لثمينة - الحاصلة على الشهادة الابتدائية فقط - حليدة أحمد عبد الجواد لأنه سيصبح قاضي أو مستشارا في حين رفض سوسن حصاد خشية عما سترتبط على هذا التلام الطبقي من نتائج تراها خديجة - الأم - حين تقول لأحمد شوكت: "إنك لا تتزوج من فتاة فحش ولكن من أسرتهما كلها ونحن أحلك نتزوج معاك بالتيمية".

ولعل الأمر الهام في هذا الصدد أن الجيل الثالث ولئن قد نجح في تحطيم المعوق الطبقي من خلال دخوله في علاقات من خلال الزواج من بين الطبقات المختلفة ، إلا أن هذا النجاح قد أدى إلى انهيار جميع النقائص في وحدة واحدة سواء من خلال القرابة الدموية أو قرابة المصاهرة . الأمر الذى أسفر عن تشويه خريطة التسلسل القرابى وتقائها.

فالسيد أحمد عبد الجواد الذى كان فى يوم من الأيام أحد عشاق زهوة العردة أصبح - بعد زواجها من ابنه ياسين - الأب القاتونى - أبى الحمر - لها ، وهى ابنة أخت زبدة العاللة سلطنة الطرب سابقا مفعنة الكوكابين والحطام الإنسانى لحظة ميلاد كربة : وكربة هذه - ابنة زهوة وابنة ياسين - ستتزوج من عبد المنعم شوكت المتنمى إلى الإخوان المسلمين والذى يهدد بأصوله الطبقة من ناحية الأب إلى بطور تركية . والفاعل الرئيسى وراء وحدة هذه النقائص هو الزواج - كوسيلة للصمود واكتساب المكانة - الذى يخلق عليه الكاتب أهمية كبرى فى إعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى روائيا .

ورغم التغيرات الاجتماعية - الروائية - التى أتمت مرحلة الثلاثية ، فقد استمرت نفس الأهمية للزواج ، ولكن هذا الاهتمام قد جاء مقروبا بامتصاص مواز للفتنات الأخرى للحراك . فالزواج فى هذه المرحلة كان بمثابة الميكانيزم الجوى لإعادة التوازن إلى الفئات التى قوضتها ثورة يوليو . والنماذج الواضحة لهذا متعددة ، فهنا عيسى الدباغ - الفترج على صفحات السمان والحريف - الذى فقد ماضيه ومستقبله السياسى بفعل إقصائه عن مواقع التأثير ينتج جل اهتمامه للزواج كوسيلة لإتقان هيبته الاجتماعية التى عصفت بها رياح التغيير ، يسمى إلى الزواج / الاجتماعى بقناة من رموز الطبقة العليا ، ووجد ضالته فى " سلمى " ابنة قريبة على بك سليمان حيث أن هذه الزيجة - فى حالة تحققها - هى فقط التى يمكن أن تعيد إليه التوازن المفقود . فالزواج - هنا - ليس قرارا فرديا خاصا وإنما هو حدث اجتماعى ترتبط به تغيرات اجتماعية وايدىولوجية فضلا عن أهميته كشرىان حوى سراء فى الصمود أو الهبوط على السلم الاجتماعى . والنموذج الجلبى على ذلك يتمثل فى زواج " حسن الدباغ " ابن عم عيسى الذى كان من أشد المعارضين لنظام مائيل الثوري وأحد المعارضين عن ثورة يوليو ، إذ تزوج من " سلمى " رمز النظام القديم كدلالة على الالتحام وإبراز لدوره الاجتماعى .

ولكن رغم هذه الأهمية للزواج كقناة للحراك فى مرحلة ما قبل الثورة / الثلاثية فإن لمهيب محفوظ قد عمد إلى توظيفه ليس كأداة للصمود وحسب ، ولكن أيضا كميكانيزم للصراع الخرائضى والفئوى داخل أجنحة الطبقة الوسطى ذاتها فيما بعد الثورة / الثلاثية . والنموذج على ذلك ما تطرعه رواية " اللص والكلاب " . فنجد أنه بالرغم من إقبال سعيد مهران إلى الزواج من نفس طبقة الاجتماعية كمظهر لملكات التدميم الطبقي بين أجنحة الطبقة الوسطى إلا أن لمهيب محفوظ لم يدع - من خلال أحداثه الروائية - هذا اللقاء الطبقي يكتمل دونًا لمشكلات ، فإذا بزواجه " نورية " لتعرف الحياة - عقب دخوله السجن - مع أحد أبنائه ، وإذا بثمره هذا اللقاء - ابنه - تشكل أحد الأسباب الجهرية لأزمته ، حيث تنكرت له ، وهو جزء من الإثكار العام الذى واجهه سعيد .

ويستمر نفس التصور هو التصور السائد فى رواية " ميرamar " حيث ترفض زهرة الزواج من " محمود أبو العباس " صاحب مكتبة بيع الكتب والجراند أملا فى الزواج من سرحان البهري الذى يرفضها ويتنكر لها ، إذ أن هذا الأخير يتحكم فى تصوراتها المتصلة بالزواج نفس الوظائف التى أوردناها ، فضلا عن اعتبارات أخرى كثيرة . فالزواج فى

تصوره " مؤسسة . . شركة . . لها لوائح ومؤجلات وإجراءات والزواج إذا لم يرفع من ناحية الأسرة فما جدواه ؟" كما يستمر نفس التصوير ثابتا في روايات مرحلة السبعينيات - الحب فوق هضبة الهرم - والاشائيتيات- يوم قتل الزعيم - حيث عجز علوان قنواز محتشمي الراشح عن إقام الزواج من ابنة طبقته الاجتماعية- وثقة سليمان - هنا في الوقت الذي استطاع فيه أحد رجال الافتتاح اقتناصها كجزء من الديكور الاجتماعي العام وأداة لإتمام الصفقات التجارية المشروعة.

(٧) الوساطة والشفاعة :

ولئن استطاعت بعض الشخصيات - الروائية من الطبقة الوسطى - أو لم تستطع أن تصعد السلم الاجتماعي لاكتساب رموز المكانة الاجتماعية عبر الزواج، فإن نجيب محفوظ لم يحن على قطاع آخر من الشخصيات بأن يقدم لها نماذج أخرى للتصالح الاجتماعي ، تحقق لهم مايسعون إليه. ومن هذه القطاعات والمنازل " الشفاعة والوساطة". وطبعي أن يكون الشفيع هو أحد أعضاء الطبقة العليا والمشفوع له هو أحد أفراد الطبقة الوسطى أو الدنيا . إذ يتوقف مصيره على حجم الشفاعة - والشفيع - وأهميتها.

وتفصح أعمال نجيب محفوظ عن أهمية هذه الكتلة وإن جاءت من حيث فعاليتها في المرتبة التالية على الزواج . ولعل أبرز النماذج الثلاثة على فعالية هذه الكتلة - تاريخيا - حالة سالم الاخشيدي المرتد عن دوره السياسي ومعجرب عبد الدائم وحسين الذي لجأ إلى أحمد بك يسرى وسيطا وشفيعا لإنهاء إجراءات المعاقب - أولا - وإحاطة بالكلية الحربية ثانيا ، كذلك بالنسبة لرخوان ياسين في الثلاثية - حيث جعلت أهمية هذه الكتلة على لسان ياسين قائلا: "وهل يوجد رزق بدون وساطة في هذه الدنيا ، الوساطة أمالها ؟ هل تتم حركة كبيرة أو صغيرة بدون وساطة ؟ وهل ترقى مخلوق في هذه الإدارة في هذه الوزارة دون وساطة؟".

ومن الملاحظ أن الرقبة التي حققته هذه الكتلة لم تكن تستهدف الحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعي أو "الوعي به من جانب الشفعا". ولم تكن تحت فعالية علاقات المقاتلة الممتدة التي يخضع كبيرها صغيرها ، وإنما هي تعبير عن امتلاك رمز القوة (لدى الطبقة العليا) والسيطرة وخضوع الطبقة الأدنى، وكان هذه العلاقة هي مفتاح العلاقات الطبقيية بينهما. وتأكيدا لهذا المثال الذي طرحه رواية بداية ونهاية للعلاقة بين رب الأسرة كامل على - واليك " - أحمد يسرى " الذي كثيرا ما لجأت إليه الأسرة لمساعدتها . حيث أنه لولا " البك " ما حصل حسين على وظيفة مدرس في إحدى مدارس طنطا ، ولولا البك لما استطاع حسين الالتحاق بالكلية الحربية: "جئتكم بمساعدة البك مستجندا بشفاعتك في إلحائي بالكلية الحربية ومهما يكن من أمر شفاعتك أهم من كل شيء". ورغم إدراك البك بأن هذا طلب أريستقراطي ، غير أنه ساعده وتشفع له للاتحاق بها . ثم تقضى الأحداث الروائية لتؤكد أن العلاقة بين الرجل - كامل على - واليك كانت علاقة صداقة من الدرجة الثالثة ، يسهر في قصره ويعزف له العود ويقترح بهداياه

• وقد غاب عن المرأة - الأم - أنه كان يحبه ويعتبه ويود سمره دون أن يعمد لها له ، أو صديقًا كسائر البكرات والباشوات .”

(٣) الانحراف .. والانتماء في سلك الدعارة :

وحيثما يكف الزواج والشفاعاة عن القيام بوظائفهما في الصعود الاجتماعي بلقع فحبب محفوط بشخصياته الروائية إلى الاعتماد على نفسها والبحث في مقوماتها ومهاراتها عليها تكشف في ذاتها ما يمكنها من الصعود ، وما يمنحها الصبر على المضي في طريق الحركة الاجتماعي المصدود دونًا مؤازرة من أحد. عليها أن تخوض تجربة الانحراف وتنظم في سلك الدعارة ، كسلك اجتماعي جديد يقدمه فحبب محفوط للمتصلة من أبناء الطبقة الوسطى ، حيث أن قدرات الإنسان - المحفوطي - لا تقل عن مهارات الفرد في اعتماده على نفسه. خاصة وأن أصل المغائب "مهارة فرد" كما قالها محفوط في السطور الأخيرة من "ثرثرة فوق النيل" مبررًا أن الفقر هو الدافع الرئيسي وراء الانحراف واللجوء بهذه الفتاة (٨).

تطرح رواية "القاهرة الجديدة" هذه الفتاة لتلمح دورًا بالغ الأهمية في مصائر الشخصيات وقدرتها على تحقيق ذاتها . فتأتي شخصيات محجوب عبد النائم وإحسان شعالة لتمثل التجسيد الفعلي للعالية هذه الفتاة كما تظهر شخصيات عديدة في "خان الخليلي" لتؤكد المضمون الاجتماعي لهذه الفتاة . فهناك على سبيل المثال "عباس شفه" وزوجته عليات الفائرة . وهناك في "زقاق المدق" تظهر حميدة لتؤكد أن الانتماء في سلك الدعارة هو الوسيلة الفعلي للرحبة للناح - بالاختيار - لتحقيق حلمها بالصعود الاجتماعي ، رغم أنها - كما يقرر فحبب محفوط - "عاهرة بالسليقة". وهناك المعلم كرشة الذي أصابت شرائحه انحراف لا يختلف عن انحرافا معتقانه السياسية . كذلك ترشح الثلاثية شخصيات عديدة لم تستطع أن تحقق عموها الاجتماعي إلى الشريعة الأعلى إلا من خلال الانتماء في سلك الدعارة أمثال رضوان ياسين " المرشح للمال والجاه " الذي اتخذ من هذه الفتاة أداة حيوية لتقلد المناصب الرفيعة في السلك السياسي ، للدرجة التي اختلطت فيها الوسيلة بالسياسة. ويصوّر تأكيد هذا المعنى على لسان الأب - ياسين - حين يقول للأمير: " أنتوى الإضراب عن الزواج ؛ لن أسمح بهذا ماحييت. ولكن انتظر حتى تعودوا للحكم ثم تزوج زوجا سياسيا رائعا". وكان الصعود من خلال الانتماء في سلك الدعارة كما ترمي الأعمال لا يختلف عن الصعود من خلال الانتماء الخرى. خاصة وأن هذا السبيل - الانحراف/الدعارة - قد مهد الطريق أمام رضوان ياسين لأن يصل إلى درجة سكرتير الوزير. هذا في الوقت الذي لا يزال فيه أترابه يبحثون بلا جدوى عن فرصة حياة في سوق العمل .

(٤) الانتماء السياسي والتنظيم الحزبي :

وكما لم يرض - فحبب محفوط أن يقدم الانحراف والانتماء في سلك الدعارة كأحد الخناذل الهامة للصعود أو الصلت الاجتماعي أمام شخصياته الروائية ، فإنه لم يهمل أن يقدم لقطا آخر مثقلا جديدا يحقق نفس الوظيفة

السابقة. شريطة أن يكون الفرد قادرا على الانخراط بتنظيم حزب، يعبر عن انتقائه السياسي ويملك مافى وسعه من انتهازية مقاتكية في سبيل أن يصعد درجة على السلم الاجتماعى . وتتجلى فعالية هذه القناة في مجمل أعماله فهو - على سبيل المثال - فى الثلاثية تشكل أداة رضوان ياسين الحسوية - بجانب انحرافه - للانتقال من شريحته الطبقة إلى أخرى أعلى . فهو الذى قال فيه إبراهيم شوكت: " هذا الشاب على صلة بكبار الناسة ، شاب ذكى ، وقد ضمن بذلك مستقبلا مائرا " . بل إنه يعلق أهمية كبرى على هذه القناة - كوسيلة للصعود الاجتماعى - حين يعبر عن تصوره للعلاقة بين السياسة والحراك الاجتماعى فيقول: " ليس الشباب اليوم كما كانوا فى الماضى، السياسة غورت كل شىء ، فكل كبير له مريلو منهم ، والطموح الذى يريد أن يشق طريقه وسيله فى الحياة لابد له من كبير يرجع إليه " . وبالفعل استطاع رضوان ياسين أن يضمن صعود السلم الوطنى من خلال نشاطه السياسى وانتقائه إلى أحد الأجنحة المثقلة من حزب الولد .

ثم طرحت أصداا لمحب محفوظ فيما بعد الثورة / الثلاثية قضية العلاقة بين الفلاح والفتح الحراك الاجتماعى وبين التغيرات السياسية . والنموذج الجلى لهذا ما تلاقه " الفصح والكلاوب " إذ استطاع الطالب الرضى الرث الشباب - رؤف علوان - أن يحقق معدلات مرتفعة من الصعود الاجتماعى ! بان فترة التغيرات السياسية التى أعقبت ثورة يوليو من خلال ادعائه الانتماء - زيفا - إلى نظام ثورة يوليو ، فصعد من مجرد محرر صغير مجلة " - النذير " إلى صحفى مرموق فى مجلة " الزهرة " يرغل فى أفضل ثياب ويقطن قصر أحد الذين كان يتند بهم من قبل ويدعو إلى الثورة الاجتماعية عليهم فى مرحلة ما قبل الثورة .

كما يطرح نموذجا عكسيا فى " السمان والحريف "، حيث الهبوط المندى الذى اعتدى مكانة عيسى الدباغ لمجرد انتعائه إلى الولد . ذلك بعد قيام الثورة ، هذا فى الوقت الذى صعد فيه حسن الدباغ المؤيد للثورة والرافض لنظام ما قبلها . فضلا عن عامر وجنى وطلحة مرؤوق وسرحان الحميرى ومتصور باهى الذين يرتلون على صفحات " مبرامار " وغيرهم كثير من التمازج الغالة على فعالية هذه القناة .

المهم أن هذا العرض الرصلى لأهم فترات الحراك الاجتماعى التى طرحها لمحب محفوظ لإعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى ، يمكن أن يصل بنا إلى مجموعة من النتائج العامة الخاصة بلامح البناء الطبقي الذى طرحه أصداا لمحب محفوظ وعلاقته بأزمة الحراك الاجتماعى لشخصياته الروائية . منها :

أولا : أن البناء الطبقي الذى تصوره لأعماله الروائية هو بناء - يشتمل على طبقات ثلاث تضم عناصر اجتماعية متباينة ، طبقة استعراقية أو بورجوازية كبيرة وطبقة وسطى وطبقة دنيا تضم فقراء المدينة (القاهرة) والشحاذين والمعلمين .

ثانيا : اختفاء الطبقة الفلاحية والماملة من خريطة هذه الأعمال .

ثالثا : أن هذا التحديد للبناء الطبقي لا يعكس أية ملامح تكشف عن مرونته إلا من خلال القنوات التي اختارها الكاتب ، فهو بناء جامد ، يفصل بين طبقاته جدار سميك يصعب اجتيازه من خلال القنوات المشروعة للحراك الاجتماعي ، ويقفل عن ثبات هذا البناء ، فهو يحول في الوقت نفسه دون بلورة صراع بين هذه الطبقات ورغم تناقضاتها ، ويحول في الوقت نفسه دون إمكانية الحراك الاجتماعي بين طبقاته ، أو حتى بين الشرائح المختلفة داخل الطبقة .

وأخيرا : أن التحديد السابق للبناء الطبقي ، دفع الأعمال إلى تصوير مقومات المكانة الاجتماعية ، على أنها مقومات موروثة وليست مكتسبة ، بحيث أن التقييم الاجتماعي للأدوار الاجتماعية والشخصيات لا ينهض على أساس عوامل تتصل بالكفاءة والإيجاز ولكن تتصل بالأصول الإجتماعية والطبقية بحيث تظل الشخصية - إذا أرادت لتتسبب النجاح من مقصلة الكاتب - أسيرة لهذه الأصول لا تتجاوزها . للال والجمال والجاه والأصل الطبقي مقومات أساسية تطرحها وتصورها هذه الأعمال الروائية للمكانة الاجتماعية . ومن ثم تصبح عملية الحراك الاجتماعي لهذه الشخصيات هي مجرد اكتساب أو فقدان هذه المقومات فضلا عن استملاكها المسبق - الدائم للتنازلات المتعددة في سبيل اكتسابها .

خاصة : أن تأكيد الأعمال الأدبية على هذه المقومات انعكس بدوره في طبيعة لمناخ الشخصيات التي يطررها ويصورها فنجب محفوف فنجب الانتهازية ، والقرارد ، والمقامر ، والمرد ، والخالن ، والبالطجي ، وصانع المعاني ، وهي غاذاج من الطبقي أن تطرح جانبا كل الفضائل أملا في الصمود الاجتماعي ، حتى لو كانت هذه الفضائل تتصل بالآخرة أو البرة أو الشرف (محبوب - حسنين - ونيسة - وغيرهم) . أما الشخصيات ذات الالتزام الاجتماعي والإيديولوجي (مثل على طه ، عبد المنعم شركت ، عثمان خليل) قمصيرها إلى المقصلة كما تؤكد الأحداث الروائية .

سادسا : هذا معنى - بطبيعة الحال - أن الواقع الاجتماعي الذي تصوره هذه الأعمال لا أمل فيه أو منه ، لأنه واقع مفرق في العشائم والفساد ولاسيبيل إلى النجاة منه إلا ببلغ ثمن باهظ قد تكون الحياة ذاتها . وفي سياق واقع كهذا فمن المتوقع أن تنتهج الشخصيات الروائية الساعية إلى الحراك الاجتماعي نهجا قريبا يميذا عن صور التنظيم الطبقي . من هنا فليس من المستغرب أن تواجه هذه الشخصيات أزمة شاملة عبر مراحل تطورها المختلفة وهي أزمة الحراك الاجتماعي . ولكن السؤال الآن: هل مصدر هذه الأزمة يهزى إلى الواقع الاجتماعي ذاته الذي صورته خدمة فحبب محفوف المظلمة أم إلى المقومات النسبية للشخصية التي رسمها فحبب محفوف ؟ أم إلى رؤية فحبب محفوف الذاتية للواقع الاجتماعي والشخصية معا ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في السطور القادمة .

سابعاً : أزمة الحراك الاجتماعي : السير في طريق مسدود :

لاحظه أن التناول السابق لقنوات الحراك الاجتماعي من شأنه أن يكشف أن للجمع الذي يصوره فحبب محفوف ، لا يمكن الشخصية (المتظلمة) من تحقيق ذاتها إلا بعد أن تنفخ ثنا باهظا يجسد في النهاية استملاكها المطلق

للتنازل عن كل القيم والفضائل في سبيل هذا الصعود.

ورغم أن هذا الثمن يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي والطبقي للشخصية، فمن المتوقع أن تكون الشخصيات البرجوازية الصغيرة - التي تسكن عالمه الروائي - هي أكثرها دفعا للثمن وتحملا لأوزار المجتمع المأزوم ، لأنها أكثرها خروفا من السقوط إلى الطبقة الأدنى ، وأكثرها رغبة في الصعود إلى الطبقة الأعلى ، وأشدّها حرصا على الاحتفاظ بموطئ قدم (البقاء ضد رياح التغيير) في هذا المجتمع. ولكن مع ذلك فإن الأسباب والمظاهر والحلول (سواء الفردية أو الطبقية) التي تطرحها هذه الأعمال تظل متعددة ومتباينة. لكننا يمكن أن نلاحظ أن محفوظ في معالجته للأسباب الكامنة وراء أزمة الحراك الاجتماعي قد قدم شخصياته الفنية وقد اكتملت ملامحها منذ البداية ، وتبدو فعالية أزمته في اللحظة التي تبدأ قارص فعلها الاجتماعي ، فهي شخصيات مهددة من الداخل لأنها تعمل بلحور تدميرها التي يحرصها فيها الكاتب عبر خصائصها النفسية، كما أنها محاصرة من الخارج بعوامل فنانها التي لا قبل لها بإراجعتها. فأزمة هذه الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعي تبدأ في اللحظة التي تصطم فيها بالقدر ، والقدر في أعمال نجيب محفوظ يتجلى في صور ثلاث - فقد يكون القدر نفسيا وقد يكون اجتماعيا وقد يكون ميتافيزيقيا . فهو إذن القدر - المصدر الذي تتبع منه أزمات شخصياته، وهو الذي يوجهها في النهاية إلى مصيرها المحتوم. والأزمة في هذه الأعمال ولدى تلك الشخصية تتجسد في صراع بين القدر الميتافيزيقي (سواء قفل في الموت أو الجهول أو الفكرة المجردة الغامضة) والقدر النفسي (سواء قفل في خصائص الشخصية نفسها أو سيكولوجية كاتسرد على واقع الطفلة أو الفريرة الجامحة التي تسيطر على فعل الشخصية). ويمكن إبراز أثر هذه الأنداز من خلال استخراج فئات تحليلية لقفل الأنداز الثلاثة:

(١) القدر ... الموت

فلئن أروحت الأعمال الروائية بأن القدر أو العوز هو السبب الرئيسي المباشر وراء أزمة السقوط والانهيار التي تهاصر الشخصيات البرجوازية الصغيرة ، شير أن القراءة السوسولوجية تكشف عن غير ذلك ، إذ يأتي الموت ليقوم بهذا الدور الرئيسي. وقد احتفظ المؤلف لكثا بأكبر نصيب من هذا الموت الفجائي أو الاعتيادي. والأب في أعماله في نهاية الرواية قد يوت معنويا حين يصاب بمرض يعجزه عن الكسب والإنفاق على أسرته كما حدث في القنارة الجديدة ، أو قد يموت باختفائه من أول الرواية ليقدم الابن بلحور الأب الجهل كما حدث في رواية خان الحليلي. وقد ترتب على هذه البداية (التقديرية) تغييرات هائلة في مصائر شخصياته بما يشير إلى أن نجيب محفوظ قد واجه شخصياته منذ البداية بقوة لاسيول إلى ردها أو مواجهتها ، بل إنه - مع ذلك - يترك هذه الشخصيات تواجه قدرها الاجتماعي (الواقع الطبقي المرير) بسسات شخصية فريها بداخلها - تقود الشخصية إلى مصيرها الذي حدده الكاتب - وتقتل هي الأخرى قدرا سيكولوجيا يتجسد في طابع الشخصية وتسقتها التعمى والمعزى المعزى.

(٢) اهتراء نسق القيم

وبأن نسق القيم - في المرتبة التالية للتدور - لدى الشخصيات البرجوازية الصغيرة كسبب جديد لأزميتها - لجسد المصالح النفسية والاجتماعية لها. إذ يكشف هذا النسق عن الدور الذي يلعبه في توجيه الشخصيات إلى مصيرها المحكوم المتمثل في السقوط والانهيار. حيث تبدو هذه الشخصيات المتطلعة - من خلال نسقها القيمي- ساقطة بالفطرة أو السليقة.

والشواهد على ذلك عديدة. فنجد أن " طط " تحتل مكانة الصدارة في نسق قيم محبوب عبد الدائم ، فهي أداته الحقيقية في تحقيق أهدافه وكل الأشياء تحطم على صخرة هذا المبدأ. فالدين + العلم + الفلسفة + الأخلاق = طط. فضلا عن أنه حدد خايته في دنياه في ضوء قانون استقاء من نخالة الفلاسفات المتناقضة ، اللذة والقوة بأيسر الوسائل والسهل ، دون مراعاة لحاق لودين أو فضيلة. كما أنه وجد حالته في " إيليس " في السماء وسالم الأفضلى في الأرض ، فهما في تصوره المثل الأعلى للرخص والتمرد .

كذلك كان لنسق القيم الذي يحكم الفعل الاجتماعي لدى حميدة في "زقاق المدق" الدور البارز في التعجيل بسقوطها وواد أحلامها ، فهي - كما قلنا - عاهرة بالسليقة ، كانت الأخلاق أهدن شيء على نفسها المتعمدة ، بل إنها قتلت أن تكون ابنة أحد الهاخوات حتى ولو على سبيل المحرام .

وبجانها يرقد حنين في بداية ونهاية ملتحقا نسقا قيميا يتطرق على قدر كبير من التناقض مادي النزعة ، جلبيه جسد بهية فتعلق بها لجسدها وليرتفع من خلاله من مستوى الطابق الأول في منزله إلى الطابق الثالث ، وجلبه جسد ابنة أحد بك يسرى فخالها وكنيا يركب بها طبقة بأكملها. فتتسق القيم التي أودعها محبوب في شخصياته المتطلعة هو سبيلها ووسيلتها إلى رحلة السقوط والانهيار التي تنتظرها في آخر الرواية .

(٣) التطلع الطبقي

وبجانب نسق القيم المهترء الذي يوجه الفعل الاجتماعي لدى هذه الشخصيات والذي سيقردها إلى مصيرها المحتوم تتطوى هذه الشخصيات على نزوع قوى نحو التطلع إلى عالم الطبقة الأعلى. فالشخصيات الساعية إلى تحقيق حراك اجتماعي مساعد عليها الأولى يلوح عالم هذه الطبقة ، ويبدو هذا واضحاً من خلال التقرير الذي تقدمه الكاتب عنها منذ الصلحات الأولى في الروايات ، وكأنه بهذا التقرير يهد لها السبيل إلى المناساة التي تنصع عن وجهها مع نهاية كل عمل .

فلمى سبيل المثال يكشف التطلع الطبقي عن وجهه لدى محبوب عبد الدائم عندما يحدد انهاء طموحه قاتلا * ماذا عليه لو نشر في الإعلانات المهرية بالأحرام يقول : شاب في الرابعة والعشرين ليسانسية طوط أمر كل رذيلة * فهو " عن طيب خاطر يبلد كرامته وهفته وضمره نظير إشباع طموحه لو أمكنه أن يصير عظيما ولو بجرعة ترمى به إلى

حيال المشتقة لما تردد فهو كما رسم حدوده الكاتب على استعماله مسبق للتنازل عن أى شيء فى سبيل إضخام طموحاته وتطلعه إلى الارتباط بالملم الطبقة العليا . وكان هذا الطموح الذى يعبر عن التطلع يمثل قدراً سيكولوجياً غرسه الكاتب فى شخصيته ليقوده إلى النهاية المسايمة .

ولم يكن محجوب فحسب هو الذى يتحرق شوقاً إلى ركوب الطبقة العليا فى القاهرة الجديدة ، بل كانت هناك تنتظره على الجانب الآخر إحسان شحاته لمحبيه السابقة لمعلم طه الاشتراكي الزائف ، وهناك فى خان الخليلي أحمد حاكف الذى يعلن التندر المبتذليزى الذى حاصره بإحالة والده إلى المعاش ، ويتأسف على عدم تحقيق طموحه قائلاً: " فانتنا أخصب فترة فى تاريخ مصر . تلك الفترة التى تستهين باعتبارات السن والجاء للوروث ويقفز فيها الشبان إلى كراسى الوزارة " . وهناك أيضاً حميدة فى "زقاق اللق" التى دفعها تطلعيها إلى حياة النعم والثياب والأكنة الفاخرة إلى المخرج من الزقاق لتعمر مرة أخرى محمولة على الأبدى . وهناك حسنين فى بداية ونهاية النموذج المثالى للتطلع والطموح الطبقي الذى طالما تسالطه "كيف صار اليك - أحمد يسرى - شنيا؟"

٤- التمرد على الوضع الطبقي والاجتماعي

ربأى الوضع الاجتماعى والموقع الطبقي للشخصيات كحصار جديد فى الوقت نفسه قدراً اجتماعياً يتفاعل مع القدرين السابقين (المبتذليزى والسيكولوجي) . فالتمرد عنصر رئيس يوجه الفعل الاجتماعى لدى الشخصية الساعية إلى الحراك الصاعد أملاً فى تزيق القشرة الاجتماعية السميكة التى تنصل بيننا وبين الطبقة الأعلى . ويأخذ التمرد الاجتماعى فى روايات محيى محفوظ صور ثلاث ، تبدأ بالتمرد على الأسرة ، ثم تقف إلى التمرد على الطبقة الاجتماعية ثم تنتهى إلى التمرد على المجتمع بأسره بعلاقاته وأنظمته .

ويتجلى التمرد لدى محيى عبد الناهى فى تمرد على كافة الأوضاع التى تحول دون تحقيق طموحاته ، رافضاً لعناصر واقعته الاجتماعى - بادناً بأسرته معتمداً على القانون الذى صاغه لنفسه والقائل " بأن أسرى لن تورثن شيئاً أسعد به فلا يجوز أن أرث عنها ما أشتى به" . أو أن يتسلط وهو يتتف حاجبه الأيسر: لماذا قدر له أن يولد فى ذلك البيت ؟ لماذا ورث عن والده سوى الهوان والفقر والد مائة ؟ أليس ظلماً أن يرث فى هذه الألفاظ قبل أن يرى التورث؟ وأو كان ابن حد يس بك مثلاً لكان له جسم غير هذا الجسم ووجه غير هذا الوجه وحظ غير هذا الحظ؟ .

أما مرجع التمرد عند أحمد حاكف - اللطاف بنان الخليلي - فيرجع إلى اختطافه فى تحقيق المكانة الاجتماعية التى يتطلعيها ، إذ أصاب هذا الإخفاق آلامه: " طمعة قتاله دامية فامتلات نفسه سخطاً وغضباً ومراراً وكعماً وقر فى أصابعه أنه شهيد مضطهد ، وصعيرة مقبورة وضحية مظلمة للحظ العائر " . فترتب على ذلك أن تعاطف تمرده ورفضه لهذا الواقع الذى حال دون صعوده على السلم الاجتماعى . " فامتلات نفسه سخطاً وغضباً على الدنيا والناس والمظنة والمظما - خاصة - وما المظنة ؟ المظنة كما تعرفها مصر " الظروف المراتبة " .

وأيضا حميدة - الهاربة من جلعها الاجتماعي - في زقاق الملق لتجسد بوضوح هذا التمرد ، واقضة قام الرض واقضا الطبقى الاجتماعي . فالزقاق إذن طيقتها الاجتماعية التي تحاصرنا والتي تود الفكك من إسارها . فهو - الزقاق / الطيقة - في نظرها زقاق العلم لهذا كثيرا ماكانت تتأسف على وجودها به ، إذ إنه لا يحق لها سوى الحسرة والألم ، وهو ما أكدته دائما حين تقول: " أه ياخسارتك ياحميدة .. لماذا توجدین فی هذا الزقاق ؟ فمن أهله - حله حسنة القراءة جالسة على عتبة القرن كالكوكبية .. وهذا المعلم كرشة القهوجى مطاطىء الرأس كالنائم وماهر بالنائم". ويشارك حسين كرشة حميدة في تروده على الزقاق / الطيقة فهو يريد أن يحيا حياة أخرى مثل تلك التي يسمنونها في بلاد الانجليز - كما يقول - بصويرة المشي، فالزقاق / الطيقة كما يراه " لا يحرى إلا الموتى ... ومادمت منه فلن تحتاج يوما للغن فعليك الرحمة ". لهذا يقرر هجرته لأنه في نظره " زقاق الملق أناس بهائم فمأذا يضطربى إلى البقاء في حله الحياة ؟ سأحمل ثيابى وأذهب إلى غير رحمة " .

ويعد هذا التمرد بطلوره يوصل إلى حسين - في بداية ونهاية - والذي يعلن عن تروده منذ الصلحات الأولى للرواية حتى حين تشجيع جنازة والده ، فالتصر تفكيره في المشعين فلم ير أحد يملأ العين إلا جارهم الكريم فريد أفندي محمد . أما زوج خالته فكان في حكم العمال وليس هم جابر البقال بخير منه ، والحلق أد هي وأقرب ، ونقر شياهم أقر من حضورهم ، فالتبش صدره وشقيه كدر وضيق لأنهم دلالة مرة على واقعه الطبقي الذي يرفضه ويخمره عليه . ليس هذا فحسب ، بل لعتد به هذا التمرد إلى نطاق أسرته فكثيرا ماكان يضيّق بجماعة أسرته البائسة ويصاها: " كيف يكتهم أن يتحملوا هذه المصائب التي تتراعى عليهم بها ، كيف نطبق هذه الحياة ؟ إنه من الظلم أن نعد أنفسنا من الأحياء ، أراجع حياتنا جملة فلا أجد بها خيرا أبداً .

ولئن أتاح هذا التحليل السابق التعرف على حجم الدور الذي لعبه كل قدر من الأكتاف الثلاثة في نسج خيوط أزمة الشخصيات المتطلعة إلى الصعود الاجتماعي من البرجوازية الصغيرة ، خير أن الأزمة الفعلية تبدأ في التحقق عندما تصطبم هذه الشخصيات بتلك الأكتاف وعلى الأخص القدر المعتاليزي (حين ترفض الشخصية فكرة أن يكون المرات هو النهاية) أو تتجاهل الشخصية قدرها الاجتماعي (طيقتها الاجتماعية) وتسمى إلى الانسلاخ عنه ، أو أن تتساق وداء القدر النفسى (وتلبي النداء لفرانزها المتأجبة وتظلمها القاسى) بحثا عن وظيفة مرموقة (محبوب) أو مجرد يعرف عبقريه مغلوته (حاكف) أو ثياب جديدة خارج الزقاق (حميدة) أو نجمة لامعة لفرق الاكتاف (حسين) .

وتبدأ خيوط هذه الأزمة في التعتيد والتناخل عندما تفرس تلك الشخصيات المتطلعة تجربة الحلول الفردية لحل أزمتها الاجتماعية الخاصة بالمراك الاجتماعي ، معتمدة في ذلك على مهارتها الفردية ، ومستندة إلى نسق قيمها المهترىء عبر قنوات خاصة للصعود أعداء نجيب مطرود مسبقا لتكوين في نهاية كل عمل منافذ للسقوط في الطريق المسدود ، حيث تكشف أن الطريق التي ترومته في البداية طريقا للصعود هو في الحقيقة طريق السقوط والانهيار والنطح في الصخر ، إذ ستظل هذه الشخصيات محاصرة بإضها الاجتماعي الذي لا يستطيع التخلص من أحفاده ومن

ثم ليجد هذه الشخصيات أمامها سوى طريق الانتحار الإرادى - كطيسة وحسين- أو الموت الاضطرارى- كعبدة- أو التفكير فى محاولة بدء المرحلة من جديد .

ثانيا : الأزمة ، وجذور رؤية نجيب محفوظ :

ورغم هذه المسألة الدائمة - المتصلة بعملية الحراك الاجتماعى - التى تنتهى إليها روايات نجيب محفوظ، ورغم هذا الحصار الجندى (والقوى) بتروياته الثلاثة - المتصكم فى حركة القفل الاجتماعى - ومن خلال الإسهاب فى سر تفاسيل الحياة اليومية لشخصياته الروائية، فما زلنا نجد من يزعم بواقعية أعماله ومازالت تردّد أصداء النين يزعمون من النقاد أن السبب المباشر وراء هذه الأزمة يعزى إلى التسلسل الطبقي للتحجير .

ولمى مواجهة هذا الزعم - ومن أجل التعرف على مصادر الأزمة الهائلة على عالمه الروائى - ينبغى أن نضع الكلية الفنية لنجيب محفوظ - مجمل خطابه الروائى - وجهها لوجه أمام الكلية التاريخية. ليس من أجل محاكمة النص باسم التاريخ أو محاكمة الكاتب باسم الواقع ، ولكن من أجل إثبات فرضية واكتشاف هدف . أما الفرضية فمؤداها أنه إذا كانت الطبقة الوسطى الصغيرة - بصفتها وصناعيها - مأزومة بالفعل فى سياق الكلية التاريخية ، فإن أزمتها هذه ازدادت حدة وعمقا وتعقيدا عتقا وجدت التجلّى الفنى لها على مستوى الكلية الفنية. أما الاكتشاف فيتمثل فى تقدير طبيعة العلاقة بين أزمة الحراك الاجتماعى لدى الطبقة البرجوازية الصغيرة - على مستوى النص - وبين رؤية نجيب محفوظ للواقع الاجتماعى. ويأتى هذا الإتيان وذلك الاكتشاف اعتمادا على مفهومين رئيسيين من مفاهيم علم اجتماع الأدب - كأدوات تفسيرية - هما "نظرة الرؤية" و "النص الواقعى".

للمفهوم الأول "نظرة الرؤية" يشهدنا مباشرة إلى إيديولوجية الكاتب ورؤيته والميكانيزمات المسؤولة عن عملية الاختيار - سواء اختيار الموضوعات أو الشخصيات - التى تكشف عن طبيعة وعيه - كأدب - بدوره الاجتماعى . والمفهوم الثانى - - النص الواقعى - يردنا مباشرة إلى الكلية التاريخية ، حيث معطيات الحياة اليومية ، لترصد دورها فى تشكيل العالم الروائى للكاتب لتحدها ما أهمية تلك "الواقعية" التى وصفت بها أعمال نجيب محفوظ ، والتى جاءت استجابات النقاد والقراء لها بالغة التناقض والتعارض .

من هنا ، يمكن أن نصل إلى جذور رؤية نجيب محفوظ ودورها فى تشكيل هذا العالم الروائى المأزوم من خلال الوقوف أمام بعض المحكات - الثالثة - يمكن النظر إليها باعتبارها وسائط تقع ما بين النص (القول الأدبى) والمرجع (الواقع الاجتماعى) هى مواقف الأعمال الأدبية من قضيتى الحراك والصراع الاجتماعيين ، ومدى قدرتها على صياغة صور وأنماط العلاقات الاجتماعية باعتبارها من العمليات الأساسية للتشكيل الفنى للواقع الاجتماعى على مستوى العمل الروائى. وموقف الأعمال من قضية العلاقة بين الرعى الفعلى والرعى الممكن لدى الشخصيات الروائية، وحجم الحقيقة التاريخية (ومدى صدقها) وطبيعة نظرة الروائى إليها ، باعتبارها أحد المقومات التى تشكل مجمل عالمه الروائى.

أولا : الأعمال الأدبية بين تكريس أزمة الحراك والضام فعالية الصراع واختزال العلاقات الطبقيّة :

بدا فيما سبق أن نجيب محفوظ قد عمد إلى إعادة تشكيل الواقع (روائيا) من خلال مجموعة من قنرات الحراك الاجتماعي: الزواج والرسالة والمحسوبية ، والانتصاء الحزبي والانتظام في سلك الدعاية للانتقال من وضع طبقي إلى وضع طبقي آخر . ولئن كان من حق الكاتب أن ينتقي من هذه القنرات مايعينه على طرح موضوعه الروائي ، فإن من حق الباحث (والناقد) أن يناقشه فيما أدى إليه هذا الانتقاء . . . وفي هذا الصدد يعتقد الباحث أن اختيار نجيب محفوظ لهذه القنرات لم يكن من معالجة الأزمة معالجة اجتماعية، رغم الزعم بصلة الواقعية الاجتماعية من جانب ، وأدى به إلى مايشبه التناقض في البناء الفني لهذه الأعمال من جانب آخر .

فأقم ملاحظة على هذا الاختيار أنه حصر الكاتب في تصور ثابت للمجتمع (تهلى في كل أحواله) مؤاده ، أنه رغم تدرجه الطبقي ، إلا أنه يسمح بالانتقال من شريحة طبقية إلى شريحة أخرى شرطه التنازل الدائم عن أي قدرات متصلة بالكفاءة والإجهاز . هذا يعني أنه مجتمع مشوه - من الناحيل (بفعل استبعاد أفراد للتنازل الدائم من أجل الصعود) ومن الخارج (بفعل عوامل السيطرة التي تقارصها فئة معينة على مقدرات الأمور) . ولأن هذا المجتمع ثابت (في تصور الكاتب) فقد ترتب على ذلك ، أن ظلت قنرات الحراك الاجتماعي (في الأعمال الروائية) ثابتة هي الأخرى ، فالأهمية الوظيفية للزواج (وغيره من المصاعد) ظلت ثابتة منذ العمل الأول حتى آخر عمل .

وقد ترتب على اختيار هذه القنرات (والتصور الثابت لها) قائل وفيات الخصائص الاجتماعية (بل والبيولوجية) والنفسية للشخصيات التي تحاول الصعود من خلالها . لذا لم نرى اختلافا جوهريا بين شخصية كل من محبوب وعبد الدائم وحسين أو بين علي طه وأحمد راشد أو بين مأمون وضوان وعبد المتعم شوكت ، أو بين عثمان خليل وأحمد شوكت ، أو بين رؤوف علوان ومنصور باهي ، أو بين نفيسة وحبيبة ونساء العرومة ، فالتماثل هو الخاصية الجوهريّة بين هذه النماذج الثابتة ، والاختلاف والتمايز فيما بينهما لايبعد إلا في درجة التأثير بتقلصات المدة أو الطموح والتطلع أو في مدى التحكم في غرائزها ووردود أفعائها تجاه الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ولقد أثر هذا التماثل وذلك الثبات في قدرة الأعمال الأدبية على تصوير المكافحة والفعل الاجتماعي المرتبط بها . إذ تمهدت المكافحة في هذه الأعمال - بسبب التماثل والقيود - على ضوء اعتبارات مرونة اجتماعيا كالجنس والسن، أو الانتساب لطبقة معينة ، ولم تتحدد على ضوء اعتبارات مكتسبة تتصل بالكفاءة والإجهاز . والشاهد على ذلك ، أن هذه الأعمال لم تخلق بعد شخصية من الطبقة العليا قدمت أفعالا وتنازلات تتصل بقيم الكرامة أو الشرف ، في حين قدمت أبناء الطبقة الوسطى وهم يتنافسون في تقديم تلك التنازلات مقابل الصعود درجة على السلم الاجتماعي . وكان الانتصاء الطبقي لادر لا مفر منه ، يخلق قائلًا وفياتًا في الأعمال الاجتماعية لأبناء الطبقة جميعهم دون تمييز أو اختلاف .

وبما يؤكد أن هذه الأعمال تليق الشخصية بحدود موقعها الطبقي (كقالب سرمدى لايتضيق) أنها ما أن تتمكن من إبراز مكانة مكتسبة من خلال التعليم - خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى - وتستمد لرحلة الحراك الاجتماعى ، إلا ويضع الكاتب أمامها واحدة أو أكثر من قنوات الحراك التى أعدها سلفا على مقاييس رؤيته الذاتية.

ثم بعد أن تعبر هذه الثغرة وتحقق حلمها بالصعود يحاصرها الكاتب بأصيها الاجتماعى (الذى هو وضعها الطبقي فى الأساس) كقدر اجتماعى ليقضى على أية مكاسب أو امتيازات حققها خلال رحلة الصعود ، كقالب أو قصاص أخلاقى من جانب الكاتب إزاء محاولتها الخروج عن جلدتها الاجتماعى ، أى وضعها وموقعها الطبقي .

إذن فليست قضية انغلاق قنوات الحراك الاجتماعى هى للمعوق الرئيسى أمام الشخصية الروائية (وسبب لزمتها الاجتماعية) فى انتقالها من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى داخل نفس الطبقة قسب ، ولكن يظهر معوق آخر رئيسى يتمثل فى علاقة الشخصية بطبقتها الاجتماعية كسبب جديد لأزماتها .

وهنا قد يذهب قائل بأن المشكلة لا تتصل بوحى فحيب محفوظ بالفلق أو انفتاح قنوات الحراك الاجتماعى ، أو صلاحية وعمورية البناء الطبقي ، ولكن المشكلة تكمن أساسا فى البناء الطبقي السميك والواقع الاجتماعى الذى لا يتيح إمكانية الصعود عبر قنوات شرعية ، الأمر الذى يقضى - بصدق - فى الأوضاع الغريبة التى يحفل بها عالم فحيب محفوظ- إن مقامات به الأعمال إذا هو مجرد إبراز وتسجيل الأزمة الناجمة عن عدم إتاحة فرص الصعود عبر القنوات الشرعية .

ولكن سرعان ما ينفك هذا الملعب مصداقيته على ضوء اعتبارين. الأول أن مهمة الكاتب " الكبير " لا تقتصر على مجرد تسجيل الواقع (الأزمة) كما تفعل علمة الكاميرا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إعادة اكتشاف وتفسير هذا الواقع (للآزوم بالتراض) على مستوى الفكر للعشر على إمكانيات تفسيره. الاعتبار الثانى ، أنه إذا كان المجتمع مأزوما بهذه الصورة ، وقنوات الحراك الاجتماعى الشرعية مغلقة بهذه الدرجة التى صورتها الأعمال الأدبية المحفوظية، فلن من المفترض أن تقدم هذه الأعمال لصور من الصراع الطبقي . بيد أن ذلك لم يحقق هنا فى الوقت الذى أكدت فيه هذه الأعمال على وجود أزمة تتصل بالحراك الاجتماعى وصلاحية البناء الطبقي .

ومع ذلك ، فلم يطرح البناء الروائى لعالم هذا الصراع أو حتى إمكانيات تولده . واكتفى بأن ربط المسائر للمهلكة للشخصيات بما فرضه الكاتب فيها من خصائص مثل الطموح والتطلع لتعاقب بعد ذلك من صراع فى دورها ذاتها. ومن هنا فإن فحيب محفوظ اختزل الصراع الطبقي (الموجه إلى الطبقات الأخرى) إلى صراع شرائعى أو فئوى (بين شرائع الطبقة وفتاتها) وإلى صراع فى الفور الاجتماعى (الموجه إلى الشخصية ذاتها) وذلك خلال رحلة صعودها الاجتماعى .

وأذا اتبرى من يؤكد أن البناء - والعالم الروائى لمحفوظ - يحفل بظواهر متعددة للصراع الاجتماعى والطبقي، فهنا تصادم، إذا كان الأمر كذلك فلم يصير الكاتب على إرقام شخصياته الصاعدة على دفع شرائع باهظة - تتجسد فى مصيرها المأسرى- كمقابل لرغبتها فى الصعود الاجتماعى؟. إننا لم نجد وسط هذا الزحام من الشخصيات التى

تسكن عالمه الروائي سوى إنها تتنافس في الإسراع إلى مصيرها المظلم مسلوبية القدرة والإرادة على اتخاذ الموقف
التيض الذي يكتها من تعديل الموقف الاجتماعي برمته . فهل من شأن هذه الأنماط من الشخصيات أن تدن حقا
الواقع ، أو أنها تصلح أداة النقد الواقع الاجتماعي!!

تأتي الإجابة على هذا السؤال حينما نتأمل تصريحات نجيب محفوظ ورأيه في أحد أعماله على سبيل المثال -
بداية ونهاية - فيقول مبالغيا عن نهاياته الخفائية القاسية بجميع مختلفة: " إن خاتمة الأسرة المصرية التي تناولتها في
قصة "بداية ونهاية" وهي أسرة حقيقية أعرض قصتها متعنية هكذا بأساة حتى أستطيع أن أشحن عواطف القراء
بأنفعالات كاتبي بمقتني على كتابتها " . قهر هنا يؤكد أن الرواية كانت تعبيراً عن رغبة اللاتية وليست تعبيراً عن
رؤية "ذات" - طبقة اجتماعية - مجاوزة للذات الفردية .

ورغم هذا الاعتراف - أن أدبه وثيقة تسجيلية أخلاقية للأديب لا للتاريخ أو الواقع - حول دوره كأديب وتصوره
لوطيفة الأديب، نجد على الجانب الآخر ساحة النقد وقد ازدحمت بالأقوال النقدية التي تدور معظمها حول وصف
وتصنيف أعمال نجيب محفوظ بالواقعية المجرى اغتناء هذه الأعمال بالتفاصيل الدقيقة عن الحياة اليومية لدرجة أن
يصير أحد الكتاب أن أعمال نجيب محفوظ قد جاءت واقعية النظرية من حيث اعتمادها على التفاصيل وسردها بصورة
تصورية بديمة تنطبق تماما على الواقع الحى ذاته. وكأن حدود الواقعية - كأسلوب في التعبير الأدبي - تبدأ وتنتهى
عند مجرد تصوير الواقع.

لاشك أن تصريحات نجيب محفوظ ذاتها قد ساعدت في هذا الخلط السائد في بعض الأقوال النقدية حيث يقول في
موضع آخر : "حين كنت مشغولاً بالحياة ودلالاتها كان أنسب أسلوب هو الأسلوب الواقعي الذي قدمت به أعمال
لسنوات طويلة ، كانت التفاصيل سواء في البيئة أو الأشخاص أو الأحداث على قدر كبير من الأهمية ، وهو أسلوب
يعكس الحياة في جملتها".

فواضح من هذا التصريح أن الكاتب قد اعتمد الأسلوب كأداة " ليعكس " من خلاله الحياة - وعده هي حدود
الواقعية عنده - وليس ليقدم أو ي طرح "رؤية" جماعية لتقاطع اجتماعي ينتمى إليه ويعمله بنفثه تجاوز مراقبة
المعارضته. من ثم فإن الأسلوب الواقعي في الكتابة الروائية - بهذا المفهوم - ليس وحده معياراً كافياً للحكم على
هذه الأعمال بالواقعية ، بلهبل تغلبي نجيب محفوظ عن هذا الأسلوب خلال مرحلة ما بعد الثلاثية.

ثانياً : الحقيقة التاريخية بين الالتزام والعاطفة :

ورغم إدراك الباحث أن العمل الفني الأدبي لكيفية ذهنية قائمة بذاتها مستقل بعلاقاته وحقيقته عن الواقع ،
وليس منفصلاً عنه ، إلا أن انطواء أعمال نجيب محفوظ على بعض الأحداث التاريخية ، وإغتنائها بالتفاصيل
المختوعة من معطيات الحياة اليومية ، فضلاً عن تصريحاته والأحكام العامة التي يصدرها بعض النقاد حول البعد
التاريخي وحدود الواقعية التي تكتنف هذه الأعمال ، قد ترحى للتأريخ بأن هذه الأعمال تمد - في ذاتها - سجل

اجتماعيا تاريخيا لتطور المجتمع المصري^(٩) . كل هذا يدعو الباحث إلى الوقوف أمام الحقيقة التاريخية التي تنطوي عليها أعمال نجيب محفوظ .

فقد ذهب عبد العظيم رمضان في مقاله السابق الإشارة إلى " أن الدور الذي لعبه نجيب محفوظ في كتابة تاريخ المجتمع المصري مماثل للدور الذي يلعبه المؤرخ الأمين " . يلعب نجيب محفوظ ملها تقيضا ليؤكد أنه لم يكتب تاريخ مصر الاجتماعي وراثيا على هذا النحو الذي أراده له المؤرخ فيقول " الحق أنني لم أكتب الثلاثة لأؤرخ مصر بل لم أكتب التخصص التاريخية (حيث الأكلار - رادويس - كفاف طيبة) لأكتب تاريخا بأمانة ، وما دفعني في الحالتين إلا حبى لأماكن وأشخاص وقيم " . إنه - أى التاريخ الذى يقدمه - لا يعتمد على المراجع ولكنه يعتمد أولا وأخيرا على القلب والملاحظة والوجدان .

ورغم جلاء التعارض الذى يصل إلى حد التنافر بين التصريحين ، نتساءل أيهما أسدق - للوصول إلى الحقيقة التاريخية - المؤرخ الذى "فقد" خبثته حثافات المظاهرات - ثورة ١٩١٩ - فى هذه الأعمال (يرقق المادة التاريخية بالقرائن العلمية ، أم تصدق الأديب الذى قدم لروحته الفنية ما فيها من أسداء تاريخية اعتمادا على القلب والملاحظة والوجدان؟

فإن اتفاقا - مؤقتا - مع الكاتب لهما يلحظ إليه من أن التاريخ الذى يقدمه لا يعتمد على المراجع أو الوثائق ، وإنما يعتمد على القلب والملاحظة ، ودافعه إلى ذلك حبه لقيم بعينها وأشخاص بعينها وأماكن بعينها ، فكان من الطبيعي أن يتطور ذلك على خريطة أعماله . فما هى القيم التى دفع من أجلها إلى الكتابة ، بل هل هى القيم الليبرالية التى بدت نماذجها فى الأعمال الأدبية شائعة عن وعيها ، تكتنفها حيرة أبدية وتردد وتتناقض دائمين كما بدأت بكمال عبد الجبارد - فى الثلاثية - وانتهت بحامر وجنى فى ميرامار ، مودرا يعمى الدباغ فى السمان والحريف؟ هل كان دافعه إلى الكتابة حبه للتيار السياسى (الرفد) لهذا الفكر الذى كان يعزف بكاء على أوتار المظافة الوطنية للجمهورية الشعبية فى سمه المقيت لطرق برايات السلطة للحصول عليها أو المشاركة لها من أجل تلصيم المصالح الاقتصادية لطبقته الأخرى فى النمر؟

لم تستند التهم الفكرية الليبرالية - فى هذه الأعمال - على نماذج ليطلق إيجامى يوضع فى مركز الأحداث . . ومن هنا فإن نهاية الليبرالية فى عالم نجيب محفوظ مثل بدايتها تلويب فى الأسماء الغائبة . ومن ثم قلما نرى فيها مايوسم . يتعلق يدلع إلى الكتابة أو التأريخ الفنى كما ينتظر إليه الكاتب .

وإن لم تكن القيم الليبرالية - افتراضا - هى التى دفعته إلى التأريخ الروائى وإنما كانت القيم الاشتراكية هى باعثه وراء ذلك ، فهل من المنقول إلى هذا التحلق والمحب يجعل الكاتب لا يرى فيها سوى التناقض (مثلا فى على طه) أو التشويه والنظرة الراحدية (أسد راشد) أو الانتصاء البورجوازي (أحمد شوكت) أو الغياب الغائم وراء قضبان المسجون (عثمان خليل) أو النكوص والحقاية (منصور باهى)؟

وإذا لم نجد في الخصائص الاجتماعية لهذه الشخصيات ما يدفع إلى الكتابة أو التأريخ فهل تعلقه بالازدواجية والتناقض بين القول والفعل (مثلا في أحمد عبد الجواد) ، أو الذاتية المطلقة (حسين) أو الاستعداد للسقوط (محجوب) أو البحث عن إجابة لسؤال قديم (عمر الحمزاوي) أو السلبية (أعضاء العروبة) أو ادعاء باشرعية زائفة (سرحان البحيري) هل تعلقه هؤلاء هو الذي حطره إلى التأريخ؟

وإن كنا ننأى بالضمير الأخلاقي لتجيب محفوظ عن حب لمثل هؤلاء سواء في رسمه لشخصياتهم أو تقديمه لأنماطهم الاجتماعية، فهل يكون حبه للشخصيات والقيم الدينية باعثه الجوهري إلى التأريخ لها كما يحلو لكاتب الروحية الإسلامية محمد حسن عبد الله أن يذهب ؟

نلاحظ أيضا لزوما نحو الترتيبية يفلت الفعل الاجتماعي (المؤمن وضوان) أو اكتفاء ببعض كثير وبيع قليل واستعدادا للذهاب إلى الهجاء في الوقت الذي تسقط فيه حميدة (وضوان الحسيني) أو تناقض وانتماء وبرجوازي (عبد المنعم شوك) أو ركنا نحو السلبية والبقاء على هامش المدنية (الشيخ على الجندى) .

وإذا لم نثر في هذه الأعمال - بعد تحليلها - على ما يوحى بتعلق أو حب يدفع إلى التأريخ الفني ، فالسبب وراء ذلك - كم يعتقد الباحث - يرجع إلى اختفاء البطل الإيجابي الذي يصنع التاريخ بشكل راج في هذه الأعمال، كمركز لقوى اجتماعية طبقية من الزاوية الاجتماعية. فلم تلمس الأعمال عن موقف صريح ومحدد يتناهى الكاتب ويعبر عن رؤية - جماعية - تجسد في شخصياته أو القيم التي تطرحها (وإن ألصقت عن موقع أخلاقي). ولهذا السبب - أيضا - نجد تفسيراً لمرقف الذخيرة والاستغراب الذي انتهى إليه لويس عوض حين قال: " ما عرفت كاتبها رضى عنه البعير والوسط واليسار ، ورضى عنه القديم والحديث ومن هم بين بين ، مثل نجيب محفوظ". ولهذا السبب - كذلك - تعددت وتصارعت الأنظمة الفكرية للثقافة إزاء أعمال نجيب محفوظ ، كل يراه من زاويته لاستيعابه داخل نظامه الفكرى المناقض للآخر .

إن أعمال نجيب محفوظ لم تكن تعبيراً عن رؤية جماعية طبقية ولكنها كانت تعبيراً عن رؤية ذاتية خالصة هي رؤية الكاتب للطبقة والواقع الاجتماعي برمته - تلك الرؤية التي تنظم بداخلها مستويات عدة ، منها ما يتصل بموقف الكاتب من الإنسان ، والطبقة والتغيير الاجتماعي والأيديولوجيا والأنظمة السياسية . ومن قلب هذه الرؤية يمكن أن نعرف على تفسير للأسباب التي جعلت هذا العالم الروائي مأزوما بهذه الدرجة . ويمكن أن نجد لتفسيراً لمصائر الشخصيات التي تتدهور بسرعة نحو مصيرها المحتوم ، ومن لم نعرف على الأسباب التي حالت دون قدرة هذه الأعمال الروائية على أن تكون تعبيراً عن رؤية جماعية أي رؤية طبقية. أما مصدر الحصول على أبعاد ومقومات هذه الرؤية فيتمثل في المقالات - العديدة - والأحاديث الكثيرة ، ولقاءات والتفسيرات المختلفة التي أدلى بها. علما بالإضافة إلى المقالات الذكرية الهائلة الأهمية التي بدأ بها حياته مع القلم، خاصة وأن نجيب محفوظ قد دخل الأدب من باب الفلسفة وتأثر تأثيراً واضحاً بالفلسفة المثالية بفلسفة هنري برجرسون .

تلك الرؤية التي يمكن وصلها - بإيجاز - في إيمان يقينى بالقدر ودوره في حياة الإنسان وعجزه الدائم عن مواجهته ، ذلك القدر الذى أقصع عن وجهه يوضح في مجمل أعماله ، والذي قتل في الموت أو المصادفة.

هذا بالإضافة إلى موقف نجيب محفوظ وتصنيفه للإنسان الخير والشرير، وارتباطهما معا بصائرهما.

فالشخصيات المادية شخصيات مرفوضة في ضوء رؤية الكاتب ومسيرها مصير محجوب وإحسان وحسين والحماوى والبحيرى ، وهى ذات الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى. وهو ما يفسر لنا لماذا كانت هذه الشخصيات تسعى دائما نحو الهاوية - فى حين أن الشخصيات القائمة الرأضية ، الروحية، مأمون وضوان وعبد المتعم شوك والشيخ الجنيدى ، وعامر وجندى ، قد نجت من هذا المصير لأنها استطاعت أن تتغلب على دوافعها المادية ، وقنعت بقدرها ولم تسع إلى مواجهته.

وبعد هذه التראה لقصة الحراك الاجتماعى في أعمال نجيب محفوظ واكتشاف أبعاد هذه الأزمة وعلاقتها برؤية نجيب محفوظ للواقع والإنسان نقول إنه مهما كان الاختلاف مع هذه الرؤية، ومهما كانت خصوصيتها الهائلة الفردية، فإنها أثمرت في النهاية تأسيسا فعليا للفن الرواية العربية الذى لم يولد بشكل حقيقى إلا مع ميلاد أعمال نجيب محفوظ. ولعنا نعيد في هذا تبريرا للخصوصية التى تتطوى عليها رؤيته حيث الانشغال بإخلاص وجد وصبر بتأسيس هذا الفن الذى خلق بدوره جمهوره الروائى وطوابير النقاد من مختلف المدارس والإجاهات. فقد أثرى بالفعل-الحركة النقدية في مصر، لدرجة أننا لم نجد قاصا عربيا كتب عنه ما كتب عن نجيب محفوظ، الأمر الذى نشط دماء الحياة الثقافية في مصر. ويكفى أخيرا أن نقول إن أكبر جائزة عالمية قد شرفت بحصول كاتب مصر الكبير "نجيب محفوظ" عليها، وفى هذا تنويع للفن الرواية العربية الذى كرس له نجيب محفوظ حياته وقلمه.

* المشكلات البهئية

رغم هذه الرحلة الممتدة في رحاب أعمال نجيب محفوظ إلا أن ثمة مشكلات قد واجهت هذا البحث يمكن تصنيفها

إلى نوعين:

أولا : مشكلة موضوعية :

وتتطرى على طائفة من المشكلات الفرعية المتصلة بهدائة هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ومشكلاته التطبيقية

ومجالات البحث فيه .

فناشئ أن الاهتمام الأكاديمى في مصر يقتضيا هذا الفرع مازال محدد النطاق ، فلولا الجهود الفردية والجهود المستمرة من جانب بعض الأساتذة من علماء الاجتماع أمثال محمد الجبروى ومحمد على محمد وسيمر نعم - لدفع طلابهم للاهتمام بهذا الفرع لتعمرت مسيرة هذا الفرع منذ بدأ الاهتمام به في الحقل الأكاديمى المصرى ، ولكن الظاهرة اللاحقة - والتي تستحق الدراسة - الملازمة لهذا الاهتمام أن نجد انقطاعا شبه تام في الاستمرار من جانب الباحثين

الذين انشغلوا في هذه دراساتهم العليا - للاجستير - بهذا المجال^(١٠)، ولكن بؤرة اهتمامهم في مرحلة الدكتوراة شغلتها قضايا أخرى تختلف قريبا أو بعد عن هذا الحقل العلمى. ولعل أسباب هذا الانقطاع تعزى إلى عدم القدرة على إنجاز مشروع يحظى متكامل - في الأقسام العلمية - بجلب اهتمام شباب الباحثين ويحظى بقدر من الاستمرارية والتواصل العلميين. كما تعزى إلى النظرة غير الجادة من جانب جمهور الباحثين لقضايا هذا الفرع والتصور الحاخاطىء أنه اقرب إلى حقل الدراسات الأدبية منه إلى علم الاجتماع، الأمر الذى وصل إلى حد النظر إليه باعتباره ترفا علميا أولى بالجهود البحثية لأن ترجحه إلى غيره من مجالات البحث .

وقد اثبت عن هذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبت عليها وابعها الباحث في دراسته ، وثبتت في النقص الشديد - الذى وصل إلى حد الإفقار المطلق في المكتبة العربية- فيما يتصل بقراءات هذا الفرع التطبيقى. نظرا لتقلص الاهتمام بهذا الفرع ، بدأ الباحث أنه يبدأ من فراغ وعليه أن يكون لنفسه رصيده الخاص من البحوث والدراسات السابقة التى من شأنها أن تفيد له السبيل في ارتداد غمار الفرع الجديد^(١١) وكان عليه - لتجاوز هذه العقبة - التوجه إلى المكتبة الأوروبية - الانجليزية - للوقوف على ما انتهى إليه التطور المعرفى والمنهجى فى هذا الصدد .

ثانيا : المشكلات الذاتية :

وهي وثيقة الاتصال بالمشكلات ذات الطابع الموضوعى، إذ أن التوجه إلى المكتبة الأوروبية لم يكن بالأمر اليسير، بل واجهته أيضا - وترتبت عليه - بعض المشكلات، منها أولا تعاطف الأعياء للمادة الناقصة عن هذا الترجه وخاصة فيما يتصل باارتفاع المؤلفات الأجنبية (يصل متوسط سعر المؤلف الاجنبى الواحد الى مائة وخمسين جنيه). ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة بفضل الدور الذى تلعب به كل من أستاذى قضى لبر الميثيق (جامعة عين شمس) وأحمد زايد (جامعة القاهرة) حيث تمسلا عن طبيب بخاطر ويقلع من الالتزام الأخلاقى والعلمى نحو تلاميذهم عبء توفير هذه المادة العلمية سعيا إلى إزالة هذه العقبة. وكذلك بفضل المساهمة التى أبداها الزملاء من شباب الباحثين الذين انخرطوا فى هذا الحقل (صالح سليمان - جامعة عين شمس - ومحمد عبد الحميد وسناء بنوى جامعة القاهرة) حيث قاموا بتدوير وتحرير مائتة عليه أيديهم من بحوث ومقالات فيما يهتنا بشفية الإفادة المشتركة وسعيا إلى تجاوز هذه العقبة . أما المشكلة الثانية التى ترتبت على التوجه إلى المكتبة الأوروبية ، فتمثلت فى ارتفاع مايتنازه العاميين ونصل العام - من عمر هذه الدراسة - فى الاطلاع والترجمة لقراءات هذا الفرع وخاصة فيما يتصل بمناهج البحث، وذلك قبل الاقتراب من موضوع البحث الأساسى . الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح الباحث أسيرا للمفاهيم ونظريات قد يصعب تطبيقها على النص موضوع الدراسة - نظرا لخصوصية الحوار المنهجى الأوربي من جانب، ونظرا لخصوصية العلاقة بين المنتج الثقافى والشرط الاجتماعى - العربى - من جانب آخر . ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة ونحطم أغلال هذا الأمر بفضل القيادة المحكممة للإشراف المشترك الذى وجه هذه الدراسة . حيث أنقرف عليها أستاذان جليلان أعلم فى مجالهما . فمن الجانب السوسولوجى كان ينفذنى أستاذى محمد الجوهري إلى البحث عن طبيعة

العلاقة بين ماهر اجتماعى وما هو ثقافى والوقوف على الشروط الاجتماعية للمعرفة - وخاصة فيما يتصل بالمنتج الثقافى، حيث أثمر هذا الدفع تحقيق قدر من التوازن فى المواجهة ما بين النص والواقع الاجتماعى، وهو ما كان من الصعوبة أن يتحقق دون توجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل ما أسطره من حروف. أما عن الجانب الأدبى، فقد استطاع العالم الراحل أسعدى عبد المحسن طه بدر أولاً أن يحطم نظرة الانبهار التى أصابتهى بالمشاهدة الأوروبية مؤكناً لى أن المنتج ماهر إلا استجابة لطلب اجتماعى تفرضه شروط اجتماعية وتاريخية يمينها ، مما خلق لدى قنوا من المرونة ساعدتهى على الاقتراب - الهادى - من النص العربى - أعمال نجيب محفوظ - بعد الاقتراب منه لما يناهز العامين ونصف العام

تلك هى أهم للمشكلات التى واجهت الباحث وكيفية مواجهتها والتى شكلت جانباً من الحيرة البخية فى مجال جديد من مجالات علم الاجتماع .

المواضيع

- (١١) نلاحظ أن نجيب مطروف خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٠ قد نشر حوالي اثنين وعشرين عملاً في حوالى ثمانية وثلاثين عاماً ، بينما في خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ أي خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة نشر نفس العدد أي اثنين وعشرين عملاً أو يزيد قليلاً .
- (١٢) لاحظ أنه بهذه الأحكام يكون نجيب مطروف مؤرخاً اجتماعياً ، وثابة أخرى يصبح سيناريست للحركة الوطنية كما يراه المؤرخ د. عبد العظيم رمضان .
- (١٣) لذلك أن نعرض الشروع الروائي لنجيب مطروف على هذه القضية واختيار مادته الروائية من هذه الطبقة وزعمه أن شخصياته تقبل للواقع وأعماله تنقلها لها هو الذي جعلنا نزع أن نجيب مطروف يعد للنزس الحقيقي للجمهور الروائي التي تسمح خاتمه بالطارد .
- (١٤) نلاحظ أن اعتماد نجيب مطروف على هذا النمط من زواج المصلحة كوسيلة للتداعى الرابع - كما زعم - لم يزد الفرض منه ، وذلك لأنه استند إلى شخصية سابقة ملها كاتبة بكل التزم . لا يتغيره أن يصمد على ساق زوجته - من خلال هذه الفتاة - أو يغير ذلك من الأساليب .
- (١٥) قدم أحمد راشد أحد الشخصيات الهامة إلى الرواية لتصورها اجتماعياً لهذه الزيجة قائلاً : " انظر إلى ذلك كيف استبدل الحسن ، إن البيع مالى عائلاً هو خضوع كل الخصائص والقيم السامية للضرورات المادية فكيف صامت الحسنة . تمسكاً بقرن يد هذا النسيم القرد ١ لن يكون اجتماعياً زواجاً ولكنه جرعة مزدوجة تمد من ناحية سرقة ومن ناحية أخرى إحتضنها ١ ولن يزال جمالها فاضحاً لتجبه وجهه فاضحاً بجمها . " ولكن القرب أنه رغم ذلك هذا التفسير إلا أن نجيب مطروف قد جعل صاحبه بين واحدة والأخرى زواج فضلاً من أنه يرتضى فلما نظراً صواباً كأنه لا يرى الحقيقة بوضوح وإنما راحاً لأن يرى إلا نصفها ، وذلك فقط لأنه يؤمن بالمادية والتفسير للادى للحياة
- (١٦) تبدو أن رواية نجيب مطروف الفنية إلى وصلة للعلاقة بين المكان والمكانة - الاجتماعية - لجمعية تبرر وضعا الزواج من حياس لأنه لو تحقق له هذا فسوف تهبط حتى على مستوى موعظتها في إطار المكان من الدور الثاني إلى الدور الأرضي . وكذلك تبدو هذه الراجحة في " نهاية رهاية " فعندما هيئت المكانة الاجتماعية للأسرة صاحبها هورف في سياق للواقع المكاني أسقطت من الدور العلوى إلى البودوم .
- (١٧) كعبيد حتى على حركاتها الاجتماعى للهبط .
- (١٨) الجدير بالذكر أن السيد أحمد عبد الجواد سبق أن رفض زواج ابنته عائشة من حسن إبراهيم الفيلسوف في قسم الجمالية حرصاً منه على الانتماء بمرور من الطبقة التي تقلل تدعيماً لوضع الطبقة .
- (١٩) تطرح رؤية نجيب مطروف تصوراً غريباً عن علاقة الانحراف بالطبقة الاجتماعية . فبقوله : أنا أعتقد مثلاً أن تلبية في نهاية رهاية لو كانت من الطبقة الأرستقراطية لما كانت هناك مشكلات جنسية ولا انحرافات - فالارستقراطية تحل مشاكلها في هذا الميدان بالنصر ، والطبقات الشعبية تحلها بالاعتزال والجنس والزواج المبكر . أما الطبقة الوسطى فتطوّلها تزدى إلى التعقيد والمشاكل المختلفة في هذا الميدان وكان انحراف شخصياته يرجع إلى كراههم يتصمون إلى الطبقة الوسطى .
- (٢٠) يلحظ على الراوى إلى أن نجيب مطروف ينظر إلى شخصياته نظرية موضوعية فيضع لكل منها أساساً معيناً ، لكنها بقوله : لما أشك أن الباحثين الاجتماعيين سيبدلون فيها - أي في الثلاثية - في مقابل الأهم حيناً كثيراً على إيجاد بنا . الحقيقة الاجتماعية التي نقلها . " انظر مجلة الصور ٧١ / ١ - ١٩٨٨ عدد خاص عن نجيب مطروف ص ٢٦ ، ٢٧ .
- (٢١) يستثنى من قاعدة الانقطاع هذه صاحب الرواية في هذا الفرع لتضى أبو المينى الذى واصل الاتصال بقضايا هذا الفرع في مرحلتي المأسعير والذكوراء . وتعلق القاصدة على أولئك الذين تشغلوا بها في مرحلة المأسعير وهم معد على يدوى (جامعة الإسكندرية)
- (٢٢) رسائل سليمان (جامعة عين شمس) - وسناء يدوى ومحمد عبد الحسود إبراهيم وصاحب هذه الدراسة (جامعة القاهرة) .
- (٢٣) لم نشر الملكية العربية - وحتى إتمام هذه الدراسات - سوى لدراسين باللغة العربية إحتضنها لتضى أبو المينى - صاحب الرواية في هذا المجال - وثقل أطروحة لدراسة المأسعير . والثانية للسيد ياسين وهو مؤلف أقرب إلى المدخل في علم اجتماع الأدب . ويعتقد الباحث أن هذه المشكلة رها باهتت كذلك كل من تشغل بهذا الفرع من الزملاء الذين سبق الإشارة إليهم .

تعقيب الدكتورة هدى زكريا على ورقة "الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ"

الواقع أن وقف الباحث فى حله للمنطقة التى يختارها النموذج النظرى لملاكين هما علم الاجتماع والأدب فى فترة التحول وما قبل اكتمال الأدوات البحثية فى المجال، أمر يستحق أن نعييه معاً. فهناك من يتجهون نحو دراسة مجالات المابين in between متسلحين بالحماس والإخلاص والذئاب نحو الأصعب . ولعلنا هنا نتصدر لمنطقة يسيطر عليها النقاد أكثر مما يسيطر عليها علماء الاجتماع. فنجيب أن نعترف أن علماء الاجتماع لا يزالون فى خطواتهم الأولى بصدد الأدب، ولذلك لابد أن نمانى من الاجتذاب الطبقي لتراث النقد الأدبى، أتمنى أن الباحث فى علم الاجتماع فى المادة يتجنب دون أن يقصد نحو تحليلات النقاد فى الأدب أكثر من تحليلات علماء الاجتماع فى الأدب. بحسبىة هذا المجال وضخامة إنتاجه. وبالتالى نحن باستمرار أمام إفراء أن نقرب من النص الأدبى فنقع فى رفضه أو الإيجاب به وإحكام القيمى عليه ، وهو ما سيرفضه أصحاب الرؤية العلمية التى تتصور أنه من الضروري أن تتسلح بأدوات البحث المخصصة على البحث من الثابت والظاهر والملموس والتقابل للملاحظة.

وسوف أقدم بصرار مع الباحث، بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تستكمل بشكل ما . لقد تخيلت أن محمدا بدأ الخطوة الأولى حيث تحدث عن أزمة الحراك عند نجيب محفوظ ، قصعد فى ذهنى فكرة أخرى . أن أضع نفسى معه فى سياق تاريخى فى علم اجتماع الأدب وأقول إذا كان جمال القبطانى فى قصته (رسالة المصائر والبصائر) قد اختار الشاب القندلى، والتى ساعدها فى نفس الوقت عائلته فى نفس الوضع الاجتماعى والطبقي لمحجوب عبد الناهم، أجد أن محجوب عبد الناهم أكثر حرية وأكثر فرسا ، لأن الشاب القندلى فى قصة جمال القبطانى من الطبقة المتوسطة ويعمل فى الفندق ويتصور أنه بدأ يحقق الحراك الاجتماعى بصورة مثلى من خلال قنوات طبيعية. فإذا به يكتشف أنه قد بيع دون أن يختار . بمعنى أنه عندما مارس عمله فقط بدأ للمجتمع يصفه فى سياق العلاقات الاقتصادية المبنية التى بدأت تحكم المجتمع والنسق القيمى الجديد ، ففوجئ هذا الشاب أنه قد تم بيعه دون أن يختار. محجوب عبد الناهم اختار. كان يملك فرصة التراجع، أما الشاب القندلى فلم يستطع لأنه وباختصار شديد فوجئ أن ضمن عمله فى الفندق عندما أعجب بإحدى الساتحات الأجنبية وذهب لعمل علاقة معها أعطاه الفندق ثمن العلاقة لأنه بالفعل يوظفه لعمل العلاقات مع الساتحين ضمن ضياتهم فى الفندق. وفوجئ الشاب أنه لا يختار صنع العلاقات وإلا هو مفعول به وليس فاعلا . وهنا أقول أنه رعا كان المطلوب ليس فقط أن تقوم بعمل سياق تاريخى للحراك الاجتماعى.

بل تقوم بدراسة سياق تاريخي لعلم اجتماع الأدب أيضا. كيف يتعامل الأديب في كل مرحلة تاريخية في قضية الأزمات؟ فالأزمة لدى الطبقة الوسطى في الثلاثينيات ، وهناك أزمة في الثمانينيات ، ثم الأزمة على أرضيتها الاجتماعية تختلف وبالتالي تختلف المماناة، ولذلك أقترح أننا ننضع أنفسنا دائما في حوار مقارن.

الجزء الثاني الذي أود مناقشته هو موقع يوليوس عند نجيب محفوظ. وهو جدير بالتأمل . لأنني غير معترضة على القول أن نجيب محفوظ يعد قنوات الحراك الاجتماعي من أبطاله. لأنها كانت مصنوعة في الواقع وإنما هو صاغها على شكل - لن نقول الحراك الاجتماعي الهابط. سنقول السقوط - وهو كان دائما يستخدم شخصيات معدة للسقوط سلفا ، في ظل مجتمع كانت الطبقة المسيطرة فيه في الثلاثينيات تأخذ قراراتها في مجلس النواب بحيث تسد قنوات الحراك في الواقع. فالطبقة ترفض دفع الضريبة ترفض صاغ على الفئران في السنة لأن هذا يؤثر على مصالحها الطبقية. ترفض أن تسمح بالسمود الاجتماعي الذي سمعته طبقات رأسمالية مستتيرة في أوروبا، وتوقف الحراك ، وتوقف تجديد الدماء في البنية الاجتماعية. وأعتقد أن نجيب محفوظ يؤكد هذا بمنطق آخر ويردده أخرى .

وإذا أصر الباحث أن يتعامل مع الشخصيات البارزة داخل العمل الأدبي، فانا سوف أذهب إلى الشخصيات المغموسة للمخفية داخل العمل الأدبي لنجيب محفوظ. فينكشف لنا أن نجيب محفوظ لعب دورا حقيقيا في أن يبرز لنا هم الطبقة الوسطى الذي ساهم فيما بعد في فعل اجتماعي وسياسي هو ثورة يوليوس. إن التفاتك طريق الحراك هو المحرك الأساسي لثورة يوليوس لكن نجيب محفوظ لم يتصامع مع هؤلاء، هذا الفيلق العسكري الذي أخذ على عاتقه أن يحل مشكلة الحراك الاجتماعي بنفسه بأن يسعى إلى قلب السلطة. لو لاحظنا أن كل القرارات التي أخذتها ثورة يوليوس، مجانية تعليم - إصلاح زراعي....إلخ، يحل هذه المشكلة. نجد نجيب محفوظ رغم تطلعه للنهضة لإحداث حراك، إلا أنه عندما أخذت السلطة العسكرية هذا الدور إذ به يتعظرها خارج التجربة في منطقة من يسقطون من ضحايا هذا الماحض لأنه من الغريب أن كل الناس الذين بدأ في وضعهم في قصة فيما بعد لم يمتحن كثيرا أن يضعهم في سياق القصة. في "بداية ونهاية" نرى سلوكيات ، "اللاذنية ٧٠" نرى البطل يتحرك في الشارع ، لكن بعد الثورة نجد جميع الناس يشكلون اجتماعي مقصود في "ثورة فوق النيل" لابد أن تتجميع الشخصيات وليس لديه الوقت لأن يعمل لهم حركة. رغم أن عينيه لم تكن باستطاعتها أن ترصد حركة طبقة باكملها كانت تتحرك بالفعل صعودا . لكنه في هذه الحركة التي جاءت على حين فتنه وضد كل القيم التي رأى أنه يجب أن تسيطر اجتماعيا في ذلك الوقت. وأنا أتذكر جملة كان يقولها كمال عبد الجهاد عن حبيبته عائدة وهو البطل الذي يحب البنت البرجوازية ، ويقول جملة يمكن أن أفسد بها كل موقف نجيب محفوظ الذي كان دائما يرى شخصيته في شخصية كمال عبد الجهاد: "الذين يحبرون لا يتبرعون". وهذه كانت غريبة، هو ضد الفعل الكامل للحب ولذلك هو يتطلع لعائدة وهي رمز الطبقة باعتبارها لحظة يجب أن تقدمها الطبقة الأعلى للطبقة الأدنى منها. ويبدو - والله أعلم - أن نجيب محفوظ تصور أن الحراك يجب أن يتم بصورة غير التي عملها الواقع . ويلاحظ أن قادة يوليوس البعض منهم كان يقول أن شخصيات نجيب

محفوظ كانت في خلقه اللهنية وهو يحاول أن يعمل التغيير الاجتماعي. أما نجيب محفوظ نفسه فكان في منطقة أخرى، كان يتحدث باستمرار عن استفادوا من ثورة يوليو باعتبارهم الانتهازيين (مرحان البحري) في حوار وديولوج مع "عامر وجدي" الرفاعي القديم، طوال الوقت يعتقد أن ثمة قيمة ضريت بقرام هؤلاء العسكريين بإحداث الحراك بالثورة. ويبدو أن هذا يتسق مع تصويره أن هناك خلطا اجتماعيا غير مرئي، لكنه في خياله وبدأ بسببه عمل ثرثرة فوق النيل. وتحدثت عن سقوط البطل الرفاعي القديم في قصصه الجديدة. وهذا يقودنا إلى تفهيد دور الأديب ، فهو لا يعكس الواقع وإنما يعيد بناه الواقع . هل كان نجيب محفوظ ثوريا ؟

المناقشة

- ٥ - سعد الدين إبراهيم :

سوف أبدأ بالورقة الأخيرة وهي ورقة الأخ محمد. وأول انطباع عندي أن لغتها جميلة وهذا على غير عادة العلماء الاجتماعيين في مصر في الفترة الأخيرة .. لغتهم لم تعد جميلة . واللغة أداة توصيل هامة وجزء من عدم تأخيرنا في المجتمع هو أن لغتنا لم تعد جميلة كما كانت لغة أجيال أخرى من المشتغلين بهذا المجال. وربما تكون هذه اللغة الجميلة نابعة من أنك تدرس موضوع اجتماع الأدب وبحكم الصفة وبحكم قراءتك لنصوص أدبية كثيرة يبدو أن هذا أثر عليك. أو العكس، فربما أنك أنت أساسا أديب مستتر أو كنت تريد أن تكون أديبا ولكن حظك العاثر جعلك عالم اجتماع فظهرت مواهبك الأدبية في الورقة. ولكن أود أن أشير إلى خلط بين شيئين لدى العاملين في مجال علم الاجتماع الأدبي. الشيء الأول هو دراسة المجتمع من خلال الأدب، وهو شيء يمكن، أن تدرس ظواهر اجتماعية عديدة من خلال أعمال الأدب. مثال أعمال ديكتز أو أي أديب آخر في أي مجتمع تستطيع أن تفهم طبيعة المجتمع الذي عاش فيه. وهذا اسمه دراسة المجتمع من خلال الأدب. وهذا غنيا مختلف عن علم الاجتماع الأدبي، ماسمته اليوم هو دراسة المجتمع أو شريحة من المجتمع أو ظاهرة أو عملية اجتماعية اسمها "الحراك الاجتماعي" من خلال نصوص أدبية. فأرجو إذا كان هذا التمييز واضحا في أذهانكم سأنتقل للحديث عن كيف يمكن دراسة علم اجتماع أدبي روائي حقيقي لأعمال نجيب محفوظ. هي ستكون دراسة لنجيب محفوظ وعالم نجيب محفوظ وليس للعالم التي يخلقها في أعماله الأدبية . ما قالته الدكتورة هدى أنك تقترب من الناقد أكثر منك من عالم الاجتماع . فسامعته أنك تسأل أسئلة تفيد أن كل شخصيات نجيب محفوظ شخصيات مأزومة، وهذا طبيعي فكل الشخصيات الروائية أساسا شخصيات مأزومة سواء عند نجيب محفوظ أو عند غير نجيب محفوظ. لذلك لا تكتب عن أشخاص عاديين ، فالعمل الدرامي بطبيعته يتحدث عن شخصيات مأزومة. وموقف نجيب من ثورة يوليو أعتقد أن فيه عدم فهم. لأنه كأديب وكعالم وفكر هو ناقد في كل العصر.

لقد كان ناقدنا لعصر ما قبل الثورة مثل رواية "السمان والحريف" ، وكان كلامه عن الانتهازية في حياة بطل الرواية الذي حاصر آخر وزارة ولغدية ، كانت كل حياته مبنية على الانتهازية كآلية من آليات التصعد الاجتماعي وهي الزواج ، وما حدث أن ابن عمه الذي انضم إلى الثورة كان انتهازيا مثله أيضا وأخذ البنت التي كان من المفروض أن يتزوجها قريبه. إذن ما يتعامل معه نجيب محفوظ هنا هو ظاهرة ، وظاهرة مثل ظاهرة الانتهازية لا تنفك على عصر سياسي بعينه. حقيقة أنه عاش معظم حياته في عهد الثورة ومعظم إنتاجه بعد ١٩٥٢ جعل مسألة رؤيته النقدية ككاتب تخطئ بموقفه السياسي من الثورة. موقفه السياسي من الثورة مثل موقف ٩٠٪ من الجماهير العريضة ، إنه

كان يعلم مع هذه الثورة، كانت هناك عودتهم لم تصق هذه العودة فأصيب هو كما أصبت جميعا بخيبة أمل. كأبناء طبقة وسطى أصبت بخيبة أمل في هذه الثورة التي كنا نظن أنها واحدة ثم خللنا. ولم يكن موقفا يبرجوا من البداية ولكن كان موقف تأييد ثم كان أمينا مع نفسه حينما بدأت يراود الاعتراف على الثورة ، فهذا يعكس هذه الأمور أيضا في أعماله الروائية.

أما آليات الحركة فقد أخذت جزءا كبيرا في أعمال نجيب محفوظ التي أتبع في قرائنها وهي ليست آليات الحركة بقدر ما هي آليات البقاء، الناس كيف تتفاوض مع واقعها لكي تعيش . وغير الشخصيات الرئيسية هناك شخصيات فرعية كثيرة جدا ، وهذه الشخصيات الثانوية كلها تصارع من أجل البقاء ، وهذا قد لا يقل أهمية في معرفتنا على الجوانب غير المطروحة في أعمال نجيب محفوظ. ولم تكن هذه للشخصيات في حراك اجتماعي ولكن كان لديها آليات البقاء.

أما ورقة الأخ أحمد عبد الرزاق فقد أصبحت جزءا بيا فيها من مادة وبالإضافة إلى ملاحظات الدكتور هدى لى ملحوظتان أو ثلاثة عن تكثيف التحليل السوسيولوجي في هذه المادة الفنية جدا هناك فترج اخوتنا في المغرب قاصرا به ورها يمكن الاستفادة منه، وهو نموذج قد يكون من أيام ابن خلدون في علم الاجتماع الخلدوني، وهو بلاد السببية وبلاد المآثر وهو الجزء من الدولة التي تحت سيطرة الحكومة المركزية ويقارس فيه السلطة. والجزء الثاني الذي يبعد عن المركز هو بلاد السببية. هذا المفهوم يندك جدا في الجزء التاريخي ويندك أيضا وأتت تطور هذا العمل في دراسة النخبة وترسيخها . وماذا عن من خلقتهم النخبة من أبنائها في النخب المحلية؟ هل النخب المحلية خلقت حينما انضمت إلى نخب وطنية أوسع؟ ماذا حدث لأبناء تلك القبائل؟ ماذا حدث لقبيلة الباسل مثلا؟ هؤلاء هم أبناء بلاد السببية الذين زحفوا إلى القاهرة ، هؤلاء هم الذين زحفوا إلى المنيرة القروية. لديهم هنا مادة تستطيع أن تخرج منها بأشياء أخرى غير دراسة النخبة فقط ولكن كجزء من دراسة المجتمع للمصري.

- ٥ - أحمد زاهد؛

بالنسبة لورقة الأستاذ أحمد عبد الرزاق أنا لا أعتقد أنه يصلح عنوان "النخبة" لهذه الورقة . لأن كل الورقة عبارة عن مادة أميريكية مجسومة من الميدان أو من خلال وثائق عن العائلات. واعتقد أنه لو قلت "الأصول العائلية" لنخب الصعيد سيكون أفضل من إطلاق كلمة نخب الصعيد على عائلتها. وإن كنت أخذ عليك كما قالت الدكتورة هدى أنك تريد عمل "علم اجتماع صعيدى" وليس فقط نخبة صعيدية ؛ أى سوسيولوجيا وسياسة صعيدية ولم ينتج بشكل جيد في الورقة كيف حدثت عن صفوة قديمة وصفرة جديدة، فلم تحدد ما المعيار الذي بناء عليه تستطيع أن تقول أن هذه العائلة أو هذا الشخص أو هذا العضو في البرلمان ينضم إلى الصفوة الجديدة أو هذا العضو ينضم إلى الصفوة القديمة. وعلاقة الصفرة بالدولة، كيف تغيرت هذه العلاقة في المراحل التاريخية المختلفة. وما قاله د. سعد عن السببية

والمخزن صياغة أخرى للعلاقة الدولة بملك الشعب . فعلى مر التاريخ وجدنا أنواعا من الاتفاق والتحالقات، الاعتماد والاعتراف ما بين الصفوة وبعضها، وما بين الدولة والصفوة، وما بين الصفوة الشعبية والجديدة. أقصد أن هناك علاقات يجب أن تأخذها في اعتناك والمطلوب أن تنمق قليلا في التحليلات السوسيولوجية.

والنسبة لورقة الزميل محمد على فقد كنت سعيدا جدا أثناء سماع الملاحظة لأدب يعبر عن شباب جامعة القاهرة وسوف أضيف للملاحظة الدكتور سعد الدين إبراهيم ملاحظة حول كيف يمكن لعالم الاجتماع أن يستفيد من دراسة الأدب. فقد سمعنا اليوم تحليلات سوسيولوجية أكدت على بعض الحقائق فيما يتعلق بدراسة المجتمع المصري، وفيما يتعلق بطبيعة الطبقة في إلغاء النخوة على الظاهرة الاجتماعية ، ويمكن من خلال النص الأدبي أن تدرس ظاهرة. ونستطيع الاستفادة من النص الأدبي أيضا لمراجعة بعض الأطروحات النظرية التي قد تسلم بها، وقد تكون بعيدة عن الواقع مثل مسألة "الطبقة" هذه ، الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة، أي مراجعة بعض الأفكار حول تقسيمات الطبقات، حول العلاقة بين الطبقات ، حول أساليب الصعود . فلو كنت أنا بخراسة ميدانية درست فيها قنوات الصعود أو أشكال الصعود في الواقع وقارنتها بأشكال الصعود والحراك الاجتماعي التي تحدثت عنها يمكن أن أقدم بشكل من أشكال المراجعة بهدف التصحيح من المفهومات وتسهيل الفهم . هذه الدراسة أيضا نجعلنا نهتم بقضية هامة جدا وهي أننا نلجأ في دراستنا إلى التركيز على الأشكال البهيمية ونترك التفاعلات البسيطة التي قد تتدخل فيها السيكلوجيا والجنوايد الداخلية، فمن الأهمية بكان أن نتعرف على الطريقة التي يبنى بها الأفراد حياتهم تحت شكل بنية اجتماعية معينة. أنا أعتقد أن دراسة النص الأدبي يمكن أن تليقنا في ذلك خاصة إذا قارنا مثلا بين شخصيات معينة في فترة الستينيات وشخصيات معينة في الوقت الحاضر. في النص الأدبي أنا لا أقول أن هذه الشخصيات هي تكرار لما هو موجود في الواقع ، إنما على الأكل، تلقت نظرتنا لكي نهتم في تحليلاتنا للواقع بالطريقة التي يبنى بها الأفراد أنفسهم وعلاقاتهم تحت شكل تنظيم اجتماعي معين. وهنا أشير إلى أستاذنا الدكتور عبد المحسن طه بدر رحمه الله وهو الذي أشر على رسالة الماجستير للباحث مع الأستاذ الدكتور الجوهري وقد تذكرته بينما نسمع هذه اللغة الجميلة.

-الأستاذة / كمال مقيت:

بالنسبة لورقة الزميل أحمد عبد الرزاق هناك ميزة أساسية في هذه الورقة وهي أن المعلومات التي توجد بها معلومات طازجة وليست معلومات مبطلة أو معلة مثل المعلومات التي تمودنا استخدامها من الكتب والمنظورة عن كتب أخرى وهكذا. وهناك نوعان من الملاحظات عليها الملاحظة الأولى تتصل بالدقة التاريخية. كان لابد أن يكون الباحث دقيقا قليلا في كتابة التاريخ والأحداث . فمتنما تحدث عن وفاة الألفي عام ١٨١٢ وكان من الممكن اعتبارها خطأ مطبعيا لو لم تكن كتبت بعدها "سبع سنوات بعد حكم محمد علي". والحقيقة أن الألفي مات سنة ١٨٠٧ أثناء المؤامرة بين المالكي وحملته فريز والحروف أنها ١٨٠٧. هذا ينطبق على تاريخ إلغاء نظام الالتزام

وغيرها. وهناك شيء خاص بالمصطلحات، فأنت تتكلم بالتحديد بعد برلمان الثورة العراقية، لكن مرة تقول البرلمان ١٩١٤ ومرة أخرى تقول الجمعية العمومية". أعتقد أن المسميات يجب أن تكون دقيقة فمصر لم تر بعد دستور ١٨٨٢ دستورا آخر حتى دستور ١٩٢٣، وكانت الجمعية التشريعية بالتصميم وليس بالانتخاب، الجمعية التشريعية وبعد ذلك مجلس شورى القوانين. تنتقل إلى جمهورية همام، أنت تتحدث على اعتبار أن همام قام بعمل جمهورية، وأنا لا أعتقد أن هذا الكلام تاريخي. قال ذلك لويس عوض من منطلقاته القومية، ولكن التاريخ يقول غير ذلك. هذا الشيخ همام هو ابن الشيخ أحمد شيخ الهوارية ابن الشيخ يوسف، وبالتالي هو عريق في المشيخة وفي السلطة. وكل ماحدث أن الظروف ساعدت همام في منتصف القرن الثامن عشر حين وصل اختراء النظام المركزي إلى حد جعل فردا قويا في بولاق الذكورو يقوم بعمل جمهورية. وماحدث بعد خمس أو ست سنوات أول ما استقر الأمر لعلى بك الكبير أنهى هذا الموضوع تماما. ولم يكن هناك عند همام انتخاب أو برلمان، ولكنه رأى أنه لكي يستطيع مواجهة هؤلاء الممالئك أو هذه العصابات القومية كان لابد له أن ينظم علاقته بالأكباط والفلاحين. ولكن أن تقول جمهورية بهذا الشكل فهذا خطأ.

نأتى إلى تحليل ديناميكية التغيرات. هناك تغيرات أساسية أنت أشرت لبعضها ينتهي السرعة، مثال الرى العام بعد إنشاء القنطرة الحربية، اللامعة السعيدية وتملك الأرض، بيع أراضي القنطرة السنية وكانت مليون فلان، وكان لابد أن نرى متى تقدم الاقتصادى وتراجع الاجتماعى وتقدم الثقافى وتراجع السياسى وهكذا. سأنتقل إلى ورقة الأستاذ محمد على. الحقيقة أنك فهمت محطوف فلما نادا ، والدكتورة هدى متواطئة معك لى هذا الظلم، فتجيب محطوف فترة إبلاعه تصل إلى حوالى ٦٠ سنة من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف التسعينيات، أما أنت فقد أثبت على أعماله من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ وقتل أن هذا هو فهم محطوف، وهذا الكلام غير دقيق. الشيء الثانى تقول أن الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين شابة لديه، وهذا مقياس مبهى جدا، هل أستطيع أن أقول لعيد الرحمن الشقراوى فى "الأرض" لا يوجد عمال ولا يوجد برجوازيون من المدينة. غير صحيح، الرجل صادق مع نفسه وهؤلاء هم عالمه وواقعه وهذا هو الذى يستطيع فهم محطوف الكتابة فيه. هل تستطيع أن تسأل إحسان عبد القدوس عن الطبقة العاملة وهو برجوازى أصلا؟ تنتقل إلى التمازج المتشقا وكلها نماذج سيئة جدا، تؤكد وجهة نظرك. ولكن كان هناك نماذج أخرى جيدة. هناك فؤاد ابن جيل الحسزوى ابن فلاح ومع هذا قال أحمد عبد الجواد هاريت تناسبه، زينب الطمبجى الشهيرة وهى متعلمة وتعرف طريقها جيدا، وعلى طه وغيره. أنت انتقائى للغاية. نقطة أخيرة بالنسبة لرواية التاريخ. لقد قال عبد العظيم رمضان أن هذا عمل تاريخى وقد أثبت بعد العظيم رمضان لتضرب به فهم محطوف بينما فهم محطوف قال إننى كتبت التاريخ برجمانى وقد كان صادقا مع نفسه وكتب برجمانه بالفعل بدليل أنه لم يدافع عن أحد.

رابعاً:

الحركات الاجتماعية
(نموذج الحركة العمالية)

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية

١٩٨٢-١٩٩١

هويدا عدلى رومان

باحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن والمتعلقة فى تحرير الاقتصاد والأخذ بالآليات السوق، وتدخل الدولة من دورها الاجتماعى والتى كانت قد اختطلت به منذ الستينيات وحتى المنترات القليلة الماضية بدرجة أو بأخرى، فإنه من المفيد التعرف على موقف الطبقة العاملة المصرية من هذه التغيرات، خاصة وأنها إحدى الجماعات المتوقعة أن تتأثر سلبا بهذه السياسات. وعلى هذا فإن دراسة الحركة الاحتجاجية لهذه الطبقة كإحدى الآليات الهامة للتعامل مع الواقع الجديد وتتغيراته يعد أساسى لاستشراف مستقبل الحركة العمالية فى مصر.

وتقصد بالحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية إجراءات كل أشكال الاحتجاج الجمعى التى يقوم بها العمال سواء كانوا منظمين نقابيا أو غير ذلك فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو امتناع عن صرف الأجور احتجاجا على أوضاع معينة متعلقة بظروف العمل والأجور وأحوال المعيشة وأى مطالب أخرى سواء كانت متعلقة بالسياسات الاقتصادية أو غيرها من قضايا ذات طابع سياسى.

يتبنى الخوض فى هذا الموضوع إيضاح أمرين هامة: الأول، يتعلق بوجود فجوة واسعة بين الشكل التنظيمى للطبقة العاملة المصرية والممثل فى التنظيم النقابى الرسمى من ناحية والطبقة العاملة المصرية ككل من ناحية أخرى. فالتنظيم النقابى لا يضم سوى ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة. وهذا على حد تصريح أحمد الحمادى رئيس الاتحاد العام لنقابات

عمال مصر في النتائج للجمعية العمومية للاتحاد العام لقطاعات عمال مصر في دورته الثمانية ٩١-١٩٩٥^(١١). أما النسبة الباقية لبقائها تقع خارج الإطار التنظيمي أي عمالة غير منظمة نقابياً. ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذه النسبة المنظمة تتسم بأنها عمالة متجانسة ونشطة وعلى درجة ما من الوعي، فهي موزعة بين ثلاثة قطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات. وإن كان لقطاع الخدمات ثقل أكبر نتيجة لتضخم وضعه في الاقتصاد المصري بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي^(١٢). وطبقاً لتقرير البنك الدولي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤، فإن قطاع الخدمات حظي بنسبة ٥٤.١٪ من قوة العمل ٨٦-١٩٨٩^(١٣). هنا نلاحظ أن وجود نسبة كبيرة من الـ ٤٠٪ تعد عضوية دلتيرية أو شكلية وتتركز أساساً بين عمال الزراعة والصناعات الصغيرة.

أما الأمر الثاني فمتعلق بما يثيره استخدام مفهوم "الطبقة" من مصطلحات عند توصيف الحركة العمالية في مصر. تضم هذه الطبقة (مجازاً) العمال الأجراء في المدن والقرى المصرية، ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها في وحدة وجود هذه الطبقة ومن ثم تقياس وضعها ونسبها وحركتها النوعية والعمالية. ومن هذه الخصائص:

- خلية الأصول الريفية عليها وخاصة الطبقة العاملة في الصناعة، مما أثر في علاقاتها واتجاهاتها وقيمتها ووعيها.
- لعبت الهجرة الريفية الحضرية دوراً مطرداً في عدم تجانسها سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية.
- ولادة الطبقة العاملة في المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها. فعلى مراحل طويلة من حركتها، لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها، سواء من قبل الاستثمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التي أثرت في تنظيماتها وقادراتها.

- تخلف الفن الإنتاجي في الزراعة والصناعة مما أدى إلى تهجير فرص نمو ووعيها الطبقي.
- ازدواجية الموقع الاجتماعي لبعض جماعاتها وأفرادها حيث الجمع بين مهنتين كالعمل في الصناعة والزراعة أو العمل في القطاع العام والخاص^(١٤)، وكذلك العمل بأجر صباحا والعمل في مشروع خاص بعد الظهر.
- الهجرة إلى بلدان النظم والتي استنزفت العناصر الأكثر مهارة وديناميكية ووعياً في الطبقة العاملة، فضلاً عن تعرض الموقع الطبقي للمواطنين للاحتجاز بعد أن حققوا قدرًا من التراكم المادي وانتقلوا لصفوف البرجوازية الصغيرة^(١٥). كل هذه الخصائص تحد من تماسك الطبقة العاملة المصرية ومن ثم تؤثر بالسلب في وعيها وبالتالي قدرتها على القيام بدورها.

تستلزم هذه الدراسة لإجابة على التساؤلات الآتية:

١ - هل هناك علاقة بين سمود وهبوط الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية وبين نوعية معينة من السياسات الاقتصادية؟

٢ - هل يمكن تفسير هذه الحركة الاحتجاجية في ضوء علاقة العمال بتنظيمهم النقابي وعلاقة هذا الأخير بالدولة؟

اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١:

يمكن استخلاص بعض الدلالات عن اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية اعتماداً على الجداول الملحقه بنهاية الدراسة، التي رصدت الحركة الاحتجاجية من عدة زوايا؛ سواء من حيث تاريخ التحرك والمدة التي استغرقها، والشركة أو المنشأة التي وقع فيها، وأسبابه ومطالباته، وعدد المشاركين فيه، وتطور هذا التحرك وموقف التنظيم النقابي منه وكذلك موقف الإدارة والسلطة السياسية، وأخيراً ما ترتب عليه من نتائج.

- تعد الفترة من ٨٢-١٩٨٤، طبقاً لما هو متاح من بيانات، فترة هدوء نسبي، فلم ترصد الصحف القومية والحزبية وكذلك التقارير الاستراتيجية السنوية التي تصدر عن جريدة الأهرام أي احتجاجات عمالية. وبالطبع مع قيام احتمال الشك في مثل هذا الأمر، فإنه يمكن تفسير ذلك الهدوء في ضوء تغير القيادة السياسية في ذلك الوقت وترقب العمال لما سيؤول إليه الأمر.

- فخلال الفترة ٨٤-١٩٩١ مرحلة تصاعد الحركة الاحتجاجية، والتي بلغت ذروتها في الأهرام ٨٨-١٩٩١. فقد بلغ عدد الاحتجاجات الجماعية في تلك الفترة أيّا كان شكلها (إضراب- تظاهر- امتناع جماعي عن صرف الأجور أو أي مستحقات مالية أخرى) ٧٥ تحركاً. استأثرت الأهرام ٨٨-١٩٩١ بـ ٥٦ احتجاجاً أي بنسبة ٧٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية، وبمتوسط ١٤ احتجاجاً سنوياً. وقد كان عام ١٩٩١ أقل الأهرام في كم التحركات بالمقارنة بالأهرام الثلاث التي سبقتها، وزجاً يعود ذلك إلى انشغال الحركة العمالية في ذلك الوقت بالانتخابات النيابية التي بدأ الإحدا

لها من النصف الثاني من ذلك العام.

ولتفسير هذا التصاعد في الحركة الاحتجاجية يمكن افتراض وجود علاقة بين هذه الظاهرة وتبنى سياسات اقتصادية معينة، واتخاذ إجراءات تعيق الإسراع بالتخصيصية. ويظهر بالذكر أن الدولة من منتصف السبعينيات وهي تسير في هذا الاتجاه وإن كان بخطوات حذرة، وزجاً بدأ هذا بانتهاء احتكارها لبعض القطاعات مثل قطاع المال والبنوك، وكذلك فصل الملكية العامة عن الإدارة في قطاع الفنادق، وأخيراً البيع الجزئي أو الكلي للمشروعات المملوكة للقطاع العام أو الحكومة للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب والتي تتسارع خطاه الآن^(٦).

ولكن هل بالفعل هذه العلاقة المقترضة بين تصاعد الحركة الاحتجاجية وتبنى سياسات الخصخصة تعد علاقة مباشرة، بمعنى هل هذه السياسات هي السبب المباشر الذي دفع العمال للإضراب أو الاحتجاج؟

في ضوء ما أشرنا إليه سلفاً عن سمات الطبقة العاملة المصرية وفي ضوء ما سبقت من الطليعة المطالبة للحركة الاحتجاجية تراء، فإن الميل لافتراض وجود هذه العلاقة المباشرة. والتي تحتاج لدرجة مرتفعة من الوعي، أمر بعيد الاحتمال، وعلى هذا يمكن القول أن تصاعد الحركة الاحتجاجية كان نتيجة سعى قيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال في هذه الفترة نتيجة إدراكهم أن السياسات الجديدة تعبر عن سعى الدولة نحو التغلغل عن دورها الاجتماعي، وأن توازن القوى أصبح في شهر صانع الطبقة العاملة - إلى تفويض المزاي والمناقص التي يحصل عليها العمال بتدر

الإمكان. وما يدل على ذلك أن الطبيعة الثغرية الجزئية كانت غالبية على الحركة المطلوبة للعمال، وإن كان من المتوقع أن يزداد إدراك العمال لهذه العلاقة المباشرة الآن بصورة أوضح بعد أن تأكدت نوايا الدولة في بيع وحدات القطاع العام، بل والتعميم بضرورة خفض العمالة .

- كانت الموضوعات الثغرية وبالتحديد المتعلقة بالآجور والأسعار والحوافز والأرباح من أكثر الموضوعات إثارة للعمال وكانت وراء قيام الأغلبية العظمى من الاحتجاجات. وقد اتسم الطرح بالطابع الجزئي بمعنى أنه كان ينحصر في إطار القضايا الضيقة سابقة الذكر، وفي إطار الوحدة الإنتاجية، وليس في إطار المطالبة بسياسة شاملة للآجور على المستوى القومي. وعلى ذلك فإن مسألة وضع هذه المطالب في صياقتها الأوسع وهو السياسة الاقتصادية المثمرة ككل لم يكن وارداً. ويجدر بالذكر أن حتى هذه المطالبات لم تكن جديدة ولكنها مطالبات قديمة ومتراكمة، فإطار الإدلاء في الوفاء بها.

وعلى الرغم من توافر تراث نقابي عمالي لا بأس به خاصة في قطاعات معينة مثل قطاع النسيج سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها وحتى الوقت الراهن، فإن الباحثة لم تلاحظ أن لهذا التراث النقابي أثر في حدوث نقلة كفيّة في الطبيعة المطلوبة للحركة الاحتجاجية في هذا القطاع أو غيره.

وأخيراً فقد اتسم البعد السياسي بالثغرات في الحركة المطلوبة. وحتى إن ظهر، فالفضل يعود في الغالب لقوى اليسار في هذا الصدد .

وربما يصلح التفسير التآكل بأن أحد العوامل المحددة لثغرة الطابع السياسي على نشاط الطبقة العاملة في بعض النظم السياسية هو إمكانية الوصول للقوة السياسية، وذلك من خلال قبول مسألة تنازل السلطة بين أحزاب محافظة وأخرى عمالية أو يسارية، وبالتالي إمكانية نقل الصراع من المجال الاقتصادي للمجال السياسي (٧). وهذه العملية غير واردة لدى النظام السياسي المصري الذي لا يقبل بقيام أي أحزاب على أساس طبقي (٨). فضلاً عن ضعف اليسار وعدم تجارده في صفوف الحركة العمالية، والنقطة الأهم غياب احتمال حدوث تنازل سلمي للسلطة.

- عند توزيع الحركة الاحتجاجية على قطاعات الاقتصاد القومي، يحظى قطاع الصناعة بتصويب الأسد ٦٠ إضراباً من ٧٥ إضراباً أي بنسبة ٨٠٪، أما الـ ٢٠٪ الباقية فهي موزعة بين قطاعات الخدمات والزراعة. وربما يعود ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي لدى عمال الصناعة بالمقارنة بعمال الخدمات والزراعة نتيجة تجمّعهم في مكان واحد وتبلور مواقفهم وجهاتهم ضد كبير، فضلاً عن تقدم فئزتهم الإنتاجية بدرجة تفوق عمال الخدمات والزراعة الذين يعانون من التشتت التنظيمي وضعف الوعي الجمعي.

- وفيما يتعلق بتوزيع الحركة الاحتجاجية على القطاع العام والخاص والاستثماري، يلاحظ أن القطاع العام حظي بحوالي ٤٦ إضراباً أي بنسبة ٦١٪ من حجم الحركة الاحتجاجية (٩)، وهذا بسبب ضخامة عدد العمال في هذا القطاع، إذ يبلغ عدد العمال في بعض المصانع ٢٠ أو ٣٠ ألف عامل. فضلاً عما يورثه الإطار التشريعي من

ضمانات ضد الفصل بالمقارنة بعمل انقطاع الحافض والاستثماري والذين قد يتعرضون لفصل جماعي أو إغلاق صاحب العمل للمنشأة أو حتى تغيير النشاط.

- يحتل قطاع النسيج المرتبة الأولى داخل قطاع الصناعة من حيث عدد الإضرابات ٢٢ احتجاجاً، يليه قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والإنتاج الحربي ١٩ احتجاجاً.

- لا يلجأ العمال إلى الإضراب إلا بعد استنفاد كافة الطرق السلمية الأخرى للحصول على مطالبهم. مثل رفع الشكاوى والتظلمات والسعي لتوسيط النقابة العامة أو طلب مقابلة الإدارة أو التهديد بالإضراب. وعندما تفشل كافة هذه الآليات يكون اللجوء للإضراب هو السلاح الأخير.

- بخصوص دور التنظيم النقابي في هذا الصدد، يلاحظ أن أغلب أعمال الاحتجاج الجمعي - باستثناءات قليلة للغاية - تحدث بدون موافقة التنظيم النقابي ورغماً عنه. وينصر دوره أما في إثارة الإضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضالة. وفي أحسن الأحوال يقوم بدور الوساطة بين الإدارة والعمال. وعادة ما يحدث هذا بعد تدهور الموقف تدريجياً. وقد طالب العمال في العديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية أو سحب الثقة منها واتهامها بعدم قنيتها للمصالح العمالية. مما يدل على ضعف فاعلية التنظيم النقابي، وعدم مصداقيته في التعبير عن العمال واتساع الفجوة بين الطرفين.

- أما فيما يتعلق بالآليات تعامل السلطة السياسية مع الاحتجاجات العمالية، فانها تنحصر في ثلاث الآليات الأمنية وذلك لتصفية الاحتجاج أو محاصرته ثم الآلية القضائية وهي الاستجابة لبعض المطالب، وقد تلجأ السلطة السياسية التي تعميم المطلب على بقية الصناع إذا وجدت! الأجزاء مشروبة بالتهور وتهدد لتصاعد الاحتجاجات في مواقع أخرى. أما الآلية الثالثة فتتعلق بالتعامل مع قادة الإضراب، فإذا لم تتمكن من استمادهم سواء بالفصل أو النقل فإنها تلجأ إلى استمادهم، ومن أبرز الأمثلة ما حدث لأحد قادة إضراب الحديد والصلب في ١٩٨٩، والذي وصل إلى مجلس الشعب ثم أصبح عضواً في الحزب الوطني.

- تنقسم الأعمال الاحتجاجية بانتمائها إلى درجة متقدمة من التنظيم بما يضمن استمراريتها وممارستها أقصى ضغط ممكن حتى تحقق مطالبها، فأقصى مدة يمكن أن يستمر فيها إضراب لا تزيد بحال من الأحرار عن ثلاثة أيام. هنا تضل من ومن عملية تحويل هذه التحركات الجمعية إلى روابط تنظيمية دائمة أو شبه دائمة يمكن أن تلعب دور الجليل للتنظيم النقابي مستقبلاً، وذلك باستثناءات قليلة من أبرزها رابطة سائقي قطارات السكك الحديدية في إضراب ١٩٨٦ والتي تبت مطالب السائقين^(١٠)، وبعض الأشكال التنظيمية الأخرى مثل لجان الإنتاج والتي أسسها اليسار في شركة مصر لفزل والتسويق بالمحلة الكبرى ١٩٨٧. ولجان الدفاع عن القطاع العام في بعض المصانع^(١١) وأيضاً مركز الدراسات النقابية بحلول واللى من بين أهدافه العمل على بلورة تصور صحيح عن الحركة النقابية بإدارة الحوار حول القضايا والأفكار المطروحة للنقاش والتداول في أوساط الحركة العمالية ومحاولة خلق مناخ صحي لتبادل وجهات النظر حول القضايا الخلافية المثيرة للجدل مثل التعددية النقابية واستقلالية الحركة النقابية^(١٢). روعياً يفرض هذا الأمر حدوداً على تصور إمكانية وجود تعددية تنظيمية نقابية في مصر مستقبلاً

تكون هذه الروابط نراتها خاصة في القطاعات المعالية النشطة مثل قطاع النسيج أو قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية.

- في حدود ماهر متاح من بيانات عن النتائج المترتبة على الأعمال الاحتجاجية، حوالي ٢٤ إضراباً بالمثل مجموا في تحقيق مطالبهم أو تلقوا وعد بالاستجابة . وقد توصلت الباحثة من خلال لقاءاتها مع بعض القيادات المعالية والنقابية إلى أن الإضراب بالمثل يعد وسيلة فعالة إلى حد كبير لتحقيق المطالب.

ويكون القول أن فاعلية هذه الآلية تعتمد على عدة عوامل منها مدى حساسية وخطورة الصناعة التي يقع فيها الإضراب بالنسبة للاقتصاد القومي، وكذلك مدى اتساع الإضراب وانتشاره سواء عبر المنشأة أم عبر منطقة جغرافية ذات تركيز صناعي مثل المحلة الكبرى أو كفر الدوار أو شبرا الخيمة، وعدد المشاركين في التحرك، وأخيراً مدته ودرجة تنظيمه.

سعي نحو التنظيم

بينما تعد ممارسات الاحتجاج الجمعي إحدى الآليات المشروعة والمنظمة التي يلجأ إليها أي تنظيم نقابي في النظم الرأسمالية، فالإضراب أحد أدوات العمل الجماعي للطبقة العاملة في صراعها من أجل توزيع الدخل القومي (١٣).

لأن المجتمع المصري يمثل وضع مختلف. فكما رأينا كيف تميز الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية عن اتساع الفجوة بين التنظيم النقابي وقرائه المعالية، وما يمتد ذلك من عجز هذا التنظيم عن استجاب عماله، خاصة وأن الجماعات التي تقوم بهذه الأعمال الاحتجاجية ليسوا من خارجه ولكنهم ضمن عضويته خاصة في المواقع الصناعية.

وربما يجد ذلك تفسيره في طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم النقابي والتي اتخذت الصياغة الإدماجية بدءاً من صدور القانون ٨ لعام ١٩٥٨ والذي كان تسمية التنظيم النقابي للتنظيم السياسي الواحد (١٤)، ثم صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي استبدل مبدأ التعددية النقابية بمبدأ واحدة وهيكلية التنظيم النقابي واحتكاره لتفعيل فئات مهينة بما لا يدع مجالاً للتنافس على تشكيل الحركة المعالية بين جماعات مختلفة (١٥).

والمقصود بالإدماجية Corporatism طبقاً لـ Schmitter تقسيم المجتمع إلى جماعات أو إقامة نظام لتفعيل المصالح في عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيكلية، غير متنافسة، إلزامية، يوافق النظام السياسي على قيامها وتحكم في فئات مهينة ويحكم النظام السياسي في اختيارها لقيادتها وممارستها لنشاطها (١٦).

وجدير بالذكر أنه بينما تقل نظرية العقد الاجتماعي الأساس النظري الكلاسيكي للإدماجية، فإن تدخل الدولة في كثير من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بتأميم كثير من الصناعات عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق التوازن الرأسمالي الواحد من الصراعات الطبقة في المجتمع يعد الأساس التطبيقي للإدماجية (١٧).

وعودة مرة أخرى لمصر، فقد كان النطق وراء هذه الصياغة الإدماجية في ذلك الوقت هو الزعم بتضيق وطبقة النخلة في المجتمع الاشتراكي من الدفاع عن حقوق العمال للمساهمة في زيادة الإنتاج وتعظيم فاعلية النظام الاقتصادي.

وبالتالي مادام النظام يفتق بالكامل للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، فإن التضال للمستقل للطبقة العاملة أصبح غير ذي معنى بل وضار (١٨).

وكان لهذا الدور المرسوم للتنظيم النقابي - والذي لم يتغير حتى وقتنا الراهن رغم سقوط مبرراته من حيث تغير الظروف الاقتصادية والسياسية - ثمننا فادحا ، وهو انتخاب العمال من تنظيمهم النقابي، هذا التنظيم الذي تحول إلى مؤسسة شبه حكومية Semi - State.

وعلى الرغم من تضخم حجم التنظيم النقابي واتساع موارده، فإن تأثيره على صنع السياسة كان ضعيفا ولازال . والمتبع لهذه النقطة، يلاحظ أن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتوانى عن إبداء الرأي في كثير من السياسات الاقتصادية بدءا من عقد مؤتمر للأجور والأسعار في ديسمبر ١٩٧٦ والذي طرح منه استراتيجية لإصلاح هيكل الأجور (١٩)، مروراً بمشروعات تطوير القطاع العام ثم ببعده واختلافه مع النظام السياسي في تحديد أسباب خسائر القطاع العام وكذلك أسلوب تلقيهم أداته وبعده، وتقديره مشروعا بديلا لإصلاح القطاع العام (٢٠) ومع ذلك لم تأخذ الحكومة بأي من اقتراحاته.

وهنا تختلف الحاجة مع وريثر بيانكي الذي يرى أن فترة السلاوات ومبارك شهدت إعطاء مساحة أكبر للتنظيم النقابي للمشاركة في صنع السياسة وبالتالي ممارسة التأثير على السياسات الاقتصادية (٢١). وأن هناك تحول في إلقاء علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالحكومة من العلاقة واحدية الاتجاه والتي تهدف إلى السيطرة على التنظيم النقابي إلى علاقة تبادلية تهدف لفتح القيادات العمالية الرسمية وسائل جديدة للدفاع عن مصالح العمال (٢٢). فربما يكون هذا صحيحا على المستوى الشكلي، فالقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ نص على ضرورة مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال في صنع السياسة (٢٣) إلا أن الواقع أكد أن هذه المشاركة تنحصر فقط في السماح بالتعبير عن الرأي دون الأخذ به.

وعلى هذا فإن أي محاولة لاستشراف المستقبل تقتضي مناقشة عدد من الإشكاليات :

- هل سينجح التنظيم النقابي في استيعاب الحركة العمالية ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النجاح يتوقف على إمكانية الاستقلال عن السلطة السياسية والسمي للاضطهاد بدور جديد؟
- ماذا عن مستقبل الحركة العمالية في ضوء سياسات بيع القطاع العام وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمالة الفائضة، وهل نوعية المالك الجديد سيكون لها أثر على الحركة العمالية بمعنى هل سيختلف وضع العمال في ظل رأسمالية احتكارية مرتبطة بالشركات الدولية عن رأسمالية وطنية أو غير احتكارية مما يؤدي إلى تعظيم الملكية الشعبية للأصول الإنتاجية للمجتمع ؟
- هل من المتوقع أن تؤدي الظروف الجديدة إلى رفع درجة تسييس الحركة العمالية كمحاولة للخروج من المأزق والبحث عن مصدر قوة جديد وذلك بتحالفها مع بعض القوى السياسية القائمة ، هذا مع أخذنا في الاعتبار مدى الضعف الشديد الذي تعاني منه التجربة الحزبية في مصر؟.

المشاكل التي تواجه الباحثين الشباب

تتراوح المشاكل التي تواجه الباحثين الشباب في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة من مشاكل عامة إلى مشاكل نوعية أو خاصة. ومن أبرز المشاكل العامة .

- المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق في الدراسات العليا في بعض الكليات.

- المشاكل المتعلقة بالمؤسسات التي يعمل فيها الباحثون.

- المشاكل المتعلقة بالمتاح البحثي السائد.

أما عن المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق في الدراسات العليا في بعض الكليات وأعني على وجه التحديد كلمة الاقتصاد والعلوم السياسية. فقد تم استحداث لائحة جديدة تحكم هذه المسألة في العام السابق، خلفها نظري لاجدال عليه وهو الرئي بمستوى الطالب العلمى. ولكن المشكلة في التطبيق، فالفجوة كانت متسمة اتساح السماء والأرض بين الهدف النظري والتطبيق. نصت اللائحة على استحداث سنة قهيدية لمدة عام كامل وامتحان تأهيلي لمدة ثلاثة شهور. أى ٣ شهور قبل الإعداد لحظة الدكتوراه. لكن ماذا استغلنا كطيلة من كل هذا. لا نجنى إن قلت أقل من ٤٠٪ في مجالات تخصصنا. وسرف أسوق حقيقتين للتفليل على ذلك. أولهما أننا تلقينا كورسات السنة القهيدية لطلبة قهيدى ماجستير، فكيف يستقيم ذلك؟ هذا لا يعنى سوى شئ واحد هو إهدار أربع سنوات من عمر طالب الدكتوراه وهي الفترة التي استغرقها الإعداد للماجستير. أما الحقيقة الثانية، فهي عدم الاهتمام في هذه السنة بالمواد التي تخصص فيها الطالب في الماجستير وتعنى التخصص فيها في الدكتوراه أيضا، فكيف الاهتمام ببناء الطالب كما يشاء؟.

- أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالمؤسسة التي يعمل فيها الباحث فتتركز في ضعف وقلة المنح الدراسية للخارج الواردة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والتي تعد قناة عامة لتقع أفق أى طالب علم على التطورات في العالم الخارجى.

- أما فيما يتعلق بالمتاح الثقافى الذى يحيط بالبحث العلمى فإن هذا المتاح يكرس أو يعمق إلى حد كبير القفوة بين الأجيال بتركيزه على شخصيات معينة تراها تحتكر إهداء الدراسات وحضور المؤتمرات والقاء الأوراق فيها.

المراجع

- (١) خطاب أحمد المصاوي الرئيس السابق لاتحاد نقابات عمال مصر في افتتاح الجمعية العمومية للاتحاد للفترة الثانية ٩١-١٩٩٥.
- (٢) انظر المزيد :
- Abd El - Fadil , M., The Political Economy of Nasserism, A Study in Emploment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-1972, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980, P41.
- كذلك : عادل غنيم ، التصوُّج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التفسيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ٧٤-١٩٨٢، (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).
- (٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص ١٥٩ .
- يهدر التنريد أن هذه النسبة تقل نسبة قوة العمل سوا - عمال أم أصحاب أعمال في قطاع الخدمات.
- (٤) عبد الباسط محمد عبد المعطي ، دراسات للتركيب الاجتماعي والبنية الطبقية لمر : الدراسات الطبقية ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨)، ص ١٦٣-١٦٤.
- (٥) هندا عدلى رومان، الدور السياسي للحركة العمالية في مصر من ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٨.
- (٦) انظر المزيد :
- El Sayyid, M., Privatization, The Egyptian Debate, Cairo Papers in Social Science, Volume 13, Monograph 4, winter 1990.
- (٧) انظر المزيد عن هذا الموضوع :
- Humphries, C., Explaining Cross - National Variation in Levels of Strike Activities, Comparative Politics, January 1990, P.P 164-169.
- (٨) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بتعديلاته للحدائق.
- (٩) استعملت الباحثة كل للنشأت التي تشككت هل هي قطاع عام أم قطاع خاص، وصحت النسبة على أساس المشتقات المذكور أنها قطاع عام.
- (١٠) لتقرير الاتحادي العربي ١٩٨٦، مركز الدراسات السياسية والاجتماعية بالأفرام، القاهرة ١٩٨٧.
- (١١) حسن بدوي، التحركات الجماعية للعمال من ٨٨-١٩٩١ وتأثيرها في معركة الانتخابات النيابية، ندوة الحركة العمالية المصرية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩١ (دراسات ميدانية)، مركز البحوث العربية بالعراق مع دار لخدمات النيابية، ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.
- (١٢) دار لخدمات النيابية بملوان، حرية مستقلة للحركة العمالية

1, D., On The Political Economy of Long Run Trend in Strike Activities, British Journal (١٣) Political Science, April 1978, P. 165.

(١٤) هريفا عدلى، رومان، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(١٥) مرجع سابق، ص ١٣٦.

itter, P., "Still the Century of Corporatism" in Pike, F., S Strick, T. (ed), The New Cor- (١٦) poratism, Social Political Structures in The Iberian World, (London: Univ of Notre Dame 1974), P. 93.

(١٧) انظر الزيد

shbruch, G., & Schmitter, P., (ed), Patterns of Corporatist Policy- Making, (London : SAGE, 1982) in Politics, 1982).

(١٨) هريفا عدلى، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

(١٩) انظر الزيد . من التفاصيل عن موقف الاتحاد العام لعمال مصر من النقابات والسياسة الاقتصادية

هريفا عدلى، مرجع سابق، ص ٩١٢-٢٢٠.

(٢٠) انظر الزيد في :

هريفا عدلى ، المشاركة السياسية للعمال المصريين ١٩٧٦ - ١٩٩١ ، دراسة غير منشورة.

hi, R., Unruly Corporatism, Associational Life in Twentieth - Century Egypt, Oxford: (٢١) of University Press), 1989, P. 129.

P. 134

(٢٢)

(٢٣) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٧٦.

تاريخ الشركة الاجتماعية للمدينة المنورة ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التمرير ومدة	القرار أو المسألة	الأرباح والمساهمات	عدد المشاركين	موقف الإدارة والسلطة التنفيذية	مواقف التنظيم الإداري أو الوظيفي منه	موقف الإدارة والسلطة التنفيذية	موقف الإدارة والسلطة التنفيذية	النتائج
٢٨ - ٢٩ يناير ١٩٨٦	شركة نسك بشرا اجتماعية	شركة نسك كيان أول تأسست بموجب قرار من لجنة المدينة المنورة في ١٥ جويلية ١٩٨٤ بهدف جمع أموال من نسك التي تملكها شركة نسك التي تملكها شركة نسك	١٨ مشاركين	مجلس إدارته الأول مؤسس المنسج	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لم ينجح نسك في البداية بل للإدارة بمرور الوقت في البداية لجنة إدارية بشرا اجتماعية تأسست مع الشركة الاجتماعية وكانت الإدارة تأسست مع لجنة إدارية تأسست مع لجنة إدارية تأسست مع	النتائج
٧ - ٨ فبراير ١٩٨٦	شركة نسك للتنظيم والتسويق	شركة نسك كيان أول تأسست بموجب قرار من لجنة المدينة المنورة في ١٥ جويلية ١٩٨٤ بهدف جمع أموال من نسك التي تملكها شركة نسك التي تملكها شركة نسك	١٨ مشاركين	مجلس إدارته الأول مؤسس المنسج	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لم ينجح نسك في البداية بل للإدارة بمرور الوقت في البداية لجنة إدارية بشرا اجتماعية تأسست مع الشركة الاجتماعية وكانت الإدارة تأسست مع لجنة إدارية تأسست مع	النتائج
١٩٨٦ فبراير ٢٨	شركة نسك للتنظيم والتسويق	شركة نسك كيان أول تأسست بموجب قرار من لجنة المدينة المنورة في ١٥ جويلية ١٩٨٤ بهدف جمع أموال من نسك التي تملكها شركة نسك التي تملكها شركة نسك	١٨ مشاركين	مجلس إدارته الأول مؤسس المنسج	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لجنة إدارية تنفيذية تأسست مع اللجنة التي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك والتي تملكها شركة نسك	لم ينجح نسك في البداية بل للإدارة بمرور الوقت في البداية لجنة إدارية بشرا اجتماعية تأسست مع الشركة الاجتماعية وكانت الإدارة تأسست مع لجنة إدارية تأسست مع	النتائج

قائمة المحتويات

[illegible]

1991 - 1996
تابع العمل في شركة التأمين العامة في الكويت

[illegible]

كاتب المرسدة الاجتماعية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ الحركة ومكانه	التاريخ أو المنشأه	الاسم والمساكنات	عدد المتبركين	موقف المنظمة والمكانه السياسية	موقف المنظمة السياسي	اللقب الاجتماعي	النتائج
سبتمبر ١٩٨٩	محل تركه سكن	استجابا على منع الاجتماعات في اوبريه فسيهيه وفسيهيه على اوبريه فسيهيه					
سبتمبر ١٩٨٩	شركة فطيميه تلان عدلاني	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه لسهه ٢٥٥٢ مرفات فطيمه في مرف فطيمه فطيمه ولا فطيمه فطيمه ٨٨ - ٨٩					
نوفمبر ١٩٨٩	محل جسيمه قراره فطيمه والفطيمه فطيمه من فطيمه	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه من مرف فطيمه فطيمه من	٩٠٠ محل	تم اعتقال زملاءه الاجتماعي			
ديسمبر ١٩٨٩	محل تركه فطيمه (٩٠) فطيمه	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه من مرف فطيمه فطيمه من مرف فطيمه	١٥٠ محل				
ديسمبر ١٩٨٩	محل فطيمه قراره فطيمه فطيمه	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه من مرف فطيمه فطيمه من مرف فطيمه					
يناير ١٩٩٠	محل فطيمه مرف فطيمه فطيمه من فطيمه	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه من مرف فطيمه فطيمه من مرف فطيمه	٥٠٠٠ محل	مسيرات فطيمه الاجتماعي			
فبراير ١٩٩٠	محل فطيمه مرف فطيمه فطيمه من فطيمه	استجابا على منع مرف مرفات فطيمه من مرف فطيمه فطيمه من مرف فطيمه					

تعقيب عبد المنعم الغزالي

على ورقة " الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢-١٩٩١ "

الورقة التي ألفتها الأستاذة هريدا عدلى - عن الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١ قد اعتبرت في نهايتها وقبل إيرادها للجداول التي جدولت فيها الحركات الاحتجاجية حتى عشر سنوات بأن المشاكل التي واجهتها جعلت الإلزام بموضوع الحركة الاحتجاجية يأتي غير مكتمل، الأمر الذي جعلها تتشكك كثيراً في إمكانية أن تواجه الحركة النقابية المصرية مشاكل المستقبل والمتغيرات المعقدة في المجالين الاقتصادي والسياسي وقد يأتي هذا التشكك لدى الباحثة من رؤيتها التاريخية لنشأة الطبقة العاملة - فهي كما ترى :- " ولادة الطبقة العاملة في المدينة ولادة مشروعة من حيث استقلالها .. فعلى مراحل طويلة من حركتها لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها سواء من قبل الاستعمار أو الرعائية المحلية أو سلطة الدولة التي أثرت في تنظيماتها وقياداتها". وهو قول يظلم الحركة النقابية العمالية في مصر منذ نشأتها بداية هذا القرن ، فقد وجدت الحركة النقابية المصرية منذ أول صدام لها مع رأس المال مستقلة عن كل حزب وعن كل سلطة، وكان صدامها هذا من أجل المطالب هو مع الاستعمار الأجنبي لأن صدامها كان مع شركات عمركة ملكية كاملة لأجانب ، ولم تكن أبداً ولادتها مشروعة وليس هذا هو مجال لشرح هذا حتى على نحو مختصر .

ولقد تأثرت الحركة الإضرابية العمالية طيلة التاريخ العمالي بوسائل القهر التي أتت مع سواها على أيدي السلطات البريطانية أو على أيدي القوى السياسية التي حكمت مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ وحل أول اتحاد لعمال مصر في ١٩٢٤. ورغم كل وسائل القهر تلك فإن العمال قد تمسكوا كل القوانين المانحة للإضرابات والمحرمات لها. وقد حدث ذلك بعد استمرار نفس الوضع إثر ثورة ٢٣ يوليو. بل إنه رغم القمع الوحشي لحركة عمال كثر النواير في أغسطس لم تمنع العمال أن يواصلوا حركاتهم الاحتجاجية والإضرابية، ففي الفترة مشلا بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ كان عدد المظاهرات العمالية ٣٩٢٥٨ ، ٦١٨٤١ ، ٤٦٤١٥ ، ٣٢٠٥٧ ، ٣٥٨٣٦ ، ٣٧١٦٦. ومتوسط عدد التظاهرات في السنوات التالية ١٩٥٢ كان ٤٥٦٣٥. (المصدر الكتاب المستوى لاتحاد الصناعات بالنظر المصري -١٩٥٩-١٩٥٨).

وستجد كذلك أن الحركة الإضرابية في مصر في بداية الستينيات وأوائل السبعينيات سجلت تصاعداً. فعلا عام ١٩٧١ كان عدد المشاركين ١١٤٢٥ ، وفي عام ١٩٧٥ كان عددهم ٤٠٥٢٧.

وتقول الباحثة بمناسبة الحديث عن المحسنة - أن توازن القوى أصبح في غير صالح الطبقة العاملة. والحقيقة

التي تؤكد عليها أن توازن القوى من ناحية الحركة الحظية لم يكن أبداً في صالح الطبقة العاملة وذلك بسبب استمرار القوانين الحرة للإضرابات والصادرة منذ بداية العشرينيات عن طريق السلطة البريطانية أبعد ذلك عن طريق القوانين الصادرة من الحكومات المختلفة والتي استمر العمل بها حتى بعد ثورة ٢٣ يوليو. وحيث غلظت العقوبة بحق العمال المشاركين في إضرابات.

ورغم ذلك فإن الحركة الاحتجاجية لم تتوقف حتى يومنا هذا. ويمكن لأي متتبع عن قرب للحركة العمالية أن يتفاد بأنّها ستقف ليس فقط كطبقة معزومة ، من حقوق كثيرة بل وكطبقة وطنية لتعاطف على مكسبات اكتسبتها ولتمنع - أوحد من - أي قهر لها.

كلما كان الباحث يترقب بين التعددية والاستقلالية. وهي تتماثل مع التعددية النقابية لا أدنى لماذا إن عمل مصر ناضراً طيلة تاريخهم ضد التعددية لأنها لا تعطهم أصحاب قرار واحد لأنها تقسمهم شيعاً واحزاً ، لأنها تضعف موقفهم في مواجهة رأس المال للحد من الإرادة في الصاداته وغرفه بل وفي السلطة. ووحدة العمل والتضامن النقابي لا ترفض التعددية داخله ، ولكنها ترفض أن تكون للمعاركة بين جماعات العمال المختلفة ، وليس بينها وهي متحدة مع رأس المال المتحد ... واستقلال الحركة العمالية النقابية لا يعنى فقط استقلاليتها عن السلطة وعن الإدارة الرأسمالية إنما استقلالها أيضاً عن الأحزاب والجماعات السياسية ، دون تفرع لانتماء هذا الفريق أو ذلك من العمل لهذا الحزب أو ذلك. ولا يعنى ذلك إبعاد النشاط النقابي العمالي عن العمل السياسي ، فالعمل السياسي هنا هو العمل الوطني، وكل نشاط معاد للنهضة أوعدوان على حقوق الإنسان أو دعة عنصرية فاشية. وكل نشاط ضد القيادات البيروقراطية في العمل النقابي هو نشاط سياسي.

ولملاحظات حول جدولة الحركات الاحتجاجية ويمكن الاكتفاء بإهداء الملاحظين التاليين:-

الملاحظة الأولى:-

حول إضراب عمال السكك الحديدية (والذي نظمته الرابطة وهي ليست تنظيمها نقابياً) فإن الباحث تركت خاتمة النتائج خالية تماماً، بينما أن حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ جاء بقاعدة عامة للإقرار بشرعية الإضراب. وهو يعتبر من أهم سلسلة أحكام القضاء التي انتصرت لحق العمال في الإضراب منذ عام ١٩٣٩ .

إن هذا الحكم قرر مشروعية الإضراب ، وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الإضراب - الذي صار حقا مشروعا من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به أو تجريه على الإطلاق - إلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته. وذلك لأننا عندما نتحدث عن المستقل - فيجب أن نتحدث عن هذا الحكم باعتباره مكسباً للنضال العمالي تماماً مطلقاً هو مكسب تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية .

الملاحظة الثانية :-

أن الحاجة عندما تنحيت من إضراب عمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٨٦ أُعيلت تماما أن تقول أن اللجنة النقابية لعمال الحديد والصلب كانت قد توصلت إلى اتفاق حول مطالب العاملين ، والتي كان بينها صدور قرارات من مجلس إدارة الشركة في ١٩٧٩/٧/٣١ بلبية لمطالب عمالية وصلت قيمة تكلفتها إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه لصالح العاملين. وهو ما أعلنته الشركة صباح ١٩٨٦/٨/١. وأن الإعلان عن الإضراب كان نتيجة صراع بين أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وبين أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية وكما كانت مسألة جمع التوقيعات لمحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب ما زعم أنه موقف العمال كان عملا ضارا لأن موقف الاتحاد العام لنقابات العمال كان التعاون الكامل مع النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية.....الخ.

الحركة النقابية العمالية في مصر (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر)

سامية سعيد إمام
ماجستير العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

مقدمة

شهدت التنظيمات النقابية العمالية المصرية - شأنها في هذا شأن كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى - مجموعة من التغيرات مع منتصف السبعينيات ، أتى مع انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تستهدف تحويل المجتمع المصري اقتصاديا للعمل وفقا لأليات السوق (العرض والطلب) ، وسياسيا تعدد القوى السياسية وتوسيع نطاق للمجتمع المدني الذي يتكون بدوره من كافة القوى والهيئات والأحزاب والجمعيات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والحزبية وتلك المهتمة بالمزلة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولقد لعبت هذه القوى أدورا حامية من أجل التحول نحو التعددية التي تنبئ لها ممارسة أنشطتها بشكل مستقل عن الدولة ، إلا أن الدولة حاولت الهيمنة على هذا المجتمع الأصيل بحيث لم تعرف ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة "الإدماجية للمجتمعية" التي تنصرف إلى قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع للمدنى للقائيا واستقلال عن الدولة وسلطتها ، وإثا ما عهدته مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر ما يعرف بـ "إدماجية الدولة" والتي تعنى تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية.

وعمل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أحد هذه القوى باعتباره قمة التنظيم النقابي العمالي. وذلك طبقا للقوانين المنشئة والمعدة لهيكلة وأقرها القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ ، فطبقا للمادة رقم (١٧) من هذا القانون يعزى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قيادة الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليا وخارجيا.

وقد أنشئ الاتحاد العام لثقافات العمال في مصر عام ١٩٥٧ بمضوية بلغت عند تأسيسه ٢٤٢,٥ ألف عضو من مجسوع الأعضاء، في كل ثقافات القطر المصري واقتدر عددهم ٤٥٩ ألف عضواً، في حين وصل عدد الثقافات النشيطة آنذاك ٩٠٤ ثقافة بمتوسط عضوية ٤٤٤، أي أن مجسوع المضوية للمنظمة بلغ ٤٠١,٣٧٩ ، وهذا يعنى أنه عند تأسيس الاتحاد في عام ١٩٥٧ كان خارج نطاق عضويته ١٥٨,٨٩١ عضواً.

لما الآن ووفقاً للاحصائيات المنشورة لمجلات الاتحاد العام لثقافات العمال فقد وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣,٣١٣,٦٠٨ عضواً بعدد ثقافات عامة تصل عام ١٩٩٣ إلى ٢٣ ثقافة عامة ، في حين وصل عدد اللجان الثقافية إلى ١٦٤١ لجنة ثقافية^(١).

ويقوم الهيكل التنظيمى للاتحاد على أساس قاعدة من اللجان الثقافية على مستوى الجمهورية، تعمل "الثقافات العامة" على نفس المستوى، ثم يأتى فى القمة قيادة الاتحاد أمام لثقافات العمال.

ويضمّن الهيكل التنظيمى للاتحاد مايلى:

أولاً : الاتحادات عمالية فرعية إقليمية تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان الثقافية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات فى مختلف المجالات. كما تحاول الربط والتنسيق بين الحركة الثقافية ونظام الحكم المحلى. وقد أصبح عدد تلك الاتحادات المحلية حتى عام ١٩٩١ (١٧) اتحاداً محلياً توزعها كالتالى:

المحافظة	عدد التقائبات العامة	عدد اللجان التقائية	حجم العضوية بالآلاف
١- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الاسكندرية	٢٢	١٦٧	٣٩٧,٩
٢- الاتحاد المحلي لعمال محافظة البحيرة	١٣	٤٢	١١٨,٩
٣- الاتحاد المحلي لعمال محافظة المنوفية	١٤	٢٧	٧٣,٦
٤- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الغربية	١٦	٦٦	١٦٣
٥- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الدقهلية	١٧	١٠١	٨٩
٦- الاتحاد المحلي لعمال محافظة كفر الشيخ	١٣	٤٦	٤٩,٥
٧- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الشرقية	١٧	٦٥	١١٤
٨- الاتحاد المحلي لعمال محافظة بورسعيد	١٣	٣٦	٤٠,٣
٩- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الإسماعيلية	١٥	٣٨	٤٧,٤
١٠- الاتحاد المحلي لعمال محافظة السويس	١٣	٢٧	٣٧,٩
١١- الاتحاد المحلي لعمال محافظة القلويومية	١٩	٨٣	١٧٥,٤
١٢- الاتحاد المحلي لعمال محافظة الجيزة	١٦	١١٢	٢٤٩,٣
١٣- الاتحاد المحلي لعمال محافظة المنيا	١٣	٤٥	٦٧,٧
١٤- الاتحاد المحلي لعمال محافظة أسيوط	١٦	٣٦	٩٠,٨
١٥- الاتحاد المحلي لعمال محافظة سوهاج	١٣	٣٥	٧٧,٣
١٦- الاتحاد المحلي لعمال محافظة قنا	١٧	٥٢	١٠٤,٧
١٧- الاتحاد المحلي لعمال محافظة أسوان	١٧	٥٩	١١٦,٧

ثانيا : يتضمن هيكل هذا التنظيم مؤسسة ثقافية عمالية تنقسم برامجهما إلى عدة مستويات هي:
 أ- مستوى قاعدي يقوم بتقديم برامج تثقيفية، ويتم تنفيذها بعمقة مراكز الثقافة العمالية ال ٥٤ الموزعة في

كافة محافظات الجمهورية.

ب- مستوى تنفيذي يتم بحرفة سبعة معاهد متخصصة هي :

- معهد الدراسات الثقافية.
- معهد الثقافة السكانية.
- معهد التربية العمالية.
- معهد التأمينات الاجتماعية.
- معهد العلاقات العمالية الدولية.
- معهد الصحة والسلامة المهنية.
- معهد الإدارة العمالية.

نالتاً : مؤسسة ثقافية عمالية متخصصة تعرف بالجامعة العمالية، تم إنشاؤها وفقاً لقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ بهدف تخريج الكوادر المتخصصة والخبراء الذين يستفيد منهم الحركة النقابية في مختلف المجالات . وقد عقدت هذه الجامعة العديد من الاتفاقيات الدولية مع عدد من المنظمات الدولية في هذا الشأن وهذه الاتفاقيات هي :

- * اتفاقية مع صندوق الأمم المتحدة للأشغال السكانية ومنظمة العمل الدولية.
- * اتفاقية مع وكالة التنمية الدافركية (دانجا) بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
- * اتفاقية التحويل مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- * اتفاقية مؤسسة فريد وش إيرت الألمانية.
- * اتفاقية المركز الألماني - الأمريكي للعمل.
- * الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني في شأن محور الأمية في مصر.
- * اتفاقية الترويج للدراسة بالمراسلة في مختلف مجالات الأمن الصناعي والسلامة الصحية والمهنية والثقافية الدولية المعاصرة^(٧).

وأما : بشكا للعمال تم تأسيسه عام ١٩٨٣ وفقاً لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي برأسمال قدره ٢٠ مليون جنيه، وساهم في تأسيس هذا البنك مايلي :

- * الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
- * كل نقابات الاتحاد العام باستثناء نقابتيهما الثقافية العامة للبحرول والثقافة العامة للاتصالات.
- * المؤسسة الثقافية العمالية.
- * المؤسسة الثقافية الاجتماعية.
- * الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- * الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.
- * بالإضافة إلى ما طرح من أسهم للاكتتاب العام للعاملين في الداخل والخارج.
- وللبنك خمسة فروع باستثناء المركز الرئيسي.
- وساهم البنك في العديد من المشروعات الاستثمارية وتذكر منها مايلي :

اسم الشركة	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
١- الشركة السعودية للمعدات الطبية ماسكو	٤٠٠٠
٢- الشركة العربية للبصريات أوبتيكا.	١٣٥٠
٣- المؤسسة الثلاثية للتصنيع والتجارة والتسويق.	٦٧٠٠
٤- شركة طنطا للأقطان.	٣٠٠٠
٥- شركة الشرق الأوسط للكيمياويات.	٧٠٠
٦- شركة جيت تو.	٥٠٠
٧- شركة سما العالمية.	١٠٠٠
٨- شركة وليد للأمن الغذائي	١٠٠٠

ويملك الاتحاد العام ل نقابات العمال أوراقه الإعلامية مثل جريدة العمال ومجلة العمل، فضلا عن المجالات التي تصدرها النقابات العامة والنشرات التي تصدرها اللجان النقابية.

وخلال حقبة الستينيات نظم هذا الهيكل التنظيمي القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤ (٣)، وعمل مع منتصف السبعينيات بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ومع بداية الثمانينيات تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١ لعام ١٩٨١. والسؤال الذي يطرحه هذه الدراسة هو:

إلى أي مدى يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنظيمه الواسع الممتد جماعة ضابطة من أجل تحقيق مصالح العمال في مواجهة الحكومة؟

بمعنى آخر ما هو شكل العلاقة بين الاتحاد - كتنظيم مستقل عن ريع ووصول مطالب العمال إلى السلطة - وبين السلطة ؟ هل هي علاقة تعبير وتكميل أن ثمة استقلالية يتمتع بها الاتحاد في مواجهة السلطة، أم أن الأخيرة تتبع سياسة مؤداها طلبية بعض المطالب العمالية والاحتواء الأمني للحركة النقابية من ناحية، والضرب باليد الأخرى إذا ما اختل هذا الأمن وهذا التوازن؟

ولما كانت العلاقة بين النقابات العمالية والسلطة السياسية علاقة تأثير وتأثر فكان من الطبيعي أن يختلف دور وقابلية تلك النقابات ممثلة في اتحادها باختلاف دور وشكل السياسات التي يتبعها النظام السياسي السائد.

الاتحاد العام لنقابات العمال وحقبة الستينيات:

ارتبطت النضج الحاكمة فى الستينيات برأس المال للمولى وجهت دور رأس المال الخاص للمولى والأجنى . كما أنها تبت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائع العمالية، الأمر الذى أحدث انفراجة فى شكل العمالة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتظيم بقود الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد.

لقد شهدت حقبة الستينيات ومضات إصلاحية من أجل رعاية العمال ولاسيما بعد قرارات التمسير والقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١- إلا أن بروز ما عرف بالطبقة الجديدة آنذاك قد قاوم كل ما استحدثته تلك القرارات من أساليب المشاركة العملية فى العمالات الصناعية والإدارة والتنمية. وهذا يعنى أن العرجة الاستقلالية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يكن ليقلت من مقاومة الطبقة الجديدة من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية.

ويصف الدكتور لوس عرض الوضع إبان تلك الحقبة قائلا : "كان هناك شكل من أشكال العقد الاجتماعى بين الدولة الناصرية والشعب الذى يقوم على تأييد سياسات النظام والمخضوع له دون مشاركة سياسية فعلية فى مقابل إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات المريضة من المواطنين" (٤).

والجدير بالذكر أن محاولات عسكرية النظام خلال تلك الحقبة كان لها أبلغ الأثر على دور وفعالية الاتحاد العام لنقابات العمال. بما دفع أحد النقابيين إلى القول بأنهم يريدون تهديد العمال (٥). الأمر الذى خلق تطاحن وتضاربا بين التنظيم النقابى واتحاد العمال من ناحية، وتضاربا على المستوى القاعلى من ناحية ثانية إذ حدث تضارب بين اللجان النقابية ولجان المشيرين بالاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.

وخلال الفترة من منتصف الستينيات تقريبا إلى منتصف السبعينيات يعتبر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من أهم التشريعات العمالية الصادرة فى تلك الفترة والمنظمة للحركة النقابية العمالية، ويعتضى هذا القانون:

أ- تركزت النقابات العامة فى ٢٧ نقابة عامة، بعد أن كان عددها ٧٥ نقابة عامة، وقصر هذا القانون تكوين النقابات الخاصة على عمال المهن والصناعات المختلفة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك فى إنتاج واحد وذلك تقادها للقطاعات النقابية.

ب- منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية ولكن فى حدود الاختصاصات التى توكل إليها.

ج- أنفى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات وحلت محلها الاتحادات المحلية التى تشترك فيها

جميع اللجان النقابية.

د- استوعب هذا القانون لأول مرة العاملين فى قطاعين هامين، عمال الزراعة والعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات . إلا أن هذا القانون فإنه كان ما سبقه من قوانين فيما يتعلق بتقييد حرية التصرف النقابى، إذ علقها فى أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل والجهة الإدارية المختصة، كما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى شرطا أساسيا على ترشيح أى عامل لأى مستوى نقابى، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكى عند إجراء الانتخابات لأى مستوى نقابى. وهذا يعنى أن التنظيمات النقابية العمالية لم تكن لتستقل فى تلك المرحلة ولكنها كانت أدوات تابعة للنظام من خلال ربطها بأجهزته ومؤسساته وسلطاته، إلى الحد الذى تمردت فيه العديد من العناصر النقابية القاتنة

لهذه الحركة إلى قيادات بيروقراطية^(٦) طالما وقلت لحد الطريق أمام عناصر نقابية واعية لتنظيمها ، الأمر الذي أنقذ هذا التنظيم قدرته على تنظيم ذاته من داخله من ناحية وتنظيم العمالة غير المنظمة من ناحية ثانية . فمن مجموع العاملين في مصر الذي يصل إلى حوالي سبعة ملايين ونصف عام ١٩٧٢^(٧) ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى ما يقرب من مليون ونصف مليون، وبهذا تحول التنظيم النقابي - على حد وصف أحد البارزين في تاريخ الحركة النقابية المصرية - إلى مجرد تنظيم ورقى إذ كانت النقابات مجرد نقابات دفترية.

الاتحاد العام لنقابات العمال والتطورات الاقتصادية

منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي

مع منتصف السبعينيات تبنت النخبة الحاكمة سياسة اقتصادية تهدف إلى فتح السوق وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وجلب تكنولوجيا جديدة ملائمة. إلا أن هذا الوجه الاقتصادي لهذه السياسة كان يفترض له وجه آخر سياسي يعني التمددية السياسية وتنشيط الجماعات والمنظمات الشمية ونشر الديمقراطية داخل مؤسسات النظام السياسي بهدف توسيع قاعدة المجتمع المدني.

وقد أيد اتحاد العمال تلك السياسة بشرط أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وأن يوفر فرص عمل جديدة للمصريين، إلا أنه ما لبثت تطبيقات هذه السياسة ففزت مواقف وسياسات سلبية من شأنها الإضرار بمصالح ومكتسبات العمال التي سبق وأن اكتسبوها ، الأمر الذي دفع اتحاد العمال لانقراض تلك السياسات.

وهكذا احتياز مؤتمر الأجور والأسعار الذي عقده الاتحاد العام خلال الفترة ٢٨-٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ علامة من العلامات البارزة في مسيرة الاتحاد العام لنقابات العمال.

وقد تضمنت الوثائق التي قدمت للمؤتمر مايلي:

أ- مذكرة من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في تطوير القطاع العام.

ب- دراسة الإمكانيات المتاحة للقطاع العام والخاص.

ج- بحث حول قضية تطوير القطاع العام.

د- ورقة عمل حول تطوير القطاع العام.

وعندما طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة قدم الاتحاد مذكرة حددت إيجابيات وسلبيات المشروع، إذ اعترض الاتحاد على فكرة الشركات القابضة كما طرحها الحكومة.

وقد تناولت المذكرة مايلي :

أ- إن إنشاء الشركات القابضة بالشكل الذي طرحه الحكومة سيموق تطوير القطاع العام، من حيث أن وجودها كحلقة وصل بين القطاع العام وبناك الاستثمار القومي سيزيد من مراحل العمل وتؤدي إلى الإزديادية في الرقابة .

ب- إن المشروع سيخفف عدد عملى المال فى الجمعية العمومية للشركة من ٢ نمثل إلى نمثل واحد للائحاد العام لائقاءات المال.

وفى نوفمبر ١٩٨٩ أصدر مجلس إدارة الائحاد العام قرارا بتشكيل لجنة لتحديد وإعلان رؤية عمال مصر حول إصلاح ودهم وتطوير القطاع العام (٨) .

بائتهاء حقبة السهمينيات شهد الاقتصاد المصرى اندماجا لوحات وأجهزة القطاع العام فى المشاركة مع كافة أشكال رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنى . وبهذا الاندماج ضاعت الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص وتعددت التشريعات والقوانين واللوائح التى تنظم العاملين فى القطاع العام وفى القطاع الخاص . وذلك فى القطاع المشترك الذى أخذ فى معظمه صورة الشركات متعددة الجنسيات التى تضم رأس مال محلى عام + رأس مال محلى خاص + رأس مال عربى + رأس مال أجنى.

وانتشرت نتيجة لاندماج عمليات المشاركة هذه الشركات متعددة الجنسية. لهذا شركة كلوربايد ايهبيت التى كانت ألقاض الشركة العامة للطائرات (شركة قطاع عام). فىالرغم من نجاح الشركة (المصرية) فى تغلبة السوق المصرية والعربية بهذا المنتج، وبالرغم من احتياج العديد من العناصر التقانية والعمالية على الدمج ، إلا أن هذا قد تم بالفعل فى إطار سياسات الدمج التى يمتاها النظام الحاكم بحجة أن هذه شركات خاسرة (٩) . وقد نتج عن عملية الدمج هذه استبعاد ١٧٥٠ عامل من العاملين بالشركة المصرية، على أن تتحمل الشركة الجديدة ٤٢٦ عامل فقط لمدة عام واحد ثم يتم الاستغناء عنهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع جينرال موتورز مصر التى قامت على أساس خطوط إنتاج شركة النصر لصناعة السيارات ، وبذلك تم ضرب صناعة السيارات فى مصر بعد أن حققت الشركة المصرية نجاحا فى هذا المجال (١٠) .

وتتكرر الأمثلة فى مجال صناعة الفزل والنسيج، وإطارات السيارات والزجاج والشركات الغذائية وغيرها من الأنشطة التى كانت تارس نشاطا إنتاجيا بالفعل. وبالرغم من اعتراض واحتجاج النقابات العامة لهذه الأنشطة عن عمليات الدمج هذه ، واعتراض العمال فى مواقع التاجهم على هذه السياسة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذا وسياسة دمج الشركات الإنتاجية مازالت مستمرة.

وقد طالبت النقابة العامة لعمال التجارة بضرورة إعادة النظر فى المشروع للمعد لإدماج شركات تصدير وحلج الأقطان الستة لتكوين ثلاثة شركات فقط، و طرح المشروع على الجهات المعنية به من مجالس إدارة الشركات وهيئة القطاع العام لشئون القطن واتحاد مصدرى الأقطان وأجهزة المتابعة والرقابة المالية والقانونية والقيادات العمالية والنقابية. ويرى النقابيون أن سياسة الإدماج التى تتجه الدولة للأخذ بها سوف تؤدى إلى مزيد من المشاكل الإدارية والاقتصادية فضلا عن الإحباطات التى أصابت العاملين بهذا القطاع. وفى النداء الذى توجهه القيادات النقابية للمستورلين ، ترجو فيه سرعة إصدار القرارات اللازمة لشغل الوظائف القيادية والإدارية لشركات الأقطان.

وبهذا تستهدف السياسات الحكومية القائمة على تشجيع رأس المال الخاص، وتحجيم دور القطاع العام نشاطا

وعمالة - تهجم العمالة في القطاع العام باستغلال عدة أساليب:

القطاع العام باعتباره يمثل ٤٠٪ من القوى العاملة المصرية يمثل بؤرة عمالية هامة، وجميع قوى للقيادات النقابية العمالية وخاصة في مواقع وأنشطة معينة إنتاجية. ومن هنا يمكن تهجم تلك البؤرة العمالية وتهجم قياداتها العمالية النشطة عن طريق الشركة مع رأس المال الخاص للحل والحل والعرض والأجور^(١١). وإغراق امتيازات وضمانات مالية تفوق ما يحصلون عليه في مواقعهم الإنتاجية الأولى، وبهذا يتم تخليق شريحة عمالية جديدة يطلق عليها (استغرافية العمال)، والتي تكون همزة وصل بين الشركات الاستثمارية الجديدة والسلطة. ويمكن القول إنه في الآونة الأخيرة تمكنت وزارة الصناعة من فكه قبضتها تدريجياً على مشروعات القطاع العام والهيئات التابعة، وبذلك أصبحت الشركات مستقلة عن وضع نظم أجورها وحواجزها.

والأكثر من هذا فقد قام وزير الصناعة بتقديم كافة وسائل الدعم والتشجيع للمشروعات العامة للتقليل من حجم قوة العمل بها، من خلال عدم الإحلال محل العمالة التي تركت العمل والاقتصار على تعيين العمالة الماهرة النادرة، وإعادة تدريب العمالة المستخدمة.

وتكمن خطورة تلك التحولات والتطورات على الحركة العمالية والنقابية في كم الامتيازات المالية والترقيع للمهني المهاجر للكثير من العمال في مواقعهم الإنتاجية الجديدة (في ظل الشركات الاستثمارية)، الأمر الذي يخلق فيما بينهم نوعاً من التمايز للمهني والاجتماعي ولا سيما بينهم وبين زملائهم في مواقع إنتاجهم القليلة المماثلة، الأمر الذي يخلق لديهم أيضاً نوعاً من التطلعات والآمال في بداية الأمر، رغم احتمال أن تتحطم تلك الآمال وتضيق الامتيازات بمجرد أن تقوم تلك الشركات بتصفية نشاطها أو تحويل نشاطها إلى نشاط آخر يستلزم تشغيل عمالة جديدة في نشاط جديد.

والملحق بهذا أن معظم هذه الشركات بعد أن تتجهج في تحويل أرباحها للخارج تقوم بتصفية نشاطها من خلال طريقتين:

أ- إما أن تصفى الشركة نشاطها تصفية نهائية للنشاط والعمال و إما أن تقوم بعمليات فصل جماعي تعمس لبعض العاملين بها، وخاصة بعد أن يكونوا قد تدبروا في أعمالهم بما يحقق لهم أجوراً ومزايا عالية وترفض عروضهم مرة ثانية. ومن ثم لا يصبح أمام تلك العمالة سوى البحث عن مكان آخر أو نشاط آخر أو الانضمام إلى البطالة.

ب- تصفية استرجاعية حيث تستمر الشركة في نشاطها ثم تقوم بعملية فصل جماعي تعمس لبعض العاملين، وتقوم بإرجاعهم للعمل مقابل تخفيض أجورهم بشكل كبير، وعلى العمال إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا، وغالباً ما يقبل العمال الرجوع بأجور منخفضة.

واللافت للنظر أن هذه الشركات تتجهج في خلق تمايزات واضحة بين العمال كما تتجهج في تحويل عدد كبير من

العمال بإخراجهم من نطاق صفوف العمال إلى أصحاب المال، وفي هذه الحالة عند ما يجمع العامل بين صفته كعامل وصاحب عمل لا يجوز له التمتع بالصفة النقابية ولا الانضمام إلى التنظيم النقابي، وبهذا تنكش القاعدة النقابية العمالية من خلال هذا التصريب.

موقف الاتحاد العام لنقابات العمال من القانون

قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مع تصاعد الدعوة إلى دعم وتطوير القطاع العام وضعت الحكومة مشروع قانون جديد يدعم تطوير هذا القطاع، وكان من الطبيعي أن يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال للدراسة هذا المشروع، بل قام بإعداد مشروع قانون جديد متكامل وتقديده إلى السلطات المختصة.

وصدر قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقد تناول شفا كبيرا من المقترحات التي تقدم بها الاتحاد في مشروع القانون الذي قام بإعداده.

وقد تضمنت المذكرات التي رفعها الاتحاد العام إلى الحكومة بشأن مرقفه من تطوير القطاع العام ومن قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تأييدا وعضامتا شريطة أن يكون القانون الجديد متمشيا مع طبيعة التطورات ومقتضيات الظروف، بحيث يتم تحرير شركات القطاع العام فعلا من تدخلات الشركات التابعة مع تحميل مجلس إدارة كل شركة تابعة بالمسئولية المناسبة، حيث منحها القانون الجديد حرية الحركة وإصدار القرار، ومحاسبة مجلس الإدارة في نهاية كل عام.

إلا أن الواقع العملي قد شهد عددا من المعوقات التي تحول دون تطبيق بعض هذه السياسات الهامة. إذ نجد أن الاتحاد قد تلقى العديد من المذكرات من النقابات العامة التي تشكو فيها تجاهل مجالس إدارة الشركات التابعة -وعلى الأخص في قطاع الشركات الاستهلاكية في قطاع التجارة- لروح القانون. إذ عدت تلك الشركات التابعة إلى سلب الشركات التابعة لها للاختصاصات والصلاحيات التي كفلها القانون للشركات التابعة في تسيير أمورها واتخاذ قراراتها وحريتها، بل وصل الأمر إلى تدخل الشركات التابعة في العمل اليومي للشركات التابعة وفرض بعض القرارات وخاصة فيما يتعلق بأجور العاملين وحقوقهم وحوالهم رغم أن ذلك من صميم اختصاصات الشركة التابعة.

وقد فوجئ الاتحاد العام لنقابات العمال في الآونة الأخيرة بالهجوم إلى أسلوب الحل والتقصية كأسلوب للتخلص من المسئوليات، دون النظر إلى مدى تأثير هذا الأسلوب على اقتصاديات القطاع العام ذاته ومدى تأثيره على استقرار العاملين وأسرهم، ومن ذلك أن:

أصدر مجلس إدارة الشركة التابعة للتطن توصية بحل إحدى الشركات العريقة في مجال القطن وهي الشركة الشرقية للأقطان، وكذلك ما حدث بشأن شركة النويل لتصدير الحاصلات الزراعية والتي أصدر مجلس إدارة الشركة

التأخذه للتجارة الدولية توصية بملها .

وكان صدور مثل هذه القرارات والتوصيات يشكل مفاجأة للامداد العام، حيث لم يستطلع رأى التنظيم النقابى قبل صدورها أو فيما سترتب عليها من آثار سلبية على العاملين فى هاتين الشركتين وهم يتجاوزون ألفى عامل.

وإزاء هذه المواقف ناقشت القيادات النقابية فى ندوتها التى عقدت بقر الجمامة العمالية خلال الفترة ٢٩-١٩٩١/٨/٣١ الآثار المترتبة على تطبيق قانون الأعمال المزمع وأوصت بالآتى:

١- حفاظا على المكتسبات والمحقق العمالية المقررة يقتضى القوانين الحالية، ومراعاة لأحكام مستويات العمل الدولية والعربية تؤكد الندوة على أن تدرس المنظمات النقابية العمالية المشاركة فى إبداء الرأى فى التشريعات التى تفس الطبقة العاملة.

٢- إتاحة الوقت الكافى لتطبيق وسائل ومناهج الإصلاح التى أتى بها القانون الجديد.

٣- تهرم أصول الشركات على أسس فنية ومالية وإدارية سليمة.

٤- وضع ضوابط لاختيار قيادات قطاع الأعمال العام.

٥- اشتراك الاتحاد فى اللجان الخاصة بقطاع الأعمال، وهو ما نص عليه قانون النقابات العمالية صراحة فى المادة السابعة عشرة منه، ولذا فإن الحركة النقابية ترى وجوب مشاركتها فى كافة اللجان التى تشكلها الحكومة لدراسة المشكلات الهامة والحسيرة لهذا القطاع.

٦- إنشاء صندوق تعويضات لعموض العاملين الذين سوف يضارون من جراء سياسات الحل والدمج الجديد. (١٢).

موقف المنظمة من الاعتراف بالوجود النقابى والإضراب

بالرغم من أن القانون يعطى العامل الذى يعمل فى منشأة تخضع لقانون الاستثمار الخاص الحق فى تشكيل للنقابة، إلا أن الشركات لا تعترف من الناحية العملية بهذا الحق ولذا كثيرا ما يتم لجوء العمال إلى تحكيم القضاء بحثا عن هذا الحق.

ومع حركات الإضراب العمالية الواصلة التى حدثت، سواء فى المواقع العمالية خارج الحركة النقابية أو بتأييد من القيادات النقابية، لم يكن أمام العمال (فى القطاع العام) غير القيام بذلك. فقد تمرد عمال شركة الحرير الصناعى (إسكى) بشيرا الحمية (١٧ ألف عامل) بإضراب واسع ثم تلاه إضراب عمال شركة فول الحلة (١٤٠ ألف عامل) ثم إضراب سائقى قطارات السكك الحديدية. وقد تضمن حكم المحكمة فى قضية سائقى قطارات السكك الحديدية الصادر فى ١٩٨٧/٤/١٦ ما يلى: (١٣).

* والمحكمة وقد استقرت فى وجوبها أن ذلك الإضراب ما كان يحدث من تلك الفترة من العمال - وقد كانت مثالا للاعتزام والتضحية - إلا عندما أحست بالفرقة فى المماثلة والمعاملة الحقيقية للحصول على ضروريات الحياة، لتجيب

بالدولة العمل على سرعة رفع المعاناة عن كامل فئات الشعب المختلفة حتى لا يستغل الداء وعز الدوا".
والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد صدقت على الاتفاقيات التالية فيما يتعلق بحق الإضراب والمفاوضة
الجماعية:

أولاً : الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرة النقابية وصاية حق التنظيم النقابي.

ثانياً : الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالحرة النقابية الجماعية.

ثالثاً : الاتفاقية العربية رقم ٨ لعام ١٩٨٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية.

رابعاً : الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦ وقد وقعت
عليها مصر عام ١٩٦٧ وصدقت عليها في ديسمبر ١٩٨١ (١٤).

بالرغم من التوقيع على تلك الاتفاقيات إلا أن السلطة تقيد استخدام هذا الحق بالنسبة للقطاعين العام والخاص.
فلا زال سلاح الإضراب والمفاوضة الجماعية من الأدوات الممنوعة استخدامهما من قبل العمال في تحقيق مصالحهم.

وفي ظل سياسة الدمج والإحلال التي تتبعها الحكومة الآن لتشكيل شركات قطاع الأعمال العام سوف يتم تسريع
كم كبير من المعاملة المزدوجة التي اكتسبت خيرات طيلة عملها بهذه الشركات، أما على مستوى القطاع الخاص فكمثيراً
ما يتم حالات فصل جماعية.

وفي مثل هذه الحالات وخاصة في حالة الفصل التعسفي يتم اللجوء إلى القضاء من خلال مكاتب العمل المحلية
والاتحاد العام لنقابات العمال بعد تشكيل ما يعرف باللجنة الثلاثية التي تبحث طلب فصل العامل. وتتشكل اللجنة
من :

١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينوبه رئيساً

٢- ممثل للعامل يختاره المنطقة النقابية عضواً

٣- صاحب العمل أو من ينوبه.

وعليه اللجنة تسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه، ولها أيضاً الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة
المستندات والأوراق والبيانات والسجلات. وإذا تصورت الآراء عند الحكم كانت العمرة بالرأي الملقى في جانبه رئيس
اللجنة .

وبهذا تكون اللجنة الثلاثية لجنة تستهدف اتهمكم للمرض على القضاء. إلا أن القضاء هنا ليست له سلطة إرجاع
العامل إلى عمله الذي فصل منه في حالة رفض صاحب العمل، ولكن في ذات الوقت له سلطة المطالبة بتعويض مادي
وغالباً ما يكون تعويضاً تقديرياً لا يرقى صاحب العمل.

وبالإضافة إلى علاقة العمال بشركات ومؤسسات القطاع الخاص ما يلي:

أ- أن علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل غالباً ما تقوم على عقود مؤقتة. وهذه العقود قد تكون قابلة

للتجديد في حالة رغبة صاحب العمل وفي حالة عدم رغبته تصبح مدة العمل متنها، وبهذا لا يحق للعامل الدخول في عداد المتصرفين ولا يحق له للتقاضى أمام القضاء من خلال تشكيل اللجنة الثلاثية. أى بانتهاء مدة العقد تنتهى كافة الضمانات التى يتحصل عليها العامل دون مقاضاة صاحب العمل.

ب- خالفا ما يتم التنازل من قبل العامل لصاحب العمل بقبوله ضمانات وامتنيازات أقل مقابل استمرار العامل في عمله.

وفي ضوء ما يحدث تصبح العلاقة مفتوحة بين العامل وصاحب العمل، ولما كان صاحب العمل لا ضمان له إلا الربح فيتم التعامل مع العمالة التى تسبق له هذا الهدف دون أخذ في الاعتبار العوامل الأخرى.

وسواء في القطاع العام المستنزف أو في القطاع الخاص أو في المشترك نجد أن هناك قيودا أصبحت مفروضة في شكل جديد على حقوق العمال في استخدام سلاح الإضراب أرميداً للمفاوضة الجماعية. كما أن عدم الاعتراف بالتنظيمات النقابية العمالية يفقد الحركة النقابية فعاليتها، لأنه يقوم على القطاع شق كبير من العمالة المصرية (٦٠٪ من حجم القوى العاملة) ومنعها من حق التنظيم النقابى أى منعها من أن تصدر عن نفسها من خلال تنظيم رسمى.

ونقدم مثالا لعامل (من واقع وثائق النجان الثلاثية للبحث في فصل عمال الشركات الاستثمارية) كان يعمل بشركة "ماكديرموت" وهي شركة متعددة الجنسية قامت بفصل حوالى ٥٤٧ عاملا وكان العامل منهم يتقاضى ما يقرب من ألفي جنيه شهريا. ويضال العامل (في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال) عن رأيه هل يفضل الرجوع ولو ينصف الأجر الشهري أبداً هذا العامل موافقته القوية بشرط أن يوافق صاحب العمل وله أن يتنازل عن مطالبه.

وكذلك شركة إيتكو وهي شركة مساهمة مصرية متعددة الجنسية قامت بتصفية ٩٧ عاملا مهيناً ليهيئاً لأحد رجال الأعمال السعوديين. وفي كل هذه الحالات لم يتمكن الاتحاد العام للعمال من عمل شيء مؤثر.

إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس تنظيماً مستقلاً عن السلطة في ممارسة مهامه وإنما هو تنظيم مفروض عليه الرقابة بكافة أشكالها. وتتخذ هذه الرقابة والتمعية أبعاداً كثيرة نذكر منها:

أولاً: التقييد السياسي؛

- الجمع بين وزارة القوى العاملة ووزارة الاتحاد العام لنقابات العمال في مصر حيث أصبح عملاً سياسياً ولمدة طويلة أن يجمع وزير القوى العاملة بين وزارته ووزارة الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد بدأ هذا التقليد مع بداية الصيغيات. وقد تولي رئاسة الاتحاد منذ نشأته حتى الآن اثني أسماؤهم (١٥)؛

الإسم	المدة	المصدر التقابى
أنور سلامة	٥٧-١٩٦٢	نقابة البترول
أحمد فهم	٦٢-١٩٦٩	نقابة الغزل والنسيج
عبد اللطيف بلطية	٦٩-١٩٧١	نقابة التأمينات
صلاح غريب	٧١-١٩٧٦	نقابة عمال الزراعة
سعد محمد أحمد	٧٦-١٩٨٦	نقابة الغزل والنسيج
أحمد الصاوى	٨٧-١٩٩١	نقابة الصناعات الكيماوية
الميد راشد	٩١-١٩٩٣	نقابة الغزل والنسيج

- وبالرغم من أن عام ١٩٨٧ شهد انفصالا بين منصب وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال، إلا أن هذا الفصل لم يبلغ الارتباط الوثيق بينهما بل والوصاية المفروضة من وزارة القوى العاملة على فاعلية هذا التنظيم.
- تم نقل اختصاصات الحركة العمالية إلى وزارات وأجهزة إدارية أخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية. فمثل عام ١٩٦٢ أعطى القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوزارة العمل الحق فى بحث اقتراح السياسة العمالية مثل توفير فرص العمل التى تصاعد على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتنسيق السياسة العمالية داخل النقابات العمالية. وحتى الآن تقارب وزارة العمل الكثير من اختصاصات التنظيم النقابى نفسه، فمن ضمن الاختصاصات طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية لتنسيق وتنفيذ السياسة العامة بالنسبة للروابط العمالية.
- تضم وزارة العمل إدارات تختص بموضوعات من صميم الحركة العمالية مثل إدارات النقابات والفعالة العمالية والتفتيش المالى والمالى والفصل فى القضايا العمالية والتشريع النقابى (١٦).
- هناك بعض القوانين والتشريعات التى تعطى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير العمل الحق فى الالتجاء إلى القضاء لطلب حل النقابة العامة دون وجود ضمانات واضحة لاستقلال هذا الحق.
- لا يجوز للاتحاد العام لنقابات العمل التصرف فى أموال النقابة المنحلة إلا بإذن من وزير القوى العاملة.
- لا يجوز للنقابات توظيف أمثالها فى أعمال تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بإذن وزير القوى العاملة.
- لوزير القوى العاملة أن يحدد عدد النقابات العامة وله أن يدمج بعضها فى البعض الآخر أو ينشئ نقابات جديدة.

هذا حتى صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الذى غرل وزير العمل مع الاتحاد العام الاشتراكى فى تحديد هذا ، أما القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ فقد ألغى هذا التقليد واكتفى بحدود الاتحاد العام للتقنيات فقط.

- فيما يتعلق ببعض إجراءات اجتماع الجمعيات العمومية للتقنيات العمال واتحاداتها كانت القوانين السابقة على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تقضى بضرورة إخطار مدير مكتب العمل الواقع فى دائرة اختصاصه مقر الاجتماع ، أما القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ فقد ألغى هذا.

- القوانين المالية تتناول وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجالس إدارات التنظيمات النقابية، وكذلك فإن قواعد تقبيل أعضاء اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للتقنيات العامة وتقبل التقنيات العامة فى الاتحاد العام تصدر بقرار من وزير العمل يحدد أوضاع وشروط التشغيل.

- تشكيل الاتحادات المحلية يتم بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل.

وقد وجهت منظمة العمل الدولية أكثر من مرة العديد من الانتقادات إلى الحكومة المصرية نتيجة السماح لوزارة العمل بالتدخل المباشر فى شئون المنظمات النقابية، الأمر الذى يحد انتهاكا لأحكام الاتفاقية رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرة النقابية، وأتى صلتها معها عام ١٩٥٧ (١٧).

ثانياً : تهيئة مالية

يقصد بالتهيئة المالية أن موارد الاتحاد المالية غالباً ما تكون من خارج الاتحاد ذاته فى شكل مساعدات ومعونات من أسهم تلك العمال وغيرها من الموارد التى تعتبر وقتية وغير أصلية.

أما المورد الأساسى لأصول للاتحاد فهو اشتراكات العمال الأعضاء فيه، ولما كان الاتحاد لا يخل إلا ٢٥٪ فقط من مجموع العمالة المنظمة فى مصر، فإن حصة هذه النسبة تمكس حصة اشتراكات العمالية، والشق الأكبر هو عمالة القطاع الخاص وأهلها لا يتمتع بالعضوية النقابية ، ويكفى أن نذكر من واقع الميزانية العامة للاتحاد العام ١٩٩٠/٨٩ أن حصة الإيرادات ٢٠٥٦ ألف جنيه، أهم بنودها ما يلى (١٨) :

بالآلف جنيه	
٩٦٤	- اشتراكات العمال
٥٠	- إعانات
٤٢١	- عائد أسهم تلك العمال
٢٣٨	- فرق سعر العملة
٨١	- مساهمة منظمة العمل الدولية فى مؤتمر البيئة

ويجدر الإشارة هنا إلى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ كان يقصر سلطة الرقابة المالية على وزارة القوى العاملة والتدريب فقط، إلا أن التشريعات المالية التالية خولت الاتحاد العام لنقابات العمال الحق في هذا الإشراف، وقد أُلزمت المادة ٤٠ (١٩) من اللائحة المالية للنظمة للاتحاد بموافقة المستوى الأعلى ووزارة القوى العاملة بنسخة من الحسابات الختامية مرفقا بها تقرير شامل من المحاسب القانوني وذلك خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية.

ثالثا : البنية التنظيمية

فيما أن للاتحاد ممثلين في الهيئات القومية وللجان العليا والمالية واللجان الاستشارية حيث تم اختيار عملية في (٧٠)؛

- ١- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.
- ٢- الهيئة القومية للتأمين الصحي .
- ٣- المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- ٤- المجلس الاستشاري الأعلى للتدريب .
- ٥- المجلس الأعلى لتعليم الكبار.
- ٦- المجلس القومي لدراسات الأمن الصناعي.
- ٧- المجلس الاستشاري الأعلى للأمن الصناعي.
- ٨- اللجنة المشرفة لتخطيط القوى العاملة.
- ٩- اللجنة العليا لمراقبة العمل والإنتاج.
- ١٠- اللجنة العليا للإشراف على المسابقات.
- ١١- لجنة تطوير وتنشيط الثقافة الصحية.
- ١٢- اللجنة القومية للترويج بالدم.
- ١٣- لجنة تكريم قلبي التقنيين.

ويعكس كل ما تقدم أن اتحاد نقابات عمال مصر جهاز أخطبوطي ينتشر ويغفل في كافة أجهزة الدولة الرسمية في مقابل تغفل وتهمية للسلطة، الأمر الذي يزيد من درجة تبعيته للنظام الحاكم ويقلل من قدرته الحركية الحية للدفاع عن مصالح العمال.

وتظهر هذه التهمية بشكل واضح عند إجراء الانتخابات وتصعيد القيادات النقابية ، وهنا تبدو ملامح التدخل الواضحة، حيث يقوم وزير القوى العاملة، بمحدد مواعيد وأماكن الانتخاب كما تتدخل السلطة ببعض الأجهزة القضائية (حق الدعوى العام الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للانتخابات النقابية)، ويكون الغرض من هذا التدخل عمل الآتي :

أ- منع عناصر وقيادات عمالية نشطة من الوصول لمناصب قيادية في الاتحاد. يحرم الحركة العمالية من بعض العناصر التي يمكن أن تخدم الحركة . ولعل هذا يفسر لنا لماذا ظهرت قنوات فاعلية للحركة العمالية المصرية خارج

نطاق الحركة النقابية، لمعظم الإضرابات التي شهدتها الموانئ الإنتاجية ابتداء من عام ١٩٨٦ كانت إضرابات عمالية بعيدة عن التشكيل النقابي، كما يعكس هذا السلوك أيضا انصلافا للحركة النقابية عن الحركة العمالية نتيجة لاحتواء السلطة للعناصر للمشكلة لتلك التنظيمات النقابية في مواجهة العمال أنفسهم.

ب- التدخل لمنع تصعيد عناصر عمالية داخل الاتحاد من أن تحتل مواقع عامة ومؤثرة في صنع القرار داخل هيكل الاتحاد، لضمان تجمعه وبهذا يتم تصعيد العناصر المرغوب فيها من قبل السلطة.

ج- تصعيد عناصر نقابية عمالية لكي يتم احتواؤها من قبل السلطة لتكون بمثابة أداة للنظام داخل الاتحاد. حيث يتم نظام لتحقيق هذا يعرف بسياسة الإحالة إلى أعلى أو الترفيع المفاجئ لبعض العناصر النقابية المرغوب فيها، الأمر الذي يخلق لديها نوعا من التغير الاجتماعي والمهني يساعد على الانفصال عن باقي أعضاء التنظيم وتوحيدهم مكانا الرسمي لحماية أهداف ومصالح شخصية.

ويتمتع الأمر بحلول أنواع عديدة من الانفصال والاشتقاق داخل هذا الهيكل التنظيمي، ينفذ القدرة على التماسك والتوازن في القيام بدور لحماية مصالح العمال. ويحدث هذا النوع من التدخل انفصالا بين القيادات النقابية بعضها البعض، وانفصالا بين النقابات العامة ذاتها، وإضعافا لكيان الاتحاد في مجموعه.

ونخلص من كل ما تقدم إلى النتائج الآتية:

* إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كيان مؤسسي وتنظيمي يتبع الدولة، وتتمتع بتمتعه من خلال آليات عديدة سياسية ومالية وتنظيمية وآليات لرمية أخرى تضمن من خلالها مزيدا من تجمعه هذا الاتحاد لها.

* إن هذا الاتحاد يشهد انفصالا على جميع مستوياته التنظيمية والحركة داخليا فيما بين أعضائه وتنظيماته الداخلية، وخارجيا فيما بينه وبين فروعها المحلية بالمحافظات، الأمر الذي يزيد من إضعاف هذا الاتحاد ويجعله غير قادر على أن يلعب دورا فعالا في داخله وخارجه وفي علاقته بالسلطة، ولا سيما أنه لا يضم إلا ٤/١ القوى العاملة في مصر.

* إن الأجهزة التي ينشئها الاتحاد بهدف نشر الثقافة العمالية والنقابية كثيرا ما تزيد من تجمعه هذا الاتحاد لجهات أجنبية، فلجامعة العمالية التي تعتبر أحد أكبر المؤسسات الثقافية العمالية تتقبل مساعدات من مؤسسة ألمانية وأخرى أمريكية.

* أدى اندماج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكثير من قياداته النقابية والعمالية (كمؤسسة وكأفراد) في جهاز "ب" خلق شبهة توصف بأنها "لرستقراطية العمال" التي تعتبر همزة وصل بين النظام وبين الثقافة الواسعة للعمال وقياداتها النقابية. الأمر الذي ساعد على خلق حركة عمالية نقابية منفصلة عن الحركة النقابية.

* إن تنامي مطالب العمال يتأتى من خلال رؤية النظام لتلك المطالب وليس من خلال رؤية العناصر النقابية والعمالية النشطة لتلك المطالب، الأمر الذي يضطر كثيرا من العمال للقيام بالإضراب واللجوء إلى القضاء.

وأخيرا نرى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكل هذا الحجم وبكل هيكله التنظيمي المنتشر في كافة أنحاء الجمهورية لا يمثل جماعة ضغط قوية مستقلة قادرة على حماية مصالح العمال في إطار علاقته بالسلطة مع السلطة.

مشكلات البحث

واجه الباحث العديد من المشكلات عند إعداد هذا البحث نورد منها مايلي:

أولا : صعوبة الحصول على المادة العلمية، فالمرحوم يدور حول علاقة الاتحاد العام للقنابات العمال بالسلطة في مصر، وبالرغم من أن الاتحاد العام للقنابات يملك من الثروات ما يمكن من توثيق معلوماته إلا أنه كان من الصعوبة يمكن الوصول إلى البيانات المطلوبة.

ثانيا : إن الدراسات المتعددة التي تناولت هذا الموضوع دائما كان لها مغلخ أساسيان : إما أن تكون قانونية فتركز على سرد القوانين والتشريعات العمالية، وإما أن تكون تاريخية تهتم بسرد الأحداث والسيرة التاريخية للحركة العمالية والقنابية. أما الدراسات التي تناولت الموضوع منظور تحليلي ومنهج الاقتصاد السياسي فهي دراسات نادرة. ثالثا : إن شقا كبيرا من الباحثين لا يقومون بالبحث العلمي من واقع ارتباطهم بمراكز علمية أكاديمية كالجوامع ومراكز البحوث المتخصصة التي توفر لهم الوقت والإمكانات ، وإلغا يجرى هذا الاعتماد البحثي بمناصب عملهم ووظائفهم ، الأمر الذي يشكل عيئا ماديا ومعنويا يضع الباحث دائما في وقفة مع نفسه لإعادة ترتيب أولوياته : البحث ، أم العمل ، أم كلاهما معا؟.

المواش والمزاج

- (١) عبد المتعم القزالي، ٧٥ عاما الحركة الثقافية المصرية، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.
- (٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لتقنيات عمال مصر في ٣٥ عاما ٥٧-١٩٩٢، الاتحاد العام للمعامل.
- (٣) عبد المتعم القزالي، مرجع سابق.
- (٤) د. لويس عوض، أقمعة التناصرة المصحة، بيروت، دار القضاء، ١٩٧٩، ص ٧٤.
- (٥) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٧٠، دار الفكر العربي، ١٩٨٧.
- (٦) عبد المتعم القزالي، مرجع سابق.
- (٧) عبد المتعم القزالي، مرجع سابق.
- (٨) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لتقنيات عمال مصر، مرجع سابق.
- (٩) سامية سعيد، مآزال سيناريو استنزاف رأس المال مستعرا، الأهرام الاقتصادي، عدد أكتوبر ١٩٨٧.
- (١٠) سامية سعيد، الشركات متصدرة الجنسيات وثقوب الطبقة العاملة المصرية، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١١٠.
- (١١) الشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي والمناطق الحرة تمهيد مشكلات خاصة، والمعاملين حق التنظيم للشباب إلا أن الواقع العملي يشهد صموده تحقيق هذا حيث يرتضى أصحاب الأعمال دائما إعطاء هذا الحق للمعاملين لتشكيل تقنيات خاصة بهم.
- (١٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لتقنيات العمال، مرجع سابق ذكره.
- (١٣) دلانا عن حق الإضراب، كراسات مركز الدراسات والحقوق القانونية.
- (١٤) جمال البنا، حق الإضراب والنزاع الدولي التي تعترف به، دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٢.
- (١٥) سيد أبو حنيفة، المنظمات العمالية والسلطة السياسية في مصر، رسالة ماجستير، مكتبة التجارة، جامعة أسيوط، ١٩٨٧.
- (١٦) هريدا على رومان، الدور السياسي للحركة العمالية في مصر ٥٧-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- (١٧) هريدا على رومان، للرجع السابق.
- (١٨) الجمعية العمومية للعادية، الاتحاد العام لتقنيات العمال، ٨٩/١٩٩٠.
- (١٩) جاد رضوان - فاروق خليل، أحكام تقنيات العمالية في التشريع المصري، دار وهران للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٢٤.
- (٢٠) الاتحاد العام لتقنيات عمال مصر، الجمعية العمومية العادية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

تعقيب عبد المنعم الغزالي على ورقة " الحركة النقابية العمالية في مصر - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر "

تحدث الحاجة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وبمناقشة لهذه الورقة نجد أنها في معظمها تعالج موقف الاتحاد من القضايا الاقتصادية في ظل الانفتاح والمخصخصة . الأمر الذي جعل مناقشة موضوع الاتحاد العام قاصرا، وأحيانا مقصرا، في قضايا يجب معالجتها ونحن بصدد الحوار حول الاتحاد.

الملاحظة الأولى:-

الوصف الذي قدمته الحاجة لتوضيح الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا يعبر عن حقيقة الوضع القائم، على أساس أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يبدأ بناؤه الفاعلي من اللجان النقابية (كجمعيات عمومية) ثم النقابات العامة (المستوى الثاني) ثم الاتحاد العام لنقابات العمال (للمستوى الثالث)، وحيث لا يوجد المستوى الذي أسسته الحاجة نقابات عامة فرعية بالمحافظات.

كما أن المستوى الذي أسسته الاتحادات محلية بالمحافظات. ليس مستوى تنظيميا داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام ، إنما هي الاتحادات يشكلها الاتحاد العام على مستوى المحافظات تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد وجدت هذه الاتحادات الأتقية في محاولة الرد على القول بأن التنظيم النقابي المصري يأخذ بالتنظيم الرأسي ولا يأخذ بالتنظيم الأفقي ، ومعالجة هذه الاتحادات العمالية لما تكون امتدادات من الاتحاد العام ، فهي تنظيمات مساعده وليس على الإطلاق مستوى تنظيمي له شخصيته المستوية.

الملاحظة الثانية:-

كل ما جاء في الهند ثانيا هي مؤسسات يشرف عليها ويديرها الاتحاد ليمارس بها نشاطه، فهي ليست منظمات نقابية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد .

الملاحظة الثالثة:-

تقول الحاجة " ارتبطت النخبة الحاكمة في الستينيات برأس المال المحلي، وجمعت دور رأس المال الخاص المحلي والأجنبي". ماذا قصد بتعبير رأس المال المحلي؟ هل هو تمويل تعتمد به عن استخدام تمويل القطاع العام؟

الملاحظة الرابعة:-

تقول الحاجة: إن النخبة الحاكمة في الستينيات تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية ،

الأمر الذي أحدث انفراجة في شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتتنظيم بقوة الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسي السائد".

ماهى هذه الانفراجة ؟

وهنا أسأل الباحث ماذا تعنى بالمشاركة العمالية في العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية؟

وحل كل إشكال هذه العلاقات كانت علاقات حتمية؟ حقا إنها شهدت بعد ذلك عن الوجود المسمى والتعاون بينه وبين التضخم البيروقراطي المدنى ، كيف كان هذا التعاون في المجال النقابى ؟ هل كان هناك صراع داخل الحركة النقابية ضد هذا التلاحم؟

ماذا قال أحمد فهم بعد نسخة ١٩٦٧ ١٢ ماذا ترى الباحثة في الثلاثين ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أخذ يبدأ التنظيم الصناعى؟

وهنا علينا أن نترق بين أن نأخذ يبدأ التنظيم الصناعى وبين المصنف باستقلالية التنظيم وبيروقراطيته الداخلية.

الملاحظة الخامسة : التجهية السياسية

أنور سلامة لم يجمع بين رئاسة الاتحاد والوزارة وكذلك أحمد فهم وعبدالمطيف بلطية، ولكن جمع بين هذين التصنيين صلاح غريب ، محمد محمد أحمد ، أحمد العمادى .

وأيضا الحديث عن الديمقراطية النقابية والاستقلالية النقابية قبل الثورة وبعد الثورة وإلى الآن؟

أين الحديث عن الوحدة النقابية، والتنظيم الرأسى والأفقى، والرقابة المالية " للجمعية العمومية"، وإمكانية عقد الجمعية (عند توفر عدد قانونى من أعضائها يطلب الاعتقاد)؟

موضوع حق الإضراب ، من الذى ينظم الإضراب ؟ ولقد أن إضراب السكك الحديدية في يوليو ١٩٨٦ إضراب له أهميه خاصة لأن محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ" حكمت ببراءة جميع المبال المتهمين أولا ، وثانيا - وكان هذا هو المهم - أن حكم المحكمة أقر مشروعية الإضراب وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الإضراب الذى صار حقا مشروعاً من حيث المبدأ، ولايجوز المصنف به أو غيره على الإطلاق وإلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته .

وقالت المحكمة في حكمها :-

" وبالإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٥٣٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشور في المده ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨ من ابريل ١٩٨٢ يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية الصادرة في نطاق الأمم المتحدة والتطبيق ليوافقها .

وحيث أنه تطبيقاً لنص المادة ١٥١ من الدستور ساقط الذكر ولما استقر عليه التقه والقضاء فإن المعاهدات الدولية التى صدرت وفقاً للأصول الدستورية المقررة ونشرت في الجريدة الرسمية حسب الارضاح المقررة تمت قانوناً من قوانين

الدولة يضمن على القضاة الوطنى تطبيقها باعتبارها كذلك.

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة وقد نشرت فى الجريدة الرسمية فى الثامن من ابريل ١٩٨٢ بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانونا من قوانين الدولة، ومادامت لاحقة لقانون العقوبات فإنه يضمن اعتبار المادة ١٢٤ عند ألفت ضمنيا بالمادة ٨ فقرة د من الاتفاقية المشار إليها عملا بنص المادة الثانية من القانون الملغى التى تنص على أنه: لا يجوز إلغاء نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع".

ملحوظة: لم تجر مناقشة بعد هذا التعقيب لضيق الوقت.

خامساً:

**منظمات المجتمع السياسي
(الاحزاب):**

حزب العمل في الحياة السياسية المصرية

نورا عبد الله حسن

ماجستير في العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص

شهد النظام السياسي في عهد الرئيس أنور السادات عدة تطورات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أدت في نهاية الأمر إلى الانتقال من صيغة النظام السياسي الواحد إلى صيغة أكثر ديمقراطية وهي صيغة التعددية الحزبية. وكانت لهذه الصيغة الجديدة أسسها الموضوعية في الواقع الاجتماعي والسياسي المصري، فقلت في: غياب الزعامة الكارزمية التي مثلها عبد الناصر، والصراع الذي نشب على السلطة في بداية حكم الرئيس السادات، بالإضافة إلى ظهور الدعوة للتعددية الحزبية على يد عدد من المثقفين مختلفي الاتجاهات والمشارب الفكرية^(١).

ولم يكن هذا التطور الذي لحق بالنظام المصري منحة من الرئيس السادات، وإنما كان محاولة منه للاستجابة لظروف موضوعية لتجهة إخفاق التنظيم السياسي الواحد، ودعمًا لإنجاح فترات شرعية للمشاركة الشعبية الهامة وصنع القرار، خاصة بعد أن فقد التنظيم السياسي الواحد مبررات استمراره بعد الانتقادات التي وجهها الرئيس السادات لاشتراكية الستينيات وكثرة حديثه عن الديمقراطية^(٢). وكانت اللحظة التاريخية التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ توقيتاً مناسباً لطرح مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكي والانتقال بالبلاد إلى مرحلة التعددية الحزبية، حيث مثلت تلك اللحظة بداية لشرعية الرئيس السادات الخاصة به والمستقلة عن الرئيس عبد الناصر^(٣).

ومرت مرحلة الانتقال إلى الصيغة التعددية بعدة تطورات، بدأت بإعلان ورقة أكتوبر في ١٨ أبريل ١٩٧٤، على سبيل تطوير الاتحاد الاشتراكي المصري، وأخبتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي أعلنها الرئيس السادات في.

أغسطس عام ١٩٧٤^(٤). وطبقاً لهذا التطور ظهرت في سنة ١٩٧٦ ثلاثة منابر في إطار الاتحاد الاشتراكي. غير كل منها من أحد التيارات السياسية الرئيسية وهي اليمين "تنظيم الأحرار الاشتراكيين" والوسط "تنظيم مصر العربي الاشتراكي" واليسار "تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي". وخاضت التنظيمات الثلاثة، أو ماعرف بالمتأخر، انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦. وفاز تنظيم مصر العربي الاشتراكي بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد، وحصل على ٨٧٪، بينما حصل تنظيم الأحرار الاشتراكيين على ٧,٦٪ وتنظيم التجمع الوطني على ٠,٦٪ بالإضافة لحصول المستقلين على نسبة ١٤٪^(٥). وفي أول اجتماع للفصل التشريعي الثاني المنعقد في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن الرئيس السادات قيام الأحزاب وتحول التنظيمات السياسية إلى أحزاب ابتداء من هذا التاريخ^(٦).

وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في ٣ يوليو عام ١٩٧٧، وفيه حددت الأسس التي يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبي، حيث نصت المادة (١) على أن للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري حق الانتماء لأي حزب سياسي. أما المادة (٤) فاشتعلت على اشتراطات تأسيس أي حزب ومنها عدم تضارب مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية كذلك يجب تمييز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة، وعدم قيام الحزب على أساس طبقي أو قسري أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة، وعدم انطواء أي حزب على وسائل تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وعدم قيامه كفرع لحزب في الخارج. كما اشترطت هذه المادة عتنية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله وتشكيلاته وقياداته^(٧).

هذا بالإضافة إلى صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية. فالمادة (٤) تنص على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق السياسية لكل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية أو متعمداً إلى الأحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو أو بالاشتراك في قيادة الأحزاب أو إدارتها وذلك عند: الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة)^(٨).

أولاً : المحتاج السياسي والاجتماعي لنشأة حزب العمل

برزت الدعوة لإنشاء حزب العمل في أواخر يوليو ١٩٧٨، وأعلن برنامجه في سبتمبر من نفس العام. حيث دعا الرئيس السادات المهندس إبراهيم شكري لإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم حزب العمل الاشتراكي، وذلك لتصحيح مسار الديمقراطية.

ولكن ما الحاجة التي دعت الرئيس للدعوة لنشأة هذا الحزب المعارض في الوقت الذي فرضت فيه القيود على

الأحزاب القائمة فعلاً وعلى نشأة أحزاب جديدة؟

نظرة إلى المناخ السياسي الاجتماعي الذي عاصر نشأة حزب العمل، نجد فيها إجابة هذا السؤال. فظهور الأحزاب يرتبط في رأى بعض الباحثين بشرطين هما:

(١) شرط موضوعي: ويتمثل في أزمة في المجتمع تتطلب ظهور تنظيمات سياسية لمواجهة وطرح الحلول المختلفة لها.

(٢) شرط ذاتي: يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة عن طريق العمل العام وأن هناك القيادة اللازمة مع وجود القوة الاجتماعية لتحقيق ذلك^(٩).

وقد توافر كل من الشرطين في المناخ العام الذي ساد الحياة السياسية المصرية قبل الدخول إلى نشأة حزب العمل. فقد جاء الحزب لمواجهة أزمة وضحت التجربة الحزبية برمتها في مأزق خطير يهدد وجودها بل وشرعيتها في الاستمرار. وتقلت تلك الأزمة في أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ والتي كانت دليلاً على عجز النظام السياسي عن الرقابة وطلبات التوزيع والمشاركة التي تطلعت عليه من الهيئة الاجتماعية والسياسية^(١٠).

حيث ألفت سياسة الانفتاح الاقتصادي بظلالها على أنماط السلوك الاستهلاكي، وماتبع ذلك من ارتفاع في الأسعار معدلات سريعة وتزايد عجز ميزان المدفوعات. كما ظهرت شريحة جديدة من أسباب الدخول الطبقية المرتبطة بسياسة الانفتاح، مما أدى إلى استفزاز القاعدة العريضة من غير التاندين. ومقابل ذلك لم يحاول الرئيس السادات مواجهة تلك المطالب بإصلاح حقيقي وإنما اكتفى بالعودة والآمال^(١١) وتم الإعلان في يناير ١٩٧٧ عن زيادة الأسعار لمعد من السلع الأساسية مما تسبب في رد فعل شعبي حارم قفل في مظاهرات يومى ١٨، ١٩ يناير^(١٢).

ومحاولة لإيجاد مخرج لتلك المظاهرات، أُلقيت التهمة الأولى على حزب التجمع أو اليسار والشيوعية التي اتهم بتعبير تلك الأحداث لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. وتبنى الرئيس السادات هذا التفسير التامري متجاهلاً الاختلال الاقتصادي الذي أدى إلى هذه الأزمة^(١٣) كما أُلقيت التهمة الثانية على الصحافة وشحن الرئيس السادات هجومياً عنيفاً على حرية الصحافة^(١٤). ولم يستطع النظام احتواء الأزمة ومواجهتها، بل تم إصدار عدة قوانين للرقص مزيد من القيود على الأحزاب وعلى حرية الصحافة، كان من أهمها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة ما دبر من حركات الشغب والمردان على المال العام. كما صدر القانون رقم (٣٣) في فبراير ١٩٧٧ وهو قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وهو قانون تنظيم الأحزاب السياسية^(١٥). هذا القانون كان يبدو أنه صمم خصيصاً لضرب حزب التجمع، وكان يعبر عن رغبة الرئيس السادات لحل الحزب أو محاصرته بعدما ألقى القبض على قيادته^(١٦) بتهمة إصدار منشورات تهجم "بهدارة السلام"، كما منع عقد بعض اجتماعاته الحزبية، وفرضت الرقابة على مقارعه ومصادرة أعداد جريدة "الأهالي" اعتباراً من منتصف مايو ١٩٧٨. وأمام هذا، اضطر حزب التجمع إلى تهديد نفسه وقصر نشاطه على مقارعه الداخلية في يونيو

١٩٧٨ (١٧). إلا أن هذه التوردة الضاغطة على القضاء التعددية لم تنفع من قيام حزب الوفد الجديد في فبراير ١٩٧٨. إلا أنه انتصح نهجاً أكثر استقلالية وبدأ يطرح مقولاته عن التعددية والإرهاب والقمع الحكومي، وبدأ نواب حزب الوفد في البرلمان يأخذون موقع الصدارة ويأروسون دورهم في النقد والمعارضة مما جعل الرئيس السادات يحاول القضاء على تلك المعارضة بفرض مزيد من التوردة وإسقاط عضوية بعض أعضاء حزب الوفد من البرلمان. واحتجاجاً على هذه الإجراءات قرر حزب الوفد حل نفسه اعتباراً من ٢ يوليو ١٩٧٨ (١٨).

وهكذا بدأت التعددية تتغل مأزقاً خطيراً، ولذلك تمتثل للشرط الموضوعي وهو أزمة في المجتمع تتطلب ظهور الحلول لمراجعتها. وهنا كان أمام الرئيس السادات أحد بدليين لمراجعة هذه الأزمة هما:

١ - إنهاء التجربة التعددية والعودة إلى نظام الحزب الواحد .

٢ - البحث عن وسائل جديدة تحافظ على شكل التعددية وتبقى على جوهر النظام القائم.

وفضل الرئيس البديل الثاني إنقاذاً للصيغة الديمقراطية من الانهيار وخطر الساحة السياسية من حزب معارضة. وفي إطار ذلك الاختيار تحرك الرئيس في القهايين متوازيتين:

* الاتهام الأول وهو تشكيل حزب جديد، يقوده بنفسه على أمل أن يعطي هذا الحزب بتأييد جماهيري واسع. وتشكل على أثر ذلك الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل حزب مصر العربي الاشتراكي.

* الاتهام الثاني وهو البحث عن قوى سياسية معارضة جديدة، ويوجد ذلك بإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم "حزب العمل" (١٩). وفي هذا لضمان ملاحظة أن حزب العمل كحزب معارضة، نشأ أساساً في ساحة تغلظ تقريباً من المعارضة، وأن ظروف نشأته فرضت على ممارساته إطاراً معيناً من الحركة، التي اختارت أسلوب التحالف مع السلطة في مرحلة أو أخرى لإنهاء وجوده أولاً، ثم يدهم مراقبه ويوسع نفوذه ثانياً، ثم ينتقل إلى مرحلة الصدام مع السلطة في الوقت وبالأسلوب الذي يختاره، وفي ضوء ما هو متاح أمامه أخيراً (٢٠).

إلا أن ظروف النشأة وتوقيع الرئيس السادات بنفسه على بيان تأسيس حزب العمل وقيام أعضاء الهيئة البرلمانية لحزبه الحاكم في مجلس الشعب بالموافقة على تأسيسه حتى يحقق للحزب استيفاء القيد المنصوص عليه في قانون الأحزاب السياسية عتقاً باشتراط وجوده عشرين عضواً بمجلس الشعب بين الأعضاء المؤسسين، كل هذا طبع الحزب بطابع المعارضة المستأنسة (٢١). إلا أن قادة الحزب بدأوا يتفرون عن أنفسهم نشوء الحزب بمباركة من السلطة بالرغم من أن مبرراتهم لم تكن كافية لدواء هذا الاتهام.

ثانياً : الجذور التاريخية لحزب العمل

لم ينشأ حزب العمل من فراغ، وإذ كانت له خلفيته التاريخية التي تعدد إلى حركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكي في الثلاثينيات والتي نشطت قبل الثورة بقيادة أحمد حسين. وهذا مادهم الرئيس السادات لاختيار إبراهيم شكري أحد

قيادات مصر الفتاة لاستعداده للتعاون في ضوء شروط الرئيس السادات والمبايعة مع الحكم كوزير وأمين للمهنيين بالائحاد الاشتراكي- وإذا رجعنا قليلاً إلى مقلدمات حركة مصر الفتاة، نجد أنها برزت كحركة شبابية أعلن أحمد حسين تكوينها في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٣٣، إلا أن يروضاتها الأولى ترجع إلى ما قبل ذلك بسنوات (٢٢) حيث كون أحمد حسين جمعية نصر الدين الإسلامية وذلك في عام ١٩١٨، وفي عام ١٩٣٩ دعا إلى مشروع القرى وشد الانتباه إلى ضرورة قيام صناعة وطنية ومصرية وأن الاستقلال السياسي لا بد وأن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادي والصناعة الوطنية (٢٣). وأصدرت مصر الفتاة برنامجها الأول عام ١٩٣٣ والثاني عام ١٩٤٨. ويلاحظ أن مصر الفتاة شهدت تطورات متعاقبة، حيث تحولت من حزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧ إلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ حيث تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكي والتي قامت شهرته باسم الحزب الاشتراكي (٢٤).

ثالثاً : الإطار الفكري للحزب

يعتبر النسق النظري والبناء الفكري لمصر الفتاة الرائد الأول الذي اتفق منه الإطار الفكري والنظري لحزب العمل. ومثلت الشريعة الإسلامية الرائد الثاني لهذا الإطار. ولها على بعض التوضيح لكل من الرافدين:

(١) موقف النسق الفكري لمصر الفتاة من فكر حزب العمل :

استمد فكر حزب العمل الكثير من البناء الفكري لمصر الفتاة واعتبر نفسه امتداداً الطبيعي لحزب مصر الفتاة. فقد أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكرى في إحدى المناسبات: ".... أن الحزب يعمل في ثباته وفي أفكاره البهارة التي بدأت في الثلاثينيات والتي تفرعت منها كل الأفكار التي جاءت على الساحة المصرية وعلى الساحة العربية..." (٢٥) إلا أن حزب العمل أخاف بعض التعديلات نتيجة لتغير الظروف والملازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي برنامج حزب العمل الصادر عام ١٩٧٨ أعلن تبنيه لشعار (الله- الشعب) استمراراً لشعار مصر الفتاة الذي تبنته في برنامجها الثاني لعام ١٩٤٨ (٢٦). كما تبني برنامج حزب العمل أيضاً عدة مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها جذور في فكر حركة مصر الفتاة من قبل. مثال ذلك مفهوم القومية المصرية، حيث أعلن الحزب إعلاء كلمة "مصر فوق الجميع" وأنها الحضارة العربية ومفهومها الضيق والحضارة الإسلامية بمفهومها الواسع. كما دعا إلى إقامة الولايات العربية المتحدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأكيداً لمفهوم العربية (٢٧).

كما جاء برنامج حزب العمل مؤكداً على ضرورة التنمية الزراعية مثل ما تضمنه برنامج حزب مصر الفتاة. وأضاف حزب العمل دور أكبر للدولة في تحقيق التنمية الزراعية (٢٨) لتتفرقة.

وأهتم كل من حزب العمل وحزب مصر الفتاة بالصناعة وضرورة إقامة صناعة وطنية، وبين كل منهما كيفية حماية

تلك الصناعة الوطنية من الأخطار الخارجية، حيث أكد إبراهيم شكرى على ضرورة الاعتماد على الذات الذى هو جوهر التنمية الاقتصادية (٢٩).

كما اهتم كل منهما بالتجارة وضرورة وضع خطة محددة للمراحل لربط أنحاء الجمهورية ومجتمعاتها العمرانية بشبكة عالية الكفاءة من الطرق مع ضرورة الاهتمام بالنقل النهري والبحرى سواء للركاب أو البضائع (٣٠).

أما المفاهيم الاجتماعية والثى تضمنتها برنامج حزب العمل وكانت لها جذور في فكر مصر الفتاة، فهي عدة مفاهيم متعلقة بالدين والأخلاق والعدل الاجتماعى، حيث أكد حزب العمل ومن قبله حزب مصر الفتاة على ضرورة حرص أجهزة الإعلام والثقافة على غرس القيم الصالحة والمثل الطيبة في النفوس وتجنب كل ما يؤدي إلى انقراض الرأى والقضاء على انتشار محال بيع الخمر ودور اللهو وكافة أسباب الانحرافات . كما دعا كل منهما إلى القضاء على ظاهرة الراسطة وتحرير تربية الخائض المعنوية والمادية من يتولى وظيفة عامة في الدولة أو القطاع العام (٣١). كما أكد كل من الحزبين على تحقيق العدل الاجتماعى لكافة المواطنين ضد جميع المخاطر عن طريق التأمينات الاجتماعية ضد العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو وفاة العائل (٣٢).

(٣) الشريعة الإسلامية في فكر حزب العمل:

مثلت الشريعة الإسلامية الهوتة التى التقت فيها مبادئ كل من حزب مصر الفتاة وحزب العمل. فما من مناسبة إلا ووقع كل منهما لواء الإسلام مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع المصرى. فقد أعلن إبراهيم شكرى في إحدى المناسبات أن "تطبيق الشريعة الإسلامية ليس معناه أن يكون على رأس البلاد عمامة وأن تكون المبادئ منصوبة لقطع الأيدي ووجع الزانى"؛ ولكنه طالب بأخذ النظام الإسلامى المتكامل في كل نواحيه مع التوافق بما وصل إليه التنظيم الحديث والتقدم العلمى (٣٣). وقد زادت الصيغة الإسلامية هذه للحزب في أوائل عام ١٩٨٩، وذلك كنتيجة طبيعية للتصالح الذى قام بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار قبل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧. وجاء برنامج العمل في المبعثيات مؤكداً على أن الاشتراكية التى يدعو إليها الحزب إنما تنبع بالأساس من جوهر الإسلام (٣٤).

وجاء تحليل حزب العمل لموقفه من القطاع الاقتصادى في ضوء اتباع المنهج الاشتراكى الإسلامى في عدة نقاط هي:

أ- احترام حق المنظمين للمبدعين والمجتهدين في الحصول على عائد مجز، وإن عمل الإنسان بذهنه أو يده هو المحد الأول لمخله ملاً بقوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى".

ب- الحد من التزعة الاحتكارية وأثارها التنسلطية، في القطاع الخاص وفي القطاع العام.

ج- أن يمارس القطاع الخاص دوره في إطار الاستراتيجية العليا للدولة، أى يخضع لاعتبارات التخطيط الشامل المشروح للشهدة وهى تتضمن بالضرورة المبادئ والأصول الإسلامية (٣٥).

كما تنهى الحزب مفهوم إحياء وبحث الحضارة الإسلامية، حيث جاء برنامج حزب العمل مؤكداً لهذه الفكرة، وأن

مصر مهد الرسالات وحاملة لواء الإسلام، لذا يجب إعادة المكانة العلمية لجامعة الأزهر في العالم الإسلامي (٣٦). أما بالنسبة لموقف الحزب من النظام السياسي في إطار الشريعة الإسلامية فقد حدد برنامج العمل منهجه الإسلامي في الآتي:

أ- مراجعة القوانين الرضعية على أساس المبادئ العامة للشريعة الإسلامية كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستشارة برأي أئمة الفقه.

ب- مراجعة النظم والمؤسسات المصرية على أساس مبادئ الإسلام الأساسية، والالتزام الكامل بها والاعتماد على الاجتهاد والقياس بما يتفق مع روح الإسلام ومواكبه لطرف التغير.

ج- المبادرة ببناء المجتمع بناءً إسلامياً في أخلاقياته ومعاملاته وسلوكياته حتى يكون مساهماً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية (٣٧).

د - إن الشورى حق ثابت لجميع المواطنين بغیر تفریق، على أن تكون ممارستها على النحو الذي يبيته القانون، وأن الشورى أسلوب للحكم يلتزم فيه الحاكم برأي الأغلبية وليس مجرد استطلاع رأي اختياري، مادام الموضوع الذي تجرى فيه الشورى مالم يرد فيه حكم قطعي من الله ورسوله حيث لا اجتهاد ولا شورى حال وجود النص القطعي (٣٨).

وجاء البرنامج الانتخابي للتحالف عام ١٩٨٧ مؤكداً لهذه المعاني وأن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب ديني وضرورة وطنية للاتساق مع أحكام الدستور. وأن الاجتهاد مطلوب لمواجهة المشاكل المعاصرة وهي مهمة متكاملة يشترك فيها أهل التخصصات المختلفة (٣٩). وفي المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد في عام ١٩٨٩، زاد التأكيد على الهوية الإسلامية للحزب، حيث رفع الحزب شعار "تحرر إصلاح شامل من متطور إسلامي". وطالب الحزب بحركة اجتهاد واسعة إلى جانب الأصول الثابتة التي يجب أن تحكم كل تغير وتطوير (٤٠).

وبهذا أكد الحزب على تمسكه بالرأفد الثاني ألا وهو الشريعة الإسلامية وتأثيرها على صياغة نتائجه النظرية، بل ربما يمكن القول بأن هذا الرأفد أصبح الوحيد والمهيمن على فكر الحزب وقادته.

رابعاً : الهيكل التنظيمي للحزب:

طبقاً للامعة التنظيمية لحزب العمل، فإن هناك مستويين يشكلان الهيكل التنظيمي للحزب وهما:

المستوى القيادي

والمستوى المؤسسي

- ويشمل المستوى القيادي الكيادات المختلفة للحزب في تدرجها الهرمي تبعاً لأهميتها الوظيفية ومسئولياتها. وعقل هذا المستوى في فصيله "الكتب السياسي للحزب" أو ما يطلق عليه اسم "هيئة مكتب الحزب" (٤١) ويتكون من رئيس الحزب، وقد حدد النظام الداخلي طريقة انتخابه وشروط ترشيحه، كما حدد أيضاً كلاً من طريقة انتخاب نواب رئيس الحزب والأمين العام وأمين الصندوق وأمناء النجان (٤٢).

- أما المستوى المؤسسي، فيقتضن الهيكل المؤسسي للحزب أو التشكيلات المؤسسية المختلفة داخل الحزب، والتي تقوم كل منها بدورها طبقاً للموارد المتخصص عليها بالنظام الداخلي للحزب والموضحة لطريقة نشأتها. ويمكن تحديد هذه المستويات من النقطة إلى القاعدة كالآتي :

أ- المؤتمر العام للحزب، والذي يمثل أعلى هيئات الحزب وتشكيلاته والمرجع النهائي لتحديد سياساته ووضع الخطط والمناهج لنشاط الحزب وحركته.

ب - اللجنة العليا.

ج - اللجنة التنفيذية.

د - الهيئة البرلمانية.

هـ - اللجان الحزبية.

و - لجان المناطق والمراكز والأقسام.

ز - الشعب.

وتوضح اللاحقة التنظيمية للحزب كيفية تشكيل كل مستوى من هذه المستويات وتحديد عدد أعضائها ودورات انعقادها...إلخ.

خامساً : النشطة السياسية للحزب:

تبنى الدراسة مفهوم "النشطة" في إطار محدداتها في الدول النامية والتي تمثل :
مجموعة من قوى الثورة والتأثير السياسي، تمتلك القدرة على طريق المشاركة في صنع القرار والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. وتستند هذه المجموعة إلى مقومات خاصة نتيجة وضمهم على قمة الهرم التنظيمي لما لهم من قدرة على التأثير والتوجيه. وبهذا المعنى فإن من لهم حق التأثير والتوجيه واتخاذ القرار في الحزب ويطلق عليهم لفظ النشطة هم:

١) أعضاء المكتب السياسي للحزب.

٧) أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب.

ويحسم أعضاء كل شق من جناحي النشطة بعدد من السمات تختلف عن الشق الآخر أحياناً وتتفق معه في أحيان أخرى. فإذا نظرنا إلى التركيب العمري لكل منهما وجدنا أن تفصيل الشباب كان أكثر في أعضاء الهيئة البرلمانية منه في أعضاء المكتب السياسي للحزب والذي ركز على تفصيل الشيوخ وهم مؤسسون الحزب (٤٣).

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي للنشطة، فنجد أن أعضاء المكتب السياسي يملكون أصحاب الملكيات الزراعية وذوي النشاط التجاري والتكوتقراط بينما غالبية أعضاء الهيئة البرلمانية من أصحاب النشاط المهني ثم الملكيات الزراعية، كما يقل تفصيل الأعضاء ذوي النشاط التجاري وبأقل تفصيل العمال والفلاحين بصورة أكثر في الهيئة البرلمانية

للحزب- وذلك طبقاً لقانون التمثيل في مجلس الشعب - عنه في المكتب السياسي. ويتفق أعضاء كل من المكتب السياسي والهيئة البرلمانية للحزب في كونهم لتخروطوا في التعليم المدني ولا يضمنون فيما بينهم ذوي التعليم الديني أو العسكري. وإذا نظرنا إلى المواطن الجغرافي نجد أن أعضاء المكتب السياسي بصفة عامة من ساكني الحضر. هذا على خلاف أعضاء الهيئة البرلمانية الذين يسكنون الريف في معظمهم. كما يكاد يخلو كل من المكتب السياسي للحزب وهيئة البرلمانية من قجيل المرأة وأيضاً الأقباط بين أعضائه (٤٤).

سائماً : مواقف الحزب تجاه عدد من القضايا والمشكلات العامة :

إن تتبع الممارسات الحزبية للحزب تجاه المشكلات المختلفة في المجتمع المصري إن دل على شيء فإنه يدل على مدى الاستمرارية والتصور في الاتجاه الفكري للحزب، والتعبير عن هذا الاتجاه على المستوى الحزبي عن طريق مواقفه المعلنة.

فعلى المستوى الداخلي: فإن حزب العمل حاصر منذ نشأته العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله كأحد أطراف الممارسة السياسية يعلن عن مواقفه المختلفة تجاهها وتصوراته بشأن إيجاد حلول لها. ومن أبرز تلك القضايا، الانتخابات البرلمانية وحوادث التجاوزات والمخالفات من جانب الحكومة. فنجد أن رجال الحزب تعرضوا بالنقد لأسلوب الممارسة الانتخابية وطالبوا بضرورة إيجاد الضمانات الكافية لكفالة نزاهة الانتخابات وحيدتها، مع التأكيد على تقنين تلك الضمانات بحيث يلتزم بها كافة . كما طالب الحزب أيضاً بضرورة تولي مقاليد الحكم خلال فترة الانتخابات العامة حكومة غير حزبية تحرس على مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية، مع ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للظمن أمام القضاء في سلامة ودستورية الانتخابات (٤٥).

أما بصدد القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية أو ما يعرف بحالة الطوارئ ، فقد تعرض بالنقد الشديد لمثل هذه القوانين ونادى بإلغائها في أكثر من مناسبة. ورأى أن الديمقراطية الحقيقية هي السبيل الوحيد لحماية الحاكم وليست القوانين الاستثنائية، ودلل على ذلك بما حدث للرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ فلم تكن مثل هذه القوانين كافية لحماية الرئيس من دوى الرصاص واغتياله (٤٦). ولم يكتفى الحزب بإعلان آراءه هذه على صفحات جريدته وإنما سجل العديد من هذه المواقف في جلسات مجلس الشعب المختلفة. ومن أهم مواقفه انصياعه من قاعة مجلس الشعب أثناء أخذ الرأي على مد العمل بقانون الطوارئ في الجلسة البرلمانية المنعقدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤ معلنين بذلك رفضهم لهذه القوانين (٤٧).

ومن القضايا والمشاكل الاقتصادية التي تعرض لها الحزب، سياسة الانفتاح الاقتصادي وقضية الدعم الذي يلعب دوراً رئيسياً في تخفيض تكاليف معيشة محطوي الدخل في مواجهة الارتفاعات لتتالي للأسمار، حيث إن الجانب الأعظم منه ينصب على دعم السلع التموينية. وجاء تصور الحزب لموضوع الدعم من خلال تناوله له في برنامجه

عندما عرض الضمانات ضد التلاعب بأقوات الشعب^(٤٨) ، وذلك على سبيل تحقيق العدل الاجتماعي. كما طالب الحزب بضرورة الإبقاء على الدعم وليس إلغاؤه، بل أكد الحزب على ضرورة ترشيح ووضع الضمانات التي تكفل وصوله إلى مستحقيه^(٤٩). كما تعرض الحزب لمشكلة انخفاض الأجور وعدم ارتباطها بالأسعار التي أثارها سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات - حيث إنه مع زيادة درجة الانفتاح أصبح الاقتصاد معرضاً لاستيراد التضخم السائد في الدول الغربية بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية التي بُدِئت في سعر الصرف للجنيه المصري - وعدم سيطرة الرقابة على الأسعار من جانب الدولة وجوبها إلى سد الفجوة عن طريق التمويل المصرفي وطبع البنكنوت. وهذه الأسباب هي التي وأها الحزب قد أدت إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار^(٥٠). وتضمن برنامج الحزب ضرورة الأخذ بالمسلم المتحرك للأجور، أي ارتفاع الأجور تلقائياً بنسبة الارتفاع في تكاليف المعيشة. كما اقترح الحزب عدة حلول لمواجهة هذه الزيادة المطردة في الأسعار وعدم توازنها مع الأجور ومنها: إنشاء مجلس مستقل لهيئ وتجهيز الأجور والأسعار في مصر، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومي وضغط الاستهلاك الخاص عن طريق فرض الضرائب على الطبقات التي تحقق دخلاً كبيراً، مع وقف الإصدار النقدي للهيئ لسد العجز في الموازنة وهذا ما يتطلب زيادة الإنتاج^(٥١). وسجل إبراهيم شكرى هذه الاقتراحات في جلستى مجلس الشعب المتعديتين في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ و ١٣ يناير ١٩٨٣^(٥٢).

ومن أهم المشاكل الاجتماعية التي تناولها حزب العمل بالبحث والنقد ومحاولة تقديم الحلول الملائمة لها، سياسة الإسكان وسياسة التعليم ومحو الأمية ودور الشباب كقوة منتجة في البلاد حسبما اوضح من أوراق مؤثر العام الثامن في ديسمبر ١٩٨٤ .

أما على المستوى الخارجي فمن أهم القضايا التي استقطبت اهتمام رجال الحزب، القضية الفلسطينية وإتفاقيات كامب ديفيد وسياسة التطبيع والعلاقات مع الدولة العربية. ومن للملاحظ أن القضية الفلسطينية لاكت اهتماماً خاصاً من الحزب حيث نص برنامجه على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة على أرضه^(٥٣). وفي إطار تأييد الحزب للقضية الفلسطينية قام رجال الحزب بعدة تحركات تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. ومثال ذلك، إصدار بيان من اللجنة العليا للحزب في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ بإدانة الاعتداءات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ورفض إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٥٤).

إذا نظرنا إلى موقف الحزب من إتفاقيات كامب ديفيد وسياسات التطبيع، فنلاحظ أن موقفه اختلف من مرحلة إلى أخرى. فقد بدأ الحزب بتأييده التام لإتفاقيات كامب ديفيد، ثم بعد ذلك أورد بعض التحفظات بصدها، وفيما بعد أعلن الحزب رفضه التام لها، ولقد برز إبراهيم شكرى رئيس الحزب هذا الاختلاف بأن الحزب عند بداية نشأته وممارسة نشاطه التي عاصرت بحث إتفاقية كامب ديفيد، كان يحترق رأيه على التهايين هما: إقهاء القيادة الأصلية للحزب والراضى للاتفاقيات والإجماع الثانى وهو المجموعة البرلمانية التي كانت تعيد الموافقة مع بعض التحفظات، وعند جمع

القيادة يشقيها كانت الغلبة للرأي الثاني (٥٥).

وسجل إبراهيم شكرى موقف الحزب الرافض لسياسة التطبيع فى جلسة مجلس الشعب المنعقدة فى ٣ يونيو ١٩٨٠، ولقد طلب إحاطة فى جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٠ عن الموقف الذى نفا نتيجة عدم الوصول إلى نتائج فى المفاوضات الخاصة بالحكم اللاتى وخرق إسرائيل بنود المعاهدات والاتفاقيات، كما أعلن فى جلسة البرلمان ٧ أبريل عام ١٩٨٦ ضرورة إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد لأنها نقطة الخلاف بين مصر والدول العربية^(٥٦). حيث اهتم الحزب وقادته بالوحدة العربية انطلاقاً من إيمانهم بالدور العربى لمصر الذى أدى غيابه إلى انغراف عقد المنظومة العربية. وقد قام رجال الحزب بتحركات كثيرة وتعددت زياراتهم للدول العربية على سبيل إعادة توثيق العلاقات المصرية العربية والعلاقات العربية العربية.

هذا وقد تميزت فى الأعوام التالية مواقف الحزب من القضايا السالفة، نتيجة لبروز شخصيته الإسلامية. وقد اتضح ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية حيث كان صوت المعارضة الراديكالية للسياسة الرسمية .

سياستها: علاقة الحزب بالقوى السياسية:

نشأت بين الحزب والقوى السياسية المختلفة العديد من العلاقات سواء علاقات تقارب وتحالف أو علاقات تناثر وتعارض ، وتشمل علاقات الحزب هذه فى مستويين: المستوى الرسمى والممثل لعلاقة الحزب بالرئاسة والحزب الحاكم، والمستوى الأسمى والممثل لعلاقة الحزب بأحزاب المعارضة الأخرى والتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

(١) علاقة الحزب بالرئاسة:

إن تميز نشأة الحزب قد أدى إلى تقارب نسبي بين الرئيس السادات وبين حزب العمل، مما جعل البعض يتهم الحزب بأنه موالٍ للسلطة وأنه حزب معارضة مستكينة أو مستأنسة، وبالفعل فإن تتبع المواقف المختلفة التى تبناها الحزب بين التزامه بالمهادنة مع الرئيس السادات فى بداية نشأته، إلا أنه تبنى فيما بعد موقف الرافض من سياسات الرئيس السادات وخاصة فى مايو ١٩٨٠ عندما أعلن قادة الحزب وعضوهم ومعارضتهم الجادة لاتفاقيات كامب ديفيد. ومن هنا بدأت تختلف نظرة الحكومة للحزب^(٥٧) وفيما بعد تعرضت تلك العلاقات الطيبة بين الرئاسة وحزب العمل لانتكاسة عندما أعلن الرئيس السادات القوانين الاستثنائية، بث وأجهها الحزب بالتقيد والمعارضة^(٥٨) مما أثار غضبه الرئيس السادات عليه كهاقى أحزاب المعارضة، وأدى ذلك إلى إصدار قرارات فى سبتمبر ١٩٨١ بمصادرة الصلح الحزبية المعارضة، وإلقاء القبض على بعض قادة حزب العمل وبعض زعماء أحزاب المعارضة الأخرى. وسارت العلاقات من سوء إلى أسوأ حتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١^(٥٩). وبدأت بين حزب العمل وبين السلطة

السياسية مرحلة جديدة من الانفتاح والتعاؤل، حيث كان قرار إلغاء مصادرة صحف الأحزاب المعارضة في عام ١٩٨٢، والإجراج عن المعتقلين من قادة الأحزاب للمعارضة^(٦٠). وبذلك تبني الحزب سياسات التأييد والمهادنة للرئيس مبارك وأعلن الحزب اتفاقه مع الرئيس في النقاط الخاصة بالإنتاج الصناعي ودعم القطاع العام والخاص المنتج، وترشيد الاستهلاك ومضاعفة الاستثمار وتعميق مفهوم الوطنية والالتزام والولاء للوطن والقيم الأخلاقية كأساس للشخصية المصرية^(٦١).

إلا أنه بعد فترة من الممارسة، بدأ الحزب تبني مواقف المعارضة تجاه سياسات الرئيس مبارك، وخاصة عندما تولى الرئيس رئاسة الحزب الوطني بعد فترة من توليه مهام الرئاسة، بالإضافة إلى إبقائه على القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات. كما رأى الحزب عدم جدية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أملتتها الرئيس في نهاية توليه مهام السلطة، وبعد مرور خمس سنوات على تولي الرئيس مبارك الرئاسة قدم عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب تقريرا لهذه الفترة، حيث رأى أنه لم يتحقق أى إنجاز اقتصادي في هذه الفترة بالإضافة إلى أن المديونية تزايدت ولم يتحول الانفتاح إلى انفتاح إنتاجي كما كان متوقعا، وارتبطت بذلك زيادة نسبة البطالة نتيجة هجر مشروعات التنمية عن استيعاب الأيدي العاملة^(٦٢).

وبالرغم من هذا الخلاف، إلا أنه يمكن القول، بتميز فترة رئاسة الرئيس مبارك عن فترة رئاسة الرئيس السادات بتعمد اللقائات مع أحزاب المعارضة بصفة عامة خلال للتنسيب المختلفة^(٦٣). وهو ما انعكس على الموقف من حزب العمل خلال فترة برلمان ١٩٨٤، لكنه اعتباراً من برلمان ١٩٨٧ الذي شهد تحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين بدأت مرحلة جديدة من التوتر بين الحكم عمومًا والرئاسة خصوصًا وبين حزب العمل. وهي المرحلة التي بلغت ذروتها اعتباراً من مقاطعة الحزب لانتخابات برلمان ١٩٩٠، وخلال السنوات التالية من التسعينيات مع تصاعد المد الإسلامي وبالمئات العطف الديني (الإرهاب) حيث اتهم الحزب بمبالغة التطرف.

(٢) علاقة حزب العمل بالحزب الحاكم:

تميزت هذه العلاقة بتروح من التوتر المستمر. حيث هاجم حزب العمل الحزب الحاكم أثناء فترة رئاسة الرئيس السادات واتهمه بإعادة صورة قهريّة للحزب الواحد وخاصة صورة الاتحاد الاشتراكي^(٦٤). أما في فترة رئاسة مبارك، فقد جند عادل حسين أوجه الخلاف بين حزب العمل والحزب الوطني بأنها تركيز حزب العمل على الإيمان بالله وعلى الأخلاق والفضائل كطريق لحل المشكلات وعلى رأسها قضايا الاقتصاد والتنمية، في حين أن الحزب الوطني يرى عكس ذلك بالتركيز على أمور الاقتصاد وتوفير الأموال بأي طريق. كما أن حزب العمل يطالب بضرورة الإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية، باعتبارها أسلوباً متكاملاً للحياة في حين يرى الحزب الوطني أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتضمن مجرد تعديلات في نصوص القانون الجنائي أو المدني^(٦٥).

وفي إطار هذا الخلاف دأبت صحافة كل من الحزبين على تبادل الاتهامات بين سطورهما. وبالرغم من هذا الخلاف

التي يكاد يكون طبيعيًا تبعاً لاختلاف البناء الفكري والنظري لكل منها إلا أنه توجد بعض اللقاءات بين زعماء الحزبين، ولكنها لا ترقى إلى درجة من درجات العلاقات التعاونية بينهما . ومع تدهور العلاقة بين الطرفين، اعتبر حزب العمل كما لو كان في خارج النظام السياسي رغم أنه أصبح أهم أحزابها الشرعية في أوائل التسعينيات.

(٣) علاقة الحزب بأحزاب المعارضة:

إن الممارسة السياسية تكشف عن نوع من التقارب بين حزب العمل وأحزاب المعارضة الأخرى، لكن الميراث العدائى الذى ورثه حزب العمل تجاه حزب الوفد منذ العهد الملكى، والتنافس الإيديولوجى على تشكيل اليسار بين حزب العمل وحزب التجمع، كان من العوامل التى اعترضت تطوير العلاقات التعاونية فيما بينهم (٦٦).

وجاءت علاقات التقارب بين الحزب وأحزاب المعارضة الأخرى على المستويين الداخلى والخارجى. حيث تعددت اللقاءات بين أحزاب المعارضة المختلفة للالتقاء حول رأى مشترك فى عدة قضايا أهمها رفض إجراء انتخابات مجلس الشورى بالقائمة المطلقة، حيث قررت أحزاب المعارضة الخمسة (العمل والوفد والأحرار والتجمع والأمة) فى أغسطس ١٩٨٦، مقاطعةهم لانتخابات مجلس الشورى وأكثروا هذا الموقف أيضاً فى فبراير ١٩٨٩. كما عقدت الأحزاب المعارضة عدة اجتماعات فى يناير ١٩٨٤ وفى يونيو ١٩٨٥ وفى ديسمبر ١٩٨٦ لمناقشة الضمانات المطلوبة لحيدة نزاهة انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة (٦٧).

كما ظهرت بعض أشكال التقارب بين أقطاب المعارضة على الصعيد الخارجى، واتفقت بالأساس على التأكيد على العلاقات العربية والتضامن مع القضايا التى تواجه الدول العربية بما فى ذلك القضية الفلسطينية.

(٤) حزب العمل والتحالف الإسلامى:

جاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ بتطور هام فى حياة حزب العمل، حيث ظهر التقارب والتحالف بين حزب العمل وصناعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى حزب الأحرار. إلا أن هذا التحالف أو الائتلاف لم يكن وليد اللحظة الانتخابية، وإنما كانت له برافعه ومسبباته لدى الأطراف المشاركة فيه.

أ- تطور التحالف وأسبابه

اختلفت الآراء حول أسبابه ومدى قاعدته واستمرارته. ف رأى البعض من المنشقين عن حزب العمل أن التحالف الإسلامى لا يعتبر صفة طارئة وأن ما تم بين قيادة حزب العمل وبين الإخوان المسلمين ما هو إلا تنسيق لخطط مدروس ويسمى حيث بدأ منذ انتخابات مايو ١٩٨٤. إلا أن الإخوان فضلوا وقتها التقارب مع الوفد. وكان نتيجة هذه الانتخابات أن حزب العمل لم يتمكن من الحصول على النسبة المقررة لتمثيله بمجلس الشعب. وبهذا أصبح مشروع

التحالف مع الإخوان هدفًا يسعى قادة الحزب لتحقيقه في الانتخابات المقبلة. وبناء على ذلك تم إعداد حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب الأمين بالسفر للخارج، وكان هدف ذلك إحلال عادل حسين الذي تبني الفكر الإسلامي على صفحات جريدة الشعب محله. ولذلك بدأ الانقلاب الصامت داخل الحزب بحمله الفكري بما يخالف البرنامج المعلن وتوجيه الأساسي (٦٨).

وكان لهذا التحالف مسبباته التي تتعلق بكل طرف من أطرافه، فهالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين فهي من الجماعات التي حرمت من ممارسة نشاطها من خلال القنوات الشرعية الرسمية. ولذا بدت أهمية التحالف بين تلك الجماعة وبين الأحزاب الرسمية القائمة في النظام (٦٩).

أما الأسباب التي دفعت حزب العمل للدخول في مثل هذا الائتلاف، فهي محاولة استغاثته من التجربة التي خاضها في معركة انتخابات عام ١٩٨٤ وعلم حصوله على النسبة المقررة لدخول البرلمان. لهذا فلم يكن أمامه سوى العمل الجهمري في مواجهة قانون الانتخاب ومواجهة الحزب الحاكم (٧٠). ولذلك لجأ إبراهيم شكرى إلى الائتلاف مع الإخوان المسلمين لما لهم من قاعدة شعبية هريضة. ومهما كانت الأسباب فقد ولد التحالف بإرادة مشتركة في يوم ١٤ فبراير ١٩٨٧.

ب- نتائج هذا التحالف:

وأعقب هذا التحالف نتائج وآثار أثقت بظلالها على كل من حزب العمل سواء على بنية الحزب أو على الإطار الإيديولوجي والنظري له، وكذلك على جماعة الإخوان المسلمين. وبالنسبة لحزب العمل فإن الصياغة الفكرية التي صهفت الحزب في أقطاب التحالف كان لها أبلغ الأثر على درجة تماسك الحزب. فقد شهد الحزب من جراء هذا بعض الانشقاقات داخل صفوفه. وكان أبرزها انشقاق المعضو ممدوح قنواى المعروف بتوجهاته القومية العربية وكان يشغل منصب الأمين العام المساعد للحزب. وأعقب ذلك عدة انشقاقات إلى أن جاء المؤتمر العام الخامس للحزب عام ١٩٨٩ وارتفع شعار "الإصلاح الشامل من منظور إسلامي". وجاءت الانتخابات الحزبية التي أسفرت عن سقوط غالبية رموز التيار الاشتراكي في الحزب ومن أبرزهم أحمد مجاهد نائب رئيس الحزب وشوقى خالد وفؤاد هدية (٧١).

ورأى البعض أن حزب العمل انقسم إلى عدة أجنحة. فهناك جناح موال للإخوان اتهم بأنه يسعى إلى طمس الحزب من الداخل ومحاولة إيقاع رئيس الحزب في أزمة، وجناح اشتراكي (مصر للقناة) ناصري أكد على حق الناصريين في الانتماء داخل صفوف الحزب وطلب بأحقيتهم في المواقع القيادية. ورأى أن التحالف مع الإخوان يتناقض مع مسيرة الحزب. والجناح الثالث هو التوجه البراجماتي الذي رأى أن التحالف مع الإخوان أمر مقبول إلى حد ما على أساس أنهم يشتركون مع الحزب في جزء من برنامج (٧٢).

وانصبحت الآراء المناهضة للتحالف على تأثيره السلبي على الإطار الفكري للحزب، حيث صيغ هذا التحالف الحزب

بصفة إسلامية وحوله إلى حزب ديني وأبعدته عن الصيغة الاشتراكية التي طامح نادى بها، وقد كان من بين الانتقادات التي وجهت للتحالف أنه أدى إلى انحصار حزب العمل تحت عباءة الإخوان المسلمين، وهو ما يقضى إلى ضياع الحزب وفقدان كيانه. وفي مواجهة هذه الانتقادات أعلن حلمي مراد أن الانتماء بين الأحزاب والتيارات السياسية لا يمكن أن يتم إلا نتيجة التقاطع المتبادل بينهم وليس العكس. وطال ما أكدته أيضا إبراهيم شكرى (٧٣).

وبالرغم من كل الانتقادات التي واجهت هذا التحالف إلا أنه أفاد أطرافه بنسب مختلفة. ويلاحظ أن حزب العمل كان أكثر تحمسا لهذا الائتلاف نتيجة التطور الذي حدث في جبهة الحزب وخطة الفكرى الجديد والتجابه إلى مزيد من الصيغة الإسلامية. كما أن وجود تيارات تنسبت من الحزب احتجاباً على هذا التحالف، لا ينفي أن الحزب قد كسب الكثير من توسيع قاعدته الشعبية والانتخابية. وقال البعض أن هذا التحالف قد أخرج الحزب من دائرة الأحزاب الشخصية، حيث دخلت إلى قياداته كرادر أخرى جذدت دماء النخبة الحاكمة للحزب، وهذا دليل على التطور في البنية الحزبية.

خاتمة: موقف الإخوان المسلمين وحزب العمل من حوادث الإرهاب والتطرف

تشهد مصر هذه الأيام، ظهور جماعات التطرف الدينى والتي لها دورها المؤثر فى توترات الحياة السياسية المصرية، وتكتم حركة هذه الجماعات بالمعتد. فهل هناك علاقة ما بين الإخوان المسلمين والعالى حزب العمل وبين هذه الجماعات؟ وإن لم يكن هناك علاقة، فما هو موقف الإخوان وحزب العمل من هذه الجماعات ومن الأحداث التي تتصم بالتطرف والتطرف الدينى؟

يلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين تنفى بشدة أى شبهة علاقة بينها وبين هذه الجماعات الدينية التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية. ويتضح هذا الموقف فى التصريحات والبيانات التي أصدرها المرشد العام للإخوان المسلمين والتي برز فيها الموقف. فبمصر مثلاً أن السائق عتقا يدخل مصر يكون الموقف الشرعى والقانونى أنه مؤمن ولا يجوز نقض هذا الأمان، وإذا وجد أى اعتراض على سلوكه فإن الدولة هى التي تتدخل لإجرائها وليس الأفراد. ويرى المستشار سامر الهضيس أن الإخوان لا يملكون أكثر من إصدار التصريحات الراضة لهذه التصرفات، لأنه غير مصرح لهم بحركة جماهيرية. ويرى الهضيس أن الحل لمواجهة مثل هذا الموقف وهذه التيارات الدينية يكون بإتاحة المجال للحريات، ليس فقط الحرية السياسية وإنما الحرية الاجتماعية والنشاط الاجتماعى- هذا بالإضافة إلى الانضمام بحل مشاكل البطالة والحالة الاقتصادية وتأمين الناس فى معاشهم وفتح المجال للحرار وإذا وجد المتطرف فيحاكم محاكمة عادلة (٧٤).

ويرى د. عصام العريان عضو مجلس الشعب السابق عن الإخوان المسلمين وحزب العمل (التحالف) أن وصف تلك الجماعات بأنها جماعات إسلامية وصف فيه مغالطة شديدة، لأن ما يحدث يخرج عن إطار الدعوة الإسلامية ويحول

إلى ثأر شخصي لبعض من قتلوا على يد البوليس من هؤلاء الشباب أو محاولة إجبار الحكومة لتخفيف الضغط عليهم والإفراج عن المعتقلين منهم . كما يرى أن دور الإخوان ينصب على نشر الوعي الإسلامى الصحيح ومفاهيم الإسلام السمحة فى أوساط الشعب ومحاولة الإقناع بأنه الطريق السلمى لتحقيق الأمل الإسلامى فى تطبيق الشريعة الإسلاميه. ويغنى د. عصام العريان القول بأن هؤلاء خرجوا من عباءة الإخوان المسلمين، لأن هؤلاء شباب تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة فى حين أن الإخوان خرجوا من السجن منذ أقل من عشرين سنة. كما أن هؤلاء الشباب يدينون فكر الإخوان، وأن سبب نشأة هذه الجماعات هو القهر والاعتقال والتعذيب مما يزدى إلى العمل السرى ثم الانفجار^(٧٥). وفى المقابل فإن تنظيم الجهاد يرى أن الإخوان- فى رأيهم- يتنازلون عن أهم أركان عقيدة المسلمين ويتبعون أصول المعاملية وحق الديمقراطية ويهاجمون للتطرفيين ويتبرأون منهم أمام الحكام. كما أن الإخوان أصعدوا تصريحاً أكدوا فيه أن الحكم الإسلامى يوافق على التعددية^(٧٦).

وعقد حزب العمل فى دمنهور يوم ١٧ مارس ١٩٩٣ ندوة خاصة عن العنف، دعا فيها إبراهيم شكرى كافة الأحزاب السياسية والفرق السياسية المختلفة ورجال الفكر والدين فى مصر لعقد مؤاتى على إجراء حوار حول أسباب ظاهرة الإرهاب ووضع حلول جذرية لها حتى تتجنب البلاد المخاطر الرهيبة وتجتاز هذه المرحلة بسلام مع ضرورة اتعاك بطور اللساد التى تغلفنا فى كل المراتع والمصالح وتشابكت بطورها مع السلطة^(٧٧).

ومن هنا نلاحظ أن حزب العمل يدين الإرهاب والعنف بكل صوره سواء أكان فردياً أو جماعياً، كما يدين بشدة إرهاب الحكومة والأساليب البوليسية التى تخلف المزيد من العنف والإرهاب المضاد . ويؤكد الحزب على ضرورة قيام السلطة الحاكمة بالإصلاح الشامل وليس الردع الشامل^(٧٨).

المشكلات والصعوبات التى يواجهها الباحث

تواجه الباحث هذه صعوبات ومشكلات عند محاولته الحصول على المادة العلمية المناسبة للبحث العلمى أو الرسائل العلمية وتتمثل هذه الصعوبات أساساً فى، صعوبة الحصول على المراجع التى تلبيد الباحث فى جمع المادة العلمية وندرة هذه المراجع . بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات المرتبطة بدراسة الأحزاب السياسية بشكل عام. حيث تنسم هذه البيانات بالسرية ويحاول مسئولو الحزب عدم التصريح بها أو إعطاء بيانات مخالفة للحقيقة. ومثال ذلك، البيان الخاص بعدد الأعضاء أو معدل توزيع جريدة الحزب... الخ. وهناك صعوبة تتعلق بالاطلااح على الدوريات، فأكبر المكتبات الجامعية وندرو الكتب تخطر من أورشيف أو فهرس منظم وشامل للدوريات، ومن ثم يجدر بنا أن نشيد بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة والتى تتميز على غيرها فى هذا المجال.

كما أن هناك مشكلة تواجه معظم الباحثين وهى مشكلة نشر أبحاثهم حتى يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن. فمن الحسير خروج الأبحاث العلمية للندرو لعدم إتبال دور النشر الخاصة على طباعتها وتوزيعها، وعدم اهتمام الهيئات

العلمية بتوفير أساليب النشر، فأكثر الباحثين في نشر أبحاثهم العلمية يقومون بذلك على نفقاتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة هامة تصادف معظم الباحثين وهي الوقت الكافي لمتابعة الدراسة النظامية، والتي تفرض على الباحث تحت مسمى "السنة التمهيدية" سواء بالنسبة لدرجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، والتي تتطلب الانتظام بالحضور كشرط ضروري لدخول الامتحان النهائي. هذا لأن طالب الدراسات العليا لابد أن يكون مرتبطاً بوظيفة أو عمل ما ليتحمل أعباء الحياة وأعباء أسرته بالإضافة إلى نفقات دراسته. وهناك مشكلة أخرى ولكنها أهم الصعوبات، وهي المشاكل المالية وكثرة الأعباء التي يتحملها الطالب حيث ارتفعت أسعار الكتب والمراجع بما يجعلها بعيدة عن متناول الطالب العادي. وأيضاً ارتفاع رسوم السنة الدراسية التمهيدية ورسوم التسجيل للدرجات العلمية. هذا بالإضافة إلى تكاليف الطباعة والتجليد وغيرها .

كما يعاني الباحثون في المجالات العلمية من ضعف الحوافز، والافتقار إلى التشجيع والمعادن المادية والمعنوية التي ينتظرونه بعد الانتهاء من أبحاثهم وحصولهم على درجاتهم العلمية وخاصة العاملين منهم خارج هيئة التدريس الجامعي.

هذه بعض المشكلات التي واجهتني وأعتقد أنها تواجه الكثير من الباحثين، وتعتبر عقبات للقيام بالدراسات العلمية التي لا غنى عنها لإثراء المجال العلمي.

المواضيع

- ١- د. على الدين هلال والسيد ياسين، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٩) ص ١٤.
- ٢- د. مصطفى كامل السيد، "التجربة الثانية للعدد الخمر، التطور السياسي وستراتيجية اليسار المصري" (مجلة الأنظمة، نوفمبر ١٩٨٩) ص ٧٠-٧٩.
- ٣- د. على الدين هلال، "انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤"، ص ١٤-١٥.
- ٤- د. محمد فتح الله الخطيب وأخرون، "المحج الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري لسنة ١٩٥٢، ١٩٨٠- البناء السياسي" (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٨.
- ٥- المرجع السابق، ٨٠.
- ٦- ميثاق مجلس الشعب، الجلسة الافتتاحية (الفصل التشريعي الثاني) ١١ نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٥، ٤٦.
- ٧- الجريدة الرسمية، ٧ يوليو ١٩٧٧، العدد ٢٧، ص ٦٩٨، ٦٩٩.
- ٨- النشرة التشريعية، يوليو ١٩٧٨، العدد السادس، ص ٣٥٨٣.
- ٩- متى مكرم عبيد، "دور حزب الوفد الجديد في إطار المشاركة السياسية"، في د. على الدين هلال (محرر)، "النظام السياسي المصري بين التغيير والاستمرارية" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨) ص ٤٧٥.
- ١٠- أماني عبد الرحمن صالح، "التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠، ١٩٨١- دراسة تحليلية لتطور الديمقراطية في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة (١٩٨٧) ص ٢٥٥.
- ١١- د. حسن ناظم، "الإشارة السياسية وأزمة التحول من نظام لحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر"، في د. على الدين هلال (محرر) "النظام السياسي المصري بين التغيير والاستمرار" ص ٤١.
- ١٢- محمد السيد الشناوي "الديمقراطية في الجزائر" (القاهرة، دار الصفا للطباعة، ١٩٨٠) ص ٢٥، ٢٧.
- ١٣- أماني عبد الرحمن صالح، ص ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠.
- ١٤- د. حسن ناظم، ص ٤١، ٤٢.
- ١٥- الجريدة الرسمية، ٣ فبراير ١٩٧٧، السنة العشرين، العدد ٥، ص ٢٢١.
- ١٦- أماني عبد الرحمن صالح، ص ٣٤٧، ٣٤٨.
- ١٧- د. حسن ناظم، ص ٤٧.
- ١٨- متى مكرم عبيد، ص ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠.
- ١٩- د. حسن ناظم، ص ٤٤، ٤٥.

- ٢٠- المرجع السابق، ص ٤٧.
- ٢١- د. علي الدين خلافاً، "عمارة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١" (القاهرة، المركز العربي للبحث والتشريع، ١٩٨٢) ص ٢٧.
- ٢٢- مجدى أحمد حسين، "مصر الفتاة كفلاح متواصل من أجل الحرية والإسلام" (القاهرة، مطابع مذكور، بدون تاريخ)، ص ٧.
- ٢٣- أمارة الإعلام الحزبي العمل، "أحمد حسين محاضرات الشعب" (القاهرة، مطبعة الحزبية، بدون تاريخ) ص ٦.
- ٢٤- د. علي الدين خلافاً، "السياسة والحكم في مصر" ص ٢٧٠-٢٢٢.
- ٢٥- بهي الدين حسن، "لهباد العلمية الانتقالية" (القاهرة، دار العالم الجديد، ١٩٨٤)، ص ١٠.
- ٢٦- برنامج حزب العمل، ص ٦ ورشة الشعب، ٩ أغسطس ١٩٨٨.
- ٢٧- برنامج حزب العمل، ص ٧، الرسالة النظرية والاستراتيجية لحزب العمل، ص ٥.
- ٢٨- Layla A. Kassem, "The Opposition in Egypt" Unpublished thesis, Submitted to The American University in Cairo, 1983. p 32.
- ٢٩- ناجي الشهابي، "قصة كفاح إبراهيم شكرى خير نصف قرن" (القاهرة، مطابع الشرقية، ١٩٨٤) ص ٧٠، ٧٢.
- ٣٠- برنامج حزب العمل الاشتراكي، ص ٣٠، ٣١.
- ٣١- المرجع السابق ص ١٠، ١١، ١٢.
- ٣٢- المرجع السابق، ص ١٤، تناقض أريج أمين "صحافة حزب مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٩، ١٩٥٣" رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٧٩) ص ٤٥٤.
- ٣٣- بهي الدين حسن، ص ٢٠٥، ١٥٨، ١٥٧.
- ٣٤- برنامج حزب العمل الاشتراكي.
- ٣٥- جريدة الشعب، ٦ مايو ١٩٨٠، جريدة الشعب، ٢٨ يناير ١٩٨١.
- ٣٦- برنامج حزب العمل، ص ٨، ٩.
- ٣٧- جريدة الشعب، ١٥ يناير ١٩٨٢.
- ٣٨- حزب العمل، "تقرير المؤتمر العام الثالث للحزب، مبادئ الشريعة الإسلامية وبرنامج الحزب"، (القاهرة، ديسمبر ١٩٨٤) ص ٨.
- ٣٩- جريدة الشعب، ٣١ مارس ١٩٨٧.
- ٤٠- جريدة الشعب، ٢٨ مارس ١٩٨٩.
- ٤١- مقابلة شخصية مع أمين التنظيم بالحزب بالتقريب ١٢/٣/١٩٨٨.
- ٤٢- النظام الداخلي لحزب العمل (اللائحة التنظيمية للحزب).
- ٤٣- سجلات أروهاب الحزب، ومقتلات مع أمين عام التنظيم في ٢٥ يناير ١٩٨٨، ١٨ مايو ١٩٩٠، ٧ أغسطس ١٩٩٠.
- ٤٤- المرجع السابق، أعداد جريدة الشعب، ١٣ يونيو ١٩٧٩، جريدة الشعب، ٣٦ يونيو ١٩٧٩.

- ٤٥- حزب العمل "تقرير المؤتمر العام الأول للحزب - قضية الديمقراطية" سنة ١٩٨٢ من ٣. جريدة الشعب، ٢٠ أغسطس ١٩٨٢.
- ٤٦- جريدة الشعب، ٢٤ يوليوز ١٩٧٩.
- ٤٧- مطبوعة مجلس الشعب، الجلسة الثانية عشر (الفصل التشريعي الرابع) ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٤، ص ١١٧٩، جريدة الشعب، ٧ أكتوبر ١٩٨٤.
- ٤٨- السيد علي زهرة، "الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة) ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٧٩.
- ٤٩- برنامج حزب العمل، م.س.د، ص ٢٤، ٢٥. جريدة الشعب، ١٧ يناير ١٩٨٤. جريدة الشعب، ١١ ديسمبر ١٩٧٩. "تقرير الحزب في المؤتمر العام الأول، "دعائم الإصلاح الاقتصادي" عام ١٩٨٧، ص ٣٤، ٣٥.
- ٥٠- السيد علي زهرة، م.س.د، ص ٢٧.
- ٥١- برنامج حزب العمل، ص ٢٣، جريدة الشعب، ٢٤ مارس ١٩٨١.
- ٥٢- مطبوعة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة عشر، (الفصل التشريعي الثالث) ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠.
- ٥٣- برنامج حزب العمل، ص ٦.
- ٥٤- جريدة الشعب، ١٠ يوليوز ١٩٨٠.
- ٥٥- جريدة الشعب، ١ مايو ١٩٧٩، بين الدين حسن، م.س.د، ص ١٢٣، ١٤٢.
- ٥٦- مطبوعة مجلس الشعب، الجلسة الخمسون، (التفصيل التشريعي الثالث) ١٩٨٠. مطبوعة مجلس الشعب، الجلسة الثالثة والخمسين (الفصل التشريعي الثالث) ١٦ يوليوز ١٩٨٠. مطبوعة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والأربعين (الفصل التشريعي الرابع) ٧ أبريل ١٩٨٦.
- ٥٧- مصطفى بكري، بمناسبة مرور عشر سنوات على التجربة الحزبية (المسود- ٢٨ فبراير ١٩٨٦، العدد ٣٢٤٢) ص ٢٣.
- ٥٨- جريدة الشعب، ١٩ مايو ١٩٨١.
- ٥٩- د. يوليان كريب، وثق: "الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤" (القاهرة، الهلال، ديسمبر ١٩٨٤، العدد ٤٠٨) ص ٣٦٣.
- ٦٠- جريدة الشعب، ٤ مايو ١٩٨٢.
- ٦١- جريدة الشعب، ١١ مايو ١٩٨٢ و جريدة الشعب، ١٨ مايو ١٩٨٧.
- ٦٢- جريدة الشعب، ١٦ سبتمبر ١٩٨٦.
- ٦٣- د. جهاد عرف، استراتيجيات الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة ١٩٨١-١٩٨٧ في د. علي الدين خليل (محرر) "النظام السياسي المصري: التحول والاستمرار" م.س.د، ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨١.
- ٦٤- جريدة الشعب، "ديسمبر ١٩٧٩.
- ٦٥- جريدة الشعب، ٧ يوليوز ١٩٨٧.

- ٦٦- د. يوزنان لبيب رزقة، م.س.د.، ص ٣٦٤.
- ٦٧- جريدة الشعب، ١٣ يوليو ١٩٨٣. جريدة الأحرار، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦. جريدة الشعب، ١٠ يناير ١٩٨٤. جريدة الشعب، ١١ يونيو ١٩٨٥. جريدة الشعب، ٢٣ ديسمبر ١٩٨٦.
- ٦٨- مصطفى بكري، المصدر، ٢٧ مارس ١٩٨٧.
- ٦٩- جريدة الأحرار، ١٦ مارس ١٩٨٧. جريدة الأحرار، ٢٣ فبراير ١٩٨٧.
- ٧٠- جريدة الرائد، ١٩ فبراير ١٩٨٧.
- ٧١- مصطفى بكري "حقيقة الأزمة الإسلامية بين الاشتراكيين في حزب العمل" (المصدر، ١٧ مارس ١٩٨٩).
- ٧٢- جريدة ماير، ٣ أكتوبر ١٩٨٨. جريدة الأمل، أول أبريل ١٩٨٧.
- ٧٣- جريدة الشعب، ١٧ مارس ١٩٨٧. جريدة الشعب، ٢٠ أبريل ١٩٨٧.
- ٧٤- زكريا أبو حرام "الإخوان والإعقاب، وثيقة الصمت" (آخر ساعة نوفمبر ١٩٩٢).
- ٧٥- المرجع السابق، ص ٥٠.
- ٧٦- هبة قاسم، الإخوان المسلمون، بتظلم كافر يخلع الإسلام في ثلاثة (روز يرسده ٤ يناير ١٩٩٣).
- ٧٧- جريدة الشعب، ٢٣ مارس ١٩٩٣.
- ٧٨- المرجع السابق.

حزب التجمع في الحياة السياسية المصرية المسار الرسمي ومسألة الدولة

عصام فوزى
باحث مستقل

"وكل يدهى وصلا يلهى
وليله لا تفرلهم يلمكا"

القضية / المخلص

لهذه الدراسة عنوانان، أولهما عام، يشير إلى أن موضوعنا هو التجمع النقدي لدور حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدى، أى المسار الشرعى المعترف به فى الحياة السياسية خلال العقد ونصفه الأخير . والعنوان الثانى أكثر
تخصيصا للقضية المفصلة التى يحتم الانطلاق منها لإخضاع ممارسات الحزب وفعاليته وأهدافه المعلنة والمضمرة
للنقد العملي الناقد، وتعنى قضية موقف الحزب من الدولة، أى كيفية طرح الحزب لمسألة الدولة، والإجابات التى
قدمها وقدمها نظريا وممارسة .

ما الدولة؟

ما تعنيه بـ "مسألة الدولة" هو المفهوم الذى تبنىاه فى هذه الدراسة، والذى يبدأ بالتخلص من تلك المقولة الليبرالية
الشائعة "الدولة هى نحن" أو "الدولة الشعب" التى لا وجرة لها سوى فى أدمغة أولئك الليبراليين الأتقياء السريّة.
إن المجاز لازال مجديا فى البحث عن إجابة لتلك السؤال ، حيث سبق وأن فحصنا ونقروا نشأة الدولة، مستنتجا أن
الدولة هى "اعتراف بأن المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لا حل لها، باتقسامه إلى أجناس لا سيول إلى التوفيق
بينها، فيقف عاجزا عن تلافيها . وحتى لا يغنى للتصارعين ، أى الطبقات الاجتماعية، بعضهم بعضا، ويعنى معهم

المجتمع ، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها ، في الظاهر ، فوق المجتمع ، لتطمس الصراع وتقيه في حدود "النظام" ، هذه السلطة التي نشأت من المجتمع ، والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه ، وتتزايد غريبتها عنه ، هذه السلطة هي الدولة^(١١).

تفترض الدولة كما رأينا احتدام التناقضات الطبقية ، كما تستدعي التناقضات الطبقية تشكل الدولة. وفي هذه الحالة تتجسد بوضوح الوظيفة المركولة للدولة ألا وهي تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي وذلك من خلال حفاظها على شروط الإنتاج. ومعلما تقدم الدولة بتحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي ككل، فإنها تقوم أيضا بدورها كعامل تحقيق الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت هيمنة الطبقة أو لجناس الثلاث^(١٢). ولتحقيق المهمة المشار إليها لابد وأن تتمتع الدولة في المجتمع الرأسمالي بقدر من الاستقلال التام ، فعلاقتها بالطبقة ليست مباشرة، أي أنها لا تعكس بشكل ميكانيكي فج مصالح شرعية يعينها من شرائح الكتلة الحاكمة، وإنما توفر الشروط اللازمة لاستمرار سيادة تلك الكتلة اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا. ولما كانت الكتلة الحاكمة تتكون من عدة طبقات أو أجنحة سالدة، وطالما لا يمكن لتناصروها المكونة أن تقتسم السلطة السياسية، فيتعين أن تكون الدولة هي عامل وحدتها السياسية الحقيقية. وإجهاز تلك الوظيفة تنهض الدولة الرأسمالية بوظائف فرعية متعددة: تقنية إدارية ، اقتصادية، إيديولوجية، تعزيم جميعها إلى تأمين للسيطرة السياسية للكتلة الحاكمة.

وإذا كان هذا هو حال الدولة الرأسمالية عامة، فإن حديثنا عن الدولة الرأسمالية في مصر يستدعي المرور من بوابة العالم الثالث، بإدخال عنصر إضافي هو عنصر التخلف والتخمة، ذلك العنصر يعني أن البنية الاقتصادية للمجتمع في العالم الثالث قد تم إدراجها في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع. بيد أن التخمة لا تقف عند حدودها الاقتصادية، بل تطال أيضا البنى السياسية لتجعل من الدولة في العالم الثالث وسيطا في فرض هيمنة المراكز الرأسمالية الغربية ، والأمريكية خاصة، على شعوب المجتمعات التابعة وأوضاعها لقطاعات التراكيم في المركز الرأسمالي المتطور. وعلى ذلك تكون مرجعية الدولة العالم ثالثة هي الرأسمالية العالمية لا معطلات الواقع الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي الوطني، حتى لتكاد الدولة أن تكون في بعض الحالات مجرد جهاز إداري أو استطالة للدولة الرأسمالية المركزة^(١٣).

لما كانت الدولة هي العامل الذي يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي، مركزة كانت أو تابعة ، والتي يحقق أيضا الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، فهي بالضرورة الطبقة التي تتكثف فيها تناقضات البنية الاجتماعية بكافة مضاميناتها. من هنا يمكننا تعريف العمل السياسي بأنه هو ذلك الذي يستهدف التأثير في وحدة التكوين الاجتماعي باتخاذ من الدولة هدفا له والطريق، ووفقا لواقعة المصالح المتناقضة ، فإن العمل السياسي إما أن يؤدي إلى المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعي، وإما أن يسعى إلى تحريك وحدة التكوين الاجتماعي وتغييرها. وفي كل حالة يتم مباشرة الممارسة السياسية علاقة خاصة بالدولة، ففي الحالة الأولى يكون هدفهم دمج الدولة، سواء بمزاورتها مباشرة،

أو بتزويد أذاتها وفق منهج إسلامي. أما في الحالة الثانية، فإن العمل السيلسي يتمس بالجدلية في تعامله مع الدولة إذ أن تغير التكوين الاجتماعي يستلزم تغير الدولة ذاتها.

يذهبى أن مفهوم الدولة الذى أعرض له هنا هو أكثر تعقيدا بكثير، إلا أننى أثرت المرور بخطوطه الرئيسية حتى يمتنى لى الانتقال إلى الموضوعة المركزية، وهى الكيفية التى طرح بها حزب التجمع على نفسه وعلى جماهيره مسألة الدولة. ولما كان سؤال الدولة لابد أن يسبقه سؤال الانقسام الاجتماعى ، فإلتنا سنقرأ خطاب التجمع ونراجع ممارسته إزاء الدولة باثنين يتعمرى تصوراتهما حول التكوين الطبقي فى مصر، والتحولات التى طرأت على تلك التصورات، مارين بتركيب الحزب والفصائل المكونة له، ثم نخلس إلى تحليل خطاب التجمع حول الدولة الرأسمالية فى مصر الثنائيات وأوائل التسعينيات، ولقد أخذنا معركتى الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧، ١٩٩٠ كحدين أنرا كثيرا فى توجهات الحزب وإنمكسا فى ممارساته ، ومغلا لتقتضى قول هامتين فى تاريخه.

التجمع : قتالية مبكرة

على مدى عامين (١٩٧٤ - ١٩٧٦) كانت الضوابط الثأونية تمد للانتقال بمصر من عصر التنظيم الراحـد (الاحاد الاشتراكى) إلى عصر التعددية المثقبة. وبالزم من أن السادات قد حاول تصوير هذا الانتقال وكأنه هبة شخصية منه، إلا أن نتائج الأحداث والتغيرات فى تلك الفترة كان يملغ موضوعيا فى ذلك الاتجاه ، ولم يكن أمام السادات سوى الإقرار بضرورات الواقع الموضوعى. فالمركبة الطلاية تغلى بطلبات الديمقراطية ، والإضرابات والتظاهرات العمالية توحى بأن بركانا ما سينفجر مالم يفتح النظام مسارب لتفليس طاقة الرافض الجماهيرى، علاوة على أن مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير كانت تتطلب قدرا من "المكياج الديمقراطى" على حد قول د. يوزان ليهب رزق.^(٤)

بتطوير المزيج المشار إليه أعلاه ، الضرورات الموضوعية التى تفرض الخروج من الصندوق الحديدى للحزب الراحـد والا انفجر، ورفية السادات فى تحميل نظامه، وتفرقه فى ذات الوقت من السماح بديمقراطية يمكن أن تقضى عليه، من هذا المزيج استطاع السادات تطوير نظام حزى فريد من نوعه وديمقراطية لها أنياب. وكان ذلك الوليد المعجزة هو نظام ثلاثى المتأبر، فالتنظيمات ، فالأحزاب، يضم يسارا بلفة المطلق واليمـد، وعينا بنفس اللغة، ووسطا هو نظام الحكم.

على أساس من هذا التقسيم المتصنف نشأ حزب التجمع مضطرا لأن يعلن نفسه حزبا لليسار ، برقم تعدد قوى هذا اليسار واتساع حجم التمايزات وإخلاف الرؤى بينها لكن ذلك لم يمنع النضائل التى تعالفت تحت مظلة التجمع من أن تضع نقاط اتفاق فعلية وتعلن موقفا واضحا وتضالفا ضد نظام الحكم السادائى. لقد كان الصراع معلنا منذ اللحظة الأولى لتشعر الحزب ، ولم يحاول لى من طريقه إخفاء عداءه للطرف الآخر، فالتجمع يعرب فى كل ممارساته

الأولى عن رفضه لسياسة الانفتاح ولنتائج التصالح مع الغرب، وتصفية الإجهازات الناصرية ، والسادات يتهم التجمع بالتورط في إثارة الجماهير وتهميشها وتأييد القوى الاجتماعية عليه وإثارة الصراع الطبقي.

تهددت العلاقة بين التجمع ونظام السادات منذ البداية، فلا الأول مستعد للتنازل عن مواقفه المتعاطفة مع قردوات الجماهير الشعبية أو التراجع عن هجومه على سياسة الانفتاح الاقتصادي أو الميلابيه للتمزج الناصري، ولا الثاني مستعد لتهدئة هجومه على التجمع والتكثيف بأعضائه واتهامه بالعمالة لقوى أجنبية (الاتحاد السوفيتي) . وعلى هذا سار العداء بينهما يغطي متصاعدة، من تضامن التجمع مع انتفاضة يناير الشعبية ١٩٧٧ ومشاركة أعضائه فيها، تلك التي أسماها السادات "انتفاضة الحرامية". مروراً برفض التجمع اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعتها السادات مع العدو الصهيوني، حتى بلغ العداء أقصاه قبل اغتيال السادات مباخرة عام ١٩٨١.

لقد كان الخطاب السياسي للتجمع واضحاً بدرجة كبيرة حتى مطلع الثمانينيات، وإن تكون مبالغين إذا قلنا أن السادات قد لعب دوراً في هذا ، فالرجل رجل العلاج بالصدمات، والصدمات واضحة كل الرضوح تثير على اتخاذ موقف منها بنفس درجة الرضوح. لكن النظم المتعاطفة تستفيد من أخطاء سابقتها، وتعتمد من سلوكها الظاهري، وتفضل أسلوب التخاور والمرونة عن منهج الصدمات، وتحاول تجنب المعارضة واستئثارها ، كل هذا وفي نفس على ذات الطرق، وقارس نفس السياسات، فكيف كان موقف التجمع وكيف انتظم تحليله لطبيعة النظام والهيكلي الطبقي، وماذا رأى في الدولة وكيف صاغ سياساته إذاً؟

التفتيش عن الطبقة

بالرجوع إلى البرنامج السياسي العام للحزب الذي صدر والسادات على قيد الحياة، نجد أن التجمع قد حدد توجهه نحو طبقات وثقات اجتماعية، هي تلك المعنية بعملية استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتشمل الدائرة الطبقة محل اهتمام الحزب "الطبقة العاملة والفلاحين والحرفيين وصغار التجار والمثقفين الثوريين والجنود". وتتمتع تلك الدائرة أيضاً لتشمل الفئات المتوسطة وما أسماها واضع البرنامج بالرأسمالية الوطنية المنتجة . وفي المقابل يحدد البرنامج قوى معسكرة الثورة المضادة، أي تلك التي "تتضرر من استمرار الثورة واستكمالها وهي تضم تحالفاً من الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية الكبيرة المرتبطة بالرأسمالية العالمية (وخاصة في مجال المقاولات والتجارة) والرأسمالية الطفيلية من السماسرة والمضاربين على الرخصة التقنية" (٥).

من الواضح أن واضع البرنامج كاترا - شأته في ذلك شأن بعض التنظيمات الشيوعية المصرية - يستندون إلى تصور مفاده إمكانية اتساع حجم التناقضات بين شرائح من الرأسمالية المحلية، هي تلك التي أسمرها بالبرجوازية الوطنية المنتجة ، وبين رأس المال الأجنبي والبرجوازية الطفيلية المحلية المتحالفة معه. ذلك أن من المفترض منطقياً أن تتفعل تلك الشرائح الموصلة بكونها وطنية ومنتجة لتتألف عن سوقها المحلي ضد رأس المال الأجنبي الساعى للسيطرة

على تلك السوق، وأيضاً ضد الثفات الطفيلية والكمورادورية التي تصادر قسماً كبيراً من الثروة الوطنية بعيداً عن العملية الإنتاجية . وبعد هذا التصور لنهايته يمكن الاستنتاج منطقياً أن الرأسمالية المنتجة لن تجد مخرجاً سوى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين وبقية الكادحين داخل معسكر الثورة الوطنية.

بغض النظر عن صحة هذا التصور الذي وضعت أسسه الأولى منذ أربعينيات القرن، وأبعد أحيائه في منتصف السبعينيات، وبغض النظر أيضاً عن مدى تطابقه مع التجربة مع التجربة والممارسات السياسية والاقتصادية للبرجوازية المصرية بشرائنها المختلفة، ما يمتدنا هنا هو تقصى الهوية الطبقة لحزب التجمع وفقاً لما أعلنته وثائق الحزب، وقادته، وما برهنت عليه الأحداث وعكسته توجهات الحزب الفعلية. فذلك الإعلان عن هوية الحزب لم يكن ليمنع إعادة طرح التساؤلات مجدداً حولها. ولا يجب النظر إلى إعادة فتح الحوار حول الطبيعة الطبقة للحزب على أنها مجرد اجترار خرافات قديمة بدأت مع بداية نشاط الحزب ، ذلك أنها كانت في الحقيقة تمهيداً دائماً عن منطقات جديدة يواجهها الحزب، وتستدعي في كل مرة اختيارات وتوجهات طبقية تستجيب لتصورات القيادة التجمعية حول جوهر الصراع الاجتماعي، وطبيعة العدو الطبقي ، وسمات الدولة، والمهام التضاليمية المطروحة ، ولط التحالفات المستهدفة.....إلخ. وبمخصوص قضية الهوية الطبقة لحزب التجمع نجد أن التحليلات الحاسمة التي هير عنها البرنامج السياسي لم تصمد أمام حركة الأحداث كما لم تجد برهة فعلية عليها في ممارسات التجمع ذاته، حتى أنها أصبحت هيئتاً على خطابه السياسي تبدأ يتغلى عنها تدريجياً كما سوف نرى.

إن وجود السادات على قمة النظام السياسي، وبهجومه الدائم على الميراث الناصري وسميه الذويب لتصفية، وإعلائه السافر والمسرور عن ولاء الكامل للولايات المتحدة والتحولات التي أجراها على هيكل الاقتصاد المصري، قد لعب دوراً أساسياً في صياغة موقف التجمع حيث قدم الأخير باعتباره نقياً لكل تلك الممارسات. وعلى هذا كان لاختفاء السادات من الساحة السياسية وإتباع خلفته لنتائج أكثر استتاراً ومرونة، أثره في تحول الخطاب السياسي والتوجه الطبقي لحزب التجمع. غير أن ذلك التحول ظل خائفاً ومضمرًا، يتراكم ببطء ، ويعلم عن نفسه دين ضجيج يرفق حرص قيادة الحزب على التأكيد في كل مناسبة أن معركتها الطبقة هي هي لم تتغير وأن موقفها من الحكم ثابت.

لقد جاءت السنوات الأولى لعقد الثمانينيات محملة بالتناؤل. وكان لابد لهذا التناؤل أن يفضح عن نفسه في شكل حفر عام يتم اعتقاد إعلان براءة قسم من البرجوازية المصرية التي لها حيلها الشراف في الحكم ، وبذلك يضي الضليل الطبقي التجمعي خطوة جديدة ، ليس من المهم إن كانت للأمام أو للخلف، فيرى التقرير السياسي المقدم للمؤتمر العام الثاني في ١٩٨٥ أنه "كان من أهم ما توصلت إليه اللجنة المركزية من استنتاجات توجيه الانتباه إلى التناقض الكامن في طبقة الرأسماليين بين أسلوب الاستغلال الرأسمالي وأسلوب النهب الرأسمالي. فالبرجوازية ليست كتلة صماء واحدة . ولكنها طبقة غير متجانسة"^(٦).

إن مشروع التقرير السياسى يناقشنا بتراجعه عن تقديم النظام الناصرى بمصناته وميثاقه، حيث يدخل فى معسكر الثورة المضادة فئة جديدة هى بنت النظام الناصرى نفسه، أى البرجوازية البيروقراطية، فيشير إلى تحالف أجزاء هامة من تلك البرجوازية مع الفئات الطفيلية لاستمرار اغتصاب الثروة والسلطة وإدامة حكم القلة الطفيلية فى مراجعة الكادحين^(٧). لكنه يناقشنا أيضا بإدخال فئة جديدة فى معسكر الثورة الوطنية المضار من سياسات الطفيلية، وهى الفئة التى يسميها "الفئات الوسطى من البرجوازية". وملصح وطنية الفئة المضار إليها هو "كلمرها من قبضة الفئات الطفيلية الفاشية على الاقتصاد وإحتيازها الدائم للدولة وسوء إدارتها لكل من الاقتصاد والدولة وفسادها"^(٨). يهد أن مشكلة تلك الفئة كما يقول التقرير أنها لا تملك مشروعا متكاملًا للتغيير، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، يمكن أن تلطف حوله فى مراجعة الطفيلية.

ومع أن كاتب التقرير لا يبدأ جهداً يذكر لتفسير ما يقصده بهذه الفئات المتوسطة ولا طبيعة نشاطاتها الاقتصادية ولا موقعها من عملية الإنتاج وملكية الوسائل الإنتاجية، إلا أنه يناقشنا بعد صفحات قليلة بأن تلك الفئات المتوسطة التى لا تعلم لكنها تدخل سراعاً ضد البرجوازية الطفيلية، بل وأن لها عقلين فى السلطة. وذلك بقوله: "فالمعبد من الفئات الوسطى وعملها فى الحكم يتعلمون من سيطرة الفئات الطفيلية ويبدون رغبتهم فى إصلاح المسار"^(٩). لكن عملى الفئات الوسطى فى الحكم عاجزون عن ترشيد السياسات الأساسية للنظام وترشيد الانفتاح، ومرد ذلك لدى كاتب التقرير إلى مقاومة الانفتاحيين وغياب المشروع الإصلاحى الذى يمكن أن تنضوى تحته الرأسمالية المنتجة والفئات الوسطى^(١٠). وهنا يصبح المسرح السياسى مهياً لدخول البطل الذى يملك هذا المشروع الإصلاحى الترشيدى المنتقد، إذ لا مخرج للفئات الوسطى "إلا إذا اكتسب المشروع الإصلاحى الذى تقدمه القوى الوطنية وعلى رأسها حزب التجمع قوة دافعة تدفع بالمجاهير إلى جانبه". فيستند ما تتبنى الجماهير هذا المشروع المعبر فعلا عن تطلعاتها، ويعتقد ما تناضل من أجل وضعه موضع التنفيذ، ويقار ما ستجد الرأسمالية المنتجة نفسها مضطرة لحسم التردد وتبرز نفسها عن الطفيليين ومشروعها الخاص الذى تراه كغلا يبقاها فى السلطة"^(١١).

لتلطف برهة وتستعيد هذا السيناريو لأهميته فيما سوك يحدث بعد ذلك من اضمحلال تدريجى خط التحليل الطبقي فى الخطاب التجمعى:

- ١- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) فئات برجوازية جديدة هى الفئات المتوسطة دىن يذل أدنى مجهود لتسكينها فى خريطة البناء الطبقي وتحديد خصائصها تلك التى تجعلها وطنية.
- ٢- اكتشاف (أو بالأحرى ابتكار) عقلين سياسيين لهذه الفئات داخل الحكم، وأن هؤلاء العقلين يمانون مجزا عن التغيير والترشيد.
- ٣- أن سبب عجزهم يمكن فى غياب المشروع الإصلاحى أو إهمالهم عنه.
- ٤- أن التجمع لديه هذا المشروع، وهذا فى حد ذاته دعوة للتصالح مع أقسام من السلطة.

يستمر هذا الخط سائلا داخل الحزب ورغم وجود بعض الاعتراضات والاختلافات هنا وهناك. غير أن النقاش يعاود الانعقاد من جديد في أعقاب الهزيمة التي حاقّت بالتجمع في انتخابات أبريل ١٩٨٧. فما أن فتح الحوار بين كوادو الحزب حول أسباب الهزيمة حتى انطلقت الأجنحة المختلفة تدلّ على رؤاها استنادا إلى فهمها الخاص لتحولات البنية الطبقية. فضلا عن ذلك كانت إعادة فتح الحوار حول تلك القضية تمهيدا عن منعطف جديد يواجهه الحزب، يستدعي تحديد اختيارات طبقية تستجيب لتصورات القيادة حول طبيعة الصراع الاجتماعي، طبيعة العدو الطبقي، خط التحالفات الواجب اتباده. وأمام هذا المنعطف انفرّج توجّهان رئيسيان داخل الكادر الرئيسي لحزب التجمع.

يذهب الاتجاه الأول إلى توسيع القاعدة الطبقية للحزب وتفيد الفكر التجمعي لاستجذاب أفراد من الطبقة الوسطى أو الفئات المتوسطة من المجتمع^(١٢). وتمتدّد تلك الدعوة على تصور مقاده تغير الخريطة الطبقية للمجتمع المصري، واتساع الفئات الاجتماعية للضاربة من السياسات الجارية، الأمر الذي سيجعل الوالد إلى التجمع والتأهل للتأثر بفكر اليسار من الشرائع البرجوازية الصغيرة أكثر من الوالد من الفلاحين والصالح. ويستدعي ذلك ضرورة تغيير التوجه الطبقي للحزب أي تحويله ليمرّ من مصالح الطبقات المتوسطة. كما يستدعي تغيير الخريطة الطبقية للمجتمع تبنى خط جديد من التحالفات يقوم على الاستفادة بما يبرز من تناقضات وصراعات داخل السلطة^(١٤). ويشير أصحاب هذا التصور إلى تغير توازنات القوى داخل السلطة منذ تولّاها مبارك، حيث حدث تغيير لصالح فئات البرجوازية ذات الارتباط الأقوى نسبيا بالسوق الوطني والأبعد نسبيا عن الأجنحة المضاربة والطبقية من البرجوازية^(١٥). ويُبرّز شديد تقول، أن هذا الاتجاه يستند إلى تغير الخريطة الطبقية للمجتمع، هذا إذا كانت قد تغيرت بالفعل بالكيفية التي ادّعاها، أي يمرّ مطالبته بتغيير مواز في التوجه الطبقي للحزب، أي توسيعه ليمرّ من مصالح الطبقات المتوسطة. ومن ثَمَّ تلك الخطوات يصل أيضا إلى ضرورة إيجاد أشكال من العلاقة مع تلك الأجنحة الوطنية التي أفرزها صوره مبارك.

في مواجهة هذا التصور برز تيار آخر غير كامل الانسجام. فتجده يتوزع بين القاهريين، يرى أولها أن هذا الاعتراف في التوجهات الطبقية للحزب ليس جديدا، فبالرغم من كل الادّعاءات فإن الحزب لا يمرّ عن الطبقة العاملة. وبذلك أصحاب هذا الرأي على تصورهم بوجود ممارسات عديدة منها إصدار الحزب لخطوبات تتجاهل إعدام هذه الطبقة العاملة على يد النظام الناصري، وإحجامه عن مساعدة إحدى للجلات العمالية التي واجهتها أزمات كادت توقف صدورها^(١٦) علاوة على ذلك فإن الحزب بممارساته وسياساته التي انتهجها منذ تأسيسه لا يمرّ حتى عن الأقسام المتقدمة من البرجوازية الصغيرة، حيث توجد داخل البرجوازية الصغيرة وفي الطبقات الشعبية الكادحة اتجاهات وتيارات ومنعطفات أكثر وعيا وتقدما من التجمع. ويشير أحد المنتهين لهذا الرأي إلى أن السبب وراء انزواء الحزب عن الطبقة العاملة هو انهماكه الدائم في البحث عن حلقاء له في صفوف الطبقات الأخرى، والمالكة على وجه

المحصر سواء كان داخل السلطة أو خارجها، وعمله المستمر على تطويع برنامج اليسار وشعاراته وأساليب عمله من أجل كسب رضا هؤلاء الخلفاء، الأمر الذي كان يؤدي في واقع الأمر إلى انصرافه عن مهامه التنضالية الأساسية تجاه طبقته وحزبه عن تطوير علاقاته وارتباطه بالطبقة العاملة والجماعات الشعبية^(١٧). ويسجل أحد قادة الحزب ظاهرة ملفقة في السياق ذاته، وهي أن قواعد الحزب تتبنى موقفا على يسار القيادة فيما يتعلق بالقاعدة الطبقية للحزب، وذلك برفضها ما تسمى القيادة لتسييده من توجهات إصلاحية تستهدف ترشيده إلى الأساليب^(١٨).

كما هو واضح، يرى الاتهام الأول داخل التيار الصمالي أن الحزب لم يحقق ارتباطا فعليا بالطبقة العاملة، وإنما الجذب بعيدا عنها بفعل ممارسات وممارسات تستهدف الانشقاق بشرائع من داخل الطبقات الحاكمة. كما يرى هذا الاتهام أن ما يورده من انحرافات ليس جديدا ولا مفاجئا بل ملازما لممارسات الحزب منذ نشأته. أما الاتهام الثاني داخل هذا التيار، وإن كان يتفق مع الأول في ضرورة ارتباط الحزب بالطبقة العاملة والفلاحين والمنتجين الصغار، إلا أنه يرى أن الحزب قد نجح في تحقيق ذلك فعليا، ومن ثم يصعب توصيف ممارساته باليمينية. ويستهدف هذا الاتهام تثبيت التوجه الصمالي للحزب في مواجهة من يدعون إلى توسيع القاعدة الاجتماعية بحيث يعبر الحزب عن الطبقة المتوسطة، فالاحتدام بالطبقة المتوسطة يناقض التوجه الطبقي الأساسي للتجمع، الأمر الذي يدفع الحزب إلى مأزق إذا ما احتدم صراع بين الطبقة العاملة وبين الشرائع الرأسمالية المتوسطة، حيث سيكون عليه أن يعلن انحيازا واضحا^(١٩). وتبني إحدى العضوات القياديات في الحزب نفس التصور، ولكن تفرقا من التوجهات الإيديولوجية لهذه الشرائع المتوسطة، فتلك الشرائع لا يمكن اعتبارها وصفا اجتماعيا لحزب التجمع، إذ أنها تتحمل وتسيطر في الإيديولوجية النينية الرجعية خطها الدائم بالخروج الخاص^(٢٠). على ذلك لم يكن رفض أصحاب هذا الاتهام لقوله وطنية الشرائع المتوسطة رفضا جذريا، بل لتعريفهم من الانحيازات الإيديولوجية الرجعية لتلك الشرائع وتصحيح المهمة المقروعة لحل الإشكالية هي المحور على المدخل الأيديولوجي لاستعواب الشرائع المتوسطة. ويعد هذا الاتهام ذاته في الطرح الذي المستعير الذي يجد أرضية واسعة بين أبناء هذه الطبقة. ويمكن للتجمع من استيعابها وتوفير مكان لها في قاعدته الاجتماعية. وفي النهاية يظل هذا الاتهام مرواحا بين وفتته في أن يظل حزب التجمع حزبا يساريا اشتراكيا علميا قاعدته الأساسية ليست الفئات الوسطى وبقا العمال وفقرا - الفلاحين وحلقاؤهم، وبين أملة في أن تلصق بالحزب بعض شرائع الفئات الوسطى لتصبح أكثر راديكالية^(٢١).

ومن تلابعات انتخابات ١٩٨٧ غصى إلى المناقشات التي دارت داخل اللجنة المركزية للحزب حول مشروع التقرير السياسي. وإن تبقى هنا طويلا ولذا سنسجل ملاحظة لبعض كواد الحزب تشير إلى أن التجمع قد قطع شوطا أبعد في التخلص من منهج التحليل الطبقي. وأهمية الملاحظة أنها تأتي من فاعلين حزينين حيث تقول: «لا يستند مشروع التقرير إلى تحليل طبقي دقيق يستخلص منه القضايا والمشكلات الملحة التي يمتحن علينا مواجهتها في السنوات القليلة القادمة وطبيعة التحالفات والمواقف التنضالية التي ستتطلب منها. ويعتد تلامي هذا النص أن يطلق المشروع من واقع التشكيلة الاجتماعية الرائجة في مصر كتشكيلة تابعة^(٢٢)».

تم تأتى انتخابات ١٩٩٠، لتصل بهذا الخط إلى أقصاه. فكانت الرغبة فى مسايرة المناخ الواقعى السائد، وكان الحرف من نفور جماهير الحزب بسبب لغة التحليل الطبقي، فكانت مطالبة بعض أعضاء الحزب القياديين، أثناء إعداده البرنامج الانتخابي للتجمع، بالتخلي عن استخدام لا منهج التحليل الطبقي فحسب، بل التخلي أيضا عن أية مفردات تشير إليه، مثل الامبريالية والبرجوازية والطفيلية. ويشير عبد الغفار شكر القيادي البارز بالتجمع (٢٢) إلى أن تلك التوجهات قد انعكست على صياغة البرنامج الانتخابي فجات للقدمة التحليلة موجزة إلى حد كبير مما حرم الحزب من عرض بعض الأفكار الهامة حول واقع المجتمع المصري ومشاكله الأساسية. كما ترتب على ذلك حجب ما يقول شكر - اعتقاد البرنامج للروشح حول طبيعة ملكية وسائل الإنتاج وهل يتم تنفيذ البرنامج الاقتصادي للحزب فى إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا أم فى إطار التحول الرأسمالى - ويرى عبد الغفار شكر أن سيادة هذا المزاج السياسى فى الحزب ، وتأثر لجنة الصياغة به، كان من نتيجته حلف قفرة كاملة من مقدمة البرنامج الانتخابي كانت تنترجى إلى قرى اجتماعية محددة لتشاركه التجمع فى تنفيذ البرنامج فى مواجهة قوى اجتماعية محددة .

تطبيق التحليل الطبقي - بموازاة السلطة

يتضح لنا مما سبق أن منهج التحليل الطبقي كان يتم التضحية به لصالح البحث عن حلقات. جاءت التضحية الأولى به من أجل التحالف مع شرائح من البرجوازية بإدعاء أنها وطنية أو منتجة أو معروفة ، ثم أطبع به ثانيا من أجل التفاهم مع بعض أجنحة الحكم. بالطبع لم يمر هذا دون حدوث صدامات بين الفصائل والتيارات السياسية داخل التجمع، لكن تلك الصدامات لم تقع الحزب من تحويل مساره تدريجيا باتجاه التفاهم مع النظام الحاكم. تقول تدريجيا لأن الصراع حول قضية الموقف من السلطة يرجع بتاريخه إلى سنوات مضت، وبالتحديد إلى بداية حكم مبارك. لكنه كان يشتعل حينما ويخفت حينما حتى تظهر بوضوح فى أعقاب انتخابات أبريل ١٩٨٧ البرلمانية.

اختلفت مواقف التيارات التى برزت فى أعقاب هزيمة التجمع فى انتخابات ١٩٨٧ وأشارت إلى وجود اختلافات ملحوظة بينها فى تحديد "الطبيعة الطبقي" للمجتمع والتراجع للتوجهات الطبقي للتجمع. وليس غريبا أن نجد أن اختلاف تلك التيارات امتد ليمر عن نفسه فى قضية "الموقف من السلطة"، فكلما التفتين نتائج لتصورات محددة حول البناء الطبقي والصراع الطبقي فى المجتمع المصري. فالتيار الذى رأى توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب بحيث يضم الفئات المتوسطة، يؤكد على وجود صراع ينشأ أخذه بالمسيان داخل السلطة والحزب الحاكم والبرجوازية خصوصا بعد اختفاء السادات ، فهناك خلاف حقيقي - حسبما يرى هذا التيار - وليس مصطنعا بين مصالح الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة التى لها مصالح تتناقض مع مصالح الرأسمالية الطفيلية (٢٣). وتستطيع الفئات الأخيرة، التى تهدد بمقيلها فى الحكم، والحزب الوطنى، والتى يمر منها "مبنى مبارك" أحيانا ، تستطيع أن تلعب دورا وطنيا بإسهامها فى الصراع ضد الرأسمالية الطفيلية، وضد التهمية للاستعمار الجديد، وضد إسرائيل ، إذا ما تعاملت بشروط القوى الشعبية عليها.

يطرح أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تبنى التجمع ، واليسار عموما ، لموقف من السلطة يأخذ في حسابه ما بداخل السلطة من تناقضات وصراعات، لكنه يطرئ في نفس الوقت من أن تؤدي الضغوط أو الصراع غير المحسوب ضد السلطة إلى "مواجهة احتمال بديل غير شعبي ، سلبي أو عسكري ، أكثر إختلالا في استغلال الجماهير". وها أن هذا الاتجاه يضع القوى السلفية كمدو رئيسي ، فإن موقفه من السلطة يراوح ما بين الدعوة إلى الضغط عليها لتحقيق مكسب جماهيري وتجهيز القوى الأكثر شراسة فيها ، وبين مساندة أي إلتهازمات جماهيرية تقوم بها السلطة حتى ولو كانت محدودة^(٢٤) . أما الأساليب الناجمة للتأثير في الصراعات الدائرة بين الشرائع الحاكمة فيمدها هذا الاتجاه

في :

١- ممارسة التضال والدعوة إلى التغيير ضمن حدود الصراع السلمي، إذ أن هناك ضرورة للبحث المتأنى من وسائل التطور الديمقراطي والسلمي من أجل تجنب "مخاطر القوضى والانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل، والمنايا والإرهاب"^(٢٥) . وبالتالي يصبح الحفاظ على الاستقرار إحدى المهمات الأساسية للمقاتلة على عاتق اليسار، فبدون حد أدنى من الاستقرار لا يوجد تغيير ولا فرصة للتنمية والبناء^(٢٦) . إن الدعوة للاستقرار تضع الحدود القصوى للوسائل المستخدمة في الصراع. حيث يصبح من الخطر على الاستقرار استخدام أساليب مغامرة مثل التطاهر والإضراب والاعتصام^(٢٧) تلك الأساليب الصراعية غير المستوية ، التي تستند على مبدأ "على وعلى أعدائى" تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي ويكون نتيجةها صعود المخصم الرئيسي الذي هو الجماعات السلفية^(٢٨) .

٢- العمل من داخل جهاز الدولة ، وضرورة "التخلص من النظرة التقليدية لهذا الجهاز كجسم يجب مصارحته فحسب ، إلى مجال يمكن العمل من داخله وتحويله"^(٢٩) .

٣- توسيع الطابع الحزبي والاعتناء بتقديم أساليب جديدة للتضال الديمقراطي يتطور من خلالها نموذج آخر "يتمس بالأمانة في مواجهة الفساد". وعلى الحزب أن يوجه جهوده "لتكوين اللجان الشعبية ، والجمعيات، وتقديم الخدمات وإقامة المشاريع الإنتاجية والإعلامية، والشركات والبنوك"^(٣٠) .

وإذا كنا نجد اتصالا في أطروحات هذا الاتجاه بين ميله للتعبير عن الشرائع المتوسطة ودعوته للتحالف مع شرائع معينة داخل السلطة، وأيضا دعوته لتنهضة الصراع ضد السلطة خوفا من صعود التيار السلفي، فإننا نجد تراسلا بين أطروحات الاتجاه المضاد، الذي رأينا مصر على تعميم القاعدة الاجتماعية للمجتمع بالطبقة العاملة وقرارا للنتيجة، وبين تصوره للسلطة . حيث يرى ذلك الاتجاه الثاني أن السلطة "تختلف أجهزتها وعلى رأسها الحزب الوطني الديمقراطي، ثقل مصالح الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الطفيلية التي يتحقق من خلالها ربط الاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالي العالمي والتحالف مع الرأسمالية الأجنبية في السيطرة على الاقتصاد والصناعة والتجارة"^(٣١) . يؤكد أصحاب هذا التيار على ضرورة توجيه التضال الأساسي ضد السلطة السياسية للرأسمالية الانتهازية والطفيلية، وضد جهاز الحكم القائم باعتباره التجسيد الحى لتلك الطبقات^(٣٢) . ويعتد النمو الرئيسي من ثم في

الحزب الوطني وحكومته بما فيها رئيس الجمهورية^(٣٣). ووجود تناقضات داخل سلطة الحكم أمر يضعه هذا التيار في مرتبة متأخرة من اهتمامه لكونه عنصرا غير فعال في التغيير^(٣٤). ويرفض بالتالي أي تعاون مع السلطات أو مناقشتها حل مشاكل الجماهير عن طريق إقامة علاقة معها.

إن هذا التطور لموقفين من السلطة داخل حزب التجمع لم يكن وليد هزيمة الحزب في الانتخابات ، فبعلاوة تعود إلى بداية الثمانينيات حين بدأت تيارات داخل الحزب تمهد تقييما لطبيعة نظام الحكم بعد اغتيال السادات وتولى مبارك رئاسة الجمهورية. ولقد ظهر تأثير تلك التيارات واضحا في مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر العام الثاني عام ١٩٨٥ ، حيث يلمح المشروع إلى وجود أجنحة متعددة داخل السلطة، لم يكن من الصعب العثور على جناح وطني فيها ليقول : "لا يستطيع حيننا أن يتجاهل واقع ينشئ حكومات الحزب الوطني سياسات ذات طبيعة مزدوجة تحاول من خلالها أن تقرب بعض التغييرات الجزئية"^(٣٥). ولا ينسى معد المشروع أن يشيد بالقرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة في مطلع عام ١٩٨٥ بفرض التخلي على أزمة العملات الأجنبية. ويرجع إخفاق تلك القرارات إلى "الدور الفعال الذي لم تول تلعبه العناصر الطبقية في إطار التحالف الحاكم وفي الحزب الوطني" (١٠) كما يرجع أيضا إلى اختراق الطيفيين لجهاز الدولة وارتباط العديد من القيادات الإدارية بهم^(٣٦). إن هذه العبارة تلخص جوهر رؤية صاحب المشروع لطبيعة السلطة وجهاز الدولة، فالسلطة متعددة الأجنحة وهناك التحالف مع قسمها الوطني، وجهاز الدولة مازالت تحكمه التوجهات الوطنية، وإن كان قد تم اختراقه من قبل بعض الطيفيين.

وعلمنا نجد هذا التعبير المبكر عن تيار داعي للتحالف مع شرائح من السلطة، نجد أيضا تعبيراً عن التيار المضاد في تمهيدات الجناح الأكثر راديكالية على مشروع التقرير السياسي، إذ طالب عناصر ذلك الجناح في مناقشتهم للتقرير بالتأكيد "على استمرار التسمية والطبقية والفساد بعد اغتيال السادات بوصفها تمثل سياسة طبقة من الطيفيين لا سياسة فرد". كما انتقدوا الانتخابات إلى الصراع داخل السلطة أكثر من الالتفات إلى قضايا الجماهير وتنظيمها دفاعاً عن مطالبها^(٣٧).

أليس غريباً أن تتواجد كل تلك الاختلافات ، حول التوجهات الطبقية للحزب ، وحول طبيعة السلطة وموقف الحزب منها، دون أن تتسبب في انهيار التجمع وتفكك بنيانه الداخلي؟ لقد راهن كثيرون على هذا، لكن استمرار الحزب حتى الآن قد كذب ذلك التوقع ، فالتجمع لازال قائما ، والفصائل المكونة له لم تغادر إلى أحزاب أخرى. إن التجمع لم يتفكك رغم الصراعات العاتقة فيه، لكنه أيضا لم يخرج من هذه الصراعات دون خسائر . ولعل أهم الخسائر هي ما لحقت بصيغته كتجميع لقوى سياسية متعددة.

خصام الانقسام : تآكل صيغة التجمع

يأتي الحديث عن صيغة التجمع في البرنامج السياسي العام للحزب بشكل يرحى بأنها الصيغة المثلى لتماسك قوى اليسار . فالبرنامج يحدد الفصائل السياسية المكونة له في : الناصريون - الماركسيون - التيار الديني المستعير -

التيار الوجودي - التيار الديمقراطي. معتبرا إياها التعبير السياسي عن الطبقات الشعبية والتجسيد المعاصر للتيار الوطني الأصولي (٣٨). ويشير البرنامج إلى أن ما يجمع هذه الفصائل في تكوينها المعاصر هو اتفاقها حول التقييم الإيجابي لقوة ٢٢ يوليو وقائدها التاريخي جمال عبد الناصر. وضرورة حماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والروحانية وتطويرها. كما يجمعها اتفاقها حول العداء الأصل للامتعمار والامبريالية والصهيونية، ونضالها المشترك من أجل الدفاع عن الاستقلال الوطني، واحترام الحقوق والحريات الديمقراطية، واحترام الأديان السماوية، وبناء المجتمع الاشتراكي الخالي من الاستغلال، والإيمان بضرورة مصر والتضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ومن أجل مساندة الثورة الفلسطينية.

ونظرة سريعة على نقاط الاتفاق يمكننا توقع خروج بعض قوى اليسار المصري من هذا التحالف الجبهوي المتخذ شكل حزب. ففي ذلك الحين تواجدت تنظيمات شيوعية حاولت بأطروحاتها وممارساتها السياسية الخروج من أسر النموذج الناصري وقلعت نفقا راديكاليا له. ومن الطبعي ألا نجد اتفاقا مع النقاط السالف إيرادها في البرنامج السياسي العام للتيار النازح إلى إعادة الترويج الناصري. في الوقت ذاته لم يكن قانون الأحزاب يسمح بتشكيل أحزاب سياسية تقوم على فكرة الصراع الطبقي، فطلت التنظيمات المشار إليها بعيدة عن ساحة العمل السياسي الشرعي، واستمرت في ممارسة نشاطها بدرجة أكبر من الراديكالية وإن لم تحاول قطع صلاتها بالتيار قطعاً نهائياً. واقع الأمر أن رفض القوى الشيوعية الراديكالية للمشاركة في بناء التجمع جاء مريحا لتشكيله الذي بدأ به، لفصلاته تعيش حالة عملية من الانسجام السياسي في ظل الشعارات الناصرية. ومن هنا كان البرنامج السياسي العام متطائلا في تصوره للعلاقات التي سوف تنشأ بين فصائل الحزب بقوله إن صيغة التجمع قد تضمنت على أسس وقواعد منها: (٣٩).

- أن هذا التجمع السياسي لا يمكن أن يستمر مالم يستند إلى قدر من الوحدة الفكرية لا تنفي أصول التعاضد بين القوى المكونة له ولا تنفي التنوع داخل التجمع.

- أن هذه الوحدة الفكرية المتنامية قابلة - كما أثبت الواقع ونتائج الممارسة - للتطور عمقا وشمولا.

- بهذا التضييق في صيغة التجمع قدم الحزب حارولا سليمة لمشكلات فكرية وتنظيمية ثار حولها كثير من الجدل.

أثبتت الأحداث فيما بعد أن الحديث عن صيغة التجمع بهذا الشكل المتفائل قد جاء متسرعا بعض الشيء. يؤكد ذلك تجدد المناقشات دوريا، وبالذات في أعقاب الكوارث التي طم بالحزب، حول صحة تلك الصيغة. حيث يبدأ كل فصل في تحميل مسئولية الكارثة للفصائل الأخرى معتبرا إياها متحرفة عن الاتفاق. وفي العادة يتم حسم الخلاف بإعادة ترتيب توازنات القوى داخل الحزب، وإقرار سيطرة الفصيل الأقوى والأكثر تنظيما والذي يسيطر على الراية الأكثر حساسية في دوائر العمل الناضج.

إن اهتمامنا بدراسة التحولات التي طرأت على التكوين السياسي الداخلي للحزب يعود بالأساس إلى ارتباط تلك

التحولات بالموقف الذى تبنته القوى المختلفة من النظام السياسى بعد السادات، وإن كنا لا نغفل أهمية عنصر الصراعات الداخلية على المواقع الحزبية بل وحتى عنصر تصفية حسابات قديمة. ولما كانت الصراعات الداخلية والتنافس على المواقع الحزبية عنصرا ثابتا فى كل الأحزاب، فإننا سنضرب صفحا عنه لنركز اهتمامنا على انعكاس العلاقات السياسية، خاصة فيما يتعلق بقضية السلطة والصراع الاجتماعى، على المكونات الداخلية لحزب التجمع.

مزيد من التقارب مع السلطة - مزيد من خلخلة الحزب:

فى عرضه للنقاشات التى دارت فى أول اجتماع للأمانة العامة فى أعقاب انتخابات ١٩٨٧ مباشرة ، استعرض د. فؤاد مرسى الأساليب التى استقر عليها أعضاء الأمانة فيما يتعلق بالأزمة السياسية والجمهورية والتنظيمية والإعلامية التى يعاينها الحزب. وكان أول تلك الأساليب "تآكل صيغ التجمع". وكان هذا هو التعبير الذى استخذه الانهيار المعادى لسيطرة الماركسيين على الحزب ، ويعنى وجود : "مؤامرة شيوعية للاستيلاء على التجمع" و"سيطرة وهيمنة لتيار معين" (٤٠).

وإذا كان د. فؤاد مرسى قد حرص على نقل هذا التصور باعتباره "كلاما فاسدا" حيث لا مجال للاستيلاء أو السيطرة، مرجعا ما أساء بتآكل الصيغة إلى عوامل موضوعية كالتصاحب العضوية وتراجعها وتنامى الانهيار الماركسى خضوعا لمزاج الجماهير وسخطها المتنامى، إلا أن د. مرسى لم ينف وجود مشكلة الهيمنة دون أن يقصص قماما عن عمقها. فأشار إلى الأزمة ونفاها فى ذات اللحظة بقوله أن التجمع "ليس بنبلا وليس واجهة ولن يكون تمهيدا للحزب الشيوعى حتى لو أراد الشيوعيون" (٤١). فلكل من الحزبين ، حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى، ساحتهم السياسية والاجتماعية ، حيث لاؤل ساحة الاجتماعية الواسعة ، وللثانى ساحتهم الاجتماعية الأكثر تحديدا طبائيا.

لقد كان هذا إعلانا واضحا عن خلاف حقيقى وحاد داخل التجمع، دار بين الانهيار الماركسى والنهاه ثان لا يمكن اعتباره بسهولة فهمها لقيمة التيارات المكونة للحزب وإنما هو انهاء تكون من عدد من القيادات ذات الأصول الماركسية التى مارست العمل النضالى يوما داخل أحزاب شيوعية قبل يوليو ١٩٥٢ ثم تجمعت تحت راية العداء لسيطرة الماركسيين على التجمع وثلاثى الحدود بين التجمع والحزب الشيوعى المصرى. ولقد اعتبر هذا التيار أن أزمة الحزب مرجعها إلى التطرف اليسارى، وإلى الجنوح إلى اللفظ القوي المائج عن الفعل والعمل وسط الجماهير (٤٢).

بتحمل التفصيل الماركسى، حسب تصور أصحاب التيار السالف، المشغولة من الجنوح اليسارى الذى أدى إلى ازدهار حادة داخل التجمع قمت معالجتها بأساليب ترقيقية. وتعدد الإزدواجية، كما عبر يبروش أحد القادة المرموقين بالحزب، إلى محاولة قوى يسارية مختلفة أن تنفع بأعضائها إلى داخل التجمع. واستخدم بعضها التجمع كغطاء على نشاطها السرى، وسعت إلى السيطرة على مواقع أساسية فيه وتجهيد العناصر من داخله، فنقلت أمراض اليسار التقليدي إلى التجمع وأقعدته حركته السريعة الواسعة وصعدت عنه العضوية المجددة (٤٣).

بهذا الوضوح فى التعبير يطرح التيار المعادى لهيمنة الماركسيين تصوره حول أزمة الحزب. ومن ثم يجد الحل فى

إبراز فكرة جديدة تزجح الإيديولوجية الماركسية عن موقع الهمنة أسماها "الإيديولوجية التجميعية" التي تلرب داخلها التيارات الفكرية المكونة للتجمع، وتحتوي الكتلة الأساسية المستهدفة فكرا وأسلوبا وتنظيما. وتصبح مشكلة التيارات للمشاركة في تأسيس الحزب هي في قدر التلازم الذي تستطيع للتوافق بين أصولها الفكرية والفكرية التجميعية(٤٤).

تصلى التفصيل للماركسي داخل الحزب لهذا الهجوم، معتبرا أن تحميل أزمة التجمع للتيار اليسارى هو ادعاء فظ. وأن هذا الادعاء يحمل في داخله عداء للشوعية غير مختلف في ذلك عن موقف السلطة أو القوى الرجعية، أو هو على الأقل استجابة وتريده لما تدعيه وسائل الإعلام الحكومية والرجعية على التجمع(٤٥). ويدورهم نقل الماركسيون إصبع الاتهام كي يوجهوه إلى الجناح اليميني في قيادة الحزب، حيث لا يدور الصراع في رأيهم بين التيارات في القيادة، بل بين التيارات وهي في القيادة ويون التيارات يسارى تتحاز إليه معظم قواعد الحزب وخاصة الأجيال الشاب التي ترفض المواقف التوفيقية والاعتدال واليمينية وعدم اتساق مواقف الحزب(٤٦).

يؤدخال قواعد الحزب، كأحد أركان الصورة العامة للوضع الداخلي، قدم للماركسيون قراءة مفارقة لأزمة الحزب وأسبابها وكيفيات الخروج منها. حيث استبعد المتحدثون باسم هذا التفصيل أن تكون صيغة الحزب هي جوهر المشكلة، بل على العكس، وأزا أن ما أسماه البعض تآكل صيغة التجمع إما هو قهله لها على أساس اجتماعى واديكالى. ففى مقابل خروج بعض القيادات مثل يحيى الجمل، الوزير السابق، انضم للحزب قادة إضراب عمال السككا الحديد. وهما مؤشر لعملية قهله في الأساس الاجتماعى واتساع في الصيغة التي قهله من الحزب اشتراكيا بحق(٤٧). وعلى ذلك، لا تكون أزمة التجمع في يساريته، بل في عدم استكمالها لعملية التجزير تلك، أى في عدم قدرته على بناء حزب جماهيرى يعبر عن طموحات الجماهير وينظم طاقات القوى اليسارية(٤٨).

ليس الحل، إذن، في العقور على "إيديولوجية تجميعية"، فمن شأن مثل تلك الإيديولوجية أن تزجح بقية الإيديولوجيات وتقتضى على تآزيمها(٤٩)، كما أنها لابد وأن تمكس تفهيرا عميقا في البنية الطبقية للحزب، إذ تنقل مركز الثقل فيه للئات صفار الملاك وتلقن أيديولوجيتهم الإصلاحية(٥٠). وفى مقابل الوحدة الإيديولوجية يطرح التيار الماركسي وحدة في مجال العمل والتنسيق السياسى والعمل الجماهيرى بين كل فصائل اليسار مع احترام اللاتية المستقلة لكل فصيل(٥١). أى وحدة سياسية لا وحدة إيديولوجية.

لقد انكمست أزمة الحزب على العلاقة بين فصائله كما هو واضح. وكان ذلك مناسبة للكشف عن توجهات طبقية وسياسية متنازعة، بعضها ينمو مرشحا لأن يصبح الخط السياسى للحزب في المرحلة المقبلة.

التجمع ومصالح الدولة، من الإصلاحية المقاتلة إلى الإصلاحية المتفاهمة

في القسم الأول من هذه الدراسة مرشنا مفهوم الدولة. وأسسنا عليه فهما محددا للعمل السياسى. وفى هذا الصدد أشرنا إلى أن الدولة هي دائما هدف العمل السياسى، سواء كان هذا العمل سطوياً ويستهدف تثبيت الدولة

والتكوين الاجتماعي التكاملي، أو إصلاحيا يستهدف ترشيد الدولة ودعم التكوين الاجتماعي، أو جلوبيا بمعنى إلى تغيير الدولة وأساسها الاجتماعي.

ليس من شك في أن التجمع ليس حزبا سلطويا، ويعتمد كثيرا عن الحقيقة إذا اعتبرناه حزبا جلوبيا. حقيقة الأمر أنه حزب إصلاحى بامتياز. لكن الإصلاحية نفسها ضروب واتجاهات، فهناك الإصلاحية المستندة إلى قوى وفئات اجتماعية واسعة والتي شالها ما تستعين بجماعيتها للضغط على النظام وإحداث بعض التغييرات الجزئية في الشروط الاقتصادية - الاجتماعية والشروط السياسية لصالح قرواها الاجتماعية. وهناك من ناحية ثانية الإصلاحية المتفانمة التي تعتقد في إمكانية الضغط على نظام الحكم دون احتياج للجماعية، إذ تلجأ للتفاهم مع أجنة معينة في النظام كي يجرها بالمخاطر التي يمكن أن تتهددها إذا هي استمرت في تجاهل التدرى المتنامي في الواقع الاقتصادي - الاجتماعي. وهناك من جهة ثالثة، ليس مجال الاستفاضة فيها، هنا، الإصلاحية الثورية كسلوك تكتيكي الفرض منه تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإحداث تغيير كينى واديكالى في الكيان الاجتماعي ونظامه السياسى.

على أية مستوى من مستويات العمل السياسى الإصلاحى يقف حزب التجمع ؟ هنا أيضا تبدو المعارك الانتخابية مناسبات جيدة لاختبار توجهات الحزب في ممارساته الفعلية.

يوضح أهداف التجمع كما عبر عنها في برامجه الانتخابية خلال العقد الأخير في إطار مقارن، سبين لنا يوضح أن هؤلاء ملحوظا قد حدث. ففي برنامج ١٩٨٤ الانتخابى يقرر الحزب "أن البلاد بحاجة إلى تغيير شامل يخرجها من أزمتها ، فالقنات الطفيلية تتألف عن سلطاتها و ثرواتها المحرام ولا تريد أى تغيير يصفى نفوذها أو يهدد مصالحها.. ومن واجبا جميعا أن تتصدى لذلك، وأن تخوض الانتخابات بهدف التغيير الشامل". وفى برنامج ١٩٨٧ الانتخابى تخفت لهجة التغيير الشامل لتحل محلها المهمات الإصلاحية لإقناذ الوطن. أما في برنامج ١٩٩٠ فتصبح المهمة الرئيسية "هى إعادة الاستقرار إلى البلاد" حيث يجرى بالبرنامج: "إننا مقتنعون بأن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة للاختناقات الحادة القائمة في السياسة والاقتصاد والمجتمع، برنامج يعيد الاستقرار إلى البلاد ويحسبها من النظر إلى المستقبل".

لعل الانتقال ملحوظ من إصلاحية تدعو للتغيير إلى أخرى تدعو للاستقرار. والسمة الأكثر وضوحا للإصلاحية الفاعلية للاستقرار هي أنها لا تهتم كثيرا بالجماعية كطرف في المعادلة السياسية، وإذا نتجه مباشرة للنظام مع نظام الحكم أو أحد أجنسته. هذه هي الواقعية السياسية كما يشير د. حسنين توفيق في تحليله للبرامج الانتخابية التي طرحت في انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠. حيث يلاحظ أن هناك اختلافات بين البرنامج السياسى العام للحزب والبرنامج الانتخابى له، ومن بين نواحي ذلك الاختلاف أن البرنامج الانتخابى قد اتسم على حد قول د. توفيق "بموجة كبيرة من الواقعية فيما يتعلق بتوصيف المشكلات الراهنة واقتراح الحلول لها" وأن حدة التبرة الهجومية قد خفت "مراة

على من اعتادت وثائق الحزب وبياناته وصحيته أن تصفهم بالقوى الطليعية والرجعية والإمبريالية ، أو على السياسات الحكومية في المجالات المختلفة^(٥٢) . ويجهد د. تولويق في التفسير ليصل إلى أن ذلك توجهه الواقعي للحزب في برنامجه الانتخابي قد جاء نتيجة لقراءة الحزب وفهمه للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر منذ منتصف الثمانينيات، وربما كان المقصود أن تلك التحويلات كانت إيجابية بدرجة جعلت التجمع يتخلى عن خطابه التقليدي القديم ويخفف من حدة مواجهته لنظام الحكم.

التقايدي التجمعي الذي شاركه في صياغة ذلك البرنامج إلى الشروط التي أحاطت بعملية الصياغة؛ كشفت مناقشات الأمانة أثناء المناقشة الأولية للبرنامج الانتخابي عن مزاج سياسي يختلف كثيرا عن ذلك الذي كان سائدا معلا أثناء الإعداد لبرنامج ١٩٧٩ أو برنامج ١٩٨٤ . ولعل هذا المزاج السياسي الذي ساد المناقشات قبل انتخاب ١٩٩٠ يرجع إلى كشلنا في التفعيل مجلس الشعب في السنوات العشر الماضية ، وإلى الإحساس بضرورة علم النجاح هذه المرة أيضا ، والإحساس بضرورة التواجد في مجلس الشعب لذلك عزلة التجمع . وقد اتضح هذا المزاج السياسي من خلال إجماع أعضاء الأمانة العامة وأغلبهم الساحة (...) على ضرورة أن يأتي البرنامج الانتخابي للحزب موجزا غالبا من الرطابة اليسارية^(٥٣) .

من الطبيعي أن تتصك التوجهات التي أشار إليها عبد الفقار شكر على الخطاب السياسي للتجمع فيزداد مرونة وواقعية وميلا للتفاهم والمخلول الوسط . لكن إعداد الخطاب الواقعي هذا يتطلب دخلا ماهرا في صياغته حتى لا يبدو متفرا أو مراءفاً . ويمكن القول أن الخطاب السياسي التجمعي الجديد قد أهد بهارة ، ولتأخذ مغالين على ذلك؛

١- حافظ الخطاب التجمعي على استخفاه لبعض المفردات بحيث يبدو للوهلة الأولى وكأنه لم ينادر موقعه القديم، لكنه كان يغطي بذلك المفردات إعادة ترتيبه للقضايا، منحها القضايا الاقتصادية الاجتماعية للجماهير إلى المرتبة الثانية من اهتماماته وميزها قضية الديمقراطية في مقدمة أولوياته.

٢- تحويل مضمون بعض المفاهيم ولوى عقها لتخدم توجهات التجمع الجديدة . ويتجلى ذلك في الاستخدام المفرط لتعبير "المجتمع المدني" في أدبيات التجمع خلال السنوات القليلة الماضية . لقد تم تحويل المفهوم ليلقى الخطاب شامريا في منطقة الصراع القديمة بينما هو ينقل الصراع في الحقيقة إلى منطقة مختلفة تماما . إن مفهوم المجتمع المدني يشير بطبيعته إلى تقهض حتى يكتمل مزدوج تناقض هو: المجتمع المدني / المجتمع السياسي (الدولة) .

شبر أن صانع الخطاب التجمعي أجرى تحويلا جديرا للمفهوم بتركيبه من متناقضين هما: المجتمع المدني / الإزهايم ، وذلك لم يعد تقهض للمجتمع المدني هو الدولة وإنما جماعات الإسلام السياسي.

على أية حال ، يبدو أن التجمع قد بدأ يحقق نجاحا منذ أن غادر سؤال الدولة إلى مسألة الديمقراطية وتداول السلطة وإعادة الإزهايم . لكن من حقا أن نطرح سؤالاً آخرأ . هل كان نجاح خمسة مرشحين للحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بأكورة إنتاج هذه الواقعية الجديدة؟ البعض يجيب بنعم لكن الإجابة بلا لها أيضا وجاحتها ، فكون

اثنان من هؤلاء المرشحين يعتمدان على نفوذهم العائلي (خالد محي الدين - لطفي واكد). وواحد يعتمد على نفوذه القبلية (مختار جمعة)، واثنان على تاريخهما التضالي العمالي (الهدى فرغلي - محمد عبد العزيز شعيان)، يجعلنا أقرب إلي الاعتقاد بأن الخطاب الرافضي كان رسالة حسن نية لروح بها التجميع للنظام ، أما نجاح المرشحين فظل مرهونا بالمحددات الطبقية التي حاول التجميع التوصل منها.

ويهدد .

حاولت بإيجاز شديد أن أحرض ماهر أكثر أهمية في تعلقه بموقفه التجميع من الانقسام الطبقي في المجتمع المصري، وبالتالي موقفه من الدولة التي تعلى البناء الطبقي وتعهد إلتعاجه . وإذا كان عرضي للموضوع قد انتهى، فإن خلاصتي بالموضوع ذاته لم تنته فهناك الكثير من جوانبه لم تبسط عليه الأضواء . وبدون ذلك تظل الدراسة بحاجة لأن تلحق بدراسات أخرى أكثر تفصيلا . وهنا ما أحاوله في بحث آخر.

يبقى أن أذكر شيئا، ولو موجزا، عن الظروف التي أحاطت بعملية إعداد هذه الدراسة. لقد اعتمدت على عمليين، الأول منهما بحث شاركت فيه نخبة من الزملاء والأساتذة أثناء عملي بـ مركز البحوث العربية عام ١٩٨٧، وكان حول دروس الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧، والثاني أحاول لستكماله الآن بـفردى، باعتباري الدرج في فئة الباحث الحر أو المستقل منذ أن تركت العمل بـ مركز البحوث العربية. وبطبيعة الحال فإن الصعوبات التي واجهتني في كل من الدراستين تختلف عن الأخرى. فللمعمل في مركز بحوث خاص همومه ومشكلاته، وللمعمل الباحث متفردا نوع آخر من الهموم والمشكلات.

وماواجهته من صعاب أثناء إعداد الدراسة الأولى لم يكن من نصيبى وحسب، بل تحصله معي بصبر وذأب كل العاملين بـ مركز البحوث. وعلى ذلك فحدثني عن عموم الباحث الشاب في هذا الجانب هو حديث عن عموم مركز بحوث وطني مستقل يسمى لإعجاز دراسات علمية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بلده دون أن يتوفر له الحد الأدنى من الشروط اللازمة لذلك، فهو يعمل:

- معتمدا على موارد مالية محدودة للغاية.

- باحثا في المادة العلمية في خزائن تلك الدولة وحدها مقاتيحيها.

- مناقشا أفكاره واستنتاجاته في مجتمع تقف فيه الأجهزة المسئولة بالمرصاد لأي فكر حر خلاق.

فنادا إذا كان الباحث الفردي يحاول في عمله البحثي أن يقتنع طريقا لحرية علمية بالمجتمع والدولة؟ أهو أن الهموم تصبح مضاعفة.

المصادر

- ١- وردت في : نيكوس بولاتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، (ترجمة حائل فديم)، دار الثقافة للدراسة، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٢-٥٣.
- ٢- نيكوس بولاتزاس ، المصدر السابق، ص ٢٨٩.
- ٣- كيريل دراج ، القوي والطوي والصبر العربي ، الطريق ، كاتين الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، (ص ص ٣٦٤ - ٣٧٧) ، ص ٣٦٩.
- ٤- د. يوتان ليب ورفد الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، كتاب الهلال، القاهرة ، بدون تاريخ نشر، ص ٧١٠.
- ٥- التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (ت.و.و.) ، البرنامج السياسي العام ، المؤتمر العام للحزب ، ١١-١٠ أبريل ١٩٨٠ ص ٦٠-٦١.
- ٦- ت.و.و. الطريق لا تقالا مصر من : الفساد والطبقة والنتيجة وثائق وقراءات للمؤتمر العام الثاني التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ٢٧-٢٨ يناير ١٩٨٥ ، ص ٨٨.
- ٧- المصدر السابق ، ص ٣٦١.
- ٨- نفس المصدر.
- ٩- نفس المصدر ، ص ٣٦٢-٣٦٣.
- ١٠- نفس المصدر ص ٣٦٣.
- ١١- نفس المصدر ،
- ١٢- د. سمير فواش ، "صيف التجمع في نهاية الثمانينات"، دائرة الحريات، ج (٢٧) ، ص ٦٣.
- ١٣- المصدر السابق.
- ١٤- د. شريف حناة ، "مستقبل حزب التجمع بعد الانتخابات الأخيرة"، دائرة الحريات، ج (٢٤) ، ١٠ أغسطس ١٩٨٧، ص ١٣.
- ١٥- أحمد صادق سعد ، المصدر السابق، ص ٧٧، والمجلة المصروفة في مجلة (صوت العمال).
- ١٦- د. علاء إبراهيم شكر الله ، الانتخابات الأخيرة بين عزلة اليسار وصعود التيار السلفي"، دائرة الحريات، ج (٢٩) ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧، ص ٣٠-٣١.
- ١٧- محمد فرج ، "مصر استعراجه نهضة.. وبناء ديمقراطي فعالة"، دائرة الحريات، ج (٢٧) ، ٥ سبتمبر ١٩٨٦ ص ٢٣.
- ١٨- فريدة الشافعي ، "حول الانتخابات مجلس للشعب الأخيرة"، أبريل ١٩٨٧ ، الورقة الرابعة، ص ٢٣.
- ٢٠- في فريدة الشافعي ، "الصراع حول صيغة التجمع ، صراع بين لخط الإصلاح وخط الاشتراكي"، دائرة الحريات ، ج (٣٠) ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٦.
- ٢١- صوحى، اللجنة المركزية ، العدد المرقوم ٢٨-٢٩ يناير ١٩٩٠، ص ١٠.
- ٢٢- عبد الغفار شكر، حول الترشح في برنامجي التجمع والحزب الشيوعي ، اليسار، ج (١١) يناير ١٩٩١، ص ص ٢٩-٣٣.
- ٢٣- د. شريف حناة ، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سابق ذكره، ص ١٤.
- ٢٤- د. سمير فواش، صيف التجمع .. مصدر سابق ذكره، ص ١٥.
- ٢٥- د. شريف حناة، "ثلاث جبهة لفضية الديمقراطية السياسية"، دائرة الحريات، ج (٢٦) ، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٣٨.

- ٢٦- نفس المصدر.
- ٢٧- د. إبراهيم سعد الدين، "عمرة للاعتقاد والتفكير .. لا للتباعد وكسب الدعاية الكلابية"، دائرة الحريات، ج (٢٣)، ص ١٥.
- ٢٨- نفس المصدر.
- ٢٩- د. شريف حنا، آفاق جديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.
- ٣٠- نفس المصدر.
- ٣١- عبد الغفار شكر، "أزمة التجمع والحصار أزمة قيادية"، تناقضات صحيفة التجمع ومستقبلها، دائرة الحريات، ج (٢٥)، أغسطس ١٩٨١، ص ٢١.
- ٣٢- د. ريمت السعيد، ملاحظات نقدية .. مصدر سبق ذكره، ص ٨.
- ٣٣- حسين عبد الرازق، السلطة والتساقط والصلب الديمقراطي، دائرة الحريات، ج (٢٣)، ص ٢٧.
- ٣٤- نفس المصدر.
- ٣٥- ت. د. ت. د. الطريق لإكتفاء مصر ... مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- ٣٦- نفس المصدر ص ١٠١.
- ٣٧- نفس المصدر، ص ٢٤٢.
- ٣٨- ت. د. ت. د. البرنامج السياسي العام ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- ٣٩- نفس المصدر، ص ٦٩-٧٠.
- ٤٠- ملخص اجتماع الأمانة العامة، جلسة ١٥-١٦/٤/١٩٨٧.
- ٤١- المصدر نفسه.
- ٤٢- د. شريف حنا، مستقبل حزب التجمع .. مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- ٤٣- د. إسماعيل صبري عبد الله، "حول انتخابات مجلس الشعب الأخير"، الورقة الأولى، ص ٨.
- ٤٤- د. سمير لياح، صحيفة التجمع ... مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- ٤٥- فريدة النقاش، حول انتخابات ... مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- ٤٦- محمد فرج، نحو استراتيجية ... مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٤٧- فريدة النقاش، الصراع حول صحيفة .. مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٤٨- محمد فرج، نحو استراتيجية .. مصدر سبق ذكره.
- ٤٩- د. ريمت السعيد، ملاحظات نقدية ... مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- ٥٠- فريدة النقاش، الصراع حول صحيفة .. مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- ٥١- د. ريمت السعيد، ملاحظات نقدية ... مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٥٢- أنظر : وحيد عبد المجيد (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، دراسة وتحليل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ٦٣.
- ٥٣- عبد الغفار شكر، حول الترقى في برنامجي ... مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

تعقيب الدكتور وحيد عبد المجيد على ورقتي "حزب العمل" و "حزب التجمع"

في الحقيقة نحن أمام بحثين جيدين، بلّ قيهما جهد ومحاولة للتعرف على بعض جوانب الموضوعين المطروحين للبحث لكن ملاحظتي الأساسية على الباحثين تتعلق أساساً بالمنهج، وقضية المنهج قضية جوهرية بالنسبة لأي باحث شاب. وهي ليست قضية بالمعنى الضيق حتى لا أجعل الأمر أكثر صعوبة، وإنما بالمعنى الواسع أو بمعنى الإطار العام للبحث ومدى تلبيه لتطلعات الموضوع، أي أسلوب تناول هذا الموضوع وتصميم البحث . وبالتالي يكون سؤالى المحورى عادة في الأبحاث المتعلقة بالأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية هو : هل يساعد هذا البحث على فهم دور الحزب في الحياة السياسية، وهل يساعد على تفسير التغير الذى حدث فى هذا الدور؟ وقضية التفسير هي قضية جوهرية أيضا متعلقة بالسألة المنهجية لأنه بدون هذا التفسير تقل كثيراً أهمية أى بحث . وقرأتى للباحثين فى الواقع تؤدي إلى أن كليهما لا يساعد كثيراً على ذلك، لماذا؟ أولاً لأنهما لا يحددان بدقة موقع كل من الحزبين بالنسبة للنظام الحزبى وعلى الخريطة السياسية والتطور الذى يحدث فى هذا المواق من مرحلة إلى أخرى، بما فى ذلك قضية الوزن النسبى للحزبين فى الحياة السياسية. وثانياً هما لا يوضحان بشكل كافى التغير الذى طرأ على كل من الحزبين فى الحياة السياسية المصرية رغم أنه قد حدث تغير جوهري بالنسبة لكل من الحزبين. فلدينا حزب العمل الذى بدأ من موقع قريب من نظام الحكم ومن الحزب الحاكم وأسماه البحث هنا دور "المعارضة المستأنسة" وهو وصف مقبول إلى حدما، لكن هذا الدور تغير تدريجياً حتى وصل الآن إلى دور "المعارضة الجبلية" للنظام أو المعارضة الجبلية الوحيدة بين الأحزاب الشرعية فى مصر، وهذا تغير جوهري.

سنرى أن حزب التجمع أيضاً اجتاز تقيراً جوهرياً لكنه معاكس، بدأ بدور المعارضة الجبلية وتغير هذا الدور . حزب العمل تغير بشكل تدريجى ، لكن حزب التجمع تغير بسرعة شديدة فى العامين أو فى الثلاثة أعوام الماضية تمهيداً لينتقل من دور المعارضة الجبلية، ليس فقط إلى دور المهادنة ولكن إلى القيام بدور التابع لنظام الحكم فى معركته ضد الحركة الإسلامية تمهيداً . فتحت شعار مواجهة العنف تحول حزب التجمع من معارضة جبلية للنظام ليصبح إحدى أدوات هذا النظام فى المعركة ضد الحركة الإسلامية.

وكذلك فى المعركة من أجل التطوير الديمقراطي فى مصر، الباحثان لا يساعدان على فهم مغزى أبعاد هذا التحول فى دور الحزبين. بحث حزب العمل فى الواقع انشغل بسرد وصفى فى الغالب وأحياناً يفتقد الدقة . وفى سياق هذا

المرد شجاع ماهر جوهري في الموضوع. أما بحث حزب التجمع فقد انشغل بقضية إيديولوجية ضيقة تدخل في إطار الصراع التقليدي بين فرق اليسار الماركسي في مصر، وهي قضية الموقف الطبقي لحزب التجمع. وهي ليست قضية قليلة الأهمية، لكنها ليست كافية لفهم التطور والتحول الذي حدث في دور حزب التجمع في الحياة السياسية المصرية، بمعنى أن البحث حصر نفسه في منظور ضيق للغاية.

بالنسبة لبحث حزب العمل قلت إنه انشغل بسرد وصفي، عن نشأة الحزب وما واكب هذه النشأة، ولجلور التاريخية للحزب وإطاره الفكري وهيكله التنظيمي ومرقفه من عدد من القضايا العامة..... إلخ. وهذا أمر مقيد إذا كان الهدف هو إعداد ورقة تاريخية وتقرير عن حزب العمل وليس بحثاً عن دور الحزب في الحياة السياسية المصرية. فبسبب اتباع هذا الأسلوب نجد أن البحث لا يطرح أي سؤال بحثي، لا يطرح أي افتراض، لا يقدم مجادلات عميقة تمتح على التفكير والمناقشة، كما أن معظم مصادره من نوع المصادر الثانوية والتقديم منها مصادر أولية، رغم أن المصادر الأولية متوفرة كثيراً. والأهم من ذلك أن الباحثة تعتمد على هذه المصادر الثانوية دون مناقشة لما ورد بها من أحكام وتقييمات. حينما أقنع على مصدر ثانوي لا ينبغي أن أخذه باعتباره يمثل الحقيقة الكاملة، إنما لا بد أن أخضع ما وصل إليه بحث أو دراسة سابقة من استنتاجات للمناقشة وإعادة التفكير. مثال واحد لذلك واعتقد أنه مهم جداً، أنها تولفت من دراسة سابقة أن حزب العمل اختار أسلوب التحالف مع السلطة في البداية بهدف إثبات وجوده قبل الانتقال إلى مرحلة الصدام معها. وهنا يظهر الأثر السلبي للتصور المنهجي. فالبحثان في الحقيقة المفترض أنهما يعتمدان أساساً على مفهوم التفاعلات ومفهوم العملية السياسية، لكنه غائب في كليهما. ومن شأن هذين المفهومين أن يسلما الباحث إلى النظر إلى الظروف الموضوعية التي تؤثر على موقف أو سياسة أي حزب وتقرض التغير أو الثبات في هذا الموقف. في غياب ذلك يبدو التغير في دور حزب العمل كما لو كان مخططاً له بشكل تأسري من قيادة الحزب في لحظة إنشائه، أنه يبدأ بالمهادنة حتى تتوفر له الظروف لتغيير موقفه فيجعل ذلك.

والواقع أن النظر لحزب العمل في مرحلته الأولى وعلاقته بالسلطة واهتمامها علاقة تحالف، يتضمن مبالغة بدرجة ما لم يميز بين ما كانت هذه السلطة تتطلع إليه وبين ماحدث بالفعل. علاقة التحالف بحكم التعريف تجعل اتفاقاً سياسياً بين حزين وهو أعلى أشكال التنسيق بشكل عام، وهذا لم يحدث. لقد ارتضى حزب العمل أموراً تسمح له بأن يتجاوز القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب. لكن سرعان ما تغير هذا الوضع بعد أشهر قليلة فلم يعد هناك مفر من الصدام حول القضية الديمقراطية نتيجة ترؤير انتخابات عام ١٩٧٩ بعد ٧ أو ٨ أشهر فقط من نشأة حزب العمل، وحول القضية الوطنية نتيجة تراجع حزب العمل عن تأييده المشهور لكاتب ديفيد. وكما نذكر أن محمود أبو والمية - وهو كان مندوب الحزب الوطني في هذا الحزب- كان خروجه في صيف ١٩٧٩ بعد أقل من عام على نشأة حزب العمل، وهو ما مثل نقطة التحول الرئيسية في علاقة هذا الحزب بالنظام.

عموماً الأسلوب المتبع في هذا البحث لم يساعد على تأصيل دور حزب العمل في الحياة السياسية بشكل كافٍ،

والغا انتمس في تقديم تفاصيل كثيرة لا حاجة لها أحياناً ، فغضلاً عن غياب الارتباط بشكل وثيق بين أجزائه وحتى الجزء الأخير وهو الوثيق الصلة بدور الحزب في الحياة السياسية، الجزء الخاص بملاكمة الحزب بالقوى السياسية الأخرى، لم تناوله بشكل فريد أيضاً وبشكل مجزأ، نرى الملاكمة مع الرئاسة، مع الحزب الحاكم، مع أحزاب المعارضة، كل على حدة وليس في إطار التحليل الكلي لديناميات هذه العلاقة والعوامل المؤثرة عليها.

وبالنسبة لبحث حزب التجمع قلت أنه يتبنى منهجاً محدداً هو المنهج الطبقي، لكنه يستخدم هذا المنهج بشكل ضيق للغاية ، لا يساعد أيضاً على فهم متكامل وتفسير للتغير الذي حدث في دور حزب التجمع. والملاحظ أيضاً أن الباحث اختار من البداية أن يركز على جوية صغيرة جداً من الموضوع من خلال وضع عنوان فرعي وقصير العنوان الفرعي إلى عنوان رئيس، بل أصبح العنوان الفرعي هو كل البحث. وبالتالي رغم أن لديه أفكاراً مهمة فيما يتعلق بالتغير الذي حدث في دور حزب التجمع، إنفاً هذا المنظور الضيق جداً لم يساعده على تقديم تفسير متكامل أو تطوير للأفكار التي عرض لمعضها في الورقة وفي العرض . هو في البحث قدم وصفاً جيداً للتحول في الموقف الطبقي لحزب التجمع انطلاقاً من المنظور الذي اختاره لنفسه وهذا حقه. لكن، إذا كان من حقه أن يحدد المنظور كما يراه يشترط في ذلك أن يستعمل الهدف من البحث. واعتقادي أن هذا هو الذي لم يحدث، فالباحث لم التراجع الذي حدث في التزام الحزب بموقفه الطبقي الذي تنهت عند بدايته، لكنه لم ذلك في عرض إختلافات بين التيارات أو أكثر دون أن يقدم تفسيراً متكاملأ لما آل إليه دور الحزب في الحياة السياسية الآن، بل لم يقدم تفسيراً لماذا تغلبت رؤية معينة للموقف الطبقي للحزب على غيرها، بل ولماذا تغيرت الرؤية.

إن الباحث قد أغفل قضية بالغة الأهمية، وهي موقف قيادة حزب التجمع وموقف معظم القيادات الحزبية، وهو الموقف المعادي وبشكل هستيري للحركة الإسلامية في مصر، الحركة الإسلامية عموماً بما في ذلك قطاعاتها المعتدلة حتى القطاعات التي تتألف من مصالح الطبقات الفقيرة أكثر مما يندفع حزب التجمع نفسه. على سبيل المثال أصبح حزب العمل الآن ضمن توجيهه الإسلامي أكثر دفاعاً عن مصالح هذه الطبقات من حزب التجمع في الواقع. ومع ذلك فإن قيادة حزب التجمع ومعظم القيادات في الواقع تناصب حزب العمل العداء لتوجيهه الإسلامي، رغم أنه من المقترض أن يكون هناك التقاء - موضوع حول الموقف من القضية الاجتماعية في مصر . فالأولوية التي أعطتها قيادة الحزب للحركة ضد الحركة الإسلامية في الحقيقة تثقل قضية جبرية تساعد على تفسير جانب مهم من التغير الذي حدث في موقف الحزب. والباحث قد أشار بشكل حابر إلى عداء من اعتبرهم يخلون الانحياز اليميني في الحزب للحركة الإسلامية، والواقع أن هذا العداء أوسع كثيراً من الانحياز اليميني و لكنه لم يهتم بهذا الجانب اهتماماً كافياً، ولذلك لم يلاحظ مثلاً أن الانحياز المعادي للحركة الإسلامية يضم لها يسارياً أكبر مما أسند الانحياز اليميني. وأبرز رموز هذا الانحياز الذي أُرصد الآن هو الأمين العام الحالي للحزب الذي لا يتوقف عن ممارسة عدائه للحركة الإسلامية من موقع التبعية المباشرة للسلطة.

لذلك أقول أن البحث هنا يعانى من التقصور المنهجي، وهذا مرجعه طغيان التطور الطبقي عليه بشكل ضيق. وأحب أن أوضح هنا أن هذا لا يعنى قصور المنهج الطبقي نفسه. بالعكس، إذا المقصود عدم صلاحيته كمنهج وحيد فى هذا البحث بالذات، أيضاً هناك محدودية فى الجهد التحليلي والتفنى ، لكن الباحث أختار هذا من البداية وقال أن تدخله التقديسيكون محدوداً. ولكن قلة التدخل التقديسي ربما هى المسؤلة عن بعض الارتباك فى عرض مواقف تيارات الحزب تجاه الموقف الطبقي لحزب التجمع، وخاصة فى الحديث عن مسئولية الاتجاه الذى أسماه الباحث الاتجاه اليميني عن التراجع فى الموقف الطبقي للحزب. وفى الواقع أن هذا الاتجاه ضعيف وليست له قدرة على التأثير بشكل جوهري على مسار الحزب ولا على مواقفه من السلطة والحكم. والذي حدث أن التبادلات التى اعتبرها الباحث معبرة عن أحد الاتجاهين المواجهين للتيار اليميني فى الحزب هى التى قادت عملية قبول الحزب إلى دور التابع للسلطة الآن بسبب عدائها الهستيري للحركة الإسلامية وفى مقدمتها الأمين العام الحالي للحزب.

بسبب هذا التقصور أيضاً لم ينته الباحث إلى زيف شعار التحول للتركيز على "الديمقراطية" - فى الحقيقة - وهذه نقطة هامة - عندما أشار إلى دعوة تبادلات الحزب لتصفية الحركة الإسلامية كلها وليس فقط المتطرفين، فهم يرون ملهمة تعم بر مصر بحيث لا يبقى فيها أى شخص له علاقة بالحركة الإسلامية. ومن يتبنى موقفاً كهذا فى الحقيقة لا يمكن أن يكون ديمقراطياً على أى حال من الأحوال، ولا يصح اعتباره تحول إلى التركيز على المسألة الديمقراطية على حساب القضية الاجتماعية. هو فى الحقيقة قد غادر كلا من القضيةين وغادر كل القضايا الجوهرية الخاصة بمستقبل مصر لينتهي تماماً وينشغل بمركته الهستيرية ضد الحركة الإسلامية، وهى معركة يفتل خطراً جوهرياً على مستقبل هذا البلد لأنها فى الحقيقة تفتل دعوة إلى حرب أهلية.

عموماً الاستفراق فى التطور الطبقي أدى إلى عدم الاهتمام بتأثير الاتجاه الغالب فى الحزب من الحركة الإسلامية، وتأثير هذا على دوره فى الحياة السياسية ليصبح حزباً محافظاً على الأمر الواقع، لأنه يخشى أن يكون أى تغير فى صالح الحركة الإسلامية، ويقرب هذا التخوف من عامل بالغ الأهمية وهو الطابع القوي للحزب وعزله الشديدة عن المجتمع، لأن هذا الطابع أسهم بقرة فى تنامي مخاوف حزب التجمع المعزول فى مقارنته من الحركة الإسلامية المتغلغلة فى المجتمع.

الباحث لأفعل أيضاً أهمية العامل الدولى الخاص بتأثير التجارب الاشتراكية الماركسية وما أدى إليه من تأثير معنى هائل أفقد الكثير من قادة حزب التجمع بعض توازنهم . فلا يمكن تجاهل أن الإحباط الناتج من هذا الاهتمام مسئول بدرجة ما عن سعى قيادة الحزب للبحث عن دور جديد ، أى عن قضية جديدة تعرفها فى الواقع بأمل أن تدعم بها دور الحزب، فوجدت ضالتها فى قضية الإسلام السياسى. بسفت لها عن علو جديد بدلاً من الرأسمالية والإمبريالية فوجدت هذا العلو فى الحركات الإسلامية. دون أن ترى أنها بذلك تحكم على الحزب بالقضاء وتخرّب فى الحقيقة حركة اليسار فى مصر لسنوات طويلة قادمة، لأن اليسار المصرى بكل فصائله سيحاسب تاريخياً على المواقف

التي تتبناها قيادة حزب التجمع لأن حصلها عسيراً. وربما لن يغفر له الشعب المصري في مراحل قادمة الأخطاء التي ارتكبها اليوم. وهذا ما أدى إلى تقارب شديد داخل الحزب بين الذين اختلفوا حول الموقف الطبقي لحزب التجمع. الآن من أسسهم الباحث بالانجاء اليميني هم على اتفاق كامل مع القيادة الحالية للحزب التي تقتل انجاءها آخر وهو الانجاء الذي يشله الأمين العام، وأصبحوا في موقع واحد تقريباً تجاه السلطة مع خلافات بسيطة. وهذا ما يفسر عدم تفككه الحزب ، وهو ما لاحظته الباحث واعتبره أمراً غريباً . لكنه لا يبدو غريباً إذا أخذنا في الاعتبار أهمية تأثير الحركة الإسلامية على دور حزب التجمع في الحياة السياسية.

وأخيراً بعض الملاحظات السريعة ذات الطابع التفسيري . بالنسبة لبحث حزب العمل، لدى ملاحظة من بعض المبالغة في تقدير تراث مصر الفتاة على فكر حزب العمل، وتجاهل تأثير التراث الناصري على فكر هذا الحزب حتى هذه اللحظة. فرغم طغيان التوجه الإسلامي على حزب العمل الآن إلا إنه ليس توجهاً إغرائياً ولذا هو توجه إسلامي جديد، يرتبط فيه المكون الإسلامي بالمكون القومي الذي تعتبر الناصرية أصله. وفي إطار رؤية نقدية نجد أن حزب العمل يمثل تياراً إسلامياً قريباً من حركة النهضة في تونس، ومن الجبهة القومية الإسلامية في السودان، وليس توجهها إسلامياً بالمفهوم الإغرائي. وهناك بعض الارتباك في عرض الهيكل التنظيمي للحزب، يتغنى العودة فيه إلى لائحة الداخلية لتصبحه. حيث هناك خطأ منهجي بشأن المستويات التنظيمية ، وعادة أي حزب فيما يتعلق بهيكله التنظيمي لديه ثلاثة مستويات، مستوى قهادي، ومستوى قاعدي، ومستوى وسيط. وهناك أيضاً خطأ في المعلومات مطلوب أيضاً تصحيحه ، وهو بخصوص الحديث عن مكتب سياسي لحزب العمل، لحزب العمل ليس لديه مكتب سياسي ولكن لديه لجنة تنفيذية. واللائحة الداخلية للحزب بها مادة ١٦ توضح الجزء الخاص بأن الحزب ليس له مكتب سياسي. وفي أي حزب هناك نخبة رئيسية ونخب ثانوية، والنخبة الرئيسية تتمثل في أعضاء المستوى القهادي وهو اللجنة التنفيذية في حالة حزب العمل.

وبالنسبة لبحث حزب التجمع أرى أن من حق الباحث أن يتبنى أي نظرية للدولة أو يعتقد في صحتها، ولكن ليس من حقه أن يتعامل مع نظريات أخرى باستعلاء أو أن يصفها بأنها فارغة ، خاصة إذا كان لم يناقشها وإنما يمر عليها بشكل سريع فينتهي أن تحترم مختلف الانجاءات ولا مانع من أن تختلف وترفض ما تقوله ولكن عندما تناقشها لا نرفضه ثم نحس إلى حال سبيلنا. النقطة الثانية تتعلق بانتظام الحزبي الذي أقيم السادات فهو في الحقيقة لم يكن نظاماً حزبياً فريداً من نوعه كما وصف في البحث. هذا النظام يعرف في حقل النظم الحزبية المقارنة بالنظام التعددي التقليد، وهو معروف في عديد من دول العالم الثالث قبل مصر. وأخذت به بعض الدول العربية منذ الاستقلال، وأخذ هذا النظام في الانتشار منذ منتصف السبعينيات مع تفكك الأنظمة السلطوية التي قامت على حزب أو تنظيم واحد. وكانت مصر إحدى التجارب المبكرة في هذه المرحلة فقط. لكن كانت هناك في منتصف السبعينيات تجربة سابقة على مصر وهي تجربة السنغال والتي تمت بنفس الطريقة قبل تجربة السادات بنمطين.

الخلاصة

- الأستاذ / جمال مشهت:

أرى أن الأستاذ عصام قد فهم التجمع كثيرا . ولعلك تذكر أننا منذ سنوات كنا نهاجم حزب التجمع لأنه كان يزعم بحق الجماعات الإسلامية في الوجود ، وأنه يدافع عنهم أننا اعتقلهم والنهض عليهم وهكذا . أنت تتصور أن التجمع ثابت ، فقد قال الكلام الذي أشرت إليه سنة ١٩٧٦ ولم يكن هناك جماعات إسلامية ولا نظام دولي جديد ولا انهيار الاتحاد السوفيتي، ولما بدأ التجمع يغير مواقفه أصبح يتهم أنه أصبح مجرد أداة في يد الحكومة في مواجهة إرهاب الجماعات الإسلامية.

أما عن ورقة الزميلة نورا خصوصا في الموقف من الجماعات الإسلامية والإرهاب، فأنت تصحذين عن أن إبراهيم شكرى يقول، وفلان يقول، وهذا معناه أن حزب العمل ليس مع الإرهاب . وأنا حقيقة أدهش لذلك . حيث يوجد نسق فكري يتم تخطيطه لكي تقول إذا كان هذا الحزب إرهابيا أو هذه الدعوة إرهابية أو هذا الإرهاب . لكن أنت متصورة أنك لو سألتني، أنت مع الإرهاب ؟ سأقول لك "نعم أنا مع الإرهاب" ولازم تقوم الناس ويدخلها الجنة بالقوة! هذا غير منطقي تماما . الفارق الأساسي، هو أن الخطاب الذي يبتناه حزب العمل ليس خطابا سياسيا ولكنه خطاب ديني، فالخطاب السياسي يتضمن سراء أو كان شيوعيا أو ناصريا أو قوميا أن أؤمن أن ما أقوله صحيح ولكني في نفس الوقت أعطى للآخرين الحق في أن ينتقدوا خطاي واعتبار أن المنطلقات الأساسية في كلامي غير صحيحة وهكذا . إذا أن أقول أن ما أقوله صحيح وأن المختلف كافر فهذا ليست سياسة. هذا دين . وهذه هي المشكلة الحقيقية. ما يقوم به حزب العمل الآن مع الجماعات الإسلامية شكل من أشكال البهلوانية السياسية ولكنه ليس سياسة.

- د. عصام صيام:

على الرغم من أن ورقة الزميل عصام تركز على انتقال أو تغير الموقف الاجتماعي لحزب التجمع في إطار علاقته بالدولة، إلا أنه لم يقدم تفسيراً لهذا الانتقال إلا في جمل تفرافية. في تقديري أن هذا الانتقال كان وليد مجموعة من التفاعلات ذات طابع تراكمي منذ نشأة التجمع وحتى الآن . أولا علاقة التجمع بالحركة الشيوعية المصرية وباليسار المصري وبالحزب الشيوعي المصري قديما . وفكرة أن هناك جناحا وطنيا في السلطة وهي فكرة مطروحة من سنة ١٩٧٥ من قبل تشكيل التجمع . واعتقد أننا نسمع عن الثلاث فئات في البرجوازية المفردة والمتهاونة والوطنية . ووجود فصل أساسي داخل التجمع له علاقات قوية بالحزب الشيوعي المصري على الصعيد الفكري، من المؤكد أنه لعب دورا في هذا التحول . النقطة الثانية هي نقطة الديمقراطية الداخلية داخل حزب التجمع. فحزب التجمع

بالفعل يعتقد إلى آليات ديمقراطية حقيقية تسمح لتفاعل فكري يبرر بشكل حقيقي عن موقف التجمع الاجتماعي والسياسي، وغياض هذه الآلية يسمح في النهاية بتركيز القرار أو الموقف السياسي لحزب التجمع في أيدي نخبة محددة تلعب به كما تريد وفي أي اتجاه.

المسألة الثالثة هي صراع الأجيال داخل التجمع. وهذه مشكلة، من يقرر التجمع؟ هنا لا يختلف التجمع عن أي حزب موجود في الحركة السياسية في مصر. حيث يقرر التجمع كما يقرر باقي الأحزاب الحرس القديم الذي يقرر الحركة السياسية من الأربعينيات وحتى الآن يتلص بالمفاهيم، ونفس الأفكار، ونفس التقاليد، ونفس الدوجما السياسية، ونفس المحافظة بل ومزيد منها بالإضافة لكير السج. هذه الأشياء تتقلع بشكل أوتوماتيكي تجاه الاقتراب من الدولة والالتقاء إلى المحافظة على مصالحهم الاجتماعية التي أصبحت مستقرة. الحسابات في منصب الأمين العام أو ما إلى ذلك تخلق نوعا من المصالح الاجتماعية المستقرة التي تدفع من يستق من هذه المصالح إلى أن يصحح محافظا في موقفه الاجتماعي.

المسألة الرابعة هي صراع الفصائل داخل التجمع. وهو صراع يدفع بعض الفصائل في كثير من الأحيان أن تستقوى بالدولة أو بجهازها في مواجهة فصائل آخر لكي يحسم الأمور في صالحها. سبب آخر لذلك علاقة التجمع بالحركة السياسية العامة أو علاقة التجمع بالجمهور، فحينما يفقد التجمع - وهذه هي أزمة اليسار الحقيقية - جذورا حقيقية في الشارع السياسي، حينما يفقد شرعية جماهيرية حقيقية، يبحث عن شرعية أخرى ويجد في لحظة في وجود المعسكر الاشتراكي، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي كان لابد من شيء آخر يستقوى به. وهذا سبب متطلي في أن يتعرب التجمع حثيثا من الدولة. وأنا متفق مع القول أن موقفه غير المبرر وغير المفهوم من الحركة الإسلامية لعب دورا كبيرا في اضطرابه، وللأسف الشديد أن التجمع واليسار في مصر يضم نخبة مثقفة وتدعي أنها ترى المسائل بعين النقص والتحليل، إلا أنها ترى الحركة الإسلامية كلها كتكتلة واحدة لا تفرق بين مجموعة شبان حاملين سلاح وهبان آخرين أو حركة أخرى أو فصائل آخر يدعوا للحرار السياسي بصرف النظر حتى عن ما يدعيه البعض من أن هذا نوع من التغطية السياسية. علينا على الأقل أن نختبر موقف هذا الفصيل الذي يدعوا للحرار بموقف عملي في الشارع ولا نضع كل البيض في سلة واحدة.

- د. أحمد محمد عبد الله:

بحث حزب العمل، يميذاً عن المنهج والشكل أيضا، مختصر في قضايا مهمة. أعتقد أن قضية العلاقة بين حزب العمل والإخوان تحتاج إلى توسع حتى على المستوى المردى. وموقف الحزب من أزمة الخليج اعتقد أنه كان عمولا خطيرا في جماهير الحزب وفي موقفه. وتقلت شكلية؛ كون الحزب مكتبيا سياسيا في الانتخابات في مؤخره الأخير، وهذه تضاع للمعلومات فلم يكن لهم قبل ذلك مكتب سياسي. وأعتقد أنه مهم جدا دراسة التحولات الدينامية التي

حدثت في الحزب على مستوى نظري وعلى مستوى عملي. على المستوى النظري كان الحزب يركز في بداية الثمانينيات على أن يكون نهج الحزب والسياسة التي يطرحها غير متصادمة وغير متعارضة مع الشريعة الإسلامية. وبعد التحولات التي حدثت في المؤثر قبل الأخير طرح الحزب الإصلاح من منظور إسلامي شامل أو شيء من هذا القبيل، وهو بذلك يحاول أو يولد رؤية ليست فقط غير متصادمة مع الشريعة الإسلامية بل خارجة من هذه النصوص. وهذا تحول ينبغي دراسته وأخذ موقف في تحليله . وعلى مستوى عملي أعتقد أن الحزب تحول في سنة ١٩٨٩ من حزب مفتوح تماماً لأي فرد يكتب استمارة ويدخل فيه، إلى ترويج من أنواع الانتقاء بين الأعضاء بحيث يكون لديهم حد أدنى من الالتزام العقائدي أو الإيديولوجي بخط الحزب . هذا أيضاً تحول يحتاج إلى دراسة إذا كانت الحاجة سوف تكمل في نفس الخط كما قلتي. وأيضاً دور الجريدة، فإذا شبهنا حزب العمل بقطار فاعتقد أن القاطرة التي تقود الحزب، وهي الجريدة، كان لها دور كبير جداً خاصة في أزمة الخليج. النقطة الأخيرة بالنسبة لتأثير تحالف حزب العمل مع الإخوان، أي أنه حدثت تأثيرات على حزب العمل وتأثيرات على الإخوان . تحدثت الحاجة عن التأثيرات التي حدثت لحزب العمل ولم نتحدث عما حدث من تأثيرات على الإخوان.

التساؤل الهام في حزب التجمع : من خلال نظراتك كيف ترى مستقبل اليسار خارج التجمع أو داخل التجمع ، وهل تعتقد بإمكانية قيام تحالف بين الفصيل الراديكالي في اليسار سواء داخل التجمع أو خارجه والراديكالية الإسلامية؟

- د. وحيد عبد المجيد :

النقطة التي أشرت إليها بخصوص المكتب السياسي هي ليست مكتب سياسي وإنما توسيع لهيئة المكتب، أي هيئة قيادية في أي حزب يكون لديها ما يسمى بهيئة المكتب، وهي حلقة تضم الأمين العام والأمناء المساعدين وأمين التنظيم . وقد كانت موجودة في حزب العمل منذ نشأته . ومما حدث أن زيادة الهيئة التنفيذية إلى ٤٥ عضواً في المؤثر الأخير أدى إلى توسيع هيئة المكتب، ولكن هذا لا يعني إنشاء مكتب سياسي. لأن الهيئة القيادية في حزب العمل تسمى "اللجنة التنفيذية" وهي التي تقوم بمقام المكتب السياسي. وفي الأحزاب المصرية لا يوجد سوى الحزب الوطني والحزب الناصري اللذين لديهما ما يسمى بالمكتب السياسي ، وفي الأحزاب الهيئات القيادية لها أسماء مختلفة، الأمانة العامة والأمانة المركزية بحزب التجمع، والهيئة العليا في حزب الوفد....الخ.

- الأستاذة / سعاد عبد الصبح :

يتركز حديثي في تقنين ، النقطة الأولى هي تحفظ يتعلق بما ورد في ورقة الأستاذ عصام ، وهو أن حزب التجمع استطاع أن يتجاوز التناقض بين المجتمع المدني والدولة عن طريق نسب الإرهاب إلى المجتمع المدني . وأريد أن أقول له

أن المجتمع المدني ليس ضد الدولة أو أنها على طرفي نقيض ، فلا يوجد مجتمع مدني قوى بدون دولة قوية تحفظ مؤسساته وتستطيع أن تجعلها في إطار قانوني وتسير في الخط المشروع. أما حزب الإرحاب فلا يقصد به ضرب المجتمع المدني، وإنما يقصد به ضرب هوية الدولة عن طريق للمجتمع المدني لأنه هو الأسهل في الوصول لضرب هوية الدولة. والنقطة الثانية عن حزب التجمع ، فهو يسير لأن كما قال د. وحيد عبد المجيد في ركب السلطة إلى حد ما ، وأعتقد أنها اللعبة السياسية المشروعة، أي تحالفات معينة في أوقات معينة للوصول إلى برامج معينة . فأحد جوانب العملية السياسية والصراع السياسي هو أن تختلف مع السلطة مرة وحزب العمل مرة أخرى وهكذا ، وإنما هذا لا يلقى أنه يلقى الآن في مواجهة التيار الإسلامي.

-الأستاذ / أحمد عبد الرازق:

أنا متأكد أن هذا البحث أخرج لنا حزب العمل باعتباره معارضة راديكالية في مصر رغم أن النظام الخرس في مصر لا يسمح بحدود معارضة راديكالية أو حزب راديكالي. والدليل على ذلك أن البحث الذي قامت به الزميلة عن حزب العمل ودرسه السياسي لم يقل لنا عن النخبة البرلمانية للتحالف الإسلامي، لماذا كانت تراقب دائما على ميزانية الدولة ولم تعرض عليها أبدا في ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠

هذا يوضح أن كلا من التحالف والعمل والوطني يناقشون على تفصيل البرجوازية المصرية، التعميل السياسي للبرجوازية المصرية. وقد حاول د. وحيد عبد المجيد أن يخرج لنا حزب العمل باعتباره معارضة شعبية والشعب وراؤه. وليكن ذلك قاشيا مع زميل الصحافة ، أي أن تكون صحيفة الحزب ذات نزعة لها زمين في القضايا . فمن الممكن أن تكون مثل روزاليوسف وهي مجلة حكومية ضد الاحتكار وأشياء كثيرة، ولكن في القضايا الجمهورية لا نجد لحزب العمل - في القضايا التي نلجس الجماهير - موقفًا حقيقيا متحازا للجماهير. السيدة الباحثة أيضا لم تعطى لنا تفسيرًا لماذا تحالف الإخوان مع العمل، لكي يطبقوا الشريعة الإسلامية؟! إذا كان هذا هو الغرض فلماذا لم يتم التحالف مع الصالح وهو يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك الأحرار مصطفى كامل مراد يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولكن كلا من العمل والإخوان هناك أساسا اقتصادي اجتماعي يرتبطهما سوريا . في النهاية هم الرأسمالية الكبيرة المعترضة بشكل أو بآخر، وترى أنهم أولى بحكم مصر بدلا من المجرورة العسكرية أو البيروقراطية التي تحكم الآن. إذن هو تنافس على من يحكم مصر داخل أجنحة البرجوازية المصرية. أما الطبقات الشعبية فالتنظيم السياسي نفسه نظام لا يسمح بمعارضة حقيقية أو معارضة شعبية. وأنتم قلتم أنه نظام خرس مقيد وما إلى ذلك، هل يستطيع حزب العمل أن يمارس بشكل حقيقي؟ بإمكان السلطة أن تفتق جريدة "الشعب" كما فعلت مع "صوت العرب" ومع "مصر الفتاة" ونفس القصة، أي يمكن أن تقول أن الحزب غير نشاطه من حزب عمل اشتراكي إلى حزب عمل إسلامي. ويذهب الحزب إلى القضاء الإداري ويستغرق زمنا حتى تحمل المشكلة ولا تطرح مطالب الأحرار جريدة الشعب لعاد

حينئذ هذه المعارضة جزء من النظام وليست معارضة أو خلافة . فمحاولة أن يبدلوا الأدوار حسب ما يريدون ليست صحيحة.

أنا أجمعى وعند قيادة التجمع وتدخلت خلال ثلاث سنين لمواجهة التيار اليميني المتخالف داخل التجمع، ولما على الأستاذ عصام ملاحظة أساسية. فقد حسم الصراع في التجمع بين كتلتين، كتلة اعتبرها ماركسية أو شلة الأيمن العام، وكتلة ثانية من الماركسيين المرتكبين . بينما الكتلة الثالثة التي لعبت دوراً أساسياً من ٨٥ إلى ٩٠ في مواجهة الخط اليميني لقيادة التجمع ، كتلة الشباب المطلق من مدارس فكرية متعددة سواء ناصرية أو ماركسية ، التي حافظت على التوجه الاشتراكي للحزب ، لم يذكرها الباحث وأشار إليها باعتبارها كتلة مشاركة للأيمن العام وفي التجمع من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٠ دار صراع جلى داخل الحزب حول توجهاته الفكرية : هل هو حزب اشتراكي ؟ هل هو حزب إسلامي ؟ حزب طليقي ؟ كانت هناك ثلاث وجهات نظر : وجهة يمينية إنه حزب إسلامي وليس علينا سوى أن نصالح ونرشد أداء السلطة البرجوازية ، والجهة وسطى وهو الموجه فيه الأيمن العام إنه مرة يلقب مع الإصلاحيين وأخرى مع الراديكاليين، والاتجاه الثالث وهو الراديكالي وأصبح مضروباً ولا يسمح له بالتواجد في مواقع السلطة ولا التمييز في المنابر الفكرية الموجودة لهذا الحزب. وهو الاتجاه الذي دخل إلى التجمع بعد ١٩٨٤ من جيل القضب الطلائى سواء من شقة الناصري أو شقة الماركسي، وهاتين معاللة ديمقراطية داخل حزب التجمع واضطر بعضه أن يحرك هذا الحزب. ومن الواضح أيضاً أن الجميع يغازل الحركة الإسلامية وأساطل هل الحركة الإسلامية تتنافع عن الفقراء؟ الكل ينتظر الحركة الإسلامية في السلطة بعد أعوام قليلة، فتجد أن الباحثين الخبيرا يقدّمون مغاللة لها : هي حركة لا تتنافع عن الفقراء وبرنامجهما الاجتماعي معادى للفقراء، وهي مع للمصخصة، وتحتاز للمالك في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر . هنا الجميع يصور الحركة الإسلامية وحزب العمل باعتبارهما المتنافعين عن الفقراء في مصر. لكن الصراع في مصر هو بين المماليك ، عماليك الحركة الإسلامية وعماليك السلطة، والشعب المصري غالب من هذا الموضوع. وإذا كانت مجسدة للمثقفين الذين يريدون أن يغازلوا الحركة الإسلامية القادمة كما كانوا يغازلون السلطة الحالية ، فهؤلاء في مساحة بعيدة عن الشعب المصري. الحركة الإسلامية ليست تمهيرا عن مصالح الجماهير في برنامجها الاجتماعي.

-كاري وولفسكي-

سأحاول أن أقدم سؤالي بالمصري :

سؤالي يتجه إلى اتما الباحثين . هناك كثيرون يعتقدون أن أحزاب المعارضة الرسمية في مصر لا تفعل إلا شريحة ضيقة من المجتمع المصري. والسؤال إلى أي مدى حزب العمل أو حزب التجمع يتمتع بقاعدة شعبية أو فعالية في أرض المجتمع؟ وماهي الفئات الاجتماعية التي تريد كلا منهما ؟ وإذا كانت الطبقة المتوسطة فأى فئات داخل الطبقة المتوسطة لها دور رئيسي؟ وماهي الطرق التي تستخدمها لكي تتواصل مع جماهيرها؟ وماهي العقبات الأساسية التي تواجه كلا منهما في تحقيق ذلك التواصل؟

- الأساقفة / أهراف حسيه

سوف أضم صوتي لصوت الدكتور وحيد عبد المجيد في مسألة التفسير وهي قاصرة في كلا البعدين ، وبالتالي بالنسبة لورقة عصام اختيار المقاربة هو شكل من أشكال التفسير ، واختياره لمقاربة الموقف الطبقى للحزب هو شكل من أشكال التفسير . ولكنه لم يربطها بجموعه من القضايا كنت مصورا أن الموقف الطبقى للحزب لابد أن يكون مرتبطا بها . مثل أن هذا الحزب نشأ سنة ١٩٧٦ وجميع قياداته مارست العمل السياسي في فترة الناصرية وبعضها ما قبل الناصرية ، وبالتالي فهو ليس منزولا عن تراث الحركة السياسية بمعناها الواسع وأقصد تحديد الحركة الشيوعية ، وأعتقد أن تحليل الثابت والمتحرك في تراث هذه الحركة الشيوعية أمر واجب لتفسير هذه الانكسافات ، لأن عدم التأكيد على هذه القضية هو الذي جعل الدكتور وحيد يقدم تفسيراً هو بمثابة يحتاج إلى تفسير ، وهو مسألة عداء التجمع الهستري للحركة الإسلامية. ليس حقيقيا أن عداء التجمع الهستري للحركة الإسلامية هو الذي خلق المواقف المخالفة مع الدولة ، وإلا فما تفسير فكرة الجهة الوطنية في نهاية السبعينيات والتي كان أحد مكوناتها الرئيسية هم الإخوان المسلمين بل وفي بعض الأحيان أعتقد أن التجمع لم يتبن موقفا علمانيا مقاتلا في مواجهة الإخوان المسلمين. وهذه مسألة أثارت قدرا من الجدل في صفوف شباب الحزب ولم تكن المسألة القاتلة في هذه القضية هي موقف الحزب من الإخوان المسلمين أو من التيار الديني، فالحزب في نهاية السبعينيات ونهاية الثمانينيات هو الذي ابتعد مصطلح "التيار الديني المستنير". المسألة القاتلة من وجهة نظري وقد وضع يده عليها عصام ديفيد كانت موقفه من الدولة. ولكن هذا الموقف من الدولة في ذاته كان يجب أن يناقش في علاقته بتحولات الواقع الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات؛ الطبقات التي يتصور الحزب أنه يملكها هل حدثت عليها تغيرات؟ فلم نسمع عنها في العرض. ومسألة المتغير الإقليمي وعلاقته بالقضية الوطنية. وهذه مسألة حاسمة في موقف التجمع وإلى موقف أي تيار سياسي مصري.

هناك شيء يسمى قضية وطنية مطروحة من ٣٠ عاما ، القضية الوطنية التي سمحت في السبعينيات بحدوث استقطاب محدد في الحياة السياسية المصرية بين خنق من يسمون خنق كامب ديفيد وخنق أعداء كامب ديفيد ، هذا التحول وتراعى القضية الوطنية الآن ما دورها؟ هل كان وسيلة في التقارب مع الدولة المصرية؟ أم أن التحولات الإقليمية المتسارعة في تحول كل الأنظمة العربية باتجاه التبول بكامب ديفيد هو الذي قرب التجمع من الدولة؟ أم أن العكس هو الصحيح ؟ ولكن هناك قضية محددة وهي التحولات التي أصابت القضية الوطنية والموقف من القضية الوطنية ويطرحها على جدول أولويات الحركة السياسية المصرية.

- الأساقفة / هادو شعبان

هناك مقالة مهمة كتبها المرحوم أحمد صادق سعد، عنوانها "مشاكل التجمع هل لها حل" . في هذه المقالة يطرح

الأستاذ صادق سعد الهويبة أو الائتواء الطبقى ، عن أي طبقة يعبر التجمع ، ويستشهد الأستاذ صادق سعد بأن الحزب لا يعبر عن الطبقة العاملة وإنما يعبر عن شرائح البرجوازية الصغيرة في مصر. ولو أخذنا هذا الموقف وطبقناه على كثير من الإضرابات التي حدثت في الفترة الأخيرة ، في اعتصام الخليلد والصلب سنة ١٩٨٩ الحزب اتخذ موقفاً ومكتب العمال اتخذ موقفاً من الإضرابات . مواقف متعددة من الحزب ، وهذا يأخذه إلى اتفاق ضمني مع عصام في أن خط الحزب بالفعل خط إصلاحى، وقد قمت بعمل تقييم للدورة البرلمانية الماضية وأثبت فيها أن التجمع يلعب دوراً ولكنه دور غير جيد في الحياة السياسية في مصر. إنه يساهم في إعطاء الدولة شرعية للتحويلات التي تحدث في مصر، والمفروض أن التجمع حزب له رؤيته وموقفه ، لكن ينتهي به الحال أن يساهم في ترسيخ تحويلات اجتماعية غير مقبولة في مصر.

- د . هدى زكريا :

الأبحاث التي تتكلم عن كل حزب على حدة يجب أن تلف على رؤية عامة وعلى أرضية اجتماعية، لأنه من المهم في التفكير والتحليل ألا نتزع نحر السياسة باستمرار ونحرم التزيؤ المعلومات . من الواضح أن البنية السياسية في مصر بعد المحرميات انفتحت إلى حكومات حزبية، وهذا الانفتاح في البناء السياسى لم يكن تعبيراً عن تعددية بقدر ما كان انفتاحاً لتسهيل ولعمرة التدخل الأجنبى في عملية صنع القرار . والدكتور وحيد حاسب الباحث عصام فوزى على منظوره الطبقي ، كما انخرط في موقف معادى واستخدم كلمة "هستيريا" وثلاث مرات وكان واضحاً أنه يحمل موقفاً، موقفه الطبقي أيضاً . الحركة الإسلامية عندما تحدث عن تعاملها مع الجماهير واختامها بقضية الجماهير، أنا بالفعل ألاحظ أن المسجد يلعب دوراً مع الجماهير ولكن أى دور؟ هو دور الحكومة الموازية المعروضة لضئف دور الدولة . وبالتالى هذا الدور الموازى لا يعنى أن المتطابق هو تنهى الجماهير بقدر ما يعنى أن المتطابق لذلك هو موقف عملى يستغل الجماهير وينتشر بينها ويقوم بانتقاء مستمر لكل صاهر رجوى داخل الحركة. وأنا لا بد أن أذكر بين من يقومون بذلك انتيارات المعتدلة داخل الحركة الإسلامية . وقد قمنا بدواة في مركز البحوث العربية عن الدورة البرلمانية سنة ١٩٨٧ ، وكشفنا عن أن بعض المتحدثين باسم الجماعات الإسلامية كان يقدم لنا مجموعة آيات قرآنية تهدد بدخول النار والردم المنتظر، وبعدما مباشرة يتحدث في برنامج اقتصادى عن تدمير الجبهة المصرى ويبيع القطاع العام لن يعملون به. وكان هذا مدعشاً أنه بالفعل في برنامج على شكل إنسكابة شهر رمضان هناك أربع صفحات من الآيات القرآنية تم الانتقال إلى موقف اقتصادى شديد الوضوح.

- الأستاذة / نورا عبد الله:

أترجى بالشكر للدكتور وحيد على ملاحظاته القيمة على البحث ولكن هناك بعض النقاط أود الرد عليها ، مثل

مسألة المصادر، فقد اعتمدت على مصادر أساسية في البحث، اعتمدت على جريدة الحزب وآراء قادة الحزب، وهذه اعتبر أنها مصادر أساسية وليست ثانوية لأنها هي المصدر الرئيسي عن أفكار الحزب، فكيف أعرف أفكار الحزب دون جريدة الحزب وبرنامج الحزب وآراء القادة والندوات التي يعقدها؟ وهذه لا أعثرها مصادر ثانوية على الإطلاق . بالنسبة للبحث قال الدكتور وحيد أنه يقوم على وصف أو سرد ، والبحث في الأساس يقوم بعملية تشريح للحزب ليمكن فهم دوره السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية المصرية عن طريق فهم دور الحزب وتطوره على المستوى الفكري والفكري. هناك تعليق آخر يقول إنني قلت بتحالف للحزب مع السلطة ، وأنا لم أقل تحالفا وإنما مهادنة ، تلك المهادنة طبقا للدور المرسوم له من السلطة في بداية نشأته. وبالنسبة لمصر الفتاة فهنا شيء لا يمكن أن ننغله ، أن الحزب منذ بداية نشأته وهو يعلن أنه امتداد صريح لأفكار مصر الفتاة ، ولكني أختلف مع الأستاذ وحيد في أنه يقول أن لحزب العمل أساسا ناصريا أيضا، فهنا شيء لم تشير إليه قيادات الحزب.

أحد المحققين قال أن آراء إبراهيم شكري بخصوص التوجهات الإسلامية وموقفه من الإرهاب وأنه ضد الإرهاب الديني، وأن هذا ضغط غير كافٍ. ولكن إذا لم يكن هناك إيديولوجية بالمعنى الصريح أو الواضح في الحزب ، فمن أين تأتي لي الأفكار عن الحزب؟ كيف أقول إذا كانت توجهات الحزب إسلامية لم فهو إسلامية؟ من أين أستطيع الحكم إلا من خلال أفكار قادمه. لأننا لا نستطيع تجاوز أن نطلق عليه أنه من أحزاب القادة أي أن فكر القادة هو الذي يسير أفكار الحزب، ولا نستطيع أن نقول بإيديولوجية واضحة أو أفكار واضحة له ملغز بها أو يعلنها بطريقة واضحة. ولكن هي الأفكار القيادات . عندما يقول إبراهيم شكري أنا صحيح مسلم ومعتاد مع الإخوان المسلمين ومعتاد معهم ولكني أدين الإرهاب ، أعتقد أنه ليس هناك ثمة خطأ في الأخذ بذلك . وهناك سؤال بخصوص دور عادل حسين في الحزب وفي جريدة الحزب. بالطبع عند دخول عادل حسين الحزب لم يغير اتجاه الجريدة فقط، فهو اتجاه الحزب بكامله إلى اتجاه إسلامي لأنه معروف عنه ميوله الإسلامية، وخصوصا بعد إقالة حامد زيدان من الحزب المعروف بالاتجاه الاشتراكي. كون أن عادل حسين ترك رئاسة تحرير الجريدة الأم وأخذ منصباً آخر فهذا مجرد تفسير في المقاعد وليس تفسيرا في الأفكار، ومجدي أحمد حسين رئيس التحرير الجديد بالمناسبة له صلة قرابة بعادل حسين، وهو أيضا له اتجاهات إسلامية واضحة ، وهو أولا ابن أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ، وعادل حسين هو عم مجدي حسين لأنه أخ غير شقيق لأحمد حسين . ويعتبر الحزب من أحزاب المائلات.

٥- وحيد عبد المجيد:

إشارة سريعة فيما يتعلق بموقف عادل حسين الآن في حزب العمل . في المؤتمر العام الأخير ومع تكريس التوجه الإسلامي الجديد لحزب العمل أصبح لعادل حسين دور أكثر محورية ، بانتقاله إلى منصب الأمين العام ورغم أنه كان يؤدي هذا الدور فعلياً في الواقع في العامين الأخيرين على الأقل نتيجة للظروف الصحية للدكتور حلمي مراد الأمين

العام السابق للحزب ، لكن توليه هذا المنصب الآن يشكل رمسي يجعله الرجل الثاني مباشرة في الحزب وخاصة بعد خروج المهتمين محمد حسن درة الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب منذ نشأته، وبخروجه مؤخرًا من الحزب أصبح عادل حسين الآن هو الرجل الثاني مباشرة في الحزب مما يتيح له مزيدًا من الفرص لتحريك الحزب فكريًا وسياسيًا وحركيًا في الاتجاه الذي اعتبره حتى الآن في مرحلة الصياغة ، فعادل حسين لم يصل حتى الآن إلى صياغة نهائية لما يريده من هذا الحزب، لما يريد حزب العمل أن يصبح عليه، إننا موقعه الجديد يتيح له حرية حركة أكبر في المفاهيم بصياغة حزب العمل في صورته الجديدة على الصورة التي يريدها. وعادل حسين تتنازع في هذا المجال عدة اتجاهات سواء نظرية أو حركية أهمها على الصعيد النظري مثلاً الإسهامات المتعارضة لكل من راشد الغنوشي و الترابي. لكن هناك تناقضات أساسية بينهما وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية وطبيعة الدولة الإسلامية، أو الطبيعة الديمقراطية والمغنية للدولة الإسلامية. فعلى الآن عادل حسين متردد بين هذين الاتجاهين واللذين يمثلان أهم الاتجاهات الإسلامية المعاصرة المؤثرة عليه الآن. وفي اعتقادي أن مستقبل حزب العمل في الفترة القادمة يتوقف إلى حد كبير على الصياغة التي سيضعها عادل حسين باعتباره أهم شخص في هذا الحزب الآن.

ولفما يتعلق بمدى شعبية حزب العمل ، حزب العمل في الحقيقة كثيره من الأحزاب الشرعية في مصر هو حزب محدود القاعدة . لا يوجد حزب شرعي في مصر لديه قاعدة جماهيرية ، كل الأحزاب الشرعية بلا استثناء لها فيها الحزب الحاكم هي أقرب لأحزاب لقاعدة جماهيرية لها. حزب العمل حاول في الأربع أو الخمس سنوات الماضية أن يوسع نسبيًا من قاعدته من خلال ضم بعض العناصر الإسلامية التي يجتدها سواء من جماعات التطرف أو من بعض الذين خرجوا على جماعة الإخوان في السنوات الماضية، لكن هذا لا يعطيه الإمكانية لبناء قاعدة شعبية كبيرة بالمقارنة مثلاً مع جماعة الإخوان . أي أن تفعلته في المجتمع محدود وقاصر على مناطق معينة . فهناك محافظات له وجود قوي فيها مثل محافظة الدقهلية ، وكان لديه وجود قوي في محافظة أسيوط لكن تراجع هذا الوجود لصالح جماعات التطرف في السنوات الأخيرة . إن حزب العمل يقود معركة رئيسية مع جماعات التطرف في محافظات الصعيد على الشباب المتحمسين المحيطين من الأوضاع والذين يعمرون عن احتجاج، فحزب العمل هو المنافس الرئيسي لجماعات العنف في هذه المحافظات لأن الإخوان المسلمين لن يدخلوا هذه المنافسة، لأن لديهم أساليبهم الأخرى في التجنيد. إننا حزب العمل يضع عينه على أحد المصادر التي يخرجها إليها في التجنيد وهم الشباب المرشحون للدخول إلى جماعات العنف. أو الذين يمكنه أن يجتذبهم من جماعات العنف. وفي اعتقادي أن هذا الدور هو دور إيجابي جدًا فيما يتعلق بمواجهة العنف في مصر. إنه كلما استطاع أي حزب أن يجتذب بعض الشباب المؤهلين أو المتفرطين بالفعل في أعمال العنف سيؤدي هذا إلى محاصرة الظاهرة ، وهذا الدور يستحق التشجيع وليس التقييد كما يحدث الآن في الواقع.

- الأستاذ / عصام فوزي :

أنا لم أتطرق إلى موقف الدولة من الجماعات الإسلامية بحيث يؤخذ على ذلك . أنا ضد التطرف الإسلامي ولكني لئن أكون مع من يدعون لتصفية الجماعات الإسلامية بالقوة ، أنا مع حوار أي جماعة إسلامية ترغب في الحوار. لكن وأنا أناقش موقف التجمع كنت أقول أن التجمع تقل قضيته الرئيسية من الصراع مع الدولة إلى الصراع مع الجماعات الإسلامية ، ولم أدلى بملوى ولم أقل رأيا في هذا الموضوع . السيد رئيس الجلسة بدأ من هذه النقطة وانطلق ليحرر من وجهة نظره هو وبالتالي كثير من الآراء جاءت للرد عليه.

وأشكر حماس الأخ أحمد عبد الرازق لأنه بالفعل كان متحمسا جدا . ولكنه حاول أثناء حواره أن يقول أنه كان هناك تفصيل داخل التجمع من الشباب ذوى الحظ المظف ، وأنا أعرف ذلك وأشرت له . ولكن حجمهم لم يكن بالصورة التي يقدمها ، وحتى حجم اليسار خارج التجمع ودخله حالتان تميزتان من جميع الوجوه، فلا داعي للانفعال المباليغ فيه لأن المسألة لا تستحق . التجمع يعتبر يسار السلطة الثقاتمة ، واليسار خارج التجمع مجبورة من الجماعات الراديكالية المحرمة الشريعة المستقلة الوطنية، ولكن هي في النهاية لا تملك أي تأثير في الشارع. المسألة الأخرى هي قضية من هي جماهير التجمع؟ التجمع معبر عن البرجوازية الصغيرة وبراوس ما بين أن يعبر عنها أي يستخدمها في خلافاته مع النظام وأن يعبر عنها بمعنى أن يدفع بعض شرائح النظام لتبني مصالح هذه الطبقة. ومن المعروف أن البرجوازية الصغيرة تستطيع أن تفرز العديد من الأيديولوجيات والمواقف السياسية ، تفرز من أول التطرف الإسلامي إلى بعض القوى اليسارية - بعض الشيوعيين المتطرفين - ولكن في النهاية التجمع تعبير عن هذه القوى. ويلاحظ أنه برغم الخطاب التهادي للتجمع في الفترة الأخيرة وتناقضه عن موقفه النقدي من السلطة فهذا الخطاب لم يغير أي شيء في انتخابات عام ١٩٩٠ . من الذي نجح من التجمع ؟ خالد محي الدين ، وإطفي واكد وقد نجحا بناء على علاقات عائلية، أي نفس اللعبة القديمة عن مقومات النجاح في اللعبة البرلمانية في مصر . ونجح مختار جمعة لأنه من النوبة ، وكل قبايل النوبة أعطته أسوأها. إذن اللغة القبليّة. ونجح البدرى فرغلى وعبد العزيز شهبان لأن لهما معارك لصلابة وسط الطبقة العاملة، أي أن الطبقة العاملة أعطت لاثنتين من المرشحين . إذن نجاح المرشحين تم بناء على سببين : التجمع غير خطابه وأصبح متصالحا مع السلطة ، والسلطة وفق المصلح لم تزور الانتخابات خاصة أنهم يحتاجون إلى معارضة داخل البرلمان لأن الرقود والمصلح انسحبوا . ولكن لماذا نجح مرشحون بالتحديد؟ ليس بسبب الخطاب النقدي ، فأزعم أن التجمع حين غير خطابه لم تنظر فيه الناس ولا قرأته . القبايلي المروج في الشارع نجح، والذي يلعب وسط الماكولات نجح، والذي يلعب في وسط القبائل نجح. إذن هي اللعبة القديمة ولم يتغير شيء.

الشيء الآخر فيما يتعلق بمستقبل اليسار وهما سؤال هام لكني لا أستطيع أو أدعى أنني أستطيع الإجابة عليه، لكن المسألة هل هناك إمكانية للتصالح بين راديكالية اليسار وراديكالية الجماعات الإسلامية. هناك بالفعل نوع من الخطاب المتبادل. اليوم انقسم اليسار . هناك الجهاد يؤيد التقاهم بناء على قضية حرية الوطن . وهناك في اليسار اتجاه

آخر يضع حرية المواطن أولا . ما بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية وما بين قضية الديمقراطية انشق اليسار. الاتجاه الذي يؤيد التفاهم مع الجماعات الإسلامية على اعتبار أن لها موقفا من الدولة وموقفا من القضية الاجتماعية ولها موقف من إسرائيل وهكذا ، إن هو إلا قطاع ضعيف جدا ولكن شريف جدا ، وأنا أؤكد أنه شريف جدا وأؤكد أيضا أنه ضعيف جدا . والقطاع من اليسار الداعي لتصفية الجماعات الإسلامية قطاع واسع جدا ، وأنفق على أنه قطاع متأثر بوجهة نظر فصيل في الحركة الشيوعية المصرية قديم جدا ، وهذا الفصيل لا يمتد فقط إلى السبعينيات بل يمتد إلى الأربعينيات ويظل يورث للموقف جناح في اليسار يمكن الاعتماد عليه في تقديم موقف قوى من الدولة . والقضية مرهونة بصراع طبقي. فما أن ترتفع حدة الصراع الطبقي حتى تنتخب القوى الاجتماعية مفعليها الحقيقيين. كل هؤلاء الممثلين الحاليين اتخذوا في المرحلة الناصرية في ظل غياب الصراع الطبقي وفي ظل تغييب وطمس الصراع الطبقي. اليوم المسألة متغيرة ولتحتاج إلى وقفة وأن كل القوى الاجتماعية تقدم مفعليها فيمكن للطلبة العاملة أن تقدم رموزا سياسية مختلفة كثيرا عن المرجعية ، ومفعليها البرجوازية الصغيرة، وهكذا.

ساسا :

منظمات المجتمع المدني
(الجمعيات الأهلية)

الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشاطها وأنشطتها

أشرف حسين

باحث بمركز البحوث العربية

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أحد المعوقات الهامة لازدهار العمل الأهلي في مصر، ألا وهي المعوقات القانونية لهذا النشاط. ولا يخفى على الباحث أى شأن في أن معوقات العمل الأهلي شديدة التنوع، تبدأ من الموروث الثقافي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام إلى طبيعة الهياكل الاجتماعية. ولكننا سنحاول في هذه الورقة أن نركز على جانب المعوقات القانونية. أولاً باعتبار أن التغيرات القانونية هي الأهم في التغيير على المدى القصير، حيث أن التغيرات القانونية والمؤسسية والجمعية الشاملة تنتج آثارها على المدى الأبعد. وثانياً فإتينا سنحاول أن نربط القانون بهذه الهياكل المؤسسية المتواردة وفي صلبها بالتحولات الجارية على البنية المجتمعية في مصر. وسنعلم هذه الورقة إلى أقسام ثلاثة، نخصص أولها لمعالجة السياق السياسي والمجتمعي لبروز أهمية دور المنظمات الأهلية في هذه اللحظة التاريخية بالذات، ونخصص القسم الثاني لمعالجة المعوقات القانونية، وأخيراً نستعرض في الخاتمة إلى طبيعة الإشكاليات التي يمر بها التنظيم القانوني للجمعيات في علاقتها بالتحولات الاجتماعية الخاصة بالانتقال لاقتصاد السوق.

أولاً: لماذا الجمعيات الأهلية الآن؟

كما عبر العديد من الباحثين والمراقبين، فربما كان عقد الثمانينات هو عقد الهيئات غير الحكومية^(١). فقد انعقدت الآمال على تنشيط العمل الأهلي، سواء على مستوى الباحثين أو المشتغلين بالعمل العام أو للمنظمات الدولية. ولم تكن مصر بعيدة عن هذا الاحتفاء، حيث انعقد مؤتمران خلال الأهرام الثلاث الأخيرة لمناقشة هذه القضية

الهامة. ومن الطبيعي أن يستدعى ذلك الاهتمام بالقطاع الأهلي، يبرز أهمية دراسة القانون الذى يحكم أنشطة العمل الأهلي.

وستحاول فيما يلى أن نعرض لمبررات، أو بالأحرى سياقات، الاهتمام بدور المنظمات الأهلية، هذه السياقات التى وإن كانت متكاملة فى بعض الأحيان فهى تنطوى على تناقضات فى العديد من الأحيان. وإن كانت تركز على وقائع حول الطاقات الهائلة التى يختزنها العمل الأهلي، فهى تنطوى على بعض المخالفات والأوهام فى دور هذا العمل فى التصدى للتضيق الترامين فى حياة المجتمع المصرى والعالم الثالث عموما وهما قضيتا التنمية والديمقراطية.

الجمعيات الأهلية بوصفها أحد مكونات المجتمع المدني

كان يبرز مفهوم المجتمع المدني واحتلاله مكانة جوهريّة فى الفكر السياسى العربى خلال العقد الأخير، بل وانتقاله ليحتل مكانا بارزا كأحد مفردات الخطاب السياسى للقوى السياسية العربية، مقدمة لطرح دور الجمعيات الأهلية. وبعبارة أخرى، النهج النظرى الطويل حول مفهوم المجتمع المدني، فإن التعريف الإيجابى له (والذى يبتناه ضمنيا أغلب المطالبين ببناء مجتمع مدنى) يرويه معمرا عن المنظومات "غير الحكومية" أى غير التابعة للدولة مباشرة و"غير الإرتية" أى التى لا تكون عضويتها "إجبارية" وعلى أساس المولد (مثل الأسرة والمشيرة والقبيلة والدين والطائفة والعرق والسلالة) (٢). وهو ما يجعل الجمعيات الخاصة (وفقا للتعريف الذى يستخدّمه المشرع المصرى) أحد الرهانات الكبرى لإتمام المجتمع المدني. وتزداد هذه الأهمية فى ضوء تفهيد حق تكوين الأحزاب، وبأكال قاعدتها السياسية والتزوع الشديد لتراجع التسييس (حتى على مستوى العالم الأول) والذى يعبر عنه هازق المشاركة السياسية.

وفى مواجهة ذلك نجد إدراكا متزايدا لأهمية ودور الجمعيات الأهلية كأحد المداخل الهامة لتعلم الديمقراطية وتنمية وترفيد ثقافة للمشاركة الاجتماعية عموما، والسياسية على وجه الخصوص بين أفراد المجتمع (٣). ويرتبط بدور هذه المؤسسات فى دعم عملية المشاركة، دورها كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطن الفرد. إذ ليس من المتصور أن تقتصر حياة أى مجتمع على مؤسسات السلطة وفروعها والمواطنين كأفراد (٤). وبما ضاعف من هذه الأهمية تميز عقد الثمانينيات فى مصر ببرز دور بعض جماعات المصالح، وتجهيدا تلك الجماعات التى تأسست وفقا لقانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وأهمها جمعية رجال الأعمال وتوادرى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

للمجموعة الأولى ورغم كونها ليست التنظيم الرسمى لكل رجال الأعمال فى مصر، حيث أنهم متضمنون إلى كل من اتحاد الصناعات والفرق التجارية، إلا أنها استطاعت أن تصمد بجانب هاتين المؤسستين فى العقد الأخير بالدرجة العالية من التجانس بين أعضائها ورغم (ولربما بسبب) قلة عددهم، ومارست دورا تقنيا، خاصة مع تحول الدولة باتجاه اقتصاد السوق (٥).

التنوع الثانى لهذه الجمعيات التى قامت بدورها كجماعات مصالح، هى توادرى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

سواء على صعيد دفاعها عن مصالح أعضائها المادية والأدبية أو على صعيد تصديها لمشاكل المجتمع المصري والعربى بالرأى،^(٦) بجانب استيعابها الفعلى لمثلئى قرى سياسية محجوبة عن الشرعية مثل التيار الإسلامى.

الجمعيات الأهلية كضرورة تنموية

مع ازدياد تأثير المؤسسات الدولية وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليين على صنع السياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث، وما صاحب ذلك من وصول مشروعات التنمية فى دولة ما بعد الاستقلال بطموحاتها التنموية والتحديثية الضخمة، إلى مأزق حاد، برزت يشقة الضرورة لقيام الجمعيات الأهلية بسد الفراغ الذى نتج عن انسحاب الدولة من مجال الانتاج والرعاية الاجتماعية تحت ثقل سياسات ترشيد الإنفاق العام الذى فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى. لقد أصبحت الجمعيات الأهلية [إلى جانب الصناعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى] حى معقد الأمل فى خلق فرص عمل فى ضوء السياسة الاتكماشية المفروضة على قطاع الدولة وفى القيام بأعمال الخدمات التى لا توفر الحكومة على الاستمرار فى دعمها كما فى السابق.

ثانية التنظيم القانونى للجمعيات

انساقا مع الأطوار القانونية التى قر بها أى منظمة أهلية، قسمت هذه الجزء إلى أقسام ثلاث، يتناول أولها الحق فى تكوين الجمعيات، أما الثانى فمستخصص لدراسة علاقة الدولة متمثلة فى الجهة الإدارية المختصة بالجمعية أثناء وجودها، ومنخصص الجزء الثالث لاتقضاء الجمعية الأهلية بالحل أو بالإدماج. ولكن من الضرورى أن تشير -ولو على عجلة- للفلسفة التى حكمت النشاط الأهلى وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى علاقته بتصور سلطة يوليو (هذا التصور الذى يسرى حتى هذه اللحظة يرغم تغير السياسات) لطبيعة المنظمات الاختيارية عموما (من جمعيات وثقافات) ولورقيتها لدور وطبيعة النشاط الأهلى.

ثورة يوليو وتبخرت الجماعات الاختيارية

يشير واقع الجماعات الاختيارية فى مصر، إلى محاولة السلطة إلقاءها القدرة على الاستقلال الذاتى بصورة كبيرة، فكما يلاحظ طارق البشرى على "كل الأبنية التنظيمية للدولة الناصرية، سواء كانت شعبية أو إدارية، فبالرغم من الخدمة التى أعطتها الناصرية لهذه الأبنية على صعيد الانتشار والنمو المرض على مستوى الهياكل المؤسسية، فقد أفقدتها الملكية الذاتية لإسناد القرار حيث جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى، وليست نابعة من أسفل ولا منبثقة من الباطن، فالهيمنة المركزية العليا فى الدولة، لم ترد على صورة أن يكون لكل من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبثقة من داخله، مع حق السلطة المركزية فى تعديل قراره أو وقفه، إنما

أثرت أن تكون كل الكيانات منتقبة تجاهها، وأن يكون لها مكانة التأخر في تشكيل القرار الثاني قبل أن يصدر، ومكانة التحريك الداخلي لأي تكوين أو تشكيل تطبيقي^(٧).

فهناك سمات ملقطة للنظر بين القوانين التي تحكم الجمعيات الاختيارية، وأهمها إنقادها لصفحتها كتجمعات اختيارية لصالح فرض عضوية إجبارية في النقابات العمالية، أو وحدة قسرية لكل الجمعيات في الاتحادات لجمعية أو إقليمية أو في الاتحاد العام للجمعيات. وقد ترتب على هذه السمة اكتساب الجمعيات والنقابات لهيكل هرمي تزداد سيطرة الدولة عليه كلما اقترب من قمته. فالالاتحاد العلم للجمعيات على سبيل المثال كان يتكون من تسعة وكلاء وزارة، ووكيل الجهاز المركزي للمحاسبة، وممثل عن الاتحاد الاشتراكي العربي، وسبعة أعضاء يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية، ومدير الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات العامة الذي يعتبر سكرتيراً عاماً للاتحاد بحكم منصبه إلى جانب الاثنين وعشرين عضواً المنتخبين من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية والثرعية.

غلبة الطابع التنفيذي على نشاط الجمعيات

من المفترض أن يختلف نشاط الجمعيات الأهلية عن البرامج الزبارة للدولة، حيث تكون الدولة في الحالة الأخيرة هي الفاعل الرئيس والصالح للخدمة الاجتماعية ويكون المجتمع هو المتلقى لهذه الخدمة. أما في حالة الجمعيات الأهلية فيكون المجتمع هو الفاعل الرئيس ويكون في نفس الوقت هو المتلقى الرئيس للخدمة^(٨).

أما وفقاً للفلسفة التي حكمت القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فقد غلب على دور الجمعيات الطابع التنفيذي، حيث اعتبرت إحدى أدوات السياسة العامة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال "خضوع المجهود التي تبذل في ميدان الخدمة الاجتماعية لتخطيط سليم في إطار خطة عامة شاملة تشرف عليها الدولة وتوجهها وتراقب تنفيذها" وذلك على حد تعبير المذكرة الإيضاحية لقانون الجمعيات.

وفي هذا الإطار فقد فرض القانون رئيس الجمهورية إصدار قرارات باعتبار بعض الجمعيات ذات صفة عامة وهو ما يعني جواز أن توكل إليها وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها وبرامجها.

وقد أتاح الطابع التنفيذي الذي رسمه القانون وللأشياء مع هيمنة الدولة من خلال آليات المنع والمنع والسلطة التقديرية الراسمة للإدارة، خلق شبكة جهنمية من المصالح البيروقراطية، بما صاحب ذلك من القدرة على صنع مراكز للقرعة داخل الجمعيات بالآليات هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية.

الحق في تكوين الجمعيات

يرتبط تعريف القانون للجمعية بالحق في تكوينها، فقد عرف القانون الجمعيات من حيث اشتغالها، باعتبارها تتكون من عشرة أشخاص على الأقل، واشترط فيهم ألا يكونوا محرومين من مباشرة حقوقهم السياسية. وهو ما

يتناقض -منطقيا على الأقل- مع تحريم اشتغال الجمعيات بالعمل السياسي، ولكنه يكشف للطبيعة الأمنية للقانون.

أما من حيث أخراش الجمعية، فقد نص القانون على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر.. لغرض غير المحصول على ربح مادي. ولم يشترط أن يكون هدف الجمعية تحقيق الصالح العام، إذ يكفي أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الأعضاء أنفسهم بما لا يتعارض مع الصالح العام. كما يجب ألا يتعارض هدفها مع النظام العام أو الآداب العامة أو أن يكون غرضها غير مشروع أو يكون للغرض منها اللباس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهورية، أو نظامها الاجتماعي.

كما يلاحظ فهذه قيود شديدة العمومية ومطاطة وغير معرفة تعريفيا دلتها. فإذا كان مفهوما عدم تعارضها مع الآداب العامة أو النظام العام كما تعمل العديد من التشريعات إلا أن هذه التشريعات قد جعلت القضاء وحده هو المسترل من مراقبة وجود هذا التعارض من عدمه. ولكن المشرع هنا أعطى للجهة الإدارية حق تقدير ذلك ابتناء مع حق الطعن في قرار الجهة الإدارية.

تحديد مجالات النشاط وتعدد الأغراض

من أهم القيود التي وضعها المشرع على حق تكوين الجمعيات، تحديد مجالات عمل بعضها. ورغم أن القانون قد حول وزير الشؤون الاجتماعية إضافة مبادئ عمل جديدة بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، فإن ذلك التحديد يتعارض مع شمول مفهوم التنمية وتعدد أخراش الجمعيات ولذا للاحتياجات المتعددة دوما نتيجة لتغيرات الظروف الاجتماعية. حيث كان من الأوفق أن يصمت المشرع عن تحديد مجالات حمل هذه الجمعيات، مع وضع تلك الاستثناءات المتعلقة بالأا تكون هذه الجمعيات ذات تنظيم عسكري أو شبه عسكري أو ذي طابع سرى كما فعل دستور ١٩٢٣ مع حق تكوين الجمعيات.

وقد ارتبط هذا التحديد بإعطاء السلطة التنفيذية للإدارة في تحديد ما إذا كانت البيئة في حاجة لخدمات الجمعية أم لا. ورتب على ذلك موقفا من شهر الجمعية. فقد نصت المادة (١٢) من القانون على أنه «للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأي الاتحاد للمنحس حق رفض شهر الجمعية إذا كانت البيئة في غير حاجة إلى خدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تد حاجة البيئة في ميدان النشاط المطلوب أو إذا كان إنشائها لا يتفق مع دواى الأمن أو لعلم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكن الجمعية قد انشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها». ونصت المادة (٨) من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٤ على أن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا أشر نظامها وفقا لأحكام هذا القانون. والغريب في هذا النص التقانوني، هو بقاؤه في ظل الدعوة للاقتصاد الحر والتغنى لبل نهار بمناخ المنافسة الحرة، والذي يدعو غير منطقي. لما المانع وفقا لمفهوم المنافسة أن تتنافس جمعيتان تسدان

حاجة الهيئة إلى نفس الخدمة، في تلبية حاجات المواطنين ويترك للمتلقيين للخدمة من الجمهور الحكم على أي من الجمعيتين تستطيع الحفاظ والاستمرار لتلبية حاجات المواطنين، مادام يتأقلاهما وهنا بدعم هؤلاء المواطنين للجمعية سواء بالتطوع أو بالعمل لخدمة الجمعية. ولكن يبدو أن المشرع يستبعد تماما هذا العامل في بقاء الجمعية أو إنهائها، حيث أراد بدلا من ذلك أن يكون بقاء الجمعية وحلها وهنا بيشية السلطة الإدارية.

كما أن الحديث عن دواعي الأمن لا يمكن أن يترك لسلطة الإدارة البيروقراطية دون أي مراقبة قضائية إلا من باب التصف والتقسر الاحتواء الإداري للتنظيم الأعلى.

خرماني ثلثت وطبقت يعنيها من حق تكوين الجمعيات

لصت المادة (٣) على منع أفراد معينهم من تكوين الجمعيات، وهم المحرومون من مباشرة حقوقهم السياسية في إطار معركة سلطة يوليو في ذلك الوقت مع الوليد و"سياسي" ما قبل الثورة. إلا أن هناك أيضا نصا بالغ الخطورة يحرم طبقات وثقات اجتماعية بكاملها من مباشرة حق تكوين الجمعيات. ففصل المادة (٩٣) على أنه:-

<<لا يجوز لأعضاء النقابات المهنية أو المنظمات النقابية العمالية ولا لمن لهم الحق في عضويتها إنشاء جمعية أو رابطة لممارسة نشاط تخصص أو تقوم به تلك النقابات والمنظمات>>.

هذا يرغم من المادة ٥٥ من الدستور تن على أن <<للمواطنين حق تكوين الجمعيات>> (٩).

وهذا يضيّق تضيقا شديدا من حق العمال وأعضاء النقابات المهنية في تكوين الجمعيات، حيث تتضمن قوانين هذه النقابات مجالات اختصاص شديدة الاتساع تمنع عمليا أرباب هذه المهن من تكوين جمعيات أخرى ترعى شؤونهم أمام شيوخهم من الطبقات والثقات الأخرى.

فالنقابات العمالية بالثلاث (ولمعتقد أنها المستهدف الرئيسي من هذه المادة، حيث حلت بقتضاها حوالي ثلاثة آلاف رابطة عمالية بسبب استلزام القانون حل الروابط والجمعيات التي كانت قائمة قبل صدور مع إعادة تسجيل نفسها وفقا لشروطه) يحال تنظيمها للنقابة الرسمية من هيئة وزارة القوى العاملة وهيئة البيروقراطية النقابية في قمة للهمم النقابى (١٠).

إن إخلال هذا النص بهذا المساواة أمام القانون شديد الرشح من حيث أن هناك ثلثات أخرى لها حق تكوين نقابات تتحدث بأسرها بدون أن يمنع ذلك من حقها في تكوين الجمعيات. والثلث الرابع على ذلك هي جمعيات رجال الأعمال التي انشئت وفقا لقانون الجمعيات رغم وجود تنظيمات رسمية لهم مثل اتحاد الصناعات والفرقة التجارية والذين تشابه أهداف جمعيات رجال الأعمال بصورة كبيرة، أدت إلى احتجاج بعض عملى اتحاد الصناعات والفرقة التجارية على سحب هذه الجمعيات البساط من تحت أقدامهم مع تطبيق ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهمت هذه اللامساواة القانونية في زيادة إخلال التوازن الاجتماعى بين العمال وجمعيات رجال الأعمال (١١)، وهو الأمر الذى يهدد بمواقب اجتماعية وخيمة على مستقبل المجتمع المذنى ذاته.

يبرز من العرض السابق لأحكام القانون المتعلقة بحق تكوين الجمعيات أن القانون منع تكوين الجمعيات في الحالات الآتية:-

- ١- إذا كانت الجمعية مغالطة للنظام العام أو الآداب أو نشأت لسبب غير مشروع.
- ٢- أن يكون الغرض منها المساس بسلامة النظام الجمهوري أو بشكل الحكومة الجمهورية أو نظامها الاجتماعي.
- ٣- إذا اشترك في تأسيسها أو انضمام إلى عضويتها أي من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية وبدون الحصول على تصريح من الجهة الإدارية المختصة.
- ٤- إذا كانت البيئة في غير حاجة إلى خدماتها.
- ٥- إذا وجدت جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة في ميدان النشاط المطلوب.
- ٦- إذا كان إنشاءها لا يتفق مع دواعي الأمن.
- ٧- إذا كان المكان الذي تقام فيه الجمعية نشاطها غير صالح من الناحية الصحية والاجتماعية.
- ٨- إذا أنشئت الجمعية بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها.
- ٩- إذا قام أعضاء النقابات المهنية أو العمالية بإنشائها وتضمن أفراسها ممارسة أنشطة تخصص بقيامها بتلك النقابات أو المنظمات.

الرقابة على نشاط الجمعيات

إذا كانت الرقابة ضرورية في حدود معينة، فإن المشرع المصري قد تجاوز هذه الضرورة كي يتحول إلى شكل من أشكال الرقابة. فعلاقة الدولة بالجمعيات تكشف عن نظرة من الرية تجاه العمل الأهلي باعتباره خطراً محتملاً على النظام السياسي.

يسمى المشرع في النظام القانوني للجمعيات للموازنة بين قيمتين متعارضتين: القيمة الأولى هي الاستقرار والحفاظ على متطلبات الأمن العام والنظام العام وهو ما يخلقه نحو أحكام الرقابة على نشاط الجمعيات إحصائياً لا يترك لها فكاً أو حرية أو استقلالاً، والقيمة الثانية تتمثل في إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتشجيع المبادرات الخلاقية على المستوى غير الرسمي، وهي ما تدفعه إلى تخفيف التقييد على نشاط الجمعيات وإلى تأمين استقلالها في إطار عام للمشرعية^(١٢). لكن القيمة الأولى وهي حفظ النظام والاستقرار تتغلب بصورة شديدة على قيمة الحرية لدى المشرع المصري في القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٤.

انحساب الإنارة لسلطة الجمعية التأسيسية في انتخاب مجلس الإدارة

- ١- إذا كان من حسنت القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٤ أنه حدد مدة محددة لعضوية مجلس الإدارة بثلاث سنوات (م ٤٧)، إلا أنه في المادة (٤٨) أقر مبدأين في متنى المخطوطة:

أولاً، أجاز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين ممثلاً للوزارة وممثلاً لكل هيئة من الهيئات المعنية، أعضاء في مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس.

ثانياً، استثناء الأعضاء المقيدين من مبدأ تجديد ثلث الأعضاء كل ستة بطريقة القرعة. وهو ما يعني أنه أباح بهذا الاستثناء بقاء الأعضاء المقيدين في مجلس الإدارة بغير حد أقصى. وهو ما يفتن أحد الميوسب الخطيرة في النشاط الأعلى، وهو عدم دوران السلطة وتجديد قيادات الجمعيات بنماء جديدة توسيعاً لمساحة المشاركة في العمل الأعلى التطوعي ونشر السلطة على هذا النطاق الجزئي.

ويبدو المنهج الأمثل في التعامل مع الجمعيات الأهلية في أجل صوره من خلال ذلك النص القانوني الغريب، الذي ينص على ضرورة إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المرشحين لمعضبة مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصلة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية (وتبلغ نسبة هذه الجمعيات الأخيرة وحدها ٧٤,٥٪ من إجمالي الجمعيات وفقاً لإحصاء وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٨٩) مع حق الجهة الإدارية في أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين (المادة ٥٥).

حتى مع احياء عضو الجمعية العمومية لمعضبة المراقبة على الترشيح لمجلس الإدارة يظل هناك حق الإدارة في تعيين نصف أعضاء المجلس. إلا أن المشرع قد أعطى للوزير بعد كل ذلك سلطة حل مجلس الإدارة لأسباب شديدة الاتساع والمطاطية. وباختصار شديد فإننا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن مجلس إدارة الجمعية الأهلية وفقاً لهذه النصوص يمر من أهراء ورفيات السلطة الإدارية بأكثر من تمويه عن الجمعية العمومية.

٧ - حق تعيين مجلس إدارة مؤقت: وقد أجاز القانون لوزير الشؤون الاجتماعية أن يمين بقرار مسبب ولادة معددة مديراً أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة في نظامها مجلس الإدارة، وذلك في الحالات التالية:

- أ- إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة غير كافى لامتقاده لامتقاده صحيحاً.
 - ب- إذا لم يتم امتقاده الجمعية العمومية لعامين متتاليين بدون علم تقيله الجهة الإدارية.
 - ج- إذا ارتكبت الجمعية من المخالفات ما يستوجب هذا الإجراء.
- وتطبيقاً لهذا النص القانوني فقد مارست الوزارة العنيد من قرارات حل مجلس إدارة الجمعيات، وفي الغالب كان هذا الحل لاعتبارات سياسية ومن أمثلته قرار حل مجلس إدارة الجمعية الفرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المسندة في يونيو ١٩٩٠ دون أن يوضح القرار أسباب هذا الحل وما إذا كانت هناك مخالفات سياسية أو إدارية أو مالية (١٣).

التقصي للأمنى لنشاط الجمعيات

إن الدور المتصور لتشريعات العمل الأعلى هو خلق محفزات للعمل التطوعي وإشراك المواطنين في العمل العام.

وكما هو واضح فإن محاور عمل القانون كلها تنحو باتجاه المراقبة على حساب المشاركة. والتراجع الأمن يبدو طاقيا كما لو أن المشرع يتعامل مع عدد خطير يهدد أمن المجتمع وسلامته. وهو الأمر الذي يخلق مناخا يدعو معه العمل التطوعي بالنسبة للفرد نوعا من المغامرة وأرتياد المجهول. وتتهدى هذه المعاني في العديد من النصوص القانونية:

١- فقد ألزم المشرع الجمعية العمومية للجمعية الأهلية بإبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة، ولكل منها أن يتدب من محضر الاجتماع.

٢- ضرورة إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ الاجتماع.

٣- كما نص القرار الوزاري رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٧ على خضوع سفر أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتسجيل الجمعيات بالمؤتمرات الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالقول الأجنبية لإجراءات تتضمن ضرورة موافقة الوزير بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام والاتحادات، والمديرية المختصة بالنسبة للجمعيات الأخرى وذلك قبل موعد السفر بشهر.

وهو إجراء عجيب يتضمن تعاملًا مع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة باعتبارهم موظفين لدى الدولة يجب أن يحصلوا على موافقة الجهة الرسمية لكي يسافروا للخارج. هذا بالإضافة إلى قيام إدارة المبعث والتعاون التي باستطلاع رأي وزارة الخارجية من الناحية السياسية.

الرقابة المالية وضبط نشاط الجمعيات

رغم أن القانون يحفل بالعديد من السجلات التي يجب أن تسلك بها الجمعية، وبالعديد من الهيئات الرقابية والضمانات للحفاظ على أموال الجمعيات ومنع التربع من نشاطاتها، إلا أن كل هذه الضمانات تبقى محدودة القيمة بدون ازدهار العمل التطوعي نفسه وتوسيع قاعدة المشاركة في نشاط الجمعيات وإدارتها بطريقة ديمقراطية مع إعصال مبدأ الشفافية كضمانة أكثر قوة من كل التباير البيروقراطية التي يمكن الالتفاف حولها. لكن الضمانات التي وضعها المشرع من خلال النشاط الرقابي للجهات المختصة، بسبب من طبيعتها البيروقراطية، قد أهدرها عدم الالتزام بالمبادئ الديمقراطية السليمة في إدارة الجمعيات.

الرقابة على جمع التبرعات

يخضع جمع التبرعات من الجمهور لإشراف ورقابة مجلس المحافظة. ويجب هذه الرقابة بحق للمجلس أن يضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمع التبرعات وإنفاقها ومطابقتها للأغراض التي منح الترخيص من أجلها.

وبالرغم من إقرارنا بضرورة هذه الرقابة وضرورة تطويرها وشمولها ، حفاظا على أموال المتبرعين وضمانا لإتقانها فيما جمعت من أجله ، إلا أن المشرع قد تجاوز ذلك ليعطي الحق لمجلس المحافظة في أن يمنح أو يمنع الترخيص بجمع التبرعات وهو الأمر الذي يتيح له إمكانية الهيمنة على الجمعيات بسلطته في المنع والتمنع لأسباب قد لا تكون مرتبطة بالمصالح العام دائما . ويؤدي ذلك إلى محاصرة إمكانيات الجمعيات الأهلية في تطوير إمكانياتها المالية بالاعتماد على الجمهور.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن هذه الرقابة على جمع التبرعات ، لا تمتد لكي تشمل الجمعيات الدينية التي تتبعها مساجد ، حيث استثنى المشرع دور العبادات التي تتبع للمال داخلها عن طريق صناديق أو أطباق في المناسبات الدينية من هذه الرقابة . وهو ما ساهم في تقوية الإمكانيات المالية للجمعيات الدينية على حساب غيرها من الجمعيات.

الحق في حل الجمعيات ودمجها وتجميد نشاطها

إن هذا الشكل من أشكال التدخل في حياة الجمعيات ، هو أخطر أشكال التدخل لأنه يعني إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعيات (معاداة التجميد الذي يلحق الوجود المادي بصفة مؤقتة) بواسطة قرار إداري . وهو أمر مغفل بالتوازن الاجتماعي للتشدد بين أجهزة العمل الرسمي والعمل الأهلي أو الشعبي ويقف بالأخير في مواقف التبعة والمخضوع والاستضعاف^(١٤).

ولذا كان المشرع المصري والعربي في الخمسينيات يحظران حل الجمعيات بالطريق الإداري ، إذ كان يجعل حل الجمعيات من سلطة القضاء وحده^(١٥) ، فإن للمشرع المصري قد خرج على هذه القاعدة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في المادة (٥٧) منه حيث أجاز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأي الاتحاد المختص ، وهذا في الأحوال التالية:

- ١ - إذا ثبت مجزوا عن تأدية الأفراس التي أنشئت من أجلها .
 - ٢ - إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها طبقا لأفرائضها .
 - ٣ - إذا تمردت انتقاد جميعيتها العمومية عامين متتاليين .
 - ٤ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب .
- وتظل مشكلة مفهوم النظام والآداب العامة موضوعا للجدال بين الإدارة والجمعيات بسبب صعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها . إلا أن حق الحل قد وازنه من الناحية الأخرى حق ذوي الشأن في الطعن في قرار الحل أمام محكمة القضاء الإداري . وأمام هذه إجراءات التقاضي فسيلا أو كان المشرع قد جعل قرار الحل يصدر من المحكمة ابتداءً بناء على رغبة الجهة الإدارية كما كان عليه الأمر في ظل القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

حق دمج الجمعيات في جمعيات أخرى

ويأتى هذا الحق من طريق المادة التى تنص على أن للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض متماثل أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها فيما لاحتياجات الهيئة أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التى تؤديها أو لغبر ذلك من الأسباب التى تراها كافية بحسن تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله.

وتعد هذه المادة وسيلة أخرى بالإضافة إلى حل الجمعية، لإنهاء وجودها القانونى بغض النظر عن رأى أعضاء الجمعية المنعجة أو الجمعية التى تندمج فيها، مع تمتع جهة الإدارة هنا بعدم رقابة القضاء عليها فى عملية الدمج على خلاف الوضع بالنسبة للحل. كما أن تعديل غرض الجمعية، بالإضافة إلى كونه تعديلاً على حق طبيعى من حقوق أعضاء الجمعية المعمومة للجمعية، فإنه يهدر أساساً من أسس العمل التطوعى وهو حق الأعضاء أن يقرروا وبعض إرادتهم مستقبل الوجود القانونى للكيان الذى أنشأه والغرض منه، ولذا تتحول الجمعيات من كيانات تلك الشخصية الاعتبارية المستقلة إلى مجرد أحد فروع السلطة التنفيذية.

حق تجريد الجمعيات

لم يكف المخرج بمرآز حل السلطة الإدارية للجمعية ، بل أجاز لها أن تقرر بإحلال مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها أو أحدها لمدة محددة قابلة للتجديد. وذلك كإجراء مؤقت حتى يفصل فى أمرها سواء بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو بالإدماج أو بالحل.

ثالثاً، ملاحظات ختامية

بالرغم من تلك التبدل القانونية الهائلة على حق تكوين الجمعيات، فإن المبدأ الإجمالى لهذه الجمعيات (حوالى ١٥ ألف جمعية) أوزيادة معدلات نموها وتنوع نشاطاتها قد يعطى الانطباع بمداخلة هذه التنظيمات الأهلية^(١٦).

ولكن التأثيرات التى يمارسها القانون لا تنحصر بالضرورة فى مجرد التقليل العددي من حجم الجمعيات، حيث يمارس تأثيره بالأساس على فلسفة ومضمون الدور المنوط بهذه الجمعيات أذاؤه والذى يتجاوز الدور الخيري الإحسانى أو تنفيذ السياسات العامة للدولة ليتوصل بعض الاحتمالات للفتات المحتاجة عبر هذه الجمعيات، إلى حشد وتمييز طاقات المجتمع من خلال حيز التطوع بالمثال أو بالمجهود، وتنمية الوعي بالمشاركة الاجتماعية والحق الديمقراطي. وهى أهداف يكشف واقع الجمعيات عن الشقة الهائلة التى مازالت تفصلنا عنها. فكما أبرزت دراسة ميدانية حول عدد من الجمعيات الأهلية فى مصر والعالم العربى^(١٧):-

١- أغلب هذه الجمعيات تفتقد قيمة العمل الاجتماعى، ففى فى معظمها جمعيات "أشخاص" وينفك المعنى الذى نتحدث به عن الأحزاب السياسية باعتبارها "أحزاب أشخاص".

- ٢- تنقد هذه التنظيمات فكرة "تداول السلطة" وغالباً ما يكون لها رئيس واحد لمصين طويلة.
- ٣- إن فكرة المشاركة التطوعية التي يستند عليها مفهوم الجمعيات الأهلية محدودة إلى حد بعيد، فمعظم الجمعيات يعمل فيها موظفون مقابل أجر (موظفون أو فنيون أو متطوعون من وزارة الشؤون الاجتماعية).
- ٤- في معظم الأحوال قللك الجمعيات موارد محدودة، بشرية أو فنية أو اأكتين معاً، وتتلقى معونات ثابتة من أجهزة الدولة التي تتولى الإشراف عليها.
- حيث يحتلى عدد كبير من الجمعيات إعانة مباشرة من وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن إرسالي إيرادات الجمعيات من مختلف المصادر الرسمية والأهلية بلغت في ١٩٨٥-١٩٨٦ أقل قليلاً من نصف مصروفاتها (١٨).
- وبالقطع إن إسناد مسئولية كل مثالب عمل الجمعيات الأهلية والتي لأمرنا إليها توا إلى الحقن القانوني ينطوي على مخالفة كبيرة، فإعطاء الدولة الملائمة لهذه الجمعيات دولة لاضالآت كثيرة تشمل تغيير البيئة الثقافية وأساليب التنشئة الاجتماعية وإصلاح ديمقراطي يشمل كل هياكل المشاركة على التوالي.
- ولكن يظل لهذا القانون دوره في حرمان المجتمع من طاقات خلاقة قادرة على العطاء، كما أن له دوره الكبير في تفهم سلطة هذه الشبكة البيروقراطية المهنية التي تستفيد من وضع الجمعيات الرأهن وتحتمي بالسلطة الإدارية الاستبدادية في مواجهة تهديد هذه الجمعيات بأجبال شابة. ومن المشكوك فيه أن تتنازل بسهولة عن مقاعدها وشبكة المصالح التي تكونت عبر السيطرة خلال عقود طويلة.
- وإذا قدر لهذه الهجمة التي تخربها منظمات حقوق الإنسان والمعيد من القوي الديمقراطية ضد القانون أن تنجح، فيظل هناك مجموعة من التناقضات الحادة التي يخلتها الطرف الاجتماعي الرأهن والذي يستعمل في إطاره الجمعيات الأهلية خلال الفترة المقبلة.

المقترحة وتراجع الدولة

البعض يائل بين تراجع الدولة وتقدم عملية المقترحة التي يكون التعبير عنها في هذه الحالة يتقدم وتوسع المجتمع المدني على حساب الدولة، ومن ثم يراهن على أن انسحاب الدولة على مستوى دورها الاقتصادي والإنتاجي سيفرز بذاته الأكية التي تنتج مجتمعا مدنيا قويا ونشأطا أهليا مزدهرا. وتتطلق وجهة النظر هذه من تصوير توسع دور الدولة باعتباره "تجاوزاً" أو "تمديداً" أو "تفغلاً" من جانب الدولة في المجتمع وبالتالي فمع نمو سلطة الدولة تضعف سلطة المجتمع والعكس بالعكس (١٩). إلا أن تفاصيل الصورة ليست بهذه البساطة. فرفع الدولة يدعا عن الاقتصاد لن يعني زلعه عن المجتمع المدني. ومن ضمنه الجمعيات الأهلية. بل إن أحد مصادر الخطورة على المجتمع المدني والنشاط الأهلي في هذه الفترة تهدداً متبع من حدة الامتطال الاجتماعي الذي سيخلقه رفع يد الدولة وانسحابها من أدا دورها الرأهي والخدمى لصالح الفئات الأكثر في المجتمع. خاصة في ظل عدم توازن القوة المؤسسية بين الفئات

المستفيدة ومجمل الجماهير المضارة، الأمر الذي لن يتيح تطوراً منسجماً ومتناسقاً لمؤسسات المجتمع المدني بتعبيراته الاجتماعية المختلفة.

وهو ما يؤكد أن المطالبة بإيجاد مجتمع مدني قوي يجب أن تكون بالضرورة موجهة إلى الدولة والقانون، فالمجتمع المدني بهذا المعنى يعتمد بشكل أساسي على "دولة القانون" (٢٠). الأمر الذي يعني أن مجتمعاً مدنياً قوياً يحتاج إلى دولة قوية تحميه، بشرط ألا يتصرف مفهوم القوة هنا إلى الجانب القمعي بالأساس، ولكن القوة التي تركز على المشروعية وسيادة القانون ، وهي قوة لن تتأثر إلا بدور ضروري للدولة في إعادة توزيع الدخل القومي بصورة أكثر عدالة.

الدعم الدولي لدور المنظمات الأهلية

وإذا كان للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي دور إيجابي في افتتاح المنظمات الأهلية على العالم الخارجي، الأمر الذي قد يتيح لها هامش حركة أوسع على صعيد الدعم المالي أو المزاورة المعنوية الدولية في مواجهة استبداد الإدارة، فإن مخاطر حثا على الهوية الحضرية والسيادة الوطنية قد تكون خطيرة.

ومن ثم فإن إحدى القضايا الهامة التي يهتم على أي تنظيم قانوني للجمعيات معالجتها، هي كيفية خلق التوازن بين دور حكومي ضروري في تسييق العلاقات الفعلية والمالية بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية وبين المنظمات غير الحكومية المحلية . بما لا يهوى حرية الأخيرة في الوصول إلى مصادر التمويل الدولية وتخصيصها وفقاً للأولويات التي تراها، بعيداً عن أي من التمييزات التي قد تفلحها الاعتبارات السياسية أوفيها من الاعتبارات التي قد تكون لدى البيروقراطية الحكومية.

الجمعيات الأهلية، وهذه التنظيم القانوني وتعدد المهام والأشكال

إن إحدى القضايا المثيرة للجدل بصدد التنظيم القانوني للجمعيات الأهلية، هو التعدد والتفرع الشديد في مهام وطبيعة التنظيمات الأهلية، مع خضوعها لتنظيم قانوني واحد هو القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فمنها ما يغلب عليه الطابع الإنتاجي وإن لم يكن يفرض الربح بالأساس، ومنها ما يغلب عليه الطابع الخيري والذي يعتمد على التطوعات الشعبية والأهلية، ومنها ما يقوم بدور ترويجي وعلمي وثقافي، سواء خفمة أعضاء الجمعية أو لجامعة للوطنين، ومنها ما هو أقرب إلى صناعة ضغط تتبنى قضية محددة (السلام ونزع السلاح النووي- الدفاع عن البيئة- الدفاع عن حقوق الإنسان) أو صناعة تضغط للدفاع عن المصالح الاجتماعية والثقافية لأبناء مهنة معينة.

إن هذا التفرع في مهام وأنشطة الجمعيات يفترض نوعاً من التباين في التراكمات التي تحكمها في علاقتها بالدولة.

فليس من المنطقي أن يحكم قانون واحد معونة الشتاء أو جمعيات إيواء الأطفال المشردين وجمعية للأدباء أو الشعراء أو جمعية دفاع عن حقوق المرأة أو حقوق الإنسان وجميعهم في قالب تنظيمي واحد ونحت شروط واحدة (٢٩١).

وهو ما يقتضى ضرورة أن يقوم المشرع بأن يعكس هذا التنباين في طبيعة هذه الجمعيات، إما بصياغة قوانين مختلفة لتنظيم نشاطها حسب المجال والنوع، أو يجعل القانون الموحد بسيطاً للغاية ليصلح لكافة أشكال النشاط الأعلى.

المشكلات البحثية

١- مشكل تصنيف المعلومات

أولى المشاكل التي تبرز في دراسة الجمعيات غير الحكومية، هي ندرة المادة التي تتيج رسم خريطة دقيقة للعمل الاجتماعي الأعلى على مستوى الجمهورية. فالبيان الإحصائي لوزارة الشؤون الاجتماعية معيب. ففضلاً عن غياب العديد من تفاصيل عمل الجمعيات- فإن منطق تصنيف الجمعيات فيه لا يتيج التعرف بدقة على خريطة العمل الاجتماعي، حيث يتم تقسيم الجمعيات بحسب ميادين النشاط الأساسية التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية. وهي ميادين شديدة الاتساع ويحوى كل ميدان منها العديد من التفرعات، الأمر الذي لا يسمح للباحث بأن يجرى التصنيفات بالصورة التي تختم به.

أما على صعيد تتبع القانوني لمشاكل الجمعيات الأهلية، سواء تلك التي رفض إشهارها أو التي تعرضت للحل أو الإدماج، فهو غير متاح باستثناء ما يتم النشر عنه في الصحف وهو قليل. ولاشك أن تطوير أداء منظمات حقوق الإنسان بما يكفل لها تتبع المشاكل القانونية للجمعيات مع الدولة، قد يساهم إلى حد بعيد في إيجاد قاعدة معلومات حول انتهاكات حق تنظيم الجمعيات والمعلومات القانونية لنشاطها. ولكن المشكلة أن منظمة حقوق الإنسان القائمة- رغم جهودها النبيلة في هذا الصدد- تعاني هي ذاتها من هذا الانتهاك لحقها في الوجود.

٢- غياب الاستراتيجيات البحثية

القضية الثانية هي غياب استراتيجية واضحة للعمل البحثي في مجال العلوم الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس بصورة كبيرة على علم الاهتمام بتتبع المعلومات والبيانات التي تختم هذه الاستراتيجية البحثية. فغياب التنسيق بين المراكز البحثية يسمح بهذا التبعثر الشديد سواء على صعيد الجهود البحثية أو التوثيقية، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الجهود أحياناً وغياب تضامها بحثية ذات أولوية أحياناً أخرى.

٣- مراكز البحث غير الحكومية

يمكن تعدد مراكز البحث غير الحكومية ونشوء العديد منها خاصة خلال عقد الثمانينات، ذلك المول الذي يعبر

من رغبة المتقنين في العمل المستقل، وإرادة بناء مجتمع مدنى قوى. من خيرة انتماء الباحث إلى أحد هذه المراكز، لهنى تعالى من مجمل ما تعالى منه أى مؤسسات لها تزوج استقلالى تجاه الدولة، سواء على صعيد التمويل (خاصة غير المشروط منه) أو حرية الوصول لمصادر المعلومات. فرقم انتشار الشكوى من صعوبة الحصول على البيانات من الجهات المختصة واستخراج تصاريح العمل الميدانى، إلا أن مبررات هذه الشكوى تزداد فى حالة ما إذا كان الباحث منتصباً إلى أحد المراكز غير الحكومية، حيث يحيط علاقتها بالهيئات الحكومية قدر كبير من الحذر والتشكك من قبل هذه الأخيرة. وغالباً ما تلجأ هذه المراكز إلى الالتفاف حول تلك المشاكل من خلال مواقع باحثيها فى الجامعة أو علاقاتهم بمراكز البحوث الحكومية.

الهوامش والمراجع

- ١ - انظر: إبراهيم طحى عبد الرحمن، علاقة الجمعيات الأهلية بالأنظمة الدولية، ورقة قدمت في مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٨.
- ٢ - محمد الدين إبراهيم، نشرة للجمعية للمدى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد ١ سنة ١٩٩٢.
- ٣ - د. على الصاوي، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي، مقدمة نظرية، ورقة قدمت في مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية، القاهرة، أبريل ١٩٩٣، ص ٣.
- ٤ - إسماعيل صبرى، عبد الله، مستقبل العمل الأهلي في تعزيز التنمية، مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ص ٢.
- ٥ - انظر تفاصيل دور جمعية رجال الأعمال: أمانى فتويل، الجماعات المهنية والمشاركة السياسية - ورقة غير منشورة عن حق المشاركة السياسية في المجتمع المصري.
- ٦ - انظر تفاصيل دور لنادى أخصاء هيئة التنوير، تقرير الأمة في عام ١٩٩١، أمة برس، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.
- ٧ - طارق البشرى، الديمقراطية ونزرة ٢٣ يناير ٥٢-١٩٧٠، كتاب الهلال عدد ٩٢، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩١، ص ٢٧٢.
- ٨ - التقارير الاستراتيجية للمدى لعام ١٩٨٩، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٩ - انظر دراسة هيئة الدفاع في القضية للفرقة أمام المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٤ في كتاب: أمهر سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٢-٨٣.
- ١٠ - في تفاصيل ذلك انظر: طه محمد عثمان، استقلالية الحركة النقابية العمالية، دار لخدمات الثقافية بطهران، ١٩٩١.
- ١١ - انظر: أمانى فتويل، سياسات السياسة الاقتصادية وصلاية تفصيل للمصالح بين جماعات رجال الأعمال والعمال، مجلة البصار، أكتوبر ١٩٩١.
- ١٢ - د. محمد تور فرحات، ملاحظات على التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية، ورقة قدمت في مؤتمر المنظمات الأهلية العربية للقاهرة، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥.
- ١٣ - النظرير الاستراتيجى للمدى لعام ١٩٩٠، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٥٣.
- ١٤ - محمد تور فرحات، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ١٥ - المرجع السابق.
- ١٦ - د. أمانى فتويل، حركة المجتمع المدني في مصر، نشرة للمجتمع المدني العدد ١ يناير ١٩٩٢، ص ١٧.

- ١٧- د. أماني كتبول. الجسديات ١٩٠٥-١٩٠٦ والمجمع للننى، الديمقراطية، الكتاب التلى، القاهرة ١٩٩٢ ص ٥١-٥٥.
- ١٨- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأفلم، ١٩٩٠، ص ٤٦٢.
- ١٩- تيمولى معتقل، ترجمة بشير السباعى، مصر فى الخطاب الأمريكى، مؤسسة عبال للدراسات والنشر، قىرس، ط١ سنة ١٩٩١ ص ١٥٥.
- ٢٠- د. سامى زهيدة، دراسة الإسلام والدولة والديمقراطية، نشره للمجمع للننى، العدد ١٥، يناير ١٩٩٢.
- ٢١- أمير سالم، مرجع سابق ص ٨-٩.

منظمات حقوق الإنسان دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

صالح سليمان عبد العظيم

مدرس مساعد بقسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

إن حقوق الإنسان ينبردها المتعددة يمكن أن تفسر بقدر في ظل النظم غير الديمقراطية معلما يمكن أن تنتهك بقدر في ظل النظم الديمقراطية، غير أنه برغم علم التناظر الكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية فإن العلاقات بينهما قد تكون الأمل والأقرب إلى فكرة الزواج الكاثوليكي الذي لا ينقسم^(١).

وترتبط الممارسات الفعلية للديمقراطية بحكم هائل من القوانين والتشريعات التي تقف في الصميم ضد أية إمكانيات لممارسة ديمقراطية حقيقية على سطح الحياة السياسية المصرية. ذلك أن المشروع العربي ينظر بعين شديد إلى مبدأ التعددية السياسية. فعلى حين يحظر صراحة في عدد من النماذج فإنه يتفائل عنه عامدا في دساتير أخرى في حين يفرقه من كل مضمون إما بواسطة قيود دستورية واضحة في صلب الدستور نفسه وإما بقواعد تشريعية لاحقة تجعل من ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور أمرا ضيقا للغاية ومحاطا بمخاطرة شديدة. وهذه النصوص هي في الغالب الأعم لنصوص ديموقراطية. تهدف أولا إلى إبراء ذمة المشرع العربي أمام المجتمع الدولي بأنه قد تبنى أكثر مبادئ حقوق الإنسان تقدما فيما يتعلق بالتعددية السياسية، ثم إفراغ هذه النصوص من كل مضمون لها عندما يستدير المشرع العربي للتعامل مع المخاطبين بأحكام هذه النصوص مع مواطنيه في الداخل^(٢). وتؤكد الممارسات الراقية الهائلة الانتهاك لحقوق الإنسان في العالم العربي، هذا الطابع الديموقري لمبادئ حقوق الإنسان من جانب المشرع العربي والسلطة السياسية في الدول العربية.

المنظمة المصرية بحق التعبير

فى التלב من هذه الديمقراطية الديمقراطية، ظهرت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" كتعبير مستقل يرتبط بحركة المثقفين من أجل إيجاد شكل ومضمون حقيقيين للتعبير عن حقوق الإنسان والالتزام بالدفاع عنها.

وتؤكد المادة ٢٢ من العهد الدولى لحقوق المثقفين والسياسية، والذى وقعت عليه الحكومة المصرية، على "حق كل فرد فى تكوين الجمعيات مع الآخرين بما فى ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، وأنه لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى يعرض عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديمقراطى لصيانة الأمن القومى أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم" (٣).

وفى مصر، توجد العديد من المؤسسات التى تقوم بدورها فى مجال حقوق الإنسان من خلال التشكيلات الخاصة بها والتى يتشترى مؤسستها وأعضاؤها تحت حمايتها، وما تكفله لها القوانين من إمكانيات الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر. ومن أمثلة هذه المؤسسات: ، النقابات ، والأحزاب السياسية، وبعض مراكز البحوث الخاصة، والصحافة بما لها من ثقل إعلامى سواء أكانت قومية أو معارضة ، واللجنة المصرية للوحدة الوطنية... إلخ.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دور هذه المؤسسات فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يتم ضمن أدوار ومهام أخرى متروكة لهذه المؤسسات. ولعل هذا ما يكسب للمنظمة المصرية تميزها الخاص المتمثل فى كونها تكاد تكون المؤسسة المصرية الوحيدة التى يقتصر عملها ودورها على مجال حقوق الإنسان وما يرتبط به من انتهاكات مختلفة، وإن كان ذلك لا يتبع من اعتماد المنظمة ومعارفها المتبادل مع الهيئات والمؤسسات السابقة- بدرجات متفاوتة - بما يدهم من مجال عملها ويكسبه المزيد من التأثير.

وترفض الحكومة المصرية حتى كتابة هذه السطور الاعتراف بالمنظمة المصرية، لذلك فإن معظم مكاتبات وإصدارات المنظمة ما زالت تحمل عنواناً قريها "تحت التأسيس". فما زالت وزارة الشؤون الاجتماعية ترفض إشهار المنظمة المصرية، وما يزال القضاء الإدارى ينظر الدعوى القضائية التى طعنت فيها المنظمة على قرار رفض إشهارها. وتجدر بالذكر أن الإطار القانونى الذى ينظم إنشاء منظمات غير حكومية فى مصر هو القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذى ينظم أوضاع جمعيات النفع العام، ويظهر القصور فى الأمور السياسية، ويخضعها لتحكم الإدارة الحكومية عملة فى وزارة الشؤون الاجتماعية، بما فى ذلك رفض إشهار الجمعيات أساساً وفرض الرقابة على تلك المظهر منها، بل وحلها . وفى إطار هذا القانون ترفض وزارة الشؤون الاجتماعية التصريح بإنشاء عدد من المنظمات غير الحكومية ومن بينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (٤).

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "منظمة غير حكومية تعمل فى إطار المبادئ الدولية لحقوق الإنسان بصرف النظر عن العقيدة أو الانتماء السياسى أو الجنس أو اللون، وتقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان مصدرها ، سواء

من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية. والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت في الأصل الفرع القطري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٨٣، وذلك حتى بلورت المنظمة المصرية شخصيتها الاعتبارية منذ عام ١٩٨٨ وتقدمت بطلب إشهار كجمعية أهلية مصرية، لكنها بقيت مرتبطة بالنظام الأساسي للمنظمة الأم - المنظمة العربية - وعلى صلة وثيقة بها^(٥). بما في ذلك مشاركتها نفس المقر بالقاهرة حتى عام ١٩٩٣. ويحدد المادة الأولى من أهداف المنظمة ومسائلتها ودورها فيما يلي :

"العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المصريين وبجميع الأشخاص الموجودين على أرض مصر، طبقاً لما تضمنته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية للمعنة، خاصة المهادين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطبقاً لحقوق الإنسان المقررة في الدستور المصري، وذلك للنفاذ عن كافة الأفراد والجماعات الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك خلافاً لما هو منصوص عليه في تلك المواثيق وفي الميثاق. وتتخذ المنظمة لتحقيق أهدافها جميع الوسائل والأساليب المتناسبة مع تلك الأهداف"^(٨).

وفي أحد تقارير المنظمة غير المؤرخة، والصادرة تحت عنوان "نحو تنظيم أفضل لطاقت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" يطرح التساؤل التالي بخصوص وضعية المنظمة "هل هي منظمة للتشوير بمبادئ حقوق الإنسان وتفتيق أعضائها وأنصارها على ذلك، أم هي منظمة للنفاذ عن حقوق الإنسان والعمل بكل الوسائل على ترسيخ احترامها، بما يعنيه ذلك من إلقاء الضوء على كل انتهاك وللمستمرين عنه؟ ويجب التفرير عن التساؤل تحت عنوان "منظمة للنشاط العملي" قائلا : "لاشك أن المنظمة المصرية تنتمي إلى النمط الثاني من جميعات حقوق الإنسان، أي أنها منظمة للنشاط العملي المبدئي للنفاذ عن حقوق الإنسان، وهذا لا يعنى أنها تهمل متطلبات الدعوة لمبادئ حقوق الإنسان، ولكن وجه الاختلاف هنا هو أن عملية التفتيق لا تقتل جوهر نشاط المنظمة، بل ينظر إليها كأحدى المتطلبات الهامة التي لا غنى عنها للنشاط العملي للنفاذ عن حقوق الإنسان".

وتضم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نحو ١٢٠٠ عضواً موزعين على ١٨ منجدة، ولها لجنتين إقليميتين في الإسكندرية وأسوان* وهي تتمتع بالصفة الاستشارية في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، وعضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب . ولكن السلطات المصرية ترفض الاعتراف بها والتعاون معها^(٧). ولقد اكتسبت المنظمة اعترافاً كبيراً على المستوى الدولي وذلك من خلال

ارتفعت منجدة المنظمة خلال فترة قصيرة، إلى أكثر من ألفي عضو، كما زادت لجانها الإقليمية في المحافظات، وقد كان ذلك مقدمة لشكالات تارت على لوائح الجمعية المصرية بتاريخ ١٩٩٤ وصرحت لها الصنف حيث ارتبنا قطاع من العضوية المؤسسة صميراً من إلهام كصيل سلمي بحته السيطرة على المنظمة بالضرورة التالية له سلباً وبخسها (المصر).

"بناء شبكة قوية من العلاقات بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فبجانب العلاقة العضوية التي تربط المنظمة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ارتبطت المنظمة بعلاقة عضوية مع الأمم المتحدة بقبولها عضواً في لجنة المنظمات غير الحكومية بها، وانضمامها إلى شبكة منظمات المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (SOS) كما قامت بتميز أو أواخر العلاقة مع ١٥ منظمة أخرى تعتبر من أكثر المنظمات الدولية والإقليمية فعالية، في نفس الوقت الذي أنشأت - أو واصلت - علاقة به ٣٢ منظمة أخرى. وخلال ذلك صارت تقارير ومعلومات للمنظمة هي المصدر الرئيسي المعترف به دولياً عن حال حقوق الإنسان في مصر" (٨).

الضلع المنظمة

بالنسبة لأنشطة المنظمة، يمكننا القول بأن معظمها يكاد يصب في العمل من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد المعتقلين ويوقف تعذيبهم وتقديم الشكاوى المستمرة بشأنهم.

* بدأت المنظمة حملتها ضد التعذيب يوم ١٩٩١/١٢/٥ تحت شعار "أوقفوا التعذيب من اليوم .. وليس غداً" حيث استمرت الحملة لمدة عام حتى يوم ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٩٢.

كما أصدرت المنظمة ثلاثة تقارير خاصة حول ظاهرة التعذيب:

- الأول في يناير ١٩٩٠ حول التعذيب في مقار مباحث أمن الدولة.

- الثاني في نوفمبر ١٩٩٠ حول التعذيب في أقسام الشرطة.

- الثالث في أغسطس ١٩٩١ حول التعذيب في بعض السجون المصرية.

كما أصدرت المنظمة أيضاً في عام ١٩٩١، ١٣ تقريراً موجهاً بحالات محددة من التعذيب وإساءة المعاملة.

"وترى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن استمرار جريمة التعذيب في مصر هو معضلة ٣ عوامل أساسية هي :

١- اعتماد أجهزة الأمن للتعذيب كأسلوب عمل وأداة للاستجواب والتأديب.

٢- الحماية التي تبسطها الدولة على مرتكبي جريمة التعذيب.

٣- تضخم وتوسع نفوذ أجهزة الأمن بشكل سرطاني تحت مظلة قانون الطوارئ. . .

وكان هذا التوسع على حساب سلطات النيابة" (٩).

وفي بيان المنظمة المصرية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ تقرر المنظمة مد حملتها

لمنع التعذيب عاماً ثانياً، وفي هذا الإطار تصدر تقريرها عن التعذيب في معسكرات قوات الأمن المركزي، وفي هذا

التقرير تؤكد المنظمة - بعد سريها لوثائق التعذيب في أربعة معسكرات لقوات الأمن المركزي في أربع محافظات

مصرية مختلفة، وبعد توصيفها لحالات تعذيب محددة - على التوصيات التالية :

٤- وقف استخدام معسكرات قوات الأمن المركزي في احتجاز وتعذيب المواطنين، وإجراء تحقيق قضائي على أعلى

مستوى في استخدامها في السنوات الماضية لهذا الغرض بالخالفه للقانون.

٢- التحقيق مع قادة معسكرات قوات الأمن المركزي لاستغلالهم هذه المعسكرات بصورة مخالفة للقانون.

٣- التحقيق التضايفي في المعلومات التي أوردتها هذا التقرير عن التعذيب، وتبريك الدعوى الجنائية ضد الضباط المتهمين بالتعذيب.

وتعهد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مطالبتها تجاه التعذيب بشكل عام فيما يلي،

١٠- وقف استخدام التعذيب وأدواته في كافة أماكن الاحتجاز (مقار مهاجرات أمن الدولة، أقسام الشرطة ، بعض السجون، منبهات الأمن، معسكرات الأمن المركزي.....إلخ).

٢- ألح في كل بلاغات التعذيب التي قدمت للنابئة خلال الأعوام الماضية.

٣- تبريك الدعوى الجنائية ضد المسؤولين عن التعذيب.

كما تؤكد المنظمة المصرية في حملتها لتناخضة التعذيب أنها لا تتوجه بتدائها الأول هذا إلى الحكومة المصرية فقط، بل إلى الرأي العام المصري بكل مؤسساته من برلمان وصحافة وأحزاب وقيادات وجمعيات، ورجال الفكر والرأي، تدعوهم إلى التضامن مع حملتها بلهجانية ، بكل السبل السلمية الممكنة، وبالمسور فوق كل الاعتبارات الإيديولوجية، والمصالح الثورية والسياسية ، التي يتعاطى شأنها بجمار هذه المهمة الإنسانية النبيلة^(١٠).

ولم تقب أحداث العنف المتبادل بين جماعات الإسلام السياسي والشرطة عن تقارير المنظمة المصرية، حيث أصدرت المنظمة تقريراً تحت عنوان "العنف الدموي في مصر، وقائع واستنتاجات" بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤، وهو يمثل حصراً لكافة العمليات المرتبطة بالعنف خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حيث شكلت أعمال العنف المتبادلة بين جماعات الإسلام السياسي والشرطة القاسم المشترك لمعظم مواد التقرير.

وتؤكد المنظمة في ختام تقريرها على أنها "إذ تصدر تقريرها هذا عن الحصاد المر السبعة شهور من العنف الدموي، فإنها تفرح بذلك جرس إنذار موجه للمجتمع المصري بأسره، ولكافة قواه السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية . . . وفي هذا الإطار تحت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جماعات الإسلام السياسي على نيل العناية القائمة على أساس التعصب الديني والكراهية الطائفية. كما تحت الجماعات التي تعتمد على العنف لنشر دهرتها إلى نيل هذا الأسلوب وإلقاء السلاح، والعمل على تمييز دولة القانون. كما تؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن القضاء على العنف التصاعد ، يستلزم إشاعة قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع بشكل متطابق، ومراجعة التشريعات والأوضاع المؤسسية على ضوء هذه المبادئ، وصيانة وتعميق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والمشاركة في إدارة الشئون العامة، والحقوق والحريات المدنية، واستتصال سموم التعصب الديني والكراهية الطائفية من وسائل الإعلام ومتاحف التعليم وتطويرها، بحيث يحكمها بأمانة التنوع السياسي والثقافي والديني للأمة".

وأصدرت المنظمة تقريراً عاجلاً عن للجهة الطائفية في ديروط بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧ أكدت فيه على "أن الوضع يستلزم عملاً متكاملاً من كافة الجوانب، وخاصة في مجال إشاعة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقيام بمراجعة شاملة لمناهج التعليم وسياسة الإعلام، لاستئصال بذور التعصب الديني والكرامية الطائفية".

وبالنسبة للعام ١٩٩٢ والذي شهدته شهوره المتصرمة أحداث عنف بالغة الشدة والضراوة، أصدرت المنظمة بياناً بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ حول تفجير مقهى ميدان التحرير، أدانت فيه هذا الاعتداء الإجرامي، الذي يشكل انتهاكاً جسيماً لأسمى حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، وترجو أن تتمكن أجهزة الأمن من التوصل لمرتكبيه في أسرع وقت، وأن تقوم بمرورها في حماية للمجتمع المصري من منهية تكرار هذا النوع من الأفعال، وذلك دون أن تتورط في ارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان".

كما أصدرت المنظمة تقريراً حول أحداث امهاية بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٠، - بوصفها صورة مكثفة للتدهور المتزايد لحالة حقوق الإنسان ولاحترام القانون في مصر - جاء فيه: "أسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن تقريراً بأن منطقة امهاية في شمالى مدينة القاهرة الكبرى قد سقطت ضحية انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وأن غالبية الموقوفين الأساسيين التي تمت عليها المرافعات الدولية لحقوق الإنسان والدستور والقانون المصريين قد انتهكت بقطعة على يد كل من سلطات الأمن وتنظيم الجماعة الإسلامية".

* ومن الأنشطة الأخرى التي قارستها المنظمة أيضاً بخلاف مناهضة التعذيب، الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحقوق الطغاة والأحزاب، فعلى سبيل المثال، أصدرت المنظمة بياناً صحفيًا بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٩ تحت عنوان "موجة جديدة من الاعتداء على حرية الرأي والتعبير"، يخصص بشأن "إلقاء القبض على عشرات المواطنين في القاهرة والأسكندرية ومدن أخرى بتهمة مناهضة نظام الحكم، وتعليق مخططات، وترزيع منشورات ضد مؤثر السلام المقرب انعقاد في مدريد هذا، وتعتقد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن هؤلاء المواطنين لم يترفقوا جرماً، طالما لم يوجه إليهم اتهام يجرمه القانون، وأهم كانوا يمارسون حرية التعبير السلمى عن آرائهم، ومن ثم فإن تقييد حريتهم هو اعتداء جسيم على حرية الرأي والتعبير في مصر".

كما طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/٣/٧ بالتحقيق في وقائع قمع المظاهرات الطلابية السلمية، حيث طالبت "بفتح تحقيق عاجل في قمع قوات الشرطة للمظاهرات الطلابية السلمية المعارضة لحرب الخليج التي جرت الأسبوع الماضي، وعلى الأساليب التي استخدمتها في ذلك وخاصة في جامعة القاهرة يومي ٢٥ و٢٧ فبراير والتي أسفرت عن مصرع طالب واحد على الأقل وإصابة عدد آخر بجراح يهدد حياتهم، وكان يغطي الأحداث، والقبض على عدد ٢٢ طالباً ومعام ٣٠ عمال تواجدوا في موقع الأحداث". وتعرضت المنظمة لبعض التضياع التي تسببت قطع هام من المجتمع وهو قطاع الفكر والثقافة، حيث قامت يوم ١٩٩١/١٢/٣٦ بإرسال الناصر إلى رئيس الوزراء د. عاطف صدقي بوصفه نائب الحاكم العسكري يفتتحي قانون الطوارئ الساري في مصر منذ أكثر من عشر سنوات،

تطلب فيه استخدام سلطاته في علم التصديق على الحكم الصادر بسجن الأديب "علاء حامد"، ٨ سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠٠ جنيه مصرى بسبب إصداره لرواية "مسافة في عقل رجل" والتي جاء في حثيات الحكم أنها تثقل مساساً بالدين وبتعاليمه وتقاليد المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك طالب الالتئاس برفع عقوبة كل من محمد مديولى أحد مؤرخى الرواية، وفتحى فضل المتهم بطبعها وهى نفس العقوبة السابقة الذكر. كما أدانت المنظمة - في بيان صحفى بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ تحت عنوان "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطالب برفع وصاية رجال الدين على الفكر والأدب والفن" - ما قامت به لجنة من مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، بإصداره ثمانية كتب بنفسها، من معرض القاهرة الدولى الرابع والعشرين للكتاب، فيما تعتبره للمنظمة اعتداءاً جسيماً على حريات الرأى والتعبير والفكر والإبداع الأدبى التى كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأصدرت المنظمة بياناً حول اغتيال الفكر العلماني "د. فرج فودة" شهيد حرية الفكر والعقيدة في مصر، بتاريخ ٩ يونيو ١٩٩٢ أدانت فيه عملية الاغتيال على يد عناصر أحد تنظيمات الإرهاب الدينى في مصر. ويؤكد البيان على دور كل الأشخاص والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى لعبت دوراً في إذكاء روح التعصب وضيق الأفق الدينى، وبالتالى نشر الفكر التكفيرى الذى لم يعد قاصراً على بعض الجماعات الإرهابية، بل بات يخرج بصورة متزايدة من أجهزة الإعلام المملوكة للدولة.

كما أقامت المنظمة في يوم ١٩٩٢/١١/٢٥ احتفالاً بهيوم الفكر والعقيدة، وذلك في ذكرى صدور إعلان الأمم المتحدة الخاص "بالقضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد" وأهدت الاحتفال إلى ذكرى "فرج فودة". كما قوت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اعتبار يوم اغتيال فرج فودة في السابع من يوليو يوماً لحرية الفكر والعقيدة في مصر، تحتفل به المنظمة كل عام.

وبجانب حرية الفكر والرأى والتعبير يأتى الحق في التجمع، وتكوين الجمعيات، ذلك الحق الذى يس المنظمة بشكل مباشر لكونها مازالت رهينة موافقة السلطات السياسية في مصر، والتي لم تسمح لها بحق الإظهار حتى الآن. فقد أصدرت المنظمة بياناً بشأن حل جمعية تضامن المرأة العربية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ جاء فيه: "أعلنت سلطات الحكومة المصرية على حل جمعية تضامن المرأة العربية بقرار من نائب محافظ القاهرة في ١٥ يوليو ١٩٩١، مما شكل اعتداء جديداً على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، للتقليل أصلاً من مصر ... والجمعية حاصلة على ترخيص قانونى من وزارة الشؤون الاجتماعية برقم ٣٧٨٢ لسنة ١٩٨٥ بعد رفض دأى أكثر من عامين ... وليس حل جمعية تضامن المرأة العربية للخل الوحيد على إهدار الحكومة المصرية حرية تكوين الجمعيات. ففي عام ١٩٨٨، صدر قرار بحل جمعية (نادى أصدقاء الإعلام العربى) وإيقاف جريدة (صوت العرب) التى كانت تصدر عنها، بحجة خوضها في أمور سياسية".

كما أصدرت المنظمة بياناً صحفياً حول "قانون التقايات للمهنية"، اعتداء على الحريات النقابية وحق التنظيم النقابى" بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢١ جاء فيه "يشكل قانون "ضمانات الديمقراطية والتطبيقات النقابية المهنية" الصادر في

١٧ فبراير ١٩٩٣، اعتداء صريحاً على الحريات الثقافية، وحقن تشكيل المنظمات الثقافية، وانتهاكا صريحا لنصوص الاتفاقيات الدولية "لحرية الثقافية وحماية التنظيم الثقافي"، وأحكام المعهدين الدوليين المدنية والسياسية والحقوقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلها صدقت عليها الحكومة المصرية، وصارت بمثابة تشريع داخلي يقتضى المادة ١٥١ من الدستور المصري*.

* ولم تكن المنظمة بالتمتع على المستوى المحلي فقط، لكنها مارست أنشطتها أيضا على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالمصريين، فقد أصدرت نداء عاجلا لحماية المصريين والجنابيات العربية الأخرى في الكويت بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٦، ناشدت فيه الحكومة المصرية والأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التدخل بشكل حازم لوضع حد لمعاملة المصريين والجنابيات العربية الأخرى في الكويت وخاصة الفلسطينيين. وناشدت فيه "مختلف أطراف النزاع، وكل القوى المحبة للسلام المحلية والدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة أن تعمل من أجل الوقف القوي لإطلاق النار وإتاحة الفرصة لاستئناف جهود تسوية النزاع، بالوسائل السلمية على أساس من احترام تقرير المصير للشعوب، وهو المبدأ الأول في قوانين حقوق الإنسان".

وأصدرت المنظمة بياناً آخر بخصوص حرب الخليج وحرية الرأي والتعبير بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٢ جاء فيه: "صباح المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يلقى بالغ تطورات الحرب المشتعلة في منطقة الخليج ويهددها حق الحياة الملايين البشر، وتخشى من تفاقم انعكاساتها السلبية على حقوق الإنسان في مصر بشكل مطرد، نتيجة لما يفرضه مناخ الحرب ووجود جنود مصريين في ميدان القتال من إجراءات قانونية وإدارية يمكن أن تؤدي إلى تقييد الحريات الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في الدستور والقانون، وبخاصة حريات الرأي والتعبير". كما سالت هيئة مشتركة من المنظمات المصرية والعربية لحقوق الإنسان إلى كل من الكويت والعراق خلال شهرى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩١ للوقوف على المشكلات الإنسانية في كل من البلدين بعد حرب الخليج.

ولا يقتصر التعاون فقط على المنظمات المصرية والعربية، فعلى سبيل المثال، صدر بيان مشترك بين المنطمتين، المصرية لحقوق الإنسان، والهيئتين للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٩ تؤكد من خلاله المنطمتان على "ضرورة صياغة استقلالية منظمات حقوق الإنسان عن الحكومات وكافة التيارات الإيديولوجية والسياسية، وأهمية تعاون السلطات المعنية معها لتفهم بجهامها، والحاجة الملحة لأن تقوم وسائل الإعلام العربية بواجبها بإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان داخل بلادها، وعدم التعميم على أنشطة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية في هذا المجال".

وهتل ما سبق، مهرة أمثلة لنشاط واسع المدى للمنظمة المصرية خلال سنوات عملها الثماني، حيث تصدر المنظمة تقارير سنوية تناول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، بالإضافة إلى الملتقيات السنوية التي تعقدها المنظمة، وهناك العمل الميداني للمنظمة والذي شمل حضور محاكمات المتهمين والتحقيقات التي تجري معهم، بالإضافة إلى بعثات

تتصلى الحفائى فى مناطق التورر، والتحقيقات فى الشكاوى التى تصل إلى المنظمة، وتقديمها للناكب العام ولوزير الداخلية.

طبيعة المشكلات التى تواجهها المنظمة

على الرغم من حجم النشاط الكبير الذى قامت به المنظمة خلال سنواتها الماضية، فإنها تتعالى من بعض المشكلات التى تترك بصماتها وأثارها على عملها ومستقبلها. وإذا كانت الضغوط للمادية تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة - التى ظلت حتى ١٩٩٣ تمارس عملها وأنشطتها المختلفة من خلال مقر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - بما لذلك من أثر على أداء المنظمة لوظائفها، فإن هذه المشكلة من الممكن التعامل معها بأشكال مختلفة، بحيث يمكن تفادى آثار هذا النص المادى أو تقليل تأثيراته، وذلك عن طريق التبرعات المختلفة التى من الممكن جمعها من طريق الأفراد والمؤسسات المختلفة، سواء أكانت تبرعات مادية أو عينية، بالإضافة إلى العمل التطوعى من جانب المثقفين بشكل عام، والعناصر الشابة منهم بشكل خاص.

أما المشكلة الخطيرة والتى من الممكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المنظمة مستقبلا فهى مشكلة التوجه الفردى لعملها وعدم الأخذ بجماعية العمل، والروح الديمقراطية التى تساعد على مواصلة العمل فى مجال حقوق الإنسان والتى قامت المنظمة أساسا من أجل الدفاع عنه وكشف انتهاكاته سواء أكانت من السلطات الحكومية أو من أطراف غير حكومية.

وتكشف قراءة لائحة النظام الداخلى للمنظمة فى مراحلها المختلفة ومشروعات تعديلها الصادرة عن مجلس الأمناء، عن اتجاه المنظمة نحو "الفردية". فبدلا من العمل بشكل يبحث عن أرضية واسعة تساعد على كسب المزيد من الأعضاء، وتفتح المنظمة أمام كافة التيارات تتجه على العكس من ذلك نحو إغلاق الباب أمام كسب أعضاء جدد، وأمام التيارات الأخرى التى يروج بها الواقع المصرى المعاصر.

نفى التمهيد الخاص باللائحة القديمة - الأولى - المعتمدة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠ تؤكد للمنظمة على أنها "هى الفرع القبرى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مصر، وتبنى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأهداف والوسائل المتصرس عليها فى النظام الأساسى للمنظمة الأم. وقيما هذا ما ينص عليه هذا النظام، تستوى الأحكام المتصرس عليها فى النظام الداخلى للمنظمة الأم". وقد تقرر هذا الوضع باستقلال الشخصية الاعتبارية للمنظمة المصرية عن المنظمة العربية، حيث اتجهت المنظمة المصرية لتأكيد صلاتها الدولية عوضا عن ذلك. فمشروع اللائحة الجديدة للمنظمة - القراءة الثالثة - والصادر فى أوائل ١٩٩٣ عن مجلس الأمناء تحت عنوان "مشروع النظام الأساسى (القراءة الثالثة)"، يتضمن قهنا يشير إلى "تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما فى ذلك إقامة علاقات عضوية معها، وتبادل الدعم والمساندة بما لا يخل بأهداف المنظمة". وإذا كان اتساع نشاط المنظمة دوليا سوف يساعدها على اكتساب أرضية صلبة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان داخلها، فإن هذا لا يسرع التركيز على هذه المنظمات الدولية، وعدم الإشارة إلى المنظمة العربية لحقوق

الإيمان والتي تحترق الأقرب - سياسيا وثقافياً وحضارياً - للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بل أن المشروع الجديد لللائحة قد أسقط ذكر المستوى المصرى بجانب الوثائق الدولية في الفقرة التمهيدية المحددة لشخصية المنظمة. يؤكد "أحمد عبدالله" على أن "الطابع العالمي لحركة حقوق الإنسان في قواصمها المشتركة لا ينفى وجوب الاعتراف بالقياسات المحلية المميزة لمنظمات حقوق الإنسان عن بعضها البعض. فحركة حقوق الإنسان العربية مستقلة بالضرورة بعض الشئ عن حركة حقوق الإنسان الاسكتلندية، على الأقل لاختلاف البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية والمزاج الإنساني ونوع الانتهاكات . فحركة حقوق الإنسان تعمل "داخل" بيتها لا خارجها . وإلا أصبحت حركة شريفة واغترابية، مما يعنى عزلتها وضآلة تأثيرها في بيتها. وهو المصير الذي يذلل الحركة إليه بعض قادتها المحليين ممن يركزون على روابطهم الدولية ولا يلتفتون كثيرا لهناء التأثير التراكمي في البيئة المحلية. وما قيمة أن يخطف نشاطا الحركة المصرية مثلا في المؤتمرات من حقوق الإنسان بينما لا المواطن المصرى العادى ولا رجل الشرطة يعرفان ألف باء حقوق الإنسان؟" (١١).

ومن الأمثلة الباقية الواضح في مشروع اللائحة الجديدة والتي تتفق مع التوجهات الدولية أكثر بكثير من اتفاقا مع الأوضاع الثقافية المحلية، إضافة مادة تنص على إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما يعكس توجهها لدى هذه اللائحة والفاكتين عليها في تدعيم الصلات الخارجية مع منظمات حقوق الإنسان الدولية التي ترفض عقوبة الإعدام، وبما يضع المنظمة المصرية موضع خلاف كبير - وبالذات - مع التيار الإسلامى الذى يؤكد على ضرورة الأخذ بعقوبة الإعدام، والجدير بالذكر أن مجلس الأمناء في مناقشته للمشروع لم يقر هذه المادة.

ويرى "أحمد عبد الله" مرة أخرى "أن بعض نشاطا الحركة العربية قادرون على التعامل مع غير العرب رغم الخلافات الثقافية والسياسية (التي لا يذيعها بالضرورة الانتماء لحركة عالمية مشتركة) بينما نجدهم غير قادرين على إيجاد لغة مشتركة مع مواطنيهم المخالفين لهم في الفكر، حيث يبرز هنا الانقسام بين العلمانيين المسكون بقيادة الحركة، والإسلاميين المستعدين منها تقريبا. ورغم أن هؤلاء الآخرين هم الأكثر تعرضا لانتهاك حقوق الإنسان في الظروف الراهنة، وبالتالي هم الأكثر صلة موضوعياً بحركة حقوق الإنسان. ولا يقوض ذلك أن البعض منهم متعصب ويتنهدك حقوق الآخرين، فالبعض منهم أكثر إنسانية واستنارة هؤلاء لاند من استيعابهم في الحركة لكي تتسع قاعدة شرعيتها المحلية اللهم إلا إذا أصر البعض على أن تكون حركة حقوق الإنسان المحلية مجرد فرع "للأممية الجديدة" التي انتقل مركزها من موسكو إلى واشنطن" (١٢).

وعلى ما يبدو أن الفاكين على المنظمة ، يفرضون أنفسهم في الدفاع عن حقوق الإسلاميين والانتهاكات الموجهة لهم، دون الرغبة في أن يكون لهم دور داخل المنظمة. ويدخل في إطار التفويض غير الملحق، العمل على تجهيم العضوية في المنظمة مخالفة هيمنة الإسلاميين بشكل خاص (١٣)، وأية تيارات أخرى غير مرغوب فيها بشكل عام، وهو ما يمثل أهم الفرق بين اللائحة الأولى (أكتوبر ١٩٨٩) واللائحة الثانية (مايو ١٩٩١). فنص المادة (١٢) من اللائحة الأولى على أن "يعد عضوا عاملا في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كل عضو عامل في المنظمة العربية لحقوق

الإتسان من المصريين ، أو من توفرت فيه الشروط التالية:

- ١- أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية.
- ٢- أن يكون بالغاً ١٨ سنة على الأقل وحسن السمعة.
- ٣- أن يقدم طلباً للانضمام إلى المنظمة المصرية وفق النموذج المعد لذلك يتضمن موافقته على أهداف المنظمة، ووعده بالعمل من أجلها ، وأن يركز الطلب عضو بالمنظمة مضت على عضويته ستة شهور على الأقل ويعرض طلب العضوية على لجنة العضوية. وفي حالة القبول يخطر طالب العضوية بخطاب من الأمين العام، أو رئيس لجنة العضوية يفيد بقبوله".

هذا بينما نجد أن اللائحة الثانية (مايو ١٩٩١) تقسم العضوية إلى ثلاثة أنواع: عضوية عاملة، وعضوية منتسبة، وعضوية مؤسسية . وبالإضافة إلى الشرطين الأول والثاني المذكورين في اللائحة الأولى، تشترط هذه اللائحة تركية الطلب بعضوين من الأعضاء العاملين بالمنظمة ، على ألا يركز العضو العامل أكثر من خمسة أعضاء جدد كل سنة، كما تؤكد في شرط أخير على قبول طالب العضوية بالمنظمة - حال قبوله - عضواً منتسباً لمدة عام. ثم ترى اللائحة بعد ذلك فتح العضو المنتسب بكافة حقوق العضو العامل باستثناء حقوق الانتخاب والترشيح والافتراق . أما مشروع اللائحة الثالثة (مارس ١٩٩٣) والذي لم يقر بعد من قبل الجمعية العمومية، فيضيف لعام العضوية المنتسبة عاماً آخر من العضوية العاملة قبل أن يحق للمعضو التمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الأمناء.

وتتعمد الجمعية العمومية في اللائحة القديمة، مرة كل عامين بناء على دعوة رئيس المنظمة وقرار من مجلس الأمناء ، بينما تتعمد في مشروع اللائحة الجديدة مرة كل ثلاثة أعوام بقرار من مجلس الأمناء.

وتنتخب الجمعية العمومية في اللائحة القديمة، في دور انعقادها العادي، مجلس أمناء المنظمة من خمسة عشر عضواً من بين أعضائها عن طريق الاقتراع السري، بينما تنتخب الجمعية العمومية في مشروع اللائحة الجديدة ، في دور انعقادها العادي - بطريقة الاقتراع السري - ٨ أعضاء من بين أعضائها لعضوية مجلس الأمناء المتكون من ١٥ عضواً "نظام التجديد التصلبي"، حيث يراعى في المرشح (أو للمعين) لعضوية مجلس الأمناء:

- أ- أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة سنة واحدة على الأقل.
- ب- ألا يشغل منصباً وزارياً أو أي منصب آخر يتعارض مع نشاط العضوية في حقوق الإنسان.
- ج- ألا يشغل موقعاً قيادياً في أي حزب سياسي (مستوى الأمانة العامة - وما يماثلها على الأقل) مالم يجمد عضويته في الحزب.

ويقول "بهي الدين حسن" الأمين العام الحالي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حول أسباب وضع الشروط الأخير بالآتي يشغل المرشح موقعاً قيادياً في أي حزب سياسي في مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة : "على خلاف الوضع في أوروبا أو دولة الشمال عموماً ، فإن منظمات حقوق الإنسان في دول العالم الثالث لا تنشأ بشكل أسيل من بين أناس تقتصر منطلقاتهم على حقوق الإنسان، بل العمل السياسي المنظم في معظم بلدان العالم الثالث، مما يدفع كثير من النشاط

السياسيين لتظهر لمنظمات حقوق الإنسان باعتبارها متنافسا للعمل السياسي ، أو لتصورات خاصة عن العمل السياسي لا تجد فرصة للتعبير المستقل عنها سواء في إطار حزبي أو في إطار نفس الحزب الذي ينتمي إليه هذا العضو أو ذلك. ولذا فإن منظمات حقوق الإنسان تصبح عاجلا أم آجلا بيئة قارس فيها الضغوط السياسية المتعارضة التي قد لا تكون دوافعها في كل الأحوال وثيقة الصلة باحتياجات تطوير حركة حقوق الإنسان أكثر منها محاولة الانتصار لتصورات سياسية معينة، أو تميز نفوذها بشكل أو بآخر. لقد عرفت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلاوين مختلفة من هذه الضغوط والممارسات خاصة خلال حرب الخليج، واجتماعات جمعياتها العمومية^(١٤).

وعلى الرغم من وجاهة كلمات "بهي الدين حسن" إلا أنها تمكس أيضا توجهها فريدا في إدارة المنظمة ، والمصادرة على الاجتماعات الأخرى بكافة أشكالها، والتي بدأت باكتساح تيار سياسي واحد لانتخاب مجلس أمناء المنظمة عام ١٩٩١، والاكتماع على حد قوله أحمد عبد الله " فكرة سخيقة من الأصل لأنها لا تعبر عن التنوع الأصلي في الجمهور".^(١٥)

ويرى "نادر فرجاني" في مذكرة لمجلس الأمناء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ أن "المنظمة تزداد عزلة في مصر منذ انتخابات مجلس الأمناء الأخيرة وابتعاد قطاعات واسعة من المجتمع عنها، وللشغل في التغلب على هذه الأزمة عن طريق تعيين عميلين حقيقيين للتغيرات المهمة في الساحة والقيام بحوار جاد مع هذه التيارات . ولا ينبغي والحال كذلك، أن تتوسع العلاقات الخارجية للمنظمة، وهو من الأمين الحالي"^(١٦). ويختتم "نادر فرجاني" كلامه قائلا أنه "نتيجة لذلك فقد تبلورت في المنظمة سؤة الحكومات والمنظمات العربية من سيطرة فرد على مقدراتها".

ويؤكد "حملي شعراوى" عزلة للمنظمات القطرية من خلال "رغبتها في الانساق مع قرائنها في الخارج"، وهو ما يؤدي في النهاية إلى أن "يعزلها عن مبدأ ضرورة الانساق مع الداخل أيضا وحركته الاجتماعية وتنمية امكانيات المجتمع المدني فيه"^(١٧). وبالإضافة إلى التوجه نحو الخارج من جانب للمنظمات القطرية، والذي ينطبق إلى حد كبير مع التوجهات الأكيدة للقائمين على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يرى "نادر فرجاني" أن "العمل في مضمار حقوق الإنسان في البلدان العربية هو نصيب قلة محدودة من النخبة المثقفة النشطة في العمل العام"^(١٨). كما يرى أن "الانضمام إلى الحركة العالمية لحقوق الإنسان يعنى بالضرورة إنشاء جسور تحمل من المفريات ، خاصة في ضوء أوجه قصور في حركة حقوق الإنسان في البلدان العربية، ما يؤدي إلى تغليب العمل على الساحة الدولية والتخفيف على مراكز حقوق الإنسان الدولية، الرسمية وغير الرسمية، على حساب بناء حركة حقوق الإنسان في الداخل"^(١٩).

ويكتفى القول - في ضوء ما سبق - بضرورة إعادة النظر في اللاحقة الحالية للمنظمة بحيث يمكن توسيع دائرة العضوية بها، والعمل على اجتذاب مختلف التيارات للمنظمة، في إطار مناخ صحي وديمقراطي يعبر عن تنوع المنظمة بين اهتمامها بالخارج والداخل ، بعيدا عن الاستغراق في التوجه نحو الخارج، والالتزام بعضوية المؤسسات الدولية والتعاضد المستمر بذلك. ويتم ذلك بالتوجه المستمر للنزوب نحو العمل مع كافة المؤسسات الأخرى المهتمة بحقوق الإنسان في مصر، وأيضا العمل على نشر نشاط المنظمة في مختلف محافظات مصر، والإعلام المستمر بوجود المنظمة

التي يكاد لا يعلم عنها شيئا أحد من عامة المواطنين. إن المحاولات المستمرة داخل المنظمة لتجميع العضوية من جانب، والاهتمام بالبعد الخارجى من جانب آخر، لن يغيى المنظمة سوى الانغلاق والتفوق ضمن مجموعة ضيقة جدا من الأعضاء الذين يتفق استعمار المنظمة - على هذا النحو - ومصالحهم الشخصية. وأخيرا فإننا نرى ضرورة الاحتكام بلجان المنظمة والتي تم اختيارها بشكل فجع فى مشروع اللائحة الجديدة إلى ثلاث فقط. فهذه اللجان - والتي كانت تشمل العلاقات الدولية، والنشاط الحفى والتثقيلى ، والإعلام ، والقانون ، والعلاقات الداخلية، والمرأة، والصحة والأدياء ، والقانون - والعضوية - من الممكن أن تلعب دورها الهام فى المزيد من التعريف بالمنظمة وتغلغلها فى قطاعات أوسع داخل المجتمع ، من خلال أنشطتها المختلفة ، وذلك عبر نهج جماعى يأخذ بجساعية القرار والسمى الجهاد والنزوب لتفقيده من أجل صالغ حقوق الإنسان فى مصر.

المشكلات البهفية:

ثمة عديد من المشكلات البهفية التي تواجه الباحث فى مصر، حيث لا يمكن أن تفصل بوضوح بين المشكلات الخاصة والعامة. فمشكلات المجتمع المصرى بشكل عام، ومشكلات البحث العلمى بشكل خاص، لابد وأن يفركا آثارهما بأشكال متفاوتة ومختلفة على جيل شباب الباحثين المعاصرين.

وهنا سوف نتفق المشكلة الاقتصادية متصرفة المشكلات الأخرى التي يواجهها الباحث، فالإمكانيات الناقصة من هذه المشكلة، لابد وأن تؤثر على كافة الجوانب الأخرى للباحث، فالدخل الجامعى للباحث لا يتناسب مع إمكانيات الإشباعات الحياتية الأولية له من ناحية، كما لا يتناسب مع أسعار مصادر الاطلاع العلمى اللازمة له من ناحية أخرى.

وهذا الاختناق المادى سوف يطرح نفسه فى عدم إمكانية دراسة اللغات الأجنبية فى المعاهد المتخصصة ذات المصروفات التي لا تتناسب مع ضعف الدخل الجامعى.

ويعيدنا عن المشكلة الاقتصادية وتأثيراتها الحاققة، يعانى الباحث من عدم الأخذ بنتائج بحورته والاستفادة منها، فالبحث العلمى بشكل عام يسير فى اتجاه ، والأجهزة المعنية بالاستفادة من نتائج هذه البحوث تسير فى اتجاه آخر. ولعل ما سبق يرتبط أيضا بالمشكلات التي يواجهها الباحث فى أبحاثه الميدانية المختلفة، حيث تلعب معدلات الأمية المرتفعة دورها الكبير فى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية من المبحورين بشكل سلس وصادق وهو ما ينعكس بالتالى على نتائج البحوث ومدى مصداقيتها .

وهناك مشكلة أخيرة، لعلها من أخطر المشكلات التي يمكن أن يواجهها باحث يتعلق عمله بالبحث العلمى بكافة أشكاله وتوجهاته. وهى المتعلقة بالإرهاب الفكرى الذى تمارسه بعض الاتجاهات على ساحة المجتمع بشكل عام، وإلى محراب الجامعة بشكل خاص، وهو ما يشكل تمارضا مع أبسط حقوق الباحث، الخاصة بحريته فى إعلان آرائه وأفكاره ولتلق بحورته المختلفة، بغية إخلاء أسهم الحقيقة ولا شئ سوى للحقيقة، التي تساهم فى إزالة حجب الجاهل والتخلف نحو المزيد من المعرفة والتقدم.

الهوامش

- (١) أحمد عبد الله ، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والمواطنة والاضطراب الإقليمي، في الكتاب المكون "حقوق الإنسان وتأثير مصر"، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ٢٩.
- (٢) محمد نوري فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، الوحدة ، العدد أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٠-١١.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٨.
- (٤) من بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٠ بعنوان "بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن حل جمعية تضامن للمرأة العربية".
- وحرر قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٤ ، انظر:
- أمير سالم، حقوق الإنسان وتأثير مصر، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٢، وانظر أيضا في المصدر نفسه، نوال السمعلوي، وقانون الجمعيات في مصر حصرية من الواقع، ص ٤٧-٦٥، وفيه تعرض الكاتبة للمشكلات التي واجهتها وبخسب من إشهار جمعية تضامن المرأة العربية، والتي سجلت برؤيا الشغور الاجتماعية في يناير ١٩٨٥ تحت ٣٢٨٧، وظلت تعمل لمدة تتجاوز الست سنوات حتى أصدرت وزارة الشغور الاجتماعية القرار رقم ١٩ بتاريخ ١٥/٦/١٩٩١ والذي يقضي بحل جمعية تضامن المرأة العربية، وأبلغت أسوأها إلى جمعية نساء الإسلام، وانظر أيضا، أمير سالم، دائما مع حق تكوين الجمعيات ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١.
- (٥) مشروع قرار صادر بشأن تعديلات النظام الداخلي، عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩١/٥/٢٠.
- (٦) بيان صحفي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول "حالة حقوق الإنسان في مصر خلال عام ١٩٩١" ، التقرير السنوي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩٢/٥/٢٠.
- (٧) موجز تقرير مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الجمعية العمومية (التأسيسية) الرابعة" ١٩٩٢/٥/٣١ - لقاعة الصحفيين.
- (٨) بيان للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مقارها الصحفي بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١. بعنوان "٥. متورط دول جديد على مدى استعراء التعليم في مصر".
- (٩) من البيان الصحفي الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٩١/١٢/٥. تحت عنوان "أوراقا للتصليب من الهمم... وليس فدا".
- (١٠) أحمد عبد الله ، حقوق الإنسان : الأصول والفروع ، مكتبي حقوق الإنسان ، نشرة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، العدد الأول، أبريل ١٩٩٣ ص ١.
- (١١) المصدر نفسه ، ص ١-٧.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢.

(١٣) من خلال قراحتنا لمشورات الحملة الانتخابية للتيار الإسلامي خلال انتخابات مجلس أمنا . المنظمة للصحة لحقوق الإنسان مايو ١٩٩١
، لاحظنا ما يلي،

(أ) رغبة مرشحي هذا التيار في العمل ضمن إطار تعاوني يشمل كافة التيارات الأخرى ولا يهدف إلى السيطرة على مقدرات المنظمة
مغضيا أدعى التيار للمعارض الذي اكتسب الانتخابات.

(ب) احساس مرشحي التيار الإسلامي بنقص تدهور وأنتهاك حقوق الإنسان في مصر ورفضهم في الانضمام تحت مظلة المنظمة حيث
يكتفون أن يارسلوا من خلالها حملتهم ضد التطبيع الذي تمارسه السلطة السياسية ضد التيار الإسلامي في مصر.
وربما يكون هذا الجانب المعلن من الخطاب الإسلامي الانتقاضي للفرض تكهني يخفي أحيانا استراتيجية أخرى، وربما يؤيد ذلك ما حدث
في الانتخابات بعض النتائج لكن هذا لا ينفي ما حرصنا إليه أننا من قراة مشورات التيار الإسلامي.

(١٤) بين الدين حسن، حول النظام الأساسي للاتمة ، ورقة خاصة بالمنظمة للصحة لحقوق الإنسان.

(١٥) أحمد عبد الله، مقترحات الاستدراك للحفاظ على كيان وعالمية للمنظمة للصحة لحقوق الإنسان - حول ما حدث في انتخابات مجلس
أمنا للمنظمة لعام ١٩٩١ ، ورقة غير منشورة.

(١٦) لم نغشأ انتمشرد هنا للامكانيات الشخصية لهذه العلاقات بين قادة للمنظمة، والتي صارت معروفة بعد استقالة الدكتور نادر فرجاني من
عضوية مجلس أمنا للمنظمة وكان من بين الاقتراحات التي قدمها "كادر فرجاني" في مذكرته لمجلس أمنا بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤.
تشكيل مكتب تنفيذي جديد لا يضم الأمين العام وأمين الصندوق الحاليين، وفي الاقتراح لا يقصد من وراءه سوى استبعادهما واتخاذ
غيرهما لتسيبهما، أختارون في الاختيار أن أي مكتب تنفيذي لابد وأن يشمل كلا من مناصبي الأمين العام وأمين الصندوق. (ولملاحظ
أيضا أن جلس شعراوي وأحمد عبد الله قد استقالا من عضوية مجلس أمنا في مايو ١٩٩٣ ثم شغلها حتى شكر الله الذي استقال
في يناير ١٩٩٤ - للمحرر).

(١٧) جلس شعراوي ، ملاحظات حول حقوق الإنسان الإنسانية والاجتماعية، من كتاب "حقوق الإنسان وأثر مصر" مصدر سابق، ص ٢١٩.

(١٨) في تقرير للمنظمة للصحة عن الخاضعين لجمعيتها الصومالية مايو ١٩٩١، ما يؤكد أهمية العمل في مجال حقوق الإنسان ، فمن بين
٤٢٨ مشتركا، هناك ٩٧ محاميا و٦٦ صحفيا و٢٨ باعلا و ٣١ استأثرا و٢٥ طالبا بالتعليم العالي و٢١ محاسبا و١٩ مهندسا و١٨
طبيبا و١٨ موظفا وأثنين عمالدا

انظر، بيان صحفي للمنظمة بعنوان "محمد إبراهيم كامل رئيسا للمنظمة للصحة لحقوق الإنسان" بتاريخ ١٩٩١/٦/٨.

وانظر أيضا، جلس شعراوي ، مصدر سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(١٩) نادر فرجاني، حول معوقات وانتشار مبادئ حقوق الإنسان وصيانتها في الوطن العربي ، من كتاب "حقوق الإنسان وأثر مصر" مصدر
سابق، ص ١٤٩.

تعقيب د. مصطفى كاهل السيد على ورقتي "الجمعيات الأهلية" و"منظمة حقوق الإنسان"

سوف أقسم ملاحظاتي إلى ملاحظات خاصة بالمتنوع وأساليب البحث، وملاحظاتي خاصة بالمفاهيم المستخدمة، ثم ملاحظات تنطبق على كل ورقة على حدة ، وأخيرا أعرض للقضايا المتصلة بمشاكل الباحثين كما تصورها كل من مقدمي البحثين . المسألة الأولى هي مسألة المتنوع. من الواضح أن البحثين اقتصرا على ما يمكن وصفه برصد الواقع. محاولة توصيف الواقع القائم سواء فيما يتعلق بالمعوقات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية أو الواقع القائم بالنسبة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. مهمة البحث الاجتماعي ليست فقط في توصيف الواقع، لكن البحث الاجتماعي مهمته تتجاوز ذلك، فعلى الأقل لتفسير الواقع . ولئن أدخل هنا في مسألة تغيير الواقع. ولكن يفترض أن تغيير الواقع يقتضي أولا فهمه ، هذا شرط ضروري لتغيير الواقع . ومن الواضح أن مقدمي البحثين لهما رغبة شديدة في تغيير هذا الواقع ، ولخطورة الأولى هي ليست فقط أن ترصده ولكن تحاول أيضا أن تفسره ، وتفسير الواقع لا يتأتى إلا من خلال الاستعانة بإطار نظري، وهذا هو ما يفرق بين تناول الصحفي وتناول عالم الاجتماع أو الباحث القانوني. ويلاحظ في هذين البحثين غياب الإطار النظري، ينطبق هذا على البحث الأول كما ينطبق على البحث الثاني. ولا شك أنه في إطار الثقافة القانونية هناك العديد من النظريات وهناك العديد من المداخل التي كان من الممكن أن تلهم في تحليل أسباب ظهور هذه المعوقات القانونية أمام المنظمات غير الحكومية في مصر. ولاشك أن في أدبيات علم الاجتماع الكثير مما يمكن استخدامه في فهم الواقع وتفسير الواقع المحيط بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. عن طريق مثلا دراسة الحقلية الاجتماعية لأعضاء هذه المنظمة أو عن طريق دراسة القيم الثقافية التي تحركهم وإلى أي حد قد تختلف هذه القيم عن القيم السائدة في المجتمع، وربما تحليل نمط القيادة وسطهم ، المهم أن يوجد الإطار النظري في أي بحث هو الرسالة الوحيدة لكي يقدم مثل هذا البحث تفسيراً للواقع ولا يكتفى برصده .

والمسألة الثانية هي مسألة الدقة في استخدام المفاهيم. في البحث الأول يشار إلى مفهوم "المجتمع المدني" ، في البحث الثاني يشار إلى مفهوم "الفردية". في البحث الأول أثير إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره هو المجتمع الذي توجد فيه منظمات متعددة ، وهذا بعد واحد من أبعاد وجود المجتمع المدني، ووجود المنظمات القانونية . ولكن لا يستقيم وجود المجتمع المدني إلا إذا تفتتت هذه المنظمات بالاستقلال في مواجهة الدولة، وإذا كانت هناك ضوابط في مواجهة الدولة لعمل هذه المنظمات، وإذا قُتعت الأعضاء الذين يخلون هذه المنظمات بنوع من التسامح ومن

التصامح أو نوع من اتساع الصدر داخل هذه المنظمة ، أى إذا تميزت هذه المنظمات بقانون الحق فى الاختلاف ، فقانون الحق فى الاختلاف هو شرط أساسى فى ظهور المجتمع للمنى. كيف يمكن أن تصف مجتمعا بأنه مجتمع منى إذا كان أعضاؤه لا يقبلون حق الأقلية فى أن تختلف معهم ، وإذا كان مثل هذا المجتمع يخضع طول الوقت لضوابط حكمية من جانب الدولة . ونظرا لأن مفهوم المجتمع المنى يشجع فى الكتابات العربية لمجرد وجود عدد من المنظمات المهنية والتجارية لذلك من المهم توضيح أن المجتمع المنى لا يقوم إلا إذا توافر هذان الشرطان الآخريان .

وفيما يتعلق بمفهوم الفردية ، أفسر أن الاتساع صالحي سلطاني ربا يقصد "خلقية" أكثر من الفردية ، فالفردية تشير إلى بعض الأشخاص بالتركيز على ذواتهم. وزعم الفردية بهذا المعنى ليست غاية فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولكن الشرح الذى تبع وصف الفردية ربا كان أقرب إلى الخلقة أو عدم قبول التعاون مع منظمات أخرى.

وفيما يتعلق بالقضايا التى تثيرها كل ورقة، الورقة الأولى عن أسباب ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية هو أن الدولة تحت منذ منتصف السبعينيات الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية لذلك فالحظية بالصلاح المجال أمام الجمعيات الأهلية كانت مطالبة للدولة أن تكون متصلة مع الشعارات التى ترفعها هى ذاتها. ومن الأسباب التى دعت إلى ظهور الاهتمام بالجمعيات الأهلية أن هناك تقيرا فى السياسات التى تبناها الدول الغربية تحديدا ، إنها انتقلت الآن إلى محاولة التشكيل الفاعل لجمعيات العالم الثالث عن طريق ما تقدمه من معونات من ناحية الشروط التى تطرحها سواء فى تقديم المعونات أو من خلال المؤسسات المالية الدولية ، ومن ناحية أخرى عن طريق تشجيعها لجمعيات أهلية ذات توجه مميّز. فمن المعروف أن هناك أمورا حائلة متاحة للنشاط الأهلى فى مصر تقدمها هيئات المعونة المختلفة . هذه الأموال ليست نوعاً من السخاء وليست حيا فى عيون المصريين ، ولكنها محاولة فاعلة لتشكيل المجتمع المصرى فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وهنا قد يفسر لنا لماذا تغطى أنواع معينة من الجمعيات خاصة تلك الجمعيات التى تنمو إلى الليبرالية الاقتصادية بقدر حائل من المعونات الدولية. ومن ناحية ثالثة هناك رغبة قوية فى المشاركة داخل بعض قطاعات الطبقة المتوسطة فى مصر، وهذا يؤدى إلى ضغوط على الدولة حتى تفسح قدرا أكبر من الحرية لهذه المنظمات. بالإضافة إلى هذه الأسباب كنت أرى فى إشارة الأستاذ أشراف حسين إلى التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية فى مصر أن يشير إلى التنظيم الذى كان موجودا قبل عام ١٩٥٢، وهو التنظيم الذى كان يميز بين نوعيات الجمعيات الأهلية بالنسبة لكل الجمعيات ، فالجمعيات التى كانت تفرص على استغلال السلاح كانت محظورة والجمعيات الخيرية كان هناك قانون خاص بها.

أما سائر الجمعيات فكانت تخضع لأحكام القانون المنى باعتبارها ذات شخصية اعتبارية. والمواد الخاصة بتنظيم الجمعيات فى القانون المنى أسقطت من التشريع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ ، فالقانون المنى فى مصر فى الوقت الحاضر يخلو من المواد ٥٤ إلى ٨٠ -والى كانت تنظم وضع الجمعيات الأهلية قبل ١٩٥٢.

هناك قضايا أطرها النقاش مستمدة من الورقة : هل يجب أن يكون هناك قانون واحد أم عدة قوانين لتنظيم

أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر؟ ماهي معوقات العمل التي تعوق عمل الجمعيات الآن؟ وأطرح في هذا الصدد أن هناك نوعاً من غياب الثقة بأعضاء الجمعيات الأهلية والتقاعبات المهنية والأحزاب السياسية في مصر. وهذه عقبة كبيرة أمام تطور العمل الأهلي في مصر. ولست بحاجة إلى أن أظلمكم على العديد من الصراعات التي دارت في إطار نقابات مهنية وأحزاب سياسية بين فرقاء لا يختلفون في رؤاهم السياسية وإنما تفرقهم المصالح والطموحات الشخصية. وهناك مسألة مهمة جاءت في بحث الأستاذ صالح سليمان، وهي أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتضمن شرطاً بعدم تولي أي من القيادات الحزبية عضوية مجلس أمناء المنظمة، أي أن المرشحين لعضوية مجلس أمناء المنظمة لا يجب أن يكونوا من ضمن القيادات الحزبية السياسية. وأذكركم أن هذه القضية كانت موضع الخلاف بين أعضاء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والحكومة التونسية. الحكومة التونسية اشترطت ألا يتولى أي منصب في الرابطة أي قيادة حزبية سياسية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعاطقت مع الرابطة التونسية في هذه المسألة. ومع ذلك نجد أن مشروع اللائحة الجديدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يدعوا إلى عدم تولي عضوية مجلس الأمناء شخص كان له منصب قيادي في الأحزاب السياسية المصرية.

المناقشة

-الأستاذ/ سعيد عبد الصبح :

الملاحظة الأولى.. يغلب على الطابع البحثي في مصر والعالم الثالث تناول المشكلات أكثر بالتركيز على الوصف دون التحليل.. فلماذا نركز على المشكلة وأبعادها وكيف تكون. وهذا كلام اعتقد قد على عليه الزمان. وعلينا أن نهتمى إلى الحلول العملية للمشكلات، فركز البحث الاتجاهات والأفكار حول الحلول وليس حول المشكلات . والنقطة الثانية تتعلق بدور الأستاذة أشراف التى تحدثت عن العلاقات والمعوقات بين الجمعيات الأهلية والدولة، ولكنه يتجاهل المجتمع وعلاقة الجمعيات ببعضها البعض، فعلاقة الجمعيات ببعضها البعض قد تكون ميسرة فى القضاء على المعوقات بين المجتمع والدولة وقد تكون معيقة. ولذا فإن توثيق ودراسة أبعاد العلاقة بين الجمعيات المختلفة قد تكون نقطة جذرية بالبحث. والنقطة الثالثة حول التعويل كثيرا على القبول القانوني، وكثيرة جدا القبول القانونية ، ولكن على الرغم من ذلك وفى إطار القبول القانونية هذه يستطيع الكثير أن يفعل . فمناظرة حقوق الإنسان نفلت العديد من الأنشطة رغم القبول القانونية العديدة، وقامت بإعداد تقارير عن التعليم وإنشاء كثيرة أخرى وموضوعات مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، رغم القبول القانونية. فنعلمنا تقول أن القبول القانونية تفرق العمل والجمعيات الأهلية ، هذا قول فيه مبالغة كبيرة. فهناك بعض الإسماحة أو بعض التشريعات التى يمكن أن تستغلها فى الضغط على المعوقات الأخرى فى الإطار القانوني العام. فى النقطة الرابعة أضمت صوفى للأستاذة الدكتور مصطفى كامل السيد حول تركيز فكرة المجتمع المدني على الساحة. وكثيرا ما يتركز الأمر على وجود المنظمات ، وهذا بالطبع خطأ كبير. فالمجتمع المدني له جانبان، جانب التهم وجانب المنظمات. فالتركيز على جانب المنظمات يسلم بأن قيم المجتمع المدني من حرية الرأي والتسامح مرجوة ، وهذا خطأ لأن القيم يجب أن تتماهى مع للمنظمات، فكلاما يسيران معا فى إطار فكرة المجتمع المدني.

-الدكتور عماد صيام:

إن القانون ٣٧ رغم ما به من ثبوت ورغم ما به من موانع تحول دون أن تتخط الجمعيات فى الأنشطة المخصصة لها إلا أن القانون لا ينفذ دائما. وأنا أقول هذا الكلام فى إطار خبرة شخصية تعد أكثر من ٢٠ سنة عمل نشط وسط الجمعيات الأهلية، القانون لا يستخدم إلا فى لحظة واحدة فقط حينما تبدأ مثل هذه الجمعيات بالعمل فى السياسة بشكل مباشر، فى لحظة فقط يستخدم القانون. غير ذلك لا يستخدم. أنا عضو فى جمعية ، أنا أقبل متعا رغم أن القانون يمنع ، وأتأمل مع مؤسسات مباشرة بدون علم وزارة الشؤون الاجتماعية، ودون الرجوع إليها. ولا أحد يتحدث

ممن لا يقول أحد ماذا تفعلون. فالتعويل كثيرا جئا على القانون والتعود خطأ، وعندما ينتقل القانون فكل الجمعيات سوف تغلق. ومسألة حل الجمعيات الأهلية بالفعل يمكن أن تلعب دورا كمنظمات في بناء المجتمع المدني، رأيت أن هذه الفكرة هناك شكوك حولها. لأن القضية هنا ليست مرتبطة بالتشريع بقدر ما هي مرتبطة بنسق القيم الأساسية التي نشأ عليها الشعب المصري. هل بالفعل نحن كشعب مصري أو كتنحية أو كمشاقين وجدنانا وقيمنا نشأت على قيم الديمقراطية التي تؤمن بالتمندية التي تؤمن بتداول السلطة التي تؤمن بالاختلاف التي تؤمن بتنظيم الجماهير لتمثيلها؟ هذه هي المشكلة، يمكننا أن نقوم بعمل تشريع عظيم جدا ولا ينفع. وسوف أضرب مثلا من الجمعيات الموجودة وهي نموذج وإفراز لما هو موجود في المجتمع، حتى إذا كانت هذه الجمعيات جمعيات دقن موتى أو جمعيات نخبة مثل جمعيات حقوق الإنسان، هناك غياب لفكرة تداول السلطة، وليس مجلس الإدارة لا يتغير مثل نشأة الجمعية إلى أن يتوهم الله بصرف النظر إذا كان هذا الرئيس يصلح أو لا يصلح. كما هو موجود في الأحزاب، كما هو موجود في النقابات. القضية هنا هي أي نسق من القيم نحن نشأنا عليه ونحصل. إذا كنا نستهدف بناء منظمات المجتمع المدني أو خلق المجتمع المدني، علينا أن نركز بالفعل على مسألة إعادة تربية وجدان هذا الشعب على قيم الديمقراطية الحقيقية، بحيث تكون جزءا من بنائنا الثقافي والذي يستطيع في النهاية أن يخلق جماعات ضغط حقيقية هي التي تقدم بعمل التشريع الصحيح. لأنه بالفعل هذا التشريع سوف يبقى تعبيرا عن واقع اجتماعي وثقافي موجود في الحقيقة، وقد انعكس منظمة حقوق الإنسان هذا بشكل واضح. فرسم أن لائحة المنظمة تقول أنه لا يوجد تمييز بين الدين والفكر وما إلى ذلك، نجد أن المنظمة رغم أنهم نخبة ويهونوا إلى للجمع للمدنى والديمقراطية تقول دون دخول الإسلاميين، وهذا تناقض شديد جدا. ليس ذلك وحسب، بل أيضا لا أعتقد أن المراكز الرئيسية في مجلس الأمناء سوف تتغير إلا في إطار تكتيكات ليس لها علاقة بحركة أو بجمهور أو خلافة. هنا المسألة الأساسية حتى بخصوص حقوق الإنسان. هل نحن في حاجة "لنظمة" للدفاع عن حقوق الإنسان أم في حاجة إلى "حركة" للدفاع عن حقوق الإنسان؟

— الأستاذ / كمال مغيث:

إن المعوقات القانونية فيما أظن قد لا تهم المرأة بوجه عام، والمشكلات القانونية تهم شريحة محددة من السيدات هي تلك التي تعتقد أن القواعد السياسية تبرز على حركتها، ولكن نسبة كم من السيدات تكون هذه المعوقات القانونية متجاوزة لواقعهن؟

الملاحظة الثانية تتصل بكلام د. عماد صيام. فحضرتك تناولت القانون بالمعنى العام أو المعنى المجرد، إن القانون يضع قيودا على ممارسة النشاط السياسي، وكان من الأفضل كثيرا لوريجت إلى المحاضر والقضايا المرفوعة من الجمعيات التي صدر قرار بحلها. وعلى سبيل المثال جمعية كانت ذائعة الصيت وهي جمعية "ضامن المرأة العربية"

والتي كانت ترأسها د. توفيق السعداوي، كان لها حجة وتأييل عليها كلام كثير، أنا أظن أنك لو رجعت لهذا التضاميا كنت سوف توضح لنا بالتفصيل متى كان القانون عائقا؟ ومتى لم يكن عائقا؟ ومتى استخدم هذا النص وكيف فُسر؟ هنا ندخل في المجال السياسي والنظام الاجتماعي أفضل من أن نتحدث عن القانون بالمعنى العام.

- الأسس / لبيل هيد الفلاح؛

فيما يتعلق بنتائج التعامل مع التصوص القانونية، الباحث تعامل مع القانون والمجتمع والدولة في بلد كمصر مستخدما منها شكليا محضا يقوم على مجرد تفسير القواعد القانونية التي وردت في التشريع . وفي تقديرى أن هذا ربما لا ينفكنا بعيدا عن الدراسات القانونية التقليدية . وأيضا فيما يتعلق بخصوصية الأنماط القانونية في مصر لاشك أن بناء القوية في المجتمع المصرى وطبيعة وضعية المواطنين بأحكام قاعدة قانونية ما ووزنهم السياسى الاجتماعى مؤثر جدا في مدى خضوعهم لقاعدة القانون أو في مدى فرضهم لمجموعة مصالحهم الأساسية في المجتمع المصرى. الواقع أن القانون المصرى يشير إلى أن هناك أنساقا قانونية ترجع إلى عقود عديدة وثمة فجوة عميقة بين البنية القانونية وبين للمواطنين بأحكامها، ومن ثم لاتصلح منهجية شرح المتن، أو مناهج الوضعية والوظيفية القانونية بإطارها الشكلى في تحليل هذه الأنظمة القانونية في علاقتها بالواقع . يلزم درس هذه البنية القانونية وطبيعة المصالح المتصارعة التي تاتى قاعدة القانون تمهيرا عنها أو عن كيفية خسمها أو عن كيفية موازنتها بين مصلحة أو أخرى والإحياز لمصلحة باعتبارها المصلحة الأجرى بالمرأية. وسوف أشرب مغلفين واقعيين بالفي الأهمية للدلالة على هذه الفكرة؛ المثال الأول يتعلق بكيفية تأثير هيكل القوى على القانون، وهو موقع نادى القضاء من قانون الجمعيات ، فوفقا للتشريع يفترض أن النادى يخضع لهذا القانون ومن ثم يخضع لإشراف وهيمنة الجهة الإدارية في إدارة شؤونه وانتخاباته والرقابة على أعماله. ومع ذلك بعد أزمته كنادى القضاء سنة ١٩٦٨، تم التغيير الذى حدث في قمة السلطة في مصر وبداية المصالحة التي أراد السادات أن يجعلها بداية مرحلة حكمه الجديدة وخاصة بعد حرب ١٩٧٣، حيث رفض نادى القضاء هذا الإشراف ، ومعنى ذلك أن نادى القضاء وهو يمثل واحدا أو مصدرا من أهم مصادر الجماعة القانونية المصرية بكل قوتها وكل هيمنتها في كل المصور، يرفض تطبيق قاعدة قانونية مفترضة أنه هو من مخطط أحكامها أو أحد المخططين لأحكامها. إذن هنا قوة الواقع. واستمر ذلك إلى الآن. وطالب في قانون السلطة القضائية الجديد بأن نادى القضاء يمثل هاتين من شؤون القضاء والسلطة القضائية ومن ثم لا يخضع لإشراف الجهة الإدارية، وذلك ترتيبا على المفهوم التقليدى لفكرة استقلال السلطات وقايزها في الدولة الحديثة. المثال الثانى يتعلق أيضا بمحالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. رغم رفض الدولة لشعها الترخيص القانونى، لكن الظروف الدولية وموجة حقوق الإنسان العالمية هي التي مازالت تغطى غطا من الشرعية يمكن أن نسموه شرعية الواقع - إذا جاز التعبير - في استمرارية هذه الجماعة على الرغم من عدم تقصها بالشرعية القانونية . وبالطبع إذا تغيرت الظروف ربما يتم المرافقة على هذا الكيان الواقعى الذى اكتسب شرعيته من الواقع ياخفا - الصفة القانونية عليه أو جمعه تماما وتعامل الدولة

معه باعتباره كيانا غير حرمى.

التقطعة الثانية تتعلق بالخطاب السائد حول حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ومن داخل تفصيلاته الحديث عن المجتمع المدني في مصر. تقديري أن هذا الخطاب هو تعبير في الأصل عن مجموعة مصالح - وأقولها ينتهي الصراحة - مرتبطة بتيارات التمويل الأجنبية الآن وقائمة الأعمال الأساسية للجمعيات والمؤسسات البحثية الغربية . وأنا لا أنعت ذلك بالصراب أو بالخطأ، إنما لابد من ربط هذه الظواهر ، ليس انطلاقا من الخطاب العام أو الخطاب الظاهري إنما ربطه بالفعل بمن الذى يقول هذا الخطاب، وماهى طبيعته؟ ماهى علاقته ؟ ... إلخ والذى فرض هذا الصطب فى المجتمع المصرى فى تقديري هو أن ترويع هذا المصطلح فى الحالة المصرية غير دقيق على الإطلاق ، لأن مصر تفتقد تاريخها إلى ذات التطورات التاريخية التى تمت فى بنيات المجتمعات الغربية التى أنتجت هذا المجتمع الموسم بأنه مجتمع مدنى . وهذه التجربة الغربية هى التى وضعت التوامش بين الدولة وبين المجتمع أو بين الدولة وتلك المؤسسات الطوعية البسيطة والمتصلة، والحدود الفاصلة بين كلا الممارين، مدار الدولة، ومدار للمجتمع المدني.

لا يمكن الحديث أيضا عن المجتمع المدني دون ميلاد للفرد كمفهوم فلسفى واجتماعى وقيمى وكفاعلية اجتماعية، وبدون حل إشكالية العلاقة بين المرنى واللامرنى. بدون ذلك لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني ، بدون الحديث عن ميلاد الفرد وميلاد المجتمع.

أيضا جزء من أزمة مفهوم حقوق الإنسان فى مصر فى إطار مجتمع إسلامى تقليدى داخل فى مكوناته أنشاق دينية مختلفة غير الدين الإسلامى، أن تراث هذه الإشكالية - إشكالية نظام حقوق الإنسان - يبين أن هذا النظام الإنسانى الذى هو وليد التجربة الغربية فى النهاية هو انعكاس للتصور الغربى لفكرة حقوق الإنسان فى مجتمع مختلف ، ومن ذلك للأسف أن حركة حقوق الإنسان فى مصر، أيضا هى حركة يجرى الحركة اليسارية المصرية.

-الأستاذة/ نورا هيد الله-

لدى ملاحظة صغيرة حول تحديد المصطلحات . مصطلح "المجتمع المدني" .. وجدنا أن هذا المصطلح يستخدم كثيرا فى الفترة الأخيرة. فكلمة "المدنى" ماذا تعادل ؟ هل هى تعادل عسكرى؟ أم تعادل دينى؟ ودائما نقول أن المجتمع المدني مجتمع علمانى أى يضيف القيم الدينية ، وهذا عريف من المؤكد أنه غير سليم. أم أن كلمة المجتمع المدني مقصود بها ترجمة لمفهوم غربى يبعد عن واقعنا المصرى وواقعنا العربى بصفة عامة؟ فأرجو تحديد المصطلح بدقة، بالطريقة التى يمكن أن نستعملها ، أو ننتفى عنه أنه مجتمع علمانى.

-م. مصطفى كامل السيد-

أطمن الأستاذة نورا أن كلمة المجتمع المدني لا تعنى مجتمعا لا دينى ولكنه مجتمع ينص على حرية العقيدة ، أى يتيح لكل أفراد أن يعتقدوا كما يشاؤون ، وممارسة العقائد بهذا المعنى مسموح بها لكل أصحاب العقائد الدينية.

- الأستاذ / سعيد المصري:

فيما يتعلق بمسألة الوصف التي يمكن أن يمثل بالورقتين، في تقديري أن الوصف ذاك جدا في الورقة الأولى والقانية، كلاما يرد على الآخر، الأستاذ أشرف يطرح للمعوقات القانونية، والأستاذ صالح يرد بالمعوقات غير القانونية، للمعوقات التي تفصح عن حرية الأفراد داخل المؤسسات الأهلية. إن الكلام هنا عن المؤسسات في المجتمع المدني أو الأهلي كضرورة لتحقيق الديمقراطية بعدما عجزت مؤسسات الدولة عن تحقيق هذا الهدف، وقضية المجتمع المدني مطروحة على مستويين، مستوى الدولة ومستوى بعض المثقفين أو النخلة القليلة من المثقفين، الذين يشعرون أن مؤسسات الدولة عجزت عن استيعاب أفكارهم وطموحاتهم. والذي ألاحظه هو أن الدول تدعى أن لا شيء وير إلا بإرادتها ويعملها في مؤسساتها، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن هذه المؤسسات تستخدم استخدامات أخرى مغايرة للأهداف التي حدثت من أجلها، ويمكن أن نتكلم على أسطرة متعددة أسطرها الجامعات والتي هي كمؤسسة حكومية تدار في إطار تقليدي لا علاقة له بأهداف العلمانية أو التحديثية التي أنشأت من أجلها الجامعات. وبالتالي فالمطالبة بمؤسسات غير حكومية من خلال المجتمع المدني لا يسلم من هذه المشكلة أيضا، لأن المعوقات القانونية بها إغفال لشئ هام أن قضايا المجتمع المدني فيها نوع من أنواع إعادة رسم الحدود بين الدولة والمجتمع. الدولة حقيقة هناك أشياء لا تعلم عنها أي شئ في المجتمع، والمحرص الشديد على أنه لا بد من تكريس هذا الإطار هو محاولة من أجل استيعاب كافة الحركات الأصولية والأنشطة الاقتصادية التي لا تعلم عنها الدولة، مير أجهزتها الضخمة والمعيرة جدا في المجتمع المصري. وبالتالي فلماذا الحدود المراوغة بين الدولة والمجتمع ترسم بطريقة قانونية. هذه الحدود معناها أن تعرف الدولة فقط ماذا يحدث خارج إطار مؤسساتها وهذا هو توصيفي للعقبة القانونية. ولذلك فالملاحظة التي ألاحظها هي أن المؤسسات غير الحكومية إما أنها تدار بمعرفة الدولة أو تدار حسب اتصالات الأفراد ومصلحتهم الاجتماعية والعائلية. من طين النموذجين عند كبير جدا موجهة بلا أي فعالية. ويجاب المعوقات القانونية التي أفصحت عنها الورقة الأولى هناك المعوقات غير القانونية التي تنهش في هويات واتصالات الأفراد أنفسهم والتي لا تقبل بالتمسدة ولا بالعلمانية ولا بأي شئ من هذا القبول، وهي قول دون فعالية الجمعيات الأهلية، وعلى هذا الأساس تعتبر المؤسسات الحكومية في هذه الظروف مؤسسات شكلية، وتظل القوى الاجتماعية بعيدة عن هذا وذلك.

- محمد نصار:

عندما نتكلم عن مجتمع ديمقراطي لا نتكلم فقط عن وجود أحزاب داخل هذا المجتمع، ولكن لا بد من الجانب الآخر من النشاط الاجتماعي في المجتمع الديمقراطي وهو الجمعيات الأهلية داخل هذا المجتمع. وتقديرا نستطيع أن نقول أنه عندما ألفت حركة ١٩٥٢ وجره الأحزاب في مصر كان التصرف الثاني والملازم للأول هو تخريب الجمعيات الأهلية، وهذا عن طريق إعلان قانون الجمعيات. واعتقد أن ذلك كان سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤. وعندما نظرت في بنود القانون سجد أن القانون يركز على إفساد هذه الجمعيات، إفساد ذمة القاطنين على هذه الجمعيات، وبالتالي

عندما نجد أن عصا القانون تتحرك لإقالة مجلس إدارة جمعية أو الإبقاء عليه، أو إلغائها وما إلى ذلك بتهم مالية، فهذه تكون مسائل خاصة بالاستخدام السياسي . وبالتالي حينما نتكلم اليوم عن الممارسات الديمقراطية في المجتمع المصري، ونقول أن الأحزاب تكونها الداخلي غير ديمقراطي ، لابد وأن نتصرف عبرتنا بالنظر إلى الجمعيات الأهلية ولا تندفع . ويمكن أن ننسور أن خلافا في وجهات النظر داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتحول إلى عراك . ويكون هناك مظهرا ديمقراطية للصراع، لأن الديمقراطية أيضا ليست كلمة سحرية، أنه بمجرد أن يعرف المجتمع أنه سيكون مجتمعا ديمقراطيا أو يريد أن يكون كذلك سيتحول بين يوم وليلة إلى مجتمع ديمقراطي. الديمقراطية أيضا ممارسة وأتصور أن أهم الأدوات في الممارسة الديمقراطية هي حركة الجمعيات الأهلية ، وهي للأسف حتى الآن غير خاضعة لدراسات ولقوة في الموضوع.

أخيرا، الأستاذ أشرف قال إن الجمعيات الأهلية غير مسموح لها بجمع الأموال، وأشار إلى أن الجمعيات التي في المساجد مصرح لها بجمع الأموال دون قيود . واعتقد أن هناك قيودا على الجمعيات وعلى أصحاب دقات جمع الأموال، ولكن بين تقييد القانون يعطى ٢٠٪ من الإيرادات التي تجمعها جمعيات القبريات. وهذا قد يكون مصدرا ثراء جديدا لجامعي تبرعات بناء المساجد وهذا يفسر الظاهرة في شوارع القاهرة.

-الأستاذ / عادل عصمان:

كان من المهم أن يناقش الباحث قضية خاصة بتوجيه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شغل المنظمة موجه إلى من ؟ أنا أفهم أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان منظمة معنية بالانتهاكات القانونية، كل أشكال الانتهاكات التي تحدث، لكن شغل المنظمة في الفترة السابقة كان كله موجه إلى الخارج وليس إلى الداخل . بمعنى أن هناك داخل المنظمة ولعبا لإنشاء مكاتب للمنظمة في المحافظات مثلا . ومن المهم أن حركة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تكون في المجتمع المصري ككل وأن يكون هناك وحدة، إذا ما حدث أن للمنظمة ترفض التعامل مع الداخل وأن الخارج هو الأفضل في التعامل، وفي تصوري أن هذا خطأ بالنسبة لأداء المنظمة.

الدكتور / أحمد عبد الله:

ثلاثة عناوين : العنوان الأول يتعلق بالمجتمع المدني، والثاني بالقانون ٣٣، والثالث بمنظمة حقوق الإنسان. مصطلح "المجتمع المدني" مصطلح مستورد - غير محلي - وله "روى" في القاهرة يشغل في سبيل تسييد هذا المصطلح ، وزعيم الروى كان مشاركا مشاركة نشطة معنا في هذه الندوة ولم يأت اليوم. ومع ذلك أنا شخصيا من أنصار استخدام هذا المصطلح، لست معاديا للأجانب أو حتى للمصطلحات الأجنبية - ولكن بشرط أن نتخذ المصطلح في ظل فهمنا الأصل لواقعنا الخاص. أن يكون واضحنا جدا أنه لا يقصد بالمجتمع المدني المعناه للدولة أوحى إشعار كيان الدولة ، لأن بلادنا لن تنطلق في طريق التنمية إلا بإصلاح جهاز الدولة وتحديثه أيضا. ألبتد الثاني أن يكون

واضحاً أن المقصود بالمعنى ليس طرحاً رومانسياً ، لأن المجتمع للمعنى أيضاً يمكن أن يكون مجتمعاً فاسداً فيه عيوب الدولة، فيه المصيرية، والشكالية والانتقاعية وما إلى ذلك من صفات قديمة. ويكون واضحاً ثالثاً أنه لا يقصد بالمعنى استبعاد الدين، أي أن الجمعيات الدينية النشطة التي تتدافع عن أبناء ملتها لا تستبعد من المجتمع للمعنى. وبالتالي علينا أن نتصاح بأن النشاط العام للتيار الإسلامي يصبح أحد تجليات نشاط المجتمع للمعنى شتاً ما أياً، وليس كما يضرر البعض منا أن نشاط التيار الإسلامي ضد المجتمع للمعنى. فهو أحد تعبيرات المجتمع للمعنى وإن اختلفنا مع الأداء والأطروحات. هنا بخصوص تعبير "المجتمع للمعنى"، نتبينه لكن بتحفظات.

فيما يخص القانون ٣٧، أتت مع الزملاء الذين تعلقوا فقالوا أن التوصل ليس الصياغات القانونية فقط وإنما أيضاً الممارسات الواقعية. وأذكر أننا في الأسبوع الماضي كنا في لقاء مع د. محمود الشريف وزير الإدارة المحلية وقتنا له الكثير بخصوص القانون ٣٧ وقلنا أننا شغيبا ، فكان رده أننا مجموعة مثقفين معزولين عن الواقع وأنه هو شخصياً كوزير ارتباطه بالجمعيات أكثر منا، وأنه لم ير أحداً على مستوى القاعدة في هذه الجمعيات يشكو من القانون ٣٧، وكأنه يقول : أيها الائتلافات القاهريون لماذا أنتم غاضبون من القانون ٣٧ إذا كان الجميع راضين بذلك؟ بالطبع كان لي ردي على الدكتور محمود الشريف وهو أن المشكلة في مصر أن المواطن لا يطرح رأياً في القانون ، يترك القانون لصاحبه ثم يكتف حول القانون في ممارسته حياته المادية . لا يعبأ المواطن المصري بما يدور في البرلمان من صياغات قانونية ، ينتظر حتى تصاغ القوانين فإذا لم تعجبه التفت حولها لتحقيق مصالحه . ولقد تنافسوا الدولة من ذلك ، لكنها تحفظ لنفسها بخط الرجعة فتستحضر القوانين لتتدخلها حينما يتأزم الوضع وتحتجها . وبجعل التجربة الديمقراطية في مصر - وليس فقط نشاط الجمعيات - يستطيع إيقاظها ليس وزير الداخلية بل وكيل وزارة الداخلية . يستطيع إيقاظ التجربة الديمقراطية في مصر، يتركه يترك التصديقية المحضون حقراً في المستور ويطبق بقية القوانين التي تضيق على الأحزاب. والدولة هنا عندما تروج من التخوف الحقيقي من النشاط المستقل للمجتمع للمعنى، فتعطي لنفسها خط الرجعة ، سواء بقانون طوارئ إزاء الحياة السياسية أو قانون مغل ٣٧ إزاء الجمعيات الأهلية.

النقطة الأخيرة بخصوص منظمة حقوق الإنسان، وهي بالفعل تعبير عن المشاكل التي استشرت داخل المجتمع للمعنى وأنها تبين أن المجتمع للمعنى ومنظماته لا يبرأون من عيوب الدولة، بل ربما كان أسوأ في بعض الحالات. في منظمة حقوق الإنسان البعض منا يبحث استبعاد التيار الإسلامي باعتباره أنه تيار معادي لحقوق الإنسان. هناك انتقام بخصوص هذه النقطة وهناك انتقام آخر في مسألة النشاط هل يكون نشاطاً محلياً مرتبطاً بالأحزاب السياسية والقرى النشطة في المجتمع السياسي أم يكون نشاطاً دولياً يخاطب العالم الخارجي، فتصبح منظمة "جهاز فاكس" أكثر من أن تكون "جماعة حفظ محلي" لاحترام حقوق الإنسان . وداخل بقية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أيضاً توجد ممارسات طغيان واستبداد، هناك ديكتاتورية من الطراز الرابع داخل المنظمة، توجد أقلية مستعبدة إذا طرح رأي آخر أمامها تقول "الأصوات" لدى أكثر منهم، حتى إذا قلنا أنها منظمة "مراضى" Consensus وليس كل شيء بالأصوات. وهناك أيضاً اللعب السياسي الصغير بل وأكاد أقول الألعاب القذرة dirty work. فالوجود في

منظمات الدولة ومنظمات المجتمع السياسى كالأحزاب ، موجودة أيضا فى منظمات المجتمع المدنى مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وهنا يؤكد أطروحتى الأولى وهى أن لا تكون رومانسيين حين نبحث عن البهائم، فقد تكون البهائم أسرا . ولست حله دعوة لإيقاف النضال من أجل البهائم، وإنما للاستشارة وفهم حجم التحديات المطروحة علينا بينما نحاول تطوير الأوضاع.

د . مصطفى كامل السيد:

مصطلح "المجتمع المدنى" لا يستخدمه فى مصر فقط مركز ابن خلدون، وإنما يستخدمه الأستاذ لطفى هويدى، وأيضا مركز دراسات الوحدة العربية وله مجلد من ألف صفحة يتضمن مساهمات عن المجتمع المدنى، بجانب جليل من التيارات السياسية والفكرية فى المجتمع العربى.

الملاحظة الثانية، نعلم فى القاهرة مؤخرا مؤثر المنظمات غير الحكومية وكل الذين اشتتركوا فى هذا المؤتمر من ممثلى المنظمات غير الحكومية فى مصر اشتبكوا مع الشكوى من القانون ٣٢ لسنة ١٩٩٤.

-الأستاذ/ أحمد حماد:

كان من المفروض أن تركز ورقة الأستاذ صالح على الصراعات داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هذه هى الدراسة الاجتماعية الحقيقية ، صراع التيارات داخل المنظمة هو الذى سوف يمسك تفاعلية المنظمة بعد ذلك. وبالنسبة للأستاذ أشرف ، الحقيقة أن الدولة عندما تتصلت من مسئوليتها الاجتماعية تقدمت الجمعيات الأهلية. ولكن فى الورقة كان اهتمامك بالجهات السياسية والقانونية على حساب الجهات الاجتماعية. الجهات الاجتماعية بالغة الأهمية فى هذه الجمعيات، ونحن فى قسم الاجتماع فى الجامعات نزل لهذه الجمعيات ونجد أن مجلس إدارة البعض منها مكون من لوائح شرطة سابقين، لوائح جيش سابقين ، وزوجات سفراء، والتمويل يأتى منهم أيضا. هؤلاء ليس لهم علاقات عضوية مع الدولة، فالدولة تساعدكم وتسهل لهم الإجراءات، ويختصر عمل هذه الجمعيات فى أنها تكون ديكورا و أداة فى يد طلبة معينة لكى يمارس تزيف وهى الناس وتوهمهم بأنها تعمل من أجلهم أو من أجل مصالحهم . هذا فقط يختصر فى بعض الجمعيات وليس فى كل الجمعيات، وهذه نقطة هامة لابد أن تؤخذ فى الحسبان عند دراسة هذه الجمعيات.

-الأستاذ/ أهرف حسين:

مسألة تأثير هيكل القوى على القانون ، هذه ملاحظة أساسية الكل تناولها . بالتطلع أنا لا أتناول القانون متجزئا عن سياقه الاجتماعى، أنا أشير إلى إنه فى ظل هذا القانون نشأت جمعيات أهلية شديدة القوة وأعتقد أنها شكلت تحديا للنظام السياسى ذاته، فمسألة الخطر القانونى لوجود الجمعيات لا يعنى بالضرورة انتفاء دور هذه الجمعيات.

لكن عندما أتحدث عن البناء القانوني أرى أن هناك سمة قوية جدا غير الاستبعاد وهي سمة التفسير الواسع أو "المطاطية" . هذه المطاطية التي تتيح في التفسير الواسع جدا لكل نص من نصوص القانون، والتي تتيح لهذا القانون الذي شرع في الستينيات لفرض أن يطبق في السبعينيات لفرض آخر ويشجع في الثمانينات جميعات أخرى. أي أن القانون الذي شجع في السبعينيات الجمعيات الدينية هو الذي يشجع اليوم الجمعيات الليبرالية. هناك سمة أساسية في فلسفة القانون المصري ولها صلة وثيقة بالتيار الاجتماعي للدولة في مصر . وهي القدرة على التفسير الواسع للقانون، وتعني ببساطة شديدة قدرة الكيانات البيروقراطية المنضبطة والمهيمنة على تنفيذ القانون، والتي تأخذ الواقع الاجتماعي في حسابها أثناء تنفيذ القانون. وهناك مقارنة لم أذكرها في الورقة ولكن أدمركم للملاحظة ، للمقارنة بين ملاحظات تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية لحل جمعية تضامن المرأة العربية والملاحظات التي على جمعية رجال الأعمال المصرية التي تتناول موضوع التبرعات ، والسفر بدون إذن الوزارة..... إلخ . وهذه المخالفات لاحظتها الوزارة في سنة وفي السنة التالية المسائل مرت، فانا لا أتكلم عن قانون يطبق في كل الأحوال ، لكن على الوجه الآخر لا أستطيع أن أتفق مع الدكتور عماد في أنه لا يطبق. فالتقانون يحدث أثره، ليس في حالة تطبيقه فقط ولكن في الأثر النفسي الذي تتركه لمصوحه حتى تلك النصوص المهمة والتي لا يتم تنفيذها . وهي تنتج واقعا اجتماعيا محددا . على سبيل المثال حق الوزير في حل مجلس الإدارة، ماذا يعنى ذلك؟ ليس بإسعاء كم مرة حل مجلس إدارة الجمعية، ولكن هذا يعرّيب عليه أشياء كثيرة جدا مثل الضبط الذاتي الذي يمارسه أعضاء مجلس الإدارة على أنفسهم وعلى تصرفاتهم لكي لا يتعرضوا للحل، هذا الضبط الذاتي يجعل عملية انتخاب مجلس الإدارة عملية شكلية جدا لأن الناخبين أنفسهم عليهم أن يراعوا ترايزات القوى التي لا تقبلهم يدخلون في صدام واسع مع الإدارة. تأثيرات القانون ليست في مجال تطبيقه فقط، ولكن في تفسيرات القانون التي تطبق والواقع انفسى الذي يخلقه. المسألة الثانية أن عمر هذا القانون اليوم حوالى ٣٠ سنة ، وهذه فترة تاريخية طويلة جدا . لو أضفنا إليها الفترة منذ قانون سنة ١٩٥٦ والذي كان بالفعل قانونا سينا جدا بالنسبة للجمعيات، أيضا سيضع أن هناك تراثا تاريخيا يظهر فيه أن الدولة لها اليد الطولى في علاقاتها بالجمعيات الأهلية. هذا الواقع يتحول إلى تراث ، وعندما ركزت على الواقع القانوني لم أضلل وجره معوقات أخرى فقد من الموروث الثقافي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام وطبيعة المشاكل الاجتماعية ولكن حاولت أن أركز على القانون، لسبب بسيط هو أن القانون قد لا يكون له التأثير الوحيد على معوقات العمل الأهلي، ولكن هو الغنى الأقرب إلى إمكانية التغيير. وهذا لا يعنى بالضرورة أنه الفاعل الرئيسي في بناء المجتمع المدني.

وبالنسبة للمفهوم المجتمع المدني، عندما ذكرت السياقات التي برز فيها دور المنظمات الأهلية، أنا أعرض هنا بشكل حمائي لماذا المنظمات الأهلية اليوم تطرح نفسها على الخطاب السياسي؟ لا يتضمن ذلك موافقة على مفهوم المجتمع المدني أو عدم موافقة . فقط كنت أريد الرفعة على أن الجمعيات الأهلية هي قلب هذا المجتمع المدني أيا كان توصيف المدارس الفكرية المختلفة لما هية هذا المجتمع المدني.

ملاحظة أخيرة، للدكتور محمد لسان حقيقة أننا لم أوضع مسألة جمع التبرعات، وبالتقطع الجمعيات الأهلية تأخذ ترخيصاً من وزارة الشؤون الاجتماعية. ولكنني أميز نوعاً آخر من التبرعات وقد نص عليها القانون، التبرعات التي تتم في ساحة الجامع، في صندوق معلق في صلاة الجمعة، وهذه لا يوجد أي شكل من أشكال الرقابة عليها وهي مصدر هام جداً للتبرعات . وقد أدى هذا إلى أن بعض المبرمج أصبحت تفتلك مستشفيات تتنافس المستشفيات الحكومية . وهذه ظاهرة إيجابية لا أحد يعترض عليها، ولكن هي تبين بشكل واضح طبيعة الواقع المجتمعي وتأثيره على بناء الثقة داخل الجمعيات. فأننا لم أقل أن القانون إطلاقاً يقضى على علاقات التقوى هذه، ولكن بالمعكس علاقات التقوى تؤثر في القانون باستمرار.

-الأسئلة/ صالحي سلهمان:

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، في خلال الفترة الماضية ثمانى سنوات قامت بنشاط لا تستطيع التقليل من شأنه، وأن تقوم المنظمة داخل مجتمع مختلف وداخل سلطات قائمة على القهر وتدعيمه وكبرسه ، هذا أمر لا يجب بالنسبة لنا أن تقلل من شأنه على الإطلاق . وحتى بخصوص قيام الورقة بتقيد بعض السلوك لبعض الأفراد داخل المنظمة، هذا لا يجب من ناحية أخرى أن يقلل من وجود بعض الأفراد داخل المنظمة مهتمين بشكل بالغ الأهمية بحقوق الإنسان في مصر ومستمرين حتى آخر لحظة في الدفاع عنها.

النقطة الثانية خاصة بفهم حقوق الإنسان، لا أعرف لماذا الحساسية من المفاهيم الغربية حتى هذه اللحظة؟ نحن نستخدم كل شيء غريب، وما يتفق لنا بالنسبة للتعامل مع الغرب هو أن نستورد أشخاصاً يديرون حركات حقوق الإنسان في مصر أو يقومون بحركات اجتماعية، هذا هو الشيء الوحيد المتبقى في المجتمع. المفهوم غريب وليكن ، لا توجد مشكلة وأنا لا أهيى على المنظمة تعاملها مع الغرب ، لكن كان العيب الرئيسى تكريس المنظمة لهذا السلوك من بعض أفرادها ، أيضاً في محاولة منها للاعتماد على الخارج أكثر من الاعتماد على الداخل . وبالنسبة للاعتماد على الخارج من جانب المنظمة من خلال بعض الحملات الدولية لعب دوراً كبيراً جداً في الإقراج عن بعض السجئات المصريين ، ونحن نعرف حساسية الحكومة المصرية تجاه كل ما يغضب الغرب أو الآخرين. يمكن أيضاً الاستعانة بهل هذه الاتهامات للدفاع عن بعض الأشخاص. المنظمة لعبت أيضاً دوراً في الداخل ، نعم يوجد تكريس للخارج ولكن هناك نشاط في الداخل أيضاً. أثير منشور على ما أذكره كان عن حادث مقهى التحرير، إدانته وإلى نفس الوقت إدانة القانون الخاص بالقبضات. لكن هي في الآونة الأخيرة التجهت أكثر للخارج على حساب الداخل، وأنا أعتقد أن هذا سلوك يكاد يكون متفشياً في صورة فرد واحد أكثر من مجموعة من الأفراد ولم ألقأ الاهتمام في الورقة بالصراع بين الأفراد بحيث أن تتحول الورقة إلى عرض لمشاجرة ، وإلى النصف الآخر منها أثرت التركيز على بعض صراعات الاتجاهات أكثر من الإشارة إلى صراعات الأفراد وتوجهاتهم.

سابعاً:

الظاهرة الإسلامية

الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية

إبراهيم الهيمومي غانم

باحث في العلوم السياسية
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

تقديم:

يقال «الغرب» - بكل أبعاد - إشكالية كبرى تواجه الحركة الإسلامية المعاصرة أينما وجدت وأسباب ذلك كثيرة ومتشعبة ، وأغلبها له طابع ثنائي يجعل كلاً من «الغرب» والحركة الإسلامية» متدين لا يجهل من «الغرب» وإشكالية بالنسبة للحركة الإسلامية ، وهي إشكالية - في انقياد مضاد - بالنسبة له ، وكل منهما لا يمكنه أن يكون الآخر ، له «الشرق شرق والغرب غرب وهيهات أن يلتقيا » ، على حد قول كبلنتج .

والإشكالية - في جوهرها - بين الطرفين ليست جديدة ، بل هي امتداد لتراث العلاقة التعاقدية بين كل من الحضارة الإسلامية ، والحضارة الغربية ، وهذا التعاقد سنة من سان الله في خلقه ، لكي تستمر الحياة وتتجدد قال تعالى : [ولما لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ، ولكن الله ذو فضل على العالمين] (البقرة - من الآية ٢٥١) .

ومن منظور علاقة «الأنا» بـ «الآخر» فإن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة - وبكبرهم والآخر الغربي» بصفة خاصة - تشهد اهتماماً مطرداً في طرحها يختلف أبعادها الفلسفية والفكرية ، والثقافية والسياسية ، ويمكن القول : إنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جذوره التاريخية ، ومعطياته الواقعية ، واحتمالاته المستقبلية .

ولكن الصور السائدة لدى جمهور الكتاب والباحثين - المحليين والأجانب - فيما يتعلق برؤية «الحركة الإسلامية» للغرب ، وإدراكها له بصفة عامة ، هو تصور يميل إلى «الاختزال» و«التجزئة» و«التشويه» وذلك من خلال تأكيد

أحكام مسهقة ، وانطباعات ذاتية ، يتم إخفاء الصفة العلمية عليها . كما أن هذا التصور السائد يميل إلى «الافتقار» والانتهاك أكثر من ميله إلى التحقيق والتقصي ، والاستقامة والتقص في إطلاق الأحكام ، وتعميم النتائج .
فالشائع لدى دارسي الحركة من زاوية علاقتها بالغرب : هو أن رؤيتها له «ساذجة» و«جزئية» و«ظاهرة» وغير فاضحة للمسألة الغربية» ، وأنها تدور في فراغ الرغش ، والعماء ، والرغبة المضمومة في الصدام مع «الغرب» بهدف لقيه ، أو الانتقام منه واقتضاء عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلاً .

ونحن نرى غير هذا ، ولذهب إلى أن الحركة الإسلامية لها رؤية مركبة وشاملة للغرب ، وإن لم تكن مصاغة صياغة نظرية كاملة أو محكمة . كما أن لها إزاء مواقف متعددة المستويات ، ومتطورة بتطور الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية ، والدولية بصفة عامة . ونرى أيضاً أن الحركة الإسلامية نفسها قد أسهمت بتصيب في سيادة التصور المختزل عن رؤيتها للغرب ، وذلك بتقصيرها في القيام بتأصيل نظريتها للعالم المحيط بها ، بما فيه «الآخر» الغربي . ولكن التصيب الأكبر قد أسهم به المفكرون والباحثون والكتاب الذين هم علي خلاف مع الحركة الإسلامية ، أيًا كان نوع هذا الخلاف .

والهدف الأساسي من هذا البحث هو الوقوف على مدلول مصطلح «الغرب» بأبعاده المختلفة ، وتحميل مكوناته التي تتركها والحركة الإسلامية للصيغة وعلى ذلك فإن تناول «الرؤية الغربية» للحركة يخرج عن حدود هذا الهدف الأساسي للبحث . وإن كان من العسير فصل الرئيتين عن بعضهما البعض فصلاً تاماً ، إذ أن تصور كل طرف عن الطرف الآخر لابد أن يحكم التصور المقابل لدى هذا «الطرف الآخر» عن الطرف الأول . وكل ما نود قوله بهذا الخصوص هو أن «الرؤية الغربية» للحركة الإسلامية تشكل موضوع بحث قائم بذاته ، وليس بوسعنا أن نتناوله ضمن حدود موضوع هذا البحث أو الهدف منه .

إن موضوع هذا البحث يتدرج في مجال علمي لا يزال يكرأ في الوسط الأكاديمي العربي والإسلامي وهو رؤية «الغرب» من منظور «اللاغرب» أو رؤية «الآخر» من منظور «الأنا» الحضاري للمستقل الذي يحكم إلى المرجعية الإسلامية العليا ، ويرفض الزواجة من سلفه ، كما يرفض الإزدواج من تراث أمته ، وذلك بغض النظر عن رؤية الآخر لذاته ، أو ما يضيحه هو عن نفسه أو عن غيره .

إن للحركة الإسلامية - في حدود التعريف بها كما سيأتي ضمن هذا البحث ، والتي سنتناول رؤية ثلاث جماعات منها في مصر هي : الإخوان ، وصناعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية - ثقل نموذج «الأنا» المتحد مع التراث الحضاري الإسلامي بفناء الشامل^(١) ، في علاقتها التلافيفية مع الغرب ياله من تراث حضاري آخر . هو في محصلته النهائية حيلة لتجربة مجتمعاته في تاريخها القديم ، والوسط ، والحديث ، والمعاصر .

وإذا كانت الحركة الإسلامية بصفة عامة تقف موقف النقد من الآخر الغربي ، وتتحفظ في الأخذ منه ، ولا تتردد في رفضه أو السعي لدحضه في بعض جوانبه ، فإنها بذلك تقدم مادة أولية لا غنى عنها للإسهام في تأسيس وعلم

الاستغراب» ، على حد تعبير د حسن حنفي الذي يدعو إلى تأسيس هذا العلم ، ويرى بحق - أنه يجب أن تكون مادة الاستغراب محلية صرفة من صنع الأنا وتطويعها ، وتجهيزها لملائتها بالآخر وجعلها معه . وليست من نقد الآخر لنفسه ثم تقلده الأنا وتستعير نقده لنفسه باعتباره نقدها ، وبالتالي تقلد الأنا حتى وهي ترفض في التحرر» (٢٧) . وفي تقديرنا : أن البحث في رؤية «الحركة الإسلامية» للغرب - في مصر وفي غيرها - من شأنه أن يسهم في تعميق الوعي بالذات في مواجهة الآخر . ذلك لأن هذه الحركة من حيث عمليات نشأتها . وتطورها . ومجالات النشاط الفكري والعمل لها ، إنها تمر عن روح الموقف التقليدي ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر الغربي ، أو الانبهار به في أي ناحية من نواحي الحياة السياسية والعسكرية والثقافية .

ومن الملاحظ أن تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» المعاصر ، يشير كثيراً من الجدل والحل في الوسط الأكاديمي المتخصص في دراسة شئون هذا «الإحياء» (٢٨) ولذلك فسوف نقوم في البند أولاً بضغط وتحديد مفهوم «الحركة الإسلامية» المستخدم في هذا البحث وذلك بوضعه في بناء متكامل من المفردات والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة للدلالة على جانب أو آخر من جوانب الإحياء الإسلامي المعاصر ، ثم تعرض لإيجاز لأصول رؤية الحركة للغرب ، لكي تسعين لنا الدوايق العقيدية والخلقيات التاريخية التي خلفت خلف هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الحركة للغرب ، ولتوضح أيضاً أسباب تغلفه في وعيها على النحو الذي يعبر عنه خطابها الفكري والسياسي . وهذا ما سيتم تناوله في البند «ثالثاً» . ثم نتناول في البند «رابعاً» أبعاد الغرب في رؤية الحركة ، سواء من حيث دلالات مفهوم «الغرب» أو من حيث القضايا التي يثيرها لديها . أما البند «خامساً» فسوف نخصصه لاستغراب مستقبل الغرب في رؤية الحركة وذلك ضمن رؤيتها لمستقبل العالم في ظل الإسلام ، ثم نختم البحث بعدد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوعه .

أولاً : تعريف «الحركة الإسلامية»

نما عدد كبير من المصطلحات التي يستخدمها الكتاب - والباحثون والإعلاميون - للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» الذي تشهده المجتمعات الإسلامية المختلفة - ومصر في مقدمتها - ومن تلك المصطلحات على سبيل المثال «الصورة الإسلامية» و«المنهجية الإسلامية» و«الأصولية الإسلامية» . و«الاحتجاج الديني» و«الإسلام السياسي» و«الإسلام المسلح» ... الخ .

ولنا أن تتساءل عن السبب أو الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا العدد الكبير نسبياً - من المصطلحات . وما هي المصادر التي تقوم بسبكها ؟ وما هو مضمون كل مصطلح ودلالته ؟ ثم لنا أن تتساءل عن الإطار المرجعي - للمصطلح - الذي يتحدر من صلبه ويتنسب إليه ؟ .

وتقل الإجابة التفصيلية على تلك التساؤلات موضوع بحث مستقل ، لا موضع له هنا . ونكتفي الإشارة إلى

خلاصته في هذا السياق ، وهي أن ثمة أسباباً داخلية نابعة من صميم نشاط «الإحياء الإسلامي» أدت إلى ظهور وتعدد مصطلحات محددة للتعبير عنه مثل : «السلفية» و«الصحة» و«التجديد» و«الإصلاح» . وكلها مقرونة بصفة الإسلامية . وأن هناك أسباباً أخرى خارجية وغريبة عن المنطق الداخلي للإحياء وأكباد عمله ، أدت بدورها إلى ظهور مجموعة من المصطلحات للتعبير عن شفرته المتعددة مثل «الأصولية» و«التقليدية» و«التطرف» و«المنف» وغالباً ما يقتصر كل مصطلح بصفة «الإسلامية» أيضاً .

وتوخياً للشفافية ، فإنه يجب أن يُبحث كل مصطلح في ضوء السياق الاجتماعي والتاريخي الذي ظهر فيه ، وفي ضوء نسبه إلى مصدره الذي سكه ، وانتمائه إلى إطار مرجعي محدد وذلك يمتنع كل مصطلح مع مفهومه ، وينكشف الفرض منه .

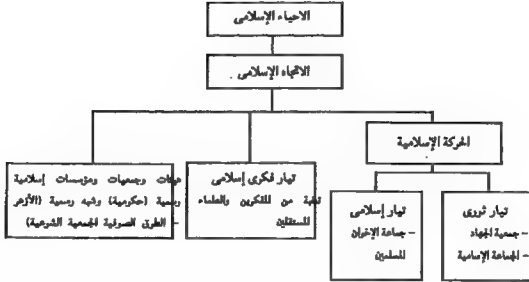
وفي ضوء ما سبق لا يصح - تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن «الإحياء الإسلامي» قربنا للفوضى المفاهيمية ، أو دليلاً عليها ، أو شكلاً من أشكالها^(٤) ، ولكنه - فيما نرى - تمييز عن واقع التنوع والتعدد في مجالات نشاط «الإحياء» من ناحية . واختلاف منطلقات وزوايا النظر إليه من ناحية أخرى .

وبهذا في هذا السياق أن نقوم ببناء نسق مصطلحي متكامل من تلك المفردات والمفاهيم المتعددة ، بحيث يكون هذا النسق أكثر قدرة على رصد وتحليل وتفسير مختلف جوانب ونشاطات «الإحياء الإسلامي» . وسوف يتم تسميتها طبقاً لأمور كل منها ، وبطريقة تدريجية تنتقل بنا من العام إلى الخاص ، ومن الأصلي إلى الفرعي - مع إعطاء أمثلة من الواقع المصري - وننتهي إلى تصنيف أهم المصطلحات والوصفوة التي غالباً ما تستخدم - خطأ - للتعبير عن الإحياء باعتباره «كتلة صماء» واحدة .

يبدأ هذا النسق بالمصطلح المركزي ، وهو «الإحياء الإسلامي» الذي يشير إلى مختلف الأنشطة ، والجهود والأعمال ، والسلوكيات ، والأفكار التي تهدف إلى إعادة بث الحيوية في القيم والمبادئ ، والمعايير الإسلامية - التي ابتعد عنها المسلمون أو أبعدوا عنها - وذلك من خلال استيعاب معانيها ، وتجسيدها في سلوكيات وممارسات يومية ، وفي نظم حياتية اجتماعية واقتصادية وقانونية ، ضمن ظروف الواقع الراهن . ويرتبط الانجذاب إلى الإحياء الإسلامي بعملية إعادة اكتشاف المسلمين لهويتهم . وتأكيداً في مواجهة التحديات للامصرة . وعلى رأسها التحدي الغربي . ومن ثم فإن «الإحياء» يشمل جميع مظاهر النهضة على أسس إسلامية سواء في مجال العلم أو الفقه أو الثقافة أو السياسة ولقائط الحياة الاجتماعية وسلوكياتها اليومية ، على المستوى الفردي والجماعي في آن واحد .

ويشكل التقسيم بعملية «الإحياء» - على مختلف المستويات - انجذاباً يتسع ويضيق طبقاً لظروف كل مجتمع . وهنا يظهر مصطلح «الانجذاب الإسلامي» الذي يضم بدوره عدداً من «التيارات» و«الجماعات» التي تشكل في مجمرها الجسد الاجتماعي لانجذاب الإحياء الإسلامي . وعندما تنشط فعاليات وتيارات وهيئات «الانجذاب الإسلامي» ، كل في مجاله فإن النتيجة العامة لهذا النشاط هي التي توصف بأوصاف «الصحة الإسلامية» و «البعث

الإسلامي» و«الإحياء الإسلامي» كتوزيع شامل لها .
ويمكن تلخيص هذا النسق - بالتطبيق على مصر - في الشكل التالي :



وفي رأينا أن لكل جماعة أو هيئة أو مؤسسة ، أو حزب ، مهمة أو أكثر من مهمات «الإحياء الإسلامي» في مجالاته ومستوياته المتعددة بالمعنى السابق ذكره . وننظر عالم الاجتماع إلى تيارات وجماعات الانتماء الإسلامي على أنها تشكل «حركة اجتماعية دينية» ، أو يهودية «تطورية» بينما يسميها خبير السلطة السياسية ورجل الأمن «حركة متطرفة» أما الكتاب والباحثون الغربيون - والعلمانيون في المجتمعات الإسلامية - فيصفونها بأنها «أصولية إسلامية» ونحن نسميها حركة إسلامية عاملة في ميدان «الإحياء الإسلامي» .

ولكن لم تصف «الحركة الإسلامية» المصرية نفسها ؟ أو ما هو تعريفها لذاتها ؟ إن الإجابة على هذا المستوى لابد أن تكون على لسان «أئمة» والحركة ومن داخلها ، وهو ما سنتطه هنا من كتابات ووثائق كل من الجماعات الثلاث التي يتناول البحث رؤيتها للغرب : وهي كما أسلفنا «جماعة الإخوان المسلمين» و«جماعة الجهاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» .

٩ - جماعة الإخوان المسلمين :

تؤكد وثائق الجماعة ، وكتابات قادتها ومفكرها ، على أنها جماعة «إسلامية» شاملة لكل الماني

«الإصلاحية» انطلاقاً من الفهم الشامل للإسلام كنظام يتناول مظاهر الحياة كلها. وقد عرفها مؤسسها الإمام حسن البنا فقال: «إن الإخوان المسلمين دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورايطة علمية ثنائية، وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية»^(٥) ووصف الإخوان بأنهم «روح جديد يسري في قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن»^(٦).

وقد حرص الإخوان دوماً على التأكيد على أنهم «جماعة من المسلمين» وليسوا «جماعة المسلمين» والفارق كبير وواضح. ومن أحدث التعريفات الصادرة عن الجماعة ذلك التعريف الذي قاله أحد قادتها بمناسبة انتخابات مجلس الشعب التي خاضها الإخوان سنة ١٩٨٧ فقد عرف الأستاذ مصطفى مشهور - نائب المرشد العام للإخوان - «التعريف الإسلامي» بقوله: «إن التيار الإسلامي الذي نعتبه ليس قاصراً على الإخوان، ولكن يتسع لكل مسلم ذكراً كان أو أنثى، عرف معنى انتمائه للإسلام، وتعرف على ما يطلبه منه إسلامه من واجبات، فلفقه ذلك إلى الحركة والعمل مع العاملين الصادقين لتحقيق مبادئ الإسلام، أياً كان موقع هذا الفرد»^(٧).

وجماعة الإخوان المسلمين تمثل أكبر الجماعات التي تشكل خريطة الحركة الإسلامية في مصر الآن. وهي تعتبر أنتمها من حيث النشأة، وأوسعها انتشاراً، وثقلها خيرة طريفة في العمل التربوي، والنشاط الاجتماعي، والثقافي، والإصلاحية والسياسي (أكثر من نصف قرن)، ولديها رؤية إسلامية شاملة، ومشروع للتنهضة تتسع آفاقه التغييرية لتشمل العالم كله، ضمن منهج يتسم بالشمول والتدرج والوسطية والاعتدال. وما يجتر التنبؤ به هنا أن لشأة الجماعة كانت في جانب أساسي منها رد فعل على التحدي الغربي الذي تعرضت له المجتمعات الإسلامية - وفي مقدمتها المجتمع المصري - وخاصة بعد إلغاء الخلافة العثمانية واكتساح السيطرة الأوروبية على العالم الإسلامي. ولذلك فإن تراث الجماعة، فيما يتعلق برؤيتها للعرب، يمتد إلى أكثر من ستة عقود خلت، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة، ولم يعاصرها أي من جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية إلا في العقدين الأخيرين فقط، ويجب أخذ هذا البعد الزمني في الحسبان إذا حاولنا تقييم إسهام كل جماعة بخصوص هذا الموضوع، وبخصوص غيره من الموضوعات والقضايا الأخرى.

٢ - جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية :

نشأتا خلال السبعينيات^(٨) في ظرف تاريخي واجتماعي مختلف عن الظروف التي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين في أواخر العشرينيات. وقد تميزت كل من «جماعة الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» عن بعضهما بشكل واضح بعد اغتيال الرئيس السادات سنة ١٩٨١م. وأصبح الفارق بينهما أكثر وضوحاً في منتصف الثمانينيات، وهذا الفارق تنطوي ومنتهى «أسلمية» أكثر منه فكري أو مرجعي أو غائي.

وعما يلتقيان معاً في نقد جماعة الإخوان إلى حد تنفيهِ آرائها، وإدانة مواقفها وسياساتها المختلفة، وخاصة

إزاء السلطة والنظام القائم . أما موقفهما من تلك السلطة والأوضاع القائمة فيتأرجح بين المنهج الانتقالي - أي التفسير من أعلى - والمنهج الثوري - أي التفسير من طريق تقرير الجماهير . والسمة الأساسية لنشاطهما هي «السرية» ، إذ لا يشعر المجتمع بأي منهما إلا في مناسبة الإعلان عن وقوع حادث عتف مسلح و اغتيال مستول حكومي - اشتباك مع قوات الأمن - هجوم على الصياح الأجانب - حرق أبنية اللهور ... و عادة ما تصفهم وسائل الإعلام بأنهم «متطرفون».

وتعرف جماعة الجهاد نفسها فتؤكد على أنها قامت على أساس فكري «السلطوية» و «الجهاد» (٩) . وتذكر أن تنظيمها الحالي قائم على ثلاث أركان هي «الفكر» و قد يورثها محمد عبد السلام فرج في كتابه «الريضة الفتاة» ، و «الخط» التي وضعها عمود الزمر . و «القنطرة» التي أسسها الشيخ عمر عبد الرحمن لإعطاء المشروعية الإسلامية (١٠) .

وتؤكد الجماعة على أن خصائص حركتها هي أنها حركة عقائدية و دينية و «سلطوية» و «انتقالية» و علمية و «وعالية» (١١) . وتعرف حركة «الإسلام» نفسه بأنها «حركة تصحيحية لمسار البشرية ، لأنها امتداد لحركة الأنبياء والرسل على وجه الأرض ، من لدن آدم ، وحتى خاتم الأنبياء من» (١٢) .

أما «الجماعة الإسلامية» فتعرف نفسها بالآتي : «هي ذلك التيار الإسلامي الناضج ، الذي ظهر بصر في أوائل السبعينيات ، وكان له الدور الرائد في نشر المفاهيم الإسلامية الصحيحة ، حتى صارت أكبر معارضة حقيقية لنظام السادات وكامب ديفيد» (١٣) . وتقول الجماعة إنها « تفهم الإسلام بشموله » وأن هذا التفهم ولى عليها المشاركة في جميع الأنشطة والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية بخدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام» (١٤) . ولكن تلك المشاركة التي تشيرون إليها الجماعة لا أثر لها ، ولا تظهر بحد لها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري . وذلك على عكس ما تقوم به أو ينسب إليها في ميدان العنف السياسي وحركاته المتلاحقة.

وللجماعة كتاب مستقل بعنوان « ميثاق العمل الإسلامي » وضعت فيه معالم منهجها وفكرها في تسع محاور هي حسب ما ورد في الميثاق - شايها - فهمنا - هدفنا - طريقنا - زادنا - هدايتنا - اجتماعنا » (١٥) .

ولم تنجح حتى الآن «جماعة الجهاد» ولا «الجماعة الإسلامية» في التخلص من طابعها السري والتحول إلى حركة شعبية تجتذب الجماهير من مختلف طبقات المجتمع المصري ، كما هو الحال بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين التي تشارك في الجهاد العامة بفاعلية تظهر في نشاطها السياسي « التحالف مع الأحزاب - دخوله الانتخابات .. الخ » والنقابي ، وفي الاتحادات الطلابية ، وتراخي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعلمية المختلفة .

ثانياً : في أصول رؤية الحركة الإسلامية للغروب

تؤسس الحركة الإسلامية رؤيتها للغروب على أساس عقدي «دين» ، وذلك في إطار فهمها للإسلام كمفهوم

كامل ، تتبثق منه رؤية شاملة للكون ، والحياة ، والإنسان ، والعالم . والغرب ضمن هذه الرؤية الشاملة المثبتة من الإسلام ليس إلا جزءاً من كل هو «العالم» ، ومن ثم فإنها عندما تنظر إليه تخضعه - شأنه شأن غيره - للمبادئ والمعايير والأحكام المستمدة من التصور الإسلامي . وتتخذ من وقائع التاريخ ، ومن سجل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب ، مصدراً لاستحضار الأدلة والشواهد التي تثبت بها صدق رؤيتها ، وسلامة مرفقها من مختلف وجوه الغرب وجوانبه .

وينطبق هذا الكلام على الجماعات الثلاث والإخوان^(١٦) ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية فهي تؤسس رؤيتها للغرب على أصول عقيدية ، وتعتمد في شرحها وبيانها لتلك الرؤية على «سجل التاريخ» ، كما أن أحداث الواقع المعاصر ومعطياته تضطرها إلى الانحسام الشديد «بالغرب» في مختلف أبعادها .

إن «العقيدة» و «التاريخ» و «الواقع» ، لا ينبغي أي منها عن وهي الجماعات الثلاث ، وهي تصوغ رؤيتها حول الغرب ، وإن كانت كل جماعة تختلف عن الأخرى في الفهم ، والاجتهاد ، والاستنباط ، وفي اتخاذ المواقف العملية . وفيما يلي سوف نتناول بقليل من التفصيل «الأصل العقيدي» ، أما شواهد التاريخ ، وضغوط الواقع فسوف يتم تناولها في سياق تحليلنا لأبعاد الغرب في رؤية الحركة . كما سيأتي في البند ثالثاً .
الأصل العقيدي :

قلنا إن الحركة الإسلامية تؤسس رؤيتها للعالم - والغرب جزء منه - على أصل عقيدي ديني . وثمة أربعة مفاهيم أساسية تقوم بالندور الأكبر في صياغة تلك الرؤية ، وهذه المفاهيم هي :

أ - «العالمية» : وهي صفة من صفات الرسالة الإسلامية ، فالإسلام هو دين للبشرية كلها ، ولناس أجمعين قال تعالى : { قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً } (الأعراف - من الآية ١٥٨) . وهذه العالمية تفرض على المسلمين القيام بإرجاب تبليغها ، وتبليغها يجب أن يصل لكل إنسي يعيش على ظهر المعمورة .

ب - «وحدة الإنسانية» : ولهذه الوحدة أسلان هما الأدمة التي تنسب البشر جميعاً إلى أب واحد وأم واحدة . ودالمبردة التي تجعلهم جميعاً عباداً لله الواحد سبحانه وتعالى .

ج - «الجهاد» : وهو مفهوم واسع ، والقتال من معانيه ، وهو ديف لتشر الدفرة بالشجة والبرهان حتى تبلغ الناس جميعاً ، وليس لإكراهم على الدخول فيها ، أو اعتناقها إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» (سورة البقرة ، من الآية ٢٥٦) .

د - «استنائة العالم في ظل السلام الإسلامي» : ويعني ذلك أن تكون زيادة البشرية وقيادتها في يد الأمة الإسلامية ، وساعتئذ سيضم العالم بالسلام الإسلامي ، وسيعيش الجميع في هذه آسنة متمتعين بحرياتهم المختلفة وفي مقدمتها حرياتهم الدينية ، ما لم يفسلوا في الأرض ، أو يعتدوا على الضمء .

إن تحليل تلك المفاهيم الأربعة وفي وثائق وكتابات الحركة الإسلامية المصرية - موضع اهتمام هذا البحث - يؤكد

لنا أن الغرب في رؤيتها مرشح لأن يكون موضوع فعل ، وساحة عمل ، وميداناً لنشر الدعوة والجهاد والإغلاء العالم من الفساد» ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله .

ولالإخوان المسلمين السبق في إعادة إحياء تلك المفاهيم والمبادئ بها والتأكيد عليها ، وذلك منذ تأسيسها في أواخر العشرينيات . يقول الإمام حسن البنا : «إن القرآن الكريم يقيم للمسلمين أوصياء على البشرية القاصرة ، ويعطيهم حق الهممنة والسيادة على الدنيا لحكمة هذه الوصاية النبيلة ، ولأن ذلك من شأننا لا من شأن الغرب . وللدنية الإسلام لا لدنية المادة»^(١٧) ويقول : «أما العالمية ، أو الإنسانية فهي هدفنا الأسمى ، وقيامتنا العظمى ، وختام الحلقات في سلسلة الإصلاح»^(١٨) .

ولكل من «الجهاد» و«المساحة الإسلامية» أقوال متشابهة حول هذا المعنى . فمساحة الجهاد تجعل أول خصائصها «أنها حركة عقائدية تؤمن بالله ، وتكفر بالطغافوت ، وتسمى إلى تحقيق ذلك في الواقع بكل الوسائل المشروعة ، بما في ذلك جهاد طواغيت الأرض حتى تسلم أو تزول» وأنها «حركة عالمية تدعو إلى تحكم الإسلام في العالمين»^(١٩) . وتقول «الجماعة الإسلامية» : «إننا كمسلمين مأمورون بتحقيق سيادة شرع الله على أرض الله ، وعلى خلق الله ، وأن لا ندع أي طائفة على وجه الأرض تحكم الناس بغير شرع الله ، فمن أبى ذلك ورفض الإذعان قاتلناه ، يقولون هذه وصاية متكم على البشرية ، نقول : هذه وصاية شرع الله ودينه على أرضه وخلقته ، ونحن مأمورون بتحقيقها لصالح البشرية ، بوصفنا خير أمة أخرجت للناس»^(٢٠) .

وأقل ما تتضمنه الاقتباسات السابق ذكرها - ولها أشباه كثيرة في وثائق الحركة - هو رفض زعامة الغرب للعالم، ومنزاعته عليها حتى تعود إلى الأمة الإسلامية . ويمكننا أن نقرر باطمئنان ، أن كتابات الحركة الإسلامية المصنفة - بمختلف فصولها - لم تخطف جديداً إلى ما كتبه حسن البنا بخصوص التشهير بانهيار حضارة الغرب ، وحتمية صعود الحضارة الإسلامية وقيادتها للعالم ، فقد تضمنت رسائله التأكيد على ذلك ، مرات عديدة ، وساق في مقالة كتبها سنة ١٩٤٨ أربعة أدلة لدعم هذا الاعتقاد وهي :

١ - «الدليل السمعي فنحن نقرأ قول الله تعالى : { والله مع نوره ولو كره الكافرون } (سورة الصف : من الآية ٨) وقوله تعالى { كتب الله لأهلينا أنا ورسلي } (سورة المائدة : من الآية ٢١) وقوله تعالى { وعد الله الذين آمنوا متكم وعملوا الصالحات ليستخلفنكم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم } (سورة النور : من الآية ٥٥) ونحن لا نشك في هذه الآيات أبداً ، ولؤمن تمام الإيمان بأنها حق».

٢ - «الدليل التاريخي : فأطوار التاريخ كلها منذ جاء الإسلام تتلنا على أنه أقوى ما يكون عوداً ، وأنشط ما يكون مقاومة إذا أحلقت به الأخطار» .

٣ - «الدليل الحسابي فالدور لنا لا علينا ، وإذا كانت الدورة الحالية قد سلت مقاليدها للغرب الذي أحكم القيد وضيق الأغلال ، وضرب الدنيا بأساليب اللطاع والمكايد والأهراء ، فاستخدم العلم في الهلاك والدمار ليعطي

العالم تار حريين قاسمتين وظهر جلياً إفلاس هذه القيادة القربية ، فلم يبق إلا أن تفلت عجلة القيادة فيقبض عليها خلقاء الله في أرضه من المؤمنين في هذا الشرق الكثير .

٤ - والدليل الكوني : فسنة الله التي لا تتخلف هي حسب ما ينص عليه قوله تعالى : { كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض } (سورة الرعد : من الآية ١٧)
وعندنا بحمد الله ما ينفع الناس ، ولهذا فنحن مطمئنون« (٧١) .

وبعد مرور أربعة عقود - تقريباً - على ما قاله إلنا ، هتف الشيخ عمر عبد الرحمن - أمير الجماعة الإسلامية - في شباب الجماعة ، في رسالة وجهها إليهم فقال : «أنا أشارككم بقيادة الأمة بأسرها . وريادة الحق بأكمله» (٧٢) .
والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا هي أنه فيما هنا كتابات الشهيد سيد قطب في نقد الغرب وحضارته الحديثة ، والتبشير بأن «المستقبل لهذا الدين» - أي للإسلام - على الصعيد العالمي ؛ فإن قادة ومفكري الحركة الإسلامية المصرية لم يقدوا الغرب وحضارته نقداً حليماً جاداً يقوم على أسس معرفية واضحة ، ويستند إلى دراسة كافية بالجهات المختلفة لهذه الحضارة المتقدمة ومكامن الضعف أو الخلل في بنائها الاجتماعي والسياسي والعلمي . وغالباً ما تأتي مثل هذه الدراسات النقدية من قبل أعضاء «التنحية الإسلامية الجديدة» وهم الذين تمزقوا من العلمانية إلى الإسلام ، بعد أن أمضوا سنوات طويلة في دراسة الغرب والأخذ عنه ، والنموذج البارز في هذا المجال هو الدكتور عبد الوهاب المسيري (٧٣) .

إن معظم نقد الحركة الإسلامية المصرية للغرب وحضارته عبارة عن ترجيح أحكام عامة بإدانة هذا الجانب أو ذاك من تلك الحضارة ، دون التحقق في ممارسة النقد من خلال البحث والتحليل والمقارنة للنهائية . ومن ثم فقد لاحظنا غلبة الطابع الحماسي - المقنع بروح إيمانية قوية - على الخطاب النقدي الذي قارسه فصائل الحركة الإسلامية في نقدها للغرب ، وهذه مسألة في حاجة إلى تعليل ليس هنا مجاله . ولكن إذا كانت تلك الملتويات الإيمانية العالية هي التي تمسكها الحركة بصفة عامة ، وتؤثر عليها في نظرتها للغرب بصفة خاصة ، فإن السؤال الآن هو : ما هي الأبعاد المختلفة للغرب في رؤية الحركة الإسلامية ؟ إن البند التالي هو محاولة للإجابة على هذا السؤال .

ثالثاً :بعاد الغرب في رؤية الحركة

لا تهتم الحركة الإسلامية كثيراً بتحديد ما هو «الغرب» جغرافياً ، وإن كان لا يغب عنها أن أوروبا هي الوطن الأصلي لهذا الغرب ، وأن أمريكا امتداد له . وأن الشرق الشعبي (سابقاً) والغرب الرأسمالي هما وجهان لعملة واحدة . فكلامنا «غرب» في التحليل الأخير .

وتكشف لنا وثائق الجماعات الثلاث «الإخوان - والجهاد - والجماعة الإسلامية» عن تفلغل «الغرب» في وعيها باعتبارها مجموعة مركبة ومعلقة من الخصائص والقنومات والأبعاد الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية

والاقتصادية والعسكرية والعينية . ولكن أبرز أبعاد مفهوم الغرب حضوراً و ظهوراً في رؤية الحركة هي الأبعاد المرتبطة به : أولاً باعتباره استعماراً مارس الاستغلال والقتل - ولا يزال - في حق الشعوب المستضعفة ، وخاصة الشعوب الإسلامية . وثانياً باعتباره صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث والمتطور . وثالثاً باعتباره فظاً خاصاً في الحياة له قيمه وعاداته وتقاليده وبنائه الاجتماعي الخاص به . وإلى جانب ذلك تحتل العلاقة بين «الغرب» والنظم الحاكمة في بلدان العالم الإسلامي أهمية كبيرة في رؤية الحركة . وتكتسب الجماعتان «الجهاد والجماعة الإسلامية» كثيراً حولها ، وخاصة حول علاقة مصر بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما سترى فيما بعد .

وفيما يلي نتناول أهم تلك الأبعاد التي تشكلت في مجرموها «مفهوم الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية من واقع وثائقها وكتابتها المختلفة مع ملاحظة أهمية التمييز بين رؤية الحركة لهذا البعد أو ذاك من ناحية ، وموقفها منه ورأيها فيه من ناحية أخرى . ولنبداً باستعراض أهم المصطلحات والتعريفات التي تصف بها الغرب ونقريها بذكره .

٦ - وصف الغرب :

تأتي كلمة «الغرب» في كتابات الحركة الإسلامية موصولة بمجموعة كبيرة من الصفات والتعريفات التي ينصب بعضها على سياسات الدول الغربية ومواقفها وعلاقاتها مع العالم الإسلامي . وينصب بعضها الآخر على جوانب مختلفة من الحضارة الغربية الحديثة ومنهاما الواسع . ولم نلاحظ اختلافاً بين الجماعات الثلاث «الإخوان - الجهاد - الجماعة الإسلامية» في هذا الصدد .

فغالبا ما توصف سياسات الدول الغربية لدى كل جماعة بأنها «استعمارية» ، «مدمرة» ، «حاقدة» ، «عنصرية» ، «صليبية شرسة» ، «صليبية غربية» ، «صليبية جنونية» ، «تأمرية» ، أو أنها سياسات «نهب» و«عدوان» ، و«ظلم» ، و«استكبار» تقوم بها «دول الكفر والإلحاد» أو «دول العالم التنصرائي» . وأحيانا ينصرف الرصف إلى «الغرب» ككل فهو «الغرب البغيض» ، «الملحد» ، «الصليبي» ، «الحاقدة» ، «المدبر الحضاري» . وإذا كان سياق الحديث متعلقاً بالأبعاد السياسية فغالبا ما يكون المقصود «بالغرب» هو «تحالف صليبي صهيوني استعماري» إذ لا تنفك «إسرائيل والصهيونية» عن مفهوم الغرب لدى الحركة الإسلامية .

ويؤكد الإخوان منذ الأربعينيات على وجود هذا التحالف المادي للأمة (٢٤) وقد أسهب سيد قطب في بيان أبعاده وخلفياته وأهوائه وخطر من خطره على حاضر ومستقبل الأمة الإسلامية وشموعها قاطبة . وهو ما تدركه وتحذر منه أيضاً كل من جماعة الجهاد (٢٥) والجماعة الإسلامية (٢٦) .

أما الحضارة الغربية فهي في نظر جماعة الإخوان «حضارة مادية» وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم (٢٧) وذلك لانقمارها إلى الجوانب الروحي والأخلاقي . وتستغنى جماعة الجهاد مصطلحاً آخر لاستخدامه جماعة الإخوان في وصف حضارة الغرب ، وهو أنها «جاهلية حديثة» (٢٨) ذلك - حسب رأي الجهاد - لأنها «جنت على النظرة ،

وهدمت المعايير الإنسانية . وعاش الإنسان في ظلها مصحاً مشوها بعد أن فقد مقومات وجوده الأساسية ، إنها الحضارة للمادية التي أفرزت الإلحاد وروجت للإلحادية^(٢٩) . ولا تختلف الأوصاف التي تصف بها الجماعة الإسلامية «الغرب» عن تلك التي يصفه بها «الجهاد» ، وإن كانت الجماعة الإسلامية تستخدم إلى جانبها مصطلح «الكفر» . وإخلاصة هي أن «الغرب» لا يحظى بأي وصف إيجابي ، كما أن حضارته الحديثة لا تحظى بأي احترام فيما عدا جانبها العلمي وتحتفظات كما سترى بعد قليل .

٢ - الاستعمار :

هو أول وجود «الغرب» حضوراً في رؤية الحركة الإسلامية ، إذ لا يغيب عنها تاريخه الطويل في استعمار البلدان الإسلامية ، ونهب ثرواتها ، وإزريق دميها ، والتآمر عليها باستمرار . كما لا تغيب عنها أشكال وأساليب الاستعمار الجديد . وأهمها النتيجة السياسية والاقتصادية ، والشركات متعددة الجنسية التي تشد وثاق دول العالم الإسلامي ومجتمعاته بالغرب ومراكزه الصناعية والرأسمالية الطالقة .

ومن أكثر جرائم الاستعمار الغربي ذكراً ، وتعليقاً بها في كتابات الحركة ووثائقها^(٣٠) : استغلال القروا ونهبها منذ ما يقرب من قرنين ، والتآمر على الخلافة العثمانية حتى إسقاطها وتقسيم أملاكها بعد الحرب الأولى ، وتجزئة العالم الإسلامي ، وغرس إسرائيل في قلبه وإعلاها بأسباب الحياة ، والالتحياز الدائم إلى جانبها ، وتسخير الهيئات الدولية (الأمم المتحدة) لحزمة أفراسها ، والدفاع عنها وهي تمارس العدوان وتغتصب الأرض . وآخر وليس أخيراً ، التهام بالعدوان العسكري المباشر على الشعوب العربية والإسلامية ، في العراق ولبنان وليبيا واليوستنة والهرسك .

إذن فالاستعمار لم ينته بالمحصول على الاستقلال السياسي ، وأطماع «التحالف الصليبي» ، الصهيوني الاستعماري ومؤامراته - التي تسهب كتابات الحركة في الحديث عنها ، ويؤكد عليها قادتها وكبار مفكرها مراراً وتكراراً - لا تزال مستمرة ، ويدهم «الواقع» الأساسي بالكثير من الأدلة والشواهد الداعمة .

وبالرغم من أن ضحايا الاستعمار الغربي يشكلون أكثر من نصف شعوب الكرة الأرضية - بما في ذلك الشعوب الإسلامية - إلا أن الحركة الإسلامية في إداركها وتلقاها للاستعمار الغربي ومساوئه لا تركز إلا على الشعوب والمجتمعات الإسلامية ، ولا تكاد قد بصرها إلى أبعد من ذلك ، ومن ثم لا نجد في كتابات قادة الحركة وكتابها ومفكرها حديثاً عن الشعوب والمجتمعات غير الإسلامية التي عانت معاناة الشعوب الإسلامية من سطوة الغرب وصيائمه الاستعمارية ؛ في أفريقيا ، وأمريكا الجنوبية ، وجنوب شرق آسيا . وفي رأينا أن مبدأ عالمية الرسالة الإسلامية - التي تؤمن بها الحركة وتدعو إليها وتبشر بها - يفرض عليها السعي لمناصرة كافة الشعوب المقهورة والمستضعفة في كل مكان ، وأياً كان مصدر قهرها أو استضعافها ، وذلك حتى تميمتها على نيل حريتها وتهدم الطرق

لتبليغ رسالة الإسلام إليها ، بكل ما فيها من رحمة وعدالة ودعوة للأخوة الإنسانية . والواقع أن الحركة يختلف فصائلها مقصرة في هذا المجال قصيراً واضحاً .

ومن جهة أخرى : تنال الولايات المتحدة الأمريكية - بصفتها زعيمة الغرب - وحليفتها الصهيونية : التصيب الأكبر من سخط وتعلدد الحركة الإسلامية بالاستعمار ، باعتبارها وريثة الاستعمار القديم (وخاصة البريطاني والفرنسي) ، يقول الإخوان المسلمون «إن عدونا الأكبر للقرن هذا دائماً هو الصهيونية العنصرية الخائفة على الإسلام والمسلمين عامة ، والغرب خاصة ، وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي هي قمة الاستعمار الوحشي في العصر الحديث ، والتي تفضل العدو الصهيوني المتسلط على ما عداه ..» (٣١) وترى جماعة الجهاد «أن أمريكا وإسرائيل لازالتا تتعاملان مع عالمنا الإسلامي بصلف وغرور فاق كل الحدود» (٣٢) وتندد - دوماً - «بالتهمية المبهمة للغرب الصليبي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية» (٣٣) أما «الجماعة الإسلامية» فتري أن «أمريكا تريد أن تخضع منطقاً وكمية عند أقدام الجالسين في البيت الأبيض» (٣٤) ، ولاتشك الحركة الإسلامية خطوة واحدة في نقاق الغرب التابع من عقليته الاستعمارية، ولتجسدي في ازدهار مواقف تجاه «عاري حقوق الإنسان وحق تقرير المصير ، والحرية، والشرعية الدولية . والأدلة على ذلك كثيرة ومتكررة في فلسطين ، والخليج ، والبرصة والهرسك ، والجزائر .. إلخ . وتؤكد الحركة - بصفة عامة - علي أن الاستعمار الثقافي والغزو الفكري هما أخطر جوانب العلاقة الاستعمارية التي يبرطنها الغرب بها ، كما لا تغفل تحيلاتها من البعد للحلي الكامن في مجتمعاتنا وهو التمثل في «القابلية للاستعمار» حسب تعبير مالك بن نبي . وإذا أردنا التعبير بإيجاز عن وهي الحركة بهذا الجانب الاستعماري (الثقافي والفكري) بصيغة مفاهيمية مجردة ، فإن أدق مفهوم يعبر عن ذلك هو مفهوم «الرافد» كتقليص لمفهوم «الموروث» فثقافة الغرب وآدابه وقنونه المجلوبة إلى مجتمعاتنا ، هي هذا «الرافد» أما «الموروث» فهو عبارة عن كل ما تخضعت عنه مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية الماضية . وترفض الحركة كبرله الرافد جملة وتفصيلاً على نحو أسمى ، كما ترفض رفض الموروث جملة وتفصيلاً على نحو أسمى ، وتدعو بدلاً من هذا أو ذلك إلى موقف وسط يميز بين الصالح فتأخذ به أي كان مصدره ، وتسمى إلى تنميته وتطويره ، والفاقد فتتجاهله أي كان مصدره وتسمى للتضاء عليه والتخلص من سلباته أي كان مصدره كذلك .

٣- التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي :

بالرغم من أن «الحركة الإسلامية» لاتبدي انبهاراً بالتقدم العلمي أوالتكنولوجيا الغربية الحديثة إلا أنها تسلم بأن هذا الجانب هو من حسنات المدنية الغربية المعاصرة . وهي لا تنكر أهمية هذا التقدم وضرورة أن يأخذ المسلمون بأسبابه حتى تتوفر لهم عناصر القوة والإمكانيات المادية للترقي .

ولكن الحركة تدعو إلى الحذر ، والحيلة في التعامل مع متجزئات هذا التقدم ، ولا ترى - من حيث المبدأ - أن كل تلك المتجزئات جذيرة بالنقل والاقتباس .

«الإخوان المسلمون» يرون أن المجتمعات الغربية قد وصلت من حيث العلم والمعرفة واستخدام قوى الطبيعة إلى درجة سامية . وأنها قد عثت بالتطعيم والغريب وتنسيق شئون الحياة العامة تنسيقاً يدعماً يجب أن يوظف عنها وفي ذلك يقول الإمام حسن البنا - مؤسس الجماعة - «إن الإخوان المسلمين مسلمون بأن تقتبس من غيرنا ما في نظمهم من معارف صالحة ، وشكليات نافعة ، ولكنهم يرون إلى جانب هذا أن تليس هذه المعارف وتلك الأوضاع الثوب الإسلامي . وأن تشيع فيها روح العقل الإسلامية ، من مراعاة الله ، والأخوة والإكسامة ، والابتعاد عن الأثرة» (٢٥) ويتضح من ذلك أنهم يدركون خطورة بعض القيم اللصيقة ببعض منجزات التقدم التقني ، ومن ثم فهم يؤكدون على ضرورة تكيف تلك المنجزات بما لا يتعارض مع الأخلاقيات والقيم والمقاصد الإسلامية .

ويوجه الإخوان - دوماً - تقدمهم إلى التقدم العلمي الغربي من زوايتين : الأولى هي انتقاد التقدم إلى الإيهان بالله ، وحسن معرفته ودوام الاتصال به وانتظار الجزاء منه . والثانية هي سوء استخدام الغرب لتقدمه في استعباد الشعوب وقهر المجتمعات الأخرى ونهب خيراتها وإنتاج أسلحة الدمار والبطش والقتال التي تتنافى مع احترام كرامة الإنسان وأدميته . إن البشرية - في نظر الإخوان - لاقت في ظل التقدم الحديث من العنت والشقاء والدمار أكثر مما سعلت بالراحة والنعم والسبب هو في انتقاد هذا التقدم إلى الضوابط الأخلاقية والقيم الروحية والإيمان بالله» (٣٦) .

أما جماعة الجهاد فهي تنحرف أيضاً إلى «الحفرة» في التعامل مع معطيات الغرب التقنية ولأنها لم تعد تصدر عن التعامل مع مادة صماء ، بل أصبحت تكسب لقاط الحياة» (٣٧) الغربية ذاتها . وتري الجماعة أيضاً «أن الغرب لم ينتج أي توظيف ما توصل إليه من تقدم علمي وتكنولوجيا لصالح البشرية فلقد احتم بسباق التسليح ليمتلك قدرات تدميرية كافية لتدمير الكرة الأرضية عشرات المرات ، وأفق على ذلك أموالاً طائلة في الوقت الذي يموت فيه كل يوم مئات المجرى والمحرومين من الدول الفقيرة في العالم» (٣٨) .

ويمكن القول بصفة عامة أن رؤية «جماعة الجهاد» للتقدم العلمي والتقني في الغرب تميل إلى الحذر منه والتقليل من شأنه بدرجة أكبر من ميل رؤية الإخوان المسلمين إلى ذلك ، بل إن بعض كتابات والجهاد» تبالغ في التقليل من شأن التفوق المادي للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم . فهذا - في رأي كاتب الجهاد - «ليس إلا تكن غواية لا يلمح أن يزول» (٣٩) . ومثل هذا الرأي ينطوي على كثير من التحقير المتعمد للتفوق المادي والعلمي والتكنولوجي الغربي .

وتأخذ هذه المسألة لدى «الجماعة الإسلامية» منحى آخر . فهي لا تحتفل كثيراً بتقدم الغرب في العلم والتكنولوجيا - مقارنة برأي الإخوان والجهاد - كما لا تنفي أي إعجاب بهذا التقدم ، وتركز - بدلاً من هذا وذلك - على ما تراه «المشكلة الأساسية» التي تعاني منها البشرية، وهذه المشكلة - في نظر الجماعة - ليست في نقص الموارد، ولا في التخلف أو التقدم العلمي ، وليست في اختلال صور توزيع الثروات ، أو في غياب الديمقراطية وإن مشكلة الناس الأساسية أنهم يرغبون أن يكونوا حبيداً لله ، أو يجهلون هذه القضية» (٤٠) طبقاً لتعبير الجماعة في أهم وثائقها .

وإذا كانت الحركة الإسلامية - بصفة عامة - لها رؤيتها ورأيها بخصوص التقدم الغربي - كأحد أبرز وجوه تفوق الغرب وسيطرته - إلا أن رؤيتها لا تزال تعاني من قصور شديد في إدراك خطورة وأهمية «العلوم الاجتماعية» الغربية، سواء بالنسبة لدورها في حياة المجتمعات الغربية نفسها ، أو من حيث صلتها بعلاقة الهيمنة والسيطرة التي يمارسها الغرب على بقية شعوب العالم ، وفي مقدمتها الشعوب الإسلامية . إن تلك العلوم هي التي نظرت وأصغت «المركزية الغربية» وعالميتها ، وهذه المركزية وتلك «العالمية» لا ترضاهما الحركة الإسلامية ، ولا تقر شرعيتها أو بنفعها للبشرية .

ويرجع قصور إدراك الحركة لأهمية وخطورة العلوم الاجتماعية الغربية إلى أسباب متعددة أهمها : أ - قلة المتخصصين من أبناء الحركة في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهذه ظاهرة عامة في معظم الجماعات الإسلامية داخل مصر وخارجها ، حيث نجد أن معظم الكوادر العلمية والفنية والفكرية هم من ذوي التخصصات العلمية (الطب والهندسة والكيمياء والرياضيات ..) ب - التأخر الشديد في العلوم الاجتماعية الإسلامية وجبردها على مقولات ومناهج قديمة فات عصرها ، ولقد أدت هذه الحالة إلى سيادة العلوم الاجتماعية الغربية ومناهجها ونظرياتها ، حتى غلب على ظن الكثيرين - والإسلاميين منهم - أنها علوم عالمية ، وصالحة لكل المجتمعات ، دون أن يدركوا ما فيها من خصوصيات ومميزات منهجية ومعرفية (٤١) .

٤- نمط الحياة الاجتماعية الغربية :

والمقصود بهذا النمط هو أسلوب حياة المجتمعات الغربية بما يقوم عليه ويحتويه من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات ، وعلاقات اجتماعية تطبع تصرفات الأفراد ويحدد «رؤيتهم للعالم» بصفة عامة - بما في ذلك علاقتهم مع الآخر .

وتركز الحركة الإسلامية في رؤيتها لنمط الحياة الغربية على نقد الجوانب الأخلاقية ، والسلوكية ، والقيمية ، وتعتبرها من أكبر الأدلة على خواء الحضارة الغربية من داخلها ، وأكبر شاهد على فشلها في احترام الكرامة الإنسانية وحفظها بعيداً عن الرذائل والملابس والمنكرات والشهوة .

إن هذا الجانب الاجتماعي للغرب يجسد - في نظر الحركة الإسلامية - أمراض الحضارة الغربية ويكشف عن سمات أعمالها . ولعل أكثر الأمور إثارة لاتزعاج الحركة في هذا الصدد هو أن مخاطر تلك الأمراض الاجتماعية - بمنها الراسخ - لا تقتصر فقط على حياة مجتمعات الغرب ، بل إنها تحتاج المجتمعات كلها وفي مقدمتها المجتمعات الإسلامية من خلال وسائط وأفكار كثيرة ومتنوعة مثل: «التقليد» و«التهجية» و«التفريب» و«العلمنة» و«الدعوة لتحرير المرأة» و«فصل الدين عن الدولة» و«الغزو الثقافي والفكري» الذي يساعد عليه هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات والأفكار والأنماط السلوكية (الأقمار الصناعية - الهاتف المباشر ..) . ولا تفتقر

الحركة المصرية - بجماعاتها الثلاث محل اهتمامنا - عن التمدد «بالتقليد» و «التحجيم» للغرب ، وإدانة كافة عمليات التغريب ، ومؤسسته التي تقوم به وترعاها في مجتمعاتنا (التعليم ، والإعلام ، والفن ، والأدب ... الخ) . وتدرك الحركة أن قط الحياة الاجتماعية الغربية له تأثير قوي ومدمر على الهوية اللاتينية لمجتمعاتنا ولط حيايتها ، ولا يأتي هذا التأثير المدمر من الخارج فقط ، بل يأتي أيضاً من الداخل عن طريق «المغتربين» . وإخلاصة - حسب رأي جماعة الجهاد - هي «أنتا تميش داخل حيز مغلق من الغربيين والمغتربين» (٤٧) .

ويرتبط تقدير الحركة للحضارة الغربية - بوجه عام - برؤيتها لنشاط حيايتها الاجتماعية ورأيها في هذا النشاط ، وموقفها منه . فالإخوان المسلمون يرون أن الحياة الاجتماعية الغربية قامت على أسس مادية بحتة ، وأن هذه الأسس «تهدم ما جاءت به الأديان السماوية» وأن «الإلحاد ، والإباحية ، والتهافت على اللذة ، والأثرة ، والأنانية والاستغلال للآخرين في المعاملات الربوية ، كلها مظاهر مادية أنتجت في المجتمع الأوروبي فساد النفوس وضل الأُخلاق والتراخي في محاربة الجرائم (...)» وأنتجت هذه المذنبية المحيطة عجزها عن تأمين المجتمع الإنساني ، ولشلت في إسعاد الناس» (٤٨) على حد تعبير مؤسس الجماعة ، وهو ما عبر عنه مرشدنا الحالي بقوله «إن الغرب يروح تحت وطأة الإباحية وسبيل المادية ، ورياء المغتربات التي فشلت في حريها» (٤٩) .

أما «جماعة الجهاد» فتري - على لسان قائدها عبود الزمر - «أن الغرب لم يقدم للبشرية سوى عوامل دمارها على المستويين العلمي والأخلاقي ، لقد قدم الغرب صورة قاتمة بالتحلل الأخلاقي ، ولقد انهمكوا في التفتيش الساذج ، وانتشار الإيدز ، والإدمان ، والمغتربات على نطاق واسع ، وهكذا شوهدت الحضارة الغربية أخلاقيات الإنسان ، وانتكست بقطريته» (٥٠) .

وفي إحدى المراجعات التي قامت بها جماعة الجهاد لتقييم أسلوبها في إحداث التغيير الاجتماعي والتصدي لعمليات التغريب والفساد في مصر توصلت إلى أن الأنماط التي اتبعتها في التغيير حتى أواخر الثمانينيات دارت كلها حول مواجهة التكررات المرتبطة بالمحاصي الطاهرة (مثل : شرب الخمر ، وأندية اللغو والإباحية ...) وتنهت الجماعة من وقتها هذه إلى أن التحدي القائم يهدو إلى تحطيم تلك التكررات إلى ما هو أهم وأفضل - وليس معنى ذلك ترك التكررات بل وضعها في إطارها الصحيح من عملية التغيير - وأن الأولي بالاهتمام والمواجهة هي «تلك الأنشطة التخريبية الغربية والصهيونية بكافة صيورها الثقافية والسياحية والعلمية ، وكذلك التصدي لكافة مراكز الإكساد المحلي وصنابعه» (٥١) . ويرى الجهاد - بهذا الصدد - أن الإعلام والسياحة ، هما أهم جهازين لنشر وإفاعة القيم الساقطة المستمدة من الحياة الغربية لمحاربة الإسلام في عقر داره ، ويضربون على ذلك مثلاً بما يشهه التلفزيون والمحاولات الجارية لربطه بالإرسال الغربي عن طريق البث المباشر . أما السياحة فهي حسب رأيهم «رأس حربة الاختراق الغربي لمجتمعاتنا» بما في ذلك «الاختراق الإسرائيلي الذي بلغ حداً لا يمكن السكوت عليه وذلك تحت مسمى السياحة» (٥٢) .

ولا يختلف تقدير «الجماعة الإسلامية» ورويتها للحياة الاجتماعية الغربية ، عن رؤية الجهاد ، وإن كانت «الجماعة الإسلامية» تركز علي نقد هذا الجانب الاجتماعي للغرب من خلال آثاره وتأثيراته في حياة المجتمعات الإسلامية ، وخاصة في حياة المجتمع المصري (٤٨) .

والخلاصة هي أن رؤية الحركة الإسلامية لنمط الحياة الغربية تؤكد علي فساد هذا النمط ، وتفضع علله وأمراته ، وتبين أن مادية هذا النمط مصادمة للفطرة الإنسانية ، ومناقضة للأصول الاجتماعية التي قررها الإسلام ، وهي الأصول التي تجمع بين الروحية والمادية علي أساس من الوسطية والتوازن والاعتدال بحيث لا يطغى جانب علي الجانب الآخر .

٥- علاقة الغرب مع النظم الحاكمة في العالم الإسلامي :

ليس الغرب متحالفًا فقط مع «الصحفونية» ضد العرب والمسلمين ، بل - وربما كان هذا هو الأكثر إثارة للاهتمام من وجهة نظر الحركة الإسلامية - إنه يدعم أنظمة الحكم العربية والإسلامية القائمة ، ويساهم بحشاشة روحها في يد : إن شاء قبضها ، وإن شاء أطلقها . وتري الحركة - بصفة عامة - أن أهداف الغرب من ذلك متعددة ، وأن أداتها : هو تحقيق مصالحه الاقتصادية وضمان سيطرته علي ثروات المسلمين وأمنها هو «البترول» . وأعظمها : هو إعاقة نمو الصورة الإسلامية ، ومقاومتها بكل السبل ، والقضاء عليها إن أمكن ذلك .

وتسهب الحركة - في كتاباتها ووثائقها - في الحديث عن «الغرب» من زاوية علاقته «بالنظم الحاكمة» في العالم الإسلامي ، وفي العالم العربي علي وجه التحديد . كما تسهب في رصد وتحليل روابط التبعية ، وأليات التحالف المتبادل بين الجانبين . وهنا يبدو الفارق كبيراً بين رؤية الإخوان المسلمين من ناحية ، ورؤية كل من «جماعة الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» من ناحية أخرى .

فالإخوان المسلمون يرون أن «الغرب» له اليد الطولي في إيجاد وتثبيت النظم الحاكمة في معظم بلدان العالم الإسلامي ، وأن دعمه لهذه النظم هو آلية من آليات ربطها به ، وتبعيةها وولائها له ، وذلك في إطار مخططاته ، ومؤمراته - التي لا تنتهي - علي الإسلام والمسلمين لضمان إخضاعهم ونهب ثرواتهم .

ورؤية الإخوان في هذه المسألة معروفة وقلقة ، وعادة ما يصورها كتاب الجماعة وقادتها في صياغات شاملة تنطق علي أوضاع ونظم الحكم في العالم الإسلامي - باستثناء عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة - دون تخصيص لأي منها بالتبعية للغرب ، فالكامل سراء - وكشال علي ذلك قول الأستاذ مصطفى مشهور - نائب المرشد العام للإخوان - في كثير من مقالاته : فبعد أن يذكر ما كان للأمة الإسلامية من حضارة لا مثيل لها ، ثم ما طرأ عليها من ضعف ، وطعن الأعداء فيها ، وغزوها لبلدانها - والمقصود هم الغربيون ودولهم - يقول : «وخططوا لإبعادها (أي بلادها) عن جوهر الإسلام ، ونشروا فيها الفساد والحكراة ، كالحمر والميسر والزنا والاندحاش ، وأسقطوا الخلافة ،

وأقاروا الفرة والتزاج بين المسلمين ، بل الحروب ، حوله قضايا جزئية كالتحالف على الحدود ، وأقاموا نظم حكم شعولي
مستط في معظم إن لم يكن كل أقطارنا الإسلامية، لتتلف مخططاتهم التي تهدف إلى إبقاء بلادنا ضعيفة، متنازعة،
يستغلون ثرواتها وخصه ، ويورثونها مصتة غالية ، وهكذا لتبقى أقطارنا في تبعية ذليلة لهم بسبب عدم الاكتفاء
الذاتي ، خاصة في الغذاء والسلاح . فيخضع الحكام للعلاء مختارين أو مضطرين للسياسة التي يملونها عليهم ،
وفي ظل هذا الضعف والفتنة ساعد الأعداء على غرس هذا الكيان الصهيوني الغريب في قلب الأمة الإسلامية
كالقمة السرطانية ليزيد من ضعفها وليتوسع ويتسكن ويعيث في الأرض فساداً (٤٩) .

ذلك هو وضع «أنظمة الحكم» وعلاقة الغرب بها . وعلاقتها به ويخططاته ومآرجه في بلادنا ، كما يراها
الإخوان المسلمون . ورغم ذلك فإنهم لم يقدروا الأمل في إمكانية صلاح أحوال الحكام ، وتغيير النظم القائمة بطريقة
سلمية متدرجة تستقيم على منوع الإسلام . ويظهر هذا من خلال مناقشاتهم المتتالية للحكام وولاة الأمور بالعودة إلى
الإسلام وتعاليمه وأحكامه والعمل بها (٥٠) وهو ما يعني ضمناً ضرورة التحرر من وصاية الغرب وسياسات حكوماته
المعادية لاستقلالنا ونهضتنا .

أما «جماعة الجهاد» فهي لا تعترف - بأيديء ذي بدء - بشرعية حكام العالم الإسلامي كله ، ولا بأهليتهم
للحكم ، وتندد بمعصيتهم الشديدة للغرب ، وتصنفهم بأنهم «دمي نصيبا الاستعمار ليحكم بها الأمة الإسلامية» (٥١)
و «أن هذه الدمى عبيد لأسياها في واشنطن ، وباريس ، ولندن ، وروما ، وبيون ، وموسكو» (٥٢) . وشدة علاقته
وثيقة بين هذا التوصيف ، وبين عدم اعتراف جماعة الجهاد بشرعية أولئك الحكام ، فهم في رأيها «لا يدينون بنشاطهم
إلى الوجهة الغربي لحسب ، بل إن استمرارهم في حد ذاته ومن يراة الغرب المباشرة» (٥٣) .

وتولي الجماعة اهتماماً كبيراً بالعلاقة المتبادلة بين «الغرب» وخاصة أمريكا من ناحية ، و «نظام الحكم» في
مصر من ناحية أخرى . وتتناول هذه العلاقة من خلال مفهوم «التيمة» أو «الولاية» وتري أن مصر مرت بمراحل مختلفة
في مسيرتها نحو التهمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن «الصلوات» (٥٤) قامت بدور كبير في
توجيه عري هذه التهمة على كافة المستويات . وآخر مرحلة من مراحل تلك التهمة ، وهي المرحلة الراحنة التي تصفها
الجماعة بأنها : «مرحلة التهمة المهيئة للغرب الصليبي» . وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية» (٥٥) وتعتقد
جماعة الجهاد أن عملية العلاقة بين الحكم في مصر من ناحية ، والغرب وخاصة أمريكا من ناحية ثانية ، تؤكد أن
لهما هدفاً مشتركاً هو «التضاء على الحركة الإسلامية» (٥٦) . فتارة تنظر الجماعة إلى الغرب على أنه ركن أساسي
من أركان سياسة النظام المصري في مواجهة الحركة الإسلامية ، وتارة أخرى تنظر إليه نظرة عكسية ، فتري وأن
استراتيجية النظام المصري في محاربة الإسلام (كلاً) مستمدة من رؤية الغرب في ذلك» (٥٧) . وتقول في وثيقة
هامية من وثائقها «إن النظام المصري هو رأس حربة الجاهلية الغربية في مواجهة الحركة الإسلامية» (٥٨) وتري أن
الهدف هو «تصفية المد الإسلامي في مصر لأنهم كما يظنون لو نجحوا في ذلك لسيكونون قد قضوا على حركات

إسلامية كثيرة متعثرة في المنطقة» (٥٩) ويرى البعض أن جماعة الجهاد تبالغ اعتقادها بأن للنظام المصري «استراتيجية في محاربة الإسلام» وأنه إذا سحت له مثل هذه الاستراتيجية فإنها هي لمحاربة بعض «الجماعات الإسلامية» ومنها جماعة الجهاد علي سبيل المثال وليس «الإسلام» نفسه بأي حال ، والفارق كبير بين الحائنين ونظن أنه واضح أيضاً . ولكن كيف تبرهن الجماعة علي دعواها بأن هذه الاستراتيجية - مستمدة من رؤية الغرب في ذلك - ؟

إن الجماعة تزيّس دعواها وفقاً لحكمتها بالكفر علي الحكام الخارجيين علي حكم الإسلام : فهي ردها علي مذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألباني من وجوب صبر المسلمين علي حكامهم الخارجيين علي حكم الإسلام قالت: ولا فرق بين أن يكون الكافر المتسلط علي المسلمين أجنبياً أو محلياً ، إذ أن علة وجوب جهاد قائمة في الحالين وهي وصف الكفر، كما أن الكافر المحلي صار يكفر أجنبياً عن المسلمين لقوله تعالى : (قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح) (٦٠) وإذا صرح هذا القول: زالت عقبة أساسية من طريق الصاون بين الحكام وأعداء الأتق وعلي رأسهم الغرب، فالكفر قد سوي بين الجميع ، ومن ثم أوجد أساساً موضوعياً للتعاون بينهم علي الإثم والعدوان . وتستنتج جماعة الجهاد من ذلك أن الاعتماد علي الغرب - منصر حاسم في مواجهة الحركة الإسلامية ، استناداً إلي «التناقض» بين الإسلام والغرب ، والرصيد العدواني الهائل الذي يكتنه الغرب للإسلام كنتيجة طبيعية لصراعهما علي مدى فترات طويلة من التاريخ » (٦١) وتنقل الجماعة من هذا التصور العام لتطهه علي علاقة مصر بالغرب في مواجهة الحركة الإسلامية ، فترى أن الغرب هو أحد أركان استراتيجية « النظام المصري » في مواجهة الحركة الإسلامية كما أن النظام المصري - وينطبق هنا علي غيره من النظم العربية في رأي جماعة الجهاد - هو بدوره أحد أركان استراتيجية الغرب في القضاء علي المد الإسلامي بصفة عامة

فمن ناحية « النظام المصري » ترى الجماعة أن علاقته بالغرب تحتل مكانة بارزة في تصوره لمواجهة التحول الإسلامي ويظهر هذا من خلال : أ - من حرص النظام الشديد علي التعلق بأعداب التحولات العالمية بالشكل الذي يعطيه قدوة أكبر علي التخلص من الحركات الإسلامية في سبيل الارتباط الكامل بالغرب ومشروعه العالمي . ب - المساعداات والمنع التكنولوجية التي تساهم في تطوير جهاز الأمن وألياته ج - تدمير وتنشيط السياحة الغربية التي تحصل قدرأ ليس هيناً من قيم الغرب وثقافته التي تساهم إلي حد كبير في تدمير مجتمعاتنا » (٦٢)

أما من ناحية الغرب ، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الصهيونية ، فترى الجماعة أنه يعتبر مصر « حجر الزاوية » لنفوذها في المنطقة وذلك بمالها من أهمية استراتيجية كبيرة ، ولذلك فهو يقيم بتدعيم الأنشطة العلمانية وخاصة مصر - اقتصادياً وسياسياً ، حتي يتم تحقيق هدفين : الأول هو القضاء علي ظاهرة التطرف الإسلامي ، والثاني هو تدعيم الأنشطة التي قتل خط الدفاع الأول للغرب ضد الإرهاب القادم من العالم الإسلامي» (٦٣).

ولا نكاد رؤية « الجماعة الإسلامية » تختلف عن رؤية جماعة الجهاد بهذا الصدد ، وذلك من حيث استغلال

مفهوم التنمية (وموالدة أبعاد الأمة) لوصف وتقليل علاقة النظم الحاكمة بالغرب، وتأكيدها على دور العلمانية - في توثيق أواصر التنمية و التمكين للغرب وتحقيق أهدافه (٦٤). كما تركز الجماعة الإسلامية على علاقة الغرب مع النظام المصري " بنسب الطريقة تقريباً - التي تنميها جماعة الجهاد، وتضيف الجماعة الإسلامية على ذلك تفسيرها لمعظم السياسات المصرية باعتبارها محاولات من السلطة الحاكمة للتكيف مع رغبات الغرب ولتحقيق أهدافه - بالدرجة الأولى - وخاصة في مواجهة الحركة الإسلامية ولاستبعاد الجماعة أن تقرم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لمنع قيام نظام حكم إسلامي في مصر - وتبرهن الجماعة على ذلك بقولها وإن أمريكا تنظر لمصر بموقعها الجيوي وتقلها الاستراتيجية كمركز لحماية مصالحها في المنطقة، وأن ظهور نظام إسلامي حقيقي يهدد - لذلك - تلك المصالح بما يتلوه من استقلالية وعدم تبعية، وبما يلزم به الأحكام من حماية مصالح الشعب المسلم ولو تعارضت مع مصالح الآخرين (...). وهذا ولأنه سيجعل أمريكا تتدخل وبكل عتف لمنع قيام هذا النظام" (٦٥) وتدعم الجماعة الإسلامية وجهة نظرها تلك بمفلاحة استخلصتها من استقراتها لتاريخ التدخل الأجنبي في السياسة المصرية منذ الحملة الفرنسية إلى الآن - وهذه الخلاصة هي: أن التبري العظيم في حالتنا تولي اهتمامها بمصر ولا تسمح فيها إلا بالأنظمة التابعة التي تخضع مصالحها، وأن هذا هو الذي " يفسر بوضوح الحرب الصريحة والمستمرة ضد التيار الإسلامي الذي يهدد بزعزعة مصالح كل من الشرق والغرب، و يفسر الموقف البريطاني من الحركة الإسلامية في الأربعينيات عن طريق حكومات الأحزاب المتتالية، والموقف الأمريكي ثم الروسي ثم الأمريكي من الحركة فيما بعد ذلك عن طريق حكومات ثورة يوليو" (٦٦) وتعتقد الجماعة أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف خلف التوجهات الأخيرة بالتعامل العنيف مع الحركة الإسلامية وخاصة في مصر وفلسطين، وذلك - حسب رأى الجماعة - لتحقيق أربعة أهداف هي:

- ١ - حرمان الحركة الإسلامية من بعض أبنائها الذين يعصدهم الرصاص
- ٢ - إصابة البقية الباقية من أبناء الحركة بالوهن والضعف
- ٣ - الإيقاع على الحركة في مواقع اللدافع داتها وشغلها بتضديد جراحها
- ٤ - إرهاب عوام المسلمين للحيلولة دون انضمامهم للحركة الإسلامية - (٦٧)

والخلاصة التي تمهنا هنا - في حدود الهدف من هذا البحث - هي أن رؤية كل من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية لعناء الغرب وأطماعه الاقتصادية والسياسية في بلدنا، لا تقتصر على حكومات الغرب والهيئات الدولية التي تسيطر عليها فقط، وإنما تشمل أيضاً - الحكومات والأنظمة القائمة في مجتمعاتنا نفسها - والجماعات المتغلغلان في ذلك مع جماعة الإخوان المسلمين التي ترى إمكانية إصلاح تلك الحكومات والنظم، ومن ثم فهي لا تضعها في كفة واحدة مع الغرب وحكوماته - ويؤدي تصور الجماعة الإسلامية بهذا الصدد إلى نتائج متعددة على صعيد استراتيجية المواجهة، كما تنصروها هاتان الجماعتان، وهذه قضية أخرى ليس هنا مجال مناقشتها.

رابعاً : مستقبل العلاقة مع الغرب في رؤية الحركة الإسلامية

إن محاولة استشراف مستقبل العلاقات مع الغرب من منظور رؤية الحركة الإسلامية له ، لابد أن تنطوي علي افتراض أساسي هو عدم رضاعا عن واقع هذه العلاقة في ظل الأوضاع والنظم القائمة . وإلى هنا ينتمي الاتفاق في وجهات النظر بين الإخوان من جهة ، وجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية من جهة أخرى . ويبدأ في الوقت نفسه - التمييز والاختلاف في رؤية كل من الطرفين حول الأصل العام الذي يحكم هذه العلاقة ، وأقطابها المتصورة ، وأدوات التعامل المستخدمة في تنظيمها للوصول إلى الصيغة المثلي لها ، وتحقيق الأهداف النهائية للدعوة الإسلامية . وسوف تقدم فيما يلي خلاصة رؤية جماعة الإخوان وجماعتي " الجهاد والجماعة الإسلامية " معاً - لعدم وجود تفرق جوهري بينهما - حول مستقبل العلاقة مع الغرب ، وذلك في ضوء الخطاب السياسي لتلك الجماعات ، ومقولاتها النظرية المتعلقة بالغرب وحضارته الحديثة ، وواقع النظام الدولي الراهن .

أ- الإخوان المسلمون : "الدعوة والجدال بالتي هي أحسن"

يري الإخوان أن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب - ومع غيره من المجتمعات والدول غير الإسلامية - هو الدعوة والجدال بالتي هي أحسن ومن ثم فإن " السلم " هو الأصل ، مالم يقع العدوان . أما وقد وقع هذا العدوان من جانب الغرب ودوله بطريقة منظمة ومكررة علي شعوب العالم الإسلامي منذ ما يقرب من قرنين - فقد وجب " الجهاد " لرد العدوان . وأصبح الغرب ضمن هذا السياق هو العدو الأكبر " وعلي رأسه الولايات المتحدة وإسرائيل (٦٨) كما أصبح النظام الدولي بأوضاعه القائمة ومؤسساته وهيئاته المختلفة ، محلاً للرفض والإدانة (٦٩) لأنه ليس إلا تكرساً للظلم وتفتيحاً للعدوان الذي يمارسه الغرب في حق الشعوب العربية والإسلامية (فلسطين - العراق - البوسنة والهرسك - ليبيا - الصومال ..) ويرى الإخوان أنه مالم تنته عداءات الغرب لنا ، فليس بالموسع إلا الجهاد رداً للعدوان ودفاعاً عن النفس ، وتأميناً حرية الدين والاعتقاد ، وللمؤمنين الذين يحاول الكافرون أن يفتنهم عن دينهم ، وحماية للدعوة حتي تبلغ الناس جميعاً وإغاثة للظالمين من المؤمنين أينما كانوا والانتصار لهم من الظالمين (٧٠) .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الأصل العام الذي يجب أن يحكم العلاقة مع الغرب - في نظر الإخوان - هو الدعوة والبلاغ حتي تصل الرسالة الإسلامية إلى الغرب في عقر داره . وهم يرون أن هذا - فضلاً عن كونه واجباً بفرضه الإسلام - هو أيضاً أمر ضروري لإتقاذ الغرب من نفسه ، وإتقاذ للبشرية كلها من شروره ، وإعادة بناء العلاقة معه علي أسس جديدة قوامها العدالة ، والأخوة والرحمة ، والتعاون والمشاركة في بناء السلم العالمي علي قواعد الأخوة الإنسانية . ليقدم النظام العالمي علي أساس جديد من تآزر المادة والروح (٧١) والإخوان يتأدون بذلك منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية ، وحتى الآن . وغلاصة وأبهم بهذا الصدد هو أنهم يريدون إمكانية قيام علاقة تعاون وتعايش مع الغرب، إذا كف ظلمه ومنع عدوانه .

ب - الجهاد " والجماعة الإسلامية " : " المواجهة والصدام الشامل "

علي التقيض من الإخراخ نجد أن جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، تدعيان إلى أن الأصل العام الذي يحكم العلاقة مع الغرب هو " الصراع " وذلك كجزء من الصراع الدائم إلى يوم القيامة بين الخير والشر (٧٢) ويتجسد الترسيماسياً - كما تري جماعة الجهاد - في محور أساسي هو تحالف "التجسة والصلب" أي الصهيونية ، ودول الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة (٧٣)

وتري الجماعتان أن أتمام الغرب على الأثام أصبحت شديدة الوطأة، وأن بلادنا في ميسس الحاجة لإزالة «رجس الجاهلية الغربية» ونهجتها(٧٤) وإن عله الجاهلية لم تصكن إلا بعد أن ألحقت الهزيمة بالأمّة الإسلامية وتخطت حصاريتها، وأن الغرب الذي دأب على " معارضة الإسلام " صار يقيد التنظيم العلمانية في العالم الإسلامي لأنه يخشى التحول الإسلامي الذي تتطلع إليه الحركة الإسلامية ، كما أنه يخشى يوم التآر " (٧٥) ويعني ذلك أن العلاقة مع الغرب - في نظر الجماعتين - تسير في طريق للمواجهة والصدام الشامل في المستقبل . وتسهب جماعة الجهاد - بصفة خاصة - في الحديث عن " فلسفة المواجهة " و"حمية الصراع "كما تهتم بتأصيل « الصدام الشامل " ووضع أسس معركة الغد" وهي تري أن الهدف الأساسي للتحويلات الجارية علي الصعيد العالمي وقيام أوروبا الموحدة ، وهجمة الولايات المتحدة علي ما يسمونه " النظام العالمي الجديد " هو مواجهة الأمّة الإسلامية والنضاء عليها، ولذلك فإن الصراع الإسلامي - الغربي له أولوية خاصة ضمن خطة صراع الإسلام مع الجاهلية (٧٦) حسب تصور جماعة الجهاد . إذن فالمستقبل لا يحصل إمكانية بناء علاقة تعايش أو تعاون مع الغرب ، والمطلوب - طبقاً لرأي الجهاد - هو " الاستعداد لعلاقة صراعية مصيرية ، قلبها التناقضات الجبرية ، وإحلالقات العقائدية والسياسية (٧٧) وتتضمن الكتابات والوثائق الصادرة من الجماعة اقتراحات لحطة التصدي للغرب ، والتعهد للمعركة الفاصلة أو الصدام الشامل ،وأهم تلك الاقتراحات ماهلي :

- ١ - «التصدي لكافة أشكال الهيمنة الغربية التي تهدد إلى إخضاع الشعوب ونهب الثروات»
- ٢- «وشر حرب فكرية علي الأفكار الضالة في عقر دلوها ، وتكثيف حركة الدعوة للإسلام في كافة دول العالم الأخرى لتنتقل للمعركة إلى أراضي العدو وتوسيع دائرة الصراع تحقيقاً لاتحساره إلى الداخل ومحمله إلى موقع الدفاعة»
- ٣ - « والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي وقيام سوق إسلامية مشتركة بين كافة الدول الإسلامية لتتصمن من الصمود أمام التجمعات الاقتصادية التي تسعى إلى السيطرة علي مقاليد الأمور في العالم من خلال القوة الاقتصادية»
- ٤ - « وترعية الأمّة نحر المقاطعة الاقتصادية لكافة البضائع والمهمات والأدوات الواردة من الغرب وإسرائيل ، والتي

تهندف إلى امتصاص أموال المسلمين والموطرة علي الأسواق»

٥ - «التصدي لمحاولات الغرب لتتريض المشروعات الإسلامية بالتواطؤ مع الأنظمة الحاكمة»

٦ - «استعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية والتي يحاربنا الغرب بأرباحها وذلك لاستثمارها داخل الإطار الإسلامي تحقيقاً للتنمية ، وامتلاكاً لأسباب القوة»

٧ - «كسر الطوق الخلفي الذي يفرضه الغرب الأوروبي بالتفاهة حول الجسد الإسلامي في دول القارة الإفريقية»
٨ - «امتلاك الرادع النووي» (٧٨)

وترى جماعة الجهاد أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد في ضوء سلسلة من الممارك الفاصلة . ومن خلال النتائج التي تستفر عنها وهذه الممارك هي :

المعركة الأولى : وهي حصد الفزو الأجنبي للمنطقة الإسلامية (...) ولما كانت المواجهة للمنظمة من خلال أجهزة الدول الحاكمة غير واردة لتسمية معظم الحكام العرب للغرب (...) فإنه يصير تجاوز هؤلاء الحكام شعبياً بالتصنيغ الغربي ؛ فرادي وشعاعات ، عسكريين أو مثليين لهذا التواجد علي نطاق واسع
« المعركة الثانية : وهي معركة تحرير الشعوب المسلمة ، وذلك من قبضة الحكام العلمانيين الذين لا يقيمون للإسلام وزناً ، ولا يحترمون لشرع الله ميثاقاً ، وهي معركة المدو الغرب ، وهي لا تقل أهمية عن المعركة الأولى ، بل تسير معها جنباً إلى جنب » .

« والمعركة الفاصلة : وهي معركة تحرير مقدسات الإسلام في فلسطين كمهمة مباشرة لدول المواجهة ، والتي ستكون وقلنا ذلك تحت راية إسلامية ، فلا يتظر أن يتحقق استخلاص فلسطين المحتلة علي أيدي حكومات علمانية ارتقت في أحضان الولايات المتحدة ، الحليف الأول لإسرائيل ؛ بل إن تحقيق ذلك مرهون بالإطاحة هؤلاء الحكام وأعراسهم . ثم تأتي بعد ذلك المهمة النهائية لهذه المعركة حيث تتم ملاحظة الباطل في شتى بقاع الأرض ، وتحطيم الطواغيت التي تقف عقبة في سبيل وصول الإسلام لعامة البشرية » (٧٩) .

والخلاصة هنا هي أن مستقبل العلاقة مع الغرب سوف يتحدد من خلال «الصراع» وليس «التعايش» في رأي جماعتي «الجهاد» و «الجماعة الإسلامية» وأن هذا الصراع سوف يظل هو العامل الحاسم في صوغ تلك العلاقة ، وتنظيمها وضبطها . ولعل هذا التوجه ؛ هو الذي يفسر لنا اهتمام الجماعتين - علي نحو مكثف - بالمحدث عن «الجهاد» والمض عليه ، والاستعداد له (٨٠) ؛ ففي رأيهما أن «عقيدة الجهاد» هي الركيزة الأساسية لبناء القوة الروحية والمادية لحوض كل تلك الممارك التي يفرضها التحدي الغربي ، و «إخلاء العالم من الفساد» (٨١) وانتزاع تبادته من الغرب وإعادتها إلي الإسلام ، في ظل خلافة جامعة تتشر العدل ونعمه ، كمدلل للنظام الدولي القائم ، ومؤسسته الطالمة (٨٢) .

تلك إذن هي خلاصة تصور الجماعتين لمستقبل العلاقة مع الغرب . وهو تصور يختلف مع ما ذكرناه آنفاً عن تصور جماعة الإخوان التي تتطلع إلي الإخاء - الإنساني ، ودمرة الغرب إلي الإسلام ، وبناء السلام العالمي ، والتعاون

بين بني البشر ، ونبد أسباب الفقرة والصراع . ورغم أن من أبناف جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية تبليغ الرسالة الإسلامية إلى العالم كله بما فيه الغرب ، إلا أنهما تتحدثان عن «الحرب» و «المعارك» و «الصلام» أكثر مما تتحدثان عن الدعوة ، والتبليغ ، والبيان .

ومن المؤكد أن الأفكار والتصورات التي تطرحها الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب ، تحتاج إلى الكثير من المناقشة والجدل ، وإلى المزيد من التحليل والنقد والاثبات والدحض ، وبين عناصر الاتساق ، وكشف مواطن الخل والتناقض - وهي غير قليلة - ولكننا سوف تقتصر هنا - لقط - علي تسجيل ملاحظة نقدية عامة حول هذه المسألة ؛ وهي أن خطاب الجماعات الثلاث حول مستقبل العلاقة مع الغرب وأساليب التعامل معه يفتل عليه التصميم أكثر من التخصص ، والإطلاق أكثر من التقييد والضيوط ، وهو لا يوضح - علي سبيل المثال - ما إذا كانت هذه الرؤية ، أو الرئي المستقلة للعلاقة مع الغرب ، صالحة لمرحلة ما قبل قيام الدولة الإسلامية ؟ أم أن قيامها شرط مسبق لإعمال وتحقيق تلك الرئي ؟ أم أنها تصلح لما قبل قيام الدولة ولما بعده أيضاً ؟ وما هي الحدود الفاصلة بين ما يعتبر خاصاً بالمرحلة السابقة علي قيام الدولة التي تسمي الحركة الإسلامية لتأسيسها ، وما يعتبر خاصاً بالمرحلة التي تلي ذلك ؟

خاتمة ، وملاحظات عامة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نستجمع «صورة الغرب» في رؤية الحركة الإسلامية المصرية وذلك من واقع كتاباتها ووثائقها الفكرية ، وسعيها لبيان مكونات هذا المفهوم وتحليل أبعاد المخططة التي تدورها الحركة ، كما حاولنا استعراض تصكبل العلاقة مع الغرب من منظور الجماعات المصرية الثلاث (الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية) ، ويمكننا الآن أن نستخلص الخلاصات الخمس التالية:

أولاً ؛ أن ثمة دوافع متعددة لاهتمام الحركة الإسلامية بالغرب ؛ فهو عدو حضاري وسبب أسويل في تأخير المجتمعات الإسلامية ، وعقبة كؤود في طريق الإحياء الإسلامي وسيادة الأمة الإسلامية - ومصدر خطر علي البشرية كلها بل وعلي شعوب ذاتها ، كما أنه ميدان للنهضة والجهاد من أجل كبح جماحه حتي لا يقضي علي الإنسانية .

ثانياً ؛ أن رؤي وأفكار جماعة الإخوان المسلمين تجاه الغرب قبل إلي الاعتدال سواء في قبول بعض إيجابياته أو رفض سلبياته ، وهي تتحد في ذلك علي قرائث رواد الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث من أمثال الأفغاني ومحمد عبد ، ورشيد رضا ، وحسن البنا . أما جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية فتميلان إلي التشدد ، وتدعوان إلي تحديد الموقف من الغرب في ضوء حماية الصراع معه ومع الأنظمة الحاكمة التابعة له . وأما بالنسبة لمكتسبات التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي ، فالجميع يدعو إلي الاستفادة بمكوناته الصالحة ، وتوظيف مكاسب الحضارة الإنسانية في تمجيد بناء المجتمع الإسلامي . والجدول التالي يلخص رؤية كل جماعة بالنسبة لأهم القضايا الواردة في سياق العلاقة مع الغرب وتحديد الموقف منه:

القضية / الجماعة	جماعة الإخوان	جماعة الجهاد	الجماعة الإسلامية
- أصل العلاقة مع الغرب	السلم والتعاون والتعايش والدعوة والجدال بالتي هي أحسن	الصراع والحرب والجهاد	الصراع والحرب والجهاد
- العدو الأكبر	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)	الغرب (أمريكا وإسرائيل)
- المواقف من حكومات العالم الإسلامي في علاقاتها بالغرب	دعوتها للإصلاح والعمل بالحكام الإسلام في مختلف المجالات	تكفيرها لخروجها عن شريعة الله والسعي للإطاحة بها	تكفيرها لخروجها عن شرائع الإسلام ، والسعي للإطاحة بها
المواقف من النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب	رفضه ، والدعوة لإعادة بنائه على أسس جديدة مستمدة من الإسلام وتقوية الأمة وهيئتها العامة مثل المؤتمر الإسلامي	رفضه ، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية ، لتكون هي الكيان السياسي للأمة على الصعيد الدولي	رفضه ، والسعي لتأسيس الخلافة الإسلامية ، واتحاد أقطار العالم الإسلامي
- وظيفة الجهاد	رد العدوان ، واستقلال أرضي للمسلمين للاقتصاف	رد العدوان ، وتأييد المستعمرين واستئناف الفتح في بلاد الكفر وإخلاء العالم من الفساد	الإنطاعة بالنظم الملكية ، ورد العدوان ، ومجاعة الكفار ، واستعادة قيادة العالم
- أهم خصائص منهج التغيير والإصلاح	الرحيطة والكتدرج والاحتمال وإتباع الأساليب السلمية والبدء بالفرق ثم المجتمع ثم الدولة فالخلافة فاستنادية العالم	القفوية والثورية والجريرة وعدم الاعتراف بشرعية الاقتضاح القوية ، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولاً إلى الخلافة وسيادة العالم	القفوية والجريرة ، واستخدام القوة ، وعدم الاعتراف بشرعية النظم القائمة ، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولاً إلى الخلافة وسيادة العالم

ثالثاً : بالرغم من وجود تشابه كبير في رؤى الجماعات الثلاث تجاه الغرب ، إلا أنه لا يصل إلى حد التطابق . وهذا التماثل الكبير في رؤيتهم له ، لا يعني بأي حال مماثل رؤيتهم في غير ذلك من الأوصاف والقضايا والمواقف المختلفة ، وخاصة علي الصعيد الداخلي في ساحة المجتمع المصري ، فلكل جماعة رؤيتها الخاصة ، وأسلوبها المميز في فهم الواقع وكيفية التعامل معه من أجل إصلاحه (الإخوان) أو تغييره كلياً (الجهاد والجماعة الإسلامية) ، ولا يعدو التشابه الكبير في رؤيتهم للغرب أن يكون من قبيل وحدة الرأي حول شأن من شؤون السياسة الخارجية ، التي عادة ما لا توجد خلافات جلية حولها فيما بين الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة داخل الوطن . ويؤكد هذه الملاحظة أن رؤية بعض الاتجاهات والأحزاب السياسية ذات النزعة القومية أو الوطنية - بل وحتى اليسارية - لا تختلف في عمومها عن رؤية جماعات الحركة الإسلامية تجاه الغرب من الناحية السياسية على الأكل.

رابعاً : أن الحركة الإسلامية المصرية في وضعها الراهن تتخذ موقفاً تقديماً صارماً تجاه الغرب ، وخاصة علي المستوى السياسي المباشر ، ولا تتصور مستقبلاً أفضل للعالم الإسلامي لا في ظل سيطرة الغرب علي السياسة العالمية ، ولا في ظل أنظمة الحكم الطائفية والديكتاتورية والناجئة للغرب . ومع ذلك فإن كتابات ووثائق الحركة لا تتضمن نقداً علمياً رصيناً للأبعاد والحقائق الفلسفية والمعرفية - التي تقدمها العلوم الاجتماعية الغربية - والتي تكمن خلف سياسات الغرب ، ومخططاته المضارية ، وتوجهاته العدوانية ؛ وإنما تتضمن تلك الكتابات والوثائق فقط ، دعوة لممارسة هذا النقد ، وهي دعوة جديرة بالاهتمام .

خامساً : إن ما لم تتركه الحركة الإسلامية المصرية حتى الآن بشكل كاف في رؤيتها للغرب هو خطر تقدمه العلمي على حاضر ومستقبل البشرية قاطبة ، فهذا التقدم بدم الضوابط الإنسانية أو الأخلاقية ، وقد أصبحت سلبياته كبيرة ، وهي تتزايد بمعدلات سريعة ومن ذلك على سبيل المثال : زيادة معدلات التلوث البيئي ، وزيادة تسمية البطالة وتفهمش قطاعات واسعة من المجتمع ، وسرعة تصوب الموارد الطبيعية ؛ تلبية لطلب قط الإنتاج الرأسمالي الذي يتجه دوماً نحو التوسع والانتشار ولو على حساب الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالبيئة والبشر وحاضرهم ومستقبل الأجيال المقبلة .

إن معظم إدراك الحركة الإسلامية للغرب مرّجّز حول الأبعاد السياسية بدرجة كبيرة ، والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدرجة أقل ، ولكنه في غفلة من مخاطر التقدم العلمي الذي يقوده الغرب . والحركة مقصورة بصفة عامة ، في نقد هذا التوجه ، والتحذير من نتائجاته السلبية ، ولم تنشر على رؤية لها بهذا الصدد في كتاباتها ووثائقها المختلفة . ويمنّا نراها تهتم بتحولات النظام العالمي ، والتطورات السياسية في أوروبا ، وإساسة ماستريخت ؛ فإنها لم تلتزم - مجرد تعليق - على مؤتمر «قمة الأرض» الذي عقد في العام الماضي ، ولا انتقدت موقف الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الغرب من قرارات هذا المؤتمر.

ملحق

مشكلات بحثية

تعرض عملية البحث العلمي - بصفة عامة - مجموعة من المشكلات الإجرائية والموضوعية . ويتوقف نجاح الباحث في تحقيق هدفه العلمي ، علي قدراته علي حل كلا النوعين من المشكلات.

وتتعدد بالمشكلات الإجرائية : تلك المشكلات المتعلقة بمسألتين أساسيتين هما : أ- مسألة جمع مادة البحث من مصادرها الأصلية . وهذه المسألة تتضمن عملية توريب للمادة للمجموعة ، وتصنيفها وحفظها أو تخزينها بنظام معين إلى حين استحداثها واستخدامها في بناء البحث وصياغته النهائية . ب - مسألة «الوقت» المخصص لإتمام البحث بصفة نهائية من ناحية ، وكيفية توزيع هذا الوقت على مراحل عملية البحث المختلفة من ناحية أخرى . وهذه المسألة تلغرض - أيضاً - القدرة علي التنظيم ، والالتزام ، والموازنة السليمة بين اعتبارات الإثبات والإنجاز وما يتطلبه هذا وذاك من ضبط ، والالتزام وتقسيم العمل .

أما المشكلات الموضوعية فتتعدد بها تلك المشكلات المتعلقة بموضوع البحث نفسه ، أو قضيته الأساسية التي يهتدى لها ، وذلك من حيث تحديدها ، وصياغتها صياغة واضحة تتيج للقارئ معرفة ما يدخل في البحث وما لا يدخل فيه . ويرتبط بذلك - أيضاً - عدد آخر من المشكلات : مثل تحديد هدف البحث أو أهدافه ، وتنسيبه إلى الفرع العلمي الذي ينتمي إليه ، واختيار المنهج الملائم له ، وضبط وتحديد المفاهيم أو المصطلحات المستخدمة فيه ، ثم ممارسة التحليل والشرح والتفسير والتحليل والمقارنة والنقد واستخلاص النتائج وغير ذلك من آليات العمل العلمي في موضوع البحث .

وقد أدى التقدم التكنولوجي في مجال نظم المعلومات ونقلها إلى تيسير حل معظم المشكلات البحثية الإجرائية التي تواجه الباحثين ، وإن كنا نلاحظ - في مصر على سبيل المثال - اختلاف ظروف الباحثين من هذا النظم ؛ فمنهم الباحث "القيري" الذي لم يعرف طريقاً - حتى الآن - إلى الكمبيوتر أو "مراكز المعلومات" ومنهم الباحث الفني الذي يعرف الكمبيوتر ، ومراكز المعلومات المحلية والأجنبية بل ويعرفه هي أيضاً . ومنهم "الباحث الفرد" الذي يترجم بحل أمهات عملية البحث بجهوده الذاتي دون مساعدة من أحد ، ومنهم "الباحث الجماعي" الذي يعمل في مؤسسة علمية ، أو مع فريق بحثي وهو - في أغلب الأحوال - أسعد حظاً من صاحبه الباحث الفرد في حل تلك المشكلات الإجرائية وتناهياتها .

وإذا كان التقدم التكنولوجي قد أسهم في حل معظم المشكلات الإجرائية للبحث العلمي إلا أن الإسهام له درجات تزيد وتقل من مجال إلى آخر ، والأهم من ذلك هو أن المشكلات الموضوعية ظلت - إلى حد كبير ورغم هذا التقدم - رهينة القدرة الخاصة للباحث وما يتمتع به من مهارة وخبرة وكفاءة في مجال تخصصه . وتجدد الإشارة هنا

إلى التأثير الإيجابي للعمل العلمي الجماعي ، والمشورة العلمية في حل كثير من المشكلات الموضوعية هنا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأغلب ألا يؤثر غني الباحث أو فقره في حل تلك المشكلات ، أو على الأقل فإنه لا يؤثر بالدرجة نفسها التي يؤثر بها على حل المشكلات الإجرائية .

وقد واجهتني تلك المشاكل البحثية بنوعيهما «الإجرائي» و«الموضوعي» أثناء قيامي بإعداد رسالة الماجستير وذلك في الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ . وكانت بعنوان «الفكر السياسي للإمام حسن البنا» مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

أما المشاكل الإجرائية فقد اضطرتني أن أتفق مدة عامين ونصف العام لجمع مادة البحث من مصادرها الأصلية (صحف ومجلات ومطبوعات صدرت في مصر من أواخر العشرينيات حتى نهاية الأربعينيات من هذا القرن) ، ثم ترميمها وتصنيفها في ضوء خطة البحث . وقادتني هذه المشاكل الإجرائية إلى الغفل في سلسلة من المشاكل ذات الطابع الإداري أو البيروقراطي أو الروتيني . بما لهذا الطابع من معاناة وعرقلة في مصر كمجتمع له دولة ذات تقاليد راسخة منذ عهد الفراعنة . وصانعت من هذه المشاكل بنسب متفاوتة في الدور الثلاث التي كان لابد من دخولها لكي أصل إلى مادة بحثي وهي : «دار الكتب المصرية» و «دار الإخوان المسلمين بالتحقيقية» و «دار - منزل - الأستاذة سيف الإسلام حسن البنا» ولكل دار قصتها ومشاكلها التي لم يخل بعضها من الطرفة .

إذن فقد كان من سوء حظي أن وسائل التقدم التكنولوجي في مجال جمع وتصنيف المعلومات لم تصل إلى مادة البحث التي اخترت ، وكانت من نصيبي تلك المشاكل الإجرائية التي أومأت إليها هنا . وثمة مشكلة إجرائية أخرى أقل حجماً من تلك المشار إليها ، ولكنها أعمق مفزقاً وأثراً ، وهي ما يمكن أن أسميها «مشكلة أمن الدولة في البحث العلمي» وقد واجهتني مرتين : المرة الأولى في أورشيف وزارة التربية والتعليم ، حيث ذهبت للاطلاع على ملف خدعة الشيخ حسن البنا كمعلم بالمدراس الأميرية في الفترة من سنة ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٤٦ . ومع العلم بأن هذا الأرشيف يضم - بصفة خاصة - ملفات رجال التربية والتعليم الذين كان لهم دور وأثر في الحياة المصرية بصفة عامة ، إلا أن موظف الأرشيف أخبرني - بعد تفقّش طويل - أن ملف الشيخ حسن البنا قد تم إعدامه . وكانت المرة الثانية في المقر الرئيسي لهيئة التأمين والمعاشات - بهاردن سيتي - حيث ذهبت للبحث عن ملف الشيخ والاطلاع عليه ، فأخبرتني الموظف إلى وزارة الداخلية للحصول على « تصريح رسمي » ولكنه إزاء استعطائي إياه أن يعفني من ذلك قبل أن يطلعتني على الملف ، فبحثت فلم يجده ، ووجدت في السجلات أنه قد «تم إعدامه» هو الآخر . وأصل الحكاية في المرتين مفهوم «وكلي الله المؤمنين القتال» .

وأما بالنسبة للمشاكل الموضوعية فقد حاولت التغلب عليها بهذا ما وسعني من جهد ، ويسأل أهل الذكر في هذا الموضع ، وإجراء مشاورات علمية عديدة مع عدد كبير من أساتذتي وزملائي وإخوتي ، ولم تسلم محاولاتي من خل هذه المشاكل الموضوعية من التأثير السلبي للمشاكل الإجرائية سالفة الذكر وقد قتل هذا التأثير في أمر أساسي وهو

عدم تكتيكي من توظيف المقاومة المتهاجمية أو ممارسة النقد العلمي بالقدر الذي كنت أفتأه . والسبب هو أن ذلك كان متعذراً قبل استجماع البناء الفكري السياسي للإمام البنا . ولكني عندما غلب على ظني أنني قد استجمعت به بالقدر الكافي الذي يسمح بالمقارنة والنقد؛ كان الوقت المخصص لإعجاز الرسالة قد فات وانتقضت بمدة عدة شهور أخرى فحدث الله علي ما رزق.

مشكلاتي مع هذا البحث :

فكرت في عمل بحث عن والغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية منذ ما يقرب من ستة منعت وذلك كجزء من سلسلة بحوث أحاول القيام بها حول الجوانب المختلفة للحركة الإسلامية ، في وضعها الراهن . وقد واجهت عدداً من المشاكل الإجرائية و الموضوعية بالمعنى السالف ذكره ، ولكن بأشكال وصيغ مختلفة بما يتناسب مع مثل هذا البحث والمسألة التي يتناولها .

أما المشاكل الإجرائية فأهمها هو الآتي :

أ- مشكلة الحصول على المصادر التي اعتمدت عليها في البحث . وأهمها طرأ هي تلك الوثائق والنشرات والكتابات والبيانات التي أصدرتها الجساعات الثلاث موضع اهتمامنا ، وهي الإخوان ، والجهاد ، والجماعة الإسلامية.

ورغم أن الحصول على الكتابات والوثائق الصادرة عن «الإخوان» أكثر سهولة ويسراً (إذ هي علنية وهاهنا) مقارنة بمحاولة الحصول على تلك الصادرة عن كل من جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية (إذ هي سرية وخفية) إلا أن السعي للحصول عليها جميعاً يعد مشكلة حسيرة تحتاج إلى جهد كبير مهنياً ومادياً .

والمثلث للنظر أن ظاهرة في أهمية وضخامة الحركة الإسلامية . بما لها من أفكار ومناهج وتصورات وتنظيمات وحيثات ومشاريع وتاريخ - لم تحظ إصداراتها من الوثائق والنشرات والبيانات باهتمام أي جهة أو مؤسسة علمية - عامة أو خاصة في مصر بحيث تقوم بجمع تلك الإصدارات ومعالجتها وتصنيفها أو أرشفتها وحفظها بأي صورة من صور حفظ الوثائق والمعلومات ؛ لتكوين في متناول يد الباحثين والمشتصين ، أو لتكوين - علي الأقل - متاحة لهم ليطلعوا عليها عند الحاجة إليها .

ب - مشكلة توثيق المصادر وتسببها إلى الجماعة التي أصدرتها . وقد ثارت هذه المشكلة في حالة جماعتي "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" ، أما بالنسبة للإخوان فلم تتر مشكلة من هذا النوع أثناء إعدادي هذا البحث . إن معظم وثائق جماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية ومعظم إصداراتها تنصم بتقصان بيانات الترتيق الخاصة بكل منها فهي غالباً - بدون تاريخ إصدار و بدون ناشر وإذا كانت في صورة كتاب أو بحث ، فتأوداً جداً ما يسجل عليه اسم

مؤلفه . وهذا النقص في البيانات التوثيقية سبب لي مشكلة صعبة . وخاصة كلما كانت هناك حاجة إلي معرفة أثر الملاحظات المحيطة بكتابة تلك الإصدارات ومدى صحتها هي بتلك الملاحظات والظروف .

وفي بعض الحالات كانت المشكلة الناجمة عن نقص بيانات التوثيق أشد عسراً مما سبق ذكره ، وقد حدث ذلك ـ على سبيل المثال ـ بخصوص الوثائق المصورة عن أصل مخطوط باليد . ولا يوجد به أية بيانات توثيقية مثل تاريخ الكتابة ، واسم المؤلف أو الجماعة صاحبة هذا المخطوط . وكان الاعتماد علي مثل هذه المخطوطات ـ والحالة هذه ـ مجازفة كبرى ، ومن ثم فقد استعملت الكثير منها ، ولم أنجأ إلا إلي ما استعملت بياناته التوثيقية ، وقد اقتضى ذلك القيام بزيادة من الإجراءات والجهود الإضافية ، ولم يكن من ذلك بد ؛ فجميع وثائق وإصدارات جماعتي يفلح عليهما طابع السرية مثله مثل حاطب الليل لايمان أن يجسج الاغصان مع أعواد الخشب.

وإضافة إلي ما سبق ، فقد كان لمشكلة التوثيق وجه آخر قفل في كثرة الإشارة إلي الوثائق والبيانات والإصدارات المختلفة ، وذلك في هرامش البحث ، ومن ثم كثرة اقتباس ونقل النصوص منها في محتته ، حلأ لمشكلة أخرى في ندرة هذه الوثائق والإصدارات وصعوبة جرح قارئ البحث إليها . ولما كان إثبات المصادر في الهوامش أمراً لاغني عنه ، وكان هذا الأمر قائماً علي اقتراض وجود نسخ متاحة للقراء من تلك المصادر ، فقد وجب اللجوء إلي الحل المذكور آنفاً ـ وهو كثرة الاقتباس ونقل النصوص ـ وذلك لعدم تحقق اقتراض وجود نسخ معروفة من تلك المصادر بالتدريج الكافي.

ومن الطريف أن مثل هذه المشكلة ، وطريقة التغلب عليها ، ترجعنا إلي عصر "ما قبل الطابعة" حيث كان العلماء والدارسون يضطرون إلي نقل معظم النص الذي يستعينون به ، أو اختصاره في مقال كتبهم اختصاراً وإلياً ؛ إذ لم يكن لديهم وسيلة أخرى مرضية لإطلاع القارئ علي المصدر الذي أخذوا عنه.

جـ ـ مشكلة الوقت ؛ وهي مشكلة تكاد تكون عامة لدى الباحثين والمشتغلين بالعلم . وغالباً ما يتفعل لديهم موزانية الوقت المخصص للبحث نتيجة لاعتبارات كثيرة ؛ منها ما يتعلق بمجاهات العملية البحثية ذاتها وماكد تستلزمه من السعي للحصول علي مصادر أو مراجع إضافية ، أو لتثقيت من صحة بعض المعلومات والتواريخ ومنها ما ينجم عن كثرة التزامات الباحث ، وهدومه الأخرى التي قلا حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية ، ومنها ما يتصل بصعوبة المواصلات واختلال منظومتها في المجتمع بصفة عامة ، وهو الأمر الذي ينمكس سلباً علي قدرة الباحث علي إيفاز مهنته في مراقبتها . وكل هذه العوامل ـ وأمثالها ـ تجبر علي الوقت المخصص للبحث ، وتكون المصلحة ـ هي لمراته ولا يكتمل بعد . والطريقة المصرية المألوفة للتغلب علي هذه المشكلة هي التسيوف ، والتمسك بالأهل والأولاد بضميمة الله تعالى وربما يكتمل البحث.

وأما القضية للمشاكل «الموضوعية» التي واجهتني في هذا البحث فيمكن إيجازها في الآتي :

أ ـ مشكلة «جدة الموضوع» كسألة البحث العلمي وذلك بالرغم من قدم قضيتهم ـ وهي قضية العلاقة بينا وبين الغرب . وإذا كانت البحوث والدراسات كثيرة جداً حول رؤية الغرب للحركة الإسلامية ـ بل ولجماعاتنا كلها بشكل

عام - إلا أنها نادرة جداً حول رؤية الحركة له - ومن ثم فإن الإسهامات النظرية السابقة ، أو التي نتجت في هذا البحث كانت قليلة للغاية . وقد فتحت عنها فوجدت أن أهمها على الإطلاق هي تلك الإسهامات التي قدمها الرعايون العرب والمسلمون - من طلبة العلم والباحثين والعلماء - والكتاب - الذين زاروا أوروبا والغرب عامة ، منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وحتى منتصف هذا القرن تقريباً . ولكن طول المدة التي صارت تفصل بيننا وبينهم والاختلاف الكبير بين ظروفهم وظروف وأمننا المعاصر من ناحية ، وبينهم وبين جماعات الحركة الإسلامية الآن من ناحية أخرى ؛ كل ذلك أدى إلى صعوبة الاستفادة من تلك الإسهامات أو البحوث والدراسات التي جرت حولها .

ب - مشكلة التحيز ، وهي من أعقد المشاكل «الموضوعية» التي تواجه الباحث ، وأكثرها خطراً عليه . ولكن الاتجاه إليها أمر واجب ، وهو أشد وجوباً في مثل هذا البحث عن «القرب في رؤية الحركة الإسلامية» . وفي يقيني أن التحيز لا محالة واقع ، وأن الإعلان عنه وأمانته قبل أن يكون شجاعة ، وأن الاستقامة العلمية هي في اختيار «التحيز المحمود» ، وهو التحيز لمجتمعتنا العليا ، ولتميزتنا وأمتنا ، ومثلنا من مفاهيم ومصطلحات أسبغنا وخاضنا ؛ إننا تعارضت معها نظائرها الغربية . وهذه الطريقة حاولت حل «مشكلة التحيز» في هذا البحث وعلى الله قصد السبيل .

ج - مشكلة تعميم الحواس ، وتوحيد المختص ، وهي مشكلة لها سلبيات متعددة ، وكثيراً ما تلج وبخاصة عند بحث شأن من الشئون لدى جماعات «الحركة الإسلامية» المختلفة ؛ فيؤخذ ماحر «جزئي» وخاص عند جماعة محدودة أو هامشية في الحركة ، ويقدم على أنه «كلي» و «عام» . فيقال مثلاً : إن الحركة الإسلامية ترفض الغرب جملة وتفصيلاً ، ولا تقبل التعامل معه إلا بعتق النقي والاستبعاد والغرب . وقد يكون مثل هذا التعميم الجارف صادقاً ، ولكن ينسجه فقط إلى جماعة «مجهريّة» في ساحة الحركة الإسلامية . هناك يتبين مدى الخطأ والشطط في التعميم . وتتعدد مشكلة تعميم «الحواس» عندما يؤخذ هذا التعميم - من نطاق مسألة واحدة - كدليل على ردة مختلف جماعات الحركة الإسلامية في مواقفها ورواها بخصوص كل المسائل ؛ كأن يؤخذ تشابه رؤية جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية للغرب ، مع رؤية الإخوان المسلمين له كدليل على أن الجماعات الثلاث لا تفارق بينها ، أو أنها شيء واحد بثلاثة وجوه . وهذا خطأ وخطل . وقد ترجمت خيبة من وتبرج سلبيات هذه المشكلة في ذهن قارئ هذا البحث ، ودفعني هذا إلى التفكير في إلفاته كالية . ولكنني بعد أن رأيت* وجدت أن الأفضل هو النص على هذه المشكلة ، والتحذير منها ، عسى أن يسهم ذلك في أن تمتص الرشد قبل ضحي الغد .

ولله الحمد والمنة

* رَأَى في الأمر تربية - وترويضاً فقهه وتعليقه ولم يجعل بجهانب . رَوَات في الأمر ولكرت بمعنى واحد . كلما في «لسان العرب» لابن منظور . مادة «رأى»

الهوامش

- (١) المقصود به «الثورات» هنا هر كل ما ورنه عن آياتنا من عقيدة وثقافة وقيم وأداب وقيود وصلاحيات وسائر لتجزئات الأخرى المعنوية والمادية . أما المقصود بقولنا أن الحركة الإسلامية «مترجمة مع الثورات ..» فهو أنها مفعلة به اعتباراً لأدوات هيريات سلفه ، ولا كثيراً منه بوجه التجديد أو المصاصرة ، وثقاً تستمد منه عناصرها الأصلح للثريد . وتترك التفسد الحضار ، والله وقتاً لموان القرآن والسنة الصحيحة (الرحمي) . وظل «الوحي» مستملاً ومتماعاً وحاكماً على «الثورات» بالمعنى للكثير ولا نرى أنه يدخل ضمن مفهوم الثورات والمقارئة بوجهة نظر أخرى إنظر : أكرم حياء الدين المصري : الثورات والمصاصرة (الدوحة) : قطر . سلسلة كعاب والألمة رقم (١٠) ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ - ٢٥ - ٢٨ ، وإنظر أيضاً تدننا للمفهوم الثورات عند جلال أمين حيث يخلط بين الدين (الوحي) والطاء الإنساني في مفهوم واحد هو «الثورات» في : إبراهيم اليهودي خاتم : التمايزات إيماء التميز في الفكر المصري الحديث : فواج التحول من العلاماتية إلى الإسلام (بحث قدم إلى ندوة : إشكالية التميز ، رؤية مغربية وهدية للاجتهاد - نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي ووافقتن مع تالمة المتبحرين المصرية وسكنت بالقاهرة في الفترة من ١٥ - ١٧ شبان ١٤١٢هـ = ١٩ - ٢١ فبراير ١٩٩٢) .
- (٢) حسن حنفي : مقدمة في علم الاستغراب (القاهرة : دار الفنية ١٤١١ = ١٩٩١) ص ٢١ - ٢٢ .
- (٣) للميات محاولة سائلة لرصد وتعليل الجدل وأسباب الخطأ في مصطلحات التعبير عن «الإحياء الإسلامي» في عدد من الدراسات العربية والمعاراة بعنوان : «الرجوع الرامح للإحياء الإسلامي في مصر» : تضاهيا لفكرة وحركية دراسة في أربعة أجزاء - الجزء الأول ١٤٠٨-١٩٨٧ (غير منشور) . وإنظر دراسة نقدية لهذا الخطأ أيضاً في الدراسات العربية : حسين تزيق إبراهيم وأساني مسعود : ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات العربية : رؤية تحليلية نقدية . (مجلة الحوافر - فصلية - العدد ٢٥ صوف ١٩٩٢) (ص ١٦ - ٤٤) .
- (٤) هذا الرأي للكثير حسين تزيق ، ص ٥ ، ص ٢٩ . وهو ما تختلف معه بفكره .
- (٥) حسن البنا : مجموعة رسائل الإمام الشهيد : (رسالة للوفاء لخصاص) (الإسكندرية : دار الدعوة ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٦) حسن البنا : المصود نفسه ، (رسالة بين الأسي واليوم) ، ص ١٦٢ .
- (٧) مصطفى مشهور : من اختيار الإسلامي إلى ضربة مصر (القاهرة : دار الفزيع والفتش الإسلامية ، ب ت ، ١) ص ١٦ .
- (٨) يرجع في ذلك كعاب : صالح اللوزاني : الحركة الإسلامية في مصر : رؤية واقعية لمرحلة السيمينات (القاهرة : البداية للنشر والإعلام والفزيع ، ط ١ - ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦) من ص ١٢٥ إلى ص ١٤٠ عن الجماعة الإسلامية ، ومن ص ١٦٥ إلى ١٧٧ عن جماعة الجهاد . ومن الجدير بالذكر أن الجهور الأولي لتضاد جماعة الجهاد ترجع إلى سنة ١٩٥٨ ، ولكنها لم تترسخ وتشتد إلا في السيمينات وما بعدها . إنظر : رامت سيد أسد : التنير للمصلح : الثاقبون (تثن) : رياض الريس للكتبة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩١) ص ٨٠ .
- (٩) (اسم المؤلف غير مكتوب) : مفهوم الانقياد إلى الإسلام (إسدار جماعة الجهاد مصر - ب ت ، ٢) ص ٦ .

- (١٠) (أبو الغداء) : تطور الحركة الإسلامية من خلال قياداتها البارزين (إصدار جماعة الجهاد مصر - ب ت) ص ٤١ - ص ٤٦ .
- (١١) (اسم المؤلف غير مكتوب) : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري (إصدار جماعة الجهاد مصر - يناير ١٩٨٨) ص ١٨ .
- (١٢) مفهوم الانتحالي ، م ص ٥ ، ص ٧ .
- (١٣) (٤) كتيب بعنوان : «الفرير خطير حوله المؤلف للراهن بين الجماعة الإسلامية والنظام المصري» (إصدار الجماعة الإسلامية مصر - جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ) ص ٩ ، ص ٧ .
- (١٤) أنظر التفصيل : حاسم عبد المجيد وعصام الدين درة الله ، وتاييج إبراهيم عبد الله ، مفاتيح العمل الإسلامي (إصدار الجماعة الإسلامية - ب ت)
- (١٥) سبق أن أشرنا إلى أن الجماعة الإخوان المسلمين الرصيد الأكبر بحكم ماضيها من تاريخ الجهاد ، وما لديها من مهارات وخبرات أفضل مقارنة بغيرها من الجماعات .
- (١٦) حسن البنا : مجموعة الرسائل .. (إلى أي شرة تدعو الناس؟) (م ص ٥) ص ٣ .
- (١٨) المصدر نفسه (محررتا في طور جهدي) ، ص ١٣٦ .
- (١٩) وثيقة الجهاد .. م ص ٥ ، ص ١٨ .
- (٢٠) حاسم عبد المجيد ... مفاتيح العمل ، م ص ٥ ، ص ٨٦ .
- (٢١) حسن البنا : أربعة أدلة ، مجلة الإخوان المسلمين العربية ، العدد ٥١٣ السنة الثانية ٧٠ صفر ١٣٦٧ هـ = ٧ يناير ١٩٤٨ .
- (٢٢) عمر عبد الرحمن : رسالة مقروعة إلى شباب الجماعة (وزعت خلال العام الجامعي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩)
- (٢٣) مزود من التفصيل حول هذه الملاحظة أنظر : إبراهيم البيومي غانم ، التباينات إدراك التنحيز .. م ص ٥ .
- (٢٤) أنظر : إبراهيم البيومي غانم ، الفكر السياسي للإمام حسن البنا (الكثافة : دار التنوير والنشر الإسلامية ، ط ١) ١٩٩٧ ص ٤٧٩ - ٤٨٤ .
- (٢٥) أنظر على سبيل المثال : من لخصات الإسلام السلفية 1 مقال مجلة التنوير - دورية تصدرها من باريس جماعة الجهاد مصر - العددان ١٥ ، ١٦ - ذو القعدة ١٤١٢ هـ .
- (٢٦) أنظر : حكم تيسال الطائفة المستمنة من شريعة من شرائع الإسلام (إصدار الجماعة الإسلامية مصر - صورة بخط اليد - ب ت) ص ٧ .
- (٢٧) حسن البنا : أسرار الإسلام كنظام اجتماعي (مجلة الشهاد - العدد الثاني - شرة صفر ١٣٦٧ = ١٤ ديسمبر ١٩٤٧) .
- (٢٨) أنظر : وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري ، م ص ٥ ، ص ٦ ، ص ٨ .
- (٢٩) طارق الزمر : معركة الإسلام والوطنانية في مصر (إصدار جماعة الجهاد مصر - أكتوبر ١٩٩٠) ص ١١٤ .
- (٣٠) أنظر على سبيل المثال : «من تمن وماذا تريد» بطلاقة تعريف بالجماعة الإسلامية (سافرة بتاريخ ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ١٥ . ومفتاح العمل الإسلامي م ص ٥ - ص ٦ ، ص ٥٧ ، و«الصلام الشامل» (إصدار جماعة الجهاد - ب ت) ص ٩ . وأنظر كذلك رسالة المرشد العام للإخوان المسلمين إلى الرئيس مبارك بمناسبة انتخابات سنة ١٩٨٧ (متوفرة بصحيفة الشب ١٧/١٠/١٩٨٧) .

(٣١) بيان جماعة الإخوان حول ملهبة الأكرس (الطائرة ١٩ ربيع أول ١٤١١هـ - ١٠/٩ - ١٩٩٠) ، وانظر أيضاً بيان المرشد العام للإخوان بطنان وعلقت الأمانة في وجه المدان الأمريكي حى ليبيا « (الطائرة في ٢٢ جمادى الأولى ١٤١٢هـ - ٣٠ نوفمبر ١٩٩١) .

(٣٢) معركة الإسلام والعلمانية ، د م ص ٥ ، ص ١٥٠ .

(٣٣) مرحلة جديدة من التوعية (مقال مجلة الفتح - تصدروا جماعة الجهاد المصرية من باريس) العدد ٨ (ن ب ت) ص ٣ ، ص ٤ .

(٣٤) لالتصاحبة مجلة (كلمة حق) (تصدروا الجماعة الإسلامية مصر) العدد ٧ - للهرم ١٤١٣ .

(٣٥) حسن البنا : المنصر الملقبة (مقال بوسنة الإخوان للمسلمين النصف شهرية العدد ٥ السنة الثانية ١٩٤٤/٢/٢٩) .

(٣٦) تزد من التفاصيل انظر : إبراهيم السورمي حكيم : الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، م ص ٥ ، ص ٢٢٨ .

(٣٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية ... م ص ٥ ، ص ١٦٠ .

(٣٨) أنظر : عبدة الزمر : رسالة حول حشارة الغرب (غير منشورة) ص ٧ .

(٣٩) معركة الإسلام والعلمانية ... م ص ٥ ، ص ١٦٦ .

(٤٠) ميثاق العمل الإسلامي ... م ص ٥ ، ص ٥٠ .

(٤١) تزد من التفاصيل حول قضية التمييز في العلوم الاجتماعية القومية انظر أعمال تلبية وإشكالية التصور رؤية مصرانية ودعوة للاجتهاد (الطائرة : فبراير ١٩٩٢) وقد سبقت الإشارة إليها في هامش الصفحة الثانية من هذا البحث .

(٤٢) الحركة الإسلامية والتغيرات الدوائية الجارية ، مقال مجلة الفتح - دورية تصدروا من باريس جماعة الجهاد مصر - المدان ١٥ ، ١٦٠ م ص ٥ ، (ص ٢٤ - ص ٣٩) .

(٤٣) حسن البنا : مجموعة الرسائل (م ص ٥) رسالة بين الأكرس واليوم ص ١٥٦ .

(٤٤) من رسالة خاصة بعقها للمرشد العام للإخوان / محمد حامد أبو النصر إلى لقرار السادس والثلاثين لجمعية الطلبة المسلمين بكامبنا . ٢٥ ص ١٤١٠ = ١٩٨٩/٩/٢٥ .

(٤٥) عبدة الزمر^٥ رسالة حول حشارة الغرب ، م ص ٥ ، ص ٣ وانظر أيضاً : عبدة الزمر : رسالة عاجلة قبل الإنتجار ، منشورة مجلة الفتح (م ص ٥) ص ١٣ ، ص ١٤ .

(٤٦) طارق الزمر : معركة الإسلام ... م ص ٥ ، ص ١٤٦ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ ، وانظر أيضاً : رواية الجهاد ... م ص ٥ ، ص ١٥ .

(٤٨) انظر : ميثاق العمل الإسلامي ، م ص ٥ ، ص ٥٢ .

(٤٩) مصطفى مشهور : أزمة أممتنا بين لمل العالم وأمل السورج (مقال بصحيفة للشعب ١/٨/١٩٩١) ، وانظر مقالته أيضاً دورية إسلامية لأزمة الخلق « (صحيفة للشعب ١/٢٩/١٩٩١) . وكذلك : عهد الختم سليم بجارة : الإخوان للمسلمين وأزمة الخلق (الطائرة طر انصر والتوزيع ١٩٩٢) ص ٢٠ .

(٥٠) تتضمن معظم الجمعيات المصادرة من جماعة الإخوان المسلمين متاعدا لشكالم و٢٤ الأمور والشجرب الإسلامية والمصرية إلى الإسلام

والعمل بتعاليمه وأحكامه انظر على سبيل المثال : لقاء من عمر التلمساني إلى حكام الدول العربية والإنسانية وزعمائها وعلماء الإسلام - (الناصرة . ب ت) وانظر أيضا : لقاء من الإخوان المسلمين (الناصرة : ١٩٩١/١/٢٢) ورواج كذلك معنى هذه التناقض التي تضمنتها «رسالة من الإخوان المسلمين إلى الرئيس حسني مبارك» تناسية لتخطات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ (مختصرة بفترة الشعب لسان حال حزب العمل . ١٩٨٧/٢/١٧) .

- (٥١) . (٥٢) اليهودية ومبيدكم (مقال بجلة الفتح - تصدرها جماعة الجهاد من باريس - العدد ٦١ - وجب ١٤١٢ هـ) .
(٥٣) للحركة الإسلامية والتفكيرات القومية الجارية (مجلة الفتح . م س ٤ . المجلد ١٥ . ١٦ ذو القعدة ١٤١٢) ص ٢٤ . ص ٣٦ .
(٥٤) انظر على سبيل المثال : معركة الإسلام . م س ٤ . ص ١١٤ . وانظر : عبدة الزمر : رسالة عاجلة ... م س ٤ ص ١٤ .
(٥٥) مصر ومرحلة جديدة من التحية (مقال بجلة الفتح . م س ٤ . المجلد ٨ ص ٢٣ . ص ٤ . و «معركة الإسلام .. م س ٤ ص ٣٧ و ص ٢٨ .

- (٥٦) فلسفة المواجهة . م س ٤ . ص ٧٨ .
(٥٧) وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري . م س ٤ . ص ١٣ .
(٥٨) المصدر السابق . ص ١٦ .
(٥٩) المصدر السابق . ص ١٨ .
(٦٠) (اسم المؤلف غير مكتوب) : الرد على شبهة خطيرة للشيوخ الألباني بشأن السكرت على الحكم المرتدين (إصدار جماعة الجهاد بصر . ب ت) ص ١٨ .

- (٦١) فلسفة المواجهة ... م س ٤ . ص ٢٣ .
(٦٢) طارق الزمر : معركة الإسلام .. م س ٤ . ص ٣٦ . ص ٢٧ .
(٦٣) فلسفة المواجهة .. م س ٤ . ص ١٩ و ص ٧٤ . ولزيد من التفاصيل انظر : الترتيبات الأمنية في المنطقة (مقال بجلة الفتح . م س ٤ . المجلد ٨ - ب ت .

- (٦٤) لزيد من التفاصيل انظر : ميثاق العمل الإسلامي . م س ٤ . ص ٢٤ .
(٦٥) لكل هذا لن يطبق مبارك الحرية (مقال بجلة : كلمة حق . تصدرها الجماعة الإسلامية بصر - المجلد ٦ ب ت ص ٣١) .
(٦٦) (غير مكتوب اسم المؤلف) : الحركة الإسلامية والعمل الحزبي (إصدار الجماعة الإسلامية بصر . ب ت) ص ٨١ . ص ٨٧ .
(٦٧) غدا سنعود الرصاص (مقال بجلة «كلمة حق» م س ٤ . المجلد ٦ - ب ت ص ٧ .
(٦٨) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بعنوان «ملحة جديدة في رهاب المسود الأقصى المبارك» (الناصرة : ١٩٩٠/١/٩) .
(٦٩) انظر على سبيل المثال : بيان الإخوان بتأسيسية إعلان دولة فلسطين عقب اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني (الناصرة : ١٩٨٨/١١/٢٠) وانظر أيضا : بيان الإخوان «حول ملحق البوصلة والبريك» (الناصرة ١٩٩٢/٥/١٨) .
(٧٠) لزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيومي غانم - الفكر السياسي .. م س ٤ . ص ٢٧٩ .

- (٧١) من قرارات الجمعية العمومية للإخوان المسلمين ، التي عقدت في ٢ شوال ١٣٩٤ = أكتوبر ١٩٤٤ .
- (٧٢) انظر الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٢ .
- (٧٣) المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٧٤) انظر لفظة للجبهة .. م ص ٥ ، ص ٣ . وانظر أيضاً عبود الزمر : رسالة حول حشدة الغرب ، م ص ٥ .
- (٧٥) معركة الإسلام والعلمانية ، م ص ٥ ، ص ١١٣ .
- (٧٦) لقاء مع القنصل انظر : وثيقة للجهاد .. م ص ٥ ، ص ٢٧ ، ص ٢٣ .
- (٧٧) انظر : معركة الإسلام والعلمانية ، م ص ٥ ، ص ١١٧ .
- (٧٨) تم استخلاص العناصر العلمانية المذكورة بتصورها للرخوة بين الأكراس الصغيرة . من المصادر التالية :
- الصلح الشامل ، م ص ٥ ، ص ٩ و ص ٢٣ و ص ٢٤ .
- عبود الزمر : المأزق العربي والمخرج الإسلامي (جريدة النور ١٩٩١/٧/٣)
- عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية (إصدار جماعة الجهاد مصر ، ص ٥ ت) .
- (٧٩) انظر : الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ١١ و ص ١٧ . ولقاء مع القنصل حول أبعاد كل معركة من تلك المعارك وعلاقتها انظر عبود الزمر : أسس معركة البلد (إصدار جماعة الجهاد مصر ص ٥ ت) .
- (٨٠) انظر على سبيل المثال للجماعة الإسلامية : من تمن ومذاق تريد (بطاقة تصارف إصدار الجماعة الإسلامية مصر . ١٤٠٨ = ١٩٨٨) ص ٢٦ أيضاً : ميثاق العمل الإسلامي .. م ص ٥ ، ص ٣٩ ، ص ٤٥ و ص ٥٠ و ص ٩٢ .. وانظر على سبيل المثال لجماعة الجهاد : فلسفة المجاهدة .. م ص ٥ ، ص ٢ ، ص ٣ ، أيضاً : سوف الله للفتاوى (مسم مستشار) : حمية الصراع في الإسلام (الاسكندرية : دار البوا ٢٠٠٠) ص ١٣ .
- (٨١) تتلأ من صاحب شرح فتح الكدير في تصريفه للتصدي بالجهاد ، وكثيراً ما تصفح يد جماعة الجهاد في كتابها كما تصفح يد يقول ابن تيمية والفتاوى وأجاب حتى يكون الدين كله لله . وحتى لا تكون فتنة ، ومعنى كان الدين لله للفتاوى وأجاب انظر : الصلح الشامل .. م ص ٥ ، ص ٨ .
- (٨٢) انظر معني القنصل في : عبود الزمر : خلافة إسلامية لا قمة عربية .. م ص ٥ ، والصلح الشامل : م ص ٥ ، ص ٢١٩ ، ص ٢٠ .

تعقيب نبيل عبد الفتاح على ورقة "الغرب في رؤية الحركة الإسلامية المصرية"

الصراع بين الموضوعية والتحيّز

مقدمة في لزوم ما يلزم لحياتك

العمل البحثي ، هو ممارسة بحثية، وتوظيف لأطر منهجية، ونية من المفاهيم ونظام للغة، والدلالات، وما وراء ذلك موازنات واختيارات وتفضيلات، وتحيّزات ، وتدخل بين الموضوعية ، والذاتية تصدح بها مفرداته، وصياغاته، ونظام البرهنة، ومساراتها، أو تختفي وراء عبارات تضاهية، أو مجموعة من التحويلات تهدف منها إثبات الموضوعية في هيكل البحث، وإشكالياته وقروحه، وأساليب تحليله حيث تروج في ثناياه ، أو تخفي موضوعيته، أو اختياراته المحيزة، وراء لغة وطريقة أو إيديولوجية ، أو نارية.

ولمة نصر من بحثية، تبرز فيها معاناة عميقة، وتجتلي فيها جروح فلوسيتية والشطرات اللات الباحث، وعلاها بين موضوع بحثية، وانتماؤها وأهرا حها. وبين تكون اللات الباحث هي موضوع البحث، تتزايد مشاق الممارسة البحثية، وآلامها الصعبة. لا سيما إذا كان الباحث يتسم بالمهنية والرغبة في إرضاء الأساليب الصعبة بحثا عن المعرفي، والموضوعي في إشكالية البحث.

إن حالة الباحث ربما لا تقل عن حالة ناقده، أو المعقب على عمله. وليس التعقيب جريا وراء النقائص في العمل البحثي، أو اصطفاة لهجات الباحث، كما يسعى في شأن الباحث يمتد إلى نقاده. أن العمل النقدي يغفل محاولة في عملية النص البحثي، وربما إثباته أو تفكيكه، وفحصه، أو قراءته نقديا سعيًا وراء استكمال عملية استكشاف موضوعه ، وخصائصه من منظور نسبي، وغالبا ما يأتي مشوبا بمغالبة محاولته التقرؤية ذاتها.

وحثنا موضوع التعقيب، هو تمرير عن تلك الحالة التي قدمنا بعض ملامحها في مقتضب هذا الخطاب حول النص موضوع التعقيب.

نكلا الطراين - الباحث والمعقب - مهجوس بموضوع البحث، وكلهما يسميان لاستعجال بعض مكوناته ودرويه الشائكة. وكلهما يحاول قراءة نصه وتضمنياته وتفاصيله، ويتزج بعضها من سياقاته، ويحاول قراءتها، ويبدئ

قندراً مائلاً من الانضباط في عملية القراءة. ولكن كليهما من مواقفهما المتباينة يتزع نحو التأويل، والتفسير، ولكن عيشاً، فكل تأويل خيانة للنص ذاته، حتى ولو كان تصاً بشرياً يستهلكه الناس، وينقذونه، أو يؤمنون به، وحتى لو وصل الإيمان نحو إخضاع صفات من التقديس، والمهابة على النص ومتتبعه. إذن محاولتنا في القراءة مغامرة بالتحيز، أو القراءة للهترة أو على الأقل موشومة بالخيانة، أو بعضاً من أشكالها.

ويسرى هذا في شأن تأويل الباحث لتصوص يحته، وقرائنها، وتحليلها ومتتبعها وقراءة المقلب لقراءة الباحث، وبحته.

هذا يبين حالة لصولية التمتعيب، وخطاب للمقلب، تدلى به ابتداء خفية من مظنة التصنيف، كآفة تسرى في الوسط الأكاديمي، والنفائي فما يالنا وموضوع البحث والتعقيب، يتناولان موضوعاً شائكاً ورائحاً، ويبدو على ساحته حموم أمة، وتبران لزمات متحدة وطاحنة بل والأخطر انقسامات، وقسمات سياسية ودينية ومكرية. وهذه الحالة جد خطيرة، لأنها تمصق بتقاليد البحث العلمي وشروطه وقواعده، والحوار بوصفه تمهيباً عن عقل متفتح قادر على استوحاب نسبية الحقيقة في العلم، كما في ظواهر الحياة الاجتماعية، وقابل لإمكانية تكيف الرأي، أو تغييره أو تعديل.

إن بحث الباحث، وموضوعه طرح على المقلب، هذه الهرايس جميعها، ولولا جذية الباحث، ومعالاته التي ينطق بها بحته، لاعتذر تأقده أو رادخ، أو جامد، أو على الأقل تعامل مع بحته، تعامل مدرساً جرياً على سنة للدورسين في هذا الشأن، ولكن الجدية والمبالاة جديران بما يمثلهما تماماً.

وبداية يكفى الباحث أن موضوعه وأن كان تقليدياً غنى الخطاب الإسلامي السياسي ورائجاً في المنازعات السياسية، والفكرية - إلا أنه حاول ضيقه وقهلية جوائبه الراهنة، ومدد إلى مساحة غير مدروسة حتى هذه اللحظة، أي شموله لموقف الجماعات الإسلامية الراديكالية كالجهاد، والجماعة الإسلامية، واللجوة، إلى مصادر غير متداولة، تناولاً علمياً ومعتسماً، أي لتصوص ليست موضوعاً للاستهلال الأكاديمي والسياسي والفكري لدوائر واسعة نسبياً من دائرة المؤتمنين والمريدين بهذا الخطاب الجهادي الراديكالي. وللذلك حسناته ولكن في ذات الوقت مغاليد، فما هو موضوع الاستهلال الخاصة من المريدين والكرادر والمخاضيين على الجماعتين، يعني أن النص ومتتبعه معدد سلفاً، ومستهدف لأهداف، ربما تتجاوز موضوع النص كما هو في علاقته بالواقع، وتوازياته وتمتداته، وشروطه. أي أهداف تتجاوز إمكانية النص كمنتج فكري، أو عقلي، أو مشروع للتطبيق المجتمعي أو السياسي، إذا ما انبثت الظروف لتكوين النص جزءاً من عناصر متكاملة لمشروع سياسي اجتماعي يطبق فعلاً في عالم يمر بتمتداته، ومعتبراته. وهو ما سوف تشير إليه في ثانياً هذا التعقيب تفصيلاً.

والبحث، بموضوعيته وقهرزاته يفتح الباب واسعاً للجدل معه في نتيجه ورؤيا مصطلحاته، بل وأساليب تحليله، ومهما تأنى رأى المقلب عن مذهب الباحث فتلك دلالة على خصوبة محاولته وجديتها، وأحقيتها بالتقدير.

أولاً: نظام اللغة والدلالة. وتوظيفاته تحويلات الموضوعية، والتبشيرية، والتحيز

تبدو نقطة الخلاف الأولى مع الباحث في نظامه اللغوي، وأسلوبه في البَيان والدلالة. وقد يقال أن الباحث أو الكاتب حر في اختياراته، وتفضلاته لتنسيق مفرداته ودلالاته، وبيانه، فاللغة هي سر الكاتب، وروحه - كما يقول بارت - بل شخصيته. ولكن اللغة أخطر من أن تترك للباحث، وأن يقض النظر عن توظيفاته لتسقه، أو تناقضاته، أو حتى نفى مسئوليته عنها يدعوى موت الكاتب أصلاً كما يلزم النقد الجديد، وثورة أستيانه. اللغة بحسبانها نسقا من الدلالات، والمفاهيم والمصطلحات، تؤثر عميقا في كتابة الباحث، وموضوعيته، أو تحيزه. وقد تغل مغطلا بعينه على الموضوعية، وعلى اكتشاف أقرار عميقة في عمله البحثي، وموضوعه، وقد تعمل أيضا على تسطيح موضوعه، وإعادة إنتاج حقل من تيارات التجديد وتفتح الباب أمام الاجتهادات غير المألوفة، أو تغل قيدا حديديا على عقل الباحث، ومنهجه، ومفاهيمه. والبحث حاول ما أمكنه أن يخرج عن نظام اللغة التقليدي واليهائي بكل موروثاته، وتقله السائد، والذي يحفل به موضوع بحثه، حيث تسيطر عليه لغة دينية من مزيج من لغة الفلسفة المستمدة من النعصر للقدس، أو من لغة الشروح، والتفسيرات البشرية للقدس، والتي يحاول دوما متتبعها أن ينفخها عليها حالات القداسة، وأجراحا. ولكن يبدو لي أن خللا من نظام اللغة البحثية والتبشيرية، والدعوية ظل بعض نضاء أو معال نصه البحثي. ولا يختلف هذا التوظيف في النص البحثي حول الدين، وحر كاته السياسية عن غيره من نصوص إيديولوجية طاغية محملة بطلقات في القيم، والمبادئ، والأحكام والمعايير تظل النصوص العلمانية بكل اختصاراتها ومعرضها وتقن معرفتها، ومعلوماتها، ونصفت منهاجياتها كما لاحظنا في أوراق بحثية عديدة طرحت علينا في الندوة وفي نظام الكتابة وإنتاجها المسيطر في الوسط الفكري والأكاديمي. إذن نحن إزاء حالة عامة ترمس بها النعصر، والمطبات السائدة. ما معالم هذا النظام اللغوي المستخدم بحثيا، وماهى توظيفاته المختلفة، وما الذى يقود إليه في الممارسة البحثية؟ وماهى تطبيقاته على حالة بحثنا موضوع التعلوق؟

(- نظام اللغة السائدة، وتأكيده اليهية:

أ- ينزع هذا النظام نحو الميل إلى الإحالة إلى التفسيرات الشمولية والمعممة وذلك تحت تأثير خضوع الباحث، وتأثره إما بالأيديولوجيا الشمولية، أو بالاعتداء لها أو عبر الإيمان بأفكار كلية، أو من خلال الانتماء الدينى أيا كان هذا الدين سمائيا أو أرضيا. ويتدخل هذا الإيمان المقيدى أو الرضى السياسي في تسويج النظام اللغوي الذى يرفقه الباحث، في خطابه البحثي. ويعترب على ذلك سهولة خضوع الباحث لاجمل الرؤى والابتكار المبررة في نسق المفردات، والمفاهيم التى تحمله هذه اللغة المستخدمة والمعاد إنتاجها في نص الباحث. وعادة إذا ما كانت هذه اللغة شائعة وتقليدية فعالها ما يحيل إلى ذات الدلالات التى يفترض أن البحث يمثل محاولة لتفكيكها، أو تحليلها، أو

دحضها. فلهذا النسق غالبا ما يميل - بحسب مفرداته ومفاهيمه ودلالاته - إلى تأكيد ما هو شائع. وتزداد هذه الملاحظة تأكيداً في الفكر الديني ، والفكر العلماني الإيديولوجي - للاركسي والناصري والقومي والليبرالي بالمعنى السوقى الذى يسود حاليا في مصر - ولاسيما في لحظات السجالات السياسية.

ب- الميل إلى المفردات الكلية، بقصد التحوط العلمى، أو التزعة الدفاعية التى ترمى إلى إثبات أن الباحث يدرك الأبعاد المختلفة في موضوعه، على الرغم من تناقض مثل هذه الإحالة إلى الافكار والمفردات الشسرلية، مع فكرة تخصيص الإشكاليات موضوع البحث ذاته.

ويكمن أن نلاحظ ذلك من هنا السبل المنهمر من للمصطلحات والمفردات الوظيفية، والماركسية ، والإسلامية ، وغيرها.

ج- التناس ، بمعنى تجمع لتعظيم نص معطى بالتميم للتضمن فيه أو الذى يحيل إليه ومن لم يكن التناس - كما عبرت عنه الباحثة Julia Kristeva جولييا كريستيفا هو التقاطع داخل نص لتعوير مأخوذة من نصوص أخرى، أو أنه النقل لتعويرات سابقة أو متزامنة. وكثير من الأعمال تنتمى إلى نظام اللغة والكتابة البهنية السائدة، وهو تعبير صريح عن التناس كنظام لغوى ودلالي وكتابى إذا جاز التعبير. وإذا سيطر التناس على نسق اللغة المستخدم في بحث ما ، غالبا ما يؤدي ذلك إلى موت البحث ذاته إن لم نقل موت الكاتب جريا على ما هو شائع، وهامو التناس يطارد الناقد ذاته.

د- التعامل التحليلي، والوصفي الظاهري للنصوص المبحوثة، أى التعامل مع البهانات الظاهرة من المفاهيم والدلالات ، وعدم القوس فيما وراحا، وفى تداخلاتها، وسياقاتها، بما يسمح بالكشف عن المفاهيم والدلالات المستورة أو المسكوت عنها. ويؤدي ذلك إلى بساطة التحليل ، أو تأكيد المقولات والأفكار الشائعة موضوع الاستهلال العام في الوسط الأكاديمي، أو الجساعات الثقافية السائدة. بل ثمة ما هو أخطر ، ألا وهو تهميط النصوص موضوع التحليل، وتكوين صور شائعة، ومغلوبة عنها، والتكرار وإعادة الإنتاج لهذه الصور يبدو لدينا نظاما جاهزا للناقد والمقرء يتم استدعاؤه ذهنيا ونفسيا في حالة البحث كما في حالة السجلات الفكرية.

كل هذه المكونات ، وغيرها - ولسنا هنا في موضوع درس شامل لهذا النظام - تؤدي إلى إعاقلة عملية للممارسة البهنية ، ونعد من انطلاقتها أو التجديد والابداع فيها، وتحول دون تراكم وانتقالات وانتقاعات معرفية، وبهنية تسمح لإنتاج البهني بالتطور، بل وتؤدي إلى تحول الإنتاج البهني إلى شطابا متناثرة.

ب- تداخلات النظام اللغوى السائد في لغة البحث:

أشرنا في مسهل التعلق، أن الباحث لم يفضح كليا لمرجعيته الفكرية والإيمانية ، وفى ذات الوقت حاول الخروج من إطارها الصارم، وهو ما أدى إلى خروجه عن تلك النتائج التى كان يمكن أن يصل إليها في حالة خضوعه لهذا النسق. ومع ذلك حدثت تداخلات أثرت على معارسته المسورة. وبكثا أن نرصد مايلي في بعض من ملاحظات:

١- الإحالة إلى المطلقات الوظيفية، وبعضها ينتمي إلى الشمولية الراديكالية كالقول مثلا: "إن علاقة الحركة الإسلامية بالآخر بصفة عامة - وبكبيرهم "الآخر الغربي" - بصفة خاصة تشهد اهتماما مطردا في طرسها يختلف أبعادها الفلسفية والفكرية، والثقافية والسياسية، ويمكن القول أنها صارت موضوع بحث مكثف ضمن إطار شامل له جذوره التاريخية، ومعطياته الواقعية واحتمالاته المستقبلية" وذلك دونا رصد أو توثيق لهذا الاهتمام، وماعى حصيلته لموضوع بحثه. أو القول أن ثمة تصورا سائنا لدى جمهوره الكتاب والباحثين - المحليين والأجانب- فيما يتعلق برؤية الحركة الإسلامية للغرب، وإدراكها له بصفة عامة، هو تصور يميل إلى "الاضغلال" و"التضوية" و"التضوية" وذلك من خلال تأكيد أحكام مسبقة، وانطباعات ذاتية، يتم إضفاء الصفة العلمية عليها، كما أن هذا التصور يميل إلى الانتفا - "الانهمام" أكثر من ميله إلى التحليل والتقصي والاستقامة والتقصي في إطلاق الأحكام، وتعميم النتائج". أو قوله في الفقرة التي تلي ذلك مفارقة "قال الشائع لدى دارس الحركة من زاوية علاقتها بالغرب: هو أن رؤيتها له "سلجية" و"جزئية" و"طاهرية" وغير فاضلة للمسألة الغربية وأنها تدور في فراغ الرض ، والعداء ، والرغبة المعمومة في الصدام مع "الغرب" بهدف نفيه، أو الانتقام منه والتضياء عليه إن وجدت إلى ذلك سبيلا".

إن عدم التوثيق والإستناد، وإحالة ذلك كله إلى دارس الحركة بوصله أمرا وأحكاما شاملة وسائدة أمر يفرض إستنادا مقبولا، وتحليلا لهذا الضموم ولاسيما وأن بعض تحليلاته لتصوص للحركة ، فيه ما يؤكد على هذه الأحكام القول من الباحث أنها شائعة. ورغم ذلك فإن معنى الباحث ونهجه في إطلاق الأحكام المطلقة، هو تعبير عن مهابة ، تستهدف الفخاخ المسبق عن الذات ، والرغبة في إثبات التمايز والخروج من تلك الدائرة الموصومة بالنعوت السلبية التي أطلقها عليها. ويسعى ذلك لن يتأني إلا بالتدقيق والتوثيق ، ونفى أو إثبات ذلك دون اللجوء إلى هذا النمط من إطلاق الأحكام الكبرى في التتاحة بحثه.

٢- ويتجلى التناس في تنابا بحثه عن المرجعية الإسلامية العليا على سبيل المثال دون إستناد وهو مصطلح صاغه في السبعينيات د. توفيق الشاوي في دراسته للمشروعية الإسلامية العليا في دراسته للقانون الجنائي الإسلامي مع التعمق، وإجراء في ذلك د. على جريشه في رسالته للدكتوراه..... إلخ.

ويؤدي النزوع إلى الإطلاقات الشمولية في النظام الفكري للبحث إلى نتائج إيجابية أكثر منها بخصية مفقدة كالتحول "إن الحركة الإسلامية - في حدود التعريف بها كما سيأتي ضمن هذا البحث، والتي ستتناول رؤية ثلاث جماعات منها في مصر هي: الإخوان، وجماعة الجهاد ، والجماعة الإسلامية - قتل نموذج "الأنا" المتجود مع الترات المحضاري الإسلامي بمناهة الشامل. ولا يكاد يعرف المرء من أين توصل الباحث وكيف إلى هذا الاتحاد بين أنا متروحة مع الترات وأى مكون من مكوناته. فالتأني على الرغم من أن المرجعية الإسلامية هي الإطار الذي تستند إليه الفكرات الإسلامية والحركية السائكة في مصر على وجه العموم إلا أن تحليل مرجعيات وشجرة أنساب الجماعات الإسلامية السياسية تكشف عن اختلافات عميقة في الإطار المرجعي لكل جماعة، وشجرة أنسابها الخاصة . (مغال : جماعة

٣المسلمون". إذن لا يوجد ثمة توحيد على نحو إطلاقي - كما ذهب الباحث - في التوحيد مع التراث . إلا من زاوية الإحالة إلى مفهوم يشوبه عدم الضبط ، والقموض ، والتعبير عن مفهوم سكوني لتراث أمة من الأمم أو بقول الباحث للمفهوم الأنثروبولوجي استراتيجي، لا يعترضه تغير الزمان والمكان وتطورات النظم والبيئات أي إلى شيء سرمدى ولا نهائي ، ومن ثم لا تاريخي . وإذا رجعنا إلى حاشية النص الرقمية (١) فسوف يواجها هذا المفهوم الأنثروبولوجي، وهو بحسب تعريفه ذاته ، ضد اللازمية واللاتاريخية . حيث يذهب الباحث إلى أن التراث هنا هو كل ما ورثناه عن آباءنا من عقيدة وثقافة وقيم وأداب -- وقنون وصناعات وسائر المنجزات المعنوية والمادية. وهذا المفهوم الأنثروبولوجي إذا طبقناه على المرجعيات الإسلامية، فأى الصناعات والقيم والآداب والفنون والثقافة ولهم العقيدة التي سنأخذ به ونحول إليه مرجعية لنا في الفكر والحياة وتنظيم المعاش، والسياسة؟! فضلا عن كون هذا التعريف مستمدا من العلوم الغربية التي ترفضها الملأ كما عرفها الباحث.

وتفسير الباحث لقوله إن الحركة الإسلامية متوحدة مع التراث هو أنها معتزة به اعتزاز الروايت يهراث سلفه ولا تكتبرأ منه بحجة التجديد أو المعاصرة، وإذا استمدت منه لحاضرها الصالح المنيد، وتتركه الغالب..... إلخ. وهو تفسير تقسمى وانطباعى لفهوم الاتحاد . ناهيك عن أن الاستفادة الانتقائية منه لا توجد إحالات تحمل هذا الرأي وتجاهه وتسوغ له. إن هذا الاتهام يخل لأتزعزعة التجهيلية، والتاريخية التي تخالفنا وتظهر لنا في بعض جوانب البحث.

يؤول الباحث أيضا إلى توطين يمانى لبعض المصطلحات مغلأ أن الحركة الإسلامية "من حيث ظهفات نشأتها ، وتطورها ، ومجالات النشاط الفكرى والعملى لها ، إذا تعبر عن روح "الموقف النقدي ، وعدم الاستسلام لسيادة الآخر الغربى، أو الاتهامية فى أى ناحية من نواحي الحياة السياسية والعسكرية والثقافية". إن الموقف النقدي يشير إلى مجمل ممارسة بحثية مثققة تفككه منظومة من الأفكار، والمفاهيم فى حقل ثقافة أخرى ، بعدها يمكن القول أننا إذا موقف نقدي إذا الغرب ، أو قطاع منه، أو تجربة ، أو نظام. وهو الأمر الذى يميز بين الموقف الهجائى، الهجومى، الإيديولوجى الذى يفرضه مقتضيات السجال الإيديولوجى ، أو المماركة السياسية ، أو وضعات الاختلاف. وإذا حاولنا أن نحد البصر إلى الحقل البحثى فى مجال العلوم الاجتماعية فسوف نكتشف غياب دراسة نقدية ، تكشف عن موقف نقدي للغرب فى النص الإسلامى، أو حتى لدى أخصاد الغرب وصيله.

ويتجلى الاستخدام الثنائى والتجهيلي للغة فى توصيفه حركة الإغران على أنها جماعة "إسلامية" شاملة لكل المعانى "الإسلامية". والإصلاح ليس نمطا للجماعة من داخلها، وإذا التمت بكن من خارجها، وانطلاقا من دوس وتحليل مشروعها وأهدافها الفكرى، والاجتهادى والحركى. والنتم ذاته يختلف إذا ما كان مستخدما من داخلها فنجتد يغدو تعبيرا عن منح للذاتنا ، وموقفا إيديولوجيا فى حين أنه من خارجها يغدو توصيفا لحالة مشروع. وقمة مقال آخر كالتقول "إن الحركة لديها رؤية إسلامية شاملة ، ومشروع للنهضة تنصق آفاقه التغييرية لتشمل العالم كله. ضمن متجه يتسم بالشمسورل والتسدرج والامتداد". إنها لغة

أقرب إلى الصياغات الإيديولوجية المضادة الموجبة لأنجاح أي لغة للاستهلاك النفسي لشعائر الاستعلاء والإحساس بالفخار. وذلك أمر لا يحتاج على الدعاة أن يكتبوه ، أو يرووه. ولكن الباحث عليه أن يتجاوز هذه الأساليب الكتابية. لأنها تصد عن تطوير بحثه . وتمحيق تحليله.

وإذا أراد الباحث أن يجعل من هذه المفردات ، والصفات جزءاً من لغته وتحليله فعليه أن يبحث لنا ، أو يحيل إلى ما يؤكد على دقة هذه الأوصاف التفخيرية في مكنه أو حواشي بحثه ، عن هذا المشروع ، وعنصره، وصنّاعه، وهل هو شامل فعلاً، وهل هو مشروع يتطوّر على أفاق تفسيرية كما جاء بملفة الباحث أم لا ؟

وفي دراسة الباحث لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، جاء العرض مجسداً في حين أن قلة محدودة جداً من صفوف المتخصصين هي التي تعرف الفوارق بين الحركتين ، وظروف نشأتهما ومتى يتداخلتا ، ومتى يتفارعا ، وأين موالعت انتشارهما. وفيما بينهما. وكان يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك بالنظر إلى القومض السائد حول الجماعتين. خاصة وأن الباحث في صياغته الإجمالية أشار إلى أن الفارق بينهما أصبح أكثر وضوحاً في منتصف الثمانينيات وذلك حق، ولكن السؤال كيف؟ ولا سيما وأنه قرر أن هذا الفارق تنظمي ومنهجي "أسلوبي" أكثر منه فكري أو مرجعي أو غائي. والواقع أن الفارق التنظيمي، أو المنهجي الأسلوبي، هو تعبير أيضاً عن شكل من أشكال التمايز الفكري.

ويؤيد الباحث إلى استخدام نموت مستمدة من التراث السياسي السائد كالتوليد إن موقف الجماعتين من السلطة، والأوضاع القائمة يتأرجح بين المنهج الانتقالي أي التغيير من أعلى والمنهج الثوري أي التغيير عن طريق شعور الجماهير.

وهذه اللغة الإيديكالية الماركسية - والشيوعية، قد لا تكون دقيقة في التعبير وتحيل إلى غموض. فالثورة ليست عملية استعلاء على السلطة تمت أي فتاح وإفقا هي التغيير في نظام الحكم - على ما يذهب أن مانييز - ومن ثم التغيير في بنية السلطة السياسية، ونظام التوزيع . وبشكل عام يمكن القول إن منهج التغيير لدى كلا الجماعتين أميل إلى النظرية في العمل السياسي العنيف حيث الهدف هو السلطة السياسية، ومن ثم يمكننا تفسير السلوك السياسي العنيف إزاء رموز السلطة ، وجهازها الأمني مثلاً. ويكاد يكون الاختلاف بين الإسلام السياسي الجهادي في مصر، وبين الحركات الإسلامية السياسية للمعتلة يتجلى في تكييف كليهما ومنهجه في التعامل مع الواقع الاجتماعي - السياسي. فالجماعتان على خلاف تاريخ الحركات الإسلامية السياسية لا تحاولان التركيز على العمل التدريجي والتوري في وسط الفئات الاجتماعية المستهدفة وإفقا بالمواجهة مع السلطة السياسية ورموز النخبة السياسية الحاكمة. ولا يدخل في صلب اهتماماتها العمل التدريجي الدعوي، الهادئ وسط القطاعات الاجتماعية الراسخة. على خلاف منهج حركة الإخوان المسلمين مثلاً.

وثمة نزعة انتقالية حيائية - تقدية تتغلغل أرواتها فيما بينهما عندما يتصدى الباحث بالعرض للحركة الإسلامية الجهادية كقول إن الجماعة تقول إنها "تفهم الإسلام بشموله" وأن هذا الفهم يلى عليها المشاركة في جميع الأنشطة

والمجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية .خدمة الدعوة شريطة عدم تعارضها مع الإسلام. ويعقب الباحث على هذا الانقباس بقوله إن المشاركة التي تشير إليها الجماعة لا أثر لها ، ولا مظهر يذك عليها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري.

وهكذا الكلام يحتاج إلى ضبط وتلقيح، فأين نضع الموقف المتذبذب للجماعة الإسلامية، والجهد في انتخابات ١٩٨٧، وحسبهما للأمر بعد خلاقات فقهية وسياسية، حيث أيدت كوندوها مرشحى التيار الإسلامى آنذاك.

ليس هنا فيحسب، بل أين نضع تلك الصياغة لهنية السلطة الفرعية داخل الصعود وبعض القرى بالمحافظات المختلفة ، بل ونقرض بعض أقطاب من الطقوس في الزنى والتعامل في أماكن متعددة، بل والتدخل في فرض نظام لمبادئ الحياة الاجتماعية وعلاقاتها في أماكن متعددة . وعلى سبيل المثال ماكن فرقة في صنيو قبل اندلاع أعمال العنف الطائفي، وفي منطقة عين شمس، وفي المنيرة القرية بامهاية وأين نضع مشتركتهما في الانتخابات الطلابية بالمجامع.

إن موقف الباحث داخله التحيز بين الجماعات الثلاثة، علي الرغم من محاولته الهادة في درس وتقديم توصوها في هذا الإطار.

ثانيه روى النص إشكالية التحليل

يراجع الباحث للنص الدني الموضي مأزقا ذا طبيعة خاص ويحتمل في طبيعة هذا النص البشرى حول الدين ، ولغته الخاصة. ومفارقة للواقع الموضوعي بكل تعقيداته العصبية على الإمساك بكل دقائقها. هل يجهل الباحث مع ظاهر النص؟ أم علاقاته الداخلية ودلالاته؟ إن ظاهريات النص قد تؤدي إلى نتائج مجترسة ، وتمكس سطح النص لا أحراره الدلالية.

والواقع أن خطاب الحركة الإسلامية بكل فصائلها إزاء الغرب ، وأمر آخر يشير ظاهري إلى نتائج معروفة سلفا. إن علاقة الفكر والحركة السياسية المصرية بالغرب علاقة معقدة، ومتنوعة ، وديا لا تشير إليها ظاهريات النصوص. إن الانقباسات ، والتضمينات النصية التي عرضها الباحث لها تطرح علينا إشكالية صلاحية منهج التحليل ذاته، حيث يميل إلى الشرح على التكوين والتحليل الكيفي لمضمون النص. وكلاهما ديا لا يقدرون إلى نتائج تعكس طبيعة موقف الحركة الإسلامية من الغرب أو غيره من الأمور.

في البداية لابد من أن يدرك الباحث في الحركات الإسلامية أو غيرها من الحركات الراديكالية، أن هناك فارقا كبيرا بين نص جماعة أو حركة سياسية في السلطة وتواجه تعقيدات الواقع الداخلي والإقليمي والدولي، وبين حركة معجزة عن الشرعية. فالتصريح المعجزة عن الشرعية، والذي يتناول خليفة بين الناس عليه قيود ، وتعير عن نسق في التفكير يستهدف التصريح، والتمنية، ويميل إلى الهجاء ، وكلها أمور أنتجها نظام تفكير قادة الحركة ، أو مضطرب

وضرورات الحصار . أما مناخ الشرعية فيخترق حريات ، وحرارا وجمالاً ، ومن ثم إنتاجاً مختلفاً فكرياً وسياسياً ، يراعى تغيرات عديدة.

إن الرجوع إلى الخطاب السياسي الإسلامي - الجهاد والجماعة الإسلامية والإخوان - إزاء الغرب يمثل نصاً من النصوص التصويرية التي تلجأ إليها الجماعات السياسية المعاصرة ، أو التي تصل إلى سدة الحكم ، حيث تبيل خصائص هذا النص إلى إعلان القيم المطلقة، والتزعة للتحريض، واللغة العاطفية الحساسة ، والرؤية الحدية للعالم والواقع ، حيث التقسيم الثنائي للعالم وهذا ليس شأن النص الفني الوضعي لحركة من الحركات السياسية فقط وإنما هو تعبير عن حالة تصورات الشعوب السياسية الأخرى أياً كانت الإيديولوجية والفكرية. ومثل هذه النصوص قد تكون لها مبرراتها ، ولكن ثمة شكوكا حول مدى صلاحيتها للتعبير عن موقف هذه القوى إذا كانت متعنتة بالشرعية السياسية والقانونية. فمثل هذه النصوص تنطوي على تفسيرات بشرية في المبدأ والمتنهي ولا عصمة لا شأن أي نص بشري . تفسيرى تبدو عليه تناقضات مع عالم بالغ التعقيد ويستعصم على الوضوح الوايد بهذه النصوص التصويرية - التشريعية التي تهمل الذات وتغتر من شأن الآخر إزاء مستهلكي هذه النصوص من مريدو الحركة وأخاديد عليها .

إننا نستهدف في تحليل النص والرأي التي تنطلق منه، للضمير والمستوى بين تضاميفه ونهايه، أو الهبات التي تتدخل في الهبات الظاهرة ، أو التي تتحرك وراءها - بتعبير امبرتوايكو - ومحاولة ربط النص بواقع منتجيه وسلوكهم. فمثلاً هذا الموقف من الغرب كيف يمكن تفسير تناقضه مع سلوك قادة الحركة الإسلامية، وعلى سبيل المثال تعامل حسن البنا مع الإنجليز ، وإشارات عمر عبد الرحمن إلى المنظمات الدولية شبر الحكومية التي تتافع عن حقوق الإنسان وتقايرها عن الحالة في مصر ، بل وإلى نظام حقوق الإنسان بأجياله الثلاثة. أو رسائل بعض قادة الجماعة الإسلامية إلى الولايات المتحدة كتصريحات صفوت عبد الفتى من قصص الاتهام.

إن هذا الفارق بين جماعة في المعارضة في مرحلة التكوين والانتشار وطب الكوادر وجهتها وبين جماعة تعمل تحت ظلال الشرعية عام. ففي حالة المعارضة والمواجهة الحثيفة لا تحتاج إلى الدرس الموضعي والخطاب السياسي الذي يزوج بين التشوير ووضع مبادئ السياسات والآمال . فلكل صيغة ومرحلة وظرف مقترباته. ففي مرحلة الخوض للمطاردة نواجه بالنظرة التحفيزية والتنوع السلبية للآخر داخلها كان أم خارجها. وعندما يكون النص تعبيراً عن حركة شرعية أو في الحكم يختلف الأمر، ويجد التمييزات تتجلى في نتائج النص ، كالتمييز داخل الغرب ذاته والتعامل معه. وعلى سبيل المثال الثورة الإيرانية. سوف نجد هذه التمايزات في مرحلة الثورة ومرحلة انتصارها ، حتى تحولها إلى نظام واختفاء الثورة، ثم دخولها في شكاات العلاقة المعقدة مع الغرب وغيره من الآخرين. وحتى أثناء الدخول في علاقات معقدة مع بعض الشياطين أو للمستكبرين الكبار باللغة الإيرانية ، فلابد من التفرقة بين هذه اللهجة والتنوع القائمة، والهجائية ، وبين لغة الكواليس، والديبلوماسية والمصالح . حيث تغلب على اللغة الأخيرة لغة الدولة والمثولية السياسية وبين لغة موجهة للاستهلاك الرمزي الداخلي.

وخل مثلًا لغة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، قبل الانتخابات وأثناءها، وبعدًا. بين لغة الشيخين (مفتي، ورجل باع)، وآخرين مثل محمد سعيد، ولغة عبد القادر حشاني إزاء الغرب، والسلطة الجزائرية - بتحالف رجال سونطراك، والجيش - طوبى، وتترهعات، وقاويق، وقاينات.

وهناك ظاهرة أخرى يكشف عنها الخطاب الإسلامي من الغرب ألا وهي صناعة صور نمطية وانتقائية للغرب ثم تثبيتها في الخطاب وترويجها وتداولها. وهذا المنحى في جانبيه سابق للتجهيز - إذا جاز التعبير - في تصويره للغرب، وتقلد معًا.

فلا تعود نرى الغرب غربًا، إنه غربنا نحن، أي متخيلات الذات عن كوابيسها. بل أن مفهوم الغرب، وأبعاده في رؤية الحركة الذي درسه الباحث ليس مفهومًا جغرافيًا، أو دينيًا إلخ، وإنما هو حالة مجسومة نظم سياسية، واجتماعية، واقتصادية تطورت تاريخيًا في بني الأفكار والسلطة، والعلاقة مع الآخرى. بل أن الغرب ذاته هو وراث لحضارات وإسهابات إنسانية ومعناها شرقى كإسهابات العلوم التي استمرت عبر جبهة الأتلس. ولا يغيب عن البال أن هذه العلاقة المعقدة تماثلها الإدراكات للتمتسة، فالغرب ذاته في ظل قهرته الوحشية معنا كمحتل، صنع عبر جهازه الاستخباراتي والمعرفي بعضًا من هواجسه ومتخيلاته، صورًا نمطية هنا كفسق، أو كإسلام. أي ينعطى جهازه المعرفي وإنتاجه على بعض الصور النمطية هنا، ويعيد إنتاجها. إنها اللات كموضوع لإعادة الإنتاج في نص المستشرق، أو نص الوثقى. ولا تقول ذلك موصوفًا بالإغلاطية، وإنما تقول بعض إنتاج هذه الأطراف، إن لم تقل غالبها.

ثالثة في وصف صورة الغرب

إن هذه الصورة المائتة الأكثر حضورًا للغرب في النص الإسلامي تقابلها صور غريبة معكوسة هنا حيث يظهر في نصوصه عالم الذكور وسلطانته والحريم والسلب.... إلخ. كلا الطرفين يسعىان إلى نيل ما يقايره ويحده. وكلها صور لا تاريخية. ولكن يستوقف الباحث تلك النظرة السائدة، عن نتائج الأخلاق/ اللاأخلاق، والمادى/ الروحي حيث يوصف الغرب في نصوصنا بالمادية منزولة عن الروحانية، والأخلاقية. الإسلامية في مواجهة الإباحية والأخلاقية الغربية. وكأن هناك أخلاقًا واحدة سرمدية، وأبدية. قد يكون ذلك صحيحًا في الموقف الإسلامي إزاء ظواهر غريبة عديدة ولكن الأخلاق ليست مطلقة ولا أبدية ولا سرمدية في قهرته إنسانية ما. فخلل كل قهرته هناك تحولات في النسق الأخلاقي وتغيرات يجب رصدنا عبر الزمن، ووسطها بالاختلافات في البنية الاجتماعية. ومع ذلك لكل موقف ماضى أخلاقياته الخاصة الزمنية والتاريخية والمتغيرة التي يفرضها الاجتماع الإنساني ذاته قاعدة تحكم السلوك، أو تعطله أو توسعه أو تعطيه تهراته للقره. أما مفهوم الإلحاد والإباحية فموجود قبل وجود الغرب ذاته.

ونرى وصف المضطربة الغربية في فكر الإخوان المسلمين أنها "حضارة مادية" وهاجرة عن قيادة البشر وإسعادهم. ولكنها تقره العالم منذ مرحلة تاريخية طويلة جدًا، فهل المعجز كصفة، هو تعبير عن إدراكه للواقع التاريخي أم أنه تعبير عن حقد، وأمل ويقاير الباحث بين هذا الموقف وموقف الجهاد في وصف حضارة الغرب، بأنها "جاهلية حديثة".

الا يشكل هذا الوصف تعبيراً عن موقف سيد قطب، ومحمد قطب، وصالح سرية، في رسالة الإيمان... إن للإخوان مرجعتان مرجعية البنا والهابشيبي وغيرهما من المرشدين، ومرجعية الأستاذ سيد قطب. والواقع أن الفصل في البحث بين الواقد كتمقيض للموروث، يحتاج إلى مناقشة، لاسيما القول أن الموروث هو عبارة عن كل ما تمخضت عنه تجارب مجتمعاتنا عبر المراحل التاريخية للماض. وهو استخلاص غير سائب، لأن تجربة مجتمعاتنا لم تكن مفصلة قط عن تفاعلات الواقد والموروث. بل أن تجارب التنجيم الإسلامي ذاته، كانت تعبيراً عن تفاعل بين هذه التجربة الإنسانية المظلمة، وبين موروث البلدان المفتوحة، بل أن التاميين قهاراً ببعض هذا الموروث فيما لا يخالف قواعد النظام الإسلامي وأكبر مثال، على ذلك الموقف من التجربة القانونية المصرية - التاريخية للتطورة واعتبارها عرفاً من الأعراف، وتمهد مصدراً من مصادر النظام القانوني الجديد. وأيضاً الواقد باعتباره ثقافة الغرب وآدابه وفنونه المعنوية، وهذا أمر يحتاج إلى التمييز والضبط، فعلى سبيل المثال ما الضبوط في القول بالمسيحية الكلاسيك، والفنون التشكيلية، والباليد، والرواية وتكون النص، والإبداع، وأشكال المعمار؟ هل هي أمور شيطانية ترفضها باعتبارها وافداً شريعاً.

وهل صحيح يمكن الفصل بين التكنولوجيا، وبين العقل التي أنتجتها؟ وهل صحيح يمكن الفصل بين المادي في حضارة الغرب دون أسسه العرقية والفلسفية والقيمية. إن التقدم كمفهوم، ولابد للفكر الاجتماعي هناك، وهو تعبير عن تطور مفاهيمي وسياسي واجتماعي، وليس مفهوماً خارج هذه التجربة.

ويبدو صحيحاً ما وصف به الباحث "موقف بعض كتابات الجهاد التي تبالغ في التقليل من شأن التفوق المادي للغرب ومن تمكنه من عالم اليوم، وأنه ليس إلا تكن غواية لا يلبث أن يزول" من أنه تعبير لضيق المادي والعلمي والتكنولوجي الغربي. وعند تحديد موقف الجماعة الإسلامية، وتركيزها على "أن مشكلة الناس الأساسية، أنهم يرغبون أن يكرزوا عبيد الله، أو يجهلون هذه القضية" وعدم اهتمامها بالتقدم التكنولوجي، أو الديمقراطية... إلخ والواقع أن المسألة فيما يبدو هي مختلفة، فهناك الاقتصاد وغيرها هو جزء من رؤية الجماعة في نقد الدولة السلطوية المستبدة، ولما ذلك يحاول الوصول إلى ذلك من خلال نفي عبودية البشر لها وطاعتها.

وفي تحليل لط الحياة الغربية، يتم تقديمها من خلال منه مصطلحية، ومفاهيمية غريبة. وعلى سبيل المثال، التقليد، والقيمة، والتفريب، والعلمنة. فالواقع أن النص الإسلامي السياسي ينطوي على مجموعة مصطلحات ومفاهيم غريبة تماماً، كاستخدام مفاهيم وظيفية في نص الجماعة الإسلامية السري "محاكمة النظام السياسي المصري" مثلاً*.

* استكمل المقلب هذا التعليق ونشره كاملاً في كتاب منقصل. انظر: نبيل عبد الفتاح، عقل الأزمة، تأملات نقدية في ثلاثة المذهب والفكر والحوال المسطور، دار شحات، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٨٠-١٢.

المناقشة

~ ٥٠٠ عماد صيام:

تؤكد الورقة المقدمة لكافة أبنائنا جيلنا من كافة الصيغ الفكرية والسياسية أن هناك مباحا جديدة في الفكر، وعلينا أن نرصد ماذا يجري من تغيرات على الضفة الأخرى لهذا النهر إن كنا بالفعل مهووسين بإصلاح شؤون هذا الوطن ونحن لنا حوار طويل سوف يند إلى أن تصلح الأمور في هذا الوطن. في العرض الذي قدمته أكدت على مسألة موقف الغرب المعادي للمسلمين، وأن هناك موقفا معتمدا وقصدا ضد المسلمين. لكن الغرب إن كان أوروبا أو أمريكا يقهر الفقراء بكافة دياناتهم، واعتقد أن الأمريكان أبدا الهنود الحمر في أمريكا ولم يكن الهنود مسلمين، وأمريكا أبادت فينتام في العصر الحديث والفتناريون لم يكونوا مسلمين، فالفتح والنهب والإبادة موجهة لجميع فقراء هذا العالم وليس المسلمين فقط. وما يتم اليوم في البوسنة والهرسك - رغم أن المشكلة لها جذور تاريخية مرتبطة بالاستعمار العثماني ومازالت - يستفز الإنسان، وليس المسلم فقط.

القضية الثانية، على الرغم من أنك ركزت على مسألة العداء للغرب في الخطاب الإسلامي والممارسات الإسلامية، ولكن هناك في الحقيقة مسألة لا أستطيع فهمها، ف رغم هذه الحدة في العداء الإسلامي للغرب إلا أننا في رصد الحركة الإسلامية نكتشف أن المجددين رموز الحركة الإسلامية يعيش في الغرب ويتعامل وفق آليات وتقسيم هذا المجتمع الغربي. ليس ذلك فقط بل أن العديد من المراكز النشطة التي تدعم الحركة الإسلامية موجودة في الغرب، هم ليسوا في المربع، إنهم في مجتمع غربي توجد درجة من التفاعل معه.

للمسألة الثالثة، أنا اسمي عماد ياسين صيام، مصري الجنسية، مسلم الديانة، اشتراك في معتقدات سياسي، أرى العلمنة في إطار قول الرسول الكريم (ص): "أنتم أعلم بشؤون دنياكم". هذا هو الذي أفهمه من العلمنة، وأنت في كلامك من العلمنة قلت كلاما يبدو صحيحا جدا، أن الغرب يمارس إفسادا علينا بالعلمنة، فأنا أريدك أن تقول كيف ترون موضوع العلمنة بالضبط في الإطار الإسلامي؟

أخيرا، أنا متفق تماما أن هناك انفصالا تنظيميا وسياسيا كاملا ما بين فصائل الحركة الإسلامية، بل هناك لحظات صراع والصراع يصل إلى الصدام في كثير من الأحيان بين فصائل الحركة الإسلامية. ولكن الرؤية العامة لجعل فصائل الحركة الإسلامية بمختلف توجهاتها ومختلف أشكال تبنيها قضية العنف من ملحة، يشير إلى أن هناك نوعا من التكامل والتساند الوظيفي في الأدوار.

- الأستاذة / فاطم عدلي:

القطا التي أتفق فيها مع الباحث في آليات الاستعمار الجديد وكذلك إشارته عن التبعية التعليمية بشكل خاص . ولكن هل الحركة الإسلامية بالفعل هي المستهدفة بالضرب؟ أم هناك مشروع قومي أو مشروع للتنمية بالاعتماد على الذات يقف الغرب ضده حتى في أمريكا اللاتينية . حيث نرى نزعة الولايات المتحدة للسيطرة والهيمنة من خلال المؤسسات الدولية من منظمة اليونسكو إلى منظمة الصحة العالمية.

ثانياً ، أليس هناك ضرب للحركة الإسلامية من الإسلاميين أنفسهم؟ هل التناحر بين الطوائف الإسلامية، الجهاد والسنة وغلاهم ، أليس هذا ضرباً للإسلام؟ هناك طوائف كل منها له ملحه الخاص.

- الأساءة / أهرف حسين:

العنوان هو الغرب والإسلام ، وأعتقد أن في اختيار العلاقة بين هذين المجرمين المطلقين اللاتاريخين توجد صعوبة شديدة جداً . والباحث لم يحدد لنا ماهو الغرب من وجهة نظر الحركة الإسلامية؟ ماهو الغرب مجدداً؟ الباحث أشار سريعاً إلى أن هناك أيضاً جماعات في الغرب مثل جماعات البيعة تنقد الحضارة الغربية والكثير من النقد الذي وجهه الباحث إلى الغرب يشترك معه فيه جماعات وطبقات اجتماعية وأحزاب وحركات اجتماعية، فنقد الطامع للمادى للحضارة الغربية، ليس وفقاً على الحركة الإسلامية. فما هي أشكال التفاضل الممكنة بين حركات الإسلام السياسي وتلك الحركات سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الفكري؟

ثم هناك مسألة أخذ الإسلام والمسلمين كمركز للعالم.. وهذه نقطة أولية مجدداً بهذا الشكل هو تحديد إيمانى عقيدى، والاعتناء على الإسلام جزء من الاعتناء على العالم الثالث. إن الظاهرة الاستقطابية غرب / إسلام هي اختيار مجتزئ لموضوع أكبر.

- الأساءة / نبيل عبد الفتاح:

أي إشكالية ما ، أي أزمة ما ، طالما غير عنها تيار موجود في واقع سياسي سواء كان إسلامياً ، سواء كان يهودياً ، سواء كان ماركسياً ، سواء كان هندياً ، في النهاية إدراكه أنه إزاء مشكلة أو إزاء هاجس. الكلام عن مشكلة الهوية ، طالما أن حركة ما تشعر أن هويتها مأزومة فهذه تستحق البحث كاتمة ما كانت . المسألة ليست عدم شعور فئات أخرى بأن هناك أزمة في الهوية . لكن إذا وجد في النص الإسلامي، في الجهاد أو في الجماعات الإسلامية أو قديماً في جماعة المسلمين أوفى حزب التحرير الإسلامي ، أن هناك هاجساً حقيقياً إسمه "الهوية" فسوف يكون هذا مشكلة فرض مشكلة حقيقية تستدعي التعامل معها.

- الأساءة / كمال مغيث:

الزميل وهو يتحدث عن الغرب يريد إلى حد كبير أن يزيل من ذهننا الصورة الرافضة، الصورة التي نعتقد أن

الجماعات الإسلامية ترى الغرب فيها إنه مرفوض تماما . فيتكلم عن أن هذه الجماعات لا ترفض الغرب على الإطلاق ولا تقبله على إطلاقه . وأظن أن هذا الأمر لا يخص الجماعات الثلاثة الذين تحدثت عنهم، ومستحيل أن تجد مفكرا مصرياً من عبد العزيز فهمي الذي تحدث عن استبدال اللغة اللاتينية باللغة العربية، إلى طه حسين إلى سيد قطب، وكذلك أي جماعة سياسية ثقافية مصرية من الماركسيين إلى التكفير والهجرة، لا يمكن أن تجد من يقول أننا نقبل الغرب على إطلاقه أو نرفض الغرب على إطلاقه، المشكلة أن سيادته لكى توضح لنا ذلك اخترت أسهل ما يمكن اختياره، الغرب فكرياً . لأن ذلك سهل والتبرير سهل أيضاً . سوف آخذ الطائرة ولن آخذ الصاروخ . استطاع الاختيار بوضع هذه مكان تلك، بمساعدة شديدة لأنه يمكن تبريره ! ولكن المشكلة أنه كان من الممكن أن توضح لنا الصورة بالقول كيف يمكن أن تتفاعل هذه الجماعات مع الغرب . بأن تشرح لنا تصورها الاقتصادي مثلاً فهذه الجماعات تعتقد أن تسعة أشرار الرزق في التجارة . وبالطبع يتضح ذلك في الأدبيات الاقتصادية إلى حد كبير في هذه الحالة كان سيتضح جيداً هل سوف يستطيعون تطبيق مبادئهم عن الغرب على الاقتصاد أو على تصورهم الاقتصادي الذي يرونه، وعلاقتهم بالبنوك، وعلاقتهم بالربا، وهكذا . والنقطة الأخرى إنه اخترت أيضاً الغرب التكنولوجي ونسيت الغرب المرتبط بالحرية الأكاديمية وحقوقي الإنسان والديمقراطية . لأن هذه مسائل شاقة وسوف تضع هذه الجماعات في مشكلة وكذلك الباحث أيضاً.

أخر نقطة لكى تتضح الصورة المثيرة للغرب تتحدث عنه كميكا تيزم ثابت . فتقدم قط الحياة الغربية وهروب صورتها التي يتضح فيها الدمار والشذو والمخدرات وأنا أظن أن الغرب ليس مسئولاً عن هذه المشاكل، وكل ما في الموضوع أن هذه الأشياء ظاهرة في الغرب لأن هناك كل من يريد أن يفعل شيئاً يفعل. لكن هل تعتقد أن هناك نظاماً لا يدين في أي مكان في العالم هذه المساوئ حتى في الغرب نفسه ؟

- الأسعد / سعيد المصري:

رغم ما قد ترمى إليه الورقة من إيجابيات ولغة متعقبة، وهذا مالم تنمرد في الكتابات السوسيولوجية وأوراق البحث الاجتماعي حول الظاهرة الإسلامية ، إنها استوقفتي الكلام عن استيراد المفاهيم والكلام عن التقطيع المعرفية في البحث الاجتماعي والكلام عن الحالة النفسية . الحقيقة ليس عندنا نقل في المفاهيم بالمعنى الذي تحدثت عنه وليت ذلك كان مبرحوا، نحن لدينا إساءة استخدام للعلاقات من أساسه، وإنه لو كان هناك نقل في المفاهيم لخلق تراكما على هذا المستوى . وأحد أشكال تشويه نقل هذه المفاهيم أو إساءة استخدامها هو أن التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإسلامية يمكن أن يتأثر بما هو شائع، مثلاً وسائل الإعلام تقول عن ذلك تطرف و هذا إرهاب ... إلخ. وهي الأفكار الشائعة . وأخشى أن تكون هذه الأفكار هي المنطلقات الفعلية للأبحاث . وأنا اعتقدت بهذا المنهج، البحث الاجتماعي يصبح واقعاً في خندق لا يستطيع أن يحمل هذه الأمور لأنه لم يستطيع أن يحلل ويكون موضوعياً في رؤية مستقلة عن

الرؤية الإعلامية. إننا الشيء الذي أنشأه من خلال درس جاد للظاهرة الإسلامية هو أن تحدث عملية توقع فهم هذه الظاهرة، طبعاً الزمن المعاصر مفروض علينا أي مسيرة التاريخ وهذه مسألة لا يوجد فيها نقاش . لكن هنا لا نقوم بالعلوم الاجتماعية الغربية جيداً ، وأنه إذا تم ذلك الفهم سوف يجعلنا في موقف أفضل في التعامل مع الغرب. والحقيقة أن الكلام بهذا الشكل يوحي بأن التحليل الذي يمكن أن يكون مقبولا على مستوى من المستويات في فهم الظاهرة الإسلامية يؤدي إلى رفض المفاهيم الغربية. وقد حاولت ألا تذكر مآثر منهجك في التعامل مع هذه الظاهرة، أي أنني لا أفهم هل أنت اشتغلت بحاكت تحليل مضمون أم تحليل خطاب أم قمت برصد وتحليل اتجاهات؟ أنا لا أفهم ماذا فعلت بالضبط ورغم هذا أقول لك عقلك لن يستطيع أن يتحرر من المفاهيم الغربية التي ترفضها ، نحن في موقف ترفض علينا فيه المعاصرة في التعامل مع هذا الإلهاز الغربي.

- الأسفاد / سعيد عبد المسبح:

النتيجة الأولى هي أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب هي رؤية سوداوية لسببين ، السبب الأول قابلية الدول الإسلامية أو قابلية دول العالم الثالث عامة التي استغلت من الغرب للاقتراب، وهو السبب الرئيسي لهذه العملية التي تقلل من حدة العداء للغرب وفكر الغرب. والثاني الثاني أن هناك دولاً استعصمت من الدول الأوروبية، والدول الغربية في الوقت الحالي استفادت منها وتستطيع أن تستغلها أيضاً. نحن نفكر بالمنهج الرأسماني كيف نتعامل مع الغرب الذي استفادنا لكي نتخلص من التجربة السوداوية التي مشنا فيها، لكن نتخلص منها ونفهمها أكثر بياضاً.

النتيجة الثانية : هي عدم ميل الحركة الإسلامية لطرح مفاهيم وأفكار تقابل الأفكار الغربية التي ترفضها ، فإنا أرفض شيئاً إذن لا بد أن أضع البديل. معاً فكرة الشورى هل هي ملازمة أم غير ملازمة في منهجهم ومآثر منهج الحركة الإسلامية في التعامل مع الظواهر المختلفة لإيجاد مفاهيم تناهض أو تقف بالمرصاد للمفاهيم الغربية .

- د. همام الصريان:

الأمة العربية والإسلامية تعيش منذ قرن من الزمان أو يزيد صراماً بين مشروعين، مشروح ينبع منها ومن يبتسها ومن قبسها وتاريخها وتراثها، ومشروع وأغد يريد أن يفرض مناهجه وأساليبه وطرقه ونظمه في كل الوسائل الحياتية والذات في العلم الاجتماعية. الاندماشي الذي حدث عند مجموعة باحثين شباب هو أنه خلال عقدين من الزمن تقريباً شوهت صورة الحركة الإسلامية تماماً وموقفها من الغرب رغم أن الموقف واضح من قديم ومن زمن بعيد، وبالذات منذ نشأة الحركة الأم وهي الإخوان المسلمين . أنا أشعر أن النظرة التي يجب أن نركز عليها الآن هي نظرة إلى المستقبل ، هل الغرب يقبل التعددية التي يريد أن يفرض التزام الجميع بها ؟ بمعنى أنه يقبل على المستوى الكوني أنه يكون هناك تعددية لغاتية وحضارية وفكرية ، ويكون هناك أنا والآخر. ويكون هناك تمايز بينهما، ويكون هناك أمة إسلامية لها

قيم ولها حضارة ولها أسلوب في الحياة، وهناك غرب له كما يريد ويكون هنا كـ بينهما تمايز. إننا نعتقد أنه إذا حل الغرب هذه الإشكالية لديه سيكون هناك مستقبل لتعاون كبير جداً بين هاتين الأمتين. النقطة الثانية والخطيرة جداً أننا أرى أنه بغض النظر عن موقف الحركة الإسلامية من الغرب، هل للمسلمون الآن، وأنا أعتقد أن الموقف ليس موقف حركة إسلامية وليس موقف المسلمين أو المجتمع الإسلامي ولكن الشرق كله مسلميه ومسيحييه لأن أيضاً الكنيسة المصرية والبطريركية لها موقف واضح من الكنيسة الغربية ولا داعي لأن تدخل في هذا الموضوع، ولكن أقول أن المشكلة التي نخشاه كمسلمين أو كشرقيين هي كيف نستطيع أن نبقى النورة الحضارية المتقدمة بأقل تكلفة ممكنة وبأقل جهد ممكن، إن السؤال الذي طرح كيف نتجه بالهدم الإيماني الأخلاقي والمهد المعرفي العقلي التكنولوجي في نموذج جديد يحقق للعالم كله السلام والسعادة والأمن والأمان.

-الاستعداد /معدناكم-

أنا سعيد جداً بالقوة اللغوية التي بدأ بها الأستاذ إبراهيم في تقديم المفاهيم وصيغة استيراد المفاهيم، لكن بقدر السعادة بقدر الألف أن هذه القدرة النفسية والاجتماعية على المفاهيم العلمية السابقة لا تنعكس بقدر كاف في العرض الذي قدمه . وسوف أدلل على ذلك بالمفهوم المركزي الذي اعتمد عليه وهو مفهوم الأنا والآخر . وهو مفهوم مستورد مثل بقية المفاهيم المستوردة . لكن أيضاً مثل باقي المفاهيم لم يكن معه كالتأويل يوضح كيف يستخدمه، المشكلة أنه تم تقديم الأنا والآخر أيضاً باعتبار كل منهما وحدة متجانسة. لكن الحقيقة أن الأنا منقسم ويعتمد زمانياً ، ومكانياً، وسوسولوجياً . بمعنى أنني أقبل تقسيم الأنا باعتباره جماعات الجهاد والإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، لكن هذا الكلام يقال عادة دون تحديد سوسولوجي لما تقوله الجماعة الإسلامية وما تقوله جماعة الإخوان المسلمين وما تقوله جماعة الجهاد. وفي المقابل يقدم الغرب باعتباره وحدة متجانسة ، لا طوائف ولا آراء مختلفة ولا اتجاهات مختلفة.

النقطة الثانية هي دور الآخر في تحديد رؤية الذات له، أي هل للغرب دور في تكوين وتقديم مصافير لرؤية الجماعات الإسلامية من الغرب؟

والنقطة الأخيرة من حكاية ترحد الجماعة (الجماعات الإسلامية) مع التراث . وأدعى أن ثمة توحداً للجماعات الإسلامية مع التراث الغربي أيضاً واستيراده من خلال ما وصل الجماعات الإسلامية من التراث الإسلامي والحضاري العربي عن طريق الغرب.

-ملاحظات-

المفاهيم السوسولوجية والبحثية في العلوم الاجتماعية عموماً ناهية من خصوصيات مختلفة، خصوصيات ناهية

من مجتمعات غربية للتعهد وليس للمفرد، ونحن نحاول أن نتطرح عليها واقعا بقدر الإمكان ونحفظ ذلك التصور الإيديولوجي السائد في الغرب والذي نتعلمه على المستوى المعرفي الإيستيمولوجي والذي وصلوا به إلى أعلى درجات التقدم . ولكي تكون أفضل علينا بعمل البديل، هذا هو التصور الموجود عند لويس عوض، وعند حسين فوزي وعند عبد كبير جذا من الذين يدورون في الأبحاث الاجتماعية. إننا لخطاب الديني هل يفعل عكس هذا ؟ الخطاب الديني أصلا يقض النظر عن قسمة تبع من مجتمع أحادي وفي ظروف تاريخية محددة، وبعد ذلك أصبح يريد أن يكون صالحا لكل زمان ومكان يقض النظر عن خصوصية الموقع الذي يريد أن يتعامل معه، هنا يحدث أيضا نفس الشيء الذي يحدث في التهمة للمتهمة الغربية، أعتقد في تناقضات الخطاب الديني مع خصوصية المرحلة والمكان الذي يتعامل معه. وهنا التناقض بين العالمية الدينية من ناحية والعالمية المفروضة من الغرب من ناحية أخرى. أي ما يستند أساسا على المعايير الدينية في مقابل اللامعيارية الغربية باعتبار أزمة الهوية الغربية أو أزمة المجتمع الغربي في العصر الحديث. لكن هذه المعايير أو النسق القيمي الذي تنمو إليه المخططات المعرفية الدينية الرقيقة مختلف عن المعايير الغربية.

- ٥. مصطفى عبد العال:

عندما سمعت بعض الأبحاث في بعض الجلسات الأخرى كان فيها أيضا شيء من التظلمة الموجهة عند الأسخاذا إبراهيم، لكن العنصر الذي التمسك للأستاذ إبراهيم أنه يعطى من نص مقدس ، وبالتالي هناك شيء من العنصر قهاسا بالآخرين الذي قامت لديهم قطعة رغم استنادهم على نصوص غير ملائمة. أتت تقطعت وقلت بأن التيارات الإسلامية حسبت قضية ماذا تأخذ من الغرب وماذا لا تأخذ. وأنا أتصور أن ذلك إذا كان قد حدث فهذا شيء خطير لا نعلم به كيف؟ كيف تخرج منتجنا من السياق الثقافي له، كيف تأخذ منتجنا غربيا ثم إتناجه في إطار سياق ثقافي معين؟ نعدله وتأخذ بفكره ؟ لو هذا حدث ستكون سعادنا جدا . القضية الثانية التي أتساءل منك فيها أيضا هو الفرق بين الرغش لهذا الغرب المتحيز الفاسد - أيا كانت تسميتها له - وقدرتنا على التعامل معه. لا يكفي أن نرفضه في ذاته ، نحن مجبورون أن نتعامل معه سواء أكان تعاملنا بالسلب أو بالإيجاب.

القطعة الثانية، هي مسألة التأكيد على قرب نهاية الغرب . وقد يكون هذا صحيحا نظريا، لكن هل نتفق أنه من الممكن لأمة في حجم الأمة العربية الإسلامية أن تظل مكتوفة الأيدي انتظارا لأن يتم تحقيق هذه النظرية؟ والقطعة الأخيرة ... أنا متفق معك أن المشاعر والتحديات الإسلامية ناقية عن تحالف الحكام والأنظمة في العالم العربي والإسلامي تجاه الغرب، أي أنك استعملت علاقة الحكام العرب بالغرب خاصة في جانب الكرامة الوطنية. فليقله لنا تشر كيف يرى الإسلاميون الوطنية بدون جانبها الديني.

- ٥ - محمد تهمان:

أحاول أن أصل إلى تشخيص الحركة الإسلامية : هل هي بالفعل تعبر عن الصورة الإسلامية؟ نرى أن الباحث يتحدث عن أثر الاستعمار الغربي ويفسر أثر الاستعمار بأنه مجرد عدوان على الدين الإسلامي، ويراه في هذه الحدود فقط. والنشط الاستعماري بالتالي هو سلوكه عدواني على هذه الأمة، وهذا النهج أو هذا العدوان يخلق تقييده العدواني أيضا، ولكنه لا يكون خطوة ضد الاستعمار، يكون ضد الحداثة بشكل عام على اعتبار أنها غربية، أو نفى إنجازات الآخرين. هذه سمة مهمة على أساس أن كل إنجازات الغرب لم تأت من المؤمنين بالله، وهذا يطرح سؤال القبول بالأخر والدخول معه في عملية من أجل صنع خطوة جديدة في طريق التطور الإنساني. القبول بالأخر هنا عليه علامة استفهام كبيرة جدا. حيث نلاحظ أن الحركة الإسلامية تتفلق على نفسها وتضع عددا من الحواجز والقنود الدينية أمام التعاون مع الآخر الديني على الرغم من إسراعها على التيار الإسلامي على الاعتراف اللفظي بالإيمان بكل الأنبياء والرسل، ولكنهم يشعرون ذلك أخيرا بشرط الإيمان بالإسلام - وهذا ممكن أن يكون صحيحا فيما يتعلق بالعقيدة الإسلامية ولكنه ليس صحيحا في قياس عقائد الآخرين.

أخر جاذبة لانتعاج أنه من خلال نقل خبرة ١٠٠ سنة من تاريخ الحركة الشعبية، نحن أمام حركة عصرية إسلامية وليس أمام صورة إسلامية.

- الأسعاف / حماد إبراهيم:

الغرب هم أساس للعالم العربي والإسلامي. وقد احتتم الأستاذ إبراهيم بهذه القضية وهذا أمر يدعو إلى التقدير، واجتهد في معالجتها وهذا أمر يدعو إلى تقدير أكثر. لكن النقطة الأولى التي أعتقد أنها لم تأخذ حقيها من الاحتكام هي ما إذا كانت إسرائيل محورية في التصور الإسلامي للغرب. هذه النقطة علي وجه التحديد جرى فيها طبقا لكلام الأخ إبراهيم نوع من التمييز بين نظم الحكم الغربية والشعوب الغربية. ومن المقاركة أن هذه النقطة الأساسية في فكرة الحركات الإسلامية تقتل مع نفس المقولات التي صيغت في الصحافة المصرية اليومية في الستينيات بسائر تصنيفاتها، نفس المقولة في مجلة الدعوة، نفس المقولة في مجلة الكاتب، نفس المقولة في مجلة روز ليهوف، نفس المقولة على لسان كتاب عميلين لسائر فصائل الحركة الوطنية المصرية، ومع ذلك لم يجر التنسيق في صياغة رؤية موحدة، لماذا؟

النقطة الثانية خاصة بتصوير الحركة الإسلامية للغرب، كيف لا يكون تصورا تضييكا؟ بمباراة أخرى أين موقع هذا التصور من الرأي العام المصري؟ هو تصور الحركة الإسلامية، ولكن كيف يمكن أن نقول أنه تصور للرأي العام المصري؟ لا بد وأن نهنم بأدوات نقل التصور في إطار مقاومة الغرب، نتحدث عن مجلة الدعوة ونتحدث عن مجلة الاعتصام والمختار الإسلامي، ولكن هذه الصحف انتمشت في فترات وخطاباتها في فترات أخرى، سواء يحكم

المطالبة الأمنية أو بحكم تصوص قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، الذي حرم التعبير الإسلامي من إحدى مجلاته بنص المادة ٤٩ من هذا القانون بمجرد موت الشيخ صالح عشاوي لأنه صاحب الترخيص.

النقطة الثالثة ، هي الطرف السياسي الذي يسمح بصعود التصور أو هيولته . على سبيل المثال فيما قبل العام ١٩٧٧ كنا نبرز بين الغرب المؤمن والغرب الشيوعي خصوصا في صحافة الإخوان الدعوة والاعتصام لسان حال أهل السنة، واشتق التصور في ظل طرف سياسي اصطلم فيه الإخوان بالسلطة السياسية بعد أن بدا أن طريقها مختلف تماما. ثم بعد ذلك اختلف الأمر وأصبح الحديث عن غرب واحد.

أحم صوتي إلى الذين قالوا أن الغرب ليس كتلة واحدة، والحروب الصليبية الكبرى نشأت بين الدول الغربية ، والدمار الذي لحق بالبشرية حدث بين الدول الغربية. وأريد أن أضع الصورة الإسلامية في شكل مقارن مع الصورة الدينية في العالم ككل. الثابتة بين ما يحدث في أوروبا الشرقية وما يحدث في أمريكا اللاتينية وما يحدث في الشرق الأوسط من محيط الصورة الدينية. اعتقد أن من المهم أن نعرف الفارق بين الصورة الدينية الإسلامية وموقف الغرب منها وموقفه من الصورة الدينية في أوروبا ، حيث لعبت الكنيسة دورا مهما في عملية الصورة.

الاستعارة / أحمداثورة
حضرتك بدأت بكلمة "مسألة المنهج العلمي". وأنا أرى أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر. لأنك فعلت العكس، فقد بدأت برفض الغرب وبعد ذلك انتهيت برفض المنهج العلمي. فبالعكس هو الذي يجب أن يحدث، أن تبدأ بالمنهج العلمي وتنتهي برفض الغرب. وبعد ذلك انتهت البحوث في الجامعات المصرية بأنها بحوث أسيرة للمقولات والأفكار المستوردة. أريد أن أوجه نظرك إلى أن البحوث الموجودة ومتابعة المنهج المادي أو نظرية المادية التاريخية تتفق معه حول صورة الغرب في كثير مما قلته. في الاستغلال ، استغلال الغرب وفكاض القيمة التعارضية والماركسية تنظر إلى الغرب بهذه الصورة . لكن حضرتك تكاد تتبنى النظرات الأخرى حتى تلك التي تتقارب معه في نفس الصورة.

الاستعارة / عادل هسبان:
أعتقد أن أدبيات اليسار دوجت في الفترة الماضية على اتجاه موقف مشابه ولكن فقط الخطاب مختلف : كلمة الإمبريالية... إلخ . فأنت في الحقيقة تضع أرضية للحوار والاتفاق حيث وصلت إلى أنه فعلا أصبح يريد أوجه اتفاق ولكن المصطلح متغير. فقد وصلت في النهاية إلى أن الحركة الإسلامية وموقفها من الغرب إلى حد كبير هو تقارب من مواقف اليسار.

- الأستاذ / أحمد عبد الرازق -

هناك جهد من الأخ إبراهيم يشكر عليه، ولكن هناك أيضا بعض التزييق لوجهة نظر الحركة الإسلامية . الحركة الإسلامية عموما ما نظرت للغرب كاستعمار اقتصادي، وكل ما يهمها هو الاستعمار الثقافي، وهي تقوم بجهد مشكور في مواجهة الغزو الثقافي ، ولكننا نعيش أبعاد الطاهرة الاستعمارية، ولم تظهر الحركة الإسلامية على مدى تاريخها للاستعمار باعتباره امبرياليا ومارقا للشعوب. كذلك في مواجهة قط الحياة الغربية، الحركة الإسلامية تريد قوة جا وأسماليا بلا شروط ، فهي ليست ضد المصخصة وليست مع تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وهي مع أليات السوق ومع السوق الحرة. ولكنها ضد شروط الرأسمالية، وهي تحديد الشرود الأخلاقية ، ولكنها في النهاية متفقة مع قط الحياة الغربي، فهي ليست ضد هذا النمط ولا تطرح شيئا موازيا لنمط الحياة الغربي، أي أنها في النهاية مع قط الإنتاج الغربي في علاقاته وتجلياته الاقتصادية. وجمدة الإخوان تقول أن الحكومة كاذبة ، الحكومة غير شرعية ، لأنها تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر .

فأني هُز في مواجهة الغرب ونفوذ الغرب أن الحركة الإسلامية صوتها عالي منذ ١٠ سنوات ، ولكن في سلوكها انضوى ضمن التضاللات المحدودة التي خاضتها الحركة السياسية في مصر لم تؤثر على النفوذ والتواجد الغربي. فالحركة الإسلامية تقوم بعمل ضجيج على حساب المرأة ، وتفصل الأولاد عن البنات في جامعة مثل جامعة أسبوت، ولكنها ليست على استعداد أن تقوم بعمل أي شكل احتجاجي في مواجهة النفوذ الغربي أبها كان نفوذا ثقافيا أو خلافا.

وأخر شيء في الموضوع فكرة "الإخاء" . والأستاذ إبراهيم حاول بقدر الإمكان أن يقدم لنا إنشفا - رسالة عصرية على مواقف الحركة الإسلامية. من قال أن هناك إخاء عالميا؟ على العكس، الإسلاميون الأصوليون يرددون أن الدين عند الله الإسلام ولا يعتنق أي أحد إلا الإسلام، وغير المسلم أمامه شيئا : إما أن يسلم أو تقتل أو الجزية. ففكرة الإخاء الإسلامي أو حسن التعامل مع الغير أو الآخر غير واردة. طبعاً الحضارة الإسلامية والعربية في عطف صمودها كانت حضارة تتعامل بشكل آخر غير هذا الشكل. أما الحركة الإسلامية الحالية لأن أساسها الفكرى والقيمي من نقباء عصر المماليك والعثمانيين، إذن تيممه وأمثاله ، وهو عصر انحطاط هذه الحضارة العربية وتدهورها وعدم قدرتها على العمل مع الغير.

- د. هادي زكريا -

الأخ إبراهيم طرح نفسه منذ البداية كباحث سوسيولوجي وبالتالي سأقيد مع كبحاث سوسيولوجي وأبني كمتدين إسلامي. صحيح أننا محققون على دراسة الثقافة الغربية ومناهجها ، وقرأنا لا نمره وهو يتعرض للنزات لكنني ألاحظ خطأ بين دراسة التراث عمناء الدين ومناهج الثقافي. لأن الثقافة الإسلامية نمط حياة وفكر، إنا الدين

الإسلامي هو موضوع آخر ويجب الفصل بينهما.

ومسألة الصراع الكامن أو الظاهر بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، هنا صراع توجد فيه فترات لا بد أن تنتبه إليها. إن الإسلام عندما ظهر ظهر كإبداع فكري قدم حلولاً وتفسيرات ونمط حياة أقبل عليه الناس، ليس لأنه ضرب بالسيف. لكن لأن هذا الإبداع كان قريبا وفي فترة من الفترات استفاد منه الغرب وبدأت عصر النهضة قامت على دعائره وأفكار قدمها علما مسلمون أيضاً وهذه عملية يمكن أن نطلق عليها سويًا كلمة "التشاقف" ما بين الثقافات، وفي الوقت الراهن يمكن أن نقول أن وضع الغرب في عملية التشاقف أصبح له اليد العليا، وأنت حين تناقش فكرة اليد العليا يجب أن تتطرق من مقولات غير متعصنة.

-الاستعداد / تهيئ عهد الفتح:-

بخصوص مسألة الدعوة الأخلاقية على الحضارة سواء كانت الغربية أو غيرها، فنمت الحضارة الغربية بالإلهام هو تصميم غير موفق لأن هناك ملحدين وغير ملحدين، والإلهام والمجون كان موجوداً قبلها. أيضاً الفصل بين التكنولوجيا وبين الإطار المعرفي لهذه التكنولوجيا. من قال بإمكانية هذا؟ كلاهما متداخل في الآخر. وهذا يطرح أيضاً تسعيها للمشكلة وما إذا كانت هناك اجتهادات لمواجهةها لأن بعض الإيديولوجيات الشعبية الأخرى حاولت أيضاً أقلية للتكنولوجيا وتزعمها من إطارها المعرفي الذي خرجت منه.

-أسامة النفاذه:-

واضح في التحقيقات أن هناك خلطاً ما بين مستويين، المستوى المعرفي والمستوى السياسي. قلنا أن هناك تفهيرا في الخطاب الإسلامي في الفترة ما قبل ١٩٧٧ وما بعدها. فهذا مستوى سياسي، لأن الخطاب الإسلامي الذي كان يستخدم في هذه الفترة قبل ١٩٧٧ كانت تحكمه متغيرات، وبعد ١٩٧٧ تحكمه متغيرات أخرى. أما عن المستوى المعرفي فإن التكنولوجيا أو التقنيات أو الحضارة للمادية هي نتاج رؤية معرفية محددة جداً. والأخ إبراهيم لم يوضح لنا في ورقته هذه الرؤية المعرفية بشكل عام هو لجأ إلى محاولة تقديم فكرة "التركيبة" في نظرية التيار الإسلامي للغرب. لجأ إلى أسهل شيء أن يقول "تكنولوجيا" والخطاب الإسلامي كيف ينظر إلى هذه التكنولوجيا، في الحقيقة التكنولوجيا نتاج لرؤية معرفية، وهذه الرؤية المعرفية يمكن أن تتحدث عنها من بداية الصدام بين الرؤى.

والاستعداد نبيل وقع في خطأ بسيط جداً، وهو أنه توجد مع موضوع التحليل في رؤيته منظومة الجهاد، حيث قال أن الجهاد والإخوان والجماعة الإسلامية، وآخرين في التيار الإسلامي رؤية التاريخ لديهم تفهيرة، فوقع في الغلظة التي أخذها على الأخ إبراهيم. وهذا يردني للفارق بين الجهاد والإخوان المسلمين حيث يردني إلى المقولة الأساسية، أو الفكرة الأساسية التي تكلمنا عليها بالأساس مع الأخ الدكتور أحمد عبد الله، وهي منظومة "الأجيال". فواضح أن الفكر

الجهادى ينطلق من منظومة أجيال أكثر شيائية من الإخراخ المسلمين، وبالتالي فكرة تصفية الحسابات والملااة بالماضى أقل عندهم بكثير. والأهم أيضا أن الفكر الجهادى وورثته العرقية لم تعد مرتبطة بالكوين المعرفى لجماعة الإخوان المسلمين الذين هوروا فى الثلاثينيات وكان الغرب فى صمود . الآن بالعكس الأخيرة فى الجهاد وفى بناء الجماعة الإسلامية يتحدثون عن أشياء أخرى فى وقت يتحدث فيه فى الغرب تطورات تكنولوجية أخرى كما تتواجد حركات جماهيرية ومحلية فى الغرب أيضا، تقول كلاما قريبا جدا من كلامهم. وبالتالي أعتقد أنه لسلامة التفارقة بين الجهاد والإخراخ المسلمين يمكن التفارقة بينهما أيضا على المستوى الجلبى، وهذا سوف يثبت لنا رؤية جديدة.

-الأسعاد / نيل هذا الفتح:-

النقطة التى قالها د. أسامة اللغاش نقطة هامة جدا، فقد أتبع لى فى الفترة الأخيرة أن أتابع مع بعض الزملاء المحادين بحكم المهنة الكندية كسماى - بعض جلسات القضاء الأخيرة المنظورة أمام المحاكم . وفى فى الحقيقة تؤكد على مسألة الجيل الرابع فى الحركة الإسلامية المصرية ، الجيل الراديكالى بالتحديد. والذى تبلغ متوسطات أعمارها فى حدود العشرين سنة. فالمسألة من الأهمية بكان أن الحركة الإسلامية الراديكالية تعطى الفرص للأجيال الجديدة ولطاقة الاجتماعية غير المرفقة على الساحة السياسية والاجتماعية فى مصر، فتصيح فى مصر موفقة داخل الحركة الإسلامية الراديكالية. فالقوام الشاب لجماعة الجهاد وللجماعة الإسلامية يشير فى واقع الأمر إلى عقل منظمى الحركتين أو الجماعتين وقدرتهم على توظيف طاقة اجتماعية مهذرة وغير موفقة على الساحة الاجتماعية فى داخل البيتين التنظيميين للجهاد وللجماعة الإسلامية. وفى نفس الوقت تشير إلى أخلل فى الجانب الآخر . إتنا لى نظرننا إلى القوام التنظيمى للأحزاب السياسية سواء من الحكم أو المعارضة ستكشف جمود هذه البنى التنظيمية وسيطرة جيل يصل عمر قاده الآن إلى ٦٠ و ٧٠ سنة . و ٦٠ سنة يعتبر شايها . فإذا استخدمنا المفردات السوفيتية القدية سوف نعتبر خالد محى الدين شايها من شباب الحركة اليسارية المصرية . فمشكلة الأجيال مشكلة حقيقية ، لكن لا يعمعن أن نأخذ قضية الأجيال بمعناها العبرى أو المسألة الجبلية بمعناها العبرى فقط، وإلا فستقبل بلادنا فى مقبل السنوات سيكون مستقبلا مظلما إذا قارنا إنتاج مختلف الأجيال على الساحة السياسية المصرية.

-الأسعاد / إبراهيم البيرسى خاتم:-

أعتقد أنكم ملتصقون لى سبعين خرا إذا لم أجب على كل هذه الأسئلة المثيرة التى تتلقونها ، وقد سعدت بها كثيرا وأعتقد أنها فى غاية الأهمية وأضافت لى أبعادا وزوايا هامة. وهذا بالضبط ما كنت أأطلع عليه لما أشرت إليه فى البداية من أننا نعيد طرح صورة علمية حية لهذا الموضوع وغيره من الموضوعات، وأرجو أن يكون هذا سمة من سمات العملية البحثية العلمية.

أترقب وقفات خافضة أمام الكلمات والتي سوف أحزن كثيراً لو مرت هذه الجلسة ولم أعلق عليها. وسوف أبدأ بالتمتعيب الذي قلعه الأخ العزيز نبيل عبد الفتاح حيث قدم لنا أطروحة نظرية مهمة جداً، وكلامه عن تحليل الخطاب فيه استدعاء لموضوع أخطر يحتاج إلى بحوث مستقلة.

أرى بأن أذكر حضراتكم بأنني كنت أسأل أن استجمع صورة الغرب في رؤية الحركة الإسلامية، وعلني كان واضحاً جداً. ولكن يبدو وأنكم تصورتوني بصورة المبالغ للكثير من المشاكل البحيثية ، وهذا يتعرج ، وهذا يقول ... إلخ.

كل واحد من حضراتكم اقترح شيئاً أكون سعيداً لو كتب فيه وأنا مستعد أن أقرأ أي شيء بخصوص الأمور التي اقتصروها وسوف أورد قول شاعر عربي قديم يقول:

ما أسهل للقل على المطالب وما أصعب للقل على من راعه

بالنسبة لبعض التساؤلات حول أنني لم أوضع رؤية الغرب عند الحركة الإسلامية ، فأنا وضعتها كما طرح، أما تقديمها فهي مسألة تحتاج إلى بحوث أخرى.

أيضاً العنققة ما بين الجماعات الإسلامية والإخوان والجهاد، هذا موضوع آخر تماماً. أنا لا أبحث هذه المسألة، هذا موضوع يمكن أن يبحث تحت عنوان آخر هو خريطة الحركة الإسلامية.

وأنا مسرور جداً بما قال الأخ سعيد عبد المسيح بخصوص مسألة القابلية للاكتهاك الغربي، هذه موجودة فعلاً في قانوين المجتمعات العربية والإسلامية ، والأخ العزيز يقر بأنني لم أستطع إفكاكه من تلك المفاهيم ، لكن نحن نحاول إفكاكه كل منا "على قدر مجهوده". وهناك أشياء طرحها الأخوة المعتبرون أنا لم أذكرها على الإطلاق، على سبيل المثال أنا لم أتناول موقف الغرب من الإسلام. هذا ليس الموضوع وأنا مدرك تماماً أن المسألة هي بين الحركة الإسلامية والغرب، الحركة الإسلامية كحركة اجتماعية وأدبيكالية أياً كان الوصف، مكتوب في الورقة. فأنا لم أتل "الإسلام" ولكني قلت "الحركة الإسلامية" وهناك من قال أنني قلت أن الغرب مجرد عدوان على الدين الإسلامي. هذا كلام محض اختلاق فأنا لم أتل أن رؤية الحركة الإسلامية للغرب أنه مجرد عدوان على الدين الإسلامي.

وآخر نقطة تتعلق بالأخ العزيز أحمد عبد الرازق ، فإنه يقدم نموذجاً مثالياً للباحث الذي يتناول الحركة الإسلامية من خلال أسلوب "الحواديت" وهذا الأسلوب لا يصلح على الإطلاق للكلام عن الحركة الإسلامية، فهو يقول مثلاً أن الإخوان المسلمين يقررون أن الحكومة كافرة لسبب معين. وأطالجه بنص واحد مكتوب يغلل على ذلك. هذه المادة.

ثامناً:

التعليم

الازدواجية التعليمية في مصر والترها علي التماسك الوطني

كمال حامد مغيث

باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية

أولا : مقدمة :

يعد التماسك الوطني الركيزة الأساسية للأمن القومي ، بجميع جوانبه . ومهما تعددت تعريفاته ومداخله . فهذه التماسك الوطني شرط أولي لوجود الشعب واستمراره في مواجهة جميع تحدياته الخارجية والداخلية علي السواء . ولاشك أن الشعب المصري تميز علي طول تاريخه بدرجة كبيرة من درجات التماسك الوطني الذي تميز به حول هوية وطنية تتناقلها الأجيال ، وطورها المفكرون والمفكرين ، وحاربت من أجلها الجيوش ، وهي التي حفظت للإنسان المصري كينونته في الحياة.

ولقد تعرضت هذه الهوية الوطنية عبر التاريخ لكثير من مراحل التطور وتأثرت بما ساد المجتمع من تغيرات ثقافية واجتماعية ، ولقد قاومت هذه الهوية الوطنية عوامل التفتت والتجزئة في أحيان كثيرة . وتمكنت من الصمود في فترات الصراع الثقافي مع الدخيل من الثقافات حتي فككت من أن يكون لها وجود حي نابض بالأمل (١) .

وتعد الغربة والتمسك أهم عوامل الحفاظ علي الهوية الوطنية والتماسك الوطني . فمن الطبيعي أن تنتج وتهاين البيئات التي ينتمي إليها الأطفال تنوعا شديدا ، فمنهم من ينتمي إلي طبقات الرأسمالية . والفلاحين ، والصالح وغيرها ، وعلي المستوي المادي منهم من ينتمي إلي أسر شديدة الثراء ، ومنهم من ينتمي إلي أسر شديدة الفقر ومنهم من ينتمي إلي بيئات حضرية ومهنية أو إلي بيئات ريفية وفلاحية ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط متعلمة ومغلقة ، ومنهم من ينتمي إلي أوساط أمية ، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدنن بالإسلام ، ومنهم من ينتمي إلي أسر تدنن بالمسيحية . وغير ذلك من أركان التمايز المتعددة .

ومن هنا فإن التعليم يهدف إلي أمرين أساسيين ، أحدهما : تزويد التلاميذ بالمهارات والمعارف المختلفة ، والثاني تحقيق التماسك الوطني ليتحور التعليم من مواطن علي الورق إلي مواطن بالفعل .

ولقد أدرك العديد من المفكرين المصريين أهمية التعليم - والتعليم الابتدائي بوجه خاص - في تحقيق ذلك التماسك . فيرى طه حسين ، أن " التعليم الأولي أيسر وسيلة يجب أن تكون في يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية " . كما أدركه خطورة التفتت في أنواع التعليم وأهمية الوحدة الفكرية فيه ، فيرى أن " الغلة المتحملة قد خضعت لألران مختلفة من التعليم وتظم متباينة ومناهج ينكر بعضها بعضا ، ويعدم بعضها بعضا ، وتشا عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة في حياتنا المصرية علي اختلاف فروعها وأوائها " (٢) .

وقد حرصت السياسة التعليمية في ظل النهضة القومية التي أعقبت ثورة ١٩١٩ علي الحد من الازدواجية التعليمية وألحد من آثارها الثقافية . تلك الازدواجية التي بدأت في عصر محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨ م) بإنشائه التعليم للنفي إلي جانب الكتابيب والتعليم الأثري التقليدي . ثم زادت حثتها مدارس الإرساليات والتعليم الأجنبي في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩ م) . وبعد ثورة ١٩١٩ بدأت محاولات إنهاء الازدواجية بالتوسع في بناء المدارس الإبتدائية المدنية لتحل محل نظام الكتابيب القنحية ، وفرض الإلزام في التعليم في المرحلة الإبتدائية ، وتقييد حق المدارس الأجنبية في اختيار مناهجها . وغير ذلك من السياسات التي استهدفت جعل " التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع أبنائها ، شأن التعليم في ذلك شأن الجيش ، فكلهما منظومتان يأتي إليهما جميع أبناء الأمة ، يستري في ذلك من جاء من الصحراء أو الريف . من لرتي مناطق الخطر أو أفقرها . من المصيد أو الوجه البحري ، مسلما كان أو قبطيا ، شنها أو فقيرا ، ففي هاتين المنظومتين يتم تقرب الفجوة بين أبناء مصر ، بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم وتعلموا الساحة واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية . والاختصار فإن الهدف الأول لمنظومة التعليم هو بناء الأمة للتماسك " (٣) .

وقد أدركت الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٤ أهمية تأكيد سيادتها علي التعليم بمختلف أنواعه لصدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ، الذي أكد حق الدولة في الإشراف الكامل علي التعليم الأجنبي والتعليم الخاص ، كما صدر قانون الأثر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي عمل علي تضييق الفجوة بين التعليم المدني بمختلف مراحلها والتعليم المدني (٤) .

وقد كان للتطورات التي شهدتها مصر في ظل ثورة يوليو آثار بعيدة المدى علي التماسك الوطني في التعليم بوجه خاص والمجتمع كله بوجه عام . فقد سعت الدولة إلي تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحلها ، واتبعت سياسة التخطيط القومي ، وفي ظلها تضع المشروع الوطني الذي حقق إنجازات هائلة علي مختلف المستويات الداخلية والإقليمية.

واليوم ملاحظ الباحث أن الشباب المصري قد أصبح جماعات متباينة ، من الناحية الثقافية والفكرية ، بعضهم قد أدر وجهه ناحية الغرب ، فراح يتشغل ثقافته ، ومظاهر سلوكه ، وألفاظ حياته ، وأزياءه ، ومناجج من فنه وموسيقاه . وبعض هذه الجماعات قد يمج وجهه شطر الماضي مستلهما سيرة السلف الصالح ، في أفكاره ، وخطابه الإيديولوجي . وألفاظ سلوكه ، ومثله العليا ، فكانت التقاطعة بينهم وبين معظم منتجات العصر الحديث من فكر وثقافة وعلوم .

وهناك إلى جانب ذلك جماعات انتكفات على ذاتها إيعازا للسلامة، واكتفاء بدور المتفرج في هذا الصراع الحضاري المرير ، وجماعات أخرى أصبح لا يهملها إلا البحث عن لقمة العيش بأي مهنة وفي أي وطن . وأصبحت المشاركة السياسية لشبابنا في الحدود الدنيا. طالما أن تلك المشاركة تتعلق برفقتنا لمستقبل هذا الوطن والجماعة التي نحيا فيه . كل هذا فضلا عن عمليات الإرهاب والعنف الموجه ضد الاقتصاد الوطني ، وضد الدولة من شباب كانوا في المدارس الابتدائية منذ عشر سنوات .

ومن هنا فإن هناك أزمة حقيقية في التماسك الوطني يؤكدنا هذا الانقسام الواضح بين الشباب ، وتلك الممارسات المعنفة . ولاشك أن لهذا كله أسبابها سياسية واقتصادية واجتماعية - ليس هنا مجال دراستها - وله أيضا أسبابه التعليمية والثقافية والتي تؤكد أن هناك خلافا كبيرا في تربية هؤلاء الشباب ، وأن التعليم قد لعب دورا كبيرا في تأكيد هذا الانقسام .

وتعني بذلك الأزدواجية التعليمية الصارخة التي يعاني منها نظامنا التعليمي في جميع مراحله وفي مراحل الأولى علي وجه الخصوص . والذي أصبح بذلك يعد جماعات من المواطنين مختلفة ومتناثرة، بل ومتناحرة في نفس الوقت .

ويتناول هذا البحث ظاهرة الأزدواجية ، ثم أنواع الأزدواجيات التعليمية ، ثم مجالات الأزدواجية وأخيرا أثر الأزدواجية على التماسك الوطني .

ثانيا : الظروف التي تساعد علي تكريس الأزدواجية :

ارتبطت سنوات السبعينيات بانهيار المشروع القومي لا على المستوى السياسي فحسب بل على المستوى الفكري كذلك . ولم تعد الاشتراكية والوحدة العربية أهدافا استراتيجية لمشروع قومي ، ولم ينجم النظام ولا القومي السياسية في صياغة مشروع قومي يحل تلقا حوله جماهير الشعب . وارتبط بانهيار المشروع القومي انهيار فكرة التخطيط القومي الشامل كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاقت مشكلة البطالة بين خريجي التعليم العالي والمتوسط علي السواء . عما انعكس علي تدهور قيمة التعليم ذاته .

كما شهدت تلك الفترة - السبعينيات - سياسة الانفتاح الاقتصادي بما ترتب عليها من ربط وثيق للاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي . حيث ظهر المنهج من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية المرتبطة بالانفتاح مثل عمليات التصدير والاستيراد وتجارة النقد الأجنبي ، وتجارة السوق السوداء ، والمضاربة علي أراضي البناء والعقارات ، وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة ، وأعمال الوكالة والسيرة وغيرها (٥) ، وترتب علي هذه الأنشطة ظهور فئات طفيلية من رجال الأعمال تمكنت من جمع ثروات هائلة في فترة قصيرة . وأصبحت بما تملك قوة من قري الضغط التي تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة (٦) .

ومع تزايد الدور وتزايد أعبائها وارتفاع معدلات التضخم عاما بعد عام ، تدهورت الظروف المعيشية للطبقة الوسطى ، والطبقات الكادحة والفقيرة . وتناقصت قدرتها علي الإنفاق علي تعليم أبنائها . في نفس الوقت الذي شهدت فيه أحوال الثمانينات عودة أعداد كبيرة من المصريين الذين خرجوا للعمل في البلاد العربية المنتجة للنفط . ومع عودة هذه الأعداد الكبيرة بما تحصله من ثروة مالية نتيجة للعائد المادي المرتفع من العمل في البلاد العربية ، وما تحصله من أنماط معيشية استهلاكية اكتسبتها من البلاد التي عملت فيها ، فقد عملت علي تدعيم الأنماط الاستهلاكية في مجال التعليم من حيث التناقص علي دفع مبالغ مالية كبيرة في الدروس الخصوصية، أو تشجيع المدارس الخاصة والتي تتقاضى مصروفات باهظة .

كما كان لزيادة الدور وأعبائها أن واجهت مصر صعوبات شديدة في الرضاء بالتزاماتها الدورية تجاه هيئات الإقراض المختلفة ، مما جعل هذه الهيئات وعلي رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين تهدد بوقف منح مصر المزيد من القروض إلا إذا وضعت لشروطهم . وهذه الشروط في حقيقتها الأخير تعني رفع الدعم عن السلع الغذائية ورفع أسعار مختلف الخدمات ، وتسعير الخدمة التعليمية برفع الدعم عن التعليم وتحويله إلي سلطة في السرق يتطلع منها من يستطيع أن يتحمل تكلفتها المادية (٧) .

ومع هذه الظروف ، بطالة الخريجين ، وعدم استفادة الدولة بشكل مباشر من ثقلات تعليمهم ، وارتفاع أسعار تكاليف التعليم بوجه عام ، وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بضرورة رفع الدعم عن الخدمات ، أصبحت الدولة تشعر بأن تكاليف التعليم تشكل بالنسبة لها عبئا كبيرا . وهكذا راحت تعمل علي أن يتحمل القطاع الخاص أكبر قدر ممكن من هذا العبء ، وترحب بإنشاء المدارس الخاصة ، وتجنحها أقصى ما يمكن من تسهيلات ، وتترك لها قدرا كبيرا من الحرية في المناهج وسياسة التوظيف وموازنة الأنشطة وغيرها .

ولقد فطن المستثمرون بحسبهم التجاري إلي أهمية ذلك الميدان ، فتسابقوا في إنشاء المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، وتحولت التربية والتعليم إلي سوق كبير يتباع فيه المناهج والضمائم والأنشطة والشهادات مير مزادات ومناقصات تتم علي صفحات الصحف . وكمثل الأنشطة التجارية التي كثيرا ما تجذب بعض النصابين والمحالين ، كثيرا ما طالعنا الصحف بإختيار القبيض علي أصحاب مدارس خاصة تعمل منذ سنوات وتقوم بالتربية والتعليم دون أن تحصل أصلا علي ترخيص من وزارة التربية والتعليم . أو وضع بعض المدارس تحت الحراسة نتيجة للمخالفات المالية الجسيمة .

ثالثا : ازدواجيات التعليمية :

١- ازدواجية الأميين والمتعلمين :

تعد الازدواجية بين الأميين والمتعلمين أبرز ازدواجيات النظام التعليمي في مصر ، فهي تقسم المجتمع إلي جماعتين متباينتين تباينا كبيرا ، إحداهما هي جماعة المتعلمين والتي تستطيع أن تحصل بشكل أو بآخر بمصادر الثقافة

المتجددة والمكتوبة ، والتي تستطيع متابعة الأحداث عبر الصحف والمجلات وغيرها ، أما الأخرى وهي جماعة الأميين فتكتفي بالتراث الشفاهي كمصدر للمعرفة والثقافة .

ولا ينحصر التأثير السلبى للأمية على الجانب الإدراكي والمعرفي للفرد في حد ذاته ، ولكن هذا التأثير السلبى يمتد ليشمل جوانب السلوك المتبادلة بين الفرد وباقي مكونات المجتمع الذي يعيش فيه ، فلهذا السلوك الفردي لا يقتصر على السلوكيات الاجتماعية بل يمتد إليها ، إلى جوانب السلوك الأخرى مثل السلوك الاقتصادي والسلوك السياسى (٨) ، مما ينعكس على أداء مجتمع يمثل الأميون نسبة كبيرة فيه - في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

وقد بدأ التعليم الحديث في مصر ، في عصر محمد علي ، متميزاً بالارتباط بالسلطة ومشروعاتها من ناحية ، وبغياي الشعب فيها ، يكاد يكون كاملاً من ناحية أخرى من صياغة ذلك التعليم . وهكذا كانت نشأة التعليم يتلك الصورة عاملاً أساسياً في خلق التناقض بين المتعلمين من ناحية والشعب من ناحية أخرى . وأصبح المتعلم كما استقر في وجدان الشعب ذلك الأرستقراطي المتفطرس للضال ، صاحب السلطة - أو على الأقل المرتبط بها ، والذي تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب ، تما تتناقض السلطة مع الشعب ، وقد أصبح الشعب كما استقر في وجدان المتعلمين هم هؤلاء الجهلة المتخلفين والمسؤولين عن التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى أعداء التقدم أو السوقة والدعاه والرماح أو باخضار " الأميين" (٩) .

وعلى الرغم من جهود محو الأمية والتي استمرت منذ سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ أول قانون صدر لمحو الأمية ، وانخفاض نسب الأمية عاماً بعد عام ، إلا أن أعداد الأميين المطلقة ما زالت في تزايد مستمر مما يعكس أن هناك قصوراً كبيراً في سد منابع الأمية . ففي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الأميين ١١٩٣٨٢٢ و١١ مواطن * بنسبة ٧٦٪ من عدد السكان . وفي سنة ١٩٧٦ بلغ عدد الأميين ١١٦٢ و١٥٦١١ و١٥ مواطن بنسبة ٥٦٪ (١٠) ، وفي سنة ١٩٩١ بلغت جملة أعداد الأميين ٩٢٢ و١٨٣٦٠ مواطن بنسبة تزيد عن ٤٤٪ من عدد السكان (انظر جدول رقم ١) .

وتأتي هذه الأعداد المتزايدة من الأميين من مصنفين أساسيين أولهما عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال الذين في سن الإلزام . وقد اعترفت وزارة التعليم أخيراً بأن نسبة الاستيعاب لا تتجاوز ٨٠٪ من الأطفال ، مما يعني أن هناك حوالي ٢٥٠ ألف طفل يتضمنون تلقائياً إلى جيش الأمية . أما المصدر الثاني للأمية فيأتي من التسرب ، حيث يتسرب سنوياً ما يقرب من ١٥٠ ألف تلميذ من المدرسة الابتدائية ، إما نتيجة تولد الإحساس لدى الأسرة أو لدى التلميذ نفسه بعدم جدوى الاستمرار في التعليم (١١) ، أو نتيجة لعدم قدرة الأسرة

* نظراً لنزلة الإحصاءات الضرورية لهذا البحث ، ونظراً لتخلفنا من أن يشتت ذهن القارئ بين معالجة الإحصاءات وتطورها ، فقد أشرنا أن نكتفي هنا بالإحصاءات اللازمة لإبراز الفكرة على أن تأتي بالإحصاءات التفصيلية كملحق في نهاية البحث . فيرجع إليها القارئ شمة .

علي تحمل فترة " التعلم الربح " *

٢- ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين :

علي الرغم من إقرار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأولي منذ سنة ١٩٢٣ ، وفي التعليم الثانوي منذ سنة ١٩٥٠ ، وفي التعليم العالي منذ سنة ١٩٦٢ ، إلا أن أعداد البنات في جميع مراحل التعليم وفي جميع أنواعه تتخلف بنسب متفاوتة عن أعداد البنين . ولعل السبب الرئيسي لذلك التفاوت يأتي من تلك الأفكار متعوزة المصادر والتي تحط من قدر المرأة وتسمي لحصارها داخل أدوارها التقليدية فقط ، وما تشهده من مادة اتصالية تدور في فلك واحد هو تدعيم الصورة التقليدية للمرأة في أدوارها التي قصرت عليها لفرات طويلة أي دورها كأم وزوجة وربة بيت ، وإبعادها عن أدوار عدة تقوم بها اليوم كدور المرأة العاملة أو الفارسة أو المشاركة في تنمية مجتمعاتها أو المساهمة في صنع القرار السياسي أو المهتمة بقضايا مجتمعاتها علي وجه العموم .

وما يجير البعثة أن الدعوة لموجة المرأة للمتزول وتغلبها عن الدور المفروض أن تقوم به في عملية التنمية ، لا تقتصر علي بعض الجماعات السلفية ، وإنما تمتد لتشمل مجلس الشيوخ نفسه الذي كثيراً ما ناقش أفكاراً تري عروبة المرأة للمتزول ومنعها تصف مرتبها ، والأكثر مرارة هو أن يطالب بعض أعضاء المجلس بإصدار قانون يترجم المرأة إجهاراً بتركه العمل (١٢) .

وعلي الرغم من أن الدعوة لموجة المرأة إلي المتزول وتركها العمل ، لا يواكبها بنفس الحماس الدعوة لتركه الفتاة للمدرسة ، إلا أنها تلقى مظلماً علي تعليم الفتاة ، فما جدي تعليم بلا حمل ، وما جدي أن تتحمل ملايين الأسر المتروكة والفقرية نفقات تعليم فتاة ، دون أن يكون هناك عائد من هذا التعليم . وهموما فإن الظروف الثقافية والاجتماعية تتكفل بإجبار الفتاة علي ترك المدرسة أو عدم الذهاب إليها أصلاً ، وخاصة إذا كان يتنافسها في ذلك بعض أبناء الأسرة من الذكور .

وقد بلغت نسبة أمية الإناث - ١٠ سنوات فأكثر - سنة ١٩٩١ ، ما يزيد علي ٦١٪ من جملة عدد الأميين البالغ ١٨٣٦٠٩٢٢ مواطن (جدول رقم ١) .

أما في التعليم الأساسي بمطقتيه الابتدائية والإعدادية ، ففي العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ بلغت نسبة البنات ٤٤,٣٨٪ من جملة عدد التلاميذ البالغ ٩٥٦٧,٩٦٧ تلميذ (جدول رقم ٢) .

وفي التعليم الثانوي بنوعيه الفني والعام بلغت نسبة البنات ٤١,٦٤٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ١٥٢٠٧٢ طالبا (جدول رقم ٣) .

* فترة التعلم الربح: هي الفترة التي تستطيع الأسرة فيها تحمل الإنفاق علي أبنيتها في مؤسسات التعليم المختلفة، دون انتظار عائد مادي مباشر من هذا الإنفاق. ومن البديهي أن قدرة الأسرة علي تحمل هذا الإنفاق تتناسب تناسباً طردياً مع مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي التعليم الجامعي والعالي بلغت نسبة البنات ٣٤,٥٧٪ من إجمالي عدد الطلاب البالغ ١٧٢,٢٧٩ طالبا من طلاب الجامعة والمعاهد العليا (جدول رقم ٣) .

٣- ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني :

تقصد بالتعليم الديني هنا ، التعليم الذي يتم في معاهد الأثرر الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة إلى الجامعة الأثررية . ويعتبر هذا التعليم أقدم أنواع التعليم في مصر ، وقد استطاع لأسباب متعددة أن يحافظ علي وجوده إلى جانب التعليم المدني الحديث . وقد سبقت الإشارة إلى قانون إصلاح الأثرر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذي يعمل علي تضيق الهوة بين التعليم المدني والتعليم المدني بالسماح بحرية الحركة ذهابا وإيابا بين التعليم الديني والتعليم المدني . كما أنشأ كليات حديثة في جامعة الأثرر كالتب والهندسة والعلوم والتربية ، بعد أن كان قاصرا علي كليات تقليدية كالشريعة وأصول الدين وكلية اللغة العربية . وفرض تدريس النافع التي لم تكن تدريس بالمعاهد الأثررية كاللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم .

ولقد شهدت السنوات السابقة هجوما كبيرا علي قانون إصلاح الأثرر ، من الأثرريين أنفسهم ، الأمر الذي ترتب عليه منع دخول طلاب الثانوية العامة لجامعة الأثرر وقصرها علي طلاب المعاهد الثانوية الأثررية ، ثم بعد ذلك صدر قرار من شيخ الأثرر بفتح طلاب الإعدادية العامة من دخول المعاهد الثانوية الأثررية ، وقصرها علي طلاب المعاهد الإعدادية الأثررية ، وهكذا أصبح التعليم الأثرري نظاما مستقلا ، وقائما بلماته فذلك سلما تعليميا موازيا لسلم التعليم العام .

وهناك العديد من العوامل التي تشجع الطلاب علي الالتحاق بالتعليم الديني الأثرري منها : رخص تكاليفه ، فمصرفات التلميذ في المرحلة الابتدائية تبلغ ٧١٠ قرشا بينما تبلغ المصروفات في الجامعة نحو خمسة جنيهات ، ومنها قلة عدد وحجم المواد الصعبة مثل اللغة الأجنبية والرياضيات . ومنها سهولته الفنية والتنظيمية ، فطلاب الثانوية الأثررية الحق في دخول دور ثان لامتحان الشهادة الثانوية في أربع مواد بالإضافة إلى مادة القرآن الكريم. هذا فضلا عن وجود جامعة كبيرة وممتدة ، قاصرة علي طلاب الثانوية الأثررية ، تستوعب جميع الناجحين مهما كانت درجاتهم هي الحد الأدنى للتفاح . مما يضيف من وطأة للنائسة في التعليم الأثرري بشكل لا يقارن بالثانوية العامة .

وقد بلغت جملة تلاميذ التعليم الديني الأثرري قبل الجامعي سنة ١٩٩٠/٨٩ ، ١٨٧,١٠٧ تلميذا (جدول رقم ٤) . بينما بلغت جملة تلاميذ التعليم العام قبل الجامعي ١٣٧,٩٠٦ تلميذا ، بعد اعتماد تلاميذ التعليم الفني (جدول رقم ٢) حيث أن التعليم الأثرري لا يضم معاهد ثانوية فنية صناعية أو زراعية أو تجارية ، وبذلك تبلغ نسبة طلاب التعليم الديني قبل الجامعي ٥٧,٤٪ من عدد طلاب التعليم العام . وقد زادت هذه النسبة لتبلغ ٨٨,١٪ بعد ستين في العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ وذلك بمقارنة جدول رقم (٤) بالجدول رقم (٥) . مما يؤكد زيادة حدة ازدواجية التعليم الديني والتعليم المدني .

٤. ازدواجية التعليم الحكومي والتعليم الخاص :

يعتبر التعليم الحكومي هو الجسم الرئيسي للتعليم في مصر ، فإن ضخامة حجم الطبقة الوسطى والطبقات النقيصة والتي تسببه أساسا إلى هذا النوع من التعليم المحتمل التكاليف ، ينعكس على ضخامة حجم التعليم الحكومي . ولكن الكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، التي سبقت الإشارة إليها كالديون قد جعلت الدولة تهمل الكثير من شؤون هذا التعليم ، كبناء المدارس وإصلاحها وتزويدها بالمرافق ، مما أدى إلى تدهور أحوال التعليم الحكومي من مختلف النواحي .

ففي التعليم الابتدائي بلغ عدد المدارس غير الصالحة أصلا ، والتي تحتاج إلى إصلاح حوالي ٤١٪ من جملة عدد المدارس الابتدائية . فضلا عن أعداد المدارس غير المزودة بالكهرباء ومياه الشرب والمرافق الصحية . وكتيجة لعدم بناء مدارس ابتدائية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين فقد ارتفعت كثافة الفصول لتصل إلى ٧٠-٨٠ طالبا ، كما تمديدت الفترات الدراسية لتصل إلى ثلاث فترات يوميا في بعض المدارس (١٣) ، مما يعني تقلص اليوم الدراسي إلى ثلاث ساعات تقريبا . ولذلك فقد انخفضت قدرة التعليم الابتدائي الحكومي على استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام ، حيث لا تزيد نسبة استيعابه عن ٨٠٪ من الأطفال المتعلمين في أحسن الفروض . وقد انخفض متوسط الالتحاق على التعليم من ١٧٣٩١ جنبا في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ إلى ١١٢٧٧ جنبا في العام ١٩٨٩/٨٨ ، رغم التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار (١٤) .

والم عتوق الأمر عند هذا الحد بل لجأت الدولة إلى تخليص عام بأكمله من المرحلة الابتدائية لتصبح خمس سنوات بدلا من ست ، بحيث أن التعديل لا يرتبط بطول الوقت الذي يقضيه التلميذ في الدراسة ، رغم الكثير من العوامل التي تؤثر سلبا في كفاءة التعليم الابتدائي بمرحلة الحالي .

ومع انخفاض كفاءة العملية التعليمية في التعليم الحكومي بمختلف مراحله ، فإن الكثير من الأسر أصبحت تسعى نحو إيجاد مكان لأبنائها في التعليم الخاص في الكفاءة التعليمية المرتفعة والتي تضمن استمرار التلميذ في التعليم حتى الجامعة .

ولذلك فقد زادت نسبة التلاميذ المتعلمين الخاص إلى التعليم الحكومي في المرحلة الابتدائية من ٢٩,٥٪ سنة ٨٧/١٩٨٨ لتصل إلى ٧٠,٩٪ سنة ٩١/١٩٩٢ (١٥) . وفي التعليم الإعدادي بلغت ١٨,٧٪ سنة ٨٧/١٩٨٨ ، وزادت إلى ٢٩,٩٪ سنة ٩١/١٩٩٢ . كما بلغت تلك النسبة في التعليم الثانوي ١١,٣٣٪ سنة ٩١/١٩٩٢ (انظر جدول ٥) . وإذا رجعنا تلك المدارس فسنجد الاختصاص بالملفات الأجنبية* ، وتدرجها ضمن منح أجنبي ،

* ترجع الأصول التاريخية لملف الالتحاق إلى مدارس التعليم الأجنبي التي أنشأتها الجاليات والإرساليات والحكومات الأجنبية وبخاصة منذ فترة الاستعانة الأجنبية ثم الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م . ولقيت تلك المدارس تشجيعا كبيرا من كبار اللامه والرؤساء الذين كانت مصروفاتها لا تسع إلا بدخول أبناء الطبقات العليا إليها . وقد أدرست الثقافة الاستعمارية المنخفضة في المدارس الأجنبية أهمية اللغة الأجنبية في الحصول على المراكز الاجتماعية المرموقة ومرس العمل المنجز . وفي الانضمام إلى النخبة الحاكمة ذات الثقافة الغربية . وظل هذا التوجه قائما حتى قامود حركة الثقافة الوطنية منذ سنة ١٩٥٢ ولكنه بدأ يزحم كبير وصور جديدة مع افتتاح السيمينات (١٦)

وهو الأمر الذي يتفق مع توجهات الفئات التي تري ضرورة الإرتباط بمصادر الثقافة الأجنبية المتقدمة والتي تري في اللغات الأجنبية أحد مصادر تميزها الثقافي والاجتماعي عن الجمهور العريض من الشعب ، كما يتفق هذا الاتجاه مع توجهات فئات عديدة من رجال الأعمال الذين تربط مصالحهم مع الدول الأوروبية والتي تدرك أهمية اللغات الأجنبية في مجالات التعامل المالي والاقتصادي ، وهو أيضا ما يلعب خيال الفئات الطبقية التي تسعي إلى لغة للتفاهم مع المستثمرين الأجانب . مما يفتح أمامهم أبواب العمل في مجالات الاستثمار الأجنبي في المستقبل .

٥ - ازدواجية التعليم الفني والتعليم العام :

يعد التنوع في التعليم وخاصة ما بعد مرحلة التعليم الأساسي أمرا طبيعيا ومعطيا ، خاصة وأن قدرات وميول وإمكانيات الطلاب تكون قد بدأت في التفرع والتباين ، تلك القدرات التي تقتضي أن يتوجه بعضهم وجهة فنية مهنية ، بينما يتوجه الآخرون وجهة أكاديمية . ومن هنا فلم يكن هناك مبرر كبير لاعتبار أن تقسيم الطلاب بين التعليم الفني والعام إحتي ازدواجيات التعليم في مصر.

غير أن الواقع يؤكد أن الشرائح الإجتماعية التي تتجه نحو التعليم الفني هي الشرائح الأكثر فقرا ، فتكاليف التعليم الفني بالنسبة لأسر الطلاب تكاليف محدودة ، فلا تتنافس في مجال الدروس الخصوصية ، أو الكتب الخارجية ، أو المدارس باهظة المصروفات . بالإضافة إلى أن التعليم الفني تعليم مفتق ، يعني أنه لا يؤدي إلى المرحلة الجامعية التي تليه ، إلا في ظل شروط تكاد تكون مستحيلة .

ونظرا لعدم التزام الحكومة بتوفير أماكن في الجامعة لخريجي التعليم الفني ، فهي تجعل جلي زيادة نسبة طلاب التعليم الفني علي حساب نسبة طلاب التعليم العام وتمتير الحكومة أن التوسع في التعليم الفني علي حساب التعليم الأكاديمي هو البساط السحري القادر علي حل مشكلة التعليم - فتصبح الخلل بين مطالب التنمية ومخرجات التعليم سرعانا ما تنتهي إلى السياسات التي تعمل علي التوسع في التعليم الفني وتوجيه أكبر قدر من الطلاب إليه باعتبارهم مؤهلين لدخول سوق العمل ، بينما الواقع يؤكد عكس ذلك . وقد وصلت نسبة طلاب التعليم الفني إلى التعليم العام ٦٢٪ سنة ١٩٨٧/٨٦ (١٧) . وقد زادت تلك النسبة لتصل إلى ٦٥,٩٩٪ سنة ١٩٩٢/٩١ (انظر جدول رقم ٥ ورقم ٦) . هذا علي الرغم من أن خريجي هذا التوج من التعليم يستمرون بلا عمل لفترة تصل إلى ثمان سنوات. مما يكشف زيف الفكرة التي تزعم الربط بين التعليم الفني وسوق العمل .

٦- ازدواجيات متنوعة :

وإلي جانب تلك الازدواجيات المحددة ، هناك ازدواجيات أخرى لم ندر لها غمرات خاصة ، لأنها متضمنة بطبيعة الحال فيما أوردنا من الازدواجيات ونشير هنا إلى ازدواجيتين منهما وهما :

- ازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر ، ويلاحظ الباحث أن الإحصاءات التعليمية في جميع مراحل التعليم وأنواعه.

والميز منها علي وجه الخصوص ينحاز إلى المحضر علي حساب الريف . انظر علي سبيل المثال (جدول رقم ١)
ولاحظ زيادة أعداد الأحيين في الريف في جميع فئات العمر عن مثيلتها في الحضر.

- ازدواجية تعليم الأقباط - وتعليم الفقراء - والتي تتخلل مختلف الازدواجيات حيث تتميز الأسر القنية بقدرتها علي تعلم أبنائها تعليما ممتازا ، ولفترات طويلة ، بينما يعجز الفقراء عن المنافسة في ذلك المجال فيعزكون التعليم أو يكتفون بأنواع التعليم الأرضي.

وفي دراسة تناولت " الفرصة التعليمية وعلاقتها بالأصل الاجتماعي والطبقي في الريف المصري " أوضحت أن الأسر المخدمة والتي لا تملك أية حيازات زراعية وتعمل بالعمل المأجور ، بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٢٨٪ والإعدادية ١٦٪ والثانوي العام ١٦٪ والثانوي الفني ٦٪ والتعليم الجامعي ٠٫٦٪ . أما الأسر الفقيرة والتي تقل ملكيتها عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٣٣٪ والمرحلة الإعدادية ٢٠٪ والثانوي العام ٢٠٪ والثانوي الفني ٥٪ والتعليم الجامعي والعالي ٠٫٩٪ . وبالنسبة للأسر غير الفقيرة والتي تزيد ملكيتها الزراعية عن خمسة أفدنة فقد بلغت نسبة أبنائها في المرحلة الابتدائية ٩٤٪ والإعدادية ٨٠٪ والثانوي العام ٦٣٪ والثانوي الفني ٧٠٪ والتعليم العالي والجامعي ٢٨٪ (١٨) . وقراءة الأرقام السابقة يوضح أن الفرص التعليمية المتاحة للطلاب ليست متكافئة ولا متساوية بل عبرت عن انحيازها لصالح من يملكون ضد من لا يملكون .

وتحصل بما سبق حول التعليم والأوضاع الاجتماعية والطبقية الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية وغيرها من الجامعات الخاصة كجامعة الشرق الأوسط للعلوم والتكنولوجيا . تلك الدعوات التي توجت بصدر القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة . وبهذا تضاف للجامعة الأمريكية بالقاهرة صروح جديدة للتمييز الاجتماعي في مجال التعليم العالي .

١٠١- مجالات الازدواجية :

تتمدد وتتفرع وتجاين مجالات الازدواج بين مختلف أنواع المدارس التي سبقت الإشارة إليها بحسب الأسس التي تقوم عليها تلك المدارس وأصولها الاجتماعية ، والابنولوجية وغيرها . ولا يمكن حصر تلك المجالات ، وسوف نحاول هنا الإشارة إلى أهمها :

١- الشعارات :

في إطار مسامية الاتجاهات السلفية التي انتشرت في المجتمع في الفترة الماضية راحت كثير من المدارس ترفع الشعارات الإسلامية ، وتتسمي بأسماء كبار صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو بأسماء الأحداث

التاريخية الإسلامية الكبرى ، وراحت تعلن رفضها تعيين مدرسات غير محجبات ، بل وصل الأمر إلى حد أن بعض تلك المدارس لا تقبل بين تلاميذها أبناء الأمهات غير المحجبات (وذلك من خلال خبرة شغفصية للمباحث) . وفي المقابل فهناك مدارس ترفع الشعارات القبطية وتتسمي بأسماء الشهداء والقديسين المسيحيين الأوائل . وإلى جانب المدارس التي ترفع الشعارات الإسلامية والقبطية ، فهناك المدارس التي ترفع الشعارات الغربية وتتسمي بأسماء غربية قلما ، مثل مدارس " يمني هوم " و " تشايلد هوم " وغيرها (١٩) . واختلاف الشعارات يعكس اختلافا كبيرا في مضامين العملية التعليمية والتكوين الثقافي للتلاميذ .

٢- المصروفات :

تتراوح المصروفات والرسوم الدراسية بين جنهين وعشرة قروش لتلميذ المدرسة الابتدائية الأخرى إلى عدة آلاف من الجنيهات قد تصل إلى عشرين ألف جنيه ، بالعملة الأجنبية كالأسترلينج أو الدولار (٧٠) في بعض المدارس الأجنبية والتي تقبل بين صفوفها الطلبة المصريين . والمصروفات هنا تعني مدرسة مجهزة وفصول نظيفة ، ووسائل إيضاح حديثة ، وملابس أنيقة تحمل شعار المدرسة واسمها وأتوبيس مكيف ، وهي تعني في آخر الأمر إحساس بالتمايز الاجتماعي .

٣- المناهج :

من المعروف أن وزارة التربية والتعليم تشرف على مناهج جميع المدارس في مصر ، وعلى الرغم من ذلك فمدارس الأحرار تعتبر مدارس مستقلة استقلالاً كاملاً عن وزارة التعليم ، وهي منذ الستينات الأولى في المدرسة الابتدائية تتميز بزيادة المواد الدينية ، كحفظ القرآن الكريم ، والفقه ، والمقيدة إلى جانب المواد التي تدرس في التعليم العام (وفي الأحرار يطلق على المواد السابقة اسم المواد الشرعية ، ويطلق على العلوم والرياضيات ، والتاريخ المواد الثقافية) . أما الأمويون والليبيون لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً أو تسربوا منها ، فزادتهم يحفظون في تكوين أفكارهم وثقافتهم ومعارفهم إلى مؤثرات شتى تحصل بينهم ، والأعمال التي يزاولونها وهي بلا شك مختلفة ، ومعمرة ، لا تخضع لنظام أو نسق محدد .

وتأتي اللغات الأجنبية في مقدمة مناهج التعليم التي تتنافس فيها المدارس الخاصة فهناك مدارس تدريس اللغة الأجنبية كإحدى المواد الدراسية ، وهناك مدارس تدريس بعض المواد كالعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس تدريس المنهج كله باللغة الأجنبية ، وهناك مدارس إلى جانب تدريس المنهج كله باللغة الأجنبية ، يدرس التلميذ لغتين أجنبيتين أخريين . وهذا التنافس المحموم في مجال تدريس اللغات الأجنبية ينطلق من أن النخبة الاجتماعية تري في اللغات الأجنبية فرصة للتمايز الاجتماعي . فهي تَكن من الحصول على مكانة اجتماعية ممتازة داخل المؤسسات التي ترتبط بالعلاقات والاستثمارات الأجنبية . والتي تتلخص باللغة الأجنبية (٧١) .

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات قد أكدت على الأثر السلبي لتدريس اللغة الأجنبية على نفس مستوي

اللغة القومية عند التلاميذ ، وخاصة في المراحل الأولى من التعليم قبل أن يمتلك التلاميذ لغتهم القومية ويتمكنوا من إتقانها. إلا أن وزارة التعليم وأحت تنافس المدارس الخاصة ، بإنشاء مدارس خاصة بصروفات تتبع وزارة التربية والتعليم تحت اسم " المدارس التجريبية " .

٤- المعلمون :

تباين نوعيات المعلمين بين مختلف أنواع المدارس تباينا كبيرا. فمدارس الأثر لها معلموها الذين أعدوا داخل الجامعة الأثرية وفي كلياتها المختلفة . أما مدارس التعليم العام، فإنها في المرحلة الإعدادية والثانوية تقبل معظم خريجي كليات الجامعة ، كالمعلم والآداب والزراعة، حتي ولو لم يكونوا قد تلقوا أي إعداد تربوي أو نفسي . أما المرحلة الابتدائية فإنها تقبل معظم خريجي الشهادات المتوسطة . أما المدارس الخاصة ، ومدارس اللغات ، فنظرا لما تحتاج به من حرية كاملة فيما يتصل بسياسة التوظيف فيها، ونظرا للمناقشة الشديدة من جانب الخريجين علي العمل بوظائف التدريس بها . فإن بإمكانها أن تشترط الحصول علي مؤهل تربوي ، أو تشترط أن يكون المتقدم إليها من خريجي مدارس اللغات ، كما أن بعض تلك المدارس تعتمد علي المعلمين الأجانب ، وتجد في ذلك إحدى وسائل التنافس علي غيرها من المدارس . إن هذا التباين في نوعيات المعلمين يعكس مباشرة علي التلاميذ . فعلي الرغم من أن المعلم يقدم بتدريس منهج محدد سلفا ، إلا أن المعلم سيظل هو المصدر الأساسي للكثير من السلوكيات والمفاهيم ، بما أن له بصفة شخصية دور كبير في تكوين قيم التلميذ وتوجيه مشاعره وإتجاهاته .

٥- المناخ المدرسي :

بينما تنتم العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الحكومية بالفتور وعدم التعاون ، وتعتبر مجالس الآباء في تلك المدارس مجالس شكلية ، فإن العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الخاصة ومدارس اللغات تنتم بالمجدة ، واحترام المدرسة لأولياء الأمور الذين يحفظون مراكز مرموقة سواء في مجال العمل الخاص أو الحكومي . كما تنتم العلاقة بين هيئة التدريس والتلاميذ في المدارس الخاصة بالاحترام والابتعاد عن الأساليب القسرية . ويعود ذلك في الأساس إلي نوعية المعلمين المختارين بعناية وإلي نوعية التلاميذ الذين ينتمون إلي أسر ترفض استخدام أساليب التمتع في التعامل مع أبنائها . أما في المدارس الحكومية والأثرية ، ومع الاختيار العشوائي للمعلمين ، وتكسب الفصول ، فإن المعلمين يلجأون إلي التمتع والإيذاء البدني كوسيلة للسيطرة علي التلاميذ ، وكثيرا ما تصفحتنا الصحف اليومية بأنباء الإيذاء البدني الذي قد يصل إلي إحداث عاهات مستعينة بالتلاميذ .

٦- الأنشطة المدرسية :

تعتبر الأنشطة المدرسية أحد أهم وسائل الإعداد المعرفي والثقافي للتلميذ ، كما تعد أحد أهم مجالات التباين بين مختلف أنواع المدارس . ففي المدارس الحكومية ، ونظرا لانخفاض ميزانية الأنشطة ، تكاد تقتصر تلك الأنشطة

علي رحلة واحدة أو وحدين في العام، كما اختفت المكتبة المدرسية تقريباً من معظم المدارس الحكومية . أما في المدارس الخاصة والمدارس اللغات فالرحلات تتحدد سواء كانت رحلات علمية أو ترفيهية . كما تهتم الكثير من المدارس بالمكتبة ، وتعلن الكثير منها عن تدريس الكمبيوتر ضمن مناهجها ، وقد يصل الأمر إلى حد تعليم السباحة وأصول " الإتيكيت " بل والفروسية .

لقد سبق أن أشرنا إلى أن وزارة التعليم تشرف علي المناهج الدراسية في مختلف المدارس في مصر، ولكن بعد ما قدمناه من مجالات مختلفة للتمايز بين المدارس المتنوعة ، نول إلي اعتبار أن ذلك الإشراف لوزارة التعليم بعد إشرافاً شكلياً . فالوزارة لا تملك من الإمكانيات ما يمكنها من الرقابة الدقيقة علي تلك المدارس في أدائها التربوي ، في نفس الوقت الذي تلعب فيه الأنشطة ، والمناهج المدرسي دوراً في توجيه التلاميذ لا يقل عن المنهج المدرسي إن لم نقله تأثيراً .

خامساً : أثر الازدواجية التعليمية علي التماسك الوطني :

يعتبر وجود أنواع من التعليم متميزة بارتفاع قيمة مصروفاتها ارتفاعاً هائلاً ، اختراقاً لديمقراطية التعليم وتكوين ثقافة قومية مشتركة (٢٢) . ذلك الهدف الذي كالجذب طويلاً في سبيل تحقيقه . فعلى اعتماد الحركة الوطنية المصرية منذ أواخر القرن الماضي ، تلازمت المطالبة بالاستقلال السياسي ، مع المطالبة بفتح آفاق التعليم ، وزيادة الفرص التعليمية ، أمام أبناء الشعب ، ثم عملت الحركة الوطنية بعد ذلك علي صياغة مشروع قومي للتعليم . ومن ناحية أخرى قلن تعليمياً كالتعليم المصري ، تشريع علي قمعه أنواع من التعليم للميز والخاص بأبناء الصلوة ، إلقاء بلب دوراً رئيسياً في اختيار وتدريب القيادات المرتبطة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وإذا لم يخط المواطنون في مجتمع من المجتمعات، بالحصول علي الشهادات المناسبة ، بغض النظر عما يعرفونه بالفعل أو من محتوى البرنامج التعليمي الذي قاموا بدراسته ، قلن تتاح لهم فرص التنافس علي المواقع الرئيسية في المؤسسات الحكومية وفي مجال الخدمات . وحين تسيطر صفة حاكمية بعيتها علي المدارس فإنها قبل في الغالب إلي استخدام معايير وأسس للقبول ، من شأنها الإبقاء علي العناصر غير المرغوب فيها خارج النظام التعليمي . وهي النتيجة من ذلك قسمة ميل طبيعي لهذه المدارس لتجنيد الفئات المساندة للحكومة والمحافظة منها ، أي أبناء أصحاب المواقع المرموقة في النظام الاجتماعي . ولذا يتجه النظام التعليمي إلي إيجاد شقة بين الصلوة والجماعير وإبراز حجم التفاوت الواضح بين الفريقين (٢٣) .

إن تعليمياً كالتعليم المصري بحالته التي أشرنا إليها بعد أثرها من آثار العصور الوسطى، حيث لم يكن المجتمع يتكون في نظامه السياسي من مواطنين ، ولكن من طوائف ، لكل طائفة منها حقوقها وواجباتها ونظامها الخاص ، وميتها التي تتميش عليها . ومن هنا فقد كان من المنطقي أن يكون لكل طائفة نظامها التعليمي الخاص ، الذي قد

يتشابه أو يختلف مع غيره من النظم التعليمية للطوائف الأخرى ، ولكنه يسمى أولاً إلى سد حاجة الطائفة التي أنشأته . ولكن مع ظهور فكرة القومية أخذت المجتمعات تسمي إلى وجود نظام تعليمي قومي يهتم أساساً بتربية المواطنين على الانتماء إلى الوطن انتماءً يتجاوز الانتماء إلى الطائفة أو المنطقة التي خرج منها التلاميذ .

وما يعانيه التعليم المصري من مختلف أنواع الأزدواجية إنما يعمق ويكرس جميع ألوان الاختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد . فهو يعمق الخلافات بين الأغنياء والفقراء ، والمسلمين والأقباط ، والبنين والبنات ، وسكان الريف وسكان المدينة . ولاشك أن ذلك كله في النهاية سوف يؤدي إلى اختلاف هوية التلاميذ ، وأهدافهم ، ومثلهم العليا ، وقيمهم ، وثقافتهم وأهم المعالم المحيط بهم ، كما سيؤدي إلى اختلاف معاييرهم وسلوكياتهم التي تنطلق من تلك المعايير . وهكذا لا يسمي التعليم لتكوين صيغة عصرية وإنسانية وحضارية للمواطنة ، تلك الصيغة التي تراها ضرورية في ظل التحديات المعاصرة ، والتي تعتمد أساساً على لغة مشتركة تقصد بها لا مجرد لغة للمعدي ولكن تسقاً كاملاً من المعارف والمعايير والقيم - فيها ينفرد كل أبناء وبنات الأمة لكي يؤصل عندهم تصور واحد ومتقارب للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوي (٧٤) .

بدلاً من ذلك يصبح التعليم أداة لحلق سوء الفهم الكامل بين المواطنين وإحله من المولم هنا أن نشير إلى سهولة حمل السلاح ضد بعض أبناء الوطن ، وإلى سهولة تلقى الفتاوى الدينية التي تكفر للمجتمع ، ثم السلوك على أساس تلك الفتاوى . وقد أصبح حلم الخروج من الوطن والهروب منه مطعماً للكثير من الشباب ، وتراجع الانتماء بقضاياها الوطن وقضايا مستقبله ، وتراجع الإيمان بالعلم والنتائج العلمي كأداة لحل الكثير من مشكلات المجتمع . وفي النهاية فإننا نعلم أن الصورة التي قدمناها عن علاقة الأزدواجية التعليمية بالتماسك الوطني ، هي صورة قاتمة . ونرجو ألا تكون كذلك بل نرجو أن تتجسّد حضارة نقد لأكثر من خمسة آلاف سنة فيما فشل فيه نظام التعليم من الحفاظ على الهوية الوطنية متمسكة أمام التحديات الخارجية والداخلية على السواء .

صالحات صعوبات بحثية

يراجع الباحث في مصر العديد من المشكلات ، يتصل بعضها بالظروف المادية التي يعيشها الباحث ، ويتصل بعضها بتحويل البحث ، ويتصل بعضها الثالث بالماند من البحث سواء كان عائناً مادياً أو أدبياً . ومن المشكلات ما يتصل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، والتي ترتب عليها تدهور مكانة شريحة كبيرة من الباحثين تصر على تطبيق معايير المنهج العلمي بصرف النظر عن تحقيق مصلحة لهذه الشريحة أو تلك من قربي المجتمع .

ونظراً لتفاهل الهمم البحثية وتشعبها ، فسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى خمس مشكلات أساسية يعاني منها الباحث في مثل الموضوع الذي بين يديكم الآن :

١- حساسيات الموضوع :

مازال الكثير من الموضوعات البحثية يغير العديد من الحساسيات عند محاولة دراستها ، وربما يحصل ذلك بالخطوات الثلاث : السياسة ، الدين ، الجنس . وبالطبع فإن الرضع يختلف عاما بعد عام . وعلي الرغم من ذلك ، فما زالت بعض موضوعات الخطورات الثلاث السابقة يجد من يتصدى لها الكثير من العقبات . وعلي الرغم من أن مشكلة الإزهاق والتطرف من المشكلات الكبرى المعاصرة في مصر ، والتي تدور حولها المساجلات اليومية علي صفحات الصحف والدوريات ، إلا أن مثل هذه الموضوعات لايجد تشجيعا لدراسة في الكثير من الجامعات ومراكز البحوث . وموضوع الأزدواجية التعليمية وأقرها علي التماسك الوطني من الموضوعات التي لايجد تشجيعا كبيرا لبحثها علي مستوى الجامعات وكليات التربية * علي وجه الخصوص ، وعلي مستوى مراكز البحوث المختلفة لعلقتها بالسياسة من ناحية ، والدين من ناحية ثانية.

وفي الحقيقة فليس هناك من الناحية القانونية ، مايجب إجراء مثل تلك الأبحاث . ولكن في الواقع الباحث يواجه عندما يتبنى مثل تلك القضايا ، إما بالرفض الصريح للموافقة عليها وقبولها ، أو يواجه بعدم التعاون ، وعدم توافر المادة العلمية التي تكفي من الاستمرار في البحث.

٢- حساسيات المنهج :

يراجه أصحاب المنهج الماركسي والمناهج النقدية المختلفة الكثير من العقبات حيث يسود الانحياز الذي يجعل من الأبحاث مجرد تراكم كمي . وعلي الرغم من أن هناك العديد من الأساتذة الباحثين أصحاب المناهج النقدية يعرضون في العديد من كليات التربية ومراكز البحوث ، إلا أنه من الصعب الحديث عن مدرسة نقدية أو اتجاه نقدي محدد للمعالم ، وإذا هي جهود فردية هنا وهناك .

٣- صعوبات إحصائية ومعلوماتية :

يعتبر الحصول علي معلومات دقيقة أحد أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم التربوية . ومن المفترض أن تكون وزارة التعليم هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الخاصة بأوضاع التعليم في مصر ، ولكن الواقع أن الإحصاءات التي كانت تملكها وزارة التعليم عن استيعاب الملتزمين في ظل وزير سابق كانت دائما تزيد علي ٩٥٪ من أعداد الملتزمين . وفي ظل وزير تال ، أعلن بصرحة أن نسبة الاستيعاب لم تزد في أي سنة من الستين عن ٨٠٪ وإن كانت قد انخفضت عنها بكثير في بعض المحافظات. وعلي الرغم من تعدد مصادر الحصول علي الإحصائيات إلا أنه

* يصل عدد كليات التربية إلى خمس وعشرين كلية، تتوزع في جميع المراحل الإقليمية للمصرية وهي بذلك أكثر الكليات انتشارا.

من المؤكد أن تلك الإحصائيات تختلف تبعاً لاختلاف المصادر التي صاغتها وحصلت عليها.
ويرتبط بالصعوبة السابقة صعوبة الحصول على المعلومات بوجه عام ، فممازالت بعض مكبرات الكليات
تتوسط شرطاً غاية في القارة للاطلاع على رسالة للماجستير أو الدكتوراه . حيث تشترط الحصول على موافقة كتابية
من صاحب الرسالة شخصياً ، وعلى الباحث في هذه الحالة مطاردة صاحب الرسالة بين مسكنه وعمله .

٤- تشابه العلاقات والمصالح بين صناعات البحوث وصناعة القرار :

فالمديد من صناعة الأبحاث سواء في الكليات أو مراكز البحوث تشابهك علاقاتهم ومصالحهم مع متطقي
القرار ، حيث يعملون كرؤساء لجان أو مستشاري لجان لوزارة التربية والتعليم . ومن ثم فإن وجود أبحاث توجه
انتقادات للقرارات التربوية التي يصادمون في صناعتها يصبح أمراً غير متطقي.

٥- أثر جامعات الخليج :

بعد العمل في جامعات الخليج العربي أحد الأهداف الرئيسية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعة ومراكز
البحوث . ونظراً لوقف معظم جامعات الخليج الرافض للأبحاث الراديكالية أو التي تتبنى منهجاً راديكالياً ، فإن
أعضاء هيئات التدريس يعملون عن عمل تلك الأبحاث ، كما يعملون عن تشجيع تلاميذهم عن الالتحاق بها .

مراجع وهوامش

- (١) إسماعيل حسن عبد الباري : " احتساق الهوية عند القتل في مجتمع مغربي " . بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري تحت عنوان " الطفل المصري وتحديات الأثرن الحادي والمصريين " . جامعة عين شمس ، القاهرة ، مركز دراسات الطفولة ، ٢٧/٢٠ أبريل ١٩٩١ ، ص ٩.
- (٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة : دار المعارف سنة ١٩٨٣) ، ص ٨٣.
- (٣) رشدي محمد ، " دور التعليم الابتدائي في بناء الأمة " . مجلة الهلال (شهرية) عدد أبريل سنة ١٩٩٣ ، ص ٥٩.
- (٤) كمال حامد مفيت " الفكر التربوي عند طه حسين " رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية ، جامعة الأزهر سنة ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤.
- (٥) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصولة الاجتماعية لثنية الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤-١٩٨٠ . القاهرة : دار المستقبل العربي سنة ١٩٨٠) ص ١٣٦.
- (٦) أماني فتحيول " عملية صنع سياسة التعليم الجامعي - الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٤-٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص ٣٢.
- (٧) شبل بدران " ديمقراطية التعليم والثقافة للجامعة وتكافؤ الفرص " مجلة التربية المعاصرة ، العدد ١٩ ، السنة الثامنة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٢٣-٣١.
- (٨) أحمد زلط ، الطفولة والأمية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢) ، ص ٦٥.
- (٩) كمال حامد مفيت " دولة للغة للخدمة الأمية في الفكر التربوي في مصر " ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمية في الوطن العربي المنعقد والمواضيع ، كلية الخدمة الاجتماعية - القاهرة ، ٢-٣ فبراير ١٩٩١ ، ص ٥.
- (١٠) لحرولي حسن منصور ، قضية حصر الأمية (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٠) ص ٢٠.
- (١١) أحمد زلط ، الطفولة والأمية ، مرجع سابق ، ص ٧٢.
- (١٢) الهام عبد الحميد نرج وكمال حامد مفيت ، " صبيش المرأة ومواقف الأنثروبولوجيا التنويرية " . مجلة الفكر العربي ، بيروت ، العدد ٦٨ ، السنة ١٣ أبريل - يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٥٢-١٧.
- (١٣) حامد عمار ، في تطوير القيم التنويرية - رأي آخر (القاهرة : دار سهام الصباح ، ١٩٩٢) ص ٦٨.
- (١٤) وزارة التربية والتعليم . الإدارة العامة للاقتصاد والحاسب الآلي.
- (١٥) أحمد نحيي سبور ، تطوير التعليم في مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (القاهرة : الجهاز المركزي للكتاب الجامعية ، ١٩٨٩) ص ١٠٥.

- ١٦) حامد حماد ، في تطوير التهم للتربية ، مرجع سابق ، ص ٨٦.
- ١٧) المرجع السابق ، ص ٧٦.
- ١٨) شول بلوان : " التعليم في القرية المصرية - دراسة اصطلاحية حول تسمية التعليم والقرية التعليمية والأصل الاجتماعي " مجلة التربية للمعاصرة ، المجلد السابع ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ ص ١٠٧.
- ١٩) انظر في أسماء المدارس الخاصة : مجلة التعليم الخاص (القاهرة ، جمعية أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩٠).
- ٢٠) جريدة الأهرام ، وجهة نظر ، ١٩٩٢/٢/٢٥.
- ٢١) Philip, G. Altbach & Gail, P. Kelly, Education and Colonialism longman, New York and London, 1990. P. 36.
- ٢٢) حامد حماد ، في تطوير التهم للتربية ، مرجع سابق ، ص ٦٦.
- ٢٣) كمال نجيب ، المدرسة والوعي الدينامي (القاهرة : كتاب التربية للمعاصرة ، ١٩٩٢) ص ٩.
- ٢٤) وفدي سعيد ، دور التعليم الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

جدول (١١)

بيان بأعداد الأميين في فئات السن المختلفة لعام ١٩٩١

النسبة	النوع	حضر	ريف	جملة	%
١٥ - ٣٥ سنة	ذكور	٨٩٨٥٤٦	١٩٨٢٩٠٨	٢٨٨١٤٥٤	٣٩.١٥
	إناث	١٣٩٩٤٢١	٣١.٩٦٨٨	٤٤٧٩١.٩	٦٠.٣٥
	جملة	٢٢٦٧٩٦٧	٥.٩٢٥٩٦	٧٣٦.٥٦٣	
٤٥ - ٦٥	ذكور	١٣٢٤٩٤٦	٢٨٤٨٩٤٩	٤١٧٣٨٩٥	٣٨.٦٥
	إناث	٢١٣٨٣٧٢	٤٤٨٦٨٤٠	٦٦٢٥٢١٢	٦١.٣٥
	جملة	٣٤٦٣٣١٨	٧٣٣٥٧٨٩	١٠.٧٩٩١.٧	
جملة الأميين ١٠ سنوات فأكثر	ذكور	٢٢٧٨٨٥٤	٤٨٧٤٨٨٧	٧١٥٣٧٤١	٣٨.٩٦
	إناث	٣٦٥١٥١٧	٧٥٥٥٦٦٤	١١٢.٧١٨١	٦١.١٠
	جملة	٥٩٣.٣٧١	١٢٤٣.٥٥١	١٨٣٦.٩٢٢	

المصدر : الأمانة الإحصائية لمركز أبحاث ودراسات التعليم العالي بالقاهرة
(وكلها بالنسبة لجميع الجداول التالية ما عدا إحصائية التعليم الأخرى)

جدول (٧)

توزيع أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم ما قبل العالي في عام ١٩٩٠ / ٨٩

بيان	بنين	بنات	الاجمالي
الابتدائي	٣٤-٤٠٧٨ (٪٥٤,٨٣٦)	٢٧٥١-٢٢ (٪٥٦,٣٧٨)	٦١٥١-٠٠ (٪٥٥,٥١٧)
الإعدادي العام	١٩١٧٤٥٦ (٪٣٠,٨٨٥)	١٤٩٥٤١١ (٪٣٠,٦٤٦)	٣٤١٢٨٦٧ (٪٣٠,٧٨٠)
إجمالي التعليم الأساسي	٥٣٢١٥٣٤	٤٢٤٦٤٣٣	٩٥٦٧٩٦٧
الثانوي العام	٣٣١٢٧٤ (٪٥,٣٣٦)	٢٣٨٦٦٥ (٪٤,٨٩١)	٥٦٩٩٣٩ (٪٥,١٤١)
الثانوي الفني	٥٥٥٥٩٧ (٪٨,٩٥٠)	٣٩٤٥٣٦ (٪٨,٠٨٦)	٩٥٠١٣٣ (٪٨,٥٦٩)
إجمالي التعليم الثانوي والفني والعام	٨٨٦٨٧١	٦٣٣٢٠١	١٥٢٠٠٧٢
الاجمالي العام للتعليم ما قبل الجامعي	٦٢-٨٤٠٥ (٪١٠٠)	٤٨٧٩٦٣٤ (٪١٠٠)	١١٠٨٨٠٣٩ (٪١٠٠)

جدول (٣)

توزيع الطلاب في التعليم الجامعي والعالي في مصر عام ١٩٩٠/٨٩

البيان	بنين	بنات	اجمالي
التعليم الجامعي	٣٧.٤١٤ (٪٨٤.٢٩٨)	١٩٨٧١٢ (٪٨٥.٣٣٤)	٥٦٩١٢٦ (٪٨٤.٦٥٧)
التعليم العالي	٦٩.٠٠٠ (٪١٥.٧٠٣)	٣٤١٥٣ (٪١٤.٦٦٧)	١.٠٣١٥٣ (٪١٥.٣٤٤)
اجمالي التعليم العالي والجامعي	٤٣٩٤١٤ (٪١٠٠)	٢٣٢٨٦٥ (٪١٠٠)	٦٧٢٢٧٩ (٪١٠٠)

جدول رقم (٤)

بيان مقارن لعدد المعاهد والفصول والطلاب بالتعليم الأزهرى قبل الجامعى

ابتدائى - إعدادى - ثانوى

المرحلة	العام الدراسى	معاهد	فصول	بنون	بنات	جملة
	٨٨-٨٧	١٠٢٣	٧٤٠٧	١٨٩٧٦٤	١٧٠٤٧٠	٣١٠٢٣٤
	٨٩-٨٨	١١٤٧	٨٨٧٧	٢٣٥٨٥٠	١٥٢٤١١	٣٨٨٢٦١
	٩٠-٨٩	١٢٨٧	١٠٦٥٠	٢٨٥٤٧٦	١٨٣٥٥٠	٤٦٨٠٢٦
	٩١-٩٠	١٣٩٩	١٣٠٢٢	٣٤٣٣٢٢	٢١٨٥١٢	٥٦١٨٣٤
	٩٢-٩١	١٥٩٩	١٥٦٦٥	٣٧٢٠٨٥	٢٣٢٨٣٧	٦٠٤٩٢٢
	٨٨-٨٧	٦٢٣	٣٣٦٨	٩٢٧٤٩	٣٢٨٦٤	١٧٥٦١٣
	٨٩-٨٨	٦٨٩	٤٠٣٢	١١١١١٤	٤٧٠٥٨	٣٥٣١٧٢
	٩٠-٨٩	٧٥٥	٤٨٣٥	١٤٢٥٨٠	٥٣٧٠٢	١٩٦٢٨٢
	٩١-٩٠	٨٠٦	٤٩٠٧	١٤٢٨٧٠	٥٦١٩٤	١٩٩٠٦٤
	٩٢-٩١	٨٦٦	٤٨٥٩	١١٠٧٠٧	٤٩٤٤٢	١٦٠١٤٩
	٨٨-٨٧	٣٤٤	٢٤٦	٥٤٦٥٦	١٧٨١٣	٧٢٤٩٩
	٨٩-٨٨	٣٦٨	٢٧١٢	٦٠٨٣٣	٢١٠٩٣	٨١٩٢٦
	٩٠-٨٩	٤٣٧	٢٩٩٥	٦٧٨١٩	٢٤٠٦٠	٩١٨٧٩
	٩١-٩٠	٤٨٤	٣٥٤٤	٧٩٧٨٣	٢٩٤٩٨	١٠٩٢٨١
	٩٢-٩١	٥٢٤	٤٢٠٩	٩٠٩٢٣	٣٧٥٠٦	١٢٨٤٢٩
	جملة التعليم قبل الجامعى ١٩٩٢-٩١	٢٩٨٩	٢٤٧٣٣	٥٧٣٧١٥	٣١٩٧٨٥	٨٩٣٥٠٠

المصدر : الأؤزر، الإدارة العامة للإحصاء - النشرة الإحصائية السنوية عام ١٩٩٢

جدول (٥)
هيان بأعداد طلاب التعليم العام

التعليم الأساسي

الحلقة الأولى (الابتدائي)

تسمية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	١٤٤٤٠	١٣٩٩٥٥	٦١١٧٤١٧
خاص	٩٧١	١٠٠٥١٢	٤٢٤٣١٣
جملة	١٥٣٦١	١٥٠٦٧	٦٥٤١٧٢٥

الحلقة الثانية (الإعدادي)

تسمية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	٥٧٣٥	٨٠٢٦٥	٣٤٠٩٢١٨
خاص	٤٠٥	٢٧٣٦	٩٩٢٩٦
جملة	٥٦٤٠	٨٢٠٠١	٣٥٠٨٥١٤
مهن	١٩٨	١٨٤٨	٨٣٠٥٠
تربية رياضية	١٥	٦٨	١٨٠١
جملة الحلقة الثانية	٥٨٥٣	٨٤٩١٧	٣٥٩٣٣٦٥
جملة التعليم الأساسي	٢١٢١٤	٢٣٥٣٨٤	١٠١٣٥٠٩٠

الثانوي العام

تسمية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	٨٣٦	١٣٨٣٢	٤٩٨٧٥٧
خاص	٢٥٨	١٥٩٨	٥٦٥٣٣
جملة	١٠٩٤	١٥٤٣٠	٥٥٥٢٩٠
تقني	٧٩	٥٨٢	١٦١٥٨
مختبري			
رياضي	١٣	٢١	٥٧٨
الجملة	١١٨٦	١٦٠٣٣	٥٧٧٠٢٦

جدول (٦)

هيان بأعداد طلاب التعليم الفني

(صناعي وزراعي وتجاري)

جملة الفني

تسمية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
جميع التجهيزات	١٣٢٧	٣١٣٠٥	١١١٠١٨٤

تعقيب د. محمد نعمان نوفل على ورقة الازدواجية التعليمية في مصر وآثارها على التماسك الوطني

العتوان في حد ذاته يمسك مدى شجاعة الباحث في مواجهة واحدة من أخطر مشكلات نظامنا التعليمي، وهي ازدواجيته، كما حدد الباحث في العتوان، أيضا طبيعة القترابه الراديكالي للموضوع حيث ربط بين الازدواجية وبين أثرها على التماسك الوطني.

دعنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن كتاب د. طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر" لا يزال ملهما ومعمرا عن مشكلات الثقافة والتعليم في مصر إلى الآن، حيث الباحث بهذه العبارة من الكتاب: "القلة المتعلمة قد خضعت لأمران مختلفتان من التعليم، ونظم معيارية ومناهج يذكر بعضها بعضاً، ويصدم بعضها بعضاً، ونشأ من ذلك اضطراب". ومن هنا ينجر الباحث مشكلته البحثية التي تصدد في وجود عدد من الثنائيات في نظامنا التعليمي.

لكنه فات الباحث أن هناك ازدواجية هيكلية تقسم كل هذه الازدواجيات إلى ازدواجية تؤدي إلى خلق نظام تعليمي موازي لنظام التعليم القائم بكل متناقضاته، إنها طبقة وجزء تعليم نظامي بصورة مختلفة والتعليم من خلال الدروس الخصوصية والملخصات، وهي حالة خطرة تسلب للدراسة دورها التربوي وتفقّد المدرس فعاليته ودوره وتحول عن طريقها العملية التعليمية إلى عملية تزويد ميكانيكي بالمعلومات يفرض لاجهاز الامتحانات آخر العام. ومن نافذة القول، ذكر غياب العملية التربوية، فضلا عن فقد أي إمكانية لتطور أساليب التدريس وتنمية مهارات وسوابغ الطلاب.

إن هذه الازدواجية التي تسميها بظاهرة وجود نظام تعليم موازي تزجج في نفوس هذا المجتمع البليد الأولى للتعامل العيشي مع مؤسسات المجتمع، حيث يلجأ للتعليم أو الطالب إلى المدرسة لا لشي إلا لكي يكون طالبا منتظما ولكنه فيما بعد مواعيد الدراسة أو قبلها يلجأ ليعلم ما هو ضروري لاجتياز الامتحان، حيث تتحول العملية التعليمية في يد المدرس الخاص إلى مجموعة من التكتيكات والحيل للحصول على أعلى درجات الامتحان وليس لتحصيل المعرفة، هذا إذا كنا حتى الظن، ولكن الجانب القاسد في هذه الصورة، أن هذه الدروس الخاصة لا تكون في الأغلب غير مقابل اجتياز الامتحان ودرجات أصمال المسة فتتحول إلى نزع من الميث القاسد يدمر القيم في نفوس النشء.

ويرى الباحث أن الظروف التي تساعد على تكريس الزدواجية تنلخص في ظهور فئات طفيلية من رجال الأعمال تمكنت من جمع ثروات هائلة في فترة وجيزة، وأصبحت بما تملك قوة من قوى الضغط التي تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة ويضيف أيضا تدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة وارتباط ذلك بتناقص القدرة على الإلتحاق على تعليم الأبناء، فضلا عن أثر فقر الأنماط الاستهلاكية بسبب العمل في بلدان النفط وانعكاس ذلك في مجال التعليم مما شكل موردا هاما للفرس المحصورة.

ربما كانت هذه الأسباب أو العوامل صحيحة في حالة ازدواجية التعليم الحكومي والتعليم الخاص، وفي حالة ازدواجية التعليم الفني والتعليم العام، ولكنها صحيحة جزئيا فقط في حالة ازدواجية الأميين والمتعلمين، وكذلك ازدواجية التعليم الديني والمدني. ذلك أن الأمة ليست وارداً طارئاً على المجتمع المصري بل هي مرض مرتبط بعوامل أصحت في تسويج علاقات التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يمارتها المجتمع، وهي ليست وليدة سياسة الانفتاح بالقطع. كما أن الاتجاه نحو التعليم الديني لا يخضع في موصله إلى الأوضاع الاقتصادية، وإن كان الاتجاه الآن يتأثر بارتفاع نفقات التعليم العام مقابل استمرار انخفاض نفقات التعليم الأخرى مما يدفع الفقراء إلى تفضيل تعليم أبنائهم في مدارس الأخرى، ولكنه على الرغم من ذلك لا يعتبر العامل الوحيد حيث أن هناك مدارس دينية أخرى أشد ربحية وسلبية من التعليم الأخرى وذات مصروفات باهظة وتقبل عليها أسر الطبقة الوسطى التي حققت ثراء في بلاد النفط، وهي الآن تعول بالدين ويالله وبالرسل حتى لا يلجأ عنها هذا الفقراء. إنها الفئات الاجتماعية المتأخرة في الغالب لشعار الإسلام هي الحل، ولكن الاتجاه نحو التعليم الأخرى في بعض الأسر المصرية يقل أحيانا تقاليد عائلية خاصة بين بعض الأسر الريفية.

أما ازدواجية تعليم البنات وتعليم البنين فإنها ولاشك تخضع لمعايير اجتماعية معقدة، والتفسير الاقتصادي لها يرتفع في الميكانيكية الاقتصادية في التحليل.

وربما أضاف الباحث مزيدا من إثراء لفراسته القيمة لو أفرد جزءا أوسع لازدواجية تعليم الريف وتعليم الحضر، فهو ازدواجية شديدة الفراء تعكس اختلاف الاهتمام المؤسسي على الصعيد الرسمي ما بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر كما تعكس اختلاف المفاهيم الاجتماعية نحو التعليم ومدى ارتباطه بالبيئة المختلفة، وروية بيتي الريف والحضر للتعليم كدور وكنظام، وكنا رأينا بوضوح شهود على قصور التفسير الاقتصادي للظروف التي تساعد على تكريس الازدواجية.

لقد طرق الباحث واحدة من أشد المشكلات خطورة وأهمية في نظامنا التعليمي، ولكن للأسف الشديد لم يلى التفسير نفس الأهمية التي أولاهها لعملية الرصد، ولم يكن رصد هذه الازدواجيات من الأمور البهينة دون شك، خاصة وأن الباحث يقوم بذلك في وقت ربا لا يتميز فيه نظامنا التعليمي بشيء قدر تمويه بالفوضى. وهذا لم يأت الباحث وعرضه تحت عنوان "مجالات الازدواجية" حيث عرض لاختلاط الشعارات التي ترغمها المدارس واختلافات المناخ

المدرسي وتباعد الشقة بين الأنظمة المدرسية. هذه هي الفوضى بعينها ، خاصة إذا أخذنا أن المدارس التي ترفع الشعارات الغربية ، رأت لأسباب مالية صرفة ضرورة أن يكون هناك نصيب لتعطيل القرآن إلى جوار التدريس باللغة الإنجليزية، ونظراً للطلب على تعليم الأبناء لغة أجنبية فقد رأت المدارس التي تقولها للجماعات الإسلامية تدريس العلوم والمسابد بالإنجليزية حتى توفر بين أكبر توليفة من الأوراق ، فإنما كانت الازدواجية تتضمن على الأكل ويعود لقاط في التعليم فإن النمط نفسه قد تشوه بحثاً عن المال أو عن التلاميذ.

إن الباحث يؤكد في أكثر من موضع على أن المدارس ذات المصروفات العالية تقدم خدمة تعليمية وتربوية أفضل وتحصل على المدرسين الأكفاء أو المعلمين إحدانا علمياً أعلى، كما أن العلاقة بين المدونة وأولياء الأمور أكثر احتراماً وخدمة وكذلك الأنشطة للمدرسة أكثر ثراء وتنوعاً. واتفق مع الباحث في رصد للجوانب السالبة لهذه التغيرات بالمدارس الحكومية، ولكن لا أشاطره الرأي فيما يتعلق بالمدارس الخاصة أو ذات المصروفات العالية، حيث لم يتم دليل حتى الآن على صحة هذه الأحكام على إطلاقها، لأن عددا ليس بالقليل من هذه المدارس يهبط المصروفات في مشروعات استثمارية بالأساس قد لا تهتم بالمسألة التعليمية اهتماماً جاداً لأنها ستكون بالتقطع مكلفة، ولكنها تهتم ببعض المظاهر التي توهم بوجود تعليم جيد في حالات كثيرة. وليس بالضرورة أن يكون المعلمون تربويين فأطلب هذه المدارس مثلاً تستقدم بعض الأجانب المثقفين ذوي الثقافة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية لتعبر عن اللغات دون أن يكون لديهم أي دراسات تربوية. فضلاً عن أن ذهنية صاحب رأس المال لن تسعى لإقناع "الزبون" وهو ولي الأمر، ولهذا قد لا ترى إحصاءاً له ولكن قلنا وفي النهاية علاقة غير جادة ، خاصة وإن الباحث قد سبق أن شخص ملاحظ لغة الأثرية المهند وأصلها إياهم يرجال الأعمال الطفولية. ولكن في نفس الوقت أقول ليس تحت أيدينا دراسات تعد لنا مستوى الإثبات والجدية في المدارس ذات المصروفات العالية، وما إذا كانت هذه المصروفات في مقابل خدمة تعليمية وتربوية تقابل ضخامة المصروفات أم لا ؟ هذا ما لا نعرفه حتى الآن.

يفضل الباحث إلى أن التعليم بما يعانيه من مختلف أنواع الازدواجية إنما يعمق ويكرس جميع أنواع الاختلافات الممكنة بين أبناء الوطن الواحد. أفسر أننا لا نملك إلا الاتفاق مع هذه الكلمات، ومن المؤلم حقاً أنها كلمات تلخص نتيجة واحدة تظهر واحد من مظاهر أزمة نظامنا التعليمي.

أعتقد أن الباحث على الرغم من الملاحظات التي أوردناها قد أولى مهمة البحث وأولى الوجد الذي وعدنا به في عنوان دراسته وهو المواجهة الراكدة لمشكلة يراها الكثيرون ويعرفونها ولا يتحدثون عنها. وكما يقولون لقد أمسك الأستاذ كمال مغيب بالقصور من قريته وهذه سمّة الباحث الشجاع الواعد، إذا شاهد دلائل الحقيقة لا يخرج من الإنسداد بها ورغم المحاذير.

المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية في مصر

فاتن محمد عدلى

باحثة فى العلوم التربوية

١- مقدمة :

تعد قضية المعونات الخارجية إحدى أهم القضايا المثيرة للجدل والخلاف بل والصراع فى مجال العلاقات الدولية، وذلك لأن تلك المعونات ترتبط بقضية الاستقلال الوطنى، وقضية التنمية وطبيعة النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة وكلها قضايا مصيرية وأساسية فى حياة جميع الشعوب.

والمتبع للصراع الدائر على المستوى الفكرى والسياسى حول مسألة المعونات الخارجية يلاحظ اتقسام وجهات النظر حولها إلى اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول : يرى أن مسألة المعونات الخارجية هى أمر لا غنى عنه للدول النامية والتي فى طريق النمو، فهذه المعونات مصدر أساسى للتمويل والتكنولوجيا التي تفتقر إليها الدول النامية . كما يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العالم قد تجاوز مراحل الصراع الدموى والتناقضات العسكرة إلى مرحلة جديدة لا بدل فيها عن التعاون بين الدول الفنية والدول للتفكير من أجل السلام والرخاء الدوليين. ويؤكدون فى هذا المجال على أهمية المعونات الخارجية بالنسبة للعديد من الدول التي تعد اليوم فى عداد الدول المتقدمة والنتيجة كاليابان وألمانيا والتي خرجت منهكة ومنهارة تماما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ولم تنجح فى تجاوز تلك المحنة إلا بفضل المعونة الخارجية كما يشيرون هنا إلى معدلات التنمية الكبيرة والمتسارعة التي حققتها دول آسيا مثل كوريا وسنغافورة وتايوان اعتماداً على العون الخارجى نفسه.

أما أصحاب الاتجاه الثاني : فيرون أن العالم لم يتجاوز مراحل الصراع والتناقض وأن الأمر لا يعدو استبدال الأساليب العسكرية السافرة فى السيطرة والهيمنة إلى أساليب أكثر هدوءاً وأكثر قبولاً لدى كثير من الشعوب الفقيرة. كما يؤكدون على دور المعونات الخارجية فى تكبيل الدول وتوجيهها وجهة تنفق مع مصالح الدول الكبرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويشيرون هنا إلى تجربة شيلي التي حاولت تجاوز ظروف الهيمنة والإحتكارات

الأمريكية سنة ١٩٧٧، فكان جزاؤها انقلاب عسكري أطاح بحكومتها الشرعية المنتخبة. كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على مساوئ الاعتماد على المعونات الخارجية حيث يرتبط بها كثير من المشاكل كالبطالة وارتفاع الأسعار، وتدهور مستوى حياة فئات اجتماعية عديدة، الأمر الذي يهدد مدخلا لكثير من الاضطرابات السياسية والاجتماعية كما تشهد على ذلك قنارب العديد من دول العالم الثالث.

وهذا البحث يتناول الأهداف السياسية والاقتصادية للمعونة الأمريكية، ثم يتناول أثر المعونة الأمريكية على السياسة التعليمية وخاصة دورها في ترشيد الإنفاق على التعليم وخصخصة التعليم ودورها في خفض السلم التعليمي ودورها في الاندراجية للمؤسسات وأخيراً أثرها على بعض مقررات التعليم... وينتهي البحث بالإشارة إلى بعض الصعوبات التي ترتبط بموضوع البحث.

٢- المعونة الأمريكية والأهداف السياسية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت تمهيداً للصراع الضار والدموي بين قوى الاستعمار التقليدي وماهلت حركات التحرر الوطني التي ساعدت على تعمير نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية الباقية في معظم المستعمرات وإنهاء المستعمرات للحصول على الاستقلال السياسي والاتصال من النظام السياسي الاستعماري، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى أساليب جديدة لتطويع البلاد المتخلفة المستقلة حديثاً وتكييفها في ضوء المعطيات التي طرأت على خريطة العالم سياسياً واقتصادياً. وقد أدركت الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن إعادة الهيمنة عن طريق إدماج السوق يمكن من معارضة حركات التحرر الوطني وأقبحها من مضمراتها الاجتماعية، وضرب أي بناء تنموي مستقل وذلك لضمان موقعها اللا متكافئ في النظام الرأسمالي العالمي (١).

وقد شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية في فترة بين الخمسينيات إلى الآن الكثير من التناقضات والتفاعلات التي تأرجحت بين الرضى بالمقترن بالثواب وعدم الرضى بالمقترن بالمقاب واللى تبلورت وتشكلت ملامحه من خلال قطع المعونة تارة، ومنحها تارة أخرى، وتخفيض الميزانية أو الإغناء منها تارة لاثقة، واستخدامها كوسيلة ضغط تارة رابعة.

فإذا ما وقف عبد الناصر من الحلف الإسلامي هدت الولايات المتحدة بقطع كل المعونات التي تتلقاها مصر، الأمر الذي تصدى له عبد الناصر باعتباره تنحلاً سائراً في السياسة المصرية، وفي سنة ١٩٥٥ سمحت الولايات المتحدة ومصر بتأجيلها والبناء الدولي المصاحبة في بناء الأسد الهائل كرد فعل لصفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، والتي حاولت الولايات المتحدة إلغاها ، الأمر الذي اضطر من رسالة روزفلت لميد الناصر بأن دالاس يريد من عبد الناصر أن يلغى الصفقة، فإذا لم يفعل ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير اللازمة :

(١) إيفان كل للمساعدات الأمريكية لمصر .

(٢) إيقاف أى نشاط تجارى بين البلدين.

(٣) محاصرة مصر ومنع أى سفينة تحمل سلاحاً من الوصول إليها (٢).

وقد استمر تصاعد حدة التوتر بين مصر والولايات المتحدة إلى أن انتهى بضرب المشروع الناصرى فى التنمية بحرب ١٩٦٧. ومع بداية السبعينيات عاصرت مصر تغييرات سياسية أدت إلى فتح أفق جديد للتعامل مع الولايات المتحدة مرة أخرى. ومع عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما تمت الموافقة فى ٢٨ فبراير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب البترول فى البلاد (٢). وبهذا مصر نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى والذى فتحت مجال الاستثمار على مصر أعيد أمام الرأسمالية الخاصة والأجنبية، والاتجاه نحو الصلح مع إسرائيل، واعتبار أمريكا الشريك الكامل فى حل مشكلة الشرق الأوسط. أخذت نسب المئوية فى الزيادة للمستمرة فى المجالات الاقتصادية والعسكرية كما يتضح من جدول (١).

جدول (١)

حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر

١٩٨٤ - ١٩٧٠.

بالمليون دولار

السنة	المساعدات الاقتصادية	السنة
٧٠	٧٠	١٩٧٠
٧٠	٧٠	١٩٧١
٧٠	١٥٠	١٩٧٢
٧٠	٧٠	١٩٧٣
٧٠	٨٠٥٠	١٩٧٤
٧٠	٢٥٢٨٠	١٩٧٥
٧٠	٧٩٥٠٠	١٩٧٦
٧٠	٦٩٩٢٥	١٩٧٧
١٩	٧٥٠٨٠	١٩٧٨
١٥٠٠٠٠	٨٣٥٠٠	١٩٧٩
٨٤	٨٦٥٠٠	١٩٨٠
٥٥٠٢٧٩	٨٢٩٠٠	١٩٨١
٩٠٢٢٦	٧٧١٠٠	١٩٨٢
١٣٢٦٩١	٧٥٠٠٠	١٩٨٣
١٣٦٧٠٠	٨٦٨٠٠	١٩٨٤

المصدر : بيانات إدارة الأبحاث بالكونجرس الأمريكى وفقاً لتصنيف الاستغلة / مارشال تيسين (٤)

ويتضح من الجدول السابق أن توقيع معاهدة السلام في ١٩٧٩ لم يقترن بتحقيق الإنفاق العسكري، بل تزايد الإنفاق بشدة في أعقابها. وتزداد الصورة وضوحاً في أزمة الخليج (الغزو العراقي للكويت)، حيث تم إعفاء مصر من ديونها العسكرية وتقديم مساعدات من الدول الغربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص مع موقف مصر إزاء الأزمة. فقد أفرجت الولايات المتحدة عن مبلغ ١٦٣ مليون دولار نقداً من المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر من ميزانية العام السابق، كما قرر الرئيس بوش إعفاء مصر من ديونها العسكرية والتي بلغت ٧١ مليارات دولار وفوائدها التي تبلغ ٨٠٠ مليون، وذلك تقديراً لدور مصر في استقرار المنطقة^(٥).

٣- المعونة الأمريكية والأهداف الاقتصادية :

إن المعونات الأمريكية تعبر من أوسع الأدوات السياسية انتشاراً^(٦)، والمؤثرة على المخطط التنموي التي منحها الدول النامية. فعلى الرغم من شعارات التنمية المعتمدة على الذات إلا أن قيادتها تبقى جيداً أن الحصول على رؤوس الأموال والمعونات الأجنبية والمخبرات المؤهلة قفل أحد الأسباب الضرورية لتحديث الاقتصاد^(٧). من خلال ما تقدمه لها الدول المتقدمة من صون إما على المدى الطويل أو المدى القصير. إلا أن هذه المساعدات لا تستهدف أفراداً إنسانية^(٨). فما هي إلا آلية من ضمن العديد من آليات الدول الامبريالية لإحكام الطوق على البلدان النامية^(٩) لضمان تهيئتها للنظام الرأسمالي من جهة، وتكريس التنمية السياسية من جهة أخرى^(١٠).

هذا بالإضافة إلى أن هذه المعونات تقدم لأسباب أخرى (سياسية وإستراتيجية وإجارية)، ويعتبر الإقلال من القرض والتي تلتفه الولايات المتحدة غالباً ما يكون مجرد عامل من العوامل السابقة. ولهذا الوضع نتائج خطيرة منها :

(١) التفاوت الكبير في نصيب الفرد من مخصصات المعونة حيث أنها لا تتجه بالضرورة إلى البلدان الأكثر فقراً فتجد أن ما تلقته إسرائيل وهي من الدول مرتفعة الدخل ومصر وهي من الدول النامية المنخفضة الدخل أكثر مما تلقتة الصين والهند برغم ما تمتاها به من فقر، انظر جدول (٢).

جدول (٢)

نصيب الفرد من مخصصات المعونة وعلاقته بنصيبه من الناتج القومي (بالدولار)

النظر	نصيب الفرد من إيرادات المعونة	نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي
إسرائيل	٢٨٢,٧٠	٨٦٥٠
مصر	٢٩,٩١	٦٦٠
الهند	٢,٥٨	٣٤٠
الصين	١,٦٤	٣٣٠

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية الدولية، ١٩٩٠ ص ١٥٨ (١١)

(٧) إن ما تنطيه المعونة من الأنشطة غالباً ما لا يكون له صلة بالتممية فقد كان نحو ما يقرب من ٨٪ فقط من برامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٦ يتدرج تحت ما يمكن تعريفه بأنه "مساعدة إغاثية مكرسة للبلدان منخفضة الدخل" (١٧). فعلى سبيل المثال أن وكالة التنمية الأمريكية أعلنت أنه إذ يراد نصير أن تدخل العالم الجديد فعلها أن تتبع الأساليب الرأسمالية في الزراعة، ومنها التحول لإنتاج اللحوم وفقاً لما يسمى "التحول النرعى للزراعة المصرية"، وكذلك أيضاً اتباع الأساليب الحديثة في الري وتحسين أنواع البذور، والتحول إلى إنتاج المحاصيل التصديرية كالحضروات والفاكهة وزهور الزينة والميكروبات الطبع إن كل هذا يستلزم الحصول على النقد الأجنبي لتمويل التكنولوجيا المطلوبة لهذا التحول (١٨).

(٨) إن قدرنا كجهداً من المعونات مشروط، إذ أنه يتطلب شراء السلع والخدمات من الولايات المتحدة، ويقع ثلثا المعونات تقريباً والتي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإغاثية في هذه الفئة.

(٩) تفضيل الولايات المتحدة قبول المعونات الرأسمالية التي تلعب متجديها ومصدرها وشركاءها في دعم تكاليف التشغيل التي تولها المعونة (١٩).

بالإضافة إلى أنه عند التعاقد من الخدمات الأجنبية:

أ- المنحة:

بالرغم من طبيعتها كمبلغ من المال يستخدم لأغراض معينة لصالح الدول المتلقية دون التزام من جانبها بالمساهمة في وقت لاحق إلا أنها مطالبة بالآتي:

(١) توفير جميع المبالغ والموارد الأخرى المطلوبة للتنفيذ بجانب المنحة.

(٢) لا تستخدم السلع والخدمات المولدة من المنحة دون موافقة الولايات المتحدة.

(٣) قبول الشركات الاستثمارية التي يستعين بها الطرف المانع من أجل المشروع (الأمر الذي تم في مشروع التعليم الأساسي)، وكذلك للمتعاقدين على الأعمال الإغاثية بشرط ألا يكون قبول تلك الخدمات من ميزانية المنحة (٢٠).

ب- القروض:

كما يتم دفع فوائد مرتفعة - بأسعار السوق على كل من الدين المئتي والعسكري. و دفع نسبة يطلق عليها التحويلات التقنية المستخدمة لوسائل المدفوعات عن دين مصر العسكري، والذي يدفع مباشرة من ميزانية المعونة.

وقد قدر إجمالي المعونات الأمريكية حتى عام ١٩٨٩ بحوالي ٨.٦ بليون دولار، وأن نسبة ٥٨٪ من جميع المساعدات قد أتت في الولايات المتحدة بدلاً من أن تنفق في مصر، أما نسبة ٤٢٪ الباقية ومجملها ٣.٦ بليون دولار فقد خصصت لمشاريع إغاثية داخل مصر أو على المتقدين الأمريكيين في مصر (٢١).

٤- المجموعة الأمريكية والسياسة التعليمية:

يتم صنع السياسة التعليمية في مجموعة من الأطر المتناخلة والتي تتفاعل فيما بينها ، وهذه الأطر إما رسمية "كال دستور والقانون" ، أو غير رسمية مثل الرأى العام وصراعات المصالح ، أو بعض القوى الخارجية والتي تسهم في صياغة السياسة التعليمية ، مثل البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر هذه القوى الخارجية أحد الأبعاد الهامة في تشكيل وصياغة السياسة التعليمية والتي تتمثل في مصدرين: أ- دول كبرى تقدم منحا وقروضا ومن أهمها الولايات المتحدة.

ب- مؤسسات تمويل دولية تقدم هذه المنح بشروط أو تقوم بتمويل مشروعات بعضها.

وأحتياج مصر للمعونات الخارجية هو أمر تفرضه للمشكلات الاقتصادية للنظام المصرى في السنوات الأخيرة، وارتباطات محولات حلها بسياسة الانفتاح الاقتصادى من جهة وبقدر من الضغط الذى مارسته القوى الكبرى لتدفع بمصر نحو اتفاد سياسات بعضها تحت ضغط الأزمة الاقتصادية بشكل عام، وبأى التعليم بشكل خاص من جهة أخرى. ومن مراجعة خطة التعليم (١٩٨٧-١٩٩٧) يتضح مدى تبعية النظام للتعليمى فى مصر على مصادر تمويل من الجهات الأجنبية والهيئات الدولية من جانب، والقطاع الخاص والأهلى من جانب آخر (١٧). وبالرغم من شألة نسبة المعونات الأمريكية الموجهة للتعليم إلا إنها أهد للثورات الهامة على السياسات التعليمية الداخلية. سواء فى صنع هذه السياسات أو فى نتائجها ، مثل ترشيد الإنفاق وتغيير الهياكل التعليمية وتطوير المناهج الدراسية . كما سيتضح فى المجالات الآتية.

أولاً : المعونة ودورها فى تخفيض الإنفاق على التعليم :

أشار خطاب النرايا المتبادل بين الحكومة المصرية و صندوق النقد الدولى * لعام ١٩٨٨ بأن الحكومة المصرية تعترف بخفض الإنفاق العام وفى المقابل سوف تحصل رسوماً من أجل تقديم عدد من الخدمات التى كانت تقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية ، الأمر الذى يوفر ٥٠ مليون جنيهاً مصرى لكل منها . وبالرغم من أن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم إلا أنه قد تم فرض رسوم وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى كالتالى :

* تقترح اللجنة هيئة الولايات الأمريكية على سياسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا تتمتع به من أسهم حيث يبلغ نصيبها من عدد الأصوات ١٤٤ و نسبة ١٩.٦٪.

(١) فرض رسوم على القادرين من الطلاب في مجال الأنشطة والحكومات غير التعليمية والتي تؤدي للظلمة في مراحل التعليم المختلفة مثل التغذية والرعاية الصحية والرحلات.

(٢) رسم خمسة جنيهات عند طلب استخراج البيانات الدالة على النجاح في الفحوص العامة والفنية وهو المعلمين.

(٣) رسم خمسة جنيهات للتقدم لشهادات الامتحانات العامة.

(٤) حصة رسم إضافي مقداره جنيهان عند طلب استخراج أية بيانات أخرى بحالة الطالب الدراسية في المدارس العامة.

(٥) حصة رسم إضافي مقداره خمسة جنيهات على إعادة القيد في مدارس التعليم الثانوي العام والمدارس الفنية ودور المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى رسم مقداره جنيه واحد على كل الشهادات السابقة لدعم الأبنية التعليمية (١٩٩).

هذا مع الأخذ في الاعتبار ما يتحمله أولياء الأمور من تكلفة فعلية (مصاريف أدوات مدرسية، مصروفات خاصة لتقام تعليم أبنائهم، ووفقاً لدراسة قام بها المركز القومي للبحوث التربوية فإن ما يتحمله الأسرة من نفقات على الطالب في المرحلة الثانوية يبلغ حوالي ٤٧١٦ جنيهاً بنسبة ١٨٩٪ من دخلها السنوي، وهي نسبة ليست بصغيرة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الأسرة المصرية لديها في المتوسط ثلاثة من الأبناء والبنات في مراحل التعليم المختلفة (٧٠).

وبالمقارنة بين فترتين : الفترة الأولى ، والتي تعتبر من أخرج فترات مصر التاريخية ولتحت وطأة ما يسمى بالتصادم حرب، والفترة الثانية ، وهي فترة الخمس سنوات الأخيرة - نجد أن نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى ميزانية الدولة أخذت في الارتفاع من ١٣٦٠٪ لعام ١٩٦٧/٦٦ إلى أن وصلت إلى ١٦٪ عام ١٩٧٤ ، بينما أخذت هذه النسبة في الانخفاض من ١٥٪ عام ١٩٧٥ حتى وصلت إلى ١٠٪ عام ١٩٩٣ (٧١) ، وهي الفترة التي ركزت فيها الدولة على الجهود الذاتية، والإقطاع الخاص، والتصويل الأجنبي في خططها الخمسية ١٩٩٢/٨٩ (٧٢) . وإذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم الحالية، نجد أن فارق التغير ليس بالفارق البسيط، والذي يعكس بدوره تقليص دور الدولة في الإنفاق على التعليم.

ثانياً : المعونة ومخصصة التعليم :

في مقابل تخفيض حصة الميزانية وتقليص دور الدولة في الإنفاق على الحكومات التعليمية طبقاً لرغبات الهيئات النافذة للمعونة نجد تشجيعاً للقطاع الخاص كبديل لذلك والذي تمثل بدوره في المدارس الخاصة والجمعيات التعاونية. وبالرغم من أن هذا الأمر قد حظرت منه دراسة قام بها المركز القومي للبحوث التربوية حيث أفاد بأن هذه المدارس بدلا من أن تقدم لأبنائنا خدمة متميزة سعى أصحابها في معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادي ولو على حساب الصلابة التعليمية (٧٣).

إلا أن الدولة قد قدمت تسهيلات مختلفة لمثل هذه النوعية من المدارس، وذلك طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن المدارس الخاصة. ويعرج القانون رقم ١٤ أسست بعض المدارس بواسطة مجموعة المساهمين شأنها في ذلك شأن أي شركة استثمارية (٧٤). أما القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وقت العمل بهذا القرار من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ إنتهاء خدمتهم من التعليم الخاص. كما استثنى مثل الشخص الاعتباري (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعي بالنسبة للتعليم الأساسي طوال فترة شغله لهذه الوظيفة (٧٥). الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة المدارس الخاصة.

فتجد هناك مدارس خاصة إسلامية ومدارس خاصة تدرس القروسية ومدارس لغات أجنبية ومدارس لغات حكومية.... إلخ. وهي تختلف وتعمق بدورها التناقضات داخل المجتمع لأنها توجد العديد من الثقافات للقبائل. فتوجد الثقافة العليا المستغرية والثقافة الشعبية حيث تجعل النخب المحلية الحاكمة من الثقافات الغربية والقيم المرتبطة بها مصدر التفكير والتصور الشامل والتنظيم الإداري والعلمي والسياسي. مما يؤدي إلى تطور القطيعة بين الثقافات المختلفة، ويساعد على فقدان الثقافة القومية إمكانية قويها الذاتي وتضطر أكثر إلى الاعتماد على الخارج في تأمين ما تحتاجه من معارف وتقنيات ضرورية لتسيير المجتمع والدولة. الأمر الذي ندعى معه بأن ما يعانيه المجتمع المصري من تناقضات علمانية وسلفية وأصولية يرجع في الأساس إلى هذه التعددية التي يخلقها النظام التعليمي (٧٦).

ثالثاً: المعضلة البيروقراطية والمعلم التعليمي:

تقدم البنك الدولي في أغسطس ١٩٧٧ باقتراح إجراء بحث علمي تطبيقي حول المهارات الأساسية (القراءة والكتابة، والحساب)، ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها فيما بين الصفين الرابع الابتدائي والأول الإعدادي، كما تضمن الاقتراح أن تقبل البحث بمحمله البنك الدولي كمتحة وليس قرصاً، على أن تكون الدراسة مدخلاً للتعليم الأساسي*. واهتدت أهداف المشروع في الوصول إلى توصيات متركزة على أسس علمية في المبادئ الآتية:

- (١) نظام الانتقال إلى نظام الإعدادية وتطبيقها.
 - (٢) فترة الدراسة المطلوبة للتعليم الأساسي وبالتالي الحد الأدنى للتعليم الإلزامي.
 - (٣) نوعية التعليم الأساسي المطلوب من حيث المحتوى وطرق التدريس (٧٧).
- وبالغفلة تم تطبيق نظام التعليم الأساسي ذي التسع سنوات في العام الدراسي ١٩٧٩، وكان لقرار مد من الإلزام آثاره السبئية حيث أدى إلى زيادة عدد المدارس التي تعمل فترتين أو ثلاث فترات في ١٩٨٢/٨١ حتى وصل عام

* بدأت فكرة دعم التعليم الأساسي كفكرة مقدمة من البنك الدولي، إلا أن تنفيذ المشروع قامت به وكالة التنمية الأمريكية.

١٩٨٧/٧٨ إلى ١٩٨٩/٩٠ مدرسة (٢٨). الأمر الذى عمل بدوره على ضرورة تحقيق وفر عاجل من المبادئ المدرسية وتجهيزاتها. هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المبادئ التعليمية على استيعاب جميع الأطفال المزمين بالتعليم الابتدائى. ومع زيادة كثافة الفصول وعجز المدرسين اقترحت مرة أخرى بعض الهيئات الأجنبية مثل المركز الدولى للتخطيط التربوى بجامعة هارفارد واليونيسكو ضرورة خفض السلم التعليمى بمقدار سنة، بحيث يصبح التعليم الأساسى مدته ثمان سنوات مع إطالة العام الدراسى وتنقية المناهج وإن هذا الحل هو الحل الوحيد لإتخاذ التعليم الأساسى فى مصر (٢٩).

الأمر الذى يفتناى مع ساجاء فى تقارير التنمية الدولية حيث أنها أشارت إلى أن للتعليم أثره على الناتج والإنتاجية، وأنه يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة فى الناتج الإجمالى. فكلما كان مستوى التعليم مرتفعاً فى البداية تضاعفت المنافع منه وإن البلدان التى كرست مخصصات كالتية فى ميزانياتها لهذا الغرض قد لست بوضوح أثر تلك الزيادة سواء فى ميزانية التعليم أو الزيادة فى عدد سنواته على ارتفاع معدلات الناتج القومى، كما يبدو فى مجموعة دول شرق آسيا (٣٠) هنا عدا العائد المهنى والثقافى والنفسى والذى يبدو من المسير حسابه اقتصادياً حتى الآن.

ولقد أدى خفض السلم التعليمى إلى العديد من المشكلات منها:

(١) مشكلة الفرج المزيج الذى نتج عن ضم الصفين الخامس والسادس فى عام ١٩٨٨-١٩٨٩ والذى تسبب فى تكسب التلاميذ فى الفصول وقام كثير من المبادئ المدرسية بالعمل فترتين وثلاث فترات، الأمر الذى تناقض مع هدف القرار (٣١).

(٢) هبوط مستوى التعليم والاستيعاب خصوصاً فى برامج اللغات العربية والأجنبية على السواء والذى من الصعوبة اختصارها نظراً لطبيعتها (٣٢).

(٣) إن مهمة ترشيد الإنفاق وتحرير التعليم ستكون عميرة فى ضوء المناهج المحفوظة.

(٤) محاولة تعريض هذا الحاضر الطارئ فى مرحلة رياض الأطفال بالنسبة لتلاميذ الحضر ومضايفة الجهد لإكشاء فصول تحفيظ القرآن فى الريف سيخلق ازدواجية بين الريف والحضر من جهة أو داخل كل منها، وهو ما يوقع الضرر على ملايين الفقراء والرفيعين فى مطلع حياتهم التعليمية من جهة أخرى.

وقد أدركت المجالس القومية المتخصصة خطورة الموقف، إلا أنها أعربت عن قلقها على استحياء نحو إعادة نظام التعليم الأساسى ذى التصع سنوات (٣٣).

رابعاً، لهجة الأبريكية والإدولجية المؤسساتية :

بما، على ما أوردته وكالة التنمية الأمريكية لتطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر من :

(١) تقدير المصيرين للمشروع.

(٢) الدعم القوى من الحكومة المصرية.

(٣) التنفيذ الجيد للمشروع.

(٤) الحاجة إلى زيادة المستشارين الأمريكيين للمشروع.

(٥) الحاجة إلى بناء مدارس جديدة في كل محافظات مصر.

فقد تم تفعيل الاتفاق في يوليو ١٩٨٦، والذي تم بقتضاه مد أجل المشروع إلى ٣٠ يونيو ١٩٩١ بمويل يصل إلى ١٩٠ مليون دولار، وبناء عليه قد حذفت الوكالة ثلاثة مكونات كهدف لتحسين التعليم الأساسي وكفأته وهي :

(١) تشييد مدارس جديدة بمحكات ومستويات حداثتها الوكالة.

(٢) إنشاء وحدة للتخطيط المهني للمدرسة في إطار مشروع التعليم الأساسي.

(٣) إنشاء مراكز إدارية وبحثية لتحسين التعليم.

وبناء عليه فقد تم الموافقة في مايو ١٩٨٨ علي مشروعات الخطة المقدمة لسنة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ والتي نصت على :

(١) مشروع إنشاء الجهاز الفني للتخطيط التربوي.

(٢) المشروع القومي لتطوير المهني التعليمي.

(٣) إنشاء مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية.

(٤) إنشاء مركز معلومات تربوي لكل مديرية.

(٥) تطوير نظام التقييم التربوي والامتحانات (٣٤).

ومن المثير بالذكر أن كل المؤسسات التي أقرتها الخطة ليست بمؤسسات جديدة حيث أنه بالفعل هناك مؤسسات تقوم بتنفيذ الأعمال التي استحدثتها الخطة، والمثال على ذلك أنار جند الرأي العام والأحزاب والذي تناوبته كثير من الصحف القومية والحزبية والتي كانت قوة ضغط لإعادة النظر في مخصصات المونة وإعادة النظر في إجهاداته، هو "مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية" والذي مازال يغير جدلاً واسعاً حتى كتابة هذه السطور.

وبالمقارنة لفرضية حله هذه الإزدواجية نجد أن المركز القومي للبحوث التربوية قد أصدر القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٧ بإنشائه وتم تعديل الملاحقة التنفيذية "للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية" (أصبحت كلمة التنمية وفقاً للتعديل الجديد) بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٣، ويتكون المركز من ثلاث شعب وهي:

(١) شعبة بحوث السياسات.

(٢) شعبة بحوث تطوير المناهج.

(٣) شعبة التخطيط التربوي.

وصدر قرار لوزير التعليم يلقي فيه قراره السابق رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء وتنظيم "مركز تطوير المناهج"، على أن تؤدي شعبة المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية اختصاصاتها بصفتها مركزاً لتطوير المناهج في جمهورية مصر العربية (٣٥).

وفي يونيو سنة ١٩٩٠ صدر قرار آخر لوزير التعليم نص في نهاية ديباجته "أنه بناء على الاتفاق المبرم بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم مركز تطوير المناهج في جمهورية مصر العربية " قرر في مادته الأولى : إنشاء مركز لتطوير المناهج والمواد التعليمية بكتب وزير التعليم ويخضع للإشراف المباشر له. وبمقارنة أخرى أكثر إيضاحاً حول أقسام هذا المركز وبين شعبة بحوث المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية نجد :

المركز القومي للبحوث التربوية	مركز تطوير المناهج
١- قسم بناء وتصميم المناهج.	١- قسم بناء وتصميم المناهج.
٢- قسم إعداد المواد التعليمية.	٢- قسم إعداد المواد التعليمية.
٣- قسم التدريب الميداني والتطوير.	٣- قسم التدريب الميداني والتطوير.
٤- قسم المتابعة الميدانية .	٤- قسم المتابعة الميدانية.
٥- قسم تكنولوجيا التعليم.	٥- قسم تكنولوجيا التعليم.
	٦- قسم تدريب مفرس المعلم (٣٦).

ومن الأمور الملفتة أنه صدر قرار وزاري رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٧ بشأن تفرغ عدد أربعة وعشرين باحثاً من العاملين بالمركز القومي للبحوث التربوية تفرغاً كاملاً خلال مواعيد العمل الرسمية للعمل في عمليات وبحوث تطوير المناهج، ولحين انتهاء العمليات والبحوث الخاصة بذلك. كما نص القرار في مادته الثانية على استمرار صرف مرتبات الباحثين ودلاتهم ومكافآتهم وحرازمهم من المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية؛ مع أحقيتهم في استكمال ما سبق إحالته إليهم من بحوث في غير مواعيد العمل الرسمية، كذلك صرف مكافأة تعادل ١٠٠٪ من وائهم الشامل من ميزانية مشروع مركز تطوير المناهج (٣٧).

هذا في الوقت الذي تم فيه انتقال الخبرة الأمريكية من شعبة التخطيط بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية إلى ديوان عام الوزارة بإدارات التخطيط والمعلومات والمتابعة في ديوان الوزارة وفي تنظيم إداري يحصل بتخذ القرار بشكل مباشر حوّلان تراجد الخبرة الأمريكية بصورة أكثر دواماً مما يساهم ويؤثر في صياغة السياسة التعليمية. ويوضح الجدول التالي حجم العنق الفنى بحالا في عدد الخبراء المستعملين بالإدارة المركزية للتخطيط في وزارة التربية والتعليم:

جدول (٣)

عدد الخبراء الأمريكيين إلى عدد الخبراء المصريين
الذين يقدمون المساعدات التقنية في قطاع التخطيط التربوي
وتطوير المعلومات التربوية

مصريون	أمريكيون	المجالات
		المساعدات التقنية طويلة الأجل
-	٢٤	١- رؤساء مجموعات ومحللو سياسات
-	٢٤	٢- أخصائيو نظم المعلومات (هارفارد)
-	٢٤	٣- مخططو تعلم من معهد البحث المثلث
-	٢٤	٤- أخصائيو تدريب من أكاديمية التعليم في واشنطن
		المساعدات التقنية قصيرة الأجل
٦	٧	١- البحث والتقييم
١٢	١٢	٢- دراسات بحثية - دراسات السياسة التعليمية
-	٦	٣- التنبؤات التعليمية والمتمثلة بالحاسب الآلي
-	٨	إدارة الموارد وتمويل التعليم
٥	٧	حلقات بحث بالمديرية التعليمية
٥	-	حلقات بحث للمديرية التعليمية
٢	٢	حلقات بحث بالمديرية التعليمية
٤	٨	تطوير إدارة المعلومات
٣	٧	حلقات البحث بوحدة التخطيط

المصدر : أحمد اسماعيل حجي، المرونة الأمريكية للتعليم في مصر (١٩٨١).

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

(١) فيما يتصل بالمساعدات التقنية طويلة الأجل التي تمولها الوكالة الأمريكية بقوم بها أمريكيون في مصر، ويشغلون ثلاث هيئات أمريكية في معهد البحث المثلث ومعهد هارفارد للتنمية الدولية وأكاديمية تطوير التعليم، بينما ليس هناك أى خبر مصر.

(٢) فيما يتصل بالمساعدات التقنية قصيرة الأجل هناك مبادى متتوعة يعمل بها خبراء أمريكيون لبعض الوقت. وعلا المساعدات تقدم في صورة تعاقبات مع هيئات أمريكية لتقوم بتنفيذ مشروعات يهيئها، أمثال مركز الإنماء التربوي في واشنطن والذي تعاقب مع الوكالة تحت اسم مشروع للتركز القومى لتطوير المناهج (إذ عمل رقم . . . ٥٩ - ٠٠ - ١٣٩ - ٢٣٩) (٣٩).

خلاصة: المعونة وبعض اللزومات الدراسية

تم وفقاً للتعاهد السابق وضع تصورات لقرارات الدراسات البحثية للصقوف الأولى، والثاني ، والثالث للتعليم الأساسى بإشراف اثنين من الخبراء الأمريكين في أبريل ١٩٩٠ وهما "إيفرت كيتس" و"مفيد بوتس"، وقام التصور على أن الهدف الرئيسى لتتبع الدراسات البحثية المحلية هو تعرف التلميذ على بيئته المحلية، وهو ما يتطلب منه تعلم القيام باختيارات وقرارات حكمية من موارده هذه البيئة، ولتحقيق هذا الهدف فإن المنهج يساعد التلاميذ على القيام بأدوارهم كمواطنين في مجتمع عالمي يتميز بالاعتماد المتبادل وسرعة التغيير (٤٠).

ولترجمة هذه الأهداف حدد التصور اثني عشر موضوعاً للصف الأول تناولت وبالتفصيل أهداف كل موضوع ونشاط التلاميذ ودور المعلم والمهام المطلوبة وعملية التقويم (٤١). وبالفعل فقد صدرت الكتب المقررة حديثاً للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ ، والتي ألقيت على أساسه الكتب التي كانت متوفرة في عام ١٩٩١/٩٠ وهي مقرر العلوم والأنشطة التربوية.

أما الكتاب المقرر على الصف الثالث من التعليم الأساسى وعنوانه "نافذة على الحياة" فقد بدأ بفلاص لمجموعة من الأطفال يتضح أنهم ليسوا مصريين أو عرب.

ويتضمن الكتاب العديد من الموضوعات التي اشتركت في المقارنات غير الموضوعية. سواء كانت هذه المقارنة بين القديم والحديث، أو الشرق والغرب، من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية التي يتمتع بها الغرب والتي يعتمد عليها الشرق، والحجاب وظلمة الأمر الذي أدى إلى الاستهجان والذي صعد من موقف جماعات الضخف لإلفاء هذه المتابع، والتي تتضح من الاستعراض الآتي لبعض النماذج:

١- كتاب لاختلاط المعلم

الاختلاط والحجاب : تحت عنوان مدرسة جدى عقدت مقارنة بين صورتين تضم إحداهما مدرسة متحمسة أتية ذات

شعر جميل يلتف حولها الأطفال، الأمر الذي يعطى انطباعاً بأن هذه الصورة للفصل لا يت لمر بصلة (نظراً لاكتظاظ الفصل) والصورة الثانية المرسومة ترقى حباً قائماً وعامياً ويجلس خلقها مجموعة من الأطفال غير منتهين وعديم أكبر من الأعداد في الصورة الأولى، والمطلوب من الطفل أن يقاضل بين كل من الصورتين مع إبداء أسباب التفضيل.

٢- كتاب: الصف الثاني؛

وتحت عنوان "بيتنا في الحاضر والمضى" يقدم للتلميذ صورتان للمقارنة بين التقديم والحديث في الصورة الأولى ميدان نظيف ومنظم به عمارات شاهقة وكلها جديدة، وفي المقابل صورة لشوارع ضيق به مياه "مجارى ومسجد صغير ومنازل بمشربيات" ومارة تهدو عليهم الكآبة والمرض (٤٧). والمطلوب مرة ثانية من التلاميذ المقارنة بين الصورتين.

٣- كتاب: الصف الثالث "الحلة على الحياة":

وتضمن هذا الكتاب مقارنهم أكثر وضوحاً حول الدول النامية والتي تعتمد على الغرب المتقدم في العلم والتكنولوجيا واحتفاظها بتصدير المواد الخام، فتجد في الوحدة الرابعة - الدرس الثاني وتحت عنوان "مصر تتعاون مع دول أخرى" والمطلوب هو التعرف على بعض عمليات التبادل بين مصر وبعض الدول الأخرى والتي لم تشمل أى دولة عربية. تصدر الولايات المتحدة إلى مصر الكثير من المنتجات بدءاً من القمح الأجهزة العملية والآلات وما تصدره مصر لها مواد خام ومسرجات فقط. أما الدول الغربية فتستورد منها مصر الصناعات الثقيلة (طائرات، وسيارات وأجهزة كهربائية).

وتتضمن نفس الوحدة في درس آخر تمحيق لنفس الفكرة فتجد صورة لسيارة معلق عليها أماكن صناعة هذه السيارات وهي (إيطاليا وألمانيا وفرنسا واليابان)، وتطرح على التلميذ بعض الأسئلة ومنها: هل توجد في مصر صناعة سيارات؟ كيف تسد حاجتها من السيارات؟ الأمر الذى يخرج منه التلميذ بأن مصر تعتمد على الدول الغربية في الصناعات الثقيلة، واقتصاد حركة نشاطها التجارى على تصدير المواد الخام.

ويتضمن الدرس الثاني من نفس الوحدة وتحت عنوان "أشكال الملابس عند بعض الشعوب" نجد صورتين لسيدتين بأحجام متشابهة، فتجد الصورة الأولى سيدة ريفية تحمل على رأسها "ملاص" وترتدى جلباباً وطرحة وفي المقابل سيدة بحريم كبير ترتدى ملابس أنيقة وتضع على رأسها قبعة حيث تعطى انطباعاً غريباً، وتطرح الدرس سؤالين وهما:

- أين يعيش الأفراد في كل صورة؟

- صف ملابس الأفراد في كل صورة؟

ومن هنا يتضح أن تأثير العزبات الأمريكية قد تجاوز للجال السياسى والاقتصادى إلى المجال التعليمى، ولم ينف هذا التأثير عند حدود السياسات التعليمية، بل تمعداً إلى صنع القرار التعليمى وتحديد سنوات السلم التعليمى، بل وتحديد التهم والأفكار التى تعطى للتلميذ في سنواته الأولى سنوات التكوين.

٥- صعوبات بحثية :

أشرنا في مقدمة البحث إلى الصراخ المياسي والفكرى حول المعونات الخارجية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلتصام المختلفين من حولها إلى فريقين رئيسيين، وتعتبر هذه أول الصعوبات التي تواجه الباحث في مجال المعونات الخارجية، فكل فريق يقدم من البيانات والتقارير والإحصاءات ما يحاول به إثبات وجهة نظره. كما أن ارتباط مصالح العديد من الفئات بتعلق المعونات الخارجية، أمر يجعل الدراسات والأبحاث التي تتناول المعونات على درجة كبيرة من التضارب والاختلاف، ومن الطبيعي في هذا المناخ أن تكثر الدراسات المغرضة، والدياجوجية وغير الموضوعية، وهذا ما يلقى على الباحث أمهات كبيرة.

أما **الصعوبة الثالثة** فتربط بطبيعة البيانات والأرقام المعلنة من المعونات الخارجية . فالباحث يلاحظ التضارب الشديد بين البيانات والأرقام التي تعلنها الجهات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبين البيانات التي تعلنها جهات محلية كوزارة التخطيط أو غيرها من الجهات المحلية. وقد يعود هذا التضارب إلى محاولة إخفاء بعض الجهات لبعض البيانات عمدًا في محاولة لتضليل الباحثين والرأي العام، وقد يعود هذا الاختلاف إلى إغفال المنح والديون قصيرة الأجل أو إختافها.

أما **الصعوبة الرابعة** فتربط بطبيعة العلاقة بين وزارة التعليم والمعونات الخارجية، وخاصة وأن تلك المعونات قد تأتي في صورة خالصة مباشرة وقد تأتي في صورة أدوات وأجهزة ومعامل، أو قد تأتي في صورة مساعدات فنية مختلفة، وهنا لمؤنه من الصعب الاتفاق على تقديرات نهائية لحجم تلك المعونات.

وتأتي **الصعوبة الأخيرة** في مثل هذا البحث من دراسة المائد المباشر من المعونات الخارجية على العملية التعليمية، فمن المنطقي أن تضاف قيمة المعونات الخارجية في التعليم إلى جملة تكاليف التعليم في مصر. على الرغم من أن بعض تلك المعونات لم يستخدم أصلاً، أو أن بعضها الآخر في صورة آلات ومجهيزات لا حاجة لنا بها، أو أن بعضها الثالث ينفق على أبحاث ودراسات وبهتان ومكافآت وحوافز ربما لا تعود بالنفع على العملية التعليمية بصورة مباشرة.

المراجع والمواضع

- (١) رمزي، زكي، الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الطبعة الثانية، ١٩٨٦/٨٥، ص ٥٢.
- (٢) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية، الأمريكية الثنائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ١٠٠.
- (٣) دينا جلال، المعركة الأمريكية لمحور مصر أم أمريكا؟، رسالة ماجستير منشورة، الأهرام الاقتصادية، ج ١٠، ٢ ديسمبر ١٩٨٨م.
- (٤) بيانات إخبارية الأبحاث بالكونغرس الأمريكي وفقاً لتصنيف مارجي، تسعين تتلا عن حالة معزولي، المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية للمصرى ١٩٧٠-١٩٨٤، ص ٧.
- (٥) جلال أمين، قصة الديون الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، القاهرة، دار سينما للنشر، ١٩٨٧، ص ٨٩. ولأهرام الاقتصادية، زكزال الخياط من المنزلة للمرائي إلى الجبهة، القاهرة، ج ٣٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ٢٤١-٢٥١.
- (٦) السيد حليوة، إخبارية الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التصاريح الدولية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠.
- (٧) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بتأليف ط ٢، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ١٤٢.
- (٨) ميرزا، مارسيل، سيوساوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن ناعمة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٣٦٠.
- (٩) السيد حليوة، إخبارية الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التصاريح الدولية، مرجع سابق، ص ٦١.
- (١٠) تاجع الصعدي، عقد الثمانينات ومشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، في دورية النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ج ٦، عام ١٩٨٧، ص ١٤٠-١٦٠.
- (١١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص ١٥٨.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٥٨.
- (١٣) ميشيل، تيموني، مصر في الخطاب الأمريكي، ترجمة يغير السليمي، دمشق، دار كتان للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص ٧٧.
- (١٤) البنك الدولي، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- (١٥) دينا جلال، المعركة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٥٨.
- (١٦) جريدة عبد الحافظ (محرر)، الانفتاح الاقتصادي، التطور والنمو، والمستقبل، القاهرة للركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٣٤.
- (١٧) أماني فتحي، تحليل للسياسات التعليمية في مصر ويؤدي التويل وبيوت، عمان: منتدى الفكر العربي، ص ٣٥.
- (١٨) ميشول، تيموني، مصر في الخطاب الأمريكي، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- (١٩) ج ٣، ح، وزارة التربية والتعليم، وثائق تطوير التعليم لخاصي، ص ١٥٦-١٧٧ سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم.
- (٢٠) ج ٣، ح، مركز البحوث التربوية، تكلفة التطوير في الثاني العام وأثر التعليم قبل الجامعي، إعداد سمير لوسي، دراسة إحصائية،

الثقافة ، ١٩٨٩ ، ص ١٨١ .

(٢١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي للشباب ١٩٨٢-١٩٨٠ (مج ٩ التعليم) ، ص ١٣٢ .

(٢٢) البنك الدولي، مرجع سابق.

(٢٣) أماني كنعول، تحليل السياسات العامة في مصر ودافعي الدول وتصورتي، مرجع سابق، ص ٣٥ .

(٢٤) ج.م.ج، وزارة التربية ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعي، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٢٥) لويد من التفاصيل، أنظر قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ .

(٢٦) ج.م.ج، وزارة للتعليم، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٢٢ .

(٢٧) برهان عليون، اغتيال العقل، مجلة الثقافة العربية بين السلفية والديمية، ط٣، القاهرة مكتبة مدبولي، عام ١٩٩٠ ، ص ١٢٧ .

(٢٨) ج.م.ج، المركز القومي للبحوث التربوية ، البنك الدولي، مذكرة بشأن المشروع المقدم إلى البنك الدولي حول دراسة احتفاظ من يركون

الدراسة بالانجازات الأساسية ، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٧ .

(٢٩) ج.م.ج، وثائق تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٣٠) ج.م.ج، وثائق تطوير التعليم، نفس المرجع، ص ١٣٥ .

(٣١) البنك الدولي، تقرير التنمية ١٩٩٠ - مرجع سابق، ص ١٢٠ .

(٣٢) كمال مفيث، لكن علمي، السلم التعليمي، ورقة بحثية من بحث السياسة التعليمية في مصر، القاهرة ، المركز القومي للبحوث

التربوية والقيمية، ص ٣ .

(٣٣) ج.م.ج، المجالس القومية المتخصصة، تقرير للجلسة القومية للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا دورة ١٨ ، القاهرة ، ١٩٩١/٩٠ ، ص

٥١، ٥٠ .

(٣٤) أحمد إسحاق جوي ، المرأة الأمريكية للتعليم في مصر، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٨ : ١٦٠ .

(٣٥) ج.م.ج، قرار وزاري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء وتنظيم مركز تطوير المناهج .

(٣٦) أحمد إسحاق جوي، مرجع سابق، ص ١٥٦ .

(٣٧) ج.م.ج، قرار وزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١ .

(٣٨) أحمد إسحاق جوي، مرجع سابق ، ص ١٦١-١٦٣ .

(٣٩) المرجع السابق .

(٤٠) Educational Development Center, INC, Washington, D.C. Egypt, National Curriculum Devel-

opment Center Project (USAID) Cairo Contract no. 263-013-c009059-00) April 25, 90.

(٤١) أحمد إسحاق جوي ، مرجع سابق، ص ١٧٠ .

(٤٢) مایسة عبد الرحمن، مجلة الأفرام ، ١٩٩٢/٢/٢١ ، ص ١٢ .

تعقيب د. محمد نعمان نوافل على ورقة "المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية في مصر"

ربما كان بحث الاستفادة الباحثة فائق محمد عدلى من أكثر البحوث اتصالا بالمعارك الدائرة الآن حول عمليات تطوير المناهج ما بين وزارة التربية والتعليم من ناحية وبعض رموز الاتجاهات الإسلامية السياسية من ناحية أخرى. وبعد البحث المتقدم من الاستفادة فائق عدلى ورقة جديده فى هذا المعارك لكنها تحمل وجهة نظر ثالثة وهى الرؤية الراديكالية التى أرادت "إلى ربط بين المعونة الأمريكية والتنمية الثقافية والمعرفية". وفى هذا الإطار سوف نحاول متابعة المدى الذى وصلت إليه الباحثة فى تحقيق هذا الهدف، وأعترف أن هذا الهدف لم يظهر بهذه الدرجة من الوضوح على صفحات الدراسة. ولكنى حاولت الوصول إلى هذا الاستخلاص من خلال البحث نفسه، مع منطقة الأثر الأمريكى المحتمل على التعليم، ماذا يمكن أن يكون غير فرض تبعية ثقافية ومعرفية. لكن ماضىته الباحثة فى عبارات قاطعة عن هدفها من البحث لا أعتقد أنه يمكن إيجازها فى صفحات قليلة بأى حال وإن كانت الباحثة قد حاولت وإصرار إيجازها.

والملاحظة الأولى على البحث كله أن الباحثة قد خلطت كثيراً ما بين المساعدات الأمريكية ومساعدات البنك الدولى ومساعدات صندوق النقد الدولى. لتتفرع مفلاً تحت عنوان "المعونة وهووها فى ترهيد الإتفاق على التعليم" (وهى تلصدها المعونة الأمريكية) نجد أن أول جملة فى أول سطر تقول "أشار خطاب النوايا لعام ١٩٨٨". وخطاب النوايا عبارة عن تهنيدات الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولى. وهذا الخطأ نفسه تكررته الباحثة بعد ذلك حيث تصرح باسم صندوق النقد الدولى صراحة محددة مسئوليته عن "تخفيض" الإتفاق على التعليم. وأعتقد أنه من الأنسب أن "تقول تخفيض الإتفاق وليس ترهيد الإتفاق" كما ذكرت الباحثة. وتحت عنوان "المعونة الأمريكية والسلم التعليمى" يبدأ السطر الأول تحت العنوان بما يلى: "تقدم البنك الدولى فى أغسطس ١٩٧٧". وتستمر الباحثة فى عرض آراء البنك الدولى فى موضوع "السلم التعليمى".

وهناك أمثلة أخرى عديدة مما يروض أن الباحثة لم تر فرقاً كبيراً بين المعونة الأمريكية ومساعدات كلا من الصندوق والبنك الدولى. وكان من الأولى أن يكون عنوان البحث بناء على ذلك "المساعدات الخارجية وأثرها على السياسة التعليمية فى مصر". ولكن إذا كانت الباحثة معنية بالأثر على السياسة التعليمية، إذن ما هو مرور الحديث عن الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه المعونات، والتطويع بتقديم تعريفات للنسج والقرصن أيضاً، والتحدث عن تاريخ

الحلقة بين حكم ٢٢ يوليو والولايات المتحدة الأمريكية، وعن تطور المساعدات العسكرية، وعن إلغاء جزء من الدين العسكري والمدينة بعد حرب الخليج الثانية، وعن سياسات تخصيص المساعدات الاقتصادية وتصدير التكنولوجيا، فضلاً عن قسمة العالم بين فريقين: فريق يرى أن المساعدات الاقتصادية الخارجية كلها خير وفريق آخر يرى أن كلها شر، ومن يقف ما بين هذين الفريقين لابد وأن يكون مآله جهنم وليس للمصير.

تقول كان طموح الحاجة كبيراً جداً فأثقلت علينا وعلى نفسها ولا يمكن بأي حال في هذا الحيز الصغير أن تكون مناقشة هذا الحشد من القضايا مناقشة جيدة. وقد ظهر ذلك في العبارات شديدة العمومية التي وردت في البحث مثل: "إحكام الطرق على البلدان النامية"، وأن "هذه المساعدات لا تستهدف أغراضاً إنسانية". ليس هذا ما نتطرقه من معالجة علمية لموضوع المساعدات الخارجية حتى وإن كانت هذه الأحكام العامة المعقولة من مراجع جادة ومحترمة ولها سمعتها العلمية الرائدة في مناقشة مشكلات الدين، لأن الكتاب الذين كتبوا هذه الأحكام في مؤلفاتهم لم يكتبوها هكذا منذ المظمار الأول ولكنها جاءت بعد عشرات البراهين والأدلة فجاءت بحق في موضوعها.

أما موضوع الدراسة الأساسي وهو آثار المعونة على السياسة التعليمية وإن كان قد تفرق قليلاً في المعالجة إلا أنه جاء معجلاً وتفرغاً ولم يخف غليل القارئ إلى معرفة حقيقة هذه الآثار. ما أتصوره أن الحاجة كان عليها أن تعد لنا المؤثرات الخارجية على صنع السياسة التعليمية سواء كانت شروط الدول المانحة للقروض أو مؤسسات التمويل الدولية، وأن تتابع هذه الشروط في رسم السياسة التعليمية خاصة وأن الحاجة تقر: "بالرغم من ضآلة نسبة المعونات الأمريكية (وهي بالطبع تقصد المساعدات الخارجية) الموجهة للتعليم إلا أنها أحد المؤثرات الهامة على السياسات التعليمية". في الحقيقة ليست الأمور الموجهة للتعليم في صورة قروض أو مساعدات أو حتى منع في المسؤولة عن إعادة رسم السياسة، ولكنها الشروط العامة للإعراض والتي تدعو إلى فهم دور الدولة في التعليم والصحة والخدمات بعمدة كل البعد عن التمويل المباشر لهذه المجالات. من هنا نتصور أن الحاجة كانت سوف تتابع تناقص الدعم الحكومي الموجه لهذه الأنشطة والسياسات العامة للمعانة في هذا الإطار مثل الدعوة لتخفيض عدد المتبرلين في التعليم العالي والجاسمى ثم التراجع عن ذلك والتوسع في أعداد المتبرلين دون أي التزام بإيجاد فرص العمل، كذلك اتباع سياسة متدرجة لإلغاء مجانية التعليم، ثم قبول تدخل أطراف خارجية في خلق نظم تعليم خاصة بها مؤكدة التراجع الحكومي عن مساهمة النظام التعليمي، وتقصد بذلك إتفاقية مبارك- كوك للتعليم الفني، وربط بذلك توسع دور القطاع الخاص في المشاركة في التعليم فراضاً شروطه الخاصة التي تثقل حتى الآن في مطاردة الإشراف الحكومي على المنافع الدراسية، وتحويله شيئاً فشيئاً إلى إشراف شكلي. كنا نتصور أن الحاجة سوف تضع السياسات نصب عينها وتتابع أثر المساعدات الخارجية في خلقية هذه السياسات، فكانت تقدم لنا بذلك عرضاً بانورامياً لواقع سياسة التعليم الحالية مظهر الأثر الخارجي فيها. ولكن الحاجة اختارت أن تتركنا في عدد من التفاصيل التي لا ترسم صورة ولا تقيم بنا، فقلنا ورد عن فرض خمسة أنواع من الرسوم تتراوح ما بين جنيه واحد وخمسة جنيهات.

تعرضت الباحثة بعد ذلك للازدواجية المؤسسية في التعليم، وفي تقديرى أن جزئية تأسيس مركز تطوير المناهج في إطار طرح مقترح الازدواجية المؤسسية ربما كانت هي المسألة الأجلر بالتناول، ولو كان قد دار البحث كله حولها لاستطاعت الباحثة إعطاها ورقة جيدة، خاصة وأنها بالفعل قللك معلومات وافية حول هذا الموضوع موثقة بقرارات وزارة وعدد من وثائق وكالة المعونة الأمريكية. ولكن الأمر المألّم هنا أن الباحثة عندما أرادت أن تتابع المناهج لم تعتمد على مصادرها الخاصة -والتي هي أكثر صدقاً من كثير من المصادر الأخرى- ولكنها اختارت أن تعتمد على مقال لحررة بجمعية الأهرام أظهرت المعالجات الصطنعية لتعديل المناهج في الشهر الماضي أن ما ذكرته الحررة لم يكن دقيقاً في مجموعه. وهذا يدفع إلى التساؤل لماذا يختار الباحث بكامل إرادته مصادر مشكوكاً في دقتها في حين أنه يملك الاطلاع على المصادر الأصلية.

من ناحية أخرى كان تناول الأثر السلبي للمساعدات الخارجية على السياسة التعليمية تناولاً أحادي الجانب لأن الباحثة ألفتها مسؤولة في كل ماحدث من اضطلال أو انحراف للسياسة التعليمية على الأثر المباشر للأطراف الخارجية المانحة للتعليم أو المساعدات، وهذا ليس دقيقاً لأن التصريح الذي يقدم به الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي يفرق كثيراً أثر أي قوى خارجية لإكساد سياسة التعليم في مصر. ولولا قساد هذه الأجهزة الإدارية واستعانةها بمزاولة المزيد من القساد لما نجحت أي تأثيرات خارجية في فرض اختياراتها على السياسة التعليمية، وهذا الكلام يمكن تعميمه على كافة الاختيارات المنحرفة التي حدثت في السياسة العامة للبلاد.

وأستطيع تقديم الدليل على ذلك فيما أوردته الباحثة من أنواع الرسوم الجديدة المقروضة. حيلة كل هذه الرسوم تلّهب إلى الصناديق الخاصة بوزارة التربية والتعليم ولا تدخل في الموازنة العامة للدولة ولا موازنة وزارة التربية والتعليم ولا يخضع الإنفاق منها لمراقبة أي جهاز وقائي سواء مراقبة وزارة المالية أو رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو جهاز الرقابة الإدارية نفسه. وهناك محاولات الآن لإخضاع هذه الصناديق للرقابة تعالها مقاومة عنيفة.

لقد استعرتفتني لدى مناقشة الباحثة لموضوع خصخصة التعليم. فقررات واضحة عن الانقسام الحاد بين النخالة الشعبية والثقافة الأجنبية بدءاً من مؤسسات التعليم. في هذه العبارات الواضحة استطاعت الباحثة أن تستشرّف أثر خصخصة التعليم وتضارب الثقافات في النظام التعليمي على تماسك المجتمع. إن هذا الطراز من الوضوح المنهجي هو ما لفتتني في الورقة المكلمة من الباحثة عموماً. وإن كان يحسب لها الجرأة في تناول موضوع هو من أدق الموضوعات وأكثرها حساسية بالنسبة لنظامنا التعليمي. إن التناول في حد ذاته يفتح آفاقاً لمخطر لالتيه عن خطر قادم ولكنه يعلن عن خطر قائم بالفعل. وعلى الرغم من فقدان الباحثة لبرصلة المنهج في عملها إلا أنها قدمت معلومات عامة ووفيرة، وإن كان يبرزها التناقض والتحديث ولكنها يحسب لها فهم مشاق الحصول على هذه المعلومات لأن الوصول إليها ليس بالأمر اليسير. وهذا يعني أننا أمام طراز عتيد من الباحثين أرجو أن يكون وشرح المنهج البحثي لديهم على نفس مستوى العناد.

المناقشة

- الأستاذ / إبراهيم الهمودي شاتم :

موضوع هذه الجلسة في غاية الأهمية ، وهو بمثابة موجزة قضية القضايا ومشكلة المشاكل ، وأم الكيثر الى تركب في حق هذا الوطن . هذه القضية أيضا في إشارة سريعة لا تقتصر فقط على مصر ولكنها تمتد من المغرب الى الإمارات ، أي من المحيط الهادر الى الخليج الفائر تتم هذه العملية ، الأستاذ كمال مغيث فسر وجود الازدواجيات التعليمية تفسيرا جيدا ولكنه تفسير اقتصر على الجانب الشكلاني فقط ، ولم يتطرق الى الجانب الموضوعي المعنى الأسهل الكامن خلف هذه الازدواجيات ، في رأيي أن هذه الازدواجية تستند بصفة أساسية على وجود توجيئين أساسيين في المجتمع المصري منذ ما يقرب من قرن ونصف على الأقل من الزمان. الاتجاه الأول هو اتجاه محاولات الإلحاق بالغرب ، والاتجاه الثاني هو التمسك بالأسالة وهوية هذا الوطن ، الإلحاق بالغرب يتم تحت عنوانين التقريب ، العلمنة ، التحديث ، التنمية ، الاندماج في الغرب كليته . الاتجاه الآخر الأسالة ، الهوية ، الإسلام إلخ.

النقطة الثانية ، إنني أعتقد أن الأخ كمال من الأخوة اليساريين المستعيرين غير الطلابيين في نظرتهم إلى قضايا الوطن ، وهو يتحدث عن موقف وزارة التربية والتعليم من قضية تعلم اللغات الأجنبية وقلت حضرتك أنها لم تصل إلى جواب. وأنا بالطبع لم أطرح جواب ولكن فقط سوف أقترح على حضرتك عدة مصادر يجوز في رأيي المتواضع الرجوع إليها ، هذه المصادر تدعي لأن هذه القضية ليست حديثة ولكنها تولدت في أيام العهد الملكي وكان هناك قطاب الفكر في السياسة والعلم نالشا هذه القضية ، وترصلوا إلى آراء في غاية الروعة وغاية الحجة والأهمية ، وأنا أذكر حضرتك فقط كتاب الدكتور طه حسين وموقفه من قضية تعلم اللغات الأجنبية ، والأستاذ // اسماعيل التهامي وموقفه من هذه القضية ، والشيخ حسن البنا وموقفه من تعلم اللغات الأجنبية. والمغالية أن آراء الثلاثة الكبار هؤلاء كانت تقريبا واحدة ، وهي تخلفية وحفظ مرحلة التعليم الأساسي من مسألة تعلم اللغات الأجنبية والاقتصار على تعلم اللغة الوطنية فقط ، أي تعلم اللغة العربية وملاحظة أخرى خاصة بكلام الباحث الذي أشار إلى مسألة العنف وروبطها بشكل أو بآخر بعملية فرض النظام التعليمي ، سأقول لك رأي وأطلب من حضرتك أن توافقني أو تختلف معي في ذلك الرأي ، إن جرعات العنف والبليل إلى استخدام القوة المسلحة والمصليات التي تنكروها جميعا سوف تزداد بمراسة عندما يتم إلغاء الاجزاء التي تضمن في رأيي أخذ الأدنى من الاعتدال لدى الشباب المصري ، والتي تلقى من مناهج التاريخ ومن مناهج الدين ومن مناهج الفلسفة والمواد الأخرى.

الملاحظة الأخيرة بالنسبة للأستاذة فائق ، وأنا أعيبها بصحق على إثارتها لهذا الموضوع ، لكن فقط أريد أن أقول لها أن مسألة تطوير المناهج هي لم تلمسها بدقة جيدة. وأريد رأي حضرتككم فقط لأن أصر أي حكم أو تقييم ؛ هنا كتاب مقرر على صفوف من المدارس الثانوية كتاب تعلم اللغة الإنجليزية - فيه فقرة تقول:

من ص ٤٦ من الكتاب ٣ القاتني على الفراش وقيلنى هذه المرة أكثر توهجا . وعندما سمع شخصا يتجه نحو الطابق الثانى نهض من على الفراش وأنهضنى وأعترف بحبه الشديد توقفت نفسى بقلبلته . ألتأتى على الفراش مرة أخرى ، كل منا متوقع ، فعل بى أكثر.... هذه هى الفقرة ولا تعليقاً

- الاستعانة / هويدا على :

وسأولى موجه إلى الأستاذ كمال فى أسباب تحليل الإزدواجية، وقد اسماها تكريس الإزدواجية للأسف أنا أرى أننا نعلق كل مشاكلنا على فترة الانفتاح الاقتصادى كنت أود أسمع شيئ عن بطور هذه الإزدواجية . هل لم يكن هناك إزدواجية فى التعليم قبل فترة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٥٢ وقيل ذلك؛ أكيد كان هناك . وكنت أود أن أسمع تحليلاً معتمداً عن بطور هذه الإزدواجية . والنسبة للنتائج المترتبة على الإزدواجية أشعر أنه يقلب عليها الطابع الإنسانى، وكنت أود أيضاً سماع تحليل متعمق ويعبرى ببيانات مؤكدة.

- د. سلى شعراوى جمعة :

موضوع الإزدواجية هذا فى غاية من الأهمية وتفسيره مهم للغاية . وكنت أثنى أن أسمع منك ما العمل؟ كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ وزارة التربية والتعليم ماذا تفعل؟ لأننا فى الحقيقة نظل نتكلم فى الندوات ونقول ونضع أيدينا على الجرح ، ولكن اعتقد أننا محتاجون لتخطى هذا الموضوع بحيث أن نقرر ما هو العمل؟ كيف يمكن التغلب على المشكلة؟ والأخت فائق أنا سعيدة جداً بموضوعك وكان لى شرف الإشراف على رسالة ماجستير هنا فى الجامعة الأمريكية عن نفس موضوعك، تأثير الموعنة الأمريكية على السياسة التعليمية فى مصر . قلت أنها فرصة جيدة ، سوف نستطيع مهاجمة السياسة الأمريكية والموعنة الأمريكية فى مصر ودعم الجهد للوجود فى جرائد المعارضة على تأثير الموعنة السرى فى السياسة التعليمية. وكان موضوع البحث هو مركز تطوير المناهج التعليمية، والطالبة التى كانت تقوم بهذا المشروع قامت بعمل تحليل مضمون للكتب المدرسية لمرحلة الابتدائية وللأسف الشديد الكتب أثبتت أن هناك تطوراً بالفعل، والحقيقة أن الكتب الجديدة الخارجية من مركز تطوير المناهج أحسن كثيراً من الكتب السابقة عليها ، وتعلم الطالب التفكير والاعتقاد والإبداع أكيد هناك فساد ، وأنا لا أقول أن الموعنة الأمريكية ١٠٠٪ جيدة، ولكن الحقيقة من ناحية التأثير على القيم ومن ناحية تطوير المناهج كانت نتائج الرسالة إيجابية.

- الأستاذة / أشرف صبيح :

هناك سؤال حول خصائص الإزدواجية التعليمية قبل ١٩٥٢ واليوم وماهى أشكال الاختلاف بينهم ؟ ، خاصة فى ظل تحولات ديمية جداً عبر القرون . وبالتالى نتائج هذه الإزدواجية يمكن تكون مختلفة قسا هو الجديد فيها ؟ المسألة الثانية أن هذا النمط من الإزدواجيات هو نفسه يمكن يتم تركيبه بطريقة أخرى. أنت تتكلم عن إزدواجية التعليم

الحكومي والتعليم الخاص، ودخل التعليم الخاص لدينا ازديادات وإزدواجية التعليم الديني والتعليم الأجنبي، وإزدواجية التعليم الخاص الذي يتماشى مع رغبات زبائنه، وهناك شعاع كمبيوتر وقرآن وإنجليزى، الثلاثية المعجبة هذه مهمة جدا لأنه بالفعل الزبون يريد ذلك، يريد كمبيوتر لكي يدخل العصر ويريد قرآنا لأن الليل الديني في المجتمع أصبح قريبا جدا - وعادة الطفل ما يكون ابن أسرة عائدة من بلاد النفط تنقل ثقافة هذه المنطقة - وموضع الإنجليز يهجه لهذه العملية، في عملية الإزدواجية هناك خلط كنت أود أن تتناوله بقدر من التدقيق، لأنه نشأ في المجتمع اليوم، وهي مسألة الأصالة والممارسة، أنا ألاحظ ظاهرة غريبة جدا في بعض المدارس ، أن هناك نوعا من الخلط ما بين التعليم الديني والميل إلى التقدير ، هذا التقريب الذي يمكن أن يحرر عن نفسه في أشكال من الحجاب الخاص بالسلام شينج ستر مثلا.

-الأصالة / أصداؤنا-

هل الإزدواجية التعليمية تنعكس في إزدواجية فكرية؟ يوضح أكثر هل النظام التعليمي في مجتمعنا يخلق إزدواجية فكرية . في الحقيقة أنا كنت بتمدرس مادة علم الاجتماع في النصف الثاني الثانوي وكنت أدرس الماركسية ، والماركسية أعرفها بأمانة كما هي موجزة - فوجدت من إدارة المدرسة وأولياء الأمور بهجوم شديد لدرجة كانوا سوف يوصلوننى من التدرس. أتصد أن النظام التعليمي ليس المشكلة في إزدواجية تعليم حضر، تعليم قري..... إلخ. المشكلة أن هناك نسقا فكريا يجمع كل المجتمع المصري نسق واحد بلول أن جماعات التطرف نجد منها خرج الأكره، وخرج الطب وخرج الآداب وخرج هندسة، يجمعهم كلهم هذا النسق الفكرى.

-الأصالة / حواشيها-

لأنه أن حال التعليم في مصر هو نتاج للتدهور الحادث في بنية المجتمع المصري ككل ، وأنا منذ شهر مضى كنت أعمل بدراسة حول تطوير التعليم، وقد ذهبت إلى مدرسة إسلامية عملت فيها لمدة أسبوع وقمت بعمل ملاحظة مشاركة، وتساءلت ماذا يجري دخلت حجرة بها حوالي ١٤ كمبيوتر ، وبتت حاصلة على دبلوم تجارة هي التي تدرس الكمبيوتر وهي حاصلة على كمبيوتر وتدرس ، وترتدى الحمار. أول ملاحظة لاحظتها أنها ترتب التلاميذ أمام الأجهزة ، الأولاد في الأمام والبنات في الخلف على مستوى الفصل كله، وقد سألتها سؤالا عفويا جدا لماذا تجلس الأولاد في الأمام ، فقالت لأن الرجال قراءون على النساء.

وسأل أضيف أن بتنى ثلاث سنرات - أودعتها حضانة وما زالت تتعلم لغة وما زالت طفلة بالطبع وجعلتها تقول لي: يا يابا "ميناً" (زميلها) سمير. وحينما سألتها لماذا؟ قالت: لأنه مسيحي فراضح أن التعليم في مصر يسير في الاتجاه غير صحيح، ولأنه من وجود إطار عام يحكم الأمور، لأنه بهذا الشكل لن تصل إلى مستوى حوار يعطيك قوة

على تطوير هذا البلد.

- الأستاذة / منى صادق:

أريد أن أواجه الفكرة الرئيسية لمسألة الازدواجية ، لأنتى أعتقد أنه لا بد أن نسأل أنفسنا سؤالاً، لماذا طه حسين أثار الازدواجية والهرم نحن نشير الازدواجية ونرى أنه لا توجد مشكلة فى تناول مشكلة قديمة بنفس التأكيد ونفس الاصرار بعد مضي ثلاثين عاماً أو أربعين عاماً. فأنا أعتقد أن مسألة الازدواجية فى ارتباطها بموضوع التماسك الوطنى نشأت فى أيام الثورة الفرنسية، وفى أيام أى نهضة وطنية صاحبت الثورات البرجوازية. وبالتالى كان مفهوم التماسك الوطنى مواكبا لهذه المرحلة. مصر عكست على أنها تستكمل مهام الثورة البرجوازية أو الوطنية وبالتالى ظل هذا المفهوم. أوروبا اليوم تتجه إلى فكرة تقيضة تماماً لفكرة التماسك الوطنى وفكرة المفهوم الواحد ، فهى على العكس تحاول أن تتجه إلى فكرة التعدديات المتجانسة . لماذا لا نستطيع تحديد الخطأ فى الازدواجية؟ أنا وأبى أن الخطأ فى الازدواجية هو غياب الفكرة الرائدة التى يجمع حولها الناس. وهذه الفكرة الرائدة معناها غياب الاتصال الثقافى والحوار والقدرة على أن تكون هناك مجموعة تقدم تطوير يأتى للمجموعات ، فيظل المجتمع متخلفاً. إذن لا بد أن نخرج من إطار الفكرة التقليدية. وفى مسألة الازدواجية الثقافية، المشكلة الرئيسية أمام الدول الأوربية أنها تحاول من خلال التعمد الثقافى أن تصل إلى التطوير. أما نحن إزاء التعدديات فلنا بد أن نصل إلى التماسك، ولكن ليس التماسك الثقافى بمفهوم أن جميع الأفكار سوف تكون متعايشة وسريّة. أعتقد أن المسألة تحتاج إلى إعادة تفكير جنى فى المفاهيم.

أما بالنسبة للأخت فاتن فهناك مدخلان لدراسة الموضوع، هى أخفّت المدخل العام وأنا أعتقد أنه أهم من دراسة جزئية. لأن بالفعل المدخل العام يوضح أن هناك حركة للموضوع إما لم يظهر فعلاً الجانب الداخلى أو العوامل الداخلية . وأنا لا أعتقد أنها الجهاز البرورقراطى فقط، إنما هناك توازنات . على سبيل المثال، أول معونة جاءت إلى التعليم، جاءت إلى التعليم الفنى نظام الخمس سنوات ، فأتى مصلحة تغذم التعليم الفنى تخدم القطاع الخاص الكبير، وليس حتى القطاع العام أو القطاعات الحرفية. إذن هنا توجد توازنات طبقية تحميها الدولة. اتفاقية كولد - مبارك مرجعة إلى مصانع المعاصر ومن رمضان، هل هى النموذج الذى بدأ على أن مصر دخلت مرحلة التصنيع - لا أعتقد .

- د. أحمد عبد الله:

النظام التعليمى فى مصر يتسم بالفساد المؤسسى من ناحية، ومن ناحية أخرى بالتمحيز المؤسسية (اعتماداً على المصونة الأمريكية). لكن أيضاً هناك الهلابة الثقافية ، وهى مؤثرة فى العملية التعليمية. وما أقصده بالهلافة الثقافية هو فقدان فى تحديد دور النظام التعليمى فى تكوين ثقافة الأمة . فهناك هذا الانقسام الثقافى الحاد فى المجتمع

الحرى المنعكس في العملية التعليمية والتربوية أيضا من خلال العملية التعليمية، فهذه العملية تستجيب لنا فريدين من الناس ، فريق الحواجيات وفريق الدراوش. استجابات المحبون للغرب في انهيار شديد دون موقف تقدي، والدراوش الذين يتبنون الثقافة الإسلامية في أشد صورها محافظة، وأقربها إلى الثقافة البدوية لشبه الجزيرة العربية أكثر منها صورة عصرية من الثقافة الإسلامية تلائم مجتمعا معقنا مثل المجتمع المصري، عريق في حضارته وقيمه زراعية وصناعية وسواحل.... إلخ ، وأنا بالطبع من أنصار الحوار الوطني ومد الجسور بين التيارات لمناقشة كافة القضايا، لكن عندما أرى الجدل اللاتر حالها حول مسألة المتاحاة التعليمية فأفهم بالطبع الخطاب الرسمي وتأثيره بالتحجيم الشديدة للغرب لكونه مغلقيها للمصونة وعاليه أن يهتدي اللب مع اللاتحين أي الذين يندفعون، لكنني أيضا أرى الخطاب الإسلامي محافظ بشكل مزعج، وقد قرأت على سبيل المثال كلاما لشخصي يدعى الأستاذ / محمد بدوي في "الشعب"، واعتقد أنه من خيرا - وزارة التربية والتعليم ومدير من وجهة النظر الإسلامية - وكلامه مزعج للغاية، وأخشى أن الأستاذ بدوي يصل إلى السلطة ، لأنه سيضربني بالغ الضرر أنا وأولادي في العملية التعليمية سيفرض علينا ثقافة لن نتفلس فيها وسيفعل ذلك باسم الإسلام. وقرأت منذ فترة مقالة أخرى للشيخ الغزالي -وهو أستاذنا بالطبع واحد ومميز هذه الأمة- أيضا عن التعليم، وفيها يقدم اقتراحات تؤدي بالأطفال الصغار أن يحولوا إلى درواوش صفار، مثلا الطفل رندى الحجاب وهي صغيرة جدا - ويراهب التلاميذ على مواهيد الصلاة ويتركها المحسن - ويقتصرها الدراسة بالقرآن الكريم..... إلخ الصورة أكثر مما يحتمل الفرد بصراحة شديدة أنا من أنصار التعددية الثقافية، كل فرد وثقافته، لكن يكون هناك ثقافة وطنية جامعة، هذه الثقافة الوطنية الجامعة لن تتشكل إلا من خلال حوار. والأطروحات المطروحة حاليا فيها طابع المساجلة السياسية، فيها طابع تسجيل فقط. الهجوم على وزير التعليم مثلا، اعتقد أن الأخيرة في الحركة الإسلامية يحاولون تسجيل نقاش سياسي، أكثر من طرحها البرنامج للحوار حول الثقافة الوطنية المشتركة، بل بالعكس أنا أشك أن الكثير من الإسلاميين عندهم رؤية لما هو وطني مشترك، أين موضع المصري القبطي مثلا في الثقافة الإسلامية المقترحة أراه مستبعدا تمام، أراه ليس مدعوا للحوار أصلا.

ما أريد أن أنهى به أنه سواء في الحراك الثقافي العام أو داخل العملية التعليمية المساجلة السياسية تفرض نفسها ولا يوجد برنامج أصيل رصين يدور كل الأفراد للحوار حول المسألة التعليمية بما فيها مسألة المناهج، بشكل ينقذ هذه الأمة من الفرق لأتباعها على حالة الهلالية من حيث الصدام الثقافي بين أطرافها. وبالتالي كلام الأخ كمال حول التماسك الثقافي ليس دعوة للتوحيد الثقافي، وإنما دعوة على الأقل لحد أدنى من التفاهم في إطار الأمة الواحدة.

-الأستاذ / كمال مكيث:

الأستاذ إبراهيم الهموسي أشكره ، وأنا متعلق معه في كل ماقلته حول أن هناك هويتان تاريخيتان وأن الموضوع يرجع إلى فترة طويلة. وفكرة تدريس اللغات الأجنبية وموقف طه حسين والتجاني منها.. وهذا صحيح ، وأنا متفائقا تماما على ذلك.

وللأسف هريدا على أقول أنه بالطبع كانت هناك ازدواجية من قبل، ولاشك أنها بدأت في عصر محمد علي بين التعليم المدني والدين، وكسرت مع الحثيوي إسماعيل والنقود الأجنبي ، ولكن الملاحظ أنه في حالة المد الوطني والقومي توجد محاولة لحصار هذه الازدواجية . والدكتورة سلى شعراوى تتكلم عن ما العمل؟ وزارة التعليم ماذا تفعل؟ هناك أدبيات كثيرة حول فكرة التضامن الوطني ، لابد أن هناك حدا أدنى من البقية القومية ومن التعارض القومي ومن الجغرافيا القومية، حدا أدنى لابد أن يشترك فيه الجميع ، حدا أدنى من التقارب في المصروفات ، في إعداد المعلمين، في النظام المدرسي، حد الحد الأدنى لابد أن يتولى للجميع بصرف النظر عن ماذا إذا كان مسيحيا ، أم مسلما ، زنيا أم حضريا ، غنيا أم فقيرا.....هكذا.

الأستاذ أشرف حسين أشار إلى خصائص ازدواجية ما قبل ١٩٥٢ . بالطبع كل فترة فيها ازدواجية لها خصائص ، فالمرحلة لها إطارها الثقافي ولها الإيديولوجية، وكل مرحلة تاريخية كل تفصيلاتها مرتبطة بها ، وبالتالي هناك فرق بين الازدواجيات.

الأستاذ أحمد أنور يقول أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع ، وأنا ضد فكرة أن هناك نسقا فكريا يجمع الجميع. فكيف نلصق الاختلاف والتباين، هناك من لا يعرف من هو عبد الحليم حافظ وآخر يسمح هذا ولا يعرف غيره. الأستاذة منى صادق تقول أن ما يطرحه هو فكرة قديمة بعد أربعين عاما تحدث عنها هذا هو قدرنا ، أنت مضطرة اليوم أن تتحدثي حول حق المرأة في التعليم ونحن متصورون أن هذا الموضوع قد حسم منذ مائة عاما، قدرنا أن نتحدث عن أن التعليم عملية استثمارية وإنتاجية في الأساس ، غير أنه مسألة إنسانيتهم قدرنا أن تقول هذا الكلام اليوم، قدرنا أن تقول أن حق الناس أن يتعلم على قدر ما تسع مواهبهم. قدرنا أن تقول أن المسألة ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بالوضع المادي، هذا هو قدر الأمة، ولحدتنا عن أن أوروبا ترتبط بالتعددية، هذا صحيح . وأنا أعلم أن هناك دعوة إلى مجتمع بلا مدارس وبدد فكرة التنميط يقلل اعتبار أن التنميط يقلل الإبداع، ولكن أيضا لا ننكر الفرق بين ظروفنا وظروف أوروبا ، أوروبا على مدى ٥٠٠ سنة مستخرقة في مشروعها وأصبح هناك نسق صارم، اقتصادي، وإعلامي، وثقافي واجتماعي صارم، وهناك قيم استقر عليها المجتمع ، من يريد أن يتعلم يستطيع أن يفعل. هذا تم الاستقرار عليه ، وبالتالي عندما يذهبون إلى مجتمع بلا مدارس ستكون دعوة مقهولة وفي إطار العصر، فهناك حرية أن أتلم تاريخ ، أتلم كمبيوتر أي شيء ، وعندما أذهب للعمل لن يقول لي أحد ما هي شهادتك؟ سوف يقول ماذا تعرف؟ وبالتالي هناك فرق بيننا وبينهم .

—الأسف / فاتن على—

أنا أوضحت في البداية لماذا الهوية الأمريكية ، وأوضحت أيضا لماذا البنك الدولي، وأنا متفائلة من أن السياسة المستوعبة داخل البنك الدولي وستدقق النقد الدولي هي سياسة أمريكية واستشهدت لذلك بعدد أصوات، ستجد أن

عدد أصوات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٩٤٧٪ في مقابل اليابان التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٥٢٪. هذا يعني مدى الوزن النسبي في وجود السياسة الأمريكية داخل البنك الدولي. ثانيا بالنسبة للمراجع ، اعتقد أن الدكتور نعمان لو تحصل مشكورا سوف يجد أنها مذكورة في النهاية، وأذكر أن الجدل رقم (١) هو وفقا لتعميم تشريعات الكونغرس نقلا عن حالة سعودي .

- ٥. محمد نعمان؛

سوف أعلق تعليقا بسيطا جدا ، الحكم التقاطع بأن السياسة الأمريكية لها الدور الكبير في البنك الدولي هو كلام قديم تفرض من السبعينيات لئلا لو كنا نابعنا ما حدث في ربيع جانيرو السنة الماضية كنا ستعرف أن هذه الأشياء قد تغيرت تماما .

تاسعا الإعلام

أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة

١٩٧١ - ١٩٨١

حماد إبراهيم

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

إلى أى مدى يمكن ملاحظة تفرق ملامح الأزمة وأبعادها في النظام الصحفى المصرى في ضوء الحرية الصحفية المصرية للصحف المسماة "القومية" التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى وفق قانون تنظيم الصحافة ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، ثم أصبحت ملكيتها إلى مجلس الشورى وفق قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠. وذلك في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ٢٠١٨.

تبنى الدراسة منهجاً تحليلياً لآزمة المعارضة في الصحافة المصرية "القومية" فهي:

مجموعة القيود والإجراءات والتصورات (الخطاير التفكير) السائدة التي تفل مشكلات حادة ومتفاقمة تعكس العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وتجعل هذه ممارسة الصحفيين والكتاب وغيرهم من قادة الرأي، ودعوى التصارات الفكرية والسياسية لحقهم في التعبير الصحفي والإعلامي عن أفكارهم وتنطوي على اختلاف مباشر أو غير مباشر مع التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسلطة السياسية، ولتتبعهم أو تحجب قدرتهم على ملكية وسائل الاتصال، وتضمن بقاها تحت سيطرة النخبة السياسية الحاكمة، وتضيق على فرض حصار، حول رموز الفكر المعارض، ويخفف عن برصتهم في الاتصال بالرأي العام أو التأثير في اتجاهاته.

وترتبط هذه الدراسة بتعقب ملامح أزمة المعارضة في المؤسسات الصحفية القومية الأهرام، أخبار اليوم، دار التحرير، دار الهلال، دار المعارف. وقد تبدو فكرة هذه الدراسة غريبة، وربما قد تثير الدهشة. فقد جرت العادة لدى معظم الباحثين على إدانة المؤسسات الصحفية القومية وما يصور عنها من سطوة، وقد امتدت هذه الإدانة لتغطي الصحفيين الذين يعملون بتلك المؤسسات. إذ تعرض - ويتعرض - هؤلاء الصحفيين حملات اتهام مكثفة، فهم كتاب كل سلطة تتولى الحكم في مصر، وهم كتبة تقارير، يدينون بالولاة للمحاكم، ويكتبون له، ومن أجله شخصياً، يسعون

إليه ويشتركون بكل ما يصدر عنه وذاتما يسبقون إلى تأييد ما يصدره من قرارات دون أن يناقشوها، أو يحاولوا فهم دلائلها وأبعادها السلبية على مصالح الوطن و... و... الخ.

ولا يستطيع الباحث أن يتجنى موقف الدفاع عن هذا النوع من الصحفيين، فهم بالفعل "مرض سرطاني" في بناء المؤسسة الصحفية المصرية، ينتشر يوماً بعد اليوم ليصيب "أغلايا الحياة من الصحفيين الشبان" بحطب وشلل يقعدهم عن أية محاولة للتفكير في تقديم (مأروسة بديلة) بسبب وقوعهم في (أسر التقليد) و (المحاكاة) لجيل من (الكهار) الذين بنوا معهم الصحف بالملومة في تهلل السلطة والحرص على كسب ودها على حساب مصالح الجماهير، إما حيناً، وإما نفاقاً، وإما عجزاً عن دفع ثمن الالتزام بالتعبير عن الواقع ومقتضيات الدور الطليعي للصحفيين باعتبارهم أحد فروع النخبة التي يتعين عليها قيادة الرأي العام في الاتجاه الذي يحقق المصلحة الوطنية ويصون اللاتية الثقافية للمجتمع.

مع الإقرار بهذا كله، فإني أريد أن أؤسس لتجار بديل يحك عن الاستمرار في "الإذالة المطلقة" ويمنح منحي يقوم على البحث عن الظواهر الإيجابية التي تكشف عنها أزمة المعارضة في "الصحافة القومية"، ويحرص على تجنب الإسراع في أحكام تطرى على التعميم في توصيف أوضاع الصحفيين المصريين، وتساوى بينهم جميعاً، وتتجاهل "مواقف بعضهم" في مواجهة السلطة السياسية، وما تطرى عليه من دلالات بالغة الأهمية في ظل الظروف السياسية التي سادت في السبعينيات.

وتقل المؤسسات الصحفية القومية المجال الرئيسي لهذه الدراسة، وهذا يعني استبعاد أزمة المعارضة في صحافة الأحزاب التي نشأت في ظل تجربة التعددية الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات. فقد أجريت دراسات عديدة حول مشكلات الصحف الحزبية للمعارضة وكذلك صحف التيار الإسلامي غير الرسمي مجسداً في مجلة (الدعوة) لسان حال الإخوان المسلمين ومجلة "الاقتصاد" لسان حال أهل السنة (الجمعية الشرعية) (١).

غير أن الاهتمام بدراسة أزمة المعارضة في الصحف "القومية" يرتبط بالنفوذ الجماهيري لهذه الصحف، فهي أكثر الصحف المصرية ترويضاً، وأكثرها رواجاً بين فئات جماهيرية تتباين في مستوياتها التعليمية وتباين في ميادينها الجغرافية، وتشكل الصحف القومية بالنسبة لها "مصدراً ثقافياً" لا يمكن التهورين من شأنه في ظل ارتفاع سعر الكتاب. ومن ثم فإن أي محاولة للرعاية على رأي عام، أكثر وعياً، وأكثر إدراكاً لأحداث البلاد وقضاياها، كتكتسب جدية أكثر. بدراسة أزمة المعارضة في الصحف القومية.

وفي هذا الإطار فإن "سياسات" الحكومة بإزاء وسائل الإعلام بصفة عامة، والصحافة "خاصة" تفل محددات رئيسية للكشف عن ملامح أزمة المعارضين في الصحافة المصرية، فثمة سياسات تميز من القيم الديمقراطية، وأخرى تنافس تلك القيم العدا. وتعمل ضدها.

وتعالج هذه الدراسة أزمة المعارضة في الصحافة المصرية القومية في ضوء مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: ١٩٧١ - ١٩٧٣:

في هذه الفترة تركز اهتمام الرئيس، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، ووزارة الإعلام على عقد سلسلة من الاجتماعات مع رجال الصحافة والإعلام لبحث دور الإعلام وواجبات الصحفيين في الإعداد للمعركة. وكان هنا الدور وتلك الواجبات هما الهدف الرئيسى والوحيد لتلك الاجتماعات، فلم تكن تمنى بتناول "حقوق الصحفيين" وتطلعاتهم إلى ممارسة دورهم الطبيعي في الرقابة على أجهزة الدولة، باعتبار أن ذلك ما يدخل في عداد الخروج عن الخط السياسي العام للدولة ويعرض الجبهة الداخلية للخطر ويتناقض مع "المحاسبة الصحفية التي ينبغي أن تتوفر للصحفي أو رئيس التحرير، حتى يمنع الأخبار التي يرى فيها مسئولو الدولة وصناع القرار السياسي أنها تضر بالمصلحة العليا وتسيء إليها" (٧). كان الإعداد للمعركة هي "الهمة المقتضية" للصحافة وأجهزة الإعلام، ولم يكن أمام أي فرد أو هيئة أو مؤسسة في مصر أن يجادل في هذه المسئولية الوطنية، واستثمر الرئيس السادات ذلك (٨).

وقبل أحداث مايو ١٩٧١ "نقطة تحول" في تاريخ العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، في السبعينيات، لقد تزايدت الضغوط على الصحفيين المصريين الذين ارتبطوا بالمبادئ الأساسية لقوة يوليو، وصارت علاقاتهم - التي أسسها بحكم أدوارهم المهنية - مع خصوم السادات على صبري وزيادته "عينا قتيلا" على مواقفهم وأدوارهم المهنية والسياسية، وحظيت تلك العلاقات برصد واهتمام سلطوي بارز، وسرعان ما أصبحت "أشياء" (٩).

ولا شك في أن إكتهازة الصحفيين الذين قدموا أنفسهم على أنهم "حملة مبادئ ثورة ١٥ مايو"، دفعت إلى خلق مناخ من الإزعاج الفكري لبعض زملائهم بتنمية "التهمية لراوتر القوي" (١٠). وإجبارهم على أن يلزموا موقع الدفاع، أملا في إثبات "البراءة" والنفور برضا السلطة السياسية والرئيس الجديد.

وقد أثار الرئيس السادات اهتماما خاصا لانتخابات نقابة الصحفيين، إذ كانت أول انتخابات تجري بعد ١٥ مايو، وتقتل نتائجها "مؤشرا" لواقع الصحفيين المصريين إزاء ما جرى من أحداث، ومدى النفوذ الذي يحظى به الرئيس في المؤسسات الصحفية، وتقدم موسى صبري للترشح لمنصب النقيب بعد أن استأذن السادات أن يدخل الانتخابات، وحصل على موافقته (١١)، لينافس أربعة آخرين على حدى الجمال وحافظ محمود وعبد النعم الصادى وغول طاهر.

ولقد أظهر الرئيس السادات "وعيا كاملا" بحقيقة الدور الصحفي والسياسي الذي قام به موسى صبري في أحداث مايو ١٩٧١، إذ كان يردد دائما: "إن موسى صبري وضع وقته على كفة مقي في ١٥ مايو" (١٢)، واعتقد عليه في تحديد ملامح التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية، التي صدرت في ١٨ مايو (١٣)، ومعه ثقة جعلت من صحيفة (الأخبار) مؤسسة للتعبير الإعلاني والفكري عن الخط السياسي العام للدولة، حتى "واج في الوسط الصحفي وبين المحللين الأجانب أن موسى صبري سيكون "هيكل السادات" (١٤). إشارة إلى بداية تراجع المكانة الإعلامية والسياسية لمحمد حسنين هيكل، ورئيس تحرير الأهرام، في العهد الجديد.

وبعد معركة "كانت أرباب المعارضة وأعنفها في تاريخ نقابة الصحفيين" (١٥) فاز على حدى الجمال "تقيا"

للصحفيين المصريين، بعد أن حصل في انتخابات الإعادة^(١١) التي جرت بينه وبين موسى صبرى "مساء الجمعة ١١ يونيو ١٩٧١" على ٤٧٥ مقابل ٢٩٦ صوتا، بفارق ١٧٩ صوتا. ومن بين ٦٦ مرشحا لمجلس الثقافة فاز ١٢ صحفيا بعضوية المجلس^(١٢)، "يعطون - في غالبيتهم - اليسار الديمقراطي بمختلف تياراته"^(١٣).

انشغل المجلس الجديد بالمسألة الديمقراطية، تسعى إلى تحديد شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية، وبين الصحافة والتنظيم السياسي. وبدأ أعضاؤه يلحون في المطالبة بحرية الصحافة، وطالبا بحرية الصحفيين المتفرغين إلى أعمال غير صحفية منذ العام ١٩٦٤^(١٤).

وأسهمت جهدهم في إلغاء "القوائم السوداء" للصحفيين المنوعين من السفر، وتسهيل إجراءات السفر إلى الخارج^(١٥)، وإزاء الدور النشط للمجلس، توجه ممثلو السلطة التنفيذية إلى التنسيق مع مجلس الثقافة، فاستقبل الدكتور محمد فوزي رئيس الوزراء والنيق وأعضاء مجلس الثقافة، وقال: "الأساس في الصحافة هو الحرية مع تأكيد الحرية وضرورة قيام حوار حقيقي بين الشعب وبين مؤسسات السلطة"^(١٦). وكذلك: "إن على الصحافة مسئولية كبيرة، وهي أن تقوم بحمل المحاسب، الذي يقوم بالمحاسبة الثقافية، لأننا نريد ممارسة الحرية وأن يفهم الناس حريتهم وكرامتهم"^(١٧). كما أضاف: إن الحكومة مستعدة لحل للمشاكل التي تعترض الصحافة والصحفيين وتمتد بزيادة الإعاقة لصندوق معاشات الصحفيين"^(١٨) وأصبح الحديث عن الدعم ممارسة صعبة، بعد أن أصدر الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام والثقافة قرارا يرفع الإعاقة المخصصة لثقافة الصحفيين إلى "٢٠ ألف جنيه سنويا بعد أن كانت ٩٠ ألف جنيه"^(١٩).

غير أن الاتجاه لاحقا - مجلس الثقافة لم يؤثر كثيرا على قدراته في مناقشة القضايا العامة التي شغلت المواطنين في فترة "الإعلاء للمعركة". وكان تفاهل التشكيلات الثقافية المختلفة مع قضايا المجتمع وتجاه المهنيين في تمازج المطالب المهنية والمندمية التي تفرقهم عادة، ظاهرة واضحة.

أيدت النقابات المهنية انتفاضة الطلاب في يناير ١٩٧٢، في نفس اليوم الذي تظاهر فيه الطلاب في القاهرة، حيث أصدرت أربع من أقوى هذه النقابات تقررا - نقابات المعلمين والمحامين والمهندسين والصحفيين - بيانات نخرت في الصحف، تشيد بروغبة الطلاب وتدين مطالبهم بالاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاولت بعض هذه البيانات (مثل بيان المعلمين والصحفيين) التوفيق بين موقفى الطلاب والحكومة أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب تأييدا كاملا فضلا عن أنها جميعا انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف^(٢٠).

ومعلا كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وانتظار الحسم الذي لا يحصى^(٢١)، مطلب الانتفاضة الطلابية البارز، كانت قضية الديمقراطية وحرية الصحافة مطبا آخر، وقد شكلت الحركة الطلابية مظاهراتها وخطوطها الملحة على مسئولى الدولة مصدر دعم للصحفيين في سعيهم إلى حرية الصحافة. وبدأ مجلس الثقافة يكتب بقاء أكثر في مطالبه، عندما تقدم الدكتور محمود التماسي ومعه أكثر من "٤٠٠" عضوا بطلب لمناقشة قضية حرية الصحافة، في

مجلس الشعب، وشهدت جلسة المجلس في ٢٤ يونيو ١٩٧١ مناقشات موسعة حول الدعوة إلى حرية الصحافة، وبينما حضر الأعضاء من خطر الرقابة وأثارها السلبية على حق المواطن المصري في المعرفة، اتجه الدكتور عبد القادر حاتم إلى التنبيه إلى متطلبات الأمن القومي في مواجهة إسرائيل والحاجة إلى الالتزام بحدود في الممارسة الصحفية (٤٣).

في هذا المناخ أصبحت حرية الصحافة قضية "رأي عام" ولم تعد مجرد مسألة مهنية تخص الصحفيين والكتاب في المؤسسات الصحفية المراقبة به "القومية". وقد عزز ذلك من موقف الصحفيين، فندما مجلس النقابة إلى اجتماع طارئ، للجمعية العمومية للنقابة "ديسمبر ١٩٧٧"، وكانت المطالبة برفع الرقابة وتحرير الصحافة المصرية من سيطرة السلطة التنفيذية، للمطالبة الرئيس للصحفيين، وأرسلوا إلى رئيس الجمهورية، وغيره من مسئولى الدولة والتنظيم السياسى بطلبات تدعوهم إلى الوفاء بوعودهم حول رفع الرقابة وحرية الصحافة. وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية اتخذت قرارها بأن تظل في حالة اعتماد دائم، فإن جهودها لم تفلح في تغيير موقف السلطة وإصرارها على رفض الاستجابة لمطالب الصحفيين تدعوا بالخوف من التأثيرات السلبية لحرية الصحافة على الأمن القومي ومقتضيات الحركة مع إسرائيل ومتطلباتها (٤٤).

كانت تلك من الأحداث التي أزعجت الرئيس السادات. فالتقى السادات إلى الفرز بين نوعين من الصحفيين: الأول يطمئن إلى ولادته، والثاني يضم هؤلاء الذين اعتاد السادات أن يحسبهم على مجموعة على صيرى.

والى النوع الثاني من الصحفيين اتجهت السلطة إلى المبادرة بالحد من تفويضهم في المؤسسات الصحفية والاتحادات تعمر حرماتهم من العمل الصحفى. ولقد كانت السلطة تنتظر التوقيت المناسب "لكى تحول هذه التواها إلى سياسة عملية". وجاء نشر صحيفة "الأخبار" اللبنانية للنص الكامل لبيان الكتاب والأدباء المصريين في صباح ٩ يناير ١٩٧٣ لممثل فرصة تجرى ساهمت في خلق أجواء ملائمة لتحرك أجهزة السلطة المختلفة ضد بعض الصحفيين المصريين. لقد تضمن البيان انتقادات واضحة لقموض موقف القيادة السياسية من قضية الحركة مع إسرائيل وتحرير الأرض المحتلة، ورأى في ذلك مصدرا للحرية والتلق الذى يستشرى بين المواطنين، ولا سيما الشباب منهم (٤٥).

لم تنتظر السلطة كثيرا على مغل هذا النوع من المواقف، ففى ٤ فبراير ١٩٧٣، نشرت الصحف بياناً صدر عن هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي يتضمن قرارها بفصل ٦٤ من المهنيين من أعضاء التنظيم السياسى من مختلف الاتجاهات - الناصرية والماركسية والديمقراطية المستقلة - من الذين يعملون في مواقع إعلامية مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة أو التلفزيون أو وكالة أنباء الشرق الأوسط. وفى ٧ فبراير ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التى لم تفض - كسابقتها - تحت أسماء ١٦ كاتباً وكاتبة وصحفياً وصحفية وبعدها بتأجيل صدرت القائمة الثالثة التى لم تفض - كسابقتها - إلى حالة الصحفيين إلى التقاعد، وإثنا حورتهم شكلاً إلى "مصلحة الاستعلامات" ولعباً إلى بيرهم. وبلغ مجموع القوائم الثلاثة ١١١ كاتباً ومحرراً هم صفوة العمل الفكرى والأدبى والفنى والصحفى في مصر ابتداء من أحمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفى الخولى وميشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة إلى أحدث الأجيال من الشباب (٤٦).

كانت قرارات هيئة النظام إحدى الخلفيات ضمن التخطيط لتصفية كافة العناصر التي يعرف عنها الرأى لتجربة الناصرية ولا سيما مواجهة المشروع الصهيونى فى الوطن العربى والإعداد لإزالة آثار العدوان، وإبعادا عن مراكز التأثير الإعلامى. وإذا كانت تلك القرارات فى ألفتت إلى إبعاد عدد من رؤساء التحرير من أمثال أحمد بهاء الدين "دار الهلال" ولفنى الحولى "الطلبة" وأحمد حمروش "الذى كان رئيسا لتحرير روزاليوسف" ونقلهم إلى مصلحة الاستعلامات، فإنها كانت امتدادا لاهياء السلطة نحو التغيير فى قيادات المؤسسات الصحفية، التى بدأت بالفعل فى يناير ١٩٧٢، عندما أهدت أحمد حمروش عن رئاسة تحرير "روزاليوسف" وطال الإبعاد صلاح حافظ. نائب رئيس التحرير" وفتحى خليل "مدير التحرير". ولم يقف الأمر عند حدود المؤسسة الصحفية، فقد امتدت عمليات الإبعاد لتشمل المؤسسة الإذاعية المصرية، وأصدر عبد القادر حاتم وزير الإعلام قرارا بالتخلص من بعض رموز الإذاعة المصرية من يعمزون بالهجرة المهنية والوعى السياسى مثل سعد لبيب وصلاح زكى وبسميرة الكيلانى وطار أبو زيد وعبد الرهاب فتاة وإبراهيم عبد الجليل وغيرهم، وكان ذلك فى فبراير ١٩٧٣- (٢٧).

إن مطاردة المعارضين لم تتوقف عند حدود إبعادهم عن مواقعهم الإعلامية فى الصحافة والراديو والتلفزيون، أو خلق مناخ عام من الإرباب الفكرى لهم، ينقمهم إلى الهجرة ويربح السلطة من أفكارهم "الريضة"، أو إهلاق للجهات التى كانت مثابر للثقافة الجادة وحرمانهم من فرص العمل فيها، امتد لتشمل إجراء سلطة من التغييرات فى قيادات المؤسسات الصحفية، ألفتت إلى إبعاد الصحفيين الذين لا تلمتن السلطة إلى ولايتهم. ولقد ساهمت هذه المتغيرات - مجتمعة - فى تشكيل البيئة السياسية، التى دفعت بالكتاب والصحفيين والمثقفين المصريين المعارضين إلى الهجرة إلى خارج مصر قهول حرب أكتوبر.

المرحلة الثانية: ١٩٧٤-١٩٧٦

كان انتصار أكتوبر ١٩٧٣، نقطة انطلاق لشرعية جديدة استند إليها الرئيس السادات. وفى ظل شرعية انقلاب المتصهر سعى السادات للتأسيس لجموعة من التحولات فى النظام السياسى المصرى (٢٨). وقد تبلورت هذه التحولات فى أربع سياسات مترابطة ومتكاملة هى: الانفتاح الاقتصادى والديمقراطية المتعددة، داخليا، والاتصال مع إسرائيل وإفريقيا، والوفاق مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة عالميا. (٢٩).

ولقد شعر الرئيس السادات بالهجرة بين ما يهدى إليه من ديمقراطية وواقع المؤسسات الصحفية التى تخضع لرقابة تلك الحق المطلق فى تقرير ما ينشر وما لا ينشر. وكان رفيع الرقابة مطلبها صحفيا ملحا يجر عنه الصحفيون صراحة، فى كثير من كتاباتهم. وتتطلع إليه نقابة الصحفيين، منذ أن اجتمعت جميعها الصومية فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ "وافقت على إصدار قرار بدعوة السلطة التنفيذية إلى رفيع الرقابة فبراً من الصلح إلا فيما يتعلق بالشئون العسكرية" (٣٠).

في فبراير ١٩٧٤ استجاب الرئيس لمطلب الصحفيين، فأصدر قراره برفع الرقابة عن الصحافة ودخول لرؤساء التحرير المستولية الكاملة في الإشراف على ما تنشره الصحف، على أن تخضع الأخبار التي تمس النزاهة العسكرية للرقابة. واجتمع الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء برؤساء تحرير الصحف لإبلاغهم بقرار الرئيس في ٩ فبراير (٣١). ولقد أعقب ذلك إلغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب عدا الأخبار العسكرية (في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٤) وإلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية عدا كتب الجيوش ومجلات الكتب والنشرات التي تدعو إلى الإحاد وتطمح في الثبوت أو تهجم الأهداف القومية للبلاد (١٨ مارس ١٩٧٤) (٣٢).

ولكن كانت الصحف في صيف ١٩٧٤ ميداناً لصراع أفكار تتطاحن فيها بينتا حرك الماضي. كانت حقيقة تريد أن تملك لذاتها عملية صياغة المستقبل، ومن هنا كان الصراع حاداً. ولاحقاً في أن الرئيس السادات أتاح فرصة كبيرة لهذا الصراع حتى يخرج من حيز الاجتماعات أو المؤتمرات، التي يدور النقد فيها - شالها - فحسباً للسلطة السياسية، إلى صفحات الجرائد، وقد أسهم ذلك إلى حد كبير في الكشف عن رموز العدا للفتولات السياسية الجديدة ومواقفهم في التنظيم السياسي، واللقاءات، والاجتماعات، ودور الصحف وغيرها من المؤسسات المؤثرة في الحركة السياسية للمجتمع، ولا سيما بعد أن لجأ بعض ممثلي هذه المؤسسات (٣٣)، إلى الاتهام المعلن للرئيس السادات بأنه المسئول عن دهم نفوذ مثل تبار الهجوم على الثورة والتحالف مع الولايات المتحدة في المؤسسات الصحفية المصرية. وعندئذ كانت الديمقراطية وحرية التعبير التي شهدتها الصحف المصرية قد أدت وظيفتها في الكشف عن الأعداء - التعتبيين والمحتملين لتوجهات الرئيس، عن يمكنهم أن يعرفوا مسار التحويلات الجديدة.

وهيأت مناقشات لجنة الاستماع البرلمانية في صيف ١٩٧٤، وأصلها في الصحافة المصرية فرصة كبرى لتحية السميتيات إذ ساعدتها في تحليل التهاجمات المعارضة ورموزها ونفوذهم السياسي والإعلامي. ولقد كان ذلك هو الهدف الرئيس لشعارات الديمقراطية والحرية التي رفعتها حينئذ (٣٤).

بعد أن أدى شعار الديمقراطية وظيفته في الكشف عن المعارضين في أمانات التنظيم السياسي وبهاز الدولة والمؤسسات الصحفية والإعلامية فرك الرئيس السادات في التهادين: أولهما يقرم على توطيد سلطة المؤيدون لتوجهاته السياسية والاقتصادية. والثاني يتجه إلى الحد من نفوذ المعارضين في المؤسسات الصحفية والإعلامية للتخلص منهم. وفي الخاتمة فقد كان الهدف الرئيس: إحكام القبضة على المؤسسات الصحفية، وضبط مسارها في اتجاه يدم المشروع السياسي والاقتصادي والثقافي لتنمية الاقتصاد وتحسينها ضد أية محاولة لتوظيفها في اتجاه يهادي هذا المشروع.

في هذا الإطار اعتمد الرئيس عدداً من "آليات" السيطرة على المؤسسات الصحفية في مصر، نحددها فيما يلي:

١- المحرص على توجيه تعاليمها إلى قادة المؤسسات الصحفية، من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وكذلك قادة المؤسسات الإعلامية الأخرى في الراديو والتلفزيون والهيئة العامة للاستعلامات. وكانت الاجتماعات

الدورية التي يعقدها الرئيس السادات معهم هي قناة الأساسية لتلك التعليلات. وقد جرت العادة على أن يستدعهم كلهم، أحياناً، أو يستدعى رؤساء التحرير بصفة خاصة، لكي "يضعهم في الصورة" جميعاً اعتماداً على ما يفهم، وأن يقدروا على الخط السياسي السام للعبوة ومتطلبات التعبير الصحفي عنه، سواء من حيث القضايا التي تتطلب المعالجة الصحفية المكثفة، أو القضايا التي ينتهي إهمالها، وأولويات الاحتمام في معالجة القضايا الداخلية والخارجية، وتوعية "الجمهور" التي ينعين الاحتمام بها في كل مرحلة، والشخصيات التي ينبغي إلقاء الضوء عليها، وتلك التي ينبغي أن تظل مهمة ولا تظهر "مصدراً" لأية مادة صحفية أو إذاعية.

في مواجهة الاستعدادات الحادة التي تعرضت لها سياسة الانفتاح على الغرب، والانهاء نحو الاعتماد على الولايات المتحدة، استدعى الرئيس السادات رجال الصحافة والإعلام إلى استراحته بالقناطر الخيرية، وكان عليهم أن يذهبوا إلى هناك في كل اجتماع. وفي اجتماع ضمهم جميعاً (٢٨ أغسطس ١٩٧٤)، شدد الرئيس على "أنني أريد أن أوضح أننا نعيد سياجته حياتنا من جديد لنقيم دولة المؤسسات كاملة وننتجه إلى هذا كله في وقت واحد. أقول هذا لكم لأنني أحرص أن هناك نعمة مقدودة في الصحافة، وعلينا جميعاً البحث عنها" (٣٥). وبينما سعى الرئيس في هذا الاجتماع إلى أن يشارك الصحفيين في مناقشات حول "القيمة الصحفية" التي ينبغي عليهم أن يشاركوا في عرضها جميعاً، فإنه غير من موقفه في اجتماعه برجال الصحافة والإعلام في ٢ فبراير ١٩٧٥، وأثر أن يحدد بنفسه تلك القيمة:

"هناك خط اسمه مصر أطالب جميع العاملين في الإعلام به، حتى يكون الحساب على أساسه. هناك سياسة قومية واضحة يجب ألا تكون فيها اجتهادات وهناك خط وطني نسير فيه، ومن غير الصالح أن نجتهد في مسائل تقل سياسة قومية. يجب ألا نترك لأقلنا العنان أو الانفعال حتى لا يصيب قمرنا أي ضرر لأن المسائل تفسر لدى البعض تفسيرات مختلفة" (٣٦). وقد أصبح هذا التنبيه خطاً أساسياً في رؤية الرئيس السادات وتصوراتته لوظيفة المؤسسة الصحفية ودور الصحفيين طوال النصف الثاني من السبعينيات.

٧- إحالة مسئولية متابعة التزام الصحفيين بهذه التعليلات إلى "مكتب الصحافة" (٣٧) التابع لوزارة الإعلام. والواقع أن هذا "المكتب" يحد بديلاً للرقب الذي انتهى دوره "شكلاً أو اسماً" يحد قرار رفع الرقابة عن الصحافة في ٩ فبراير ١٩٧٤. ويبدو ذلك واضحاً من وظائفه، فدوره لا يتوقف عند حد متابعة مدى التزام المؤسسات الصحفية بالسياسة العامة للعبوة، بل أنه يتابع مستوى التحرير عادة بتعليلات، تصدر منه، حول الموضوعات التي ينبغي تغطيتها أو التركيز عليها، ولا سيما موضوعات الصفحة الأولى وعنوانها الرئيسي: "الماثشت" - وقد جرت العادة على أن يلزم هذا المكتب الصحف اليومية الثلاث، غالباً، بموضوع موحد في الصفحة الأولى، وأحياناً يكون العنوان واحداً (الماثشت) في الصفحة الأولى للصحف الثلاث، كما أنه يحدد تلك الصحف الصورة الصحفية الرئيسية التي تصاحب الماثشت - وتصل درجة متابعة المكتب للممارسة الصحفية في الصحف الثلاث إلى مطالبة "المحرر المهرمان" بأن يضمن في المادة الصحفية للصفحة الأولى أو غيرها يحد صدور الطبعة الأولى،

سواء بالخلف أو بالإخافة - ويلتزم المحررون بتنفيذ تلك " التعليمات " ، لأنها المعبر عن الخط السياسي العام للدولة ، ولأنهم مسئولون عن هذا التنفيذ أمام رؤساء التحرير . ولأنهم عادة ما يختارون من التوقيع الذي يحسن استقبال هذه التعليمات ويبدى إخلاصا شديدا في الاستجابة القوية لها .

٣- في ظل الحرص على التزام الصحافة المصرية بـ " السياسة الترميمية للدولة التي لا يصح الاجتهاد فيها " شعر الرئيس بالحاجة إلى مؤسسة تواصل بالنيابة عنه مهمة الإشراف على المؤسسات الصحفية ، فلما إلى إعادة تنظيم الصحافة لتكون مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وأصدر قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة (١١ مارس ١٩٧٥) وحده الرئيس مهمة المجلس في وضع ميثاق الشرف الصحفي وصيانة تقسية الكلمة مؤكدا " أن لكل شيء في الدنيا - حتى الحرية - ضوابط ، والكلمة ليست استثناء من هذا الأصل " (٣٨) .

وخلالها لكل التصورات حول وظائف مجالس الصحافة وأدوارها في التجربة الصحفية الأوربية ، قام المجلس الأعلى للصحافة في مصر على قواعد ترتبط بالتصورات الشخصية للرئيس السادات (٣٩) . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي ميثاق الشرف الصحفي ، وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة ، وتقاليده التعامل المهني داخل للمؤسسات الصحفية . والواقع أن قرارى المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية وأت السلطة السياسية ضرورة إصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والإيديولوجي للسلطة (٤٠) .

٤- الاستمرار في إجراء سلسلة من التغييرات في قيادات المؤسسات الصحفية ، بما يضمن الانتماء إلى وضع العناصر الموالية في المراكز المؤثرة في صنع القرار الصحفي ، وصلة خاصة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير ، ويساعد على التخلص من العناصر التي تنحيز شهباء حول إخلاصها لرئيس الجمهورية ، أو التي فشلت في أن تقوم مؤسساتها في " المسار " الذي حدده الرئيس . ولقد غطت حركة التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

في أول فبراير ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات قرارا بإعفاء محمد حسيث هيكل رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام ، وفي ٢ فبراير شادر هيكل مكتبه بالأهرام ، ليودعها بعد سبعة عشر عاما (١٩٥٧ - ١٩٧٤) صنع فيها للأهرام مكانة كبرى في النظام السياسي المصري ، مثلما صنع لنفسه مكانة إعلامية وسياسية توطدت دعامتها في ظل اجتهاده ويطهده وعلاقاته القوية في الداخل والخارج ونجاحه في أن يكون المبرر عن الفكر السيلسي لعبد الناصر عبر مقاله الأسبوعي الشهير: " بصراحة " .

وقد اقترن قرار إعفاء هيكل عن الأهرام ، بقرار آخر يقوم على تعيين الدكتور عبد القادر حاتم رئيسا لمجلس الإدارة ، وتعيين على أمين مديرا للتحرير . وكان وصول على أمين لهذا الموقع يعنى توليه المستويات التحريرية في

الصحيحة ، وأنه الدليل الأساسي لهيكل - ويقتدر ماكان القرار محاولة للكيد بوضع واحد من ألد خصومه في موقعه ، فإنه كان إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بأن واحدا من المبرورين ببولهم الغربية والأمريكية قد اعتلى المركز الرئيسي في أكبر المؤسسات الصحفية في مصر -

ففي أجواء التقارب المصري الأمريكي ، وتنامى دور هنري كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة في الإعداد للتفاوض حول الحل السياسي لقضية استرداد الأرض المحتلة ، تفجرت الخلافات بين الرئيس السادات ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام -

وتعود هذه الخلافات في جلورها إلى اعتقاد هيكل بحق الصحفي في مناقشة القرار السياسي والقيام بدور الرقابة على أدا ، جهاز الدولة ، بما يسمح بالكشف عن الأخطاء والتعصية إلى مايمكن أن يترتب عليها من إضرار بالمصلحة القومية - ولم تكن تلك الرؤية مما يرضى السادات - وإعمالا لرؤيته حول حق الصحفي في مناقشة القرار السياسي عمد هيكل إلى ترجية انتقادات خصبة إلى الاعتماد على الولايات المتحدة وإبعاد الاتحاد السوفيتي عن المفاوضات والمباحثة الكاملة على الدور المحوري لهنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي - والواقع أنه لم يكن في مقدرة السادات أن يتحمل صوتا معارضا مثل هيكل ، تخرج آراؤه من الأهرام ، بكل ماقلته هذه المؤسسة من مكانة محلية وعربية ودولية ، ولم يكن في مقدوره أيضا أن يتحمل نقدا للسياسة الأمريكية وتحركات تنبئها في مصر والوطن العربي ، يخرج من صحيفة يعرف عنها الارتباط القوي بجهاز الدولة والتعبير عن سياساته ، وبحسب ماتشهره على هذا الجهاز مجسدا في شخصية رئيس الجمهورية ، ولهذا صارت المهادنة إلى التخليص من هيكل ضرورة ، حتى تطمئن الولايات المتحدة إلى أن السادات يأخذ الأمور بعينها ، وأنه صادق فيما يؤكد عليه من سياسات جديدة تأخذ باهتمامها موقع الولايات المتحدة ودورها كطرف وسطي ، تلك إسكانيات الضغط والتأثير على مواقف إسرائيل ، وهكذا أن يسهم في تعزيز سياساته الاقتصادية ، دون أن يحتاج إلى المساعدات العربية -

وفي ٢٣ مايو ١٩٧٤ ، ١١ مارس ١٩٧٥ ، ٢٨ مارس ١٩٧٦ صدرت ثلاثة قرارات بتشكيل مجالس إدارات الصحف - ووفقا لهذه القرارات أصبح على أمين رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ، بعد أن فشل في السيطرة على الأوساخ داخل الأهرام ، ونائبه المحروون العدا ، وأثار استجاء الصالحا وحشهم مما كتبه هجوما على المجلات التجارية لشركات القطاع العام - كما أصبح مصطفى أمين رئيسا لتحرير أخبار اليوم ، وصعد موسى صبرى من موقع رئيس تحرير الأخبار المسئول إلى موقع نائب رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ، فترئسا لمجلس الإدارة وأصبح جلال الدين الحامصى رئيسا لتحرير (الأخبار) ، وتولى محسن محمد منصب رئيس تحرير (الجمهورية) ، وأصبح يوسف السباعي رئيسا لمجلس إدارة (الأهرام) ، وتولت أمينة السعيد رئسة مجلس إدارة (دار الهلال) ، واستمر عبد الرحمن الشرقاوي في موقعه رئيسا لمجلس إدارة (روزاليوسف) مكافأة له على موقفه في مؤازرة السادات في أحداث مايو ١٩٧١ ، ويرى نهم أنيس منصور ، لا ليكون رئيسا لمجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر حسب ، وإنما ليكون رمزا لمصر السلام والتطبيع مع إسرائيل (٤١) .

وفي إطار هذه التغييرات أبعد أحمد بها ، الذين عن موقعه في رئاسة تحرير الأهرام ، ولقي مصطفى بهجت بدرى رئيس مجلس إدارة مؤسسة التحرير ورئيس تحرير الجمهورية المصير نفسه ، بعد سلسلة من المضايقات والمتاعب التي عذتها أجنحة في الحكم ضد قياداته للجمهورية (٤٢) . كما فصل صلاح عيسى من الجمهورية ، ونقل محمد عودة وعبد الحميد عبد النبي من "الجمهورية" إلى "روزاليوسف" وشاركهما حسين عبد الرزاق ولعمدة النقاش حيث نقل من "الجمهورية" إلى "الأخبار" ونقل معهما عبدوح رضا وعبد السلام وفا وميشيل جريس إلى هيئة التحرير بدار الهلال وما يهمننا في هذه التغييرات هو أنها كانت تعبيراً عن الحرية المطلقة لرئيس الجمهورية في أن يعين ، ويخلص ، وينقل ، من شاء ، حسبما يريد ، وفي أي وقت . وفي كل الحالات فإن مدى الإخلاص والولاء للتوجهات الأساسية للسلطة ، كان هو المعيار الذي يتحكم في صعود الصغرى وهبوطهم في نظر الرئيس .

٥- المهادنة إلى إنغلاق الصحف التي حاولت نقد الفكر السياسي للسلطة وسعت إلى ممارسة دورها الرقابي على الأداء السياسي والاقتصادي والنقابي لجهات الدولة في مصر . ولم تمنح السلطة السياسية ما كان يشكله ذلك من تناقض مع غر الاتجاه نحو التعددية والدعوة لتأسيس النماذج داخل التنظيم السياسي .

في صيف العام ١٩٧٤ وفي أجواء الدعوة إلى التعددية السياسية ، بدأ الصدام بين هيئة تحرير مجلة الكاتب ووزير الثقافة يوسف السباعي . فقد سعى يوسف السباعي إلى تغيير الهيكل التحريري للمجلة ، وإعادة النظر في تشكيل مجلس التحرير ، وتعيين مايراه من أشخاص يطمح إلى قدرتهم على المساهمة في تشكيل السياسة التحريرية لمجلة الكاتب وفق الأفكار التي تتفق مع أهداف وزارة الثقافة . واعتاد يوسف السباعي أن يبرر موقفه بالتأكيد الدائم على "أن مجلة الكاتب تصدر عن وزارة الثقافة ، وأنه لا يستطيع أن يحسم نفسه من تحمل مسؤوليتها ، ومسئولية التزامها بالخط الوطني أمام الشعب ، وأمام مجلس الوزراء وأمام رئيس الدولة" (٤٣) .

في مواجهة موقف السباعي عرض مجلس تحرير "الكاتب" (٤٤) لرؤية تقوم على ثلاث نقاط أساسية (٤٥) :
١- أن وزارة الثقافة ليست طرفاً في الصراع بين تيارات الأدب والفن والثقافة والفكر وينبغي ألا تنتمي لأحد التيارات وإلا تعطيه فرصة على حساب آخر .

٢- أن الكاتب مجلة مسارية . وهي تعبر عن رؤية أقسام من اليسار المصري والصربي في طرائف الفكر والفن والأدب والثقافة ، بأنها مارست هذا الدور منذ أكثر من عشرة أعوام . وينبغي أن تبقى لتتوارس .

٣- أن صدور مجلة ما عن وزارة الثقافة لا يعني أنها مفر مخصص للدعاية لسياسات الوزارة ، وأنها من حقها أن تتخذ هذه السياسات مادام أن نقد موضوعها وادعائها يلتزم أدب الحوار وتقاليد .
ويبدو أن مجلس التحرير بكل ما فيه من كفاءات فكرية كان يتصور أنه يحارب معركة من أجل ديمقراطية الفكر والثقافة ، وأنه حما سيكسها ، مادامت السلطة تؤكد في كل مناقشة جرت في صيف العام ١٩٧٤ على الإيمان الكامل بحرية الفكر وضرورة تعدد الاتجاهات . بيد أنها كانت مراوحة خاسرة .

ولقد سارع يوسف السباعي إلى اتهام مجلة الكاتب بـ " الانحراف عن الخط الوطني" (٤٦) ، مستعدا السلطة والشعب والجيش ضد جهازها التحريري ، ولم تفلح كافة المحاولات التي سعت إلى تنبيهه بأنه " ينبغي أن يحافظ على تاريخه ككاتب وأديب ، حتى لا يقال عنه أنه الكاتب والوزير الذي سجل رقما قياسيا في إغراق المجلات " (٤٧) والعداء لحرية الفكر - ولكنه لم يستمع للتصحيحة ، وأصر على موقفه بضرورة التغيير في مجلس التحرير ، وإزاء إصراره على تعيين عهد العزيز صادق مديرا لتحرير " الكاتب " ، أعلن مجلس التحرير رفضه ، وكتب الدكتور محمد أنيس مديرا عن رئاسة " الكاتب " :

" إذا كان الأمر فيما يبدو ينتهي بإغلاق المجلات اليسارية وأحدة وراء الأخرى ، وإذا كان الموقف على جبهة المسرح والموقف في مجال النشر يدعوان للرثاء - إذا كانت كافة هذه التأثير الفكرية قد تدهورت إلى هذا الحد ، فإن هيئة تحرير الكاتب لها الحق كل الحق في أن تعترض لا على عهد العزيز صادق مديرا لتحرير بل على سياسة وزارة الثقافة كلها . وأبسط حقوق هيئة تحرير الكاتب إزاء هذا الموقف أن تطلب إعفائها من حمل المسؤولية التاريخية التي سيكون حسابها على يد الأجيال القادمة (٤٨) .

قدم مجلس تحرير " الكاتب " استعفاءه إلى وزير الثقافة ، وبينما كان مجلس التحرير يتجهز للرحيل ، كان الوزير يبحث عن طاقم جديد من الكتاب يواصلون إصدار " الكاتب " ، في محاولة للإدعاء بأنه ليس جادا في إغلاق " الكاتب " ، وقد وجد أن صلاح عهد الصبور يمكن أن يساعده في تهيئة هذه الفكرة ، لرحلة مؤقتة ، تغلق المجلة بعدها . وهذا ماحدث .

وتكشف الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ كذلك من ظاهراً أساسية في تاريخ العلاقة بين السلطة السياسية ورموز المعارضة في الصحافة المصرية المعروفة بـ " القومية " - إذ يلاحظ بروز أثر التغييرات الخارجية في الحد من حرية رموز المعارضة ودفع السلطة إلى إصدار قرارات واللجوء إلى إجراءات تهدف إلى المزيد من الضغط والتحكم في الممارسة الصحفية في مصر .

ومن المثير للتأمل هنا أن تطالع نص تصريح لديفيد روكفلر ، رئيس بنك تشيز مانهاتن ، أدلى به في أعقاب جولة بمنطقة الشرق الأوسط في يناير - فبراير ١٩٧٤ ، جاء فيه :

" أعتقد أن مصر قد أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية لم تحسن حالة سكان مصر البالغ عددهم ٣٧ مليوناً . وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فعليه أن يولي وجهه فطر المشروع الخاص والمساعدات . . . ولقد ناقشت هذا الأمر إلى حد كبير مع بعض الإسرائيليين ، وهم يتلقون معنا . وهم يخشون أن هناك فرصاً أفضل لإنهاء الحرب إذا ما أعطيت المساعدات لهذا . بله بطريقة اقتصادية سليمة" (٤٩) . وديفيد روكفلر رجل له ما يؤهله للحديث باسم رأس المال الاجنبي (٥٠) .

المرحلة الثالثة : (١٩٧٧ - ١٩٨١) :

فى يوليو العام ١٩٧٧ صدر القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، ليكون بمثابة الإطار القانونى للحياة الحزبية ، واتجه القانون إلى التأكيد بأن " لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دين التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة (٥١) .

ولقد أدخل هذا الاعتراف القانونى الصحافة المصرية مرحلة مختلفة عما كان عليه حالها منذ صدور قانون تنظيم الصحافة (١٥٦) لسنة ١٩٦٠ - ففى مواجهة المؤسسات الصحفية المعروفة بالقومية : (دار التحرير ، أخبار اليوم ، الأهرام ، دار الهلال ، روزاليوسف ، دار المعارف ، دار التعاون) ، سارعت أحزاب المعارضة إلى استئصال حقها القانونى ، وإصدار صفح جديدة.

وخلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية ، ففى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ ، صدرت صحيفة " مصر " عن حزب مصر العربى الاشتراكى " الحزب الحاكم " وفى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة " الأحرار " عن حزب الأحرار الاشتراكيين ، وفى أول فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة " الأهالى " عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ، وفى أول مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة " الشمس " عن حزب العمل الاشتراكى.

ولذلك فى أن صدور الصحافة الحزبية " المعارضة " أسهم فى تغيير بعض ملامح الصورة فى أوضاع الصحافة المصرية المعاصرة ، فلم تعد الصحف " القومية " تحتكر لثاتها حق ممارسة النشاط الصحفى والاتصال بالمجاهدين فى مصر . وبدا من وجود صحف تدعى بالولاة " غير المباشر " للسلطة السياسية ، مجسدة فى صانع القرار المركزى رئيس الجمهورية ، وترتبط بأفكاره ومفاهيمه وتروج لسياساته ، وتلتزم غالباً بسياسة قهرية تقوم على تأييد كل ما يصدر عنه ، صدرت صحف أخرى ، تتوزع ولائها بين أحزاب وقوى سياسية، مغايرة ، أو تبدو مغايرة ، وتتطلع إلى ممارسة دورها الرقائى فى رصد ما قد تراه من أخطاء أو سلبيات، والتعليق من آثارها ، والدعوة للتغيير ، والتشكيك فى سياسات السلطة التى هبات فرصاً لهذه الأخطاء والسلبيات ، فى إطار من ممارسة حقها فى السعى للوصول إلى السلطة وتداولها بالوسائل الديمقراطية .

وفى هذه المرحلة يمكن رصد أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية على محورين :

المحور الأول : أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية المعروفة بـ " القومية " .

المحور الثانى : أزمة الصحافة الحزبية " المعارضة

وتتعلق هذه الدراسة بالمحور الأول فقط :

أزمة المعارضة فى المؤسسات الصحفية المعروفة بـ " القومية " (١٩٧٧ - ١٩٨١)

يمكن القول إن أزمة المعارضة فى الصحف القومية ، فى هذه الفترة ، كانت جزءاً من أزمة السلطة ، الداخلية والمخارجية . وفى ظل هذا الوضع ازدادت درجة جبر السلطة السياسية إلى إهمال آليات السيطرة والضغط والتحكم

من ممارسات الصحف القومية . ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي :

١- التخلل في تشكيل مجالس إدارات الصحف ، وإبعاد القيادات الصحفية التي لم تعد قادرة على إدارة العمل الصحفي بطريقة تضمن مساندة سياسات الرئيس وتوجيهاته الداخلية والخارجية. ازدياد التدخل حدة إبان مظاهرات الطعام التي عصت مدن مصر وأقاليمها في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وشكلت أحداثها تهديدا قويا لسلطة السادات ونفوره ، بعد أن كان قد اطمأن إلى سيطرته على مقاليد الأمور منذ انتصار أكتوبر ١٩٧٣.

لجأ السادات إلى الهجوم على الصحف المصرية " القومية " وحملها مسئولية المظاهرات ، لأنها - في رأيه - أثارت الناس بنشر قصص محاكمات الفساد في أماكن بارزة ، وقد ساد هذا الرأي اجتماعات مجلس الأمن القومي ، في يومي ٢٠ و ٢١ يناير ١٩٧٧ وألجئه للتد إلى صحيفة " الأخبار " ، التي بدت صاحبة المسئولية الكبرى في التعتة ضد الفساد (٥٢) .

ولقد برزت مجلة " روزاليوسف " في تنبؤ موقف مخالف لرؤية السلطة السياسية ومعالجتها لتلك الأحداث . ففي الوقت الذي وجهت فيه الحكومة إلى وصف هذه الأحداث بأنها " مؤامرة سافرة استهدفت وتوب التأميرين إلى الحكم عن طريق العنف وإنهاء ثورة ١٥ مايو للجبهة " (٥٣) واتهمت " العناصر الشيوعية المنظمة وبعض قيادات حزب التجمع وبعض العناصر من مدعي الناصرية بالسعي للاقتضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها (٥٤) . اتخذ مجلس تحرير روزاليوسف برئاسة عبد الرحمن الشرقاوي ، موقفا مختلفا ، وهو أن ما حدث " انتفاضة شعبية " ، وأن وزارة مدح سالم المسفولة أولا وأخيرا عن هذه الأحداث التي لم تخرج عن كونها تمهيدا لثورة شعبية ، ولادخل له بأية تيارات سياسية ، وكتب في هذا المعنى عبد الرحمن الشرقاوي وصالح حافظ وقصبي غانم وغيرهم .

وبهذه الرؤية ، وتلك المعالجة كان من الضروري أن تصطبغ " روزاليوسف " بالرئيس نفسه ، وأن ينتهي ما جمع بين السادات والشرقاوي من وثاق ، منذ أن تنهى عبد الرحمن الشرقاوي موقفا مؤيدا للسادات في صراعه ضد منافسيه وخصومه السياسيين في مايو ١٩٧١ . واعتبره السادات رمزا للفساد الوطني في مصر . إذ بدأ الرئيس يردد أن ماجري في ١٨ و ١٩ يناير هو في حقيقته " انتفاضة حرامية " سعى الفساد إلى تحويلها ، وتحويلها فيها حزب التجمع ، الذي بدأ تآكرا لمجالس السادات عليه ، في السماح له بالعمل السياسي الشرعي .

بدأ التناقص واضحا بين رؤية السادات وتكيفه لأحداث يناير من ناحية ، ومعالجة " روزاليوسف " لتلك الأحداث من ناحية أخرى . وصلى لإبعاد روزاليوسف عن الاستمرار في نشر " وجهة نظرها " ، " قائلج عبد الرحمن الشرقاوي بأنه لا يلائمه الدفاع عن الحكومة احتراماً لموقف كتابها ، ولكنه يطالبه بالآ التمرض للمجلة للمرضج . وعندما عرض الشرقاوي الأمر على هيئة تحرير المجلة ، رفضت تنفيذ ماطلبه الرئيس ، وقررت كتابة تحقيق صحفي عن المظاهرات حصلت فيه الحكومة مسئولية ما حدث ووصفت تحرك الجماهير بأنه هبة تلقائية (٥٥) .

أثار هذا الموقف غضب الرئيس السادات ، وفي اجتماع دعا إليه رؤساء تحرير الصحف ، وعرضه صلاح حافظ

بوصفه رئيسا لتحرير روزاليوسف سأله السادات : مارأيك بإصلاح في ١٨ و ١٩ يناير . . انتفاضة شعبية أو انتفاضة حرامية ؟ فأعلن صلاح حافظ أنه لا يوافق رئيس الجمهورية على وصفه للأحداث بأنها " انتفاضة حرامية " . . وقال أنه يصر على أن هناك أسبابا حقيقية دفعت للناس للخروج والشغب (٥٦) ، غير أن الرئيس لم يستوعب مقاله صلاح حافظ.

ولذلك فقد طلب السادات من عبد الرحمن الشرقاوي إقالة صلاح حافظ من رئاسة تحرير روزاليوسف ، وأبلغه : الشيوعيين ضحكوا عليه وأيضا صلاح حافظ ضحك عليه (٥٧) . ولم يقادر صلاح حافظ موقعه وحيدا ، إذ قام عبد الرحمن الشرقاوي بوضع استقالاته تحت تصرف الرئيس ، الذي قبلها وقام بتعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للآداب والفنون بدرجة وزير ، وكانت غير معتزلة بالأهرام ، ثم قام السادات بتعيين هيئة تحرير جديدة للمجلة . فتولى مرسى الشافعي رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة تحرير روزاليوسف ، وأصبح عبد العزيز خميس مديرا للتحرير ، ليقتول روزاليوسف المؤسسة والمجلة في الإجماع الذي يريده الرئيس ، وقد أظهر كل منهما إخلاصا في التمسك عن أهداف الرئيس ، وتأييد سياساته والهجوم على خصومه ، ونجحا في استقطاب عدد من الكتاب واستكاثهم في إطار الدعوة لأنكار الرئيس حول السلام مع إسرائيل وتمهيد الرأي العام المصري ضد الدول العربية التي عارضت سياساته في الصلح المفرد ، وكان في مقدمة هؤلاء الكتاب الدكتور عبد العظيم رمضان .

٧- مواصلة سياسة إغلاق المثابر الثقافية والفكرية التي قامت على تد الأسس الفكرية للنظام السياسي المصري منذ الستينيات. كان السادات يمتنع بحساسية شديدة إزاء المجالات التي ترتبط بالفكر الاشتراكي ونجاره، فكان إغلاق مجلة " الكاتب " في العام ١٩٧٤.

وأي أعقاب مظاهرات الطعام في يناير ١٩٧٧ أصبح موقف مجلة " الطليعة " إزاء هذه الأحداث موضوعا لنصام بين السلطة وهيئة تحرير الطليعة. وكان موقف المجلة حجة لتحقيق هدف قديم تطلع إليه الرئيس السادات ويسمى إلى تنفيذ بشكل جدي في العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، عندما كان أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير الأهرام ، إذ حاول أن يطلع به لكي يخلق مجلة الطليعة إصلا لاستراتيجته في الإقراق على كل ما يصد عن الأهرام من مطبوعات ، معلنا أنه يستأ من خطها الماركسي الصريح ، ولكن أحمد بهاء الدين دها السادات إلى أن يحصل هو شخصيا مسفوية الإغلاق ، ورفض أن يتم بهذا الدور . وكما لم تفلح محاولات السادات مع أحمد بهاء الدين ، نجح أيضا إحسان عبد القدوس في حماية حق كتاب الطليعة في التعبير الحر ، وأقلت من سعى السادات للمحوم لتوطيد في إغلاق الطليعة (٥٨).

وعندما وصل يوسف السباعي إلى منصب رئيس مجلس إدارة الأهرام ، وفقا لتشكيلات مارس ١٩٧٦ ، صار من الواضح أن كتاب " الطليعة " قد دخلوا " الزمن الصعب " فتاريخ يوسف السباعي في مجال الحريات الصحفية ، لا يشير إلى قنعه بإمكانية تفهم القيمة الكبرى لوجود " رأي آخر " يتحمل مسفوية الرأية والنقد والتصحيح للسياسة العامة للدولة.

" بدأ الصلح بين يوسف السباعي ، و " الطليعة " ، إثر صدور عدد فبراير ١٩٧٧ ، فلى افتتاحية العدد : " جماهير يتأير بين الحكومة واليسار " كتب لطفى الخولى مناقعا عن " انتفاضة يتأير " من العام نفسه ، واتهم الحكومة بالعمود فى رفع أسعار السلع الأساسية . - فما كان من يوسف السباعي إلا أن طالب بحقه فى الإشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . وكان هذا التدخل من جانب السباعي مناقيا لنشأة المجلة التى صدرت منذ عام ١٩٦٥ متميزا لليسار الماركسى . كما أن هذا التدخل من جانب السباعي جاء مناقيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبعتهم أمام القضاء ، ، وفى دور " القانون " و " نقابة الصحفيين " و " ميثاق الشرف الصحفي " وهى المؤسسات المادية والمعنوية التى يلتزم تجاهها الصحفيون (١٥٩) .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن السباعي أصر على التدخل ، وعندما طلب لطفى الخولى رئيس تحرير الطليعة - شغويا - رفع اسمه من العدد الذى يزعم تغيير مبادئه ، اعتبر يوسف السباعي ذلك استقالة وأسرع فى تعيين صلاح جلال المحرر العلمى للأهرام (تخصصه الشئون الزراعية والطبية والكيميائية وما إليها) رئيسا للتحرير ، وتم التخلص نهائيا من اسم المجلة ، فاستبدل همار " الطليعة " التقليدى " طريق المناضلين إلى الفكر الثورى المعاصر " ، بشعار يقول : مجلة الإنسان وعلوم المستقبل " وتغير العنوان فى مرحلة أخرى ليصبح مجلة " الشباب وعلوم المستقبل (١٦٠) إلى أن انتهت حالها لتصبح مجلة لـ " الشباب " تخاطب المراهقين من الجنسين وتتقدم إلى عوالم من العلم بديها المشاهير من نجوم الفن والرياضة ، وتدغدغ مشاعرهم وأحاسيسهم وتحاول أن توفر لهم الاطمئنان والسكينة باصطناع الأمل فى " غد أفضل " بعيدا عن أية نظرة أو معالجة تقنية لما إذا كان " الواقع " يسمح بذلك أم لا .

٣- يبرز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب الممارسين من الكتابة فى " الصحف اليومية " ، ولم تكن هذه الظاهرة حديثة على الممارسة الصحفية فى تلك المرحلة ، إذ أن الصحفيين الممارسين عانوا من آثارها أثباء اتفاقية نص الاستتابة الأولى والثانية ، ولقد جاءت مبادرة السلام لتضيف أعباء وضغوطا جديدة على الصحفيين الممارسين بسائر انتماءاتهم ، ولم يكن مسموحا لأحد منهم بأقل من التأييد لمبادرة السادات التى صارت " تأريفة " ، وإزاء هذا العمل " التآريفى " جرى الفرز بين الصحفيين المصريين ، فهنا المجال واسما للكتابة أمام " المؤيدين " ، أما المعارضة فلم تتج لهم فرص مناقشة آراء السادات فى الصلح مع إسرائيل .

لدى موسى صبرى عهد تفسيرا لذلك ، وهو " أن الرئيس السادات كان حريصا فى هذه المرحلة على وضع مزيد من " الضوابط " للعمليات السياسية ، حتى يتمكن من إنجاز معاهدة السلام ، وتحقيق الانسحاب الكامل من سيناء (١٦١) .

كان للتح من الكتابة ضرورة لضمان سيطرة الأجهزة الأمنية لسياسات السادات مع إسرائيل (١٦٢) . ولقد بدأ الرئيس أن هذا لا يكفى فسمى " لإجبار بعض الصحفيين على إعلان تأييدهم لكاتب وفيد ، أو منعهم من الكتابة إذا لم يعطوا تأييدهم لها ، كما حدث مع أحمد بهاء الدين وكامل زهيرى . فقد لجأ أحمد بهاء الدين إلى الكتابة عن الشكافة ، ولجأ كامل زهيرى إلى تناول موضوع الصراع العربى الاسرائيلى فى عموده من قلب الباب من خلال منظور

تاريخي يوضح هذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد غضب السادات وقال : " إن أحمد بهاء الدين يهرب ويتحدث عن الثقة، وكامل زهيرى إما مع كامب ديفيد أو ضدها ، فإنا كان ضدها فليس له مكان عندنا " ، وقرر الاجتماع الذى قال فيه السادات ذلك أبلغ محمد الحويان (٦٣) كامل زهيرى الذى رد أنه لا يستطيع تغيير موقفه. وقد اضطرت السلطة كامل زهيرى إلى التوقف عن الكتابة نتيجة قيام محسن محمد " رئيس تحرير الجمهورية " بحل أجزاء من عموده ، مما أدى إلى تغيير المعنى ، فاحتج كامل زهيرى على ذلك وطلب نشر تصحيح لكن محسن محمد رفض ذلك (٦٤). وكان محسن محمد يتخذ ما سبق وأن شدد عليه الرئيس فى اجتماعه بالصحفيين : " هناك كتاب يجب أن يؤدروا كامب ديفيد ، وإما أن يتوقفوا عن الكتابة " (٦٥).

٤- مطاردة الصحفيين المصريين المهاجرين إلى الدول العربية وأوروبا :

لم تتوقف المطاردة لدى الاتجاهاات المعارضة عند حدود الصحفيين المصريين الذين يعملون فى المؤسسات الصحفية المصرية ، ولكنها اتجهت نحو الصحفيين المصريين الذين هاجروا بسبب مآلهم من اضطهاد فكرى وملاحقة أمنية وحرمان من ممارسة العمل الصحفى فى مؤسساتهم، وتقل إلى مؤسسات إعلامية بعد قرارات لجنة النظام بالاحكام الاشتراكى فى فبراير ومارس ١٩٧٣ (٦٦) .

وقد تعرضت السلطة السياسية فى مصر لانتقادات حادة من جانب الصحفيين المصريين الذين يعملون بالصحف العربية فى الدول العربية وأوروبا. ولقد أزعجت الإسهامات الصحفية للصحفيين المصريين المهاجرين الرئيس السادات ، فخصص جانباً من خطابه السياسى فى تلك الرحلة لهجوم عنيف عليهم خصهم فيه بتهم عديدة ، فهم : عملاء لموسكو ، ماركسيون ، شيوعيون ، يشجعون على نشر الاغداد ، يستغيثون إلى سمعة مصر فى الخارج ، يكتسبون لقبضاً الثمن من الدول العربية الرافضة لمسيرة السلام.

وبدأ الرئيس يتجه إلى نقابة الصحفيين طالباً منها التنازل لـ " تتخذ الإجراءات الراضية فى مواجهة هؤلاء الذين أساءوا إلى سمعة مصر فى الخارج " (٦٧). ولما لم تتحرك النقابة فى الاتجاه الذى قصده الرئيس ، صار موضوع الصحفيين المصريين المهاجرين قضية أمام المذمى العام الاشتراكى، ونشرت الصحف المصرية اليومية الثلاث فى ٢٧ ماير ١٩٧٨ تواتر ثلاث مجموعات تضم ٣٤ صحفياً مصرى يعملون فى أوروبا والعراق ولبنان وليبيا ، تقرر إحانتهم إلى التحقيق أمام المذمى العام الاشتراكى. وكان ذلك يدل على اتجاه السلطة الى محاكمة هؤلاء الصحفيين "محاكمة سياسية" (٦٨) بعيداً عن " القضاء الطبيعى " ، مما شكل ثغرة واضحة فى معالجة قضية الصحفيين المصريين. ولقد اجتهد الخبراء القانونيون فى البحث عن مخرج قانونى لذلك فأعلن المستشار أنور أبو سحلى وزير العدل وقتها فى اجتماع لجتى الشؤون التشريعية والإعلام مجلس الشعب أن الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين فى الخارج لطائفة قانون العقوبات واتخاذ الرسائل لتجريم أعمالهم (٦٩) .

وقد أحس السادات بجهز الحكومة في إعادة الصحفيين إلى مصر ، فسعى إلى استثمار احتفال نقابة الصحفيين بمرور ٤٠ عاما على إنشائها - في ٣١ مارس ١٩٨١ - في كسب ود الصحفيين المصريين وأعلن أنه سيعتذر عن يعود من الصحفيين المصريين المهاجرين ، وأن أمامهم مهلة حتى ١٥ مايو ١٩٨١ ، وبعد ذلك ستتحذ إجراءات في مواجهة الذين يواصلون حملاتهم ضد مصر . وقام صلاح جلال تقيب الصحفيين بمدة رحلات عمل لبعض الدول التي يعمل بها هؤلاء الصحفيون في محاولة لإقناعهم بالعودة إلى مصر (٧٠) . ومن اللافت للنظر أن هذا العذر كان نفا نصب لهؤلاء الصحفيين ، فيعد توجيه نداءات من السادات والمجلس الأعلى للصحافة والنقابة والتقيب للصحفيين المصريين العاملين بالخارج يناقضونهم العردة والعمل في مصر ، فإن من عاد منهم إما اعتقل بمجرد وصوله مثل فهمي حسين مدير تحرير مجلة زوراليرسب الأسبق ، وإما وقضت السلطة إعادته إلى عمله مثل سعد التائه (٧١) .

غير أن التطلع إلى إعمال التحقيق السياسي في محاكمة الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسات نظام الحكم في الصحافة العربية ، سرعان ما امتد ليغطي الصحفيين للماورئين بالداخل. ففي ٢٧ مايو ١٩٧٨ أرسل نبوى إسماعيل وزير الداخلية قائمة أولى بأسماء خمسة صحفيين مصريين يقيمون داخل مصر ، إلى الملحق الاشتراكي ، وقال نبوى إسماعيل إن الصحفيين الخمسة : محمد حسنين هيكل ، ومحمد سيد أحمد ، وأحمد حمروش ، وصلاح عيسى وأحمد فؤاد فهم ، قد دأبوا على إرسال أخبار ومقالات إلى الخارج تشهر بمصر وتهدد سلامة الأجهزة الداخلية . وصدر قرار الملحق العام الاشتراكي بمنع سفرهم إلى الخارج (٧٢) . وفي ٢٨ يونيو ١٩٧٨ صدر قرار جديد بمنع حسين فهمي وفريدة الثقافى من السفر ، واستثنى كل منهما للتحقيق أمام الملحق الاشتراكي. (٧٣) ولم تزجج ردود الفعل الغربية التي رفعت لافتة الدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير في مصر الرئيس السادات ، لأنه في الأصل كان يدرك أن الغرب لا يقضيه بشكل جدى من أجل حقوق الانسان في مصر إلا إذا كان في هذا القضا مابقق مصلحة له (٧٤) .

٥- محاصرة العدو السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها إلى ناد اجتماعي:

بعدما عن الرئيس ، أتيح للذكور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يسرب تصريحها إلى صحيفة الأهرام في ٣ يوليو ١٩٧٩ أكد فيه الاتجاه إلى تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد اجتماعي على أن تحال مسئولياتها في القيد والتأديب إلى المجلس الأعلى للصحافة ، واستند في ذلك إلى أن الصحفيين مثل القضاة ، ولا يتردد نقابة للقضاة ، وإنما يجمعهم ناد ويرعى مصالحهم . ولقد أجمعت النقابة في تهيئة الصحفيين المصريين يسائر مواقفهم المهنية والفكرية ، وكان رد الصحفيين عنيشا على رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد مقرا من إعلان التراجع بعد ثلاثة أيام من تصريحه (٧٥) . بل أنه دعا الصحفيين إلى المشاركة في مناقشة التحديدات المستحرة حول قانون سلطة الصحافة (٧٦) ، وسبقه منصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية إلى تهيئة الصحفيين بتصريح أكد فيه أن الصيغ المطروحة للحوار ليست سوى تصور مبدئي وللصحفيين وكل المهنيين بالنقابة أن يقرلوا رأيهم بوضوح (٧٧) .

غير أن السادات لم يتمكن من إخفاء دوره المركزي وراء هذا الاتجاه ، فقد لاحظ أن جهود رئيس مجلس الشعب لم تنل في عرض الفكرة بطريقة تفتح الصحفيين المصريين ، واعتقد آخر أن يواجه بنفسه الصحفيين في اجتماع عاصف بالاسكندرية في ٦ اغسطس ١٩٧٩ . قال السادات أنه في ظل حرصه على أن تتحول الصحافة إلى سلطة رابعة شأنها شأن بقية السلطات تفقد النقابة قيمتها ، ولا يكون لها أي اعتبار : " إذا كان مجلس الوزراء يصرح له بنقابة ، أو السلطة التشريعية (البرلمان) يصرح له بنقابة ، أو السلطة القضائية (الانضاء) أسرح له بنقابة . . يعني نصح نقابة الصحفيين . . احنا بنقول سلطة . . ده النقابة مفهوم أقل . . مش أقل . . لا يذكر جنب سلطة " (٧٨) ولقد بدا الرئيس متمسكا بفكره حول تحويل النقابة إلى ناد ، مما دعا الصحفيين إلى الدفاع عن نقابتهم بحماس (٧٩).

في مواجهة هذا الدفاع ، كشف الرئيس عن نواياه وموقفه الحقيقي من النقابة فاتهم النقابة بالتخاذل في معاقبة " الحقنة " الذين يهاجسون مصر في الخارج ، والاستمرار في الإبقاء على أساليبهم في جلدل التيد ، والاشتغال بالعمل السياسي : " طبعا كلكم عارفين انها اشتغلت بالسياسة . . دى بعنت لي انذار في يوم من الأيام (٨٠) . . وأنا رئيس الجمهورية ، وهم على خطأ ، وكان ممكن أشيلهم كلهم ، وأطهم في المعتقل لغاية ما أصل الحركة . وبعد ما أصل الحركة ، أطعمهم كلهم ، وأقول لهم جاكم كلانى . لكن أنا ماعلمتهاش " (٨١) .

ولكن باقية النقابة مركزا يترك فكر الرئيس ، ففي العام ١٩٧٩ فتح كامل زهيرى في الفوز بمنصب رئيس الصحفيين المصريين ، واستطاع كامل زهيرى أن يحمي جهود أعضاء مجلس النقابة في اتجاهين رئيسيين . أحدهما يعنى قضايا المهنة ، والآخر يعنى للنقابة فرصتها في التعامل مع قضايا المجتمع المصرى الداخلية والخارجية ويحفظ لها مكانتها باعتبارها " نقابة رأى " يتعين عليها أن تشارك في النقاش العام حول قضايا المجتمع ، وأن تبنى رأياها في كثير من التوجهات العامة لسياسة الدولة .

ولقد واجه مجلس النقابة في تلك الفترة مشكلات حادة في التعامل مع الرئيس السادات، فقد دأب الرئيس في كثير من لقاءاته مع بعضي المهن والطوائف المختلفة بالذين جمعهم في أجراء الإعداد لتوقيع معاهدة السلام على أن يوجه ندائاته إلى نقابة الصحفيين ، طالبا منها التحرك لمعاينة الصحفيين المصريين المهاجرين بشطب أسمائهم من جداول التيد بنقابة الصحفيين . ولم تتجيب ندائاته العديدة في إقناع مجلس النقابة بموقفه ، فعينى المجلس موقفا رافضا ، بل أن كامل زهيرى " التقيب " ذهب في تحديه للرئيس إلى التأكيد على أن عضوية الصحفي في نقابة الصحفيين المصريين لا يمكن أن تس ، وأن قيد الاسم في جداول النقابة ، كقيد الاسم في شهادة الميلاد ، يبقى مع المرء في حياته ، ولا ينتهى إلا بعد وفاته.

أما في مجال الدفاع عن القضايا العامة ، فإن نشاط مجلس النقابة ، عبر لجانه المختلفة ، أصبح يثير حساسية السلطة ويقلتها . فلقد عقد مجلس النقابة عددا من العوروات التى تضمنت معالجة تقنية لقضايا " حقبة الهرم " و " تحويل مياه النيل إلى إسرائيل " و " التطبيع مع العدو الصهيونى " و " سياسات التفاوض مع إسرائيل في ظل

انتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، وغزو الجنوب اللبناني " . وبذلك فقد دخلت النقابة في دائرة المؤسسات " المتصدرة على سياسات الرئيس ، شأنها في ذلك شأن نقابة المحامين التي قامت بدور طليعي في المعارضة الواضحة لسياسات الرئيس .

إزاء ذلك اتجه الرئيس للإعتماد للسيطرة على نقابة الصحفيين ، وكانت انتخابات النقابة في مارس ١٩٨١ مناسبة لتنفيذ أفكاره في احتواء مجلس النقابة ، فجمع قيادات للمؤسسات الصحفية ، وأصدر إليهم تعليمات واضحة بضرورة العمل على إسقاط كامل زعمري ، وضمان نجاح المرشحين الذين ينتمون إلى الحزب الوطني في انتخابات المجلس ، وفي مقدمتهم المحرر العلمي للأهرام : صلاح جلال المرشح لمنصب النقيب . وكان من الواضح أن الرئيس حسم أمره بضرورة نجاح صلاح جلال ، إذ اعتاد صلاح جلال أن يظهر قبل موعد الانتخابات في لقاءات مع الرئيس والوزراء ، وظهنت تلك اللقاءات باهتمام إعلامي وصحفي بارز حتى بدأ أنه " مرشح السلطة " . وعرض صلاح جلال على أن ينيب الصحفيين في مؤتمراته الانتخابية بأنه " رجل الجسور والكبارى " القادر على أن يقيم علاقة قوية بين أجهزة الدولة والصحفيين ، وأب صلاح جلال على التمرض بالمجالس القديمة ، لأنه - في نظره - ساهم في تزيق أواصر العلاقة بين الرئيس والنقابة ، وسعى إلى أن يكسب كلامه حول " الجسور والكبارى " مصداقية فطرح بقدرته في الحصول على دعم مالي ضخم تقدمه الدولة للنقابة ، وراح ينازل الصحفيين الشبان الذين كانت تؤرقهم فرصة الحصول على مصكبن يقيمون فيه ، فقدم وعدها بقدرته على تلبية كل هذه الطلبات بالاتفاق مع وزير الإسكان ، لم يكن أقل أهمية مما تقدمه في مجال التليفونات والمواصلات والخدمات الطبية ، وفي ظل مساندة حكومية ملموسة من وزراء المواصلات والصحة وغيرها من مسئولى أجهزة الدولة . ومع فوز صلاح جلال بتحقيق هدف الرئيس في ضمان نقابة موالية . وبدأ الاتجاه واضحاً داخل مجلس النقابة الجديد - الذي ضم أغلبية من صحفيين مظلواً على قائمة الحزب الوطني - إلى الاعتماد بالدور الحتمي للنقابة ، وفي ظل هذا الاهتمام تراجعت مكانة النقابة ، ولم تعد مركزاً من مراكز " النقاش العام " حول سياسات الرئيس وتوجهاته .

٦- إصلاحيات من القيود القانونية التي تحول دون التعبير

وتجدر من النشاط المعارض وتقديمه إلى التعديل .

كان أول هذه التشريعات هو قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ٧٩ بتعديل المادة ١١ من قانون مجلس الشعب ، وقد صدر في ٣ مايو ١٩٧٩ أثناء الممركة الانتخابية التي أعقبت حل مجلس الشعب السابق . وبناءً على هذا التعديل أصبح مجرد تقديم معاهدة السلام أو إنشاء رأي معارض لها جرعة جنائية يعاقب عليها القانونين بقوانينهما الحابس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبالفراسة التي لا تقل عن ٣٠٠ جنيه وقد تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى عقوبة تجميد هي الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية (٨٧) . ولقد اكتسبت تلك العقوبة

شرعيتها القانونية وفقا لأحكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
 كذلك صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المعروف باسم "قانون الصبي" ويحوى من القيود على الحرية الفردية ، وعلى الممارسة السياسية ماهر أشد وطأة من تلك الواردة فى قانون الطوارئ الذى رفع فى نفس الوقت. ونص هذا القانون الشاذ فى المادة الثالثة على المساواة السياسية ، ومن بينها بطبيعة الحال الدعوة والترويج لمبادئ تتعارض مع معاهدة السلام . أما الجزاءات التى يتعرض لها من تثبت مسئوليته - وفقا لهذا القانون - فإنه فضلا عن المستويات الجنائية يحكم عليه بتدبير أو أكثر من بينها الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو للمجالس التشريعية المحلية أو رئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات العامة ، أو التنظيمات النقابية والائتمادات ، أو الأندية ، أو المؤسسات الصعفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط - أو الاستمرار فيها - وكذلك الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى إدارتها أو عضويتها - أو شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير على رأى أو حرية النشر أو الشباب . . مع قتل المحكوم عليهم إلى طريقة أو عمل آخر (٨٣) .
 ثم أصدرت الدولة القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ (٨٤) بشأن سلطة الصحافة فى ١٤ يوليو ١٩٨٠ . وتنص المادة ١٨ منه بأن يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أو ملكيتها بأى صورة من الصور للجهات التالية:

- (١) المتوهمين من مزاولة الحقوق السياسية .
 - (٢) المنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية .
 - (٣) الذين يتنادون بمبادئ تتطوى على إنتكار الشرائع السماوية .
 - (٤) المحكوم عليهم من محكمة القيم .
- ولا شك أن الرئيس السادات قد توسع فى هذه المرحلة فى اللجوء إلى مقارعة قوى الاجماعات المعارضة ، واجتهد كثيرا فى التفكير فى أساليب لضبط مسار المؤسسات الإعلامية فى الاتجاه الذى حدده بالصلح وأطلق المنفرة مع إسرائيل ، ما دفعه إلى إجراءات تتطوى على اعتداءات صارخة تنال من حرية التعبير فى المؤسسات الصحفية ، " القومية " أو المعارضة .

وقد بلغت هذه الإجراءات قممها فى سبتمبر من العام ١٩٨١ فى أجراء متاخ من الصدام بين الرئيس السادات وسائر فصائل المعارضة المصرية ورموزها الكبار من الناسة والصحفيين وأساتذة الجامعات وعلماء الدين . وفى ذلك المناخ أصدر السادات قراره باعتقال ١٥٣٦ من رموز المعارضة فى مصر ، واستعجلت الصحف القومية هذا القرار بالترحيب ، واعتبرته " ثورة فى العمل الداخلى " وكان موسى صبرى ومحسن محمد أول من تبني هذا التكليف لاعتقال قادة المعارضة فى مصر .

وفى إطار من الادعاء بمسارعة الرئيس لحقه الدستور طبقا للمواد ١٤٧ و ٧٣ و ٧٤ من الدستور ، صدرت ثمان قرارات أطلقت عليها الصحف قرارات حماية الوحدة الوطنية - ومن أهم هذه القرارات رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ وبمضى

٤٨ - نقل الصحفيين وغيرهم من العاملين في المؤسسات الصحفية التومية والعاملين بالحداد الاذاعة والتليفزيون - الذين قامت دلائل جديدة على أنهم مارسوا نشاطاً له تأثير ضار في تكوين الرأي العام أو حدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو سلامة الوطن إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التي يحددها رئيس مجلس الوزراء - (٨٥) . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ وقضى بـ " إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات التالية : الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامي وجمعية وطنى ومجلة الكرازة وجمعية الشعب ومجلة الموقف العربى " (٨٦) . وكما أن هذا القرار حرم المعارضة من أدواتها الإعلامية ، فإن القرار السابق اتجه إلى النيل من صحفيين تنوزع مواقفهم بين مؤسسات صحفية وإعلامية تخضع أصلاً للسيطرة ، ولم تعد السلطة تلك القدرة على تحمل وجردهم في تلك المؤسسات. وبذلك كان إغلاق الصحف وطرد الصحفيين تعبيراً عن ذروة الأزمة التي بلغها النظام السياسى في تلك المرحلة والتي انتهت باغتيال الرئيس السادات.

وأخيراً فإنه لابد من الاعتراف بأنه على الرغم من خطورة القيود التي فرضت على حرية المعارضين والحملات الهجومية التي تعرضوا لها ، فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة ما بين العام ١٩٧١ و ١٩٨١ لم تخل من رموز الصحفيين الذين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحافة ، وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطي- الذي كان يتسع ويضيق تبعاً لموقف السلطة وطريقتها - في ممارسة دورهم الرقائى ومراصلة سياسة نقد سلبيات السلطة السياسية الداخلية والخارجية. ولم تعد المؤسسة الصحفية هذا النوع من الصحفيين في أسوأ الفترات التي عاشتها الصحافة المصرية في تلك الحقبة.

الهوامش

- (١) راجع معالجات تقنية لتضايها الصحافة الحرة المناهضة وصحافة الأخبار الإسلامي غير الرسمي ومعالجتها في :
 -- كمال قايمل ، " فن التحرير الصحفي في الصحافة الحرة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
 -- سليمان صالح ، " مفهوم حرية الصحافة - دراسة مقارنة بين مصر والملكة المتحدة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩٢ .
 -- عبد الفتاح عبد النبي ، " دور الصحافة في تشكيل القيم الاجتماعية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
 -- محمد منصور وعبد ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عهدى عبد الناصر والسادات من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، دار الوثائق ، ١٩٩١ .
 -- حماد إبراهيم ، " الصحافة الدينية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ " في : خليل صليحات ، للصح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مجلة الإعلام (القاهرة للركن القومى للبحوث الاجتماعية والبنائية ، ١٩٨٥) .
 - (٢) من كلمة سيد مرعى سنكرتيير أول اللجنة المركزية للجهاد الاشتراكي العربي في مجلس الشعب يونيو ١٩٧٢ في : حرية الصحافة - النص الكامل لاجتماعات مجلس الشعب حول حرية الصحافة ، ملحق مع مجلة "الشباب" ٥ ديسمبر ١٩٧٢ (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٢) ص ٤٤ .
 - (٣) انظر : خطاب الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومي أمام للجهاد الاشتراكي المصري من دور الانعقاد الخاص ١٦ فبراير ١٩٧٢ ، في خطاب وأحداث الرئيس أنور السادات من يناير ١٩٧٢ إلى يناير ١٩٧٢ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٧٢) ص ١٢٠ .
 وأيضا : خطاب السادات أمام مجلس الأمة ، ٤ فبراير ١٩٧١ في : مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٧٨) ص ١٤ .
 - (٤) كان هذا الاتهام " أساسا " استند إليه الرئيس السادات وبعثة النظام التي أصدرت قراراتها بمصل للصحفيين في ٤ فبراير ١٩٧٢ ، في تقرير فصل كاتب ومفكر مبدع مثل أحمد بهاء الدين ونقله إلى بعثة الاستعلامات . وانظر أحمد بهاء الدين أن يكتب خطابا إلى الرئيس السادات في ٥ أبريل ١٩٧٢ ، في فيه "معلومات" تضمنتها "تقرير" وصل بعثة النظام ، وأشار إلى أنه كان مستشارا لملي صبرى أ . وعقل خطاب أحمد بهاء الدين "وثيقة" للمرافقة الصحية والظروف السياسية والاقتصادية المؤكدة " التي تضع فيها السلطة كتابا من هؤلاء الذين يتميزون بخسرة الفكر واستقلالية المواقف واحترام الذات والتأري . وفي هذا الإطار فإن خاتمة الخطاب تنطق بمان بالذلة الدلالة :
- " الواقع أنني مضطرب أن أعود إلى القول بأنني عاجز عن الكتابة ، لأنني حقيقة لا أعرف تماما ماذا علي أن أوجهه وأنتي لعل كما أن يتألمنى أى مسئول تتلقون في عمدة ويراجعنى بأى شيء ، وسوف أعترف بأى خطأ لا أدريه وأرجو أن أتحية لفتاح إلى إيجاج ، ولا أعنى نفسى من مستغلبة فلا أد ذلك وأنا لا أطلب شيئا ، ولذا كانت هناك أسباب تقضى إنهاء عملى الصحفى فليس لي طلب أكثر من صيغة تحفظ لي كرامتى من أن أجد في الوقت المناسب عملا متناسبا يهملنى قادرا على تحمل مسئولية حياتى وبعثة الذين يعتمدون على فى حياتهم . وإسنادكم الطيب التحية وأغضى الشكر . انظر النص الكامل لخطاب أحمد بهاء الدين للسادات في :

- الساء " ، ٤٠ ديسمبر ١٩٨٥ .

- موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، ط ١ (القاهرة : المكتبة المصرية للطباعة ١٩٨٥) ص ٣٢٥ - ٣٢٧ .

(٥) هذا التخطيط مائىش له الكاتى الكبير مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة التحرير ، ورئيس تحرير صحيفة " الجمهورية " لىا بأمرأته فى مواجهة " الاتهامات لىا بدوى " فى مؤسسته الصحفية ، اللى سموا إلى التستر وراء شعلات ومباهى مابى وأهله بالعدل مع " مراكز القوى " وخلاها شيوعية " . وقد أرسلت هذه الاتهامات فى خطاب رسمى إلى المدعى العام الاتى فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، فى بعد لسبعين من الأوائى اللى استقلت لىا العشرة من الاتحاد الاتى من عدد من الصحفيين ولعلوا ، ربا ، فى الخطاب :

" إن بقاى مراكز القوى فى دار التحرير تتخطى فى المبدىين اللى يشكون فيه تتظيم خاص إته قد حدث مع الأساف الشدى استقلال للجر القىراطى اللى يرماه الرئيس أئور السادات فى دار التحرير باللات . لقد أثبتت هذه الأحداث الأخيرة أن البسار المتصرف الرىك بدار التحرير باللات ٠٠ وأن الأجماعات تتخذ علنا بصرية للشيوعية بعلم وبحث بسر رئيس المؤسسة الخالى إلى الحد اللى دفع بنة النظام بالاتحاد الاتى إلى إسلاف قرارها باسقاط مشوية بمضمون من الاتحاد الاتى ، الأمر اللى ترتب عليه لىا بدوى من حائل الإعلام . ولكن هذا الإجراء نراه مع الأساف الشدى إجراء ناقصا لأن رؤس اللجنة مازالت باقية فى مراكزها ٠٠ وهو مالا يتخفى السكوت عليه فى حال من الأحوال . إن الحقيقة المؤققة هى أن دار التحرير مازالت تتسيطر عليها بقاى القوى السابقة وعناصر مختلفة من البسار المتصرف اللى تحارب كل القوى الوطنية . ونحن فى انتظار إجراءكم اللسام " .

وقد أرسل للمدعى الاتى نص الخطاب إلى الكاتى لىا بدوى . وفى مصطفى بهجت بدوى : إن المدعى الاتى إذا كان قد تصرف فى هذه الشكاية - واللجنة للزعمية اللى جعلت معنى رأس لجنة مطلوب قطعهم وبتره - على هذا الوجه وطوى صلحاتها ، فإن ثمة جهات أخرى كانت تتفحص صفرها وتتحدث لىا بدوى وتتأثر بهم وربما ترتاح إلى مساهمهم وتلزمهم ثم تحاول بدورها أن تتجنب وأن تؤثر وأن " تير " هكذا بىا " لىا بدوى :

مصطفى بهجت بدوى ، ربا ، أئيد بعد المائى من رمضان ، كتاب الجمهورية (القاهرة : حركة للإعلامات الشراية ، ١٩٧٤) ص ٢٣٨ - ٢٤٠ . وفى واقع أن محاورات اللى كانت تتحقق لىا بدوى ، فقد وضع اسم مصطفى بهجت بدوى ضمن قائمة للقائى إلى هيئة الاستعلامات ، وتبيل لإحلاها فى ٤ مارس ١٩٧٤ . دخلت جيهان السادات لرفع اسمه من القائمة . وبعت الرئيس إلى أن بترأ مقالا له نال إعجابها ونشر بالمد الأسبوعى من الجمهورية فى أول مارس ١٩٧٣ تحت عنوان "ملا يملأنا ضمير مصر " إسمان فيه بقرات من خطاب للسادات إلى عدد مختار من الصحفيين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٣ " راجع لىا رواية أحمد ربا ، اللى " التتول إلى هيئة الاستعلامات " وكذلك محمد حسنى هيكال لىا الرافعة لى :

- مصطفى بهجت بدوى ، حكايات سبتمبر ٤٧ ، على هامش عبوة لاروق وعبد الناصر والسادات (القاهرة : مركز الأرقام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٦) موسى صبرى ، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة جذا (القاهرة : دار الشرق - ١٩٩٢) ص ٥٧٦ .

(٧) موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٨) موسى صبرى ، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ٥٧١

(١٠) طلاً هو الرفض الذي استخدمه موسى لثلاثه الانتخابات - انظر :

- موسى صبرى، القصة الكاملة لانتخابات المصلحين، الحلقة الأولى، الأخبار، ١٥ يونيو ١٩٧١.

(١١) في الانتخابات الأولى حصل على صفى الجمال على (٣٣٦) صوتاً ، وحصل موسى صبرى على (٢٥٦) صوتاً وحصل حافظ محسود على (٢٥١) صوتاً . وحصل عبد القتم الصابى على ١١٠ صوتاً ، وحصل خليل طاهر على (٤) أصوات وتم رصد (١٥) صوتاً باطلاً . ليبلغ مجموع الأصوات (٩٦٢).

(١٢) فاز بمضوية مجلس نقابة الصحفيين في انتخابات يونيو ١٩٧١، يوسف الدوس-الأحرار (٦٤صوتا) ومحمدة للراي-رداً ليويف (٤٣١ صوتاً) وسعد وعلول-فؤاد-دار الهلال- (٣٨٩ صوتاً) وصالح الدين جلال-الأحرار-(٣٤٥ صوتاً) ومحمد صيد القتم رشا-الأخبار-(٣٧٧ صوتاً) ومصطفى ليل-دار الهلال-(٣٣١ صوتاً) ومكرم محمد أحمد-الأحرار-(٣١٧ صوتاً) وأسمدة شمين-الأحرار-(٣١٦) وعبد المزيو عبد الله - الجمهورية-(٣١٠ صوتاً) وعثمان لطفي-الأخبار-(٢٧٣صوتا) ومحمدة مليحة - الجمهورية - (٣٦٣ صوتاً) وكمال سعد - دار الهلال - (٢٦٢صوتا) ، انظر

- الأحرار ١٣ يونيو ١٩٧١ .

(١٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة في مصر ، كتاب الأقالى رقم ١٥ (القاهرة : حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الوطنى ، ١٩٨٧) ص ٤٠٠ .

(١٤) " الأحرار " ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ . وقد أصدر الرئيس السادات قراراً بحرية جميع الصحفيين المنع من عام ١٩٦٤ إلى أعمال غير صحفية في ١٨ أبريل ١٩٧٢ . انظر الأحرار ١٩ أبريل ١٩٧٢ .

(١٥) انظر : برقية الشكر التي أرسلها مجلس النقابة إلى للدكتور عبد القادر حاتم وزير الداخلية في :

- الأحرار ، ٣٠ يونيو ١٩٧١ .

(١٦) انظر : الأحرار ، ٧ يوليو ١٩٧١ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) الأحرار ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ .

(٢٠) الأحرار ، ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٧٢ .

(٢١) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة في مصر ، ترجمة إكرام يوسف ، ط ١ (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١) ص ٢٢١ . وحوال موقف السلطة من الحركة الطلابية في ١٩٧٢ وأرجع - إيتانس أير يوسف ، صحافة الشباب في مصر ١٩٥٢-١٩٨٥ ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٨٧) ص ١٨٦ - ١٩٢ .

(٢٢) أبرزت صحافة الحائط الطلابية في تلك الفترة ، وكان بعض هذه الصحف يصدر بانتظام في قالب ثنى معمود - وقد أصدر " أحمد عبد الله " الذي اختير رئيساً للجنة الوطنية العليا للطلاب مجلة أختار لها عنواناً دالاً " " للعودة " ، وكان أول مقال له في ديسمبر ١٩٧١ بعنوان " يارب .. يا حليم " في إشارة إلى جواز المساعدات من الغربا - يرمده أن يكون عام ١٩٧١ " عام الحسم " في استعادة

- الأراضي المحتلة. راجع الأساس التأسيسي للتصميم التي اختارها أحمد عبد الله ليجلته في : أحمد عبد الله، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
- (٢٢) انظر : مناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة في : " الأحرار " ، ٢٥ و ٢٦ يونيو ١٩٧٢ .
- وأشياء : جمال الدين الصليبي ، آراء في الشرعية وإلى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٥٣٩ .
- (٢٣) ترى صهيونيون من أعضاء مجلس النقابة بتنفيذ هذه الخطة، وإلى هذا الصدد تبرز إسهامات كل من صحيفة المراقب ومكرم محمد أحمد . انظر :
- مكرم محمد أحمد ، " الصهيونيون ومستقبل الكلمة " ، " الأحرار " ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- صحيفة المراقب ، " ماذا يريد الصهيونيون " ، " روز اليوسف " ، أول يناير ١٩٧٣
- تبر أن " محمد سيد أحمد " ينادي إلى استئجار مناقشات مجلس الشعب في صيغة تنفيذ متكامل للمصالحة في تقرير التبريد على الصحافة بحجة الالتزام بالأمن القومي . كتب محمد سيد أحمد : " إن هناك آتيا ثلاث عائلات مباشرة بالجهد العسكري والأسماء العسكرية ويحتكر التعرض لكل هذه الآتيا في طريق المواجهة المباشرة جريئة ، ليس في ذلك شبه . ولكن لا يجوز أن تكون هذه الآتيا تكلاً للوضع في تصديق آتيا داخل إطار ما يعتبر خاضعاً للسلطة العسكرية على نحو يجرده الصحافة من واقعها أو يبرمجها لأزمة الفتنة التي كانت مناقشات مجلس الشعب تعبيراً من تعبيراتها " . ويكشف مصطفى بهجت بندي ، في المثال الاقتصادي للجمهورية ثمرات هذه الوجهة تكلاً : " إن الطريق لحماية الأمن القومي بالضرورة عبر صحافة مستقلة بالثورة والتطبيقات الإدارية ، بل على العكس .. فالصحافة للثورة صحافة ثورية ، وهي تقوم على حماية الأمن القومي والمخاطر عليه ، خاصة إذا كان مصدر التهديد للأمن القومي لا يأتي فقط من وراء الحدود حيث تلقى العدو الإسرائيلي ، وإنما هو يتجلى أحياناً فيما نواجهه من أخطاء حياتنا اليومية ونظامها . تلك التي يجب أن تنصلي لها صحافة حرة قوية متحررة من أية مصالح شخصية أو جزئية عادية للمصالح العام وندد " . انظر :
- محمد سيد أحمد ، " حرية الصحافة .. وطرق المواجهة " ، الأحرار ، ٢٦ يونيو ١٩٧٢
- مصطفى بهجت بندي ، " ميثاق الشرف الصحفي خطراً على الطريق " ، الجمهورية ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- (٢٥) انظر " الأحرار " ، ٩ يناير ١٩٧٣ في : غالي شكري ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ - ١٤٨ .
- (٢٦) راجع : غالي شكري ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ ، ١٥١ . راجع نص بيان حرية النظام في : " الأحرار " و " الانباء " و " الجمهورية " ٤ فبراير ١٩٧٣ .
- (٢٧) أحمد خيرى مرجع سابق ، ص ١٤٦
- (٢٨) حول حرية تأثير " شرعية القائد للتصبر " على التحولات الإعلامية والسياسية في عصر بعد حرب أكتوبر انظر :
- حاول صحت ، " الانهيار بعد عيد الناصر " للثلاث (جواب جديد لسؤال تقدم ") ،
- المستقبل العربي ، العدد (٢٠) أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١١٤ .
- (٢٩) سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٢) ص ١٠٧ .
- (٣٠) انظر : " قرارات الصحفيين وزيارات من جمعيتهم العمومية " ، الأحرار ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .
- (٣١) الأحرار ، ٩ فبراير ١٩٧٤ .
- (٣٢) لى عبد الحيد ، تطوير الصحافة المصرية من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١ (القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٦٣ .

(٣٣) منح الرئيس السادات محمود أبو رايه ، عضوله وعضو مجلس الشعب ، سلطات كاملة في الإشراف على مجلسي إلهام الاستماع لمناقشة تطوير التنظيم السياسي في مصر - وفي لجنة الاستماع التي خصصت للقيادات العمالية - أنهم العمال أبو رايه بأنه مجرد أدلة يستخدمها السادات للترويج للأفكار في صناعة سياسة قتل انقلابيا على التوجهات الأساسية للدولة - ولقد ورد هذا الفكر أكثر من عامل ، ولكن كلمة " عادل راي " أمين العمال بالقاهرة صهر بشكل بارز وصريح عن هذا الاهتمام . ونظرا إلهام الشركات لعدد طلاب العمال بالفصل بين منصبه رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي - راجع كلمة " شوقي محمد " ممثل لثلاثة الصناعات الهندسية والمعدنية في : جلال السيد ، " حوار سياسي صاخن للقيادات العمالية في جلسة الاستماع " ، الأخبار ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤ .

وفي لقاء ناصر الفكرى الرابع الذى عاده بجامعة عين شمس (٢٣ سبتمبر ١٩٧٤) قال وقت زمت يبرسى للطلاب بهنفسه عين شمس : " أشعر بحزن عميق حين أرى ما يحدث الآن من عملية سرقة أو بيع للتوراة - إن استثمار عائد النصر الآن لم يعد للضامير الكاذبة وإنما أصبح للرجعية " - وإليه رجعت يبرسى إلى إثارة الشك في موقف الرئيس السادات قائلًا إن السلطة لابد أن تبنى دورها ولا يمكن أن تفصل عن الطبقات الاجتماعية ويجب أن تعتمد موقفها من الآن - ولقد فطن الدكتور فؤاد محيى الدين - الذى كان وزيراً للحكم المحلى حينئذ - إلى ما قدس الطلاب فيأدر إلى الرد : " إثنى لأمرى أى انتفاض حكوى ريسى من السلطة على أى مكسب للشعب ، فلا يرتد عن الإصلاح الزراعى ولا انتطاع الشام ولاسيب في العلاقة بين الملك والسياسى ويتطله مستمرا رئيس فيها من شك " - وفى الاتجاه نفسه ، خاطب الدكتور عبد الحميد حسن وزير الشباب طلاب المؤتمر : " إتنا نعلن من هذا المكان الشاسى للشعب ، إذا أردتم أن تتصوروا أنكم أكثر إهانة بالناصرة ، أقول لكم إنكم متفلقون ، لأن السادات بدأ مع القائد وشركه القائد ، حتى بعد اكتمار العليم قال الرئيس لهم إثنى مشاركا " . انظر خاطمة السيد ، لقاء ناصر الفكرى ، الأخبار ، ٢٤ و ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ .

(٣٤) يتعلق هذا مع نتيجة مهمة في دراسة الباحثة أماني عبد الرحمن صالح تؤكد " أن قضية الديمقراطية والحرية السياسية لم تفل أبدا حقا معرويا أو أصيلا في قائمة أهداف التنمية الحاكسة وتطبيقاتها في السبعينيات أو لدى قراءتها الاجتماعية " انظر : أماني عبد الرحمن صالح ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٣٥) انظر لقاء الرئيس بريال الصحافة والإعلام في : الأهرام ، ٢٩ أغسطس ١٩٧٤ .

(٣٦) الأهرام ، ٣ فبراير ١٩٧٥ .

(٣٧) كان هذا المكتب يخضع لإشراف طلعت خالد وكيل وزارة الإعلام ، في منتصف السبعينيات - ومن اللافت للنظر أن أدوار وعلاقاته بالمؤسسات الصحفية تعرضا لنقد شديد من الصحفيين المصريين ، الذين شعروا - عن حق - أن الرقابة انتقلت من المؤسسات الصحفية لتتأخر عملها بالتقليد من هذا المكتب بوزارة الإعلام ، وهو ما يعارض مع شعار حرية الصحافة الذى كان الرئيس يردد دائما - ومن الطرف أن الصحفيين أطلقوا على هذا المكتب ، سخرية وتلقا ، اسم " مكتب حرية الصحافة " ، ولتأخر أصداء ، هذه التسمية تسبب في المؤسسات الصحفية المصرية -

(٣٨) اجتماع الرئيس بأعضاء المجلس الأعلى للصحافة (٣٦ مايو ١٩٧٥) في : الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٥ .

(٣٩) انظر دراسة مقارنة بين مجلس الصحافة في مصر والحرية البريطانية في الجال نفسه في : - سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ - ٢١٣ .

- سليم عزيز، الصحافة مستعربة وسبلة (القاهرة : مؤسسة دار التعمون للطبع والنشر، ١٩٨١) ص ١١٦-١٣٢.
- (٤٠) عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة للصرة للممارسة (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ٧٢.
- (٤١) راجع التفاصيل الكاملة لدور مجلة أكتوبر والتي تصدر في فرنسا على درجة عالية من الأهمية :
- محسن مريش ، مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التطبيع دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤ وطاهر حاتم ، المؤامرة الاسرائيلية المثل المصري ، ط ١ (القاهرة: دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦) ص ٣٦٠ - ٣٦٢ .
- (٤٢) حول القناصين والمخاطبات التي راجعها مصطفى يهيت بدوي راجع :
- مصطفى يهيت بدوي ، من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة : دار للشعب ، ١٩٧٦)
- صلاح عيسى ، مقلدون وهسكو ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ - ٤٠٨ .
- (٤٣) يوسف السباعي ، الحقيقة في موضوع مجلة الكاتب " ، الجمهورية ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤ .
- (٤٤) كان مجلس تحرير (الكاتب) يقدم في ذلك الوقت أحمد عباس صالح (رئيس التحرير) ولطفي واكد ، ومحمد انيس ووجاء الثاني وصلاح عيسى وأحمد القصير وحسن كرم
- (٤٥) صلاح عيسى ، " أزمة مجلة .. وأزمة وزارة " ، الجمهورية ، ٢٩ أغسطس ١٩٧٤ .
- (٤٦) يوسف السباعي ، المصدر السابق .
- (٤٧) كامل زهير ، " عصا الوزير " ، الجمهورية ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ .
- (٤٨) محمد انيس ، " هنكنا يخطئ الوزير .. بهم " ، الجمهورية ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤ .
- ركن مراجعة نص استعطاء مجلس التحرير في : المصدر نفسه .
- كما يجدر التنويه إلى أن صلاح عيسى قد خصص جانباً من كتابه " مقلدون وهسكو " عرض فيه لوثائق تتصل بأزمة " الكاتب " راجع :
- صلاح عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٧٨ .
- (٤٩) نشر هذا التصريح بصحيفة نيويورك تايمز في فبراير ١٩٧٤ . اعتمد الباحث هنا على :
- جريدة عبد الحلق ، " التصريح بالافتتاح وتطوره " في : جريدة عبد الحلق (محرر) الافتتاح ، الجذور .. والحصاد .. والمستقبل (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٤ .
- (٥٠) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .
- (٥١) للادة ١ من القانون.
- (٥٢) موسى صيري ، الساعات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .
- (٥٣) من بيان ملوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في:
- حسين عبد الرزاق ، مصر في ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسية وثائقية ، ط ٣ (القاهرة مؤسسة شهيد ، ١٩٨٥) ص ١٣ .
- (٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .
- (٥٥) عبد المعطار الشوكة ، أثير الساعات الذي حرلته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١) ص ٢١٤ - ٢١٦
- (٥٦) محمودة المراهي : " الامتحان الأخير " ، روزاليوسف ، ٩ مارس ١٩٩٢ .

- (٥٧) نيبول زكي ، " صلاح حافظ : القلم السام والكتابات الخفية " ، الأمل ، ١١ مارس ١٩٩٢ .
- (٥٨) لويد من التفصيل راجع : أحمد بها ، اللون ، محاورات مع الساعات ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .
- (٥٩) غالي شكري ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
- (٦٠) المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .
- (٦١) موسى صيري ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .
- (٦٢) ساهم ذلك بشكل مؤثر في تنامي الصحف المصرية لسياسة تحريرية تقوم على إعادة صياغة الصورة التي ترسبت في الوجدان المصري للراجلين في مصر حول إسرائيل . في هذا الصدد ترصد دراسة علمية مهمة ، التغيير الذي طرأ على ملاحج التصوير الصحفي لإسرائيل في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، و ١٩٧٨ . وقد سجلت الباحثة " أن التصوير الصحفي المصري ، في كل من الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، قد تعرض للتغير في عام ١٩٧٨ ، واختلت منه جوانب سلبية تتصل بـ (أ) طبيعة إسرائيل وأخلاقها (ب) أساليبها لتحقيق الأهداف (ج) دورها الإقليمي والعالمي و (د) الأضرار والمشاكل الداخلية في إسرائيل " . لويد من التفصيل راجع :
- راجع أحمد فتحي ، صورة إسرائيل في الصحافة المصرية - أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة - كلية الاعلام ، ١٩٨١) ص ٢٠٤ - ٢٠٨
- (٦٣) مدير تحرير صحيفة الجمهورية .
- (٦٤) سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٧ .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ص ٦٢٧ - ٦٢٨ .
- (٦٦) هناك توجع آخر من الصحفيين المصريين ، الذين خاضوا مؤسستهم في انكساف لثاني من السبعينيات بحثا عن " فرصة عمل " و " دخل مالي مناسب " يعني لهم إمكانية العيش الكريم . وكانوا جزءا من " طائفة عامة " . سافر فيها للبريد إلى بلاد البترول ولا في الخارج العربي وغيره ، لأسباب اقتصادية بحتة . وبذلك انظر في هذه الظاهرة أنها اكتسبت عمقا وكثافة في الوقت نفسه الذي ازداد فيه التنافس بين النظام المصري والدول العربية التي عارضت سياساته في الحل المطبق . فتلقت الهجرة الكثير من الأعباء التي كان يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكثير مما كان يتطلع إليه للرئيس السادات .
- (٦٧) راجع : إجماع الرئيس بقيادة الصحافة والإعلام ، الأعوام ٧٤ - ٧٥ مايو ١٩٨٧ .
- (٦٨) حول خطوة " المحاكمات السياسية " للصحفيين وقيادتهم ، والاكتناجات التي تعرض لها جهاز للذبح الاشتراكي ودوره في لعبها السياسية المصرية ، انظر خيرة هيكل في سلسلة من المحاورات جرت بينه وبين للذبح الاشتراكي الوزير أبو حبيب في إطار التحقيق معه واستغرقت صيف العام ١٩٧٨ وامتدت لعشر جلسات بدأ في ١٤ يونيو وانتهت في ١٠ يوليو ١٩٧٨ .
- محمد حنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسي أمام للذبح الاشتراكي ، ط ١ ، بيروت : شركة الطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢) ص ٨٠٧ ، ص ١٩ - ٢٢ .
- (٦٩) ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .
- (٧٠) تادئة سالم (مشرف) ، تعلق الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية - د) ص ٤٢ .
- (٧١) الأمل ٢ فبراير ١٩٨٣ في : سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٩ .

(٧٢) راجع لوحيد من التفاصيل : الأهرام ، ٢٨ مايو ١٩٨٧ .

(٧٣) انظر : " الصحفيون والكتاب والشعراء أمام للدمى الاشتراكي " ، الأمل ، ١٢ يوليو ١٩٨٧ .

(٧٤) يري محمد الدين إبراهيم موقفًا دالًا يؤكد صحة هذا التفسير . تلى إحدى المناورات بينه وبين الرئيس السلطات ألبنة الرئيس بالتمهيد إلى اعتقال زعماء المعارضة في مصر ، وتال له محمد الدين إبراهيم أن هذا ما قد يغير حرج أسدانة في الغرب خاصة وأن الرئيس كادتر قد جعل من قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية أحد محركات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الدول الأخرى - وعتنذ خطابه المأذون " كما حدتلك عن الغرب فاني اتصعب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لعنة سنوات . . ألا تعرف أن ما يهيم الغرب هو مصالحه في القام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإخراج الاتحاد السوياتي والأنظمة المعادية له ؟ ولذا كنت لا تعرف ذلك فكيفه تبرز سكوت الغرب عما كان يحدث في إيران أيام الشاه ، وفي كوريا ، وفي باكستان ، والفلبين ، أفلا تتفكر حقوق الإنسان هناك ، دون أن تسمح لاحتجاجها غربيا ؟ إن هذا السكوت هو لأن الغرب له مصالح في هذه البلدان الصنعية . .

II " انظر : - محمد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتراف للرئيس السلطات ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٧٥) انظر : الأهرام ، ٦ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٦) الأهرام ، ١٨ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٧) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٨) راجع : لقاء الرئيس بريال الصحافة والإعلام في : الأخبار ، ٨ أغسطس ١٩٧٩ .

(٧٩) انظر : كلمة جمال حسني " الصحفي برونزاليوف " ومجلس الثقافة ، أمام الرئيس في المصور السابق نفسه .

(٨٠) إشارة إلى بريقة المجلس في ١٩٧٢/١٧/١٥ إلى الرئيس حول ضرورة إلغاء الرقابة .

(٨١) المصور نفسه .

(٨٢) عادل عياد ، " تطبيع العلاقات وأثره في التشريع المصري ، مجلة الدعوة " ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٢٨ ، ٢٩ - في :

محسن عوض ، مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التنازع (القاهرة : دار للنظير العربي ، ١٩٨٤) ص ٥١ - ٥٢ .

(٨٣) محسن عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٨٤) انظر معاملة تقنية خصبة للبيد التي تعد من حرية التعبير وأهم الأثر المختلف من حق ملكية الصحف الواردة في نصوم هذا القانون في :

- سليمان صالح ، مصور سابق ، ص ٥٧٥ ، ٦٠٣ .

(٨٥) نصوم للقرارات بترايين ، والقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية استنادا إلى حقه الدستوري (الثقافية : الهيئة العامة للاستعلامات

١٩٨١) ص ٦ ، ص ١٧ ، ١٣ .

(٨٦) المصور نفسه .

تعقيب الدكتور عبد العليم محمد عبد العليم على ورقة "أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة"

الواقع أن موضوع هذه الملاحظة، هو في اعتقادي مفتاح قضية التطور الديمقراطي وقضية التطور السلمي للمجتمع المصري، ويكاد يكون الآن هو أيضا مفتاح تطور النظام العالمي ككل. أي قضية الصحافة والإعلام على ضوء التطور المعاصر في تكنولوجيا الإعلام موفى أداء الإعلام دور الأتجار الصناعية وعبر الكثافة الشديدة لأجهزة الإرسال التلفزيونية والإعلامية ووكالات الأنباء، وكل للمنظمات التي تعمل في مجال المعلومات تؤكد على النظر إلى العالم ككل. ورائنا عددينا من الأمثلة تبيّن خطورة الدور الذي يقوم به الإعلام، في أحداث وسماتها كان قد مغل في رأي بداية انتقال من نقل الخبر إلى صناعة الخبر ذاته مع الانقلابات في الستينيات والخمسينيات والأربعينيات، كانت تتوجه الدبابات الأولى إلى مقر الإذاعة . وفي أواخر الثمانينيات كما شهدنا ذلك في رومانيا، تتوجه إلى مقر التلفزيون، وقصر مقر التلفزيون إلى مجلس قيادة الثورة، وجهت اللذات وقت الاتصالات بكافة الناس وبالمراسل وبالجيش والأمن من خلال جهاز التلفزيون، هذا ملمح خطير في أداء الإعلام، والتلفزيون بوجه خاص.

بالطبع دور الصحافة التقني في المجتمع الديمقراطي وفي البلدان المتقدمة على درجة عالية من الأهمية لأنه يخلق مشاكل للحكومات وللدول ، من ناحية أنه غير طبيعة السيطرة الإيديولوجية للدولة، فلم تعد السيطرة الإيديولوجية للدولة تقوم على القمع المباشر أو استخدام القوة المادية الفاضحة مغلّة في الأجهزة التقليدية سواء الجيش أو البوليس أو خلاله، ولكن أخذت السيطرة الإيديولوجية شكلا مقننا مغلّا يقوم على وهم الإقناع. والإقناع الإعلامي يؤدي هنا دورا بالغ الخطورة لأنه يخطط الأدوار ، ويقر المسافات ، وينقل الأخبار ويصنعها في نفس الوقت.

ورائنا في حرب الخليج ثورجا آخر لأداء الإعلام وبالذات التلفزيون. فنقل أخبار سير المعارك غريها من محترها الإنساني، معنى أننا نرى صاروخا يتطلق من صخرة أمريكية أو غواصة أمريكية لكي ير عبر دائرة ما ويسقط الصاروخ ولا نرى ماذا يحدث بعد ذلك، لن نرى كم من الأطفال وكم من النساء وكم من الرجال وكم من البيوت تهدمت على الإطلاق. معنى أن الإعلام هنا أخفى الطبيعة الحية للصراعات وبالذات في حرب الخليج . والإعلام العالمي يخضع بالطبع لاحتكارات عالمية تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بنصيب الأسد، عدد الشركات الدولية التي تسيطر على الإعلام والمعلومات أكبر في الولايات المتحدة.

هناك تفاوت في ذلك بين الشمال والجنوب، فتصيب الجنوب من المعلومات ومن أجهزة الإرسال نصيب ضعيف، بينما تصيب البلدان المتقدمة والعالم الغربي نصيب متفوق، لكن حتى في الجنوب أصبح هناك تفاوت بين بعض البلدان الصناعية الجديدة وغيرها مثل البرازيل التي لها موقع متميز داخل خريطة توزيع المعلومات. واقتصاد المعلومات في الوقت الراهن يمثل نسبة كبيرة جدا من التجارة العالمية ما يوازي ١٥٪ من حجم التجارة العالمية، والمعلومات المتعلقة بالبنوك وغيرها والشركات متعددة الجنسية ومراكز المعلومات تمثل ٥٪.

لكن انتشار الإعلام وتأثيره لا يقف عند هذه الحدود، لأنه هناك علاقة بين المجال الخاص والمجال العام، بمعنى أنه قبل التطور للنحل للتلفزيون والإعلام كان المواطن يحتفظ بالمجال الخاص، وكان لكي يدخل المجال العام كان لابد له أن ينتقل من منزله حيث يقسم أسرته إلى مكان آخر، إلى قاعة اجتماعات أو إلى ميدان عام أو إلى دار عرض أو إلى..... إلخ. الآن التلفزيون على وجه التحديد ينتقل إلى المنزل ويقسم على المواطن خبرته أو وحدته لكي يوفر له المجال العام، وهذا يتضمن بالطبع تقليلا من الحريات وتضييكا للمجال الخاص للمواطن.

ثمة مشاكل عديدة في البلدان المتقدمة تختلف عن مشاكل الإعلام لدينا. هناك مشكلة زيادة المعلومات، فالأطباء يعانون من كثرة وتنوع المعلومات إلى الدرجة التي ينفد قدرته على التحليل وقدرته على تأمل الواقع والوقائع وعلى تطوير قدراته التحليلية وقدرته الفكرية في دراسة الوقائع وتأملها، لأنه أمام معلومات مغرقة بينما عدنا في بلداننا -والدلت في بلد كمصر- يحرم المواطن من حقه في المعلومات، وأعدادات جسيمة تمهر أمام أعيننا ونحن لا ندري عنها شيئا. هناك رقابة على المعلومات، والسلطة تحتفظ بهامش كبير من السرية تحتفظ فيه بالمعلومات وتحمي المواطن من المعلومات. وهذه سمة خاصة بأي سلطة ذات طابع شمولي، ولا تعترف برائع التعدد الفكري والسياسي والثقافي في المجتمع ككل.

وبالنسبة للموضوع الذي أثاره الأستاذ حماد إبراهيم والذي يتعلق بالفترة ٧١-١٩٨١ لدى بعض الملاحظات وبعض الانطباعات التي أريد أن أستوضح فيها، الملاحظة الأولى هي ملاحظة منهجية عن الدخول الذي حالف به هذه الفترة، فقد تحدث عن مدخل نفسي وسياسي ومدخل قانوني ومدخل اجتماعي، وهذا إجراء منهجي مشروع، لأن الظواهر الاجتماعية والسياسية تتميز بأنها كلية بمعنى أنه يصعب عزل أحد العناصر عن العناصر الأخرى ويصعب حجب تأثير السياسي عن الاقتصادي أو العكس، الثابتون من السياسي أو الاقتصادي، هناك كلية اجتماعية مترابطة ويؤثر كل طرف فيها في الآخر، فهذا إجراء منهجي مشروع لا غبار عليه. لكن من خلال العرض تشكل لدى انطباع بأن ثمة "شخصية" في الموضوع، أي وردت أسماء عديدة من الصحفيين وعديد من رموز الجهاز الإعلامي وعلاقتهم بالسلطات وعلاقتهم بالنظام، حتى يخيل للمرء أن هذا الجانب الشخصي أو الشخصي في علاقة السلطة والحكم يرمز الإعلام في هذه الفترة طغى على ما ديد ذلك من قضايا. وريا لأنه لم يأخذ الوقت الكافي لكي يعرض لجمهور الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما كان يطرح نفسه آنذاك، خاصة وأنها كانت مرحلة انتقالية

ومرحلة تأسيس شرعية جديدة لنظام الحكم بعد الصراع الذي نجح فيه السادات مع ما أطلق عليه آنذاك "مراكز القوى". كانت السلطة معرضة تأسيس شرعية جديدة بناءً على شعارات تتخذ طابعاً ليبرالياً مثل دولة المؤسسات ، ودولة القانون، وسقوط دولة المخابرات، وكلها شعارات بالقسط كان لها مردود نفسي إيجابي لدى العديد من قطاعات المواطنين، على اعتبار أن الفترة السابقة تميزت بسيطرة الأجهزة الدولة بالذات البوليسية والأمنية .

وملاحظة تتعلق بمفهوم المعارضة، والأستاذ حماد طرح مفهومًا للمعارضة والقوانين والممارسات التي تحول دون تبلور معارضة ودون تطوير معارضة داخل المؤسسات الصحفية القومية. وهذا مفهوم اعتقادي أنه بالسلب وفي نفس الوقت يضيئ ضمنًا مفهومًا آخر للمعارضة، وهو أن المعارضة لا تنتزع ولكن يسمح بها. أي سلطة شمولية أو أي لحظة استبدادية بالقطع طالما لم تجد معارضة أو مطالبة مستمرة بالتخلي عن بعض تمككها، وإفساح المجال للتصير لتكرى والمساس والرمز لتقوى أخرى تعيش في جسد المجتمع وفي أحشائه ، بالقطع أن تفرط بهيمنة في الامتيازات التي تكفلها السيطرة الكلية على جهاز الدولة والمجتمع. في نفس الوقت في الفترة الحالية التي نعيشها، ورغم سيطرة جهاز التلفزيون أو سيطرة الحكومة والحزب الوطني على جهاز التلفزيون باعتباره أهم أداة إيديولوجية ، لكن ثمة معارضة قوية نشأت من خلال تطوير أدوات أخرى أتاحتها التقدم العلمي والتكنولوجيا في الوقت الراهن. مثلاً جهاز الكاسيت الصغير أو جهاز الفيديو كاسيت، هذه أجهزة تعتبر أجهزة إعلامية صغيرة متقلة من خلالها تبث الخطاب والأراء السياسية في المساجد وغيرها من التجمعات، ويتم تناولها. وكان الإمام الخميني في باريس يطبع من خطبته ٢ مليون نسخة توزع في إيران. بالتالي عندما تكون هناك قوة حية في المجتمع تستطيع أن تنتزع وأن تتنكر وأن تجد في أساليب المعارضة ، وليس بالضرورة أن تدخل في إطار المؤسسات القومية أو أن السلطة تسمح لها بممارسة هذه المعارضة.

أشعر أن هذا البحث من الأستاذ حماد محاولة لرد الاعتبار لبعض رموز الصحافة المصرية وليس دراسة في المعارضة بالمعنى السياسي. فالبحث فيه كثير من الشخصية لرموز المعارضة وذكر أسماء معينة، شعرت بالفعل أن الأستاذ حماد يريد أن يرد الاعتبار لهذه الشخصيات.

من ناحية المنهج الأستاذ حماد تكلم عن المدخل النفسي، وأعتقد أنت قصد الإدراك ، فالمدخل النفسي مختلف تمامًا عن الإدراك ، الإدراك جزء من المدخل النفسي، وليس كل المدخل النفسي، الذي له أبعاد أخرى أعتقد تحليل الإدراك هو جزء منها. أن فهمت الكلام بشكل سليم، أعتقد أن جزءاً من الدراسة كان يجب أن يكون تحليلاً لروية الرئيس السادات لدور الصحافة في النظام والسياسة المصرية. والرئيس السادات كان من الناس المهتمين بالفعل بدور الصحافة ، لأنه كان بالفعل في حياته صحفياً وكان رئيس مجلس إدارة إحدى الصحف .

الموضوع الثاني هو التفرقة بين "الأزمة" والمشكلة"، ولفظاً لتعريفك أنت للأزمة والمشكلة في البحث أعتقد أن عنوان البحث يجب أن يكون "مشكلة المعارضة وليس أزمة المعارضة". لأن الأزمة شيء طارئ فيه قدر كبير من عدم

اليقين في المعلومات من هيكل الموقف ، لكن ما نتحدث عنه وفقا لتعريفك أنت هو مشكلة المعارضة لا بـا بعيدة المدى وليست مشكلة مؤقتة . من ضمن الأشياء ، أيضا في المضمون ، الصحافة والمعارضة ، أعتقد أنه في دولة من دول العالم الثالث يرتفع فيها نسبة الأمية والجهل من الطبيعي أن تقتك الدولة وسائل الإعلام ، ومن الطبيعي أن يتم توجيه دور الصحافة نحو المجتمع ، وأعتقد من الطبيعي ذلك أيضا في ضوء البنية العلمية والاجتماعية للصحفيين أنفسهم ، وعندما نحلل حضرتك مسار حياة هؤلاء الذين ذكرت أسماءهم من الناحية العلمية أي من التعليم ماذا كان؟ مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ماذا كان؟ متصل لحل.

الشيء الآخر متعلق بالمعارضة ، أنا أقهم "المعارضة" بمعنى تقديم بديل ، المعارضة في بريطانيا هي حكومة الطفل، هل هذا كان موجودا في ظل نظام ثورة يوليو منذ أن نشأت حتى الآن؟ حتى في داخل المؤسسة الصحفية أنا لا أعتقد هذا . أنت تتحدث عن "الحزب" السياسي داخل جناح من الأجنحة في النظام السياسي الذي كان موجودا بالفعل ... انظر سيادتك إلى موقف الصحفيين الذين ذكرت أسماءهم من النظام السياسي المصري الآن، نجد أنه لا يوجد خلاف كبير.

المناقشة

- ٥. محمد تسان:

الأخ حماد من الكتاب القادريين على كتابة الحوليات ولديه قدر كبير جدا من المعلومات، ومقدرة فائقة على ترتيب عدد كبير من الجزئيات والمعلومات المتناثرة والمتفرقة، ويستطيع أن يخلق منها سيقانا ، وهذا النوع من الكتاب في الحقيقة يكون مفيدا كأساس للبحث العلمي بنفسه ويمكن الرجوع إليه والتأكد من بعض المعلومات لديه والاستفادة منها ، ولكن من الصعوبة يمكن أن نجتمع هذا الكم الزاخر من المعلومات وهذا للنهج القصصى في السرد في ورقة بحثية. هذه هي قضية للنهج التى يقع فيها هؤلاء الكتاب الحوليين. هو يضع كمية كبيرة جدا من المعلومات ومن التفاصيل ، مع أن الورقة البحثية المطلوب منها أن تحاكم استخلاصات معينها وتقدم مجموعة من البراهين لكى أصل بسرعة إلى استخلاص معينه، وكان يمكن للباحث عرض نفس الأفكار الرئيسية فى عدد أقل كثيرا من الصفحات . لكن الأستاذ حماد أرى أنه محترف فى هذا السرد القصصى، فلهذه مغفريات كثيرة جدا لا نستطيع الحديث فيها، وهو قد حدثنا عن الجانب الأكثر شغفا لمستعميه، حدثنا عن وقائع لأشخاص نعرفهم وقرأنا لهم وقد نكون وأناهم وبالتالى يكون العرض حول شخصيات ترتبط بها ، وأناس تتابع حديثا فيه جاذبية. ولكن القضايا التى فى الحقيقة والتى من الممكن أن تكون الأقل حسية بالنسبة للمستمعين تتراعى. فهناك أسئلة حول الحظية السياسية للأحداث التى تحدثت عنها ، وأنا لا أشاركه الرأى فى أنك لا تستطيع فهزلة أفكاره، وأقول أن هناك خلافا فى الرؤية بين أن تكتب مجلدا ويون أن تكتب ورقة بحثية.

- ٥. مصطفى عبد العال:

مسألة معلوماتية بخصوص الأستاذ هيكل، ويبدو أن حضرتك تحبه كثيرا. هو الأستاذ هيكل أكثر حصافة عما أتت تصور ، لأنه عندما قال للرئيس السادات أن يقول أن الديمقراطية هي نقطة الخلاف مع المجرمة المتأثرة له فى الحكم، لم يقبل له أن يقول أنه صراح على السلطة ، لأن كلا من هيكل والسادات أكثر حصافة من ذلك . قال له لا تتحدث فى أنه هناك خلاف فى تصحيح أو تأخير الوحدة مع ليبيا لأنها كانت قضية مطروحة.

النقطة الثانية. هي مسألة "الشخصية". أنا مؤيد جدا أنك تشخص المسائل، فمن فى زمن يحتاج فيه أن تقول بالأسماء هذا حرامى، وهذا يسرق ، وهكذا لأنه هناك حالة من التلمسية الغريبة تجاه الأشخاص ، نحن فى احتياج أن يفهم الناس أن فلانا هذا بذاته حرامى.

نقطة ثالثة هي حديثك عن أن الصحافة المصرية عمولة للشعب. أتصور أن جملة مثل هذه كأن تقول أن قصر رئيس الجمهورية عمولة للشعب أيضا. هذا غير صحيح إلا نظريا.

المنطقة الأخيرة.. كنت أثنى وأنا أعرف أنك ملم بما حدث في المجال الصحفي أن تحدثنا عن الشيء الذي يدعثنى تماما، وهو أن الصحفيين أغلبهم يعملون في صحف البين واليسار- ومثال لذلك رجل مثل صلاح عيسى أسمع أنه يسارى شيوعى ماركسى أيا كان لا أعرف كيف أسميه يكتب في الأعالى والوفد والوطن الكويتية- ولأثنى قضيت فترة في الغرب لاحظت أن هناك مستحيل أن يكون رجل يكتب في جريدة الحزب الشيوعى الفرنسى ويلعب ليكتب في جريدة البين .. هذا شيء غير مطروح. فلذلك تشرح لنا كيف يبرزون لأنفسهم هذا المروج وكيف يبرزنه للناس .

- د. هدى زكريا :

منهجيا ، وفى المناهج الأمريكية بالتحديد عندما تطبقها على نوع الدراسات التى بها تقول لنا دائما أن تلعب إلى المنطقة المعروفة والمتأهله للقياس والثابتة والظاهرة. لكن لا نوجه إليه الانتقادات ، أنا لاحظت الآن والناس تحدث معك فى مجال النقد، أن المنطقة الكامنة التى لا يلحسها أحد، وأثنى هى دائما قاع جبل الجليد التى يخشاها الباحثون -يقشرون هذه المقامرة- فى العادة لا يستطيع اللعاب إليها إلا من هو أهل لذلك. وعندما قلت أنا بعمل دراستى وجدت تحديرا منهجيا يقول : لا تلعب إلى المنطقة التى لا يمكن أن تكون مكشوفة، وبالتالى وأنا أسمع الورقة كنت سعيدة جدا أنه قهر على دخول المنطقة المظلمة الكامنة، وأثنى لا يلحسها الباحثون لكن لا يوجه لهم الانتباه بأن عليهم أن يشتروا باستمرار كيف عرفوا هذه الأشياء. هناك مسألة ثانية، وهو أن طابع السلطة المصرية تاريخيا من أيام حينما موحد القنطين هى فكرة المركزية. وهى لم تكن فقط مركزية سياسية، إنما كانت مركزية مظهرية، بمعنى أنه لا توجد معلومات خارج منطقة السلطة، الملك والكاهن هما فقط اللذان يعرفان ، وليس مدعيا وليس غربا أن لا أحد يصل إلى سر التخصيص لأنه كان فى أيدى الملك والكاهن، مع أنه مر على. لا توجد معلومات تفرج عن دائرة المركزية للمعلوماتية كما هى المركزية السياسية، وبالتالى هناك فعل مدعى فى تعميم العالمية من الشعب ما يدور من أسرار فى قلب الحكومة. وبالتالى الدور الذى لعبه السادات فى مرحلة ، كان يؤكد أن المركزية المعلوماتية تقول مدعى أنه تدخل فيما يصل من معلومات للناس لكن أحكم السيطرة على حياتهم اليومية، ليس فقط إحكام السيطرة على أشهر من أجل الرى، وإنما أحكم السيطرة على المعلومات حتى يمكن أن أصبح فكر الناس. إنما هناك مرحطين ، فترة عبد الناصر ومرحلة السادات أيا كان ما يقال عنهما فى المسألة المعلوماتية. وهناك كلام طريف جدا يقول أفضل ممارسات القوة هى تلك التى لا تستمدى منك عتقا ، وهذا يعطى أنك كيف كان جمال عبد الناصر عندما مارس السيطرة للمعلوماتية لا يبذل جهدا ، لأن الناس فى منطقته ، لأنه ليس فى حاجة أن يطلب من ثروت أبالة كما يكتب الآن مذكراته وبغيا -شديد يقول استدعائى الرئيس فى النساء وقال لى : اكتب بالروت فى الصباح مقالا مثل الذى كتبه أمس، فقلت له -حاضر يا رئيس- يكتب ذلك وهو يشعر بشرف كبير أنه استلم أمرا فى النساء فغير ما كان مقروضا أن يفعله . فى هذه المسألة يجوز أن يكون السادات هو أكثر الحكام ممارسة لفكرة الظاهر

فى القفا ،والكلمة وبالأمر لضعف إمكانياته فى المقاومة بعد عبد الناصر، أعنى أن ممارسة القوة من جمال عبد الناصر لم تكن محتاج هذا ، وكما يقول : حلمنا بسبق تفسيره ، إفا بالنسبة للسادات مشكلته أنه كان قادما بقوة تستدعى عتفا فى معظم الأمور مع هؤلاء الناس لأنهم فى المنطقة المعلوماتية، زائد أنه مضط أن يمارس هذا النوع من القوة لكى أتبنى أنا وأنت نفس أفكاره.

- الأسعافة / معنى صادق:

الباحث يحاول أن يتطابق أكثر ما يمكن من إطار مفاهيمى ، لأنه حاول أن يعكس هذا الإطار فى فترات تاريخية معينة، ولفترة التحول ودور الرئيس فى الأزمنة وأشياء - مشابهة لذلك. وأنه يعكس الإطار المفاهيمى على محاور الدراسة، وإن كانت ليست كل المحاور تتل على الأساليب المنهجية التى قال بها ، مثلا دور الرئيس فى الأزمنة ليس له علاقة بالبعد المنهجى النفسى، فهنا قد يكون مسألة سياسية معنى فكرة الدور أو مفهوم الدور - وفى ظل هذه المفاهيم جاحد الباحث مفهوم "الألية"، وأرى أنه مفهوم خاطئ لأن مفهوم الألية انتقل إلى الكتابات الثقافية من كتابات الاقتصاد السياسى. معنى أنها شئ متجدد بشكل تلقائى ولاحتجاج إلى قرار وإصر، الأليات فى السوق آلية متجددة بصرف النظر عن الرضى بأشياء محددة ، كالرعى مثلا بالمصالح. سنأخذ على سبيل المثال دور الرئيس فى الأزمنة ، هل هى ألية؟ أنا لأعتقد أنها ألية، إلغاء الرقابة أو فرض الرقابة، وأن يكون هناك قوانين ، هذه ليست آليات وإنما دور وأصر واحتجاج إلى إعادة نظر فى فكرة الأليات .

- د. حماد صوام:

الأستاذ حماد تناول العديد من العوامل أو الظروف التى ساهمت فى فهم ظهور معارضة حقيقية - د - الصحافة ، مثل دور رئيس الجمهورية ، والتمشيعات المتتالية ، وبعض الصحفيين، ودور العامل الخارجى للأمريكان. وفى تقديرى أنه رغم أهمية هذه العوامل إلا أنه الخلل أهم عامل لعب دورا حقيقيا فى إنقاذ الصحافة والصحفيين المصريين، وهو النفط العربى، هذا النفط الذى أخذ الصحفيين على أكثر من مستوى من اليمين إلى اليسار، سراء بفتح مهلات النفط لكى يكتبوا فيها أو سراء بالإرشاء - المباشرة. قسّم عن صحفى دخل إلى صدام حسين أخذ مليون وذهب لعمل مجلة. أنت أغفلت تماما هذه النقطة التى لعبت وممازالت تلعب دورا فى إنقاذ الصحافة حتى الحزبية، نحن نسمع كلاما كثيرا يتردد عن أحزاب تأخذ أموالا من بلدان أجنبية أو بلدان عربية لدعم صحيفتها، هذا يعمل مع القذافى، وهذا مع صدام، وهذا السمردية، وهناك صحفيون يكتبون عن القضايا المصرية ويدخل فى اعتباره السمردية أو الكويت. وذلك لعب دورا كبيرا فى إنقاذ الصحافة المصرية .

النقطة الثانية ، إن لكى نحفظ على مسألة الأجيال أو مسألة الشباب. هل هذا له علاقة بأنه منتسب إلى مؤسسة

علمية وأنها على مشارف أن تحقق مكانة مافى الهيكل الأكاديمي البيروقراطي البطيحي المستبد؟ هل لهذا تأثيره على مراقبة من الباحثين الشأن؟

د. أحمد عبد الله

إننا لم تناقش موضوع التلفزيون في الورقة المقدمة في هذه الجلسة، ومن الصعب جدا الحديث عن مجتمع ديمقراطي دون وجود جهاز تلفزيون ديمقراطي، فاللعبة كلها تظل ضيقة وديكورية حتى تصبح وسائل الإعلام المرئية ديمقراطية، سواء بأن القنوات التلفزيونية المحدودة تكون متعددة في الرأي، أو أن يكون هناك تمثدية في ملكية قنوات التلفزيون للتعبير عن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. فهناك تظنتان هامتان للاطلاق في الطريق الديمقراطي أن التلفزيون بالفعل يقطع مرحلة في طريق الديمقراطية، وأن الصحافة القومية يصبح فيها خط معارض. وهذا أمل عزيز إذا حدث سوف يكون خيرا. ولكني أشك أنه يحدث في ظل بنين الدولة المصرية، فلا يمكن أن نلحق الأمل على جناح إصلاحى مستعبر في السلطة سوف يفهم اللعبة الدولية ويفهم أنه لا بد أن يقطع خطوات في الطريق الديمقراطي فيحول "الأهرام" إلى صحيفة شبه معارضة. وأشك أن هذا الجناح موجود أصلا في السلطة المصرية، هناك ثلاثة أو أربعة مثقفين ليقون مخصصين للندوات ليتحدثوا عن ديمقراطية الحكم، لكن في الحقيقة لا يوجد جناح قوى يقدر أن يفرض على القرار السياسي مثل هذه الرؤية.

وأنا أرى أن الإشكالية الكبرى أو الكارثة، هي أن سوء أوضاع الصحافة المصرية وغياب التعميرات الديمقراطية فيها يهدد الدور الإقليمي لمصر ككل. فالدور الإقليمي لمصر أصبح ضميما، لأسباب عسكرية واقتصادية واستراتيجية... إلخ، لكن جزءا من هذه الأسباب يرتبط بالمؤسسة الإعلامية المصرية، وللمعترض أن تكون كبرى المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي. بالفعل مثلما تفضل الأخ عماد وقال أن جزءا من الصفرة الصحفية مرتبهن ومرشى من المال النفطى وبالتالي لا يكتب من عندياته، يكتب حسبما يرقب أصحاب المال على النطاق الإقليمي. وهذا يجعل الصفرة المصرية مهترئة للغاية، وولاها في الحقيقة خارج الحدود، ولازها حسابات البنوك خارج البلاد.

طما ليس هذا كلاما مختلفا، وإنما واقع يؤثر في الفكر المطروح. وأنت عندما ترى أنه في "الأهرام" لا تستطيع أن تتقدم المملكة العربية السعودية بينما تستطيع انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية التي تعطيك معونة سنوية، وتستطيع أن تتقدم أحيانا رئيس الجمهورية المصري، لكن لا تستطيع أن تمس عائل السعودية... مستحيل..... مقلص..... لماذا؟ لأن كلمة واحدة منه تساوى خمسة عشرات الملايين من أموال الإعلانات. وهنا الدور الإقليمي لمصر مهدد من ضعف مؤسساتها الإعلامية وأرتهانها على هذا النحو.

شيء آخر وهو إشكال حقيقى، سامعنى أن جريمة مثل "الحياة" تتلوق على "الأهرام" في عقر داره في التلاعب، يلعب الناس لشراء "الحياة" بـ ٥٠ قرشا ولو أصبحت ٧٥ قرشا لن يشتروا "الأهرام". ليس لأن "الحياة" بها حرية أكثر.

الحياة أيضا لا يهجز فيها نقد آل سعود ، منحرف ، ليس فيها حرية أكثر ، لكن فيها قنا صحفيا أفضل، فيها خدمة صحفية أفضل، فمقروءة ، ومكتسحة الأهرام في عقر داره. وهذا أيضا تهديد للدور الإقليمي لمصر، وإذا أريدت المزيد، فإنه عندما تنشأ قناة تليفزيونية فضائية مصرية، يقوم رجال الأعمال السعوديين بعمل واحدة ويأخذون منك السوق العربي، إذن الخطورة هنا لا تقتصر على أوضاعنا الداخلية فقط، وإنما تؤثر على مجمل وزننا في المنطقة .

أخيرا هناك نقطة إضافية ، الأخ حسام مولى بالتفصيل وأنا سوف أحكي لك قصة صغيرة . سنة ١٩٧١ كنت عضوا في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، كنت أصغر عضو. وكان الرئيس السادات رئيس الجلسة وطلب قتل الأبواب لعمل جلسة سرية، وأخذ يحكي حكاية مايو وكيف انتصر على العصاة الثانية، وبعد ذلك أخرج ثلاثة أشخاص على المسرح وقال هؤلاء الأبطال الذين واجهوا الشرقة... إلخ ، صفقا لهم. من هؤلاء الثلاثة الفريق محمد أحمد صادق، قائد الأركان، والفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، ونفوح سالم وزير الداخلية أي قائد البوليس والذي أخذ مكان شعراوى جمعة. هؤلاء الثلاثة هم المؤسسة الأمنية للدولة. كنت شابا صغيرا ، ولكنني اندفعت لماذا لم يلق محمد حسنين هيكل على المسرح تصفيق له، لأنه لعب دورا ، وكانت الحكاية في البلد تقول أن هيكل لعب دورا هاما في هذا الموضوع. لكن همما تصور نحن بأوهامنا الخاصة أن الأداة الإعلامية تطلب دورا كبيرا في تفكير العناصر الممسكة بزمام الدولة -وويا يكون هذا تفكير جديد مازالوا يفكرون فيه ولم يستقر في أذهانهم- لكن حتى عهد قريب على الأقل كان التفكير هو أن الأداة الوحيدة للضمون ولأوها هي المؤسسة الأمنية ولم تكن هي الأداة الإعلامية ، الأداة الإعلامية على مدى تاريخها كانت مجرد أداة". أيام عبد الناصر كان يقال لكي تهدي البلد هيكل يكتب مقالة، ولكني نشملها هيكل يكتب مقالة أيضا ، حسب الجو المطلوب، فكرة الأداة في أيام السادات نفس الشيء. كل الحكايات الشخصية التي رواها الباحث، كيف استخدم موسى صبري وغيره، كل هؤلاء أداة ، وهذا هو المنطق الأساسي في تفكير جهاز الدولة في مصر، أنه يأخذ الإعلاميين لحما ويرمونهم عظاما (حسب المثل الشائع) . وحتى الآن لم يتغير الوضع كثيرا بلبل أن شخصا مثل صفوت الشريف (وهو رجل أمن أصلا) يقي خمسة عشر عاما وزيرا للإعلام. وهذا في حد ذاته يفصح عن أشياء كثيرة في جوهر تفكير المتحكمين بأداة الدولة في مصر، وهو ما لم يتغير جوهريا حتى الآن. ولذا سوف نعيش في هذه الديمقراطية الديكتورية المحدودة ستويات طويلة.

-الأساقفة / ماجدة عدلى :

إن أي موضوع قبل الدخول في تقسيمه وتشريحه لازم أقول أن إطاره هو كليا -وأنا رأي أن إطار الصحافة صعب جدا أن أرفعه من قلب مجتمع على بعضه، أي لا بد أن تكون هناك إشارة إلى أن هناك شيئا يدعى أزمة ديمقراطية عامة في المجتمع لها مظاهرها ، وسوف نجد على رأسها أزمة صحافة . هناك شيء اسمه أحزاب مصادرة من ١٩٥٧ إلى الفترة التي أطلق عليها الأستاذ حسام فترة اختبار في علاقتها بالصحافة. لماذا الانقلابات مصادرة وحتى تاريخه،

تكون أول فقرة في قانون النقابات أنها تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي ولم يتغير قانون النقابة هذا إلا بعد الأزمة الخاصة بالنقابات الجديدة. أو القانون الذي كان مطروحا للتنفيذ. وفي نفس الوقت لا يوجد قشيل حقيقي لأي قوة معارضة كقوة سياسية تعبر عن مضمون طبقي داخل المجتمع، فهي محرومة من أي قشيل لا بكلمة أو منشور أو ورقة دورية أو تليفزيونية لا تستطيع عزل ذلك، وأشعر أن ذلك ألقى بظلاله على التفاصيل من زاوية إثنين عندما أُنشئت لاد أن أعطى هذه الخلفية من ١٩٥٢ لتكون مدركة أن هناك مصادرة كاملة من ١٩٥٢ في مصر، وهذه المصادرة كان لها علاقة بتأميم الحريات وإزالة الناصرية. كان يخدمها بناء اقتصادي ووطني واستقلالي سياسي تسمى وحركة تحرر... إلخ كانت تلقى بظلالها على بنية المجتمع. بعد ذلك ١٩٦٧ هزيمة وانتصار وفتحت للجماهير المتفتحة حول عبد الناصر، وهذا شيء منطقي. فتبدأ الديمقراطية تأخذ بعدا مختلفا ، يعني يبدأ تحدى الذي يصادر على أن الناس تصطف ليس فقط ، يتمتع ولكن بفاعلية انتصارات حقيقية وحركة تحرر . هذه القاعدة تهتز ، والجماهير تصدم في هذا الخلم الوطني. هذا هو الذي يهد الطريق للفكرة انتزاع أحزاب وفكرة انتزاع جرائد. أصبح الموضوع لا يحتمل التأجيل ، ليس كما يريد أو قهريا يجرمها ولكن لجماهير بدأت تعهد عن النظام بعد ١٩٦٧ فبدأ يارس عليها. أهد التمتع في الشوارع والجامعة. إلخ وممر الوحدة الوطنية سنة ١٩٧١ يسقط ١٩٧٣. النظام اضطر اضطراراً أن يغطي هذا الهامش. كان هناك حراك اجتماعي يحدث في المجتمع ويزنوله بالفعل في العمال والطلبة وفي كل مكان وفي الصحافة يجعل أن الوضع الجهد اضطرارى.

من هذه الرؤية يستطيع الباحث أن يقول لنا لماذا الصحافة تطورت في هذا الاتجاه. وهذا نفسه بالنسبة للإشارة التي أشارها الأستاذ حماد حول أن بيروت المال أو التليفزيون الجهد لم يكتفوا بذلك ولكنهم يمتحنون عن تمثيلهم في الصحافة وهكذا. هذا هو الشيء المنطقي لأن المجتمع كله ينهض، يكون هناك إعادة هيكلة كاملة للواقع الاجتماعي اقتصاديا وسياسيا ، ولابد أن ينعكس في توجهات الرأي العام في التليفزيون وفي الإذاعة... إلخ. ملحوظة أخيرة وهي أن الأستاذ حماد ركز جدا على المعارضة داخل الصحافة القومية، والتي قال بعض الزملاء أنها ليست الشيء الأساسي ولكن هناك صحف معارضة كتبت ألقى أن يتناولها بالإشارة ، ما رأيته في معارضة "الأهالي" بالهامش المطروح لها ، استطاعت أن تستفيد منه أم لا ؟ ما رأيته في معارضة الريف - الشعب... إلخ ما رأيته في حرمان لوى سياسية حقيقية داخل مصر من التعبير الصحفي لها أيا كان شكله وحركة تحرير الصحافة هل يمكن أن تتم وأن تكون حرية حقيقية؟

-الأستاذ / جمال عبد العظيم:

في البداية أود أن أؤكد أن مفهوم المعارضة بالطبع هو قضية من أخطر القضايا التي يمكن تناولها في الصحافة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بمسألة الصحافة والسلطة. وهذه المنطقة تكاد تكون من المحرمات بالنسبة للعديد من

الصحفيين نظرا للجزءات التي يمكن أن تحيق بالصحفي المعارض، سواء أكان هذا الجزء يبدأ بالمنع من الكتابة أو الاعتقال أو بالسجن أو القتل لبعض الصحفيين أو ينتهي بانتها - الصحيفة نفسها - كما حدث لبعض الصحف الحزبية التي أشير إليها بالقرار ٤٩٤ الذي صدر من الرئيس السادات. هذا المفهوم لم يطر بالنسبة لقضية المعارضة أدى إلى وجود ما يسمى بالمعارضة الهامشية أو المعارضة الشكلية في الصحافة القومية. قد يبدو للقارئ العادي في بداية نشر بعض القضايا أنها معارضة بالفعل مثل التمهيد لمسائل الانفتاح في بداية السبعينيات كترج من التمهيد لاتخاذ قرارات سنة ١٩٧٤. أيضا بالنسبة لمسألة التعددية لو نظرنا إليها ستجد أنها بدأت مثلا من سنة ١٩٧٤ لـ ٧٥ لـ ٧٦ وهذا كان نوعا من التمهيد لاتخاذ القرار السياسي الخاص بالأحزاب بعد ذلك، أيضا قضية السلام بدأت بالتمهيد بالتركيز على المائة التي تمتاها مصر بعد أن خاضت مجموعة من الحروب والنظام الاقتصادي أصبح مثقلا بمجموعة من الهموم.

ولتوجد بالفعل معارضة حقيقية في الصحافة المسماة بالقومية . وهذه أيضا لا تقتصر على مصر، ولكنها موجودة في بلدان العالم العربي وبلدان العالم الثالث وقد توجد أيضا في بعض الدول الغربية . ولكن بأساليب أخرى، إن كان مثلا هنا يؤثر في قرار سياسي، الآخر يؤثر في قرار اقتصادي بأنه يمنع عنها مجموعة من الإعلانات أو مجموعة من المساهمين بالنسبة لمشروع رأس المال الخاص.

وفي الأسبوع الماضي تم إغلاق جريدة "السمير" ، فسألوا رئيس التحرير هل سبب إغلاقها بالفعل هو نشرها لوثيقة خاصة بالمفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التي تجري في واشنطن ، أجباب بالنفي وقال إن المسألة ليس لها علاقة بالوثيقة التي نشرت، وأن النائب العام اللبناني تجميع بها لإغلاق الصحيفة ، إنما المسألة مرتبطة بأنها تتخذ موقفا معارضا بالنسبة لنظام عربي هو على وجه الخصوص النظام السعودي، لك أن تتخيل أن قضية المعارضة وصلت في النهاية إلى إغلاق جريدة مثل "السمير" في مجتمع مثل المجتمع اللبناني الذي له باع طويل في الديمقراطية والحرية في مجال الصحافة.

- الأسعلا / حماد إبراهيم

الملاحظة الأولى للدكتور عبد المليم كانت خاصة بمسألة الشخصية، ورود أسماء بعض الشخصيات. وأنا اعتقد أن هذا تصوير قائله الدكتور على ذكرها حول دخول مناطق محرمة في منطقة البحث العلمي ، فأنا قصدت عملية الشخصية من جانب لسب بسيط هو أنني لا أحسن تحديد الأسماء، جرت العادة بالنسبة للباحثين على أن يكتبوا هناك تيارات، وعندما نبحث عن رموز لهذه التيارات فإنك لا تجدها. لكن قصدت أن أقول أن هناك تيارات وأن على هذه التيارات هم فلان، وفلان، على وجه التحديد. وأنا أعرف أنهم يحتلون مناصب مؤثرة في صنع القرار الصحفي وأنا لا أملك أداة للرد على ذلك. ولكن لا بأس ، فإذا خشي الباحث من أن يدخل المناطق المحرمة قلن يكون هناك جديد على الإغلاق في دراسة أوضاع الصحافة المصرية .

المسألة الثانية خاصة بفهم المعارضة، المفهوم متخذ بالشكل السليم وأنه لم يؤخذ فيما يتعلق بالجزء الآخر ، المعارضات الجليدية في مصر . أنا بصراحة كنت أفتى أن تتاح لي فرصة لمعالجة هذا الموضوع لكن هذا موضوع آخر .

الجزء الثالث هو أن الباحث يحاسب على ماكتبه ولا يحاسب عن مالم يعالجه وكان يتنهأ الآخرون . كنت أفتى يادكتور عماد أن أتناول قضية التفتت . ولكن هذا ليس موضوعي ، اختراق المؤسسة الصحفية والمخبريات الخارجية والاختراق العربي من جانب التفتت . هذا موضوع درس في الثمانينيات بشكل ملح . كل ما حدث في السبعينيات المدة التي أبحث فيها على وجه التحديد هو هجرة عدد من الصحفيين المصريين بعد إجراءات لجنة النظام في فبراير ١٩٧٣ ، بعد نقل ١٢ صحفياً إلى المهمة العامة للاستعلامات ، هاجرت أفواج كاملة إلى الكويت ولبنان والعراق ولندن وباريس وأسبوا بعض الصحف وكتبوا هناك . هذا هو ماحدث ، هجرة الصحفيين المصريين إلى العالم العربي وإلى أوروبا . وهذا تعرضوا للمحاكمة في عام ١٩٧٨ . ويجب تحقيقات المدعى العام الاشتراكي.

الملاحظة الأخرى خاصة بالتفصيل ، لماذا بعض التفاصيل حول الحوادث؟ أنا بالفعل لجأت إلى هذا الأسلوب القصصي لسبب بسيط هو أنني وددت أن أكون موثقاً في كل ما أكتب عندما أخرج يورق أو بفكرة أو بتحليل حول خط فكري معين فإنتى أدلل عليه ، ولا تخبرني بأننى ذاتي.

الجزء الآخر حول للملاحظة عن المدخل النفسي، أنا أقصد البيئة النفسية، مجموعة التصورات والأفكار التي تتغل روعة الرئيس السادات لدور الصحافة ككل وحرية الصحافة، ثم حق المعارضين في التعبير. هذا ماقصده.

والدكتور مصطفى تحدث عن الوحدة مع ليبيا . وأنا بالفعل أشرت إلى دور الوحدة مع ليبيا في الورقة ، أشرت إليه بتفصيل كبير جداً وذكرت موقف هيكل في هذه المسألة . وأنا أيضاً لم أتحدث عن ملكية الشعب كأممية ، أنا تحدثت عن الملكية القانونية للشعب ، ملكية الشعب بشكل قانوني . وطبيعة الحال أنا أميز بين الملكية الواقعية القانوني والملكية بواقعها الفعلي لصالح من قارس . وهذا هو السبب الأساسي الذي دعاني إلى التركيز على الصحافة القومية.

للملاحظة الأخيرة كانت سؤالاً وجهها حول نموذج صلاح عيسى . وفي هذه النقطة تسألت الدكتورة هدى زكريا : هل كان محبب محفوظ ثورياً ؟ أقول أن هناك كتاباً وأدياً - يسجلون في إطار صاقل الفكر هم ثوريون في أديهم ومحافظون في مواقفهم ، التقدم والثورة في الكتابة والأدب والمحافظة في مجال النقد ، ألا تستطيع أن تضع محبب محفوظ في هذا الإطار كما تستطيع أن تضع مجموعة أخرى من الكتاب في مقدمتهم صلاح عيسى في هذا الإطار؟ في العام ١٩٧٤ لم يختلف موقف صلاح عيسى وميلاء حنا على وجه التحديد في مناقشات لجنة الاستماع التي قادها محمود أبو واقية ، في قاعة مجلس الشيوخ في مجلس الشعب حول الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو وضرورة التأسيس لتحول جديد يؤدى إلى إتصال على الخارج في قضية التنمية الوطنية وحل المشكلة الأساسية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي . صلاح عيسى كان حاضراً في قاعة مجلس الشيوخ هو والدكتور ميلاء حنا ، ثوريون في كتاباتهم من وجهة نظري ، رجسرين في مواقفهم. هذا هو تفسيرى الوحيد.

ولى تعقيب على الأستاذة منى صادق بخصوص الاكليات، لقد ذكرت دور الرئيس السادات وتوسعت فيه ، دوره كشخص وهو دور فاعل أساسي للسيطرة على الصحافة المصرية . أى زعيم -- وليس فقط الرئيس السادات -- يوز أن يؤسس لنفسه صورة دولية ، لا يمكن أن يعتلى على حرية الصحافة بشكل مباشر شخصه ، وإنما يشتق ذهنه عن مجموعة من الأساليب والأكليات التى تتيح فرصة التحرك فيها لمؤسسات وأجهزة وشخصيات أخرى تتحصل هى بملاتها عبء الاعتداء على حرية الصحافة ويبقى الرئيس بمنأى عما يجرى. على سبيل المثال حتى يكون الأمر واضحاً وعندما تولى الأستاذ أحمد بهاء الدين رئاسة تحرير ورئيسة مجلس إدارة الأهرام فى مارس عام ١٩٧٥ ، وإعلاء قرأت كتاب بها "المتع" محاوراتى" طلب منه أن يخلق مجلة "الطلعة" على أساس أن لوئها ماركسى فج، أحمد بهاء الدين قال له يا سيادة الرئيس أنا اعتقد أن هذه المجلة ساهم الاتحاد الاشتراكي فى إصدارها لكن تكون صوتاً محملاً للتعبير الماركسى، وهو تبار عريض بين المثقفين المصريين مارس دوره فى الرقابة على الخط الفكرى والسياسى للدولة، ولا يمكن أن أمارس هذا ، إذا كنت تريد أنت كرئيس للاتحاد الاشتراكي تفضل بإفلاتها ، معتقد ونض السادات أن يمارس الدور نهاية من أحمد بهاء الدين أحمد بهاء الدين، يقول "وكان من العادات المفضلة للرئيس السادات ألا يتحمل المسئولية بنفسه". ولذلك يشغل مع بعض الصحفيين كما هو الحال مع أحمد بهاء الدين وكذلك إسماعيل عبد القادر، ولكن عندما جاء يوسف السباعي استعدها من وزارة الثقافة ليتولى رئاسة تحرير "الأهرام" حتى يتولى هذا الأمر من واقع مسئولية القائمية.

عاشراً:

مقوم الباحثين الشبان

ملاحظات أولية: للدكتور محمد الجوهري نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا ورئيس جامعة حلوان حاليا

عندما تحققت من النص الإنجليزي لعنوان الندوة وجدت أن كلمة Concerns ليست بمعنى الهموم وإنما هي الاحتمالات أو موضوعات البحث. الهموم لها معنى آخر Problems. وهذه نقطة لابد أن نضعها في الاعتبار، فالموضوع هام للغاية للوصول للندوة إلى تنجيم، ومنفترض حسن النية بطبيعة الحال ، ولكن لابد أن نتوء أنها ليست خطأ في الترجمة .

النقطة الثانية حول تنظيم الندوة. هي في مسألة هموم الباحثين الشباب. لكن ليس بالضرورة أن يتكلم فيها الباحثون الشباب فقط فالمتخصصون أيضا يستطيعون التحدث في هذا الموضوع. وأحيانا من هم خارج الغاية بعيدا عن كفاية الأبحاث وندخلها يستطيعون الوصف والتحليل بشكل أوضح من هم داخلها . ونحن لا نقول أننا نعرف أكثر منهم - لأن السيد سيمن يقول لي هل مستطاع على الشباب في التعبير عن همومهم ؟ بالطبع ليس هذا هو الموضوع. لكنه من خلال الأوراق التي قرأتها يتضح لي أن هناك بعض المشكلات الوهمية أو المزيفة. وهي تحتاج إلى مناقشة . وهناك مشكلات في رأيي جسيمة جدا الباحث الشاب لم يراها ، فلا يوجد أحد أشار أن البحث الاجتماعي في مصر ليس مهنة وبشكل أدق هو مهنة قليل من الناس هم أعضاء هيئة التدريس في أقسام الاجتماع والباحثون في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. كيف يفسح للجمع للجال لبعض هؤلاء الأعداء وهو لديه ملايين أو آلاف في مهن أخرى أو مجالات أخرى ؟ هذه مشكلة ندهونا لأن تناقش في مثل هذا المؤتمر تأسيس مهنة البحث الاجتماعي في مصر ، كيف تقوم ببعض الإجراءات التنظيمية الأساسية التشريعية الأهلية لكي تجعل من البحث الاجتماعي مهنة لها وجود ولها كيان ولها من يدافع عنها مثل جمعيات البحث العلمي في مصر .

لكن التدخل الخاطيء الذي اتخذ في تنظيم هذه الندوة هو قصر الحديث على الباحثين الشباب، رغم أنني أرى من مكاني على المنصة وجود باحثين شباب وباحثين مثلي غير شباب. والملاحظة التي وردت في كلمة أحمد عبد الله أن هناك أجيالا وخلاف أجيال وتسلط جيل على جيل، بالطبع أنا أرفضها أو أعتبرها خطأ بدرجة ١٠٠٪ . لأن هذا ضد التحليل الاجتماعي الذي يقول تسلط فئة على فئة- ولا تريد أن تقول طبقة - وهذه الفئة يوجد بداخلها الفنى والفقر ، الصغير والكبير، وهذه الفئة تسلط على فئة ثالثة. فاختزال للخلاف إلى جيل ضد جيل هو اختزال لمحل للمشكلة لأنه يوجدهنا باحثون كبار من أجيال سابقة ليسوا متسلطين . كل المشكلة لديهم وهو ما يسيبه عليهم أنهم لا يعلمون

أبناءهم . لا يتواجدون معهم، ويسعون وراء النفط ودرلازات النفط ولا يجلسون ليعلموا الأولاد ، لكنهم ليسوا متسلطين ولا يريدون مناصب أو خلافة. ما أود أن أقوله أن التسلط فئة أو طبقة / أو مجموعة على مجموعة أخرى. والتنظيم العلمي للمهنة موجود للأسف في مجالات كثيرة في مصر، في مجالات مثل القانون ، والطب، والهندسة، هناك جمعيات علمية هي التي تنهض بالبحث العلمي ، وتقيم المؤتمرات، وتصنف الباحثين، وتقدم بعمل تقوم لمستوى هؤلاء الباحثين، فالمسألة ليست أن البحث الاجتماعي مهنة من لا مهنة له، وأنه لابد أن يكون لهذه المهنة أصحاب فيقومون عليها. وهنا أقول أن وجود دوريات قومية مصرية عامة لها مصداقية قوية ، ووجود تنظيم لمؤتمرات وخطوات دراسية قد فرض مؤسسية للقاء الباحثين . لأن كل هذه الأشياء التي تتم قارس نوعا من الضغط ، فبدلا من أن أنشر ورقة يفردي أو كتاب مثلا يصبح هذا الكتاب أو هذا البحث منشورا في مجلة محكمة ويعرض على الناس ويخضع لتحكيم ولتقدير مجموعة من الباحثين ، وهذه مسائل في غاية الأهمية.

والمشكلة المهمة الأخرى هي مشكلة تمويل البحث الاجتماعي، ولعلها تكون مفاجأة للسادة الضيوف - الأساتذة القادمين من الخارج ، أنه ليس لدينا مشكلة تمويل للبحث الاجتماعي في مصر. ومصر كلها لا يوجد بها مشكلة "تمويل". ولذا لديها مشكلة "إدارة موارد". وعندنا في جامعة القاهرة يوجد كتيب صغير عن البحوث الاجتماعية الممولة من خارج الجامعة ، وهذا خلاف أموال الجامعة . في آخر عامين أتفق على هذه البحوث ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه. وعندى نسخ وسوف أرسل لحضرات الضيوف نسخا لكي يأخذوا فكرة عن موضوعات هذه البحوث وحجم تمويلها ونتائجها ، وهي حوالى ٢٠٠ بحثا. ما أريد أن أقوله أن قلة التمويل ليست هي المشكلة وإنما المشكلة أين يذهب هذا التمويل ؟ وكيف يتم التصرف فيه ؟ لأنه لدينا مجموعة من "الكناسة"، هؤلاء يقفون ليرصدوا منافع النفوذ الكبيرة ويستولوا عليها فيحرقون هؤلاء الشباب "الغالية" الذين يتحدثون إليكم.

وقد لاحظت في فترة عملي كمسؤول عن الدراسات العليا والبحوث في جامعة القاهرة ، لاحظت تردد نفس الأشخاص على مشروع الترابط بين الجامعة الأمريكية والمشروعات الأكاديمية . مجموعة من الوجوه المعروفة هي التي تتردد لاستعانة من هذه البحوث، وأظم من الباحثين أضيف إليها في السترات الأخيرة الجهات المانحة للممولة وتستطيع أن تحصل على هذه المنح، كيف تجعل هذا التمويل أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة في التوزيع؟ كيف يكون ذلك بحسب إلحاح المشكلات القومية وليس بحسب العلاقات الشخصية ؟

وأنا أزعم أنه بالنسبة للبحث داخل الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المركز القومي للبحوث ، لا أعتقد أن هناك مشكلة أساسية. على الأقل لأن الباحث هناك يعمل طوال الوقت ، أي مهمته الأساسية، وأظهرت بعض المشكلات يوجد هناك سبل تمويلها ودعمها. وملاحظة ثانية أن تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس في مجالات الطب والعلوم والهندسة ، الجامعة تقدم له دعما أكثر مما تقدمه لطالب بحث في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. لأنها تعتبر أن هؤلاء يقرأون كتباً فيلعبون للمكتبة، أما الآخرون فلاهم من توفير أجهزة وكيمياءات ، والجامعة هي التي

توفر . وأزعم أن هناك ترغبا في ذلك، بل وتبيننا أيضا كما هو معروف في المجتمعات المختلفة . هذا النوع من الدعم غير موجود بالنسبة للبحوث الاجتماعية.

والنقطة المهمة أنه إذا لم يكن البحث الاجتماعي مهنة فلن يوجد اعتراف كبير به في المجتمع، وبالتالي النتيجة الختامية التي أسجلها أن دور البحث الاجتماعي لترشيده القرار السياسي أو لرسم السياسة الاجتماعية متهاافت ، ضعيف جدا جدا جدا . والأخ العزيز الأستاذ السيد ياسين يقول كيف ذلك؟ والمقال أنهم بدأوا الاهتمام بالأحماء العشوائية وبدأوا الاهتمام بالدراسات الخاصة بهذه المناطق لكي يدعموها . وتقديرى أن هذا الاهتمام مازال اهتماما صوريا وليس اهتماما حقيقيا . والدكتورة هدى كان لها دراسة عن دينامية اتخاذ القرار وتستطيع هي أن تتحدث أيضا عن دور البحث العلمي في تشكيل السياسة الاجتماعية. هناك مشكلة هامة في رؤية النظام الحاكم للمشكلات الاجتماعية. هناك كثير من الظواهر يعتبرها مشكلات أو يعرفها بشكل آخر ، مثل الاختلاف في تعريف التطرف ، وكذلك الاختلاف في تفسير وقائع ضخمة مثل قصور حادثة قرد الأمن المركزي بأنها إشاعة بتطويل مدة المحنة . طبعاً كل هذه أسباب خاطئة وبالتالي يعرّف هذا بشكل أو بآخر أو يلغى دور البحث الاجتماعي للكشف عن طبيعة هذه المشكلة. وهناك بعض النظم التي لا تعترف أصلاً بوجود مشكلات؛

أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي

السعيد صابر المصري
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص

مضى على البحث الاجتماعي في مصر أكثر من نصف قرن^(١)، ومع ذلك فإن ما تحقق من نتائج على الصعيد المرأى أو التطبيقي يعد هزلاً للفائدة، ولا سيما إذا قورن ذلك بما تم إنجازه في بلدان نامية أخرى كالهند مثلاً^(٢). فللازوال دواصة للمجتمع المصري متخلفة عن ركب التطور العلمي في الغرب ومتخلفة أيضاً عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة والحادة. وللازوال الأسئلة النظرية التي تنسجم بالوضعية منذ أوائل هذا القرن هي ذاتها نفس الأسئلة التي تشغل المهتمين بدراسة المجتمع وتلعب دوراً في التكوين العلمي للأبحاث وعلى أساسها تقام الحدود والتجريد المنهجية الصارمة. مثال ذلك السؤال حول مصداقية البحث، فهما إذا كان موضوعها أم لا؟ وفيما إذا كان مرجعها بنظرية محددة أم لا؟ وفيما إذا كان محتجداً على بيانات وإحصاءات واسعة أم لا؟^(٣). ورغم ارتباط البحث الاجتماعي في مصر منذ نشأته بإطار مؤسسي خاضع للدولة بصورة مباشرة، فإن حصة هذه السنوات الطوال لم تحقق تطوراً كبيراً يتناسب وحجم هذه المؤسسات وطبيعتها وعمرها. ولم يكن دعم الدولة واقفاً ولا مستقراً بما يلي تطلعات الباحثين النظرية والمنهجية. وبالعالم، فإن واقع الحال يشير إلى ضعف إمكانات البحث الاجتماعي بصورة متزايدة. ولا أغالي إذا قلت أن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعي في مصر تفقد يوماً بعد يوم الدعم والاحترام - Re-spectability والقرّة. ومن المتوقع أن يتجلى ذلك في عدد من المشكلات كما يترتب عليه أيضاً عدد من النتائج في المستقبل. وتحاول هذه الورقة أن تناقش جوهر أزمة البحث الاجتماعي في مصر والمشكلات التي يعانيها من خلال ارتباطه بالإطار المؤسسي. وكذلك مدى انعكاس هذه المشكلات على مستقبل البحث الاجتماعي تحليلاً في وضعية وإمكانية الباحثين الشبان.

أولا، جوهر اللازمة

لا يمكن إنكار الأهمية القصوى للبحث الاجتماعي في مصر ودوره المقترض في حل كثير من المشكلات، بل أنه يمكن أن يلعب دورا فعالا في نجاح سياسات التنمية والتخطيط، ومواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية، وكذلك إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتكريتها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة السياسية. غير أن هذه الأهمية غير متحققة في الواقع بفعل عاملين: أولهما عدم اكتمال النظام السياسي بأهمية العلاقة العضوية التي يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمي بصفة عامة. (٤) فليس هناك اعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه البحث الاجتماعي والمؤسسات الراعية له في أن تصبح المعرفة العلمية جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسي. وإذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على أغلب العلوم بصفة عامة، فإنتها تنطبق بصورة قصوى على العلوم الاجتماعية التي يمر ذكرها دائما في ذيل الاهتمامات (٥). وبعد الخطاب السياسي حول البحث الاجتماعي بمثابة خطاب دعائي يطرح في المناسبات ويعتمد على العبارات الإنشائية والصيغ العامة التي تستمضي ترجمتها إلى برامج محددة وتحتل كثيرا من التأويل (٦).

أما العامل الثاني فهو أن أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي لا يميلون لقصارى جهنهم في التضال دفاعا عن معرفتهم باعتبارها رأس مال يجب تقويته وتوسيعه لإقتناع متخذ القرار بأهميته. ولا يكتفون بالمناقشة أيضا بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم (٧) ولا يسمحون إلى تحديد أهداف اجتماعية لما يقومون به من أبحاث. وبذلك فهم لا يهتمون أنفسهم في صراعات فكرية أو إيديولوجية خارج نطاق المحجرات التي يرددون فيها ويارسون البحث والدور. ولا أبالغ إذا قلت أن تلك المحجرات تغلو أيضا من أي تعامل ديناميكي بين الآراء ومن أي حوار تقدي بين مدارس وأجيال ومن ثم تظل مؤسسات البحث الاجتماعي كالجملة الهامدة. فهي لا تعد طرفا في أي نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومي. ولا تلعب ببضاعتها إلى أهداف أكثر إنسانية ولا إلى الارتباط بهشكلات ملحة ولا لمساندة أولئك الذين ينتقدون القدرة على المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية. وهذا يسير البحث الاجتماعي طبقا لمبدأ من إرادة الدولة ولا تحركة إرادة سياسية محددة وبذلك يمكن أن يتفرج نحوها الباحثون.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر سيطرة الدولة على كل مؤسسات البحث الاجتماعي في مصر من جامعات ومراكز بحوث؟ وكيف نفسر حركة البحث الاجتماعي بتأثيراته ونهايه الطويلة نسبيا في فهم المجتمع المصري؟ يبدو أن هذا النوع من الأسطلة يقودنا إلى ضرورة النظر في جذليات حضور الدولة ونشاطها داخل مؤسسات البحث الاجتماعي ومدى ارتباط ذلك بسلوك المشتغلين بالبحث الاجتماعي.

وقبل الدخول في سلب هذه القضية ينبغي استعراض صور الفهم السائدة حول علاقة الدولة بالمؤسسة العلمية في الواقع. هناك قدر من الاندراج والتبسيط لا بأس به فيما يتعلق بفهم حدود العلاقة بين الدولة ومؤسسات البحث العلمي بصفة عامة (٨). وهناك عددا من الأمثلة الدالة على ذلك. حيث يلعب بعض المشتغلين بالبحث العلمي إلى المطالبة بإصلاحات ديمقراطية داخل المؤسسات التي يعملون بها وهو ما يعني إدارة شؤون البحث العلمي والتعلم

بطريقة ديمقراطية وفي نفس الوقت مطالبون بزيادة من الامتيازات في الأجور والمخافز والدعم المالي لعمالهم. وبطبيعة الحال فإن مطلب الديمقراطية يتعارض مع المبدأ القائل بتدخل الدولة في تحسين الأجور والدعم المالي. فإذا ما تحققت الإصلاحات الديمقراطية، فإنها تتيح عبر قنوات أخرى عمليات أخرى مستقلة في تحقيق إصلاحات مالية بعيدة عن مبدأ تدخل الدولة. ومن الأشياء اللافتة أن أكثر الباحثين رفضا لتدخل الدولة والذين يطالبون باستقلال المؤسسات العلمية كالجامعة هم أكثر الذين بالقوا في المطالبة بتدخل الدولة لحماية سوق العمل العلمي والأمن القومي من الاختراق الأمريكي للتمثيل في البحوث المشتركة^(٩). وعلى الجانب الحكومي، فلا تخلو التقارير الرسمية أيضا من الازدواج حول قضية الدولة ومؤسسات البحث العلمي. فقد ورد في تقرير المجلس القومي للتعليم النص على أن "استقلال الجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع... ومن ثم فإن توجيه الدولة لشئون الجامعات... أمر وارد ومسلم به، ولكن على ألا يشكل ذلك عينا إضاليا على حرية الجامعة وتصرفاتها، أو يؤدي إلى الإبطاء من فعاليتها إنجازها" (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). وهناك بعض التوضيحات للمعوقات التي تعوق الجامعة عن استقلالها. وقد ورد ذلك في تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عام ١٩٨٥. حيث أن تدخل أجهزة عديدة ووزارات مختلفة في شئون الجامعات مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط وأجهزة الرقابة والجهاز المركزي للتخطيط والإدارة، يمكن أن يؤدي إلى معوقات في سبيل استقلال الجامعة (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). والجدير بالذكر أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالتقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣، قد أشار في مادته الأولى إلى استقلال الجامعة ولكن دون أن تنص كافة مواد القانون للتعهد مع هذا المبدأ^(١٠).

وعلى أية حال، فإن هذه التفسيرات لا تستطيع أن تحدد معنى استقلال المؤسسات البحثية أو خضوعها للدولة في إطار الفهم الأوسع لملاقة المعرفة بالسلطة. ومع ذلك لا يمكن القول أن تهمرة البحث الاجتماعي في مصر تنطوي على وجود معرفة تشكل أساسا لممارسة سلطة ولا وجود لسلطة تدعو إلى ممارسة إنتاج المعرفة. فهذه خاصية تميز علاقة العلم بالدولة في أوروبا والولايات المتحدة^(١١). وفي هذا الصدد غير مشمول فركر عن هذه الخاصية بقوله "أن السلطة يمكن أن تساعد على خلق موضوعات جديدة للمعرفة وبالتقابل قد تعجز المعرفة على ممارسة السلطة" (فوكو - M. Foucault، ١٩٨٠: ص ٥١). وهكذا فقد شهدت المجتمعات الغربية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مزيدا من ارتباط العلم بالدولة. فلم يعد العلم منفصلا عن الخطة السياسية التي تتيح له النشر والتي ساهم العلم نفسه في تحقيقها باستمرار. فالمجانب السياسية أو الاستراتيجية لبعض أعمال البحث أصبحت غير منفصلة عن الجوانب التقنية. والعلم يقدم خدماته للسلطة ويصبح خالفا في قراراتها. والسلطة تستخدم العلم وتصبح خالفا في تطويره (الغري، ١٩٩٢: ص ٣٩). أما حركة العلم في بلادنا فهي تنقسم بالتشتت وعدم الانتماء رغم دوام سيطرة الدولة على مؤسسات البحث العلمي عموما. ولكن كنود هذه السيطرة لا يمكن فهمها دون التمييز بين نوعين من سلوك الدولة بشكل عام، أحدهما هو السلوك التنظيمي والثاني هو السلوك السياسي^(١٢). ورغم ما قد يبدو من تعسف في

استخدام هذا التمييز، فإن أهميته تتمثل في إمكانية فهم القوة بمعناها البيروقراطي والتي تتمثل في اللوائح والموظفين، وكذلك القوة بمعناها الإيديولوجي. فقد تدعى الدولة عبر تصريحاتها الرسمية أنها تسيطر على كل شيء، ومن ثم فإن "مناظره الدولة يفترض في الغالب أن لا شيء يجري في المجتمع إلا بمبادرتها وهذا أبعد ما يكون من الحقيقة" (هو بكنز، ١٩٨٨ : ١٥).

وعلى ذلك فهناك حضور بيروقراطي للدولة داخل مؤسسات البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك عبر كثير من القواعد واللوائح المنظمة للعمل، دون أن يكون للدولة حضور سياسي مواز في برامج البحث. هنا يعني أن حركة البحث الاجتماعي في مصر لا تسير "وفق خطة أو استراتيجية محددة. ولا توجد خريطة للمشروعات والقضايا والمشكلات التي يمكن أن يتوجه إليها الباحثون - بل يترك للمبادرات الفردية، المتفاوتة في قوتها وتأثيرها المؤسسي. حرية رسم سياسات البحث. ويترب على ذلك أن هذه السياسات تظل بالية في المؤسسات العلمية طالما ظل أصحابها في موقع المسئولية. وقد يرى البعض أن لهذه الظاهرة بعض الإيجابيات (١٣) إلا أن عواقبها الوخيمة تنبئ في الإحراز الشديد للطاقات العلمية لأجيال من الباحثين تلعب جهودهم أدوار الرياح مع تغير السياسات البحثية وتضاربها. كما ينتج من ذلك عدم تراكم في الخبرات العلمية المنظمة والتي يمكن أن تتخذ طابع المدارس النظرية والمنهجية" (المصري، ١٩٩٢، ص ١٩٩).

ويلاحظ أن الدور الفردي للباحثين يظل مرهوناً بمدى ماتتبعه التسهيلات المؤسسية البيروقراطية أو مراقع هؤلاء الأفراد في توزيع القوة عبر التسلسل الإداري البيروقراطي. وعلى ذلك، فالنتائج المؤسسية تسمح بانتقالة نسبية للجهود الفردية وفقاً لتأرجح المسحور بين الولاء للإحراز العلمي والولاء للمؤسسة التي قد لا يخطر من أبعاد سياسية في بعض الأحيان. هذا الوضع المزيج هو الذي قد يقلب للمعيار العلمي في رسم سياسات البحث على أي معايير أخرى في أحيان. وهذا الوضع المزيج أيضاً هو الذي يسمح بإمكانية وجود مساحة واسعة من تأثير المجالس الجامعية بحركة القوى الاجتماعية وتوجهاتها الفكرية. وفي ظل هذا الوضع يمكن أن تتأثر القرارات والمخططات بطبيعة اختيارات الأفراد التي تمكس أوضاعها القائمة في المجتمع (١٤). وما أن حضور الدولة يتيح إمكانيات متفاوتة في تخصيص موارد مؤسسية (مرتبات - بدلات - مكافآت - درجات وظيفية - طلابية... إلخ)، فإن توظيف هذا الحضور من جانب الباحثين يتحقق بدرجة قصوى داخل قضاء الغياب، أي تلك المساحات التي تعجز الدولة عن تقرير مصيرها (مثل برامج ومشروعات البحوث وخريطة التخصصات الدقيقة) وبالتالي، فإنه مع غياب الدولة داخل رسم السياسات البحثية، يمكن للأفراد بوصفهم باحثين القيام بتقرير أفكار وتوجهات لا تدخل من مصالح اجتماعية، وتصوغ هذه الأفكار عدداً من القرارات غير المستقرة بطبيعتها. كما تستند هذه القرارات إلى حرية وتعتمد في نفس الوقت على استغلال ماتتبعه الإمكانيات المؤسسية من تفرقة وموارد وتسهيلات. ولهذا السبب تتسم اللوائح الجامعية عبر تاريخها الطويل بمرور فائقة وتناقضات ملحقة (١٥).

ويحكم انتماء أغلب المشتغلين في البحث الاجتماعي إلى الطبقة المتوسطة، فقد انعكس ذلك على طبيعة سلوكهم للمؤسسة. وطبيعة الحال، فإن ارتباط التعليم العالي بالحراك الاجتماعي قد شكل كتلة بشرية من الباحثين الذين يتطلعون إلى فرص أفضل في الحراك الاجتماعي بحكم وظائفهم (١٦٦) وبالتالي يملكون قصارى جهدهم في تفل مقتصبات هذه الوظائف واحتكاكها باحتكاكها موردًا يجب إضفاء طابع الملكية عليه، وربما يعد العمل العلمي، ولاسيما الجامعي، بالنسبة للطبقة المتوسطة، وفي ظل ندرة رأس المال الخاص، بمثابة الملكية الخاصة. وإذا جاز لي أن استعير عبارة ميتشل Timothy Mitchell، فإنه يمكن القول أن العمل العلمي يمثل "شكلًا من أشكال رأس المال الذي يمكن تميمته وجعله مصدر الربح الفردي بذات الأسلوب الذي يمكن به استغلال رأس المال الاقتصادي" (ميتشل . Mitchell، ١٩٩١: ص ١٦٦). من هنا تصبح الدرجة الجامعية جزءًا أساسيًا من مقتضيات توسيع الثروة واحتكار القوة داخل عارسة الوظيفة الجامعية.

وهذا يوضح، أن أزمة البحث الاجتماعي تتمثل في تقصّل حضور الدولة وفيهاها داخل المؤسسات العلمية مع الدور للزودج الذي يقوم به المشتغلون بالبحث الاجتماعي. حيث أن حضور الدولة يتوقف عند حدود الشرعية في مستوياتها الأولية وهي الحفاظ على الوجود الإداري والقانوني والتنظيمي لهيئة الدولة داخل المؤسسة العلمية دون أن يحد هذا الوجود إلى المستوى السياسي والأيديولوجي في توجيه البحوث.

وبالتالي فإن الباحثين داخل المؤسسة يقومون باستغلال حضور الدولة في الموازنة بين تلبية مبدأ الشرعية وترسيخه وكذلك ترهيف هذه الشرعية في تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة. وفي هذا الإطار تتجلى أزمة البحث الاجتماعي في عدد من المشكلات يمكن رصدتها فيما يلي:

ثانيًا: تجليات الأزمة

تواجه مؤسسات البحث الاجتماعي أزمة أخطاء من المشكلات تتجلى فيها الأزمة وذلك على النحو التالي:

١- الموارد

يعتمد البحث العلمي بصفة عامة على موارد مالية وبشرية وقتية لإجراء البحوث. غير أن ما يخص من تلك الموارد لا يحد متوازنا بين مختلف التخصصات العلمية. ومن أبرز مظاهر عدم التوازن هو نسبة ما يخص للعلوم الاجتماعية في مقابل نصيب العلوم الطبيعية من أموال وباحثين وهيكلي تنظيمي ومجهيزات فنية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة إنفاق الحكومة المصرية على مجمل البحث العلمي يصل إلى ٠,٧٪ من الدخل القومي (زهران ، ١٩٩٢ ، ص ١٩). ونظرا لعدم توفر بيانات دقيقة بشأن حجم الإنفاق على العلوم الاجتماعية فإنه يمكن استنتاج ذلك من واقع حجم التقى البشرية في العلوم الاجتماعية والتي تبلغ ٧٣٪ (زهران. ١٩٩٢ ، ٧٤) فقط من حجم التقى البشرية

العاملة في البحث العلمي بصفة عامة. وبالتالي فإن ما يخصص لهؤلاء من موارد يعد هزلاً للقاية.

وفيما يتعلق بإتفاق الدولة على البعثات والمنح والأجازات الدراسية، يلاحظ أيضاً عدم تناسب بين الإطار المؤسسي والقوى البشرية العاملة في مجال البحث العلمي من ناحية، وما يخصص من بعثات ومنح وأجازات، من ناحية أخرى. حيث تشير الوثائق الرسمية إلى أن عدد المؤسسات العلمية العاملة في البحث العلمي بصفة عامة يصل إلى ٣٠ مؤسسة بحثية رسمية موزعة على المعاهد والجامعات ومراكز البحوث ومعاهد البحوث بقطاع الإنتاج والمخيمات -- حسب تقديرات أكاديمية البحث العلمي عام ١٩٨٧ (زهران، ١٩٩٢: ص ١٩) ويبلغ حجم القوى البشرية بهذه المؤسسات نحو ٢١ ألف فرد ونسبة ٥٠٪ من عدد السكان-- حسب الكتاب السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ (زهران، ١٩٩٢: ص ٧). وبافتراض الثبات النسبي لهذا العدد حتى عام ١٩٩٠/٨٩، فإن حجم ما تم تخصيصه من بعثات ومنح وأجازات دراسية في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ لا يتخطى ٢٣٩١ بعثة (زهران، ١٩٩١: ص ٣٤٩)، وربما يخصص للعلوم الاجتماعية ربع هذا العدد تقريباً. بل وتقل هذه النسبة بصورة مستمرة فقد كانت نسبة المبعوثين في العلوم الاجتماعية ٧٢٪ في الخطة الخمسية للبعثات ١٩٦٥/٦٠، وانخفضت إلى ١٩٪ في السبعينات ثم تقلصت بصورة أكبر في الثمانينيات لتصبح ١٥٪ من إجمالي المبعوثين (زاهر، ١٩٩١: ص ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٤). وقد اهتمت خطة الثمانينيات في البعثات على تدبير مصادر مالية عن طريق دمج بعض المنح الدولية في الخطة. ومن الطبيعي أن يكون للطرف الأجنبي الحق دائماً في تقرير حجم المنحة المقدمة وطبيعتها ومداها أيضاً ولهذا يصعب استمرار هذا الدعم أو استقراره.

ومن البديهي أن يؤثر نقص الموارد المالية واختلالها على كافة الموارد الأخرى اللازمة لممارسة البحث الاجتماعي. حيث أدى ذلك إلى مظاهر عديدة من التقصير في ممارسة الوظيفة البحثية داخل المؤسسات العلمية. بالإضافة إلى عدم توافق حد متحول مجاميسي بالبنية الأساسية للبحث الاجتماعي والتي تشمل القوة البشرية اللازمة والتجهيزات الفنية كالمكتبة والمعلومات. حيث بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدد الطلاب ١: ١١١ وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٢ وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١: ١٨٠ عام ١٩٧٥ بعد هجرة الأساتذة إلى البلدان النشطة (السفلي، ١٩٩١: ص ٥٨) والغريب أن التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية لا يراعي هذا الخلل في القوى البشرية والمادة. وبالتالي يزداد العبء على الجامعات الأم وتستنفذ طاقات الباحثين في أصناف التدريس. وبهذا مستحيل هذه الجامعات محفوفاً بالمخاطر نظراً لعدم قدرتها على الإضطلاع بجهام الدراسات العليا مثل توافر المراجع والمعلومات والأساتذة المشرفين.

وبما أن التغيرات المالية أصبحت تشكل محورياً رئيسياً في تقرير مصير أي سياسة بحثية، فقد أدى تعثر الدولة في تمويل البحث الاجتماعي إلى ظهور نوعين من التمويل أحدهما يمكن أن نطلق عليه التمويل الحكومي الاستثنائي أو التمويل الحكومي المشروط. وذلك قبيحاً له من الدعم الثابت والمألوف من الموازنة العامة مباشرة. وفي حالة التمويل

الاستثنائي يطلب من مؤسسات البحث الاجتماعي القيام بأبحاث لصالح بعض الهيئات الحكومية مقابل تمويل البحث من جانب تلك الهيئات بشكل مباشر. (١٧) ورغم ما قد يبدو في هذا التمويل من بعض الإيجابيات، فإنه قد يشير بعض الشكوك الخاصة بتأثير بعض الهيئات الحكومية المتاحة للمال على أهداف البحث ومجرأه. أما النوع الثاني فهو التمويل الأجنبي سواء من خلال مؤسسات دولية كالأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أو بعض حكومات أو شركات الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار تجرى البحوث المشتركة من خلال تعاقدات فردية أو عن طريق مؤسسات. ولا تخطر هذه البحوث من المليات.

وفيما يتعلق بالتمويل الحكومي الاستثنائي، فإنه قد يؤدي إلى أضرار مرتبطة بإخفاء طابع التشريعية على سياسات الدولة والمخضوع لأولويات بعض المؤسسات الحكومية وبالتالي فرض إطار إيديولوجي معين على الباحث. وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن "هذا ليس عيباً ولا عاراً على الباحث، لأن خضوعه لتلك الأولويات هو تعريف كامل لعله في خدمة عملية التغير الموجودة ولخدمة القطاعات الأكبر من أبناء مجتمعه" (الجوهري، ١٩٨٨: ص ٤-٥). ورغم وباعة هذه التحفظات من الناحية المنطقية، فإنها تغفل بعض مظاهر الوضع المريب في التمويل الحكومي والتي ليس مصدرها مشاعر الباحث وإنما سلوكه الموجهة بالطمع. ومن هذه المظاهر عدم تفرقة الحكومة، ولا سيما الجهات الأمنية بين علاقة البحث العلمي وسرية المعلومات التي تستخدم لأغراض أمنية في اللقائم الأول. وهناك جمهورتان بارزتان في ذلك، هما بحث الجماعات الإسلامية المتطرفة وبحث أوضاع المجندين بالأمن المركزي الذين قاموا بحملة قرد واسعة. وفي الحالتين، حاول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء البحث والاستمارة مباشرة الباحثين وتقديم النتائج التي يسهل ترهيبها في مجال التطرف الديني والحفاظ المسلح داخل مسكرات المجندين. ولم تكتمل محاولة المركز التهام بالبحث لاعتبارات السرية التي تفرضها الجهات الأمنية على البعثات. (المصري، ١٩٩٢: ص ٢٢٢-٢٢٣) (١٨) ومن الواضح أن التمويل الحكومي على هذا النحو يشكل خطراً شديداً على الباحثين ويضعهم في موقف مريب ولا سيما إذا حاولت الحكومة الاستعانة بأية معلومات يدلي بها الباحثون في مجال فهم الجماعات الإسلامية وقلة بالتقاء على هذه الجماعات عن طريق القرة البوليسية.

أما البحوث المشتركة فهي ظاهرة جديدة على البحث الاجتماعي في مصر. وهي تحتاج ظروف وملازمات سياسية تحم على الباحثين والمؤسسات البحثية ضرورة الافتتاح على العالم. لقد بدأت هذه الظاهرة في السبعينيات برمجتها أحد صور التمويل الأجنبي للبحوث. ومن الهيئات التي تقوم بتمويل البحوث المشتركة، هيئة للمرأة الأمريكية بالقاهرة، ومشروع تباطؤ الجماعات المصرية والأمريكية. وتجري البحوث المشتركة في صورة اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية أو في صورة اتفاقات تعاقدية فردية بين الباحثين والجهات الأجنبية.

ومن المعروف أن التعاقدات الفردية في السبعينيات قد أثارت ردود أفعال حادة من جانب بعض الباحثين والمثقفين والكتاب في عام ١٩٨٢. وقد اتسمت المناقشات والتحقيقات بالإثارة الصيفية حول نشاط المخابرات الأمريكية

والمركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر، ومخاطر البحوث المشتركة على الأمن القومي وسوق العمل العلمي. (١٩) والسمة الغالبة على معظم المناقشات هي التضييق الشديد في فهم الآليات السياسية المرتبطة بالبحث الاجتماعي. والنشء الغير أن أغلب الكتابات كانت تميز الاتجاه نحو دواء الشبهات يزيد من الميزة، ومواجهة خطر البحوث المشتركة يزيد من تكريس الدور الحكومي في البحث الاجتماعي. ولقد أضفى ذلك على التدخل الحكومي شرعية كبيرة مما دفعها إلى اتخاذ بعض التدابير في إنهاء تعزيز حضور الدولة في البحوث المشتركة. وتشير بعض وثائق المجلس الأعلى للجامعات إلى أنه "نظرا لعدم وجود تنسيق وتوزيع منظم لهذه البحوث في الجامعات والتخصصات المختلفة، وعدم وجود رقابة مالية وإدارية منظمة بلوائح وقواعد، فقد جرت محاولات لإعادة تنظيم البحوث المشتركة على نطاق واسع. ويصدر القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم مشروعات البحوث المشتركة مع هيئات أجنبية، ثم وضع ضوابط محددة لنشاط هذه البحوث" (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ١). وفي هذا الوقت أصبح مشروع تباطؤ الجامعات المصرية والأمريكية فويضا تطبيق هذه الضوابط تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات. (٢٠) ويهدف هذا المشروع إلى إقامة روابط علمية بين الجامعات في البلدان بما يخدم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر بهدف المساهمة في علاج معوقات الإنتاج والتنمية وإعداد وتنمية الكوادر العلمية للجامعات ومعاهد البحوث. ويقتضى ذلك تم تخصيص مبلغ ٢٧,٥ مليون دولار أمريكي لإتقانها في أبحاث البحث العلمي في مصر على مدى خمس سنوات مددت إلى عشر سنوات لتمويل في منتصف فترة تنفيذ المشروع (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ٢).

ويلاحظ أن نصيب البحث الاجتماعي من التمويل في مشروعات التباطؤ يعد ضئيلا. ولا سيما إذا قورن ذلك بما يخص لبحوث العلوم الطبيعية والتطبيقية حيث يتم وضع البحوث الاجتماعية ضمن مشروعات مسحية أو مشروعات ذات روابط معخصصة وفي هذه الحالة يبلغ حجم التمويل ما بين ١٠ آلاف دولار إلى ٥٠ ألف دولار. ويتركز البحث الاجتماعي ضمن عمل لجنة تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والسكان، وهي اللجنة التي تفضل المرتبة الثامنة في التسلسل الهرمي للجان ككل. كما أن ما يخص لبحوث علم الاجتماع والاثروبولوجيا يعد ضئيلا للغاية. ولا يتعدى حجم الأبحاث في طين التخصصين ثلاثة بحوث على الأكثر منذ عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٨. (٢١) وهكذا يتضح أن موارد البحث الاجتماعي تفتقد الدمج من جانب الدولة ويشوبها الخلل والقصور الشديد فيما يخص لها من موارد حكومية أو أجنبية. وفي هذا الوضع المخرج يواجه الباحثون اختصاراً صعباً في صياغة حياتهم العلمية بين إعطاء كل الجهد لدعم المؤسسات العلمية والتضحية الكاملة ببعض التطلمات الاجتماعية. وهي معادلة صعبة وتكاد تكون مستحيلة في كثير من الأحوال. ولذلك فإنه مع كل هذا التصور تهدد الطاقات وتهدر الإمكانيات إما في مزيد من استغلال الموارد المخصصة للتعليم والتدريس والامتعات وتوزيع المقررات أو التطلع إلى الهجرة.

٢- التواصل

يقاس نمو أى علم وتقدمه بمدى قدرته على القيام بعملية تواصل داخل النسق العلمى وخارجه. والمقصود بالتواصل، العملية التى يتم بمقتضاها خلق حوار علمى بين الباحثين (أقنيا ورأسيا) ودخل التخصص الواحد وخارجه، وتكوين قنوات علمية مثل الدوريات المتخصصة والروابط والاصدارات العلمية التى تسمح بتبادل لى الرأى وحرية النقد. وكذلك الانفتاح على الإحتياج العلمى فى مختلف الأقطار من خلال حلقات البحث والمؤتمرات والبحوث المشتركة. ويبدو أن حركة النمو العلمى، معرفيا ومنهجيا، تعتمد أساساً على طبيعة حركة التواصل التى تتبعها المؤسسات العلمية ونشاط الباحثين عبر المنابر الفكرية المختلفة. ومع ذلك، فإن قدرة أى تخصص علمى على التواصل تتوقف فى المقام الأول على تلك المكانة التى يحتلها ذلك التخصص داخل المؤسسة العلمية وخارجها. وفى هذا الإطار يحتل البحث الاجتماعى فى مصر موقعا هامشيا فى سلم الأولويات العلمية والفكرية والسياسية. وبالتالى، فإن مكانة المشتغلين بالبحث الاجتماعى، عموماً، تتأثر إلى حد كبير بتلك المكانة الدنيا (صبر، ١٩٩٢: ص ٢١) التى يحتلها علمهم. فهناك تباين هائل بين مجالات البحث الاجتماعى ومجالات البحث العلمى الطبى والتطبيقى. حتى أن لفظة "علم" تأتى مرتبطة دائماً بتخصصات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء مثلاً. وكأن ما عداها من تخصصات ليس يعلم. من هنا لا يشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة. وبالتالى فهم لا يلتزمون نفس الاحترام والتقدير الذى يلقاه زملاؤهم فى مهن الطب والهندسة والكيمياء مثلاً. ومن المنصور أن ذلك يساهم إلى حد كبير، فى إعادة إنتاج عقلانهم لمكانتهم ومواقفهم وكذلك مواقع الحقول المعرفية التى يعملون بها.

قلنا يبنى أن قيمة البحث الاجتماعى فى مصر تتوقف عند حدود المفروضية للأنسبسية فى أدنى مستوياتها. حيث تنقل القيمة العلمية المبتغاة إلى مجرد إنشاء قسم جديد لعلم الاجتماع فى جامعة مصرية، حتى دون أى مقومات علمية يمكن أن ينهض عليها هذا القسم. ولذلك، فإن أقصى ما يمكن عمله لصالح البحث الاجتماعى فى نظر الكثيرين هو خلق كيانات طوبوغرافية للتخصص. وفى إطار السعى الدؤوب للمحافظة على التواجد المؤسسى، يسعى الباحثون إلى مزيد من إنشاء طابع الهيبة على عملهم عن طريق الترفل فى التخصص أكثر من اللزم والانزواء المبالغ فيه عن الاحتكاك بالمجالات المعرفية الأخرى. وعدم إتاحة اللغة التخصصية الدقيقة لأن تكون فى متناول من هم خارج التخصص الدقيق. وبدا أن من يتطور البحث الاجتماعى عبر تفاعل التخصصات العلمية المختلفة داخل الحقل الأوسع للعلوم الاجتماعية، فإنه يتم بصورة مشروقة، حيث تتراكم الأبحاث والخبرات المعرفية والمهتمة ضمن إطار حدود تخصصية لا وجود لها إلا فى أذهان بعض الباحثين. ولا أفاهى إذا قلت أن الطروحات الشخصية التى ترضق بها الحدود المؤسسية ربما تزدد إلى خلق ولاتف وأقسام جديدة تحت مظلة تخصصية (٢٢). وبدا من أن يتقدم العلم فى تراكم معرفى ومنهجي عبر التواصل والتفاعل أقتياً ورأسياً، فإنه يعمل فى إطار العزلة والتفرق التزايد. وفيما يلى بعض مؤشرات هذه العزلة:

أ- عدم وجود حوار علمي بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي، وبالتالي عدم قدرة التحليلات العلمية على استخدام الأدوات التقنية المبتكرة في الكتابة أو الحوارات المباشرة داخل حلقات البحث والمؤتمرات. (٢٣) وكذلك عدم قدرة الباحثين على الفصل بين النقد العلمي والتجريح الشخصي. وهذه سمة تميز الباحثين، سواء الداخلين في حوار ونقاش أو المستمعين والمشاركين في هذا الحوار. ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم عالم الباحثين. فهناك ما يمكن أن نطلق عليه "زواجية أساليب حياة الباحثين"، فهم يمارسون مهنة البحث العلمي بحكم وظائفهم، ويؤمنون بقناعات ومعتقدات ناشئة عن روابط اجتماعية محددة. وتلعب هذه الروابط دوراً في تشكيل السلوك العلمي للباحثين. ولذلك تختلط قوة الباحثين ووجهتهم العلمية بالإطار الاجتماعي الذي يصفى عليها شرعية ومزية. ولذلك يحرص الباحثون على ممارسة أقصى درجات العطف الرمزي - إذا جاز لنا التعبير- في المحادثة دون تعرض أصنافهم للنقد كما يحرص بعضهم على تعزيز مكانتهم من خلال المبالغات الإنشائية الشفاهية (٢٤). وربما يهمهم هذا السلوك ترقعات الآخرين له واعتماد هذه الترقعات على التقريبات الشخصية. ذلك أن أغلب الباحثين لا يقرأون أعمال بعضهم البعض ويحتفظون بتقريبات شخصية لبعضهم البعض ولا يصرحون بها. ولعل من هذه التقريبات له بعض للمصداقية العلمية وكثير منها لا يت لعم بأي صلة. وفي ظل عدم وجود مناخ صحي يسمح بالحوار والاعتماد في الآراء واحترام الاختلاف والارتفاع من الذاتية، يمارس المشتغلون بالبحث الاجتماعي عملية وهمية من الحراك في المكانة العلمية لبعضهم البعض اعتماداً على معايير شخصية في اختلاط التدرج والتقييم الشخصي الشفاهي.

ب- ومن الأشياء التي تساهم في مزيد من عزلة المشتغلين بالبحث الاجتماعي، عدم وجود نشرة متخصصة يتم تداولها بين أهل التخصص. وكذلك عدم وجود دورية علمية متخصصة تعبر عن حركة الإنتاج العلمي وتبادل الحوار والنقاش. باستثناء النشرة التي كان يديرها الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (٢٥). ومع افتقار مؤسسات البحث الاجتماعي (٢٦) القنوات اللازمة للحوار والاتصال، تصبح المعايير العلمية في تقويم الإنتاج العلمي معايير شكلية تعتمد المنة والمنع ويرجع استيفاء الشروط المؤسسية أو عدم استيفائها. وبهذا يستطيع أي باحث، بعد أدنى من الجهد والقدرة، المرور عبر الطقوس المؤسسية والحصول على التدرجات العلمية. وفي هذه الحالة توزع الحقوق والواجبات والامتيازات في إطار سيادي يقض النظر عن الإمكانات والقدرات الفعلية للباحثين. وما يزيد الأمر سوءاً عدم وجود قنوات تواصل حر خارج الإطار المؤسسي وفي القنوات التي يفرزها للمجتمع المدني مثل الجمعيات المهنية (٢٧) والاتحادات والروابط العلمية التي تقارب نشاطاً علمياً وثقافياً وسياسياً. وتبدو أهمية هذا النوع من القنوات في أنه يشكل بديلاً حقيقياً لمؤسسات البحث الاجتماعي الحكومية، تلك التي لا تعطي للقدرات الفردية متسعاً بل تكبلها بالقيود عبر الدعايات البيروقراطية وأعمال التدريس وغير استخدام سلطة المنع والمنع. أما القنوات الحرة فإنها تعطي الباحث إحساساً بأنه قادر على التأثير. ولا يفتقر معارضة في بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدراً، ولو متواضعاً، من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة العزلة، وتصبح له عدداً أكبر من قرص الارتقاء الذاتي" (إبراهيم، ١٩٩١: ص

١١٦). وفي نفس الوقت يمكن لهذه القنوات أيضاً أن تقم بعملية فرز علمي حر ومتواصل للإنسانيات العلمية الفعلية للباحثين من خلال النقد والحوار وإتاحة الإنتاج العلمي لجمهور واسع من داخل التخصص وخارجه. ومع غياب هذا النوع من القنوات لا يبقى أمام الباحثين سوى الصراع ولا يبقى أيضاً سوى إخفاء طابع الهيبة على المواقف والروايات والتخصصات البحثية داخل المؤسسة. ويصبح مجرد شغل مرقع ولو بسيط داخل هذه المؤسسات هدفاً في حد ذاته ودليلاً كافيًا وجهلاً على أهلية الباحث وكفاءته.

ج- ندرة التواصل بين البحث الاجتماعي ومختلف التخصصات العلمية داخل حقل العلوم الاجتماعية. ويبدو أن أسلوب بحث الفريق Team Work، وهو تقليد نادر (٧٨) يتم في أغلب الأحوال بين أعضاء تخصص واحد وفي إطار رأسى. وربما حاول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية إتاحة الفرصة في بحوث تنمية الموارد البشرية للنزج بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في البحث الواحد كشرط من شروط قبول البحث. غير أن ما يحدث بالفعل هو هيمنة بعض الأعضاء في تخصص معين على إدارة الفريق رغم الوجود الشكلي لباحثين آخرين من تخصصات أخرى. (٧٩) وربما يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة قيام تواصل علمي بين كبار الأساتذة سواء من تخصص واحد أو من تخصصات متعددة. وبالتالي فإن نجاح كثير من البحوث يعتمد على وجود باحث رئيسي وعند من الباحثين الصغار يتم ترتيب مهامهم وحقوقهم في تسلسل هيراركي. ومع ذلك فهناك تجارب قليلة ومشرقة في بحوث الفريق مثل البرنامج الحاكم لتعاطي المخدرات وبحث المرأة في الريف والحضر ومشروع السح الاجتماعي.

د- أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر غير منخرطين في الحياة العامة ولا يشاركون بالرأي في القضايا الفكرية والثقافية. وليس غريباً أن يجد جمهور لا بأس به من قراء الحرية صعوبة في فهم ما تعنيه كلمة أنثروبولوجيا التي نقلت إلى العربية كما هي. وليس غريباً أيضاً أن يشعر كثير من المثقفين في مصر بعدم أهمية علم الاجتماع وعدم وجود لغة مشتركة للفهم مع المشتغلين بالبحث الاجتماعي. ويؤيد الموقف سوادٌ تغلب البحث الاجتماعي من مواكبة حركة التغيير الاجتماعي في المجتمع. (٨٠) وهم جراحة قطاع لا بأس به من المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا على الدخول في مناقشة القضايا العامة التي تستلزم وعياً سياسياً محدداً ورؤية علمية بالغة الدقة.

هـ- ندرة التواصل العلمي بين البحث الاجتماعي في مصر وتيارات البحث الاجتماعي في العالم الغربي. فلا وجود لمؤتمرات أو لقاءات علمية أو ندوات وحلقات بحث يمكن أن يتفاعل فيها الباحثون في مصر مع وصلاتهم في العالم. وأغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر غير منخرطين في الجدل الذي تار حول أزمة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الغرب باستثناء اهتمام قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بالتيارات النقدية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا عبر رسالتين في المجستير تمت إشراف محمد الجوهري (٨١). وهناك اهتمامات متفرقة في التواصل العلمي مع علم الاجتماع الغربي وذلك في إطار حركة الترجمة التي بدأت مع سلسلة علم الاجتماع للمصارع عام ١٩٧٢. وهي محاولة إيجابية وقدر ثمره جهد جماعي استثنائي لكنها ضعفت وتوقفت كمبرها من الإيجابيات.

ورغمنا عنا ذلك هناك قصور حاد في ملاحقة الانتاج العلمى الغربى. فإذا قرأنا قوائم المراجع التى يستند إليها الباحثون فى أعمالهم فسوف نجد المسافة الزمنية واسعة بين أحدث مرجع تم الرجوع إليه وتاريخ نشر هذه الأعمال. ولا أبالغ إذا قلت إن هذه المسافة الزمنية تتراوح فى أغلب الأعمال العلمية ما بين ٥-٢٠ سنة على الأكثر. ويلاحظ أيضا ندرة الكتابات العلمية بلغات أجنبية من جانب الباحثين فى مصر. وكذلك ندرة الأعمال العلمية المنشورة بلغات أجنبية فى دوريات عالميت. ويعتمد كثير من الباحثين فى مصر على مجرد نشر الإنتاج العلمى بلغة عربية وفى إطار محدود. وبهذا ظل البحث الاجتماعى يبتأى عن الحلات النظرية والمنهجية فى الدوائر العلمية الغربية. وأصبح مكتبها بانه يعمل فى إطار من التنشئة العلمية القائمة على العزلة والتفرقة.

٣- الأداء

إذا كان البحث الاجتماعى يعانى ، كما سبق أن أوضحنا ، من مظاهر القصور والتحلل فى الموارد العلمية وضعف قنوات الاتصال داخل الجماعة العلمية وخارجها ، فإنه من المتوقع وجود بعض المظاهر السلبية فى الأداء العلمى للباحثين. وهو ما يعنى السير قدما فى أقصر الطرق وأيسرها يلجأ لتحقيق أهداف أكاديمية مباشرة (كالنصول على الدرجات العلمية) ، وصعوبة إتاحة الفرصة لأى جهد أو ابتكار فى التاموس المتداول بين الباحثين. وفى هذا الإطار يمارس أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عملهم العلمى من مطلق الروح الفردية، سواء فى مجال التحصيل العلمى أو أسلوب إجراء البحوث. (٣٢) وفى الحالات التى تتطلب عملا جماعيا مثل البحوث المسحية ذات الصلة كبيرة الحجم، فإن تقسيم العمل بين فريق البحث يحسم بالطابع التجزئى. بحيث توزع المهام المطلوبة فى إطار فردى ودون أن تنصهر كاتبة جمهور الأفراد فى تقرير البحث. حيث تختلف الصياغات النظرية من بعض الاستنتاجات الميدانية، وتختلف لغة التعبير من فقرة لأخرى وهكذا. وأسوأ ما يمكن أن يحدث هو كتابة تقرير البحث بصورة تبدو كما لو أن الذى كتب غير الذى جمع البيانات دون أى روابط ذهنية واضحة. (٣٣) ولهذا لا تعمل هذه البحوث من خلال روح الفريق بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما تتشكل كل مجموعة بحث من باحث رئيس يعاونه أفراد أقل فى المستوى العلمى والدرجة العلمية. وتتأرجح مهمة هؤلاء بين جمع البيانات من الميدان وتصنيفها وترتيبها. وفى داخل أغلب أقسام علم الاجتماع يعمل كل فرد بشكل منفرد. ولم تفلح الصلاحيات اللائحة لرئيس مجلس القسم فى خلق التناغم والترابط بين أعضاء القسم والعمل بروح الفريق البحثى. وتصل الروح الفردية إلى أقصاها فى ذلك الإصرار الشديد والمبالغ فيه على إجراء بحوث فى إطار تخصصى ضيق. وفى هذا الصدد يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من تنافى لا مبرر لها بين ما سعى بالبحث السوسيولوجى والبحث الأكثريولوجى. وقد ترتب على هذه التنافى تحاشى متداول بين المشتغلين بالبحث فى كلا التخصصين. وقد يعقد هذا التحاشى مبررات إيديولوجية أو مبررات علمية مبالغ فيها.

ومن الظواهر السلبية التي يتجسم بها أداء الباحثين في ممارسة البحث الاجتماعي المول نحو الوصف والتركيز
الأمبيريقية المفرطة. وفي هذا الصدد يتحاشى أغلب الباحثين الدخول في أي جدل نظري. ودعا يرجع السبب في ذلك
إلى قلة الأبحاث التي تقتضي الحوار والنقاش مع النظريات القريبة - وكذلك اكتفاء بعض هذه الأبحاث بتطبيق
النظريات والفروض القريبة أو تعديل صياغة بعض الفروض بموجب اختبارها في الواقع المحلي على أفضل الأحوال.
وهو ما يعني مول المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، منذ مرحلة مبكرة، إلى ضرورة إقناع قواعد الصنعة
العلمية. فالباحث النموذجي الذي يتقن أدوات البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي هو الذي يستطيع الحصول على
المعلومات اللازمة من الميدان بنفس القواعد الكلاسيكية في البحث الاجتماعي الغربي. وهذا ما جعل البناية -
أوليفية تلقى قبولاً واسعاً بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي. وبالتالي، لم يترتب على استقسان مفاهيم وأدوات
التحليل البناية - أوليفية أي صعوبات نظرية أو منهجية أو إيديولوجية من التزج الذي يقضى إلى رفض هذا المنهج.
(المصري، ١٩٩٢: ص ١٩٥)

وفي مناح لا يسمح بالابتكار والتجديد، شاح استخدام متاعج وأدوات محددة ظلت تعمل لفترات طويلة دون أن
تتحقق تقدماً ملموساً. وعلى سبيل المثال فقد استمر العمل بأسلوب المسح الوصفي وصحيفة الاستبيان والملاحظة
بالمشاركة قرابة نصف قرن ومع ذلك لم تحقق هذه الأدوات تطوراً منهجياً موازياً يتناسب وطول هذه الفترة. والملاحظ
على أغلب البحوث التي تعتمد على البيانات الوصفية انتمساق البحث إلى قسمين: الأول يعالج فيه الباحث فكرته
والدراسات السابقة ومعالجته المنهجية والإطار النظري المرجع للبحث. والثاني يقدم البيانات في صورتها الخام ولو
بتقليل من التعديل أو في شكل جداول إحصائية دون أن يكون هناك أي معالجة تربط القسمين. هذا يعني مدى
الضعف الشديد في المزاوجة بين الجوانب النظرية والإمبريقية. والاعتماد على إطار نظري مسبق بحيث يقتصر التفرؤ
منذ الصفحة الأولى على التبسيط الشديد في طرح الموضوع أو بلغة عرض للمشكلة البحثية أو توقع النتائج مقدماً.
وتستمر في ذلك البحوث التي تنطلق من انتهاء بنتي - وظيفي أو تلك التي تسترشد بالمادية التاريخية.

من هنا، فالأداء العلمي يعتمد على التوجهات الفردية بدلاً من العمل الجماعي والجهود إلى الوصف بدلاً من
التحليلات النقدية والنظرية وتمايش بعض المفاهيم والمتاعج دون أي صعوبات نظرية في تطويرها. ويتجسم الأداء العلمي
في كثير من الأحوال بالمخضوع الأعمى لإطار نظري مسبق واستقسان هذا الإطار دون إعمال روح النقد والتفكير. ومن
ثم، يميل الباحثون إلى تكرار المفاهيم والأدوات واجترار الشروحات في الكتابة المدرسية. (٣٤) وبذلك يضع الأداء
العلمي على هذا النحو مقيداً لروح التجديد والابتكار.

٤- الخلود

على الرغم من اتساع الحيز الذي يحتله التواجد الفردي في مؤسسات البحث الاجتماعي، فإن ذلك لا يطوى على
تأكيد استقلالية الفرد وحرته في ممارسة البحث. والمؤسسة البحثية لا تتخلو من بعض المجهود. ولذا لدى اختلاف قوة

المصادر التي تنبع منها. فهناك مبادئ يسهل انتهاكها في خضم اتساع الفجوة بين الواقع والمثالي. وهناك بعض القواعد التي يصعب مجرد التفكير في الخروج عليها من جانب الباحثين. وقد تكون الحدود قوية بما لها من حضور لا تسمى وقد تستمد قوتها من حضور عقائدي يمتلكه صدور الباحثين أنفسهم. وفي كل الأحوال، فإن تلك الحدود تلعب دوراً قوياً في اختبارات الباحثين لموضوعاتهم التي يدورونها، وفي تقديم أنسب أساليب البحث والتطوير التي يسمح لها بفهم الظواهر الاجتماعية وصياغتها. وبهذا يارس الباحث عمله وفقاً لما تلبه بعض الضغوط السياسية والثقافية والأخلاقية.

على الجانب السياسي، كانت هناك ثلاثة مشاهد من الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السياسي في حق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات منذ الخمسينيات؛ وكانت لها أصداء بعيدة المدى على حرية البحث الاجتماعي. المشهد الأول حدث في ١٩٥٤ عندما قام النظام السياسي بإلهاد مجموعة من أعضاء هيئة التدريس عن وظائفهم (٣٥) لأسباب إيديولوجية (دونالد ريد Donald Reid، ١٩٩٠: ص ١٧٠). وحلّت المشهد الثاني عقب انتفاضة الحركة الطلابية التي كانت تطالب بحقوق سياسية وأكاديمية. وقد أثار ذلك حرج أعضاء هيئة التدريس. "وكان للأثر الذي أحدثته انتفاضة ١٩٧٢/٧٣ الطلابية على هيئة التدريس بالجامعات أهمية كبيرة، حيث أسفر عن غرق التقليد الذي كان سارياً منذ ١٩٥٤، والذي نقل في ألبهف السياسي العام الذي انتهجه أساتذة الجامعات، الأمر الذي أسفر بالقطع عن تحول أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسياً" (عيد الله، ١٩٩١: ص ٢٤٠). وقد وصل هذا التحرك إلى ذروته في السبعينيات مما دفع الرئيس السادات إلى تكرار حادثة ١٩٥٤ وذلك بإلهاد بعض الأساتذة عن وظائفهم واعتقال بعضهم بتهمة التخالف مع دول أجنبية في مشهد درامي ثالث. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات لم تكن مستندة إلى شرعية قانونية وإنما كانت خرقاً للحقوق المدنية والعلمية للباحثين. مع الأخذ في الاعتبار أن قانون الجامعات قد نص في أحد مواده على أنه من حق رئيس الجامعة نقل أي عضو هيئة تدريس أو معيد أو مدرس مساعد إلى وظائف أخرى إذا ثبت عدم صلاحيته لهذه الوظيفة. وبطبيعة الحال لم تستخدم هذه المادة حتى الآن ولكن النص عليها يؤدي بطريقة سيادية. فقد أصبحت العلاقة بين مؤسسات البحث والدولة تعتمد على إعصال مبدأ الرقابة دون أن تصل الأمور إلى مستوى الصدام مع الإدارة الجامعية.

ولقد كان البحث الاجتماعي مجالاً مناسباً لتطبيق هذا المبدأ. وعلى الرغم من غلو قوائم ضحايا الإهماد والاعتقال من المشتغلين بالبحث الاجتماعي، فإن تلك الأحداث كان لها أثر عميق على حركة البحث الاجتماعي في مصر. فقد كانت هناك خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها في اختبار موضوعات البحث، وفي تبنى التوجهات النظرية، وهذا ما جعل كثيراً من الباحثين يعملون في أمان تحت مظلة المدرسة الدوركايمية والتوجهات الهنابية الوظيفية. وقد حاول البعض تكيف كتاباتهم العلمية مع الخطاب الدعائي السياسي. ومن اللافت أن البحث الاجتماعي في خضم هذه الأحداث ظل متفرقاً متخفلاً عن اللحاق بركب الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد ظلت قائمة الإنتاج العلمي في

علم الاجتماع خلال فترة الانتهاكات السياسية من أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية^(٣٦).

ولذا كانت القيود السياسية شديدة على البحث الاجتماعى، فإن قسوة القيود الثقافية أشد، فهناك تراث من المعرّات التى يصعب اختراقها . مثال ذلك التقضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر. فعلى الرغم من ارتباط الجامعة المصرية منذ إنشائها بالتوجه العلمانى، فإن المشكل الدينى ظل حاضرا فى البحث والنقاش (دونالد ريد Donald M. Reid، ١٩٩٠ : ص ٢٣٣). وقد اختلفت ردود فعل المشتغلين بالبحث الاجتماعى نحو المسألة الدينية باختلاف توجهاتهم الفكرية التى أخذت ثلاثة أشكال: الأول اتجه نحو استخدام المصادر الدينية الإسلامية منذ مرحلة مبكرة فى الزعم بوجود فكر اجتماعى إسلامى يميز عن الروايد الفكرية الغربية لعلم الاجتماع^(٣٧) والثانى اكتفى بتعاشي الدخول فى مناقشة الظواهر الدينية، إما بدافع رفض العقيدة الإسلامية لأن تكون منطلقا لإيديولوجيا أو القبول التام بها^(٣٨). والاتجاه الثالث، حاول الحفاظ على حركة البحث الاجتماعى بعيدا عن الدخول فى معارك إيديولوجية مبكرة قد تخلق الضرر بمسيرة العلم. حيث واجهت دراسة الفولكلور فى السبعينيات مشكلة تهريم المساس بالعقيدة والنزول بها إلى مستوى الأسطورة أو الخرافة، مما حال دون فهم الأبعاد الفولكلورية للمعتقد الدينى باعتباره قوة مرجعية داخل المعتقد الشخصى. ولم يتحسن لدراست الفولكلور أن تجد سبيلها إلى الدور دون تحديد مجال دراسة الثقافة الشعبية بصورة مناسبة. ولقد استطاع محمد الجوهري القيام بهذه المهمة ورفض الاشتباك بين دراسة المعتقد الدينى ودراسة المعتقد الشعبى^(٣٩).

ومع اتساع نطاق الحركة الإسلامية فى السنوات الأخيرة، بدأت موجة من الدراسات والبحوث التى تتدخل من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها، فى إطار الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع، أو ترطيب المفاهيم السوسيولوجية لحزمة نشر الدعوة الإسلامية، أو نقد المعارف السوسيولوجية والاثنوسولوجية الغربية من منطلق إسلامى. وتتميز هذه المحاولات ، بالرغبة فى إعطاء صفة إسلامى مقرونة بعلم الاجتماع أو الاثنوسولوجيا فى إطار ماسى بأسملة المعرفة Islamization (المصرى، ١٩٩٢: ص ١٨٤ - ١٩٤). ويبدو أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والحداثة لصالح الجبهات الدينية الأصولية.

وإذا تغلنا داخل القيم والمعايير العلمية بأنماذجها المختلفة، فسوف نواجه عددا من الاعتبارات الأخلاقية التى لم يحظ بنظ القرة التى تستحق بها الحدود السياسية والثقافية سالفة الذكر. وربما تنتهك هذه الاعتبارات بسبب ماقد يشعر به الباحثون من عدم تناسب الأعباء والمعنوية الباهظة، فى حالة الالتزام بها، مع العائد للتحقق من هذا الالتزام. وهذا أمر طبيعى فى ظل وجود المظاهر المتعددة للخلل العلمى، ويجوز نسق من القيم البراجماتية قصيرة النظر فى ممارسة البحث الاجتماعى، إضافة إلى عدم توفر القنوات التى تسمح بمداول القيم والورائين الأخلاقية ، والفرز

العلمي والأخلاقي المستمر، وإعمال مبدأ المحاسبة . وبهذا يمانى البحث الاجتماعى فى مصر أزمة أخلاقية تتجلى صورها فى المادتين التاليتين:

أ- معادلة الحرية بالمسؤولية

هناك صعوبات تواجه تحقيق معادلة متوازنة بين حقوق الباحث وإيجاباته . وكثيرا ما تصطدم حرية الباحث بمسئوليته نحو أطراف أخرى، كالمجساعة العلمية ومجتمع البحث والهيئات الراعية للبحث والمكرسات والجمهور. (٤٠) ومن بين الصعوبات عدم تكافؤ العلاقة بين الباحث والمحقق، وهذه مسألة لا تتعلق بالتفاوت الاجتماعي بينهما فحسب ، وإنما ترتبط أيضاً بطبيعة الأساليب التى يستخدمها الباحث. حيث ترتبط هذه الأساليب بالتواصل الحر، بالإضافة إلى أنها تعمل على إقصاء خصوصية المبحوثين ولا يترتب عليها عائد مباشر نظير البيانات التى أدلى بها المبحوث (عريفة ، ١٩٩٠، ص ١٨-١٩) بالإضافة إلى حالات إساءة استخدام ماثورة فى يد الباحث من بيانات وقدها إلى هيئات ممولة يمكن أن تلحق الضرر بالمبحوثين. (يورجنسن J. Jorgensen ، ١٩٨٧، ص ٥٠). وقد يرسى الباحث إلى المبحوثين عندما يدلى ببعض الآراء والتعليقات فى وسائل الإعلام يصد بعض حالات القتل والاختصاص والطرف الذى استناداً إلى ما ينشر والذى يعتمد بدوره على تقارير الشرطة ومعايير التحقيقات التى لا تصلح لتكوين رأى علمي. وربما يساهم الباحث من خلال هذه التعليقات فى تشكيل رأى عام معاد نحو فئات معينة لا تلك حق النفاذ من نفسها (عريفة . ١٩٩٠، ص ٧-١٢). وعندما يدلى الباحث بآرائه فى وسائل الإعلام، فإنه قد يورس بذلك سياسات الدولة نحو قضايا معينة كالطرف الذى يغفل. وفى هذا انتمياز يترتب عليه خرق لبعض القواعد الأخلاقية.

هناك بعض الجوانب العلمية التى تتأثر بعدم توازن الحرية والمسؤولية، مثال ذلك ما يحدث عندما يرسى الباحث استغلال حقه فى خضاع المبحوثين أو إخفاء هويته أو "تقديم وعده كاذبة لهم" (الجوهري، ١٩٨٧، ص ٣٧٠). وأسوأ ما يحدث هو انتشار ظاهرة السطو العلمى بظواهرها المختلفة والتى قد تعتمد على النقل غير الأمين وغير الدقيق للأفكار والمهارات من مصادر أجنبية لا يتم الإقصاح عنها. أو السطو الشفاهى الذى يعتمد على سرقة الأفكار من الآخرين أثناء المحاور أو للتناقشة معهم. وهناك حالات من النقل المباشر من الرسائل العلمية غير المنشورة دون الإشارة إلى مصدرها. وهناك ظاهرة من الاعتراف شاعت فى السنوات الأخيرة وهى اعتماد بعض طلاب الدراسة العليا على الآخرين فى كتابة الرسالة لهم، فطاعت بيتنا ظاهرة استنساخ الآخرين للرسائل الجامعية فى ميدان علم الاجتماع فى مصر.. وهذه قمة الكارثة. وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة من الطلاب غير المصريين. ولكن الشراء الانتعاش الأخير فتح هذا الباب أيضاً أمام بعض المصريين (الجوهري، ١٩٩٠، ص ١٠٦). وقد يكون نقص التعويل بالنسبة لكثير من الباحثين سبباً فى إشاعة روح الاستسهال (٤١) والشعور بعدم الرغبة فى بذل الجهد والعطاء

للبحث العلمي. ومن المتوقع في هذه الحالة ضعف الوازع الأخلاقي بحيث يجد الباحث في قلة الموارد المالية مبرراً كافياً لأى تجاوز ولو بسيط في الأمانة العلمية.

ب- معادلة السرية والمقننة

الأصل في العمل العلمي علانيته، والجماعة العلمية لا تحقق ذاتها بزيادة من الانتهاكات في جهاز الدولة ولكن بضمان حرمتها وقايتها وتأكيد دورها الاجتماعي إزاء الرأي العام (هلال، ١٩٩٠، ص ٩). ولكن قد تكون السرية مطلوبة في إطار المحافظة على خصوصية المبحوثين وحمايتهم من أى أضرار يمكن أن تلحق بهم نتيجة العلانية. ولكن مشكلة السرية تكمن في حالة مشاركة الباحثين في أنشطة بحثية سرية أو للمشاركة في أبحاث غير مسموح بنشر نتائجها أو إتاحة النشر في نطاق محدود. وهناك صعوبات تواجه مبدأ المقننة في البحث عندما تريد الدولة الاستعانة بمشورة الباحثين في قضايا قس الأمن القومي. (٤٧) أو قيام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بأبحاث سرية تحت مبرر المصلحة الوطنية وصاية السلام الاجتماعي (٤٣). فالسرية هنا تقهر الخط الرابع الفاصل بين عملية التخفي والتشاطر البحثي. أو ما يسمى بالمعلومات الأمنية والمعلومات العلمية (٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق مدى ارتباط أزمة البحث الاجتماعي في مصر وتناميها في حلقات مترابطة يعض بعضها إلى البعض الآخر. ذلك أن هنر الموارد العلمية يرتبط بانتهيار قنوات الاتصال. كما أن تنامي مستوى الأداء العلمي يمثل المحصلة النهائية لهذا الخلط ويؤثر في خرق التواعد الأخلاقية ويتأثر بها. وبالتالي فالضعف العلمي والضعف الأخلاقي طليقان متفصلان (الجوهري، ١٩٩٠، ص ١٧) كل منهما ينعش إلى الآخر ويقود إلى مصير مجهول. ترى كيف تأثر الباحثون الشبان بهذا التحالف البغيض؟ وكيف يواجهون ذلك المصير المحتمل؟ هذا ما نلجأ إليه الصفحات التالية:

ثالثاً بمصاد الأزمة : هموم الباحثين الشبان

لما كانت أزمة البحث الاجتماعي في مصر نتاجاً لتمفصل سلوك الدولة مع سلوك جيل من الباحثين الذين يتوردون حركة البحث في المؤسسات، فإن مستقبل البحث الاجتماعي يواجه خطراً شديداً. ولاشك أن سقنة المستقبل مقلقة بالهموم والأعما. وتدهور الإمكانيات. وأحسب أن جيلنا من الباحثين الشبان تحمسه كل الأمواج وتلججه إلى مصير يائس. هذا لا يعني أننا نبرئ أنفسنا من المسؤولية وتحمل قيرتنا تبعات الفرق، بل نحن جزء من الأزمة ومشاركين في المسيرة ويقع علينا وحدها مسئوليات جسام تحر أنفسنا ونحو مؤسساتنا ومائتلى من التجارب المخلصة. ولهذا نتوقف عند حصاد الأزمة عملة في أوضاع الباحثين الشبان والتي تغل استغداً طبعياً لظواهر الخلط في حركة البحث الاجتماعي. ولما يلي أربع مشكلات واجهت الباحثين الشبان:

١- التأهيل العلمي

ينقسم الباحثون الشبان إلى قسمين : الأول يشمل في أولئك الذين يرحلون لوظائف أكاديمية أو بحثية بموجب التفوق والحصول على تقدير أعلى في السنة النهائية من التعليم الجامعي. هؤلاء يعملون في وظائف معارضة مثل التدريس والتدريب والبحث. ويتجه أغلبهم نحو الالتحاق بالدراسات العليا إلى جانب الأصدقاء التي يكلفون بها. أما القسم الثاني فيشمل الشباب الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على التقدير الأعلى لكنهم يرغبون في استكمال الدراسات العليا إلى جانب ما يارسوله من عمل خارج الجامعة.

والملاحظ أن هذين النوعين من الباحثين يتشابهان إلى حد كبير في خصائصهما الاجتماعية والتعليمية. فهما يتحلان من أصول اجتماعية متوسطة تنظر إلى التعليم العالي على أنه أحد القنوات الضرورية للحراك الاجتماعي. وأغلب هؤلاء من الذين أتمو تعليمهم الأساسي والثانوي في المدارس الحكومية للجالية التي تعاني تدويراً متلاحقاً في مقومات التعليم منذ أكثر من ثلاثين عاماً. كما أنهم يعتمدون في تأهيلهم على الدراسات الأدبية والإنسانية. وبهذا لا توجد فروق جوهريّة بين أغلب الباحثين الشبان سواء من يارسون البحث إلى جانب وظائفهم في الجامعة ومركز البحوث، أو من يارسون البحث العلمي إلى جانب وظائفهم غير العلمية. والتقديرية الجامعة قد لا تقل مقاييساً فعلياً للتقديرية الجالية لباحثي الشبان. حيث أن مؤهلات هؤلاء الباحثين تعتمد على المقررات الجامعية التي تدرس للطلاب. كما أن مبدأ تقويم قدرات الباحثين يعتمد على نفس المقياس الذي تقاس به مقدرة الطلاب العاديين . وبالتالي فإن عنصر الصلابة وارد بشكل عام في الحصول على التقديرية الجامعة. والدليل على ذلك وجود نسبة من الباحثين يعتمدون إهارات علمية أفضل من زملائهم الذين أتم بهم الصلابة إلى العمل في وظيفة معيّد أو باحث بالمركز الترمي للبحوث. ومع هذا فالفرق، حتى على هذا المستوى، ليست حاسمة. وجميعنا يعاني تدويراً حاداً في المصير العلمي والاقتدار إلى الشروط والمقومات الضرورية لممارسة البحث الاجتماعي.

فهناك قصور شديد في إتقان اللغات الأجنبية اللازمة للاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والتواصل مع الآخرين . ويشمل ذلك عدم القدرة على القراءة بلفة أجنبية أو ترجمتها أو التحدث والكتابة بها. وإذا كان إصلاح هذا القصور يتطلب اختيار نوعيات أفضل من الطلاب عند قبولهم في أقسام علم الاجتماع، فإن الحلول العاجلة تستلزم قيام المؤسسات البحثية بوضع اللغة الأجنبية في أولى اهتماماتها عند تأهيل الباحثين الشبان. وهو مالا يحدث بالفعل رغم وفرة القدرات المؤسسية للقيام بهذه المهمة. (٤٥) ولهذا يعتمد كثير من الباحثين الشبان في بداية حياتهم العلمية ولا يستطيعون الاعتماد على قدراتهم الذاتية الهزيلة في الإلتحاق على تعليم اللغات الأجنبية في المراكز المتخصصة. وهكذا تضع الصنرات في محاولات فاشلة في تعلم اللغة الأجنبية اعتماداً على الجهد الذاتي للباحث.

ولاعجب في أن يعاني كثير من الباحثين "ميوّطاً" معها في التعبير باللغة العربية" (المجهرى، ١٩٩٠، ص ١٠٥) وفي هذا دلالة واضحة على مدى الاقتدار المحد الأدنى من مقومات العمل في البحث العلمي. حيث تعلمنا دروس

اللغويات، أن اللغة لا تنفصل عن التفكير. ولذلك فإن قصور الباحثين في إتقان اللغة العربية يرتبط بالقصور في التفكير والتكوين النحوي. وهذه مسألة تتعلق بنظامنا التعليمي الذي لا يعتمد على بناء التفكير المنظم وبالتالي يفقد كثيرا من مصداقيته.

يعاني الباحثون أيضاً من القصور الشديد في معرفة الوضع النظري المنهجي الراهن في مجال علم الاجتماع والممارسات التاريخية التي ينفذها عالمياً ومطابقاً. وتعد الكتب المدرسية المنشورة باللغة العربية المصدر الرئيسي لمعركة الكثيرين من طلاب الدراسات العليا، ولا سيما في السنوات الأولى من حياتهم. وهي كتابات بسيطة لا تصلح أساساً لتأهيل العلمي السليم. ويلاحظ أن مقررات السنة التمهيدية للماجستير في أغلب أقسام الاجتماع غير كافية لتأهيل الباحثين في إتقان المهارات النظرية والمنهجية الراجية. مثل سعة الأفق والاستيعاب النظري لمختلف القضايا والمشكلات من واقع التحليل النقدي، واعتلاك حصص تقوي للأعمال العلمية والأدوات المنهجية المستخدمة. هذه المهارات غير معروفة في البرنامج الدراسي الذي يعتمد على محاضرات عامة وكتب مقررة يتنقل الأسلوب الذي يتم به تدريس مقررات مرحلة الليسانس. ومع ذلك، تكشف الشواهد الواقعية أن نسبة شديدة المنخفضة لا تزيد عن ١٥٪ في كثير من الأحوال هي التي تمهز السنة التمهيدية للماجستير وهو شرط التسجيل للدرجة الماجستير (الكردي، ١٩٨٩: ص ٨). وهناك مشكلة تتعلق بالمهارات الميدانية الواجب توافرها في الباحث الشاب والتي لا تراهي عند اختيار الباحثين. فالبحث الاجتماعي يتطلب قدرات شخصية في الدخول في تفاعل مع الناس من مختلف المستويات، والصبر والتواضع والمخاطبة وسرعة البديهة في الحصول على البيانات وفهمها من الميدان. وتتطلب دراسة المجتمع المصري تفرقة على التفاعل الشخصي والحوار المباشر والتفغل داخل المراقبة في حياة الناس بين الواقع والمثالي. ومهما اعتلت كتب المنهج بالتقواعد والإجراءات الواجب توافرها في الباحث، فإنها لن تستطيع أن تزهل باحثاً يفقد الحد الأدنى من القدرات الميدانية. ومن المعروف أن كل تجربة ميدانية تشكل خبرة قائمة بذاتها (انظر ماركيز - G. cus، وفيشر M. Fischer، ١٩٨٩) مما يستلزم وجود حد أدنى من القدرات الشخصية للعمل الميداني. وهو ما ينتقل إليه أغلب الباحثين الشبان.

وفي هذا الإطار يراجه الباحثون الجدد أزمات شديدة عند اجتيازهم مرحلة الماجستير. وقد يلعب الإحراق دوراً في التقليل من حدة هذه الأزمات أو تفاقمها. فقد تحصل الجهود المخلصة لبعض الأساتذة على تقديم العون الصادق لتلاميذهم بمشاعر من الأبهة / الأهمية الصادقة. وقد تفشل هذه الجهود مع بعض الباحثين الآخرين. وفي الحقيقة أن نجاح ما يبذله الأستاذ المشرف من جهد لا بد وأن يتسجم مع توفر مقومات أساسية في المؤسسة العلمية وفي إمكانيات الباحثين أنفسهم. وهنا لا يعنى بعض الأساتذة من مسئولية الإعداد العلمي للباحثين من خلال الإحراق. فهناك مظاهر من الإهمال الجسيم في الاضطلاع بهذه المهمة. وفي السنوات الأخيرة أصبحت تشهد انصراف الأساتذة عن طلابهم باللعب إلى الإحارات. والشئ الأصعب أن يحتفظ بعض الأساتذة بالإشراف الفعلي على طلابهم أثناء الإحارة. ومن الواضح أن ثمة بعض المصائب الاقتصادية تواجه الباحثين الشبان في الوقت الذي يحتاجونه فيه إلى الإعداد

العلمي الكامل وهي معادلة صعبة في كثير من الأحوال. ولا يستطيع الباحث الشاب الحصول بسهولة على مساعدة مالية أو تفرغ للبحث. ولهذا يتدهور المستوى العلمي بشكل مستمر، وتبدو مؤشرات هذا التدهور واضحة في ارتفاع متوسط عمر الباحث الشاب والذي يصل إلى ٣٢ عاماً. وارتفاع متوسط سنوات الحصول على الماجستير والدكتوراة إلى عشر سنوات رغم أن اللوائح الجامعية تنص صراحة على ألا تزيد هذه السنوات عن العشرة. كما أن نسبة من يسقط قهدهم نتيجة للتغبر في الإجازة يصل إلى ٢٧٪ بالنسبة للماجستير، ٧٪ للدكتوراة. كما تقل نسبة المتقنين للدرجة للماجستير مقارنة بنسبة الذين اجتازوا السنة التمهيدية للماجستير حيث تبلغ ١٠٠:٤٦). وفي هذا دلالة واضحة على الصعوبة البالغة في اختيار وتحديد موضوعات الماجستير وإعداد المخطط المقترحة للتسجيل. ومن مؤشرات ضعف القدرات العلمية قلة الماهيات النظرية والمهنية المستحدثة في الرسائل العلمية. واتساع المسافة الزمنية بين أحدث مرجع في قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث وتاريخ إجازة الرسالة. وقد تتراوح هذه المسافة بين ٥-١٥ عاماً على الأكثر.

هذا يعني أن الباحث لا يكتسب بتحديث معلوماته ومهاراته. ومع المظهر الشكلي الذي تتسم به عمليات فحص الرسالة ومنع الدرجة (انظر الكرى، ١٩٨٩: ص ٩)، فإن أقصى ما يطمح به الباحث هو استيفاء القواعد الشكلية والحصول على الدرجة. ووجب الحصول على الدكتوراه يتمتع الباحث بالأمان الوظيفي الذي قد يضحي عليه الكسل وعدم الحساس والانصراف إلى استغلال هذا الأمان في جمع الأموال. وإذا أتبع له أن يدخل في عمليات إشراف مشترك على طلاب الدراسات العليا تتكرر المسألة وتدهور الدوائر ويعد إنتاج التدهور داخل المؤسسات العلمية.

٢- تدهور الوعي

يسمى كثير من الباحثين الشبان إلى تقليص المسؤوليات الملقاة على عاتقهم إلى مجرد الحصول على الشهادة المؤسسية التي تميز لهم ممارسة البحث والتدريس. وبفضل هذه الشرعية يتحقق الأمن الوظيفي الذي يحلم به كل باحث. وبهذا يتحرر نسبياً من قيود الإبعاد عن وظيفته. فالوظيفة هي أساس حياته ومن ثم يضحي بأشياء كثيرة من أجل الحفاظ عليها ولا سيما في ضوء شبح المجوع الذي يخيم على جيش العاطلين في المجتمع. وعلى هذا تتشكل حياة الباحث في إطار المجد الأدنى من الرضا الوظيفي والسمي الخفي للحصول على الدكتوراه كهدف في حد ذاته بغض النظر عن القيمة العلمية التي تحققت. وربما يستمر هذا المنحى طوال السنوات التالية. وهو ما يميّن علم الاعتبار للإجازة العلمي أو الوعي بأهمية العلم.

ولهذا فإن ما يحرره الإجازة والعمل بالنسبة للباحثين الشبان هو بعض الدوافع الاجتماعية. مثل العائد المتحقق من هذا الإجازة على صعيد الاعترافات الاجتماعية. فغاية ما يريد الباحث أن تضفي عليه شهادته العلمية الهيبة والمكانة الاجتماعية بين الناس. وهذا أمر طبيعي في ظل وجود طموحات طبقية وسطى. فقيمة المعرفة العلمية تتحدد من خارج المؤسسة العلمية في أهداف شخصية محدودة للغاية. وفي هذه الحالة، ليس من المتوقع أن يعي الباحث الحدود

الاجتماعية والسياسية للبحث الاجتماعي. ويفضل الميزة وعدم وجود رغبة اذقة في التواصل والتعاون فيما بين الباحثين ينخفض الرضى العلى إلى أدنى مستوياته. حيث يفقد كثير من الباحثين الشبان الرغبة في المحافظة على المكتسبات العلمية. فهم لا يترأون أعمال بعضهم البعض حتى داخل القسم الواحد أو الوحدة العلمية الواحدة . ولا يقيمون حوارا نقديا لتقويم أعمالهم. ويتجنبون الحوار النقدي مخافا لقرص القدرات العلمية فيما بينهم. وفي هذا الإطار يكتفى كل باحث بما أجز محافظاً على صورته الذاتية المشوهة فيما يتعلق بقدراته العلمية الحقيقية. وقد يساعد على ذلك حصوله على تقدير لا يعكس حجم إنجازاته الحقيقيين ومن زملائه. بحيث تتسع المسافة بين التهمة العلمية والقيمة المؤسسية.

ويبدو أن حركة التواصل بين الباحثين الشبان تتخذ شكل المجموعات الأشبه بالدوائر المتصلة عن بعضها البعض وكل دائرة لها سمات خاصة ومسميات محددة ولغة مميزة تفضل شفرة يحتفظ بها كل فرد ويستخدمها في التواصل مع مركز الدائرة، أي الأستاذ الذي يتولى الإشراف على هؤلاء الباحثين. وقد يظل تأثير هذا الأستاذ مرهونا بالحدود العلمية التي تربطه هؤلاء الباحثين الشبان. ولذلك عندما يحصل كل باحث شاب على منتهى أمله (الدكتوراه) ينقرط العتد، أي كانت قيمته العلمية، ويغضب الباحثون عن أستاذهم بعد أن حققوا معه أهدافهم العلمية. والشئ للملاحظة، كثرة هذا النوع من الباحثين واحتفاظهم بازدهاج مستمر في شخصياتهم بين لغة متألقة حول التيم العلمية يتنازلها عند الحاجة من ناحية، وقناعات داخلية برجسية تتجلى في سلوكه على انتهازي يضرب بهذه التيم عرض الحائط، من ناحية أخرى.

وعلى أية حال، فإن طبيعة الرضى بالعلم في ذاته لابد أن تنسحب على الرضى بالهوية التي يكن تحقيقها من العلم. وليس من المفالات القول بأن كثيرا من الباحثين لا يؤمنون بالعلاقة العضوية التي يكن أن تنشأ بين تحقيق المكتسبات العلمية وتوظيف هذه المكتسبات لأفراض عملية. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود ضرورة تحتم هذه العلاقة على المستوى المؤسسي. وكذلك عدم توفر وعي سياسي واجتماعي في قتل المفاهيم العلمية وإجراء البحوث. كل ما هنالك أن الباحثين الشبان يركزون أنهم يتنازلون العمل العلمي كوسيلة من وسائل الحراك. وهذا يفسر لنا لماذا تتسع الفجوة بين هؤلاء والمجتمع المحيط بهم كلما حققوا إنجازات علمية. وتتجلى هذه الفجوة في عدم القدرة على توظيف المعرفة العلمية في فهم المجتمع حتى بالنسبة لأنفسهم كأفراد، وكذلك مظاهر التعالي التي تباعد بينهم وأصولهم الاجتماعية. والغريب في كل هذا أن كثيرا من هؤلاء الباحثين الشبان يتصورون أنهم على وعي بالمجتمع وأنهم أصحاب حق في فهمه. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

٣- مأزق الحداثة

لا يستطيع الباحثون الشبان ممارسة البحث دون الاعتماد على قدر مناسب من الحداثة. فالزمن المعاصر مفروض علينا بكل مستحدثاته العلمية. والرجوع إلى الماضي مستحيل بحكم مسيرة التاريخ (انظر زكريا، ١٩٨٧: ص

ص ٢٥-٢٧) . وليس بإمكان أى باحث شاب أن يقرر اختيار موضوع للدراسة تقتل بحثاً ولا اللجوء إلى أدوات أثبتت عدم جدواها. بل يتحتم عليه بحكم انتمائه إلى جيل جديد أن يحيا في إطار الاختيارات المفروضة على هذا الجيل. وفي اختيارات ترتبط بالمخاطة في قتل أحدث ماتوصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية. غير أن الباحث الشاب في علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة في استيعاب هذا الزخم الهائل - والمتلاحق- من النظريات والمفاهيم القريبة الحديثة. والمشقة هنا ليس مصدرها فقر الموارد البحثية والعزلة وضعف الأداء العلمى والأخلاقي في المؤسسات العلمية فمحسب. بل طبيعة الباحثين الشبان أيضاً والتي تحرك دون تقدم الكثير منهم واستيعابهم للعلم وهذا ما يحتاج منا إلى وقفة.

وهنا ينبغي أن نفرق بين ثلاثة مستويات من بذل الطاقة بالنسبة للباحثين الشبان: أسلوب الحياة الشخصية والعائلية، وأسلوب التفكير في مواجهة المشكلات بصفة عامة، وأسلوب ممارسة البحث العلمى في المؤسسات البحثية. وبطبيعة الحال، هناك تداخل بين هذه المستويات، غير أن التمييز بينها يمكننا من فهم الكيفية التي يتم بها إهدار طاقة الباحثين . ومن المعروف أن الباحث الشاب يواجه أعباءً بالغة القسوة في كل مستوى من هذه المستويات . فالباحث الشاب يحتاج إلى تكوين أسرة وحياة خاصة تستلزم إمكانيات هائلة. بالإضافة إلى الأعباء التقليدية التي قد تفرضها الحدود القرابية والأدوار التقليدية المفروضة على الباحث مثل رعاية الوالدين أو الإخوة إلى جانب رعاية أسرته الصغيرة. وفي ظل العادات والتقاليد لا يستطيع الباحث أن يتحرر من القيود الشديدة التي تستغل الوقت والجهد والإمكانيات المادية. وعلى الجانب الثانى لا يستطيع الباحث الذى ترى في ظل ثقافة قبيحية أن يتحرر من بعض الحزائيات أو الوازع الدينى أو الأخلاقى في مواجهة المشكلات بصفة عامة. فهناك مساحة هائلة من القنصتات والمحرمات التي تعمق القدرة على التفكير. وعلى المستوى الثالث، فإن مهنة البحث الاجتماعى لا تستطيع أن تعزل الباحث عزلاً كاملاً عن المستويين الأوليين. وليس من المستبعد أن تغطى هذه المهنة بمناطق السلوك التقليدى والتفكير غير العلمى. ولهذا قد يمارس الباحث الشاب العمل بقدر من التحصيل ويقليل من العلاقات الشخصية مع أساتذته وزملائه، بحيث يتحول السلوك العلمى إلى مزيج من الحداثة والتقليد. وربما يتضايق حجم الحداثة في مقابل طغيان الوازع التقليدى في أغلب حياة الباحث. من هنا لا يستطيع الباحث الشاب تكوين عادات في العمل العلمى يضمن لها الاستمرار والاستقرار مثل التحصيل المتراكم والإجهاد المستمر والمداومة على تخصيص الوقت الكافى للبحث العلمى. ولهذا يقل العطاء، والمداومة على بذل الجهد في التراكم المحررى.

وهناك بعض الظواهر السلبية في شخصية الباحث الشاب والتي تزيد إلى خنق لورباطه بالمخاطة في حياته وعمله مثل الصلابة في التفكير والاعتقار إلى المرونة والفرور والرضى المفرط من النفس وعدم سعة الأفق وعدم الاعتراف بالخطأ والتقدير المحامل لمجهود الآخرين وعدم التواضع . . . الخ. وقد لا أبالغ إذا قلت أن هذه الصفات تنتشر فيما بيننا بدرجات ونسب متفاوتة. وهذا معناه أننا نمارس البحث العلمى دون أن نملك مقومات الحداثة التي ينبغي أن تتفطل في حياتنا وسلوكنا.

٤- الانحراف الأخلاقي

تصل أزمة الباحثين الشباب إلى قمته في ذلك السلوك الذي يتصف بالانحراف الأخلاقي وأندام المسؤولية. مثل السطر العلمي والمرونة الأخلاقية في التعامل مع قواعد النقل والاقتباس وكذلك عدم الثقة في الحصول على البيانات والدروس الخصوصية. والشع الذي يدور للأسي ذلك الانتشار الواسع لهذه الظواهر وشدة ارتباطها بجيلنا من الباحثين الشباب. مما يضعنا جميعا في حرج شديد ولا سيما عندما نحمي الشبهات حول البعض من كان يعرف عنهم حسن السمعة والسلوك أو السمعة الحميدة. وتزداد مشاعر الحزن عندما نضع أمر من كانوا يحرصون دائما على إضفاء طابع الالتزام على سلوكهم. وفي حالة ما من الصمت والتواطؤ يتفشى المرض في هدوء ويتهار الجسم العلمي دون أن ندري. تتراجع أسباب هذا الانحراف بين كسرة الظروف المادية ولقدان الرعي السياسي في التصل من أجل دعم المكتسبات العلمية. فالباحثون الشباب يعانون من ظروف يالفة الصعوبة ويعانون تحت وطأة ضغوط غير مسبوقة في أجيال خلت. لكن ذلك لا يعنى تقديم الأخطار والمخاطر السلوكية المعيبة. فطريق الانحراف لا يمشى فيه سوى من توفرت فيهم مقومات الدخول في عالم الجريمة. فقد يكون الجوع وراء السرقة ولكن ليس كل جائع لصا. وينبغي أن نتعرف بوجهه بعض الباحثين فيما يبتلى لا تقوى نفوسهم على فصل الصعاب ويستطيعون بحكم تركيزهم الزن أن يتعاملوا مع الفساد. ولهذا يتطاولون على حقوق الغير ويستطيعون لأنفسهم انتهاك حقوق الآخرين في الإلتجاع العلمي. وفي ظل ضعف قنوات الاتصال العلمي وغياب مهاد المحاسبة يسطر البعض على أعمال القبر وينشغلون أفكارهم المذونة والشغافية. ويستسهلون التظليل والكذب في البيانات والتوثيق.

قد يكون نقص التمويل سببا في تفشى هذه الظواهر لكن هناك حولا أخرى يمكن أن يلبأ إليها الباحثون في حالة عجزهم عن توفير قوتهم. ولكنهم لا يستطيعون النفاذ من حقوقهم ولا ينظمون أنفسهم في روابط علمية تناخل من أجل تحسين مستوى حياتهم العلمية والشخصية. وبلا من ذلك فهم يمارسون الضغوط والتفرد على أصحاب حققة في سلسلة التسق التعليمي ككل وهي الطلاب. بحيث يقوم الباحثون الشباب باستغلال حاجة الطلاب للدروس الإضافية في مزيد من الإحتزاز والامتحان للمكانة العلمية. ومن الطبيعي أن تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية في جامعات الأقاليم بصور وأشكال غير إنسانية. بل ويجرى تقنينها في كثير من الأحوال في شكل مجسرات تقوية تتم بمعرفة الإدارة الجامعية. ويمكن أن نسأل عينة من بعض الطلاب في سنوات مختلفة لكي نثبت لنا بالدليل القاطع مدى انتشار هذه الظاهرة حتى بالنسبة لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين يمكن أن يكون لهم باع طويل في هذا الصدد. وقد يكون حالة الركود في سرق العمل العلمي سببا في ذلك أو قد تكون حاجة الباحثين الشباب للأموال مطلقا أساسا في حياتهم. لكن الظاهرة تعدت مجرد الحاجة وجرت معها الكثيرين إلى أدنى مستويات الانهيار العلمي والأخلاقي.

المراجع

- (١١) قضية البحث الاجتماعي هو دراسة المجتمع. وقد يشمل ذلك عدداً من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة. ولكن هذه الورقة تركز على مشكلات دراسة المجتمع من الزاوية السوسيولوجية والاكثريولوجية داخل المؤسسات الحكومية كالهياكل ومراكز البحوث. ويبدو الإنجلي أن دراسة المجتمع بهذا المعنى قد بدأت في مصر مع أول إنشاء لقسم الاجتماع بكلية الآداب عام ١٩٧٥ عند تحويل الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية. وقد حصل في هذا القسم بعض علماء الاكثريولوجيا الذين كانوا يقومون بتدريس الاكثريولوجيا على أنها فرع من علم الاجتماع. من بين هؤلاء هركاتير ويرستشير وأيفانز بيرتشاير. ولما أُلغى قسم الاجتماع بقرار من نواب التعليم بعدد جلس عيسى عام ١٩٣٠ فقد انتقلت مقررات الدراسة في علم الاجتماع إلى قسم الفلسفة والجغرافيا. ويذكر دونالد ريد Donal M. Reid في كتابه عن جامعة القاهرة (مراجع رقم ٣٤ ص ١٧٤) أن إيفانز بيرتشاير لعب دوراً هاماً في إنشاء تدريس القسري وذلك في رسالة موجهة إلى وزير التعليم. وقد أُنشئ لانتخاب القسم عام ١٩٤٧ ومارس عمله حتى الآن. وقد تولى إنشاء القسم الاجتماع في جامعة الإسكندرية في ثلاثينيات وبداية خمسينيات من القرن الماضي ثم الهياكل الإقليمية على التوالي.
- يكون المرجع إلى تفصيلات أخرى مراجع رقم ٥٤، ٧.
- (١٢) ثورة ثورة البحث الاجتماعي في الهند بالمثل والذكاء والتصور لفكرة منذ ثلاثينيات هذا القرن. وكان علم الاجتماع أكثر استجابة للتطلب السياسية التي طرأت في لجنة التخطيط القومي عام ١٩٣٨ بزعامة نهرو. كما ارتبط علم الاجتماع في الهند بالحوار والمجادل القسري عند أزمة علم الاجتماع وتقدم مقترحات مبنية من واقع تجربة البحث الاجتماعي الهندي. انظر مزيد من التفصيلات حول هذه القضايا في مراجع رقم ٣١، ١٢.
- (١٣) على أنه ربما لن ينفذ المطروح فيما بين المستقبلين بالبحث الاجتماعي، إلا أن ثمة مؤشرات حادة لتوجهات الحزب التقدمي. ويمكن الاستناد إلى ذلك إلى ملامح في محلات البحث والمؤتمرات ومنشورات الرسائل العلمية أو المروءات الهيكلية في مؤتمرات محددة. ومن المصور أن هذا المخرج يحتاج إلى دراسة مستقلة.
- (١٤) عدم قدرة الإقبال على إدارة مؤسسات البحث العلمي. فقد تم تحويل الجامعة المصرية للأطباء ١٩٧٥ إلى جامعة حكومية (جامعة القاهرة) لأن أوضاع الحكومة عدداً من الهيكلية وأنشأت للتركز الكسري للبحوث عام ١٩٥٧. أما بالقضية لبحوث العلوم الطبيعية بهند عاملاً فقد أنشأت الحكومة المصرية مجلس تزايد الأثر الكسري للبحوث عام ١٩٣٦ ثم مجلس العلوم عام ١٩٦٥، ووزارة البحث العلمي عام ١٩٦٥ وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عام ١٩٧١، ووزارة البحث العلمي والطاقة الذرية عام ١٩٨٥ (انظر مرجع رقم ١٩)، ولا يمكن أن نغفل أن هذه التغيرات عكساً لما يمكن عدم الاستقرار في رسم سياسات البحث العلمي.
- لننظر كل عام جديد يتم إنشاء أقطار السابق جديد. وبشكل متزايد تم تقني إنشاء هيئة أخرى. وتشير سياسة الإنشاء والإلغاء، هذه إلى أن القرار السياسي حول البحث العلمي يرتبط فقط بالقرابة لتقليل الدولة وتحكمها في الاتجاهات البديلة لمؤسسات البحث العلمي.

بعض النظر عما إذا كان هذا التحكم يؤثر سلباً أو إيجاباً على استقرار وتطوير السياسة البحثية. إضافة إلى ذلك فإن عمل المؤسسات العلمية لا يُزوم له بالتمسية لعمليات اتخاذ القرار والتي تحركها مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة. وقد ياسب الأفراد دوراً في تقرير قراراتهم بفعل اقتراحهم من قِبل هرم القِوى. مثلاً ذلك قرار رئيس الجمهورية بتفويض "مسح للزيرة المدفوعة في الصحاري المصرية عام ١٩٧٨ من خلال مشورة فاروق الباز مستشار الرئيس بالعلوم في ذلك الوقت. ولم يكن لأي مؤسسة علمية دور في اختلاف هذا القرار (انظر مرجع رقم ١٩، ص). كل هذه التناقض تشير إلى أن علاقة الدولة بالبحث العلمي تنعكس الأزمات التي تصابها ولا سيما فيما يتعلق بالشمعية. ذلك أن احرص على التحكم الدولة في إدارة البحث العلمي من التوازي الشكالية هو من قبول دعم للشمعية وأو تطلب ذلك الاستعانة على كل مؤسسات البحث العلمي أو إنشاء بعضها وإنشاء بعضها الآخر.

(٥) يبلغ عدد أعضاء مجلس العلوم الاجتماعية للثقافة الأكاديمية البحث العلمي نحو ٣٥ عضواً في لجنين في حين يبلغ عدد مجالس بحوث العلوم الطبيعية ١٣ مجلساً. ويبلغ عدد أعضاء تلك العلوم ٤٢٩ عضو وذلك وفقاً لخطة الأكاديمية عام ١٩٧٧. ويتناقص تمويل طليق حدث بوجع القرار رقم ٢٢٣ الذي أعيدته مجلس الأكاديمية في ١٩٧٧. بشأن استراتيجيات المجلس عشر سنوات للتقنية حتى عام حتى عام ١٩٧٨. وفي الفترة المتتالية تنص الاستراتيجية على افتتاح الأكاديمية بأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذلك تم إنشاء مجلسين جديدين أحدهما للبحث في مجال العلوم الإنسانية ، والآخر للبحث في مجال العلوم الاقتصادية إلى جانب مركز الدراسات الاجتماعية (انظر مرجع ١٩)

ويلاحظ أن نشاط الأكاديمية في البحث يستند إلى هيئات مثل الجامعات (مختلفة في أنصاف الاجتماع) ومراكز بحوث (مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والإنسانية) والهيئات التابعة للإدارة إلى أن منور هذا المركز هو عضو في مجلس إدارة الأكاديمية أيضاً ، وبعض الجمعيات الأهلية والمراكز الخاصة. ويجوز الإشارة أيضاً إلى أن أكاديمية البحث العلمي قد أسست في الآونة الأخيرة ، بعض مقررات البحث في لندن للجمعية للدراسات الاجتماعية. وهي جمعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتضم في أعضائها المشتغلين بالخدمة الاجتماعية. ومن بين هذه البحوث، بحث لطف الاستيطان في مجتمعي السادس من أكتوبر والخامس عشر من مايو. ومراكز البحث متعزلاً منذ ثلاث سنوات نظراً لعدم تخصيص الجمعية وعدم أهلية أعضائها لهذه المهمة التي يشترك فيها الاختصاصيون الاجتماعيون من إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الباحثين في مجال الخدمة للخدمة الاجتماعية ومعهد الإنصاف.

(٦) أشار القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٨ إلى أن الجامعات تنص بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، والعمل على رقي الأبحاث. وترتفع العلوم والفنون، وخدمة المجتمع. وربما يكون القصد من تلك الانضمام بالعلوم الاجتماعية إلى جانب العلوم الأخرى والله تعالياً مع طليقات المجتمع الاشتراكي المتنامي (انظر مرجع رقم ٤١). وحتى إذا كان البحث الاجتماعي يستطيع أن يلبس طليقات هذا المجتمع، فإن سياسات الدولة لم ترجه الممارسة الأكاديمية في هذا الاتجاه ولم ترسم الخطط الواجبة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك تظل الممارسات متفارقة لما يحدث في الواقع ولما يحدث إلى حد كبير.

ويشير للتفرق إلى أن العلم الاجتماعي يحتل نسبة كبيرة في وثائق الخطاب التنموي وأن هذه النسبة وصلت في الآونة الأخيرة إلى أدنى حد. مع أن التماس المشترك بين خطابات عبد الناصر والسادات وحسن مبارك هو الانتشار إلى برنامج عمل والتي يعكس التوجهات

السياسية. انظر مزيد من التفصيل في مرجع رقم ١١

(٧) يترك الباحثون تقرير مايرينه من أراءيات في انعقاد حملتهم العلني. وهنا قد يخفى البعض على أعضائهم قيمة علمية مبالغاً فيها يروجب الانحياز عن التزام الباحثين بحري مبدئية. مغاللة ذلك الرغبة الشديدة في تطبيق المفاهيم الماركسية على دراسة للجمع كهدف في حد ذاته. أو الرغبة الشديدة في تطبيق للمفاهيم الإسلامية على دراسة للجمع من خلال انحراف على مجرد التسمية أي أن يصبح هناك علم اجتماع إسلامي أو انتروبولوجيا إسلامية دون أن يعني ذلك أساساً نظرياً واهتمتولوجياً يتطلب هذه الصفة. وقد يميل بعض الباحثين إلى ما يسمى بالراءيكالية البرومانية التي انحراف على الالتزام الإنساني.

(٨) يمكن تحليل مضمون البطاقات الخاصة بالفعالية الاقتصادية في ترائد أعضاء هيئة التدريس. حيث يذهب أغلب الراسخين إلى اللطالية بإصلاحات مالية وعقدية لأعضاء هيئة التدريس والمطالبة أيضاً برفع يد الدولة عن الجامعة تحت مسمى باستقلال الجامعة أو حصانة عضو هيئة التدريس. ومن الواضح أن مطلب الإصلاحات الديمقراطية يأتي دائماً كرد فعل لإحباط دعم الدولة للسياسات العلمية، كما أن هذه الإصلاحات تروى بأنها البديل لاندخل الدولة مع أنه من الممكن وجود مؤسسات علمية تتسم بالديمقراطية ورغم واقعها تحت رعاية الدولة. وهنا ما يؤكد بعض الجناح للقياسات الأخرية.

(٩) على الرغم من مشاركة باحثين وأساتذة جامعات في هذه الحملة، إلا أنها أخذت طابعاً إعلامياً كما غلب عليها الانحيازات والتمسكات دون أساسية علمية واضحة. وترجع أهمية هذه التعميمات إلى توجهها التاريخي لقط يوصلها جزءاً من معاداة الاستثمار الجديد في العالم الثالث. انظر مصدر رقم ٣٧.

(١٠) يمكن مراجعة الترائد للنظمة للموارد الجامعية وكذلك الترائد لثالية وبنياً إسطاً الصلاحيات الهائلة في يد رئيس الجامعة. لكن للاضاح أن المرفع الجامعي لا يتر هذا لستخدام هذه الصلاحيات ولهذا تطرح دائماً بعض التواء في ظروف استثنائية بالغة الندرة. انظر مصدر رقم ٤١.

(١١) وقد لاحظ آلان جاكوب أن معارضة السلطة يمكن أن تصاحف في خلق معارف جديدة. مثل الدور الذي لعبته الحركة النسائية في الاهتمام بجبال تحديد النسل، ودر حركة المرأة جنسيا في الانحياز بجبال الأدوار الاجتماعية للجنس. انظر مرجع رقم ١٤.

(١٢) المنصبة بالسلطة السياسية هي الدور السياسي للدولة بالتمسك الشامل والتي يمكنها من فهم كافة وظائف الدولة الاقتصادية والاندولوجية في إطار هذا الدور. وهو المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعي القائم على السيطرة السياسية الطبيعية. وهذا المنص يمكن أن نحدد طبيعة حضور الدولة داخل مؤسسات البحث العلمي. انظر مزيداً من التفصيل حول الدولة والرفلية السياسية مرجع رقم ١٣.

(١٣) في محاضرة الدكتور سويرف عن "نفس مغرسة وطنية في العلوم السلوكية في العالم الثالث" (والتي أقيمت في سبتار تسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٨٩). وغير متوفرة) أشار إلى أن للجهوية الأخرية قد تحقق تطوراً ملموساً في العلم وتعد أحرارها أخف وطأً من الحظوظ العامة في بلدنا. كان هذا رداً على تعليقات من جانب كاتب هذه السطور حول عدم وجود مشروع قومي للبحث العلمي في مصر.

(١٤) يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى مثال واحد فقط يتعلق بسياسة التصديق للبدائي في قسم الاجتماع جامعة القاهرة. فمن المفروض أن يتوجه التصديق إلى دروس عملية في البحث الاجتماعي يتم من خلالها توزيع جهود الطلاب والمهنيين والمدرسين للمساعدة باعتبار أن مهمة علم الاجتماع هي دراسة المجتمع. ومهمة القسم فتوزيع باحثين في علم الاجتماع. لكن سياسة القسم انتهت إلى تنظيم التصديق البدائي بنفس الأسلوب المصغر به في مجال الخدمة الاجتماعية. وذلك في محاولة لتأهيل الطلاب في مجال العمل الاجتماعي. لأن القدرة العاملة تظهر إلى خريج قسم الاجتماع على أنه لخاصة اجتماعي.

(١٥) فهناك موارد تحصل أكثر من تأويل وموارد أخرى لا تحقق إلا في حالات نادرة. وهناك شرعية لاحتية لبعض الإجراءات التي تتخذ لابتعاد إلى حالات سابقة ولا سيما منع المكافآت.

(١٦) مع الأخذ في الاعتبار التقاربات في المكافحة بين أساطيل الجامعات وشراء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والبحوث الاستشاريين والذين لا يعملون في مؤسسة وقد لا يكون التقاربات قائما على أسس علمية. ولكن الطبيعة الطبيعية للشتغل للبحوث الاجتماعية تفسر لنا كيف أستاذ الجامعة. وهو التمييز الذي أصبح وحشيا ويزور الرقعة. حيث لا يتعلق الشهادات والدرجات الجامعية وبعض المؤهلات بنفس النظر من قبلها الحقيقية.

(١٧) هناك بعض صور التمويل من مؤسسات حكومية (وزارات وهيئات) لإجراء بحوث في مجالات متعددة مثل الإسكان، للبحوث العمرانية الجديدة، الصناعات الصغيرة، الخ. وفي الحقيقة أن قبول البحوث في هذه المجالات يند في دعم العلاقة بين الدولة والمؤسسات المحلية. ولا يمكن أن يتساوى ذلك مع التمويل الاحتفالي الذي يربط بالجهات الأمنية بشكل مباشر.

(١٨) انظر الخلاف بين سعد الدين إبراهيم وأحمد خليفة حول مبدأ السرية والملاكية في البحث الاجتماعي، مصدر رقم ٣٧.

(١٩) بدأت المناقشات حول البحوث المشتركة عقب مقال سعد الدين إبراهيم عن دور هيئة للحرية الأمريكية في مصر يرسلها حكومة ظل. وقد أثار هذا المقال جدلاً عالياً وادور بذلك النقاش حول البحوث التي يديرها الأجانب في مصر بالافتراء مع باحثين مصريين انظر مصدر رقم ٣٧.

(٢٠) في ١٩٨٠/٩/٢٨ وقمت اتفاقية الخمسة رقم ٣٩٢-١١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات في البلدين وصغر بها القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠. وقد اتخذت الإجراءات التشريعية بعرض الاتفاقية على لجنة مشتركة من لجنتي للتعليم والاقتصاد بمجلس الشعب. كما عرضت بعد ذلك للاعتقاد من مجلس الشعب حيث وافق عليها بجلسته بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤. وتتضمن مشروعات الترابط إلى أربعة أنواع : مشروعات شاملة (عزل الراح منها مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار كحد أقصى)، ومشروعات ذات روابط متخصصة (عزل الراح منها مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار كحد أقصى)، ومشروعات مسحية (عزل الراح منها مبلغ ١٠.٠٠٠ دولار كحد أقصى). ومشروعات رابع كلفة ٥٠٠٠٠ دولار كحد أقصى (لا تتجاوز ميزانية المشروع الواحد منها مبلغ ٥.٠٠٠ دولار كحد أقصى). ويجوز الإشارة إلى أنه في ١٩٩١/٩/٢٠ تم توقيع اتفاقية متعة مشروع الربط (للرحلة العلمية) وصدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٤ بالموافقة عليها بقرار وزاري اقتصاد إجمالي قدره ١٥ مليون دولار أمريكي يخص منها ٥ ملايين من الدولارات للمشروعات المحلية التي تتم بالتعاون مع الجامعات السرداء. ويهدف المرحلة الثانية إلى توجيه البحوث

نهر خطط التنمية وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في عملية التنمية ودعم صلاتها بالجامعات، والاعتماد على المشتكلات التنموية مصدرة الأبعاد. والتسويق بين المشروعات والجهات المستفيدة.

وبمقتضى ٦٣ مشروفاً بحثياً موزعة على ثلاثة أنواع: مشروعات صغيرة بنحة قدرها ٥٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروفاً) ، مشروعات متوسطة بنحة قدرها ٤٠٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروفاً) ، ومشروعات كبيرة بنحة قدرها ١,٥ مليون دولار للمشروع (٢ مشروفاً). ويقتل البحث الاجتماعي جزءاً من لجنة أولويات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. انظر مصدر رقم ٣٩ .

(٢١) تنعكس أولويات البحوث نفس أولويات وشروط المساعدات الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إذ تحتل الزراعة وإنتاج القطن، المكانة الأولى في ترتيب الأولويات، ثم يليها الطاقة وتنمية الأراضي وتكنولوجيا الصحراء ثم الصحة وتأمين الصناعة في المرتبة السابعة (كتنول، ١٩٩١، ص ٢٠٧). ويوضح البحث الاجتماعي في المرتبة الخامسة ضمن تنمية الموارد ومن بين البحوث "تطوير مناهج الدراسة لامتداد الاختصاصين الاجتماعيين" إشراف عبد المنعم شوقي، والأدوار العقلية للسرلة في الريف المصري، إشراف عابدة عبد الطيلب، والتنمية الريفية منطقة شمالوف. إشراف عبد الهادي الجوهري ونبيل جلال. وعنايه بحوث لازالت قيد الإعداد.

(٢٢) يتلوق ذلك على تجربة إنشاء قسم للأفروولوجيا بجامعة الإسكندرية. لقد كان حلاً بديلاً للنظام القديم والمفلق في شغل كرسى الاستاذية والذي يستمر مع الشخص على الحياة. ولذلك أصبح عاطف، حيث استأخذ كرسى علم الاجتماع وأحد أبرز زبد استأخذ لأول كرسى للأفروولوجيا عام ١٩٧٠.

(٢٣) تسمح المؤسسات العلمية بالحوار داخل حثثات البحث "المسمنتر" وهو تقليد قائم باسم الاجتماع جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٩ ويتنصر في أغلب الأحوال على الحوار العلمي بين الأساتذة وطلاب الدراسات العليا في مناقشة خطط الرسائل العلمية. أما في جامعة عين شمس، فقد تحول المسمنتر في كثير من الأحوال إلى مناقشة للتضاهيا العامة والحوار مع التخصصات الأخرى في الاقتصاد والسياسة. وقد أثر ذلك على طبيعة توجهات قسم الاجتماع في اختيار موضوعات التمهيد لدرجتي الماجستير والدكتوراة. وقد جاء ذلك على حساب الوزن النسبي لاختلاف التخصصات الدقيقة. وفي كلية البنات، خطى المسمنتر نحو تضاهيا الأسرة والمرأة في الدراسات الأفروولوجية والفكرية ودراسات علم الاجتماع.

ومن قنوات الحوار الأخرى، مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراة. وإن كانت تأخذ شكل الامتحان. ومع ذلك فهي من أكثر قنوات الاتصال اهتماماً على التلق من جانب كبار الأساتذة وسنار الباحثين. ولكن ما يربط له تحول هذه الظاهرة إلى تنبؤية لمنع الدرجة. ولهذا السبب تتخذ أغلب المناقشات شكل الاحتفالات والأكراه.

(٢٤) هذه سنة أبرز أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي ولا سيما الذين يرتبطون برؤى ماركسية في أبحاثهم ودراساتهم العلمية.

(٢٥) هناك دورية علمية يصدرها المركز لادوس للبحوث منذ الستينات. وإن كانت متعثرة في بعض الأحيان. ويلاحظ أن هذه الدورية تغطي مجالاً أوسع من مجرد البحث في علم الاجتماع أو الأفروولوجيا. وقد تحولت هذه الدورية إلى مجرد نشرة للأبحاث التي يجرها المركز أو لجهود المنظمة التي يقوم بها الباحثين في المركز ولذلك فقدت وظيفتها الأصلية في تصديق التواصل والحوار بين المشتغلين في البحث الاجتماعي. وربما يرجع ذلك إلى أحجام الباحثين أنفسهم عن الإسهام في تطوير هذه الدورية الهامة.

- وجاءت هذه آخر من الدوريات العامة مثل المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية والفكر العربي التابعة لمركز الإمام العربي ومجلة الوحدة. لكن لمجلة للوحدة التي كانت تصدر باسم علم الاجتماع هي "الكتاب السنوي لعلم الاجتماع" الذي بدأ العدد الأول منه عام ١٩٧٩ وعرفت عن الصدور بعد سبعة أعداد متتالية. وذلك بسبب مشكلة التمويل والتوزيع.
- (٢٦) لعل إيفانغ مؤسسات البحث الاجتماعي في مصر كان منها وزا - إنشاء عدة مراكز بحوث غير حكومية مثل مركز بحوث التنمية والمستقبل ومركز البحوث العربية ومركز للشكلا ومركز لبن عقول. وتعتمد هذه المراكز على جهود فردية في قبول اقتضاها أو إجراء بحوث لصالح بعض الهيئات والمؤسسات كبحوث خيرة. ولا تزال في طور التجربة.
- (٢٧) أنشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٠ برئاسة الدكتور منصور فهمي باشا وسكرتارية الدكتور علي عبدالجواد والمج. والد أحمد تأسيسها مريخ، الأولى في أوائل الخمسينيات برئاسة د. أحمد أبو زيد والقابلية برئاسة د. محمد عاطف غيث. ولم تحقق الجمعية أي إنجاز ملموس على الإطلاق. (انظر هاشم رقم ٤، مرجع رقم ٧، ص ٨٨، و مرجع رقم ٩ ص ١٨). وهناك جمعية باسم الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهي متخصصة في أبحاث الخدمة الاجتماعية. وهي جمعية أطلعت في الأساس وتبعها المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمياط التي أنشئت عام ١٩٣٦. ولها هذا لا يوجد لأي جمعيات أو روابط مهنية بالبحث الاجتماعي. انظر مرجع رقم ٨.
- (٢٨) وإن كان شاعرا في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- (٢٩) مثال ذلك مشروع المسح الاجتماعي والاقتصادي والإداري لاحتياجات منطقة شرق الميناء، إشراف أحمد رشيد أعضاء الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انظر مرجع رقم ٣٩
- (٣٠) انظر القائمة التي أهداها عادل شعبان حوله رسائل قسم الاجتماع في جامعات القاهرة ومين شمس والاسكندرية والمنايا، مرجع رقم ٢٣
- (٣١) يلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القاهرة قد أنقذ بدراسة الحركة الثقافية في علم الاجتماع والاتنويولوجيا وذلك عبر رسائل الماجستير التي أهداها كل من أحمد عبدالله زايد سنة ١٩٩٢ وسعيد المصري عام ١٩٨١ تحت إشراف محمد الجوهري. انظر مراجع رقم ١٠، ١٨.
- (٣٢) رعا يزدي حذف موارد البحث الاجتماعي إلى إشاعة هذه الروح للفرقة. ذلك أن ثورة التوسل وصورة الالتقاء المراجع العلمية جعلت مجرد الاستعانة على المعلومات أو الاقتراء البيولوجية ميزة كبيرة. وفي الحالات التي يجري فيها الباحثين أبحاثهم يردون، فذلكم يسيطر عليهم بقدر من السرية للبالغ فيها.
- (٣٣) انظر العديد من تقارير البحث المنشورة في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- (٣٤) يلاحظ كثرة كتب المداخل التي تعكس لفتارا وأخما لكتابة علمية تتجاوز الإطارات القومية. وتربط هذه الظاهرة بحدوث أوضاع الباحثين المتخصصين. فكتب المداخل، هي نوع من الكتابة السهلة البسيطة المخصصة لأفراض تعليمية وتعد جزءاً من الأنشطة للدراسة للطل. وهي لا تعكس أي حس نقدي ولا تصنع للدراسات العليا. انظر مرجع رقم ١٠، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- (٣٥) ذكر بعض شهره هذه الأبحاث أن هذه الجمعيتين يتراوح بين ٣٥-٤٠. في الوقت الذي ذكر فيه دونالد ريد أن العدد قد تراجعت بين ٦٠-

٧٠ عضو هيئة التدريس.

(٣٦) هناك دراسات من الجامعات الهامشية مثل دراسة قرية غرب لسوان التي قام بها محمد الجوهري في أراكيل السمينيات. لكنها لم تنطلق من ضرورة فهم ميكانيزمات التهميش. وبتلك دراسة تبين صهي التي نال بها درجة الماجستير من بعض الجامعات الهامشية في الصحراء الغربية وكذلك رسالة في الدكتوراة عن جامعات الفجر في مصر. وقد حاول تطبيق مفاهيم البنا - الاجتماعي على هذه الجامعات.

والجدير بالذكر أن مغلق دراسة الجامعات الهامشية في قسم الاجتماع منذ الميكنيزمات يعتمد على ما أسماه أحمد إشتياق بالمطور الوضئ للتكامل في هذا سياسي وهو دعم تكامل هذه الجامعات مع المجتمع الكبير. (انظر مرجع ٧ ، ص١٦٠). هذا يعني إغفال الميكنيزمات المتداولة بين المجتمع الكبير والمجتمع الهامشي والتي من شأنها تكريس عملية التهميش. وأهم ما دال على إغفال هذا الإغفال من البحوث عدم الاهتمام بقضايا الأليات والفتحة الطاقية في مصر.

وفي قسم الاجتماع الآن رسالة مسجلة للدكتوراه في التهميش السياسي، إعداد آمال عطاري، وهي محاولة لسد هذا الفراغ.

(٣٧) انظر كتاب أحمد إشتياق، الفكر الاجتماعي، وبعض كتابات على هذا الوحد والتي في الإصدارات.

(٣٨) الفرض كان مرتبطا بالترجيحات للاركية. أما القول، فقد كان يعني قناعات شخصية لا دخل للمعلم بها. يرتبط ذلك بأصحاب التوجهات الوطنية.

(٣٩) انظر كتاباته في علم التولكاير ولا سيما الجزء الأول، والجزء الثاني، دار المعارف ، طبعات مختلفة.

(٤٠) اشارت توصية المؤسسه عام ١٩٧٤ بشأن أبحاث للتفصيل بالبحث الاجتماعي، إلى أن مسؤوليات البحوث هي التي تشكل أساس حركته. انظر مرجع رقم ١٥.

(٤١) الاستسهال تمبير مشيرة من محاضرة للدكتور مصطفى سري في ألقاها في سمينار قسم الاجتماع عام ١٩٨٩ عن مشكلات المعلم السطرية. محاضرة غير منشورة.

(٤٢) من المعروف أن لائحة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تتبع القيام بهذا الدور.

(٤٣) انظر الخلاف بين أحمد خليفة ونعم الدين إبراهيم في الأهرام الاقتصادية، ص١٠٢ ذكره.

(٤٤) تنص لائحة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٦٠ على أنه لا يجوز إنشاء معلومات علمية لأي شخص أو جهة ما دون إذن من مدير المركز.

(٤٥) تقوم جامعة القاهرة، وبالتحديد مع أقسام اللغات، بمقد دورات لتأهيل المعلمين والمدرسين الساعدين. لكنها تعتمد الجدوة والحيرة في تعلم الكبار أو إعادة اللغات لدى الباحثين. ولا تعتمد مجرد بعض الدروس العادية بحيث لا يؤهل الباحث بعدها لاجتماع استعانة التوفيل. وهو للمعلم الوحيد الذي يمتاز به مقية اللغة الأجنبية.

(٤٦) تم تنظيم هذه الكتب من خلال حصر أجراء البحوث لجامعات القاهرة والإسكندرية وبعض شمس وذلك من واقع الأوراق الرسمية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- ١- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩١) للجمع المدني والتحول إلى الديمقراطية ، الكتاب الأول ، ديسمبر (ص ص ٨-١٩).
- ٢- الإزى، عبد القادر (١٩٨٣) علم الاجتماع العربى، ترجمة محمد الجوهري، العدد الخامس، دار المعارف (٧٩-١٣١).
- ٣- الجوهري، محمد (١٩٩٠) بعض مشكلات الرسائل الجامعية، ورقة مقدمة للندوة التمهيدية لمؤثر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. (١٠٣-١٢٠).
- ٤- الجوهري، محمد (١٩٨٨) ملاحظات نقدية على تاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى مصر، تقديم فى كتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علماء شكري، وحسن انقراوى، دار المعرفة الجامعية (٦-١٢) (٢).
- ٥- الجوهري، محمد (١٩٨٧) ملاحظات نقدية حول تاريخ علم الاجتماع فى مصر، مجلة جامعة القاهرة.
- ٦- الجوهري، محمد (١٩٧٨) علم الفولكلور، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف.
- ٧- الشاذلي، أحمد (١٩٧٥) نحو تصور جديد لرسالة الدراسات الأنثروبولوجية فى الوطن العربى، تقديم فى (دراسة لبعض مظاهر التأثير فى مجتمع غرب أسوان)، محمد الجوهري، مطبوعات كلية الآداب، رقم ٣، جامعة القاهرة (ص ص ٥-٢٠).
- ٨- السلفى، منيحة (١٩٩١) ملامح تطور سياسة التعليمعالى مع التركيز على الجامعات، فى دراسة التعليم الجامعى فى مصر، تحرير أماني قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٩-١٣٢).
- ٩- الكردى، محمود (١٩٨٩): الانحراف فى العلم رؤية نقدية لواقع علم الاجتماع فى مصر، ورقة غير منشورة.
- ١٠- المصرى، السعيد (١٩٩٢) الأنثروبولوجية النقدية والتحولات النظرية والمنهجية، رسالة ماجستير مودعة بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- ١١- المنوفى، كمال (١٩٩١) التعليم فى الخطاب السياسى المصرى فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أماني قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٣٣-٢٦٤).
- ١٢- بوتومور، توماس (١٩٧٩) تهيد فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف.

١٣- بولاتزاس، نيكوس (١٩٨٢) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

١٤- جاتوين، ألان (١٩٨٩) العلوم الاجتماعية والسياسة، مجلة العلوم الاجتماعية، اليونسكو، عدد ٢٧، نوفمبر.
١٥- ١١- ديكسون، د. جون (١٩٨٧) العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبية اليونسكو، عالم المعرفة، ع ١١٢، الكويت.

١٦- زاهر، ضياء الدين (١٩٩١) سياسة البعثات في مصر: دراسة تحليلية نقدية في "سياسة التعليم الجامعي في مصر" تحرير أماني كنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص (٣١٩-٣٧٢).

١٧- زايد، أحمد (١٩٨٦) الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة للنشر.

١٨- زايد، أحمد (١٩٨٦) علم الاجتماع بين الانتماءات الكلاسيكية والتقدمية، دار المعارف.

١٩- زحان، أنطوان (١٩٧٩) العلم والسياسة في الوطن العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠- زكريا، فؤاد (١٩٨٧) خطاب إلى العقل العربي، كتاب العربي، ١٧، الكويت.

٢١- زهران، جمال (١٩٩٢) بعض جوانب أزمة البحث العلمي في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٢- سالون، جان جاك (١٩٧٩) العلم والسياسة، ترجمة هشام سعيد، دمشق.

٢٣- شعبان، عادل (١٩٩٢) دليل الرسائل الجامعية، نشرة مركز البحوث العربية الأعداد ١، ٢، ٣، ٤.

٢٤- صبور، محمد (١٩٩٢) المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٥- عبد الله، أحمد (١٩٩١) الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة إكرام يوسف، دار سينما للنشر.

٢٦- مروة، محمود (١٩٩١) حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (٩-٢٢).

٢٧- كنديل، أماني (١٩٩١) عملية صنع سياسة التعليم الجامعي، في سياسة التعليم الجامعي في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ٢٦٥-٣١٣).

٢٨- ليلة، علي (١٩٩٢) المدخل الواقعي في دراسات علم الاجتماع في مصر، في (اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية) تحرير ودودة بدران، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٢٧-١٦٠).

٢٩- ميشيل، تيموثي (١٩٩١) مصر في الخطاب الأمريكي، ترجمة بشير السباعي، دمشق دار كتان للدراسات والنشر.

- ٣٠- هلال ، علي الدين (١٩٩٠) البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٣-٢٧).
- ٣١- هويكتر، نيكولاس (١٩٨٨) الطبقة والدولة في المجتمعات العربية الريفية، المستقبل العربي، م ٣، ع ١٠٩ (ص ١٣-٣٠).

ثانياً المراجع الأجنبية

- Foucault, M. (1981) Power/ Knowledge; Selected Interviews and other Writings (1972-1977), ed, Colin Gordon, N.Y. Random House.
- Jorgensen, Joseph, G. (1982) On Ethics and Anthropology, in Johnetta B. Cole (ed), Anthropology for the Eighties, The Free Press-A division of Macmillan Publishing Co-inc- N.Y.
- Reid, Donald.Malcolm (1990) Cairo University and The Making of Modern Egypt, Cambridge: Cambridge University press.
- Marcus, George and Micheal Fischer (1986) Anthropology as Cultural Critique, Chicago : University of Chicago Press.
- Weaver, Thomas (1973) To See Ourselves: The Modern Social Anthropological Issues, London.

ثالثاً المصادر الوثائق

- ٣٧- الأهرام الاقتصادي، أعداد ٨١٧ (١٩٨٧/١/١١)، ٧٢٠ (١٩٨٧/١١/١)، ٧٢١ (١٩٨٧/١١/٨)، ٧٢٤ (١٩٨٧/١١/٢٩)، ٧٢٦ (١٩٨٧/١٢/١٣)، ٧٣٧ (١٩٨٧/١١/٢٨)، ٧١٨ (١٩٨٧/١١/٨) للمجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٣٨- المجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٣٩- المجلس الأعلى للجامعات (وحدة تنسيق العلاقات الخارجية) (١٩٩٣) تقرير حول التصريف بالرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات. (تقرير خاص بأمانة المجلس).
- ٤٠- جامعة القاهرة (١٩٩٣) المؤتمر السنوي لمشروعات البحث ، ملخصات الأبحاث ، ١٥ أبريل ١٩٩٣.
- ٤١- جامعة القاهرة (١٩٨٩) قانون الجامعات ولائحته التنفيذية مطبوعات جامعة القاهرة.
- ٤٢- مجلس الشورى (١٩٨٥) الجامعات، حاضرها ، ومستقبلها، تقرير لجنة الجامعات.

تعقيب د. حسنين توفيق إبراهيم على ورقة " أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي "

إن التعقيب ثلاثة أنواع هي :-

- ١) التعقيب بمعنى تلخيص الأفكار الواردة في الورقة.
 - ٢) التعقيب بمعنى التعقيب . يقوم المعقب بتعقيب الباحث .
 - ٣) التعقيب بمعنى استيعاب الأفكار الواردة في الورقة والتعامل معها من زاوية الإضافة والتطوير والتصويب.
- وسوف أختار الأسلوب الثالث في تعقيبى.

ثلاث مقدمات قصيرة:-

المقدمة الأولى:-

يبدو لى أن مفهوم الأزمة أصبح من ترومبات الكتابة والحديث من مصر. فمصر تواجه أزمة مجتمعية شاملة تكاد تشمل كل شيء . ويبدو الأمر وكأننا نعيش فى سلسلة لا نهاية لها من الأزمات. ولا يمكن فهم أزمة البحث العلمى فى مصر بعزل عن تلك الأزمة المجتمعية الشاملة.

المقدمة الثانية:-

إن مرحلة الشباب هى فترة انتقالية فى حياة كل باحث. وشباب اليوم هم أساتذة الغد. وإذا كان لشباب الباحثين اليوم انتقادات ومخاوف على الأجيال الأكبر سنا. فإنهم لابد وأن يستمدوا من الآن لتقديم كشف الحساب للأجيال الشابة عندما يصبحون هم فى مواقع الكبار.

المقدمة الثالثة:-

إنه يجب النظر الى أزمة البحث الاجتماعى (أ. سعيد المصرى) وأزمة الباحثين المستقلين (أ. هشام مبارك) فى إطار السياق الأكبر ، وهى أزمة البحث العلمى فى مصر. وهى أزمة معقدة لها :
* مداخلها (ميزانيات البحث العلمى ، السياسة العلمية ، المتطلبات المادية ، إعداد الباحثين)
* إدارة العملية البحثية (غياب التقاليد الديمقراطية فى إدارة المؤسسات البحثية ، طغيان الأبعاد الشخصية

والعملية، غياب التنسيق، تعدد جهات الإشراف).

* مخرجات العملية البحثية (الانفصال بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة العلمية ، هجرة العلماء والباحثين ، ضعف مستوى الإنتاج العلمى).

* القسم الأول :

ملاحظات حول أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى:-

وتتمثل أهم هذه الملاحظات فيما يلى :-

١) إن رورة الأستاذ سعيد المصرى ورورة متفجرة حيث تتضمن العديد من القضايا والأمور المثيرة للجدل والنقاش والاختلاف فى رأى . فالورقة بمثابة إعلان حرب على مؤسسات البحث الاجتماعى والمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر . حيث تضمنت نقداً لاذعاً ، تجاوز فى كثير من الأحيان نقد الذات إلى جلد الذات . ومن يقرأ الورقة يعمق يتناهى الإحساس بضرورة إغلاق مؤسسات البحث الاجتماعى وتسريح العاملين فيها . واقتبس من بعض الجمل وال فقرات على سبيل المثال.. يقول الأستاذ سعيد :-

" مضى على البحث الاجتماعى فى مصر أكثر من نصف قرن ، ومع ذلك فإن مالفق من تتابع على الصعيد المعرفى أو التطبيقي بعد هزيلا للغاية".

" إن الرخصة المؤسسية للبحث الاجتماعى فى مصر تفقد يوماً بعد يوم الدعم والاحترام والقرابة".

"تظل مؤسسات البحث الاجتماعى كالجثث الهامدة . فهى لاتمد طرفاً فى أى نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومى".

"يمائى البحث الاجتماعى من ازددواجية محددة . فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تعتم ضرورة التواصل مع ميكرات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت ، فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالمهنية".

" لا يشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة".

" وقد خلت قائمة الإنتاج العلمى فى علم الاجتماع من أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأثليات والجماعات الهامشية".

" يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من أزمة أخلاقية إن الطاهرة- أى الانحراف الأخلاقى - تعدت مجره الحاجة، وبرت معها الكثيرين من الباحثين الشبان إلى أدنى مستويات الاتهيار العلمى والأخلاقي".

وفى حقيقة الأمر ، أننى لست مستعداً للتسليم بالاستنتاجات السابقة وما تتضمنه من تعميم وإطلاق ، خاصة وأن الورقة لم ترضخ الأسر التى بنا عليها توصلت إلى بعض هذه الاستنتاجات.

وفى هذا الإطار أود التأكيد على أمور ثلاثة :-

أولاً : أنه لا أحد يستطيع أن ينفي أن هناك مشكلات حقيقية وكبرى يعانى منها البحث الاجتماعى فى مصر . ومن الأهمية بكان رصدنا وتحليلها والوقوف على مدخلاتها ومسبباتها ، مع بلورة بعض الحلول العملية لمواجهةتها فى إطار منهج واضح للمسئوليات .

ولكن ويوجد هذه المشكلات والاعتراف بها لا ينفي أن هناك إسهامات جادة لعلماء الاجتماع فى مصر . بل ويستطيع المرء أن يتحدث من وجود جماعة علمية فى علم الاجتماع تضم فى داخلها العديد من الرواد والاهتمامات . ولا يتسع المقام للإشارة إلى إسهامات هذه الجماعة سوا - على المستوى النظرى أو التطبيقى .

ويكفى أن نشير إلى سلسلة علم الاجتماع للمعاصر ، ومنهجته من تنوع واستمرارية للاهتمامات البحث فى علم الاجتماع ، وذلك بقصد خلق التواصل مع الاهتمامات والنظريات الغربية فى علم الاجتماع . ولذلك فمن الأهمية بكان النظر إلى بعض الإيجابيات ومصدرها ، حتى لا نهو الصورة قاتمة ولا تهمث أى أمل على الإطلاق . وثانيها : أن الورقة وضعت الجميع فى سلة واحدة وأضعفتم لذات القواعد من التحليل والنقد .

وفى هذا السياق ، يبدو لى أنه من الأهمية بكان التمييز بين عدة مستويات عند تحليل أزمة البحث الإجماعى فى مصر .

المستوى الأول : مستوى اطروحات الماجستير والدكتوراه التى تجهزها أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية .

المستوى الثانى : الإنتاج العلمى للمشتغلين بالبحث الإجماعى فى مصر من كتب وبحوث .

المستوى الثالث : مستوى البحوث المشتركة التى تتم فى إطار بعض مؤسسات البحث الإجماعى كالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المستوى الرابع : من الأهمية بكان التمييز بين مؤسسات البحث الاجتماعى فى الأقاليم ، وتلك الموجودة فى العاصمة .

واعتقد أنه فى إطار هذا التمييز يمكن التواصل إلى فهم أفضل للسلبيات والإيجابيات المرتبطة بأزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى . ويتطلب الأمر عدداً من الدراسات التحليلية والتشريعية التى تخص كلا من المستويات السابقة .

وثالثها : أنه من الأهمية بكان مقارنة مشكلات وأوضاع البحث العلمى فى مجال علم الاجتماع ومشكلات وأوضاع البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية الأخرى مثل: علم السياسة ، وعلم الاقتصاد ، وعلم النفس . فعمتد قد يكشف المشتغلون بالبحث الاجتماعى بأنهم ليسوا فى أوضاع أسوأ من الآخرين . إن لم يكونوا أفضل . وهذا ليس معناه التفاضل عن المشكلات القائمة فى مجال البحث الاجتماعى أو التقليل من شأنها ، لكن النظر إليها فى إطار المشكلات التى يواجهها البحث فى أفرع العلم الاجتماعى الأخرى يفسح المجال أمام نظرة نقدية أكثر موضوعية للذات .

(٧) الملاحظة الثانية : " تتعلق بما أسماه الاستاذ سعيد المصرى .. "بحجر الأزمة " .

وقد حدها في هذين أساسيين :-

أولهما : عدم اكترات النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى .

وثانيهما : سلبية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، وعدم اكترائهم بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم .

وفى هذا السياق ليس هناك مشكلة . لكن المشكلة تبرز عندما تقر الورقة أن خصوصية أزمة البحث الاجتماعى فى مصر تتمثل فى مزيج من الحداثة المتمردة والتقليدية المتنامية . والمقصود بذلك الازدواجية التى يعانى منها البحث الاجتماعى . فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تحتم التواصل مع مبتكرات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبيه بالحداثة .

ولما كان مفهوم الحداثة من المفاهيم المركزية فى الورقة ، حيث اعتبر الباحث " أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفصح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية ، كما اعتبر ما أسماه بأزرق الحداثة معرقاً لقدرة الباحثين الشبان على ممارسة البحث اخلاق . نظراً لذلك كان لابد من البحث عن تصور الباحث لمفهوم " الحداثة " . وقد عرف الباحث الحداثة بأنها " فشل أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية " . وتؤكد الورقة على أن الباحث الشاب فى علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل والمتلاحق من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة . وهكذا فإن الحداثة فى نظر الباحث تعادل النظريات والمفاهيم والأدوات المنهجية الجديدة والمتجددة التى يفرزها الغرب ، والتى يعين على الآخرين أن يتقبلوها ويستوعبوها إذا أولدوا أن يسلكوا طريق الحداثة .

وفى هذا الإطار أجد نفسى فى الخلل مع الورقة للأسباب التالية :-

أولاً : أن قضية التقليدية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة قضية معقدة ، وهى ترتبط أساساً بهوية الجماعة السياسية والعلاقة بين الأنا والآخر . فضلاً عن أنها قضية مثارة منذ قرن أو أكثر من الزمان ، ولم تحسم بعد . وبالتالي فهى قضية تتجاوز توصيفها لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر . ولكن المشروع التساؤل عن انعكاسات هذه الإشكالية على واقع البحث الاجتماعى فى مصر .

ثانياً : أن مفهوم الحداثة كما تطرحه الدراسات الغربية يتجاوز التعريف الذى قدمته الورقة . بل وهناك نظريات عديدة للحداثة والتحديث ظهرت خلال العقود الثلاثة المتصرمة . ولا يمكن بحال من الأحوال اختزال الحداثة فى مجرد أحدث ما يتوصل إليه العلم الغربى من مفاهيم ونظريات ومتابع .

ثالثاً : إن اختزال أزمة البحث الاجتماعى فى مصر فى الازدواجية بين حداثة متمردة وتقليدية متنامية ، يعكس

موقفا قيميا من التقليدية ومن الحديثة .وتؤكد خبرات المجتمعات الإنسانية على أنه ليس كل ما هو حديث - بمعنى جديد - جيدا أو حسنا أو مقبولا بالضرورة ، وليس كل ما هو تقليدي سيء أو غير مقبول . ويتعلق الأمر في النهاية بمعايير الملائمة والصلاحيّة والتبولد الاجتماعي لما هو تقليدي وما هو حديث.

وفيمّا يتعلق بالمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية والحديثة فإنها نتاج خبرات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية في الغرب . وبالتالي فهي لا تدخل من انحيازات قيمية وأيديولوجية . ولذلك لا يمكن تطبيقها اتماتيكيا لفهم وتحليل مجتمعات أخرى لها خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

ومن هنا تبدو أهمية تطوير الوعي النقدي، وأشد على الوعي النقدي في التعامل مع المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . فمن هذا المنطلق يمكن استيعاب المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، والوقوف على إمكانات وحدود الاستفادة منها في دراسة مجتمعاتنا . والمجتمعات المماثلة التي تشاركه بعض خصائصه . والرؤية النقدية يجب أيضا أن تتعد لتشمل التراث ، بقصد تحليل مكوناته وتقييمها ، وتحديد إمكانات وكيالية الاستفادة من بعضها في فهم واقعنا المعاصر .

وهكذا تبدو أهمية بلورة موقف متوازن على صعيد البحث الاجتماعي يرفض التعمية المطلقة للتراث ، كما يرفض التعمية المطلقة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . ومثل هذا الموقف القائم على الجمع بين ما هو تراثي وما هو حديث لا بد وأن تحكمه معايير وضوابط معينة.

وأخيرا : في الوقت الذي تؤكد فيه الورقة على ضرورة نقل الحداثة بالمعنى الذي سبق ذكره ، كشرط ضروري للخروج من أزمة البحث الاجتماعي في مصر ، فإن هناك جدلا دائرا في الغرب حول مرحلة ما بعد الحداثة . وهي مرحلة ترتبط بالثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من تأثيرات وتدابير .

وفي ضوء نظرة الأستاذ سعيد لأزمة البحث الاجتماعي في مصر فقد يرى بعد فترة من الوقت أنها تمثل " مرحلة ما بعد الحداثة " وهو الشرط الضروري لتجاوز أزمة البحث الاجتماعي في مصر :

خاصة : الحداثة بالمعنى الشائع مصدرها الغرب وليس في هذا شك . وفي هذا الإطار تتخذ الورقة المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر مؤكده على أن هناك " قصورا حادا من جانبهم في ملاحظة الإنتاج العلمي الغربي " . كما أنه أخذ على أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي في مصر عدم انخراطهم في الجدل الذي ثار حول أزمة علم الاجتماع والاندرويدوجيا في الغرب .

وهكذا أصبح الغرب هو المرجعية العليا . وأكد أنه في ظل هذه النظرة لن يحدث تقدم حقيقي على صعيد البحث الاجتماعي في مصر لعدة أسباب :

أولها : أن المشتغلين بالبحث الاجتماعي سيظلون في حالة تبعية دائمة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، وعليهم أن يلاحظوا هذه النظريات . وقد يعترف في عملية ملاحقة مستمرة ، وذلك في ضوء السيل الهائل من الكتابات:

والدراسات الاجتماعية التي تظهر في الغرب كل يوم. خاصة وأن علم الاجتماع في الغرب يعيش مرحلة المابعديات
إذ جاز للتعبير (مابعد الحداثة، مابعد السلوكية، مابعد الوظيفية، مابعد الهيكلية....).

وثالثها : أن التركيز على اللاحق بالإنتاج العلمي الغربي سوف يجعل من الباحثين المصريين مجرد مستهلكين
للمناهج والنظريات والمناهج الغربية، دون أن يعنى ذلك امتلاك القدرة على استخدامها وتطبيقها لفهم واقع المجتمع
المصري الراهن .

ولذلك ، فإنه مع التسليم الكامل بأهمية وضرورة الانفتاح على النظريات الاجتماعية في الغرب، فإن الأولوية
يجب أن تكون لدراسة المجتمع المصري وتشيده من خلال الأدوات المنهجية المتاحة ، والتي هي ليست بالضرورة
أحدث أدوات. ومن خلال تراكب نتائج الدراسات الميدانية يمكن صياغة بعض النظريات الجزئية أو الوسيطة التي تشكل
إسهاماً ذاتياً لفهم مجتمعنا . فالمعالجة بين النظرية والواقع علاقة جدلية ومندخلة، فالنظرية تساعد على تفسير
الواقع، والواقع يساعد على تطوير النظرية .

وثالثها : أنه نظراً لأن الغرب هو المرجعية العليا من وجهة نظر الورقة - فإنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى
مضروبيات الانفتاح على تجارب البحث الاجتماعي التي حققت إنجازات ملموسة في بعض بلدان العالم الثالث، مثل
مقارنة الحالة المصرية ببعض هذه الدول للكشف عن شروط ومتومات التقدم في مجال البحث الاجتماعي في تلك الدول
أو إلى أي مدى تتوارى في مصر. خاصة وأن الباحث قد أكد في هامش رقم (٢) بأن علم الاجتماع في الهند ارتبط
بالمجهر والمبدأ الغربي بمسدة أزمة علم الاجتماع، ولقد مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعي الهندي.
وبكنا فإن تجربة التجربة الذاتية مقدمة حقيقية للتعامل مع الإسهامات الغربية بنظرة انتقالية وإثراء المتبادل ،
وليس بعتق التبعة .

(٣) الملاحظة الخاتمة : دور الدولة وأزمة البحث الاجتماعي في مصر

وفي هذا الإطار تتضمن الورقة إشارات متناقضة فتؤكد على الأهمية القصوى للبحث الاجتماعي في إضفاء طابع
الشرعية على سياسات الدولة وبكيتها من تجربة نظريتها وتدعيم السلطة . وذلك ضمن أشياء أخرى. لكنها تختار أن
قيام بعض أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية بتقديم تمويل لبعض مؤسسات البحث الاجتماعي لإجراء بحوث لحساب
هذه المؤسسات أمراً يسبب العديد من الأضرار المرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والمحتج لأولويات
المؤسسات الحكومية وبالتالي فرض إطار أيديولوجي معين على الباحث .

وتؤكد الورقة على أن للدولة حضوراً في مجال البحث الاجتماعي فيما يتعلق بالتمويل والتنظيم دون أن يكون
لها حضور سياسي مواز في برامج البحث ، وأمر السياسات البحثية متروكة لمؤسسات البحث الاجتماعي وللمشتغلين
فيها ثم تأتي لتحدث عن القيد السياسي الشديدة على البحث الاجتماعي وأن هناك خطوطاً حمراء لا يجوز خرقها
سواء في اختيار موضوعات البحث أو في بنى التوجهات النظرية.

ومن هنا تبدو أهمية تحرير قضية دور الدولة في مجال البحث الاجتماعي والبحث العلمي بصفة عامة. فالورقة تركز على ضرورة وجود سياسة علمية في مجال البحث الاجتماعي، وأما أزيد هذا وأشد عليه، لكن التحدي الحقيقي هو كيفية صنع هذه السياسة العلمية، وهنا تقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق مؤسسات البحث الاجتماعي والمشتغلين فيها - قلمهم ألا ينتظروا أن تأتيهم السياسة العليا من أعلى، من الأجهزة التنفيذية في الدولة.

والله في عبود الأفعاليات العالمة؛

أولاً : أن خبرة السياسات العامة في مصر، والتي تضطلع الدولة بالدور الرئيسي فيها، خبرة مأساوية. وما حدث ويحدث في السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم والسياسة الأمنية وسياسة الإسكان ليس بعيداً عن الأذهان. وهناك حالة من الإحتراب والفوضى والتقطع وعدم الاستمرارية.

ثانياً : أن هامش الحرية الذي تتيحه الدولة لمؤسسات البحث الاجتماعي في مجال السياسات والبرامج البحثية يجب استغلاله على نحو جيد. وتقع المسؤولية هنا على المشتغلين بالبحث الاجتماعي. عليهم أن يبادروا ويطوروا سياساتهم في اقتراحات محددة، يمكن للدولة بعد ذلك أن تفتحها في شكل سياسات عامة.

ثالثاً : أن وجود علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع، سرب تعنى المشتغلين في البحث الاجتماعي من موقف الاختيار بين تأييد سياسات الدولة أو الرفض في صف المجتمع. لأنه من المفترض أن تكون الدولة تعبيراً عن المجتمع بكل فئاته وطوائفه، ومن المفترض أيضاً أن تملك قوى المجتمع المختلفة القدرة والوسيلة لتوصيل المطالب والتأثير على السياسة العامة. ومن هنا ينعين على البحث الاجتماعي القيام بدوره في إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

6 الملاحظة الراهمة : حولة التمويل وأزمة البحث الاجتماعي

ويصعد هذه القضية أغلقت الورقة جميع النواحي. فنصيب البحث الاجتماعي من الميزانية التي تخصصها الدولة للبحث العلمي محدود، كما أن التمويل الحكومي الاستثنائي الذي يستند إلى قيام بعض الأجهزة الحكومية بتقديم تمويل لبعض المؤسسات العلمية لإجراء بحوث لحسابها يشير الشكوك الخاصة بتأثير الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومبرراته. أما التمويل الأجنبي الذي تقدمه هيئات أجنبية لبعض المؤسسات العلمية المصرية أو لبعض الباحثين لمشكوك في أحيائه ومبرراته، ولم تطرح الورقة تصوراً لمواجهة هذه المعضلة. واعتقد أن اتجاه التمويل الحكومي الاستثنائي يجب تشجيعه. لفتح الجسور وخلق قنوات الثقة مع الأجهزة التنفيذية والأجهزة الحكومية. وقد تكون هناك بعض المشكلات والأخطاء، لكن يمكن مع مرور الوقت التغلب عليها.

قضية التمويل الأجنبي فلم تعد قضية مثارة في الوقت الراهن على الرغم من اتساع نطاقها. وذلك نظراً

للاعتبارات التالية :-

أ- أن الدولة كمؤسسة رسمية تسعى بجدية للحصول على المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- أنه في إطار الانفتاح المكثف على الغرب خلال العقدين للتصميمين لم يعد هناك الكثير الذي يمكن الاحتفاظ به كأسرار . بل أن بعض الباحثين الأجانب عالجوا الكثير من الموضوعات الدقيقة في الواقع المصري ، كما أن بعض الأجهزة تقدم لهم تسهيلات تلتزم تلك التي تقدمها للباحثين المصريين .

ج- أن رفض التمويل الأجنبي والبحوث المشتركة خشية اختراق العقل المصري وتهديد الأمن القومي المصري ، أمر لا بد وأن يتجهه التسليم بضرورة إيقاظ البعثات الأجنبية للخارج وإيقاظ التعاون العلمي بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية . وهذه أمور لا يمكن التسليم بها .

إذن الأمر يجب ألا يطرح بصفة إما أو ، ولكن لابد من بحث مصادر التمويل الأجنبي ، وحدوده ، وتدابيراته سواء في توجيه البحث أو في تحديد كيفية الاستفادة منه . فلو كان الأمر يتعلق ببحوث ودراسات سوف تنشر على الملأ ، سواء قت بتحويل أجنبي أم لا ، فما داعي الحساسية من قبول التمويل الأجنبي؟

الملاحظة الخاصة : تتعلق بأسماء الباحث " بالحدود : التزام أم اختراق " ويؤكد الباحث على أن هناك قيودا سياسية شديدة على البحث الاجتماعي وقبولا ثقافية أهد ، وأكد الباحث على ذلك بأن هناك خطوط حمرا لا يجوز خرقها في اختيار موضوع البحث وفي تنبؤ التوجهات النظرية . وفي هذا السياق ، خلصت قائمة الإنتاج العلمي من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية .

وبخصوص القيود الثقافية أشار الباحث إلى أن هناك تراثا من المحرمات يصعب اختراقها . مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر . ولم يلزم أمثلة .

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على الأمور التالية :

أ- وما يكون من غير الدقيق القول بعدم وجود أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية من قبل علماء الاجتماع . ففي حدود معرفتي الضحلة هناك إسهامات متميزة لعلماء الاجتماع في دراسة قضايا التنمية ، والتعب السياسية ، والمشاركة السياسية ، والوعي السياسي .. إلخ .

ب- إن القول بوجود قيود سياسية شديدة على البحث الاجتماعي يتضمن بعض المبالغة ، خاصة وأن الورقة لم تقدم أمثلة على الموضوعات المحرم الخوض فيها لأسباب سياسية .

وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد تقديم خبرة المشتغلين بالبحث السياسي في النظام السياسي المصري في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد وفي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . حيث تطرقوا لمعالجة أدق قضايا النظام السياسي المصري وأكثرها حساسية .

- فهناك سلسلة من البحوث عن السياسات العامة في مصر (سياسة الإسكان ، سياسة التعليم - سياسة الصحة - السياسة الثقافية...) .

- هناك سلسلة بحوث ودراسات تشرح البنية الحزبية للنظام السياسي المصري .

- هناك دراسات عن مؤسسة الرئاسة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة والعنف السياسي وعدم الاستقرار .

- هناك دراسات عن تقييم أداء النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي .

- هناك دراسات عن تشريع الانتخابات البرلمانية وتقييم أداء مجلس الشعب .

وجوه الأمر أن الهامش المتسع من الحرية الأكاديمية لا يعكس قناعة حقيقة من قبل النظام بقضية الحريات، ولكن يعكس قناعته بضعف تأثير هذا الهامش ومحدودية فاعليته. ولقد حسم النظام أمره في هذا المجال فلا بأس من أن يكون هناك هامش متسع من الحرية للأكاديميين، فأعظم كتاب في السياسة توزعته في نهاية الأمر محطوه، وإن يكن مؤثرا في ظل مناخ عام لا يساعد الإقبال على الكتب نظرا لا انتشار الأمية ، وارتفاع أسعار الكتب، وسيادة الثقافة المتلفة. وينطبق هذا القول بدرجات متفاوتة على حرية الصحافة، وعلى القرارات العلمية بدرجات متفاوتة.

ج- أما القول بأن القضايا الدينية المرتبطة بالمعتقد بشكل مباشر تشكل تراثا من المحرمات التي يصعب اختراقها، فلمر مرود عليه من أكثر من جانب

١- أن الورقة أكدت أنه "مع اتساع نطاق الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة بدأت موجة من الدراسات والبحوث تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها، في إطار الرغبة في تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية أو نقد المعارف السوسيولوجية القومية من منطلق إسلامي. ويبدو أن ضعف قوة الحداثة في المؤسسات البحثية قد أقمع المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصول واللامعاصريين لصالح إشارات الدين للأصولية".

وأتساءل كيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ بأن هناك محرمات دينية يصعب اختراقها ، وأن هناك مرجحة من الدراسات التي تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا لها؟ وكيف تتعامل هذه الدراسات مع المحرمات الدينية؟.

٢- إن عبارة الأستاذ سعيد تكشف عن مواقف قديمة مسبق من الدراسات والبحوث التي تتخذ من الإسلام منطلقا فكريا لها. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان الاحتكام إلى معايير علمية لنقد وتقييم هذه الدراسات . فما الضرر من أن تكون هناك محاولات لتطبيق بعض المفاهيم الإسلامية لدراسة المجتمع؟ وما المنافع من نقد المعارف السوسيولوجية الغربية من أرضية إسلامية؟.

والتحدي العلمي هنا هو : هل قدمت هذه الدراسات جديدا في فهم المجتمع المصري؟ وهل قدمت أطروحات ذات شأن في نقد السوسيولوجيا الغربية على الصعيد النظري المعرفي؟

لماذا شكلت القضايا الدينية قيدا ثقافيا على المشتغلين بالبحث الاجتماعي فيما يرى الباحث في الوقت الذي

توجد فيه كمثبات من الدراسات التي تمالح العديد من القضايا الدينية الحساسة والشائكة؟

وهنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز لباحثي العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، حيث هناك دراسات جادة عن التجديد الإسلامي، وعن دور أهل الحل والعقد، وعن التقدير الفوري في المفهوم الإسلامي وعن المعارضة السياسية في الإسلام، وعن التنظيمات السياسية في الإسلام، وعن النظرية السياسية في الإسلام. وهناك دراسات عن الأمن في الإسلام، وعن مفهوم الحاكمية، فضلا عن الدراسات المرتبطة بظاهرة الإحياء الإسلامية.

د- أحسنو مركز دراسات الوحدة العربية كتابها بعنوان "الدين في المجتمع العربي"، ويحتوي الكتاب على ٣٦ دراسة لباحثين في علم الاجتماع من عدة أقطار عربية. من بينها ٨ دراسات لعلماء اجتماع مصريين. وتناولت الدراسات قضايا دقيقة مرتبطة بالدين، مثل

الدين والطبقات الاجتماعية، الدين والرقى الاجتماعي، الدين والتفكير الاجتماعي، الدين والإبداع، ودين الخرافة.

فهل بعد ذلك يمكن القول بأن القضايا الدينية تقل قبولاً ثقافياً شديدة على البحث الاجتماعي في مصر؟

الملاحظة السادسة والأخيرة: وتتلخص بعض القضايا والأمر الجزئية ومنها:

(١) تنتقد الورقة ولو بشكل ضمني أعضاء هيئة التدريس الذين يحرصون على الإحار من جانب والاحتفاظ بالوظيفة الأكاديمية على الجانب الآخر.

- وهل المطلوب من كل عضو هيئة تدريس يلحظ إلى إحارة مؤلفة لمدة ٤ أو ٥ سنوات أن يضحى بوظيفته الأكاديمية؟ وهل سيقبل الأستاذ سعيد ذلك عندما تتاح له فرصة الإحارة؟

على أي حال فإن القضية جوارب أخرى هي الأجر والمناقشة ومنها على سبيل المثال:

أ- تأثير سنوات الإحارة على النشاط البحثي والأكاديمي للباحث، فقد ثبت أن بعض الباحثين يصابون بحالة من الكسل الذهني خلال سنوات الإحارة وبعد ذلك، فالتخمة التنظيمية تعمل لمصلحتها. بل أن السياق التعليمي والبحثي في بعض الدول التي يعار إليها الباحثون المصريون يؤدي إلى تآكل قدراتهم البحثية.

ب- العدالة في توزيع الإحارات وإلى أي مدى يمكن الحديث عن فئة "محترفي الإحارات في الجامعات المصرية".

ج- أهمية سنوات الإحارة في تحسين الأوضاع المادية للباحثين وتكوينهم من تحقيق العدالة، بين تطلعاتهم المادية والالتزامهم بأخلاقيات البحث العلمي.

د- عموماً، فإن معدل الإحارات وخاصة بالنسبة لباحثي العلوم الاجتماعية بصفة عامة يتراجع بشكل واضح. ويتعين على الباحثين الشبان أن يكتفوا بحياتهم وظروفهم طبقاً لمعطيات الواقع المصري بماله وماعليه.

(٢) يأخذ الأستاذ سعيد على المشتغلين بالبحث الاجتماعي عدم انخراطهم في الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا في الغرب. ولم يقل لنا أى شئ عن طبيعة أزمة علم الاجتماع في مصر؟. وعن خصوصية أزمة هذا العلم في بلادنا؟.

وأعتقد أن هناك اختلافا نوعيا في طبيعة الأزمة. فهناك من شرحوا مجتمعاتهم بحثا وتحليلا. ومن ثم فإن القضايا المثارة قد تبدو بالنسبة لنا نوعا من الترف الفكري أو الترفيه اللغوي. فهناك مساحات متسعة لم تدوس بعد في مجتمعنا. ومن ثم فهي الأولى بالبحث والتقصير والتحليل قبل أن ينخرط علماءنا في الهلث الدائر حول أزمة علم الاجتماع في الغرب.

إن بناء القدرات الذاتية في مجال البحث الاجتماعي وتطويرها يعتبر مقدمة هامة للمساهمة على الصعيد العالمي من باب المشاركة والتأثير وليس من باب ترويد ما يقال في الغرب.

(٣) أتفق مع الأستاذ سعيد في أغلب ما قاله عن مشكلات الباحثين الشباب . وأذكر أن جانبها هاما من استمرار هذه المشكلات تتبع مستراتيجته في المقام الأول على المؤسسات التي يعملون فيها وعلى الأساتذة الذين يشرفون عليهم.

القسم الثاني : مشكلات الباحثين الشباب مع التركيز على مشكلات الباحثين المستقلين.

ملاحظات من مرحلة الدراسة للتيمة تتمثل فيما يلي:

(١) أن الورقة لم تحدد حجم الظاهرة التي تتناولها بالبحث والتحليل ولو بصورة تقريبية. فما هو حجم الباحثين المستقلين أي الذين لا يعملون في مؤسسات بحثية حكومية أو خاصة على الخريطة البحثية في مصر ؟.

أنا لا أمتلك إجابة محددة على هذا السؤال . ولكن أنطباعي أن عدد الباحثين المستقلين محدود . وهم يتركزون في القاهرة وفي بعض أفرع العلوم الاجتماعية وبالتالي علم الاجتماع وعلم السياسة.

على أي حال ، وبغض النظر عن حجم الباحثين المستقلين، فقد نحس الأستاذ هشام مبارك مشكلاتهم في كلمة "غياب"؛

- غياب التمويل.

- غياب الإشراف الأكاديمي.

وفي هذا السياق أود التأكيد على ملاحظتين في إطار المقارنة بين الباحثين المستقلين والباحثين الذين يتمتعون إلى مؤسسات أكاديمية. وجهر الملاحظتين أنه لا توجد اختلافات جهرية كثيرة بين الباحثين المستقلين والباحثين في إطار مؤسسات سواء من زاوية التمويل أو الإشراف الأكاديمي .

(١) الملاحظة الأولى: مشكلة التمويل يعانى منها الباحث المستقل والباحث المؤسسي.

١- مرتبات الباحثين في إطار الجامعات المصرية متدنية .

وأنا لا أريد أن أتحدث في التفاصيل لأتنا في رحاب الجامعة الأممية أولا وبيتنا باخون أجناب ثانيا. ويكفي

فقط أن أقول أن الراتب الشهري للمدرس في جامعة القاهرة (أى الحاصل على درجة الدكتوراه) لا يتجاوز ما يعادل ١٧٥ دولاراً أمريكياً. ولك أن تتصور مرتبات المعينين والمدرسين المساعدين ويتمتع عليهم أن يواجهوا متطلباتهم المعيشية والحياتية بهذه المرتبات الهزيلة.

- وتزداد خطورة هذه الأمور مع تقادم الأوضاع المجتمعية المحيطة التى يعانى منها الباحثون وغيرهم مثل التضخم والفلاء وتفاقم مشكلات الإسكان والمرافقات وأسعار الكتب..... إلخ.

- وهناك أعباء إضافية يتحملها الباحثون الذين يعملون في الجامعات الإقليمية ، والتي تعتقد في الغالب إلى الكثير من مقومات الجامعة. حيث يضطر هؤلاء إلى استكمال دراساتهم العليا في الجامعات الكبيرة في القاهرة أو في الإسكندرية، ويتحملون بذلك أعباء إضافية تتضمن نفقات السفر، وكلفة الإقامة لبعض الوقت بعيداً عن مقر أعمالهم.

- وقد كانت النتيجة هي عدم تفرغ الباحثين الشبان للعمل البحثي بصورة كاملة، وانخرطوا في مسالك عديدة لتعويض موارد إضافية للدخل فتكثف من مراجعة متطلبات المعيشة والدخل. ومن هذه المسائل مايلي :

^{٣٥} الانخراط في ظاهرة الدروس الخصوصية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية سواء على العملية التعليمية أو البحثية .

^{٣٦} العمل لبعض الوقت في مكاتب المحاماة (الباحثون في الحكومة) والمكاتب الاستشارية (الباحثون في كليات التجارة) وتدرس اللغة العربية في المدارس (الباحثون في دار العلوم) ، والعمل في عيادات كبار الأطباء (الباحثون في مجال الطب) والعمل في مزارع الدواجن (الباحثون في الزراعة) والعمل في الصيدليات (الباحثون في مجال الصيدلة) وهكذا يتمتع على الباحث أن يوزع وقته بين :

- أعباء وظيفته التى يكلف بها من التمسك أو المؤسسة التى يعمل فيها (كالتدريس للطلبة، والمكافآت..... إلخ).

- العمل الإضافى الذى يمارسه حتى يحسن دخله.

- العمل البحثي.

ونرى هنا لا يختلف الباحث للمؤسسى كثيراً عن الباحث المستقل. فكلاهما مشتت ، وغير قادر على التركيز في البحث.

(٧) الملاحظة الثانية : غياب الإشراف الأكاديمي

ونرى هذا الإخلال أيضاً لا يوجد اختلاف جوهري بين الباحثين المستقلين والباحثين المؤسسيين. وهو الأمر الذى يشير قسمة العلاقة بين المشرف والطالب.

وإذا كان الباحثون المستقلون يعانون من غياب الإشراف الأكاديمي ، فإن بعض الباحثين المؤسسيين يعانون من

تضخم الإشراف، إلى الحد الذي يفقد الباحث أى استقلالية أو أى قدرة على إبراز شخصيته الأكاديمية المستقلة، ويعضهم يعانى من غياب الإشراف شأنهم شأن الباحثين المستقلين.

والأصل فى علاقة المشرف بالطالب هو أن المشرف هو الأكثر خبرة والأكثر علما والأكثر معرفة بمصادر المادة العلمية، وبالتالي يتعين عليه رعاية الطالب وتوجيهه ونقل الخبرة إليه. ويتعين عليه مساعدة الطالب أو الباحث الشاب فى بناء شخصيته المستقلة. وفى هذا الإطار يجب أن تكون الرسالة الجامعية مجالاً للتفاعل بين طالب مستعد للتعلم واكتساب الخبرة وأستاذ مستعد للمعطاء.

لكن هذه الصورة المثالية غير محققة على أرض الواقع فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن بعض المشرفين غير مؤهل بالأصل للإشراف الأكاديمى، وبالتالي فإن فاقد الشئ لا يعطيه. وهنا تأتى مشثولية المشرف من إنتاج الرسائل الجامعية الضعيفة.

٢- انشغال بعض المشرفين بأمرى أكاديمية وغير أكاديمية إلى درجة تمنعهم من متابعة الأطروحات التى يشرعون عليها بصورة جيدة ومنظمة.

٣- هناك ما يسميه د. عبد الباسط عبد الحظى "بالمشرف المبتكر" الذى يشرف على العديد من الأطروحات فى المؤسسة التى ينتمى إليها، وبالتالى ليس لديه الوقت لتأهيتها جميعها.

وتظرا لذلك تنتشر ظاهرة "تسليم الرسالة جاهزة" وقد يقرأها المشرف أو لا يقرأها، ويطلب بإدخال بعض التعديلات الطفيفة.

٤- أن علاقات الأساتذة وتصريحاتهم قد تنعكس على الباحثين الشباب فيصبحون مجالاً لتصفية الحسابات بين الكبار.

٥- هناك أيضا المشرف الانتهازى الذى يستغل الباحث الشاب بأساليب مختلفة.

لكن كل هذا أمر لا يمنع من أن هناك مشرفين على درجة عالية من الكفاءة لا يقتصرون فى توجيه طلابهم ورعايتهم. وينظرون إلى طلبتهم كامتدادات لهم. ليس معنى أن يكون الطالب نسخة مكررة من الأساتذة، ولكن يكمل الرسالة التى بدأها الأستاذ. وهؤلاء هم من يطلق عليهم مصطلحى سريف بالمدراس العلمية فى مصر. ولكن عموما ، فإن هذه التوجيه من المشرفين ليست هى السائدة. وإذا كان هناك مشرف مقصر ، فإن هناك أيضا طالب انتهازى. وعادة ما ينتهى قصور دور المشرف مع انتهاء الطالب لبرنامجا أعمالا علمية ضعيفة وركبكتة. إذن مشكلة الإشراف ليست مشكلة الباحثين المستقلين فقط، ولكنها مشكلة الباحثين الشبان عموما.

شهادة بحثية حول مشكلات الباحث المستقل (نموذج من معضلات دراسة الحركة الإسلامية في مصر)

هشام مبارك
باحث مستقل

المقصود "بالباحث المستقل" كل من يقوم بعمل بحثي دون أن ينتمى إلى مؤسسة بحثية (جامعة - مركز أبحاث... إلخ). وعليه فإن المشكلة التي يواجهها الباحث المستقل، تتمثل في تقديري في كلمة وسعيدة هي : "غياب". فمن ناحية يعاني هذا الباحث من "غياب" التمويل والدعم المالي اللازم لإجهاز البحث، ومن ناحية ثانية "غياب" الإحتراف الأكاديمي من أساتذة متخصصين. والسطور القادمة ستحتجى بإيضاح آثار "غياب" كل من التمويل والإحتراف الأكاديمي على عمل الباحث المستقل.

(١) غياب التمويل - "كثافة" البحث

يعاني الباحث المستقل في مصر من ندرة الموارد المالية التي تهيئه على استكمال بحثه فإذا كان الباحث المنتمى إلى مؤسسة بحثية يتلقى راتباً شهرياً لتفقاته المعيشية ودعماً مالياً لتفقات البحث. فإن الباحث المستقل مطالب بيلة الفترة ما بين بدء موضوعه البحثي وانتهائه بتوفير نفقاته المعيشية والموارد المالية اللازمة لإجهاز بحثه من مصروفات تتعلق بالعمل الميداني أو شراء كتب ومراجع وغيرها. وإزاء هذه الإشكالية التي يواجهها الباحث المستقل، لا مفر من أن يبيع قوة عمله في سوق العمل أثناء اشتغاله بالبحث. وعليه فهو مطالب بتقسيم ساعات اليوم، بعضها ينقلها في سوق العمل لتعيته في النفقات المعيشية وما يتطلبه البحث من مصروفات ، وبعضها الآخر ينقلها في العمل البحثي. لكن في ظل أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة بطالة مستشرية في بلادنا ، فلا مفر أمام كل من يعرض قوة عمله في سوق العمل، إلا أن يهمل ساعات عمل أطوله في الوظيفة التي اقتضصها بشق الأتس. لأن آخرين - في سوق البطالة - يبدون استمادهم دوماً لهذه ساعات أطول مما تتصور في العمل، مدفوعين دليماً لذلك من أجل لقمة العيش. وعليه فإن الباحث المستقل في أقل التلبليل مضطر لأن ينفق ثمان ساعات في عمل وطني قد لا تكون له علاقة به. تزداد في العادة بفعل قانون وميكانيكيات البطالة خشية أن يتتهز أحد أفراد جيوش البطالة الفرصة عند أول

بادرة تقاضى أو امتناع عن الوظيفة ببلد ساعات أطول من الثمان ساعات المقررة قانوناً، وإذا ما خصصنا ساعات العمل الرطيفي وغيرها التى ينقلها الإنسان خلال اليوم (نوم، وجدة، إلخ) فإن ما يتبقى من ساعات - فى الأغلب - لن تكون كافية لإتمام البحث الذى من المفترض أن ينكب عليه الباحث المستقل. وعليه فإن عملية البحث تتراجع على سلم أولويات الباحث، فضلاً عليها - تحت ضغط لقمة العيش - عمله المهني مصدر رزقه الوحيد.

ويزيد من وطأة هذه المشكلة انتقاد المجتمع لوجود مؤسسات بحثية مصرية تهتم بالباحث المستقل - فمزاتية الدولة للبحث العلمى لا توجد فيها أية بند للصرف على أعمال الباحثين المستقلين. وإذا أراد الباحث المستقل أن يفرغ للعمل البحثي والابتعاد عن الأعمال المهنية التى تستهلك وقته، فليس أمامه سوى التوجه إلى المؤسسات البحثية الأجنبية . ودور هذه المؤسسات كان - ولا يزال - محل اختلاف فى أوساط الباحثين والمثقفين المصريين. فهناك من يزيد العمل مع هذه المؤسسات دون أية شروط، وهناك من لا يوافق على العمل من خلال هذه المؤسسات وتتعدد أسبابها ولقد تشمل انهم هذه المؤسسات الأجنبية بمساعدة أجهزة المخابرات القريبية^(١). وإذا ما رغب الباحث العمل مع المؤسسات الأجنبية، فليس أمامه سوى الاستمرار فى عمله المهني بجوار اشتغاله بالبحث.

لذلك فإن مصير العمل البحثي للباحث المستقل سيكون فى هذه الحالة واحداً من اثنين : أن يتوقف كلية ويتجهى إلى القشل، أو يخرج إلى النور وهو ضعيف ولا يضيف شيئاً، وهو ما أسميناه "كلقة البحث". فليس متصوراً أن تكون محاسباً أو محاسباً لوظيفاً وأن تطمع فى ذات الرتبة لتكون باحثاً. وهذه الثنائية (المهني / الباحث) التى يعصف بها عمل الباحث المستقل، هى امتداد لظاهرة منتشرة فى المجتمع المصرى، حيث يضطر مواطنون عددين أن يقوموا بأعمال إضافية لاهلالية لها بتخصصهم ، مثل اشتغال بعض خريجي الجامعات بهن حرفية كالنقاشة والميكانيكا والتجارة. وفى الواقع فإن اضطراب الباحث المستقل تحت ضغط النفقات المهيمنة لأن يعول عملاً آخر - غير العمل البحثي - يجبره أن يتحول إلى باحث "هاو" يمارس العمل البحثي فى أوقات الفراغ.

(٢) غياب الإشراف الأكاديمي لدى الباحث المستقل = بحث بني منزلة

يعانى الباحثون الشباب المستقلون من غياب الإشراف الأكاديمي على أبحاثهم . فالباحث المستقل يعتقد إلى متخصص فى موجه بحثه يساعده ويشر له المناطق الغامضة التى تصادفه أثناء عمله البحثي. للإشراف الأكاديمي الذى توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشبان، ضرورة تفرضها قلة خبرة الباحث الشاب بالعمل البحثي. لكن الباحث الشاب المستقل يكون مضطراً أن يعمل بفرده فى اختيار موضوع البحث، وتحديد مذكرته، واختيار الأدوات والمراجع البحثية التى سيعتمد عليها. وفى هذه العملية عادة ما يكون الباحث المستقل حائراً ووحيداً، كخضص أسقط فى مياه عميقة وهو لا يعرف فن السوم، وعليه أن ينقل نفسه من الفرق اعتماداً على ذاته. فالباحث المستقل عندما يشرع فى عمله البحثي يشبه إلى حد كبير حالة هذا الفريق لعدم إدراكه أو فهمه لأصول البحث العلمى.

ويزيد من تقاوم هذه المشكلة، احتراء العقل النقدي خريجي الجامعات، بفعل النظم التعليمية المتبعة التي في رأى الدكتور حسين توفيق : "لا تساعد في الغالب على تنمية وتطوير القدرات والمهارات الضرورية لأى باحث ، كالحساسية الفكرية ، إزاء بعض المشكلات والقدر على ممارسة النقد وتكوين الرأى والتعبير عنه، والتحديد المبكر على القراءة والتعامل مع المكتبة، فهذه النظم تقوم على القالب على أسلوب التقليد والحفظ . وإلى جانب ما سبق، فإن هناك أمراً مهماً في إعداد الباحث يتعلق بوضعية مادة مناهج البحث في مقررات التعليم الجامعى، والمفترض أن تكون هذه المادة ضمن المقررات الأساسية لأنها تتضمن تعريف الطالب إلى مناهج البحث السائدة في مختلف فروع العلوم. وعلى الرغم من الدور المحورى الذى يمكن أن تقوم به هذه المادة في إعداد الباحث فإنها تأتى في حاشى المقررات الجامعية" (٧) . بل إن بعض الكليات النظرية مثل الحقوق لا تدرس فيها هذه المادة على الإطلاق . ومع اعتقاد الباحث المستقل الشاب للعقل النقدي والمعرفة بتناهج البحث، تكون مهمته في العمل البحثى ضيقاً من المستحيل. خاصة في ظل غياب الإشراف الأكاديمى الذى توفره المؤسسات البحثية لمباحثها الشبان. ووضع الباحث المستقل في هذه الحالة - غياب الإشراف الأكاديمى - يماثل وضع الطلبة "الدارسين من منازلهم" المطلق في الثانوية العامة.

(٧) المؤسسات التي ولجعت البحث

المادة الميدانية لهذا البحث "العلاقة بين تيار الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين" والتي هي قيد الجمع تستلزم إجراء مقابلات معمقة مع قادة وكراة تيار الجهاد والإخوان، وإجراء مسرح ميدانية على مناطق نفوذ كل من التيارين، فضلاً عن جمع الوثائق السرية لهما . وقد شرع الباحث بالفعل في جمع المادة الميدانية منذ حاشين مضى. وهذه الفترة - عامان - كان من المفترض أن ينتهى البحث خلالها. لكن صعوبات جمة حالت دون ذلك. يمكن تقسيمها إلى المعاور التالية:

١-العدم المالى للبحث

كما سبق أن أشرنا ، فإن مشكلة الباحث المستقل- خصوصاً الشاب- في بلادنا تنبع أساساً من عدم وجود مؤسسات بحثية تدعم عمله البحثى وتوفر له النفقات اللازمة . وتتفاقم المشكلة إذا كان البحث في مجال العلوم الاجتماعية ، وما يترتب عليه من ضرورة القيام بسبع ميدانى. وهذا النوع من الأبحاث تزداد نفقاته، على العكس من الأبحاث التى تعتمد على العمل المكتبى. وطيلة الفترة الماضية عانى الباحث من عدم قدرته المالية على الوفاء بمتطلبات المسح الميدانى اللازم لإنجاز بحثه، مما عرضه مرات عديدة للتوقف .

٢-جمع مادة البحث

من أبرز المشاكل التى واجهها هذا البحث ، الحصول على معلومات كافية عن موضوع البحث. فتيار الجهاد على

سبيل للثقل يخوض حرباً أشبه بحرب العصافيات مع الدولة، ويتخذ منذ فترة عمليات اغتيال لعبد من المسلطين، والدولة من جانبها تتبع سياسة التصفية الجسدية لقادة هذا التيار ، فضلاً عن حملات الاعتقال الواسعة النطاق. وإذا ما أتبنا إلى جماعة الإخوان المسلمين، سنلاحظ أيضاً صعوبة (لكن أيسر نسبياً) في معرفة أفكارها وسياساتها نظراً لاستمرار قرار حظر وجودها رسمياً. أى موضوع دراستنا- وهو الجهاد والإخوان- يتعلق بجماعات غير شرعية ، ومن الصعوبة بمكان أن نحصل على وثائق الجساعيتين، بل إن ظروف العمليات العسكرية المسلحة بين تيار الجهاد والدولة تجعل اللقاءات مع قادة هذا التيار مغامرة ومغامرة غير مضمونة عواقبها. بمعنى آخر فإن موضوع البحث لا يتعلق بظاهرة تنتمي إلى الماضي ، انتهت حركتها بما يسهل دراستها والحصول على المعلومات عنها، إنها ظاهرة تنشط في الواقع وتتطور بسرعة من مرحلة لأخرى دون أن تتيح لمراقبيها فرصة التقاط الأنفاس لرصدها أو تحليلها. لذلك فإن المعضلات التي واجهها الباحث في جمع مادة دراسته كانت عديدة ومتنوعة . ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ-الحصول على الوثائق وإجراء اللقاءات:

تتطلب البحث لفرات عديدة، بفعل التعقيدات البائدة التي واجهها الباحث في جمع المعلومات التي اعتمد عليها من خلال وثائق تيار الجهاد والمقابلات مع قادة هذا التيار. وكان البحث يتقدم أحياناً بفضل الحصول على وثائق جديدة أو إجراء مقابلات مع قادة هذا التيار. لكن الواقع الأمني المتدهور منذ فترة ليست قصيرة جعل هذه المقابلات تتم على فترات معاهدة تمنع التسجاء الجوار، فضلاً عن إجرائه في حالة من القلق البالغ من الهاك والمهروث . فالأول يخشى من بطش أجهزة الأمن التي لا تستعجب - عادة - أهمية البحث وتستمد دوماً لتطبيق الاتهامات ، والثاني - المهروث - مفارط ومطرب للاعتقال. هذا فضلاً عن تقير اشخاص المهروثين ، إما لصعوبة لقاءهم مرة أخرى نظراً لهروبهم، أو لتعرضهم للقتل أو الاعتقال. فمعلا كان الباحث ينوي إجراء مقابلات مع من يتولى منصب أمير محافظة أسبوط، نظراً لأن هذه المحافظة من ناحية ذات نفوذ تاريخي ومعتقل لتيار الجهاد، ومن ناحية ثانية تشتهر فيها الجساعتان (تيار الجهاد والإخوان المسلمين) وعتاقسان عليها ، ومن ثم كانت هذه اللقاءات بالغة الأهمية للبحث لأنها تتعلق مباشرة بمرصمهم. وقد فصح الهاك في الاتصال بأمر أسبوط ، وبعد لقاءه الأول اعتقل. وبعد فترة فكن من الاتصال بن تولى المنصب بعده، إلا أن الاعتقال طاله قبل اللقاء . أما ثالث الأمر، الذي حاولنا الاتصال به ومعتنا معه اللقاء الأول فقد غادر البلاد إلى أفغانستان، ومن هناك يدير الصراع الجاري الآن في أسبوط وغيرها. وحلا الوضع تكرر مع الدكتور علاء محي الدين المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية الجهادية ومستول الإعلام بها ، وقد كان مادة غنية للبحث في اللقاءات التي تمت معه، إلا أن رصاصات الشرطة طالته في نهاية عام ١٩٩١.

ب- تدخل أجهزة الأمن (التهديد بالاعتقال):

الباحث المنتحى إلى مؤسسة بحثية معترف بها من قبل الدولة، تكون مهمته - في العادة- أسهل نسبياً في

الإطلاع على المعلومات التي يحمونها أجهزة الدولة، كما تمنحها هذه المؤسسة الحماية القانونية أثناء إجراء البحث، ومن ثم تغل يد - أو تجد - من تدخل الأجهزة الأمنية في عمله البحثي، بحكم شرعية المؤسسة التي تظل بالضرورة على باحثيها، إلا أن الباحث المستقل لا يقتصد فقط الحماية التي توفرها المؤسسات البحثية، بل ينظر إليه بعين يلاما الشك خلال عمله، خاصة إذا كان البحث يتعلق بموضوع الحركة الإسلامية التي تعتبرها الأجهزة الأمنية حركة ذات مخاطر استثنائية وتضعها على سلم أولويات عملها الأمني.

وللباحث شهرة في هذا الشأن مع الأجهزة الأمنية التي تنصم عادة بضيق الألق واحتقار العمل البحثي باعتباره عملاً بلا فائدة من ورائه. فمحاولات الباحث في الحصول على وثائق الحركة الإسلامية وإجراء لقاءات مع قادتها لم تكن بعيدة عن عيون أجهزة الأمن، التي يادرت باستخدامه إلى مكائنها في مقرها بشارع جابر بن حيان في منطقة الدقي بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٢. وكانت المناقشة - أو الأسئلة - التي طرأت بين الباحث ومسؤولي مكتب التطرف الديني المعنى بمتابعة الحركة الإسلامية، تتمثل في المعارف التالية:

- ١- ضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية ومعدا بالوثائق والمعلومات عن التي يقيم من قادة تيار الجهاد.
 - ٢- الإبلاغ عن الأشخاص الذين سوف أتتاهم مستقبلاً وأماكن اللقاءات المزمعة.
 - ٣- في حالة الرقش فإن مخاطر الاعتقال واردة (وردت في الحديث خمنياً) يزعم أن المخابرات التي أجراها الباحث مع تيار الجهاد كانت تستهدف حواراً بين الشيوعيين وتيار الجهاد وأتني منسق هذا الحوار.
 - ٤- في المقابل فإن الأجهزة الأمنية ستمد الباحث بما لديها من وثائق ومعلومات.
- وبعد انتهاء الأسئلة وتقدم الطلبات كان موقفي الرقش. وانتهت المقابلة ولم تتم تنفيذ تهديدات الاعتقال. وقد يكون السبب هو عملي في منظمة حقوق الإنسان وما سيجر عليهم اعتقال من حملات تضامن دولية في هذا الشأن. فمن المعروف أن هناك قواعد ترعاها هيئة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية، تجمع برمجتها هذه المؤسسات على اعتقال نشطاء حركة حقوق الإنسان في العالم.
- لكن عدم الاعتقال ورفض التعامل - يحلو للأجهزة أن تسميه تملونا - مع الأجهزة الأمنية، لم يمن الكف عن "التفويض" وإريكه البحث، فقيما يبدو فإن أحد أفراد هذه الأجهزة قد تفق ذهنه عن حملة ماسخة، قفلت في إيهام عدد من قادة وكوادر تيار الجهاد بأن الباحث يتعاون مع هذه الأجهزة وذلك أثناء التحقيق معهم في مقار مباحث أمن الدولة. حيث زعم أن الباحث سرب للأجهزة بعض المعلومات. ولأن الحيلة كانت تتج مع أفراد أثناء التحقيق الذي يلزم بالتقطع التعذيب وخلافه فلم يكن أمامهم فرصة للتمعن واكتشاف سخف هذه الحيلة. فبعد عودة هذه الكوادر إلى السجن ومن خلال محاميهن الذين التقوا بهم في محبسهم أثاروا شكوكاً حول الباحث وتعاونهم مع الأمن، مما أوقف لفترة طويلة تعاون جماعات الجهاد مع الباحث. وقد احتاج حل هذه المشكلة وقتاً طويلاً لتوضيح الأمر. حتى تكن الباحث في نهاية المطاف من إقناع كوادر الجهاد بحقيقة الموقف.

ج- البحث بين السياسة والدين:

المهمة الأساسية للبحث العلمي هي التعرف على المشكلات المطارة في المجتمع وغيرها من الظواهر بهدف تحليلها وتقديم الحلول المناسبة. والبحث العلمي بهذا المعنى له شروط لإتقان إنجازة، لعل أهمها تحلي الموضوع لمصلحة البحث بالموضوعية والتجرد عن نواحي التحيز السياسي. وبهذا المعنى أيضا فالبحث كعلم يختلف عن السياسة والعمل السياسي، وبعد الخلط بينهما عملا فاضحا ويفقد البحث معناه العلمي ويهدر وظيفته الأساسية.

وتكرر هذه المشكلة - الخلط بين البحث العلمي والعمل السياسي - عندما تكون مشكلة البحث موضوعا سياسيا واجتماعيا يتفاعل مع الواقع. ولا يخفى على كل متابع أن الحركة الإسلامية من أنشط الحركات السياسية في الواقع المصري الآن. ولأسباب شتى منها اشتراكها مع الواقع وفعاليتها، تعتمد الكتابات عنها. وربما يتأثر كثير من هذه الكتابات بالمواقف السياسية لأصحابها. ومن ثم تقور صعوبة الاعتماد عليها أحيانا. وهي ظاهرة شريفة تبرز في المجتمع المصري، حيث أضعف عدد من الكتابات البحث كعلم للسياسة بكل ما فيها من ضيق رؤية وتجهيز.

وفيما أعتقد فإن الحركة الإسلامية هي أكثر الحركات السياسية التي تأثرت بهذه الظاهرة. ومن ثم يصعب الاعتماد على كثير من الكتابات في هذا الشأن، سواء جاءت من خصوم الحركة الإسلامية أو من المتعاطفين معها. وهذه الظاهرة - الخلط بين السياسة والعلم - لا تتوقف عند تناول الحركة الإسلامية في الحاضر، بل تمتد لتشملها في بعض الأحيان في الماضي أيضا.

ولعل بعض كتابات الدكتور رفعت السميد عن حركة الإخوان المسلمين، والتي اتهمت عددا من قياداتها الحالية بإدارةهم للجناح العسكري السري الذي يتشكل من جماعات الجهاد، تقدم مثالا لهذا التحيز. فالدكتور رفعت وهو المؤرخ المعروف لم يجهد نفسه في التحليل على هذا الإحصاء. ومن الجانب الآخر فإن كتابات الإخوان المسلمين التي تضمنت نيلاً لوجود جهاز سري في الماضي قام بأعمال إرهابية ضد مواطنين، ولتأثير كتابات قطب على الجماعات الإسلامية المختلفة، تقدم مثالا للكتابات المتعيزة من الجانب الآخر.

د- البحث والإعلام:

وظاهرة الخلط بين السياسة والبحث كعلم، تجد مثلاً في التغطيات الصحفية والتحليلات والمقالات التي تنشرها الصحف والمجلات عن الحركة الإسلامية. حيث نلاحظ انقساماً واضحاً في المبالغة العميقة للأحداث التي تكون الحركة الإسلامية طرفاً فيها، ما بين معارضي والفض لهذه الحركة وبين متعاطفي معها، حتى يمكن القول بأن الاعتماد على الأرشيف الصحفي كمصدر من مصادر البحث بات مستحيلاً. وفي المناخ المتأزم والمتقسّم، لا يقبل رأى موضوعي طالما لم يدعمه إلقاء الجريدة أو المجلة المتعاطف أو الرافض.

نمطاً عندما يادر الباحث بنشر جزء من البحث في مجلة "اليسار" القاهرية (٣) عن الحركة الإسلامية بوضعية - كلها أمكن ذلك رغم أنه من الناحية السياسية يعد خصماً فكرياً لهذه الحركة - لم يعجب ذلك أحد الصحفيين في

مجلة "روز اليوسف" فاتهم بإجراء حوار سرى بين "الشيعيين" - ووفقاً للمجلة كان الباحث أحد ممثليهم - و"الجماعات المتطرفة". وقد أطلق الصحفي لذاته أختيال قائلاً: "يبدو الآن حوار سرى بين بعض رموز اليسار وعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة قد يؤدي لتحالف بين الشيوعيين والإسلاميين"^(٤). وقد استند المحرر لإتهام مشاركته في هذا الحوار السرى لعدة فقرات وردت في دراستي المنشورة بمجلة اليسار. وهذه الفقرات كانت تدور حول تحليل السياسة الأمنية ودورها في تعزيز عنف الإسلاميين حيث تقوم باعتقال الكوادر الحركية والمتعاطفين معها وتضعهم معاً في السجون، تتيح للمتعاطفين الفرصة خلال احتجازهم في السجون ليكتسبوا خبرات مذهلة حركياً ويتطوروا فكرياً بفعل المحاضرات التي يلقيها عليهم الكوادر العليا لهذه الجماعات والموجهين معهم في نفس السجون. واختتمت كلامي في هذا الشأن بالقول بأن تعاليلي لما يحدث في السجون وملاحظاتي في هذا الشأن لا يجب أن يفهم على أنه دعوة لأجهزة الأمن للتضييق على المعتقلين داخل السجون. لكن الصحفي انتابه، رأى أن مقترحات الحوار قد جعلتني على حد تعبيره لا أسجل ملحوظات لدعوة أجهزة الأمن للتضييق على عناصر هذه الجماعات داخل السجون. وعليه - واستناداً إلى رأي الصحفي - فليس أمام الباحث لنفي مشاركته في حوارات سرية - مع ملاحظة أنها تقع تحت طائلة القانون - إلا أن يتحول من باحث إلى مرشد للمباحث! كما وصف المحرر الباحث بأنه "معجب" بذلك "القدررة التطبيقية الفائقة التي تنفذ بها جماعات التطرف الديني عملياتها الإرهابية".

الإسلاميون من جانبهم رأوا في الدراسة المنشورة للباحث "تقديراً غير مرضي وشبهيراً بهم" فأوقف بعض فصائلهم مد الباحث بالورثائق التي يصدرتها احتجاجاً على ما نشر.

وبهذا المعنى فإن شعار السائد حالياً "من ليس معنا فهو ضيق" يمتد ويغل يد الباحث المستقل عن العمل الصحفي. فجميع الأطراف سواء المبعوثون أنفسهم (الإسلاميين) أو أجهزة الأمن أو فريق من اليسار، لا تقبل سوى أن توجد مؤلفها. وفي هذا المناخ لا توجد فحسب صعوبات في إنجاز البحث العلمي، بل في مجرد ظهوره من الأصل!

المواضيع

- ١- حسين تويق، إبراهيم، النداء بالباحثين الشبان ومشكلاتهم في الوطن العربي، المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٠٧.
- ٢- حسين تويق، ميس، ص ١٠٩.
- ٣- هشام مبارك، الإسلام المسلح إلى أين ١، الحلقة الخامسة، مجلة "المسار"، العدد ٣٦، فبراير ١٩٩٣.
- ٤- عبد الله كمال، التحالف الشرعي والجماعات المخطئة - ريلز اليريشه ١٩٩٣/٢/٨.

الخلاصة

- الأساتذة / فائق على :

أحدثت عن دور الدولة في مؤسسات البحث، وأتفق مع للمعقب في الإشارة إلى التناقض الذي وقع فيه الأستاذ سعيد المصري بين وجود الدولة وغياب الدولة. أنا أعمل في مؤسسة بحثية ، مهتمتها أن تقوم بأبحاث حول تطوير التعليم والسياسات التعليمية ، وما يحدث بالفعل هو أن السياسة التعليمية مرسومة ، وتكون الأبحاث هنا مجرد ستار أو ديكور حتى يكون هناك مرور يمكن للدولة أن تعلق سياستها عليه، فليس صحيحا أن الدولة ترفع يدنا - وليتها تفعل - عن المؤسسات البحثية الحكومية حتى يكون هناك مكان بحثي ورأى بحثي تزيه يضع الأمور في نصابها . كما أن الدولة تعمل على تهديد هذه المؤسسات ، فهي لا تعمل أبحاثا لأن الأبحاث قبل أن تتم يكون القرار تم إضاؤه وينفذ بالفعل ، بالإضافة إلى أنها تخلق ازواجيات مؤسسية وبحثية أخرى حتى تضعف من المؤسسة البحثية القومية .

- الأساتذة / كمال مغيث :

التحديات كانت أهم شيء ينبغي أن نركز عليه في هذا البحث، في البداية أنت تتحدث عن الباحث في الإطار المؤسسي، وأنا لم أفهم أين هو الباحث الذي ليس في إطار مؤسسي. أستطيع أن أقوم ببحث لجهة "فضايا فكرية"، وأنا أعرف أن هذا إطار مؤسسي مرتبط بتمويل حدد من المصالحات. البحث الذي للمعتمد اليوم للذكور أحمد عبدالله إطار مؤسسي أيضا. قد يكون أقل تسلطية ولكنه إطار مؤسسي. أنت تقول لا توجد تقارير بحثية خارج إطار الدولة ، أي دولة؟ جغرافيا .. أم سياسة؟ أم الجامعة؟ وإضح أنك حددت قسم اجتماع في كلية من الكليات ، وفيه الأستاذ الذي عنده خلفية دينية، والأستاذ الذي لديه خلفية ماركسية ، والأستاذ الذي لديه خلفية سلطوية، وكل شخص له سياسة وله نظام .. وهكذا، وهنا هو الذي أحدث تناقضات كثيرة. الدولة تضع قهرا سياسة على البحث، وبعد ذلك تقول لتحديد أولويات البحث والأفراد هم الذين يسمونها.. كيف ؟ في قسمي أنا لم أحدد البحث الذي أختاره بينما زميل لي حدد ومع نفس الأستاذ .. وهكذا . هناك مشاكل كثيرة لكن ما هي الأزمة؟ هل هي العليات البيروقراطية والقانونية؟ هل المعلومات متفرقة؟ وهل الدولة مسفولة عن توفير المعلومات للباحث المقترض أن يعرف كيف يحصل على المعلومة ؟ أم هل هي المؤسسة الأكاديمية؟

- الأساتذة / فادية مغيث :

بالنسبة لمواقف البحث أو المشكلات التي تواجه الباحثين الشبان، فاعتمد أن التفكير النقدي لدينا يعتمد على

ألمة ولم ينشأ على كيفية ممارسة النقد. هذا النقد ينطوي أساساً على فكرة قبول الآخر، وهذه الفكرة نهرنا بدورها إلى مازق هام جداً قد تلعبه في الجامعات الإقليمية - وأنا أتحدث عن نفسى وعن مشاهداتى - فالجامعات الإقليمية تعاني كثيراً جداً من "فاشستية" المشرف، لأن الإطار الفكرى مختلف، واختلاف الإطار الإيديولوجى الاجتماعى، ففى عقيدة المشرف أن العلم يبدأ عنده وينتهى عنده، وأعتقد أن القضايا المثارة الآن مثل قضية نصر حامد أبو زيد فيها هذه الغيرة وهذه الفاشستية، ليس كلها تطرف أو تسيد للتبازر المتطرف لكن بها غيرة واحتكار للمعرفة. وهذا ليس فقط مراعاة للأجيال ولكنه يحتوى على جزئية هامة هي احتكار التفضيلة، واحتكار المعرفة واحتكار العلم. وهذا بالفعل أحد ما يعانيه الباحث الشاب.

- ٥ - سميرة نصر:

هذه الرؤية تشاؤمية. إن البحث العلمى ليس جهد أفراد فقط ولكن جهد أفراد بالإضافة لتعامل مع جهات بحثية. على سبيل المثال سوف أعطيك رؤية من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية، فهو لم يتوقف فى إلهاز، ولو حاول الأستاذ سمير نصر أن يطلع على الكتب التى تمت فى الوبيل القضى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من سنة ١٩٦٠ أو من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ٨٧ أو ٨٣، كان سوف يشهد على مدى إلهاز المركز القومى للبحوث فى خلال هذه الفترة. ولم يتوقف إلهاز المركز على بحوث الجرائم ولا على البقاء. فهناك مثلاً اللجنة الدائمة لبحوث تعاطى المخدرات فى المركز القومى، ويتولى رئاسة هذه اللجنة أستاذنا الدكتور / مصطفى سوف وأنت تعلم من هو مصطفى سوف، يتولاها من سنة ١٩٥٧، وأخرج ليس العشرات بل المئات من التقارير الخاصة بتعاطى المخدرات وغيرها. هناك أيضاً مشروع الخريطة الاجتماعية ويتولاها أستاذنا الدكتور / عزت حجازى. دراسة المؤثرات الاجتماعية فى بحث الطابع القومى للشخصية المصرية، والمفيد من البحوث التى مازال يجرى إجرائها. وآخر هذه البحوث هو بحث العرب فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى تحت إشراف الدكتور أحمد زايد. نحن لم نتوقف على الجبهة فقط.

ولمنا يتعلق بجهد الأفراد سوف أعطيك مثلاً، بحث الطابع القومى للشخصية المصرية بدأت فيه بعد تخرجى من الجامعة مباشرة، ولم نشر التقرير بعد حصولى على الدكتوراة بأربع سنوات. الجهد أساساً هو جهد أفراد. لكن لو كان جهد أفراد فقط لما كان قد تم إلهاز هذا البحث بعد إجرائه بحوالى ٣ سنين أو ٤ سنين. ولكن كان أيضاً جهد مؤسسات كانت حريصة على إخراج هذا التقرير أو هذا البحث للنور.

- ٥ - حماد صيام:

لا أرى هناك فرقا بين المشاكل التى تواجه الباحث المستقل والمؤسسى فكلنا فى الهم سواء، كلامنا لا يستطيع العمل، ويقارن عليه ضغوط، وهم يعانون من نفس المشكلة، والمشكلة الأكبر هي العلاقة بين البحث الاجتماعى

والواقع . فالأمر البحثية مهمة بدراسة المخدرات، وتجارب المخدرات دخولوا البرلمان نحن في وادي والمالم في وادي آخر. فمناقشة منات الدراسات إذا لم تسهم بشكل فعال في تغيير هذا الواقع والمساهمة في تطويره؟ القضية ليست قضية ورق، فنحن لا نزن بالميزان.

المسألة الثانية أنه لا يمكن الفصل بين مشاكل الباحثين الشباب و صراع الأجيال، هذه مسألة حساسة. وأعتقد أن ما قاله أساتذتنا الدكتور الجوهري وفأكيده الحاسم القاطع الذي لا يقبل الشك أنه لا يوجد شيء يسمى باحث شاب وباحث عجوز وأن هذا كله كلام غير صحيح، هذا الرأي يمكنه بالتفعل جوهر الأزمة. أنا في تقديري وقد أكون مخطئا أن كثيرا من أساتذتنا الأكابر في مجال العلوم الاجتماعية في علاقتهم بالباحثين الشباب يمارسون علاقة ذات وجهين . الوجه الأول الإكساد والوجه الآخر الاستغلال ، سواء كانوا باحثين مستقلين أو يعملون في شكل مؤسسي. وأنا حضرت العديد من مناقشات وسائل الماجستير والدكتوراه، مثل رسالة كان يناقشها الدكتور الجوهري- ولا أفهم أن يتهم الباحث بعدم الأمانة العلمية وفي النهاية أجد أن هذا الباحث حصل على الماجستير بتقدير امتياز، لماذا وكيف؟ وتحدثت أننا ننشئ، لا ننشئ ولا تكون مدارس فكرية، نحن نخلق شيئا كذا في العصر الملوكي، كل شخص لديه خيالية أي الصبيان ، منطق الصبيان هو السائد، لا منطق بناء باحث جيد يستطيع أن يساهم في بناء هذا الواقع. وهذا بالتأكيد مرتبط باستقرار المصالح الاجتماعية لكبار الأساتذة والباحثين .

-د- مصطفى عبد الحال

بخصوص الفكرة العامة وهي هدم شباب الباحثين يجب الدخول إلى دائرة نقد الكبار. هذه هي النقطة الأساسية ، للاطلاع ، ولابد من منع الانضمام لكبار المالكة. أي أن تبدأ من البداية مملنا دخولك دائرة نقد العواجز. لكي لا تكون مسائل بشكل مبالغ فيه نحن نتحدث للبحث عن تناقض وإمكانيات جديدة لحل المشاكل المطروحة وخصوصاً أنني أتصور أن اليوم بدأ يحدث فهم ما لأهمية البحث العلمي، والدليل أن الحكومة المصرية دفعت مبالغاً ضخماً جداً لشركة أمريكية من أجل أن تقوم ببحث علمي لتحسين صورة مصر في الخارج. فهذا دليل على أن من يحكمونا كانوا لا يفهمون شيئاً فهدلوا يفهمون هذا الموضوع، وأن هناك جامعات علمية ومنظمات وأجهزة يمكن أن تؤثر على الرأي العام. وبالتالي البحث العلمي له أهمية وهناك تقاطع من الممكن إعمال العقل فيها.

مسألة التمويل المصري، أنا أتدهش كثيراً أنه في مصر لا يوجد أحد من الرأسماليين الوطنيين المصريين يمول البحوث، وبالتالي على شباب الباحثين أن يبحثوا عن موارد أخرى، بينما فرد مثل "بن لادن" سمح في أن يمول صناعة مسلحة . أي يوجد في العرب وفي المصريين أفراد قادرون على تمويل البحث العلمي خارج إطار الدولة والأجانب وما يثار حول التمويل من مشاكل عديدة.

النقطة الثانية ، أنا أعتقد أننا بشكل عام في المجتمع المصري والمجتمع العربي نسرى في طريق خلق مؤسسات

المجتمع المدني أيما كانت المتطلبات، سواء - إن كان ذلك بتوصيليات من الأمريكان أو لأن السلطة تخاف من الجماعات الإسلامية، أيما كانت المبررات نحن ذاهبون إلى ذلك، وبالتالي أنا معارض قليلا يا أستاذ سعيد لفكرتك التي خمت بها عن مسألة عمل "ممشاق شرف" هذه أيضا أعتقد أنها فكرة شائخة، كل الشيوخ عندما يجتمعون في أي شيء يقومون بعمل ممشاق شرف لا يظفونه. فاجزوا من هذه الدائرة وليكن كلامكم حول عمل جمعية للباحثين الشبان تنفذ الكبار وترشح إلى أي مدى هم حاققون وجهة..... إلخ، لكن بشكل علمي .

النقطة الرابعة أن هناك مشكلة . هي تحول الباحث العلمي إلى مجرد صحفي مع شديد احترامى لجنة الصحافة، إلا أن هذه أيضا مشكلة لأنه يبحث عن الانتشار السريع، ولا يسر الباحث إلا أن يكون اسمه دائما في الجرائد، وهذا يساهم في توسيع دائرة الإفساد للباحثين كما يحدث للصحفيين .

-الأسئلة/مداخلهم:

أزمة علم الاجتياح في مصر أزمة أكبر مما طرحها الصديق العزيز سعيد المصري، سوف أركز على جانب منها فقط وهو اختيار الباحثين في مجال الدراسات العليا للتسجيل لرسائل الماجستير والدكتوراه. المهاد في التقييم في الإطار المؤسسي الرسمي هو المعيار الكمي، الطالب الحاصل على "جيد جدا" في اللسانس هو الذي يعين ويصبح عضو هيئة تدريس ويمكن ألا يعين، ولكن بعد تعيينه يصبح جزءا من المؤسسة مع العلم أنه من الممكن أن لا تتوفر له أي مهارات بحثية . فالمسألة لها جانب كمي أكثر منه جانب كمي. من الممكن أن طالبا حاصلأ على "جيد" تكون لديه مهارة ولديه قدرة على البحث... إلخ، هذه قضية أخصر أنها تنعكس على مسارات البحث في المراحل التالية للباحث في المستقبل.

القضية الثانية خاصة بالجامعة الأمريكية والجامعة المصرية . والحقيقة يا أننا في الجامعة الأمريكية لابد أن نثار القضية بشكل جيد. الجامعة الأمريكية يدرس فيها الطالب كورسات وفي نهايتها يكتب ورقة لا تقل عن ٥٠ صفحة تقريبا ، وهذه هي الرسالة. الطالب في الجامعة المصرية مفروض أن يسجل ويكتب ٤٠٠ صفحة يلم فيها من الألف إلى الياء، هذه مشكلة . ومشكلة أخرى خاصة باللغة، ويا أن الزملاء الأجانب حاشرون معنا فلنطرح المشكلة ونتكلم فيها الدكتور حسنين قال أنه لا يوجد تواصل مع أحدث ما أنتجه الفكر. والحقيقة إنني مع سعيد فيما قاله من أن بالفعل مشكلة اللغة تراجعت، فالجامعة لا تعلمنا لغة بشكل جيد. نحن نخرج بجهننا الثاني، وبكلفتنا ذلك، لكي ندرس بحثا علميا لابد أن تعلم لغة، وهذا يكلف ٣٠٠٠ جنيه على الأقل. ولذا لم أصل لمحدث فصول هائلة يعني وبين الموضوع الذي أدرسه، ولا أبدا دراسة موضوعي إلا بعد سنتين أو ثلاثة لكي أعرف وأفهم.

وفيما يخص المركز القومي للبحوث مع احترامى الشديد لما قالته الزميلة، سوف أقول عن فريق بسيط جدا . المركز القومي للبحوث منذ ٨٥ يقوم بولمجاز دراسة حول الخريطة الاجتماعية لمصر، وما أنجزه هذا المشروع أربعة مؤلفات ومقالة منشورة في مجلة المركز. بينما باحث شاب يدرس بنية الطبقة العاملة المحضرة في مصر يفرد . ولا يوجد أي

دعم له ، لا يوجد أي تقويل . والمركز منذ ست سنوات مضت وحتى هذه اللحظة لم يجرؤ على القول إلى الميدان وصل دراسات ، فمازال في الأطر النظرية والمفاهيم والإجراءات .

--الامتداد / ليهول عبد الفتاح:

نحن إذا - مجموعة من الخطابات ذات الأبعاد الواحدة . كل باحث يقدم قراءة أو خطابا حول الموضوع من وجهة نظره ، والمعلق يتألف عن المؤسسات ، حتى استقر في ذهني أن الإنتاج العلمي في مصر في حقول العلم المختلفة خاصة في مجال البحث الاجتماعي يصير على غير مايرام . إذن عن ماذا يتم الحديث؟ عن أزمة في البحث الاجتماعي في بلادنا؟ ليست القضية قضية كم ، فمن المؤكد أن هناك مؤلفات عديدة وتعالى هناك أبحاث لدرجات علمية في كل أقسام كليات الآداب وأيضا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأيضا كلية الحقوق . ومع ذلك فإن هناك مؤشرات عديدة تشير إلى أن هناك أزمة حقيقية ، ليس فقط في الإنتاج العلمي وإنما في أساليب التنشئة العلمية في جامعاتنا ومراكزنا البحثية .

الخطبة الثانية ، الحديث أو الخطاب ملبد بأحكام القيمة ، وأنا أستطيع أن أقول إن كل خطاب ينطوي على أحكام قيمة سواء كانت أحكام ظاهرة أو ضمنية ، لكن يمكن تعقيبها . الكلام أيضا حول موضوع الحداثة ومتابعة أحدث إنتاج علمي في مجال البحث الاجتماعي في الغرب ، وما الضير في ذلك؟ إن إطنى أبرز مشكلات البحث العلمي في مصر هي هذه الفجوة بيننا وبين الإنتاج العلمي في الغرب ، وقد أثار الزملاء إلى مشكل اللقطة . لكن هذا يمكن حله بالترجمة إذا كانت هناك سياسة علمية مصيرية جادة . والمسألة ليست سياسة دولة وإنما أيضا يمكن أن تكون سياسات مراكز بحوث .

فيما يتعلق بالموضوع الذي طرحناه في الثمانينيات من هذا القرن حول وصف مصر بالأمريكانى أو مشكلة البحوث المشتركة فأتا أود أن أصصح بعض الأمور ، القانون الذى أشار إليه الأستاذ سعيد وضع قواعد عامة محدودة وأستطيع أن أقول أنها سطحية ولا تؤثر على الإطلاق سواء في حصر الظاهرة أو في وضع قيود عليها . إذا كان الهدف منها مواجهة الأفكار السياسية للحصلة كما أثبتت في علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكما أثبتت مشكلة الكونغرس ، وتمقيبات نائب رئيس الوزراء المصرى وفيلز الخارجية آنذاك على هذه المناقشات . والنقطة الأخرى أن مشروع الاتفاقية الخاصة بالترابط العلمى هي جزء من نظام موجود سلفا للاتفاقيات بين الولايات المتحدة والدول التى تأخذ للصورة . ومثل هذه الاتفاقية تنظم تقويل بعض البحوث والمنع . إذن هذه المشروعات لم توضع كتدبير بناء على الحوار الذى تم حول التصويل الأجنبى ، إذا هذا جزء من نسق موجود سلفا ويطبق في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول المستقلة للمعونة . إذن لم يكن جزءا من الحملة هو فرض قيود على البحث العلمى ، إنما كان الهدف منها ، أن هناك أشكالاً من التمييز الأجنبى وأن هذه الأشكال تعتمد على مكون فردى ولا تزدى إلى جمل العملية البحثية جزءا من قائمة الأعمال البحثية الوطنية ، وناتج هذه البحوث لا يمثل جزءا من الاستهلاك العلمى

والثاني في المجتمع، ومن ثم يحق ما ا التخط من البحوث تطوير الجامعة العلمية الوطنية .

٥- خالد فهمي :

تجربتي الشخصية كباحث كانت في التاريخ وكانت في دار الوثائق القومية. مفروض في هذه الدار أنها دار وثائق تحتفظ بالذاكرة الترمية للأمم. إنما البحوث غير المرتبط بمؤسسة بحثية أو جامعة ليس له الحق على الإطلاق للوصول إلى هذه الوثائق . قانونا لا يستطيع أن يذهب للاطلاع على الوثائق الموجودة، فلكني أطلع على الوثائق كان لابد أن أحضر خطابا يأتي مسجل رسالة موضوعها كان جيش محمد علي. تحفظوا على الموضوع باعتبار أن الجيش من قبل الأسرار. والوثائق بالتركي. فقلت لهم لقد تعلمت اللغة التركية، فنظرت في الموظفة المختصة شبرا فقلت لها ماذا أيضا هل ستقولين أنني جاسوس عثماني؟ هذا جيش آخر منذ مئتي عام. انتهت من الدكتوراه وأريد أن أكمل الاطلاع. غير ممكن، لابد أن أكون مسجلا في مكان ما، فاضطرت أن احتفظ بركزي كطالب . فواجهت مشكلة أنه لابد من تعهيد الكارنيه . ونفسي النظر عن التفاصيل هذه الطريقة أراها أصلا منهية على أن الدولة والسلطة عموما بما فيها بعض الأساتذة يحسبون للمعلومة ، والمعلومة ليست معلومة الفرد العادي أو المواطن . وسواء أكان بحثا مبنيا أو فيلما كالفيلمونيأ فالباحث يلزم له تصريح والبحث التاريخي يلزم له تصريح. كل هذا مني على فكرة أن المعلومة ليست ملكي حتى لو أتى غير محتاج لشرف ولدى تقود. لا أستطيع أن أذهب للحصول على المعلومة ، لو حصلت عليها يتم ذلك بصعوبة بالغة. ما أريد قوله أن هناك نظرة كلية أن هناك حجباً محددا من المعلومات وهناك مالك لهذه المعلومات، ولكني أعطي المعلومة لشخص آخر لابد من تصريح ولابد من وصاية ولابد من تهمة. والمأسف الشديد هناك باحثون كبار وأساقفة ومعروفون بولائهم وحساسهم للقضايا الوطنية وموجودين هنا في القاهرة، لكن يقوموا بعمل هنا في مصر لابد من أن يكونوا تحت وصاية أساتذة آخرين ليسوا أعلى منهم أو أقدم منهم أو محمسين أكثر منهم للقضايا هنا . يجوز الوضع حساس قليلا لأن هؤلاء أجناب هؤلاء مصريون. ولكن حتى لو كنا مصريون فلابد أن يعطى لي تصريح وتذكرة من الأمن. وفي حالتي فعلا من الأمن. لقد توقفت ٦ شهور لكي أحصل على تصاريح الأمن لأقوم بدراستي .

٥- محمد تيمان :

نحن نتحدث بالفعل عن أزمة ، أزمة حقيقية في البحث العلمي المصري. سواء أكان تدهور مستوى أساتذة ، أو تدهور مستوى باحثين طلاب، أو تدهور مستوى النشر العلمي. والمشكلات الخاصة بالتحويل وما إلى ذلك. وهذا لأنه لا يوجد إطار للبحث العلمي في مصر. لأنه لا يوجد فيها إطار للبحوث والتطوير، وهذا لا ينسحب فقط على العلوم الطبيعية أو التكنولوجيا وإنما أيضا على مجموعة العلوم الاجتماعية. هذه هي المشكلة الأساسية. وليس معنى ذلك أنه علينا أن ننادي بأن تكون هناك سياسة علمية أو ما إلى ذلك، فأياها هذا كلام في إطار الأمنيات. لكن المشكلة

الحقيقية هي متى يظهر هذا القطاع في مصر وأن تكون للدولة حاجة إليه. إذا استدأعت السلطة السياسية أو استطاع صناع القرار أن يرضعوا المشكلات التي تواجههم تشخيصاً جيداً، في هذه الحالة سيعرفون أن لديهم مشكلة محددة وأن هذه المشكلة تحتاج إلى بحث لكي يحلها، وسوف أضرب مثالا لذلك. أنا أقوم بعمل البحث في قطاع المعلومات، ولا يوجد أي نظام معلومات في مصر يعمل بكفاءة. غير نظام معلومات واحد وهو نظام المعلومات الخاص بالمرافقات. هذه حقيقة، لأنه يعرف أن لديه أفراداً قادمين من الخارج لكي يقبض عليهم، أو أن هناك أفراداً متنوعين من السفر، ومن هم مطلوبون للتعطيد وما إلى ذلك. وبالتالي لأنه يحدد سلفاً احتياجاته بدقة من هذا النظام فهو النظام المعلوماتي الوحيد الذي يعمل بكفاءة. أي نظام معلومات آخر موجود في مصر تتناهه عشرات أو مئات المشكلات، وبعد عام أو اثنين نهملهم ونكتشف أننا غير قادرين على الاعتماد عليه أو تطويره. وإذا استطاع صاحب القرار في مصر أن يعرف تعديداً ماهي المشكلات التي تواجه المجتمع المصري سوف يبدأ يشعر بالحاجة إلى البحث لكي يحل له تلك المشكلات.

فيما يتعلق بقضية التمويل وهذه قضية مغارة، لو طالعنا أرقام الخطة الخمسية ومجلات الخطة الخمسية، سنكتشف أن هناك بنداً في الخطة اسمه "أبحاث ودراسات"، ويشمل قوبلاً ضخماً جداً، الـ ٧٠ وزارة عامة الموجودة في مصر فيها هذا التمويل. كيف يستخدم هذه قضية أخرى، قضية تعبر بدقة عن أن صانع القرار لا يعرف بالضبط ماذا يريد وبالتالي هذا التمويل يستخدم استخدمات أخرى. ولدي مفاجأة ادخرتها إلى النهاية، هل تعرفون أن جامعة القاهرة في العام الماضي تثلثت بحرقاً يبلغ مليون جنيه؟

-أسامة الثقافى:

في تعقيب الدكتور حسين على ورقة الأستاذ سعيد قال أن مراكز الأبحاث قامت بدراسات في كل شيء ما عدا الفساد"، ولدي سؤال صغير عن دلالة هذا الموضوع: وهل الفساد شيء جديد لم نعرفه إلا في الأيام الماضية فقط؟ النقطة التي لم يقرأها أحد هي نقطة الباحث المستقل والتعريف الإيجابي. ونحن في الحقيقة لم نتحدث عن المنتج الذي يتبعه. وهناك خلط بين ثلاثة مستويات: المستوى المصري، والمستوى المنهجي، والمستوى السياسي، وهذه مستويات يلزم التمييز بينها بدقة.

-الأستاذ / أيمن مكرم:

سأتكلم عن هضم الباحثين الشبان في الأقاليم. وياتنا ما يشعر الوافدون من الجامعات الإقليمية بتوقع من الاغتراب عن التذوات التي تنم في مثل هذه القاعات الفخمة. وفي الحقيقة أن الهضم التي طرحها الأخيرة الباحثون أجدها ترف بالنسبة لما يقابله الباحث الشاب في الجامعة الإقليمية. ففي حقيقة الأمر أن الجامعات الإقليمية - وأنا أتحدث من واقع جامعة المنيا، كما أعتبر مصطلح "اتمرافات أخلاقية" ترفاً لغيرنا أيضاً - ما يحدث في الجامعات

الإقليمية "جرائم" أخلاقية تتم داخل الكليات . يبدأ ذلك من عملية الاختيار - اختيار الباحث - فهناك معايير للاختيار لا تتخذ في أي مكان في العالم؛ أول تلك المعايير دراسة حالة الشاب المرشح: قطي غير ممكن ، شيوخ مستحيل ، وإذا كان قبطيا وضيوعيا فهذه كارثة في الحقيقة هذا الموضوع أفرز شيئا سيبا جدا داخل الجامعة وهو غياب الباحث الذي له موقف إيديولوجي، وأنا لأعرف من يتحدثون عن الحياء والموضوعية أي حياء هذا؟ لابد أن يكون للباحث موقف من العالم . هذا الموقف يتم تقييمه من خلاله ولا يوجد ما يسمى بحياد الباحث، هناك موضوعية البحث ولكن لا يوجد ما يسمى بالباحث المحايد بالطبع . هذا أفرز جيلاً من الباحثين لا يقوم بتدريس شيء ذي قيمة، والعكس ذلك بالضرورة على الطلاب وأصبح المستوى متدنياً للغاية.

تقطعة أخيرة، نلاحظ أن الباحثين الذين تقدموا بأوراق أغلبهم يعاني من مشكلة للتواصل مع المحاضرين حتى التواصل اللفظي، سرعة الكلام والإلقاء وما إلى ذلك، وهذا أرجعه إلى اللا تواصل بين الأجيال . فأعتقد أن الأمثلة الكبار وجدوا من يعلمهم بشكل إنساني وبشكل علمي، لكنهم لم يسلخوا جهدا في تعليم الباحثين الشبان كيف يتواصلون وكيفية الأداء الجيد، أي نقل الخبرات العلمية والإنسانية . وعلى العكس أزعج أن هناك تسططا من المشرقين على الباحثين ومحاولات لإلغاء شخصية الباحث.

-الأستاذ / إبراهيم البوموسى:

أنا سعيد جدا بلإيجابيات هذه الندوة في أنني تعرفت على باحثين شبان. وأنا من الباحثين الشبان. فهناك مشكلة لم يتعرض إليها أحد، وهي أن الباحثين الشباب عبارة عن شكل ، هناك مجموعة باحثين شباب إسلاميون ومجموعة أخرى من اليسار ، وهؤلاء لا يعرفون أولئك، ومحاولات التعارف والتعريف في حد ذاتها أمر إيجابي جدا.

- د. أحمد زاهد:

هناك من يهتدون الباحثين الكبار عسريا (المرابحي) أما أنا فمصرف أتقد الباحثين الشباب، وأنا واحد منهم ولذلك أكون ناقدا للثاني. أنا لا أعرف أسلوب النقد الذي تتبناه، بالتأكيد هناك أزمة وهناك مظاهر للأزمة كلها نعرفها وكلنا نتكلم فيها، وأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة لتوعية أنفسنا أكثر بالأزمة فكلنا نعرفها. أرى أن ما تحتاجه شيئا آخر، لأنه علينا أن نقدم تفسيراً آخر للأزمة غير تعديد مظاهرها. ففكرت مثلا على الفرد، الإنسان، لأنه هو الذي يخلق المؤسسة الفاشلة وهو الذي يضح القاتلون ، وهو نحن، نتكلم ونخبر الكلام دون أن نستطيع الخروج من الأزمة بشكل سريع . لو نظرنا إلى هذا الفرد سنجد في مصر أن الصورة ليست ثقافة بهذا الشكل، فبجانب مئات الأشخاص الفاشلين هناك أفراد ناجحون وهناك أفراد كونوا مؤسسات جيدة وهناك نماذج. ولن أذكر أسماء لأننا جميعا نعرف كفاءات مصرية أصبحت عالمية. فأننا أعتقد أن أحد أشكال الخروج من الأزمة ليس بأن كل فرد فينا يمثل بطل فكلنا أن الدنيا كلها ...

- هنا هو تفكير الجماعات الإسلامية بالضبط - أن الكل سرّ وتحت الأفضل . وهو تفكير الإنسان العادي الذي يهجم الجيران أنهم سيغنون وأولاده قطع هم الأفضل . هذا أسلوب في التفكير اعتقد أنه في حد ذاته مظهر من مظاهر الأزمة، أن نتعامل مع الأزمة بمنطق النكتة أو مجرد التوصيف لها . لو كل فرد منا بدأ ينظر لتلك النماذج الفردية التي أمامه، وبدلاً من أن ينظر للنماذج السبئية ويكررها ينظر إلى النماذج الجيدة، ويعمل هو من نفسه نموذجاً Model نستطيع أن نتجاوز الأزمة . جمالاً حمدان في السابق أغلق على نفسه غرفته وأنتج، وكذلك د . سيد عويس، ما أقتناه من الشباب وأنا منهم أنه بدلاً من التهاكي كثيراً أننا تقدم بأنفسنا نماذج وأماننا العمر والمستقبل.

- د . عبد العظيم محمد :

الأمانة العلمية أن أسجل تحفظي واعتراضي على بعض الألفاظ التي وصف بها الجيل الكبير من الباحثين . والألفاظ هي (عالميك - خشلاخية- المراجيز) لأنه لو لا هذا الجيل لما كنا نحن في هذا الموقف ولما حق لنا أن نتناقص قضايها البحث العلمي في مصر، وأن اخل لن يتأتى عبر هجوم على هذا الجيل . ولكن لا بد من وجود حلول بديلة . والنقطة الهامة والتي لم يتعرض لها أحد ربما تكون حداثة عهد المجتمع المصري بهذه الباحث المستقل، وفي اعتقادي أن هذه مسألة تحتاج إلى تشريع لأن في الجامعة توجد قوانين تنظيم عمل الباحثين والأساتذة في الجامعات ومراكز البحوث. وإذا أصبح الوضع الآن أن ثمة عدداً كبيراً من الباحثين المستقلين المحترفين أي الذين يكرسون حياتهم لهذه المهنة ، فربما يكون الأمر بحاجة أن تفكر في تشريع قانوني يحده ويعطي الباحث مشروعية اجتماعية ومشروعية قانونية لممارسة هذه المهنة ولحفظ له حقوقه. وهذه النقطة ربما ينبغي أن تفكر فيها للمستقبل.

- د . سعد الدين إبراهيم :

أريد أن أقول - بصفتي أيضاً أحد الباحثين الشباب وهذا أيضاً نقد ذاتي للباحثين الشباب- أنه يبدو أننا لم نساك الخط الذي من المفترض أن يفتح لنا الآفاق لدراسة هذا الموضوع : "دراسة البحث لاجتماعي". إذا كان هناك أزمة بالفعل ، فهي أزمة الدولة والمجتمع الذي نعيش فيه. أستاذ، لماذا هذه المشكلة لم تكن مطروحة من عامين مثلاً ، لماذا طرحت الآن؟ لأنها وجه من وجوه أزمة نحن بأدواتنا وريثاننا المفهومية في العلوم الاجتماعية لم نستطيع وضع أيدينا عليها وبمواجهة . وهي ظاهرة تفقر الدولة تفكيراً غير منظم مثل الجيش في التفكير غير المنظم. في هذه الحالة تحدث خسائر . من يتحمل الخسائر؟ ليس الضابط بل الجنود كما حدث في ١٩٦٧. ولو وضعت يدك على هذا المحيط تجد إيجابيات كثيرة أو مخارج كثيرة بدلاً من البكائيات والتذلل واللطم وجمل الذلات التي وجعنا في بعض الأوقات. وقد سمعت كلام الأخ سميد المصري، ولكن لا أكون ظلالاً له تطلمت في الوثيقة بسرعة كبيرة وقرأت فقرات منها، ووجدت بالفعل أنك تستخدم ما يمكن تسميته "أسلحة الدمار الشامل" دون أن تأتي بأولويات الباحث العلمي: كله قص جعش" كما يقولون في ريف مصر، لذلك أسميتها أسلحة دمار شامل.

سيدى العزيز أنا كباحث شاب مثلك أقول لك تعالى لئرى نماذج كثيرة جدا من دراسات جيدة. والمجموعات كلها بالطبع تراجعه مشكلات بحث أيضا ، إنها جزء من المشكلة أن الدولة تتقهقر حاليا تقهقرا غير منظم ، وهذا يترك ضحايا في كل الميادين، من فقراء المثيرة للقسوة في حق إصابات إلى باحثى العلوم الاجتماعية في جامعة القاهرة وجامعة لنديا ، هؤلاء كلهم ضحايا التقهقر السريع والذي وكلنا بقدميه كشباب قلم يعد هناك وظيفة حقيقية، وظيفة اجتماعية بالمعنى الوظيفي، للبحث العلمى الجاد، وهذا هو الوجه الآخر لهروب الكفاءات . لماذا تهرب العقول خارج مصر؟ وإلى أين تهرب ؟ هي تهرب إلى حيث تستخدم أو توظف توظيفا جيدا ، لأن هناك تدويلا للعقول ، كما يوجد تدويل لدروس الأموال، كما يوجد تدويل للإعلام. هناك ظواهر كثيرة لابد من دراستها وأن تدرس بطريقة غير أبديولوجية وغير حزبية، لأن هذه الظواهر أنت كعالم اجتماع لابد أن تدرسها بشرى من التدرج ولجمل حكم القسوة أخيرا، وليس من أول سطر إلى آخر سطر.

وأنا سعيد للفرقة بين العمل البحثى والعمل المباحثى والعمل السياسى. ثلاثة أنواع من العمل وبمفهوم مشروع. أنا احترم المؤسسة الأمنية ولا أتخذ منها موقفا عدائيا عند البداية. وإنما أقول أن وظيفتها لا تختلط بوظيفتى أنا كباحث.

وبجانب مشكلة التصويل والعلاقة بالدولة هناك عملية التخوين والتكفير . فنحن لم نرأ بعد من مسألة التخوين التى كان يستخدمها اليساريون ضد بعضهم البعض ومن يعمل عميلا للمباحث ومن لم يقضى عليه يكون . هذه المسائل التى كانت تحدث في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات حل محلها الآن مسألة التكفير . فالمثقفون مع الأسف يقومون ضحية لنفس الممارسة، ممارسة التكفير والتخوين على بعضهم البعض. ماهر الحبل العلمى؟ الحبل هو الشفافية ، أن كل شخص يفعل شيئا يكون منشورا أمام الجميع، سواء مشروع البحث ، عمله ، خطته ، من أين يأتى التمويل، النتائج أين تنشر. الشفافية هي الحبل لمعظم هذه الأمراض، وإلا سنظل نتهم بعضنا البعض ونلقى الشبهات على بعضنا البعض من الآن فصاعدا . ولودخلنا في هذه العملية لن نتبع بعضها علميا ولكن سنقلد بلندا ونقلد أنفسنا مهتيا.

٥- مصطفى كامل السيد:

شأهر إلى بعض القضايا والأمور التى تشغل شباب الباحثين. وقد ذكرت المشكلة الاقتصادية، والإرهاب الفكرى في الجامعة ، والأمية في المجتمع ، وعدم مناسبة أدوات البحث. ألتق على أن المشكلة الاقتصادية هي عقبة تقف أمام صفار وكبار الباحثين في إقامة البحث العلمى. ومسألة الإرهاب الفكرى في الجامعة رعا تتفاوت بين الجامعات. ولكن طالما أن هناك شعورا بها فلا بد أنها تقتل واقعا قائما . أما فيما يتعلق بالأمية في المجتمع فأعتقد أنها ليست عقبة في تطوير البحث العلمى. ولكن يمكن الاحتدا إلى مناهج البحث أو أساليب البحث الأكثر مناسبة لمجتمع تشيع فيه الأمية، إما عن طريق المقابلات أو عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى غير ذلك من أدوات البحث التى لا تقتضى

بالضرورة من أشخاص مجهولين معرفة القراءة والكتابة.

- الأستاذة / سعيدة المصري:

نشأت تجربة البحث الاجتماعي وتطورت في مصر من خلال مؤسسات حكومية ترعاها الدولة. ولهذا ينبغي فهم حدود رعاية الدولة للمؤسسة العلمية، وكيف يستغل الباحثون حضور الدولة في تشكيل معالم البحث الاجتماعي. من هنا المنطلق، ترجع أزمة البحث الاجتماعي إلى قصور متبادل من جانب الدولة والباحثين المشتغلين بالبحث الاجتماعي. حيث لا تعتمد الدولة على البحث العلمي في سياساتها ولا حتى في تعميق شرعيتها ولا تنظم البحث العلمي وفق خطة سياسية محددة. وبطبيعة الحال، فإن الباحثين- في مختلف مواقعهم داخل المؤسسة - يستغلون حضور الدولة في الاعتراف بسياسة البحث الاجتماعي إلى مستوى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة.

ولا يعني ذلك أن الصورة قاتمة وتظل قاسماً من أي إيجابيات. بل على العكس هناك مظاهر إيجابية تتعلق بحركة الترجمة ومبادرات عمل بحوث تستهدف مواكبة حركة التغير الاجتماعي ومحاولات عمل بحوث تساهم في تقويم السياسات الاجتماعية وصناعة القرار ومبادرات إنشاء هيكل تنظيمية وتخصصات جديدة ومعالجات منهجية دقيقة ومتطورة... إلخ. لكن هذه الإيجابيات تتوقف عند حدود المجهود الفردية الممرضة للضغوط أو التشتت ويظل بقاء هذه الإيجابيات مرهنا بوجود أصحابها في موقع المسؤولية. وهذا يقود بالضرورة إلى نفس المأزق الذي تعاني منه المؤسسة العلمية والمتشغل في تفصيل حضور الدولة مع قوة الباحثين المتباعدة في جهود فردية غير مستقرة وغير متراكمة أو مصالح اجتماعية مباشرة. ومن ثم فلا حاجة لعرض جهود إيجابية استثنائية معرضة للإهتبار المستمر ولا تشكل أساساً لحلول بدئية. لأن الحلول يمكن أن تتحقق من خلال إعادة بناء علاقة الدولة بالبحث الاجتماعي وهذه مسألة ذات أبعاد سياسية وفكرية معقدة. ويصعب الخوض فيها دون اليأس أولاً بصياغة الأزمة والوقوف عند تجاهلاتها يبرح في عدد من المشكلات. ومن طريق تبادل الرأي والنقد يمكن تطوير سبل مواجهة الأزمة.

ومن بين المشكلات التي تواجه البحث الاجتماعي، تراجع الحداثة في المؤسسات البحثية ورغم أن جوهر هذه المؤسسات يرتكز على مفهوم الحداثة. والمقصود بهذا المفهوم- في الحالة التي نحن بصدد- ممارسة البحث العلمي داخل مؤسسات منظمة وفقاً لتنازع السلطة للحداثة التي تم إدخالها إلى مصر في القرن التاسع عشر. وبخس النظر عن الملائمات التاريخية لهذا المفهوم، فإن ممارسة البحث العلمي تتوقف على المداومة في تحديث التنازع والأدوات والممارسات. وإن يتم ذلك بالمؤلة والتقوقع داخل السلفية السياسية أو السلفية الدينية. ولهذا فإن غير هذه السلفية وتغلغلها كسلطة تمارس التنازع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) يمثل المظهر الحقيقي لتراجع الحداثة. وبصاحب هذا التراجع تكريس شرعية الحدود السياسية والحدود الثقافية التي تعتمد على السلطة الروحية عند رسم أي سياسات للبحث الاجتماعي.

خاتمة

ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب

تقديم وتعقيب ختامي:

السيد ياسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

نصل إلى نهاية هذا المؤتمر الكبير لتعرض للمشكلات البحثية، التي يهتم بها الباحثون المصريون الشباب، وإلى المشكلات النظرية والمنهجية والعملية التي يواجهونها منها. وفي هذه الجلسة مجموعة من كبار الباحثين الأجانب يهتمون بدراسة المجتمع المصري والمجتمع العربي من زوايا التاريخ وعلم السياسة وعلم الاجتماع. والجلسة التي سبقت هذه الجلسة كانت جلسة مثيرة لأنها كشفت عن كيف يفكر الباحثون الشباب في مشاكلهم البحثية وفي مشكلاتهم، وأصبحوا لي أن أ طرح تصوري في الأسئلة التي ينبغي أن يتعرض لها الباحثون الأجانب .

السؤال الأول هل هناك تميزات واضحة في النظرية ومناهج البحث للطبقة في البحوث التي يجريها الباحثون الأجانب عن النظرية والمتنوع كما طبقتها الباحثون المصريون الشباب، هل هناك فروق أم أن الباحثين المصريين الشباب يطبقون نفس المناهج البحثية التي يطبقها الأساتذة الأجانب؟ هذه نقطة في تصوري بالغة الأهمية نأتينا في بداية اشغالنا بالبحث العلمي كان لدينا حرص على أن نطبق علم اجتماع المعرفة لكي نربط بين النظريات السوسيولوجية الغربية وأصولها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية . وبالنسبة لهذا الموضوع أريد أن ألفت نظر الباحثين الشباب إلى كتاب هام حرره هشام شرابي، واشترك فيه مجموعة من الباحثين المتخصصين في المجتمع العربي. هذا الكتاب بعنوان "النظرية والسياسة والعالم العربي" وفيه فصول متعددة عن كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية في مسح تقديري عن إلهامات العلم الغربي في دراسة المجتمع العربي بشكل عام. وسنجد على سبيل المثال فصلاً هاماً جدًا كتبه سميح فرسون وإيزا حجار يمتدنان "علم الاجتماع المعاصر في العالم العربي" وفيه عرض شامل وتلخيص لكل المناهج والمناهج والنظريات التي طبقت على دراسة المجتمع العربي . وسنجد أيضا فصلاً عن التقسية الاجتماعية للمجتمع العربي كتبه حليم بركات، وعن التاريخ كتبه المؤرخ المعروف ببيتريان... إلخ. هذا أعتقد أنه من الكتب الثمينة لا فيها من نقد وصبغ تلقي المناهج العلماء الغربيين الذين يهتمون بدراسة موضوع المجتمع العربي.

إذن الموضوع الأول الذي نريد سماعه من الزملاء الأجانب، هل هناك فروق بين المناهج والنظريات. أم أن الباحثين

الشباب يطبقون نفس النظريات ونفس المفاهيم ؟

السؤال الثاني، مامنى متابعة الباحثين المصريين الشباب للتطورات النظرية المنهجية فى علم الاجتماع العالمى؟ هذا سؤال هام بخصوص الملاحظة، هل يلاحق الباحثون الشباب التطورات المنهجية والنظرية فى العلم الغربى أم لا ؟

السؤال الثالث وهو موجه للباحثين الأجانب فى الواقع، مامنى إلمامهم بالمشهد السوسيولوجى فى المجتمع العربى، وتعليقهم لابد أن يبنى على فكرة ما ، ماهر المشهد السوسيولوجى للراهن؟ والمشهد السوسيولوجى الراهن ينقسم إلى صراعات ثلاثة أساسية ، صراع من الخمسينيات بين المنهج الماركسى والمنهج المطلق عليه العلم الاجتماعى الغربى البرجوازى. وتم تبنى بعض الباحثين المصريين للمنهج الماركسى فى دراسات سوسيولوجية ميدانية طبقت المنهج الماركسى. إذن كان الصراع الأول فى الخمسينيات للفاضلة بين المنهج الماركسى وما أطلق عليه فى هذا الوقت المنهج الرطبى، ولكن علم الاجتماع الغربى ككل. أما أطلق عليه علم الاجتماع "العربى" - هناك مؤتمرات عقدت وكتب ألقت - فهى دعوة إيمولوجية حتى الآن فى رأى تدعو إلى إنشاء وتأسيس علم اجتماع عربى يختلف ربما فى توجهاته النظرية ومناهجه مما يسمى علم الاجتماع الغربى. هذه هى الحركة الثانية فى مواجهة علم الاجتماع الغربى. الحركة الثالثة هى الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع إسلامى فى مواجهة ما يطلق عليه علم اجتماع غير إسلامى أيا كان الصريف. لدينا دعوة قوية الآن لدى بعض الباحثين إلى إنشاء علم سياسة إسلامى . مثلاً فى كلية الاقتصاد هناك شيان يعلون هذا التيار، الدعوة لعلم سياسة إسلامى أو علم اجتماع إسلامى.

إذن المشهد السوسيولوجى الراهن والذى لم يحسم حتى الآن يتعلق بهذه الصراعات الثلاثة. وأنا أقدم فرضاً ، وأقول أن هذه المنازج الثلاثة لها علاقة بصعود خطابات سياسية معينة وسقوط خطابات أخرى. بعبارة أخرى، صعود الخطاب القومى العربى وفاقته الدعوة إلى علم اجتماع عربى، وصعود الحركة الإسلامية وفاقته الدعوة إلى علم اجتماع إسلامى. هذه نقطة أساسية، وهى أرى الأحوال هذا الموضوع لاتناقشه نحن فقط. لأنه فى علم الاجتماع الغربى بعض الباحثين يناقشونه مناقشة صريحة. وقد اطلعت أخيراً على مقالة لـ "برادين تيرنز" بعنوان "وجهان للسوسيولوجيا : العالمية والقومية" . وهو يثير القضية من ناحية نظرية : هل علم الاجتماع الغربى نشأ فى سياق اجتماعى وسياسى واقتصادى محدد لا يسمح بتصميم مفاهيمه ومناهجه على باتى المجتمعات؟ أم أن علم الاجتماع الغربى منذ بدايته كانت لديه نزعة عالمية تتجاوز الأطر التى نشأ منها؟ هذه قضية تناقش الآن مناقشة حقيقية.

السؤال الأخير... هناك ظاهرة ما تسمى فى العالم الآن "الجنو-اليزم" التى قد تترجمها "الكونية" أو غيرها.

للسؤال هل سيؤدى ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع العالمى the international globa community هل سيؤدى إلى انعكاسات وتأثيرات واضحة على عارسة علماء الاجتماع المصريين فى أبحاثهم. أم لا يحكم تغير الظروف وحكم ما أسميه سقوط النظريات الأساسية فى علم الاجتماع وظهور المابعديات: مابعد الماركسية، وما بعد الحداثة، ومابعد الليبرالية... إلخ . وتأثير هذه المابعديات على مناهج البحث وعلى مفاهيم البحث، هل تتأثر الممارسات البحثية للباحثين المصريين بهذه التحولات النظرية؟ وهل هم يتابعون بالفعل ما يحدث وما يمكن تسميته ثورة نظرية

فى الابهتمولوجيا وفى مناهج البحث الأخرى؟ هذه أعتقد بعض الأسئلة التى يمكن أن تطرح فى هذه الجلسة ١١. ب
أترقب أن بعض الزملاء من الأساتذة الضيوف سيجهون عليها.

إن الملاحظة الأساسية التى قلها الأستاذ "روجر لوين" حول الاتصال بين بحوث علم الاجتماع والاقتصاد تحتاج إلى تأمل، لأنه ذكر أن "السياسة" موجودة دائماً ولكن المنصر الغائب هو "الاقتصاد" وروبطه بالمشكلات السوسولوجية .

أما "سامى زينة" فإشارته سليمة إلى أن الأوضاع الجديدة تفرض مفاهيم جديدة لدراساتها وتفهيمها ، ولا يجب الرقود عند المفاهيم القديمة. وهناك كما أشار وضعية أزمة تفرض منا جميعاً جهوداً كبيرة لمواجهتها على مستوى العلم الاجتماعى.

والحكم الأساسى الذى أصدره "ريوند بيكر" هو ما يمكن تسميته "ثقلية" علماء الاجتماع المصريين فى استخدام المناهج التقليدية، وعدم المغامرة بالدخول فيما يمكن تسميته بعلم الاجتماع التاويلى. فأغلب الدراسات تتبع الأطر المؤسسية أو الأطر الماركسية فيما يتعلق بالتحليل الطبقي. ولكن نادراً ما نجد دراسات علمية اجتماعية تطبق منهجية الطبولوجى على سبيل المثال أو تحليل الخطاب أو تحليل اللغة فى الحياة اليومية إما يمكن القول أن هناك بدايات مبشرة فى الفترة الأخيرة. إن منهجية تحليل الخطاب تأثرت بالمناهج الفرنسية بدأت فهد بعض التطبيقات الناصحة خصوصاً فى أعمال نصر حامد أبو زيد فى تحليل الخطاب الدنى . وفى مجال علم الاجتماع أحمد زايد أخرج كتابها هاماً فى رأى من أهم الإنجازات الأخيرة عن تحليل الحياة اليومية. وهذا المشروع الذى بدأ به أحمد زايد التقديم وسيجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحثاً سيشرط عليه أحمد زايد فى هذا المجال لأول مرة عن تحليل لغة الحياة اليومية . وأعتقد أن هذه إضافة قيمة لعلم الاجتماع المصرى. وليس هذا دفافاً عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتباره انتهى إليه أساساً ، ولكن هذا المركز ظلم ظلماً فاحشاً بواسطة البعض، حيث قهرى فيه بحوث حقيقية بمناهج حديثة ومنها بحث تصادف أنى أشرف عليه عن السياسة الثقافية. وقد أجهزنا بحثاً هاماً أجراه أحمد أبو زيد عالم الانتروبولوجيا المصرى المعروف عن رؤى العالم للتصارفة فى المجتمع المصرى. لأول مرة تبحث هذا الموضوع بناء على أسس لتصرف السياسات الثقافية، وليس السياسة الثقافية بالمعنى السطحي للكلمة. على كل حال هناك مجال يمد ذلك للبحث فى مناسبات أخرى عن إسهام المركز القومى للبحوث فى دفع عجلة البحث العلمى الاجتماعى.

والأستاذ "روى متحده" أثار القضية الهامة المتعلقة بالعلاقة بين التاريخ الاجتماعى وعلم الاجتماع. وأعتقد أنه أجاد طرح مجموعة من القضايا الأساسية بناء على معرفة للتاريخ الاجتماعى للمتلفة. ويمكن القول أن هناك مدرسة متميزة فى التاريخ الاجتماعى المصرى تعلم منها علماء الاجتماع المصريين، فمنذ محمد أنيس ودراسات على بركات،

وعالم السموات، وروث عباس ، اعتقد أنها ألقت أضواء على التاريخ الاجتماعي المصري. وأضافت كبراً للبحوث السوسيولوجية المصرية. وإن كنا نحتاج إلى أن نقرأ حواريات التاريخ المصري بصورة أكثر منهجية، خصوصاً حين معالجة القضية المتعلقة باستمرارية الكيانات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية أو انقطاعها وأسباب الانقطاع وأسباب الاستمرار. هذه قضية لا يمكن أن يحسمها إلا التاريخ الاجتماعي.

والنقاط التي أثارها "كاري روزيفسكي" باستعارة المفاهيم من العلم الغربي تمثل قضية خلافية تحتاج إلى مناقشات أوسع، لأننا يمكن أن نختلف بشأنها كثيراً. إننا نعتقد أن النقطة الأساسية هي مسألة قدرة الباحث على استخدام المفهوم أو تكييفه مع الطبيعة الخاصة للمجتمع الذي يدرسه . ومن الناحية الإنسانية ، ما هي الفائدة التي يمكن أن نتجز من خلال الإضافة العلمية للمعرفة الإنسانية من دراسة حالة للمجتمع المصري؟ كيف نضيف؟ هل نعتقد تعلق الفترة الإبداعية للباحث وعدم تبنيه أي مفهوم قديم. إننا لو قلنا أي مفهوم من الغرب لا ينفي تطبيقه ، إذن لا يمكن تطبيق مفهوم الديمقراطية ولا المجتمع المدني. وهناك بعض الأساتذة الأجانب يقولون مثلاً أن مفهوم المجتمع المدني هذا مفهوم غربي مستق من هيجل ولا يصلح للتطبيق في المجتمع العربي. مامضى صحة هذه المقولة؟ لو قلنا بذلك إذن مفهوم الطبقة لا يصلح فهو مفهوم غربي، ومفهوم الديمقراطية لا يصلح وبذلك ندخل في مجادلة طويلة نعتقد إنها لا تتفق مع ما يمكن تسميته بحالية المعرفة الإنسانية، فالمعرفة الإنسانية حالية وإسببية في نفس الوقت . إننا نرى مجموعة من المفاهيم يادها ، أنها غريبة الأصل نعتقد أن فيه وقوع بأسر أطروحات حاولت أن تثبت أن الغرب له تاريخ متقطع من الشرق، وأن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات الشرقية، وهذا ليس صحيحاً ولعل حارث بن زياد في كتابه الأساسي "أثينا السوداء" قد أثبت بالدليل القاطع ، والدليل مستق من تحليل اللغة والأساطير والتاريخ، أن هذا زعم باطل، وأن بعضنا صدق بالقول أن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات العربية الإسلامية. وكون أن هذا الفصل كان فصلاً جانبياً ولم يكتب لا يعني أن ننكر أن مكونات الحضارة الغربية هي مكونات إلى حد كبير أسهمت فيها حضارات وثقافات أخرى.

دراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والمجتمع المعاصر

روجر أوين

الأستاذ بجامعة أكسفورد وهارفارد

كم يهمنى أن تتم دعوتي نحن الأجانب للاشتراك فى هذا الجمع، إنه لمشروع طموح للغاية ويمكس فضلاً كبيراً بله المتعلمون لجمع كل هؤلاء الناس لمناقشة هذا الموضوع الهام والمشاركه . من وجهة نظرنا ، أو على الأقل من وجهة نظرى أنا الشخصية، لقد كانت أيضاً فرصة للاستماع والإصصات لمناقشة مصرية - مصرية أكثر منها مشاركة ، وكان من الصعب جداً على كأجنسى أن أحده فى أى لحظة أتدخل فيما كان حواراً مفتوحاً بعض الشيء وعاطفياً أحياناً.

أعتقد أن هذا ينتج عن أهمية الموضوع الكبيرة ويبدو أن هناك اعتراضاً عاماً بوجود نوع من الأزمة الاجتماعية فى مصر، وأنه من المهم بالنسبة للمصريين أن يحاولوا معرفة ماهى وماذا يجرى فى مجتمعهم.

ولأن هذه ظاهرة معاصرة فهى أيضاً سياسية بدرجة عالية. كنت أفكر فى معنى كلمة "Forum" بالانجليزية (أى منبر أو منتدى) فذكرت أنه يعنى فرصة لاجتماع الناس ومناقشة الموضوعات بأسلوب هادئ وعقلانى. ولكن كانت هناك أوقات كانت مناقشاتنا فيها أقرب إلى المنبر الرومانى "Roman forum" كما أتخيله ، حيث كان المواطنون يحضرون ويناقشون - أحياناً بأصوات عالية جداً - المشاكل المتعلقة بجنسيتهم وعضويتهم فى المجتمع، وأيضاً مناقشة موضوع أكثر أهمية وهو كيف يجب تنظيم هذا المجتمع وإدارته ولهمه.

ثم بدأت أفكر، حسناً وهل هذا بالشرى الغربى؟ هل إذا اجتمع عدد من الطلبة الأمريكيين و البريطانيين لمناقشة ليس فقط حالة مجتمعهم ولكن أيضاً كيف يجب بحثه وتحليله، هل كنا منسحب مثل هذه الدعوات الحماسية لوجهة النظر هذه أو تلك؟ عندما تناقش العالم المعاصر ورغم رغبة كل منا فى أن يكون أكاديمياً قدر المستطاع فإن السياسة تتدخل ومن الصعب ألا تتضح مشاعرنا الخاصة، وتلك غالباً ما تمعد البحث الأكاديمى الموضوعى الذى نعتقد فى الجامعات أنه يجب علينا محاولة نشره.

وقد لاحظت أيضاً ما أعتقد أنه عدد من المجالات المعروفة في كثير من المناقشات . الأول بين الشوريين (أو الكليين) والفصيليين. الشوريون هم الذين يرون أن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر ، ولذلك فعدت حدوث أزمة فهي شاملة، بينما الفصيليون يحاولون دائماً أن يفكروا في هذا الأمر أو ذاك ومناقشته كلها قبل الانتقال إلى المشكلات الأخرى المتعلقة به. كل ذلك أمر جلي في أوروبا كما هو في مصر.

ثم هناك جدال لا محالة فيه بين اللغاتين والتشاكين . أي هؤلاء الذين يرون مستقبلاً مظلماً لمجتمعهم وهؤلاء المسمون على رؤية مستقبل أفضل. لو أمكننا عمل هذا أو ذاك أو إذا أئعننا الضرب بالنظر إلى الموضوع بهذا الأسلوب أو ذاك.

والآن اسمعوا لي أن أحدث بأسلوب أكثر شخصية وأقول ما علمته من خلال وجودي هنا كأجنبي . ولكن قبل قياسي بذلك يجب أن أقدم بالتعليق المبدئي من أنني لا علم لي ما إذا كانت الأبحاث التي قدمت قفل كل البحث الاجتماعي المصري لم أنها مجرد عينة متفرقة إلى حد ما .

أولاً ما فاجأني هو اكتشافي أنني كنت مخطئة في اقتراح - وذلك على أساس الأبحاث المكتوبة - أن هناك إجماعاً عاماً على أن مصر خاضعة لعملية تغيير طويلة لا يمكن تجاهها من نظام حكم سلطوي إلى نظام أكثر تعددية. وبكلمات الدكتور سعد الدين إبراهيم "إن الدولة تتراجع وهذا يعرّضنا إلى الخصخصة وإمكانيات أكبر للتعددية". ورغم ذلك فلو أن هناك إجماع فيما مضى وحتى الآن - علماً إذا كنت مخطئة - فهو الإجماع على أن عهد ناصر كان سلطوياً من نوع حميد، يتضمن مشروع بناء أمة على أساس من التماثل (uniformity) والمساواة بهدف إعطاء الجميع الوصول لنيل نفس الفرص فيما يخص التعليم والرعاية. ولكن بطريقة ما ، ولأسباب لم يتم توضيحها أدى الأمر إلى تسلط من داخل الدولة، تبدو فيه الدولة - على الأقل فيما يتعلق بأمور البحث العلمي الاجتماعي - حاضرة بقوة بأكثر من أي وقت مضى، ورغم أن ذلك البحث العلمي الاجتماعي لا بد أن يواجه المشكلة الإضافية: ليس فقط موزناً من القوانين والقواعد ، ولكن أيضاً قوانين وقواعد تتلف بمشروايتها.

ومادامنا أيضاً نرؤيه من عملية التفتت الاجتماعي، كنتيجة للافتتاح والتحرير واندهاخ الأسرار من جهات متعددة بما فيها الخليلج. فتوسعت الفجوة في المجتمع المصري لدرجة كبيرة. وهو ما لا يدفع إلى الرضا ولا يمكن اعتباره أساساً للتعددية. والنسبة لعظم المتحدثين كان ذلك بالأحرى سبباً يدعو إلى عدم الرضا ، سواء كانت الفجوة بين غنى وفقير، أو مسلم ومسيحي، أو رجال ونساء .. إلخ. وكلها عرضت كمسبب للاقتسام الاجتماعي وبالتالي الضرر الاجتماعي.

لقد قاد وجود هذه الفجوات الواسعة كثير من محدثينا إلى القول بأن مصر تواجه أزمة اجتماعية. ومع ذلك، في رأيي، فإن تطبيق اصطلاح "أزمة" على أحد المواقف في حد ذاته بعد خائباً عملاً سياسياً وليس تحليلياً دقيقاً لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، مما يتيح للمتحدث إعطاء حله هو لذلك، وفي الوقت نفسه كلما عرضت الأزمة بأسلوب عام كلما كان لحل أبسط لأنه غالباً ما يكون كذلك.

ننتقل الآن إلى بعض الأشياء التي طرأت على أثناء تطور مناقشاتنا الأولى هو الشيء الواضح من صعوبة الحصول على أنواع المعلومات الأولية التي تتطلبها دراسة المجتمع المصري المعاصر. ويتبع ذلك أن معظم الأبحاث التي عرض لها هنا اعتمدت على مصادر منشورة مثل الجرائد أو التقارير الرسمية. ويبدو أنه من الصعب جداً القيام بعمل أبحاث ميدانية اجتماعية من أي نوع.

ثانياً يبدو أن هناك رغبة - وربما يستطيع أحدكم أن يظلمني على أسباب ذلك - لفصل علم الاجتماع ودراسة المجتمع عن دراسة الاقتصاد. لقد كانت الأمور السياسية موجودة طوال الوقت ولكن كان هناك أساس اقتصادي ضعيف للغاية في الأبحاث التي استمعنا إليها. ورغم ذلك يبدو لي أن القيام بالأبحاث الاقتصادية أسهل بكثير في الوقت الحالي لوجود بيانات كثيرة يمكن العمل بها. وهذا يؤدي إلى نقطة لائقة محيرة وهي لماذا لم يرد ذكر أي بيانات من تعدادات السكان الأخيرة، كما لو كان علم الاجتماع قد فصل عن علم السكان وعن دراسة نمو السكان وحجم الأسرة الخ. وهذا متعجب هنا في مصر لأن سلسلة التعدادات التي تمت على فترات منتظمة منذ ١٨٩٧ تشكل كنزاً وطنياً عظيماً وتقدم مصدراً غنياً وفريداً للمعلومات لدراسة التغير الاجتماعي المصري على مدى حوالي ١٠٠ سنة.

ويتبع ذلك ، بدون الاقتصاد وعلم السكان، محاولة تحليل البنية الاجتماعية والتفسيرات الاجتماعية بأسلوب يبدو تاريخياً عتيقاً. ذلك أن هذه الموضوعات لا تزال تهمي دراستها وفقاً للطبقات والمؤسسات والإيديولوجيات المتنافسة والحراك الاجتماعي - أو انعكاسه - والمظاهر الاجتماعية المتعلقة بذلك. وهذا بالتالي أنتج نفس المشكلات التقنية حول مادية الطبقة، وصفاً إذا كانت المجموعة كلها تدخل في الطبقة كلها، ولماذا لم تكافح هذه المجموعة أو تلك كفاً أكثر ضاربة لحماية نفسها ضد طبقة أخرى؟ وما إلى ذلك.

يبدو لي أنه لا مفر من أن تؤدي الأساليب التقنية لإنتاج نفس الحلول ونفس المشاكل وسوف أترك الأمر لزملائي لاقتراح بعض الأساليب الجديدة عن طريق طرح أسئلة وأساليب أخرى للتحليل. وعن نفسي فسوف أقتنع باقتراح واحد فقط يمكن استخدامه لتفتيح طرق جديدة لدراسة النتائج الاجتماعية المنهكة من التغير الاقتصادي طويل المدى. وهنا أسطر في أفكارى من تطور تناقضى "داخل البنك الدولي". فمن ناحية ، التأثير الحديث للبنك الدولي على مصر الحديثة قد حول كل الحديث القديم عن التنمية إلى حتى التمر وألقى به إلى الشارع، وبدلاً من ذلك فإن أرقام اليوم السحرية تتضمن أشياء مثل معدل فائدة الدين ، والعجز في الميزانية، ونسبة التضخم السنوية. وهي كلها أمثال يجب أن تفلحها مصر لكي تظل صالحة لمساعدات دولية أكثر.

ولهذا السبب لم يعد أحد يستمع عن التنمية الاقتصادية، بل من الصعب أيضاً أن تكتشف ما حجم النمو الاقتصادي في أي سنة معينة. فهل هناك نمو في ١٩٩١ أو ١٩٩٢؟ من الصعب معرفة ذلك لأن هذا شيء لم تعد الحكومة تهتم به. ومع هذا - وهو الجزء الآخر من التناقض - يعتنى البنك الدولي بنفسه بهذه الأمور لأنه يحتاج هذه البيانات لكي يحدد ما إذا كانت حلوله لمشكلات مصر عن طريق برنامج إصلاح البنية سوف تسفر عن النتائج

التي يريدها، إذن فبالنسبة لذلك الدولى لقد عدنا إلى القائمة التقليدية التي استريح لها شخصياً. وهذا معناه إجابات عن الأسئلة: لماذا تم بعض الأنظمة الاقتصادية ولماذا ينمو بعضها أكثر من غيرها؟ هذه على سبيل المثال، هي بعض نوعيات الأسئلة التي تشكل أساس مشروع بحثي حديث يجريه تحت رعاية البنك الدولى الأستاذة "بنت هاتسن"، وهو بدون شك أحسن وأشهر علماء الاقتصاد العاملين حالياً في مجال تحليل التحولات الاقتصادية طويلة المدى في مصر. وما يشير إليه اهتمامه أن هذا البحث أقدم على أساس مقارنة بين التنمية المصرية والفكرية على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام.

ولا تخبرنا جدارل وفهارس هاتسن بكل شيء. ولكنها تسمح لنا بالتركيز على بعض الأشياء التي تقترح وجودها كل أكثر عمقاً أكثر من الدراسات التقليدية لنظام الدولة السيلسي أو الاجتماعي. فهي ترى على سبيل المثال أن أحد الأشياء الهامة عند مناقشة النمو الاقتصادي طويل المدى هو التوازن بين السكان والموارد، ولذا ما كانت هذه الموارد تستخدم بكفاءة على فترات طويلة من الزمن. وهذا يمكن أن يصل بنا إلى دراسة للمؤسسات الأساسية مثل الملكية والتي بنوعها تلك تأثيراً هاماً على استخدام تربة البلاد وقلوبها على زراعة محاصيل معينة مستخدماً حسناً. وهنا على سبيل المثال تعد المقارنة بين مصر وتركيا في صالح تركيا حيث نظام ملكية الأراضي الذي ظهر في الأناضول في القرن التاسع عشر يبدو وأنه أكثر صلاحية لزراعة محاصيل هذه المنطقة أكثر من تلك التي تم زراعتها في مصر. هذا برغم أنني أقول ذلك بحرص شديد لكونه لا زال سؤالاً مفتوحاً حول أقصى درجة لاستغلال أراضي مصر الأكثر غنى.

ومن هنا يمكن أن نوضح التأثير الخاص بكل نوع من النمو الاقتصادي طويل المدى من حيث العناصر الهامة مثل نمو المدن (urbanization) والديمقراطية وتشغيل المرأة في سوق العمالة ونمو الاقتصاد غير الرسمي وما إلى ذلك من العناصر التي تشكل مجموعة طسوحة من مشروعات البحث كل على حدة. وسوف أنهى حديثي بالمحديث من ثلاثة منها.

أولاً هنالك حاجة إلى اهتمام أكبر بالطرق التي يعيش ويعمل بها الناس، والتي يصنعها التفاعل بين النظام القانوني والقواعد المتعلقة بالملكية. ويحتاج النظام القانوني نفسه إلى دراسة أكثر، وكذلك الطريقة التي سمح بها لتوجهات معينة من التملك والنشاط الأهلي أن تنمو، ومؤسسات النشاط الأهلي تدار كما تصرف عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية.

ثانياً: هناك السؤال المتعلق بالتكوين المتغير للقرية العاملة. فإذا كانت نسبة القرية العاملة حالياً في مجال الصناعة كما أخبرنا ١٤٪ ونسبة ليست أكبر كثيراً في الزراعة فبماذا تفسر النسبة الضخمة العاملة في قطاع الخدمات الرسمي وغير الرسمي؟ إن ذلك له بالتأكيد نتائج عميقة الأثر على دراسة المجتمع المصري.

ثالثاً وأخيراً، أعتقد أنه آن الوقت للعودة لدراسة الريف المصري والتحولات الاجتماعية الهائلة التي حدثت فيه

على مدى الـ ١٥ أو ٢٠ عاماً الأخيرة كنتيجة للهجرة إلى المدن وإلى الغليج وارتفاع الأجور الزراعية ورفع القيود على زراعة محاصيل معينة. كل هذا غير حياة القرية أكثر مما ندرك ، بينما الأبحاث المتنازعة للاقتصاديين أمثال سمير رضوان والتي أجريت في منتصف السبعينيات قد أصبحت قديمة وغير منطقية على الظروف الحالية. وأخيراً.

فإن الدور الذي غالباً ما يلعبه علماء التاريخ هو إعطاء الهمد التاريخي لأحداث اليوم. ولكن في هذه اللحظة من تاريخ مصر ويلاذ أخرى كثيرة أيضاً ، هنالك حاجة خاصة إلى هذه العمليات التحليلية بفضل دراسة التاريخ عن دراسة المجتمع المعاصر. أقول ذلك لسببين رئيسيين : الأول هو أننا عند النظر لتاريخ مصر في القرن العشرين لا ننظر إلى عملية تاريخية متواصلة ، ولكنها عملية أحدث فيها النظام السلطوي لثورة ١٩٥٢ حرة ضيقة بين الاقتصاد القائم وما قبل الثورة. ولتيسير الأمر قدر الاستطاعة نقول أن التسلط هو أكبر أعداء التعددية ، وفي شكله الاقتصادي أيضاً هو عدو الملكية الخاصة. ونتيجة لذلك فإن تأسيس مثل هذه الدولة سرعان ما وضع نهاية مسيرة المائة عام التي استندت الضمة المصرية فيها إلى انتشار الملكية الخاصة ورأس المال الخاص ، وهي العناصر الأساسية لما كان فلاسفة القرن الثامن عشر قد بدأوا يعتبرونه "مجتمعا مدنياً".

الشيء الثاني الذي يلفت بين مصر والوضع القائم ومصر ما قبل ١٩٥٢ هو السرد الوطني بالغ القوة الذي يشرح كلا من الماضي والحاضر في صيغة رواية واحدة لكفاح متصل لتحقيق أهداف وطنية أساسية . وهي رواية يبدو أن جميع السياسيين والخوارج يتفقون عليها . ورغم ذلك - وعلى الأقل بالنسبة لي أنا - فقد خبت فائدتها وصارت تلمس أكثر مما تعنى. وبخصوصاً ما يتعلق بالقطعة بين الاقتصاد السياسي لما قبل وما بعد الثورة وهي النقطة التي تشكل جلود أي اختيار سليم لما أصبح عليه المجتمع المصري حالياً.

وطالما فهمنا هذه النقطة فمن الواضح أننا يجب أن نتخطى الحاجز الموضوعي على تفكيرنا بواسطة قصة الكفاح الوطني المصرية . هذا إذا ما كنا نريد أن نفهم كيف كانت الأحوال قبل ١٩٥٢ وإلى أي مدى تغير المجتمع منذ ذلك الحين ، وهذا يتطلب ، ضمن أشياء أخرى ، استعظام خيالنا التاريخي بأسلوب نشط ومبتكر لكي نحاول إعادة بناء ماخى ذي علاقة طليقة بالحاضر وعكس فهمه فقط على حدة.

وهناك موضوعان بالتحديد يجب أن يوليهما مؤرخ هذه الفترة عنايته الخاصة الأول هو دور القانون في حماية الملكية الخاصة والآخر هو دور الدولة منذ عهد إسماعيل وبعدة في تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤسسات المتفرعة التي ساعدت في تكوينها.

بالنظر إلى ثلاثة ستة قبل ١٩٥٢ ، نجد سلسلة من الأنظمة التي كان لها تأثير كبير على وضع هذه القوانين والممارسات التي تطورت على أساسها الرأسمالية والملكية الخاصة. كما نجد تصاروا ملحوظاً بين النظام السياسي والطبقة الإدارية ، حيث تمت السيطرة على الصراع الطبقي بأسلوب يخدم مصلحة هذه الطبقة. هذا هو النظام الذي بدأ

في عهد الحديدي إسماعيل وقوى تحت الاحتلال الإنجليزي ثم أدير وتطور بواسطة السياسيين والمستولين المدبرين الذين مارسوا سلطة متزايدة في الثلاثين سنة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٧.

وإذا كنا لنصل إلى فهم لكل هذا أفضل مما وصل إليه المؤرخون حتى الآن، فأنا أعتقد أيضاً أننا نحتاج إلى دراسة القانون وقانون الملكية الخاصة بطريقة أكثر ابتكاراً، في محاولة لبحث الأملاك (Property) وليس فقط الامتلاك (ownership tout court)، أي كمجموعة من الحقوق وجد بعضها وغاب بعضها في الفترات التاريخية المختلفة. والثمن الثاني الذي يجب أن يلتفت انتباهنا هو التمييز - من وجهة نظر الدولة - بين تسهيل عملية معينة والتحكم فيها. على سبيل المثال، بالنسبة لدور وزارة الشؤون الاجتماعية المتشعبة والتي تأسست في ١٩٤٢ عهد تورتراً مستمراً بين الرغبة في تشجيع تأسيس بعض المنظمات غير الرسمية كالاتحادات التجارية وبين الرغبة في نفس الوقت في إبقائها بقدر المستطاع تحت سيطرتها.

فيليجاز، ما يحتاج المؤرخون المصريون حالياً لفعله - في رأيي - هو العودة لدراسة التاريخ في حد ذاته وليس كدليل إلى الحاضر ولا كمرحلة ضرورية في الكفاح لتحقيق كل ما هو مرغوب في الحياة المصرية المعاصرة. فقط عندما يتم ذلك ويرضينا يمكن أن نعيد ارتباط التاريخ ووصله بالحاضر بطريقة تسمح باستخلاصه لطرح أسئلة عامة وهامة حول خط السير التاريخي trajectory في التغيرات الاجتماعية الراحنة في مصر، كما يسمح لنا بالمحكم على ما كبته مصر وما خسرت نتيجة لهذا التفسير الحاد في الاتهام بعد ١٩٥٧.

نظرية علم الاجتماع ودراسة مجتمعات الشرق الأوسط : المجتمع والجملة والامة

سامي زينة
أستاذ الاجتماع السياسي
كلية بيريك بجامعة لندن

أتناول هنا موضوعات تدور في محور المفهوم الأساسية والاجتماعية لدى مفكرى الشرق الأوسط اليوم : أشكال أو صور الترابط الاجتماعى للتضامن أو الصراع فيما يتعلق بالدولة والسياسة. وهذه المسائل مرتبطة بتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية التى أتت بها الحضارة.

هناك صورة تقليدية تنقسمها خطوط كثيرة من الفكر الاجتماعى. وهى أن الحضارة تأتى من خلال عملية تاريخية عالمية مدفوعة بتغيير اقتصادى جوهري كالتصنيع أو ظهور الرأسمالية مع العمليات الاجتماعية والديمقراطية المصاحبة لها من التمدن (urbanization) وتقسيم العمل الاجتماعى المكثف . وهذه العمليات تهدم المجتمعات الأولية أو التقليدية مثل القرية والقرابة والقبيلة، والمجتمعات الدينية، وما إلى ذلك عن طريق فصل العامل عن وسيلة الإنتاج الخاصة به وعن وحدات الإنتاج التقليدية مثل العائلة ، والقرية، والطائفة. إن فردية العمالة، واتساع مجال الإنتاج يؤدهان لحلق الأساس الفردى للمركز الاجتماعى والسياسى والمواطنة. فالمحاذاة إذن طبقاً لهذه الصورة تغير أساسات التضامن والترابط الاجتماعى من المجتمعات البدائية التقليدية إلى مجسومة من الأشكال الجديدة، وكل منها يتم تدعيمه حسب وجهة نظر الكاتب النظرية والسياسية من ناحية الأمة، والطبقة، والروابط السياسية المبنية على أساس طبقي، والروابط المهنية والاصناف والروابط السياسية يختلف ألوانها الإيديولوجية.

وكانت هناك بالطبع آراء كثيرة ومعتضدة حول طبيعة وقيمة هذه المحاذاة الاجتماعية. وهناك خط فى الفكر الألفهرو ساكسونى يرموه تاريخه إلى القرن الثامن عشر ويوجد فى الوقت الحالى وهو يؤيد وناصر النظام الجديد. وهنا هو الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لأدم سميث وآخرين ، ثم تقوية القرن التاسع عشر وعالم اجتماع القرن التاسع عشر

هربرت سيمر. وجوهر تفهمهم اللبرالي للحدائنة هو السوق الحرة وسلوك المصلحة الفردية المنطقي للأفراد أحرار ومتساوين يدخلون في تعاملات طوعية فيما يتصل بهذه السوق. وهم يعتبرون هذه الأحوال تطوراً وواقعاً مرغوباً لنصرهم الحديث ينطلق من دولتهم ومجتمعهم السابق الذي قيد حرية التردد والسوق بقوانين تسلطية من الملوك والأمراء وسلطات الإقطاع والكنيسة. إن ذقوة وتراجع هذه القوى تسمح بحريات جديدة اقتصادية وسياسية سوف تضمن سعادة أكبر لعدد من الناس لو بقيت هذه الحريات بدون معوقات بسبب تدخل الدولة. إذن جزء من هذه الصورة هو انكشاف الدولة العام والمغربوب فيه إلى مستوى أداء الوظائف الأساسية للحفاظ على القانون والنظام والعلاقات الخارجية والدفاع في سبيل مجتمع مستقل وحر من الأغراء الذين ترحلهم المصالح المشتركة والتماثلات التطوعية. هذا هو المجتمع المدني في العرف الأنجلو ساكسوني.

والنقد الماركسي لهذا الخط من الفكر معروضة بولد السوق اتعلم المساواة والاستغلال والأزمات المتكررة. والتصور الحقيقي والاستقلال يكتان في التحولات الاشتراكية / الشيوعية التي تتحقق من خلال انتصار البروليتاريا في الصراعات الطبقية والتي تنتج بالضرورة عن أبهية وعمليات الرأسمالية. ولكن هناك انتقادات أخرى كثيرة ومختلفة. والفكر الألمانى الرومانسى الذي يعود أيضا إلى القرن الثامن عشر (ولاسيما يوحان جوتفريد هردر) يبرز روح الشعب (volk) والأمة وقيم الأسرة والمجتمع والثقافة. إن الحدائنة والحضارة التي تعجلها اصطناعية ومحمطة للمجتمع والثقافة. وهذا بالضبط عكس اعتقاد الأنجلو ساكسونيا بالحدائنة فهو تقدير سلبي مقارنة أشكال الترابط الجديدة بصورة نموذجية لمجتمع الريف في العصور الوسطى. بينما الأمة عند المفكرين الأنجلو ساكسونيين هي ذلك المجتمع المدني التجاري الذي شكلته الحدائنة والدولة إضافة ثانوية له، إلا إنه بالنسبة للرومانسيين الألمان الأمة هي امتداد وتشخيص الشعب الألماني القديم والدولة هي التعبير السامي عن روح الشعب. هذا المفهوم الألماني مهم للغاية بالنسبة لنا لأنه ضمنيا أو ظاهريا كان هذا هو النموذج الذي اعتمد عليه بعض المفكرين القوميين العرب الذين نظروا للأمة العربية من زاوية إحياء الحضارة والتراث العربي القديم الذي طمسته على مر التاريخ عمليات الفناء وعرضته للخطر السيطرة الأوروبية السياسية والثقافية التي أسهمت في تفرقه. وللإسلاميين مفهوم مماثل ضمنيا يحمل الأمة الإسلامية محل الأمة العربية.

وهناك أيضا الشق اليسارى للنقد الشعبوى للحدائنة وعقله فكر غوشوى ما وخاصة "الشعبويين الروس (Narodniks) في مطلع القرن العشرين وهم الذين رأوا تجمع الفلاحين الروس كشكل شيوعي نموذجي للترابط ولكن يعرقله ظلم بيروقراطية الدولة والكنيسة والارستقراطية. ولذلك لما كانوا يحتاجونه من ثورة تزيل هذه السلطات وتسمح لتجميع الفلاحين بالظهور والأزدهار كشكل تمارنى للترابط بدون دولة.

لدينا إذن الفكرة الليبرالية لجنوع مدنى على أساس الأفراد الأحرار الذين يدخلون في تعاقدات طوعية في السوق الحرة مع دولة صغيرة للمحد الأدنى لتنظيم أعمالهم العامة، ثم هناك التمزج الجمعى (Communitarian) لمجتمع

تشكل من جماعات عضوية ذات علاقات وطيدة للمثاقلة وسلطة ذات التزامات متبادلة مبنية على أساس أخلاقي ودولة تعبر عن روح وتاريخ الشعب. إن كلا هذين النموذجين يعتبران صوراً غرضية. كلاهما تتعرض لاتقادات كثيرة، بشكل خاص من الفكر الاجتماعي الحديث لماركس ودوركايم بصورتين مختلفتين جداً. والنقد للماركسي معروف ، لئلا دعوى أقدم عرضاً مختصراً للجوانب المتعلقة بهذا الموضوع من أفكار دوركايم التي تبدو لي مرتبطة بهجائنا على نحو خاص.

دوركايم، مثل ماركس ، بلغت الانتباه إلى أن الدولة في المجتمع الحديث (القرن التاسع عشر) لم تكن في حالة انكماش بل في حالة توسع. ولم يعتقد أن هذا شيء سيء ولكنه ضروري عندما يتسع المجتمع ووظائفه الاجتماعية وتصبح أكثر تعقيداً. والدولة منظمة، مثل الخ في علاقته بالجسم. وهكذا فكلاً كان المجتمع مبرزاً عن طريق تقسيم العمل كلما زادت الحاجة إلى التنظيم وتوسع الدولة. وهذا لا يضر بحرية الفرد واستقلاله كما يفترض النموذج الليبرالي بل إنه الشرط لوجوده الحرة. وعلى عكس الفكرة الجمعية فهو يقول بأن للمجتمعات الأولية قد قيدت وطلعت الفرد ، ولما كان ههما شرطاً للفردية والاستقلالية. ولكن هذه الحريات ممكنة فقط من خلال قوانين تحدد الحقوق والالتزامات وتديرها الدولة. وفي رأي هذه نقطة غاية في الأهمية بالنسبة لمجال اهتماماتنا الحالية، وذلك أن نؤكد أن الدولة ليست بالضرورة مصدر الظلم والظهور ولكن دولة القانون ووظائفها هي شرط الحرية. وعلى العكس فالمجتمع الذي نراه كنموذج مثالي في الفكر الروماني (وهو ذلك في الفكر القوي والإسلامي) هو غالباً مصدر الظلم والظهور على الفرد. وبذلك فتقسيم العمل ودولة القانون الحديث يحرران الفرد من ظلم المجتمع. ومع ذلك فالإنسان المجرد في الفكر الليبرالي هو في الواقع معزول للغاية وأضعف من أن يطالب بحقوقه وحرياته. وما تحتاجه في رأي دوركايم هو أشكال جديدة للترابط مناسبة لظروف تقسيم العمل الحديثة والتي تجمع الفرد في وظائف المجتمع وتعمل كحماية وإرشاد له. وهذه بالنسبة لدوركايم يمكن أن تكون جمعيات أو روابط مهنية. وهذه ليست مجرد اتصالات عمال ولكن أجهزة سياسية وأخلاقية تنظم أوضاع أعضائها ومواصفات عملهم وعلاقاتهم بالمجموعات الأخرى والمجتمع والدولة. هذه يفترض أن تكون وحدات الديمقراطية والدوائر الانتخابية في مقابل القواعد الجغرافية الساكنة والتي يعتقد دوركايم أنها مصطنعة وتحكمية إذ أنها لم تصنع ارتباطاً حقيقياً أو مغلوباً.

خاتمة الحديث

إن أي من النماذج النظرية للحداثة المروضة عاليه لا يمكن أن تكون وصفاً دقيقاً للظاهرة، فهي أوصاف وتصورات أيديولوجية في مجالات سياسية مختلف عليها. إن نموذج آدم سميث (أو عناصر منه) على سبيل المثال يواصل التأثير الكبير على أيديولوجية اليمين الليبرالي الجديدة كذلك التي سارت عليها سمز ثاتشر وريجان. وكذلك مفاهيم الروابط في الأمة والمجتمع، قد دعمت الناقية وأشكالاً أخرى من القوميات العرقية والثقافية . ومع ذلك هناك عناصر من هذه

النظريات يمكن أن تساعد في فهم أو إلقاء الضوء على بعض من الظواهر الحديثة للترابط والتضامن والصراع التي نهتمنا.

لم تتكشف الدولة، ولكنها تروست في كل مكان كما توقع دوركايم (وماركس) لكن بأشكال مختلفة إلى حد كبير . وقبل من دول العالم الثالث التي نجح في فترة ما بعد الاستعمار في الحفاظ على أنظمة سياسية دستورية وتعددية حزبية. فمعظمها لم تكن دول قانون، ولكن دول قمعية ضعيفة ذات مصالح قومية واضحة.

لقد تم تكوين الأمة في معظم الدول. ولكن من "الأمة" يجب أن نفهم ما هو أكثر من مجرد وحدات تضامنية (معظم الأمم ليست معضاتمة) ولكن مجالات للتجربة المشتركة و"عوامل الحياة" التي جلبتها العمليات الثقافية والتقنية للحائكة: نظم التعليم المعروفة، التجنيد الحربي، الحدود التقليدية والمالية والأهنية الوطنية التي تسيطر عليها الدولة، والإعلام المطبوع والجماعي. وبهذا المفهوم من "الأمة"، يمكننا أن نتفهم أشكال التضامن الثوري العربي والديني والإقليمي.

لقد خضعت معظم المجتمعات التقليدية أو الأولية وقررت أو ضعفت. ومع ذلك والمهم هو أنه قد تم إعادة بناء أشكال جديدة من الترابط والولاء المبني على هذه العلاقات الأولية. فقد تشكلت في كل مكان الجمعيات التطوعية القائمة على المصالح والأيدولوجية والدين والترفيه والأعمال الحرة بالإضافة إلى الولاء التقليدي. إن مدى استقلال هذه الجمعيات وتأثيرها في الحياة الاجتماعية يعتمد جزئيا على ثقافة الدولة لها أو تقويضها.

دول ومجتمعات الشرق الأوسط

إن الاهتمام الأول لكثير من مفكري الشرق الأوسط واحقيقه في الوقت الحالي هو مسألة الديمقراطية ومؤسسات "المجتمع المدني" في مقابل سيطرة الدولة وتدخلها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ماذا نستطيع أن نقول إذن في ضوء العرض عاليه عن صيغ للنساسة، والترابط، والتضامن، والصراع؟ يمكن تقديم نموذج آدم سميت إلقاء الضوء على واحد من أهم جوانب الاستقلال الاجتماعي في مقابل الدولة: الملكية والصناعة إن تهيئ "الاقتصاد" عن الدولة نسبيا (لكن مع بعض حقاقت الاتصال الهامة) في الغرب كان الأساس لتكوين مراكز القوة الاجتماعية والاقتصادية والتي قامت بدورها في مواجهة قوة الدولة وروعت تكوين الجمعيات الاجتماعية المستقلة وأعمالها، سواء من أصحاب رؤوس الأموال أو العمال. وكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد في الشرق الأوسط سواء كاشتركية تتحكم فيها الدولة أو كماله أبوية بطرولية، أساسا أكبر للشمولية وإزالة أو إخضاع الطبقات المالكة وتقليل نشاطها إلى حد الاعتماد الطفيلي على الدولة وأجهزتها.

وماذا عن الطبقات؟ إن الاختلافات بين الطبقات من الناحية الاقتصادية أي تفاوت الثروات والدخل وفرص

الحياة لها واضحة لرؤية الجميع. لكن السؤال الهام مع ذلك هو ما إذا كانت هذه الاختلافات تشكل أساس التضامن الاجتماعي والولاء والعمل السياسي. في الغرب، السياسة المبنية على الطبقة حيشا وجدت (ويجب أن نوضح أنها غابت في أمثلة عديدة، أحدها الولايات المتحدة) كانت نتيجة التنظيم السياسي للتصق وصلوات المراكب التي تقوم بها الأحزاب والاتحادات التي تدعى بتجول طبقة ما. والتشكيل ليس أحد معطيات طبيعة التضامن الطبقي، ولكن تضمنه عملية العمل السياسي التي تهدف إلى إقناع الناس بأنهم أعضاء طبقة ما ذات مصالح سياسية. لقد نجحت الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا في عصرها الذهبي في عمل ذلك، بينما الحزب الشيوعي في بريطانيا فشل في ذلك قاماً. وفي الشرق الأوسط، تم بحث شديد قمع هذا النوع من السياسة المبنية على أساس طبقي في البلاد التي ظهرت فيها أساساً (العراق، إيران، السودان، ودرجة أقل في مصر). وفي معظم الأماكن كانت على أي حال ضمنية للغاية وهامشية.

وإذا عن البرجوازية الرأعية بذاتها سياسياً؟ أدى تحكم الدولة في الحياة الاقتصادية في معظم الأماكن وغيب أب ضعف الأساس القانوني الواضح للأعمال الحرة إلى اعتماد البرجوازية على أجهزة الدولة ومبرراتها كما ذكرنا. وهذا يقلل من أساس التنظيم والعمل الراعي للطبقة، حيث يتحكم كل عضو في تنمية شبكات تلعب الخاصة. والتحرر الاقتصادي في مصر وغيرها يمكن أن يعمل على تنمية سياسة الطبقة على هذا المستوى، ولكن فقط إذا وجدت أسس قانونية ومؤسسية للاستقلال عن الدولة.

ومع ضعف وتفرق الروابط الأولية وضعف أو غياب التضامن الطبقي، ما هي أشكال الترابط والتماسك والصراع التي ظهرت؟

كما ذكرت من قبل فقد تمت إعادة بناء الروابط وعلاقات القرابة والقبيلة والمتمصر والدين طبقاً للظروف الحديثة في السياسة والنشاط الاقتصادي. وفي بعض الأحيان في الأجزاء المعزولة من المنطقة وخاصة في اليمن وكومستان حيث ظهرت تكوينات قبلية على هيئة وحدات سياسية محلية تقريباً. ومع العلم بأن بعض هذه الوحدات مسلحة، فهي تشكل مراكز قوى بعيداً عن الدولة المركزية. ونحن للتحقق "المستعدين" ظالما اعتبرنا التهازل عناصر متخلفة يجب أن تكون تنسجها كشكل للترابط من أجل الروابط الوطنية الأكثر شمولاً. وبالفعل كونها تكوينات تقليدية يمكنها أن تكون متسلطة بالنسبة للأعضاء الأضعف: النساء والأطفال والفقراء. ولكن في الإطار الحديث لاحتكار الدولة للسلطة والشمولية والاستعداد، ألا تغير رأينا وننظر إلى التهازل في هذه البلاد كمناصر لتعدد السلطة؟ وإذا سار كل من على ما يرام (مع التركيز على "هذا") يمكن للأفراد والمجموعات الاستفادة من حماية القبيلة للحلفاء على حريتهم واستقلالهم. ومن ناحية أخرى يمكن للدولة والقبيلة القوة الاتحاد ضد الاستغلاليات الاجتماعية وحقوق الإنسان.

مثال هام آخر على إعادة البناء السياسي للتضامن الأولي هو مثال النظام العراقي والسوري حيث بنى الحكام سلطانهم على الروابط القبلية والدينية العرقية كل على حدة. وهذا بدوره شجع التفرق الأخرى على بناء شبكاتهم

خاصة من الروابط الأولية. وهكذا تم قمع بعض شديد المجالات السياسية التي تضمنت مسبقاً عناصر أكثر حساسية بيروقراطية، مما دفع الناس إلى الشبكات غير الرسمية من القرابة والدين والأخوة .
نجد إذن أن إعادة بناء الروابط الأولية ليست ظاهرة فريدة في نوعها ولكن يمكن أن يكون لها تأثيرات وتحتاج لتتلقح حسب الظروف التي توضع فيها. وغالباً ما تكون هذه العملية نتيجة مباشرة للأوضاع الجديدة التي رعتها سلطة الاستبداد وحكم الأقلية .

والأمثلة التي تناولناها رغم ذلك كانت عن أقليات قوية، فلذا عن الناس العاديين والفقراء؟ في الأغلب أضحف من السكائي والهجرة إلى المدن وبقرب المجتمعات الأولية إن لم يكن حطسها ، حيث أضحف ومزق روابط القرية وقربى والأخوة الدينية. وبعض روابط القرابة والجمهرية والأصل الواحد هذه لازالت سارية تحت الظروف الحديثة لكن على نطاق أصغر. وهناك أيضاً مؤشرات على أنه بالتسوية لكثير من الفقراء الذين يعيشون في المدن يتضاعف وهم بسبب غياب أو ضعف الروابط والالتزامات الاجتماعية. فهم يعيشون ضمن مشاكل فقرهم في سياق يتحكم فيه إلى أي أحر العمال والظروف التجارية . وهاتان الأخيرتان هما أيضاً أساس الصراعات الاجتماعية التي تتصاعد من كمال الاستغلال والاستبعاد والتي تولد الصراعات ومشاعر الكراهية في سياق محلي ولكن نادراً ما تدمج بحيث تلق عليها الرعي الطبقى. هذا هو نوع الموقف الاجتماعي الذي سماء دوركاهم اللامعبارية أو فقدان القوام anomic أي قطيع الأشكال القليلة للقرابة الاجتماعي وقراءته، ولكن مع النشل في تطوير البنى الجديدة. بضائع من ذلك يشبه الحجم الرهيب للزيادة السكانية وتركزها في التجمعات الحديثة. وفي المراحل السابقة لهذه عملية قبل المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية في الماضي الحديث لمصر، فإن القوى السياسية السائدة المرتبطة بالسلطة د. أسهمت في هذه الحالات الشمسية من خلال شبكات أبوية ونفعية تمت مقايضتها بعهد التأييد . وفي مراجعة تعداد السكاني والجغرافي للمدن، ضممت هذه الشبكات ولدت ، إن لم تكن أوليت.

والفرد منا يملكه الانطباع بأن حالة اللامعبارية أو فقدان المجتمع القرابي هي بالضبط ما تتناوله بنجاح الجماعات "سلابية" . وليس الأمر فقط مجرد منظمة مادية ومساعدات تقدمها هذه الجماعات ولكنه الإحساس بالجماعة والهدف لتنظيم الأخلاق على المستوى المحلي والشخصي. وتسلط هذه الجماعات هو بالذات ما يستفسره الناس بدرجة هيرة في ظروف الفوضى وانعدام النظام والفساد والاحتلال.

والجماعات الإسلامية السياسية ليست "تقليدية" ولا "أولية" ، ولكن على العكس هي جماعات سياسية حديثة بدرجة كبيرة. فتجديد أعضائها سياسياً يعتمد على التحول الأيديولوجي وتقديم المنافع ، وليس على علاقات القرابة والولاءات الأبوية. وعلى مستوى المثقفين مثل النشطاء المهنية هم يعملون كقوة سياسية حديثة ومنظمة أحسن تنظيم أما على المستوى الشعبي فتح بقائهم منظمين أحسن تنظيم ودوى شخصية سياسية. فهم يترجمون بتكوين منظمات اجتماعية شبيهة بظله التي كانت موجودة في المجتمعات التقليدية التي يتخذ فيها كإدارهم مناصب السلطة والنظام.

إنهم يتعاملون إدارة الصراعات الناجمة عن التفاوت الاجتماعي .

ولكن تتحدث بصفة عامة جداً ، فقد تحكمت في مجتمعات الشرق الأوسط لمعظم الوقت ، دول سلطوية أحضمت مؤسسات المجتمع المدني أو أدمجتها في كيانها . وقد أدت الحطرات الحثرة التي اتخلتها بعض البلاد في الستين الأخيرة نحو التحرور الاقتصادي والسياسي إلى ظهور بعض الجمعيات والمؤسسات المستقلة . وأقوى وأهم هذه الجمعيات والمؤسسات هي في الغالب إسلامية . وهذا يطرح مشكلة جديدة في البحث عن الديمقراطية وحكم القانون لأن هذه الجمعيات في الأغلب معسلة أيضاً . والجمعيات الثائرة التي ذكرها دوركايم والعلماء الاجتماعيون الآخرون والتي ينشعها المثقفون الديمقراطيون الحديثون هي التي يفرض أنها تقف بين الفرد والدولة وتحمي حقوق وحريات الأفراد . ولكن ما يظهر في الشرق الأوسط هو جمعيات ثائرة للمجتمع المدني تعد هي ذاتها جمعيات تسلطية تهدد الحرية وحقوق الإنسان مطلقا تفعل الدولة التسلطية . والأكثر من ذلك هو حذفها للمدن في الوصول إلى الحكم .

ولكن تدفق أشكال الترابط الاجتماعي التي تبرز اللامعيارية أو فقدان القيام هي نفسها التي تفتح الطرق للتغيير الاجتماعي . وقد شعر الإسلاميون بهذه الفرص وانتهزوها . لكن المجال مازال مقفولاً للقوى السياسية الأخرى لكي تدخل وتحاول أن تصنع توازن مؤيدة لها وأن تفرق أشكالاً جديدة من الترابط الاجتماعي ونحن لا نعرف إلا القليل من أشكال الترابط الاجتماعي المساعدة وظروفها ، ونأمل أن شباب الباحثين الاجتماعيين في مصر وغيرها سوف يتمكنون من إضاح فضولنا العلمي وأيضاً وضع الأساس العلمي للسياسة الاجتماعية والفعل الاجتماعي .

حال العلوم الاجتماعية. وهموم الباحثين الشباب.

والوعد الضئيل لوضع ما بعد الندوة

ريچوند بيكر

أستاذ العلوم السياسية بكلية وليامز
بالولايات المتحدة

لم تعد مقنعة مسميات العالم الأول، والثاني، والثالث (أي للمجتمعات الصناعية الغربية واليابان، فالعالم الشيوعي، فالدول النامية على التوالي).

لقد سجلت وحدات العالم الحقيقي المقترحة في هذه التقسيمات. ويكشف ترددا في التدخل عن هذه التقسيمات لتمام عن حقيقة عامة بشأن حالة الخبرة التي تمر بها العلوم الاجتماعية حالياً وما ترتب عليها من انعدام الاتجاه لدى الباحثين الشباب في مصر وغيرها. وبينما سقطت الصياغات الفكرية القديمة التي ظلت عزالم التجربة الإنسانية الثلاث، لا يوجد بعد إجماع على ما سوف أو يجب أن يحل محلها. والممل الحالي في العلوم الاجتماعية في مأزق حرج بين التأكيد على "العالمية" الجديدة وانتشار أنواع مختلفة من المحلية.

فمن ناحية نحن نسمى لتخطي التقسيمات المصطنعة التي فقدت مصداقيتها والانتقال لمستوى أعلى من الوضع الإنساني المشترك، ومن ناحية أخرى نحتل بنفس التقسيمات الثقافية والدينية والعرقية التي طالما أغفلتها التقسيمات الإدمجية القديمة والجديدة أيضاً. لقد اتبعت نظم المعرفة العلمية الاجتماعية، إما متجهاً حالياً أو متجهاً محلياً مناقضاً تماماً، وفي الوقت الحالي على الأقل يجد الباحثون الشباب مع يقيننا جميعاً نظاماً معرفياً غير متناسية ولا يمكنها إتاحة الفهم التراكبي للأمر، ولذلك فلدينا أسباب جيدة للشعور السلبي بالخبرة الفكرية. ومع ذلك فلي اعتقادي أن الثقة الضائعة أو غياب اليقين حول ما نستطيع وما يجب أن نعرفه قد يكون له فوائد لم نكتشفها بعد.

وللعلوم الاجتماعية الحديثة - كمستجيبات فكرة صيغت في الغرب وأروتت بشدة بمسيرة السيطرة الغربية حالياً - ميل طبيعي لتحديد مبادئها ضمنياً بمباريات "نحن" و"هم" وذلك من وجهة نظر الغرب الصناعي. وفي الصياغة المفهومية للعالم الاجتماعي والسياسي، هذا من المنطقي تماماً للحديث عن عالم أول للمجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وذلك في مواجهة عالم ثان معاد ومهدد من الأنظمة الشيوعية وعالم ثالث غير مستقر ويبحث على عدم الاستقرار. وهذه النقطة المخصصة التي هي فكرية وسياسية في نفس الوقت تحولت إلى نظرية

عامة، إلى نظريات كلية مثل الشمولية والحداثة، لتفرض قاسماً فكرياً غير يرى، على كثر غير متجانسة مثل البطلان الشيوعية والتأنيث. وفي مواجهة هذه النظريات العامة كانت الماركسية وحدها تمتلك الإمكانية الفكرية والطاقة السياسية للقيام بالتحدي الفعلي الذي يمكنه أن يتحدى بانتظام النظريات المسيطرة على الفكر الغربي.

لقد اكتشف قاسم النظرية السائدة في كل من التواحي الفكرية والسياسية لأسباب وطرق معروفة بالدرجة الكافية لنا جميعاً، ويمكننا أن نرى بوضوح بعضاً من الصفات العامة للمسقوط، إذا اتخذنا أمثمتنا على الأقل مبدئياً من كل من دراسات الشيوعية والتأنيث. هنالك تشابهات عامة في الأسلوب التي تطورت به معرفة أوروبا الشرقية والعالم العربي. ولأول وهلة هي قصة سهلة، فما تراه هو سقوط النظريات العامة للحداثة، فشل نظريات الشمولية ونظريات الحداثة والتأنيث السياسية التي نظمت دراسات العالم الثالث والشيوعي.

وأظهر "التحول التفسيري" في البحث الإجمالي العلمي الأرقام المتعلقة بالفكرة العامة المتضمنة في المشروعات التنظيرية الكبرى للحداثة عندما سلطت مشروعات التحديث بأساليب لم تنتهياً بها هذه النظريات العامة. فقد تعجز الاستقرار التام في الدول الشيوعية بينما فشل العالم الثالث في النمو سياسياً، بالطرق المتوقعة (المشاركة، العلمانية، الخ). وأسفر العمل التفسيري لهائشي التيار الغالب عن دراسات مصغر micro تهدف إلى الإحاطة بالتفاصيل التي قد تفسر سقوط النظريات العامة. ومع إعادة تعريف المجال الفكري بعيداً عن النظريات العامة وجد المفكرون الناقسون في الغرب معينا من التهامات أخرى مثل علم الظواهر والنظرية أيضاً بينما يواصلون الاستقاء من أفكار ماركس.

واعتاداً على هذه المصادر المتعددة بدأت الدراسات الثقافية المستوحاة من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم المجتمع (المسوسيولوجيا) حول المجتمع المدني أو إعادة إحياء نظم المعتقدات التقليدية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. تبحث عن فهم ذي أسس لواقع المقاومة المحلية التي كان لها نتائج محددة لم تتوقعها النظريات العامة إطلاقاً. إذن نتج عن فشل النظريات الكبرى تحض النظر والبحث الخاص من المعرفة المحلية التي يمكن أن تفسر فشل الحداثة.

ولكن من الضروري تعقيد هذه القصة الخاصة بمشروعات الحداثة الناشئة والمعلومات المحلية لها أو سقوط النظريات الكبرى وصحة الدراسات التفسيرية من الهوامش. حيث يقتضينا في هذا التقدير المختص أن نذكر مشاركة علماء ما بعد الحداثة ورسائلهم الأساسية. لقد سلطت الحداثة في المركز ومن الناحل وليس من الهجسات الثنائية للأطراف. لقد أصبحت مسارات التنوير في حالة اضطراب شديد. فمن قلب الغرب المتقدم، أعلن علماء ما بعد الحداثة أن الإله والتاريخ والمؤلف قد ماتوا جميعاً، وأن العقل المنطقي لا يؤدي فقط إلى الـ "Gutlag" ولكن إلى خرابا التعليب الذين يستنعم الأمريكيان والذين يعملون من أجل "استقرار" أنظمة العالم الثالث. وأنه في قلب الغرب المتقدم يتبع فراخ معنى وثقافي وهيب. إنه الغرب الذي يحبر عنه مسلسل "الجرى" والجسيلة "The Bold and the"

Beautiful" ومحاولة وضع نظريات لهذه الظروف المعالية. قد أنتجت ما قد يصبح بدوره تنويعاً جديدة من النظريات الكبرى، وأهمها تحليل الخطاب لبشيل فوكو والتفكيك لجاك دريدا اللتان تركتا أثراً ملموساً باتساع مجال العلوم الاجتماعية. ومن هذه الزاوية الهامة، فإن انتهاء نظريات عصر ما بعد الحرب من الشمولية والحداثة قد أنتج نظريات جديدة أكثر عمومية بل أيضاً كوتية لا تتعلق بالتقدم ولكن بالأوضاع الإنسانية. وقد بدأ العلماء الاجتماعيون لما بعد الحداثة في بلورة هذه الكونية الجديدة.

ولا نستطيع أن نتحدث بمقولة عن حالة المعرفة حول المجتمع المصري أو غيره بدون أن نأخذ في اعتابنا هذه التراجعات لأوضاع ما بعد الحداثة

وما تفرجه بالنسبة لجهودنا في مجال الفهم الاجتماعي العلمي. إن النظرية العامة ومشاريع التحديث والنظرية التفسيرية ومقاربات الأطراف، ونظريات ما بعد الحداثة ومسألة المعرفة الثرة في الأوضاع المعالية لما بعد الحداثة، هذه كلها هي الصلاحيات التي سوف أستخدمها لتنظيم ملاحظاتي حول توجع المعارف التي أنرزها القرب وما وراء حول المصريين والمجتمع المصري.

أعتقد أنه لا توجد طريقة لتفخيص أنواع المعارف التي تتنافس لجذب الالتهام وتساهم في إحساننا بفقدان الانحاء أفضل من الإثارة للخصائص التطعية- ربما مع شيء من الهافة- لتوجع المعارف المتضاربة وغير المتناسبة التي تنسم بها الأعمال المتعلقة بمصر. ففي كل حالة - أي بالنسبة للنظرية العامة والنظرية التفسيرية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة - سوف أعرض باختصار "طابع" المعرفة، و"شكلها" المميز، و"أسلوب" عرضها، وما تتضمنه من "معانٍ سياسية" و"مخاطر" التي تفرجها، وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك: كيفية "تصوير" مصر والمصريين وأمل بعقد استمصال هذه الخصائص للتعليق بأسلوب أكثر مباشرة على أعمال مؤقرونا واقتراح ما يبدو لي كتوجهات مستقبلية مقفرة لجهودنا المشتركة.

١- النظرية العامة:

إن من الخطأ أن نعلن، كما فعل البعض، موت النظرية العامة قبل الأوان. فبينما لم تعد النظريات الكبرى تسرد أفعالها كما فعلت من قبل، لازالت هذه النظريات مقننة لعدد كبير من العلماء الاجتماعيين في كل من الانحاء الغالب والاحياء الماركسي.

وعلماء النظرية العامة لا يزالون يصفون سمة المعرفة التي يغزونها بأنها التحليل الموضوعي للمتخصصين المبرزين علمياً. وبينما لازالت النظريات العامة الكبرى يدان لها بالولاء، تجهد النظرية العامة أكثر أشكالها إيهاراً في زى الاقتصاد السياسي سواء بإيجاء ماركسي أو لبرالي.

فلا اهتمام ينصب على المفاهيم الكبيرة كالقوة والطبقة والتنمية الاقتصادية. وبينما يستمر ازدهار وانتشار شيء

من المنهج القديم، يعلن أمثال جون ووتريرى وآلان ويتشاردز فى كتابهما الذى حاز ثناء كبيراً "الاقتصاد السياسى للشرق الأوسط" أن هذه الأدوات التحليلية والنماذج التى تكشفها توزيع يمسطة الاختلافات الثقافية المحلية، وبذلك يصح من الممكن التعميم بشكل واسع على العالم النامى.

وعلماء النظرية العامة من التيار الغالب يعرضون أنفسهم على AID أى هيئة المعونة الأمريكية والـ IMF أو صندوق النقد الدولى، والحكومات المحلية التابعة، للعمل حول الصالح فى تنفيذ برامج إصلاح الهيكل للبنية الاقتصادية التى يمكن صياغة مفاهيمها بدون إلزام - الاهتمام بالتاريخ المحلى والسياسة أو الحاجات الاجتماعية والثقافية. وفى نفس الوقت يواصل تقدمهم الماركسيون تقديم -- لما تبقى من المسار الفكرى - انتقاداتهم البنيوية لاتعالم التوازن العالى والتمعية، وذلك بتهوين مواز لأهمية نفس عناصر البنية الفوقية. وأسرب هذا النوع من التحليل يبقى "كنها" ومادته واقعية بل حتى طبيعية، أى الواقع كما يكتشفه العلم أو كهذا يكون.

ويكشف مثل هذا العمل للثقل بالمصطلحات الفنية عن ثقلة عالية بالنفس لا يثقل منها الهجوم الحاد ضد. وبين السطور الهادئة والرصينة تكمن سياسة مشروعات الحداثة الليبرالية والماركسية القديمة، والتى تحتفظ بليائها بالأكثار التفسيرية حول التقدم سواء المبنية على أساس معجزات آليات السوق أو الصراع الطبقي المحلى والدولى. والمخاطر الكامنة من هذه المنتجات الفكرية هى نفس للمخاطر المألوفة لاثالث المنابر الإيديولوجية للتخفية بفتح الخطاب العلمى قسطنى باحترام لم تعد تستحقه، ولا زالت تؤثر فى السياسة بأساليب متعاضدة مع جدول أعمالها السياسى المتخفى ترمزاً ما، وفى العلوم الاجتماعية عند علماء النظريات العامة، نجد تصوراً مألوفاً وكذلك تصوراً ذاتياً (إذا أن الباحثين المصريين، كما يتضح من مؤثرنا نفسه، يواصلون استعمال هذه النماذج، فسر والمصريين كموضوعات للتحقيق العلمى) كمرضى للخبراء المصلحين بالعلم الذين تكتظ بهم الهيئات الدوالية والحكومات المحلية ووسائل الإعلام السائدة، أو لأولئك الذين ينتظرون بفارغ الصبر تغير الخرس الذى سوف يعطيهم الفرصة.

٢- النظرية التفسيرية:

الإيمان بالتفسير بدلاً من التحليل العلمى كأداة أساسية لدروس الشئ الإنسانى يهدف إلى إنتاج علم يترك بنفسه حدوده وذاتيته التى لا يمكن تجاوزها. وفى حالة تقديم التاريخ والفنون للنماذج أكثر من العلوم الطبيعية تتخذ المعرفة "طابع" اكتشاف الحقيقة للكثيرة أو النسبية والضائقة فى البحث عن اليقين العلمى الذى لا يمكن الحصول عليه فى دراسة الأمور الإنسانية. فالأصوات التى لم تسمح وألصقت الذى يكسر، وأخبار الزلازل، تحدد الترفيلة الكبيرة بين هذه المعارف التى تعتمد باستمرار على العمل المبدئى الاثنووبولوجى والسوسيوبولوجى. وتأخذ "شكل" التقارير المبدئية عن الهيئات المحلية ضد مشروعات العصر الحداثة الكبرى. وكما فى Sadat and After: Struggles for

Egypt's Political Soul المبادئ وما بعده: الصراع من أجل روح مصر السياسية يعد مثلاً "حديثاً" في هذا المجال.

و"أسلوب" هذه الدراسات أدبي وإحفاقي بل رومانسي في وصفه الفني الخلق، بالتفاصيل التاريخية والمحلية التي تتحدث عن صراعات محلية ليس من خلال التصريب التحليلي للنماذج الشائعة ولكن بالأحرى من خلال اختراق عميق لأسطح متعددة الأنسجة والاختلالات تحتفظ على تعديتها الكبيرة بسمة إنسانية واضحة.

إن إنسانية عامة بدلاً من "سياسة" محددة تعبر عن نفسها من خلال تفهم عيني agnostic للرؤى والاستراتيجيات والتكتيكات للرؤى والأحلام التي حملها تاريخ المقاومة المحلية التي عاشت وذلك من خلال الأصوات الحقيقية التي سمعت والصمت الذي كسر. ولكن هنا أيضاً يوجد "مخاطر"، ولو أنها من نوع أكثر توارياً، بدلاً من "الموضوعية" المتفادئة لعلماء النظرية العامة، قد نجد الحساسية الشديدة للمفسرين الراعين بدواتهم. ومثل هؤلاء الباحثين يتلفهون أحياناً على الاعتراف بتمييزهم حتى أن اللوات المبحورة على أكمل وجه في أعمالهم تكون ذواتهم هم بدلاً من ذوات الآخرين الذين يهدفون إلى فهمهم.

ومع ذلك فالعمل التفسيري في أحسن أحواله (سواء ذلك الذي يقوم به المصريون أو الأجانب) يميل إلى "تصوير" مصر المهمل والمصريين المهملين الذين يعيشون في الهوامش وأولئك الذين يعيشون حياتهم خارج هذه المساحات الاجتماعية التي تعرف بالدولة والطبقة والمشروعات التنموية الضخمة. ومثل هذا التصور يسعى لتصوير الهويات "الأصيلة" أكثر، والمعاني المشتركة المنتسبة، والمشروعات البديلة الهامة ولكن المهمل. والوعود المبدولة هنا هو الفهم التفسيري للصراعات الإنسانية الهامة ولكن المنسية.

٣- نظرية ما بعد الحداثة

في زمان ومكان وضع ما بعد الحداثة تعد فكرة المعرفة البقائية من أي نوع، سواء علمية أو تفسيرية محلاً للتألي إذا تم تلقيها أصلاً بسخرية لاذعة فالمعرفة هي تنظير الأوضاع المتدهورة للمعرفة أي أن تشهد على سلسلة من التمزقات غير المحتملة: وعد الفردوس المخلوف، ومسيرة العقل المتقطعة في التاريخ، والإيمان المزعج بالعلم كمحرك للتقدم الإنساني، وانهيار النيات القادرة على تفسير "الأخر"، والنسبة لأصحاب نظرية ما بعد الحداثة فإن كل الأدبيات العظمى أصبحت غير مترابطة، فالمفاتيح واللوات التي دافعوا عنها قد تضاعفت إلى صور غير واسعة في أي واقع إلا في لحواتهم.

والمعرفة إذا أمكن اعتبارها كذلك تتخذ "طابع" متعبة تفكك اليقين القديم، أو المعنى القديم لعالم منسج في غرض أكبر وعالم إنساني قادر على استخدام العقل.

وهنا يجب أن نتنبه لنور اللغة والثقافة في الحفاظ على الثقة التي وضعت في غير موضوعها في التحويلات القديمة، وهذا ما يلزم التصوير ما بعد الحداثي لمصر والمصريين فهم لا يصبحون سكان عالم ثالث محدد، بل يتم النظر إلى

المصريين على أنهم يشتركون في مصير ما بعد الحداثة: فيبدون كمسكان بترقيين في زمان ومكان من الاضطراب الذي يمنع صياغة التواعد ورسم التكتيكات والاستراتيجيات التي تتطلبها السياسة كما تعرفها وتحمي المقاومة لتصبح رومانسية خاوية وكل مايتبقى هو بقايا النظم المعيارية وبقايا ما كان في يوم من الأيام استراتيجيات سياسية. ومن هذه الوجهة، لا يوجد ما يفرق المصريين للمستمرين عن الغربيين للمنظمين الذين يشتركون معهم في مصير ما بعد الحداثة إنها كوتية أو عالمية جديدة، وليكنها واحدة يصعب الاحتفال بها.

الاستخلاصات

يبدو أن أحد مظاهر عصرنا أن أصل إلى ملاحظاتى الحتمية بدون أى دافع على الإطلاق لتوافق أو تمجاوز هذه النظريات المتضاربة والمتقطعة. وأريد أن أوضح أنني لم أختصر أو أخفى أى شيء في بناء ملاحظاتي. وما هو أهم هو أنني لا أقصد أن أوحى بالترتيب الذي استخدمته أن عملاً جاداً قد انتقل بطريقة ما من النظرية العامة عبر الدراسات التفسيرية وإلى نظرية ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فإننى اتخذ تفكير ما بعد الحداثة بمعنى ما كأداة مفيدة للتفكير للحاضر، فإن فكرة "وضع ما بعد الحداثة" تبدو معقولة، أو على الأقل تبدو كذلك بالنسبة لى، رغم غموضها أو ما تحدثه من تخطيط في مجال التفكير لها، وفي حياتنا الشخصية الفكرية من الواضح لعمدنا أن المشروعات الليبرالية والاشتراكية الكبرى لم تعد بنفس القوة التي كانت عليها يوماً ما، وأن الدراسات التي تأسست على الأيديولوجيات والووتوبيات الماركسية والليبرالية فقدت الكثير من قوة دفعها وطاقاتها. وفي خطائنا الهائلة ندرك أن شيئاً فظيحاً قد حدث بالنسبة لأعق العقائيات، إيماننا بالمثل والعلم والتكنولوجيا بل أيضاً للعامل الإنساني المستقل. وعندما تسالر، تضطر للاعتراف بأن هذه الاتجاهات عالمية.

ولكن الأمريكيين خاصة من النادر أن يكتروا حادثين ومسايقون أقل ما يجب. لذا يحتاج لعلم الاجتماعى الأمريكى أن يصدر تقارير تنهاى به "نهاية التاريخ" وانتصار الرأسمالية والنسبورية وليس غفياً أن ذلك فرحاً بانهيار البديل السوفيتى، ومع ذلك فإننى أحتكم على قراءة هذه التقارير بعناية، فنحن حتى في أكثر الأعمال فرحاً مثل مقال نوانسيس فوكوياما الذي نوقش على نطاق كبير حول "نهاية التاريخ"، يهتون تلميحاً أو إشارة إلى حزن معين وإحساس بالحسارة يغمضها الإدراك على محض بأن انتصار أمريكا اللزوم في العالم لا يمكنه أن يحوي الإنسان بالفشل المتقن ويقذل الأهداف المشتركة للوطن. فبينما قلب المدن الأمريكية في حالة من الحصار المستمر، وأحوال التعليم العام تعد فضيحة قومية، والمشاركة السياسية في أسوأ أحوالها، وصور المشردين والمهاجرين متضخمة، يصعب التلقى الجاد للدمى بأن السمى الإنسانى من أجل المجتمع الصالح قد وجد حله النهائي في فوارج أمريكا الدنيا. هذا يرغم أننا نرى أن السجلات الأكثر بوساً من الحرمان والمنف واللاإنسانية في بلاد أخرى تجعل حتى هذه الفوارج تبدو براقة.

وفي الوقت الذي يغرق فيه الأمر يكون أصحاب التيار الغالب أفضل ما توصلوا إليه من معرفة باحتفال ساذج بالسوق والانتخابات، وهذا أكبر قليلاً من مجرد ثبات ما كان في وقت ما تقاليد هامة. فإذن مثققي ما بعد الحداثة يوفرون وقفة تستأهل الترحيب، وسوف أنتهج الطريق الذي تمده ما بعد الحداثة أي وضع ما بعد الحداثة لكي أقدر أفاق العلوم الاجتماعية مع اقتراب القرن الواحد والعشرين. ومن هذا المنطلق وباستعراض الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعي العلمي التي تجري حالياً سوف أعلق بأسلوب أكثر مباشرة واختصار على بعض الأبحاث التي تقاسمها معاً. ويوضح شديد، هناك ارتباط بين هاتين المنطقتين: التنوع الذي رأيناه في أبحاث المؤثر (ولو أنني كنت أتني ويعود تنوع أكبر كما سأشير بعد لحظة) وهو في حد ذاته تعليق هام على عصرنا.

إذن فليبدأ بإيادنا ملاحظة، وهي أن كل محاولات تكوين النظريات اليوم تجري تحت ظروف ما بعد الحداثة، أي في مواجهة الشكوك للدمرة والمفارقات الصارخة التي تضر عليها نظرية ما بعد الحداثة.

وفي الغالب فلهذه أصحاب النظرية العامة بواسطة تأكيدات ما بعد الحداثة. فمحورية دور العقل والإيمان بالتقدم، وحتى استنتاج أن السماء أتمسكت لاتتصاير الديمقراطية الانتقالية وانتشار الأسواق، لا زال كل هذا مجرداً في النظرية العامة. إلا أنه مع كل هذا الاستعراض للغة الزائفة بالنفس، فإن التوجهات النظرية السائدة لم تعد سائدة لهذه الدرجة. فعلى سبيل المثال قل حجم ادعاء العلمية بواسطة التيار الغالب للدرجة كبيرة، وهذا في الغريب على الأقل وإن لم يكن بعد في مصر. وربما أكثر أهمية هو أنه لا توجد نظرية واحدة حلت محل نظرية الحداثة في دراسات العالم الثالث.

لدى الأعمال الحديثة عن مصر مثلاً نجد الانتعارة الترفيفية من عدد من النماذج النظرية (وعلينا خبر لقول كتاب مصر تحت حكم السادات Egypt Under Sadat لـ توماس هينيرفي). كما نجد اختصاراً بالنظريات المهمة كالتنظيم الإيماني (Corporate) المطبق على مصر في كتاب روبرت يمانكي Unruly Corporatism أو "الإدمانية المضطربة" والمحل في مؤثرنا في بعض الأبحاث. وعلى الصعيد الماركسي، لدينا كمية أكثر من وبيرة من التوجهات الماركسية الحديثة المتنافسة فضلاً عما ينتظرنا من مجموعة من ماركسيات ما بعد الماركسية، أي إعادة التفكير الراديكالي الديمقراطية للتراث الماركسي في ضوء ظروف ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فقد دهشت لغماب تأثير هذه التوجهات المثيرة في الأبحاث المقدمة من الباحثين الشبان الذين اشتركوا معنا من لدى الحفلات الماركسية، ولكنني ليس لدى أدنى شك في أنها سوف تصل هنا.

وقد حسنت علاقاتي ما بعد الحداثة بدون شك الجر من أجل العمل التفسيري الاجتماعي العلمي بكل أنواعه. فعل أبسط مستوى، جلبت نظرية ما بعد الحداثة معها اهتماماً جديداً وشبهنا بالفلسفة والتأثير الأدبي. وفي مصر دفع مفكرون كبار مثل حسن حنفي والسيد ياسين يوعي نمو توسيع نطاق البحث الاجتماعي العلمي لإشراك النخبوس وطالب الأدب. ويشهد للتيار الجديد الاستقبال الإيجابي الذي حظت به في مؤثرنا هذا دراسة محمد علي إبراهيم عن نهيب محفوظ.

ومع إبراز مسائل الثقافة والقيم في دائرة النظر يجب ألا يكون سبباً للذهبة في المجتمعات المسلمة أن الاتجاهات الاجتماعية العلمية المؤسسة بوضوح على القيم الإسلامية قد بدأت ترسخ نفسها لدرجة كبيرة. وجزء من تقد ما بعد الحداثة لشبكات القرية بكل أنواعها هو الكشف عن وجود بطورها في أوضاع معينها وفي استجاباتها للقيم والمطالب - سياسية أو غيرها - وإرباطها بتجمعات إيديولوجية ومؤسسية معينها. إن تقد ما بعد الحداثة قد دعم تفهم أنه مهما كانت التذاعبات الإلكترونية والتطبيقية للمعرفة التي تولدها فإن منابت بلورها، والمبادئ المعنوية الأخلاقية التي تغلبها، تظل ذات طابع تاريخي محدد. وفي السنوات الأخيرة، أثرت الحياة العامة بتقد ثقافي متمسكها متجذر بوضوح في القيم الإسلامية، كما تفهمها شخصيات مثل صالمناز كاظم، ومصطفى الشكبة وبت الشاطي. والجديد في هذه الجهود هو الحساسية نحو التذاعبات السياسية والإيديولوجية الأكبر للموضوعات الثقافية. وقد قامت الشخصيات الإسلامية المثقفة الكبيرة مثل يوسف القرضاوي وكمال أبو المجد ومحمد سليم العوا بإصدار تعليق "فنى" ومتنصر حول أثر ظروف ما بعد الحداثة على القيم والمعتقدات الموروثة وحول أولويات وأفاق بناء مجتمع إسلامي صالح في هذه الظروف المعقدة. وهناك باحثون في العلوم الاجتماعية مثل العالم السياسي سيف الدين عبد الفتاح الذي بدأ في إنتاج علم سياسة ينتسب مع رؤيته للإسلام باعتباره أن مشروعه الثقافي مستقل وشامل. ولم تكن مفاجأة أن نجد صدق لكل هذه التطورات الإيجابية في مؤقترنا وخاصة في بحث الأستاذ إبراهيم البيهوى غاتم.

ولكن استراتيجيات البحث الترمي بكل أنواعها وليس فقط تلك ذات الإيحاء الإسلامي قد استفادت من هذه المجر التي كانت تسيطر عليه العلمية الساذجة لأسوأ ما في التيارات الغالب والماركسية في العلوم الاجتماعية. فتمت مثل هذه الأسماء الفضفاضة كـ "المجتمع المدني" والتغير الاجتماعي أو الديمقراطية، ينص الباحثون المنسرون عن قرب البهتات الاجتماعية الصغيرة، والأعطيات الاجتماعية غير الرسمية، والمجموعات التي أعطت في الماضي والتي يحددها الجنس أو وضع الأقلية، والمؤسسات التي لا تحددها الشرائع الكبرى كالدولة والطبقة. وكل هذه المبرل بم التعبير عنها في أبحاث مؤقترنا مثل بحث أحرف حسين.

والتفكير ما بعد الحداثي يغفل تحفيات عامة لبعض الافتراضات الأساسية للمتطرين التفسيريين. ففى، محوري في الاتجاه بعد الحداثي هو فكرة أن المؤلف مثل الإله والتاريخ قد قلت أهميته، في وقت لا زال فيه الباحثون التفسيريون مشغولين أساساً بمشكلات تتعلق بسلطتهم التآلفية الخاصة. وفي نفس الوقت يعتمد مفكرو ما بعد الحداثة عن أى معنى "لأخر الحقيقي"، المصري الحق، العربي، الأمريكي ذى الشخصية المعقدة أو الأساسية والتي يمكن الوصول إليها عن طريق الباحت الذي ينف خارج الشبكات العالمية الجديدة لعلاقات القوة.

ومن الصعب الاعتراض على الفكرة للركبة أنه في حالتنا - المتصل ولكن غير المتحد بطرق قوية تعرضت كل الهويات سواء هوياتنا أو تلك التي نسمى إلى فهمها، للتقويض والتخريب بواسطة الأشكال الجديدة لتنظيم القوة. ولكنه من الأصعب أن تقد معنى هذه الاستخلاصات بالنسبة للعمل الميداني الذي نستطيع ويجب أن تقوم به.

وبينما هذه الاتجاهات لم تظهر على السطح في الأبحاث المقدمة رسمياً في مؤقترنا، إلا أنها حركت وتشتت

مناقشتنا على الفناء.

ومع القوة عندما اتجه التفكير لمسيرة الممثل الراهن والمستقبل، حيث بدأ الباحثون الشبان مثل هدى زكريا وعصام فوزى فى إعادة التفكير فى تصنيفات العمل الميدانى وسط هذه الظروف للتفكير وإشارة خاصة إلى السياق الاجتماعى خارج محيط الصفوة. فهدى زكريا أكملت المرحلة الأولى من دراسة آثار الهجرة، إلى الخليج بشكل خاص، على الطبقة العاملة المصرية، ومعلوماتها تكونت من خلال شرائط الكاسيت التى أرسلها المهاجرون لزوجاتهم وعائلاتهم فى مصر، حيث انعكست فى هذه الخطابات الالكترونية، التى تخطت حاجز الأمية، محاولة هدى زكريا لترجمة صورة قوية ولكنها مبتركة لكل من الثغرات الكبيرة والصغيرة فى هذه الحياة المصرية، ومن الصعب تصور أن أى باحث من الطبقة المتوسطة كان بإمكانه المرور على مثل هذا المقياس من خلال أساليب المقابلة التقليدية (interview). وبدون هذه الشروط فإن هذا التسجيل الاجتماعى ما كان ليتم أبداً. ومع ذلك فتحليل المضمون لكل هذه المواد الالكترونية "المعززة عليها" إذا بمرض سمعيات حرقية. وبالنسبة لعصام فوزى فقد كان أكثر انشغالاً بتداعيات العمل الميدانى بالنسبة لتأثير أفكار علماء ما بعد الحداثة - وخاصة ميشيل فوكو - على طبيعة القوة. ويهتم فوزى فى قراءاته وتأملاته بما يبدو لى التحدى الأساسى لهؤلاء المتأخرين بكتابات ما بعد الحداثة ألا وهو تجاوز الأوصاف الحلاية والثقافة لتكنولوجيا السيطرة الجديدة والاستغلال والقمع الذاتى subjectification أى خلق هويات يمكن التحكم فيها - باستعمال أوصاف فوكو - تجاوز كل هذا إلى الاهتمام بالتأثير السياسى التحريرية الممكنة فى عالم تقتطعه شبكات القوة الغامضة. وبينما هو يحاول الإمساك بهذه الموضوعات النظرية يلجأ عصام فوزى إلى العنود من ماركس وبرامشى، وهو مثل هدى زكريا يأمل فى معالجة هذه الموضوعات فى إطار مشروع عمل ميدانى حول التفكير الاجتماعى والثقافة الشعبية مع اهتمام خاص بالدين.

وشرورى الخاص هو أن السياسة فى عالم ما بعد الحداثة التى تنقسمه تأخذ شكلين رداً على تهاوى الأيديات السياسية والأيديولوجية الكهيرة التى كانت فى وقت ما أساساً لتشكيل عملنا السياسى. فمن ناحية لدينا صعود ما أطلقت عليه عائلة السياسة الأمريكية ويندى براون "التأسيسية الرجعية" (Reactionary Foundationalism). حيث تأسيساً على جزء متعزل من التراث المتحطم - العلم الأمريكى، أو قيم العائلة، أو المذهب - يتول لتفهمصون المحطون إلى الميدان بالقبض والعنف، وغالباً ما يجهلون للمستقلين والمحرمين إلى الساحة السياسية لأول مرة. وعلى العكس، لدينا حركات اجتماعية جديدة واحدة ذات إيماء ديمى وعلمانى تعتمد على الزهامة الفكرية التى تسعى لإعادة التفكير فى نظم الفكر الموروثة ووضع أشكال جديدة للعمل السياسى والاجتماعى تحفظ الوجود وإقامة جمعيات سياسية إنسانية ومجتمعات سلمية، فى مواجهة لمخاطر التمزق المزوج فى عالمنا ما بعد الحداثة. ولكن نعلم وربما أيضاً لنشاركه فى هذه التطورات، نحتاج ليقين أقل وضعا فى غير محله ورغبة أكبر فى التجريب فى فكرتنا وفى عملنا، وربما كان هذا هو الوجود الحقيقى لوضع ما بعد الحداثة.

من التاريخ الاجتماعي إلى الفعل الاجتماعي

روى متحدة

أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد

لدينا في الولايات المتحدة نكتة تقول: "المقول الكبيرة تجري معا.. في مياه الجارى" وما قاله ريتوند بيكر صحيح بخصوص المعرفة "العامة" والمعرفة "المحلية". فقد استفدت كثيرا من الأوراق المقدمة في هذه الندوة والتي تتناول بمصق المعرفة المحلية أمورا خاصة وأمورا ذات طبيعة مفهومية عامة لم يتجلى من قبل الاستماع إلى وجهات النظر هذه بشأنها. وأنا أشهد هنا كمؤرخ إجماعي. لكن مثلما تقول في العلوم البحتة لابد أن تترك هامشا للخطأ التابع من القياس الذي تقيس به الظواهر. وهو ما ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية، حيث يجب أن نتفق على أن نختلف، مقدرين أننا نمر عن خلفيات مختلفة وإن كانت مكسبة لبعضها البعض في دراستنا لمختلف المسائل. كمؤرخ إجماعي أرى أن ثمة جوانب تحدو إلى مهلة في الأوراق التي استمعت لعرض ومناقشة بعضها.

ومن ذلك ما يسميه المؤرخون الاجتماعيون "الأمد الطويل" Longue durée أي ما يراه المرء عبر فترة زمنية تمتد. وقد أسعدني ما وجدته في ورقة أحمد عبد الرزاق من وصف لحالة الاستقرار في التكوينات الاجتماعية خلال فترات طويلة. وهو خط التناول الذي لم يتكرر كثيرا في هذا المؤتمر والذي لا أدعو للاقتصار عليه بالطبع. لكن حينما تستمر الأوضاع الاجتماعية مددا طويلة من الزمن لابد أن تدرك أن ثمة أسبابا عميقة لإعادة تولدها أو ظهورها، سواء كان الباحث ماديا أم معنويا لتتبع غير مادية.

والنقطة الأخرى تتعلق بالجوانب الأنتروبولوجية لدراسة التاريخ الاجتماعي. فعمل الإنسان (الأنثروبولوجيا) له أثر كبير على جوانب دراسة التاريخ الاجتماعي. ومن هذه الجوانب موضوع "الفعل الاجتماعي" Social act أي كيف يلزم الناس أنفسهم بالالتزام، المؤسسات وجماعات وما مقدار هذا الالتزام. وأعتقد أن لهم معنى الفعل الاجتماعي في السياقات الاجتماعية الإنسانية قد تصادم مؤخرا بتوجيه الانتباه نحو الطبيعة الخاصة للفعل الاجتماعي والتميز بين مفردات الفعل الاجتماعي.

وثمة نقطة ثالثة تنطلق أيضا من الأنثروبولوجيا، وهي المتعلقة بالعركيز في دراسة التاريخ الاجتماعي على البنية

الاجتماعية للواقع. وهو مفهوم محتفى به كما أنتفع في العديد من أرواق مؤقترنا وإن لم يكن بصورة صريحة دائماً. ويتعلق المفهوم بالمجال الذي نرتاده، ألا وهو البحث عن كيفية بناء الناس للواقع. ومجرد أن كلمة "الاجتمع المدني" Civil society قد أصبحت "موضة" إلى هذا الحد إقفا يشير إلى طريقة أخرى في النظر إلى كيفية بناء الناس للواقع. وبهذا المعنى فإن للاجتمع المدني يمثل جزءاً من الواقع مثلما يمرر عن طريقة في النظر لكيفية بناء الواقع (بصراحة لم أكن أعلم حين حضرت هنا قبل سنوات أن مصطلح "الاجتمع المدني" يشير حفيظة البعض لدرجة كبيرة).

وأرد الإضافة أيضاً إلى النقطة التي طرحها السيد حسن والمتعلقة بالكونية universality ولذلك صلة بالورقة التي قدمها إبراهيم اليربوعي غائب. فهو يصف على نحو صحيح التوجه الغربي في العلوم الاجتماعية ويقترح ترجيحاً إسلامياً وإن لم يستعري عرضاً لذلك. ويدعوى هنا أقول كذا ليس للتاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط القديم أن ثمة من جوانب تاريخ الشرق الأوسط ما قبل الحديث الكثير مما يطرح قضايااً للتحليل تتشابه مع ما هو مطروح على العلوم الاجتماعية في الغرب. ومن تصوري للنقطة - رداً لكرايمتي الليبروتراوية - نص للباحث بعنوان "نظام أخلاق الكتاب"، ويقول فيه ما معناه أن أصحاب المهنة الواحدة يكون بينهم "صافق" و "مصعب" (لا يعني التزمت وإلّا بمعنى "المصيبة" عند أبي ظفر)، وهو ما يجعلهم يتحركون معاً ما عدا فئة "الكتاب" الملايين غير القادرين على ذلك. ولذلك فإن الكثير من العناصر أو التعصبات التي ترد في دراساتنا رداً تكون قد وودت من قبل في الثغرة أكثر مما تعلم.

وما وددت أن أعرفه من خلال هذا المؤتمر هو الإجابة على سؤال أي المراتب تؤدي إلى التعاطف وإسائه، الجماعات المختلفة، أو ما هو بالضبط التعصب أو روح الجماعة esprit de corps الذي يهزأه تكون بعض الثقافات مغلاً أقوى من الأخرى.

ولذا ما قرأ نص الباحث أحد العلماء الاجتماعيين الغربيين فإن معنى المهارة المذكورة في ذهنه سيجعله يقول: "تصديق أي مؤسسات كانت موجودة في الشرق الأوسط القديم". هذا يرغم أن عليه ليست بالضرورة مؤسسات، لأن هذه كلمة ناهية من السياق الغربي لكنها طبقت بكثافة في دراسة للمجتمعات غير الغربية. فالمؤسسة (لا بمعنى المؤسسة الاجتماعية مغل الزواج ولكن بمعنى للتظمة)، تعني بالنسبة لي درجة كبيرة من المحددة المرسومة بصرامة والإجراءات المتبعة بصرامة أيضاً داخل الجماعة وفي تعاملها مع الآخرين. لكن هناك من علم بتاريخ الشرق الأوسط القديم جماعات groupings عملت معاً داخل المجتمع بتصالية عالية دون أن تكون مؤسسات بالمعنى الغربي.

ولذلك فإن بعض الأمثلة التي أورد أن أجدها إجابة تدور حول كلاً من بخصائص النشاط الأعلى associational تتكافأ. فما مقدار وضوح الحدود بين الجماعات المكونة له؟ في حالة نقابة الأطباء مغلاً المسألة واضحة. لكن إلى أي مدى مغلاً يسيطر عليها أطباء، القاهرة بدلاً من أطباء الأقاليم؟ وحين نتحدث عن الحركة الإسلامية فإننا نتحدث عن مدى كامل من الجماعات التي لدى بعضها حدود واضحة بينما يعتقد البعض الآخر لذلك. يلزمنا إذن "التصنيف"

taxonomy فحينما تكون هناك حدود واضحة، تكون هناك إمكانية لظهور "قيادات" تقوم الفعل الاجتماعي للجماعات. وحينما لا تكون الحدود واضحة، يكون هناك أساسا "ناطقون" باسم الجماعات. وانطلاقاً من ذلك نتجه لسؤال حول المقدار الحقيقي لتهيئة الجماعات لقاداتها الأفراد. ويبدو لي أن هذا السؤال كان كامناً في خلفية مناقشة موضوع الأحزاب السياسية. فالأحزاب تتشكل عادة خلف قيادات كاريزمية وقدرتها على الترابط والاستمرار كجماعات مصالغ مستقلة عن قاداتها الأفراد مسألة صعبة. وهنا أيضا في شأن الأحزاب يلزم "التصنيف".

إلى أي مدى يعد الاستمرار في الارتباطات القائمة مسغولا عن تكوين النشاط الأعلى؟ الإجابة مرة أخرى في ورقة أحمد عبد الرازق تشير إلى "الماتلة" كوحدة، وإلى "الولاء الإقليمي" كوحدة أخرى ذات أهمية تتضح مفلا عند دراسة الهجرة للقاهرة حيث استمرار روابط المهاجرين من نفس القرية، وأخيرا إلى "السن" كمعيار لاختيار القيادات. لكن الأهم من ذلك "الأبرية" patronage التي قفل بنتا عاما في تكوين الجماعات الاجتماعية، والتي لا يجب أن ننظر إليها دائما كشيء سلبي.

وثمة سؤال آخر حول مقدار تواتر الصراعات القطبية التي تظهر داخل الجماعات. وهل تكون بين جناحين أم بين أجنحة متعددة. وإلى أي مدى يميز تكوين النشاط الأعلى عن تكوينات الجمعيات التي يحتضنها. وأشير إلى ذلك لأن الصورة الكلاسيكية للعصبية يتعرض لاختلافها إلى حد ما في الشرق الأوسط الحديث، وهي صورة للقطبية الثنائية الهادفة للدفاع عن النفس.

وأخيرا هود على يده إلى مسألة "الفعل الاجتماعي"، حيث كنت أود أن أسبح لمزيد حول "الإجراءات" للنتيجة داخل جماعات النشاط الأعلى. مفلا الاختلافات بماتنها واستخدماتها المختلفة، فهي ليست الإجراء الوحيد. طبيعة الفعل الاجتماعي عند اتخاذه القرار داخل الجماعات تخبرنا بالكثير عن نوعية هذه المؤسسات والجماعات. وهذه مجرد تساؤلات بسيطة حول الموضوع التي استلقت من مناقشته المبررة في هذه الندوة.

التغيير من أسفل إلى أعلى :

مصر من منظور مقارن

كارى روزينسكى

جامعة برنستون وزميلة أكاديمية هارفارد

أن أكون هنا بعد غياب سنتين . وأرد أن أتناول السؤال التالي باختصار: كيف تتربط التطورات الأخيرة
المنشآت الأكثر شمولاً في مجال السياسة المقارنة؟ وبالأخص ، ماذا تكشف الحالة المصرية في مجال
التجديد السياسى والاجتماعى تحت ظروف الحكم التسلسلى؟

من ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠ ، قامت حوالى ثلاثين دولة بالتحول من نظم حكم تسلطية إلى نظم ديمقراطية.
أوروبا انتعشت هذا الاتجاه في كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وشرق آسيا . في نهاية الثمانينيات تغلب
الديمقراطية على الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا أيضاً . وأثار مثل هذا التحول الهائل حالة من الوباء
على ، إذ شرح العلماء الاجتماعيون في محاولة فهم أى سياق من الأحداث يمكن أن يؤثر على الأنظمة
، تتنازل إما طوعية عن السلطة أو تجبر على ذلك كنتيجة للضغط المتزايد من القاعدة الشعبية .

محات هذه الأعمال الغربية هو استبعاد العالم العربى من ذلك تماماً ، وهذا الاستبعاد يكشف مغاوت
العلماء الاجتماعيين الغربيين . إن ما يهمهم ليس التغيير السياسى في حد ذاته ، ولكن التغيير من خلال
من أجل هدف حدد مسبقاً وهو التحرك بعيداً عن أشكال الديكتاتورية المختلفة نحو نفس النوع من
الديمقراطية الموجودة في الغرب . وهذه الدراسات المتمركزة تماماً قد فشلت في الأخذ في اعتبارها نماذج
الدوافع المختلفة والتي تستلزم تغييرات في الهياكل شتى .

فشل الأعمال الجديدة في تقديم التغيير الاجتماعى والسياسى الهام الذى يشق طريقه في مصر حالياً
أخرى من العالم العربى - ولكن تلهم هذا التغيير ، لابد أن تتحرك خارج النقطة الضيقة للتحولات
من حد ذاتها وذلك من أجل فهم أكثر تفصيلاً للتغيير . فهنا يدرك قوة وصلابة وجهات النظر الاجتماعية
من تلك ذات الجذور الإسلامية والتي تمثل أساساً لحركات على نطاق واسع للإصلاح . وفي نفس الوقت ،

يجب أن تتحرك خارج مخاوف التغيير على مستوى النظام لكي تقدر التغيير على مستوى الدولة ، وهي الحيز العام الذي يتفاعل فيه المجتمع والمؤسسات مع الحكومة ومع بعضهم البعض.

وفي مصر ، تغير الهيكل الأساسي للنظام تغيراً ضئيلاً على مدى الأربعين عاماً الماضية ، وتركزت السلطة في أيدي صفة الدولة المكونة من الذين يستمدون شرعيتهم من ثورة ١٩٥٢ . ولكن في باطن هذه الاستمرارية تغيرت معالم السياسة المصرية منذ منتصف السبعينيات بواسطة مزيج من الإصلاح التدريجي من أعلى ، وبناء المؤسسات من أسفل . إن الإصلاحات التي يديرها الرئيس الراحل السادات ويرأسها الرئيس مبارك تنطوق على نموذج من التغيير السياسي أكثر اتساعاً وشمولاً ويعرف بالتحريك " liberalization . والنسبة لصمويل هانتينجتون بالتحريك هو الانفتاح الجزئي لنظام تسلطي يقتصر إلى اختيار زعماء الحكومة من خلال انتخابات حرة وتنافسية . وفي جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، تضمنت هذه القضايا تقليص الرقابة على وسائل الإعلام ، والإفراج عن المساجين السياسيين ، واستحداث الحماية القانونية للمواطنين . والأكثر أهمية من ذلك فصل المعارضة السياسية . في مصر تضمن الانفتاح السياسي للمحدود تقنين وجره عدد من أحزاب المعارضة ، وفي عهد مبارك ازدهرت صحافة المعارضة وقوة التضامن المستقلة . وفي سياق هذه الإصلاحات ، ترى التحول من سياسة تحتكرها الدولة إلى فزج جديد من التعددية السياسية والاجتماعية.

وكونها بدأت من فوق تخلق الإصلاحات التدريجية مساحة جديدة لحياة الجمعيات المستقلة " associational life " أو ما يطلق عليه في كتابات العلوم الاجتماعية "صحة المجتمع المدني" . والسؤال عما إذا كان هذا المصطلح فعلاً يعبر عن حياة الجمعيات غير الحكومية في مصر بصورة جيدة أم لا ، فهذا موضوع معقد لن أخوض فيه الآن . ويصرف النظر عن تحفظاتنا حول تطبيق هذا المصطلح فليس هنالك شك في أن السياسة المصرية (أو الدولة) تضم حشداً هائلاً وحيوياً من الجمعيات غير الحكومية ، بما في ذلك مجموعات رجال الأعمال ، والقطاعات المهنية ، ومنظمات حقوق الإنسان ، والمساجد الخاصة ، ومجموعات خدمة المجتمع . ورغم القوانين الإدماجية Corporatist وتعليق الحريات الأساسية في الاجتماع في حالة الطوارئ ، فإن كثيراً من هذه الجمعيات ورغم ذلك استطاعت أن تكون درجة كبيرة من الاستقلالية عن سيطرة الدولة.

ومن الموضوعات التي تتناولها أعمال العلوم الاجتماعية حول تحولات الأنظمة هو دور صحة المجتمع المدني في الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية ، إلا أنه كما ترينا الحالة لمصر فإن الجمعيات غير الحكومية يمكن أيضاً أن تلعب دوراً في نشر ذلك أخرى للمجتمع السياسي . فمن خلال كل من الجمعيات الموازية في المستوى النقابي (الشعبي) وفي المنظمات الوسيطة المرتبطة رسمياً ، بالدولة بدأ الدعاة للمسلمون الذين منعوا في الماضي من المشاركة في الدول إلى خضم الحياة المصرية العامة.

ونحت التيارات الإسلامية أصبحت القطاعات المهنية والجماعات الطلابية والمساجد الخاصة ومنظمات خدمة المجتمع

محافل لتنشئة القيم الجديدة والبرامج الاجتماعية الجديدة وأشكال جديدة من التضامن. وضمن هذا النطاق الإسلامي الموازي، ليست الرؤية المرسدة إلى الإصلاح رؤية لحقوق فردية في مقابل الدولة ولكنها رؤية لمجتمع معنى (أو أدبي) حيث يلتزم الحاكم والمحكومون بالتعاليم الإسلامية.

ومقارنة الأطروحات والأفعال الإسلامية مع تلك الليبرالية، نجد تشابهات وأيضاً فروقا جهرية. إلا أن ما أريد توضيحه هنا هو أن كليهما يشكل أساساً نحولاً لتقدم ورفق حقوق الإنسان والمداولة الاجتماعية، وكليهما استخدمتا كمرآة أيديولوجية قوية لتعصبي الشعب للحكم الليبرالي العسكري.

وتبرز الحالة المصرية أهمية الدين كمصدر للسلطة لأشكال الحكم التسلسلي الحالية. وعندما نهضت نهضات الأنظمة التي حدثت على مدى العشرين سنة الأخيرة، نجد أن الزعماء الدينين والنظرية والمؤسسات الدينية ساعدوا على خلق ضغوط من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي خارج الوطن العربي أيضاً ففي كوريا، والفلبين، وبنلندا والبرازيل على سبيل المثال، قلعت الكنائس مثابراً للزعماء والأفكار الغاشية في حين أن الجمعيات القاعدية الإكليريكية أو الدينية قدمت خدماتها للفقراء ونظمتهم للعمل السياسي.

وانطلاقاً من نفس الدافع المعنوي لكن سمياً وراء التغيير في اتجاه مختلف، يحشد الإسلاميون في نطاق الجمعيات "الموازي" في مصر الدعم والتأييد للإصلاح على أساس التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية. وعن طريق تفسير الكتب والتعاليم الكلاسيكية الدينية في ضوء إسلامي ينشر الدعوة الإسلاميون فاذج جديدة للمجتمع السياسي والاجتماعي، بينما الجمعيات الطلابية الإسلامية والمساجد والعبادات والمبارس تفرز الاستعداد المؤسسي لأنواع جديدة من المشاركة في الحياة العامة. وصحلياً فإن النموذج الذي يتطلع إليه الإسلاميون يمكن أن يأخذ عدة أشكال بدءاً بنزلة إسلامية مهيمنة وانتهاء بنظام إسلامي سياسي يضم انتخابات تنافسية، وحكومة مشرولة، واحترام القانون وحماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان. وعامة ورغم ذلك فتطور مستقبل مصر السياسي سوف لن يتم تشكيله عن طريق النظريات المحددة والشائجة بقدر ما سيستم عن طريق إدراك الأولويات، والموارد، واستراتيجيات النظام، وصعق الفاعلين الإسلاميين. إن العناصر التعددية في قائمة الإسلاميين المعتدلين وما تقوى وتزيد فرص الحوار والتبادل بينهم وبين الفاعلين السياسيين إلى الدرجة التي يختارونها ويسمح بها النظام لإحداث تحالف عام من أجل الإصلاح.

ويرغم الاستمرارية في طابع النظام، فقد بدأت التصبئة الإسلامية تفرز خريطة الحياة العامة المصرية بخلق ضغوط جديدة لتوافق الاجتماعي في نفس الوقت الذي تقدم فيه وسيلة للنزعة والتسكين الفردي والجماعي. إن تأثير مثل هذا التطور على الحياة البروجية لعامة المصريين يستحق اهتماماً علمياً أكبر في السنين القادمة.

أما عن ملاحظاتي الاجتماعية بخصوص مآثر في هذه الندوة فرأيت، كحاجة شابة، أقدم وجهة نظر مختلفة نوعاً ما عن تلك التي قلعتها زملائي الذين أحترمهم وأقدرهم. ووجهة نظري ليست مبنية على سنوات من التعامل العلمي ولكن على تجربي الشخصية في تحليل المعلومات وكتابتها ورسالة مشوار أكاديمي. لذا أفتي أن تزود ملاحظاتي كما

أقصدها أي كمالهاتى من زميل إلى آخر. فقد اعتبرنا نحن القادمين من الخارج حضور المؤتمر أن دورنا هو الاستماع والملاحظة. لكن خلال الأيام القليلة الماضية تعلمت الكثير من الأبحاث والعروض التى قام بها زملاى المصريين بالإضافة إلى أبحاثنا ومنتقائنا بين الجلسات . ولكن كما شدد عادل شعبان على ضرورة قرين الباحثين المصريين فى اللغة الإنجليزية، أريد أن أؤكد على حاجة المتحدثين بالإنجليزية لتحسين فهمهم وحديثهم باللغة العربية لكن نشارك مشاركة كاملة فى ورش عمل ماثلة فى المستقبل. حقيقة أتطلع إلى اليوم الذى يستمع فيه العلماء الاجتماعيون أمثالتنا إلى العروض ويشرحون الأسئلة ويضيفون التعليقات والملاحظات بدون الحاجة للترجمة.

أريد أن أتم بعض الأفكار حول الأبحاث التى سمعت فى الفرصة لقراءتها ، بالإضافة إلى بعض القضايا التى طرحها المشاركون فى الجلسات. رغم أن الأبحاث تتناول عددا كبيرا من الموضوعات ، يبدو أنها تشترك فى بعض الصفات والخصائص . أولا: معظم الأبحاث تتناول من نقطة هيكلية عليا ، هى أنها تركز على البناء الطبقي والعلاقات الطبقية، وأيضاً على مؤسسات الدولة والمجتمع الرسمية. مثل هذه الأبحاث تساعد على وصف خريطة مصر الاجتماعية فى المرحلة الحالية من تطورها وإيضاح مصادر الصراع الممكنة بين الدولة والفاعلين فى المجتمع. ورغم ذلك أؤمن بأنه من الممكن إثرائها بالتركيز أيضا على موضوعات الأيديولوجية والثقافة والوعي، وهى موضوعات عاملتها الأبحاث بأسلوب هامشي فقط.

وهناك أسئلة كثيرة مثيرة حول العلاقة بين الهياكل والوعي أو بين البنية والقيم . مثلاً للمهتمون بنا بالطبقات يحتاجون لمعرفة كيف يكون للناس ذوى نفس العلاقة بالنسبة لتقوى الإنتاج اتجاهات سياسية مختلفة وولاء لجهات مختلفة وهم يعملون سياسياً (أو يعملون عن ذلك) بطرق مختلفة. وقد قام الباحثون المرتبطون بمدرسة الماركسية الثقافية بإنتاج أعمال هامة حول هذا الموضوع . وإلى جانب أعمال أنطونيو جرامشى، أريد أن ألفت الانتباه إلى تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية لـ أ. ب. تومسون و"الثقافات الطبقات" لجارث ستيدمان جوتز. وللتطبيق على مصر، أنصحكم بـ "التكيف مع الاحتجاج" لأولين ماكلاود و"الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط" لجوان كوك و"سياسة الفلاحين فى مصر الحديثة" لثان براون و"السادات وماهده" لروند بيكر.

وكذلك لى فهم ما إذا كانت مصالح الطبقات تتخذ تعبيرات سياسية وكيف، لا بد أن نتحول إلى حواجز المؤسسات التى تحد من الهائل للطبقات الأدنى . ولا بد أن نلقت أيضاً إلى الأساليب التى تستخدمها الصفوة والقيادات البارزة للتأثير على توقعاتهم ومطالبهم. ونحن الأعمال التى أوصى بها حول مثل هذه الموضوعات أعمال باول فريير، وفرايز قانون، وألبرت ميمى حول كيف يؤثر المستعمرون فى وعى المستعمرين.

تشابه آخر لاحظته بين الأبحاث وهو التركيز على النتائج السلبية لإمحاء إدماج مصر فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى بداية من منتصف السبعينيات . فقد كان من ضمن نتائج الافتتاح التى تناولتها الأبحاث نحو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتزايد اعتماد مصر وضمها بالنسبة للفاعلين الخارجيين. وقد قدمت أبحاث هذا النقد من منطلق وثنى معكس ما أساءه حساد إيراهيم هجوم الباحث المقترم بالمجتمع.

وسواء كانوا على وعي أم لا ، فإن المعتقدات السياسية لكل الباحثين ساعدت في اختيارهم لموضوعات أبحاثهم . فالمسألة إذن ليست ما إذا كنا يجب أن ندرس أثر الانفتاح على السياسة المصرية والمجتمع ، ولكن بالأحرى كيف تتم مثل هذه الدراسة . إن بعض الأبحاث والتعليقات التي سمعناها خلال الأيام القليلة الماضية سارت على مستوى عال من التجريد والتعميم . مثلاً تغير القيم موضوع هام للبحث ، ولكن يمكن بعده بطريقة أكثر فعالية من خلال دراسات اجتماعية أو تاريخية أصح تربط التغيير في القيم إلى تجربة معينة عشناها وإلى المحيط الثقافي (لشريحة اجتماعية معينة ، وخاصة فعلى الباحث الخلد والمحيط من مشكلة التجريد الزائد عن طريق فصل التغيرات الاجتماعية الواسعة والفرقة بين آثارها على مجتمعات وقاطعات المجتمع المختلفة .

وكذلك فيجب على الباحثين المحيطة من مشكلة الرسمية الزائدة . وهو موضوع أثير في مناقشة دراسة أشرف حسين للقيمة القانونية على المنظمات غير الحكومية في مصر . وهذا يعني أننا يجب أن نتحرك إلى مابعد وصف القواعد والمنظمات الرسمية . أي بحث كيف تعمل منظمات معينة فعلياً في ظروف قانونية اجتماعية معينة . نحن نحتاج لدراسة كيف يتخذ مديرو المنظمات والأعضاء القرارات وتقرير إلى أي مدى يتعاملون القواعد ومعنى يتحولها ومعنى يمتثلونها . أشرف حسين بالفعل حقق تقدماً في هذا الاتجاه ، وأرجو أن يستكمل دراسة الموضوع . فمثلاً أشار إلى أن الطرق التي تعترض بها القيمة القانونية عمل الجمعيات الأهلية ليست دائماً ظاهرة . و أعضاء مجلس الجمعية أو الرابطة غالباً ما يقومون بالرقابة بأنفسهم فيتحبون الأفراد الذين لا يمكن أن يثيروا الاحتجاجات لدى مستوى الدولة . واستكمالاً لهذا الخط أقتراح أن ننظر نظرة أكثر دقة إلى التفاعلات الداخلية لهذه الجمعيات ، وأيضاً كيف يضع قاداتها القرارات ومن يحصلون على الأموال ، وعلى من يوزعونها ، وكيف يتفاعلون مع بيئتهم .

وأخيراً ، أريد أن أطرح سؤالاً : مالتى يمكن أن تقدمه دراسة مصر للعلوم الاجتماعية بصفة عامة ؟ إن الكثير من العلم والدراسات المعاصرة حول الشرق الأوسط تقترض النظريات أو المفاهيم التي استعملت في دراسة مناطق أو أقاليم أخرى . فمثلاً بدأ باحثو الشرق الأوسط مؤخراً في استعمال مفاهيم مثل "التمهية" و "الإدماجية" Corporatism والمجتمع المدني" التي ظهرت عند دراسة أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية . وأعلم أن هناك بعض الباحثين الحاضرين هنا يتعاملون عن مدى انطباق المصطلحات والمفاهيم الغربية في تحليل علاقات الدولة بالمجتمع في الشرق الأوسط . وإلى حد كبير فإن مثل هذه الشكوك تعد صحيحة ، إذ أننا نجبرنا على إعادة التفكير في بعض الافتراضات التي نتخذ فيها بحسب شديد . ولكن عند المقابلة في هذه النقطة فإن الموقف يساند فكرة "استثنائية" الشرق الأوسط مما يبرق المقارنة المفيدة بين التطورات في الشرق الأوسط والانهجيات المماثلة في أماكن أخرى . وفى رأى أن المشكلة تكمن ليس في استعمال مفاهيم من دول أخرى ، ولكن بالأحرى في التطبيق غير الدقيق على الشرق الأوسط . فبدلاً من الافتراض أن مفاهيم الإدماجية أو المجتمع المدني تصف الواقع المصرى أو الشرق الأوسطى ، يمكن أن نستخدم هذه المفاهيم استخداماً أفضل كتماثلج للمقارنة مع التماثلج المصرية لبيان أوجه الشبه والاختلاف . وبهذه الطريقة جعلها

أكثر دقة وخلق مفاهيم جديدة أيضا . وهناك دراسات للحركة العمالية المصرية عرضتها في هذه الندوة ، وكلاهما اعتمدتا على تفرقة فيليب شميتر بين إدماجية الدولة والإدماجية المجتمعية . وأنا أطلب من الباحثين أخذ خطوة واحدة زيادة: كيف تبنى الحالة المصرية فهنا لهذه التفرقة والمفهوم الإدماجية عامة؟

كمختصين في هذه المنطقة ، لأزال علينا أن نستخدم معلوماتنا عن المجتمع والسياسة في العالم العربي والإسلامي لتتقنه ومراجعة وتقد نظرة العلوم الاجتماعية الحالية في الغرب ومفاهيمها . وبالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين قد يفضلون البعد عن فئات أو تقسيمات العلوم الاجتماعية الغربية التقليدية يرمعها ، فإن التحدي الحقيقي هو تكوين مفردات ومفاهيم بدلا لا تنحصر في التهجئة التاريخية للغربية . وفي هذا المجال يجب بذل جهد كبير .

والتحدي بالنسبة لنا جميعا نحن العاملين في مجال الشرق الأوسط هو التحول من استهلاك النظريات إلى إنتاج النظريات التي يمكن تطبيقها خارج حدود الإقليم الذي نفوسه . إن هذا التحدي موجه في فكر كثير من المتخصصين في الشرق الأوسط في الولايات المتحدة . فمثلا في الاجتماع السنوي لرابطة العلوم السياسية الأمريكية والذي سيعقد في الحريف القادم سوف تركز مجسمة الشرق الأوسط على السؤال التالي : ماذا يمكن للدراسة العالم العربي والإسلامي أن تساهم في مجال العلوم السياسية؟ وكل من المتخصصين من داخل وخارج مصر له دور في تقديم البحث . وهو ما لا يضيف إلى فهمنا للسياسة والمجتمع المصري فقط ، ولكن أيضا يساهم في تعميق المناقشات المستمرة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم الإنسان على وجه العموم.

تعقيب ختامي

للدكتور أحمد عبد الله

منسق الندوة

لى تعقيب موجز على الملاحظات الاحتامية القيمة التى أهدانا ضيوفنا. فلى نهاية هذه الندوة قال روجر أوين أنه سيمتص جانبها لأنه فى الأصل "مؤرخ"، بينما هذه ندوة "للمعلم الإجتماعية"، ثم جاءنا فى آخر الندوة حاملا معه الحمل الثقيل للتاريخ وطالبنا بتناول المائة سنة الأخيرة على الأقل من التاريخ المصرى.

وقد أبدى فى ذلك سامى زبيدة. وبلا بدت ندوتنا كما لو كانت متجاهلة للتاريخ. وربما كانت كذلك من الناحية الظاهرية. فنحن فى مصر حين نتحدث عن "التاريخ" لا نتحدث فقط عن مائة عام، وإنما نعود للوراء آلاف الأعوام. وتلك مهمة هسيرة الحمل على أكتاف الباحثين الشبان فى هذا الحيز.

ومع ذلك فإن التاريخ عام بالفعل، من حيث أنه يخلعنا للمزج المفهومى بين ما هو عريق لى حضارتنا وكياننا الاجتماعى، وما هو حديث وعالمى ويؤثر علينا أيضا. وأحاول هنا التطرق لما طرحه ريموند بيكر وسامى زبيدة وكارى روزينسكى فى نفس الوقت، فأشير إلى أن "العالمية" Globalism هامة بالفعل، وهذا على نحر ما يؤكد مرارا السيد يسن واضعا نفسه فى مواجهة محتدة مع أنصار المحصرية، وما يعبر عن فراء الجدل لدينا على أى حال.

لكن التحدى يظل فى إمكانية المواجهة بين العالمية والمحصرية. فللتجربة المحلية خصوصيتها المرتبطة ببعضها التاريخى الممتد لآلاف الأعوام. وهذا أيضا أمر عام.

وقد أشار سامى زبيدة إلى أنه قد حدث "شكك" Fragmentation فى النظام الاجتماعى التقليدى فى منطقنا وبخاصة فى مصر. ولعل فى ذلك إجابة على السؤال الذى طرحه بنفسه: لماذا تبدو مصر متخلفة عن "السلام الاجتماعى" الذى اعتناده فيها؟ نعم إن ثمة أبعادا للتفكك فى النظام الاجتماعى القديم.

وقد ذكر البعض هنا مسألة غير الأحياء العشوائية فى المدن كتكوينات سكانية جديدة، وما أحب روجر أوين-ومعه الحق- أن يسمع المزيد حولها كتناول للبعد الديجىرافى فى التطور الاجتماعى. وقد تسبب التفكير فى إيجاد نوع من الفراغ المتضمن دوة للأفراغ. وهو ما تقنمت به إيديولوجيات كالإيديولوجية الإسلامية المستهتة لإعادة التوازن بين التكوينات البدنية المضمحلة والتطورات الجديدة الآتية فى الانتشار. وهنا تفرض السياسة نفسها.

على أنه يرغم كل المجادلات السياسية الحادة فى مؤقرتنا، ما زلت أرى - على خلاف ما يراه روجر أوين - أن

المسألة السياسية لم تأخذ حلقها من العناية. بل إننا ونحن بصدد الإعداد لهذا المؤثر قد اتخذنا "منحى اجتماعيا" (Sociological bias) لأننا أردنا أن نتفهم بصورة بحتة الواقع الاجتماعي المصري في صورته الحاقم. ومن المعروف أن علم الاجتماع التقليدي في مصر يتحور نحو أن يكون قاسرا على دراسة مجال "الجمعة الاجتماعية" الذي لا يحتل كثيرا بالمفاهيم الكلية للطبقة والدولة والوعي والأبنية العالية. وقد حاولنا حصر تناول المجال السياسي في جلسة واحدة من جلسات هذه الندوة، هي تلك الخاصة بالأحزاب السياسية، لكن السياسة في محتواها ومعناها أكبر من مجرد تناول المنظمات السياسية. لذا كان من الطبيعي أن تتدخل مختلف المناقشات. وربما كان من المفيد الاحتفاء بدراسة السياسة في جدول أعمال العلوم الاجتماعية، ليرتبط بين البحث الاجتماعي الجزئي والمفاهيم الكلية للوعي السياسي بما هو حادث محليا وعالميا.

وعمل هذا نجما كبيرا بالنسبة لنا. وأهم جوانب هذا التحدي هو كيفية المراسمة بين المفاهيم العالية والممارسات المحلية. وحسبما استمعت فقد استحسن روى متحفة ورقة الزميل أحمد عبد الرزاق التي تبنت التفصيلات الدالة على استمرار التكوين العائلي للصقوة السياسية في صعيد مصر. وهي ورقة ربما لا تكون أكاديمية بقدر ما هي تعبير عن الأصالة البحثية في تبنيها المعلوماتي لأوضاع عائلات الصنوة الصعيدية، معبرة بذلك عن المحلية والمعنية في دراسة الظواهر الاجتماعية. وربما ذكرنا ذلك بالطريقة التي اختطها الأكاديمي الكبير "حنا بطاطو" في دراسته: "الطبقات الاجتماعية القوية والحركات الثورية في العراق". إن بعض باحثينا الشبان هنا متأثرين بأعلام مثل ماركس وبرامشي وبسير أمين. لكن التحدي يبقى حول كيفية المراسمة بين المفاهيم التي يلغوها هؤلاء الأعلام والأوضاع المحلية الحاقم التي يدرسها هؤلاء الباحثون الشبان.

وشأن هؤلاء الباحثين الشبان أريد أن أشير إلى أن ثورتهم هذه قد حاولنا أن نخرج بها على نحو غير تقليدي. فهي قد انحصرت على الأوراق المقدمة من الباحثين الشبان. وقد سبق انتقادها نوع من "التفاعل العلمي" بين هؤلاء الشبان ومنسق الندوة للمتتبعين لجهل أكبر نسبيا. والهدف من كل هذا هو إبراز اهتمامات وطرحات وفهم أو جوانب قلق هذه العينة من الجيل الشاب العامل في مجال البحث العلمي والذي له ما يبرزه من عينات شبابية في المجتمع السياسي والمجتمعات المحلية.

وقضية الجهل الشاب في مختلف الدوائر إننا تطرح نفسها في مصر والحاج، بحيث يمكن القول بأن للمجتمع المصري "إشكالية جيلية" بهائيت إشكالياته العديدة الأخرى. والبعض يقترح من مجرد طرح هذا الموضوع (حسبما اوضح على سبيل المثال من ملاحظات الدكتور محمد الجوهري في نفس هذه الندوة). لكن الإشكالية الجيلية في مصر - في تصوري - حادة للغاية حيث لا يقل الانقسام الجيلي أهمية عن الانقسام الطبقي والفقري والسياسي. فهناك أجيال تقترب من موقع "الاحتكار" وأجيال تقترب من موقع "الحرمان". وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعي يمثل المتبادل للاستقطاب السياسي الحاد الذي تشهده مصر اليوم والذي يشمل عمليات إرهابية من فئات شابة ضد النظام الاجتماعي بأكمله. وهو استقطاب على أي حال ليس في صالح التطوير الاجتماعي لهذا البلد أو سلامة الاجتماعي

الذى يقتضيه سامى زينة. ولذا لابد من كسر هذا الاستقطاب، بإجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب للتعبير عما عنده من طموحات وتطلعات (وقد تداولت مع السيد يمين حول بعض أفكار تجسيد ذلك). والمقصود هنا هو الجيل الشاب من كل التيارات الفكرية والمدارس العلمية والفكرية السياسية جميعها.

وما حاولنا فى هذه الندوة هو خطوة متواضعة فى هذا الاتجاه، ولا يقصد بها لمن أسائل الجيل الأكبر ومدح الجيل الشاب. ففى الجيل الشاب أيضا عيوب، اتضح البعض منها أثناء الإعداد لهذه الندوة خصوصاً من ناحية الإعداد العلمى وطريقة البحث وطريقة الكتابة وحتى اللغة.

على أن جزءاً من هذه العيوب إذا يلام عليه أيضا الجيل الأكبر لأنه لم يوجه عناية كافية لتربية الأجيال الأصغر ونقل الخبرة إليها. لكن أبناء الجيل الشاب أيضا لا يفتخرون من هذا اللوم، فلم يلهم تقاعسوا عن ترقية مستواهم العلمى والفكرى بالمزيد من الجهد.

ونأمل ألا تكون هذه خطوة وحيدة، لأن فى اللحن تصور لخطوات أخرى. من ذلك الاهتمام بالباحثين الشبان فى الأقاليم، لأن هذه الندوة انحصرت على الباحثين الشبان من منطقة القاهرة الكبرى يختلف أحيائها الراقية والمشوائية. أما عن الأساتذة الكبار المصريين والأجانب الذين شاركنا فى هذه الندوة فنتوقع منهم استمرار اهتمامهم بالباحثين الشبان والعناية بهم.

وبهذا المعنى تكون ندوتنا هذه "جماعة ضغط" Pressure group للدفع فى هذا الاتجاه، بما يدعم مواقع الجيل الشاب فى حياتنا العلمية والاجتماعية والسياسية على وجه العموم. وأرجو أن يحافظ الباحثون الشبان الذين التقوا هنا لأول مرة، أن يحافظوا على الصلة فيما بينهم حفاظاً على "التفاعل" بين مدارسهم الفكرية المتنوعة. ذلك التفاعل الذى اجتهدت هذه الندوة فى تعميمه وتسريعه، ولم شمل أطرافه بقرار المستطاع.

رقم الإيداع ٤٣٩٤ / ٩٤
I. S. B. N.
977 - 5561 - 02 - 7

دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٣٥٤٢

بين صفتي هذا الكتاب

من عشر زوايا مختلفة تناول ثمانية عشر باحثاً مختلفاً الهموم المختلفة للمجتمع المصري المعاصر . . هموم الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي وضعوها تحت منظار البحث العلمي الاجتماعي . . واشتمل ذلك على البحث في أوضاع البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعي والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، والإسلام والتعليم والإعلام . . وناقش الشباب في نتائج بحثهم خمسة من الأساتذة الإنجليز والأمريكيين ، وعشرة من الأساتذة المصريين ، وعشرات من الباحثين والخبراء من مختلف الأجيال . وكان الهدف إبراز منظور الجيل الشاب لهموم بلاده ، ومشاكله الخاصة أثناء البحث فيها .

وقضية الجيل الشاب إنما تطرح نفسها في مصر بإلحاح . حيث يمكن القول أن للمجتمع المصري إشكالية جلية بجانب مشاكله الأخرى . ولا يقل الانقسام الجليل في حيلته عن الانقسام الطبقي والفئوي والسياسي ، فهناك أجيال قريبة من موقع الاحتكار . . وأجيال نصيبها أقرب إلى الحرمان . وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعي يعادل الاستقطاب السياسي الذي تعيشه مصر اليوم ، والذي يشمل اللجوء للعنف والإرهاب من طرف فئات شابة جامحة ضد النظام الاجتماعي بأكمله . ولابد من كسر هذا الاستقطاب باللجوء لسبل الإصلاح . وأولها إصلاح العلاقة بين الأجيال . وذلك بواسطة إجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب بكل تياراته للتعبير عما عنده من طموحات وتطلعات . . سواء في المجتمع العلمي والأكاديمي ، أم في المجتمع السياسي ، أم في المجتمع بمعناه الواسع . وهذا الكتاب - وأعمال الندوة التي قام عليها - شيء من الجهد والاجتهاد في هذا الاتجاه .